

بَيْتُكَ الْمَصَلِّ

لِابْنِ يَعِيشَ

مَوْفِقُ الدِّينِ يَعِيشُ بْنُ عَلِيٍّ بْنِ يَعِيشَ الْخَوَّيِّ
الْمَشْرِقِيِّ سَنَةِ ١٤٦٦ هَجْرِيَّةً

شَفِيعَةُ الْأَمْنَاءِ الدَّكْتُورُ

إِبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ
أَسْتَاذُ الْعَرَبِ وَالصَّرْفِ فِي بَنِيَامَةِ وَمَشَقَّ

لِلْمَنْزِلَةِ الْحَالِيَةِ وَالسَّادِسَةِ

دَارُ الْمَسْجِدِ الدِّينِيِّ



شکرت الفصائل
لإبراهيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الدين
مختار
من مشهورات

دار



للطباعة والنشر والتوزيع

دمشق - شارع 29 أيار - عين الكرش
جادة كرجية حداث - ص ب 3143
هاتف +963 11 2319694
فاكس +963 11 2326380
جوال +963 944 484915
+963 944 486016
darsaadalddeen@hotmail.com
www.facebook.com/dar.saadaldeen

العنوان : شرح المفصل

تأليف : موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش النحوي

تحقيق : أ.د. ابراهيم محمد عبد الله

عدد الأجزاء : 11

عدد المجلدات : 6

عدد الصفحات : 3264

قياس الصفحة : 24 × 17

عدد النسخ : 1000

رقم دولي معياري للكتاب (ردمك) :

ISBN 978-9933-473-09-9

مفون الدين والنشر محفوظة الناشر

دار سعد الدين

للطباعة والنشر والتوزيع

يمنع طبع هذا الكتاب أو جزء منه بكل طرق
الطبع والتصوير والنقل والترجمة والتسجيل
المرئي والمسموع والحاسوبي وغيرها من
الحقوق إلا بإذن خطي من الناشر.

تَيْسَرُ الْمُفَصِّلِ

لِابْنِ يَعِيشَ

مَوْفِقِ الدِّينِ يَعِيشَ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ يَعِيشَ الْخَوَّيِّ

الْمُتَوَفَّى سَنَةَ ٦٤٦ هَجْرِيَّةً

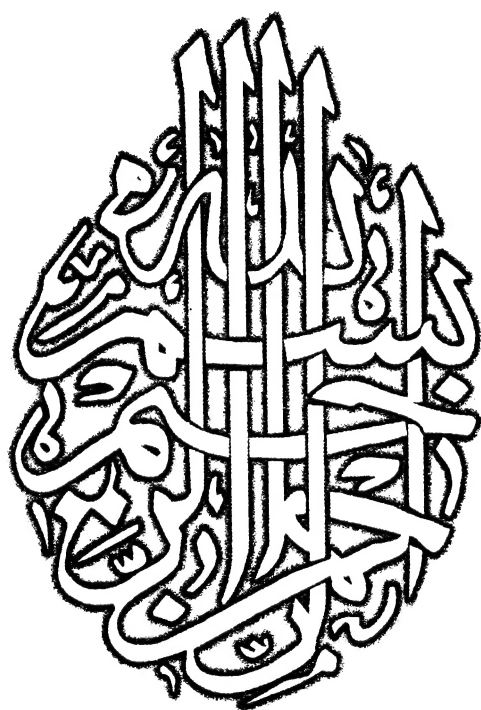
تَحْقِيقُ الْأَسْتَاذِ الذَّكْتُورِ

إِبْرَاهِيمَ مُحَمَّدَ عَبْدِ اللَّهِ

أَسْتَاذَ الْفُحُوقِ وَالصَّرَفِ فِي جَامِعَةِ دِمَشْقَ

لِلْمَجْمُوعَةِ الْحَالِمِينَ

دَارُ اسْتِغْلَالِ الدِّينِ



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن أصناف الاسم المجموع

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهو على ضربين ما صَحَّ فيه واحده، وما كُسِّر فيه، فالأول ما آخره واو أو ياء مكسور ما قبلها بعدها نون مفتوحة أو ألف وتاء، فالذي بالواو والنون لِمَنْ يَعْلَمُ في صفاته وأعلامه كالمسلمين والزيدنين إلا ما جاء من نحو بُنُونٌ وَقُلُونِ وَأَرْضُونَ وَإِحْرُونَ وَإِوَزُونَ، والذي بالألف والتاء للمؤنث في أسمائه وصفاته كالهنادات والثمرات والمسلمات).

قال الشارح: اعلم أن الجمع ضمُّ شيء إلى أكثر منه، فالثنية والجمع شريكان من جهة الجمع والضم، وإنما يفرقان في المقدار والكمية، والغرض بالجمع الإيجاز والاختصار كما كان في الثنية كذلك، إذ كان التعبير باسم واحد أخف من الإتيان بأسماء متعددة، وربما تعذر إحصاء جميع آحاد ذلك الجمع وعطف أحدها على الآخر.

وهو على ضربين: جمع تصحيح وجمع تكسير، فجمع الصحة ما سَلِمَ فيه واحده من التغيير، وإنما تأتي بلفظه ألبته من غير تغيير، ثم تزيد عليه زيادة تدل على الجمع كما فعل في الثنية، ويقال له جمع سالم لسلامة لفظ واحده من التغيير، ويقال: جمع على حد الثنية لسلامة صدره كما كان المثنى كذلك^(١)، وربما قالوا: جمع على هجاءين لأنه يكون مرة بالواو والنون ومرة بالياء والنون.

وإنما جعل الثنية أصلاً في السلامة لأن المثنى لا يكون إلا سالماً، والجمع قد يكون منه سالم وغير سالم، ألا ترى أنه ليس كل الأسماء يُجمع جمع السلامة؟ فإنه لا يقال في

(١) انظر الكتاب: ١/ ١٨، والمقتضب: ١/ ١٤٣.

مسجد: مَسْجِدُونَ^(١) ولا في حَجَر: حَجَرُونَ، وإنما المجموعُ منها جَمَعَ السلامةَ أسماءً مخصوصةً، وليست التثنية كذلك، إذ لا تكون إلا سالمةً مصححاً فيها لفظ الواحد، نحو قولك في مسجد: مَسْجِدَانِ، وفي حجر: حَجَرَانِ.

والمجموعُ جمع السلامة على ضربين، مذكّر ومؤنث.

فالمذكّر يكون آخره في الرفع بالواو والنون، نحو الزيدونَ والمسلمونَ، وفي الجرّ بالياء المكسور ما قبلها والنون، نحو الزيدَيْنِ والمسلمَيْنِ، والنصبُ محمولٌ على الجرّ كما كان كذلك في التثنية.

وإنما اشترط في الياء أن يكون ما قبلها مكسوراً تحرّزاً من ياء التثنية، فإن التثنية في الجرّ والنصب بالياء، ويكون ما قبل يائها مفتوحاً، ولم يشترط في الواو أن يكون ما قبلها مضموماً؛ لأنّ من المجموع ما يكون ما قبل الواو فيه مفتوحاً، وهو المقصور، نحو المصطَفَوْنَ والمعلُون، وقد تقدّمت العلة في جعلِ رَفَعَ الاثنين بالألف ورفَعَ الجمع بالواو في فصل التثنية بما أغنى عن إعادته^(٢)، وهذه الواو حرفُ الإعراب كما كانت الألف في التثنية كذلك، وهي علامة الرفع والجمع والقلة، فإنه لا يُجمع على هذا الجمع إلا ما كان من الثلاثة إلى العشرة، فهو من أبنية القلة، فإن أُطلق بإزاء الكثير فتجوّز، والحقيقة ما ذكرناه، وإنما كان كذلك لأن هذا الضرب من الجمع على منهاج التثنية فكان مثله في القلة.

وليس كلُّ الأسماء يُجمع هذا الجمع، إنما يُجمعُ منها بالواو والنون ما كان مذكّراً علماً لمن يعقل أو لصفات من يعقل، وذلك نحو الزيدونَ والمسلمونَ، فلو قلت في هند: هندون لم يجوز لأنه وإن كان علماً يعقل فليس مذكّراً، ولو قلت في حجر: حَجَرُونَ أو صَخَر: صَخَرُونَ لم يجوز لأنه ليس بعلم عاقل، فلو سمّيت رجلاً بحَجَر أو صَخَر جاز جمعه بالواو والنون؛ لأنه بالتسمية قد جمَعَ الأوصاف الثلاثة.

(١) هو تعليل السيرافي في شرح الكتاب: ٢٣٦/١ ولفظه، وانظر النكت: ١١٨.

(٢) انظر ما سلف: ٢٢٦-٢٢٨.

وإنما قال^(١): «لَمَنْ يَعْلَمْ» ولم يقل: لِمَنْ يَعْقِل؛ لأنَّ هذا الجمع قد وقع على القديم سبحانه، نحو قوله: ﴿وَالْأَرْضَ فَرَشْنَاهَا فَنِعْمَ الْمُهْدُونَ﴾^(٢)، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ﴾^(٣)، وقوله: ﴿أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ﴾^(٤)، وهو كثير، فلذلك عدل عن اشتراط العقل إلى العلم؛ لأنَّ الباري يوصفُ بالعلم، ولا يوصفُ بالعقل، وإنما قال: «لَمَنْ يَعْلَمْ» ولم يقل: لأولي العلم؛ لأنَّ الباري سبحانه عالم لذاته لا يعلم عنده، فجرى في العبارة على قاعدة مذهبه^(٥).

فإن قيل: ولم كان الجمع بالزيادة ولم يكن بالنقصان؟ قيل: لَمَّا كان الجمع تكثير الواحد وجب تكثير حروف الواحد للدلالة على الجمع، لتكون الزيادة كالعوض من الأسماء الساقطة، هذا هو القياس، إلا أن توجده علة تقتضي الحذف والتخفيف. فإن قيل: ولم فرق بين جمع مَنْ يعقل وما لا يعقل؟ قيل: القياس يقتضي التفرقة بين جمع مَنْ يعقل وبين جمع ما لا يعقل وبين كلِّ مختلفين في لفظ أو معنى، هذا هو الأصل، إلا أن يدخل شيء في غير باب له لضرب من المشاكلة.

فإن قيل: ولم اختص هذا الجمع بأعلام مَنْ يعقل وصفاتهم؟ قيل: لَمَّا كانت الحاجة ماسة إلى الأعلام للإخبار عن كلِّ شخص لِمَنْ يعقل بما له أو عليه من تباعٍ ومعاملة وغيرها كانوا بثباتها معتنين وتصحيح ألفاظها لِقَرطِ اهتمامهم بها، فجعلوا لجمعها لفظاً يحفظ صيغتها من التغير والتكسير.

وأما صفاتهم فإنها جارية تجرى الأفعال، فزادوا عليها بعد تمامها على الجمع كما يُفعل ذلك بالفعل في نحو: يقومون ويضربون، فكما جمعوا أفعالهم بالواو والنون

(١) أي الزمخشري.

(٢) الذاريات: ٤٨/٥١.

(٣) الواقعة: ٥٩/٥٦.

(٤) الواقعة: ٦٤/٥٦.

(٥) أي مذهبه الاعتزالي، انظر شرح الأصول الخمسة: ١٨٢، والمعتزلة والفكر الحر: ١٧٩.

كذلك جمعوا صفاتهم؛ لأنَّ الصفة تجري مجرى الفعل، وأما النونُ فكالعوض من الحركة والتنوين اللذين كانا في الواحد على ما بيّناه في فصل التثنية^(١)، وتحريكها لالتقاء الساكنين، وهما النونُ وما قبلها من حروف اللين.

وخصَّ الجمعُ بالفتح لِيُفَرَّقَ بين نون الجمع ونون التثنية، وقد تقدّم ذلك^(٢)، فقد جاءت أسماءُ مجموعةٍ جمع السلامة وهي مؤنثة وليست واقعةً على مَنْ يعقل وهي: ثُبة وقُلة^(٣) وأَرْضٌ وحرّةٌ وإِوزةٌ، وذلك من [٤ / ٥] حيث كانت أسماءٌ معتلةٌ منتقصاً منها، وأكثرها محذوفة اللام، فجعل جمعها بالواو والنون كالعوض من الذاهب منها.

فُتْبة بمعنى الجماعة من الناس وغيرهم، وأصله ثُبُوة، والذي يدلُّ على ذلك قولهم: ثَبَّيتُ الشيءَ إذا جمعته، قال ليبد^(٤):

تُثَبِّي ثَنَاءً مِنْ كَرِيمٍ وَقَوْلُهُ أَلَا إِنْعَمَ عَلَى حُسْنِ التَّحِيَّةِ وَاشْرَبِ

فثَبَّيْتُ يدلُّ على أنَّ اللام حرفُ علةٍ وأنَّ الثاءَ فاءٌ والباءُ عينٌ، ولا يدلُّ أنه من واو أو ياء، لأنَّ الواو إذا وقعت رابعةً طرفاً لا تثبت، ألا تراهم قالوا: عَدَيْتُ وَخَلَيْتُ، وهو من العَدُوِّ والخلوة، لكنَّ لَمَّا كان الأكثرُ فيما حُذفت لامُه من الواو، نحو أخٍ وأبٍ وَعَدٍ وَهَنٍ قُضي عليه أنه من الواو، والأكثرُ في جمعها ثَبَاتٌ، على قياس جمع الأسماءِ المؤنثة، قال الله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾^(٥) ثَبَاتٌ كقولك: جماعاتٌ في تَفْرِقة، قال^(٦):

(١) انظر الكتاب: ١٨-١٩، والمقتضب: ١/١٤٣، والأشباه والنظائر: ١/٢٣١-٢٣٢.

(٢) انظر ما سلف: ٤/٢٣١-٢٣٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١/٢٣٢.

(٣) «القُلة؛ مخففة: عودان يلعب بهما الصبيان» الصحاح (قلا).

(٤) البيت في شرح ديوانه: ٨.

(٥) «يُثَبِّي: أي يعيد الثناء مرة بعد مرة» شرح الديوان: ٨.

(٦) النساء: ٤/٧١.

(٦) هو أبو ذؤيب الهذلي، والبيت في ديوان الهذليين: ١/٧٩، وشرح أشعار الهذليين: ١/٥٣، وسر الصناعة: ٦٠١-٦٠٢، وبلا نسبة في كتاب الشعر: ١٦٩، والخصائص: ٣/٣٠٤، وشرح الملوكي: ١٩٠، قوله: جَلَّاهَا: طردها، والإيام ككتاب: الدخان (التاج: أيم)، وفي ط: الأيام كغراب، وهو داء في الإبل (التاج: أيم).

فَلَمَّا جَلَّاهَا بِالْإِيمِ تَحَيَّرَتْ ثُبَاتٌ عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَانْكِتَابُهَا [٥/٥]

وقد ذهب أبو الحسن إلى أنه ثُبَّةُ الْحَوْضِ، وهي وَسَطُهُ من «ثاب الماء إليها» وأنَّ الكلمة محذوفة العين، والصواب أن يكون المحذوف فيه اللام [١٤٨/ب]، ويكون من «ثَبَّيْتُ»، وذلك أنَّ مجْتَمَعَ الماءِ وَسَطُهُ، هذا مع كثرة ما حُذِفَ لَامُهُ من الأسماءِ وَقَلَّةُ المحذوف العين^(١)، ألا ترى أنه لم يأتِ مِمَّا حُذِفَ عَيْنُهُ إِلَّا فِي كَلِمَتَيْنِ، قالوا: سَيِّهٍ فِي اسْتِ، وقالوا: مُذِي فِي مُنْذُ^(٢).

وَأَمَّا قَلَّةٌ فَاصْلُهُ قُلُوبُهُمْ لِقَوْلِهِمْ: قَلَبْتُ بِالْقَلَّةِ، وَجَعُهُ قَلَاتٌ وَقُلُونِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، وَلَهُ نِظَائِرٌ مِنْ كَلَامِهِمْ، قالوا: بُرَّةٌ^(٣) وَبُرُونٌ وَسَنَةٌ وَسُنُونٌ وَمِائَةٌ وَمِئُونٌ، كُلُّ ذَلِكَ إِنَّمَا جُمِعَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ عَوَضًا مِمَّا حُذِفَ لَامُهُ، وَرَبِّمَا كَسَرُوا أَوَّلَهُ فَقَالُوا: ثُبُونٌ وَقُلُونِ وَسُنُونٌ، كَأَنَّهُمْ أَرَادُوا أَنْ يَدْخُلَهُ ضَرْبٌ مِنَ التَّكْسِيرِ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ لَيْسَ مُصَحَّحًا مِنْ كُلِّ وَجْهٍ، إِنَّمَا ذَلِكَ لِأَمْرِ عَرَضٍ فِيهِ، وَيُؤَكِّدُ عِنْدَكَ أَنَّهُمْ إِنَّمَا^(٤) جَمَعُوهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لَضَرْبٍ مِنَ التَّعْوِيزِ أَنَّهُمْ إِذَا جَمَعُوا بِالتَّاءِ رَدُّوا مَا حُذِفَ مِنْهُ، وَقَالُوا: سَنَوَاتٌ، وَإِذَا حَذَفُوا قَالُوا: سِنُونٌ، وَهَذَا ظَاهِرٌ.

وَأَمَّا أَرْضٌ وَأَرْضُونَ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُنْتَقَصًا مِنْهُ شَيْءٌ فَيَكُونُ جَمْعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ عَوَضًا مِنْهُ فَإِنَّ أَرْضًا اسْمٌ مَوْثٌ، وَالْقِيَاسُ فِي كُلِّ اسْمٍ مَوْثٌ أَنْ يَدْخُلَهُ عَلَمُ التَّائِيثِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْمَذْكَرِ، نَحْوُ قَائِمٍ وَقَائِمَةٌ وَظَرِيفٌ وَظَرِيفَةٌ وَرَجُلٌ وَرَجُلَةٌ.

(١) حذف اللام من ثبة مذهب سيبويه والمبرد والفارسي وابن جني، وحذف العين منها مذهب الأخفش والزجاج، انظر الكتاب: ٥٩٨/٣، والمقتضب: ٢٤١-٢٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٧٥/٢، والبغداديات: ٥٣١، وسر الصناعة: ٦٠١-٦٠٣، وأمالى ابن السجري: ٢٦٨/٢، والممتع: ٦٢٣.

(٢) كذا قال ابن جني في سر الصناعة: ٦٠٤، وابن يعيش في شرح الملوكي: ٤٠٧، ٤٢٣-٤٢٤.

(٣) «البُرَّة: حلقة من صُفَرٍ تجعل في لحم أنف البعير»، الصحاح (برا).

(٤) سقط من ط: «إنما».

وأما ما تُركت منه العلامةُ فللخفة والثقة بدلالة ما في^(١) الكلام عليه قبله أو بعده، وأرض مؤنثة، فكان فيها هاءٌ مرادةً، وكان التقدير أرضةً، فلمَّا حُذفت الهاءُ التي كان القياس يُوجبها ويستحقها بحكم^(٢) الفرقِ عَوَّضوا منها الجمعَ بالواو والنون، فقالوا: أرضون، وفتحوا الراءَ في الجمع ليدخل الكلمة ضربٌ من التغير استيحاشاً من أن يُوفوه لفظ التصحيح البتة، وليُعلموا أيضاً أن أرضاً ممَّا سبيله لو جمع بالتاء أن يُفتح راؤه فيقال: أرضات^(٣)؛ لأنَّ فعله إذا كان اسماً وجمع بالألف والتاء فإنَّ عينه تُحرَّك في الجمع بالفتح أبداً، نحو قولهم في جفنة: جفَنات، وفي قسعة: قسَعات فرقاً بين الاسم والصفة.

وأما حرَّة فهي أرض ذات حجارة سودٍ كالمحرقة. يقال: حرَّة وإحرَّة، والجمع حرُّون وإِحْرُون^(٤)، قال الشاعر^(٥):

لا خَمْسَ إِلَّا جَنْدَلُ الْإِحْرَيْنِ
وَالخَمْسُ قَدْ أَجْشَمَكَ الْأَمْرَيْنِ

وأصله إحررة على زنة إفعلة، فكَرِهوا اجتماعَ مثلين متحرِّكين، فنقلت حركة الأول

(١) في ط، ر: «باقي».

(٢) في ط، ر: «علم» تحريف.

(٣) من قوله: «والقياس في كل اسم مؤنث» إلى قوله: «أرضات» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٦١٣-٦١٤.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥٩٩-٦٠٠، وقال السيرافي: «يقولون أحرون؛ بفتح الألف، و كل شاذ ليس بالمطرده» حاشية الكتاب: ٣/ ٦٠٠، وانظر اللسان والتاج (حرر).

(٥) هو زيد بن عتاهية التميمي كما في اللسان والتاج (حرر) والبيتان مع أبيات أخرى منسوبة إلى رجل من بني تميم في الاشتقاق لابن دريد: ١٣٦، وأما ابن الشجري: ٢/ ٢٦٥، وسفر السعادة: ١/ ٣٨، وهما بلا نسبة في كتاب الشعر: ١٤٠، والأول منها بلا نسبة في سر الصناعة: ٦١٧.

والجندل: الحجارة، وخمس، أي خمس المئات.

إلى ما قبله وهي الحاء، ثم أُدْغِمَ أَحَدُهُمَا فِي الْآخَرِ، وَمِثْلُهُ إِوَزَّةٌ وَإِوَزُونَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):
 تُلْقَى الْإِوَزُونَ فِي أَكْنَافِ دَارَتِهَا فَوَضَى وَبَيْنَ يَدَيْهَا التَّبْنُ مَشْوَرُ
 وَالْعَمَلُ فِيهِمَا وَاحِدٌ، لَمَّا دَخَلَ هَذَا الضَّرْبُ مِنَ التَّغْيِيرِ وَالْإِدْغَامِ جَبَرُوهُ^(٢) بِجَمْعِهِ
 عَلَى لَفْظٍ يَحْفَظُ صِغَةً وَاحِدَةً وَلَا يَدْخُلُهُ تَغْيِيرٌ آخَرُ بِسَبَبِ الْجَمْعِ، وَقَالُوا: حَرَّةٌ
 وَحَرُونَ، فَجَمَعُوهُ أَيْضاً بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَمَلًا عَلَى إِحْرَيْنِ لِأَنَّهُ مِنْ لَفْظِهِ وَمَعْنَاهُ، قَالَ
 الشَّاعِرُ^(٣):

فَمَا حَاوَتْ نَقْدَةً ذَاتَ الْحَرِّينِ

مَعَ أَنَّ فِيهِ مِنَ الْإِدْغَامِ [٦/٥] مِثْلُ مَا فِي الْإِحْرَيْنِ، فَاعْرِفْهُ.
 وَأَمَّا الْمُؤَنَّثُ^(٤) فَجَمَعُهُ السَّالِمُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، نَحْوُ الْهِنْدَاتِ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَكَذَلِكَ مَا
 الْحَقُّ بِالْمُؤَنَّثِ بِمَا لَا يَفْعَلُ مِنْ نَحْوِ جِبَالِ رَاسِيَّاتٍ وَجِبَالِ قَائِمَاتٍ، فَهَذَا الضَّرْبُ مِنَ
 الْجَمْعِ إِذَا زِدْتَ فِي آخِرِهِ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ كَالْجَمْعِ الْمَذْكُورِ السَّالِمِ فِي سَلَامَةٍ وَاحِدَةٍ، وَقَدْ
 اخْتَلَفُوا فِي هَذِهِ الْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَقَالَ بَعْضُ الْمُتَقَدِّمِينَ: التَّاءُ لِلْجَمْعِ وَالتَّائِيثُ، وَدَخَلَتْ
 الْأَلْفُ فَارِقَةً بَيْنَ الْجَمْعِ وَالْوَاحِدِ، وَقَالَ قَوْمٌ: التَّاءُ لِلتَّائِيثِ وَالْأَلْفُ لِلْجَمْعِ، وَالَّذِي عَلَيْهِ
 الْأَكْثَرُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالتَّاءَ لِلْجَمْعِ وَالتَّائِيثُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ^(٥)، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ
 أَمْرَانِ:

(١) هُوَ أَوْسُ بْنُ حَجَرٍ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٤٦، وَرَدَ الْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي جَهْرَةِ اللُّغَةِ: ١٣٣٥، وَ
 الْمُسَاعَدُ: ٥٤-٥٥، وَاللِّسَانُ (وَزَز).

(٢) فِي ط، ر: «فِي جَرَوْه» تَحْرِيفٌ، وَانْظُرْ أَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ: ٥٨.

(٣) وَرَدَ الْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ: ٦١٧، وَنَقْدَةٌ؛ بِالْفَتْحِ ثُمَّ السَّكُونِ، وَقَدْ تَضَمَّنَ النُّونَ:
 اسْمُ مَوْضِعٍ فِي دِيَارِ بَنِي بَكْرِ. مَعْجَمُ الْبُلْدَانِ (نَقْدَةٌ).

(٤) هَذَا عَوْدٌ إِلَى قَوْلِهِ: «وَالْمَجْمُوعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ عَلَى ضَرِيَيْنِ مَذْكُورٍ وَمُؤَنَّثٍ، فَالْمَذْكُورُ..»، انْظُرْ مَا
 سَلَفَ: ٦/٥.

(٥) ذَهَبَ إِلَى هَذَا أَبُو عَلِيٍّ الْفَارَسِيُّ، انْظُرْ كِتَابَ الشُّعْرِ: ١٧٣-١٧٤، وَانْظُرْ أَيْضاً شَرْحَ الْكِتَابِ
 لِلْسِّيْرَانِي: ٢٣٧/١.

أحدهما: إسقاط التاء الأولى التي كانت في الواحد في قولك: مسلمات، فلولا دلالة الثانية على التأنيث كدلالتها على الجمع لم تسقط التاء الأولى لئلا يُجمع في كلمة واحدة بين علامتي تأنيث.

والأمر الثاني: أنك لو أسقطت أحدهما لم يفهم من الحرف الثاني ما يفهم من مجموعهما من الجمع والتأنيث^(١).

فإن قيل: ولم كانت الزيادة حرفين، وهلا كانت حرفاً واحداً؟
 قيل: إنما زادوا حرفين لأن جمع المؤنث السالم فرُع على جمع المذكر السالم، فكما أن المزيد في جمع المذكر السالم حرفان كذلك كان مثله في جمع المؤنث، وكان الزائد الأول حرف مدّ ولين كما كان في التثنية والجمع، وإنما اختيرت الألف دون الواو والياء لخفتها وثقل الجمع والتأنيث، واختيرت التاء معها لوجهين:

أحدهما: أنها تُشبه الواو، ولذلك أُبدلت منها في مواضع كثيرة، نحو نُكَاة ونُحْمَة، والواو أُخْتُ الألف.

والوجه الثاني: أنها تدلّ على التأنيث، فركبت مع الألف ليلاً على الجمع والتأنيث، وهذه التاء هي حرف الإعراب في هذا الجمع؛ لأنها حرف صيغت الكلمة عليه لمعنى الجمع، فكانت كالواو والياء في الجمع المذكر السالم، فالتاء والضمّة عليها بمنزلة الواو في الزيدون، والتاء والكسرة بمنزلة الياء في الزيدين.

قال صاحب الكتاب: (والثاني يعمّ مَنْ يَعْلَمُ وَغَيْرَهُمْ فِي أَسْمَائِهِمْ وَصِفَاتِهِمْ، كِرِجَالٍ وَأَفْرَاسٍ وَجَعَاظٍ وَظُرَافٍ وَجِيَادٍ).

قال الشّارح: قوله: «الثاني» يريد الثاني من ضربَي الجمع، وهو جمع التكسير، وهو يعمّ مَنْ يَعْقِلُ وما لا يعقل، نحو: رجال وأفراس، والمذكر والمؤنث، نحو هُنُودٌ وَزَيْبُودٌ، وإنما قيل له: مكسر لتغيّر بنيتِه عَمَّا كان عليها واحده، فكانك فككت بناء واحده وبنيتِه

(١) من قوله: «وقد اختلفوا في هذه الألف» إلى قوله: «التأنيث» قاله في شرح الملوكي: ١٨٨.

للجمع بناءً ثانياً، فهو مشبّه بتكسير [١٤٩/أ] الآية^(١) لتغيّر بنيتها عن حال الصحة، وهذا التغيّر يكون تارةً بزيادة وتارةً بنقص وتارةً بتغيير بنية الواحد من غير زيادة ولا نقص في الحروف، فأما التغيّر بالزيادة فنحو رجل ورجال وفرس وأفراس، ومثال التغيّر بالنقص إزار وأزر وخمار ومُحر، وأما تغيير البناء فهو راجع إلى تغيير الحركات نحو: أسد وأسد ووثن ووثن.

والأصل في ذلك الجمع بالزيادة لما ذكرناه، نحو فُلَس وأفلس وفُلُوس وكَعْب وأكعب وكِعَاب، فأما إزار وأزر وخمار ومُحر وأسد وأسد ووثن ووثن فمنتقص منه ومقصور من فُعُول، وأصله أزُور وأُسُود، لكنهم حذفوا منه الواو لضرب من التخفيف.

واعلم أن إعراب هذا الضرب يكون باختلاف الحركات، نحو هذه دُورٌ وقصورٌ، ورأيتُ دُوراً وقصوراً، ومررت بدُورٍ وقصورٍ بخلاف جمع الصحة، وإنما كان إعرابه بالحركات لأنه أشبه المفرد، لأن الصيغة تُستأنف له كما تُستأنف للمفرد، وليس كذلك جمع السلامة، فإن الصيغة فيه هي صيغة المفرد، وإنما زيدَ عليه زيادةً تدلُّ على الجمع، ويؤيد^(٢) شبه التكسير بالمفرد أنهم قد يصفون المفرد [٥/٧] بجمع التكسير، نحو قولهم: بُرْمَةٌ أعشار^(٣) وثوبٌ أسمال^(٤) وقدّر أكسار، ولا يفعلون ذلك في جمع السلامة، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وحكمُ الزيادة في مُسلمونَ نظيرُ حكمهما في مسلمان، الأولى علمٌ ضمّ الاثنين فصاعداً إلى الواحد، والثانية عَوْضٌ من الشئين، وتسقطُ عند الإضافة).

(١) في ط، ر: «الأبنية»، وانظر أسرار العربية: ٦٣.

(٢) في ط، ر: «ويؤكد».

(٣) البرمة: القدر، وبرمة أعشار: إذا انكسرت قطعاً قطعاً. انظر الصحاح (برم) (عشر)، والمقتضب: ٣/٣٢٩.

(٤) ثوب أسمال: أي ثوب خلق. انظر الصحاح (سمل).

قال الشَّارح: حُكِّمُ الزِّيَادَتَيْنِ فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ - وَهُمَا الْوَائُ وَالنُّونُ فِي الرَّفْعِ وَالْيَاءُ وَالنُّونُ فِي النَّصْبِ - حُكِّمُ الزِّيَادَتَيْنِ فِي التَّثْنِيَّةِ، فَكَمَا كَانَتْ الْأَلْفُ فِي التَّثْنِيَّةِ عَوَضاً مِنْ ضَمِّ اسْمٍ إِلَى اسْمٍ، وَهُوَ مَعْنَى الدَّلَالَةِ عَلَى التَّثْنِيَّةِ، وَالثَّانِي - وَهُوَ النُّونُ - عَوَضاً مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ عَلَى مَا قَرَّرْنَاهُ^(١) فَكَذَلِكَ الْوَائُ فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ وَالْيَاءُ عَوَضٌ مِنْ ضَمِّ الْأَسْمَيْنِ فَصَاعِداً إِلَى الْأَسْمِ الْمَذْكُورِ، وَهُوَ مَعْنَى الْجَمْعِ.

وَفِي هَذِهِ الْوَائِ سِتُّ عِلَامَاتٍ، الْجَمْعُ وَالتَّذْكِيرُ لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْجَمْعِ إِنَّمَا هُوَ لِلْمَذْكُورَيْنِ يَمِّنَ يَعْقِلُ، وَالسَّلَامَةُ وَالْقَلَّةُ وَعِلَامَةُ الرَّفْعِ وَحَرْفُ الْإِعْرَابِ، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ، هَذَا مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُ الْخِلَافِ فِيهِ^(٢)، وَأَمَّا النَّونُ فَعَوَضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كَانَا فِي الْوَاحِدِ عَلَى حَدِّ مَا ذَكَرْنَاهُ فِي التَّثْنِيَّةِ.

قَالَ^(٣): «وَتَسْقُطَانِ فِي الْإِضَافَةِ» يَعْنِي نُونُ التَّثْنِيَّةِ وَنُونُ الْجَمْعِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: جَاءَنِي مُسْلِمُو زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمِي زَيْدٍ، وَمررتُ بِمُسْلِمِي زَيْدٍ، كَمَا تَقُولُ: جَاءَنِي غُلَامَا زَيْدٍ، وَرَأَيْتُ غُلَامِي زَيْدٍ، وَمررتُ بِغُلَامِي زَيْدٍ، وَإِنَّمَا حُذِفَتْ هَذِهِ النَّونُ فِي الْإِضَافَةِ لِأَنَّهَا عَوَضٌ مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ اللَّذَيْنِ كَانَا فِي الْوَاحِدِ، وَالتَّنْوِينُ يُحْذَفُ مَعَ الْإِضَافَةِ، فَحُذِفَتْ النَّونُ هَهُنَا كَحَذْفِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَإِذَا كَانَتْ النَّونُ عَوَضاً مِنَ الْحَرَكَةِ وَالتَّنْوِينِ جَمِيعاً فَمَا بَالُهَا تُحْذَفُ مَعَ الْإِضَافَةِ مَعَ ثُبُوتِ أَحَدِ بَدَلَيْهَا وَهُوَ الْحَرَكَةُ؟ قِيلَ: لَكَمَا ثَبَتَتْ مَعَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ مَعَ حَذْفِ أَحَدِ بَدَلَيْهَا وَهُوَ التَّنْوِينُ حُذِفَتْ مَعَ الْإِضَافَةِ مَعَ ثُبُوتِ أَحَدِ بَدَلَيْهَا وَهُوَ الْحَرَكَةُ لِيَعْتَدِلَا. فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا عُكِّسَ الْأَمْرُ فِيهِمَا؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْإِضَافَةَ تَقْتَضِي الْإِتِّصَالَ لِأَنَّ الْمُضَافَ إِلَيْهِ دَاخِلٌ فِي الْمُضَافِ مِنْ تَمَامِهِ، وَالنُّونُ تَفْصِلُ الْأَسْمَ مِمَّا بَعْدَهُ، فَكَانَ إِثْبَاتُ

(١) انظر ما سلف: ٤/ ٢٣١ - ٢٣٢، والمساعد: ٤٧/ ١، وارتشاف الضرب: ٥٧٠.

(٢) انظر ما سلف: ٨/ ٥، ٤/ ٢٣١ - ٢٣٢، والكتاب: ١٧/ ١ - ١٨، والمقتضب: ١٥١/ ٢،

وسر الصناعة: ٤٤٩ - ٤٥٠، وأسرار العربية: ٥٤، وارتشاف الضرب: ٥٦٨ - ٥٦٩.

(٣) أي الزنجشري، وعبارته «وتسقط عند الإضافة»، المفصل: ١٨٨.

النون مع الإضافة نَقْضاً للغرض بالإضافة، والألف واللام يَفْصِلان الاسم ممّا بعده لأنهما يمنعان الإضافة على حَدِّ مَنع النون، فكان في ثبوت النون مع الألف واللام تقريرٌ للمعنى وتأكيده^(١) له من غير تدافع.

ووجه ثانٍ أنَّ الألف قد تلحق الواحد المنصوب مع الألف واللام في القوافي ورؤوس الآي، كقوله تعالى: ﴿فَاضْلَمْنَا السَّبِيلَ﴾^(٢)، ﴿وَتَنْظُنُونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾^(٣) ونحو قول الشاعر^(٤):

أَقْلِي اللَّوْمَ عَاذِلَ وَالْعِتَابَا

فلو أسقطَ النون مع الألف واللام في الثنية لالتبست بالواحد فيما ذكرناه، فاعرفه. قال صاحب الكتاب: (وقد أُجري المؤنث على المذكر في التسوية بين لفظي الجرِّ والنصب، فقليل: رأيتُ المسلماتِ ومررتُ بالمسلماتِ، كما قيل: رأيتُ المسلمينَ ومررتُ بالمسلمينَ).

قال الشارح: قد ذكرنا أنَّ إعراب هذا الجمع بالحركات على القياس، وليس الأمر فيه كالثنية والجمع اللذين إعرابهما بالحروف، وإذا كان إعرابه بالحركات فرفعه بالضمِّ، نحو هذه مسلماتٌ، وفي الجرِّ مررتُ بمسلماتٍ، والنصبُ محمولٌ على الجرِّ، فيكونُ في موضع النصب مكسوراً، وإنما حُمِلَ النصبُ فيه على الجرِّ لوجهين^(٥):

أحدهما: أنَّ جمعَ المؤنثِ السالمِ فَرَعٌ على جمع المذكر السالم، فكما حُمِلَ منصوبُ جمعِ المذكر على مجروره في مثل [٨/٥] مررتُ بالزيدينَ ورأيتُ الزيدينَ كذلك حُمِلَ منصوبُ جمعِ المؤنثِ السالمِ على مجروره في مثل مررتُ بالمسلماتِ ورأيتُ المسلماتِ، ليكونَ الفَرَعُ

(١) في ط: «تقريراً للمعنى وتأكيدهاً» تحريف.

(٢) الأحزاب: ٦٧/٣٣.

(٣) الأحزاب: ١٠/٣٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١/١٢٧-١٢٨، وما سلف:

٢٣٨/٤.

(٤) سلف البيت: ٢٣/٤.

(٥) انظر في هذا أسرار العربية: ٦٢.

على منهاج الأصل ولا يخالفه.

والوجه الثاني: أَنَّ جَمْعَ الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ يُوَافِقُ جَمْعَ الْمَذَكَّرِ السَّالِمِ فِي أَشْيَاءٍ وَيَخَالِفُهُ فِي أَشْيَاءٍ، فَأَمَّا الْمَوَافَقَةُ فَبِإِسْلَامَةِ الْوَاحِدِ وَزِيَادَةِ الزِّيَادَتَيْنِ لِعَلَامَةِ الْجَمْعِ، وَكَوْنِ الزَّائِدِ الْأَوَّلِ حَرْفَ مَدٍّ، وَأَمَّا الْمَخَالَفَةُ فَمِنْ جِهَةِ أَنَّ الزَّائِدَ الثَّانِي وَهُوَ التَّاءُ حَرْفُ الْإِعْرَابِ يَجْرِي عَلَيْهَا حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْجَمْعُ الْمَذَكَّرُ، فَإِنَّ النُّونَ لَا يَدْخُلُهَا إِعْرَابٌ.

ومنها^(١) أَنَّ الزِّيَادَةَ الْأُولَى الَّتِي هِيَ الْأَلْفُ لَا تَتَغَيَّرُ كَمَا تَتَغَيَّرُ الزِّيَادَةُ الْأُولَى فِي جَمْعِ الْمَذَكَّرِ، نَحْوُ الزَّيْدُونَ وَالزَّيْدِينَ، فَتَكُونُ فِي الرَّفْعِ وَآوًا وَفِي الْجَرِّ وَالنَّصْبِ يَاءً، وَتَثْبُتُ الزِّيَادَةُ الثَّانِيَّةُ وَهِيَ التَّاءُ فِي الْجَمْعِ [١٤٩/ب] الْمُؤَنَّثِ السَّالِمِ وَلَا تُحْدَفُ فِي الْإِضَافَةِ، نَحْوُ مُسْلِمَاتِكَ، وَتُحْدَفُ النُّونُ مِنْ جَمْعِ الْمَذَكَّرِ فِي الْإِضَافَةِ إِذَا قُلْتَ: مُسْلِمُوكَ وَمُسْلِمُو زَيْدٍ، فَبِالْمَعْنَى الَّتِي اسْتَوَيَا فِيهِ حُمِلَ أَحَدُهُمَا عَلَى الْآخَرِ، لِأَنَّ الشَّيْءَ يُقَاسُ عَلَى الشَّيْءِ إِذَا كَانَ مُشْتَبِهَيْنِ فِي مَعْنَى مَا وَإِنْ كَانَ مَخْتَلِفَيْنِ فِي أَشْيَاءٍ أُخَرَ، فَبِالْمِشَابَهَةِ حُمِلَ جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ عَلَى جَمْعِ الْمَذَكَّرِ بِأَنْ يُجْعَلَ لِلرَّفْعِ عَلَامَةٌ مُفْرَدَةٌ وَلِلْجَرِّ وَالنَّصْبِ عَلَامَةٌ وَاحِدَةٌ اشْتَرَكَا فِيهَا، فَقِيلَ: جَاءَنِي مُسْلِمَاتٌ، وَرَأَيْتُ مُسْلِمَاتٍ، وَمَرَرْتُ بِمُسْلِمَاتٍ^(٢)، وَلَا يَجُوزُ فَتَحُ هَذِهِ التَّاءُ عِنْدَنَا^(٣)، وَأَجَازَهُ الْبَغْدَادِيُّونَ، وَأَنشَدُوا لِأَبِي ذُوَيْبٍ^(٤):

فَلَمَّا اجْتَلَاهَا بِالْإِيَامِ تَحَيَّرَتْ بُنَاتًا عَلَيْهَا ذُلُّهَا وَاكْتِنَاهُهَا

(١) أي من المخالفة.

(٢) كلامه على أوجه المشابهة والمخالفة بين جمعي المذكر والمؤنث السالمين قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢٣٧/١ - ٢٣٨.

(٣) أي عندنا نحن البصريين.

(٤) سلف البيت: ٥/٨ - ٩ من هذا الجزء، وحكى أبو علي الفارسي إنشاد البغداديين بنصب «بناتاً» في البيت في كتاب الشعر: ١٦٩، وذكر سيبويه أن التاء في ثبات لا تفتح، انظر الكتاب: ٣/٥٩٨، والنكت: ١٠١٠، والمساعد: ١/٥٦.

وحكّوا أيضاً «سمعتُ لغاتهم»^(١)، ولا حُجّة لهم في ذلك لاحتمال أن يكون لُغات
وُثبات واحدًا^(٢)، فأصلُ بُة بُوة، وأصلُ لُغة لُغوة مثل نُفرة ونُغرة وإن كان استعمالها
بحذف اللام، إلا أنّهم تَمَمّوها كقولهم: حُكَاة وحُكَي^(٣) ومُهَاة ومُهَي، وقال أبو
الخطاب: واحد الطُّلى طُلَاة^(٤)، فكَذلك لغاتهم تكونُ على فُعْلَة، وحكى أحمدُ بن يحيى
سِمَ وسِمَ وسِمَاة^(٥)، فردّ اللام وإن كان الاستعمالُ بحذفها، فلُغات مثل سِمَاة، ومثله في
الحذف والإتمام قولهم: غَدٍ وغَدُو في قوله^(٦):

لا تَقْلُواها وأَذْلُواها دَلُّوا

إنَّ معَ اليومِ أخاهَ غَدُوا

ويكونُ أجزى التاء في المفرد مُجْراها في الجمع، فردّ اللام مع المفرد كما تُردُّ مع الجمع
في قولهم: أخوات.

(١) ذكر الفراء هذه الحكاية عن أبي الجراح، ونسبها ابن منظور إلى أبي خيرة، انظر معاني القرآن
للفراء: ٩٣/٢، وشرح الملوكي: ١٩٠، والمساعد: ٥٦/١، واللسان (لغا).
(٢) انظر المساعد: ٥٦/١.

(٣) في ط: «حلاة وحُلَى» تحريف، انظر الكتاب: ٥٨٥/٣، والمخصص: ٥/٧، والنكت:
١٠٠٢.

(٤) انظر قوله في الكتاب: ٥٨٥/٣، والنكت: ١٠٠٢، ومن قول الشارح: «وحكوا أيضاً..» إلى
قوله: «طلاة» قاله أبو علي الفارسي في كتاب الشعر: ١٦٩.
«والطُّلى: الأعناق، قال الأصمعي: وأحدثها طُلَيْة، وقال أبو عمرو والفراء: وأحدثها طُلَاة»،
الصحاح (طلا)، وانظر المقصور والمدود لابن ولاد: ١٧٤.

(٥) حكى أبو علي الفارسي هذا عن ثعلب في كتاب الشعر: ١٧٠، وانظر حكاية ثعلب في
المنصف: ٦٠/١، وشرح الملوكي: ٤٠٣-٤٠٤.

(٦) البيتان بلا نسبة في المقتضب: ٢٣٦/٢، والنكت: ١٢٠٩، والمنصف: ٦٤/١، ١٤٩/٢،
وأما ابن الشجري: ٢٣٠/٢، وشرح الملوكي: ٣٩٢-٣٩٤، والمتع: ٦٢٢-٦٢٣،
واللسان (دلو)، وشرح شواهد الشافية: ٤٥١، وقلوته: سرت به سيراً عنيماً، ودلوت:
سرت سيراً رقيقاً، وقوله: «إن مع اليوم أخاه غدوا» من قولهم في المثل: «إن مع اليوم غداً»
يُضرب للراجي الظفر بمراده في عاقبة الأمر. انظر المستقصى: ٤١٤/١.

فإن قالوا: إضافته إلى الجمع تدلُّ أنه جمعٌ قيل: لا تدلُّ إضافته إلى الجمع على أنه جمع لاختمال أن يكون من قبيل قوله^(١):

كُلُّوا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنٌ خَمِيصٌ

فأما قوله تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾^(٢) فيَحْتَمِلُ أن يكون من قبيل البيت، اكتفى بلفظ الإفراد عن الجمع لعدم الإلباس، ويجوز أن يكون السمعُ مصدرًا، والمراد مواضعُ سمعهم^(٣)، ومثله قولُ الشاعر^(٤): [٩/٥]

إِنَّ الْعُيُونَ الَّتِي فِي طَرْفِهَا مَرَضٌ قَتَلْنَاهُمْ لَمْ يُخَيِّنْ قَتْلَانَا

فإنه أفرد الطرفَ إذ كان مصدرًا كالسمع

فإن قيل: فقد قالوا: استأصلَ الله عِرْقَاتِهِمْ، أي شأفتهم؛ بفتح التاء، هكذا جاء في كتاب العين عن الخليل^(٥)، وهذا الاسم ليس مُتَقَصًّا منه فيقال: تَمَّ.

قيل: يُحْتَمَلُ أن يكونَ عِرْقَاتِهِمْ واحدًا، والألفُ فيه للإلحاق بدِرْهِمٍ، فألفه كألفِ مِعْزَاةٍ وَسِعْلَاةٍ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وينقسم إلى جمع قَلَّةٍ وجمع كَثْرَةٍ، فجمعُ القَلَّةِ العَشْرَةُ فما دونها، وأمثله أَفْعُلُ أَفْعَالُ أَفْعَلَةٍ فِعْلَةٍ، كأفْلَسَ وَأَثَوَابٌ وَأَجْرِيَّةٌ وَغِلْمَةٌ، ومنه ما جُمِعَ بالواو والنون، والألف والتاء، وما عدا ذلك مُجْمُوعٌ كَثْرَةً).

(١) لم يعرف قائل هذا البيت، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ٢١٠، ومعاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٧، ٢/ ١٠٢، والمقتضب: ٢/ ١٧٢، والأصول: ١/ ٣١٣، والمحتسب: ٢/ ٨٧، والنكت: ٣١٠، والخزانة: ٣/ ٣٧٩-٣٨٠.

(٢) البقرة: ٧/ ٢.

(٣) انظر المقتضب: ٢/ ١٧٣، وكشف المشكلات: ١٩.

(٤) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٦٣، والمقتضب: ٢/ ١٧٣.

(٥) انظر كتاب العين: ١/ ١٥٢، وسمع فتح التاء وكسر ها، انظر الكتاب: ٣/ ٢٩٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤/ ١٢-١٣، وكتاب الشعر: ١٧١، ١٧٦، والمسائل البصريات: ٨٢٢، والخصائص: ١/ ٣٨٤، ٢/ ١٣، ٣/ ٣٠٤.

قال السَّارح: كان القياسُ أَنْ يُجْعَلَ لكلِّ مقدار من الجمع مثالٌ يمتاز به من غيره، كما جعلوا للواحد والاثنين والجمع، فلمَّا تَعَذَّرَ ذلك إِذ كانت الأعداد غيرَ متناهية الكثرة اقتصروا على الفصل بين القليل والكثير، فجعلوا للقليل أبنيةً تُغايرُ أبنيةَ الكثير لِيَتَمَيَّزَ أَحَدُهُما من الآخر، والمرادُ بالقليل الثلاثةُ فما فوقها إلى العشرة، وما فوق العشرة فكثيرٌ. وأبنيةُ القِلَّةِ أربعةٌ أمثلة من التكسير، وهي «أَفْعَلُ»، مثلُ أَفْلَسَ [١٠/٥] وأَكْعَبَ، و«أَفْعَالُ» مثلُ أَجْمَالٍ وأَفْرَاسٍ، و«أَفْعَلَةٌ» مثلُ أَرْغِفَةٍ وأَجْرِبَةٍ، و«فِعْلَةٌ» مثلُ غِلْمَةٍ وَصِيبَةٍ، ومن ذلك جمعا السلامة بالواو والنون، نحو الزيدونَ والمسلمونَ، والألفِ والتاء، فهذان البناءان أيضاً من أبنية القِلَّةِ لأنهما على منهاج التثنية، والتثنية قليلٌ، فكانا مثله، ويدلُّ على أَنَّ هذه الأبنية للقِلَّةِ أمران^(١):

أحدهما: أَنَّكَ تُصَغِّرُها على لفظها، فتقولُ في تصغيرِ أَفْلَسَ: أَفِيلَسَ، وفي أَجْمَالٍ: أَجْنِمَالٍ، وفي أَجْرِبَةٍ: أَجْرِبَةٍ، وفي غِلْمَةٍ: غُلْمَةٍ، ولو كانت للكثير لَرَدَدَتْها إلى الواحد، ثم تجمَعُها بالواو والنون إِذْ كانت لِمَنْ يَعْقِلُ وبالألفِ والتاء إِذْ كانت^(٢) لغيره، نحو قولك في رجال: رُجَيْلونَ، وفي غِلْمَانٍ: غُلَيْمونَ، وفي جِمَالٍ: جُمَيْلاتَ، وفي دراهم: دُرَيْهَمَاتَ. والثاني: أَنَّكَ تفسر به العددَ القليلَ، فتقول: ثلاثة أَفْلَسٍ وأربعة أَجْمَالٍ وخمسةُ أَرْغِفَةٍ وثلاثةُ صِيبَةٍ، وكذلك الجمعُ بالواو والنون والألفِ والتاء، تقول: ثلاثة بنينَ وثلاثَ شَجَرَاتٍ، فتميِّزُكَ بهذه الجموعِ العددُ القليلُ دليلٌ على ما قلناه، ولذلك عابوا على حسانَ قوله^(٣):

(١) انظر ما سيأتى: ٢٣٨-٢٣٩.

(٢) في ط: «كان».

(٣) البيت في ديوانه: ٤٢٧، والكتاب: ٥٧٨/٣، والنكت: ٩٩٩، والخزانة: ٤٣٠/٣، وورد بلا

نسبة في المقتضب: ١٨٦/٢، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٧٥/١، والخصائص: ٢٠٨/٢.

وذهب الزجاج إلى أن اعتراض النابغة الذبياني على حسان في هذا البيت مصنوع، وذهب الفارسي إلى أنه مجهول، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٥/١، والنكت: ٩٩٩، والخزانة: ٤٣١/٣.

لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرُّ يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمَا [١١ / ٥]

قالوا: البيت مدح، وقد كان ينبغي أن يقول: لنا الجفان البيض لأن الغرة بياض سير، وكان حقّه أن يستعمل السيوف موضع الأسياف، وهذا وإن كان الظاهر ما ذكروه إلا أن العرب قد تستعمل اللفظ الموضوع للقليل في موضع الكثير^(١)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ ءَامِنُونَ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾^(٣)، ولا يعدّ الكريم سبحانه بأن في الجنة غرفات يسيرة، وكذلك ليس المراد بقوله: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ﴾ العشرة فما دونها، وإنما الإخبار عن هذا الجنس قليله وكثيره، وذلك أن الجموع قد يقع بعضها موقع^(٤) بعض ويستغنى ببعضها عن بعض، ألا ترى أنهم قالوا: رَسَنُ وَأَرْسَانُ وَقَلَمٌ وَأَقْلَامٌ، واستغنوا بهذا الجمع عن جمع الكثرة، وقالوا: رجل ورجال وسَبْعٌ وسِبَاعٌ، ولم يأتوا لهما ببناء قلة، وأقيس ذلك أن يُستغنى بجمع الكثرة عن القلة لأن القليل داخل في الكثير.

واعلم أن هذا الفصل بين أبنية القليل والكثير إنما وقع في الثلاثي لِحِفَّة لفظه وكثرة دَوْرِهِ إذ الكلمة إذا كثرت كثر التصرف فيها، ألا ترى أنهم قد بلغوا بينات الثلاثة في الزيادة سبعة أحرف، نحو اشهياب، فزيد على الثلاثة أربعة أحرف، فلم يزد [١٥٠ / أ] على الأربعة أكثر من ثلاثة أحرف، نحو اخرنجام، ولم يزد على الخمسة أكثر من حرف واحد، نحو عَضْرُ فُوط^(٥)، فثبت بما ذكرناه كثرة تصرفهم في الثلاثي وقلة تصرفهم في الرباعي والخماسي، فلذلك كان لكل مثال من أمثلة الثلاثي أمثلة كثيرة في الكثرة والقلة،

(١) استشهد سيبويه بالبيت السالف على أن العرب قد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثير، انظر الكتاب: ٥٧٨ / ٣.

(٢) سبأ: ٣٧ / ٣٤.

(٣) الأحزاب: ٣٣ / ٣٥.

(٤) في ط، ر: «موضع».

(٥) هي دويبة بيضاء ناعمة. اللسان (عضر فط).

ولم يكن للرباعي إلا مثال واحد، القليل والكثير فيه سواء، وهو فعَّال، نحو خَنَاجِر^(١) وبرَّاثِن، ولم يكن للخماسي مثال في التفسير لأنحطاطه عن درجة الرباعي في التصرف، وكان محمولاً على الرباعي في جمعه، نحو فَرَّازِد وسَفَارِج كَجَعَاْفِر، فهو بناءً واحدٌ للكثير والقليل بخلاف الثلاثي الذي له أبنية كثيرة.

واعلم أنَّ أبنية القلَّة أقربُ إلى الواحد من أبنية الكثرة، ولذلك يجري عليه كثير من أحكام المفرد، من ذلك جوازُ تصغيره على لفظه خلافاً للجمع الكثير، ومنها جوازُ وَصْفِ المفرد بها^(٢)، نحو ثوبٌ أَسْمَالٌ وبُرْمةٌ أَكْسَارٌ، ومنها جوازُ عَوْدِ الضمير إليها بلفظ الإفراد نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً لِّتَذَكَّرُوا بِطُغْيَانِهِ﴾^(٣).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُجعل إعرابُ ما يُجمع بالواو والنون في النون، وأكثرُ ما يجيءُ ذلك في الشعر، ويلزم الياء إذ ذاك، قالوا: أَتَتْ عَلَيْهِ سِنِينَ، وقال: دَعَانِي مَنْ نَجَدٍ فَإِنَّ سِنِينَ لِعَبْنٍ بِنَا شَيْباً وَشَيْتِنَا مُرْداً

وقال سُحَيْم:

وماذا يَدْرِي الشُّعْرَاءُ مِنِّي وَقَدْ جَاوَزْتُ حَدَّ الْأَرْبَعِينَ

قال الشَّارح: اعلم أنَّ من العرب مَنْ يجعلُ إعرابَ ما يُجمعُ بالواو والنون في النون، وذلك إنما يكون فيما يُجمعُ بالواو والنون عَوْضاً من نَقْصِ حَقِّه، نحو قولك: سُنُونُ وَقُلُونُ وَتُبُونُ، والشيخُ قد أطلق ههنا، والحقُّ [١٢/٥] ما ذكرته، ويلزمُ فيه الياء، فتقولُ: هذه سِنِينَ ورأيت سَنِيناً ومررتُ بسَنِين.

وإنَّما جازَ إعرابُ النون في هذا الضرب من الجمع لأنَّ النون فيه قامت مَقَامَ الحرفِ الذاهب، فجعلوها كلامَ الكلمة، وإنَّما أَلْزَمُوهُ الياءَ لِيَصِيرَ نَظِيرَ غَسْلَيْنِ ونحوه من

(١) في ط، ر: «خباجر»، «والخبجر: الرجل المسترخي العظيم البطن» اللسان والتاج (خبجر)، وانظر التكملة: ١٧٣.

(٢) أعاد الضمير إلى الجمع مرة وأعادته إلى المفرد مرة أخرى.

(٣) النحل: ١٦/٦٦.

الأسماء المفردة، وَغَسِّلِينَ فِعْلِينَ مِنَ الْغَسَالَةِ^(١)، وَأَجَازَ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ التَّزَامَ الْوَاوِ،
فَيَكُونُ مِثْلَ زَيْتُونِ^(٢)، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٣):
دَعَانِي مَنْ نَجَدٍ فَلِإِنَّ سِنِينَهُ ... إلخ

وقبله^(٤):

لَحَى اللَّهُ نَجْدًا كَيْفَ يَتَرَكُ ذَا الْغِنَى فَقِيرًا وَحُرَّ الْقَوْمِ تَحْسِبُهُ عَبْدًا

الْبَيْتُ لِلصِّمَةِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيِّ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ جَمَعَ بَيْنَ النُّونِ^(٥) وَالْإِضَافَةِ فِي
قَوْلِهِ: «سِنِينَهُ»، وَالْقِيَاسُ فِيهِ سِنِينَهُ، لَكِنَّهُ جَعَلَ النُّونَ حَرْفَ الْإِعْرَابِ، وَأَلْزَمَهُ الْيَاءَ
لِيَكُونَ كَغَسِّلِينَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ فِيمَا أَنَشَدَهُ أَبُو زَيْدٍ^(٦):

سِنِينِي كُلِّهَا لَا قَيْتُ حَرْبًا أَعْدْتُ مَعَ الصَّلَادِمَةِ الدُّكُورِ

وَقَالَ الْآخَرُ^(٧):

وَلَقَدْ وَلَدْتَ بَنِينَ صِدْقٍ سَادَةً وَلَأَنْتَ بَعْدَ اللَّهِ كُنْتَ السَّيِّدَا [١٣/٥]

(١) «الْغَسَالَةُ: مَا يُغَسَّلُ بِهِ الشَّيْءُ» الصَّحَاحُ (غسل).

(٢) انظر المقتضب: ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٦-٣٨، وكتاب الشعر: ١٥٩، والبغداديات: ٢٢١،
وارتشاف الضرب: ٥٦٨.

(٣) هو الصِّمَةُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْقَشِيرِيِّ كَمَا سَيَذْكُرُ الشَّارِحُ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٦٠، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي
كِتَابِ الشَّعْرِ: ١٥٨، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ: ٢/ ٢٦٠.

(٤) جَاءَ هَذَا الْبَيْتُ بَعْدَ الْبَيْتِ السَّابِقِ فِي دِيْوَانِهِ الصِّمَةُ: ٦٠.

(٥) فِي ط، ر: «النُّونِينَ» تَحْرِيفٌ.

(٦) نَسَبَ أَبُو زَيْدٍ الْبَيْتَ إِلَى قُطَيْبِ بْنِ سَنَا الْهَجِيمِيِّ، انظر النوادر: ١٦٢، وَالْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي
كِتَابِ الشَّعْرِ: ١٥٨، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ: ٥٩٨، وَضَرَّائِرُ الشَّعْرِ: ٢٢٠، وَالْخَزَانَةُ:
٤١٣/٣.

وَالصَّلَادِمَةُ: جَمْعُ مَفْرَدَةٍ صِلْدِمٍ، وَهُوَ الصَّلْبُ الشَّدِيدُ. اللِّسَانُ (صَلْدَم).

(٧) وَرَدَ الْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي كِتَابِ الشَّعْرِ: ١٥٨، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ: ٥٩٨، وَضَرَّائِرُ
الشَّعْرِ: ٢٢٠، وَالْخَزَانَةُ: ٤١٣/٣.

فأما قول سُحَيْم بن وَثِيل^(١):

وماذا يدَّرِي

فذهب قومٌ إلى أنَّ النونَ في «الأربعين» حَزَفُ الإعراب والكسرةُ فيه علامةُ الجرِّ^(٢)، ويكون من قبيل ما جُمع بالواو والنون عوضاً عن المحذوف كسِنون وقلُّون، وذلك أنَّ ثلاثين ونحوه من قولك: أربعين ليس بجمع ثلاث وأربع على الحقيقة إذ لو كان ثلاثون جمع ثلاث لوجب أن يُستعملَ في تسعة لأنَّ الواحدَ من تثليثها ثلاثة، وفي اثني عشر لأن الواحد من تثليثها أربعة، وفي خمسة عشر لأن الواحد من تثليثها خمسة إلى أن تتجاوزَ به الثلاثين من الأعداد التي الواحدُ من تثليثها فوق العشرة، وكذلك «الأربعين» ونحوها من الخمسين إلى تسعين.

وإذا ثبت أنَّ ثلاثين ليس بجمع ثلاث وأربعين ليس بجمع أربع علم أنه اعتُقد فيه أنَّ له واحداً مقدَّراً وإن لم يُجَرَّ به استعمالٌ، فكأنَّ^(٣) أربعين جمعُ أربع، وأربعُ جماعة، فكأنه قد كان ينبغي أن يكون فيه الهاءُ، فعوضَ بالواو والنون، وصار الأمرُ فيه كحال أَرْض وأَرْضِينَ.

ونحو من ذلك قولهم في اسم البلد: قَنَسْرُون وفَلَسْطُون، كأنَّهم جعلوا كلَّ ناحية من قَنَسْرِينَ^(٤) وفَلَسْطِينَ قَنَسْر وفِلَسْط، والناحيةُ والجهةُ مؤنثتان، فكان القياسُ في واحده لو نُطِقَ به قَنَسْرَة وفِلَسْطَة، فعوضوا من ذلك الجمعَ بالواو والنون، والحقُّ فيه أنَّ النون في قوله:

(١) سلف البيت بتمامه: ٢١ / ٥، وهو بهذه النسبة في الأصمعيات: ١٩، وسر الصناعة: ٦٢٧، والخزانة: ١٢٦ / ١، وبلا نسبة في المقتضب: ٣٣٢ / ٣، وكتاب الشعر: ١٥٨.

(٢) ذهب إلى هذا المبردُ في الكامل: ٦٣٣، والمقتضب: ٣٣٢ / ٣، وانظر شرح الكافية للرضي: ١٨٥ / ٢، والأشباه والنظائر: ٤ / ٢٤٨-٢٤٩.

(٣) في ط: «فكان» تحريف.

(٤) بكسر أوله وفتح ثانيه وتشديده ثم سين مهملة، مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص، معجم البلدان (قنسرين).

وقد جاوزتُ حَدَّ الأربعين [١٤/٥]

ليست حرف إعراب، ولا الكسرة فيه علامة جرٍّ، إنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكُسرت على أصل التقاء الساكنين، لأنَّ حركة التقاء الساكنين لم تأتِ على منهاج واحد، بل تأتي تارة كسرةً، وهو الأصل وتارة ضمةً، نحو شُدُّ ومُدُّ، وتارة فتحةً نحو شُدَّ. فيمن فتح - وأين وكيف، فلما اضطرَّ الشاعر إلى الكسر لئلاَّ تختلف حركة حرف الروي كسر، لأنَّ الأبيات مجرورة القوافي مُطلَّقة^(١)، ومما يدلُّ أنَّ الكسرة في نون «الأربعين» ليست جرًّا، إنما هي كسرة التقاء الساكنين قولُ ذي الإِضْبَع^(٢):

إِنِّي أَبِي أَبِي ذُو مُحَافَظَةٍ وابنُ أَبِي أَبِي مِنْ أَبِييْنِ

فأبيون جمعُ أبيٍّ مثلُ ظريف وظريفون، فكما لا يُشكُّ في كسرة نون أبييْنِ لالتقاء الساكنين لأنه جمعٌ صحيحٌ مثلُ مسلمين وصالحين، فكذلك ينبغي أن تكون كسرة النون في «الأربعين»، ومثله قول الآخر^(٣):

مثلُ الخلائفِ مِنْ بعدِ النَّبيِّينِ

فهذا جمعُ بُني على الصَّحَّة، وإنما كُسرت نونُ الجمع ضرورة^(٤)، وأُجريت في الكسر

(١) ذهب هذا المذهب ابنُ جني، وكلام ابن يعيش على البيت مشابه لكلامه، انظر سر الصناعة: ٦٢٧-٦٢٨.

(٢) البيت بهذه النسبة في المفضليات: ١٦٣، والكامل للمبرد: ٦٣٤، وسر الصناعة: ٦٢٨، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٧٢، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٣/٣٣٣.

(٣) صدر البيت:

«ما سَدَّ حِيٍّ ولا مَيَّتٌ مَسَدَهُما»
.....

وقائله الفرزدق كما في الكامل للمبرد: ٦٣٣، والخزانة: ٣/٤١٤، ولم أجده في ديوانه، وورد بلا نسبة في سر الصناعة: ٦٢٨، والهمع: ١/٤٩، والبيت في رثاء محمد أخي الحجاج ومحمد بن الحجاج، انظر الكامل للمبرد: ٦٣٢، والخزانة: ٣/٤١٥.

(٤) انظر ضرائر الشعر: ٢٢٠.

مُجْرَى نون التثنية، واعتمدوا في الفصل بين التثنية والجمع بحركة ما قبل الياء في الجر والنصب، وأما في الرفع فالفصل بينهما ظاهر، لأن رفع الاثنين بالالف ورفع الجميع بالواو، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وللثلاثي المجرد إذا كُسِّر عشرة أمثلة: أفعال فَعَال فُعُول فِعْلان أَفْعَل فُعْلان فَعْلَة فُعْل فَعْلَة فُعْل، فأفعال أَعْمَها، تقول: أفرأخ وأَحْمال وأَزْكان وأَجْمال وأعْجاز وأعْناق وأفْخاذ وأعْتاب وأزْطاب وآبال، ثم فَعَال؛ تقول: زناد وقِداح وخِفَاف وجِمال ورباع وسِباع، ثم فُعُول وفِعْلان، وهما متساويان؛ تقول: فُلوس وعُرُوق وجُرُوح وأسود ونُمُور، ورِثْلان وصِنوان وعِيندان وخِرْبان^(١) وصردان، ثم أَفْعَل؛ تقول: أَفْلَس وأزْجَل وأزْمَن وأَضْلَع، ثم فُعْلان وفَعْلَة وهما متساويان، تقول: بُطْنان وذُؤْبان ومُحْلان وغِرْدَة وقِرْدَة وقِرْطَة، ثم فُعْل، تقول: سُقْف وفُلْكَ، ثم فَعْلَة وفُعْل؛ تقول: حِيرة ونُمر، وقد جاء حِجْلِي في جمع حَبَل قال:

حِجْلِي تَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ

قال الشَّارح: إنما بدأ بحصر ألفاظ الجمع، ولم يذكر أبنية الثلاثي التي هي الأحاد^(٢) التي تُكسَّر عليها الجموع لأن الباب باب الجمع، فجاء بالتفصيل على وفق الترجمة، ونحن نجمع بينهما لأن الفائدة مرتبطة بهما.

فالأسماء الثلاثية المجردة من الزيادة لها عشرة أمثلة: فَعْل بفتح الأول وسكون الثاني، مثل فُلَس وكَعْب، وفَعْل بفتح الأول والثاني، نحو فَرَس وجَمَل، وفَعْل بفتح الأول وكسر الثاني، نحو كَتَفَ وفَخِذ، وفَعْل بفتح الأول وضمَّ الثاني، نحو عَضُدَ وَيَقْظ، وفَعْل بكسر الأول وسكون الثاني، نحو حَبْرَ وعِذْل، وفَعْل بكسر الأول وفتح الثاني، نحو عَنَبَ ونَطَعَ^(٣)، وفَعْل بكسر الأول والثاني، نحو إِبِلَ وإِطِلَ^(٤)، وفَعْل بضمَّ

(١) في المفصل: ١٩٠ «وخربال»، لم أقف عليها.

(٢) في ط، ر: «هي في الأحاد».

(٣) «النَّطَعُ: ما ظهر من غار النَّم الأعلى، وفيه أربع لغات»، اللسان (نطع).

(٤) «الإِطِلُ: منقطع الأضلاع من الحَجَبَة، وقيل: الخاصرة كلها» اللسان (أطل).

الأول وسكون الثاني، [١٥/٥] نحو قُفِّلَ وبُرِّدَ، وفُعِّلَ بضم الأول وفتح الثاني، نحو صرد^(١) ونَغَر^(٢)، وفُعِّلَ بضم الأول والثاني، نحو عُنُقَ وطُنَّب^(٣).

فأما «فَعَّلَ» فالقياس في تكسيره أن يجيء في القِلَّة على أفْعَل، نحو كَلَبَ وأَكْلَبَ وكَعَبَ وأَكْعَبَ، وقالوا في المضاعف: صَكَّ^(٤) وأَصْلَكُ وَضَبَّ وَأَضْبَّ، وأما الكثير فبابه أن يجيء على فِعَال وفُعُول، نحو قولك: كَلَبَ وَكِلَابَ وفُلَسَ وفُلُوسَ، وربما تعاقبا على الاسم الواحد، قالوا: فَرَخَ وفِرَاخَ وفُرُوخَ وكَعَبَ وَكِعَابَ وكُعُوبَ، قال الشاعر^(٥):

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمَا

وباقى الأمثلة تُجْمَع في القِلَّة على أفعال، نحو: أَفْرَاسَ وَأَكْتَفَ وَأَعْضَادَ وَأَجْبَالَ وَأَعْنَابَ وَأَطَالَ^(٦) وأَبْرَادَ وَأَعْنَقَ، وجمْعها الكثيرُ فِعَال وفُعُول، نحو جَمَلَ وَجِمَالَ وبُرِّدَ وبُرُودَ ما خلا فُعَلًا فَإِنَّ بابَه أَنْ يُجْمَعَ على فِعْلَان، نحو صُرِدَ وَصِرْدَانُ وَجُرِدَ وَجِرْدَانُ، يستوي فيه القليل والكثير، وأصله الكثرة، والقِلَّةُ داخلَةٌ عليه، ويُفَرَّقُ بينهما بقرينة.

فإن قيل: ولم يختصَّ جَمْعُ القِلَّةِ بأفْعَل وأفعال فالجوابُ أنه لما كان بين جمع القِلَّةِ والواحد من المشابهة ما تقدَّم ذكره من كون صيغته مستأنفةً له ويجري عليه كثير من أحكام المفرد من نحو عَوْدَ الضمير مفرداً إليه كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّ لَكَ فِي الْأَنْعَامِ لَعِبْرَةً نُسْقِيكَ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٧) وجواز تصغيره على لفظه ووَصَفَ المفرد به من نحو بُرْمَةٍ

(١) «الصُّرْدُ: طائر فوق العصفور». اللسان (صرد).

(٢) «النَّغَرُ: طائر يشبه العصفور». اللسان (نغر).

(٣) «الطَّنْبُ والطَّنْبُ معاً: حبل الخباء». اللسان (طنب).

(٤) «الصَّكُّ: الضرب الشديد بالشيء العريض». اللسان (صكك).

(٥) هو زياد الأعجم كما في الكتاب: ٤٨/٣، والمقتضب: ٢٨/٢، والنكت: ٧٢٢، وأمالى ابن الشجري: ٧٨/٣، وليس البيت في شعره.

(٦) جمع إِطْل، وسلف تفسيره.

(٧) النحل: ٦٦/١٦.

أَكْسَارٌ وَثَوْبٌ أَسْمَالٌ اختاروا هذين البنائين، لأنهما لا يكاد يوجَدُ لهما نظيرٌ في الأحاد لِيُعْلَمَ أنهما للجمع ولا يقع فيهما التباسٌ بالواحد.

فإن قيل: ولم يختصَّ أَفْعُلُ بفعل ساكنِ العين مفتوح الفاء قيل: لخَفَّتْه وكثرة استعماله اختاروا له أخفَّ اللفظين وأقلَّهما حروفاً، لأنَّ بنية الجمع على حسب واحده، فإذا كان الواحد خفيفاً قليل الحروف قلَّت حروفُ جَمْعِهِ وحرَكَاتُهُ اللاحقة لتكسيهه، وإذا ثَقُلَ الواحدُ وكثُرَت حروفه كَثُرَ ما يلحق جَمْعَهُ لِمَا ذكرناه من أنَّ الجمع يكون بزيادة على الواحد^(١).

فإن قيل: ولم يختصَّ فُعَلُ مضمومُ الفاء مفتوحِ العين بفُعْلَانِ نحو نُغْرٍ ونُغْرَانٍ وجُرْدٍ وجُرْدَانٍ قيل: لوجهين^(٢):

أحدهما: أن هذا البناء لِمَا اختصَّ بضرب من المسمَّيات وهو الحيوان ولزِمَ فلم يفارقه إلى غيره ولم يكن غيره من الأسماء كذلك، فإنها لا تلزمُ مسمًى، خَصُّوه بهذا الجمع كما خَصُّوا بفُعْلَى ما كان به آفَةٌ من نحو قَتْلَى ومَرَضَى، فلا^(٣) يَجْمَعُ عليه إلا ما أصابته بَلِيَّةٌ، نحو جَرِيحٍ وجَرْحَى وزَمِينٍ وزَمْنَى.

والوجه الآخر: أن يكون مُتَقَصِّصاً من فُعَالٍ، وفُعَالٌ يَجْمَعُ في الكثرة على فُعْلَانٍ، نحو غُرَابٍ وغُرَبَانٍ وعُقَابٍ وعُقَبَانٍ^(٤)، ومِمَّا يُوَيِّدُ ذلك أن فُعَلًا لا يكاد يكون^(٥) إلا مغَيَّرًا من غيره، نحو عَمْرٍ وزُفْرٍ، عُدَلًا من عامِرٍ وزافرٍ، وفُسُقٍ وخُبَثٍ، والمرادُ فاسقٍ وخبيثٍ، فلمَّا كان قد تَغَيَّرَ عن فاعلٍ وفَعِيلٍ كان تَغْيِيرُهُ عن فُعَالٍ أولى لأنه ليس بين البنائين إلا طَرَحُ الألف، فهو أَقْرَبُ إليه.

(١) كذا في النكت: ٩٩٢.

(٢) ذكر هذان الوجهان في النكت: ٩٩٢.

(٣) في ط: «ولا».

(٤) انظر الكتاب: ٦٠٣/٣، والمقتضب: ٢٠٩/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٩/٢.

(٥) سقط من ط: «يكون» خطأ.

واعلم أنَّ الاسم الثلاثي لكثرتِه وسَعَة استعماله كَثُرَت أبنية تكسيره وكثُر اختلافُها، حتى لا يكاد يخلو بناء منها من الشذوذ، والقياس ما تقدّم ذكره، والمراد بقولنا: إنَّه القياس أنَّه لو وَرَدَ اسمٌ ولم يُعرف كيف جمعه لكان القياسُ أن يُجمَعَ على المنهاج المذكور، فعلى هذا لو سَمَّيَتِ بالمصدر من نحو ضرب وقَتَلَ لكان القياسُ [١٦/٥] في جمعه أن تقول في القِلَّة: أَضْرِبْ وَأَقْتُلْ قياساً على أَفْلَسْ وَأَكْعَبْ، وفي الكثير ضروب أو ضراب وقُتُول أو قِتال قياساً على فُلوس وكِعَاب.

ولا بدَّ من ذكر ما شذَّ من ذلك ليُعْلَمَ حتى لو اضطرَّ شاعر أو ساجعٌ إلى مثله لم يكن مخطئاً، لأنَّه استند إلى أصل من استعمالهم، فمن الشاذِّ تكسيروهم فعلاً في القِلَّة على أفعال، والقياسُ أَفْعَل على ما تقدّم، قالوا: رَأَدَ وَأَرَادَ، والرَّادُّ: أصل اللّٰحِخَيْن^(١)، وقالوا: زَنَدَ وَأَزْنَدَ، والزَّنْدُ: العود الذي يُقَدَح به النارُ، وهو الأعلى، والزَّنْدَةُ السُّفلى فيها ثقب وهي الأنثى، فإذا اجتمعاً قيل: زَنَدَان ولم يُقَل: زَنَدَتَان^(٢)، وقالوا: فَرَخَ وَأَفْرَخَ وَأَنفَ وَأَنَافَ.

جمعوا هذه الأسماء على أفعال مَحْمَلًا لها على ما هي في معناها، وذلك أن رَأَدًا في معنى دَقَنَ وزَنَدَ في معنى عُودَ وفَرَخَ في معنى طَيْرَ أو وَلَدَ، وَأَنفَ في معنى عُضْوٍ، فكما قالوا: أَذْقَانِ وَأَعْوَادَ وَأَطْيَارَ وَأَعْضَاءَ فكذلك قالوا: أَرَادَ وَأَفْرَخَ وَأَزْنَدَ وَأَنَافَ لأنها في معناها، فأعطوها حُكْمَهَا، وقيل: إنما قالوا: أَرَادَ لأنَّ الهمزة مقارِبةٌ للألف ومن مَخْرَجِهَا، فعاملوها معاملةً في الجمع، فكما قالوا: بابٌ وأبوابٌ ونابٌ وأنيابٌ [١٥١/أ] كذلك قالوا: رَأَدَ وَأَرَادَ، والنونُ في زَنَدَ وَأَنفَ ساكنة، فهي عُنَّةٌ فجرت لِغُنَّتِهَا مجرى المتحركة،

(١) كذا فسره سيويه في الكتاب: ٣/ ٥٦٨، وزاد الجوهري فقال: «الرَّادُّ والرُّودُ ومن النساء: الشابة الحسنه». الصحاح (رأد)، وهذا الجمع شاذ لا يقاس عليه عند أكثرهم، انظر الكتاب: ٣/ ٥٦٨، والمقتضب: ٢/ ١٩٥-١٩٦، وقاسه الفراء في مثل ألف وآلاف، وأجاز أبو حيان القياس عليه، انظر الارتشاف: ٤١٣، والمسا عد: ٣/ ٤٠٣.

(٢) من قوله: «والزند ..» إلى قوله: «زندتان» كلام الجوهري بلفظه في الصحاح (زند).

والراء في فَرْخٍ حَرْفٌ مَكْرَرٌ فَجَرى تَكْرِيرُهُ مَجْرى الحَرَكَة فيه، فَلَذلك قالوا: أَفْراخ، وَرَبَّما تَوَارَدَ البِناءُ ان على الاسم الواحد منها، قالوا: أَزْنَدُ وَأَزْناد، قال الشاعر^(١):

وُجِدَتْ إِذَا اضْطَلَحُوا خَيْرُهُمْ وَزُنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنادِها

وقالوا: أَفْرُخٌ وَأَفْراخ، قال الراجز^(٢):

لَوْلا هُبَّاشاتُ مِنَ التَّهْبِيشِ

لِصِيبِيَّةٍ كَأَفْرُخِ العُشُوشِ

وقال الشاعر^(٣):

مَازَا تَقُولُ لِأَفْراخٍ بِذِي مَرَحٍ زُغْبِ الحَوَاصِلِ لا ماءً ولا سَجَرُ [١٧/٥]

فالبيت الأول على القياس والثاني على الشاذ، وقالوا: أَنْفٌ وَأَنافٌ وَأَنْفٌ، قال الأَعشى^(٤):

إِذَا رَوَّحَ الرَّاعِي اللُّقَاحَ مُعْزَباً وَأَمْسَتْ عَلَى أَنافِها غَبْرَاتُها

فَأَما الرَّأدُ فَلَمْ يُسْمَعْ فِيهِ إِلَّا أَرَادَ^(٥).

(١) هو الأَعشى، والبيت في ديوانه: ١٠٩، والكتاب: ٥٦٨/٣، والأصول: ٤٣٦/٢، والنكت:

٩٩٣، وورد بلا نسبة في المقتضب: ١٩٤/٢، وأمالى ابن الشجري: ٧٦/٢.

(٢) هو رؤبة بن العجاج، والبيتان في ديوانه: ٧٨، واللسان (عشش) (هبش). «واهْبَاشَة مثل

الحَبَاشَة، وهي ما جمع من الناس والمال». الصحاح (هبش).

(٣) هو الخطيئة، والبيت في ديوانه: ١٩١، والخصائص: ٦١/٣، وأمالى ابن الشجري: ٧٦/٢،

وبلا نسبة في المقتضب: ١٩٣/٢.

(٤) البيت في ديوانه: ٨٧، والكتاب: ٥٦٨/٣، والنكت: ٩٩٣.

قوله: رَوَّحَ: رَدَّها عن مرعاها إلى الموضع الذي تروح إليه، ولقاح؛ بكسر اللام جمع لقحة؛

بكسر اللام وهي الناقة ذات اللبن، وعزَّب الراعي: ابتعد يبله طلباً للكلأ.

ورواية الديوان: «أَمْسَتْ عَلَى آفاقِها غَبْرَاتِها»، قال الأَعلم: «وعلى رواية «آفاقِها» يحسن

«غَبْرَاتِها»، ومن روى «على آفاقِها» فينبغي أن يروي «غَبْرَاتِها» بالعين غير معجمة، أي تسيل

دموعها على أنوفِها» النكت: ٩٩٣.

(٥) انظر الكتاب: ٥٦٨/٣، وإصلاح المنطق: ٢٨، وشرح الشافية للرضي: ٩٢/٢.

وقد جاء الكثير على فُعلان بضَمِّ الفاء، قالوا: ظَهَر وظُهران، وبَطُن وبُطْنان، وتُعَب وتُعْبان، والثَّعْبُ: مَسِيل الوادي^(١)، وقالوا: جَحَش وجِحْشان، وعَبَد وعَبْدان، فكسروه على فِعلان بكسر الفاء، وربما كسروه على فُعولة وفِعالَة، فيأتون فيه بقاء التأنيث لتحقيق تأنيث الجمع^(٢)، فقالوا: الفِعالَة والبُعولة والعُمومة، وقد جاء أيضاً على فِعلَة، قالوا: جَبَّء وجِبَاءَة، وفَقَّع وفِقِّعَة؛ لضربين من الكمأة^(٣)، وقالوا: قَعَب وقِعبَة^(٤)، وقد جاء أيضاً على فَعِيل، قالوا: عَبَد وعَيْد، وكَلَب وكَلِيب، قال الشاعر^(٥):

والعِيسُ يَنْغُضْنَ بِكَيْرَانِهَا كَأَنَّمَا يَنْهَشُ هُنَّ الكَلِيبُ

وذلك كله قليلٌ شاذٌّ لا يُقاس عليه، وبعضه أشدُّ من بعض، فالكَلِيبُ والعَيْدُ أَقْلُ من فِقِّعَة وقِعبَة، وفِقِّعَة وقِعبَة أَقْلُ من فِعلان وفُعلان، وسيبويه كان يذهب إلى أَنَّ الكَلِيبَ ونحوه اسمٌ للجمع كالجامِلِ والباقرِ، وكذلك فِقِّعَة وقِعبَة، وليس بجمع مكسر^(٦)، فعلى هذا لو صُغِّرَ لُصْغَرٌ على لفظه، ولم يُردَّ إلى الواحد، وذهب الأخفش إلى

(١) قال الجوهري: «الثَّعْبُ؛ بالتحريك: مسيل الماء في الوادي، وجمعه تُعْبان». الصحاح (ثعب)، وذكره سيبويه بالغين المعجمة الساكنة تُعَب وتُعْبان، وفسره بأنه الغدير. انظر الكتاب: ٥٧١/٣، وكذا فسرهُ الجوهري في الصحاح (ثعب)، وانظر تهذيب اللغة: ٣٣٢/٢، واللسان (ثعب).

(٢) هذا قول الخليل، انظر الكتاب: ٥٦٨/٣.

(٣) انظر في هذا الكتاب: ٥٦٨/٣، والمقتضب: ١٩٦/٢.

(٤) «القَعْبُ: قدح من خشب مقعَّر». الصحاح (قعب).

(٥) البيت بلا نسبة في التكملة: ١٤٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٥١٢، وينغضن: يضطربن في السير، والكيران: جمع كُور، وهو الرَّحْل، والكليب: جمع كلب.

(٦) وكذا ذكر ابن الشجري عن سيبويه، وصحَّح الرضي كونها جمعاً عنده، وعدّها سيبويه مع جموع التكسير، انظر الكتاب: ٥٦٧-٥٦٨/٣، ٦٢٨/٣، وأما ابن الشجري: ١٠٠/١، وشرح الشافية للرضي: ٩٢/٢، وذهب أبو حاتم إلى أن كليباً جمع كلاب، وكلات جمع كلب، انظر ارتشاف الضرب: ٤٣٩، وذهب ابن السراج إلى أن كليباً اسم جمع، انظر الأصول: ٤٣٢/٢.

أَنَّ ذَلِكَ كُلَّهُ تَكْسِيرٌ وَإِنْ قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ^(١)، وَقَالَ قَوْمٌ: فِعْلَةٌ وَبَابُهُ مَقْصُورٌ مِنْ فِعَالَةٍ، فَالْأَصْلُ فِي فِقْعَةٍ فِقَاعَةٍ كَحِجَارَةٍ، فَاعْرِفْهُ.

فَأَمَّا «فَعَلٌ» بفتح الفاء والعين فالقياسُ أَنْ يَأْتِيَ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ كَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ، وَفِي الْكَثِيرِ عَلَى^(٢) فِعَالٍ وَفُعُولٍ نَحْوِ جِبَالٍ وَجِهَالٍ وَأُسُودٍ وَذُكُورٍ، وَفِعَالٌ فِي هَذَا الْبَابِ أَكْثَرُ مِنْ فُعُولٍ، وَقَدْ جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْمَنْهَاجِ الْمَذْكُورِ، قَالُوا فِي الْقَلِيلِ: زَمَنْ وَأَزْمَنْ، قَالَ ذُو الرِّمَةِ^(٣):

أَمْتَرْتُنِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيْنِيْكُمْ هَلِ الْأَزْمَنْ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ [١٨/٥]

وَحَكَى سَيُوبَةُ جَبَلٍ وَأَجْبَلُ^(٤)، وَقَالُوا: فِي الْمَعْتَلِّ: عَصَا وَأَعَصِي كَأَذَلٍ وَأَحْقِي^(٥)، وَذَلِكَ مِنْ حَيْثُ كَانَ الزَّمَنُ دَهْرًا وَالْجَبَلُ تَلًّا، فَحَمَلُوهُ عَلَى مَعْنَاهُ.

وَفِي الْجُمْلَةِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الثَّلَاثِيَّةَ لَمَّا اشْتَرَكَتْ فِي عِدَّةٍ وَاحِدَةٍ وَأَصْلٌ وَاحِدٍ جَازَ أَنْ يُشَبَّهَ بَعْضُهَا بِبَعْضٍ، فَيَدْخُلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهَا عَلَى الْآخَرِ.

وَلِزُومِ فَعَلٍ مَفْتُوحِ الْعَيْنِ لِأَفْعَالٍ وَبِنَاؤِهِ عَلَيْهِ أَكْثَرُ مِنْ لِزُومِ فَعَلٍ سَاكِنِ الْعَيْنِ لِأَفْعَلٍ، وَذَلِكَ لَخَفَةِ فَعَلٍ وَكَثْرَتِهِ، تَوَسَّعُوا فِيهِ أَكْثَرَ مِنْ تَوَسَّعِهِمْ فِي فَعَلٍ، وَلِذَلِكَ كَانَ الشَّاذُّ فِي جَمْعِ فَعَلٍ أَقَلَّ مِنَ الشَّاذِّ فِي جَمْعِ فَعَلٍ، وَقَدْ كَسَرُوهُ فِي الْكَثِيرِ^(٦) عَلَى فُعْلَانٍ، قَالُوا: حَمَلٌ وَحُمْلَانٌ وَسَلَقٌ وَسُلُقَانٌ، وَالسَّلَقُ: الْمَكَانُ الْمَطْمَئِنُّ، وَقَالُوا: بَرَقَ وَبَرَقَانٌ وَوَرَلٌ وَوَرْلَانٌ، كَسَرُوهُ عَلَى فِعْلَانٍ؛ بِكَسْرِ الْفَاءِ^(٧)، وَالْبَرَقُ: الْحَمَلُ، وَالْوَرَلُ: دُوبِيَّةٌ تُشَبَّهُ الضَّبَّ^(٨).

(١) انظر شرح الشافية للرضي: ١/ ٢٦٦، ٢/ ٢٠٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٧٨.

(٢) سقط من ط، ر: «على».

(٣) البيت في شرح ديوانه: ١٢٧٣، والكتاب: ٣/ ٥٧١، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٠٨، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٧٤، ٢/ ١٩٨.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧١، والنكت: ٩٩٦.

(٥) «الحقو: الإزار» الصحاح (حقا).

(٦) في ط: «التكثير».

(٧) انظر الكتاب: ٣/ ٥٧٠.

(٨) انظر حياة الحيوان للدميري: ٢/ ٣٢٨-٣٢٩.

وقالوا: أسد وأسد ووثن ووثن، وقد قرأ عطاء بن أبي رباح ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا آلًا أَنَا﴾^(١)، والمراد وثنًا، فسكنت العين على حد رُسل وكتبت، وقلبت الواو همزة لانضمامها على حد قلبها في أُقَّتت وأُجوه^(٢)، وقد أنكر بعضهم أن يكون لفظ الجمع أقل من لفظ الواحد، فتأولوه على أن يكون مخففاً من أسد مضموم العين، وأسد مقصور من أسود^(٣)، فأما إزار وأزر فهو أيضاً مقصور من أזור، ومثله قول الشاعر^(٤):

فِيهَا عَيَائِلُ أُسُودٍ وَنُمُرُ

وقد يُدخلون الهاء على فُعُول وفِعَال هنا كما أدخلوها عليهما في تكسير فَعَل، فيقولون: ذُكُورة وأُسُودة^(٥) وذِكارة وِجَالَة وِجَارَة، وقالوا: حِجَار أيضاً، وهو أقيس وِجَارَة أكثر^(٦)، قال الشاعر^(٧):

كَأَنَّهُ مِنْ حِجَارِ الْغَيْلِ لَبَسَهَا مَضَارِبُ الْمَاءِ لَوْنُ الطَّحْلِبِ اللَّزِبِ

(١) النساء: ١١٧/٤، قرأ عطاء أننا بضم الهمزة وتسكين التاء. انظر مختصر في شواذ القراءات: ٢٨-٢٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٠٨/٢، والمحاسب: ١٩٨/١، والبحر المحيط: ٣/٣٥٢، وانظر أيضاً الكتاب: ٥٧١/٣، والنكت: ٩٩٥، وعطاء روى القراءة عن أبي هريرة، توفي عام ١١٥ هـ، غاية النهاية: ٥١٣/١.

(٢) انظر كتاب السبعة: ٦٦٦، وسر الصناعة: ٩٨، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/٣٥٧، والنكت: ٩٩٦.

(٣) كذا نقل الرضي عن بعضهم في شرح الشافية: ٩٦/٢، وردّه.

(٤) هو حكيم بن مُعَيَّة كما في سفر السعادة: ٣٨٨، وشرح شواهد الشافية: ٣٧٦، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/٥٧٤، والمقتضب: ٢/٢٠٣، والنكت: ٩٩٦-٩٩٧.

وعياثل: جمع عَيْل كسيد، وأصله عياثل، أشبعت كسرة الهمزة فصارت ياء، ونقل البغدادي عن الجوهري أن «نمر» مخفف من نمور، انظر الصحاح (نمر)، وشرح شواهد الشافية: ٣٧٩.

(٥) التاء لتأكيد الجمعية كما قال الرضي في شرح الشافية: ٩٦/٢.

(٦) انظر الكتاب: ٣/٥٧٢، والنكت: ٩٩٦.

(٧) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/٥٧٢، والمخصص: ٩٠/١٠، والنكت: ٩٩٦، واللسان (حجر).

الغَيْلُ: الماء الجاري، واللَّزْبُ: اللازم.

فأَمَّا ما كان منه مضاعفاً فإنه يلزم بناءً أدنى العدد ولا يجاوزُه، قالوا: كَبَبٌ وأَلْبَابٌ^(١)، ومَدَدٌ وأَمْدَادٌ، وفَنَنٌ وأفْنَانٌ، اجتزَّوْا في المضاعفِ ببناء القِلَّةِ عن بناء الكثرة كما قالوا: أَرْسَانٌ وأَقْلَامٌ، فاقْتَصَرُوا على أفعال، ولم يُجَاوِزُوهُ.

وأَمَّا «فَعِلٌ» بفتح الفاء وكسر العين فإنه يُكَسَّرُ على أفعال، قالوا كَبِدٌ وأَكْبَادٌ وفَخِذٌ وأفْخَاذٌ ونَمِرٌ وأَنْهَارٌ، ولا يكادون يُجَاوِزُونَهُ^(٢) إلى بناء الكثرة، وذلك من قِبَلِ أَنْ فَعِلاً أَقْلٌ من فَعَلٍ بكثير كما أَنَّ فَعِلاً أَقْلٌ من فَعَلٍ، والبناء إِذَا كَثُرَ تَوَسَّعُوا في جَمْعِهِ، ألا ترى أَنَّ فَعِلاً ساكنَ العين لَمَّا كان أَكْثَرَ من فَعَلٍ جاؤوا لمضاعفِهِ ببناء قِلَّةٍ وبناء كَثْرَةٍ، نحو قولهم: صَكَ وَأَصُكَّ وَصِكَكَ وَصُكُّوكَ وَأَصْكَاكَ^(٣)، ولم يَجِئْ في مثل مَدَدٌ وفَنَنٌ مِدَادٌ وفَنَانٌ ولا مُدَّدٌ وفُنُونٌ، وفَعِلٌ أَقْلٌ من فَعَلٍ فنَقَصَ تصرفه عنه بأنْ لزم بناء القِلَّةِ ولم يتجاوزَه، وقد قالوا: النُّمُورُ والوُعُولُ، ولم يكثر فيه كثرته في فَعَلٍ، وإِنما ذلك على التشبيه [١٥١/ب] بالأُسُودِ^(٤).

فأَمَّا «فَعِلٌ» بفتح الأول وضمّ الثاني فهو كَفَعِلٌ، يأتي على أفعال، قالوا: عَجَزٌ وأعْجَازٌ وعَضُدٌ وأعْضَادٌ، ولم يتجاوزَه إلى غيره كما لم يَتَجَاوِزْ فَعِلٌ، لأنَّ فَعِلاً مضمومَ العين أَقْلٌ من فَعِلٍ مكسور العين، وإِذَا لم يجاوزوا [١٩/٥] فَعِلاً أدنى العدد لقلته كان ذلك في فَعِلٍ أولى لأنَّه أَقْلٌ، وقد قالوا: رَجُلٌ ورجالٌ وَسَبْعٌ وسِبَاعٌ، جاؤوا به على فِعَالٍ على التشبيه بفَعَلٍ، وقد قالوا: ثلاثة رَجَلَةٌ، كأنَّهم استغنَّوا بها عن رجالٍ، وليس رَجَلَةٌ بتكسیر رَجُلٍ، وإِنَّمَا هو اسم للجمع^(٥).

(١) «اللَّبَبُ: المَنَحَرُ، وهو موضع القلاذة من الصدر» الصحاح (لبب).

(٢) في ط، ر: «يتجاوزونها».

(٣) سقط من ط، ر: «وأصْكَاك».

(٤) كلام ابن يعیش هنا مماثل لما قاله سيبويه: ٥٧٣/٣، وكلام الرضي مماثل لكلاميهما، انظر شرح الشافية له: ٩٨/٢.

(٥) انظر الكتاب: ٥٧٤/٣، والأصول: ٤٣١/٢، وشرح الشافية للرضي: ٩٨/٢، واللسان (رجل).

وَأَمَّا «فِعْلٌ» بكسر الأول وسكون الثاني فإنه يَكْسَرُ في القِلَّةِ على أفعال وفي الكثير على فُعُول وفِعَال، وفُعُول فيه أَكْثَرُ، قالوا: حَمِلَ وَأَحْمَالٌ وَحُمُولٌ، وَعِذَلٌ وَأَعْدَالٌ وَعُدُولٌ، وَبِئْرٌ وَأَبَارٌ وَبِئَارٌ، وَذُنْبٌ وَذُنَابٌ، وَيَجْتَزُونَ بِأَفْعَالٍ عَنْ فُعُولٍ وَفِعَالٍ، قالوا: خَمْسٌ وَأَخْمَاسٌ، وَالْخَمْسُ مِنْ أَطْمَاءِ الْإِبِلِ^(١)، وَشِبْرٌ وَأَشْبَارٌ، وَسِتْرٌ وَأَسْتَارٌ، وَطِمْرٌ وَأَطْمَارٌ^(٢)، اسْتَغْنَوْا بِأَفْعَالٍ هُنَا كَمَا اسْتَغْنَوْا بِأَفْعَالٍ فِيمَا تَقَدَّمَ، نَحْوَ رَسَنٍ وَأَرْسَانٍ، وَقَدَمٍ وَأَقْدَامٍ عَنْ بِنَاءِ الْكَثَرَةِ، وَكَمَا اسْتَغْنَوْا بِأَفْعُلٍ فِي كَفٍّ وَأَكْفٍ، وَلَمْ يَتَجَاوَزُوهُ، وَقَدْ جَاؤُوا بِهِ عَلَى فِعْلَةٍ قالوا: قَرَدٌ وَقِرْدَةٌ وَحِجْلٌ وَحِجْلَةٌ، وَالْحِجْلُ وَلَدُ الضَّبِّ، جَعَلُوهُ لِلْقَلِيلِ، قالوا: ثَلَاثَةٌ قِرْدَةٌ، كَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِقِرْدَةٍ عَنْ أَقْرَادٍ.

وَقَدْ كَسَّرُوهُ عَلَى فُعْلَانٍ؛ بِضَمِّ الْفَاءِ، قالوا: ذُنْبٌ وَذُؤْبَانٌ، وَصِرْمٌ وَصِرْمَانٌ^(٣)، وَعَلَى فِعْلَانٍ؛ بِكسر الفاء، قالوا: رِئْدٌ وَرِئْدَانٌ، وَالرَّئْدُ: التَّرَبُّ^(٤)، وَشِقْدٌ وَشِقْدَانٌ، وَهُوَ فِرْخُ الْعِظَاءِ وَالْحِرْبَاءِ^(٥)، وقالوا: صِنُوْ وَصِنُوَانٌ، وَقِنُوْ وَقِنُوَانٌ^(٦)، وَقَدْ يُضَمَّانُ فَيَقَالُ: صُنُوَانٌ وَقُنُوَانٌ، وَكَثُرَ فِي كَلَامِهِمْ، فَهُوَ فِي الْكَثَرَةِ عَدِيلٌ فَلَسَ وَكَعَبٌ، فَلِذَلِكَ تَوَسَّعُوا فِي أَبْنِيَةِ تَكْسِيرِهِ.

وَقَدْ يَجِيءُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعُلٍ، وَذَلِكَ قَلِيلٌ يُسَمَّعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، قالوا: ذُنْبٌ وَأَذُؤْبٌ، وَقِطْعٌ وَأَقْطُوعٌ، وَالْقِطْعُ: السِّهْمُ^(٧)، وقالوا: قِذْرٌ وَأَقْذِرٌ، وَأَنْكَرَ الْجَرْمِيُّ

(١) «الْخَمْسُ؛ بِالْكَسْرِ مِنْ أَطْمَاءِ الْإِبِلِ أَنْ تَرعى ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ وَتَرِدَ الْيَوْمَ الرَّابِعَ» الصَّحَاحُ (خَمْسٌ)، وَانْظُرِ الْإِبِلَ لِلْأَصْمَعِيِّ: ١٢٩، ١٥١.

(٢) «الطِمْرُ: الثَّوْبُ الْخَلْقُ» الصَّحَاحُ (طِمْر).

(٣) «الصِرْمُ بِالْكَسْرِ: أَيْبَاتٌ مِنَ النَّاسِ مَجْتَمِعَةٌ» الصَّحَاحُ (صِرْم).

(٤) وَفَسَّرَهُ سَبِيوِيهٌ بِأَنَّهُ فِرْخُ الشَّجَرَةِ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٥٧٦/٣.

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٥٧٦/٣، وَاللِّسَانُ (شِقْد).

(٦) «الْقِنُوْ: الْعَذْقُ» الصَّحَاحُ (قَنَا). «وَالْعَذْقُ؛ بِالْفَتْحِ النَّخْلَةُ بِحَمْلِهَا» الصَّحَاحُ (عَذَق)، وَكَسَرَ الصَّادَ لُغَةً لِأَهْلِ الْحِجَازِ، وَضَمَّهَا لُغَةً لِقَيْسٍ وَتَمِيمٍ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٥٧٦/٣، وَالْمَحْتَسِبُ:

٣٥١/١.

(٧) فِي ط، ر: «وَالْقِطْعُ: نَصْلٌ عَرِيضٌ يَصِيرُ لِلْسَّهْمِ» انْظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانَ (قِطْع).

أَقْدَر^(١)، وقالوا: جَرَوْ وأَجَرِ، وَرَجُلٌ وَأَرْجُلٌ، ولم يتجاوزوا أَرْجُلًا إلى غيره من جُمُوع الكثرة كما لم يتجاوزوا أَكْفًا.

فأما «فِعْلٌ» بكسر الفاء وفتح العين فإنه في القِلَّة على أفعال، نحو عَنَبَ وأعْنَبَ، وَضَلَعَ وأَضْلَعَ، وَمَعَى وأَمْعَاء، وإِرَمَ وآرام، والإِرَم: العَلَم في الطريق، وفي الكثير فُعُول، قالوا: ضُلُوعٌ وأُرُوم، ولم يقولوا: عُنُوبٌ ولا مُعَيّ، اجتزؤوا عنه بمثال القِلَّة، كما اكتفوا بأزسان عن رُسُون، وقد قالوا في القِلَّة: أَضْلَعُ، شَبَّهوه بأزْمَنَ أَوْ لَأَنَّهُ عَظُمَ، قالوا: أَضْلَعُ كما قالوا: أَعْظُم.

فأما «فِعِلٌ» بكسر الفاء والعين فتكسيه في القِلَّة على أفعال، قالوا: إِبِلٌ وآبَال، وإِطِلَ وآطَال، والإِطِل: الخاصرة، ولم يتجاوزوه إلى غيره، بل اكتفوا بهذا المثال عن مثال الكثرة لِقِلَّتِهِ في كلامهم ولم يتوسَّعوا فيه.

وأما «فُعْلٌ» بضم الفاء وسكون العين نحو قُفْلٌ وقُفْلٌ وقُفْلٌ، وبُزْدٌ وقُبْأَةٌ، في القِلَّة على أفعال، نحو أَقْفَالٌ وَأَبْرَاد، ويُجْمَع في الكثرة على فُعُول وفِعَال، وفُعُول أَكْثَرُ فيه، قالوا: بُزْدٌ وبُرُودٌ وَأَبْرَاد، وبُرْجٌ وبُرُوجٌ وَأَبْرَاج، وَجُنْدٌ وَجُنُودٌ وَأَجْنَاد.

وأما مجيئه على فِعَال فقالوا^(٢): جُمْدٌ وَأَجْمَادٌ وَجِمَادٌ، والجُمْد: الأرض المرتفعة، وَقِرْطٌ وَقِرَاطٌ وَأَقْرَاطٌ، وفِعَالٌ في المضاعف أَكْثَرُ، قالوا: قُفٌّ وَقِفَافٌ لَمَّا ارْتَفَعَ مِنَ الْأَرْضِ، وقالوا: خُفٌّ وَخِفَافٌ وَأَخْفَافٌ فِي الْقِلَّةِ، وَخُصٌّ وَأَخْصَاصٌ وَخِصَاصٌ، وَعُشٌّ وَعِشَاشٌ وَأَعِشَاشٌ، وقالوا: عُشُوشٌ أَيْضًا، قال رُؤْبَةُ^(٣):

لِصِيبِيَّةٍ كَأَفْرِخِ الْعُشُوشِ

(١) انظر مذهب الجرمي والرد عليه في النكت: ٩٩٧، وذكر سيبويه أن قدرًا يجمع على أقدر، انظر الكتاب: ٥٧٦/٣، وارتشاف الضرب: ٤١١.

(٢) في ط، ر: «قالوا» خطأ.

(٣) سلف البيت: ٢٩/٥.

وقالوا في المعتلّ مُدْيٍ وأَمْداء^(١)، ولم يتجاوزوه لِقَلَّتْهُ، وقد كَسَرُوهُ أيضاً على فِعْلَةٍ، قالوا: جُحِرَ وأَجْحَارَ وَجِحْرَةٌ^(٢)، وَقُلِبَ وَأَقْلَابَ وَقَلْبَةٌ^(٣)، وقالوا: خُرجَ وخِرَجَةٌ، ولم يقولوا: أَخْرَاجَ، وقالوا رُكِّنَ وأَرْكَانَ، وَجُزءٌ وأَجْزاءٌ، ولم يجاوزوه، كما لم يجاوزوا خِرَجَةٌ.

وقد كَسَرُوا حرفاً منه على فُعَلٍ كما كَسَرُوا عليه فَعَلًا بفتح العين، قالوا: الْفُلُكُ للواحد والجمع، قال الله تعالى: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾^(٥)، فجعله جمعاً، كأنهم [٢٠/٥] حملوا فُعَلًا على فَعَلٍ لَّأنَّ فُعَلًا يكون جمعاً لَفَعَلٍ نحو أُسَدٍ وأُسْدٍ^(٦)، وفُعَلٍ وفَعَلٍ قد يَشْتَرِكَانِ في أفعالٍ، نحو صُلْبٍ وأَصْلَابٍ وأُسْدٍ وآسَادٍ، فَشُورِكُ بينهما في هذا الضرب من الجمع، فالْفُلُكُ إذا أُريدَ به الواحدُ بمنزلة قُفْلٍ، وإذا أُريدَ به الجمعُ فهو بمنزلة أُسْدٍ، وكثُرَ توسُّعُهم في هذا البناء لكثرة في كلامهم، فهو في الكثرة قريبٌ من كثرة فَلَسَ وكَعَبَ.

وأما «فَعَلٌ» بضمّ الفاء وفتح العين نحو صُرِدَ وصُرْدَانٌ وجُرِذَ وجُرْذَانٌ فقد تقدّم ذكره^(٧)، وقد شذّ منه رُبِعٌ وأَرْباعٌ، والرَّبْعُ من الإبل: ما نُتِجَ في الربيع^(٨)، ورُطَبٌ وأَرْطَابٌ، وإنّما قالوا ذلك لأنَّ الرُّبْعَ جَمَلٌ فجَمَعُوهُ جمعَه، والرُّطَبُ ثَمَرٌ فكسروه تكسيرَه مع أنّه ليس بواحد، وإنّما هو جمع رُطْبَةٍ.

(١) انظر الأصول: ٤٣٨/٢، والتكملة: ١٥٤، والنكت: ٩٩٨.

(٢) في ط: «حجر وأحجار وحجرة» تصحيف، انظر الكتاب: ٥٧٦/٣.

(٣) الْقَلْبُ: حية، انظر الصحاح (قلب).

(٤) الشعراء: ١١٩/٢٦.

(٥) يونس: ٢٢/١٠.

(٦) كذا قال الخليل، انظر الكتاب: ٥٧٧/٣، ومعاني القرآن للفراء: ٤٦٠/١، وأدب

الكاتب: ٦١٧، والمقتضب: ٢٠٥-٢٠٦، والحليّات: ١٠٨-١٠٩، وسر الصناعة:

٦١١-٦١٢.

(٧) انظر ما سلف: ٢٦/٥.

(٨) انظر الإبل للأصمعي: ٧٤، ١٧٣.

وأما «فُعِلَ»؛ بضمّ الفاء والعين نحو عُنُقَ وطُنَّبَ وأُذِنَ فهو قليل كَفَعَلَ نحو ضِلَعَ، قالوا فيه: عُنُقَ وأَعْنَقَ وأُذِنَ وأَذَانَ، فلم يجاوزوه إلى غيره لقلته كما لم يجاوزوا إِبْلًا وآبَالًا وبَابَه، فاعرفه.

فجميعُ أبنية جموع الثلاثي عشرة على ما ذكرنا، منها خمسةُ أبنية مقيسةٌ مطردةٌ، وهي أَفْعَلُ وَأَفْعَالٌ وفُعُولٌ وفِعَالٌ وفِعْلَانٌ، فأما أَفْعَلُ وَأَفْعَالٌ فبناءان للقليل، وأما فُعُولٌ وفِعَالٌ فأخوان، وهما للكثير، وفُعُولَةٌ وفِعَالَةٌ مؤنثاهما يجريان مجراهما، وليس أَفْعَلُ وَأَفْعَالٌ أخوين لأن ما يجيء فيه فُعُولٌ يجيء فيه فِعَالٌ بعينه، وليس كذلك أَفْعَلُ وَأَفْعَالٌ، وباقي الأمثلة شاذة [١٥٢/أ] من جهة الاستعمال، وبعضها أكثر من بعض.

وقوله: «فأفْعَالٌ أَعْمُهَا» يريد أعمّها استعمالاً لأنه ورد في الأبنية العشرة، وهو شاذٌّ في بناءين منها، وذلك قولهم: أفرّاح وأزّاد وأزّباع وأزطاب، مطرّدٌ في الباقي.

ثم «فِعَالٌ» أكثر من بقيّة الأبنية لأنه يرد في ستة أمثلة، في فَعَلَ مفتوح الأول ساكنٍ الثاني، نحو كَبَّاشٍ وزِنَادٍ، وفي فَعَلَ بكسر الفاء نحو قَدَحٌ^(١) وقَدَاحٌ، وفَعَلَ بضمّ الفاء، نحو خُفٍّ وخِفَافٍ، وفي فَعَلَ بفتح الأول والثاني، نحو جَمَلٍ وجِمَالٍ، وفي فَعَلَ؛ بضم الأول وفتح الثاني، نحو رُبْعٍ ورُبَاعٍ، وفي فَعَلَ؛ بضمّ الثاني، نحو سَبْعٍ وسِبَاعٍ.

ثم «فُعُولٌ» بعد فِعَالٍ في الكثرة يرد في خمسة أمثلة: قالوا: فُلُوسٌ في جمع فُلَسٍ، وعُرُوقٌ في جمع عِرْقٍ، وجُرُوحٌ في جمع جُرْحٍ، فهذه ثلاثة أمثلة ساكنة العين متحركة الفاء بالحركات الثلاث، وقالوا: أَسُودٌ ونُمُورٌ في جمع أَسَدٍ ونَمِرٍ.

و«فِعْلَانٌ» مقاربٌ في الكثرة لفُعُولٍ، قالوا: رِثْلَانٌ وصِنُونٌ وعِينَدَانٌ وخِرْبَانٌ وصِرْدَانٌ في جمع رَأْلٍ وصِنُوٍ وعُودٍ وخَرَبٍ^(٢) وصرد.

ثم «أَفْعُلٌ» في الكثرة بعد فِعْلَانٍ، ورد في أربعة^(٣) أمثلة: قالوا: أَفْلُسٌ وأَرْجُلٌ وأَزْمُنٌ

(١) «القَدَحُ؛ بالكسر: السهم قبل أن يُراش ويركَّب نصله» الصحاح (قدح).

(٢) «الخَرَبُ: ذكر الخُبَارَى» الصحاح (خرب).

(٣) في ط، ر: «أربع» تحريف.

وَأَضْلَعُ فِي جَمْعِ فَلَسٍ وَرَجُلٍ وَزَمَنٍ وَضِلْعٍ.

و«فُعْلَان» مضمومُ الفاء، و«فِعْلَةٌ» بكسر الفاء وفتح العين، وهما متساويان في الكثرة، قالوا: بَطْنَانِ وَذُوْبَانِ وَحُمْلَانِ فِي جَمْعِ بَطْنٍ وَذُنْبٍ وَحَمَلٍ، وَقَالُوا: عَوْدَةٌ وَقِرْدَةٌ وَقِرْطَةٌ فِي جَمْعِ عَوْدٍ، وَهُوَ الْبَعِيرُ الْهَرِمُ، وَقِرْدٌ وَقُرْطٌ، وَهُوَ الْحَلْقَةُ فِي الْأَذُنِّ. وباقي الأمثلة متقاربةٌ في القِلَّة والكثرة، فَأَمَّا حِجْلَى فِي جَمْعِ حَجَلٍ فَهُوَ قَلِيلٌ، لَمْ يَأْتِ مِنْهُ فِي الثَّلَاثِي إِلَّا هَذَا الْمَثَلُ، وَلِذَلِكَ لَمْ يَذْكُرْهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مَعَ أَمْثَلَةِ الْجُمُوعِ^(١)، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ لُغَةٌ فِي الْحَجَلِ^(٢)، وَالصَّحِيحُ أَنَّهُ جَمْعٌ^(٣)، وَنَظِيرُهُ ظَرْبَى فِي جَمْعِ ظَرْبَانٍ عَلَى زَنَةِ قَطْرَانٍ، وَهُوَ ذَوِيبةٌ مُتَنَتَةٌ^(٤).

وَالَّذِي يَدُلُّ أَنَّ حِجْلَى وَظَرْبَى جَمْعَانِ تَأْنِيثُهُمَا، يُقَالُ: هِيَ الْحِجْلَى وَالظَّرْبَى، وَهُوَ الْحَجَلُ، حَكَى ذَلِكَ أَبُو زَيْدٍ^(٥)، وَلَوْ كَانَ لُغَةً فِي الْحَجَلِ كَمَا قَالَ الْأَصْمَعِيُّ لَكَانَ مَذْكَرًا مِثْلَهُ، وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ: دَفِلَى^(٦) يَكُونُ وَاحِدًا وَيَكُونُ جَمْعًا كَالْقُلُوكِ وَالْهَجَانِ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ بِنَاءً ثَلَاثًا، فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنْشَدَهُ^(٧) وَهُوَ^(٨): [٢١ / ٥]

(١) ذَكَرَ الزَّخْمَشَرِيُّ حِجْلَى جَمْعَ حَجَلٍ فِي الْجُمُوعِ، انْظُرِ الْمَفْصَلُ: ١٩٠، وَلَعَلَّ الشَّارِحَ يَرِيدُ سَيِّوِيهِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ.

(٢) كَذَا نَقَلَ الرُّضِّي وَأَبُو حِيَّانَ وَابْنُ عَقِيلٍ وَالسَّيُوطِيُّ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ، انْظُرِ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ٩٧ / ٢، وَارْتِشَافَ الضَّرْبِ: ٤٤٣، وَالْمَسَاعِدُ: ٤٤٣ / ٣، وَالْمَجْمُوعُ: ١٧٨ / ٢.

(٣) كَذَا قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ: ٩٧ / ٢، وَنَصَّ أَبُو عَلِيٍّ الْفَارِسِيُّ عَلَى أَنَّ حِجْلَى جَمْعُ حَجَلٍ، انْظُرِ التَّكْمِلَةَ: ١٤٩، وَالْمَسَائِلُ الْعُضْدِيَّاتُ: ٥٤، وَذَهَبَ ابْنُ السَّرَاجِ إِلَى أَنَّ فِعْلَى اسْمُ جَمْعٍ. انْظُرِ الْمَسَاعِدُ: ٤٤٤ / ٣، وَالْمَجْمُوعُ: ١٧٨ / ٢، وَانْظُرِ أَيْضًا سَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٥٤.

(٤) ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ فِعْلَى لَمْ يَأْتِ جَمْعًا إِلَّا فِي حَجَلٍ وَظَرْبَانٍ. انْظُرِ الصَّحَاحَ (حَجَل). (٥) انْظُرِ التَّكْمِلَةَ: ١٠٤.

(٦) انْظُرِ قَوْلَ الْأَخْفَشِ فِي التَّكْمِلَةِ: ١٠٤، وَأَيْضًا جَهْرَةَ اللُّغَةِ: ٤٤٠.

(٧) أَيُّ الزَّخْمَشَرِيِّ. انْظُرِ مَا سَلَفَ: ٢٥ / ٥.

(٨) الْبَيْتُ لِعَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْحَجَّاجِ الثُّعْلَبِيِّ كَمَا سَيَذْكُرُ ابْنُ يَعِيشَ وَكَمَا فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْإِيضَاحِ: ٥٤٦، وَاللِّسَانُ (حَجَل)، وَجَاءَ اسْمُهُ فِي الْمَحْتَسَبِ: ٢ / ٢٧١، وَاللِّسَانُ (صَبَا) «التَّغْلَبِي»، تَصْحِيفٌ، وَالْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي التَّكْمِلَةِ: ١٠٤، وَكِتَابُ الشَّعْرِ: ١٣٧، وَالْمَخْصَصُ: =

إِزْحَمُ أَصْنِيَّتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حِجْلَى تَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقُعُ
فهو لعبد الله بن الحجاج، والشاهد فيه استعمال حِجْلَى جمعاً، وَأَصْنِيَّتِي تصغيرُ
أَصْنِيَّةٍ، وهو جمعُ صَبِيٍّ كَرِيفٍ وَأَرْغَفَةٍ، وحقَّره على لفظه ولم يردَّه إلى الواحد لأنَّه بناء
قَلَّةٌ، شَبَّهَ صَبِيَّتَهُ لضعفهم عن الكَسْبِ بِحَجَلٍ يَتَدْرَجُ من أماكنه ولا يطير لعجزه عن
الطيران، والشربة: موضعٌ، وهو بناءٌ غريبٌ^(١).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما لحقته من ذلك تاء التانيث فأمثلة تكسيره فِعَال
فُعُولُ أَفْعَلُ فِعْلٌ فُعْلٌ فُعْلٌ، نحو قِصَاعٍ وَلِقَاحٍ وَبِرَامٍ وَرِقَابٍ وَبُذُورٍ وَحُجُورٍ وَأَنْعُمٍ
وَأَيْتُنَّ وَبَدَرٍ وَلِقَاحٍ وَتِيرٍ وَمِعَدٍ وَنُوبٍ وَبُرْقٍ وَنَحَمٍ وَبُذْنٍ).

قال الشارح: اعلم أنَّ ما لحقته التاء من الثلاثي ستَّةُ أبنية: فَعْلَةٌ بفتح الأول وسكون
الثاني، وفَعْلَةٌ بفتح الأول والثاني، وفَعْلَةٌ بفتح الأول وكسر الثاني، وفَعْلَةٌ بضمَّ الأول
وسكون الثاني، وفَعْلَةٌ بكسر الأول وسكون الثاني، وفَعْلَةٌ بضمَّ الأول وفتح الثاني.

فأمَّا الأول وهو فَعْلَةٌ فجمعُه لأدنى العدد بالآلف والتاء، نحو قَصْعَةٌ وَقَصَعَاتٌ
وَجَفْنَةٌ وَجَفَنَاتٌ، وَصَحْفَةٌ وَصَحَفَاتٌ، وإذا أردت الكثير كسَّرتَه على فِعَالٍ، وذلك
قَصْعَةٌ وَقِصَاعٌ، وَجَفْنَةٌ وَجِفَانٌ، وَصَحْفَةٌ وَصِخَافٌ، هذا هو الباب، وقد يجيءُ على
فُعُولٍ، قالوا: بَذْرَةٌ^(٢) وَبُذُورٌ وَمَأْنَةٌ وَمُؤُونٌ، والمأنة: أسفل البطن^(٣)، أدخلوا فُعُولاً على
فِعَالٍ لأنها أُخْتَانِ، كما دخلت عليها في جمع فَعْلٍ، نحو فُلُسٍ وفُلُوسٍ، إلَّا أنَّ فُعُولاً في
جمع فَعْلَةٍ قَلِيلٌ وفي جمع فَعْلٍ كثير، وذلك لأنَّ فَعْلَلاً أَخَفُّ من فَعْلَةٍ وأكثر استعمالاً،
فكانت أكثر تصرفاً.

= ١٥٦ / ٨، والشربة؛ بفتح أوله وثانيه وتشديد الباء الموحدة: موضع بنجد. معجم البلدان
(الشربة).

(١) ذكر سيبويه وابن السراج بناء شربة، انظر الكتاب: ٢٧٧ / ٤، والأصول: ٢١٢ / ٣،
والنكت: ١١٦٣.

(٢) «البذرة: كيس فيه عشرة آلاف درهم أو ألف» تهذيب اللغة: ١١٥ / ١٤.

(٣) «المأنة: ما بين السرة والعانة» الصحاح (مأن).

وإنما اختصَّ فَعْلَةً بِفَعَالٍ لَّأَنَّهُ أَحْفُ البَنَاءَيْنِ^(١)، والمعتلُّ والمضاعفُ في ذلك كالصحيح، قالوا في المعتل العين: ضَبِيعَةٌ وَضَبِيعَاتٌ وَضِبَاعٌ، وَعَبِيَّةٌ وَعَبِيَّاتٌ وَعِيَابٌ، وقالوا: رَوْضَةٌ وَرَوْضَاتٌ وَرِيَاضٌ، قال الله تعالى: ﴿فِي رَوْضَاتٍ الْجَنَّاتِ﴾^(٢). وقالوا في المعتلَّ اللام: ظَبْيَةٌ وَظَبْيَاتٌ وَظِبَاءٌ، وَرَكْوَةٌ^(٣) وَرَكَوَاتٌ وَرِكَاءٌ، وَقَشْوَةٌ^(٤) وَقَشَوَاتٌ وَقِشَاءٌ، وَرَبًّا كَسَرُوهُ عَلَى فُعَلٍ، قالوا: نَوْبَةٌ وَنُوبٌ وَجَوْنَةٌ^(٥) وَجُونٌ، وَمِثْلُهُ قَرْيَةٌ وَقُرَى، وليس ذلك بقياس مطَّرد^(٦)، إنما هو محمول على غيره، حملوه على فَعْلَةٍ حيث قالوا: عُرِفَ وَظَلَّمَ، كما حملوا فَعْلًا ساكنَ العين على فُعَلٍ، فجمعوه على فِعْلَانٍ، قالوا: حَشٌّ وَحِشَانٌ^(٧)، وَعَبْدٌ وَعَبْدَانٌ، وَصُرْدٌ وَصُرْدَانٌ، وَنُغْرٌ وَنُغْرَانٌ.

وقد يبيحُ على فِعَلٍ؛ بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: خَيْمَةٌ وَخَيْمٌ، وَهَضْبَةٌ وَهَضَبٌ، وَجَفْنَةٌ وَجِفْنٌ، وليس ذلك أيضاً بقياس^(٨)، إنما هو مقصور من فِعَالٍ نحو هَضَابٍ وَجِفَانٍ، والمضاعفُ منه كالصحيح، قالوا: سَلَةٌ وَسَلَاتٌ وَسِلَالٌ، وَجَرَّةٌ وَجَرَّاتٌ وَجِرَارٌ، وَرَبَّةٌ وَرَبَّاتٌ وَرِبَابٌ، وقد يستغنون بجمع القِلَّةِ فلا يجاوزونه، قال سيبويه: «وقد يجمعون بالتاء وهم يريدون الكثرة»^(٩).

وأما الثاني: وهو فَعْلَةٌ؛ بالتحريك فإنه يُجْمَعُ في القِلَّةِ بالتاء وفي الكثرة على فِعَالٍ،

(١) عبارة الرضي في شرح الشافية: ١٠١ / ٢ مقارنة لعبارة ابن يعيش هنا.

(٢) الشورى: ٢٢ / ٤٢.

(٣) الرِّكْوَةُ: إناء صغير يشرب به الماء. انظر التاج (ركا).

(٤) الْقَشْوَةُ: قُفَّةٌ من خوص لعطر المرأة. التاج (قشا).

(٥) «الجَوْنَةُ: عين الشمس، وإنما سميت جونة عند مغيبها لأنها تسودُّ حين تغيب». الصحاح (جون).

(٦) انظر الكتاب: ٥٩٣ / ٣، والنكت: ١٠٠٦، وشرح الشافية للرضي: ١٠١ / ٢ - ١٠٢، والارتشاف: ٤٢٧.

(٧) «الحَشُّ: البستان» الصحاح (حشش).

(٨) كذا في الكتاب: ٥٩٤ / ٣، وانظر الارتشاف: ٤٢٩.

(٩) الكتاب: ٥٧٨ / ٣.

قالوا: رَقَبَة وَرَقَبَات [٢٢/٥] وَرِقَاب، وَرَحَبَة وَرِحَاب، وَالرَّحَبَة: ساحة المسجد وغيره؛ بتحريك الحاء، وحكى أبو زيد رَحَبَة؛ بالسكون^(١)، والمعْتَلُّ كذلك، قالوا: ناقة وَنِيق، والقَلِيلُ ناقات، وَرَبَّمَا كسروه [١٥٢/ب] على فُعْل، قالوا: ناقة وَنُوق، وقارة وَفُور، والقَارَة: الأَكْمَة، قال الراجز^(٢):

هل تعرفُ الدارَ بأعلى ذي القُورُ

قد درَسْتَ غَيْرَ رَمَادٍ مَكْفُورُ

ومثله من الصحيح خَشَبَة وَخُشْب، وَبَدَنَة وَبُذْن، قال الله تعالى: ﴿وَالْبُدْنَ جَعَلْنَاهَا لَكُم مِّنْ شَعِيرٍ ۚ﴾^(٣) وقال: ﴿كَانَتْهُمْ خُشْبٌ مُّسْنَدَةٌ﴾^(٤) قُرئ بالإسكان والضم^(٥)، وليس ذلك بالأصل، إنما فُعْل مَخْفَفٌ من فُعْل مقصورٌ من فُعُول، وقد كُسرت أيضاً على فِعْل، قالوا: قامَة وَقِيم، وتارة وَتِير، قال الراجز^(٦):

يَقُومُ تَارَاتٍ وَيَمْشِي تِيرَا

وفِعْل هنا مقصورٌ من فِعَال، ويؤيد ذلك عندك قَلْبُ الواو ياءٌ في قِيم كما قَلِبْتَ في

(١) حكى الأعلام عن أبي زيد رَحَبَة وَرَحَبَة، انظر النكت: ٩٩٩، ونسبت حكاية إسكان الحاء إلى ابن الأعرابي والفراء، وحكى ابن دريد «رَحَبَة» بتسكين الحاء وفتحها دون نسبة، انظر جمهرة اللغة: ١/٢٢٠، وتهذيب اللغة: ٥/٢٧، والتكملة: ١٥٦، واللسان والتاج (رحب)، وانظر الكتاب: ٣/٥٧٩.

(٢) هو منظور بن مرثد الأسدي كما ورد في اللسان (قور)،، والبيتان في نوادر أبي زيد: ٢٣٦، والصحاح (قور) بلا نسبة، والثاني منهما في المنصف: ١/٢٨٩، والمخصص: ٦/٧٨ غير منسوب.

(٣) الحج: ٣٦/٢٢.

(٤) المنافقون: ٤/٦٣.

(٥) قرأ قبل وأبو عمرو والكسائي بإسكان الشين، وقرأ نافع وعاصم وحمة «خُشْب» بضم الشين، انظر كتاب السبعة: ٦٣٦، والتيسير: ٢١١.

(٦) ورد البيت في الكتاب: ٣/٥٩٤، والأصول: ٢/٤٤٠، والصحاح (تير)، والنكت: ١٠٠٦، واللسان (تور) بلا نسبة.

سَوَاطِ وَسِيَّاطٍ وَخَوْضٍ وَحِيَاضٍ، إِذْ لَوْ كَانَ أَصْلًا لَصَحَّتِ الْوَاوُ فِيهِ كَمَا صَحَّتْ فِي زَوْجٍ وَزَوْجَةٍ وَعَوْدٍ وَعَوْدَةٍ^(١).

وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ اللَّامُ فَنَحْوُ قَنَاءَ وَقَطَاءَ وَحَصَاةٍ، فَأَكْثَرُ مَا يَجِيءُ جَمْعُهُ كَجَمْعِ الْأَجْنَاسِ أَوْ جَمْعِ السَّلَامَةِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَنَحْوُ قَنَاءَ وَقَنَاءَ، وَقَطَاءَ وَقَطَاءَ، وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ جَمْعُ السَّلَامَةِ فَنَحْوُ قَنَوَاتٍ وَقَطَوَاتٍ وَحَصَيَّاتٍ، وَقَدْ جَاءَتْ عَلَى فِعَالٍ، قَالُوا: أَضَاءَ^(٢) وَإِضَاءً، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

عَلَيْنَ بِكَذِبُونٍ وَأُبْطِنَ كُورَةً فَهِنَّ إِضَاءً صَافِيَاتُ الْغَلَائِلِ
وقالوا: أمة وإماء.

وَيَجِيءُ أَيْضًا عَلَى فُعُولٍ كَمَا جَاءَ الصَّحِيحُ قَالُوا: صَفَاءَ^(٤) وَصُفِيٍّ، فَصُفِيٍّ فُعُولٍ وَأَصْلُهُ صُفُوءٌ، وَإِنَّمَا قَلَبُوا الْوَاوَ يَاءً لَوْقُوعِهَا سَاكِنَةً مَعَ الْيَاءِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

كَأَنَّ مَتْنِيَهُ مِنَ النَّفْيِ
مِنْ طُولِ إِشْرَافٍ عَلَى الطَّوِيِّ
مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصُّفِيِّ

(١) انظر الكتاب: ٤ / ٣٦١، وصر الصناعة: ٧٣٣، والمنصف: ١ / ٣٤٦.

(٢) الأضياء: الغدير. اللسان (أضياء)، وانظر الكتاب: ٣ / ٥٨٣، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٤٩-٥٠، والنكت: ١٠٠٢.

(٣) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ١٤٧، وبلا نسبة في التكملة: ١٥٩، والكذبون: دهن تُجَلَّى به الدروع، والكثرة: البعر، والرواية في الديوان: «وِضَاء».

(٤) الصِّفَاء: صخرة ملساء. الصحاح (صفا).

(٥) هو الأخيل الطائي كما في اللسان (صفا)، (نفى)، والأبيات بلا نسبة في الصحاح (صفا)، والخصائص: ٢ / ١١٢، والمنصف: ٣ / ٧١-٧٢، ومجالس ثعلب: ١ / ٢٠٧، وأمالى القالي: ٢ / ٨، ووردت ضمن الأبيات المنسوبة إلى رؤبة، انظر ديوانه: ١٨٨. قال القالي: «يصف ساقياً يستقي ماءً ملحاً.. النفى: ما تطاير عن الرِّشَاء وعن معظم القطر من الصغار، فشبّه ما قطر على ظهره من الماء الملح ويس بذلك» الأمالى: ٢ / ٨-٩.

وقالوا: دَوَاةٌ ودُويٌّ، وهو فُعُولٌ أيضاً، فَعْمِلُ به ما تقدّم ذكره، وما جاء من المضاعف فحكمه حكم الصحيح، لكنه عزيز^(١).

وأما الثالث^(٢) وهو فَعْلَةٌ فإنه يجمعُ في القِلَّةِ بالآلف والتاء، قالوا: رُكْبَةٌ ورُكْبَاتٌ، وظُلْمَةٌ وظُلُمَاتٌ، قال الله تعالى: ﴿مِنْ وَرَاءِ الْحُجُرَاتِ﴾^(٣) وقال: ﴿ظَلُمْتُ بَعْضَهَا فَوْقَ بَعْضٍ﴾^(٤)، ويجمعُ في الكثير على فَعْلٍ، قالوا: رُكَبٌ وظُلَمٌ وعُرَفٌ، هذا هو الباب كما كان فِعَالٌ نحو جِفَانٍ وقِصَاعٍ هو البابُ في فَعْلَةٍ، وفَعَلَاتٌ كجَفَنَاتٍ وقَصَعَاتٍ [٢٣/٥] أَشَدُّ تَمَكُّناً من عُرُفَاتٍ وظُلُمَاتٍ، وذلك لأمرين^(٥):

أحدهما: أن فَعْلَةً كجَفَنَةٍ وقَصْعَةٍ أكثرُ من فَعْلَةٍ بالضمِّ وأخفُ لفظاً، فكان التوسُّعُ فيه أكثر.

والثاني: كراهية الضمّتين إذا قلتَ رُكْبَاتٍ.

وقد يجيءُ على فِعَالٍ في المضاعف قالوا: جَبَّةٌ وجِبَاتٌ، وَقَبَّةٌ وقِبَاتٌ، وهو كثير، وقالوا في غير المضاعف: بُرْمَةٌ وبرَامٌ، ونُقْرَةٌ ونِقَارٌ وبُرْقَةٌ وبرَاقٌ، شَبَّهوه بقَصْعَةٍ وقِصَاعٍ، وقالوا فيما اعتلّت عينه: دُؤْلَةٌ^(٦) ودُؤْلَاتٌ^(٧) ودُؤُولٌ، وقالوا في المعتلّ اللام: خُطْوَةٌ وخُطُواتٌ وخُطَيٌّ وعُرْوَةٌ وعُرُواتٌ وعُرَيٌّ.

والمعتلّ بالياء في الكثير كذلك، قالوا: كُليَّةٌ وكُلَيٌّ ومُذْيَةٌ ومُذَيٌّ، ولا يكادون يجمعونه بالتاء، كأنهم كرهوا جمعه بالتاء لما يلزمُ من ضمّ العين، فيقال: كُليَّاتٌ، فتقعُ الياءُ بعد ضمّة، فيثقلُ النطقُ بها، فاجتزؤوا ببناء الكثرة عنه، وقالوا: ثلاثُ عُرُفٍ ورُكَبٍ^(٨)،

(١) هذا قول سيبويه: ٥٧٩/٣.

(٢) هو الرابع على ما ذكر، انظر: ٣٩/٥.

(٣) الحجرات: ٤/٤٩.

(٤) النور: ٤٠/٢٤.

(٥) ذكرهما سيبويه: ٥٨٠/٣، وانظر النكت: ١٠٠٠.

(٦) «الدُّؤْلَةُ: اسم الشيء الذي يُتداول به بعينه» الصحاح (دول).

(٧) قال سيبويه: «لا تحرك الواو لأنها ثانية»، الكتاب: ٥٩٤/٤.

(٨) انظر النكت: ١٠٠٠.

فأضافوا عدد القليل إلى بناء الكثرة كما قالوا: ثلاثة قِرْدَة وثلاثة جُرُوح، فأضافوه إلى بناء الكثرة، والمضاعف مثله، قالوا: سرّة وسرّات وسرر، ومُدّة ومُدّات ومُدّد، وجُدّة^(١) وجُدّات وجُدّد.

وأما الرابع^(٢) وهو فعلة فإنه يُجمع في القِلّة بالألف والتاء، نحو سِدِرَات وكِسِرَات، وفي الكثير يكسّر على فِعْل، قالوا: سِدَرَ وكَسَرَ^(٣)، وقد يقولون ثلاث كِسِر وثلاث فِقَر، فيوقعونه على القليل كما قالوا: ثلاثُ عُرْف، فأوقعوه على القليل^(٤)، و«ثلاثُ كِسِر» أقوى من «ثلاثُ عُرْف» لأنّ جمعَ فُعْلة مضموم الفاء بالألف والتاء أكثر من جمع فعلة؛ بكسر الفاء بهما^(٥)، فغُرُفَات أكثر من كِسِرَات، وذلك من قِبَل طُنْب وجُنْب^(٦)، والمعتلّ اللام بهذه المنزلة قالوا: لِحْيَة وَلِحَى وفِرْية وفِرَى ورِشوة ورِشَى، ولا يكادون يجمعونه بالألف والتاء لأنه كان يلزم كسر ثانيه، فيقال: رِشَوَات، وإذا كرهوا اجتماع الكسرتين في الصحيح كانوا له في المعتلّ أكره.

وقالوا في المعتلّ العين: قِيَمَة وقِيَمَات وديمة وديمات وقِيَم وقِيَمٍ وديمٍ، جمعه في القِلّة بالألف والتاء، لأنه لا يجتمع فيه كسرتان كما اجتمعتا في المعتلّ اللام، وقالوا في المضاعف: قِدّة وقِدّات وقِدّد^(٧) وعدّة وعدّات وعدّد.

وربّما كَسَرُوا فِعْلة على أَفْعَل قالوا: نِعمَة وأنْعَم وشِدّة وأشَدّ، وذلك قليل ليس بالأصل، والذي عليه المحققون أنّ أنْعَمًا جمعُ نُعم على القياس، والنّعم المصدر^(٨)، وأشَدّ

(١) «الجُدّة: الطريقة» الصحاح (جدد).

(٢) هو الخامس فيما ذكر، انظر: ٣٩/٥.

(٣) كذا في الكتاب: ٥٨١/٣.

(٤) كذا في الكتاب: ٥٨١/٣.

(٥) أي في المفرد والجمع.

(٦) من قوله: «ثلاثُ كِسِر» إلى قوله: «وجنب» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٥٨١/٣.

(٧) سقط من ط: «وقدّد».

(٨) منهم المبرد، انظر الكتاب: ٥٨٢/٣، وتهذيب اللغة: ١٠/٣، والنكت: ١٠٠، وشرح=

جمع شَدَّ كَقَدَّ^(١) وأَقَدَّ، قال أبو عبيدة مَعَمَر بن المثنَّى: «أَشَدَّ» جمع لا واحد له^(٢).

الخامس: وهو فَعَلَة؛ بفتح الأول وكسر الثاني نحو: نَقَمَة ومَعَدَة، فتكسيْرُه في الكثير فَعَل؛ بكسر الفاء وفتح العين، نحو نَقَم ومَعَد، وليس ذلك بقياس^(٣)، والذي سَوَّغ لهم ذلك أنهم يقولون: نَقَمَة ومَعَدَة بسكون الثاني^(٤) فيصير ككِسرة وخِرْقَة فيكسر تكسيْرَه، وفي القِلَة بالألف والتاء نحو نَقِمَات ومَعِدَات، ولا يغيّر.

السادس: ما كان على فَعَلَة؛ بضمّ الفاء وفتح العين، وذلك نحو تُخَمَة وتُهَمَة، فتكسيْرُه في الكثرة على تُخَم وتُهَم؛ بضمّ الأول وفتح الثاني، أَجَرُوا هذا القَبِيل من الأَسَاء في الجمع مجرى فَعَلَة كظُلْمَة وغُرْفَة، كما أَجَرُوا فَعَلَة بفتح الفاء والعين مجرى [١٥٣ / أ] فَعَلَة ساكن العين، فقالوا: رِقَاب كما قالوا جِفَان.

وليس تُخَم وتُهَم كَرُطَب لأن رُطْباً ونحوه جنس، فهو بمنزلة تَمْر وُبُرّ، فهو اسم واحد يقع للجنس، ألا ترى أنه يذكر فيقال: هو الرُّطَب كما يقال هو التمر، والتُّخَم ونحوه مؤنث، نحو قولك: هي التُّخَم، ولو صَغَرَتْ رُطْباً لصَغَرَتْ على لفظه، فقلت: رُطْبٌ، ولو كان تكسيراً لكنت تقول: رُطْبِيَّات، فلو صَغَرَتْ تُخَمًا لقلت: تُخِيَّات، فتردّه إلى الواحد ثم تجمع به بالألف والتاء لأنه جمع مكسّر^(٥).

فجميع أبنية جمع هذه الأَسَاء ستة على ما ذكر، فأعمّها فِعَال [٢٤ / ٥] لأنه يكون في أربعة منها، وذلك أنه يكون في فَعَلَة، نحو جَفَنَة وجِفَان وفَعَلَة كَلِفْحَة ولِقَاح، واللُّفْحَة: الناقَة مُحَلَّبٌ، وفي فَعَلَة بالضّم كَبُرْمَة وبِرَام، والبُرْمَة: القِدر، وفي فَعَلَة كَرَقَبَة ورِقَاب،

= الشافية للرضي: ١٠٤ / ٢.

(١) «الْقَدُّ: سَيَّر يَقْدُّ من جلد غير مدبوغ» الصحاح (قدد).

(٢) انظر مجاز القرآن: ١ / ٣٠٥، ١ / ٣٧٨، والصحاح (شدد)، والنكت: ١٠٠٠.

(٣) قال السيرافي: «ومثله قليل غير مستمر» شرح الشافية للرضي: ١٠٨ / ٢، وقال الأعلام:

«وهذا لا يستمر قياسه»، النكت: ١٠٠١، وانظر الكتاب: ٥٨٢ / ٣.

(٤) هذه لغة لبني تميم، انظر شرح الشافية للرضي: ١٠٨ / ٢.

(٥) كلامه على: «فَعَلَة» قاله الأعلام في النكت: ١٠٠١ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٥٨٢ / ٣.

وَفِعَالٌ فِي فَعْلَةٍ وَفَعْلَةٌ بِسُكُونِ الْعَيْنِ وَتَحْرِيكُهَا قِيَاسٌ مَطْرُودٌ، وَهُوَ فِيهِمَا عِدَاهُمَا شَادٌ، وَفُعْلٌ فِي فُعْلَةٍ وَفَعْلَةٍ؛ بِضَمِّ الْفَاءِ أَصْلٌ، وَمَا عِدَاهُ فَهُوَ شَادٌ، وَفَعِلٌ فِي فِعْلَةٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ أَصْلٌ، وَغَيْرُهُ فِيهَا شَادٌ، وَأَمَّا فَعْلَةٌ كَمَعْدَةٍ فَقَدْ ذُكِرَ أَمْرُهَا، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَأَمَثَلُهُ صِفَاتُهُ كَأَمَثَلَةِ أَسْمَائِهِ، وَبَعْضُهَا أَعْمٌ مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: أَشْيَاخٌ وَأَجْلَافٌ وَأَخْرَارٌ وَأَبْطَالٌ وَأَجْنَابٌ وَأَيْقَاضٌ وَأَنْكَادٌ وَأَعْبُدٌ وَأَجْلُفٌ وَصِعَابٌ وَحِسَانٌ وَوَجَاعٌ، وَقَدْ جَاءَ وَجَاعِي، وَنَحْوُهُ ^(١) حَبَاطِي وَحَذَارِي وَضَيْفَانٌ وَإِخْوَانٌ وَوِغْدَانٌ وَذُكْرَانٌ وَكُھُولٌ وَرِطْلَةٌ وَشَيْخَةٌ وَوُزْدٌ وَسُحْلٌ وَنَصَفٌ وَخُشْنٌ وَقَالُوا: سُمَحَاءُ فِي جَمْعِ سَمَحٍ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلِمُ أَنَّ تَكْسِيرَ الصِّفَةِ ضَعِيفٌ، وَالْقِيَاسُ جَمْعُهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَإِنَّمَا ضَعُفُ تَكْسِيرِهَا لِأَنَّهَا تَجْرِي تَجْرَى الْفِعْلِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: زَيْدٌ ضَارِبٌ فَمَعْنَاهُ يُضْرَبُ، أَوْ ضَرَبَ إِذَا أَرَدْتَ الْمَاضِي، وَإِذَا قُلْتَ: مُضْرُوبٌ فَمَعْنَاهُ يُضْرَبُ، أَوْ ضَرَبَ، وَلَئِنْ الصِّفَةُ فِي افْتِقَارِهَا إِلَى تَقَدُّمِ الْمَوْصُوفِ كَالْفِعْلِ فِي افْتِقَارِهِ إِلَى الْفَاعِلِ، وَالصِّفَةُ مُشْتَقَّةٌ مِنَ الْمَصْدَرِ كَمَا أَنَّ الْفِعْلَ كَذَلِكَ، فَلَمَّا قَارَبْتَ الصِّفَةَ الْفِعْلَ هَذِهِ الْمَقَارِبَةَ جَرَتْ جَرَّاهُ، فَكَانَ الْقِيَاسُ أَنَّ لَا تُجْمَعُ كَمَا أَنَّ الْأَفْعَالَ لَا تُجْمَعُ.

فَأَمَّا جَمْعُ السَّلَامَةِ فَإِنَّهُ يَجْرِي تَجْرَى الْفِعْلِ، إِذَا قُلْتَ: يَقُومُونَ وَيُضْرَبُونَ، فَأَشْبَهَ قَوْلُكَ: قَائِمُونَ يَقُومُونَ، وَجَرَى جَمْعُ السَّلَامَةِ فِي الصِّفَةِ تَجْرَى جَمْعِ الضَّمِيرِ فِي الْفِعْلِ، لِأَنَّهُ يَكُونُ عَلَى سَلَامَةِ الْفِعْلِ، فَكُلُّ مَا كَانَ أَقْرَبَ إِلَى الْفِعْلِ كَانَ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ أَبْعَدَ، وَكَانَ الْبَابُ فِيهِ أَنَّ يُجْمَعُ جَمْعُ السَّلَامَةِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ ضَارِبُونَ وَمُضْرُوبُونَ يُشَبَّهُ يُضْرَبُونَ وَيُضْرَبُونَ مِنْ حَيْثُ سَلَامَةُ الْوَاحِدِ فِي كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، وَأَنَّ الْوَاوَ لِلْجَمْعِ وَالتَّذْكِيرِ كَمَا كَانَتْ فِي الْفِعْلِ كَذَلِكَ.

وَقَدْ تُكْسَرُ الصِّفَةُ عَلَى ضَعْفٍ لَغَلْبَةِ الْأَسْمِيَّةِ، وَإِذَا كَثُرَ اسْتِعْمَالُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ قَوِيَّتِ الْوَصْفِيَّةُ وَقَلَّ دُخُولُ التَّكْسِيرِ فِيهَا، وَإِذَا قَلَّ اسْتِعْمَالُ الصِّفَةِ مَعَ الْمَوْصُوفِ وَكَثُرَ

إقامتها مقامه غلبت الاسمية عليها وقوي التكسير فيها، وتكسير الصفة على حدّ تكسير الاسم^(١).

وقوله: «وأمثلة صفاته كأمثلة أسائه» يريد أن أبينة تكسير الصفة كأبينة تكسير الاسم، والضمير في قوله: «وأمثلة صفاته كأمثلة أسائه» يعود إلى الاسم الثلاثي، والمراد أن تكسير الصفة إذا كانت ثلاثية كتكسير الاسم إذا كان ثلاثياً.

وأبينة الثلاثي من الصفات سبعة أبينة، فَعَلْ؛ بفتح الأول وسكون الثاني، وفِعْلْ؛ بكسر الأول وسكون الثاني، وفُعْلْ؛ بضمّ الأول وسكون الثاني، وفَعَلْ؛ بفتحها، وفَعِلْ؛ بفتح الأول وكسر الثاني، وفُعِلْ؛ بفتح الأول وضمّ الثاني، وفُعِلْ؛ بضمّها.

فما كان من الأول وهو فَعَلْ فتكسيه على فِعَال، قالوا: صَعَب وصِعَاب وفَسَل وفَسَال وخَذَل وخِذَال، والفَسَل: الرَّذَل، والخذَل: الممتلئ، هذا هو الغالب المطرِدُ، وربّما جاء على فُعُول، قالوا: كَهَل وكُهِول، دخلت فُعُول على فِعَال هنا على حدّ دخولها عليها في الأسماء، نحو كَعَب وكِعَاب وكُعُوب، إلّا أنها في الاسم أقعد منها في التكسير، فكان التوسّع فيه أكثر.

وقد جاء على فُعَل أيضاً، قالوا: رجل كَثَّ اللّحية، وقوم كُثُّ، وقالوا: رجل نَطَّ للكوسج^(٢) وقوم نُطَّ، وثوب سَحْل وثياب سُحْل^(٣)، وهو الأبيض^(٤)، وقالوا: فرس وَرَد وخيل وَرَد^(٥)، وهو قليل، وربّما قالوا: كَثَات وثَطَاط وورَاد على القياس، وقالوا:

(١) انظر في ضعف تكسير الصفة النكت: ١٠٢٧.

(٢) «رجل نَطَّ .. وهو الكوسج» اللسان (نطط).

والكوسج معربة، قال الجواليقي: «وكذلك الكوسج: اسم سمكة من سمك البحر فارسي معرب، واسمه بالعربية اللّخم» المعرب: ٢٨٣.

(٣) قال الرضي: «وجاء فُعَل، والظاهر أن أحد البنائين فرع الآخر، نحو سُحْل وسُحْل وصُدُق اللقاء وصُدُق اللقاء، وربما لا يستعمل إلّا أحدهما» شرح الشافية: ١١٨/٢، وانظر الكتاب: ٦٢٨/٣.

(٤) أي الثوب الأبيض، انظر اللسان (سحل).

(٥) هو «ما بين الكميث والأشقر» الصحاح (ورد).

سَمَح [٢٥/٥] وَسَمَحَاء، فجاؤوا به على معناه، لَأَنَّهُ فِي مَعْنَى اسْمِ الْفَاعِلِ، فَجَاءَ عَلَى عَالَمٍ وَعُلَمَاءٍ وَصَالِحٍ وَصُلَحَاءٍ وَمَا أَقْرَبَهُ مِنَ الْمَذَاكِيرِ وَالْمَلَامِ، كَأَنَّهُ جَاءَ عَلَى غَيْرِ الْمُسْتَعْمَلِ.

وَلَا يَكْسَرُ الْقَلِيلُ عَلَى أَفْعُلَ، فَلَا يَقَالُ فِي صَعْبٍ: أَصْعُبُ وَلَا فِي فَسْلٍ أَفْسُلُ كَمَا قَالُوا فِي الْاسْمِ: أَكْعُبُ وَأَفْلُسُ، وَذَلِكَ أَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْمَجِيءِ بِأَبْنِيَةِ الْقَلَّةِ أَنْ تُضَافَ أَسْمَاءُ أَذْنَى الْعَدَدِ إِلَيْهَا مِنْ نَحْوِ: ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ وَخَمْسَةِ أَكْلُبٍ، وَأَنْتَ لَا تُضَيِّفُ إِلَى الصِّفَةِ، لِأَنَّ الْغَرَضَ بَيَانُ نَوْعِ الْمَعْدُودِ، وَلَا يَحْصُلُ ذَلِكَ بِالْإِضَافَةِ إِلَى الصِّفَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: ثَلَاثَةُ طَوَالٍ مِثْلًا لَمْ يَدَلَّ عَلَى نَوْعٍ دُونَ نَوْعٍ، لِأَنَّ الطَّوْلَ يَشْتَرِكُ فِيهِ أَنْوَاعٌ كَثِيرَةٌ، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَحْتَجْ إِلَى أَمْثَلَةِ الْقَلَّةِ فِي الصِّفَاتِ، فَإِذَا اخْتِيجَ إِلَى ذَلِكَ جَمْعُوهُ جَمَعَ السَّلَامَةَ لِأَنَّ جَمَعَ السَّلَامَةِ^(١) يَقَعُ لِلْقَلِيلِ، فَاسْتَغْنَوْا بِهِ.

وَقَدْ كَسَرُوا بَعْضَ الصِّفَاتِ تَكْسِيرَ الْأَسْمَاءِ فَجَاؤُوا بِهَا عَلَى أَفْعُلَ، قَالُوا: عَبْدٌ وَأَعْبُدْ وَعَبِيدٌ كَمَا قَالُوا: كَلْبٌ وَأَكْلُبُ وَكَلِيبٌ، وَقَالُوا: شَيْخٌ وَأَشْيَاخٌ كَمَا قَالُوا: بَيْتٌ وَأَبْيَاتٌ، وَقَالُوا: عَلَجٌ وَعِلْجَةٌ وَأَعْلَاجٌ، كَمَا قَالُوا: أَجْذَاعٌ فِي جِذْعٍ، وَقَالُوا: شَيْخَانٌ وَضَيْفَانٌ عَلَى حَدِّ رَأُلٍ وَرِثْلَانٍ، وَقَالُوا: شَيْخَةٌ كَمَا قَالُوا: زَوْجَةٌ وَعَوْدَةٌ فِي الْاسْمِ، وَقَالُوا: وَغْدٌ وَوُغْدَانٌ بِالضَّمِّ عَلَى زِنَةِ [١٥٣/ب] فُعْلَانٌ كَمَا قَالُوا: ظَهْرٌ وَظَهْرَانٌ.

وَقَالُوا: وَغْدَانٌ بِكَسْرِ الْفَاءِ^(٢)، كَمَا قَالُوا: جَحْشٌ وَجِحْشَانٌ وَعَبْدٌ وَعَبْدَانٌ فَجَاءَتْ أَبْنِيَتُهُ^(٣) عَلَى تِسْعَةِ أَبْنِيَةٍ، مِنْهَا بِنَاءٌ وَاحِدٌ مَطْرُذٌ، وَهُوَ فِعَالٌ، وَالْبَوَاقِي شَاذَةٌ تُسَمَّعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهَا، وَبَعْضُهَا أَكْثَرُ مِنْ بَعْضٍ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ أَجْرَوْهَا مُجْرَى الْأَسْمَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ لَا يَكَادُونَ يَسْتَعْمِلُونَهَا مَعَ مَوْصُوفَاتِهَا، فَلَا يَقُولُونَ: رَجُلٌ عَبْدٌ وَلَا رَجُلٌ شَيْخٌ،

(١) سقط من ط، ر: «لأن جمع السلامة» خطأ.

(٢) انظر الكتاب: ٦٢٨/٣.

(٣) في ط، ر: «أمثلة».

ولو سَمَّيْتَ رجلاً بصفة لكان حكمُها حكمَ الأسماء.

وأما الثاني وهو فعل فإنه يُكسَّر على أفعال، نحو جَلَفَ وأَجْلَاف، والجِلْف: الشاة المسلوخة بلا رأس ولا قوائم^(١)، وقالوا: نَضَوْ وأنَضَاء، وهو المهزول، وحكى أبو زيد خَلَوْ بالكسر وأَخْلَاء^(٢)، جعلوا أفعالاً هنا بدلاً من فُعُول وفِعَال، ولذلك لا يجيء معها، فلا يقال: أَجْلَاف وجُلُوف ولا جِلَاف، وقال بعضهم: أَجْلَف بالضم^(٣) كما قالوا: أَذْؤِب، أَجْرُوه تُجْرَى الأسماء وقالوا: رجلٌ صَنَعَ وقومٌ صَنَعُونَ^(٤)، لم يجاوزوا ذلك، والصَّنْع: الحاذق، وليس شيءٌ من هذه الصفات يمتنع من الجمع بالواو والنون.

وأما الثالث وهو فعل بضم الفاء وسكون العين فهو مثل فعل المكسور الفاء في القِلَّة، قالوا: رَجُلٌ حُلُوٌ وقومٌ حُلُوءٌ، وقالوا: مُرٌّ وأمَرارٌ وخُرٌّ وأَحَرارٌ، كما قالوا: جِلْفٌ وأَجْلَاف، لأن فُعلاً وفِعْلاً قد يشتركان في أفعال، وقالوا: رجلٌ جُدٌّ لذي الحظِّ ورجالٌ جُدُونَ، لم يجاوزوا فيه الواو والنون كما قالوا: صَنَعُونَ^(٥)، ولم يجاوزوه، والتوسُّعُ في فِعْلٍ أَقْلٌ من التوسُّع في فِعْلٍ لأنه أَقْلٌ في الصفة كما كان أَقْلٌ منه في الأسماء. وأما الرابع وهو فَعَلٌ فقد كَسَرُوهُ على فِعَال، فقالوا: حَسَنٌ وحَسَانٌ وسَبَطٌ وسِبَاطٌ، وهو الشعرُ المسترسلُ غيرُ الجعْد، وقالوا: قَطَطٌ وقَطَاطٌ للشَّعرِ إذا كان شديد الجعودة^(٦)، حملوه على الاسم في نحو جَبَلٍ وجِبَالٍ وجَمَلٍ وجِمَالٍ، اتفق فَعَلٌ وفِعْلٌ في

(١) كذا في الصحاح (جلف).

(٢) كذا حكى أبو علي الفارسي عن أبي زيد في التكملة: ١٨٢، وحكاه ابن دريد في جهرة اللغة: ٢٤٢-٢٤٣ دون نسبة، وانظر تهذيب اللغة: ٧/ ٥٧٢، والصحاح (خلا).

(٣) حكاه سيبويه وابن السراج عن بعض العرب. انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٩، والأصول: ٣/ ١٤، وذكره الرضي وقال: «وهو نادر في الصفات» شرح الشافية: ١١٨/ ٢.

وسقط من ط: «بالضم».

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٦٢٩، والأصول: ٣/ ١٤.

(٥) كلام ابن يعيش على فُعْلٍ مماثل كلام سيبويه في الكتاب: ٣/ ٦٣٠.

(٦) كذا في اللسان (قطط).

الصفة كما اتفقا في كِلَابٍ وَجِبَالٍ^(١)، وربما كسروه على أفعال لأنه ممّا يكسر عليه في الاسم نحو أَجْبَالٍ وَأَجْمَالٍ، واستغنوا به عن فِعَالٍ، وذلك قولك: بَطَلٌ وَأَبْطَالٌ وَعَزَبٌ وَأَعْزَابٌ، وقالوا: خَلَقَ وَأَخْلَقَ وَسَمَلَ وَأَسْمَلَ، قال لييد^(٢):

تَهْدِي أَوَائِلَهُنَّ كُلُّ طِمْرَةٍ جَزْدَاءٍ مِثْلَ هِرَاوَةِ الْأَعْزَابِ [٢٦/٥]

ولا يمتنع منه ما كان مذكراً يعقل من الواو والنون، نحو حَسَنُونَ وَعَزَبُونَ، ومن الألف والتاء للمؤنث كقولهم: حَسَنَةٌ وَحَسَنَاتٌ وَسَبِيْطَةٌ وَسَبِيْطَاتٌ وَبَطْلَةٌ وَبَطْلَاتٌ، وربّما كسروه على فِعَالٍ، قالوا: حَسَنٌ وَحِسَانٌ وَسَبِيْطٌ وَسَبَابٌ، ولم يقولوا بِطَالٍ^(٣) وقالوا: صَنَعَ وَصَنِعُونَ لِلْحَادِقِ الصَّنْعَةِ، وقالوا: رَجُلٌ الشَّعْرُ وَرَجُلُونَ لِمَنْ رَجُلٌ شَعْرُهُ^(٤)، ولم يكسروهما، استغني عن تكسيرهما بجمع السلامة^(٥)، وذلك لقوة الجمع السالم في الصفة.

وأما الخامس وهو فَعِلَ بفتح الأول وكسر الثاني فإنه يُكْسَرُ على أفعال، قالوا: نَكِدَ وَأَنْكَادَ، وحملوه على نظيره من الأسماء، وهو كَبِدَ وَأَكْبَادَ، والصفات قد تُحْمَلُ على الأسماء في التكسير، لأنها أشدُّ تمكُّناً في التكسير من الصفات، فمتى احتجّت إلى جمع^(٦) صفة ولم تعلم مذهب العرب في تكسيرها فإنك تكسرها تكسير الاسم الذي هو على بنائها، لأنها أسماء وإن كانت صفاتٍ، وذلك في الشُّعْرِ.

(١) أي أن فَعَلًا وفَعَلًا اتفقا في جمعها جمع تكسير صفتين واسمين.

(٢) البيت في شرح ديوانه: ٢١، والنكت: ١٠٢٨، والطِّمْرَةُ من الخيل: المشرفة، قال الأعلام: «وكان لعبد القيس فرس يقال لها: هراوة الأعزاب يركبها العزب ويغزو عليها، فإذا تأهل أعطوها عزباً آخر» النكت: ١٠٠٢، وانظر نسب الخيل: ٥٢، وأسماء خيل العرب وفرسانها: ٦٤.

(٣) سقط من ط، ر: «ولم يقولوا: بطال» وانظر الكتاب: ٦٢٨/٣، والأصول: ١٤/٣.

(٤) انظر الصحاح والتاج (رجل).

(٥) كذا قال سيبويه: ٦٢٩.

(٦) سقط من ط، ر: «جمع».

فأما في الكلام فالجمع بالواو والنون والألف والتاء لا غير، إلا أن تعلم مذهب العرب في تكسيرها، فلا يُعَدَّلُ عنه، وقالوا: وَجِعٌ وقَوْمٌ وَجَاعٌ، كأنهم حملوه على حَسَنٍ وحَسَانٍ وَسَبَطٍ وَسِبَاطٍ، فوافقَ فَعِلٌ فَعَلًا في الصفة كما وافقه في الاسم حيث قالوا: جَمَلٌ وأَجْمَالٌ كما قالوا: كَيْفٌ وأَكْتَفٌ وقالوا: أَسَدٌ وأُسُودٌ كما قالوا: نَمِرٌ ونُمُورٌ، فلما اتَّفَقَا في الاسم اتَّفَقَا في الصفة، وقالوا: وَجِعٌ ووَجَعَى، جاؤوا به على فَعَلٍ كما قالوا: هَلَكَى وزَمَنَى، لأنها بَلَايا وآفاتٌ، فأَجَرَوها تُجْرَى قَتَلَى وَجَزَحَى، وسيوضَّح ذلك في موضعه، وقالوا أيضاً: وَجَاعَى، وهو أيضاً بناءٌ لما يكون آفةً وبِلِيَّةً، إلا أن فَعَلَى فيه أكثر، وحكى أبو عمر الجرمي فَرِحَ وأفراح، ويقال: فَرَّاحٌ^(١)، قال الشاعر^(٢):

وُجُوهُ النَّاسِ مَا عُمِّرَتْ بِبَيْضٍ طَلِيقَاتٍ وَأَنْفُسُهُمْ فَرَّاحُ

وبالْبَابِ فيه أن يُجْمَعَ بالواو والنون، نحو فَرِحُونَ وفَرَّعُونَ وَوَجِلُونَ، قال الله تعالى:

﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾^(٣)، وقال: ﴿إِنَّا مِنْكُمْ وَجِلُونَ﴾^(٤).

السَّادِسُ: وهو فَعُلٌ بفتح الأول وضم الثاني، وحُكْمُهُ حَكْمُ فَعِلٍ لَأَنَّ فَعِلًا وفَعَلًا [٢٧/٥] قد كُثِرَا^(٥) في الكلمة الواحدة، نحو حَذِرٌ وحَذُرٌ وَيَقْظٌ وَيَقْظٌ وفَطِنٌ وفَطْنٌ لِتَقَارُبِ الحركتينِ تعاقبتا على الكلمة الواحدة، وقد كَسَرُوا بعض ذلك على أفعال قالوا: يَقْظٌ وأَيْقَاطٌ، قال الشاعر^(٦):

(١) حكاه الأعلام عن الجرمي، انظر النكت: ١٠٢٨-١٠٢٩.

(٢) البيت بلا نسبة في النكت: ١٠٢٩، وشرح الجمل الكبير: ٥٤٦/٢.

(٣) الروم: ٣٢/٣٠.

(٤) الحجر: ٥٢/١٥.

(٥) في ط، ر: «كثر»، تحريف.

(٦) البيت في التكملة: ١٨٢، والمحاسب: ٤٧/٢، وسر الصناعة: ٣٨/١، وأمالى ابن الشجري:

١٥٩/١ بلا نسبة، ونسبه ابن بري في شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٩، والعيني في المقاصد:

٦١٢/٣ إلى الكميت، وليس في ديوانه.

لقد عَلِمَ الْإِيقَاطُ أَخْفِيَةَ الْكَرَى تَرْجُجُهَا مِنْ حَالِكٍ وَاكْتِحَالُهَا

فَأَمَّا يَفْظَانُ فَتَكْسِيرُهُ عَلَى إِيقَاطٍ، وَالْبَابُ فِيهِ جَمْعُ السَّلَامَةِ كَمَا تَقَدَّمَ.

السابع وهو فُعْلٌ؛ بضمُّ الأول والثاني، وهو قليل في الصفات، قالوا: رجل جُنُبٌ، أي ذو جَنَابَةٍ، وفيه لغتان، قومٌ من العرب يجمعونه فيقولون: أَجْنَابٌ^(١) وَجُنُبَانٌ^(٢)، حكاه الأَخْفَشُ، وقومٌ يُفردونه في جميع الأحوال فيقولون: رجل جُنُبٌ ورجلان جُنُبٌ ورجال جُنُبٌ، قال الله تعالى: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَأَطَهِّرُوا﴾^(٣) جعلوه مصدرًا، فلذلك وَحَدَّوْهُ.

فقد صارت أُنْبِيَّةٌ جَمْعُ الصفات سبعة أُنْبِيَّةٍ، فَأَعْمَهَا أَفْعَالٌ، لَأَنَّهَا تَرِدُ عَلَى جَمِيعِ أُنْبِيَّةِ الصفات [١٥٤ / أ] وهي فَعْلٌ كَشَيْخٍ وَأَشْيَاخٍ وَفَعْلٌ كَجِلْفٍ وَأَجْلَافٍ وَفُعْلٌ كَحُرٍّ وَأَخْرَارٍ وَفَعْلٌ كَبَطَلٍ وَأَبْطَالٍ وَفَعْلٌ كَيْقُظٍ وَإِيقَاطٍ وَفَعْلٌ كَنَكِيدٍ وَأَنْكَادٍ وَفُعْلٌ كَجُنُبٍ وَأَجْنَابٍ، ثُمَّ فِعَالٌ لِأَنَّهُ يَقَعُ عَلَى ثَلَاثَةِ أُنْبِيَّةٍ، مِنْهَا فَعْلٌ نَحْوُ صَعْبٍ وَصِعَابٍ وَفَعْلٌ نَحْوُ حَسَنٍ وَحِسَانٍ وَفَعْلٌ نَحْوُ وَجَعٍ وَوَجَاعٍ، وَبَاقِي الْأُنْبِيَّةِ مُتَسَاوِيَةٌ.

قال صاحب الكتاب: (والجمعُ بالواو والنون فيما كان من هذه الصفات للعقلاء الذكور غير ممتنع، كقولك: صَعِبُونَ وَصَنِعُونَ وَحَسَنُونَ وَجُنُبُونَ وَحَذَرُونَ وَنَدَسُونَ). قال الشَّارِحُ: لا يمتنعُ شيءٌ من هذه الصفات من الجمع بالواو والنون إذا كان مذكَّرًا مَمَّنَّ يَعْقِلُ، بل هو القياسُ فيها لما ذكرناه من أنها جارية مجرى الأفعال في جَرِّهَا صِفَةً عَلَى

= قال ابن الشجري: «والأخفية واحدا خفاء، وهو كسَاء يَغْطِي بِهِ وَطْبُ اللَّبَنِ، وَسُمِّيَ لِعَيْونٍ عَلَى سَبِيلِ الِاسْتِعَارَةِ أَخْفِيَّةٌ، لَأَنَّهَا كَالْأَغْطِيَةِ لِلرَّقَادِ، كَمَا أَنَّ الْأَخْفِيَّةَ أَغْطِيَّةٌ لِلْوَطَابِ، وَتَرْجُجُهَا فِي مَعْنَى تَرْجِيحِهَا حَاجِبِيهَا بِالْخِضَابِ، وَالْحَالِكُ: الشَّدِيدُ السَّوَادِ». الْأَمَالِيُّ: ١٥٩-١٦٠.

(١) ذكره سيبويه في الكتاب: ٣ / ٦٢٩ على أنه قليل، وانظر الأصول: ٣ / ١٤، والتكملة: ١٨٢.
(٢) ذكره الرضي في شرح الشافية: ٢ / ١٢٢ بلا نسبة، وانظر الأصول: ٣ / ١٤، والارتشاف: ٤١٤.

(٣) المائة: ٥ / ٦، وانظر التكملة: ١٨٢.

ما قبلها كما تكون الأفعال كذلك، وواو «ضاربون» تشبه واو الضمير في «يضربون» لأنها مثلها في مجيئها بعد سلامة ما قبلها وأنها للجمع، فجاز أن تجتمع هذا الجمع، فتقول: صَعِبُونَ كما تقول: يَصْعُبُونَ، قال الشاعر^(١):

قالت سُلَيْمَى لَا أَحِبُّ الْجَعْدَيْنِ

وَلَا السُّبَّاطِ إِنَّهُمْ مَنَانَيْنِ [٢٨/٥]

وقالوا: رجل صَنِيع وقوم صَنِيعون للحاذق الصنعة، وقالوا: رجل حَسَن، وقوم حَسَنون ورجل جُنُب وقوم جُنُبون وحَذِر وحَذِرُونَ، والحَذِر: الكثير الحذر، يقال: رجلٌ حَذِرٌ وحَذِرٌ بالضم والكسر إذا كان مستيقظاً متحرّزاً^(٢)، وقالوا: رجل نَدَس وقوم نَدَسون، يقال: نَدَس ونَدَسٌ بالضم والكسر، أي فهم^(٣).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وأما بجمع المؤنث منها بالآلف والتاء فلم يجئ فيه غيره، وذلك نحو عِبَلات وحُلوات وحَذِرَات وَيَقْطُطَات إِلَّا مِثَالُ فَعْلَةٍ، فإنهم كسروه على فِعَال كجِعَاد وِكِمَاش وعِبَال، وقالوا: عِلَج؛ في جمع عِلْجَة).

قال الشَّارح: قد تقدّم الكلام أنَّ الباب في الصفة جمع السلامة وأنَّ التّكسير فيها على خلاف الأصل، فإذا بَعَدَ التّكسيرُ في المذكَر كان في المؤنث أبعدَ، لأن التّأنيث يزيده شبهاً بالفعل، ولذلك كان من الأسباب المانعة للصرف.

فإذاً الوجه في جمع ما كان مؤنثاً بالتاء من الأسماء الثلاثية نحو عِبْلَة^(٤) وحُلوة وعِلْجَة^(٥) وحَذِرَة وَيَقْطِطَة أن يُجمعَ بالآلف والتاء، فيقال: عِبَلَات وحُلَوَات وعِلْجَات

(١) هو صَبُّ بن نَعْرَة كما في شرح شواهد الإيضاح: ٥٦٧، واللسان (نتن)، والبيتان بلا نسبة في الكتاب: ٦٢٧/٣، والتكملة: ١٨١، والنكت: ١٠٢٧، وشرح الجمل الكبير: ٥٤٣/٢.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٩٩، وأدب الكاتب: ٥٣١.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٩٩، وأدب الكاتب: ٥٣١.

(٤) «امرأة عِبْلَة: تامة الخلق» الصحاح (عبل).

(٥) «لِعِلْج: الرجل من كفار العجم، والأنثى عِلْجَة». اللسان (علج).

وحَذِرَاتٍ وَيَقْظَاتٍ، ولم يُسَمَّعِ التَّكْسِيرُ في شيءٍ منها إِلَّا في مثالٍ واحدٍ وهو فَعْلَةٌ، فإنهم كَسَرُوهُ على فِعَالٍ، قالوا: عَبَلَةٌ وَعِبَالٌ وَكَمْشَةٌ وَكِمَاشٌ^(١)، يقال: رجلٌ كَمْشٌ وامرأةٌ كَمْشَةٌ بمعنى الماضي السريع، كأنهم لكثرة فَعْلَةٍ^(٢) تصرفوا فيها على نحوٍ من تصرفهم في فَعْلٍ. واستَوَى فَعْلٌ وفَعْلَةٌ في فِعَالٍ إذا كانا صفتين كما استَويا في الاسم من نحو: كَلْبٌ وَكِلَابٌ وَجَمْرَةٌ وَجِمَارٌ، ولم يتجاوزوا فِعَالًا في فَعْلَةٍ لَأَن التَّكْسِيرَ لَا يَتِمُّكُنَّ في الصِّفَةِ تَمَكُّنُهُ في الاسم، وقالوا: عَلَجٌ وَعَلْجَةٌ، وهو قليلٌ جاؤوا به على نحوٍ من تَكْسِيرِ الْأَسْمَاءِ نحو خِرْقَةٍ وَخِرَقٍ وَكِسْرَةٍ وَكِسَرٍ، فاعرفه.

(فَصْلٌ) قال صاحب الكتاب: (وَالْمُوْنْتُ السَّاكِنُ الْحَشْوِ لَا يَخْلُو مِنْ أَنْ يَكُونَ اسْمًا أَوْ صِفَةً، فَإِذَا كَانَ اسْمًا تَحَرَّكَتْ عَيْنُهُ فِي الْجَمْعِ إِذَا صَحَّتْ بِالْفَتْحِ فِي الْمَفْتُوحِ الْفَاءِ كَجَمَرَاتٍ وَبِهِ وَبِالْكَسْرِ فِي الْمَكْسُورِهَا كَسِدِرَاتٍ وَبِهِ وَبِالضَّمِّ فِي الْمَضْمُومِهَا كَغُرَفَاتٍ، وَقَدْ تُسَكَّنُ فِي الضَّرُورَةِ فِي الْأَوَّلِ وَفِي السَّعَةِ فِي الْبَاقِيْنَ فِي لُغَةِ تَمِيمٍ).

قال الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّ مَا كَانَ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَةِ الْمُؤَنَّثَةِ بِوزنِ فَعْلَةٍ كَقَصْعَةٍ وَجَفْنَةٍ فَإِنَّكَ تَفْتَحُ الْعَيْنَ مِنْهُ فِي الْجَمْعِ أَبَدًا إِذَا كَانَ اسْمًا، نحو: جَفَنَاتٍ وَقَصْعَاتٍ، كأنهم فَرَّقُوا بِذَلِكَ بَيْنَ الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَيَفْتَحُونَ عَيْنَ الْأَسْمِ وَيَقُولُونَ: تَمَرَاتٍ، وَيُسَكِّنُونَ الصِّفَةَ فَيَقُولُونَ: جَارِيَةٌ خَذَلَةٌ^(٣) وَجَوَارٍ خَذَلَاتٍ وَحَالَةٌ سَهْلَةٌ وَحَالَاتٌ سَهْلَاتٌ.

وإنما فتحوا الاسم وسكَّنوا النعت لَخَفَةِ الْأَسْمِ وَثِقَلِ الصِّفَةِ لِأَنَّ الصِّفَةَ جَارِيَةٌ مَجْرَى الْفِعْلِ، وَالْفِعْلُ أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمِ لِأَنَّهُ يَقْتَضِي فاعلاً، فَصَارَ كَالْمَرْكَبِ مِنْهُمَا، فَلِذَلِكَ كَانَتْ^(٤) أَثْقَلُ مِنَ الْأَسْمِ، وَلَا يَجُوزُ إِسْكَانُهَا^(٥) إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، نَحْوُ قَوْلِ ذِي

(١) انظر الكتاب: ٦٢٧/٣، والتكملة: ١٨١، وشرح الشافعية للرضي: ١٢٤/٢.

(٢) هو ما علل به الرضي في شرح الشافعية: ١٢٤/٢.

(٣) «الخدلة من النساء: الغليظة السَّاقُ المستديرتها» اللسان (خدل).

(٤) في ط، ر: «كان».

(٥) في ط، ر: «إسكانه»، لعله أعاد الضمير على مثال فَعْلَةٍ.

الرمة^(١):

أَتَتْ ذِكْرٌ عَوْدَنْ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا وَرَفُضَاتِ الْهَوَى فِي الْمَفَاصِلِ [٢٩/٥]

وقال الآخر^(٢):

أَوْ تَسْتَرِيحَ النَّفْسُ مِنْ رَفْرَافَتِهَا

وقيل: إنها لغة^(٣).

فإن كان مضموم الفاء كظلمة وغرفة فإنك تحرك العين بالضم نحو: ظلمات وغرفات ورُكبات، وإنما ضمُّوها تشبيهاً بفعللة وفَعَلات من قولهم: جَفَنَة وجَفَنَات، ومنهم مَنْ يفتح فيقول ظَلَمَات ورُكَبَات^(٤)، وقد روي^(٥):

فَلَمَّا رَأَوْنَا بَادِيًا رُكَبَاتُنَا عَلَى مَوْطِنٍ لَا نَخْلِطُ الْجَدَّ بِالْهَزَلِ

مفتوحاً، والكثيرُ الضمُّ، فالضمُّ للإِتباع والفتحُ لِلخِفَّةِ، وقال بعض النحويين: إن

(١) البيت في شرح ديوانه: ١٣٣٧، والمقتضب: ١٩٢/٢، وضرائر الشعر: ٨٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٢٠، والخزانة: ٤٢٣/٣-٤٢٤، وشرح شواهد الشافية: ١٢٨، وبلا نسبة في التكملة: ١٥٥.

رفضات الهوى: تفرقة في المفاصل.

(٢) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٩/٣، ٢٣٥/٣، والخصائص: ٣١٦/١، والنكت: ١٢٠١، وضرائر الشعر: ٨٦، والمقاصد: ٣٩٦/٤، ٥١٧، وشرح شواهد الشافية: ١٢٨.

(٣) انظر شرح التسهيل لابن مالك: ١٠٠-١٠١، وارتشاف الضرب: ٥٩٤، والمساعد: ٦٨/١، ويكثر التسكين في الشعر، وهو ضرورة. انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ١٦١/٢، وضرائر الشعر: ٨٦.

(٤) ذكر ذلك سيبويه، وظاهر كلامه أن الفتح لغة لبعض العرب، والضم للإِتباع، والفتح عند الأخفش لغة، انظر الكتاب: ٥٧٩/٣، ومعاني القرآن للأخفش: ١٨١/١ [تحقيق د. قراعة]، وإعراب القرآن للنحاس: ١٩٣/١، وارتشاف الضرب: ٥٩٦.

(٥) البيت لعمر بن شأس الأسدي، وهو في ديوانه: ٩٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢٤٣/٢، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٥٧٩/٣، والمقتضب: ١٨٩/٢، والمحاسب: ٥٦/١، والنكت: ٩٩٩.

رُكَبَاتٌ بِالْفَتْحِ جَمْعُ رُكَبٍ وَرُكَبٌ جَمْعُ رُكْبَةٍ^(١)، وَلَوْ كَانَ كَمَا قَالُوا لَمَا جَازَ «ثَلَاثُ رُكَبَاتٍ»، لِأَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْعَدَدِ لَا يُضَافُ إِلَّا إِلَى أُنْبِيَةِ الْقِلَّةِ [٣٠ / ٥] أَوْ مَا كَانَ فِي مَعْنَاهَا، وَرُكَبَاتٌ عَلَى هَذَا كَثِيرٌ لِأَنَّهُ جَمْعُ جَمْعٍ، وَالْإِسْكَانُ فِي ظُلُمَاتٍ جَائِزٌ، فَيُقَالُ: ظُلُمَاتٌ وَغُرَفَاتٌ^(٢)، وَهُوَ تَخْفِيفٌ لِثَقَلِ الضَّمَّةِ كَمَا قَالُوا فِي رُسُلٍ: رُسُلٌ، وَإِذَا كَانُوا يَسْتَقْفِلُونَ الضَّمَّةَ الْوَاحِدَةَ فِي مِثْلِ عَضُدٍ فَيَسْكُنُونَ فَهَمٌّ لِلضَّمَّتَيْنِ أَشَدُّ اسْتِقْفَالًا، وَلَا يَجْرُكُونَ مِنْهُ مَا كَانَ مُضَاعَفًا مِنْ نَحْوِ جَدَّاتٍ وَسِرَاتٍ لِأَنَّهُمْ أَدْغَمُوا فِي الْوَاحِدِ لاجتماعِ الْمُثَلَّثِينَ، فَلَمْ يُبْطِلُوا ذَلِكَ فِي الْجَمْعِ وَلَهُمْ عَنْهُ مَدْوَحَةٌ إِلَى جَمْعِ آخَرَ، وَهُوَ الْمَكْسَرُ نَحْوُ جُدَدٍ وَسُرَرٍ.

وَمَا كَانَ مِنْهُ مَكْسُورَ الْفَاءِ مِنْ نَحْوِ كِسْرَةٍ وَسِدْرَةٍ فَإِنَّكَ تَكْسِرُ عَيْنَهُ فِي الْجَمْعِ، نَحْوُ كِسِرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ، وَهُوَ أَقْلٌ مِنْ غُرَفَاتٍ وَظُلُمَاتٍ، لِأَنَّ اجْتِمَاعَ الْكَسْرَتَيْنِ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ أَقْلٌ مِنْ اجْتِمَاعِ الضَّمَّتَيْنِ، وَلِذَلِكَ قُلَّ نَحْوُ إِبِلٍ وَإِطِلَ^(٣)، وَكَثُرَ نَحْوُ جُنُبٍ وَطُنُبٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَفْتَحُ الْعَيْنَ كَمَا يَفْتَحُ فِي نَحْوِ ظُلْمَةٍ وَيَقُولُ: كِسِرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ^(٤) كَمَا يَقُولُ ظُلُمَاتٍ، فَالْكَسْرُ لِلِاتِّبَاعِ وَالْفَتْحُ لِلتَّخْفِيفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الْكِسْرَةَ تَخْفِيفًا فَيَقُولُ: كِسِرَاتٍ وَسِدْرَاتٍ^(٥) كَمَا يَقُولُ فِي إِبِلٍ: إِبِلٌ وَفِي كَيْفٍ: كَيْفٌ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (فَإِذَا اعْتَلَّتْ فَالْإِسْكَانُ، كَبَيْضَاتٍ وَجُوزَاتٍ وَدِيَمَاتٍ وَدُؤَلَاتٍ إِلَّا فِي لُغَةِ هُذَيْلٍ قَالَ قَائِلُهُمْ: أَخَوُ بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مَتَاوِبٌ)

(١) نَسَبُ الْأَعْلَمِ وَالنَّحَاسِ هَذَا الْقَوْلَ إِلَى الْكَسَائِي، انْظُرِ النِّكَتَ: ١٠٠٠، وَإِعْرَابُ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ: ١٩٣ / ١، وَحَكَى أَبُو حَيَّانَ هَذَا الْقَوْلَ دُونَ نِسْبَةٍ، انْظُرِ ارْتِشَافَ الضَّرْبِ: ٥٩٦.

(٢) تَسْكِينُ اللَّامِ وَفَتْحُهَا فِي ظُلُمَاتٍ وَغُرَفَاتٍ قِرَاءَةٌ شَاذَةٌ. انْظُرِ إِعْرَابَ الْقُرْآنِ لِلنَّحَاسِ: ١٩٣ / ١، وَشَوَّاذُ ابْنِ خَالَوَيْهِ: ٣٦، ٢، وَالْمَحْتَسِبُ: ٥٦ / ١.

(٣) انْظُرِ مَا سَبَّأَتِي: ١٧٥ - ١٧٦.

(٤) حَكَاهُ سَبْيُوهُ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ. انْظُرِ الْكِتَابَ: ٥٨١ / ٣.

(٥) ذَكَرَ الْمَبْرَدُ اللَّغَاتِ الثَّلَاثَ السَّالِفَةَ فِي سِدْرَاتٍ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبُ: ١٩٠ / ٢، وَكَلَامُ السِّرَافِيِّ فِي حَاشِيَةِ الْكِتَابِ: ٥٨١ / ٣.

قال الشَّارح: والمراد «إِذَا اعْتَلَّتْ» [١٥٤/ب] العينُ من الاسمِ المؤنَّث، فما كان منه بوزن فَعْلَة كجَوْزَة وعَيَّية فإنك تُسَكِّنُ حرفَ العِلَّةِ منه، فتقول: جَوَزَات وعَيَّيات، قال الله تعالى: ﴿ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ﴾^(١) وقال: ﴿فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ﴾^(٢)، ولا يجرُّكون فيقولون^(٣): جَوَزَات وبَيَّضَات، كما يقولون: جَفَنَات وَتَمَرَات، كأنهم كرهوا حركةَ حرفِ العِلَّةِ وقبْلَه مفتوحٌ فيقلبُ ألفاً، فيقال: جازات وباضات، فيلتبسُ فَعْلَة ساكنةُ العينِ بفَعْلَة مفتوحةُ العينِ، نحوُ دارةٍ ودارات وقامةٍ وقامات، ومنهم مَنْ يقول: جَوَزَات وبَيَّضَات، فيفتحُ ولا يقلبُ لأنَّ الفتحةَ عارضةٌ كما لم يقلبِ الواو من ﴿وَالْوَلَّوْا﴾^(٤) و﴿أَشْرَوْا الصَّلَاةَ﴾^(٥) وهي لغةٌ لهذيل^(٦)، قال الشاعر^(٧):

أَخَوِ بَيَّضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ رَفِيقٌ بِمَنْسَحِ الْمُنْكَبِينَ سَبُوحٌ [٣١/٥]

وذلك قليلٌ، والأوَّلُ عليه الكثيرُ، وحكمُ المضمومِ الفاءِ والمكسورِ في إسكانِ عينه كحكمِ المفتوحِ، نحوُ: دِيَّيات ودُوَّلات، حملوه في الإسكانِ على بَيَّضَات وعَوْرَات. فأما المعتلُّ اللام من نحوِ غُدُوَّةٍ وقَرْيَةٍ فإنك تحرِّكُ وتجري فيه على قياسِ الصحيح، نحوُ غُدُوَّات وقَرْيَات لتحصَّنَ حرفَ العِلَّةِ عن القلبِ بوقوعِ ألفِ الجمعِ بعده، إذ لو قلبته لَزِمَكَ حذفُ أحدهما لاجتماعِ الألفَيْنِ، وكان يَلْتَبِسُ بالواحدِ ممَّا هو على فَعْلَة

(١) النور: ٥٨/٢٤.

(٢) الشورى: ٢٢/٤٢.

(٣) في ط، ر: «فيقولوا».

(٤) الجن: ١٦/٧٢.

(٥) البقرة: ١٧٥/٢.

(٦) انظر لغة هذيل في الكتاب: ٦٠٠/٣، والمقتضب: ١٩٣/٢، والنكت: ١٠١٠، وشرح الشافعية للرضي: ١١٣/٢، والمساعد: ٦٩/١، ونقل أبو حيان أن بني تميم يقولون: عورات؛ بفتح الواو، انظر ارتشاف الضرب: ٥٩٢.

(٧) نسب البيت إلى بعض بني هذيل في الخزانة: ٤٢٩/٣، وليس في أشعار الهذليين، وهو بلا نسبة في المنصف: ٣٤٣/١، وسر الصناعة: ٧٧٨، وارتشاف الضرب: ٥٩٢، والمقاصد:

٥١٧/٤، وشرح شواهد الشافعية: ١٣٢.

بتحريك العين من نحو قَنَاءَ وَفَنَاءَ، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وَتُسَكَّنُ فِي الصِّفَةِ لَا غَيْرُ، وَإِنَّمَا حَرَّكَوا فِي جَمْعِ لُجْبَةٍ وَرَبْعَةٍ لِأَنَّهُمَا كَانَهُمَا فِي الْأَصْلِ اسْمَانِ وَوُصِفَ بِهِمَا، كَمَا قَالُوا: امْرَأَةٌ كَلْبَةٌ وَلَيْلَةٌ غَمٌّ).

قال الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ إِنَّ مَا كَانَ بِوزْنِ فَعْلَةٍ صِفَةً وَجُمِعَتْهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لَمْ تُحَرِّكْ وَسَطُهُ، بَلْ تَسَكَّنَتْ فَرَقًا بَيْنَ الصِّفَةِ وَالاسْمِ، نَحْوَ عِبَلَاتٍ وَخَدَلَاتٍ، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: لُجْبَةٌ وَجَلْبَاتٌ^(١)؛ بِالتَّحْرِيكِ فِيهِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ مِنَ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُ: شَاءَ لُجْبَةٍ؛ بِفَتْحِ الْجِيمِ بِوزْنِ أَكْمَةٍ، وَهِيَ الَّتِي وَلَّى لَبْنُهَا وَقَلَّ، وَأَجْمَعُوا فِي الْجَمْعِ عَلَى هَذِهِ اللَّغَةِ^(٢).

وَالْوَجْهُ الثَّانِي: أَنَّ لُجْبَةً فِي الْأَصْلِ اسْمٌ وَوُصِفَ بِهِ فُرُوعِيٌّ أَصْلُهُ بِأَنَّ حُرَّكَ فِي الْجَمْعِ، وَكَذَلِكَ رَبْعَةٌ اسْمٌ فِي الْأَصْلِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ ثَبُوتُ تَاءِ التَّائِيثِ فِيهِ مَعَ الْمَذْكُورِ كَثْبُوتِهَا مَعَ الْمُؤَنَّثِ^(٣)، فَتَقُولُ: رَجُلٌ رَبْعَةٌ كَمَا تَقُولُ: امْرَأَةٌ رَبْعَةٌ، فَهُوَ اسْمٌ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ وَوُصِفَ بِهِ كَمَا يَقَالُ: رَجَالٌ خَمْسَةٌ، وَخَمْسَةٌ اسْمٌ وَوُصِفَ بِهِ الْمَذْكُورُ، وَهُمْ قَدْ يَصِفُونَ بِالْأَسْمَاءِ عَلَى تَخْيُّلٍ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ فِيهَا، نَحْوُ قَوْلِكَ: لَيْلَةٌ غَمٌّ، أَيْ مَظْلِمَةٌ، وَامْرَأَةٌ كَلْبَةٌ عَلَى مَعْنَى دَنِيَّةٍ، وَلَوْ كَانَ رَبْعَةٌ صِفَةً فِي الْأَصْلِ لَفُصِّلَ بِهِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ بِحَذْفِ التَّاءِ، كَمَا تَقُولُ: رَجُلٌ عَالِمٌ وَامْرَأَةٌ عَالِمَةٌ، وَقَالُوا: الْعِبَلَاتُ؛ بِالْفَتْحِ لِقَوْمٍ مِنْ قُرَيْشٍ سُمُّوا بِذَلِكَ، لِأَنَّ أُمَّهُمْ كَانَ اسْمُهَا عِبْلَةٌ^(٤)، وَالصِّفَةُ إِذَا سُمِّيَ بِهَا خَرَجَتْ عَنْ حُكْمِ الصِّفَةِ،

(١) ذكر الفارسي أن الكسائي حكى لجات بسكون الجيم، وقال: «ولم يحكها غيره»، البصريات: ٣٥٤، وذكر صاحب اللسان (ربع) ربعات يا سكان الباء عن ثعلب عن ابن الأعرابي، وانظر الصحاح (ربع)، (لجب).

(٢) تحليل ابن يعيش هذا قاله سيبويه في الكتاب: ٦٢٧/٣، وانظر النكت: ١٠٢٧.

(٣) هو ما علل به الجوهري في الصحاح (لجب)، و انظر الكتاب: ٦٢٧/٣، والمقتضب: ١٩٠/٢.

(٤) الْعِبَلَاتُ: بطن من بني أمية الصغرى من قريش، وإنما نسبوا إلى أمهم عبله، انظر جمهرة اللغة: ٣١٥/١، وجمهرة أنساب العرب: ٧٥-٧٦، والنكت: ٩٠٢.

وَجُمِعَتْ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ، وَلِذَلِكَ قَالُوا: الْأَحَاوِصُ^(١)، فَأَعْرَفَهُ.

(فَضْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَحُكْمُ الْمُؤَنَّثِ مِمَّا لَا تَاءَ فِيهِ كَالَّذِي فِيهِ التَّاءُ، قَالُوا:

أَرْضَات وَأَهْلَات فِي جَمْعِ أَرْضٍ وَأَهْلٍ، قَالَ:

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ

وَقَالُوا عُرْسَاتٌ وَعِيرَاتٌ فِي جَمْعِ عُرْسٍ وَعَيْرٍ.

قَالَ الْكُمَيْتُ:

عِيرَاتُ الْفَعَالِ وَالشُّؤْدَدِ الْعِدِ دِ إِلَيْهِمْ مَحْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ

قَالَ الشَّارِحُ: حُكْمُ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي لَا تَاءَ فِي فَتْحِ ثَانِيهِ إِذَا جُمِعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ حُكْمُ مَا فِيهِ التَّاءُ، فَتَقُولُ فِي امْرَأَةٍ اسْمُهَا دَعْدُ أَوْ وَعْدُ: دَعْدَاتٌ وَوَعْدَاتٌ، كَمَا تَقُولُ: تَمَرَاتٌ وَجَفَنَاتٌ، لَمَّا جُمِعَتْ مَا لَا تَاءَ فِيهِ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَجُمِعَ مَا فِيهِ تَاءٌ صَارَ حُكْمُهُ كَحُكْمِهِ فِي انْفِتَاحِ ثَانِيهِ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَرْضٌ، هِيَ مُؤَنَّثَةٌ، وَلِذَلِكَ تَظْهَرُ التَّاءُ فِي تَحْقِيرِهَا، فَتَقُولُ: أَرْضِيضَةٌ، فَإِذَا جُمِعَتْهَا بِالتَّاءِ فَتَحَتِ الرَّاءُ مِنْهَا فَقُلْتَ: أَرْضَاتٌ، كَمَا قُلْتَ: دَعْدَاتٌ وَوَعْدَاتٌ، وَأَمَّا أَهْلَاتٌ فَهُوَ جَمْعُ أَهْلَةٍ؛ بِالتَّاءِ، وَلَيْسَ بِجَمْعِ أَهْلٍ كَمَا ظَنَّنَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ^(٢)، أَلَا تَرَى أَنَّ أَهْلًا مَذْكَرٌ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ نَحْوَ أَهْلُونَ، قَالَ الشَّاعِرُ، وَهُوَ الشَّنْفَرِيُّ^(٣):

(١) الْأَحَاوِصُ هُمْ أَوْلَادُ الْأَحْوَصِ بْنِ جَعْفَرٍ، انْظُرِ الصَّحَاحَ (حَوْصَ)، وَالِاشْتِقَاقَ لِابْنِ دَرِيدٍ: ٢٩٦، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الشَّافِيَّةِ: ١٤٤.

(٢) يَرُدُّ ابْنُ عِيْشٍ هُنَا عَلَى الزَّخَّشَرِيِّ فِي أَنَّ أَهْلَ مُؤَنَّثٍ، وَكَلَامُ سَيِّبِيهِ لَا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، بَلْ يُشِيرُ إِلَى أَنَّهُ مَذْكَرٌ جُمِعَ عَلَى فَعَلَاتٍ. انْظُرِ الْكِتَابَ: ٦٠٠/٣، وَالْمَخْصَصُ: ١٤/١١٩، وَالنَّكَتُ: ١٠١٠.

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٥٥، وَالْمَنْصَفُ: ٦/٣، وَالْخَزَانَةُ: ٤١٠/٣.

السِّيدُ فِي الْبَيْتِ: الذَّنْبُ، الْعَمَلُ: الْقَوِيُّ عَلَى السَّيْرِ السَّرِيعِ. وَالْأَرْقُطُ: مَا فِيهِ نَقَطٌ بَيَاضٌ وَسَوَادٌ مُشْتَرِكٌ بَيْنَ حَيَوَانَاتٍ مِنْهَا النَّمْرُ. وَزَهْلُولُ: أَمْلَسُ. وَالْعُرْفَاءُ: الضَّبْعُ. وَجِيَالُ: اسْمٌ لِلضَّبْعِ. الْخَزَانَةُ: ٤١١/٣.

وَلِي دُونَكُمْ أَهْلُونَ سَيَنْدُ عَمَلَسٌ وَأَرْقَطُ زُهْلُولٌ وَعَرْفَاءُ جَيَّالٌ [٣٢/٥]

لَأَتَّهِمُ لَمَّا وَصَفُوا بِهِ أَجْرُوهُ مُجْرَى الصفات في دخول تاء التانيث للفرق، فقالوا:
رجل أَهْلٌ وامرأة أَهْلَةٌ، كما يقولون: ضارب وضاربة^(١)، قال الشاعر^(٢):

وَأَهْلَةٌ وَدَقْدَقٌ تَبَرَّيْتُ وَدَهْمٌ وَأَلْبَسْتُهُمْ فِي الْحَمْدِ جُهْدِي وَنَائِلِي

ولمَّا قالوا في المذكَر: أَهْلٌ وأَهْلُونَ وفي المؤنث أَهْلَةٌ وَأَهْلَاتُ أَشْبَهَ فَعْلَةً في الصفات،
فجمعوه بالألف [٣٣/٥] والتاء، وأسكنوا الثاني منه فقالوا: أَهْلَاتُ، كما فعلوا ذلك
بسائر الصفات من نحو صَغَبَاتٍ وَعَبَلَاتُ، ومن العرب مَنْ يقول: أَهْلَاتُ فيفتح الثاني
كما فتحوه في أَرْضَاتٍ لأنه اسمٌ مثله وإن أَشْبَهَ الصفة، قال المخبِّل السعدي^(٣):

فَهُمْ أَهْلَاتٌ حَوْلَ قَيْسِ بْنِ عَاصِمٍ إِذَا أَدْجَلُوا بِاللَّيْلِ يَدْعُونَ كَوُثْرًا

فَأَمَّا عُرُسَاتُ فَهُوَ جَمْعُ عُرْسٍ، وَعُرْسٌ جَمْعُ عَرُوسٍ، وَالْعَرُوسُ صِفَةٌ تَقَعُ لِلذَّكَرِ
وَالْأُنْثَى^(٤)، وَأَمَّا عَيْرَاتُ فَهُوَ جَمْعُ عَيْرٍ وَهِيَ الْإِبِلُ تَحْمِلُ الطَّعَامَ وَالْمِيزَةَ^(٥)، وَسَيَبُوهُ ذَكَرَهُ
«عَيْرَاتُ» مَفْتُوحُ الْفَاءِ ثُمَّ فَتَحَ الثَّانِي فِي الْجَمْعِ عَلَى لُغَةٍ هَذِيلٍ، نَحْوُ «أَخُو
بَيْضَاتٍ»^(٦)، وَحَكَى ذَلِكَ عَنِ الْعَرَبِ^(٧)، وَلَا أَعْرِفُ الْعَيْرَ مُؤَنَّثًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ جَمْعَ

(١) ذهب الخليل إلى أن أهل مذكر لا تدخله التاء، انظر الكتاب: ٥٩٩/٣، وقال ابن السكيت:
«يقال: أهل وأهله». إصلاح المنطق: ١٥٥.

(٢) هو أبو الطمحان القيني كما في اللسان (أهل)، والخزانة: ٤٢٥-٤٢٦، والبيت بلا نسبة في
المحتسب: ٢١٧/١، والصحاح (أهل).

(٣) من قوله: «أهلات فهو جمع أهلة؛ بالتاء..» إلى قوله: «قال المخبِّل السعدي» نقله البغدادي
في الخزانة: ٤٢٧/٣ عن شرح المفصل لابن يعيش.

والبيت في شعر المخبِّل: ١٢٥، والكتاب: ٦٠٠/٣، والنكت: ١٠١٠، والخزانة: ٤٢٧/٣.

(٤) انظر أدب الكاتب: ٢٨٨، والصحاح واللسان (عرس)، والمخصص: ١٧/١٩.

(٥) انظر اللسان (عير)، وارتشاف الضرب: ٥٩٢.

(٦) هما كلمتان من بيت شعر سلف: ٥٧/٥.

(٧) انظر الكتاب: ٦٠٠/٣، والنكت: ١٠١٠.

عيرة^(١)؛ بالتاء، فإنه يقال للذكر من الحمُر: عَيْرٌ وللأنثى: عَيْرَةٌ^(٢)، فأما قول الكميت^(٣):
عَيْرَاتُ الْفَعَالِ وَالْحَسَبِ الْعِدْ دِ إِلَيْهِمْ مَخْطُوطَةُ الْأَعْكَامِ [٣٤/٥]

وَيُرَوَّى «وَالْحَسَبِ الْعَوْدُ»^(٤)، وهذا البيت من قصيدة يمتدح بها أهل البيت رضوان الله عليهم أجمعين، أولها^(٥):

مَنْ لِقَلْبٍ مُتَّيِّمٍ مُسْتَهَامٍ غَيْرِ مَا صَبُوءٍ وَلَا أَخْلَامٍ
وَالْفَعَالُ بفتح الفاء: الكرم، والسُّودَدُ: السيادة، والعِدْ بالكسر: الشيء الكثير وماله
مَادَّةٌ لَا تَنْقَطِعُ^(٦)، والحَسَبُ: كَرُمُ الرجل، [١٥٥ / أ] والعَوْدُ: القديم، وقوله: مَخْطُوطَةُ
الْأَعْكَامِ، أي تَرَكَّبُ الإِبِلُ بِأَعْكَامِهَا، أي بِأَحْمَالِهَا فِيهِمْ بِالْحَسَبِ وَالرُّشْدِ وَالْأَفْعَالِ
الحسنة.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَامْتَنَعُوا فِيْمَا اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ مِنْ أَفْعُلْ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ
أَفْعُولٍ وَأَثُوبٍ وَأَعْنِيبٍ، وَامْتَنَعُوا فِي الْوَاوِ دُونَ الْيَاءِ مِنْ فُعُولٍ كَمَا امْتَنَعُوا فِي الْيَاءِ
دُونَ الْوَاوِ مِنْ فِعَالٍ، وَقَدْ شَذَّ نَحْوُ فُؤُوجٍ وَسُؤُوقٍ).

قال الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ فَعْلًا يُجْمَعُ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعُلْ، نَحْوُ أَكْلَبٍ وَأَفْلَسٍ، وَفِي
الكَثِيرِ عَلَى فِعَالٍ وَفُعُولٍ، نَحْوُ كِلَابٍ وَفُلُوسٍ.

فَأَمَّا الْمَعْتَلُّ الْعَيْنِ مِنْ نَحْوِ سَوَاطٍ وَخَوْضٍ وَشَيْخٍ وَبَيْتٍ فَإِنَّهُ إِذَا أُريدَ بِهِ أَدْنَى الْعَدَدِ
جُمِعَ عَلَى أَفْعَالٍ، نَحْوِ ثَوْبٍ وَأَثْوَابٍ وَسَوَاطٍ وَأَسْوَاطٍ وَبَيْتٍ وَأَبْيَاتٍ وَشَيْخٍ وَأَشْيَاخٍ،

(١) في ط: «أعيرة» تحريف، وانظر الصحاح (عير).

(٢) انظر اللسان (عير)، وارتشاف الضرب: ٥٩٢.

(٣) البيت في شرح هاشميات الكميت: ٢٦.

(٤) كذا رواية شرح الهاشميات: ٢٦.

(٥) شرح الهاشميات: ١١.

(٦) «حَسَبٌ عِدٌّ قَدِيمٌ، قَالَ ابْنُ دَرِيدٍ: هُوَ مُشْتَقٌّ مِنَ الْعِدِّ الَّذِي هُوَ الْمَاءُ الْقَدِيمُ الَّذِي يَنْتَزِعُ ..»

اللسان (عدد)، وانظر جهرة اللغة: ١١٢.

عَدَلُوا فِي الْمَعْتَلِّ عَنْ أَفْعَلٍ كَرَاهِيَةَ الضَّمَةِ فِي الْوَاوِ وَالْيَاءِ^(١) لَوْ قَالُوا: أَسُوْطٌ وَأَيُّبْتُ، إِذِ الضَّمَةُ عَلَى الْوَاوِ وَالْيَاءِ مُسْتَقْلَلَةٌ، وَإِنْ سَكَنَ مَا قَبْلَهَا وَكَانَ عَنْهُ مَدَوْحَةٌ، فَصَارُوا إِلَى بِنَاءٍ آخَرَ وَهُوَ أَفْعَالٌ، وَقَدْ شَذَّتْ أَلْفَاظُ فَجَاءَتْ عَلَى الْقِيَاسِ الْمَرْفُوضِ، قَالُوا: أَقْوُسٌ وَأَنْثُوبٌ وَأَعْيُنٌ وَأَنْيَبٌ، جَاوَزُوا بِهَا عَلَى أَفْعَلٍ مَنبَهَةً عَلَى أَنَّهُ الْأَصْلُ، قَالَ الْأَزْرَقُ الْعَنْبَرِيُّ^(٢):

طِرْنَ انْقِطَاعَةً أَوْ تَارٍ مُحْضَرَمَةٍ فِي أَقْوُسٍ نَازَعَتْهَا أَيُّمُنُ شُمْلًا
وكذلك المعتلُّ العين بالالف يُجْمَعُ عَلَى أَفْعَالٍ مِنْ نَحَوْبَابٍ وَأَبْوَابٍ وَنَابٍ وَأَنْيَابٍ،
وذلك مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَلْفَ مِنْهُ مَنْقَلِبَةٌ عَنْ يَاءٍ أَوْ وَاوٍ مَتَحَرِّكَتَيْنِ فِي الْأَصْلِ، وَلِذَلِكَ اعْتَلَّتَا،
وَإِذَا كَانَتِ الْأَلْفُ أَصْلُهَا الْحَرَكَةُ كَانَتْ فِي الْحُكْمِ مِنْ بَابِ فَرَسٍ وَقَلَمٍ، وَبَابُ ذَلِكَ
أَفْعَالٌ، نَحْوُ أَفْرَاسٍ وَأَقْلَامٍ لَا أَفْعُلُ.

وكان بعضهم يُفَرِّقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، فَيَجْمَعُ مِنْهُ مَا كَانَ مَذْكَرًا عَلَى أَفْعَالٍ كَبَابٍ
وَأَبْوَابٍ، وَيَجْمَعُ مَا كَانَ مُؤَنَّثًا عَلَى أَفْعُلٍ كَدَارٍ وَأَذُورٍ وَنَارٍ وَأَنْوُرٍ، وَلَيْسَ ذَلِكَ بِمَطْرَدٍ
عِنْدَ سِيبَوِيهِ وَلَا قِيَاسًا بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ: نَابٍ وَأَنْيَابٍ^(٣).

وَإِذَا تَجَاوَزَتْ أَدْنَى الْعِدَدِ كَانَتْ بَنَاتُ الْوَاوِ عَلَى فِعَالٍ نَحْوِ سَوَاطٍ وَسَيَاطٍ وَحَوَاضٍ
وَحِيَاضٍ، كَأَنَّهُمْ كَرِهُوا فُعُولًا لِأَجْلِ الضَّمَةِ عَلَى حَرْفِ [٣٥/٥] الْعِلَّةِ مَعَ وَاوِ الْجَمْعِ،
فَأَمَّا قَلْبُ الْوَاوِ فَسَيُذَكَّرُ فِي مَوْضِعِهِ مِنَ التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) هو تعليل سيبويه: ٣/ ٥٨٦-٥٨٨، وانظر المقتضب: ١/ ١٣١، ٢/ ١٩٨.

(٢) البيت بهذه النسبة في الكتاب: ٣/ ٦٠٧، والنكت: ١٠١٤، والإنصاف: ٤٠٥، وشرح شواهد الشافية: ١٣٣.

«الْحَضْرَمَةُ: الْخَلْطُ» اللسان (حضرَم)، ولعل الصواب رواية «مُحْظَرَبَةٌ»، وهي رواية المصادر السالفة كلها، والمعنى عليها، والمُحْظَرَبَةُ: المحكمة القتل الشديدة، يصف طيراً فشبّه صوت طيراتها بسرعة بصوت أوتار انقطعت عند الجذب والنزع عن القوس. شرح شواهد الشافية: ١٣٣.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٥٨٧، ٣/ ٦٠٧، وشرح شواهد الشافية: ١٣٣.

«وقد شدَّ نحوُ فُؤُوجٍ وسُؤُوقٍ»^(١) لِمَا ذكرناه من إرادة التنبيه على أن ذلك هو الباب، فأما بناتُ الياء فإنها تُجمَعُ على فُعُول، نحو بَيَّتَ وبَيَّوتَ وشَيَّخَ وشَيُوخَ، وغَلَبَ فُعُول في بنات الياء لِئَلَّا تَلْتَبِسَ ببنات الواو، إذ الواوُ في فِعَالٍ تصير إلى الياء، وكانت الضمة مع الياء أخفَّ منها مع الواو.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُقال في أَفْعَلٍ وفُعُولٍ من المعتلِّ اللام: أَذَلٍ وَأَيْدٍ وذُلِّيٍّ وذُمِّيٍّ، وقالوا: نُحُوٌّ وقُنُوٌّ، والقلبُ أَكْثَرُ، وقد يُكسر الصدرُ فيقال: ذِلِّيٍّ ونَحِيٍّ، وقولهم: قِيسِيَّ كأنه جَمْعُ قَسو في التقدير).

قال الشَّارح: أما ما كان معتلِّ اللام من نحو دَلُوْ وحَقُوْ وجَزُوْ فإنه يُجمَعُ في أدنى العدد على القياس، فيقال: أَذَلٍ وأَحَقٍ وأَجِرٍ، والأصلُ أَذَلُوْ وأَحَقُوْ وأَجِرُوْ^(٢)، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمةٌ، وليس في^(٣) الأسماء المتمكِّنة ما هو بهذه الصفة، فكرهوا المصير إلى بناء لا نظيرَ له، فأبدلوا من الضمة كسرةً، ثم قلبوا الواو ياءً لتطرُّفها ووقوع الكسرة قبلها، فصار من قَبِيلِ المنقوص، كقاضٍ وغازٍ، قال الشاعر^(٤):

لَيْتَ هِزْبَرٌ مُدِلٌّ عِنْدَ خَيْسَتِهِ
بِالرَّقَمَتَيْنِ لَهُ أَجْرٍ وَأَعْرَاسُ

ومثله قَلَنْسُوءٌ وقَلَنْسٍ وقَمَحْدُوءٌ وقَمَحْدٍ^(٥)، لِمَا حُذِفَتِ التاء للفرق بين الجمع والواحد صارت الواو طرفاً وقبلها ضمةٌ، فَعُمِلَ فيها ما تقدَّم.

وجمعوه^(٦) في الكثير على فِعَالٍ وفُعُول، قالوا: ذُلِّيٍّ ورُمِيٍّ ودِمَاءٍ، والأصلُ دُمُوي

(١) هذا كلام الزنجشيري.

(٢) سقط من ط، ر: «وأجرو»، وانظر الكتاب: ٤ / ٣٨٣-٣٨٤، وسر الصناعة: ٦١٦، ٨٠٣، والخصائص: ٢ / ٤٧٠، والمحاسب: ١ / ٤٥، وشرح الملوكي: ٤٦٧-٤٦٨.

(٣) في ط، ر: «من».

(٤) سلف البيت: ٤ / ١٩٦.

(٥) انظر الكتاب: ٤ / ٣٨٤، والمنصف: ٢ / ١٢٠، وشرح الشافعية للرضي: ٢ / ٢٠٠، والقَلَنْسُوءة: من ملابس الرؤوس، والقَمَحْدُوءة: أعلى القذال.

(٦) في ط، ر: «وجمع».

وَدُّلُو فَحَوَّلُوهُ إِلَى دُلِّي وَدُمِّي، وَمِثْلُهُ عِصِي فِي جَمْعِ عَصَا، وَالْعِلَّةُ فِي تَحْوِيلِهِ إِلَى ذَلِكَ اجْتِمَاعُ أَمْرَيْنِ.

أَحَدُهُمَا: كَوْنُ الْكَلِمَةِ جَمْعًا، وَالْجَمْعُ أَثْقَلُ مِنَ الْوَاحِدِ.

وَالثَّانِي: أَنَّ الْوَائِ الْأَوَّلَى مَدَّةٌ زَائِدَةٌ لَمْ يُعْتَدَّ بِهَا فَاصِلَةٌ، فَصَارَتِ الْوَائِ الَّتِي هِيَ لَا مِ الْكَلِمَةَ كَأَنَّهَا وَلَّيَتِ الضَّمَّةَ، وَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ عُصُو وَدُّلُو، فَقُلِبَتِ الْوَائِ يَاءً عَلَى حَدِّ قَلْبِهَا فِي أَذَلٍ وَأَحَقِّ، ثُمَّ اجْتَمَعَتِ هَذِهِ الْيَاءُ الْمُنْقَلِبَةُ عَنِ الْوَائِ مَعَ الْوَائِ الَّتِي قَبْلَهَا لِلْجَمْعِ وَهِيَ سَاكِنَةٌ فَقُلِبَتِ الْوَائِ يَاءً، وَأُدْغِمَتِ فِي الْيَاءِ الثَّانِيَةِ عَلَى حَدِّ طَوْنِ طَيًّا وَلَوْنِ لِيًّا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُتَّبِعُ ذَلِكَ ضَمَّةَ الْفَاءِ فَيَكْسِرُهَا لِيَكُونَ الْعَمَلُ مِنْ وَجْهِ وَاحِدٍ فَيَقُولُ: دِلِّي وَعِصِي^(١)، وَمِنْهُمْ مَنْ يُبْقِيهَا عَلَى حَالِهَا مَضْمُومَةً وَيَقُولُ: دُلِّي وَعِصِي^(٢).

فَأَمَّا دُمِّي فَالْلامُ يَاءٌ مِنْ غَيْرِ قَلْبٍ^(٣) فَاجْتَمَعَتِ مَعَ الْوَائِ قَبْلَهَا سَاكِنَةٌ فَقُلِبَتِ يَاءً وَأُدْغِمَتِ كَمَا فُعِلَ بِعِصِي وَدِلِّي، وَلَوْ كَانَ مِثْلُ عُصُو وَدُّلُو اسْمًا وَاحِدًا لَا جَمْعًا لَمْ يَجِبْ فِيهِ الْقَلْبُ لِحَفَّتِهِ، أَلَا تَرَكَ تَقُولُ: مَغْزُو وَمَدْعُو وَعُتُو، وَعُتُو مُصْدَرُ عَتَا يَعْتُو، هَذَا هُوَ الْوَجْهِ الْمُخْتَارُ، وَيَجُوزُ الْقَلْبُ فِي الْوَاحِدِ فَيَقَالُ: مَغْزِي وَمَدْعِي، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤): [٣٦/٥]
وَقَدْ عَلِمْتُ عِرْسِي مُلَيْكَةً أَنَّنِي أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيَا

(١) وهي لغة جيدة كما قال سيبويه: ٣٨٤-٣٨٥، وانظر معاني القرآن للفراء: ٦٥/٢، والأصول: ٣٠٨/٣، والسيرافي: ٥٨٥، والمنصف: ١٢٣/٢-١٢٤.

(٢) وهذا أفصح عند ابن عصفور، انظر المنصف: ١٢٤/٢، والمتن: ٥٥١، وقول ابن يعيش من «اجتماع أمرين..» إلى قوله: «عصي» بنصه في شرح الملوكي: ٤٧٩، وانظر ما سيأتي: ٤٤٣-٤٤٤.

(٣) انظر الكتاب: ٥٩٧/٣.

(٤) هو عبد يغوث الحارثي كما في الكتاب: ٣٨٥/٤، والمفضليات: ١٥٨، وسر الصناعة: ٦٩١، وشرح شواهد الشافية: ٤٠٠، والبيت بلا نسبة في المنصف: ١٢٢/٢، وشرح الملوكي: ٤٨٠، والرواية في شرح الملوكي والمفضليات «معدوًا»، وفي سائر المصادر «معديًا»، والعُرس: زوج الرجل.

أنشده أبو عثمان مَعْدُوًّا بالواو على الأصل ورواه غيره مَعْدِيًّا^(١).

فأما الجمعُ من نحو حَقِيَّ وَعِصِيَّ فلا يجوز فيه إِلَّا القلبُ، وقد شذَّت ألفاظٌ من هذا الجمع، فجاءت على الأصل غير مقلوبة، كأنهم صحَّحوها مُنْهَةً على أن أصلها ذلك، قال الشاعر^(٢):

أليس من البلاءِ وَجِيبُ قلبي وإِضْعايِ الهمومَ مع النُجُوِّ

أراد جمع نُجُوٍّ من السحاب، وحكى سيبويه عن بعض العرب أنه قال: «إنكم لتنظرون في نُحُوٍّ كثيرة»^(٣)، يريد جمع نُحُوٍّ، أي جهات، وقالوا: بَهُوٍّ^(٤) وبُهُوٍّ في الصدر^(٥) وبُهِيٍّ أيضاً، وحكى ابن الأعرابي: أَبُّ وأَبُو [١٥٥/ب] وأَخ وأُخُوٍّ، وأنشد القناني^(٦):

أبى الذمَّ أَخلاقُ الكِسائيِّ وانتهى به المجدُ أَخلاقُ الأَبُو السَّوابِقِ

وأما قِسِيَّ فمقلوبٌ من قُوُوس ووزنه فُلُوع مقلوبٌ من فُعول^(٧)، كأنه في التقدير جمع قُسُو ثم قلبت الواو فيه ياء كدَلُو ودِلِّي، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وذو التاء من المحذوف العَجَزُ يُجْمَعُ بالواو والنون مُعَيَّرًا أولُه كِسْنُونٌ وَقُلُونٌ وَغَيْرَ مُعَيَّرٍ كَثْبُونٌ وَقُلُونٌ، وبالألف والتاء مردوداً إلى الأصل كَسَنَوَاتٌ وَعَضَوَاتٌ وَغَيْرَ مردود كَثْبَاتٌ وَهَنَاتٌ وعلى أَفْعَلٍ كَأَمٌ، وهو نظير آكَم).

(١) الرواية في المنصف: ١٢٢/٢ عن أبي عثمان «ومعدياً»، وفي شرح الملوكي: ٤٨٠ عن أبي عثمان «ومعدوًّا»، وانظر الأصول: ٢٥٧/٣، والنكت: ١٢٢٦.

(٢) هو جميل بثينة، والبيت في ديوانه: ٢١٧، وبلا نسبة في شرح الملوكي: ٤٧٨.

(٣) الكتاب: ٣٨٤/٤، وانظر المنصف: ١٢٣/٢، والنكت: ١٢١١، وشرح الملوكي: ٤٧٨.

(٤) «البَهُو»: البيت المقدم أمام البيوت «الصحاح (بها).

(٥) «بَهُو الصدر: جوفه من الإنسان ومن كل دابة» اللسان (بها).

(٦) انظر ما حكاه عن ابن الأعرابي، والبيت بهذا الإنشاد والنسبة في التمام: ١٨٩، وشرح الملوكي: ٤٧٨، واللسان والتاج (أبو)، وفيهما «للقناني يمدح الكسائي».

والقناني هو أبو الدقيش الغنوي، أعرابي فصيح دخل الحاضرة. انظر إنباه الرواة: ١١٥/٤.

(٧) في ط: «فعليل» خطأ.

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول إن أَقَلَّ الأَسْمَاءِ أَصُولاً ما كان على ثلاثة أَحرف، فأما ما كان منها على [٣٧/٥] حرفين وفيه تاءُ التَّائِيثِ نحو قُلَّةٍ وَثْبَةٍ وَبُرَّةٍ وَكُرَّةٍ وَسَنَةٍ وَمائَةٍ، فإنَّها أَسْمَاءٌ مُنْتَقِصَةٌ منها محذوفةُ اللَّاماتِ، فأصلُ قُلَّةٍ قُلْوَةٌ، فحُذِفَتِ الواوُ تخفيفاً، والقُلَّةُ: اسمُ لُجْبةٍ، وهو أنْ يُؤْخَذَ عُودانِ صَغِيرٌ وَكَبِيرٌ يُوضَعُ الصَّغِيرُ على الأَرْضِ وتَضْرِبُهُ^(١) بالكبير، وهو من الواو لقولهم: قَلَوْتُ بالقُلَّةِ إِذَا لَعَبَ بها.

والثُّبَّةُ: الجماعةُ من قوله تعالى: ﴿فَأَنْفِرُوا ثُبَاتٍ أَوْ أَنْفِرُوا جَمِيعًا﴾^(٢) وأصلُ ثُبَّةٍ ثُبَوَةٌ كظُلَمَةٍ وَغُرْفَةٍ، وقد بَيَّنَّتْ أمره في أول هذا الفصل^(٣)، وهو من قولهم: ثَبَّيْتُ، أي جَمَعْتُ، فهذا يدلُّ أنَّ اللَّامَ حرفُ عِلَّةٍ، ولا يدلُّ أنه من الواو أو الياء^(٤)، لأنَّ الواو إِذَا وقعت رابعةً ثَقَلَبَ ياءً، نحو أَعْطَيْتُ وَأَرْضَيْتُ، وهو من عَطَا يَعْطُو، والرَّضَوَانِ، وإِنَّمَا قلنا: إِنها من الواو لأنَّ أَكْثَرَ ما حُذِفَ لامُه من الواو، نحو أَخٍ وَأَبٍ.

وأما البُرَّةُ فأصلُها بُرَوَةٌ، واللَّامُ محذوفةٌ، والبُرَّةُ: حلقةٌ تُجَعَلُ في أنفِ البعيرِ لينْقَادَ^(٥)، وهي معتلَّةُ اللَّامِ لقولهم في جمعها: بُرَى، وينبغي أن يكون المحذوفُ واواً خَلَّاً على الأكثر.

و«كُرَّةٌ» كذلك لقولهم: كَرَوْتُ بالكُرَّةِ^(٦)، و«سَنَةٌ» من الواو لقولهم: سَنَوْتُ، وَمَنْ قال: سائِهَتْه كان المحذوفُ منه الهاءُ^(٧)، والهاءُ مُشَبَّهَةٌ بحرفِ العِلَّةِ، فحُذِفَتِ كَحَذْفِهِ، وأما «مائَةٍ» فأصلُها مِئِيَّةٌ؛ بالياءِ لقولهم: أَمَأَيْتُ الدِّراهمَ إِذَا كَمَلْتُها مائةً^(٨)، وقالوا في

(١) في ط، ر: «ويضرب»، وانظر اللسان (قلا).

(٢) النساء: ٧١/٤.

(٣) انظر ما سلف: ٩/٥.

(٤) في ط، ر: «والياءُ» خطأ.

(٥) انظر ما سلف: ٩/٥، والكتاب: ٥٩٩/٣.

(٦) «كَرَوْتُ بالكُرَّةِ إِذَا لعبت وضربت بها» الصحاح (كرا).

(٧) انظر اللغتين السالفتين في الكتاب: ٤٥٢/٣، ومعاني القرآن للفراء: ١٧٢/١، والمقتضب:

٢/٢٤١، وما سيأتي: ٥١/١٠.

(٨) هذا استدلال ابن جنبي، وحكى عن الأخفش «رأيت مئياً» في معنى مائة، وكذا حكى =

معنى مائة مئي^(١)، وهذا قاطعٌ على أنه من الياء.

فإذا أُريدَ جمعُ شيءٍ من ذلك كان بالألف والتاء، نحو قُلَاتِ وَثُبَاتِ وَبُرَاتِ وَكُرَاتِ ومِثَاتِ، هذا هو الوجه في جمعها؛ لأنها أسماء مؤنثة بالتاء، فكان حكمُها في الجمع حكمَ قَصْعةٍ وَجَفْنةٍ، ولم يُكسروها؛ لأنها أسماء قد حُذفت لاماتها لضرب من التخفيف، وصارت تاءُ التأنيث كالعوض من المحذوف، ولم يُكسروها على بناء يَرُدُّ المحذوفَ فيكون نقضاً للغرض وتراجُعاً عما اعتمده فيها، فلذلك وجب جمعُها بالألف والتاء.

وقد يجمعون ذلك بالواو والنون، فيقولون: قُلُونِ وَثُبُونِ وَسُنُونِ وَمِثُونِ ونحو ذلك، كما يجمعون المذكر مَن يَعْقِلُ من نحو المسلمين والصالحين، كأنهم جعلوا جمعه بالواو والنون عوضاً مما مَنَعَهُ من جمع التفسير^(٢).

ومنهم مَن يَكْسِرُ أولَ هذه الأسماء المؤنثة فيقولون: قُلُونِ وَثُبُونِ وَسُنُونِ، وإنما فعلوا ذلك للإيدان بأنها خارجة عن قياس نظائرها^(٣) لأنه ليس في الأسماء المؤنثة غير المتقَّص منها ما يُجْمَعُ بالواو والنون^(٤).

وقد قال بعضهم في «مِثُونِ»: إِنَّ الكسرة في الجمع غيرُ الكسرة في الواحد^(٥) كما أَنَّ الضمة في قولهم: يا مَنْصُ في لغة مَنْ قال: يا حارُّ؛ بالضمِّ غيرُ التي كانت في منصور. وقال أبو عمر الجرمي: إن الجمعَ بالألف والتاء للقليل وبالواو والنون للكثير، فيقولون: هذه ثُبَاتٌ قليلةٌ وَثُبُونٌ كثيرةٌ^(٦)، ولا أرى لذلك أصلاً، وكأنَّ الذي حمّله على

=الرضي وابن منظور عنه، انظر سر الصناعة: ٦٠٤، والصحاح (مأى)، وشرح الكافية للرضي: ١٥٢/٢، واللسان (مأى).

(١) انظر سر الصناعة: ٦٠٤، وشرح الملوكي: ٤١٦، والمتع: ٦٢٤.

(٢) كذا في النكت: ١٠٠٩، وانظر الكتاب / ٣ / ٥٩٨، والأصول: ٤٤٦/٢، والتكملة: ١٦٢.

(٣) في ط، ر: «بأنه خارج عن قياس نظائره»..

(٤) انظر الكتاب: ٣ / ٥٩٨، وأمالى ابن السجري: ٢ / ٢٦٧.

(٥) ذكر الأعلام هذا القول عن بعض النحويين، وذهب الفارسي إلى أن الكسرة في «مِثُونِ» هي الكسرة في مائة، انظر النكت: ١٠٠٩، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٥١٧.

(٦) انظر قول الجرمي والاستدلال له في النكت: ١٠٠٩.

ذلك أنهم إذا صغروه لم يكن إلا بالالف والتاء، نحو سُنيَّات وقُلَيَّات وتُبَيَّات، وإنها ذلك لأنه إذا صغُر يُرْدُّ إليه المحذوف، فيصير كالتام فيجمع بالالف والتاء كما يجمع التام.

وقد يجمعون من ذلك بالالف والتاء ما لا يجمعونه بالواو والنون، قالوا: طُبَّات^(١) وسيَّات^(٢) ولم يقولوا طُبُون^(٣) ولا سيُون^(٤)، كأنهم استغنوا عنه بالالف والتاء، وفي ذلك دليل على أن الجمع بالالف والتاء هو الأصل في هذه الأسماء؛ لأنك تجمع بالالف والتاء كل ما تجمعها منها بالواو والنون، ولست تجمع بالواو والنون كل ما تجمعها بالالف والتاء منها.

والوجه ألا تَرُدَّ المحذوف في الجمع في نحو قُلات وتُبَّات لما ذكرناه من إرادة التخفيف فيها وتعويض التاء عن المحذوف، ولذلك امتنعوا من^(٥) تكسيرها، وقد ردُّوا المحذوف في شيء منها تنبيهاً على الأصل، وأنس بذلك أن تاء التأنيث التي هي عوض قد انحذفت، قالوا: سنة وسَنَوَات، وقالوا: هنة وهَنَوَات وهَنَات^(٦)، قال الشاعر^(٧):

[٣٨/٥]

أرى ابنَ نزارٍ قد جَفاني ومَلَنِي على هَنَوَاتٍ شَأْنُهَا مُتَّبَعُ

(١) «طَبَّة السيف وطَبَّة السهم: طرفه». الصحاح (طبا).

(٢) «سِيَّة القوس: ما عطف من طرفيها». الصحاح (سيا).

(٣) ذكر ابن جنى والجوهري أن طبة تجمع بالواو والنون، انظر سر الصناعة: ٦٠٤، ٦٢٤، والصحاح (طبا).

(٤) في ط، ر: «استغنوا عن».

(٥) ذكر سيوييه في جمع هن هنات وهنوات، غير أن ظاهر كلامه أن المشهور هنات، لذا أشار إلى أن بعض العرب يقول: هنوات، وظاهر كلام الفارسي أن الجمعين جائزان، انظر الكتاب: ٣/٣٦٠، ٥٩٨/٣، والعصديات: ١٦، والتكملة: ١٦٣، وانظر أيضاً الصحاح (هنو)،

وشرح الشافيه للرضي: ٦٥/٢.

(٦) سلف البيت: ١/١٢١.

وقالوا: عِصَّةٌ وَعِصَاهُ وَعِصَوَاتٌ، قال الشاعر^(١):

هَذَا طَرِيقٌ يَأْزِمُ الْمَآزِمَا

وَعِصَوَاتٌ تَقْطَعُ اللَّهُازِمَا

وقد كسروا شيئاً منها تكسيرَ التام، قالوا: أمةٌ وفي القليلِ آمٍ وفي الكثيرِ إمَاءٌ فَأَمَّةٌ فَعَلَةٌ؛ بتحريك العين، وَجُمِعَتْ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعُلٍ، كما قالوا: أَكْمَةٌ وَأَكْمٌ، وَأَصْلُ آمٍ آمُو، فَأَبْدَلُوا مِنَ الضَّمَةِ كَسْرَةً وَمِنَ الْوَاوِ يَاءٌ كَمَا فَعَلُوا فِي أَذَلٍ وَأَجِرٍ، وقالوا في الكثيرِ: إمَاءٌ كَمَا قَالُوا إِكَامٌ، ولم يقولوا: إِئْمُونٌ فيجمعوه بالواو والنون كما قالوا: سِنُونٌ؛ لأنهم قد كسروه [١٥٦/أ]، والجمعُ بالواو والنون إنما هو عِوَضٌ مِنَ التَّكْسِيرِ، ولم يجمعوه بِالْأَلْفِ والتاء فيقولوا: أَمَوَاتٌ كما قالوا: سَنَوَاتٌ؛ لأنهم استغنَوْا عن ذلك بِأَمٍ إِذْ كَانَ جَمَعَ قِلَّةٍ مِثْلَهُ، فاعرفه^(٢).

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَيَجْمَعُ الرَّبَاعِيُّ اسْمًا كَانَ أَوْ صِفَةً مَجْرَدًا مِنْ تَاءِ التَّأْنِيثِ أَوْ غَيْرِ مَجْرَدٍ عَلَى مِثَالِ وَاحِدٍ، وَهُوَ فَعَالِلٌ، كَقَوْلِكَ: ثُعَالِبٌ وَسَلَاهِبٌ وَدَرَاهِمٌ وَهَجَارِعٌ وَبَرَائِنٌ وَجَرَاشِعٌ وَقَمَاطِرٌ وَسَبَاطِرٌ وَضَفَادِعٌ وَخَضَارِمٌ).

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنَّ الرَّبَاعِيَّ لِيَقْلِبَهُ بِكَثْرَةِ حُرُوفِهِ لَمْ يَتَصَرَّفُوا فِيهِ تَصَرُّفَهُمْ فِي الثَّلَاثِيِّ، فَلَمْ يَضَعُوا لَهُ فِي التَّكْسِيرِ إِلَّا مِثَالًا وَاحِدًا كَالْوَاوِ بِجَمِيعِ أَبْنِيَةِ الرَّبَاعِيِّ، الْقَلِيلُ وَالكَثِيرُ فِيهِ سَوَاءٌ^(٣)، وَهُوَ «فَعَالِلٌ» أَوْ مَا كَانَ عَلَى طَرِيقَتِهِ مِمَّا ثَلَاثُ حُرُوفِهِ أَلْفٌ وَبَعْدَهَا حَرْفَانِ، وَذَلِكَ نَحْوُ ثُعَلْبٍ وَثُعَالِبٍ وَبُرْثُنٍ وَبَرَائِنٍ وَجُرْشُعٍ

(١) الرجز بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٦٠، والمسائل العضديات: ٣٢، ٣٧، والمنصف: ١/ ٥٩، ٣/ ٣٨، ٣/ ١٢٧، وسر الصناعة: ٤١٨، والنكت: ٨٩٥، وانظر ما سلف: ٤/ ١٩٤.

اللهازم جمع هُزْمَةٍ، وهي العظمة الناتئة تحت الأذن، المآزم جمع مَأَزَمٍ وهو المضيق، وكل طريق ضيق بين جبلين، انظر الصحاح (لهزم) (أزم).

(٢) انظر تحليل عدم جمع أمة على إِمُون في الكتاب: ٣/ ٥٩٩، والتكملة: ١٦٤، والخصائص: ٢/ ١٠٨، وأُمالي ابن الشجري: ٢/ ٢٦٢-٢٦٣.

(٣) سقط من ط، ر: «فيه سواء».

وَجَرَّاشِعٌ وَقِمَطرٌ وَقِمَاطِرٌ وَسَبَطَرٌ وَسَبَاطِرٌ وَضَفَدِعٌ وَضَفَادِعٌ وَخَضْرَمٌ وَخَضَارِمٌ،
وَالْبُرْثَنُ مِنَ السَّبَاعِ وَالطَّيْرُ كَالْأَصَابِعِ مِنَ الْإِنْسَانِ^(١)، وَالْمَخَالِبُ كَالظُّفْرِ، وَالْجُرْشُعُ مِنَ
الْإِبِلِ: الْعَظِيمُ^(٢)، وَالْقِمَطرُ وَعَاءٌ تُصَانُ فِيهِ الْكُتُبُ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

لَيْسَ بَعْلِمٍ مَا يَعِي الْقِمَطرُ
مَا الْعِلْمُ إِلَّا مَا وَعَاهُ الصَّدْرُ

وَالسَّبَطَرُ كَالسَّبْطِ^(٤)، وَهُوَ الْمَمْتَدُّ، وَالضَّفَدِعُ مَعْرُوفَةٌ مِنْ دَوَابِّ الْمَاءِ، وَهُوَ ضِفْدَعٌ؛
بِكْسَرِ الضَّادِ وَالْدَّالِ كَزَبْرِجٍ، وَقَدْ تُفْتَحُ الدَّالُ، وَهُوَ قَلِيلٌ^(٥)، وَالْخَضْرَمُ مِنْ أَوْصَافِ
الْبَحْرِ، يُقَالُ: بَحْرٌ خَضْرَمٌ، أَيْ كَثِيرُ الْمَاءِ^(٦)، وَرَجُلٌ [٣٩ / ٥] خَضْرَمٌ: كَثِيرُ الْعَطِيَّةِ^(٧)،
فَهَذَا وَزْنُهُ فَعَالِيلٌ؛ لِأَنَّ حُرُوفَهُ كُلَّهَا أَصُولٌ، وَقَالُوا: مَسْجِدٌ وَمَسَاجِدٌ، فَهَذَا وَزْنُهُ
مَفَاعِلٌ.

وَقَالُوا فِي الْمَلْحَقِ بِهِ: جَدُولٌ وَجَدَاوِلٌ، وَهَذَا وَزْنُهُ فَعَاوِلٌ، وَالْبِنَاءُ فِي هَذَا كُلَّهُ عَلَى
طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا اخْتَارُوا هَذَا فِي الْبِنَاءِ لِحِفَّتِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا كَثُرَتْ حُرُوفُ الرَّبَاعِيِّ
فَطَالَ ثَقُلٌ وَوَجِبَ طَلُبُ الْحِقَّةِ لَهُ، وَلَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ ثِقَلِهِ كَانَ الرَّبَاعِيُّ فِي الْكَلَامِ أَقْلٌ مِنَ
الثَّلَاثِيِّ، وَلَزِمَ جَمْعُهُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، وَلَمْ يُزْدَدْ فِي مِثَالِ تَكْسِيرِهِ إِلَّا زِيَادَةُ وَاحِدَةٍ هَرَبًا مِنْ

(١) كَذَا فِي الصَّحَاحِ (بِرْثَن).

(٢) كَذَا فِي الصَّحَاحِ (جَرْشُع).

(٣) الْبَيْتَانِ فِي الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (قِمَطَر)، وَالْمِثْلُ السَّائِرُ: ٣٤٨ / ٢ بِلا نِسْبَةٍ.

(٤) فِي ط، ر: «كَالْبَسِيطِ» تَحْرِيفٌ، قَالَ ابْنُ جَنِي: «سَبَطَرٌ: طَوِيلٌ مَمْتَدٌّ، وَهُوَ مِنْ مَعْنَى السَّبْطِ
وَقَرِيبٌ مِنْ لَفْظِهِ». الْمَنْصَفُ: ٤ / ٣، وَفِي اللِّسَانِ (سَبَطَر): «السَّبَطَرُ: السَّبْطُ الْمَمْتَدُّ».

(٥) ذَكَرَ الْجَوْهَرِيُّ أَنَّ نَاسًا يَقُولُونَ: ضَفْدَعٌ؛ بَفَتْحِ الدَّالِ، وَذَكَرَ ابْنُ مَنْظُورٍ لَغَتَيْنِ فِي ضَفْدَعٍ فَتَحَ
الدَّالَ وَكَسَرَهَا، وَقَالَ: لَغَتَانِ فَصِيحَتَانِ. انْظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانِ (ضَفْدَعٌ)، وَانْظُرْ أَيْضاً
الْكِتَابَ: ٢٨٨-٢٨٩، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ: ٣٩٠.

(٦) أَنْكَرَ الْأَصْمَعِيُّ الْخَضْرَمَ فِي وَصْفِ الْبَحْرِ. انْظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانِ (خَضْرَم).

(٧) كَذَا فِي اللِّسَانِ (خَضْرَم).

الثقل، واختاروا أخفَّ حروف اللّين وهي الألف، وفتحوا أوله لِحَفَّةِ الفتحة، وكسروا ما بعد الألف حملاً على التصغير لأن الألف في التكسير رسيْلَةٌ^(١) ياء التصغير، فكما كَسَرُوا ما بعد ياء التصغير كَسَرُوا ما بعد الألف في التكسير، والذي يدلُّ أَنَّ الفتحة في ثَعَالِبٍ وَجَعَاغِرٍ غير الفتحة في ثَعْلَبٍ وَجَعْفَرٍ فتحتها في سَبَاطِرٍ وَبَرَائِنٍ مع أَنَّ الأول في سَبَطَرٍ وَبُرْثَنٍ ليس مفتوحاً.

ولم يَجِئُوا في الرباعي ببناء قَلَّةٍ وَإِنَّمَا ببناءً أَذْنَى عَدِيهِ وَأَقْصَاهُ ببناءً واحداً، وهو فَعَالِلٌ، فتقول: ثلاثة قَمَاطِرٍ، فستعمله في القليل، وهو للكثير لأنك لا تصلُّ إلى الجمع بالألف والتاء لأنه مذكَّر، ولا يمكن الإتيان ببناء أَذْنَى العدد إِلَّا بحذف حرف من نفس الاسم، ألا ترى أَنَّكَ لو أَخَذْتَ تُكْسِرُ نَحْوَ ضِفْدِيعٍ عَلَى أَفْعُلٍ وَأَفْعَالٍ لَوَجِبَ أَنَّ تَقُولَ أَضْفُدُ وَأَضْفَادُ، فَلَمَّا كَانَ يُؤَدِّي ببناء الْقَلَّةِ إِلَى حذف شيء من الاسم وكان عنه مندوحةٌ رُفِضَ، وَإِذَا اجْتَزَى ببناء الكثرة عن بناء القلة حيث لا حذفَ نَحْوُ سُسُوعٍ كَانَ هُنَا أَوْلَى. ولا فرقَ في ذلك بين الاسم والصفة، ألا تراهُم كَمَا^(٢) يقولون في ثَعْلَبٍ وَجَعْفَرٍ: ثَعَالِبٍ وَجَعَاغِرٍ، كذلك^(٣) يقولون^(٤) في سَلْهَبٍ وَصَفْعَبٍ: سَلَاهِبٍ وَصَقَاعِبٍ، والسَّلْهَبُ: الطويل، وكذلك الصَّفْعَبُ، وكما يقولون: ضِفْدِيعٌ وَضَفَادٌ وَزَبْرَجٌ وَزَبَارِجٌ قالوا: خِضْرَمٌ وَخَضَارِمٌ وَصِمْرِدٌ وَصِمَارِدٌ، والصَّمْرِدُ: الناقة القليلة اللبن^(٥).

وكذلك الباقي، لا فرقَ فيه بين الاسم والصفة، وذلك أَنَّهُمْ إِذَا اسْتَقْبَلُوا الاسمَ وَرَأَوْا تَخْفِيفَهُ فَلَا نَ يُخَفِّفُوا الصِّفَةَ لِثِقَلِهَا بِتَضَمُّنِهَا ضَمِيرَ الموصوفِ كَانَ ذَلِكَ أَوْلَى، وكذلك ما فيه تاءُ التأنِيثِ حُكْمُهُ في التكسير حَكْمُ ما لا تاءَ فيه، نَحْوُ زَرْدَمَةٍ^(٦) وَزَرَادِمٍ

(١) في ط، ر: «وسيلة» تحريف، والرسيل: الموافق، انظر اللسان (رسل).

(٢) سقط من ط، ر: «كما».

(٣) في ط، ر: «وكذلك».

(٤) في ط، ر: «تقول».

(٥) انظر الإبل للأصمعي: ٨٩، ٩٥، ١٤٤.

(٦) «الزردمة: موضع الازدرام والابتلاع» الصحاح (زردم).

وَجُمُجْمَةٌ وَجَمَاجِمٌ وَمَكْرُمَةٌ وَمَكَارِمٌ، تَجْمَعُهُ جَمْعٌ مَا لَا تَاءَ فِيهِ؛ لِأَنَّ التَّاءَ زَائِدَةٌ تَسْقُطُ فِي التَّكْسِيرِ، إِلَّا أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ أَذْنَى الْعَدَدِ جَمَعْتَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، نَحْوُ زَرَدَمَاتٍ وَجُمُجْمَاتٍ وَمَكْرُمَاتٍ لِمَكَانِ تَاءِ التَّأْنِيثِ، فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب: (وأما الخماسيُّ فلا يُكسَّرُ إلا على استكراه، ولا يُتجاوزُ به إن كُسِرَ هذا المثالُ بعد حذف خامسه، كقولهم في فرزدق: فَرَاذِدْ، وفي جَحْمَرِش: جَحَامِرْ).

قال الشَّارِحُ: اعلم أنه لا يجوز جمع الاسم الخماسيِّ لإفراطه في الثقل بطوله وكثرة حروفه وبُعده عن المثال المعتدل، وهو الثلاثي، وتكسيْرُهُ يزيْدُهُ ثِقَلًا بزيادة ألف الجمع، فكروا تكسيْرَهُ لذلك، فإذا أُريدَ تكسيْرُهُ حذفوا منه حرفاً وردَّوه إلى الأربعة، وذلك الحرفُ هو الحرف ^(١) الآخِرُ، وإنَّما حذفوا الآخِرَ لوجهين:

أحدهما: أن الجمع يَسْلَمُ حتى ينتهي إليه، فلا يكون له موضع.

الثاني: أن الحرف الآخِرَ هو الذي أثقلَ الكلمة، فلولا الخامس ما كان ثقیلاً، فلذلك تنكَّبوا تكسيْرَ بنات الخمسة لكرهيتهم أن يحذفوا من الأصول شيئاً، وذلك قولك في سفرجل: سَفَارِجٌ، وفي شَمَرْدَل ^(٢): شَمَارِدْ، وكذلك جميعُ الخماسي، تحذف اللام وتبنيه على مثال من أمثلة الرباعي، نحو جَعْفَرٍ وَزَبْرِجٍ ونحوهما، ثم تجمعه جمعه، وقالوا في فرزدق: فَرَاذِقٌ، والجيدُ فَرَاذِدْ ^(٣)، وإنَّما حذفوا الدال لأنها من مَخْرَجِ التَّاءِ، والتَّاءُ من حروف الزيادة، فلمَّا كان كذلك وَقَرَّبَتْ من الطرف حذفوها، وَمَنْ قال ذلك لم يَقُلْ في جَحْمَرِش: جَحَارِش؛ لتباعُدِ الميم من الطرف ^(٤). [٤٠ / ٥]

(١) سقط من ط، ر: «هو الحرف».

(٢) «الشمردل: السريع من الإبل» الصحاح (شمردل).

(٣) كذا قال المبرد في المقتضب: ٢/ ٢٣٠، وهو القياس، وانظر الكتاب: ٣/ ٤٤٨-٤٤٩، و

الأصول: ٣/ ١٢، والتكملة: ١٩٥.

(٤) انظر مصادر الحاشية السالفة

قال صاحب الكتاب: (ويقال: دَهْمُون^(١) وَهَجْرَعُونَ وَصَهْصَلِقُونَ وَحَنْظَلَات وَبُهْضَلَات وَسَفَرْجَلَات وَجَحْمَرِشَات).

قال الشَّارح: يريد أن الاسم الخماسي لا يُجْمَع مكسراً لِمَا ذكرناه، وَيُجْمَعُ سالماً؛ لأنَّ الزيادة التي تلحقه في جمع السلامة [١٥٦/ب] غيرُ مُعتدِّ بها من نفس الكلمة لأنَّها زيادةٌ عليها بعد سلامة لفظ الواحد بمنزلة الزيادة للإعراب، والنحويون يقدِّرون التثنية وجمع السلامة تقديرَ ما عُطِفَ من الأسماء، فإذا قلت: الزيدان فهو بمنزلة زيدٌ وزيدٌ، وإذا قلت: الزيدون فهو بمنزلة زيدٌ وزيدٌ، فكما أنَّ المعطوف أجنبيٌّ من المعطوف عليه كذلك ما قام مقامه.

فإذا كان الاسم الخماسي عَلماً جمعه جمع السلامة، نحوُ فرزدق وفرزدقون، وكذلك إذا كان صفة من صفات مَنْ يعقل، وذلك قولهم: دَهْمٌ وَدَهْمُونٌ وَهَجْرَعٌ وَهَجْرَعُونَ، الدَّهْمُ: السَّهْلُ الخُلُق، وأَرْض دَهْمَةٌ، أي سهلة، والهَجْرَعُ: الطويل، وقالوا: صَهْصَلِقٌ وَصَهْصَلِقُونَ، والصَّهْصَلِقُ: الصوت الشديد، يقال: رجل صَهْصَلِقُ الصوتِ وقومٌ صَهْصَلِقُونَ.

وقوله: «حَنْظَلَات وَبُهْضَلَات وَسَفَرْجَلَات وَجَحْمَرِشَات» يريد أن الاسم الرباعي والخماسي إذا كان فيهما تاء التانيث جُمعا^(٢) لأدنى العدد بالآلف والتاء، نحوُ حَنْظَلَة وَحَنْظَلَات، وهي الشَّري^(٣)، وَبُهْضَلَة وَبُهْضَلَات، والبُهْضَلَة: المضمومة والصاد غير المعجمة المضمومة: المرأة القصيرة، وقالوا في الخماسي: سَفَرْجَلَة وَسَفَرْجَلَات وَجَحْمَرِش وَجَحْمَرِشَات، والجَحْمَرِش: العجوز المسنَّة، جمعوها بالآلف والتاء^(٤)؛ لأنَّها مؤنثة وإن لم تكن فيها^(٥) علامة، فاعرفه.

(١) في المفصل: ١٩٣ «ويقال في دهْمُون».

(٢) في ط: «جمع».

(٣) انظر النبات للأصمعي: ٢٧، ٣٣.

(٤) في ط: «جمعوها بالتاء».

(٥) في ط، ر: «فيه».

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما كانت زيادته ثالثة مدّة فلاسمائه في الجمع^(١) أَحَدَ عشر مثلاً: أَفْعِلَة فُعِل فِعْلَان فُعَائِل فُعْلَان فِعْلَة أَفْعَال فِعَال فُعُول أَفْعِلَاء أَفْعُل، وذلك نحو أَزَمَنَة وَأَحْمِرَة وَأَغْرِبَة وَأَرْغِفَة وَأَعْمِدَة وَقُدْل وَحُرّ وَقُرْد وكُثْب وزُبُر وَغَزْلَان وَصِرَان وَغَرَبَان وَظِلْمَان وَقَعْدَان وَأَفَائِل وَذَنَائِب وَشَمَائِل وَزُقَان وَقُضْبَان وَغِلْمَة وَصِبْيَة وَأَيْمَان وَأَفْلَاء وَفِصَال وَعُثُوق وَأَنْصِبَاء وَالسُّن، ولا يُجمع على أَفْعُل إِلَّا المؤنثُ خاصة، نحو عَنَاق وَأَعْتَق وَعُقَاب وَأَعْقُب وَذِرَاع وَأَذْرُع، وَأَمْكُن من الشواذ).

قال الشّارح: اعلم أَنَّ ما كان من الأسماء على أربعة أحرف وثالثه حرف لين فأبنية تكسيره أَحَدَ عشر بناءً على ما ذكر، والأسماء التي تُكسر من هذا الباب^(٢) خمسة أبنية: فِعَال كَزَمَان وفِعَال كَحِمَار وفُعَال كَغَرَاب وفَعِيل كَرَغِيف وفُعُول كَعَمُود.

فما كان من الأول وهو فِعَال فإنه يُجْمَع في القِلّة إذا كان اسماً مذكراً على أَفْعِلَة، نحو زَمَان وَأَزَمَنَة وَقَدَال وَأَقْدِلَة وَقَدَان^(٣) وَأَقْدِنَة، وكذلك كل ما كان على أربعة أحرف وثالثه حرف مدّ ولين، نحو حِمَار وَأَحْمِرَة وَغَرَاب وَأَغْرِبَة وَرَغِيف وَأَرْغِفَة وَعَمُود وَأَعْمِدَة؛ لأنها سواءٌ في الزيادة والحركة والسكون.

وإنما جمعه على أَفْعِلَة في القِلّة ليكون على منهاج أَفْعُل في جمع فَعِل بسكون العين، كأنهم توهّموا حذف الزائد، وذلك أَنَّ هذه الأسماء إنما زادت على فَعِل بحرف اللين، وهو مدّة زائدة وما قبله من الحركة من توابعه وأعراضه، إذ لا يكون حرف المدّ^(٤) إِلَّا وقبله من جنسه، فكما جمعوا فَعْلَاءً على أَفْعُل نحو كَلْبٍ وَأَكْلَب، كذلك جمعوا هذه الأسماء على أَفْعِلَة، إذ لا فرق بين أَفْعُلٍ وَأَفْعِلَة إِلَّا زيادة عِلَم التأنيث.

(١) في المفصل: ١٩٣ «الجموع».

(٢) في ط، ر: «البناء».

(٣) «الفدان؛ بتخفيف الدال: الذي يجمع أداة الثورين في القرآن للحرث» اللسان (فدن)، وانظر الكتاب: ٦٠٢/٣، والأصول: ٤٤٨/٢، والتكملة: ١٦٥.

(٤) بعدها في ط، ر: «واللين».

فأما الهمزة ففي أولهما جميعاً، والضمّة التي في عين أَفْعَل كالكسرة التي في عين أَفْعَلَة مع أن هذه الضمة قد تصير كسرة مع المعتلّ في نحو أَذَلِ وَأَظْبِ، فإذا أردتَ بناء الكثرة قلت: فَذَانِ وفُذْنِ وقَذَالِ وقُذَلِ، وقد يستغنون [٤١/٥] ببناء القلّة فلا يُجاوزونه^(١)، نحو زَمَانِ وأَزْمِنَة ومَكَانِ وأمَكِينَة، وقد كسروه على فُعُول، قالوا عَنَاقٌ وعُنُوقٌ.

وأما الثاني وهو فَعَالٌ؛ بكسر الفاء فحُكْمُهُ في جمع الكثرة كحكم فَعَالٌ؛ لأنه ليس بينهما في البناء إلاّ فَتَحُ الأول وكسْرُهُ ولذلك استَوَيَا في بناء جمع الكثرة كما استويا في القليل، فتقول في القليل: حَمَارٌ وأَحْمَرَةٌ وخِمَارٌ وأَخْمِرَةٌ، كما كان كذلك في فَعَالٍ، وقالوا في الكثرة: حُمُرٌ وحُمُرٌ وأُزُرٌ، وقالوا: شِمَالٌ لليد وشِمَائِلٌ، كسروه على فَعَائِلٍ، كأنهم جعلوه من ذوات الأربعة بزيادة الألف التي فيه، فصار كَقِمَطَرٍ وقِمَاطِرٍ، فأما قولُ أبي النجم^(٢):
يَأْتِي لَهَا مِنْ أَيْمُنٍ وَأَشْمَلٍ

وقولُ الأَزْرَقِ العَبْرِيِّ^(٣):

..... نَازَعَتْهَا أَيْمُنٌ شُمْلًا

فإنهما قَدَّرَا حَذْفَ الألف فصار ثلاثياً، ثم جمعاه على أَفْعَلِ وفُعُلٍ، نحو أَكْلُبُ وأُسْدُ، ومثله لِسَانٌ وأَلْسُنٌ.

وأما فَعَالٌ مضمومُ الفاء نحو غُرَابٌ وغُلَامٌ وخُرَاجٌ^(٤) فإنه يكسّر لأدنى العدد على أَفْعَلَة على حدّ تكسير فَعَالٍ وفِعَالٍ لأنه ليس بينه و^(٥) بينهما إلاّ ضَمُّ الفاء، وذلك قولك

(١) في ط، ر: «فلم يجاوزوه».

(٢) البيت في ديوانه: ١٩٠، والكتاب: ١/٢٢١، ٣/٢٩٠، ٣/٦٠٧، وشرحه للسيرافي:

٤/١٩٨، والخصائص: ٢/١٣٢، والطرائف الأدبية: ٦٣، وبلا نسبة في الخصائص: ٣/٧٠،

وأما ابن السجري: ٢/٣٨.

(٣) سلف البيت: ٥/٧٥.

(٤) «الخُرَاجُ: ما يخرج من البدن من القروح» الصحاح (خرج).

(٥) سقط من ط، ر: «بينه و».

غُرَابٍ وَأَغْرِبَةٍ وَخُرَاجٍ وَأَخْرِجَةٍ، ولم يقولوا: أَغْلِمَةٍ، كأنهم استغنوا عنه بِغْلَمَةٍ^(١)، لأنَّ غِلْمَةً على زِنَةِ فِعْلَةٍ، وهو من أبنية أَذْنَى العدد^(٢)، وربما رُدَّ في التصغير إلى الباب، يقولون: أَغْلِمَةٍ، وقالوا في الكثير: فِعْلَانِ نحو غُرَابٍ وَغَرَبَانِ وَغُلَامٍ وَغِلْمَانِ، وقيل: إِنَّمَا قالوا في الكثير: فِعْلَانِ لأنَّ ألفه مدَّةٌ زائدة، فلمَّا حُذِفَتْ صار كأنه غَرَبٌ وَغُلَمٌ على مثال صُرْدٍ وَجُرْدٍ، فكما قالوا صِرْدَانٍ وَجِرْدَانٍ كذلك قالوا: غِرْبَانِ وَغِلْمَانِ^(٣).

وَأَمَّا فَعِيلٌ فَإِنَّهُ يُكْسَرُ فِي أَذْنَى العدد على أَفْعَلَةٍ كَفَعَالٍ وَفِعَالٍ؛ لِأَنَّهُنَّ أَخَوَاتُ فِي الزَّيْنَةِ والحركات والسكون، وذلك قولك: جَرِيبٌ وَأَجْرِبَةٌ وَكَثِيبٌ وَأَكْثِبَةٌ وَرَغِيفٌ وَأَرْغِفَةٌ، وربما كَسَرُوهُ فِي الْقِلَّةِ على فِعْلَةٍ، نحو صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ كما قالوا: غِلْمَةٌ وَعَلَى أَفْعَالٍ نحو يَمِينٍ وَأَيْمَانٍ، [٤٢/٥] كأنهم حذفوا الزائد وكَسَرُوا ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ، فإذا جاوزت أَذْنَى العدد فَإِنَّهُ يَحْيَى عَلَى فُعْلٍ كَأَخَوَاتِهِ وَعَلَى فُعْلَانٍ، نحو قولك: قَضِيبٌ وَقُضْبٌ وَقُضْبَانٌ وَرَغِيفٌ وَرُغْفٌ وَرُغْفَانٌ وَكُثِيبٌ وَكُثْبٌ وَكُثْبَانٌ، هذا بابه وعليه قياس ما جُهِلَ أمره.

وما عدا ذلك فشاذ يُسَمَّعُ وَلَا يُقَاسُ عَلَيْهِ، وقالوا: نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ وَخَمِيسٌ وَأَخْمِيسَاءٌ^(٤)، فجمعوه على أَفْعِلَاءٍ كأنهم شَبَّهُوهُ بِالصِّفَةِ حَيْثُ قالوا: شَقِيٌّ وَأَشْقِيَاءٌ وَتَقِيٌّ وَأَتَقِيَاءٌ، ولأنَّهم يجمعون عليه [١٥٧/أ] ما كان معتلاً أَوْ مَضَاعِفاً جَاؤُوا بِهَذَا الْبِنَاءِ فِي الْكثيرِ عَلَى مِنْهَاجِ بِنَاءِ الْقِلَّةِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا إِلَّا إِبْدَالَ عِلْمِ التَّائِيثِ وَهُوَ التَّاءُ بغيره.

وقد كَسَرُوهُ عَلَى فِعْلَانٍ بِكسر الفاء، وهو قليل أيضاً، قالوا: ظَلِيمٌ وَظُلْمَانٌ وَقَضِيبٌ وَقُضْبَانٌ، ويقال: قُضْبَانٌ أَيْضاً، وقالوا: فَصِيلٌ وَفُضْلَانٌ وَعَرِيضٌ وَعَرِضَانٌ، كأنهم شَبَّهُوهُ بِفِعَالٍ وَكَسَرُوهُ تَكْسِيرَهُ، نحو غُرَابٍ وَغَرَبَانٍ، والعَرِيضُ: التَّيْسُ^(٥)، كأنهم

(١) هو تعليل ابن السراج في الأصول: ٤٤٩/٢.

(٢) هو تعليل سيويه: ٦٠٣/٣، وانظر التكملة: ١٦٥.

(٣) انظر شرح الشافية للرضي: ٩٩/٢.

(٤) انظر الكتاب: ٦٠٤/٣، والمقتضب: ٢٠٩/٢، والأصول: ٤٤٩/٢.

(٥) كذا فسره الرضي في شرح الشافية: ١٣٢/٢، وفي اللسان (عرض) «والعريض: الجذدي إذا

جاؤوا به على حذف الزائد، وقالوا: أَفِيلٌ وَإِفَالٌ^(١)، وَأَفَائِلٌ، فَمَنْ قال: إِفَالٌ^(٢) جَمَعَهُ على حذف الزيادة وجعله ثلاثياً، ومن قال: أَفَائِلٌ جَمَعَهُ على الزيادة كما قالوا: شَمَائِلٌ، وقالوا: أَدِيمٌ وَأَدَمٌ وَأَفِيقٌ وَأَفَقٌ^(٣)، وهما اسمان للجمع وليسا بتكسير الواحد^(٤).

وأما فَعُولٌ فَمَجْرَاهُ في التكسير مَجْرَى فَعِيلٍ، وذلك لاستوائيهما في العدد والحركات والسكون، ليس بينهما فرقٌ إِلَّا أَنَّ زِيَادَةَ^(٥) فَعُولِ الْوَاوِ وَزِيَادَةَ فَعِيلِ الْيَاءِ، وَالْيَاءُ أُخْتُ الْوَاوِ، فَإِذَا أَرَدْتَ أَذْنَى الْعَدَدِ بَنَيْتَهُ عَلَى أَفْعَلَةٍ كَمَا كَانَ فَعِيلٌ كَذَلِكَ، فَتَقُولُ: عَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ وَخَرُوفٌ وَأَخْرِفَةٌ وَقَعُودٌ^(٦) وَأَقْعِدَةٌ، وَتَقُولُ فِي الْكَثِيرِ: عُمُدٌ وَعُتْدٌ^(٧)، وَقُدُمٌ فِي جَمْعِ قَدُومٍ، كَسَرُوهُ عَلَى حَدِّ قَلِيبٍ وَقُلْبٍ وَكُتِّيبٍ وَكُتُبٍ، وَقَدْ قَالُوا: خِرْفَانٌ وَقَعْدَانٌ، وَعِتْدَانٌ^(٨) فِي جَمْعِ عَتُودٍ، شَبَّهَهُ بَغْرَابٍ وَغَرَبَانٍ وَغُلَامٍ وَغُلْمَانٍ، وَالْبَابُ الْأَوَّلُ، خَالَفَتْ فَعُولٌ فَعِيلًا هُنَا كَمَا خَالَفَتْهَا فُعَالٌ^(٩)، وَقَالُوا: ذَنْبٌ لِلدَّلْوِ وَذَنَائِبٌ، كَسَرُوهُ بِالزِّيَادَةِ كَمَا قَالُوا: أَفَائِلٌ، وَقَدْ جَاءُوا بِهِ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعَالٍ نَحْوِ فَلَوٌ وَأَفْلَاءٌ، كَسَرُوهُ عَلَى حَذْفِ الزِّيَادَةِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ كُلَّ مَا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى فُعْلٍ فَيَجُوزُ تَسْكِينُهُ تَخْفِيفًا، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي كُتُبٍ:

(١) في ط: «آفال» تحريف، وانظر شرح الشافية للرضي: ١٣٢ / ٢.

(٢) في ط: «آفال» تحريف.

(٣) «الأفيق: الجلد الذي لم تتم دباغته» الصحاح (أفق)، وانظر المخصص: ١٢١ / ١٤.

(٤) انظر الكتاب: ٦٢٤-٦٢٥، والمقتضب: ٢ / ٢١٣، ٢ / ٢٢٠.

(٥) في ط: «وزيادة» تحريف.

(٦) «القعود من الإبل هو البكر حين يركب» الصحاح (قعد).

(٧) السياق يقتضي أن تكون «وقعد» جمع قعود، «والعتود من أولاد المعز ما رعى وقوي وأتى عليه حول» الصحاح (عتد).

(٨) هذا قبل الإدغام، فإذا أُدْغِمَ قِيلَ: عِدَّانٌ، انظر الكتاب: ٦٠٨ / ٣، والصحاح (عتد)، وما سيأتي: ٣٠٥ / ١٠.

(٩) أي كما خالفت فُعَالٌ فَعِيلًا. انظر الكتاب: ٦٠٨ / ٣، وكلام السيرافي في الحاشية، والنكت: ١٠١٤.

كُتِبَ، وفي رُسُل: رُسُل، وهي لغة بني تميم^(١)، قالوا: كُلُّ ما أَصْلُهُ الحَرَكَةُ يجوزُ تَسْكِينُهُ تخفيفاً، وحُكي عن أبي الحسن أن كُلَّ فُعْلٍ في الكلام فتثقله جائرٌ إِلَّا ما كان صفةً نحو حُمْرٌ أو معتَلَّ العين نحو سُوقٍ، فالأول يجوز في الكلام وحالِ السَّعة، والثاني لا يجوز إِلَّا في الشعر^(٢)، فقد صار أمثلة تكسيره أحدَ عشر مثلاً.

من ذلك أَفْعِلَة، وهي القياس فيه لأدنى العدد يشترك فيه الأبنية الخمسة فَعَالٌ نحو زَمَانٌ وَأَزْمَنَةٌ، وفَعَالٌ كَحِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وفَعَالٌ كغُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ، وفَعِيلٌ كَرغيفٌ وَأَرْغِفَةٌ، وفَعُولٌ كَعُمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ.

ومن ذلك فُعْلٌ؛ بضمّ الفاء والعين، وهو القياس في الكثير، وقد جاء في الأمثلة الخمسة، من ذلك فَعَالٌ، قالوا: قَذَالٌ وقُذْلٌ، وهو مؤخر الرأس ومَعْقِدُ العِذَارِ من الفرس، وفَعَالٌ نحو حِمَارٌ وحُمْرٌ، وفَعَالٌ نحو قُرَادٌ وقُرْدٌ، والقُرَاد: صغار الحَلَمِ ويجمعُ على قِرْدَانٍ أيضاً، وفَعِيلٌ نحو كَثِيبٌ وكُتُبٌ، وهي تلال الرمل، وفَعُولٌ نحو زُبُورٌ وزُبُرٌ، وهو الكتاب، وهو فَعُولٌ بمعنى مَزْبُورٌ، أي مكتوب فيه.

ومنه فِعْلَانٌ، وقد جاء أيضاً في الأمثلة الخمسة، قالوا: غَزَالٌ وغِزْلَانٌ وصَوَارٌ^(٣) وصَيْرَانٌ، والصَّوَار: القطيع من البقر، وهو أيضاً وعاء المسك، قال الشاعر^(٤):
إِذَا لَاحَ الصَّوَارُ ذَكَرْتُ لَيْلَى وأَذْكُرُهَا إِذَا نَفَحَ الصَّوَارُ [٤٣/٥]
فجمع بينهما، وفَعَالٌ غُرَابٌ وغِرْبَانٌ، وفَعِيلٌ ظَلِيمٌ وظَلَمَانٌ، وفَعُولٌ قَعُودٌ وقَعْدَانٌ.

(١) انظر هذه اللغة في الكتاب: ٤/ ١١٣-١١٤، والمنصف: ١/ ٣٣٦.

(٢) أجاز البصريون والفراء تحريك الواو في مثل سوك وسوق في الشعر، انظر الكتاب: ٤/ ٣٥٩، والمنصف: ١/ ٣٣٨، والنكت: ١٢٠٠، وارتشاف الضرب: ٤٢٥-٤٢٦.

(٣) وفيه لغة أخرى هي ضم الصاد، انظر الكتاب: ٣/ ٦٠٣، وأدب الكاتب: ١٧٤، والصحاح (صور)، والنكت: ١٠١٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٢٨.

(٤) هو بشار بن برد، والبيت في ديوانه: ٣/ ٢٤٧، والمحِب والمحبوب والمشم والمشموم: ٣/ ٢٧٨، وورد في الصحاح واللسان (صور) بلا نسبة، وذكر الجوهري وابن منظور المعنيين اللذين ذكرهما ابن يعيش لكلمة الصوار، وانظر النكت: ١٠١٢.

ومن ذلك فَعَائِلٌ، جاء في بناءَيْنِ فَعِيلٍ وفَعُولٍ، قالوا في فَعِيلٍ: أَفِيلٌ وَأَفَائِلٌ، وهي صغار الإبل، وقالوا في فَعُولٍ: ذَنُوبٌ وَذَنَائِبٌ، والذَّنُوبُ: الدَّلُّو المملوءة.
ومن ذلك فُعْلَانٌ، وهو في بناءَيْنِ فُعَالٌ، نحو زُقَاقٌ وَزُقَانٌ^(١)، وفَعِيلٌ نحو قَضِيبٌ وقُضْبَانٌ.

ومن ذلك فِعْلَةٌ، وهو منها في بناءَيْنِ أَيْضاً: فُعَالٌ، قالوا: غُلامٌ وَغِلْمَةٌ، وفَعِيلٌ نحو صَبِيٍّ وَصَبِيَّةٍ، وهي من أبنية أدنى العدد.
ومن ذلك أَفْعَالٌ، وهو في بناءَيْنِ فَعِيلٍ وفَعُولٍ، قالوا لليد: يَمِينٌ وَأَيْمَانٌ، وفَلَوٌ وأفْلَاءٌ، والفَلَوُ: المهر، سُمِّيَ بذلك لأنه يُفْتَلَى عن أمِّه، أي يُقَطَّعُ^(٢).
ومن ذلك فِعَالٌ، لم يأتِ إِلَّا في مثال واحد، وهو فَعِيلٌ، قالوا: فَصِيلٌ وفِصَالٌ.
ومنه فُعُولٌ، وهو أَيْضاً في مثال واحد، وهو فُعَالٌ، قالوا: عَنَاقٌ وَعَنْوَقٌ، وهي الأنثى من ولد المعز.

ومن ذلك أَفْعِلَاءٌ، جاء في بناء واحد أَيْضاً، وهو فَعِيلٌ، قالوا: نَصِيبٌ وَأَنْصِبَاءٌ.
ومن ذلك أَفْعُلٌ، ولا يُجْمَعُ على أَفْعُلٍ إِلَّا ما كان مؤنثاً سواء كان على فَعَالٍ أو فُعَالٍ أو فِعَالٍ، قالوا: عَنَاقٌ وَأَعْنَقٌ وَعُقَابٌ وَأَعْقَبٌ وَذِرَاعٌ وَأَذْرَعٌ، فأما لِسَانٌ وَالسُّنُ فإِنَّ فيه لغَتَيْنِ التأنيث والتذكير، فَمَنْ أَتَتْ قال: أَلْسُنٌ، وَمَنْ ذَكَرَ قال: أَلْسِنَةٌ^(٣)، كَأَنَّهُمْ فَرَّقُوا بين جمع المذكر من هذا البناء والمؤنث، كما فصلوا بين جمع نحو قَصْعة وكَعْبٍ، فجمعوه على خلاف جمع المذكر لأن المذكر يُجْمَعُ في القِلَّةِ على أَفْعِلَةٍ، وهذا يُجْمَعُ على أَفْعُلٍ، وشَبَّهوه بالعدد يكون في المذكر بالهاء، نحو ثلاثة وأربعة وفي المؤنث بغيرها، نحو ثلاث وأربع.
ولم يجمعوه جَمْعَ ما فيه تاء التأنيث، نحو قَصْعة وَجَفْنة وإن كان على عِدَّتِهِ لأن زيادته

(١) انظر الكتاب: ٦٠٤/٣، والمقتضب: ٢١٠/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٢٩/٢.

(٢) كذا في الصحاح (فلا).

(٣) كذا قال سيبويه: ٦٠٦/٣، وانظر أدب الكاتب: ٢٨٨، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١٠٣،

ولأبي بكر الأباري: ٣٦٢/١.

ليست كتاء التأنيث^(١)، لأن زيادته مدّة زائدة كالإشباع، فاعتقدوا سقوطها، فصار على ثلاثة أحرف، فجميع على أفعل كما يجمع الثلاثة عليه، نحو كعب وأكعب وفلس وأفلس، ولذلك قالوا في الكثير: عُنُقُ لَأَن فُعُولاً وَأَفْعُلَاءَ يترادفان على الثلاثي، نحو فلس وأفلس وفلوس، وربّما قالوا: عُنُقُ قَصَرُوا فُعُولاً كما قالوا: أُسُدُ في أُسُود، وربّما خَفَّفَ أيضاً فقالوا: عُنُقُ كما قالوا أُسُد.

وقد قالوا: مَكَانٌ وَأَمْكُنْ فجمعوه جمع المؤنث، والمكان مذكّر [ب/١٥٧] جاء ذلك شاذاً^(٢)، ومجازه أنّه على فعّال، والمكان أرض والأرض مؤنثة، فجميع جمع ما هو مؤنث، والمشهور أمكنة على القياس، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ولم يَحْيَ فُعُلٌ في المضاعف ولا المعتلّ اللّام، وقد شدّ نحو ذُبٌّ في جمع ذُبَاب).

قال الشّارح: يريد أنّ المضاعف يجمع في القلة على أفعله نحو كِنَانٌ وَأَكِنَّةٌ، والكِنَان ما يُكْنِثُك، أي يسترك من مطر أو حرّ أو برد، وعِنَانٌ وَأَعِنَّةٌ وَخِلَالٌ وَأَخِلَّةٌ، والخِلَال: العود يُتَخَلَّلُ به وما يُخَلَّلُ به الثوب أيضاً^(٣)، واقتصروا على بناء القلة وإن عَنَوَا الكثير، استغنوا بأكِنَّةٍ وَأَعِنَّةٍ عن أن يقولوا: كُنْنٌ وَعُنْنٌ فيكروا النون من غير إدغام، كأنهم استثقلوا ذلك، وكان عنه مندوحة، وهو الاجتزاء ببناء القلة، وإذا كانوا قد اجتزؤوا ببناء القلة حيث لا ضرورة نحو زمان وأزمنة ومكان وأمكنة ورَسَنٌ وأرسان كان مع الضرورة أولى.

فإن قيل: فهلاً أدغموه وقالوا: كُنْنٌ وَعُنْنٌ.

قيل: لو فعلوا ذلك لم ينفك من ثقل التضعيف.

فأما قولهم: ذُبٌّ^(٤) في جمع ذُبَاب فهو شاذٌّ، فإنه يقال: ذبابة للواحد وذُبَابٌ للجنس

(١) هو تحليل سيبويه: ٦٠٥-٦٠٦، ولفظه، وانظر الأصول: ٨/٣، والتكملة: ١٦٧.

(٢) انظر التكملة: ١٧٤، وشرح الشافية للرضي: ١٢٥/٢.

(٣) كذا في الصحاح (خلل).

(٤) حكاه سيبويه: ٦٠٤/٣، عن بعضهم، وانظر الأصول: ٤٤٩/٢، والتكملة: ١٦٦، =

على حد بطة وبطّ وحامة وحام، ويُجمع الذبابُ في القلة على أذبة والكثير ذبان على حدّ غراب وأغربة وغربان^(١)، قال النابغة^(٢):

ضَرَّابَةٌ بِالْمِشْفَرِ الْأَذْبَةُ

فأما المعتلّ فإن كان معتلّ العين بالياء كان حكمه حكم الصحيح، يقال: عيان^(٣) وأعينة في العدد القليل وفي الكثير عَيْنٌ؛ بضم الياء لأن الضمة على الياء لا تنقلُ ثقلها على الواو، ومن قال في رُسُل: رُسُلٌ فخفف قال هنا: عَيْنٌ؛ بكسر [٤٤ / ٥] العين كما قالوا: دجاجة بيّوض ودجاج بيّض ويبيض^(٤)، وإنما كسروا الفاء لتصحّ الياء ولا تنقلب واواً لسكونها وانضمام ما قبلها على حدّ قلبها في مؤسر وموقن.

فإن كان من ذوات الواو من نحو خَوَان ورواق كُسّر في القلة على أفعله تكسيره في الصحيح، نحو أروقة وأخونة، وتقول في الكثير: خُونٌ ورُوقٌ، تأتي به على لغة بني تميم بالإسكان^(٥)، كأنهم استقلوا الضمة على الواو فحذفوها، وكان الأصل خُونٌ ورُوقٌ، فإن اضطرّ الشاعر عاود^(٦) الأصل، قال عديّ^(٧):

= والإدغام في ذب بعد إسكان الثاني كما في لغة بني تميم، انظر شرح الشافية للرضي: ١٢٩/٢.

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (ذب)، وأنشد بيت النابغة الآتي، وانظر الكتاب: ٦٠٣/٣، والتكملة: ١٦٦.

(٢) لم أجد البيت في ديوان النابغة الذبياني، وإنما وجدته منسوباً إليه في الأغاني: ٣٨٢٤ مع أبيات أخرى، وفي الصحاح واللسان (ذب).

(٣) «العيان: حديدة تكون في متاع الفدان» الصحاح (عين).

(٤) انظر الكتاب: ٣٦٠/٤، والمنصف: ٣٤٠/١.

(٥) انظر شرح الشافية للرضي: ١٢٦/٢.

(٦) في ط، ر: «رد».

(٧) هو عدي بن زيد، والبيت في ديوانه: ١٢٧، والكتاب: ٣٥٩/٤، وشرح شواهد الشافية:

١٢١، ونسب في المقتضب: ١/ ١١٣ إلى العجاج، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في

المنصف: ٣٣٨/١، والنكت: ١٢٠٠، ونص البغدادى على أن البيت من الكامل، لكن =

وفي الأَكْفُ اللَّامِعَاتِ سُورُ

وما كان من ذلك معتلّ اللَّام من نحو كِساء وِرْداء وِغْطاء وِسَاء فإنك تُكسره في القِلة على أَفْعِلَة، نحو أَكْسِيَة وأَزْدِيَة وأَغْطِيَة، ولا تجاوزُه إلى بناء الكثرة، وذلك من قِبَل أن الهمزات التي في أواخر هذه الأسماء أَصلُها الواو، لأنّه من غَطًا يَغْطُو والكِسْوَة، فلو بنيتَه للكثير على حَدِّ فُذْنٍ وَقُدْلٍ لقلت: كُسُو وَغُطُو وَسُمُو، فكانت الواو تقع طرفاً وقبلها ضمة، وذلك معدوم في الأسماء المتمكّنة، وكان يلزم قَلْبُ الواو ياءً والضمة كسرةً على حَدِّ صَنِيعِكَ في أَذِلٍّ وَأَجْرٍ، فلَمَّا كان يُوْدِي إلى هذا التغير وكان عنه مندوحةً تَجَنَّبُوهُ واجْتَرَّزُوا ببناء القِلة.

فأما رِداء فلامُه ياءٌ لقولهم: حَسَنُ الرِّدْيَةِ^(١)، ولا يُكسّر على فُعْلٍ لأنّه يلزم وقوعُ الياء طرفاً وقبلها ضمة، فكان يلزم قلبُها واواً لضعفها بتطرّفها ووقوع الضمة قبلها، فكان يصير حالها كحال ما لامُه واوٌ.

فأما سَمَاء فإذا أُريدَ به المطر كُسِرَ في أدنى العدد على أَسمِيَة، وفي الكثير على سُمَيّ، قال العجاج^(٢):

تَلَفُّهُ الْأَزْوَاحُ وَالشُّمَيّ

وهو فُعُولٌ، فُعِلَ به ما فُعِلَ بِعُصَيٍّ وَدُلِّيٍّ، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ولمّا لحقته من ذلك تاءُ التانيث مثالان فَعَائِلُ فُعْلٌ، وذلك

=البيتين السابق واللاحق يشيران إلى أنه من السريع، والبيت بتمامه كما ورد في الديوان:

عن مُزْرِقَاتٍ بِالْبُرَيْنِ وَتَبَّ دُو بِالْأَكْفِ اللَّامِعَاتِ سُورُ

البرين جمع بُرَة وهو الحلي، وأبرقت المرأة: تزينت، وسور جمع سوار، وأراد بالأكف المعاصم فسَمَّاهَا باسمها لقربها منها. انظر شرح شواهد الشافية: ١٢٢.

(١) كذا في الصحاح (ردى).

(٢) البيت في ديوانه: ٥١٢ / ١، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٤٢، والصحاح واللسان (سمو)،

وورد بلا نسبة في التكملة: ١٦٤-١٦٧، وشرح الملوكي: ٢٤٣، والممتع: ٢٣٦.

والسُمَيّ: الأمطار، وانظر النكت: ١٠١٣.

نحو صَحَائِفَ وَرَسَائِلَ وَحَمَائِمَ وَذَوَائِبَ وَحَمَائِلَ وَسُفُنَ).

قال الشَّارِحُ: اعلم أنَّ ما كان من الأسماء مؤنثاً بالتاء على أربعة أحرف ثالثه حرف مدٍّ ولين على زنة فعالة كَحَمَامَةٍ وَدَجَاجَةٍ، أو فعالة كِرِسَالَةٍ وَعِمَامَةٍ، أو فعالة كَذَوَابَةٍ وَذُبَابَةٍ، أو فعيلة كَصَحِيفَةٍ وَسَفِينَةٍ، أو فعولة كَحَمُولَةٍ وَرَكُوبَةٍ فإن بابه أنْ يُكْسَرَ على فعائلٍ، نحو حَمَائِمَ وَدَجَائِجَ وَرَسَائِلَ وَعَمَائِمَ وَذَوَائِبَ^(١) وَذُبَائِبَ وَصَحَائِفَ وَسَفَائِنَ وَحَمَائِلَ وَرَكَائِبَ.

وإنما كان البابُ فيما لحقته التاء من هذه الأبنية أن يُجْمَعَ على فعائلٍ لأنهم أرادوا الفصلَ بين جمع المذكر والمؤنث من هذه الأبنية كما فصلوا بين جمع قَصْعَةٍ وَقُلُسٍ وَرَحْبَةٍ وَقَلَمٍ، فنزلوا الزائد الذي هو حرف المدِّ فيها منزلة الأصل، فجمعوها على الزيادة التي فيها، ولم يقدِّروا حذفها، فصارت كالأربعة من نحو جُخْدَبٍ^(٢) وَيُرْثُنَ، فكما قالوا: جَخَادِبَ وَبَرَائِنَ قالوا هنا: حَمَائِمَ وَرَسَائِلَ^(٣)، لأنه على طريقة فعائلٍ إذ كان في العِدَّة والحركات مثله وإن اختلفا في الوزن، فوزنُ جَخَادِبَ وَبَرَائِنَ فعَالِلٍ، ووزنُ حَمَائِمَ وَرَسَائِلَ فعَائِلٍ؛ لأنَّ الثالث منها مدَّة زائدة، فنُوبِلَتْ في المثال بمثلها، والثالث من جُخْدَبٍ أصلٌ فُقُوبِلَ في المثال باللام.

فإذا أردت العدد القليل جمعتَه بالألف والتاء، نحو حَمَامَاتٍ وَرِسَالَاتٍ وَذَوَابَاتٍ وَصَحِيفَاتٍ وَحُمُولَاتٍ، وربَّما قالوا: ثلاث صَحَائِفَ وَرَسَائِلَ، فاستعملوا هذا البناء في القليل كما قالوا: ثلاثة جَعَاغِرَ وَجَخَادِبَ، إلَّا أنَّ استعمالَ نحو جَخَادِبَ في القليل عن ضرورةٍ إذ لا يمكن جمعها بالألف والتاء، وفي صحائفَ وبابها^(٤) استحسانٌ وتشبيهٌ بجَخَادِبَ.

(١) انظر أمالي ابن الشجري: ٢/٢٠٨، وسفر السعادة: ١٠٥-١٠٦.

(٢) هو ضرب من الجنادب. الصحاح (جخدب).

(٣) انظر التكملة: ٢٥٨، والمنصف: ١/٣٢٦، والممتع: ٣٢٦، ٦٦٨.

(٤) في ط، ر: «وبابه».

فإن قيل: ولم قلبت حرف المدّ همزةً في الجمع؟ قيل: لئلاّ يجمع على الزيادة وقعت ألف حمّامة ورسالة وذوّابة بعد ألف التّكسير، وألف التّكسير تكسر ما بعدها من نحو جَعَاغِرَ وَرَبَارِجَ وَبَرَاثِنَ، والألف مدّة زائدة لا حظّ لها في الحركة، فقلّبت [١٥٨/أ] إلى أقرب الحروف إليها ممّا^(١) يمكن تحريكه، وهو الهمزة، فقالوا: حمائم ورَسَائِلَ وذَوَائِبَ [٤٥/٥] لا متناع الحركة فيها.

فإن قيل: فإنكم همزتم الألف في حمائم وذَوَائِبَ لا متناع الحركة فيها فما بالكم همزتموها في صحائف وحمائل مع إمكان الحركة في الياء والواو؟ قيل: لئلاّ كانت الياء في صحيفة والواو في حمولة مدّتين زائدتين لا حظّ لهما في الحركة حملوهما في الهمزة على الألف في حمّامة ورسالة وذوّابة إذ كانت مثلها في الزيادة والمدّ، ألا ترى أنك لا تهمز نحو ياء معيشة بل تتركها ياءً على حالها في الجمع، نحو قولك: معايش لكون الياء فيها أصلاً متحركة في الأصل، وهمزها رديء، ووجهه ومجازه التشبيه بصحيفة وكتيبة وليس مثلها^(٢).

وربما قالوا: سُفُنَ وصُحُف فكسروه على فُعُل، وشَبَّهوه بَقَلِيبَ وَقُلُبَ، كأنهم لم يعتدوا بالهاء، وجمعوا سَفِيناً وصَحِيفاً على سُفُنَ وصُحُفَ كما قالوا: جُفْرَةٌ^(٣) وجِفَارَ فَقَدَرُوا الهاء ساقطةً وجمعه جمع ما لا هاء فيه، حتى كأنهم جمعوا جُفْرًا، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ولصفاته تسعة أمثلة: فُعَلَاءَ فُعُلَ فَعَالُ فُعَلَانُ فَعَلَانُ أَفْعَالُ أَفْعَلَاءَ أَفْعَلَةٌ فُعُولُ، وذلك نحو كُرْمَاءَ وَجُبْنَاءَ وَشُجْعَاءَ وَوُدَدَاءَ وَنُدُرَ وَصُبْرَ وَصُنْعَ وَكُنْزَ وَكِرَامَ وَجِيَادَ وَهَجَانَ وَثِيَانًا وَشُجْعَانًا وَخُضْيَانًا وَشُجْعَانًا وَأَشْرَافَ وَأَعْدَاءَ وَأَنْبِيَاءَ وَأَشْحَةَ وَظُرُوفَ، ويجمع جمع التصحيح، نحو كريمون وكريات).

(١) في ط، ر: «بها».

(٢) من أجل همز معايش انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٤٦٢، وزد الكتاب: ٤/٣٥٥، ومعاني القرآن للفراء: ١/٣٧٣، وسفر السعادة: ١٠٣، والمتع: ٥٠٧.

(٣) «الجفرة» بالضم: سعة في الأرض مستديرة» الصحاح (جفر).

قال الشارح: الهاء في قوله: «ولصفاته» تعود إلى «ما» من قوله: «وما كانت زيادته ثلاثة مدّة ممّا هو على أربعة أحرف» لأن ذلك يكون أسماء وصفات، فأضاف الصفة إليه إضافة البعض إلى الكل، كما يقال: نَصُلُ السيف وَحَبُّ الحصيد؛ لأن النصل بعض السيف، إذ السيف يقع على النصل وآلاته، والحبُّ بعض الحصيد، إذ الحصيد هو النبت، والحبُّ بعض النبت^(١)، فإنَّ الباب أن يكسر على فُعَلَاء وفِعَال، ففُعَلَاء نحو: فَقِيه وفُقَهَاء وبَخِيل وبُخْلَاء وكريم وكُرَمَاء.

وإنما جمعوا فَعِيلًا إذا كان صفةً على فُعَلَاء للفرق بينه وبين فَعِيل الذي هو اسمٌ، وجعلوا أَلَفَ التأنيث في آخره بإزاء تاء التأنيث في جمع المذكر، نحو أَرْغِفَة وأَجْرِبَة، وإنما أتوا بعَلَمَ التأنيث في الجمع ليكون كالعوض من الزائد المحذوف في الجمع.

وَأَمَّا فِعَال فنحو كريم وكِرَام وظَرِيف وظِرَاف ولَيْثِم ولِثَام، وذلك على حذف الزائد فصار ثلاثياً، فجمعوه جمع الثلاثي من الصفات، نحو صَعْب وصِعَاب وعَبِل^(٢) وعِبَال، وقالوا في المضاعف: شديد وشِدَاد وجَدِيد وجِدَاد^(٣)، وقالوا: أَشِدَاء وأَلْبَاء وأَشْحَاء، جعلوه نظيرَ فُعَلَاء، كأنهم كرهوا أن يقولوا: شُدْدَاء ولُبْبَاء وشُحْحَاء فيكرِّروا حرفين بلفظ واحد من غير إدغام، وحين استثقلوا ذلك عدلوا إلى بناء جمع الاسم من نحو جَرِيب وأَجْرِبَة وكَثِيب وأَكْثِبَة، إلّا أنهم غيَّروا عَلَمَ التأنيث لِئَلَّا يكون مثله من كل وجه، وقد قالوا: أَشَحَّة وأَعِزَّة وأَذَلَّة فأتوا به على بناء الاسم من غير تغيير، قال الله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا أَعِزَّةً أَهْلَهَا أَذَلَّةً﴾^(٤).

وقالوا: شَقِيٍّ وأَشْقِيَاءَ وَغَنِيٍّ وأَغْنِيَاءَ وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءَ جعلوا أَفْعَلَاءَ فيما اعتلَّتْ لامه

(١) سقط من ط، ر من قوله: «لأن النصل ..» إلى قوله: «النبت».

(٢) «رجل عبل الذراعين، أي ضخمهما» الصحاح (عبل)، وانظر الكتاب: ٦٢٧/٣، والتكملة: ١٨١، وشرح الشافية للرضي: ١٢٤/٢.

(٣) في ط، ر: «حديد وحداد».

(٤) النمل: ٣٤/٢٧.

نظيرُ فُعْلَاءٍ في الصحيح، وذلك أنهم كرهوا أن يقولوا: شُقْيَاءٌ وَغُنْيَاءٌ فتقع الياءُ مفتوحةً وقبلها فتحةٌ، وذلك مما يوجب قلبها ألفاً فعدلوا عنه إلى أَفْعِلَاءٍ.

وأما ما كان معتلّ العين من نحو طَوِيلٍ وَقَوِيمٍ فإنه يكسر على فِعَالٍ من نحو طَوَالٍ وَقَوَامٍ وَطِيَالٍ وَقِيَامٍ، وهو قليل، قال الشاعر^(١):

تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَةَ ذِلَّةٌ وَأَنَّ أَعَزَّاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا [٤٦/٥]

والكثيرُ طَوَالُهَا، ولم يقولوا فيه: فُعْلَاءٌ وَلَا أَفْعِلَاءٌ استغنوا عنها بفِعَالٍ؛ لأنه أخفُّ، وقد شدَّ منه قولهم: بَغْيٌ وَبُغْوَاءٌ^(٢)، وكان حقُّه أَنْ يُقال: بُغْيَاءٌ^(٣)، لأنه من ذوات الياء، وحكى الفراءُ سريٌّ وسرواء^(٤)، ولم يُجمع على هذا إلا هذان الحرفان^(٥).

وقد كسَّروه على فُعْلٍ، قالوا: نذيرٌ ونُذْرٌ، شَبْهوه بالاسم نحو كَثِيبٌ وكُثْبٌ، قال تعالى: ﴿فَكَيْفَ كَانَ عَذَابِي وَنُذْرِي﴾^(٦) وقالوا: جَدِيدٌ وَجُدْدٌ وَسَدِيسٌ وَسُدُسٌ، والسَدِيسُ: التي أتت عليها السنة السادسة^(٧)، يقال: شاة سَدِيسٍ وناقَة سَدِيسٍ، والجمعُ سُدُسٌ، قال الشاعر^(٨):

(١) تخريج البيت في الإيضاح في شرح المفصل: ٤٥٦/٢، وزد المحتسب: ١/١٨٤، وشرح أبيات المغني: ٦٨/٤.

(٢) في شرح الجمل الكبير: ٥٥١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، وارتشاف الضرب: ٤٤٤/١، واللسان (وقى): تَقَيَّ وَتَقَوَّاءٌ، وهو الصواب، قال الأعلام: «وقد جاء حرف نادر من هذا الباب على فُعْلَاءٍ لَا يُعرف غيره، وهو تَقَيَّ وَتَقَوَّاءٌ، ولما شدَّ غيروا الياء فيه إلى الواو، وكان حقُّه أَنْ يكون تُقْيَاءً، وَلَا يعرف غيره في ما حكاه البصريون». النكت: ١٠٢٩.

(٣) الصواب: تُقْيَاءٌ، وهو قول الأعلام في النكت: ١٠٢٩.

(٤) انظر حكاية الفراء في النكت: ١٠٢٩، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢.

(٥) انظر النكت: ١٠٣١، وشرح الجمل الكبير: ٥٥١/٢، وشرح الشافية للرضي: ١٣٧/٢، وزاد أبو حيان «سخيَّ وسخواء»، انظر ارتشاف الضرب: ٤٤٤.

(٦) القمر: ١٦/٥٤.

(٧) كذا جاء في الصحاح (سدس)، وانظر الإبل للأصمعي: ٧٦، ١٤٢.

(٨) هو منصور بن مسجاح كما جاء في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٦٧٥، واللسان (سدس)، والبيت بلا نسبة في الصحاح (سدس).

فطافَ كما طافَ المصدِّقُ وسَطَها يُخَيِّرُ مِنْهَا فِي الْبَوَازِلِ وَالسُّدُسِ

وقالوا: صَدِيقٌ وَصَدِّقٌ وَفُصِّحَ وَفُضِّحَ، قال الشاعر^(١):

خُرْسٌ بِلَا فِي^(٢) كُلِّ مَكْرُمَةٍ فُضِّحَ بِقَوْلِ نَعَمْ وَبِالْفَعْلِ

وقالوا: لَذِيذٌ وَلَذٌ، خَفَّفُوا عَلَى حَدِّ رُسُلٍ وَرُسُلٍ، قال الشاعر^(٣):

لَذُّ بَاطِرَافِ الْحَدِيثِ إِذَا حُبَّ الْقَرَى وَتُنُوزَ الْفَخْرِ

وقالوا في المعتلِّ: ثُنِيٌّ وَثَنِيٌّ^(٤)، وَالْأَصْلُ ثُنِيٌّ^(٥) بَضَمِ النُّونِ، فَأَبْدَلُوا مِنَ الضِّمَّةِ كَسْرَةً

لِثَلَاثٍ تَنْقَلِبُ الْيَاءُ وَأَوَّاءَ كَمَا فَعَلُوا [٤٧/٥] فِي أَذَلٍ وَأَجْرٍ، وَمَنْ خَفَّفَ قَالَ: ثُنِيٌّ؛ بِإِثْبَاتِ

الْيَاءِ، وَقَالُوا: ثُنِيَانٌ؛ كَسَرُوهُ عَلَى فُعْلَانِ^(٦)، شَبَّهُوهُ بِجَرِيْبٍ وَجُرْبَانٍ، وَمِثْلُهُ شَجِيعٌ

وَشُجْعَانٌ، وَقَالُوا: خَصِيٌّ وَخِصْيَانٌ، كَسَرُوهُ عَلَى فِعْلَانٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ، شَبَّهُوهُ بِظَلِيمٍ

وِظْلَمَانٍ، وَقَالُوا: يَتِيمٌ وَأَيْتَامٌ وَشَرِيفٌ وَأَشْرَافٌ، جَاءُوا بِهِ عَلَى أَفْعَالٍ، شَبَّهُوا فَعِيلًا

بِفَاعِلٍ حَيْثُ قَالُوا: شَاهِدٌ وَأَشْهَادٌ وَصَاحِبٌ وَأَصْحَابٌ؛ لِأَنَّهُ أَرْبَعَةٌ عَلَى عِدَّتِهِ،

وَالزِّيَادَةُ فِيهِ حَرْفٌ سَاكِنٌ لِيَنْ مِثْلُهُ، وَقَالُوا: أَيْبِلٌ وَأَبَالٌ، وَالْأَيْبِلُ: الْقَسْ، وَكَانَ عَيْسَى

عَلَيْهِ السَّلَامُ يُقَالُ لَهُ: أَيْبِلُ الْأَيْبِلِينَ^(٧)، كَمَا يُقَالُ: قَسَّ الْقُسُوسَ، قال الشاعر^(٨):

(١) البيت بلا نسبة في شرح الجمل الكبير: ٥٥١/٢.

(٢) في ط: «تلاقي» تصحيف.

(٣) هو سحيم بن وثيل كما في التذكرة الحمدونية: ٤٠/٤، والبيت بلا نسبة في شرح الجمل

الكبير: ٥٥٢/٢.

وَالْفَجَرُ: الْعَطَاءُ وَالْجُودُ. اللسان (فجر).

(٤) «الثَّنيُّ: الْبَعِيرُ إِذَا اسْتَكْمَلَ الْخَامِسَةَ وَطَعَنَ فِي السَّادِسَةِ» اللسان (ثني).

(٥) انظر الكتاب: ٦٣٥/٣، وشرح الشافية للرضي: ١٣٨/٢.

(٦) انظر الكتاب: ٦٣٥/٣، والأصول: ١٨/٣.

(٧) كَذَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ (أَبِلَ)، وَانْظُرِ الْكِتَابَ: ٦٣٦/٣، وَالنَّكَتُ: ١٠٢٩.

(٨) هو عمر بن عبد الحق كما في التاج (أَبِلَ)، وَوَرَدَ اسْمُهُ فِي الْخَزَانَةِ: ٣/٣٤٠ عمر بن عبد الجن،

وَجَاءَ فِي حَاشِيَةِ الصَّحَاحِ (أَبِلَ) أَنَّ الْبَيْتَ لِحَمِيدِ بْنِ ثَوْرٍ، وَهُوَ مِمَّا نَسَبَ إِلَيْهِ، انْظُرِ دِيَوَانَهُ:

٤٠٥ [ت. ديبطار]، وَهُوَ بِلا نِسْبَةٍ فِي أَمْالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣/١٢١، وَالْإِنْصَافُ: ٣١٨، =

وَمَا سَبَّحَ الرَّهْبَانُ فِي كُلِّ يَنْعَةٍ أَيْلَ الْأَيْلِينَ الْمَسِيحَ بْنَ مَرْيَمَا

وقالوا: ظَرِيفٌ وَظُرُوفٌ، جاؤوا به على حذف الزائد، كأنه جمع ظَرْفٍ^(١) وإن لم يُستعمل^(٢) على نحو فَلَسَ وَفُلُوسَ، وَظَرْفٌ في معنى ظريف كما قالوا: عَدَلٌ في معنى عادل، وقال أبو عُمَرَ^(٣): هو جمع ظَرِيفَ عَلَى غير قياس، ونظيره زَنْدٌ وَأَزْنَادٌ وَزَمَانٌ وَأَزْمَانٌ، قال^(٤): وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ لَوْ صَغَّرْتَ ظُرُوفاً لَقُلْتَ: ظُرَيْفُونَ، [١٥٨/ب] وَلَا يَمْتَنِعُ مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ لَمَنْ يَعْقِلُ مَذْكُراً مِنَ الْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: ظَرِيفُونَ وَلَبِيبُونَ وَحَكِيمُونَ، وَمَا كَانَ مُؤَنَّثاً بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، نَحْوُ لَبِيبَةٍ وَلَبِيبَاتٍ وَظَرِيفَةٍ وَظَرِيفَاتٍ.

وَفُعَالٌ بِمَنْزِلَةِ فَعِيلٍ لِأَنَّهَا أُخْتَانِ، تَقُولُ: رَجُلٌ طَوِيلٌ وَطُوَالٌ وَيَعِيدُ وَيُعَادُ، وَقَالُوا: شَجِيعٌ وَشُجَاعٌ وَخَفِيفٌ وَخُفَافٌ، وَتَدْخُلُ فِي مُؤَنَّثِ فُعَالِ الْهَاءِ كَمَا تَدْخُلُ فِي مُؤَنَّثِ فَعِيلٍ، تَقُولُ: امْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ وَطُوَالَةٌ وَخَفِيفَةٌ وَخُفَافَةٌ، فَلَمَّا اتَّفَقَا فِي الْمَعْنَى اتَّفَقَا فِي الْجَمْعِ، وَقَالُوا: شُجَاعٌ وَشُجَعَاءٌ، كَمَا قَالُوا: فَقِيهٌ وَفُقَهَاءٌ وَقَالُوا: طُوَالٌ وَطُوَالٌ كَمَا قَالُوا: كِرَامٌ وَلِثَامٌ.

وَأَمَّا فَعُولٌ فَيَجِيءُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةِ فَعُلٍ وَفَعَائِلٍ وَفُعَلَاءَ.

فَالْأَوَّلُ: قَالُوا: صَبُورٌ وَصُبْرٌ وَغُدُورٌ وَغُدْرٌ، هَذَا هُوَ الْبَابُ، الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ فِيهِ

= والنكت: ١٠٢٩.

(١) ذهب الخليل إلى أن «ظريف» لم يكسر على ظروف، وأن «ظروف» اسم للجمع في ظريف، انظر الكتاب: ٦٣٦/٣، والنكت: ١٠٣٠.

(٢) أي وإن لم يستعمل ظرف بمعنى ظريف، انظر النكت: ١٠٣٠، وشرح الشافية للرضي: ١٣٨/٢.

(٣) هو أبو عمر الجرمي، انظر الكتاب: ٦٣٦-٦٣٧، والنكت: ١٠٣٠، والارتشاف: ٤٣٨، وقول أبي عمر الذي ذكره سيوبه هو مما أضيف إلى الكتاب، انظر المقتضب: ٢/٢١٢.

(٤) أي أبو عمر الجرمي، انظر الكتاب: ٦٣٦-٦٣٧، والنكت: ١٠٣٠، وشرح الشافية للرضي: ١٣٨/٢.

سواءً، وإنما استويًا في هذا المثال لأنه لا علامة للتأنيث فيه ظاهرة، تقول: رجل صبورٌ وامرأة صَبُور، ورجل غَدُور وامرأة غَدُور، فلما استوى^(١) المذكر والمؤنث في الواحد استويا في الجمع.

والثاني: فعائل، ويختصُّ بالمؤنث، قالوا: عَجُوز وعَجَائِز، شَبَّهوه بِفَعِيلَةٍ؛ لأنه مؤنث مثله، وقالوا: عَجُز، قال الشاعر^(٢):

جَاءَتْ بِهَا عَجُزٌ مُّقَابِلَةٌ مَا هُنَّ مِنْ جَرَمٍ وَلَا عُكْلٍ [٤٨/٥]

وقالوا للواله: عَجُول وعُجُل^(٣)، وقالوا: جَدُود وجدَائِد وصَعُود وصَعَائِد وسلُوب وسلَائِب، والجُدُود: التي قلَّ لبنُها، والصَّعُود: التي عطفت على وَلَدٍ غيرها^(٤)، والسلُوب: التي سُلبت ولدها بموت أو ذَبَح أو غير ذَيْنِكَ^(٥)، جاؤوا بها على فَعَائِل لأنها مؤنثة، فكان علامة التأنيث فيها مقدرة، فصار كصَحِيحة وصَحَائِح، شَبَّهوا فَعُولاً في الصفة بالاسم، فجمعوه جمعه، فكما قالوا: قَدُوم وقُدُوم وقَدَائِم وقُلُص وقَلَائِص كذلك قالوا: عَجُوز وعَجَائِز.

وقد يستغنون بأحدهما عن الآخر، قالوا: عَجَائِل، ولم يقولوا: عَجُل، وقالوا: صَعَائِد ولم يقولوا: صُعْد^(٦)، وقد قالوا في المذكر: جَزُور وجَزَائِر، وبأبهِ المؤنث، كأنه لَمَّا كان لغير مَنْ يعقل جمعوه جمعَ المؤنث؛ لأن غير العقلاء يجري في الجمع مجرى المؤنث، فأما ذُنُوب وأذُنِبَة ففيه لغتان التذكير والتأنيث^(٧)، فَمَنْ ذَكَرَ قال: أذُنِبَة، وَمَنْ أَنْثَ قال:

(١) في ط، ر: «استويا».

(٢) هو عبد الله الزبير الأسدي، والبيت له في الأغاني: ٢٤٠/١٤، وورد بلا نسبة في المخصص: ١٣٩/١٦-١٤٠.

(٣) كذا في النكت: ١٠٣٠.

(٤) انظر الإبل للأصمعي: ٨٢-٨٣، ١٤٢.

(٥) انظر الإبل للأصمعي: ٧٨، ١٤٦.

(٦) عبارة ابن يعيش قريبة من عبارة سيويه في الكتاب: ٦٣٧/٣، والأعلم في النكت: ١٠٣٠.

(٧) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٤١٤/١، ٤٨٩/١.

ذَنَائِبَ، وَيُحْكِي أَنَّهُ لَمَّا قَالَ عَلْقَمَةُ^(١):

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبَطْتَ بِنِعْمَةٍ فَحَقَّ لِشَأْسٍ مِنْ نَدَاكَ ذَنْوُبُ

فقال^(٢): بل أَذْنِبَةٌ، وَأَطْلُقَ أَخَاهُ شَأْسًا وَأَحْسَنَ إِلَيْهِ، وَلَا يَجْمَعُونَ مِنْ ذَلِكَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَإِنْ كَانَ لَمْ يَعْضَلْ، لِأَنَّ مَوْثَنَةً لَا يُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، وَإِنَّمَا لَمْ يُجْمَعْ الْمُوْثُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ؛ لِأَنَّهَا لَا تُسْتَعْمَلُ فِي الْمُوْثِ بَعْلَامَةِ التَّائِيثِ لِأَنَّهَا لَمْ تَجِرْ عَلَى الْفِعْلِ^(٣)، فَلَمَّا طُرِحَتِ الْهَاءُ فِي الْوَاحِدِ مَعَ أَنَّ التَّائِيثَ يُوجِبُهَا كَرِهُوا أَنْ يَأْتُوا بِجَمْعٍ يُوجِبُ مَا كَرِهُوا، فَيَكُونُ نَقْضًا لَغَرَضِهِمْ، فَعَدَّلُوا عَنِ السَّلَامَةِ إِلَى التَّكْسِيرِ وَأَجْرُوا الْمَذْكَرَ مُجْرَاهُ.

وقد حكوا: [٤٩/٥] عَدُوَّةٌ، فَأَدْخَلُوا تَاءَ التَّائِيثِ عَلَى فَعُولٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَالكَثِيرُ عَدُوٌّ وَإِنْ عَيَّتِ الْمُوْثُ، وَإِنَّمَا أَدْخَلُوا فِيهِ تَاءَ التَّائِيثِ تَشْبِيهًا لَهُ بِصَدِيقٍ وَصَدِيقَةٌ لِأَنَّهُ مِثْلُهُ^(٤) فِي الصِّفَةِ وَالْعِدَّةِ وَالزِّيَادَةِ^(٥)، وَهُمْ كَثِيرٌ مَا يَحْمِلُونَ الشَّيْءَ عَلَى نَقِيضِهِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا يَقَعُ عَلَى الْجَمْعِ بِلَفْظِ الْوَاحِدِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَأَنَّهُمْ عَدُوٌّ لِيَ إِلَّا رَبَّ الْعَالَمِينَ﴾^(٦) وَقَالَ: ﴿إِنَّ الْكَافِرِينَ كَانُوا لَكُمْ عَدُوًّا مُبِينًا﴾^(٧) وَكَذَلِكَ صَدِيقٌ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٨):

(١) البيت في ديوانه: ٤٨، والكتاب: ٤٧١/٤، والمفضليات: ٣٩٦، والأصول: ٢٧٢/٣، والنكت: ١٢٦٨، وأما لي ابن الشجري: ٢/٤٩٥، ٣/١٤٠، وشرح شواهد الشافية: ٤٩٤، وبلا نسبة في المنصف: ٢/٣٣٢، وسر الصناعة: ٢١٩.

(٢) أي الملك، ويروى أنه الحارث بن شمر الغساني، انظر النكت: ١٢٦٨.

(٣) في ط: «العقل» تحريف.

(٤) كذا في الكتاب: ٣/٦٣٨، والتكملة: ١٨٦.

(٥) انظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/٣١٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/١٤.

(٦) الشعراء: ٧٧/٢٦.

(٧) النساء: ١٠١/٤.

(٨) هو رؤبة بن العجاج، والبيت في ديوانه: ١٨١، وشرح شواهد الشافية: ١٣٨، ونسب البيت إلى امرأة من العرب في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/٢٩٠، وهو بلا نسبة في التكملة:

دَعَهَا فَمَا النَحْوِيُّ مِنْ صَدِيقِهَا

وكما شبه فَعُولَ بِفَعِيلٍ فَأُلْحِقَ بِهِ تَاءُ التَّأْنِيثِ كَذَلِكَ شَبَّهُوا فَعِيلًا بِفَعُولٍ فَأَسْقَطُوا مِنْهُ تَاءَ التَّأْنِيثِ، فَقَالُوا: شَاةٌ سَدِيسٌ إِذَا أَتَتْ عَلَيْهَا السَّنَةُ السَّادِسَةُ، وَقَالُوا: رِيحٌ خَرِيقٌ، أَيْ بَارِدَةٌ شَدِيدَةٌ اِهْبُوبٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانٌ رِيحٍ خَرِيقٌ بَيْنَ أَغْلَامٍ طَوَالِ

وَكِتَابَةِ خَصِيفٍ^(٢)، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: رَكُوبَةٌ وَحُلُوبَةٌ فَالتَّأْنِيثُ فِيهِ لِلْمَبَالِغَةِ وَالتَّكْثِيرِ كَنَسَابَةِ، وَمَنْ قَالَ: عَدَوَّةٌ لَمْ يَمْتَنِعْ عِنْدَهُ جَمْعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَمَذَكَّرَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ.

الثَّالِثُ: فُعْلَاءٌ وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا: وَدُودٌ وَوُدْدَاءٌ، شَبَّهُوهُ بِفَعِيلٍ إِذْ كَانَ مِثْلَهُ فِي الْعِدَّةِ، وَالْوَاوُ أُخْتُ الْيَاءِ، وَلِذَلِكَ يَتَفَقَّانِ فِي الرَّذْفِ، وَفِيهِ شَذُوزٌ مِنْ وَجْهَيْنِ^(٣):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ فَعُولًا لَا يُجْمَعُ عَلَى فُعْلَاءَ، إِنَّمَا بَابُهُ فَعِيلٌ ككَرِيمٍ وَكُرَمَاءَ، فَهُوَ فِي فَعُولٍ شَاذٌ.

الثَّانِي: أَنَّهُ إِنَّمَا جَاءَ هَذَا الْبِنَاءُ فِي الْجَمْعِ عَلَى التَّشْبِيهِ بِفَعِيلٍ، فَلَا يَكُونُ هَذَا الْبِنَاءُ فِي الْمَضَاعِفِ مِنْ فَعِيلٍ، فَلَا يُقَالُ: شَدِيدٌ وَشُدْدَاءٌ وَجَلِيلٌ وَجُلْلَاءٌ، فَهُوَ فِي فَعُولٍ الْمَشَبَّهِ بِهِ أَشَدُّ امْتِنَاعًا، فَكَانَ فِيهِ شَاذًا، وَإِنَّمَا سَوَّغَ ذَلِكَ خُرُوجُهُ عَنْ بَابِهِ وَشَذُوزُهُ فَأَجْرِي عَلَيْهِ بِمَا لَيْسَ لَهُ، وَقَدْ شَبَّهَهُ سَبِيوهُ بِخُشْشَاءٍ فِي الْوَاحِدِ^(٤)، يَرِيدُ أَنَّهُمْ اخْتَمَلُوا التَّضْعِيفَ فِي^(٥) وَدَدَاءَ كَمَا اخْتَمَلُوهُ فِي خُشْشَاءَ، وَالْخُشْشَاءُ: الْعِظْمُ النَّاتِيءُ خَلْفَ الْأُذُنِ، وَهِيَ

(١) نسب البيت في اللسان وحاشية الصحاح (خرق) إلى الأعلام الهذلي، ولم أجده في شرح أشعار الهذليين، وللاعلام قصيدة على قافية اللام المكسورة ومن البحر الوافر، وليس منها البيت الشاهد، انظر شرح أشعار الهذليين: ٣١٨.

(٢) في الصحاح (خصف): «كتيبة خَصِيف، وهو لون الحديد».

(٣) ذكر الأعلام هذين الوجهين، وكلام ابن يعيش عليها مماثل لكلامه. انظر النكت: ١٠٣١.

(٤) انظر الكتاب: ٦٣٨ / ٣.

(٥) سقط من ط: «في» خطأ.

خُشَّسَاوَان، وَرَبَّمَا أُدْغِمَ فَقِيلَ: خُشَّاء، وَنَظِيرُهُ قُوبَاءٌ؛ بِالسُّكُونِ^(١)، وَهُمَا حَرْفَانِ نَادِرَانِ. فَأَمَّا فَعَالٌ؛ بَفَتْحِ الْفَاءِ فَهُوَ كَفَعُولٍ يُجْمَعُ عَلَى فُعْلٍ وَفُعْلٍ فِي الْمَعْتَلِّ، وَقَدْ جَاءَ فِيهِ أَيْضاً فُعْلَاءٌ، فَكَانَ لَهُ ثَلَاثَةُ أَبْنِيَةٍ فِي الْجَمْعِ.

فَالْأَوَّلُ: فُعْلٌ، قَالُوا: امْرَأَةٌ صَنَاعٌ وَصُنْعٌ وَجَمَادٌ وَجُمْدٌ كَمَا قَالُوا: صَبُورٌ وَصُبْرٌ، وَالصَّنَاعُ: الْمَرْأَةُ الْحَاذِقَةُ، وَيُقَالُ: جَمَادٌ، أَيْ بَخِيلَةٌ، وَسَنَةُ جَمَادٍ، أَيْ مُجْدِبَةٌ.

الثَّانِي: قَالُوا فِي [١٥٩/أ] الْمَعْتَلِّ: نَوَارٌ وَنُورٌ وَجَوَادٌ وَجُودٌ وَعَوَانٌ وَعُونٌ، وَأَصْلُهُ التَّثْقِيلُ، وَإِنَّمَا سَكَّنُوهُ تَخْفِيفاً لِثِقَلِ الضَّمَةِ عَلَى حَرْفِ الْعَلَّةِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْبَابُ فِي فَعَالٍ أَنْ يَكْسَرَ عَلَى فُعْلٍ لِأَنَّهُ نَظِيرُ فَعُولٍ مِنْ جِهَةِ الصِّفَةِ وَالْعِدَّةِ وَأَنَّهُ يَمْتَنِعُ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَلَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ صِنَاعَةٌ كَمَا لَا يُقَالُ: امْرَأَةٌ صَبُورَةٌ، وَيُقَالُ: امْرَأَةٌ نَوَارٌ، أَيْ عَفِيفَةٌ نَافِرَةٌ عَنِ الْقَبِيحِ، وَأَصْلُ النَّوَارِ النَّفَارُ^(٢)، وَالْجَوَادُ: الرَّجُلُ الْكَرِيمُ، مَأْخُوذٌ مِنَ الْجُودِ وَهُوَ الْمَطَرُ الْغَزِيرُ^(٣)، وَالْعَوَانُ: النَّصْفُ، يُقَالُ: امْرَأَةٌ عَوَانٌ وَبَقْرَةٌ عَوَانٌ، أَيْ نَصْفٌ فِي سِنِّهَا^(٤).

الثَّالِثُ: قَالُوا: جَبَانٌ وَجُبْنَاءٌ، قَالَ سَبْيُوهِ: «شَبَّهُوهُ بِفَعِيلٍ، قَالُوا: فَقِيهِ وَفُقَهَاءٌ وَبَخِيلٌ وَبُخْلَاءٌ، لِأَنَّهُ مِثْلُهُ فِي الصِّفَةِ وَالزَّنَةِ وَالزِّيَادَةِ»^(٥)، يُرِيدُ أَنَّ فَقِيهاً وَظَرِيفاً وَنَحْوَهُمَا مِنَ الصِّفَاتِ، كَمَا أَنَّ جَبَاناً صِفَةٌ وَأَنَّ الزَّائِدَ فِي الْبِنَاءِ حَرْفٌ مَدٌّ وَلِينٌ وَأَنَّ زَيْنَتَهَا وَاحِدَةٌ مِنْ جِهَةِ سَكُونِهِ، وَحُكِيَ عَنْ سَبْيُوهِ: رَجُلٌ جَبَانٌ وَامْرَأَةٌ جَبَانَةٌ وَجُبْنَاءٌ فِي الْجَمْعِ^(٦)، فَعَلَى

(١) كَذَا فِي الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (خَشَشَ)، وَالْقُوبَاءُ؛ بَفَتْحِ الْبَاءِ وَقَدْ تَسَكَّنَ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يَتَقَشَّرُ وَيَتَّسَعُّ يَعَالِجُ بِالرِّيقِ. الصَّحَاحُ (قُوبَ).

(٢) انْظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانَ (نُورَ).

(٣) كَذَا فِي الصَّحَاحِ (جُودَ).

(٤) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «الْعَوَانُ: النَّصْفُ فِي سِنِّهَا مِنْ كُلِّ شَيْءٍ». الصَّحَاحُ (عَوْنٌ) وَانْظُرِ الْكِتَابَ:

٦٣٩/٣.

(٥) الْكِتَابُ: ٦٣٩/٣، وَاعْتَرَضَ ابْنُ يَعِيشَ قَوْلَ سَبْيُوهِ فَقَالَ: «قَالُوا: فَقِيهِ وَفُقَهَاءٌ وَبَخِيلٌ وَبُخْلَاءٌ» وَلَمْ يَمِثْلْ بِهِ سَبْيُوهِ.

(٦) ذَكَرَ سَبْيُوهِ امْرَأَةً جَبَانًا، وَلَمْ يَذْكُرْ جَبَانَةً، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٦٣٩/٣-٦٤٠، وَالْأَصُولُ: =

هذا لا يمتنع جمعه بالواو والنون فيمنَّ يَعْقُلُ وبالألف والتاء في المؤنث.

وَأَمَّا فِعَالٌ؛ بكسر الفاء فله في التكسير ثلاثة أبنية فُعَلٌ فِعَالٌ فَعَائِلٌ، وهو كَفَعَالٌ؛ بفتح الفاء لا تدخل تاء [٥٠ / ٥] التانيث في مؤنثه.

فالأول: وهو فُعَلٌ قالوا فيه: ناقة دَلَاثٌ، أي سريعة، وتُوق دُلُثٌ وناقة كِنَازٌ وتُوق كُنُزٌ، أي مجتمعة اللحم.

الثاني: وهو فَعَائِلٌ، قالوا: ناقة هِجَانٌ، وهي الكريمة الخالصة وتُوق هَجَائِنٌ، وقالوا: شِمالٌ وهي الخليفة، والجمعُ شَمَائِلٌ؛ على إرادة الزائد، وأما فُعَلٌ فعلى تقدير حذف الزائد.

الثالث: فِعَالٌ، قال الخليل: الهِجَانُ يكون واحداً ويكون جمعاً^(١)، تقول: هذا هِجَانٌ وهؤلاء هِجَانٌ، وذلك أن هِجَاناً فِعَالٌ، وفِعَالٌ يجري مجرى فَعِيلٍ لاستوائيهما في العِدَّة والزيادة، فمن حيث جمعوا فَعِيلاً على فِعَالٍ نحو ظَرِيفٍ وظَرَافٍ وشَرِيفٍ وشَرَافٍ كذلك كَسَرُوا عليه فِعَالاً، وقالوا في الشِّمال التي هي الخليفة تكون واحداً وجمعاً، قال الشاعر^(٢):

.... وما لؤمي أخِي من شِمالِيا

يريد من شَمَائِلِي، وقالوا: دِرْعٌ دِلَاصٌ وهو البرَّاق ودُرُوعٌ دِلَاصٌ^(٣)، [٥١ / ٥]

= ١٩ / ٣، وحكى الرضي عن بعضهم «امرأة جبانة»، شرح الشافعية له: ١٣٥ / ٢.

(١) انظر الكتاب: ٦٣٩ / ٣.

(٢) البيت بتمامه:

ألم تعلم أن الملامة نفعها قليلٌ وما لؤمي أخِي من شِمالِيا

وقائله عبد يغوث الحارثي، كما في المفضليات: ١٥٦، وسر الصناعة: ٦١٢، وشرح شواهد الشافعية: ١٣٥، والخزانة: ٣١٤ / ١.

ونسبه ابن سيده في المخصص: ١٥٣ / ١٦ إلى الأسود بن عبد يغوث، ورد عليه في حاشية المخصص: ١٥٣ / ١٦، وأنشد الجوهري في الصحاح (شمل) عجز البيت ونسبه إلى جرير وليس في ديوانه، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٢٠٤ / ٢.

(٣) أي أن الواحد والجمع على لفظ واحد، كذا قال الجوهري في الصحاح (دلص)، وقال =

فَدِلَاصٌ إِذَا كَانَ جَمْعًا تَكْسِيرُ دِلَاصٍ الَّذِي هُوَ وَاحِدٌ.

فَإِنْ قِيلَ: فَهَلَّا كَانَ هِجَانٌ وَدِلَاصٌ فِي مَذْهَبِ الْمَصْدَرِ مِنْ نَحْوِ جُنُبٍ^(١) وَلَا يَكُونُ تَكْسِيرًا.

قِيلَ: فِي ذَلِكَ مَذْهَبَانِ مِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذَا هِجَانٌ وَهَذَا هِجَانَانِ وَهَؤُلَاءِ هِجَائِنِ وَكَذَلِكَ دِلَاصٌ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ تَكْسِيرًا، إِذْ لَوْ كَانَ مَصْدَرًا لَمْ يُشَنَّ كَمَا كَانَ فِي جُنُبٍ كَذَلِكَ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: جَوَادٌ وَجِيَادٌ، فَجَمَعُوا فَعَالًا عَلَى فِعَالٍ، وَفَعَالٌ وَفِعَالٌ مَجْرَاهُمَا وَاحِدٌ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ إِلَّا فَتْحُ الْفَاءِ وَكُسْرُهَا، فَكَمَا لَا يُشَكُّ فِي أَنَّ جِيَادًا تَكْسِيرٌ كَذَلِكَ هِجَانٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: هَذَا هِجَانٌ وَهَذَا هِجَانٌ وَهَؤُلَاءِ هِجَانٌ^(٢)، وَكَذَلِكَ دِلَاصٌ فَهَؤُلَاءِ يَجْعَلُونَهُ مَصْدَرًا وَيُوَحِّدُونَهُ فِي كُلِّ الْأَحْوَالِ كَمَا كَانَتْ جُنُبٌ كَذَلِكَ، فَاعْرِفْهُ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: «وَأَمَّا فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَبَابُهُ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى فَعَلَى كَجَزَحَى وَقَتَلَى، وَقَدْ شَذَّ قُتَلَاءٌ وَأَسْرَاءٌ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعُ التَّصْحِيحِ، فَلَا يَقَالُ: جَرِيحُونَ وَلَا جَرِيحَاتٌ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّ فَعِيلًا إِذَا كَانَ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَإِنَّهُ يَجْرِي مَجْرَى فَعُولٍ، فَلَا تَدْخُلُهُ الْهَاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَيَكُونُ لَفْظُ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِيهِ سَوَاءً كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي فَعُولٍ، وَبَابُهُ أَنْ يُكْسَرَ عَلَى فَعَلَى كَمَا ذَكَرَ، نَحْوُ جَرِيحٍ وَجَزَحَى وَقَتَلَى وَلَدِيغٍ وَلَدَغَى.

= سيبويه: «وقالوا: ذرع دِلَاصٌ وأذرع دِلَاصٌ» الكتاب: ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، وانظر المقتضب: ٢/ ٢٠٥-٢٠٦، وسر الصناعة: ٦١٢، والنكت: ١٠٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٥-١٣٦، والارتشاف: ٤٣٢.

(١) «رجل جُنُبٍ من الجنابة، يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث» الصحاح (جنب)، ومذهب سيبويه أن هجاناً ودلاصاً ليسا كجنب، واستدل بتثنيتهما على أنها ليسا مصدرين، انظر الكتاب: ٣/ ٦٣٩-٦٤٠، والنكت: ١٠٣٢، وسر الصناعة: ٦١٢.

(٢) ممن قال بهذا الجرمي. انظر النكت: ١٠٣٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٣٥-١٣٦، والارتشاف: ٤٣٢.

فأما اختصاصه بفعلٍ فلائنه لا يُجمعُ على ذلك إلا ما كان من الآفات والمكاره التي تُصيب الحي وهو لها كارهٌ غيرٌ مُريد، فلما اختصَّ المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره وهو فعلى، فإن وُجد في غيره فلمشاركته له وشبهه به على ما سيذكره.

وقد شدَّ نحو قُتلاء^(١) وأُسراء، كأنهم شَبَّهوه بظَرِيف وظُرُفَاء^(٢) وشَرِيف وشُرُفَاء، والبابُ فعلى لأن قتيلاً بمعنى مقتول وأسيراً بمعنى مأسور، ولا يُجمعُ شيءٌ من ذلك إذا كان مذكراً بالواو والنون كما لم يُجمع مؤنثه بالألف والتاء؛ فلا يقال: قتيلون وجريحون في المذكر كما لا يقال في مؤنثه: قتيلات ولا جريحات، وإنما لم يُقل: قتيلات^(٣) وجريحات، لأنهم لم يفصلوا في الواحد بين المذكر والمؤنث بالعلامة فكَرَها أن يفصلوا بينهما في الجمع فيأتوا في الجمع بما كرهوه في الواحد، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (ولمؤنثها ثلاثة أمثلة فعَال فعَائِل فعَلَاء، وذلك نحو صَبَاح وصَبَائِح وعَجَائِز وخُلَفَاء).

قال الشَّارح: قوله: «ولمؤنثها» يعني مؤنث هذه الصيغة، يريد ما كان على بناء فعِيل إذا لم يكن بمعنى مفعول، وله في الجمع ثلاثة أبنية: فعَال فعَائِل فعَلَاء.

فالأول قالوا: صَبِيحَة وصَبَاح وظَرِيفَة وظُرَاف، والصَّبِيحَة: الجميلة، يقال: امرأة صَبِيحَة إذا كانت ذات صَبَاحَة، وهو^(٤) الجمال، ومثله ظَرِيفَة وظُرَاف، جمعه على فعَال بالزيادة كالمذكر، ولم يفصلوا بينهما في الجمع، كأنهم اكتفوا بالفصل في الواحد عن الفصل في الجمع.

والثاني: فعَائِل، قال: صَبِيحَة وصَبَائِح^(٥)، وصَحِيحَة وصَحَائِح وطَبِيبة وطَبَائِب،

(١) سمع سيبويه من العرب من يقوله، انظر الكتاب: ٦٤٧/٣، والارتشاف: ٤٤٤.

(٢) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٦٤٧/٣.

(٣) من قوله: «وجريحون في المذكر..» إلى قوله: «قتيلات» سقط من ط، ر.

(٤) في ط، ر: «وهي».

(٥) ذكر سيبويه هذا الجمع والذي قبله، انظر الكتاب: ٦٣٦/٣.

جمعوه جمعَ الأسماء، نحو صحيفة وصَحَائِف وسفينة وسفائِن، فهذا البناء في المؤنث نظير أفعلاء وفُعلاء في الصفات للمذكر، فأفعلاء نحو صَفِيٍّ وَأَصْفِيَاء [٥٢/٥] وَشَقِيٍّ وَأَشْقِيَاء، وفُعلاء نحو كريم وكُرَمَاء وشَهِيد وشُهَدَاء، وقد يستغنون بفعال عن فَعَائِل، قالوا: سَمِينَة وَسِمَان وصغيرة وصِغَار وكبيرة وكِبَار، ولم يقولوا: سَمَائِن ولا صَغَائِر ولا كَبَائِر في السِّن، إنما جاز ذلك [١٥٩/ب] في الذُّنوب^(١).

الثالث: فُعلاء، قالوا: فقيرة وفُقَرَاء وسَفِيْهَة وسُفْهَاء، جُمع جمعَ المذكر، ولم يُسمَع من ذلك إلَّا هذان الحرفان^(٢)، وقد قالوا فيه: سَفَائِهَة كما قالوا: صحَائِح.

فأما خليفة فقد قالوا فيه: خلائِف وخُلَفَاء، قال الله تعالى: ﴿خَلَّيْفَ فِي الْأَرْضِ﴾^(٣) وقال: ﴿وَيَجْعَلُكُمْ خُلَفَاءَ﴾^(٤) فَمَنْ قال: خلائِف فعلى الأصل المذكورِ جَمْعُهُ على حَدِّ صَبِيْحَة وَصَبَائِح، وَمَنْ قال: خُلَفَاء كان كَفُقَرَاء وسُفْهَاء، وهو ههنا أسهل لأن الخليفة لا يكون إلَّا مذكراً^(٥)، فجمع على المعنى دون اللفظ، ويحتمل أن يكون خلائِف جمعَ خَلِيف^(٦)، فإنه يقال: خَلِيف وخَلِيفَة، قال الشاعر^(٧):

إِنَّ مِنَ الْقَوْمِ مَوْجُوداً خَلِيفَتُهُ وَمَا خَلِيفُ أَبِي وَهْبٍ بِمَوْجُودٍ

فجاء خُلَفَاء على خَلِيف كَفُقَهَاء وَظُرَفَاء.

قال صاحب الكتاب: (وما كان على فاعِل اسماً فله إذا جُمع ثلاثة أمثلة: فَوَاعِلُ فُعْلَانِ

(١) انظر اللسان (صغر)، (كبر).

(٢) انظر النكت: ١٠٣٠، وشرح الشافية للرضي: ١٥٠/٢، والارتشاف: ٤٤٤.

(٣) يونس: ١٤/١٠.

(٤) النمل: ٦٢/٢٧.

(٥) هو قول سيويه وتعليقه في الجمع بين السالفين، انظر الكتاب: ٦٣٦/٣، وهو أيضاً بعض

قول ابن السراج، انظر الأصول: ١٨/٣، والمساعد: ٤٤٤/٣.

(٦) هو اختيار الفارسي، انظر التكملة: ١٨٥-١٨٦، والارتشاف: ٤٤٤، والمساعد: ٤٤٤/٣.

(٧) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٢٥، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٧٢، وشرح شواهد

الشافية: ١٣٩-١٤٠، وبلا نسبة في التكملة: ١٨٥-١٨٦.

فِعْلَان، نَحْوُ كَوَاهِلَ وَحُجْرَان وَجَنَان).

قال الشَّارِح: اعلم أن ما كان من الأسماء على فاعِل أو فاعِل غير نعتٍ فله في التّكسير ثلاثة أبنية، فالباب فيه أن يُكسر على فَوَاعِل، نَحْوُ كَاهِل وكَوَاهِل وحَائِطٌ وحَوَائِطٌ ونَائِلٌ ونَوَائِلٌ وطَائِقٌ وطَوَائِقٌ، وذلك لأنه ليس بنعتٍ فتريد أن تفصل بينه وبين مؤنثه، وإنما هو اسم رباعيٌّ بالزيادة، فُجِّع على الزيادة، فكان حكمه في الجمع حكم بنات الأربعة، وشبه بما فيه زيادة الإلحاق، نَحْوُ جَوهرٍ وصَيِّف^(١) لأنه مثله في العِدَّة وكون الزائد ثانياً من حروف المدِّ، فكما يقال: جَوَاهِرٌ وصَيَّارِفٌ كذلك قيل: حَوَائِطٌ وحَوَاجِزٌ، وإنما قلبوا أَلِفَ فاعِلٍ في هذا الجمع واواً لأن أَلِفَ التّكسير تقع بعدها، والجمعُ بينهما متعذّرٌ لسكونهما، فلم يكن بدٌّ من حذف أحدهما أو قلبه، فلم يسغ الحذف لأنه يُخلُّ بالدلالة على الجمع فتعيّن القلبُ، وقلبوها واواً ولم يقلبوها ياءً لأُمور:

منها أنهم حملوها في القلب على التّصغير، فكما قالوا: حَوَيْطٌ وحَوَيْجِزٌ قالوا في التّكسير: حَوَائِطٌ وحَوَاجِزٌ؛ لأن التّصغير والتّكسير من واوٍ واحدٍ، فجاز أن يُحمَل كل واحد من التّصغير والتّكسير على أخيه، ألا ترى أنهم كما حملوا التّكسير على التّصغير هنا كذلك حملوا التّصغير على التّكسير فقالوا: أُسَيِّدُ من غير إدغام كما قالوا: أَسَاوِدُ^(٢).

الثاني: أنهم أرادوا الفرق بين أَلِفَ فاعِلٍ وياءٍ فَعِلٌ، نَحْوُ صَيِّفٍ، ألا تراك لو قلت في صَارِفٍ: صَيَّارِفٌ لجاز أن يُتَوَهَّم أنه جمعُ صَيِّفٍ، فعُدِل إلى الواو لذلك.

الأمر الثالث: أن الألفَ لَمَّا زِيدت للجمع وأريد قلبُها [٥٣/٥] قلبوها واواً تشبيهاً لها بواو الجمع، نَحْوُ قاموا، والزَيْدُونَ، ولا فرق في ذلك بين المعرفة والنكرة، فإنك تقول في المعرفة: خالدٌ وخَوَالِدٌ وقَاسِمٌ وقَوَاسِمٌ كما تقول: كَاهِلٌ وكَوَاهِلٌ، ولا تمتنعُ المعرفةُ من الواو والنون، نَحْوُ قولك: خَالِدُونَ وقَاسِمُونَ.

(١) «الصَّيِّفُ: المحتال المتصرف في الأمور» الصحاح (صرف).

(٢) انظر سر الصناعة: ٥٨٢.

وقد جاء في فاعِلِ فَوَاعِيلِ نحو طَابِقِ^(١) وطَوَائِقِ ودَانِقِ^(٢) ودَوَائِقِ وخَاتِمِ وخَوَاتِمِ، كأنهم جمعوه على ما لم يُستعمل، نحو طابابق وطَوَائِقِ وداناق ودَوَائِقِ وخاتام وخَوَاتِمِ، وليس ذلك بقياس مطرد، على أن بعضهم قال: خاتام^(٣)، وأنشدوا^(٤):

أَخَذَتْ خَاتَامِي بِغَيْرِ حَقِّ

فعلى هذا يكون خَوَاتِمِ قياساً، قال الفراء: لم يَجِئ في فاعِلِ فَوَاعِيلِ إلَّا في شيء من كلام المولدين، قالوا: باطل وبَوَاطِيلِ شَبَّهوه بطابق وطوابيق^(٥).

الثاني^(٦): فُعْلَانِ بضمّ الفاء، قالوا: حاجر وحُجْرَانِ وسأل وسُلَّانِ وحائر وحُورَانِ، وقالوا فيه: حِيرَانِ؛ كسروه على فُعْلَانِ كما قالوا: حِنَّانِ^(٧)، ومثله غِيْطَانِ وحِيْطَانِ، جمعُ غَائِطٍ وحَائِطٍ، وذلك أنهم شَبَّهوه بَفَعِيلِ فجمعوه جمَّعه، فكما قالوا: جَرِيبِ وجِرْبَانِ ورغيف ورِغْفَانِ، كذلك قالوا هاهنا: حِنَّانِ وحِيرَانِ^(٨).

وفُعْلَانِ؛ بالضمِّ في هذا أكثرُ من فُعْلَانِ لأنه محمول على فَعِيلِ، والبابُ في فَعِيلِ فُعْلَانِ، نحو جَرِيبِ وجُرْبَانِ وكَثِيبِ وكُثْبَانِ، وفُعْلَانِ فيه قليلٌ، نحو ظَلِيمِ وظَلْمَانِ وقَضِيبِ وقَضْبَانِ، وإذا قلَّ في الأصل كان فيها حُمْلٌ عليه أقلَّ، فمن كسره على فَوَاعِلِ

(١) الطابق: ظرف يطبخ فيه، وهو فارسي معرب. انظر الصحاح (طبق)، والنكت: ١١٤٦، والمعرب: ٢٢١، ٢٥٥.

(٢) الدائق: من الأوزان، انظر المعرب: ١٤٥، واللسان (دق).

(٣) ذكره سيوي في الأسماء، انظر الكتاب: ٤/٢٤٩، والكامل للمبرد: ٧٦٣.

(٤) ورد البيت بلا نسبة في المقتضب: ٢/٢٥٨، والكامل للمبرد: ٧٦٢، وشرح شواهد الشافية: ١٤١.

(٥) من قوله: «قال الفراء..» إلى قوله: «طوابيق» قاله السيرافي، انظر ما نقل عنه في حاشية الكتاب: ٣/٦١٤، وانظر قول الفراء في شرح الشافية للرضي: ٢/١٥٢.

(٦) أي البناء الثاني الذي يجمع عليه فاعل اسماً.

(٧) جمع جان، انظر الكتاب: ٣/٦١٤، والأصول: ٢/٤٤٩، والتكملة: ١٧٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/١٥٢.

(٨) جمع حائر كما قالوا: حُورَانِ، انظر الكتاب: ٣/٦١٤.

جمعه جمع الأربعة فنزل الزائد فيه منزلة الأصل، ومن كسره على فعلان وفُعلان فعلى حذف الزائد وجمعه جمع بنات الثلاثة نحو: مُحَلان^(١) وورلان^(٢).

وقالوا: وادٍ وأودية، جمعه في القلة على أفْعلة كما قالوا أُرغِفَة، ولم يأت إلا في هذا الحرف المعتل نادراً،^(٣) كأنهم كرهوا فيه فَوَاعِل لثلاً تنقلب الواو همزةً فيقال: أَوَادٍ، والأصل وَوَادٍ، فيجتمع في أول الكلمة واوان، فتقلب الأولى همزةً كما قلبوها في أَوَاقٍ.

والحاجر: مكان مستدير يُمسك الماء من شفة الوادي، وهو فاعِل؛ من الحَجَر وهو المنع، والساءل: مَسِيل ضيق في الوادي، والحائر كالبلستان، وتسميه العامة: الحَيْر^(٤)، والغائط: المكان المنخفض، وكُنِيَ به عن قضاء الحاجة لأنَّ مَنْ أَرَادَ قضاء الحاجة أتى الغائط ليتسَّرَ عن الأعين، وهو من الواو لقولهم: تَغَوَّط، إذا أتى الغائط^(٥)، وإنما قلبوا الواو ياءً في الغيطان لسكونها وانكسار ما قبلها كما فعلوا في ميزان، ومثله حيطان، هو من الواو لأنه من حاط يَحُوط.

قال صاحب الكتاب: (ولمؤنثه مثأل واحد فَوَاعِل، نحو كَوَائِب، وقد نزلوا أَلَف التأنيث منزلة تائه فقالوا في فاعلاء: فَوَاعِل، نحو نَوَافِق وقَوَاصِع ودَوَام وسَوَاب).

قال الشارح: المؤنث في هذا البناء على ضريئ: مؤنث بعلامة هي تاء كجاءرة وكائية، ومؤنث [٥/ ٥٤] بعلامة هي أَلَف ممدودة، نحو نَافِقَاء وقَاصِعَاء، فقياس ما كان من الأول أن يُجمع على فَوَاعِل لأنك في التفسير تحذفُ التاء [١٦٠/ أ] إذ كانت منفصلةً عن الاسم على حد حذفها في قَصْعة وقِصَاع وجَفْنة وجِفَان، ثم يُجمعُ جمع المذكر فتقلب ألفه واواً، نحو جَوَاعِر وكَوَائِب، ولم يخافوا التباسه بالمذكر لأن التأنيث

(١) في جمع محل.

(٢) في جمع وَرَل، وهو دابة مثل الضَّب. الصحاح (ورل).

(٣) لم يذكره سيبويه، انظر النكت: ١٠١٩.

(٤) كذا قال الأعلم في النكت: ١٠١٨.

(٥) تفسير ابن يعيش من قوله: «والحاجر ..» إلى قوله: «الغائط» قاله الجوهري في الصحاح

(حجر) (سلل) (غوط)، والزبيدي في التاج (غوط)، وانظر النكت: ١٠١٨.

هنا ليس للفرق.

وما كان من الثاني وهو المؤنث بالألف الممدودة فإنه أيضاً يُجمعُ على فَوَاعِل، قالوا: نَافِقَاء ونَوَافِق وقَاصِعَاء وقَوَاصِع، شَبَّهُوا ما فيه أَلْفُ التَّأْنِيثِ بها فيه تَاءُ التَّأْنِيثِ، فَنَافِقَاء وقَاصِعَاء بمنزلة نَافِقَةٍ وقَاصِعَةٍ، فحذفوها في التكسير كما يحذفون التاء، ومثله قولهم: خُنْفَسَاء وخَنَافِس، كأنهم جمعوا خُنْفَسَةً، والجاعرة: حلقة الدُّبُر، وهي أيضاً طرف الفَخِذ موضع الرقمة من الحمار، وهما الجاعرتان^(١)، والكائبة من الفرس: أعلى الحارِك^(٢)، والنَافِقَاء والقَاصِعَاء والدَّامَاء من جِحرة اليربوع، وسَوَابٍ جمع سَائِيَاء، وهو التَّجَاجُ، ومنه الحديث: «تسعة أعشار البركة في التجارة وعُشر في السَائِيَاء»^(٣).

قال صاحب الكتاب: (وللصفة تسعة: فُعَل فُعَال^(٤) فَعَلَةٌ فَعَلَةٌ فُعَلٌ فُعَلَاء فُعَلَان فِعَال فُعُول، نحو شُهِدَ وَجُهِلَ^(٥) وَفَسَقَ وَفُضِّصَ، وتختص بالمعتل اللام، وبُزِلَ وَشُعِرَاء وَصُحْبَان وَتِجَارَ وَفُعُود، وقد شذَّ نحو فَوَارِس).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول: إن التكسير في الصفات ليس بقياس لشبهها بالأفعال، والبابُ أن تُجمعَ بالواو والنون لأنَّ الفعل يتَّصلُ به هذه العلامات، نحو يضربون، فإذا البابُ في فاعِلٍ إذا كان صفةً نحو كاتب وضارب أن يُجمعَ بالواو والنون، نحو قولك: ضاربون وكاتبون، لأنه صفة، ومؤنثه بالهاء نحو: ضاربة وكاتبة، فكان جمعُ مذكَّره بالواو والنون كما كان جمعُ مؤنثه بالألف والتاء، نحو ضاربات وكاتبات.

وقد يُكسَّر بحكم الاسمِية، فإذا كُسِّر المذكر منه كان على فُعَل؛ قالوا: شاهد وشُهِدَ

(١) كذا في الصحاح (جعر).

(٢) كذا في الصحاح (كثب).

(٣) انظر غريب الحديث للهرابي: ٢٩٩ / ١، والنهاية لابن الأثير: ٣٤١ / ٢، وانظر أيضاً النكت:

١١٤٦.

(٤) في المفصل: ١٩٤ «فعل وفعل».

(٥) في المفصل: ١٩٤ «وجهل وجهال».

لشاهد المصر^(١)، وبازل وبزل وقارح وقرح، ومثله في المعتل صائِم وصوم ونائم ونوم، ويجوز صيم ونيم، وقالوا فيما اعتلت لاه: غاز وغزى، وعاف وعفى بمعنى الدارس. وعلى فُعَال، قالوا: شهاد وجُهل ورُكَّاب، وذلك كثير.

وقد يكسر على فَعَلَة، قالوا: فاسق وفَسَقَة وبارّ وبررة وكافر وكَفَرَة، وقالوا فيما اعتلت عينه، خائن وخَوْنَة وحائك وحَوَكَة، والقياسُ خانة وحَاكة، وإنما خرج على الأصل، وربما قالوا: خانة وحَاكة كما قالوا: باعة، ونظيره من المعتل اللام غاز وغزاة وقاض وقُضاة، جاؤوا به على فَعَلَة، وهو بناء اختص به المعتل، لا يكون مثله في الصحيح.

وزعم بعض الكوفيين أن أصل قُضاة قُضَى مثل شُهد وقُرح، فحذفوا إحدى العينين وأبدلوا منها الهاء^(٢)، ولا دليل على ذلك، وكان أبو العباس محمد بن يزيد يذهب إلى أن ذلك ليس بتكسير لفاعل على الصحة، إنما هي أسماء للجمع^(٣)، فهو باب كعمود وعمد وأفيق وأفق.

وقد كسروه على فُعَل؛ قالوا: بازل وبزل وشارف وشرف للمسنة من الإبل، وقالوا: عائذ وعوذ، وهي القرية التاج، وحائل وحول وعائط وعيط بمعنى الحائل^(٤)، وأصل عُوذ وحول عُوذ وحول فأسكنت الواو استثقلاً للضمة عليها، وأصل عِيط عِيط، فسكنوا الياء استثقلاً، وكسروا العين لتصح الياء، وذلك كما قالوا: يئض في جمع أبيض، وأصله يئض كأحمر وحمر، وإنما كسروا الباء لتصح الياء، وذلك أنهم شبهوا

(١) في ط، ر: «المصير» تحريف، انظر الكتاب: ٦٣١/٣.

(٢) ذهب إلى هذا الفراء، انظر شرح الشافعية للرضي: ١٥٦/٢، والمتع: ٥٠٠-٥٠١، والارتشاف: ٤٤١.

(٣) وكذلك نسب الرضي إلى المبرد، ولكنه صرح بأن مثل فَعَلَة جمع لفاعل المعتل اللام بالواو والياء، انظر المقتضب: ٢١٨/٢، وشرح الشافعية للرضي: ١٥٦/٢، وانظر أيضاً الكتاب: ٦٣١/٣.

(٤) تفسير ابن يعيش قاله الجوهري في الصحاح (شرف) (عود) (عوط).

فَاعِلٌ بِفَعُولٍ، فجمعوه على حذف الزيادة لأنه مثله في الزيادة والعِدَّة، فكما قالوا: غُفُورٌ وَغُفْرٌ وَصَبُورٌ وَصُبْرٌ كذلك قالوا: بَازِلٌ وَبُزْلٌ وَشَارِفٌ وَشُرْفٌ، فحذف الألف من فاعل هنا كحذف الواو من فَعُولٌ^(١).

ويجيء على فُعَلَاءَ، قالوا: شاعر وشُعْرَاءَ وجاهل وجُهَلَاءَ وعالم وعُلَمَاءَ وصالح وُصْلَحَاءَ وعاقِلٌ وعُقَلَاءَ، شَبَّهوه بِفَعِيلٍ^(٢) الذي هو بمنزلة [٥٥/٥] فَاعِلٌ، نحو كريم وكُرَمَاءَ وَحَكِيمٌ وَحُكَمَاءَ، لأنه إنما يُقال ذلك لمن قد استكمل الكرم والحكمة، وكذلك شاعر لا يقال إلا لِمَنْ قد صارت صناعته، وكذلك جاهل، فلما استويا في العِدَّة وتقاربا في المعنى حُمِلَ عليه كما حُمِلَ بَازِلٌ وَبُزْلٌ على صَبُورٍ وَصُبْرٍ، وليس فُعْلٌ وفُعَلَاءَ فيه بمطَرِدٍ فيقاس عليه لِقَلَّتْهُ إِنَّمَا يُسَمَّعُ ما قالوه ولا يُتجاوزُ، قال سيبويه: «وليس فُعْلٌ ولا فُعَلَاءَ بالقياس المتمكّن في هذا الباب»^(٣).

وأما فُعْلَانٌ فقالوا: راعٍ ورُعَيَانٌ وشابٌّ وشَبَّانٌ وصاحبٌ وصُحْبَانٌ، شَبَّهوه بالاسم حيث قالوا: فَالِقٌ وفُلْقَانٌ وحَاجِرٌ وحُجْرَانٌ، وليس بالكثير.

ويكسّر^(٤) على فِعْعَالٍ، قالوا: تاجرٌ وتَجَارٌ وصاحبٌ وصِحَابٌ ونائمٌ ونِيَامٌ وراعى ورِعَاءٌ، قال الله تعالى: ﴿حَتَّى يُصْدِرَ الرِّعَاءُ﴾^(٥)، وقالوا: كافرٌ وكِفَارٌ، قال الشاعر^(٦):
وَشُقُّ الْبَحْرِ عَنْ أَصْحَابِ مُوسَى وَغُرُقَتِ الْفِرَاعِ نَفْثَةُ الْكِفَارِ

وذلك أنهم أَجَرُوا فاعِلاً مُجْرَى فَعِيلٍ حيث قالوا: راعٍ ورُعَيَانٌ وفَالِقٌ وفُلْقَانٌ كما قالوا: جَرِبٌ وجُرْبَانٌ، وقد أَجَازُوا في فَعِيلٍ الذي هو اسمٌ فِعْعَالاً كقولهم: إِفَالٌ وفِصَالٌ في جمع أَفِيلٍ وفَصِيلٍ، فَأَجَازُوا ذلك في فاعِلٍ لأن فَعِيلاً يُجْمَعُ عليه ككَرِيمٍ وَكَرَامٍ وطَوِيلٍ

(١) انظر شرح الشافية للرضي: ١٥٦/٢.

(٢) قاله سيبويه: ٦٣٢/٣.

(٣) الكتاب: ٦٣٢/٣.

(٤) في ط: «ويكثر» تحريف.

(٥) القصص: ٢٣/٢٨.

(٦) هو القطامي، والبيت في ديوانه: ١٤٣، وشرح الجمل الكبير: ٥٥٦/٢.

وطوال.

ويكسّر أيضاً على فُعُول؛ قالوا: قَاعِدَ وَقُعُودَ وَجَالِسَ وَجُلُوسَ وشَاهِدَ وشُهُودَ، قال الشاعر^(١):

وبَايَعْتُ لَيْلَى فِي خَلَاءٍ وَلَمْ يَكُنْ شُهُودٌ عَلَى لَيْلَى عُدُولٌ مَقَانِعُ

كَأَنَّهُمْ جَاءُوا بِهِ عَلَى الْمَصْدَرِ، نَحْوُ جَلَسَ جُلُوساً وَقَعَدَ قُعُوداً، [١٦٠/ب] قال سيبويه: «وليس بالكثير»^(٢)، وقالوا: هَالِكٌ وَهَلَكَى؛ شَبَّهَهُ بِفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، نَحْوُ جَرِيحٍ وَجَرَحَى وَقَتِيلٍ وَقَتَلَى إِذْ كَانَتْ بَلِيَّةً وَمُصِيبَةً، فَأَمَّا غَائِبٌ وَغَيْبٌ وَخَادِمٌ وَخَدِمَ فَأَسْمَاءٌ لِلْجَمْعِ وَلَيْسَتْ جَمْعاً^(٣).

وقوله: «وقد شَذَّ نَحْوُ فَوَارِسَ» يريد أَنَّهُمْ لَمْ يَجْمَعُوا فَاعِلاً صِفَةً عَلَى فَوَاعِلٍ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلَ لِأَنَّهُمْ قَدْ جَمَعُوا الْمَوْنَتَ عَلَيْهِ، فَكَرِهُوا التَّبَاسُ الْبِنَاءَيْنِ، إِذْ لَوْ قَالُوا: ضَوَارِبٌ وَكَوَاتِبٌ لَمْ يُعْلَمَ أَجْعُ فَاعِلٌ هُوَ أَمْ جَمْعُ فَاعِلَةٍ، وَقَدْ قَالُوا: فَارِسٌ وَفَوَارِسَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

فَدَتِ نَفْسِي وَمَا مَلَكَتْ يَمِينِي فَوَارِسَ صَدَقْتُ فِيهِمْ ظُنُونِي

فَوَارِسَ لَا يَمْلُؤُونَ الْمَنَاسِي إِذَا دَارَتْ رَحَى الْحَرْبِ الزَّبُونِ [٥٦/٥]

وقالوا: «هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ»^(٥)، قَالَ^(٦):

(١) سلف البيت: ٩٣ / ٣.

(٢) انظر شرح الشافية للرضي: ١٥٨ / ٢، والارتشاف: ٤٣٦، ولم أقف على ما نقله عن سيبويه.

(٣) كذا قال المبرد في لمقتضب: ٢١٨ / ٢.

(٤) هو أبو الغول الطهوي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٣٩-٤٠، وأمالى القالي: ١ / ٢٦٠،

والبيت الأول في الخصائص: ١٢١ / ٢ دون نسبة، الزبون: الدفوع.

(٥) قال المبرد: «ويقولون في المثل: هو هالك في الهوالك، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال لأنه

مثل «الكامل: ٥٧٤، ١٣٣٠، وانظر المقتضب: ١ / ١٢١، وإعراب القراءات السبع وعللها:

١٥٥ / ٢، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٣٩، والصحاح (هلك).

(٦) هو ابن جذل الطعان كما في الصحاح واللسان (هلك)، وصوب ابن بري البيت بهذه=

فَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ ثَائِرٌ غَدَاةً إِذْ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

وَيُرَوَّى: ثَائِرُ بْنُ مُكَدَّمٍ^(١)، وَذَلِكَ قَلِيلٌ شَاذٌّ، وَمَجَازُهُ أَمْرَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّ فَارِسًا قَدْ جَرَى مَجْرَى الْأَسْمَاءِ لِكَثْرَةِ اسْتِعْمَالِهِ مَفْرَدًا غَيْرَ مَوْصُوفٍ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ فَارِسًا لَا يَكَادُ يُسْتَعْمَلُ إِلَّا لِلرِّجَالِ، وَلَمْ يَكُنْ فِي الْأَصْلِ إِلَّا لَهُمْ، فَلَمَّا لَمْ يَكُنْ لِلْمُؤَنَّثِ فِيهِ حِظٌّ لَمْ يَخَافُوا التَّبَاسًا.

وَأَمَّا هَوَالِكُ فَإِنَّهُ جَرَى مِثْلًا فِي كَلَامِهِمْ، وَالْأَمْثَالُ تَجْرِي عَلَى لَفْظٍ وَاحِدٍ، فَلِذَلِكَ جَاءَ عَلَى أَصْلِهِ، فَإِنْ اضْطَرَّ الشَّاعِرُ إِلَيْهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَجْمَعَهُ عَلَى فَوَاعِلٍ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٢):

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُضْعَ الرِّقَابِ نَوَاقِيسَ الْأَبْصَارِ [٥٧/٥]

وَالْأَصْلُ مِنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ فُعَلٌ وَفُعَالٌ^(٣)، وَكَأَنَّ فُعَلًا مَخْفَفٌ مِنْ فُعَالٍ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يَجُوزُ فِيهِ فُعَلٌ يَجُوزُ فِيهِ فُعَالٌ، وَمَا عَدَا هَٰذَيْنِ الْبِنَاءَيْنِ فَمَجْمُوعٌ عَلَى غَيْرِ بَابِهِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَلَمُؤَنَّثُهُ^(٤)) مِثَالَانِ فَوَاعِلٌ وَفُعَلٌ، نَحْوُ ضَوَارِبٍ وَثُومٍ، وَيَسْتَوِي فِي ذَلِكَ مَا فِيهِ التَّاءُ وَمَا لَا تَاءَ فِيهِ كَحَائِضٍ وَحَاسِرٍ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَمَّا كَانَتْ جَارِيَةً عَلَى الْفِعْلِ يُوصَفُ بِهَا الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، وَتَدْخُلُ التَّاءُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، كَسَرُوا مَا كَانَ مِنْ ذَلِكَ مُؤَنَّثًا عَلَى فَوَاعِلٍ، نَحْوُ امْرَأَةٍ ضَارِبَةٍ، وَنِسَاءِ ضَوَارِبٍ وَجَارِيَةٍ جَالِسَةٍ وَنِسَاءِ جَوَالِسٍ، وَكَرِهُوا أَنْ يَجْمَعُوا عَلَيْهِ الْمَذْكُورَ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ^(٥) لَثَلًّا يَلْتَبَسُ الْبِنَاءُ، وَلَمْ يَخَافُوا التَّبَاسَ.

=الرَّوَايَةُ، وَرَوَايَةُ ط، وَاللِّسَانُ: «فَأَيَقَنْتُ أَنِّي ثَائِرُ بْنُ مُكَدَّمٍ».

(١) سَقَطَ مِنْ ط، ر: «وَيُرَوَّى ثَائِرُ بْنُ مُكَدَّمٍ»، هِيَ رَوَايَةُ الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (هَلَك).

(٢) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٣٠٤/١، وَالْكِتَابُ: ٦٣٣/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: ٢٥٩/١، وَكِتَابُ الشَّعْرِ:

٢٢٤، وَالنَّكَتُ: ١٠٣٥، وَالْخَزَانَةُ: ٩٩/١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ١٤٢.

(٣) كَذَا قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ: ١٥٦/٢.

(٤) فِي الْمَفْصَلِ: ١٩٤ «وَلَمُؤَنَّثُهَا».

(٥) فِي ط، ر: «أَصْلًا» مَوْضِعُ «هُوَ الْأَصْل».

بالاسم؛ لأنَّ الفرق بينهما ظاهر، إذ كان الصفة مأخوذةً من الفعل، وسواءً في ذلك ما فيه تاءٌ وما لا تاءَ فيه، نحو حائضٍ وحوائضٍ وطامثٍ وطوامثٍ وحاسرٍ وحَواسرٍ، لأنَّ التاءَ مُرادَةٌ فيه.

ويجري ذلك المجرى ما كان صفةً لِمَا لا يعقل، تجمعُه على فَوَاعِلٍ وإنَّ كان مذكراً، نحو جَمَلٍ بازِلٍ وجمالٍ بَوَازِلٍ وجَبَلٍ شاهِقٍ وجمالٍ شَوَاهِقٍ وحصانٍ صاهِلٍ وخيلٍ صَوَاهِلٍ، لأنَّ ما لا يَعْقِلُ يجري مجرى المؤنث، وكذلك إذا صَغُرَتِ الجمعُ وكان لِمَا لا يعقل، نحو قولك في تحقيرِ فُلوسٍ: فُلَيْسَاتٍ، وفي تحقيرِ كِلابٍ: كُليَّياتٍ.

وقد كَسَّرُوهُ أيضاً على فُعَلٍ كالمذكَّر، واعتمدوا في الفرق على القرينة، قالوا: حَيْضٌ وحُسْرٌ، وقالوا: نائمةٌ ونُومٌ وزائرةٌ وزُورٌ، وذلك أنَّ التاءَ لِمَا لم تكن من بناء الاسم إنما هي منفصلةٌ^(١) صار كأنه نائم وزائر، فجمعُ جَمَعَ ما لا تاءَ فيه من المذكر، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وللاسم ممَّا في آخره أَلْفٌ تأنِثُ رابعةٌ مقصورةٌ أو ممدودةٌ مثالان فَعَالِي فِعَالٍ، نحو صَحَارَى وَإِنَاثُ).

قال الشَّارحُ: لِمَا كانت أَلْفٌ التأنِثُ تقع لازمةً غيرَ منفصلةٍ من الكلمة كما كانت التاءُ منفصلةً لأنَّ الكلمة بُنِيتَ عليها فلَمَّا كان الأمرُ فيها على ما ذُكِرَ نَزَلُها منزلةً ما هو من نفس الكلمة، فإذا كانت رابعةً كان الاسمُ بها كالرباعيِّ فجمعُ جمعَه، فقالوا: عَلَقَى^(٢) وَعَلَقَى وَذِفَرَى^(٣) وَذَفَارَى، وقالوا في الصفة: حُبَلَى وَحَبَالَى وَسَكَّرَى وَسَكَارَى، فَحَبَالَى وَذَفَارَى بمنزلة جَخَادِبٍ وَدَرَاهِمٍ.

وليست الألفُ في حَبَالَى كالألفِ في حُبَلَى^(٤)، لأنَّ الألفَ في حُبَلَى للتأنِثِ، والألفُ في حَبَالَى منقلبةٌ عن ياءٍ، لأنَّه جمعٌ على منهاج جَعَاغِرٍ، وما بعد الألفِ في جَعَاغِرٍ لا

(١) في ط، ر: «متصلة» تحريف.

(٢) «العلقى: شجر تدوم خضرتها في القيظ»، النبات للأصمعي: ٢١.

(٣) «الذفرى من القفا: هو الموضع الذي يَغْرُق من البعير خلف الأذن» الصحاح (ذفر).

(٤) كذا في سر الصناعة: ٧٩٥، والنكت: ١٠١٥.

يكون إلا مكسوراً، فلما انكسر ما قبل الياء في حَبَالَى انقلبت ياءً فصار في التقدير حَبَالِي، فأبدلوا من الكسرة فتحةً ومن الياء ألفاً، لأن الألف أخفُّ في اللفظ، ولم يُشكَلْ لأنه ليس لك فعَّالٌ^(١) يلتبس به، ولم يفعلوا ذلك بقاضي لئلا يلتبس بفاعِل، نحو حَاتِم وتَابِل، فامتناعُ الصرف في حَبَالَى وذَقَارَى لم يكن كامتناعه في حُبَلَى وذِفْرَى، وإنما كان كامتناعه في مساجِد وجعافِر، والذي يدل أن الألف في حَبَالَى ليست كالألف في حُبَلَى أنك لو سمَّيت رجلاً بحَبَالَى ثم صغَّرته لم تصغِّره على حدِّ تصغير حَبَارَى، ألا ترى أنك لو صغَّرت حَبَارَى لكان لك فيه وجهان:

أحدهما: أن تحذف الألف الأولى وتثبت ألف التانيث فتقول: حُبَيْرَى.

والوجه الثاني: أن تحذف ألف التانيث للطول ولا تحذف الأولى وتقلبها ياءً فتقول: حُبَيْر، وأنت لو صغَّرت حَبَالَى اسمَ رجلٍ لحذفت الألف الأولى وقلبت الثانية ياءً على حدِّ الأصلية والملحقة، نحو قولك في مَلْهَى: مَلِيه، وفي أَرْطَى: أَرْيَط.

وكذلك ما في آخره ألفا التانيث، نحو صَحراء وعَذراء، فإنك تقول في تكسيره: صَحَارَى وعَذَارَى، وإن شئت صَحَارٍ وعَذَارٍ، وكان الأصل صَحَارِيَّ وعَذَارِيَّ مشدَّد الياء، وإن شئت أن تقوله قلته، قال الشاعر، أنشده أبو العباس اللوليد بن يزيد^(٢):

لَقَدْ أَغْدُو عَلَى أَشَقَّ — رَ يَجْتَابُ الصَّحَارِيَّ

وقال آخر^(٣):

(١) في ط، ر: «فعائل» تحريف.

(٢) البيت في ديوانه: ٥٨، وسر الصناعة: ٨٦، والمتع: ٣٣٠، وشرح شواهد الشافية: ٩٥، والخزانة: ٣/ ٣٢٤، وورد بلا نسبة في الإنصاف: ٨١٦، وشرح الملوكي: ٢٦٩.

وابن يعيش في قوله: «أنشده أبو العباس» قال ما قاله ابن جني في سر الصناعة: ٨٦، ولم أجد البيت في مجالس ثعلب ولا في الكامل والمقتضب والفاضل والمذكر والمؤنث للمبرد، ولعل المقصود المبرد.

(٣) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٨٦، والمتع: ٣٣٠، والخزانة: ٣/ ٣٢٥، والرباع جمع رَغِيب وهو الواسع. اللسان (رغب).

إِذَا جَاشَتْ حَوَالِيهِ تَرَامَتْ وَمَدَّتْهُ الْبَطَاحِيُّ الرَّغَابُ [٥/ ٥٩]

يريد جمع [١٦١/ أ] بَطَحَاء، وحكى الأصمعي: صَلَاقِي فِي جَمْعِ صَلَفَاء، وهي الأرض الصُّلْبَةُ وَخَبَارِي فِي جَمْعِ خَبَرَاء^(١).

فإن قيل: ومن أين جاء التشديد في مثل هذا؟

قيل: صحراء ونحوه من قولك: عَذْرَاء وَخَبْرَاء عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَف، وَالْأَلْف إِذَا وَقَعَتْ رَابِعَةً فِيهَا هَذَا عِدَّتُهُ لَمْ تُحْذَفْ فِي التَّكْسِيرِ وَالتَّصْغِيرِ، وَإِنَّمَا تُحْذَفُ إِذَا لَمْ تَجِدْ مِنَ الْحَذْفِ بُدْأً، وَإِذَا ثَبَتَ لَزِمَكَ أَنْ تَقْلِبَهَا يَاءً لَانْكَسَارِ الرَّاءِ فِي صَحَارِي قَبْلِهَا كَمَا تَنْقَلِبُ أَلْفُ قِرْطَاسٍ وَجِمَاقٍ^(٢) يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا إِذَا قُلْتَ: قَرَاطِيسٌ وَحَمَالِيقٌ، وَكَذَلِكَ تُقَلِّبُ الْأَلْفَ الْأُولَى مِنْ صَحْرَاءَ وَعَذْرَاءَ يَاءً فَتَصِيرُ الْهَمْزَةُ أَلْفًا لِأَنَّهَا كَانَتْ قُلِّبَتْ هَمْزَةً لَوْ قَوَّعَ أَلْفَ الْمَدِّ قَبْلَهَا، فَإِذَا زَالَتْ الْأَلْفُ بِقَبْلِهَا يَاءً عَادَتْ الْهَمْزَةُ إِلَى مَا كَانَتْ عَلَيْهِ، وَهُوَ أَلْفٌ، فَقَلِّبُوا الْأَلْفَ يَاءً لَسَكُونِ الْيَاءِ قَبْلَهَا، وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا سَاكِنًا، وَأَدْغَمُوا الْيَاءَ الْمُنْقَلِبَةَ عَنْ أَلْفِ الْمَدِّ فِي الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنْ أَلْفِ التَّائِيثِ، فَصَارَ صَحَارِي وَصَلَاقِي، فَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَذَفَ الْيَاءَ الْأُولَى تَخْفِيفًا، فَصَارَ صَحَارٍ وَصَلَافٍ، فَقَوْمٌ أَبَقَوْهُ عَلَى حَالِهِ، وَقَوْمٌ أَبَدَلُوا مِنَ الْكُسْرَةِ فَتْحَةً وَمِنَ الْيَاءِ أَلْفًا؛ لِأَنَّهَا أَخْفٌ، وَلَا يُشْكِلُ بغيره وَلِيَكُونَ آخِرُ الْجَمْعِ بِالْأَلْفِ كَمَا كَانَ الْوَاحِدُ كَذَلِكَ^(٣)، فَهَذَا الْمَثَالُ الْأَوَّلُ وَهُوَ فَعَالَى.

وَأَمَّا الْمَثَالُ الثَّانِي وَهُوَ فِعَالٌ فَقَدْ قَالُوا: ذِفَارٌ فِي جَمْعِ ذِفْرَى وَقَالُوا فِي الصِّفَةِ: إِنَاثٌ، وَقَالُوا فِي الْمَمْدُودِ: نُفْسَاءُ وَنَفَاسٌ، وَكَذَلِكَ أَنَّهُمْ شَبَّهُوا أَلْفِي التَّائِيثِ بِتَائِهِ، فَحَذَفُوهُمَا فِي

(١) انظر ما حكاه ابن يعيش عن الأصمعي في سر الصناعة: ٨٦، وحكى سيبويه صلفاء وصلَاقِي فِي الْكِتَابِ: ٣/ ٤٢٢، والخبراء: مَنْقَعُ الْمَاءِ.

(٢) «جِمَاقُ الْعَيْنِ: بَاطِنُ أَجْفَانِهَا الَّذِي يَسْوَدُّ الْكَحْلُ» الصَّحاح (حَمَلَق)، وانظر سر الصناعة: ٨٥-٨٦.

(٣) انظر هذه الأوجه في الكتاب: ٣/ ٦٠٩، والمقتضب: ٢/ ٢٣١، والأصول: ٣/ ٩-١٠، والنكت: ١٠١٦، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ١٦١-١٦٢، وانظر أيضاً التكملة: ١٧١.

التكسير كما تُحذفُ التاءُ فيه، فَأُنْثَى وَإِنَاثٌ وَبَطْحَاءٌ وَبَطَّاحٌ بمنزلة جُفْرَةٍ وَجِفَارٍ وَقَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ، وَنُفْسَاءٌ وَنِفَاسٌ بمنزلة رُبْعَةٍ وَرِبَاعٍ^(١)، والجُفْرَةُ من الفرس: وسطه، وكما قالوا في قاصِعاءٍ ونافِقاءٍ: قَوَاصِعٌ وَنَوَافِقُ، نَزَلُوا أَلْفِي التَّائِيثِ فيه منزلة التاء في ضاربةٍ وَضَوَارِبٍ وقائمةٍ وقَوَائِمٍ كذلك نَزَلُوهُمَا منزلتَهُمَا في الحذف هنا، لَأَنَّهُمَا سَوَاءٌ فِي التَّائِيثِ، وَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا بِالتَّاءِ وَالْآخَرُ بِالْأَلْفِ، وَصَاحِبُ الْكِتَابِ ضَمَّنَ هَذَا الْفَصْلَ أَحْكَامَ جَمِيعِ الْأَسْمِ وَمِثْلَ بَأُنْثَى وَإِنَاثٌ وَهُوَ صِفَةٌ، وَعُذِرَ أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي هَذَا الْجَمْعِ، فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب: (وللصفة أربعة أمثلة: فِعَالٌ فُعِلَ فَعَالَى، نَحْوُ عِطَاشٍ وَبِطَّاحٍ وَعِشَارٍ وَمُحَرٍّ وَالصُّغَرِ وَحَرَامَى، ويقال: ذِفْرِيَاتٌ وَحُبْلِيَّاتٌ وَالصُّغَرِيَّاتِ وَصَخْرَاوَاتٍ إِذَا أُريدَ أَدْنَى الْعَدَدِ وَلَا يُقَالُ تَخْرَاوَاتٍ، وَأَمَّا قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «لَيْسَ فِي الْخَضِرَاوَاتِ صَدَقَةٌ» فَلَجَزِيهِ تَجْرَى الْأَسْمِ).

قال الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنْ مَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ آخِرُهُ أَلْفٌ التَّائِيثِ مَقْصُورَةٌ كَانَتْ أَوْ مَمْدُودَةٌ فَإِنَّهُ يَكْسَرُ عَلَى فَعَالٍ وَفِعَالٍ، وَيَشْتَرِكُ فِيهِمَا الْأَسْمُ وَالصِّفَةُ، تَقُولُ فِي الْأَسْمِ: صَخْرَاءٌ وَصَحَارَى وَذِفْرَى وَذِفَارَى، وَتَقُولُ فِي الصِّفَةِ: أُنْثَى وَإِنَاثٌ وَعِطَشَى وَعِطَاشٌ مِنْ قَوْلِكَ: رَجُلٌ عِطْشَانٌ وَامْرَأَةٌ عِطْشَى، وَقَالُوا بَطْحَاءٌ وَبِطَّاحٌ، فَهَذِهِ أَصْلُهُ الصِّفَةُ، يُقَالُ: مَكَانٌ أَبْطَحُ وَبَرِّيَّةٌ بَطْحَاءٌ لِمَا اتَّسَعَ مِنْهَا.

فَلِذَلِكَ مِثْلُنَا بِهِ فِي الصِّفَاتِ وَمِثْلُنَا بِهِ فِي الْأَسْمِ لِأَنَّهُ جَارٍ تَجْرَى الْأَسْمِ، لِأَنَّكَ تَقُولُ: أَبْطَحُ وَبَطْحَاءٌ، وَلَا يَكَادُ يُذَكَّرُ مَوْصُوفًا، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْجَمْعِ: بَطْحَاوَاتٍ فَتَجْمَعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَمَا تَقُولُ: صَخْرَاوَاتٍ، وَقَالُوا: الْأَبَاطِيحُ كَأَفْكَلٍ وَأَفَاكِلٍ^(٢)، وَلَمْ يَقُولُوا: بُطْحٌ وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَصْلُ، وَقَالُوا: حَرَامَى، وَهُوَ جَمْعُ حَرَمَى، وَهُوَ صِفَةٌ تَقُولُ: شَاةٌ

(١) ذكر أبو حاتم السجستاني أن أربعة تجمع على رباع في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٢٠.

(٢) «الأفكل: الرعدة» الصحاح (فكل).

حَرَمَى إِذَا اشْتَهَتْ الْفَحْلَ، وَشِيَاءَ حَرَامَى، وَكَذَلِكَ كُلُّ ذَاتِ ظِلْفٍ^(١).

وَتَخْتَصُّ الصِّفَةَ بِنَاءَيْنِ آخَرَيْنِ فِي التَّكْسِيرِ، وَهُمَا فَعْلٌ وَفُعْلٌ.

فَأَمَّا فَعْلٌ فَهُوَ جَمْعُ فَعْلَاءَ صِفَةٍ إِذَا كَانَتْ مُؤَنَّثَةً أَفْعَلٌ، نَحْوُ حَمْرَاءَ وَحُمْرٍ وَصَفْرَاءَ وَصُفْرٍ، جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ جَمَعَ مَا لَا زَائِدَ فِيهِ، شَبَّهَهُ بِفَعُولٍ حَيْثُ قَالُوا: صَبُورٌ وَصُبْرٌ وَعَجُولٌ وَعُجْلٌ لِأَنَّهُ مِنَ الثَّلَاثَةِ كَمَا أَنَّهُ [٦٠ / ٥] مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الْمَذْكُورُ وَالْمُؤَنَّثُ، تَقُولُ: حَمْرَاءَ وَحُمْرٌ وَأَحْمَرٌ وَحُمْرٌ وَصَفْرَاءَ وَصُفْرٌ وَأَصْفَرٌ وَصُفْرٌ.

وَأِنَّمَا اشْتَرَكَا فِي الْجَمْعِ لِأَنَّهُمَا لَمَّا مُنِعَا الْإِشْتِرَاكَ الَّذِي فِي ضَارِبٍ وَضَارِبَةٍ عَوَّضَا الْإِشْتِرَاكَ فِي الْجَمْعِ، فَقِيلَ: حُمْرٌ وَصُفْرٌ، وَلِأَنَّ الْمَذْكُورَ وَالْمُؤَنَّثَ يَسْتَوِيَانِ فِي تَأْنِيثِ الْجَمْعِ، نَحْوُ هِيَ الرِّجَالُ وَهِيَ النِّسَاءُ، وَلَا يَجُوزُ تَحْرِيكُ وَسَطِ هَذَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ، نَحْوُ قَوْلِ طَرَفَةٍ^(٢):

جَرَّدُوا مِنْهَا وَرَادَا وَشَقَّرُوا

وَرَادَ جَمْعُ وَرَدَ، وَشَقَّرَ جَمْعُ أَشَقَّرَ^(٣)، وَذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ أَفْعَلٍ صِفَةٍ وَبَيْنَ مَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ مِنَ الْأَسْمَاءِ نَحْوِ رُسُلٍ وَكُتُبٍ، فَإِنَّ هَذَا مَضْمُومٌ الْعَيْنِ، وَيَجُوزُ إِسْكَانُهُ، وَالْأَوَّلُ سَاكِنٌ لَا يَجُوزُ ضَمُّهُ إِلَّا ضَرُورَةً؛ يَشَبَّهُونَهُ بِالْأَسْمِ.

وَيَكْسَرُ عَلَى فُعْلَانٍ نَحْوِ سُودَانَ وَيَبْضَانَ وَشُمُطَانَ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ لَمَّا جَمْعُوهُ عَلَى فُعْلٍ^(٤) نَحْوُ جَمَعَ مَا لَا زَائِدَ فِيهِ، نَحْوُ سُودٍ وَحُمْرٍ؛ جَمْعُهُ أَيْضًا عَلَى فُعْلَانٍ، نَحْوُ وَغْدٍ وَوُغْدَانٍ^(٥).

(١) انظر الكتاب: ٦٤٦/٣، والصحاح (حرم).

(٢) صدر البيت:

«أَيُّهَا الْفَتَيَانِ فِي مَجْلِسِنَا»

وهو في ديوان طرفة: ٦٩، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨١.

(٣) سقط من ط، ر: «وراد ... أشقر».

(٤) في ط: «فعلى» تحريف، انظر الارتشاف: ٤٤٨.

(٥) وجمع على وغدان بكسر الواو، انظر الكتاب: ٦٢٨/٣.

ولا يُجْمَعُ المؤنث من هذا بالألف والتاء ولا مذكَّره بالواو والنون؛ لأنه ليس بجارٍ على الفعل، وذلك أَنَّ الصفات على ضربين: أحدهما: ما كان جارياً على الفعل؛ كضارب وضاربة. وغير جارٍ كأحمر ونحوه، فما كان من الأول فإنه يُجْمَعُ جَمْعَ السلامة، فتقولُ في المذكر: قائمون وضاربون، وفي المؤنث: قائمات وضاربات، وذلك أنه لما جرى على الفعل شُبُه بلفظ الفعل الذي يتصل به ضميرُ الجمع؛ لأنَّ الفعل يَسْلَمُ ويتغيَّر بما يتصل به، فقولك: ضاربون بمنزلة يَضْرِبُونَ، وضاربات بمنزلة يَضْرِبْنَ، وما كان من الثاني وهو غيرُ الجاري فلا يُجْمَعُ جَمْعَ السلامة إلا عن ضرورة، نحو قوله^(١):

فما وجدتُ بناتُ بني نزارٍ حلَّائِلَ أحمرينَ وأَسودينا [٦١/٥]

وكان ابن كيسان يقول: لا أرى به بأساً^(٢) [١٦١/ب] والمذهبُ الأولُ لما ذكرناه، ولذلك لا يُجْمَعُ فَعْلَى فَعْلَان جَمْعَ السلامة، فإن سَمَّيْتَ بشي من ذلك جاز أن تجمعَه جَمْعَ السلامة لأنه اسم، وقد جاء في الحديث: «ليس في الخضراوات صدقة»^(٣) لأنه يريد البقولات، وكذلك لو سَمَّيْتَ رجلاً بأَسود جاز أن تجمعَه بالواو والنون فتقول: أَسودون، وكذلك لو صَغَّرْتَ هذا الجمعَ لجمعته بالواو والنون والألف والتاء، فتقول في سُود وأنت تريد المذكر: أَسودون وسُويداوات إذا أردتَ المؤنث.

وأما فَعَلَ فهو جمعُ الفُعْلَى تَأْنِيثُ الْأَفْعَلِ، وذلك أَنَّ أَفْعَلَ إِذَا^(٤) كان لا يتمُّ نعتاً إلا بـ «مِنْ» كقولك: «أفضل من زيد وأصغر من خالد» فإنه يُجْمَعُ منه ما كان للآدميين

(١) هو حكيم الأعور بن عياش الكلبي كما في الخزانة: ١/٨٦، ٣/٣٩٥، وشرح شواهد الشافية: ١٤٣، ونسب ابن عصفور البيت في المقرب: ٢/٥٠ إلى الكمي، وهو في ديوانه: ٤١٣.

(٢) وهو قول الفراء أيضاً، انظر المقرب: ٢/٥٠، وشرح الكافية للرضي: ٢/١٨٢، وشرح الشافية له: ٢/١٧٢، والارتشاف: ٥٧٤، والهمع: ١/٢٢.

(٣) الحديث في السنن الكبرى للبيهقي: ٤/١٢٩، وفي المقتضب: ٢/٢١٧-٢١٨، والنهاية لابن الأثير: ٢/٤١.

(٤) في ط، ر: «إذا».

مذكراً بالواو والنون كما قال تعالى: ﴿قَالُوا أَنُؤْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ﴾^(١)، وقال: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾^(٢)، ومؤنثه بالالف والتاء، نحو الكُبرى والكُبريات والصُّغرى والصُّغريات.

وذلك من قِبَل أنه لَمَّا لم يُنكَر ولم يكن إلَّا بالالف واللام المعرِّفة أو «مِنْ» المخصَّصة نَقَصَ عن مجرى الصفات وجرى مجرى الأسماء لأن الصفات بابها التنكير من حيث كانت جارية مجرى الفعل، ولَمَّا جرت مجرى الأسماء لم تمتنع من جمع السلامة إذا كانت للآدميين، ولذلك تَكَسَّر تكسير الأسماء، فتقول في المذكر منه: الأكابر والأصاغر كما تقول الأجادل والأفاكل، قال الله تعالى: ﴿أَكْبَرُ مُجْرِمِيهَا﴾^(٣)، وتقول في المؤنث: الكُبرى والكُبر والصُّغرى والصُّغَر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى الْكُبَرِ﴾^(٤) نَزَّلُوا أَلْفَ التَّائِثِ فيه منزلة التاء التي تلحق للتائث، فالكُبرى والكُبر بمنزلة الظلَّة والظلم والغُرْفَة والغُرْف.

وقوله: «ويقال ذُفْرِيَّاتٌ وَحُبْلِيَّاتٌ وَصُغْرِيَّاتٌ وَصُخْرَاوَاتٌ إِذَا أُريدَ أَدْنَى العدد، ولا يقال: خُمْرَاوَاتٌ».

يريد أن كُلَّ ما في آخره أَلْفُ التَّائِثِ المقصورة أو الممدودة فإنه يجوز جمعه بالالف والتاء، وذلك لأن الاسم إذا كان في آخره أَلْفُ التَّائِثِ يجري مجرى ما فيه تاء التائث لاتِّفَاقهما في الزيادة وإفادة معنى التائث، فكما يُجمع ما فيه التاء إذا أَرَدَتْ أَدْنَى العدد نحو ضاربة وضاربات، كذلك يُجمع ما فيه [٦٢/٥] أَلْفُ التَّائِثِ من نحو ذُفْرَى وَذُفْرِيَّاتٌ وَحُبْلَى وَحُبْلِيَّاتٌ وَصُغْرَى وَصُغْرِيَّاتٌ وَصُخْرَاءُ وَصُخْرَاوَاتٌ ما خلا بابَ حمراء وصفراء، فإنه لا يُجمع بالالف والتاء، وكذلك فعلى مؤنث فعلان، فإنه لا يُجمع

(١) الشعراء: ١١١/٢٦.

(٢) الكهف: ١٠٣/١٨.

(٣) الأنعام: ١٢٣/٦.

(٤) المدثر: ٣٥/٧٤.

بالألف والتاء ولا مذكّره بالواو والنون، وقد تقدّمت علة ذلك.

قال صاحب الكتاب: (وإذا كانت الألف خامسةً مُجمَع بالتاء كقولك: حُبَارِيَات وسُمَانِيَات).

قال الشّارح: إذا كانت أَلِف التّائِيث خامسة في اسم لم يكسّروه، بل يقتصرون فيه على جمع السلامة، نحو قولك: حُبَارَى^(١) حُبَارِيَات وسُمَانَى^(٢) سُمَانِيَات^(٣)، وإن عنيّت الكثير، وذلك أنك لو كسّرتَه وهو على خمسة أحرف لم يُمكن ذلك، ولم يكن بُدٌّ من حذف إحدى الألفَيْن، فإن حذفت أَلِف التّائِيث قلت: حَبَائِر وسَمَائِن، وذلك أنك لَمَّا حذفت أَلِف التّائِيث بقي حُبَار وسُمَان ثم جئت بألف التّكسِير قبل أَلِف الإِفْرَاد، فوجب قلبُها همزةً لأنّها وقعت موقعَ ما لا يكون إلّا مكسوراً لأنّها وقعت موقع الفاء من جَعَاوِر والدال من جَخَادِب، والألف لا يُمكن تحريكُها، فقلبت همزةً لأنّها قريبة من الألف، ويُمكن تحريكُها فصار حَبَائِر. وإن حذفت الألف الأولى بقي الاسم حُبْرَى وسُمْنَى، وإذا كسّرتَه قلت: حُبَارَى وسَمَانَى كما قالوا: حُبَلَى وحَبَالَى.

وما كان على فَعْلَاء أو فَعَالَة وأخواتها فإنه يكسّر على ذلك، ففَعْلَاء نحو صَخْرَاء وصَحَارَى وعِذْرَاء وعِذَارَى، وفَعَالَة نحو رِسَالَة ورَسَائِل، وأخواتها فَعَالَة وفُعَالَة وفَعِيلَة، ففَعَالَة سَحَابَة وسَحَائِب، وفُعَالَة دُؤَابَة ودَوَائِب، وفَعِيلَة سَفِينَة وسَفَائِن، فكَرِهوا تكسير ذلك لئلا يصيروا إلى هذه الأبنية، فَفَصَلُوا بينها بأن عدّلوا عن تكسيرها إلى جمع السلامة.

فإن قيل: فَأَنْتَ تقول في دَلَنْطَى^(٤) وسِرَنْدَى^(٥) ونحوهما: دَلَانِظ وسِرَانِد ودِلَاز

(١) «الحُبَارَى: طائر يقع على الذكر والأنثى» الصحاح (حبر).

(٢) «السُّمَانَى: طائر، ولا يقال: سَمَانَى بالشديد» الصحاح (سمن).

(٣) انظر تعليل ذلك في الكتاب: ٦١٧/٣، وانظر أيضاً الأصول: ٢٦/٣، وشرح الشافية للرضي: ١٦٥/٢.

(٤) «الدَلَنْطَى: الشديد الصلب» الصحاح (دلظ).

(٥) «السِرَنْدَى: الشديد» الصحاح (سرد).

وسراد، ولا تُبالي الالتباس.

قيل: الألف في دَلَنْظَى وسرندى ليست للتأنيث، وإنما هي للإلحاق، وما كان للإلحاق فهو جارٍ مجزى الأصل، فلذلك كُسِّرَ كما يَكْسَرُ سَفَرَجَل ونحوه بالحذف.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولأَفْعَلَ إذا كان اسماً مثلاً واحداً أَفَاعِل، نحو أَجَادِل، وللصفة ثلاثة أمثلة: فُعل فُعْلان أَفَاعِل، نحو مُخَرَّ ومُخْران والأصاغر، وإنما يُجْمَعُ بأَفَاعِل أَفْعَل الذي مؤنثه فُعْلَى، ويُجْمَعُ أيضاً بالواو والنون، قال الله تعالى: ﴿بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَلًا﴾، وأمّا قوله:

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ مِنْ آلِ جَعْفَرٍ فَيَا عَبْدَ عَمْرٍو لَوْ نَهَيْتَ الْأَحَاوِصَا

فمنظورٌ فيه إلى جانبَي الوصفية والاسمية).

قال الشارح: أَفْعَل يكون اسماً ويكون صفة، فإذا كان اسماً فجمعه على أَفَاعِل، نحو أَفْكَل وأفَاكِل، وهي الرُّعْدَة، وأَيْدَع وأَيَادِع، وهو ضَرْبٌ مِنَ الصَّنْعِ أَحْمَرُ، وَأَرْزَب وَأَرَانِب، وَأَجْدَل وَأَجَادِل، وهو الصقر.

وإنما جُمِعَ على ذلك لأنه في العِدَّة كالأربعة، فُجْمِعَ جمعه، فَأَفَاكِل كَجَعَاغِر، الهمزة فيه كالجيم، وإن كانت الهمزة زائدة في الوزن والجيم أصلٌ، فصار كالملحق بالأربعة من نحو قَسُور^(١) وَغَيْلَم^(٢)، وإن لم يكن ملحقاً على الحقيقة لكنه على وزنه.

فكل ما كان في أوله همزة زائدة من الأسماء الثلاثية فإن تكسيره على الأفاعِل، وإن اختلفت حركاته، نحو إِيْمِد^(٣) وَأَتَامِد وَأَبْلَم^(٤) وَأَبَالَم وَأَصْبُع وَأَصَابِع، لا يختلف بناءً جمعه وإن اختلفت حركات الواحد كما كان الرباعي كذلك، نحو زَبَارِج وَجَعَاغِر وَبَرَاثِن

(١) «القَسُور والقَسُورَة: الأسد» الصحاح (قسر).

(٢) «الغَيْلَم: الجارية المغتلمة، والغَيْلَم: الذكر من السلاحف» الصحاح (غلم).

(٣) «الإِيْمِد: حجر يُكْتَحَل به» الصحاح (ثمَد).

(٤) «الأَبْلَم: خُوص المَقْل» الصحاح (مقل)، وانظر الكتاب: ٣/٦١٣، ٣/٦٤٤، والمقتضب:

وَدَرَاهِمَ وَقَمَاطِرَ وَجَخَادِبَ.

وأما الصفة فلها ثلاثة أبنية فُعل نحو أَمَحَرُ وَمَحَرُ وَأَصْفَرُ وَصُفَرُ، وكلُّ أَفْعَلَ مؤنثه فَعْلَاءَ فهذا جمعه، ولا يجوز [٦٣/٥] ضمُّه إلَّا في الشعر، ويُجمَعُ على فُعْلَانِ، نحو حُمُرَانِ وَبَيْضَانِ وَسُودَانِ، قال الشاعر^(١) [١٦٢/أ]:

وَمَغَزَى هَدْبًا يَعْلُو قِرَانِ الْأَرْضِ سُودَانَا

ولا يُجمَعُ بالواو والنون إلَّا عن ضرورة، وقد تقدَّم شرح ذلك بما فيه كفاية^(٢).

وأما أَفَاعِلُ فيكون جمعاً لأَفْعَلَ صفةً أيضاً، وذلك أن أَفْعَلَ قد يكون صفةً فيلزمها «مِنْ»، ويُرادُ بها التفضيلُ، كقولك: زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو، وخالدٌ أَكْرَمُ منك، فإذا أَدخَلْتَ عليه الألف واللام أَسْقَطْتَ منه «مِنْ»، كقولك: مررت بالأفْضَلِ والأَكْرَمِ، ولا يُستعملُ مع حذف «مِنْ» إلَّا بالألف واللام أو بالإضافة، نحو الأَفْضَلِ وَفُضْلَاهُمْ.

وإذا كان معه «مِنْ» فإنه يكون بلفظٍ واحد لا يُوْنِث ولا يُثَنَّى ولا يُجمَع، فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ من عمرو، وهندٌ أَفْضَلُ من عمرو، والزيدان أَفْضَلُ من العَمْرَيْنِ، والزيدون أَفْضَلُ من الخالِدينَ، وذلك لأنَّه في معنى الفعل، إذ المراد يزيد فضله عليه، والفعل لا يُثَنَّى ولا يُجمَع ولا يُوْنِث.

وإذا كان معه الألف واللام جرى مجرى الاسم فيوْنِثُ، نحو الفُضْلَى، والطُّوْلَى، ويثَنَّى نحو الأَكْرَمَانِ والأَفْضَلَانِ، ويُجمَع جمع السلامة، نحو قولك: الأَفْضَلُونَ والأَكْرَمُونَ، ويكسّر تكسير الأسماء، نحو الأكابر والأصاغر، وقد تقدَّم الكلام عليه مشروحاً قبل.

فإذا سُمِّيَ بصفة رجلٌ نحو أَحْمَدَ وَأَسْعَدَ صار اسماً جامداً وَجُمِعَ جَمْعُ الأَسْمَاءِ، نحو

(١) البيت في الكتاب: ٢١٩/٣، والتكملة: ١٩١، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨١، والمنصف:

١٢٩/٣، والنكت: ٨٢٤، وشرح الملوكي: ١٢٩ بلا نسبة.

الهَدْب: كثير الشعر، القِران جمع قرن وهو المرتفع من الأرض.

(٢) انظر ما سلف: ١١٠/٥.

أَحَامِدَ وَأَسَاعِدَ، وَيُجْمَعُ أَيْضاً جَمْعَ السَّلَامَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَحْمَدُونَ وَأَسْعَدُونَ وَأَحْمَدِينَ وَأَسْعَدِينَ لِأَنَّهُ بِالتَّسْمِيَةِ زَالِ مَعْنَى الْوَصْفِ عَنْهُ، وَلَمْ يَبْقَ يُفِيدُ مِنَ الْمَعْنَى مَا كَانَ يَفِيدُهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَسْمِيٌّ بِالْأَسْمِ الشَّيْءَ وَضَدَّهُ، وَتُسَمِّي حَسَنًا مَنْ لَيْسَ بِالْحَسَنِ، وَإِذَا زَالَ عَنْهُ مَعْنَى الْوَصْفِ جُمِعَ الْأَسْمَاءُ الْجَامِدَةُ، نَحْوُ أَرَانِبٍ وَأَفَاكِلٍ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ ... إلخ [٦٤ / ٥]

فإنه لمَح الوصفية فيه فجمعه على حَوْص كَأَحْمَرٍ وَمُحَرٍّ، كَأَنَّهُ جَعَلَهُ بِمَنْزِلَةِ مَنْ بِهِ حَوْصٌ، وَالْحَوْصُ: ضَيْقٌ إِحْدَى الْعَيْنَيْنِ^(٢)، وَعَلَى ذَلِكَ أَدْخَلُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ عَلَى الْحَارِثِ وَالْعَبَّاسِ^(٣) لِمَكَانِ مَعْنَى الْوَصْفِيَّةِ، ثُمَّ قَالَ: الْأَحَاوِصُ تَغْلِيَابًا لْجَانِبِ الْعَلَمِيَّةِ كَمَا يَغْلِبُ الْعَلَمِيَّةُ مَنْ يَقُولُ: حَارِثٌ وَعَبَّاسٌ، فَجَمَعَهُ جَمْعَ الْأَسْمَاءِ، نَحْوُ أَفْكَلٍ وَأَفَاكِلٍ وَأَرَنْبٍ وَأَرَانِبٍ، وَالْبَيْتُ لِلْأَعَشَى وَيَعْنِي عَبْدَ عَمْرٍو بْنَ شَرِيحَ بْنَ الْأَحْوَصِ وَعَمْرُو ابْنِ الْأَحْوَصِ وَشَرِيحَ بْنَ الْأَحْوَصِ^(٤)، وَكَانَ عُلْقَمَةُ بْنُ عُلاَثَةَ بْنُ عَوْفٍ بْنَ الْأَحْوَصِ نَافِرَ عَامِرِ بْنِ الطُّفَيْلِ، فَهَجَا الْأَعَشَى عُلْقَمَةَ وَمَدَحَ عَامِرًا فَأَوَعَدَهُ بِالْقَتْلِ^(٥)، فَقَالَ: أَتَانِي وَعَيْدُ الْحَوْصِ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَقَدْ جُمِعَ فَعْلَانُ اسْمًا عَلَى فَعَالَيْنِ، نَحْوُ شَيَاطِينِ، وَكَذَلِكَ فَعْلَانُ وَفَعْلَانُ، نَحْوُ سَلَاطِينِ وَسَرَاجِينَ، وَقَدْ جَاءَ سَرَاحٌ، وَصِفَةٌ عَلَى فِعَالٍ وَفَعَالَى، نَحْوُ غَضَابٍ وَسَكَارَى، وَتَقُولُ بَعْضُ الْعَرَبِ: كُسَالَى وَسُكَارَى وَعُجَالَى

(١) سلف البيت: ٦٨ / ١.

(٢) كذا في الصحاح (حوص).

(٣) انظر الحلييات: ٢٨٥-٢٨٦، ٢.

(٤) سقط من ط، ر من قوله: «وعمر بن حوص ..» إلى قوله: «الأحوص»، وانظر الصحاح (حوص)، والخزانة: ٨٨ / ١.

(٥) انظر هذه القصة في الخزانة: ٨٨ / ١، وشرح شواهد الشافية: ١٤٤، وانظر أيضاً الاشتقاق لابن دريد: ٢٩٦.

وَعُيَّارَى بِالضَّمِّ).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ ما كان من الأسماء على وزن فَعْلان فإنه يُكسَّر على فَعَالين، ولا فَرْق بين المفتوح الأول والمضمومه والمكسورة، وذلك نحو شَيْطَان وشَيَاطِين وسُلْطَان وسَلَاطِين وسِرْحَان وسَرَا حِين، وذلك لأنها أسماء ثلاثية ألْحَقَتْ بِنِات الأربعة، فوَجَبَ أَنْ تُجْمَعَ جَمْعٌ ما ألْحَقَتْ به لَأَنَّ حُكْمَ المُلْحَقِ حُكْمُ ما ألْحَقَ به لَأَنَّهُ مِثْلُهُ في الحُكْمِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ في جَمْعِ قَسَوْرٍ وَصَيْرَفٍ: قَسَاوِرُ وَصَيَارِفُ فتَجْمَعُهُ جَمْعُ جَعْفَرٍ وَجَعَا فِرٍ وَسَلْهَبٍ وَسَلَا هِبٍ، إِذْ كَانَ مُلْحَقًا بِهِ، كَذَلِكَ شَيْطَانٌ مِنَ الثَّلَاثِيَةِ أُلْحِقَ بِالْأَرْبَعَةِ لَأَنَّهُ مِنْ شَاطِئٍ يَشِيْطُ إِذَا بَطَلَ وَهَلَكَ، قَالَ الْأَعَشَى^(١):

قَدْ نَخْضِبُ الْعَيْرَ مِنْ مَكْنُونٍ فَائِلِهِ وَقَدْ يَشِيْطُ عَلَى أَرْمَاحِنَا الْبَطْلُ

وَوَقَعَتِ الْأَلْفُ فِيهِ رَابِعَةً، وَهُوَ مَوْضِعٌ يَثْبُتُ فِيهِ حَرْفُ الْمَدِّ وَلَا يُحْذَفُ، وَإِنْ كَانَتْ خَمَاسِيَّةً نَحْوُ قَنْدِيلٍ وَقَنَادِيلٍ وَجُزْمُوقٍ^(٢) وَجَرَامِيقٍ وَشِمْلَالٍ وَشَمَائِلٍ^(٣)، إِلَّا أَنَّهَا تُقَلَّبُ يَاءً إِذَا لَمْ تَكُنْهَا لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا.

و«سُلْطَان» [٦٥/٥] ثَلَاثِيٌّ لَأَنَّهُ مِنَ السَّلَاطَةِ، وَهُوَ الْقَهْرُ، مِلْحَقٌ بِقُرْطَاطٍ^(٤) وَفُسْطَاطٍ، قَالَ سِيبَوِيه: «وَهُوَ قَلِيلٌ وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ وَضَفًا»^(٥)، وَهُوَ فَعْلَانٌ، وَسِرْحَانٌ مِنَ الثَّلَاثَةِ أَيْضًا كَقَوْلِهِمْ فِي تَكْسِيرِهِ: سِرَاحٌ أُلْحِقَ بِالْأَرْبَعَةِ مِنْ نَحْوِ عِثْكَالٍ وَشِمْرَاخٍ^(٦)، وَهُوَ كَثِيرٌ، نَحْوُ حِذْفَارٍ وَهُوَ وَاحِدُ الْحِذَافِيرِ^(٧)، مِنْ قَوْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: «فَكَأَنَّهَا

(١) البيت في ديوانه: ٦٣، وشرح شواهد الإيضاح: ٢٣٥.

الفائل: العِرْق.

(٢) «الجُزْمُوق»: الذي يلبس فوق الخف «الصحاح [بداية فصل الجيم من باب القاف]. انظر المغرب: ١٤٢، ١٤٨.

(٣) ناقة شِمْلَال: سريعة، اللسان (شمل)، وانظر الممتع: ٦١١.

(٤) «الْقُرْطَاط»: الْحِلْسُ الَّذِي يَلْقَى تَحْتَ الرَّحْلِ «الصحاح (قرط).

(٥) الكتاب: ٢٥٦/٤.

(٦) «العِثْكَال»: الشِمْرَاخ، وَهُوَ فِي النَّخْلِ بِمَنْزِلَةِ الْعَنْقُودِ فِي الْكَرْمِ «الصحاح (عثكل).

(٧) «حِذَافِيرُ الشَّيْءِ»: أَعَالِيهِ وَنَوَاحِيهِ «الصحاح (حذفر).

حِيزَتْ لَهُ الدُّنْيَا بِحَذَائِرِهَا»^(١).

وَأَمَّا الصِّفَةُ فَإِنَّهَا تُجْمَعُ عَلَى فِعَالٍ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مَوْثِقُهُ فَعَلَى، نَحْوُ عَجَلَانَ وَعِجَالٍ وَعَطْشَانَ وَعَطَاشٍ وَغَرَّاثٍ وَغَرَّاثٍ^(٢)، وَكَذَلِكَ مَوْثِقُهُ، جَمْعُهُ عَلَى حَذْفِ الزَّائِدِ مِنْ آخِرِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْاسْمِ، فَكَأَنَّهُ بَعْدَ حَذْفِ الزَّائِدِ عَجَلَ وَعَطَشَ، فَجُمِعَ عَلَى فِعَالٍ، كَمَا قَالُوا: حَذَلْ وَخَذَلْ وَصَغَبْ وَصَغَابَ^(٣) كَمَا حَذَفُوا أَلْفَ أَنْثَى فَقَالُوا: إِنَاثٌ وَأَلْفَ رُبَى فَقَالُوا: رُبَابٌ لِلشَّاةِ الْقَرِيبَةِ الْعَهْدِ بِالتَّجَاجِ، قَالَ سِيبَوِيهٌ: «وَافَقَ فَعِيلًا وَفَعِيلَةً وَفَعَالَةً وَفَعَالًا»^(٤) يَعْنِي كَمَا قَدَّرُوا حَذَفَ الزَّائِدَ فِي هَذِهِ الْكَلِمِ وَجَمَعُوهَا جَمْعَ مَا لَا زِيَادَةَ فِيهِ، نَحْوُ كَرِيمٍ وَكَرَامٍ وَظَرِيفَةٍ وَظَرَافٍ وَجَوَادٍ وَجِيَادٍ كَذَلِكَ فَعَلُوا بِعَطْشَانَ وَبَابِهِ.

وَقَدْ كَسَّرُوهُ أَيْضًا عَلَى فَعَالٍ؛ قَالُوا: سَكْرَانٌ وَسَكَارَى^(٥) وَحَيْرَانٌ وَحَيَارَى وَخَزَيَانٌ وَخَزَايَا، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ، وَالْمَوْثِقُ كَذَلِكَ: قَالُوا: سَكْرَى وَسَكَارَى وَخَزَايَا وَخَزَايَا، شَبَّهُوا الْأَلْفَ وَالنُّونَ بِالْفَعْلِ التَّائِيثِ لِأَنَّهَا زَائِدَانِ مَعًا، وَالْأَوَّلُ مِنْهُمَا حَرْفٌ مَدٌّ، وَيُؤْنِثُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى لَفْظٍ مَذْكُورٍ، فَكَمَا قَالُوا: صَحْرَاءٌ وَصَحَارَى وَعَذْرَاءٌ وَعَذَارَى كَذَلِكَ قَالُوا: سَكْرَانٌ وَسَكَارَى وَعَطْشَانٌ وَعَطَاشَى، وَقَدْ ضَمَّ [١٦٢/ب] بَعْضُهُمُ الْأَوَّلَ مِنْ هَذَا الْجَمْعِ فَقَالُوا: سَكَارَى وَعُجَالَى وَغِيَارَى^(٦) فِي جَمْعِ غَيْرَانٍ، كُلُّهُ مَضْمُومٌ، وَهَذَا الضَّمُّ فِي جَمْعِ فَعْلَانٍ خَاصَّةً لِيُعْلَمَ أَنَّهُ جَمْعُ فَعْلَانٍ وَلَيْسَ بِجَمْعِ فَعْلَاءٍ.

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَفِعِيلٌ يُكْسَرُ عَلَى أَفْعَالٍ وَفِعَالٍ وَأَفْعِلَاءٍ، نَحْوُ أَمْوَاتٍ وَجِيَادٍ وَأَيِّنَاءٍ، وَيُقَالُ: هَيِّنُونَ وَيَبِّعَاتٍ).

(١) الحديث في جامع الأصول في أحاديث الرسول: ١٠ / ١٣٥، وانظر تخريجه ثمة.

(٢) «الغَرَّاثُ: الجوع» الصحاح (غرث).

(٣) كذا قال السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣ / ٦٤٥.

(٤) الكتاب: ٣ / ٦٤٥، بتصرف، وانظر التكملة: ١٩٤.

(٥) هي لغة بني تميم، انظر مختصر شواذ القراءات: ٣٣، والارتشاف: ٤٥٢.

(٦) ذكر سيبويه هذا عن بعضهم، انظر الكتاب: ٣ / ٦٤٥، والتكملة: ١٨٩، وشرح الشافية

للرضي: ٢ / ١٧٤، والممتع: ١٠٢، والارتشاف: ٤٥٣.

قال الشَّارح: اعلم أن فِعْلاً من الأبنية المختصّة بالمعتلّ، لا يكون مثله في الصحيح كما قالوا: غَزَاة ورُمَاة فجمعوا فاعِلاً منه على فُعْلَةٍ ولا يكون مثله في الصحيح.

وقد ذهب بعض الكوفيين^(١) إلى أن أصله فَعِيل ثم قُبِلت إلى فَعِيل، والقلب على خلاف الأصل، ولا دليل عليه، فإذا أُريد جمعه فالباب فيه والكثير أن يُجمع جمع السلامة لأنّه صفةٌ تدخل مؤنّته التاء للفرق من نحو مَيّت ومَيّنة ومَيّعة، وهو جار مجرى فاعِل لأنّه على عِدّته، وموضع الزيادة فيها واحداً، فكما كان الباب في فاعِل جمع السلامة من نحو قولك: ضارب وضاربون وضاربة وضاربات كذلك كان الأكثر في فَعِيل جمع السلامة من نحو قولك: مَيّت ومَيّتون وهَيّن وهَيّنون ومَيّنة ومَيّات وهَيّنة وهَيّات، وفي الحديث: «المؤمنون هَيّنون لَيّنون»^(٢).

فإذا أُريد تكسيّره مُجَلَّ على غيره ممّا هو على عِدّته، فمن ذلك قولهم: مَيّت وأموات، شَبّهوه بفاعِل، فكما قالوا: شاهد وأشهد كذلك قالوا: مَيّت وأموات، جاؤوا به على حذف الزوائد، كأنه بقي مَوْت، فقالوا: أموات مثل سَوَوط وأسواط وحَوَوض وأَحْوَاض، والمؤنث كالذكر لا فَضْل بينهما، قالوا: مَيّنة وأموات كما قالوا في المذكر: مَيّت وأموات، وذلك أنك في التّكسير تحذف التاء فيصير مَيّناً فتجمعه على أموات، ومثله قالوا: حَيّ وأحياء وحَيّة وأحياء ونَضُو^(٣) وأنضاء ونَضُوّة وأنّضاء، وذلك كثير، وقالوا للملك: قِيلَ وأقوال^(٤)، وربّما قالوا: أقيَال^(٥)؛ بالياء وذلك من قِيلَ أن القِيلَ

(١) هو الفراء، انظر الممتع: ٥٠١، وشرح الشافية للرضي: ١٧٦/٢.

(٢) سلف الحديث: ١٤/٣.

(٣) «النضو بالكسر: البعير المهزول» الصحاح (نضو).

(٤) «القِيل: الملك من ملوك حِمير يقول ما يشاء» اللسان (قول).

(٥) ذكره سيّوبه بالياء، وذكره الفارسي والجوهري والأعلم والرضي بالواو، انظر الكتاب:

٣/٦٤٢، والتكملة: ١٨٧، والصحاح (قول)، والنكت: ١٠٣٣، وشرح الشافية للرضي:

١٧٦/٢.

أَصْلُهُ قِيلَ، وهو فَعِيلٌ من القول، قيل له ذلك لنفاذ قوله^(١)، فَمَنْ قال: أَقْوَالُ جَمَعَهُ عَلَى الْأَصْلِ كَمِيتٍ وَأَمَوَاتٍ، وَمَنْ قال: أَقْيَالُ جَمَعَهُ عَلَى لَفْظِهِ، والوجهُ الْأَوَّلُ، وقالوا: كَيْسٌ وَأَكْيَاسٌ، والمرادُ كَيْسٌ عَلَى زِنَةِ فَعِيلٍ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ جَمْعُهُمْ إِيَّاهُ [٦٦/٥] بِالْوَاوِ وَالنُّونِ كَثِيرًا، وَلَوْ كَانَ فَعْلًا لَكَانَ الْبَابُ فِي جَمْعِهِ التَّكْسِيرُ، نَحْوُ صَعْبٍ وَصِيعَابٍ.

وَقَدْ كَسَّرُوهُ أَيْضًا عَلَى فِعَالٍ؛ قالوا: جَيِّدٌ وَجِيَادٌ، وَشَبَّهُوهُ بِفَاعِلٍ، وقالوا: مَيِّتٌ وَأَمَوَاتٌ وَجَيِّدٌ وَأَجْوَادٌ، كَذَلِكَ قالوا: أَجْيَادٌ كَمَا قالوا: قَائِمٌ وَقِيَامٌ وَنَائِمٌ وَنِيَامٌ، وَكَذَلِكَ قالوا: سَيِّدٌ وَسَادَةٌ كَمَا قالوا: قَائِدٌ وَقَادَةٌ وَحَائِثٌ وَحَاكَةٌ.

وَقَدْ كَسَّرُوهُ أَيْضًا عَلَى أَفْعِلَاءٍ، فَقَالُوا: هَيِّنٌ وَأَهْوِنَاءٌ، وَحَكَى الْجَرْمِيُّ: جَيِّدٌ وَأَجْوَدَاءٌ^(٢)، حَمَلُوهُ عَلَى فَعِيلٍ، نَحْوَ نَبِيٍّ وَأَنْبِيَاءٍ وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءٍ، وَقَدْ احْتَجَّ الْفَرَاءُ بِهَذَا الْجَمْعِ^(٣) عَلَى أَنَّ أَصْلَهُ فَعِيلٍ، قَالَ: لِأَنَّ فَعِيلًا يُجْمَعُ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا دَلِيلَ فِي ذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَدْ يَجْمَعُونَ الشَّيْءَ عَلَى غَيْرِ بَابِهِ، أَلَا تَرَاهُمْ قَالُوا: شَاعِرٌ وَشُعْرَاءٌ وَجَاهِلٌ وَجُهَلَاءٌ، وَإِنَّمَا فَعْلَاءٌ بِأَبْهٍ فَعِيلٍ، نَحْوُ كُرْمَاءٍ وَلُؤْمَاءٍ، فَكَذَلِكَ هَهُنَا، فَاعْرِفْهُ.

(فَصُلِّ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَفَعَّالٌ وَفَعَّالٌ وَفَعَّيْلٌ وَمَفْعُولٌ وَمُفْعِلٌ وَمُفْعَلٌ يُسْتَغْنَى فِيهَا بِالتَّصْحِيحِ عَنِ التَّكْسِيرِ، يُقَالُ: شَرَابُونَ وَحُسَّانُونَ وَفَسِّيْقُونَ وَمَضْرُوبُونَ وَمُكْرَمُونَ وَمُكْرَمُونَ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتُ لَا تَكَادُ تُكْسَرُ، كَأَنَّهُ اسْتُغْنِيَ عَنِ تَكْسِيرِهَا بِجَمْعِ السَّلَامَةِ، وَفَعَّالٌ لِلْمَبَالِغَةِ فَأَجْرَوهُ مُجْرَى مُفْعَلٍ لِأَنَّهَا لِلْمَبَالِغَةِ، وَمُفْعَلٌ يَجْرِي عَلَى فَعْلٍ، نَحْوُ كَسَّرَ فَهُوَ مُكْسَّرٌ وَقَطَعَ فَهُوَ مُقَطَّعٌ، وَتَدَخَّلَهُ تَاءُ التَّنْثِيثِ، نَحْوُ مُكْسَّرَةٍ وَمُقَطَّعَةٍ، وَفَعَّالٌ كَذَلِكَ؛ تَقُولُ: شَرَّابٌ وَشَرَّابَةٌ، فَلِذَلِكَ تَجْمَعُهُ جَمَعَ السَّلَامَةِ كَمَا تَجْمَعُ مُفْعَلًا؛ فَتَقُولُ: شَرَّابُونَ وَشَرَّابَاتٌ وَقَتَّالُونَ وَقَتَّالَاتٌ كَمَا تَقُولُ: مُقَتِّلٌ وَمُقَتَّلُونَ وَمُقَتَّلَةٌ

(١) كَذَا فِي النِّكَتِ: ١٠٣٣، وَاللِّسَانُ (قَوْل).

(٢) انْظُرْ شَرْحَ الْكَافِيَةِ الشَّافِيَةِ: ١٨٦٢.

(٣) انْظُرْ مَاسَلَفَ: ١١٨/٥.

ومُقْتَلَات، لم يُفْعَلْ به ما فُعِلَ بفَعُول من التكسير وإن كانا جميعاً للمبالغة، كأنهم أرادوا الفصل بينهما.

وأما فُعَال نحو حُسَّان وكُرَّام وقُرَّاء ووَضَاء فحكمه في الجمع حكمُ فَعَال، يكون المذكر بالواو والنون والمؤنث بالآلف والتاء، نحو حُسَّانون وكُرَّامون وحُسَّانات وكُرَّامات؛ لأنه مثله في المبالغة، وتدخل مؤنثه التاء، قال الشماخ^(١):
دار الفتاة التي كُنَّا نقول لها يا ظبية عطلاً حُسَّانة الجيد [٦٧/٥]

فكان في حكم الجاري على الفعل لذلك كما كان فَعَال^(٢).

ومثل ذلك فِعِيل، نحو فِسِّيق وشريب وسَكَّير، فإنه يُجْمَع مذكَّره بالواو والنون ومؤنثه بالآلف والتاء لأنه مثل فَعَال في المبالغة، وتدخل مؤنثه تاء التأنيث، فكان كالجاري على الفعل، فلذلك كان حكمه حكم جمع السلامة.

وكذلك مَفْعُول من نحو مضروب ومقتول بمنزلة فَعَال لأنه في حكم الجاري على الفعل، وتدخله تاء التأنيث من نحو مضروبة، فلذلك كان الباب فيه جمع السلامة من نحو مضروبون ومنصورون، قال الله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ لَهُمُ الْمَنْصُورُونَ﴾^(٣)، وقال: ﴿مَلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُوا أُخِذُوا وَقُتِلُوا نَفْتِيلًا﴾^(٤).

وكذلك ما جرى على الفعل من نحو مُفْعَل ومُفْعَل من نحو مُكْسَر ومُكْسَر، فمُكْسَر اسمُ فاعِلٍ جارٍ على يُكْسَر مَّا سُمِّيَ فاعله، ومُكْسَر اسمُ مفعولٍ جارٍ على يُفْعَل بناءً ما لم يُسَمَّ فاعله، وتدخل المؤنث منه تاء التأنيث من نحو كَسَر فهو مُكْسَر ومكسرة، وحَرَك فهو مُحَرَّك ومحرَّكة^(٥)، فلذلك كان جمعُ مذكَّره بالواو والنون ومؤنثه

(١) البيت في ديوانه: ١١٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٧، وبلا نسبة في التكملة: ١٩٣، والمنصف: ٢٤١/١، والخصائص: ٢٦٦/٣، وأمالى ابن الشجري: ٦٠/١.

(٢) انظر فيما سلف الكتاب: ٣/٣٤٠-٣٤٢، والتكملة: ١٩٣.

(٣) الصافات: ١٧٢/٣٧.

(٤) الأحزاب: ٦١/٣٣.

(٥) من قوله: «من نحو كسر...» إلى قوله: «ومحرَّكة» سقط من ط، ر.

بالألّف والتاء، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وقد قيل: عَوَارِيرٌ وَمَلَاعِينٌ وَمَشَائِيمٌ وَمَيَاسِيرٌ وَمَقَاطِيرٌ وَمَنَائِكِرٌ وَمَطَافِيلٌ وَمَشَادِنٌ).

قال الشّارح: [١٦٣ / أ] قد شدّد من ذلك أشياء فجاءت مكسّرة، وذلك يُحفظ ولا يُقاسُ عليه، فمن ذلك قولهم: عَوَّارٌ وَعَوَارِيرٌ لِلجَبَانِ، أَجْرُوهُ مُجْرَى الْأَسْمَاءِ لِأَنَّهُمْ لَا يَقُولُونَ لِلْمَرْأَةِ: عَوَّارَةٌ؛ لِأَنَّ الشَّجَاعَةَ وَالجُبْنَ مِنْ أَوْصَافِ الرِّجَالِ لِحُضُورِهِمُ الْحَرْبَ وَكَثْرَةَ لِقَائِهِمُ الْأَعْدَاءَ^(١)، قال الأعشى^(٢):

غَيْرُ مَيْلٍ وَلَا عَوَاوِيرٍ فِي الْهَيْبِ سَجَا وَلَا عُزْلٍ وَلَا أَكْفَالٍ [٦٨ / ٥]

فهذا شاذٌّ في فُعَالٍ، وقالوا: مَلَاعِينٌ، كَسَّرُوا مَلْعُونًا، كَأَنَّهُمْ شَبَّهُوا بِالْأَسْمِ مِمَّا هُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ وَرَابِعُهُ حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ مِنْ نَحْوِ بُهْلُولٍ^(٣) وَبَهَائِلٍ وَمَغْرُودٍ وَمَعَارِيدٍ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ الْكَمَاءِ، وَمِثْلُهُ مَشُؤُومٌ وَمَشَائِيمٌ، قال الشاعر^(٤):

مَشَائِيمٌ لَيْسُوا مُضْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بَيْنَ غُرَائِبِهَا

وقالوا: مَيِّمُونَ وَمَيَّامِينَ وَمَكْسُورٌ وَمَكَّاسِيرٌ وَمَسْلُوخَةٌ وَمَسَالِيخٌ، كُلُّهُ عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْأَسْمِ، وَهَذَا شاذٌّ فِي مَفْعُولٍ، وقالوا: مُفْطِرٌ وَمَقَاطِيرٌ وَمُنْكَرٌ وَمُنْكَرٌ وَمُؤَسَّرٌ وَمَيَاسِيرٌ وَمُطْفِلٌ وَمَطَافِلٌ وَمُشْدِنٌ وَمَشَادِنٌ.

فهذه الأسماءُ مكسّرة، فما كان جارياً عَلَى الْفِعْلِ بِمَعْنَى الْفَاعِلِ فَمُفْطِرٌ مِنْ أَفْطَرَ يُفْطِرُ فَهُوَ مُفْطِرٌ، وقالوا فِي الْجَمْعِ: مَقَاطِيرٌ، وَمُنْكَرٍ فاعِلٌ مِنْ أَنْكَرَ فَهُوَ مُنْكَرٌ، وَالْجَمْعُ مَنَائِكِرٌ،

(١) كذا قال وعلل الأعلام في النكت: ١٠٣٢، وانظر الكتاب: ٦٤١ / ٣.

(٢) البيت في ديوانه: ٤٧، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٨٨، وبلا نسبة في التكملة: ١٩٣.

والميل: جمع أميل، وهو الذي لا يثبت على الفرس، والعُزْلُ: جمع أعزل وهو الذي لا سلاح معه، والأكفال: جمع كفل وهو الذي لا يثبت على ظهور الخيل.

(٣) «البُهْلُولُ مِنَ الرِّجَالِ: الضَّحَّاكُ» الصَّحَّاحُ (بهل).

(٤) سلف البيت: ١٢٦ / ٢ - ١٢٧.

ومؤسّر من اليُسّر، والواو فيه منقلبة عن الياء لسكونها وانضمام ما قبلها، ولذلك عادت إلى الياء في الجمع، نحو مَيَاسِيرٍ لتحركها وزوال الضمة قبلها، والياء فيها مُطْلَةٌ على حدّها في خاتِمٍ وخَوَاتِيمٍ، وقالوا: مُطْفِلٌ ومَطَافِلٌ ومُشِدِنٌ ومَشَادِنٌ، وربما قالوا: مَطَافِيلٌ ومَشَادِينٌ على غير القياس^(١)، والمطفّل: الأمّ معها طفلٌ، والمشدّن: الظبية التي شدّن خشفها، أي قوي واستغنى عن أمه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكلّ ثلاثي فيه زيادةٌ للإلحاق بالرباعي كجدول وكوكب وعثير أو لغير الإلحاق وليست بمدّة كأجدل، وتنضّب ومدعس فجمعه على مثال جمع الرباعي، تقول: جدّاول وأجادل وتنّاضب ومدّعس).

قال الشّارح: إذا ألحق بناءً ببناء صار حكم الفرع الملحق كحكم الأصل الملحق به، فالثلاثي إذا زيد فيه ما يلحقه بالأربعة صار حكمه حكم الأربعة، تجمعه^(٢) كجمعه، فتفتح أوله وتزيد فيه ألفاً ثالثة وتكسر ما بعدها كما تفعل بجعافر وزبارج، فتقول في جدول: جدّاول وفي كوكب: كواكب؛ لأن جدولاً وكوكباً الواو فيهما زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع ثلاثة أحرف أصول، فهما ملحقان بجعفر.

وعثير^(٣) ثلاثي، والياء فيه زائدة لما ذكرناه، فهو ملحقٌ بدزهم وهجرع، فكما تقول: جعافر ودزاهم فكذلك تقول: جدّاول وكواكب وعثاير، لأنه قد صار في الحكم رباعياً. فإن كانت الزيادة فيه لغير الإلحاق ولم تكن مدّة كأجدل وتنضّب ومدعس فأجدل ثلاثي والهمزة في أوله زائدة لأن الهمزة لا تكون في أول بنات الثلاثة إلّا زائدة، فالبناء وإن كان على زنة جعفر فليس المراد من الهمزة الإلحاق، إنما ذلك شيءٌ حصل بحكم الاتفاق من غير أن يكون مقصوداً إليه.

إلّا أن الزيادة لما لم تكن من حروف المدّ واللّين جرى مجرى الملحق لأن الملحق كثيراً

(١) انظر التكملة: ١٩٢، والصحاح (طفل).

(٢) في ط، ر: «فجمعه».

(٣) العثير؛ بتسكين الثاء: الغبار؛ الصحاح (عثر).

كما أن هذه الحروف كذلك، وليست حروف المد كذلك لأنها تجري مجرى الحركات [٦٩/٥] المشبعة عمّا قبلها، فلا تُعْتَدُّ مكثرةً لغيرها، فلذلك تجمعها جمع الملحق، فتقول: في أَجْدَل وهو الصَّقر: أَجَادِل، فتفتحُ أوله وتزيده ألفاً ثالثةً وتكسر ما بعدها كما تفعل في الرباعي والملحق به؛ لأنه قد صار على عدته.

وتقول: تَنْضُب وتَنَاضِب، والتَنْضُب: شجرٌ يُتَّخَذُ منه السهام^(١)، وهو من الثلاثة، والتاء في أوله زائدة لأنه ليس في الأسماء مثل جَعْفَر؛ بضم الفاء ولأنه من الشيء الناضب، وهو البعيد، كأنه قيل له ذلك لِعَظَمِهِ كما قيل لنظيره شَوْحَط وهو من شَحِطَ^(٢)، وقالوا: مَدْعَس ومَدَاعِس، والمَدْعَس: الرمح الأصم، والميم فيه زائدة لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدة، وكأنه من الدَّعَس وهو الطَّعْن لأن الرمح آلة الطعن^(٣).

قال صاحب الكتاب: (وتَلَحَّقُ بآخره التاء إذا كان أعجمياً أو منسوباً كجَوَارِبَة وأَشَاعِثَة)^(٤).

قال الشَّارح: إذا كان الاسم رباعياً أعجمياً أو منسوباً فإنه يُجْمَعُ على ما تقدَّم من جمع الرباعي، إلا أنك تُلَحِّقُ جمعه الهاء في الأكثر، قالوا: مُوزَج ومَوَازِجَة^(٥) وجَوَرَب وجَوَارِبَة^(٦)، وكلاهما فارسيٌّ مُعَرَّب، ودخلت الهاء لتأكيد تأنيث الجمع لأنه مكسَّر على حدِّ دخولها في حَجَر وحِجَارَة وذَكَر وذِكَاَرَة ولِلإِيذَان بِالْعُجْمَة فيها، ومثله: كَيْلَجَة

(١) انظر الكتاب: ٣/٦١٣، ٤/٢٥٢، والسيرافي: ٦٢٦، ٦٤٨، والنكت: ١١٨٨.

(٢) «شَحِط المزار، أي بُعد، والشَّوْحَط: ضرب من شجر الجبال تتخذ منه القسي» الصحاح (شحط)، وانظر النكت: ١١٨٧.

(٣) انظر الصحاح واللسان (دعس).

(٤) بعدها في المفصل: ١٩٦ «وسيابجة» وسيأتي الكلامه عليه.

(٥) «المُوزَج: الخفّ، فارسيّ معرَّب» المعرب: ٣١١.

(٦) «الجورب: أعجمي معرب» المعرب: ١٠١، ٢٨٣.

وَكَيْالَجَةً لِمَكْيَالٍ^(١) وَطَيْلَسَانَ وَطَيْالِيسَةَ^(٢)، وَنَظِيرُ ذَلِكَ مِنَ الْعَرَبِيِّ صَيْقَلٌ وَصَيَاقِلَةٌ وَصَيَرَفٌ وَصَيَارِفَةٌ وَمَلَاكٌ وَمَلَائِكَةٌ.

وَرَبَّمَا حَذَفُوا التَّاءَ تَشْبِيهًا بِالْعَرَبِيِّ، قَالُوا: جَوَارِبٌ وَكَيَالِجٌ، كَأَنَّهُمْ شَبَّهُوهُ بِصَوَامِعٍ وَكَوَائِبٍ، وَقَالُوا: الْمَنَازِرَةُ وَالْمَسَامِعَةُ وَالسَّبَابِجَةُ^(٣) وَالْمَهَالِبَةُ وَالْأَحَامِرَةُ وَالْأَزَارِقَةُ، فَوَاحِدُ الْمَنَازِرَةِ مُنْذِرِيٌّ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمُنْذِرِ بْنِ مَاءِ السَّمَاءِ، وَوَاحِدُ الْمَسَامِعَةِ مِسْمَعِيٌّ مَنَسُوبٌ إِلَى مِسْمَعٍ^(٤)، وَأَمَّا السَّبَابِجَةُ^(٥) فَجَمْعٌ، وَالوَاحِدُ سَيِّجِيٌّ^(٦)؛ فَارِسِيٌّ مَعْرَبٌ، وَهُمْ قَوْمٌ مِنَ السُّنْدِ بِالْبَصْرَةِ، كَانُوا جَلَاوِزَةً وَحُرَّاسَ السَّجَنِ^(٧)، وَمِثْلُهُ الْبَرَابِرَةُ، الْوَاحِدُ بَرَبْرِيٌّ، وَالْمَهَالِبَةُ مَنَسُوبٌ إِلَى الْمُهَلَّبِ بْنِ أَبِي صُفْرَةَ، الْوَاحِدُ مُهَلَّبِيٌّ، وَالْأَحَامِرَةُ وَالْأَزَارِقَةُ الْوَاحِدُ مِنْهُمَا أَحْمَرِيٌّ وَأَزْرَقِيٌّ، وَالْهَاءُ فِي هَذَا الْجَمْعِ تَحْتَمِلُ أَمْرَيْنِ^(٨):

أَحَدُهُمَا: أَنَّ تَكُونَ لَتَأَكِيدُ تَأْنِيثَ الْجَمْعِ لِأَنَّهُ مُكْسَّرٌ.

وَالْآخَرُ: أَنَّ تَكُونَ بَدَلًا مِنْ يَاءِی النَّسَبِ، كَمَا أَبْدَلُوا الْيَاءَ مِنَ الْمَحْذُوفِ فِي سَفَارِيجٍ وَنَحْوِهِ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ حَذَفُوا يَاءِی النَّسَبِ ثُمَّ جَمَعُوا مَنْذِرًا عَلَى مَنَازِرٍ لِأَنَّهُ رُبَاعِيٌّ، [١٦٣/ب] وَأَدْخَلُوا الْهَاءَ عَوْضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ، وَكَذَلِكَ مِسْمَعٌ وَسَيِّجٌ^(٩)، فَأَمَّا

(١) انظر الصحاح (كلج)، والمغرب: ٢٤٢.

(٢) انظر المغرب: ٢٢٧.

(٣) في ط: «السيابجة» تصحيف، والصواب بالباء لا بالياء، انظر المذكر والمؤنث للمبرد: ٨٠-٨١، وتهذيب اللغة: ١٠/٥٩٨، والمغرب: ١٨٣-١٩٦، [وتعليق الشيخ أحمد محمد شاكر]، والصحاح واللسان (سبج).

(٤) هو مِسْمَعٌ بْنُ شَيْبَانَ، انظر الاشتقاق: ٣٥٥.

(٥) في ط، ر: «السيابجة» تصحيف.

(٦) في ط، ر: «سبيجي» تصحيف.

(٧) كَذَا فِي الصَّحَاحِ (سبج)، والمغرب: ١٨٣.

(٨) ذَكَرَ الْأَعْلَمُ هَذَيْنِ الْأَمْرَيْنِ فِي النِّكَتِ: ١٠٢٣.

(٩) في ط: «سبيج» تصحيف.

مُهَلَّب فاللام فيه مضاعفة، فحذفوا أحد اللامين فبقي مُهَلَّب رباعياً، فجمعوه جمع الرباعي، وكذلك أهر وأزرق، جمعوهما جمع الأسماء لئلا لم يريدوا فيهما الصفة، فاعرفه. قال صاحب الكتاب: (والرباعي إذا لحقه حرف لين رابعُ جمع على فعَالِيل كقَنَادِيل وسَرَادِيح، وكذلك ما كان من الثلاثي ملحقاً به كقَرَاوِيح وقَرَاطِيط، وكذلك ما كانت فيه من ذلك زيادةٌ غيرُ مدَّة كمصَابِيح وأنَاعِيْم وَيَرَابِيْع وكَلَالِيْب).

قال الشارح: إذا وقع حرف المد رابعاً مع أربعة أحرف أصول، نحو سِرْدَاح، وهي الناقة الكثيرة اللحم، وقنديل وجُزْمُوق، وهو ما يُلبَس فوق الخُفِّ^(١) فإن تكسیرها على فعَالِيل، نحو سَرَادِيح وقَنَادِيل وجَرَامِيْق، فلا تحذف حرف المد بل تقلِّبه إلى الياء إن لم يكنْها لسكونه وانكسار ما قبله، ولا تحذفه لأنَّه موضع يثبت فيه حرف المد، ألا ترى أنك تقول في تكسير سفرجل: سَفَارِيح وفي فرزدق: فَرَزِيد، وإذا كنت تزيد حرف المد هنا بعد أن لم يكن ولا تَقْدَح في بناء التفسير فلأن تُقَرَّه إذا كان معك أوَّلِي، إذ لا تحذف شيئاً وأنت تجد من الحذف بُدّاً.

وأما ما ألحق من الثلاثي بينات الأربعة فإن جمعه كذلك أيضاً، نحو قِرْوَاح [٧٠ / ٥] وقَرَاوِيح^(٢) وقُرْطَاط وقَرَاطِيط، كما كان جمع جذول وعِثَر كجمع جَعْفَر وِدْرَهَم، والقِرْوَاح: الناقة الطويلة القوائم.

قيل لأعرابي^(٣): ما القِرْوَاح؟ قال: التي كأنها تمشي على أزمَاح، فالواو^(٤) والألف فيه زائدتان، كأنه من قَرَحَ الفَرَسُ، والقُرْطَاط: البزْدَعَة، وأصله قُرْط، وإحدى الطاءين زائدة للإلحاق بينات الأربعة، ثم زيدَ فيها ألف رابعة فصار بمنزلة أربعة أحرف أصلية

(١) انظر ما سلف: ١١٦/٥.

(٢) انظر الكتاب: ٦١٣/٣.

(٣) القائل هو أبو حاتم السجستاني والأصمعي، انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٥٩، والصحاح (قرح)، وسفر السعادة: ٤٢١، واللسان (قرح).

(٤) في ط، ر: «قالوا: الواو».

زِيد فِيهَا أَلْفٌ رَابِعَةٌ، نَحْوُ سِرْدَاحٍ^(١) وَحَذْبَارٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الْمَهْزُولَةُ^(٢)، فَلِذَلِكَ تَجْمَعُهُ كَالْأَصْلِ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٣):

أَدِينُ وَمَا دَيْنِي عَلَيْكُمْ^(٤) بِمَغْرَمٍ وَلَكِنْ عَلَى الشُّمِّ الْجِلَادِ الْقَرَاوِحِ
فَإِنَّمَا^(٥) قَالَ: الْقَرَاوِحُ عَلَى حَدِّ قَوْلِ^(٦) الْآخِرِ^(٧):
وَكَحَّلَ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

كَأَنَّهُ حَذَفَ الْيَاءَ تَخْفِيفًا، وَصِحَّةُ الْوَاوِ تَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ فِيهِ زِيَادَةٌ غَيْرُ مَدَّةٍ، فَيَصِيرُ بِهَا أَرْبَعَةٌ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلْإِلْحَاقِ، نَحْوُ مِصْبَاحٍ وَأَنْعَامٍ وَيَرْبُوعٍ وَكَلُوبٍ، فَإِنَّهُ يُجْمَعُ عَلَى مِثْلِ جَمْعِ الْمَلْحَقِ، نَحْوُ مَصَابِيحٍ وَأَنْعَامٍ وَيَرْابِعٍ وَكَلَالِيْبٍ، لِأَنَّهُ عَلَى عِدَّتِهِ، وَلَا اعْتِبَارَ بِاخْتِلَافِ حَرَكَاتِهِ، فَمِصْبَاحٍ مِفْعَالٌ مِنَ الصُّبْحِ، وَالْمِيمُ زَائِدَةٌ فِي أَوَّلِهِ، وَلَيْسَتْ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ، وَهِيَ مِنْ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللِّينِ، وَأَنْعَامٌ جَمْعٌ نَعَمَ جَمْعَ قَلْبَةٍ، وَهَذَا الْبِنَاءُ قَدْ يَجْمَعُ إِذَا أُريدَ الْكَثْرَةُ نَحْوُ أَنْعَامٍ وَأَقَاوِيلٍ، وَالْيَرْبُوعُ: دَوِّيَّةٌ تُشَبِّهُ الْجُرْذَ مَكْحَلٌ بَرِّيٌّ تَأْكُلُهُ الْعَرَبُ^(٨)، وَالْيَاءُ فِي أَوَّلِهِ

(١) هي الناقة الطويلة، اللسان (سردح).

(٢) انظر الصحاح (حذبر).

(٣) هو سويد بن الصامت الأنصاري كما في الاقتضاب: ٣٧٥، والصحاح (قرح)، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ٢٧٦، واللسان (جلد)، والبيت بلا نسبة في سفر السعادة: ٤٢١.

(٤) في ط، ر: «عليك»، والشاعر يخاطب قومه، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٥) في ط، ر: «وإنما» خطأ.

(٦) في ط: «قوله».

(٧) هو جندل بن المثنى الطُّهَوِيُّ كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ٤٢٨/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٦٣١، وشرح شواهد الشافية: ٣٧٤، ونسب ابن جني وابن عصفور البيت إلى العجاج، وليس في ديوانه، انظر الخصائص: ٣/٣٢٩، وضرائر الشعر: ١٣١، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٤/٣٧٠، والمتنصف: ٢/٤٩، ٣/٥٠، والتكملة: ٢٥٨، ٢٦٢، والخصائص: ١/١٩٦.

وَالْعَوَاوِرُ جَمْعُ عَوَّارٍ وَهُوَ وَجَعُ الْعَيْنِ، وَقَوْلُهُ: كَحَّلَ، أَيَّ جَعَلَهُ بَدَلَ الْكَحْلِ.

(٨) نظر السيرافي: ٦٢٦، وسفر السعادة: ٥٠٦.

زائدة والواو أيضاً زائدة وهي رابعة، وكلُّوب فعُول إحدى اللّامين زائدة كأنه من [٧١ / ٥] الكلّب، وهو مسمار مُعَوَّجٌ يعلّق عليه المسافر أَدَاتِهِ، والكلُّوب الكلّاب فهو المِشَال، فاعرفه^(١).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويقع الاسم المفرد على الجنس ثم يميّز منه واحده بالتاء، وذلك نحو تَمْر وتَمْرَة وَحَنْظَل وَحَنْظَلَة وَبَطِيخ وَبَطِيخَة وَسَفَرْجَل وَسَفَرْجَلَة، وإنما يكثر هذا في الأشياء المخلوقة دون المصنوعة، ونحو سَفِين وسَفِينَة وَلَبَن وَلَبَنَة وَقَلْنَس وَقَلْنَسَة ليس بقياس، وعكس تَمْر وتَمْرَة كَمَاء وكَمَاءَة وَجَبَاء وَجَبَاءَة).

قال الشّارح: اعلم أنّ هذا الضرب من الأسماء التي يميّز فيها الواحد بالتاء من نحو شَعِيرَة وشَعِير وتَمْرَة وتَمْر إنما هو عندنا^(٢) اسم مفرد واقع على الجنس كما يقع على الواحد، وليس بتكسير على الحقيقة، وإن استفيد منه الكثرة لأن استفادة الكثرة ليست من اللفظ، إنما هي من مدلوله، إذ كان دالاً على الجنس، والجنس يفيد الكثرة، والكوفيون يزعمون أنه جمع كُسّر عليه الواحد^(٣)، ويؤيد ما ذكرناه أمران:

أحدهما: أنه لو كان جمعاً لكان بينه وبين واحده فرق إمّا بالحروف وإمّا بالحركات، فلما أتى الواحد على صورته لم يفرق بينهما بحركة ولا غيرها دلّ على ما ذكرناه، وأما التاء فبمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، فلا يدلّ سقوطها على التكسير.

الأمر الثاني: أنه يُوصَف بالواحد المذكّر من نحو قوله تعالى: ﴿أَعْبَازُ نَحْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾^(٤)، وأنت لا تقول: مررتُ برجال قائم، فدلّ ذلك على ما قلناه.

(١) انظر الصحاح (كلب).

(٢) أي البصريين، انظر الكتاب: ٥٨٢ / ٣، والمقتضب: ٢٠٧ / ٢، والأصول: ٤٤٢ / ٢، والتكملة: ١٢٢، والنكت: ١٠٠١ - ١٠٠٢.

(٣) الفراء هو القائل بهذا، انظر المذكر والمؤنث له: ٩٠ - ٩١، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١٤٢ / ٢، والتكملة: ١٢٢، والمخصص: ١٠٠ / ١٦، والنكت: ١٠٠١ - ١٠٠٢،

والارتشاف: ٤٠٣، وردّ الرضي على الكوفيين في شرح الشافية له: ١٩٤ - ١٩٥.

(٤) القمر: ٥٤ / ٢٠.

فإن قيل: فقد قال: ﴿أَعْبَارُ نَخْلٍ حَاوِيَةٍ﴾^(١) فأنث، وقال: ﴿وَالنَّحْلَ بِاسِقَاتٍ﴾^(٢) والحال كالوصف، وقال سبحانه: ﴿السَّحَابُ الثِّقَالُ﴾^(٣) فوصفه بالجمع، فهل أدل ذلك على أنه جمع لأن المفرد المذكور لا يوصف بالجمع؟

قيل: إن ذلك جاء على المعنى، لأن معنى الجنس العموم والكثرة، والحمل على المعنى كثير، ويدل على ذلك إجماعهم على تصغيره على لفظه، نحو تُمَيْرُ وشُعَيْرُ، ولو كان مكسراً لُرِدَّ في التصغير إلى الواحد وُجِعَ بالالف والتاء من نحو تُمَيْرَاتٍ وشُعَيْرَاتٍ، فلمَّا لم يُرَدَّ هنا إلى الواحد دلَّ على ما قلناه.

ولا يكون في الغالب إلَّا فيما كان مخلوقاً لله تعالى غير مصنوع، نحو تَمْرَةٌ وتَمَرٌ وطلحة وطلح^(٤) وبُرةٌ وبُرٌّ، وذلك لأنه جنس يخلقه الله جملةً، فالجملة فيه مقدمة على الواحد، وليس كالمصنوعات التي الواحد فيها مقدَّم على الجملة^(٥)، فإذا أُريدَ تمييزُ الواحد مُيِّزٌ حينئذ بالتاء، من نحو تَمْرَةٌ وطلحة، ونظير ذلك المصادر^(٦) من نحو الضربِ والأكلِ، فإنه جنس للأفعال دالٌّ على الكثرة، فإذا أذخلوا الهاء وقالوا: ضَرْبَةٌ وأَكْلَةٌ صار محدوداً ودلَّ على المرة الواحدة، كذلك ههنا.

فأما قولهم: سفينة وسفين ولينة ولبن وقلنسوة وقلنس فمُشَبَّهٌ بما تقدَّم من المخلوقات، والقياس فيما كان من ذلك التكسير، نحو قَصْعَةٌ وقِصَاعٌ وجَفَنَةٌ وجِفَانٌ، وربَّما شَبَّهُوا المخلوقات بالمصنوعات فكسروها، وقالوا: طَلْحَةٌ وطلّاحٌ وسَخْلَةٌ وسِخَالٌ وصَخْرَةٌ وصُخُورٌ.

(١) الحاقة: ٦٩/٧.

(٢) ق: ١٠/٥٠.

(٣) الرعد: ١٣/١٢.

(٤) «الطلع: شجر عظام من شجر العضاة» الصحاح (طلع)، وانظر النبات للأصمعي: ٢٣، ٢٥، وجاء قليل منه في المصنوعات، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/٢٠٠.

(٥) كذا في النكت: ١٠٠١-١٠٠٢.

(٦) في ط، ر: «المصدر».

فأما الكُمأة والجَبْأة وهو ضربٌ من الكُمأة أيضاً فعكسُ هذا الجمع، وهو من^(١) نادر الجمع لأن الكثير أن يكون ما فيه التاء للواحد نحو تَمرة وطلّحة، وما سقطت منه للجمع نحو تَمَر وطلّح، وهذا إذا كان فيه التاء كان للجمع، [١٦٤ / أ] وإذا كان عارياً منها فهو للواحد، ووجهه أن التاء قد تلحق الجمع لتأكيد تأنيث الجمع من نحو حِجَارَة ودُكُورَة، فندرجوا في ذلك إلى أن جعلوها للجمع ألبتة، وربما كُسّر على القياس فقالوا جَبْأة؛ على حَدِّ قَعِّعَ وفَقَّعَ، وقالوا: كَمُوْ كَكْلَبَ وأَكْلَبَ^(٢)، قال^(٣):
ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُوْأَ وَعَسَاقِلَا

فكسّر على أَكْمُوْ، فاعرفه. [٧٢ / ٥]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد يجيء الجمعُ مبنياً على غير واحد المستعمل، وذلك نحو أَرَاهِطُ وَأَبَاطِيلُ وَأَحَادِيثُ وَأَعَارِيضُ وَأَقَاطِيعُ وَأَهَالٍ وَلَيَالٍ وَحَيْرٍ وَأَمْكُنْ). قال الشّارح: اعلم أنّهم قد كسّروا شيئاً من الأسماء لا على الواحد المستعمل، بل تخيّلوا^(٤) لفظاً آخر مرادفاً له، فكسّروه على ما لم يستعمل، فمن ذلك رَهْطُ وَأَرَاهِطُ، قال الشاعر^(٥):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ التِّي وضعتُ أَرَاهِطَ فاستراحوا [٧٣ / ٥]

(١) سقط من ط، ر: «من».

(٢) حكاه أبو زيد، انظر نواتره: ٥١٤، والتكملة: ١٢٤، والمخصص: ١٠١ / ١٦.

(٣) عجز البيت:

ولقد نَهَيْتُكَ عن بنات الأَوْبَرِ

والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٤٨ / ٤، ومجالس ثعلب: ٥٥٦، وشرح الكتاب للسيرافي:

١٣ / ٧، والمنصف: ١٣٤ / ٣، والخصائص: ٥٨ / ٣، والإنصاف: ٣١٨، والعيني: ٤٩٨ / ١.

والعساقل جمع عسقول وهو ضرب من الكُمأة، وحذفت الياء من عساقل ضرورة، وبنات الأوبَر: كمأة صغار.

(٤) في ط، ر: «تحمّلوا».

(٥) سلف البيت: ٢٤٧ / ٢.

وليس القياسُ في رَهْطٍ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَرَاهِطٍ؛ لِأَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مِنْ جُمُوعِ الرَّبَاعِيِّ وَمَا كَانَ عَلَى عِدَّتِهِ، نَحْوُ جَعْفَرٍ وَجَعَاظٍ وَجَدَوَلٍ وَجَدَاوِلٍ وَأَرْزَبٍ وَأَرَانِبٍ، وَرَهْطٍ ثَلَاثِيٍّ فَلَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ، فَكَأَنَّهُمْ حِينَ قَالُوا: أَرَاهِطُ جَمَعُوا أَرْهُطًا فِي مَعْنَى رَهْطٍ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ، وَلَيْسَ أَرْهُطُ بِجَمْعِ رَهْطٍ، إِذْ لَوْ كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَكُنْ شَاذًا، وَيَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّ الشَّاعِرَ قَدْ جَاءَ بِهِ لِمَّا احتاجَ إِلَيْهِ، قَالَ^(١):

وَفَاضِحٍ مُفْتَضِحٍ فِي أَرْهُطَةٍ
مِنْ أَرْفَعِ الْوَادِي وَلَا مِنْ بُعْثُطَةٍ

وَمِنْ ذَلِكَ قَالُوا: بَاطِلٌ وَأَبَاطِيلٌ، وَلَيْسَ قِيَاسُ جَمْعِ فَاعِلٍ عَلَى ذَلِكَ، وَإِنَّمَا قِيَاسُ ذَلِكَ: بَوَاطِلٌ مِثْلُ كَاهِلٍ وَكَوَاهِلٍ وَجَائِزٍ وَجَوَائِزٍ، فَكَأَنَّهُمْ جَمَعُوا إِنِطِيلًا وَإِنِطَالًا فِي مَعْنَى بَاطِلٍ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ أَحَادِيثُ وَأَعَارِيضُ فِي جَمْعِ حَدِيثٍ وَعَرُوضٍ، وَالْحَدِيثُ: الْخَبَرُ، وَهُوَ جَنْسٌ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَقَدْ جَمَعُوهُ عَلَى أَحَادِيثٍ، وَالْعَرُوضُ: مِيزَانُ الشُّعْرِ، وَهِيَ مُؤَنَّثَةٌ لَا تُجْمَعُ لِأَنَّهَا كَالْجَنْسِ يَقَعُ عَلَى الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَالْعَرُوضُ أَيْضًا اسْمٌ لآخر جزءٍ فِي النِّصْفِ الْأَوَّلِ مِنَ الْبَيْتِ، وَيُجْمَعُ عَلَى أَعَارِيضٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا إِعْرِيضًا^(٣) فِي مَعْنَى عَرُوضٍ وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ، وَالْقِيَاسُ حَدَائِثُ وَعَرَائِضُ؛ عَلَى حَدِّ قُلُوصٍ وَقَلَائِصٍ وَسَفِينَةٍ وَسَفَائِنٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: أَحَادِيثُ، وَكَأَنَّهُمْ جَمَعُوا أُخْدُوثَةً فِي مَعْنَى الْحَدِيثِ وَإِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ؛ قَالَ الْفَرَاءُ: وَهُوَ جَمْعُ أُخْدُوثَةٍ، وَاسْتَعْمَلَ فِي الْحَدِيثِ^(٤)،

(١) الْبَيْتُ الْأَوَّلُ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ١٥٢، وَاللِّسَانُ (رَهْطٌ) بِلَا نِسْبَةٍ، قَوْلُهُ: «وَفَاضِحٌ

مُفْتَضِحٌ» أَيِ «كَاشَفَ عَيْبَ رَهْطِهِ وَمُنْكَشَفَ عَيْبِهِ فِي رَهْطِهِ» شَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ: ١٥٥.

(٢) كَذَا قَالَ سَيَبُوهُ وَالْفَارَسِيُّ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٣/٦١٦، وَالتَّكْمِلَةُ: ١٧٤، وَالْأَرْتَشَافُ: ٤٦٧.

(٣) كَلَامُ ابْنِ يَعِيشَ هُنَا مِمَّا نَحْنُ لِكَلَامِ الْجَوْهَرِيِّ فِي الصَّحَاحِ (عَرْضٌ).

(٤) كَذَا نَقَلَ الْجَوْهَرِيُّ وَابْنُ مَنْظُورٌ وَأَبُو حَيَّانٍ عَنِ الْفَرَاءِ، انْظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانَ (حَدَّثَ)

وَالْأَرْتَشَافُ: ٤٦٧-٤٦٨.

والفرق بين الحديث والأُحْدُوثة أَنَّ الحديث اللفظُ، والأُحْدُوثة المعنى المتحدّث به^(١)،
فكذلك أَعَارِضُ مثله.

وقالوا: قَطِيعٌ للطائفة من البقر والغنم، والجمعُ أَقَاطِيعٌ؛ على غير قياس، جاؤوا به
على ما لم يُستعمل، وهو إِقْطِيعٌ^(٢)، والقياسُ قَطَائِعٌ لَكِنَّهُ لم يُستعمل، وقالوا: أَهْلٌ
وَأَهَالٌ على غير قياس، كأنهم جمعوا أَهْلَةً، ولم يُستعمل، ولو جُمِعَ على القياس لَقِيلَ:
إِهَالٌ على زنة فِعَالٍ ككَعْبٍ وَكِعَابٍ، وقد جاء في الشعر أَهَالٌ مِثْلُ فَرْخٍ وَأَفْرَاحٍ، وأنشد
الأَخْفَشُ^(٣):

وَبَلَدُهُ مَا الْإِنْسُ مِنْ أَهَالِهَا

ومثله ليلة وليالٍ، جاء على غير واحد لَأَنَّ ليلةً ثَلَاثِيٌّ وَلَيَالٍ جمعُ رُبَاعِيٍّ، كأنه جمع
لَيَلَةٍ، وَرَبَّما قالوه، قال الشاعر^(٤):

فِي كُلِّ مَا يَوْمٍ وَكُلِّ لَيْلَةٍ

وقالوا في التصغير لَيْلِيَّةٌ فَصَغَّرُوهُ على لَيْلَةٍ كما جاء عليه في الجمع.

وقد [٧٤/٥] جمعوا ما كان على أربعة أحرف جمعَ الثَلَاثِيِّ كما جمعوا الثَلَاثِيَّ جَمْعَ
الرُّبَاعِيِّ، فقالوا: حِمَارٌ وَحَمِيرٌ^(٥)، كَأَنَّهُمْ قَدَّرُوا حِمَاراً على حَمَرٍ ثم جمعوه على فَعِيلٍ مِثْلُ
كَلْبٍ وَكَلِيبٍ وَعَبْدٌ وَعَبِيدٌ، ومثله قَوْلُهُمْ فِي صَاحِبٍ: أَصْحَابٌ وَفِي طَائِرٍ: أَطْيَارٌ، كأنهم

(١) انظر الصحاح واللسان (حدث).

(٢) كلام ابن يعيش هنا مماثل لما قاله الجوهري في الصحاح (قطع).

(٣) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للأخفش: ١٧٠، وهو من إنشاده في الصحاح (أهل)،
وأنشد ابن منظور البيت عن الجوهري، انظر اللسان (أهل).

(٤) البيت بلا نسبة في الخصائص: ١/٢٦٨، وشرح شواهد الإيضاح: ٤١١، والمخصص:

٩/٤٤، وشرح شواهد الشافية: ١٠٢، واللسان (ليل)، والرواية فيها جميعاً: «في كل يوم ما

وكل ليلاه».

(٥) «حمير» عند سيبويه من صيغ الجموع، وعند غيره اسم جمع، انظر الكتاب: ٣/٦١٧،

والنكت: ١٠٢١، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٠٦.

قَدَّرُوهُ صَحْبًا وَطَيْرًا، ثُمَّ كَسَّرُوهُ عَلَى أَفْعَالٍ، وَقَالُوا: مَكَانٌ وَهُوَ فَعَالٌ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: أَمَكِنَةٌ، وَكَسَّرُوهُ عَلَى أَمَكُنْ^(١)، كَأَنَّهُ جَمْعُ مَكْنٍ؛ بِحَذْفِ الْأَلْفِ لِأَنَّا لَا نَعْلَمُ فَعَالًا أَوْ فَعَالًا أَوْ فَعَالًا يُجْمَعُ عَلَى أَفْعُلٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مَوْثِقًا نَحْوَ عُقَابٍ وَأَعْقَبٍ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَيُجْمَعُ الْجَمْعُ فَيَقَالُ: فِي كُلِّ أَفْعُلٍ وَأَفْعِلَةٍ: أَفَاعِلٌ، وَفِي كُلِّ أَفْعَالٍ أَفَاعِيلٌ، نَحْوُ أَكَالِبٍ وَأَسَاوِرٍ وَأَنَاعِيمٍ، وَقَالُوا: جَمَائِلٌ وَجِمَالَاتٌ وَرِجَالَاتٌ^(٢) وَكِلَابَاتٌ وَيُونَتَاتٌ وَخُمَرَاتٌ وَجُزُرَاتٌ وَطُرُقَاتٌ وَمُعْنَاتٌ وَعُودَاتٌ وَدُورَاتٌ وَمَصَارِيرٌ وَخَشَائِيرٌ).

قَالَ الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّ جَمْعَ الْجَمْعِ لَيْسَ بِقِيَاسٍ، فَلَا يُجْمَعُ كُلُّ جَمْعٍ، وَإِنَّمَا يُوَقَّفُ عِنْدَمَا جَمَعُوهُ^(٣) مِنْ ذَلِكَ وَلَا يُتَجَاوَزُ إِلَى غَيْرِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْغَرَضَ مِنَ الْجَمْعِ الدَّلَالَةُ عَلَى الْكَثَرَةِ، وَذَلِكَ يَحْصُلُ بِلَفْظِ الْجَمْعِ، فَلَمْ يَكُنْ بِنَا حَاجَةً إِلَى جَمْعٍ ثَانٍ؛ قَالَ سَبْيُوهِ: «اعْلَمْ أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ جَمْعٍ يُجْمَعُ كَمَا أَنَّهُ لَيْسَ كُلُّ مَصْدَرٍ يُجْمَعُ كَالْأَشْغَالِ وَالْحُلُومِ»^(٤)، وَقَالَ أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِي: «لَوْ قُلْنَا فِي أَفْلَسٍ أَفَالِسٌ وَفِي أَكْلَبٍ أَكَالِبٌ وَفِي أَذَلٍ أَذَالٍ لَمْ يُجْزَ»^(٥)، فإِذَا جُمِعَ الْجَمْعُ شَادَّ^(٦).

وَأَمَّا قَوْلُ صَاحِبِ الْكِتَابِ: «فَيَقَالُ فِي كُلِّ أَفْعُلٍ وَأَفْعِلَةٍ أَفَاعِلٌ وَفِي كُلِّ أَفْعَالٍ أَفَاعِيلٌ» فَتَسْمُحُ فِي الْعِبَارَةِ، وَالصَّوَابُ مَا ذَكَرْنَاهُ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُونَ الْجَمْعَ إِذَا أَرَادُوا الْمُبَالَغَةَ

(١) انظر الكتاب: ٦١٧/٣.

(٢) في ط: «ورجلات» تحريف.

(٣) مذهب سبويه والجرمي والسيرافي والفارسي وابن الحاجب وابن عصفور أن جمع الجمع لا ينقاس، وما ورد منه كثير في جمع القلة، قليل في جمع الكثرة، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٢٥، وزد المخصص: ١/ ١١٧، والنكت: ١٠٢١-١٠٢٢، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٥٤٣، والمساعد: ٣/ ٤٨٦-٤٨٧.

(٤) الكتاب: ٣/ ٦١٩، وفيه: «كالأشغال والعقول والحلوم».

(٥) انظر مذهب الجرمي في المخصص: ١/ ١١٧، والارتشاف: ٤٧٤.

(٦) انظر في هذا شرح الكافية الشافية لابن مالك: ٤/ ١٨٨٩، وشرح الشافية للرضي:

٢/ ٢٠٨، والارتشاف: ٤٧٤.

في التكثير والإيذان بالضرورب المختلفة من ذلك النوع على تشبيه لفظ الجمع بالواحد. وقد جاء ذلك في جمع القلّة وفي جمع الكثرة، وهو في جمع القلّة أسهل لدلالته على القلّة، فإذا أُريد الكثير جمعه ثانياً، فأما مجيئه في جمع القلّة أَفْعُلْ وَأَفْعِلْ وَأَفْعِلْ، فمن ذلك قولهم: أَيَدٌ وَأَيَادٍ وَأَوْطُبُ وَأَوَاطِبُ، فاليد التي هي الجارحة تُجَمَعُ على أَيَدٍ؛ قال الله تعالى: ﴿فَاقْطِعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾^(١) وقال: ﴿لَمْ أَتَدِرْ يَبْطِشُونَ بِهَا﴾^(٢) وقال: ﴿أَوَّلَى الْأَيْدِي وَالْأَبْصَارِ﴾^(٣)، جمعوا يَدًا على أَفْعُلْ، وهو من أمثلة أَقْلُ العدد لَمَّا كان واحده فَعْلًا^(٤) والدال التي هي عين الفعل [١٦٤/ب] وإن كانت مكسورة فأصلها الضمُّ كما أنها في كَلْبٍ وَأَكْلَبٌ وَكَعْبٌ وَأَكْعَبٌ كذلك، وإنما عَدَلُوا إلى الكسر لتصحّ الياء، إذ لو بقيت الضمة قبل الياء لانقلبت واوًا، وكنتَ تُصِيرُ إلى بناء ليس مثله في الأسماء، ويُجمع الأيدي على أَيَادٍ، قال الراجز^(٥):

قُطِنَ سُخَامٌ بِأَيْدِي غَزَلٍ

قال الجرمي: «سمعت أبا عبيدة يقول: سمعت أبا عمرو يقول: إذا أرادوا المعروف قالوا: له عندي أَيَادٍ، وإذا أرادوا جَمَعَ اليد قالوا: أَيَدٍ، فذكرت ذلك لأبي الخطاب، قال: ألم يسمع أبو عمرو قولَ عَدِيٍّ^(٦)»

(١) المائة: ٣٨/٥، وفي ط: «أيديهم» خطأ.

(٢) الأعراف: ١٩٥/٧.

(٣) ص: ٤٥/٣٨.

(٤) أي أن «يد» في الأصل على وزن فَعْلٍ، انظر الصحاح (يدي)، وأمالي ابن الشجري: ٢٣٠/٢.

(٥) هو جندل بن المثنى كما في إصلاح المنطق: ٣٨١، واللسان (سخم) (يدي)، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٣٤، والخصائص: ٢٦٩/١، والصحاح (سخم)، (يدي)، وأمالي ابن الشجري: ٢٣١-٢٣٢، والسخام: اللين الناعم.

(٦) البيت في ديوان عدي بن زيد: ١٥٠، ومجالس العلماء: ١٢٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٧٩٧-٧٩٨، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٢٦٧/١، واللسان (يدي)، وذكر القيسي في إيضاح شواهد الإيضاح ما ذكره ابن يعيش من قول الجرمي بنصه ولفظه، وذكر الزجاجي =

سَاءَهَا مَا تَأَمَّلْتُ فِي أَيَادِيهِ — سَاءَ وَأَسْيَافُنَا إِلَى الْأَعْنَاقِ [٧٥/٥]
وَأَنشُدُ أَبُو زَيْدٌ^(١):

فَأَمَّا وَاحِدٌ فَكَفَّاكَ مِثْلِي — فَمَنْ لَيْدٍ تَطَاوَحُهَا الْأَيَادِي
قال أبو زيد: جَمَعَ الْيَدَ عَلَى الْأَيَادِي، وَقَالُوا: أَوْطَبُ فِي جَمْعٍ وَطْبٍ، وَهُوَ سِقَاءُ اللَّبَنِ
خَاصَّةً، وَقَالُوا: أَوْاطَبُ فَجَمَعُوا الْجَمْعَ، قَالَ الرَّاجِزُ^(٢):
تُحْلَبُ مِنْهَا سِتَّةُ الْأَوْاطِبِ

فَأَمَّا تَمَثِيلُهُ بِأَكَالِبٍ فَكَأَنَّهُ قَاسَهُ وَمَا أَظْنَهُ وَرَدَ، وَلِذَلِكَ قَالَ الْجَرْمِيُّ لَوْ قُلْتُ: أَكَالِبٍ لَمْ
يُجِزْ^(٣)، عَلَى أَنَّ الْجَوْهَرِيَّ قَدْ حَكَى أَكَالِبٍ فِي جَمْعِ أَكْلَبٍ^(٤).

فَأَمَّا أَفْعِلَةٌ فَنَحْوُ قَوْلِهِمْ: سِقَاءٌ وَأَسْقِيَةٌ وَأَسَاقٍ، وَالسَّقَاءُ: الْقِرْبَةُ، إِلَّا أَنَّ الْقِرْبَةَ لِلْمَاءِ،
وَالسَّقَاءُ لِلْبَنِّ وَلِلْمَاءِ، وَالنَّخْيُ لِلسَّمَنِ وَالْوَطْبُ لِلْبَنِّ^(٥)، فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مِنْ أَبْنِيَةِ الْقِلَّةِ،
فَلَمَّا أَرَادُوا التَّكْثِيرَ جَمَعُوهُ وَشَبَّهُوا أَفْعُلَ بِأَفْعَلٍ، نَحْوُ أَرْزَبٍ، فَجَمَعُوهُ جَمْعَهُ لِأَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةٍ
أَحْرَفٍ مِثْلِهِ، وَاخْتِلَافُ الْحَرَكَاتِ لَا أَثَرُ لَهُ^(٦) فِي جَمْعِ الرَّبَاعِيِّ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ فِي

= فِي مَجَالِسِ الْعُلَمَاءِ: ١٢٤ أَنَّ أَبَا عَمْرٍو أَنْكَرَ أَنَّ تَكُونَ الْأَيَادِي إِلَّا فِي النِّعَمِ، وَذَهَبَ ابْنُ جَنِي
إِلَى أَنَّ الْأَيَادِي أَكْثَرُ مَا تَسْتَعْمَلُ فِي النِّعَمِ، انْظُرِ الْخَصَائِصَ: ٢٦٧/١، وَذَهَبَ الْجَوْهَرِيُّ إِلَى أَنَّ
الْأَيَادِي جَمْعُ الْأَيْدِي، انْظُرِ الصَّحَاحَ (يَدِي)، وَرَوَايَةَ الدَّبَّوَانِ:

سَاءَ مَا بَنَّا تَبَيَّنَ فِي الْأَيْدِي — وَإِشْنَاقُهَا إِلَى الْأَعْنَاقِ

الإِشْنَاقُ أَنَّ تَغْلَ الْيَدَ إِلَى الْعَنْقِ.

(١) الْبَيْتُ لِنُفَيْعٍ مِنْ عَبْدِ عَبْدِ شَمْسٍ كَمَا فِي نَوَادِرِ أَبِي زَيْدٍ: ٢٥٥، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْإِيضَاحِ:
٥٣٢، وَاسْمُهُ فِيهِ نَفِيعُ بْنُ حُرْمُوزٍ، وَالْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي التَّكْمِلَةِ: ١٦١، وَإِيضَاحُ شَوَاهِدِ
الْإِيضَاحِ: ٧٩٧، وَتَطَاوَحُهَا: تَرَامَى بِهَا.

(٢) الْبَيْتُ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ: ٦١٨/٣، وَالنَّكَتُ: ١٠٢٢، وَالْمَخْصَصُ: ١٠١/٤، ٣/١٠،
١١٧/١٤، وَاللِّسَانُ (وَطْب).

(٣) انْظُرْ مَا سَلَفَ: ١٣٢/٥، وَالْأَرْتِشَافُ: ٤٧٦.

(٤) انْظُرْ مَا حَكَاهُ فِي الصَّحَاحِ (كَلْب).

(٥) كَذَا فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ: ٣٧٥، وَانْظُرْ أَدَبَ الْكَاتِبِ: ١٧٩.

(٦) فِي د. ط، ر: «لَهَا» عَلَى اكْتِسَابِ الْمُضَافِ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ التَّأْنِيثُ، وَهُوَ ضَعِيفٌ هُنَا.

جَعَفَر: جَعَاْفِر، وفي زَبْرَج: زَبَارِج، وفي بُرْثَن: بَرَاثِن، فتجمعُ الرباعيَّ كُلَّهُ على منهاج واحد وإن اختلفت أبنيتُهُ، كذلك ههنا، قالوا: أَوَاطِب وأَيَادٍ كما قالوا: أَرَانِب وأَفَاكِل، وإن^(١) اختلفا في الحركة.

وقد قالوا: سَوَارٍ للواحد من أَسْوَرَةِ المرأة، وأَسْوَرَةِ لأدنى العدد، وقد جمعوا أَسْوَرَةَ فقالوا: أَسَاوِر، وفي الكتاب العزيز: ﴿يُحْلَوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرٍ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٢)، وقد يُدخلون عليه التاء لتأنيث الجمع، فيقولون: أَسَاوِرَةٌ على حَدِّ قولهم: حِجَارَةٌ وَذُكُورَةٌ؛ قال الله تعالى: ﴿فَلَوْلَا أَلْفِي عَلَيْهِ أَسَاوِرَةٌ مِنْ ذَهَبٍ﴾^(٣)، شَبَّهُوا أَفْعَلَةً بِأَفْعَلَةٍ، نحوُ أَرْمَلَةٍ فجمعوه جمعَه فقالوا: أَسَاوِرٍ كما قالوا: أَرَامِل، وقال أبو عمرو بن العلاء: قد يكون أَسَاوِر جمعُ إِسْوَار^(٤)، فعلى هذا لا يكون من جَمْع الجمع، ويكون أصله أَسَاوِير، وحُذِفَت الياء تخفيفاً على حَدِّ حذفها في العَوَاوِير.

فأما أَفْعَال فنحو قولهم: أُنْعَام في جمع نَعَم، والنَّعَم: المَالُ الراعية، واستعمله في الإبل أكثر^(٥)، وهو لفظ مفرد دلَّ على الجمع لا واحد له من لفظه، ويُجمع في القِلَّة على أُنْعَام، فإذا جمعوا هذا الجمعَ للتكثير قالوا: أُنَاعِيم، فَأُنَاعِيم على هذا جمعُ الجمع، فلو قال: له «عندي أُنَاعِيم» فأقلُّ ما يلزَم به [٧٦/٥] سبعة وعشرين من ذلك النوع، لأنَّ النَّعَم جمعٌ من جهة المعنى، وأقلُّ ما ينطلق عليه اسم الجمع ثلاثة، فإذا جمعتَ وقلت: أُنْعَام فإنَّ أَقلَّ تضعيفها ثلاثُ مرات، فتصير تسعة، فإذا جمعتَ أُنْعَاماً وكان المراد بأقلِّها

(١) في ط: «فإن» خطأ.

(٢) الكهف: ٣١/١٨، الحج: ٢٣/٢٢.

(٣) الزخرف: ٥٣/٤٣، قرأ حفص «أَسْوَرَةٌ» على وزن أَفْعَلَةٍ، وقرأ الباقر «أَسَاوِرَةٌ» على وزن أَفَاعِلَةٍ، انظر كتاب السبعة: ٥٨٧، والتيسير: ١٩٧، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/٢٥٩.

(٤) ذكر الجوهري قول أبي عمرو في الصحاح (سور)، وانظر الحجة للقراء السبعة: ٦/١٥١، والمغرب: ٢٠.

(٥) انظر الصحاح واللسان (نعم).

تسعةً كان أقلُّ تضعيفها ثلاثَ مراتٍ تصير سبعةً وعشرين، وعلى هذا لو قلت: «سمعت أفاويل» لكان أقلُّ ذلك سبعةً وعشرين قولاً.

وأفعال ههنا محمولٌ في الجمع على إفعال، نحوُ إكرام وإحسان كما كان أفعل محمولاً على أفعل، نحوُ أرزب، وأفعله محمولاً على أفعله، نحوُ أزملة، وقالوا: أعطيات^(١) وأسقيات^(٢) فجمعوها جمع السلامة حيث كسروها وشبهوها بأنملةً وأنملات.

وأما بناء الكثرة فقد قالوا فيه: جمال وجمائل، حملوه على شمال وشمال لأنَّه مثله في الزنة، كأنهم أرادوا اختلافَ ضروبها، ولم يقصدوا بذلك التكاثر لأنَّ بناء الأصل يفيد الكثرة، قال ذو الرمة^(٣):

وَقَرَّبَ بِالرِّزْقِ الْجَمَالَ لَعَدَمًا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخَطَرُ

وقالوا جمالات؛ قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُ يَمَلِكُ صُفْرًا﴾^(٤)، وقد كثر جمع السلامة في التكسير، قالوا: رجالات وكيلابات ويئونات لأنها جموع مكسرة مؤنثة، فجمعوها بالألف والتاء كما يُجمعُ المؤنث.

وقالوا: حُمَرات وجُزرات وطُرقات، جمعوا حماراً وجزوراً على حُمَرٍ وجُزُرٍ وطَرِيقاً على طُرُقٍ ثم جمعوها بالألف والتاء لِمَا ذكرناه من تأنيث التكسير، وأما مُعَنَات فمثل طُرقات، الواحد مُعِين، وهو الماء الجاري، وجمعه مُعْنٌ مثل طَرِيق وطُرُق، ثم جمعوا الجمع بالألف والتاء لأنَّه مؤنثٌ مكسّرٌ، فقالوا: مُعَنَات، وقالوا: عُوذَات، والواحد

(١) انظر التكملة: ١٧٥.

(٢) «السَّقاء: جلد السخلة إذا أجدع ولا يكون إلا للماء» اللسان (سقى).

(٣) البيت في شرح ديوانه: ٥٦٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٥٧، وبلا نسبة في التكملة: ١٧٥، وشرح الحمل الكبير: ٢/ ٥٦١، والرواية في هذه المصادر «بالرزق»، والرزق: أكتبة بالدهناء، والرزق: «إحدى مسالحي العجم بالبصرة قبل أن يحتطها المسلمون» معجم البلدان (الرزق). وتقوَّب: تقشر، والغربان جمع مفردة غراب وهو الحدُّ من كل شيء، والخطر: ما تعلق بأوراك الإبل من ثلُطها وبولها. انظر شرح شواهد الإيضاح: ٥٥٧.

(٤) المرسلات: ٣٣/ ٧٧.

عائذ للناقة القريبة العهد بالتّاج، قال الراعي^(١):

لَهَا بِحَقِيلٍ فَالْثُمِيرَةُ مَنْزَلٌ تَرَى الْوَحْشَ عُودَاتٍ بِهِ وَمَتَالِيَا
وَالْجَمْعَ عُودٌ، وَأَصْلُهُ عُودٌ؛ بِالضَّم، وَإِنَّمَا اتَّفَقُوا عَلَى لُغَةٍ مِنْ أَسْكَنْ لِثِقَلِ الضَّمَّةِ عَلَى
الْوَاوِ، ثُمَّ جَمَعُوا عُودًا عَلَى [٧٧ / ٥] عُودَاتٍ، وَكَذَلِكَ دَارٌ جَمَعُوهَا عَلَى دُورٍ عَلَى حَدِّ أَسَدٍ
وَأُسْدٍ، ثُمَّ جَمَعُوا الْجَمْعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَقَالُوا: دُورَاتٍ، فَأَمَّا مَصَارِينُ فَهُوَ جَمْعُ الْجَمْعِ
أَيْضًا، وَالْوَاحِدُ مَصِيرٌ، وَجَمْعُهُ الْكَثِيرُ مُصْرَانٌ مِثْلُ كَثِيبٍ وَكُثْبَانٍ، وَجَمَعُوا مُصْرَانًا عَلَى
مَصَارِينٍ كَمَا قَالُوا قُرْطَانٌ وَقَرَاطِينُ، فَأَمَّا حَشَاشِينَ فَالْوَاحِدُ حَشٌّ، وَهُوَ الْبُسْتَانُ،
وَالْجَمْعُ حِشَّانٌ مِثْلُ ضَيْفٍ وَضَيْفَانٍ [١٦٥ / أ] ثُمَّ جَمَعُوا الْجَمْعَ عَلَى الزِّيَادَةِ فَقَالُوا:
حَشَاشِينَ كَمَا قَالُوا: مُصْرَانٌ وَمَصَارِينُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَيَقَعُ الْاسْمُ عَلَى الْجَمْعِ لَمْ يَكْسُرْ عَلَيْهِ وَاحِدُهُ، وَذَلِكَ
نَحْوَ رَكْبٍ وَسَفَرٍ وَأَدَمَ وَعَمَدٍ وَخَلَقَ وَخَدَمَ وَجَامِلٍ وَبَاقِرٍ وَسِرَاةٍ وَفُرْهَةٍ وَضَّانٍ وَغَزِيٍّ
وَتُوَّامٍ وَرِخَالٍ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الضَّرْبَ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَإِنْ دَلَّ عَلَى الْكَثَرَةِ فَلَيْسَ بِجَمْعٍ
كُسِّرَ عَلَيْهِ الْوَاحِدُ عَلَى حَدِّ رَجُلٍ وَرِجَالٍ، وَإِنَّمَا هُوَ اسْمٌ مَفْرَدٌ وَقَعَ عَلَى الْجَمْعِ بِمَنْزِلَةِ
قَوْمٍ وَنَقَرٍ^(٢)، إِلَّا أَنَّ قَوْمًا وَنَقَرًا مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْوَاحِدِ لِأَنَّ الْوَاحِدَ مِنْهَا رَجُلٌ، وَلَيْسَ مِنْ
لَفْظِ قَوْمٍ وَنَقَرٍ فِي شَيْءٍ.

فَأَمَّا رَاكِبٌ وَرَكْبٌ وَمُسَافِرٌ وَسَفَرٌ، وَجَمِيعُ هَذَا الْبَابِ مِنْ^(٣) لَفْظِ الْمَفْرَدِ وَمِنْ تَرْكِيبِهِ،
إِلَّا أَنَّهُ لَمْ يَكْسُرْ عَلَيْهِ الْوَاحِدَ، بَلْ هُوَ اسْمٌ مَوْضُوعٌ بِإِزَاءِ الْجَمْعِ.

(١) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٢٨١، وَوَرَدَ بِلَا نِسْبَةٍ فِي الْكِتَابِ: ٦١٩ / ٣، وَالنَّكَتُ: ١٠٢٢، وَشَرَحَ
الْجَمْلَ الْكَبِيرَ: ٥٦١ / ٢.

وَالثُمِيرَةُ: مَوْضِعٌ، وَرَوَايَتُهَا فِي الْمَصَادِرِ السَّالِفَةِ: «وَالثُمِيرَةُ» بِالثَّاءِ، وَهِيَ مَوْضِعٌ أَيْضًا. انْظُرْ
مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ (النَّمِيرَةُ) وَ (الثُمِيرَةُ). وَحَقِيلٌ: مَوْضِعٌ. انْظُرْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ (حَقِيلٌ).

(٢) هُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ، انْظُرْ الْكِتَابَ: ٦٢٤ / ٣، وَالنَّكَتُ: ١٠٢٣.

(٣) الْأَصَحُّ: «فَمِنْ».

وذهب أبو الحسن إلى أنه تكسير^(١)، فإذا صُغِرَ على مذهبه رُدَّ إلى الواحد وصُغِرَ لفظه^(٢)، ثم تلحقه الواو والنون إن كان مذكراً والألف والتاء إن كان مؤنثاً، فتقول في تصغير رَكْب: رُوَيْكِبُون، وفي سَفَر: مُسَيِّفِرُون ورُوَيْكِبَات ومُسَيِّفِرَات إذا كان مؤنثاً، والمذهب الأول^(٣) للأمر:

منها: أن المسموع في تصغير رَكْب رُكَيْب، قال الشاعر أنشده أبو زيد^(٤):
وَأَيْنَ رُكَيْبٌ وَاضِعُونَ رِحَالَهُمْ إِلَى أَهْلِ نَارٍ مِنْ أَنْاسٍ بِأَسْوَدَا
وَأَنشَدَ أَبُو عَثْمَانَ عَنِ الْأَصْمَعِيِّ لِأُحَيْحَةَ بْنِ الْجَلَّاحِ^(٥):
بَنِيَّتُهُ بَعْضِيَّةٌ مِنْ مَالِيَا
أَخْشَى رُكَيْباً أَوْ رُجَيْلاً عَادِيَا

وهذا نصٌّ في محلِّ النزاع، إذ لو كان جمعاً مكسراً لَرُدَّ إلى الواحد، فأما قول أبي الحسن: رُوَيْكِبُون فهو شيء يقوله على مقتضى قياس مذهبه، والمسموع غيره.
الثاني: أن الجمع المكسر مؤنث، وهذه الأسماء مذكّرة، تقول: هو الرَكْب وهذا السَّفَر وهو الجامل والباقر والأدم والعمد ونحو ذلك، ولو كان مكسراً لقلت هي

(١) انظر مذهب الأخفش واستدلّاه في النكت: ١٠٢٦، والمخصص: ١٤/١٢٠، وشرح الشافعية للرضي: ٢/٢٠٣، والارتشاف: ٤٠٢، والمساعد: ٣/٣٩١، ٣/٤٧٤، والأشموني: ١٤٦/٤.

(٢) في ط، ر: «عليه».

(٣) انظر احتجاج الزجاج لهذا المذهب في النكت: ١٠٢٦، والمخصص: ١٤/١٢٠.

(٤) البيت لعبد قيس بن الحُثَاف البرجي كما في نوادر أبي زيد: ٣٦١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٣٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٥٦٣، وبلا نسبة في التكملة: ١٧٨، وروايته في النودار: وأين ركب، وفيه كسر عروضي.

(٥) البيتان في ديوانه: ٨٣، وهما بهذه النسبة والإنشاد عن أبي عثمان عن الأصمعي في البغداديات: ٤٧٢-٤٧٣، وشرح شواهد الشافعية: ١٥٤، وبهذه النسبة في إيضاح شواهد الإيضاح: ٨٣١، وبالإنشاد دون نسبة في التكملة: ١٧٨.

وهذه^(١).

الثالث: أَنْ فَعَلًا لَا يَكُونُ جَمْعًا مَكْسَرًا لِفَاعِلٍ وَنَحْوِهِ لِأَنَّ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ حَقُّهُ أَنْ يَزِيدَ عَلَى لَفْظِ الْوَاحِدِ، وَهَذَا أَخْفُ مِنْ بِنَاءِ الْوَاحِدِ، فَلَا يَكُونُ جَمْعًا مَكْسَرًا^(٢).

فَإِنْ قُلْتَ: فَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إِزَارٌ وَأُزُرٌ وَجِدَارٌ وَجُدُرٌ، وَهُوَ عِنْدَكُمْ تَكْسِيرٌ وَهُوَ أَنْقَصُ مِنْ لَفْظِ الْوَاحِدِ.

قِيلَ: فُعِلَ هُنَا مُتَقَصٌّ مِنْ فُعُولٍ، وَالْأَصْلُ أَزُورُ وَجُدُورٌ، وَإِنَّمَا خُفِفَ بِحَذْفِ الْوَاوِ مِنْهُ.

الرابع: أَنَّ هَذِهِ الْأَبْنِيَةَ لَوْ كَانَتْ جَمْعًا صِنَاعِيًّا لَاطَّرَدَ ذَلِكَ فِيهَا كَانَ مِثْلَهُ، وَأَنْتَ لَا تَقُولُ [٧٨/٥] فِي جَالِسٍ: جَلَسَ، وَلَا فِي كَاتِبٍ: كَتَبَ.

فَبِتَّ بِمَا ذَكَرْنَاهُ أَنَّهُ اسْمٌ مُفْرَدٌ دَالٌّ عَلَى الْجَمْعِ، وَلَيْسَ بِجَمْعٍ عَلَى الْحَقِيقَةِ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: رَاكِبٌ وَرَكَبَ، فَالْوَاحِدُ يُقَالُ لِرَاكِبِ الْبَعِيرِ خَاصَّةً، فَإِذَا كَانَ عَلَى ذِي حَافِرٍ فَفَرَسٍ أَوْ حَمَارٍ قِيلَ: فَارَسَ، وَقِيلَ: لَا يُقَالُ لِرَاكِبِ الْحَمَارِ: فَارَسَ، وَإِنَّمَا يُقَالُ لَهُ حَمَّارٌ^(٣)، وَالرَّكَبُ: أَصْحَابُ الْإِبِلِ فِي السَّفَرِ خَاصَّةً مِنَ الْعَشْرَةِ فَمَا فَوْقَهَا^(٤).

وَأَمَّا السَّفَرُ فَالْجَمَاعَةُ الْمَسَافِرُونَ، وَالْوَاحِدُ سَافِرٌ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصَحْبٍ، يُقَالُ: سَفَرْتُ أَسْفَرُ سَفُورًا إِذَا خَرَجْتُ إِلَى السَّفَرِ، فَأَنَا سَافِرٌ، وَقَدْ كَثُرَتِ السَّافِرَةُ، أَيِ الْمَسَافِرُونَ^(٥).

وَمِنْهُ أَدِيمٌ وَأَدَمٌ وَعَمُودٌ وَعَمَدٌ، فَأَمَّا الْأَدَمُ فَالْجِلْدُ الْمَدْبُوعُ، وَالْعَمُودُ: عَمُودُ الْبَيْتِ، فَالْأَدَمُ؛ بِالْفَتْحِ وَالْعَمَدُ اسْمَا جِنْسٍ، وَلَيْسَ^(٦) بِتَكْسِيرٍ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ

(١) انظر الكتاب: ٦٢٥/٣، والتكملة: ١٧٨.

(٢) بهذا احتجَّ الزجاج لسيبويه، انظر النكت: ١٠٢٦، والمخصص: ١٢٠/١٤.

(٣) كذا في أدب الكاتب: ٢٠٤-٢٠٥.

(٤) كذا في إصلاح المنطق: ٤٠، ٣٣٨، وأدب الكاتب: ١٧٥، والصحاح (ركب).

(٥) كذا في الصحاح (سفر).

(٦) لعلها «ليسا» في الموضعين، أو يكون حمل على المعنى.

تصغيره على لفظه وتذكيره وعدم اطّراد، فتقول: هو الأَدَمُ والعَمَدُ وأُدَيْمٌ وعُمَيْدٌ ولم يقولوا: أُدَيْمٌ ولا عُمَيْدٌ.

ومن ذلك قولهم: حَلَقَ وَخَدَمَ، وهما جِنْسٌ وليس بتكسير لما ذكرناه، فالحَلَقُ جنس، والواحد حَلَقَةٌ بالتحريك وهي حَلَقَةُ الباب والأُذُن، وقد أنكر بعضهم التحريك وقال: إنما يقال حَلَقَةٌ؛ بالإسكان لا غير، حكى يونس عن أبي عمرو بن العلاء: حَلَقَةٌ؛ بالتحريك^(١)، والجمع حَلَقٌ، قال ثعلب: كلُّهم يميزه على ضعفه^(٢)، وحكى ابن السكيت عن أبي عمرو الشَّيباني قال: ليس في الكلام حَلَقَةٌ؛ بالتحريك إلا في قولهم: هؤلاء قوم حَلَقَةٌ؛ للذين يَخْلُقُونَ الشعر^(٣).

فَمَنْ قال: حَلَقَةٌ وَحَلَقَ كان مثلَ تَمْرَةٍ وَتَمَرٍ، فهو جنسٌ، وكذلك خَدَمَةٌ وَخَدَمَ لِلخَلْخَالِ، وأصله السَّيْرُ يُشَدُّ في رُسْغِ البعير ليعَلَقَ فيه سَرِيحَةُ النَّعْلِ^(٤)، ومن ذلك الجاملُ والباقرُ، فالجاملُ: القطيع من الإبل مع رُعَاتِهَا وَأَرْبَابِهَا، قال الشاعر^(٥):
لنا جاملٌ ما يَهْدُ اللَّيْلُ سَامِرُهُ

والباقرُ: جماعة البقر، وقد قُرئ: ﴿إِنَّ الْبَاقِرَ تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾^(٦)، الواحدُ [٧٩ / ٥] منها
جَمَلٌ وَبَقَرَةٌ؛ وأما السَّراةُ فواحدُ سَرِيٍّ، والسَّرْوُ: السخاء في المروءة، وأصله سَرَوَةٌ مثلُ

(١) انظر هذه الحكاية في الكتاب: ٥٨٤ / ٣، والتكملة: ١٥٩، وانظر أيضاً النكت: ١٠٠٢.

(٢) نقل الجوهري وابن منظور هذا عن ثعلب، انظر الصحاح واللسان (حلق).

(٣) وحكى ذلك عن أبي عمرو الشيباني ابن قتيبة أيضاً، انظر إصلاح المنطق: ١٨٣، وأدب الكاتب: ٣٨٢، وكلام ابن يعيش هنا مماثل لما قاله الجوهري في الصحاح (حلق).

(٤) انظر الصحاح (حلق).

(٥) صدر البيت:

«فإن تك ذا مال كثير فإنهم»

وهو للحطيئة في ديوانه: ٢٩، والخزانة: ٣ / ٣٨٩، وعجز البيت بلا نسبة في البغداديات:

٤٧٣، وشرح شواهد الشافية: ١٥٤.

(٦) البقرة: ٧٠ / ٢، وانظر مختصر في شواذ القراءات: ٦-٧، وإعراب القرآن للنحاس:

فَسَقَّةً وَكَفَّرَةً، وليس بتكسير سَرِيٍّ لَأَن فَعِيلًا لَا يَكْسَرُ عَلَى فَعْلَةٍ، وَلَأَنَّكَ تَقُولُ: سَرَوَاتٍ فَتَجْمَعُهُ بِالتَّاءِ^(١)، وَلَمْ يَقُولُوا^(٢): فَسَقَاتٍ، فَدَلَّ أَنَّهُ لَيْسَ مِثْلَهُ، وَلَوْ كَانَ جَمْعًا مَكْسَرًا لَقِيلَ: سَرَاةٌ؛ بِالضَّمِّ لَأَنَّ بَابَ جَمْعِ مَا كَانَ مَعْتَلًا فَعْلَةً، نَحْوُ غُرَاةٍ وَرُمَاةٍ، وَبَابُ مَا كَانَ صَحِيحًا فَعْلَةً، نَحْوُ فَسَقَّةٍ وَكَفَّرَةٍ، وَمِثْلُهُ فَاَرِهَ وَفُرْهَةً، يُقَالُ: حَمَارُ فَاَرِهٍ إِذَا كَانَ حَادًّا فِي الْمَشْيِ حَذَقًا فِيهِ، وَحَمِيرُ فُرْهَةٍ مِثْلُ صَاحِبٍ وَصُحْبَةٍ.

وهو اسم مفرد واقع على الجمع لعدم أطْراده وجواز تصغيره على لفظه، وكذلك الضَّأْنُ؛ يُقَالُ لِلوَاحِدِ ضَائِنٍ وَضَأْنٌ بِالْفَتْحِ كَمَا عَزَّ وَمَعَزَّ، وَقَدْ يُسَكَّنُ الثَّانِي فَيُقَالُ: ضَأْنٌ وَمَعَزٌّ، فَيَكُونُ عَلَى هَذَا ضَائِنٍ وَضَأْنٌ كَرَائِبٍ وَرَكَبٍ، وَقَالُوا: غَزِيٌّ، وَالوَاحِدُ غَازٍ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ^(٣):

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ غُرَاتِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بَأَرْسَانِ [٨٠ / ٥]

ومِثْلُهُ عَازِبٌ وَعَزِيبٌ وَقَاطِنٌ وَقَطِينٌ، وَحَكْمُهُ حَكْمُ تَاجِرٍ وَتَجَرٍ [١٦٥ / ب] وَصَاحِبٌ وَصَحْبٌ فِي عَدَمِ أَطْرَادِهِ وَتَذْكِيرِهِ نَحْوُ «هُوَ الْغَزِيٌّ» وَتَصْغِيرِهِ عَلَى لَفْظِهِ، فَالْعَازِبُ الَّذِي لَا يَرُوحُ عَنْ^(٤) الْحَيِّ مِنَ الْإِبِلِ، وَالْجَمْعُ عَزِيبٌ مِثْلُ غَازٍ وَغَزِيٍّ، وَعَكْسُهُ فِي الْمَعْنَى قَاطِنٌ وَقَطِينٌ يُقَالُ: قَطَنَ بِالْمَكَانِ إِذَا تَوَطَّنَهُ، فَهُوَ قَاطِنٌ، وَجَمْعُهُ قَطِينٌ مِثْلُ عَازِبٍ وَعَزِيبٍ، وَغَازٍ وَغَزِيٍّ.

(١) قَالَ الْجَوْهَرِيُّ: «وَجَمْعُ السَّرَى سَرَاةٌ، وَهُوَ جَمْعُ عَزِيزَانَ يَجْمَعُ فَعِيلٌ عَلَى فَعْلَةٍ، وَلَا يَعْرِفُ غَيْرَهُ، وَجَمْعُ السَّرَاةِ سَرَوَاتٍ»، الصَّحَاحُ (سَرَا).

(٢) فِي ط، ر: «تَقُلْ».

(٣) الْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ٩٣، وَالْكِتَابُ: ٢٧/٣، ٦٢٦/٣، وَشَرَحَ شَوَاهِدَ الْإِيْضَاحِ: ٢٢٨، وَالنَّكَتُ: ١٠٢٦، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضِبِ: ٣٩/٢، وَابْغَدَادِيَّاتُ: ٤٧٥.

وَالرَّوَايَةُ فِي الدِّيْوَانِ وَالْكِتَابُ: ٢٧/٣، وَالْمَقْتَضِبُ: «مَطِيَّهِمْ» بَدَلَ «غَزَاتِهِمْ»، وَفِي الْكِتَابِ: ٦٢٦/٣، وَابْغَدَادِيَّاتُ وَالنَّكَتُ: «غَزِيَّهِمْ».

(٤) كَذَا فِي د، ط، ر، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ «إِلَى»، انْظُرْ تَهْذِيبَ اللُّغَةِ: ١٤٨/٢، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ (عَزَب).

وقالوا: تُؤَام في جمع تَوَام على زينة فَوَعَلَ مثل جَوْهر، والقياس تَوَائِم مثل قَشَعَم وقَشَاعِم^(١)، وقد جاء أيضاً على القياس ونحوه قالوا: رُخَال، ورِخَال؛ بضَمِّ الراء وكسرها في جمع رَخِل، وهي الأنثى من ولد الضأن، والقياس أَرخَال كَكَبِدٍ وَأَكْبَادٍ.
(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويقع الاسم الذي فيه علامة التأنيث على الواحد والجميع)^(٢) بلفظ واحد نحو حَنَوَةٌ وبُهْمَى وطَرْفَاء وحَلَفَاء).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذه الأسماء أَسْمَاءُ نَبَات، فهي أجناس يخلقها الله دَفْعَةً واحدةً كالشجر والنخل، فكان مُقْتَضَى الدليل أَنَّ يُمَيِّز الواحدُ من الجنس بزيادة التاء، كما فُعِلَ في نحو شجرة وشجر ونخلة ونخل.

فلم يَسُغْ ذلك في هذه الأسماء لأنَّ في آخرها علامة التأنيث، فتركوها على حالها، وفصلوا الواحد بالصفة، فقالوا إذا أرادوا الكثير: حَنَوَةٌ، وإذا أرادوا الواحد قالوا: حَنَوَةٌ واحدةً.

وكذلك بُهْمَى وطَرْفَاء وحَلَفَاء، تقول: عندي بُهْمَى كثيرةٌ وبُهْمَى واحدة، وعندي طَرْفَاء كثيرةٌ وطَرْفَاء واحدة وحَلَفَاء كثيرةٌ وحَلَفَاء واحدة، ولم يَجُزْ أَنْ تقول في الواحدة: بَهْمَةٌ ولا طَرْفَاءَةٌ^(٣) كما قلتَ ذلك في شجرة ونخلة من قِبَلِ أَنَّكَ لا تَجْمَعُ بين علامتي تأنيث في كلمة واحدة، يدلُّ على ذلك أَنَّ أَلْفَ أَرطَى وَعَلَقَى لَمَّا كانت للإلحاق ولم تكن للتأنيث جاز أَنْ تقول في الواحد: عَلَقَاءٌ وَأَرْطَاءٌ كما قلت في شجرة ونخلة.
فالْحَنَوَةُ؛ بالفتح: نبت طَيِّب الرائحة، قال الشاعر^(٤):

(١) قاله الجوهري في الصحاح (تأم)، وتوائم جمع توأم كما في إصلاح المنطق: ٣١٢، وأدب الكاتب: ٥٤٨، وأمالى ابن السجري: ٤٣٥/١، وهو اسم جمع عند المبرد، وهو مما جمع على غير واحد المستعمل عند سيويه وابن السراج، انظر الكتاب: ٦١٧/٣، والأصول: ٢٩/٣.

(٢) في المفصل: ١٩٧ «والجمع».

(٣) في ط، ر: «طرفاء» تحريف.

(٤) هو النمر بن تولب، والبيت في ديوانه: ٦٠، واللسان (حنا)، وورد بلا نسبة في الصحاح (حنا). =

وَكأنَّ أنْطاطَ المَدِينَةِ حَوْلَها مِنْ نَوْرِ حَنَوْتِها وَمِنْ جَرْجارِها
والبُهْمَى: نبت يشبه رأسه سنبَل الزرع، وليس إياه، والطَّرَفاء: شجر مُرٌّ، والخلفاء:
نبت في الماء، لا واحد لَطَرَفاء وحَلَفاء، قال سيبويه: «الطَّرَفاء واحدٌ وجمعٌ»^(١)، يريد أن
هذا اللفظ يُستعمل للواحد والجمع، فإذا أُريد به الواحد مُيِّز بالصفة على ما ذكرنا، وقد
ذكر بعضهم أنَّ واحد طَرَفاء طَرَفَةٌ؛ بفتح الراء، وكذلك واحد القَصْباء قَصَبَةٌ^(٢)، وأما
الخلفاء فقال الأصمعي: الواحد حَلِفة؛ بالكسر، وقال أبو زيد والفراء: حَلَفَةٌ؛ بالفتح
كطَرَفَةٌ وقَصَبَةٌ^(٣). [٨١ / ٥]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَيُحْمَلُ الشَّيْءُ عَلَى غَيْرِهِ فِي الْمَعْنَى فَيُجْمَعُ جَمْعَهُ، نَحْوُ
قَوْلِهِمْ: مَرَضَى وَهَلَكَى وَمَوْتَى وَجَرَبَى وَخَمَقَى، مُحِلَّتْ عَلَى قَتَلَى وَجَرَحَى وَعَقَرَى
وَلَدَغَى وَنَحْوِها مِمَّا هُوَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، وَكَذَلِكَ أَبَامَى وَيَتَامَى مَحْمُولَانِ عَلَى
وَجَاعَى وَحَبَّاطَى).

قال الشَّارح: اعْلَمْ أَنَّ الشَّيْءَ يُحْمَلُ عَلَى الشَّيْءِ لِمُنَاسَبَةٍ بَيْنَهُمَا، إِمَّا مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ وَإِمَّا
مِنْ جِهَةِ الْمَعْنَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِنْ ذَلِكَ كَثِيرٌ فِي التَّكْسِيرِ، وَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ مُحِلَّتْ عَلَى غَيْرِها
لِتَقَارُبِها فِي الْمَعْنَى، وَذَلِكَ أَنَّ هَذَا الْبِنَاءَ مِنَ الْجَمْعِ إِنَّمَا يُجْمَعُ عَلَيْهِ فَعِيلٌ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَى
مَفْعُولٍ، وَذَلِكَ بَأَنَّ فِعْلَهُ مِمَّا لَمْ يُسَمَّ فاعِلُهُ مِنْ نَحْوِ قَتِيلٍ وَجَرِيحٍ، أَلَّا تَرَى أَنَّ تَقْدِيرَهُ قُتِلَ
فَهُوَ قَتِيلٌ وَجُرِحَ فَهُوَ جَرِيحٌ.

=والأنطاط جمع نمط، وهو ضرب من الثياب الملونة، والجرجار: عشبة، والحنوة: نبت طيب
الرائحة. انظر النبات للأصمعي: ١٤.

(١) عبارة سيبويه: «وطرفاء للجميع وطرفاء واحدة» الكتاب: ٣/ ٥٩٦، وانظر أدب الكاتب:
٦١٨، والصحاح (طرف)، والنكت: ١٠٠٨.

(٢) ممن قال بهذا الفراء والجوهري، انظر أدب الكاتب: ٦١٨، والصحاح (طرف).

(٣) ذكر ابن السكيت قول الأصمعي وأبي زيد في إصلاح المنطق: ٣٧٤، وذكره دون نسبة في
الإصلاح أيضاً: ١٧٣، وذكر الأعلام قول الأصمعي وأبي زيد والفراء في النكت: ١٠٠٨، وانظر
أدب الكاتب: ٦١٦، ٦١٨، والأصول: ٢/ ٤٤٥، والسيرافي: ٦٣٣، وتهذيب اللغة: ٥/ ٦٩.

ولا يُجَمَّعُ من ذلك على فَعَلَى إِلَّا ما كان من الآفات والمكاهرة التي يُصَابُ بها الحيُّ وهو غيرُ مُريدٍ لها، نحوُ لَدَيْغٍ وَعَقِيرٍ، فتقول في تكسيره: قَتَلَى وَجَرَحَى وَلَدَغَى وَعَقَرَى، ولا يقال في حميدٍ حَمَدَى لأنه ليس بآفة.

فأما مَرَضَى وهَلَكَى وَمَوَتَى وَجَرَبَى وَزَمَنَى فليس الباب فيها أَنْ تُجَمَّعَ على فَعَلَى؛ لأنَّ أفعالها لِمَا سُمِّيَ فاعله، نحوُ مَرَضَ وهَلَكَ ومات وَجَرَبَ وَزَمَنَ، ولا تُبْنَى لِمَا لم يُسَمَّ فاعله، فلا يُقال: مَرَضَ ولا هَلَكَ، لأنها غير متعدية، فبابها أَنْ تُجَمَّعَ جمع السلامة، نحوُ مَرِيضُونَ وَجَرِبُونَ وَزَمِنُونَ، لأنها جارية على أفعالها وتدخلها تاءُ التانيث للفرق، فيقال: مرضتُ هند، فهي مريضة وَزَمِنْتُ فهي زَمِنَةٌ، فالقياسُ مريضون، تجمعُه بالواو والنون، لأنَّ مُؤَنَّثَهُ يُجَمَّعُ بالألف والتاء، نحو: مريضات وَزَمِنَات، فأما جمعُهم إياه على فَعَلَى فليس بالأصل، وإنما هو بالحمل على جَرِيحٍ وَجَرَحَى وَقَتِلَ وَقَتَلَى لمشاركتها فَعِيلًا في معنى مفعول في المكروه.

قال الخليل: «إنما قالوا: مَرَضَى وهَلَكَى ونحوهما لأن هذه الأشياءُ أمورٌ أُدْخِلُوا فيها وهم لها كارهون»^(١)، فصار بمنزلة المفعول به، نحو جَرِيحٍ وَجَرَحَى وَعَقِيرٍ وَعَقَرَى، فهي فاعلة في اللفظ ومفعولة في المعنى، وَحُمِلَ فاعِلٌ ههنا على المفعول، إذ كان في معناه كما حملوا مفعولاً على فاعِلٍ إذ^(٢) كان في معناه، نحو قولهم: امرأةٌ حميدة، فأدخلوا فيها التاء وإن كانت بمعنى مفعول، لأنَّ الحمد شيءٌ يُطَلَّبُ وَيُرْغَبُ فيه، فصارت بمنزلة الفاعل.

والذي يدلُّ أَنَّ بابَ مَرَضَى وهَلَكَى ونحوهما محمولٌ على جَرَحَى وَعَقَرَى قولُكَ: زَمِنُونَ وَجَرِبُونَ، ولو كان أصلاً كَجَرَحَى لم يُجَمَّعَ جمع السلامة كما أَنَّ جَرِيحاً وبَابَهُ لا يُجَمَّعُ جمع السلامة، لأنه يستوي فيه لفظُ المذكر والمؤنث، فيقال: رجل جريح وامرأة جريح، فلا يقال: جَرِيحُونَ كما لا يقال جَرِيحَات، والحملُ على المعنى هو الكثير، وقد

(١) الكتاب: ٦٤٨/٣ بتصرف، وانظر التكملة: ١٨٩.

(٢) في ط، ر: «إذا» تحريف.

جاء شيءٌ من ذلك محمولاً على اللفظ، قالوا: مَرَّاضٌ كما قالوا: ظَرِيفٌ وظَرَّافٌ لأنه فاعل مثله، قال جرير^(١):

وفي المَرَّاضِ لنا شَجْوٌ وتعذيبٌ

وقالوا: هالكٌ وهَلَّاكٌ وهَالِكُونٌ كما قالوا: شَاهِدٌ وشُهَادٌ وشَاهِدُونَ، وقالوا: جَرِبْتُ [١٦٦/أ] وجَرَّابٌ، جعلوه بمنزلة حَسَنٍ وحِسانٍ لأن فَعِلاً وفَعِلاً يتقاربان، ألا تراهم قالوا: بَطَلٌ وأَبْطالٌ كما قالوا: نَكِدٌ وأنْكَادٌ، وقالوا أيضاً: جُرِبْتُ على القياس، من قوله^(٢): [٨٢/٥]

مَا إِنِ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ بِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيٍّ أَيْنُقِ جُرْبِ

ومثل مَرَضَى وهَلَكَى قولهم: أَحْمَقٌ وَحَقَمَى وَأَنُوكٌ وَنَوَكَى، والأَنُوكُ: الأَحْمَقُ، جعلوا ما أُصِيبُوا به في عقلهم بمنزلة ما أُصِيبُوا به في أبدانهم^(٣)، ولا يبيح ذلك في كلِّ ما كان مثله، ألا ترى أنك لا تقول في بَخِيلٍ: بَخَلَى، ولا في سَقِيمٍ: سَقَمَى^(٤).

وقالوا: يَتَامَى وأَيَامَى شَبَّهوا بوجاعٍ وَحَبَاطَى، لأنهما مصائبٌ أُبْتُلُوا بها كالأَوْجَاعِ لعدم القيم^(٥) بأمورهما، وإنما قالوا: إِنَّ وَجَاعَى وَحَبَاطَى هما الأصلُ وَيَتَامَى وأَيَامَى محمولان عليهما لأن بابَ فَعَالَى أن يكون جمعاً لِفَعْلَانِ، ويكون الألف والنون بمنزلة أَلْفِي التَّائِيثِ، فواحد وَجَاعَى وَجِعٌ، وواحد حَبَاطَى حَبِطٌ، وفَعِلٌ وفَعْلَانٌ

(١) صدر البيت:

«قَتَلْنَا بَعِيونَ زَانِها مَرَضِ»

وهو في شرح ديوان جرير: ٣٤٨، والتكملة: ١٨٩.

(٢) هو دريد بن الصمة، والبيت في ديوانه: ٣٤، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٨٥٣، وبلا نسبة في التكملة: ١٨٩.

(٣) بهذا علل الفارسي في التكملة: ١٨٩.

(٤) من أجل جمع ما سلف من أول الفصل انظر الكتاب: ٦٤٨/٣، والأصول: ٢٧/٣، والتكملة: ١٨٩، وشرح الشافعية للرضي: ١٤٤/٢-١٤٥.

(٥) كذا، ولعل الصواب «القيام» انظر الكتاب: ٦٥٠/٣.

يَشْتَرِكُانِ كَثِيرًا، كَقَوْلِهِمْ: عَطِشَ وَعَطْشَانٌ وَعَجِلَ وَعَجْلَانٌ، وَلَيْسَ الْوَاحِدُ مِنْ يَتَامَى وَأَيَامَى يَتِمُّ وَأَيِّمٌ فَيَكُونُ مِثْلَهُ، فَلِذَلِكَ حَمَلَهُ عَلَيْهِ وَلَمْ يَجْعَلْهُ أَصْلًا، وَقَالَ بَعْضُهُمْ: الْأَصْلُ فِي أَيَامَى أَيَّامٍ فَقَلَبُوا الْيَاءَ إِلَى مَوْضِعِ اللَّامِ، ثُمَّ فَعَلُوا بِهِ مَا فَعَلُوا بِمَدَارَى، وَالْأَوَّلُ أَفْسُسٌ^(١)، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْمَحذُوفُ يُرَدُّ عِنْدَ التَّكْسِيرِ، وَذَلِكَ فِي جَمْعِ شَفَّةٍ وَاسْتِ وَشَاةٍ وَيَدٍ: شِفَاهُ وَأَسْتَاهُ وَشِيَاهُ وَأَيْدٍ وَيَدَيَّ).

قَالَ الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّ مَا حُذِفَ مِنْهُ حَرْفٌ وَبَقِيَ عَلَى حَرْفَيْنِ عَلَى ضَرْبَيْنِ: أَحَدُهُمَا: مَا تَلَحُّقُهُ تَاءُ التَّانِيثِ، فَتَكُونُ كَالْعَوَاضِ مِنَ الْمَحذُوفِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: سَنَةِ وَقُلَّةٍ وَشَفَّةٍ وَشَاةٍ.

وَالثَّانِي: مَا لَا تَاءَ فِيهِ كَدَمٍ وَيَدٍ، فَمَا كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ فَالْبَابُ فِيهِ أَنْ يُجْمَعَ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، نَحْوُ سَنَوَاتٍ وَقُلَّاتٍ لِمَكَانِ التَّاءِ فِي آخِرِهِ، وَقَدْ يُجْمَعُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، نَحْوُ سِنُونٍ وَقِلُونٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ وَشَرَحَهُ فِي الْجَمْعِ الصَّحِيحِ.

وَرَبَّمَا كَسَرُوا مِنْهَا شَيْئًا، فَحِينَئِذٍ يُرَدُّ فِيهِ الْمَحذُوفُ كَمَا يُرَدُّ فِي التَّصْغِيرِ، فَمِنْ ذَلِكَ شَفَّةٍ وَشِفَاهُ وَشَاةٍ وَشِيَاهُ، وَلَمْ يَجْمَعُوا ذَلِكَ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ حَيْثُ كَسَرُوهُ وَرَدُّوا مَا حُذِفَ مِنْهُ، وَلَمْ يَجْمَعُوهُ أَيْضًا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِذَا أَرَادُوا أَذْنَى الْعَدَدِ، كَأَنَّهُمْ اسْتَغْنَوْا بِشِفَاهُ وَشِيَاهُ عَنْ أَذْنَى الْعَدَدِ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ أَبْنِيَةِ الْكَثَرَةِ، كَمَا اسْتَغْنَوْا بِجُرُوحٍ عَنْ أَجْرَاحٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ مِثْلُ ذَلِكَ.

وَوَزَنُ شَفَّةٍ وَشَاةٍ فِي الْأَصْلِ فَعْلَةٌ كَجَفْنَةٍ وَقَصْعَةٍ، وَلِذَلِكَ جُمِعَتْ عَلَى شِفَاهُ وَشِيَاهُ كَمَا

(١) قَالَ الْفَارْسِيُّ: «وَقَالَ غَيْرُ سَبِيوِيَّةٍ: كَانَ أَيَّامٌ فَقَلَبَ» التَّكْمِلَةُ: ١٨٩، وَانْظُرِ الْكِتَابَ: ٣/٦٥٠، وَشَرَحَ الشَّافِيَةُ لِلرُّضِيِّ: ٣/١٤٦، وَذَهَبَ الْأَخْفَشُ وَالْجَوْهَرِيُّ وَالزَّخَشَرِيُّ إِلَى أَنَّ أَيَّامَى مَقْلُوبٌ وَأَصْلُهُ أَيَّائِمٌ، انْظُرِ الصَّحَاحَ (أَيِّمٌ)، وَالْكَشَافُ: ٣/٧٣، وَالْإِرْتِشَافُ: ٤٥٢-٤٥٣، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ: ٦/٤٥١، وَدَفَعَ الرُّضِيُّ هَذَا الْقَوْلَ فِي شَرَحِ الشَّافِيَةِ الْمَوْضِعِ السَّالِفِ.

قالوا: جَفَانٌ وقِصَاعٌ، والأَصْلُ شَفْهَةٌ، اللامُ هاءٌ، والهاءُ مشبَّهَةٌ بحرفِ العِلَّةِ لَخْفائِها وضعفها بتطَرُّفِها، وهم كثيرٌ ما يحذفون حروفَ العِلَّةِ إذا وقعت طرفاً وبعدها تاءُ التأنِيثِ، نحوُ بُبَّةٍ وبُرَّةٍ وقُلَّةٍ، كأنَّ تاءَ التأنِيثِ قامتَ مقامَ المحذوفِ فحُذِفَتِ التاءُ^(١) هنا كحذفها في أَخٍ ويَدٍ، يدلُّ على ذلك ظهورُها في التصغيرِ من نحوِ شُفَيْهَةٍ، وفي التفسيرِ نحوِ شَفَاهُ، وقالوا في الفعلِ: شَافَهُتُ [٨٣/٥] مُشَافَهَةً، ويقال للرجل العظيم الشفتين: شُفَاهِيَّ.

وذهب السيرافي إلى أنها شَفْهَةٌ وشَوَهَةٌ؛ بتحريك العين^(٢)، وتكسِيرُهُما على فِعَالٍ، نحوُ شِفَاهٍ وشِيَاهٍ على حَدِّ رَقَبَةٍ ورِقَابٍ، والوجهُ ما ذكرناه لأنَّ بابَ قَصْعَةٍ وجَفْنَةٍ أَكْثَرُ من بابِ قَصْبَةٍ وطَرْفَةٍ، والعملُ إنما هو على الأكثرِ لا على الأقلِّ مع أنَّ الأصلَ عدمُ الحركة، فلا يُحْكَمُ بها إِلَّا بَبَيَّتِ.

وزعم قوم أنه من الواو، وأصله شَفْوَةٌ كَسَلْوَةٌ وشَقْوَةٌ، لأنَّه يقال في الجمعِ: شَفَوَاتٌ^(٣)، ورجلٌ أَشْفَى إذا كان لا تنضَمُ شفتاه كالأَوْرَقِ^(٤)، والصحيحُ الأولُ، وما رَوَاهُ من شَفَوَاتٍ إنَّ صحَّ فهو من معنى الشَّفَةِ لا من لفظها، أو يكونُ كِعِضَّةٍ وَسَنَةٍ في أنه يكون له أصلان الهاءُ والواو^(٥).

وأما شاة فالأصلُ فيها شَوَهَةٌ أيضاً بسكون العين، ولا مُها هاءٌ بدليل قولهم في التصغيرِ: شُوَيْهَةٌ، وفي الجمعِ: شِيَاهٌ؛ فظهورُ الهاءِ دليلٌ على ما قلناه، فحُذِفَتِ اللَّامُ على

(١) في ط، ر: «الهاء».

(٢) ذكر ابن جني هذا المذهب بلا نسبة وردَّه في المنصف: ١٤٦/٢-١٤٧، وذهب ابنُ الشجري ويعيش إلى أن شفهة وشوهة ساكتتا العين. انظر أمالي ابن الشجري: ٢/٢٦٠، وشرح الملوكي: ٤١٨.

(٣) ذكر الجوهري وابن يعيش وابن منظور هذا القول دون نسبة، انظر الصحاح واللسان (شفه)، وشرح الملوكي: ٤١٩.

(٤) هذا قول الجوهري وابن منظور في الصحاح واللسان (ورق)، (شفه).

(٥) كلام ابن يعيش هنا مماثل بلفظه كلامه في شرح الملوكي: ٤٢١.

حَدَّ حَذْفُهَا فِي شَفَّةٍ، وَلَمَّا انْحَذَفَتِ الْهَاءُ بَقِيَ الْاِسْمُ شَوَّةً فَانْفَتَحَتِ الْوَاوُ لِمَجَاوَرَةِ تَاءِ التَّائِيثِ لِأَنَّ تَاءَ التَّائِيثِ تَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا، نَحْوُ «جَاءَ طَلْحَةُ وَرَأَى حَمْزَةُ»، فَقُلِبَتِ الْوَاوُ أَلْفًا لِتَحَرُّكِهَا وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَتْ شَاةً^(١)، فَإِذَا أُريدَ تَكْسِيرُهَا عَلَى أَصْلِ بَنَائِهَا قَبْلَ الْحَذْفِ وَذَلِكَ عَلَى تَقْدِيرِ التَّمَامِ فَمَا وَجَبَ لَهُ فِي حَالِ التَّمَامِ مِنَ الْجَمِيعِ عُمُومٌ بِهِ. وَمِنْ ذَلِكَ اسْتُتْ وَأُسْتَاهُ وَيَدُّ وَأَيْدٍ وَيَدَيَّ وَدَمٌّ وَدِمَاءٌ.

فَأَمَّا اسْتُتْ فَأَصْلُهُ سَتَهْ؛ بِالتَّحْرِيكِ، وَلَا مَهْ هَاءٌ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ وَأُسْكِنَتِ الْفَاءُ لِتَدْخُلَ الْهَمْزَةُ عَوَضًا مِنَ الْمَحْذُوفِ، فَصَارَ اسْتَا، وَالَّذِي يَدُلُّ أَنَّ اللَّامَ هَاءٌ قَوْلُهُمْ: «رَجُلٌ أَسْتَهْ بَيْنَ السَّتِّ» إِذَا كَانَ كَبِيرَ الْعَجْزِ، وَالسَّتُّهُمْ وَالسَّتَاهِي مِثْلُهُ^(٢)، وَظَهَرَ الْهَاءُ فِيهِمَا ذِكْرُنَا دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ اللَّامَ هَاءٌ، وَرَبَّمَا حَذَفُوا الْعَيْنَ وَأَبْقَوْا اللَّامَ الَّتِي هِيَ هَاءٌ فَقَالُوا: رَجُلٌ سَهْ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

شَأْتَكُ قُعَيْنٌ غَثُّهَا وَسَمِينُهَا وَأَنْتَ السَّهْ السُّفْلَى إِذَا دُعِيَتْ نَصْرُ

وَفِي الْحَدِيثِ «الْعَيْنُ وَكَاءُ السَّهْ»^(٤)، وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ لِأَنَّ الْحَذْفَ فِي اللَّامَاتِ أَكْثَرُ مِنْهُ فِيهِمَا هُوَ عَيْنٌ، وَيَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَصْلَ سَتَهْ؛ بِفَتْحِ الْعَيْنِ قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِهِ لِأَدْنَى الْعَدَدِ: أَسْتَاهُ^(٥)، وَلَوْ كَانَ فَعْلًا كَفُلْسٍ وَكَعْبٍ لَقِيلَ فِي جَمْعِهِ: أَسْتُهُ كَمَا قَالُوا: أَفْلُسٌ وَأَكْعُبٌ، وَلَا تَكُونُ الْفَاءُ مَضْمُومَةً أَوْ مَكْسُورَةً لِأَنَّ الْفَتْحَةَ قَدْ ظَهَرَتْ فِي سَتَهْ، وَهَذَا نَصٌّ.

(١) كلام ابن يعيش هنا مماثل بنصه كلامه في شرح الملوكي: ٢٨٠، وانظر ما سيأتي: ٣١/١٠ - ٣٢.

(٢) كذا في الصحاح (سته)، وانظر اللغات في (است) ما سيأتي: ٢١١/٥ - ٢١٢.

(٣) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٣٨، شأتك: سبتك. ونصر: أبو قبيلة من بني أسد، وهو نصر بن قعين، وقعين بن حارث بن ثعلبة. انظر التاج (نصر).

(٤) تمام الحديث «فإذا نامت العين استطلق الوكاء»، وهو في السنن الكبرى للبيهقي: ١/١١٨، والنهاية لابن الأثير: ٥/٢٢٢.

(٥) هو استدلال سيبويه والمبرد، انظر الكتاب: ٣/٣٦٤، والمقتضب: ١/٢٣٢، والمنصف: ٦١/١، وما سيأتي: ٩/٢٥٧.

وَأَمَّا يَدٌ فَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا وَأَنَّهَا يَدِي بِسُكُونِ الْعَيْنِ مِنْ غَيْرِ خِلَافٍ [١٦٦/ب]، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّ الْحَرَكَةَ زِيَادَةً، وَلَا سَبِيلَ إِلَى الْحُكْمِ بِالزِّيَادَةِ حَتَّى تَقُومَ الدَّلَالَةُ عَلَيْهَا، وَلَيْسَ فِي قَوْلِهِ ^(١):

يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحْلَمٍ قَدْ تَمْنَعَانِيكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا

دَلِيلٌ عَلَى حَرَكَةِ الْعَيْنِ، لِأَنَّ اللَّامَ لَمَّا حُذِفَتْ وَصَارَتِ الْعَيْنُ حَرْفَ الْإِعْرَابِ وَتَعَاقَبَتْ عَلَيْهَا حَرَكَاتُ الْإِعْرَابِ، ثُمَّ رُدَّتِ اللَّامُ لَمْ تُسَكَّنِ الْعَيْنُ الَّتِي كَانَتْ مَتَحَرِّكَةً إِذْ لَوْ سُكِنَتْ لَصَارَ الرُّدُّ كَلًّا رَدًّا، وَهَذَا الْاسْمُ مِنْ بَابِ سَلَسَ وَقَلِقَ، فَأَوُّهُ وَلَا مَهْ يَاءٌ، وَهُوَ نَادِرٌ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ مِثْلُهُ، وَالَّذِي يَدُلُّ أَنَّ لَامَهُ يَاءٌ قَوْلُهُمْ: يَدَيْتُ إِلَيْهِ يَدًا إِذَا أَوْلَيْتُهُ مَعْرُوفًا ^(٢)، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣): [٨٤/٥]

يَدَيْتُ عَلَى ابْنِ حَسْحَاسٍ بِنِ وَهَبٍ بِأَسْفَلِ ذِي الْجِذَاةِ يَدَ الْكَرِيمِ

وُسُمِّيَتِ النُّعْمَةُ يَدًا لِأَنَّ الْإِعْطَاءَ إِنَّمَا يَكُونُ بِالْيَدِ، فَسُمِّيَتْ بِهَا، كَمَا سَمَّوْا الْحِلْفَ يَمِينًا لِأَنَّهُمْ كَانُوا يَتَعَاطَوْنَ أَيْمَانَهُمْ عِنْدَ الْحِلْفِ ^(٤)، وَلَكُونِ الْيَدِ فَعْلًا جُمِعَتْ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعُلَ، نَحْوُ أَيْدٍ كَمَا قَالُوا: أَذِلِّ وَأَجْرِ، وَقَالُوا: يَدِي، مِنْ قَوْلِهِ ^(٥):

(١) سلف البيت: ٢٥٠/٤.

(٢) انظر سر الصناعة: ٢٤٠، ٧٢٩، ٨٢٠، واللسان (يدي)، وما سيأتي: ١١٢/١٠.

(٣) نسب البيت إلى بعض بني أسد في شرح الحماسة للمرزوقي: ١٩٣، وشرحها للتبريزي: ١٨٦/١، والصحاح واللسان (يدي)، ونسب إلى عامر بن مؤالة في اللسان (جذا)، وقائله مَعْقِلُ بْنُ عَامِرٍ كَمَا فِي دِيْوَانِ بَنِي أَسَدٍ: ١٥٠.

والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢/٢٣٠، وشرح الملوكي: ٤١٣، ومعجم البلدان (الجذاة).

(٤) كذا قال ابن يعيش في شرح الملوكي: ٤١٣.

(٥) صدر البيت:

«فلن أذكر النعمان إلا بصالح»

والبيت منسوب إلى الأعشى في اللسان (يدي) وليس في ديوانه، ونسبه أبو زيد في نوادره: ٢٥٠ إلى ضمرة بن ضمرة النهشلي، وهو بلا نسبة في الصحاح (يدي)، وشرح الملوكي: =

فَإِنَّ لَهُ عِنْدِي يَدِيًّا وَأَنْعُمًا

وهذا الجمع أيضاً مما يدلُّ على أَنَّ اليَدَ فَعْلٌ، لأنَّ هذا الجمعُ إنما يكونُ لِمَا هو على زنة فعلٍ ساكنٍ العين، نحوُ عَبْدٍ وَعَبِيدٍ وَكَلْبٍ وَكَلِيبٍ، فاعرفه.
فَأَمَّا دَمٌ فَأَصْلُهُ دَمِيٌّ لقوله^(١):

جَرَى الدِّمْيَانُ بِالْخَيْرِ الْيَقِينِ

وَمَنْ قَالَ: الدِّمَّوَانُ جعله من الواو^(٢)، والأولُّ أكثرُ، وذهب أبو الحسن وأبو العباس المبرِّد إلى أَنَّ أَصْلَهُ دَمِيٌّ؛ بالتحريك فهو فَعَلٌ كَجَبَلٍ وَأَنَّ جمعه جاء مخالفاً لنظائره^(٣)، قالوا: والذي يدلُّ على ذلك أَنَّ الشَّاعِرَ لِمَا اضْطُرَّ عادٍ إلى الأَصْلِ، ألا ترى إلى قوله^(٤):
فَلَسْنَا عَلَى الْأَعْقَابِ تَدْمِي كُلُّوْنَا وَلَكِنْ عَلَى أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدِّمَا
وقال الآخر^(٥):

غَفَلْتُ ثُمَّ أَتَيْتُ تَطْلُبُهُ فَإِذَا هِيَ بِعِظَامٍ وَدَمَا

قالا: وَلَا يَلْزَمُ عَلَى هَذَا قَوْلُهُ^(٦):

يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ

لاحتمالُ أَنَّ يكونَ على لغة مَنْ قَصَرَ، وقال: [٨٥ / ٥] هذه يَدَى ومررت بيَدَى

= ٤١١، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٧٩٨.

(١) سلف البيت: ٢٥٠ - ٢٥١.

(٢) انظر أمالي ابن الشجري: ٢٢٨ / ٢.

(٣) انظر مذهب الأخفش والمبرد في المقتضب: ٢٣١ / ١، ١٥٣ / ٣، والمنصف: ١٤٨ / ٢، وردّه

ابن السراج في الأصول: ٣٢٣ / ٣.

(٤) سلف البيت: ٢٥١ / ٤.

(٥) البيت بلا نسبة في التكملة: ٣٠، والمنصف: ١٤٨ / ٢، وأمالي ابن الشجري: ٢٢٧ / ٢،

وشرح الملوكي: ٤١٥، وإيضاح شواهد الإيضاح: ٣٩٢.

(٦) سلف البيت: ١٤٩ / ٥.

كَرَحَى وَفَقًا^(١)، والوجه الأول لِمَا ذكرناه ولأنك تَجْمَعُهُ في الكثرة على دِمَاءٍ ودُمَيٍّ على حَدِّ ظَبْيٍ وظِبَاءٍ وظَبْيٍ ودَلُو ودِلَاءٍ ودُلِيٍّ، وأما قولها: إِنَّ جَمْعَهُ جاء خِلَافاً فالأصلُ عدمُ مخالفةِ القياسِ وسلوكُ مُحَجَّتِهِ، ومهما أَمَكَّنَ العملُ به فلا يُعَدَّلُ عنه، وأما قوله: ولكنْ على أَقْدَامِنَا يَقْطُرُ الدِّمَاءُ

فعلى لغة مَنْ قَصَرَ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمذكَّرُ الذي لم يُكَسَّرْ يُجْمَعُ بالألفِ والتاء، نحو قولهم: السراِدِقَاتُ وَجِمالُ سِبْخَلاتٍ وَسِبْطَرَاتٍ، ولم يقولوا: جُوالِقَاتٍ حين قالوا: جُوالِيقٍ، وقد قالوا: بُواناتٍ مع قولهم: بُون).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ هذه الأسماء لِمَا لم يدخلها التكسير وكانت قد تصيرُ إلى تأنيث الجمع تخيُّلاً فيها التأنيث، فجمعوها بالألفِ والتاء على حَدِّ ما فيه تاءُ التأنيث، فقالوا: سُرَادِقَاتٍ، والواحد سُرَادِيقٌ وهو البيت من القطن^(٢)، وقالوا: جِمالُ سِبْخَلاتٍ، والواحد سِبْخَلٌ مثلُ قِمَطَرٍ، وهو البعير الضخم، وقالوا: سِبْطَرَاتٍ، والواحد سِبْطَرٌ، أي ممتدٌّ طويلاً، وقالوا: جُوالِيقٍ ولم يقولوا: جُوالِقاتٍ فيجمعوه بالألفِ والتاء حيث كَسَّروه وقالوا: جُوالِيقٍ، والجُوالِيق: وعاء من صُوفٍ وغيره^(٣)، وقالوا: بُواناتٍ مع قولهم: بُون، والواحد بُوانٌ بكسر الباء، وهو عمود من أعمدة الخيم، فجمعوه بالألفِ والتاء مع أنهم قد كَسَّروه، وذلك قليل، وما كان من هذا فسيبيله أن يُحْفَظَ ولا يُقاسَ عليه.

(١) «وبعض العرب يقول للبد: يَدَى مثل رحي» الصحاح (يدي).

(٢) انظر الصحاح (سردق).

(٣) انظر المعرب: ١١٠، والصحاح (باب القاف فصل الجيم).

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْمَعْرِفَةُ وَالنَّكَرَةُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فالمعرفة ما دلَّ على شيء بعينه، وهو خمسة أَصْرُبٍ: الْعَلَمُ الْخَاصُّ وَالْمُضْمَرُّ وَالْبَهْمُ، وهو شيْئَانِ أَسْمَاءُ الْإِشَارَةِ وَالْمَوْصُولَاتُ، والداخلُ عليه حرفُ التعريف والمضافُ إلى أحدِ هؤلاءِ إِضافةٌ حَقِيقِيَّةٌ).

قال الشَّارِحُ: اعلم أنَّ المعرفةَ في الأصلِ مصدرٌ عَرَفْتُ مَعْرِفَةً وَعَرَفَانًا، وهو من المصادر التي وقعتْ مَوْقَعُ الْأَسْمَاءِ، فالمرادُ بالمعرفة الشيءُ المعروفُ، كالمرادُ بِنَسْجِ الْيَمَنِ أَنَّهُ مَنْسُوجُ الْيَمَنِ، وكقوله تعالى: ﴿ هَذَا خَلْقُ اللَّهِ ﴾ ^(١)، أي مخلوقه، وكذلك النكرةُ بمعنى المنكور، والمرادُ بالمعرفة ما خَصَّ واحداً من الجنس لا يتناول غيره، وذلك متعلِّقٌ بمعرفة المخاطب دون المتكلِّم، إذ قد يذكُرُ المتكلِّمُ ما هو معروف له ولا يعرفه المخاطبُ، فيكونُ منكوراً، كقول القائل لِمَنْ يخاطبه: في داري رجلٌ ولي بستان، وهو يعرف الرجلَ والبستانَ، وقد لا يعرفه المتكلِّمُ أيضاً، نحو قولك: «أنا في طَلَبِ غلامٍ أَشْتَرِيهِ وَدَارٍ أَكْثَرِيهَا» ولا يكون قصده إلى شيء بعينه ^(٢).

واعلم أنَّ النكرة هي الْأَصْلُ ^(٣)، والتعريفُ حادثٌ لِأَنَّ الْأَسْمَ نكرة في أول أمره مُبْهَمٌ في جنسه، ثم يدخل عليه ما يُفَرِّدُ بالتعريف حتى يكون اللفظُ لواحد دون سائر جنسه، كقولك: رجل، فيكون هذا الاسمُ لكلِّ واحد من الجنس، ثم يحدث عهدُ المخاطبِ لواحد بعينه، فتقول: الرجل، فيكون مقصوراً على واحد بعينه، فالنكرة سابقة لِأَنَّهَا اسْمُ الْجِنْسِ الَّذِي لكلِّ واحد منه مثل اسمِ سائر أُمته، وَضَعَهُ الْوَاضِعُ لِلْفَصْلِ بَيْنِ الْأَجْنَاسِ، فلا تجدُ معرفةً إِلَّا وَأَصْلُهَا النكرة إِلَّا اسْمَ اللَّهِ تَعَالَى، لِأَنَّهُ لَا شَرِيكَ لَهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، فالتعريفُ ثانٍ أُنِيَ بِهِ لِلْحَاجَةِ إِلَى الْحَدِيثِ عَنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ أَشْخَاصِ ذَلِكَ الْجِنْسِ، إِذْ لَوْ حَدَّثَ عَنْ النكرة لَمَا عَلِمَ الْمَخَاطَبُ عَمَّنْ الْحَدِيثُ، وَيَزِيدُ مَا ذَكَرْنَاهُ

(١) لقمان: ١١/٣١.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٦/ ٨١، والنكت: ٤٤٢، فإن كلام الشارح مماثل لما جاء فيها.

(٣) انظر ما سلف: ١/ ١٣٦.

[٨٦/٥] عندك وضوحاً أن الإنسان حين يولدُ فيُطْلَق عليه حيثُذِ اسمُ رجل أو امرأة ثم يميّز باللقب والاسم.

والمعارف خمسة على ما ذكر، فمنها: العَلَم الخاص، نحو زيد وعبد الله، فهو معرفة لأنه موضوعٌ بإزاء واحد بعينه لا يَشْرُكُه [١٦٧/أ] فيه غيره، وقد تقدّم الكلام في الأعلام في أول الكتاب.

وقول: «الخاص» تحرّراً من الأسماء العامة، نحو رجل وفرس ونحوهما من أسماء الأجناس، فإنّ الأسماء كلّها أعلامٌ على مُسمّياتها؛ إلّا أن منها ما مسّاه عامٌّ، وهو اسم الجنس، ومنها ما مسّاه خاصٌّ نحو زيد وعبد الله ونحوهما. فاسم الجنس مسّاه عامٌّ، والعَلَمُ مسّاه خاصٌّ.

ومنها: المضمّر وهو ضربٌ من الكناية، فكلُّ مضمّر كناية، وليس كلّ كناية مضمّراً، وإنما صارت المضمّراتُ معارفَ لأنك لا تُضمّرُ الاسم إلا وقد علّم السامعُ على مَنْ يعودُ، فلا تقول: ضربته ولا مررتُ به حتى يعرفه ويدري مَنْ هو.

ومن ذلك الأسماءُ المبهمة، وهي ضربان: أسماءُ الإشارة والموصولات.

فأما أسماءُ الإشارة فنحو ذَا وَذِي وَذَانِ وَتَانِ وَأُولَآءِ، ومعنى الإشارة الإيحاء إلى حاضر، فإن كان قريباً نُبّهت عليه بها، نحو هذا وهاتا، وإن كان بعيداً ألحقته كافُ الخطاب في آخره، نحو ذاك للفرق بينهما، ومعنى التعريف فيه أن يُختصَّ واحداً ليعرفه المخاطبُ بحاسة البصر، وغيره من المعارف يُختصَّ واحداً ليعرفه بالقلب.

ومن الفرق بين المضمّر والمبهم أنَّ المضمّر^(١) في الغائب يُبيّن بما قبله، وهو المظهر الذي يعود عليه المضمّر، نحو قولك: «زيدٌ مررت به»، والمبهم الذي هو اسم الإشارة يُفسّر بما بعده، وهو اسم الجنس، كقولك: هذا الرجل والثوب ونحوه، وقد مضى الكلام على أسماء الإشارة بما فيه مُقنِع، والمعنيُّ بالإيهام وقوعها على كلّ شيء من حيوان

(١) انظر الأشباه والنظائر: ٤١٣/٢.

وجَمَادٍ وغيرهما، ولا تَخْتَصُّ مَسْمًى دون مَسْمًى، هذا معنى الإيهام فيها، لا أَنَّ المراد به التنكير، ألا ترى أَنَّ هذه الأسماء معارف لِمَا ذكرناه فيها.

والقسم الثاني^(١) من المَبْهَمَات وهو الاسمُ الموصولُ كالذي والتي وَمَنْ وما، وقد تقدَّم الكلامُ عليها، وكلُّها معارفٌ بِصِلَاتِهَا^(٢)، فبَيَانُهَا بما بعدها أيضاً، إِلَّا أَنَّ أَسْمَاءَ الإِشَارَةِ تُبَيَّنُّ بِاسْمِ الْجِنْسِ، والموصولَاتُ تُبَيَّنُّ بِالْجُمْلِ بعدها، والذي يدلُّ أَنَّها معارفٌ أَنَّهُ يَمْتَنِعُ دُخُولُ علامة النكرة عليها، وهي «رُبَّ» وتوصَّفُ بالمعارف، نحو قولك: جاءني الذي الذي عندك العاقل، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف، نحو جاءني الرجل الذي عندك، وتقع أيضاً وصفاً للمعارف، نحو جاءني الرجل الذي عندك، وكلُّها مُبْهَمَةٌ لِأَنَّهَا لَا تَخْصُ مَسْمًى دون مَسْمًى كما كانت أَسْمَاءُ الإِشَارَةِ كذلك.

وأما الداخلُ عليه الألفُ واللامُ فنحو الرجل والغلام، إِذَا أَرَدْتَ واحداً بَعَيْنِهِ معهوداً بينك وبين المخاطَب، كقول القائل: لقيتُ رجلاً، فيقول المخاطَبُ: وما فعلَ الرجلُ؟ أي المعهودُ بيني وبينك في الذِّكْر، أو تكون معه في حديث رجلٍ ثم يأتي ذلك الرجلُ فتقول: وافي الرجلُ، أي الذي كنَّا في حديثه وذِكره وافي، فلا بدَّ في تعريف العهد من ثلاثة المذكورُ والمتكلَّمُ والمخاطَبُ.

وتكون اللامُ لتعريف الجنس، كقولك: الدينارُ خيرٌ من الدرهم، والرجلُ خيرٌ من المرأة، ولا تعني بقولك: الدينار والرجل شخصاً مخصوصاً تفضُّله، وإنَّما تريد الجنس أَجْمَع، ويكشف عن ذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ۝٣﴾^(٣)، فالإنسان هنا عامٌّ يُراد به جميعُ الأدميِّين بدليل استثناء الجمع منه، لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُسْتثنَى الْأَقْلُ من الْأَكْثَر، ومُحالٌ استثناء الأكثر من الأقل، وللألف واللام أقسامٌ تذكَّرُ في موضعها من الكتاب إن شاء الله تعالى.

(١) القسم الأول قوله: «فأما أسماء الإشارة».

(٢) انظر ما سلف: ٢٥٠/٣.

(٣) العصر: ١٠٣/٢-٣.

ومن الفرق بين تعريف العهد وتعريف الجنس أن العهد لا بدَّ فيه من تقدُّم^(١) المذكور، ولذلك يحسُن أن يقع موقعه المضمَّر، فتقول: جاءني رجلٌ وفعلَ الرجلُ، وإن شئت قلت: وفعلَ على إضماره لتقدُّم ذكره، وكذلك قوله تعالى: ﴿إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا﴾^(٢)، لو كان كلاماً لجاز أن يقال معه: وليس كذلك الجنس، فاعرفه. [٨٧/٥]

قال صاحب الكتاب: (وأعرَفُها المضمَّر ثم العَلَم ثم المبهَم ثم الداخل عليه حرفُ التعريف، وأما المضافُ فيعتبرُ أمرُه بما يُضافُ إليه، وأعرَفُ أنواع المضمَرِ ضميرُ المتكَلِّم ثم المخاطبُ ثم الغائب).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ المعارفَ وإن اشتركت في أصل التعريف فهي تتفاوت في ذلك، فبعضُها أعرَفُ، فكلُّها كان الاسمُ أخصَّ كان أعرَفَ، وقد انقسموا في القول بأعرَفِ المعارف بحسب انقسام المعارف، فقال قومٌ: أعرَفُ المعارف المضمَّر ثم الاسمُ العَلَم ثم المبهَم ثم ما فيه الألفُ واللامُ، واحتجُّوا بأنَّ المضمَرَ لا اشتراكَ فيه لتعينه بما يعودُ إليه، ولذلك لا يوصَفُ ولا يوصَفُ به، وليس كذلك العَلَم، فإنه يقع فيه الاشتراكُ ويميِّزُ بالصفة.

وذهب آخرون إلى أنَّ الاسمَ العَلَمَ أعرَفُ المعارفِ ثم المضمَّر ثم المبهَم ثم ما عُرِفَ بالألف واللام، وهو مذهب الكوفيين، وإليه ذهب أبو سعيد السيرافي، واحتجُّوا بأنَّ العَلَم لا اشتراكَ فيه في أصل الوضع، وإنما تقع الشَّرِكَةُ عارضةً، فلا أثرُ لها، قالوا: والمضمَّر يصلُح لكلِّ مذكورٍ، فلا يَحْصُ شيئاً بعينه، وقد يكون المذكور قبله نكرةً فيكون نكرةً أيضاً على حَسَب ما يرجعُ إليه، ولذلك تدخلُ عليه «رُبَّ» من قولهم: «رُبَّه رجلاً».

وذهب قومٌ إلى أنَّ المبهَمَ أعرَفُ المعارفِ ثم المضمَّر ثم العلمُ ثم ما فيه الألفُ واللامُ، وهو رأيُ أبي بكر بن السراج [١٧٧/ب] واحتجَّ بأن اسم الإشارة يتعرَّفُ بشيئين

(١) في ط، ر: «تقديم».

(٢) الشرح: ٩٤/٥-٦.

بالعين والقلب، وغيره يتعرَّف بالقلب لا غير، وهو ضعيفٌ لأنَّ التعريف أمرٌ راجعٌ إلى المخاطَب دون المتكلِّم، وما ذكره يرجع إلى معرفة المتكلِّم، وأمَّا المخاطَب فلا عِلْمَ له بما في نفس المتكلم.

والمذهبُ الأوَّل، وعليه الأكثر، وهو مذهب سيويه لِمَا ذكرناه. وأمَّا قولهم: إنه قد يعود إلى نكرة فيكون نكرة فنقول: لا نُسلِّمُ أنه يكون نكرةً لأنَّا نعلم قطعاً مَنْ عُنِيَ بالضمير، وأمَّا دخولُ رَبِّ عليه في «رَبِّه» فهو شاذٌّ مع أنه يفسَّرُ بما بعده، فصار بمنزلة النكرة المتقدمة^(١).

والأسماءُ الأعلامُ أعرفٌ من أسماء الإشارة، لأنَّ الأعلام تُوصَف ولا يُوصَف بها، وذلك دليل على ضعف التعريف فيها، ولذلك قلنا بانحطاط تعريفها عن المضمرات، وأسماء الإشارة توصَف ويُوصَف بها، والصفة لا تكون أخصَّ من الموصوف، وجوازُ الوصف بالاسم ووصفه مُؤذِنٌ بوهن تعريفه وضعفه، ألا ترى أنك إذا قلت: «زيدٌ الطويل» فالطويلُ أعمُّ من زيد وحده لأنَّ الطويل كثيرٌ وزيدٌ أخصُّ من الطويل^(٢).

وأسماءُ الإشارة أعرفُ ممَّا فيه الألف واللام لِمَا ذكرناه، فالألف واللام أبهمُ المعارف وأقربها من النكرات، ولذلك قد نُعتت بالنكرة، كقولك: «إني لأمرُّ بالرجل غيرك فينفعني وبالرجل مثلك فيعطيني» لأنك لا تقصِّدُ رجلاً بعينه، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ ١﴾ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ٢﴾ جعل غيراً نعتاً للذين، وهي في مذهب الألف واللام التي لم يقصِّد بها شيء بعينه، ويدلُّ على ذلك أنَّ من المعرَّف بالألف واللام ما يستوي في معناه ما فيه الألف واللام وما لا لام فيه، نحو «شربت ماءً والماء وأكلت خبزاً والخبز»، ولذلك امتنع أن يُنعت ما فيه الألف واللام بالمبهم. «وأمَّا المضاف فيُعتبر أمره بما يُضاف إليه».

(١) انظر الأقوال السالفة فيما سلف: ١٠٢/٣ - ١٠٣.

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٨١-٨٢، والنكت: ٤٤٣.

(٣) الفاتحة: ٦-٧.

فَحُكِمَ المضاف حُكْمَ المضاف إليه، فإذا ما أُضِيفَ إلى المضمَرِ أَعْرِفُ مِمَّا أُضِيفَ إلى العَلَمِ، وما أُضِيفَ إلى العَلَمِ أَعْرِفُ مِمَّا أُضِيفَ إلى المَبْهَمِ، وما أُضِيفَ إلى المَبْهَمِ أَعْرِفُ مِمَّا أُضِيفَ إلى ما فيه الألفُ واللامُ، فعلى هذا لا تصِفُ العَلَمَ بما أُضِيفَ إلى المضمَرِ، فلا تقول: «مررت بزَيْدٍ أَخِيكَ» على الوصف، ويجوز على البدل، ولا تَصِفُ المَبْهَمَ بمِ أُضِيفَ إلى مضمَرٍ أَوْ عَلَمٍ، فلا تقول: «مررت بهذا أَخِيكَ» أَوْ «صاحِبِ عمرو» على النعت، ولا تَصِفُ ما فيه الألفُ واللامُ بما أُضِيفَ إلى غيره ممَّا لا لامَ [٨٨/٥] فيه.

واعلم أَنَّ المضمَراتِ وإنْ كانت أَعْرِفَ المعارفِ إلَّا أَنها تتفاوت أَيْضاً في التعريف، فبعضُها أَعْرِفُ من بعض، فأَعْرِفُها وَأَخْصُها ضميرُ المتكلم، نحو أَنَا والتاء في «فعلتُ» والياء في غلامي وضربني، لأنَّه لا يشارِكُ المتكَلِّمَ أَحَدٌ فيدخل معه فيكون ثَمَّ لَبَسٌ، ثم المخاطَبُ، وإنما قلنا: إنَّ المخاطَبَ مُنْحَطٌّ في التعريف عن المتكَلِّمِ لأنَّه قد يكون بحضرتِه اثنانِ أَوْ أَكْثَرُ فلا يَعْلَمُ أَيُّهُم يَخاطِبُ، ثم الغائبُ، وإنَّما انْحَطَّ ضميرُ الغائبِ عنهما لأنَّه قد يكون كنايةً عن معرفة وعن نكرة، حتى قال بعض النحويين: إن كناية النكرة نكرة، ولذلك أجازوا «رُبَّ رجلٍ وأخيه»^(١)، فهذا ترتيبيها في التعريف، فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (والنكرة ما شاع في أُمَّتِه كقولك: جاءني رجلٌ وركبتُ فرساً). قال الشَّارح: قد تقدَّم أَنَّ النكرة أصلٌ للمعرفة ومتقدِّمة عليها، وهي كلُّ اسم يتناول مُسَمَّيْنِ فصاعداً على سبيل البدل، فهو نكرة، وذلك نحو رجلٍ وفرس، ألا ترى أَنَّ رجلاً يصلُحُ لكلِّ ذَكَرٍ من بني آدم، وفرساً يصلُحُ لكلِّ ذِي أَرْبعٍ صَهَّالٍ، وعلامتها أَنَّ تحسَّنَ فيها رُبٌّ واللامُ^(٢)، نحو رُبَّ رجلٍ والرجل، وبعضُ النكرات أَنكرُ من بعض، فما كان أَكْثَرَ عموماً كان أَوْعَلَ في التنكير، فعلى هذا شيءٌ أَنكرُ من جِسْمٍ، لأنَّ كلَّ جِسْمٍ شيءٌ وليس كلُّ شيءٍ جِسْماً، وجِسْمٌ أَنكرُ من حيوانٍ لأنَّ كلَّ حيوانٍ جِسْمٌ، وليس كلُّ جِسْمٍ حيواناً، وحيوانٌ أَنكرُ من إنسانٍ، وإنسانٌ أَنكرُ من رجلٍ وامرأةٍ، فاعرف ذلك.

(١) انظر ما سلف: ١٥٤/٣.

(٢) كذا في أسرار العربية: ٣٤١.

ومن أصناف الاسم المذكر والمؤنث

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (المذكر ما خلا من العلامات الثلاث التاء والألف والياء في نحو عُزْفَةٌ وأَرْضٌ وحُبْلَى وخَمْرَاءٌ وهذِي، والمؤنث ما وُجِدَتْ فِيهِ إِحْدَاهُنَّ). قال الشَّارِحُ: التذكير والتأنيث معنيان من المعاني، فلم يكن بدُّ من دليل عليهما، ولَمَّا كان المذكر أصلاً والمؤنث فرعاً عليه لم يحتج المذكر إلى علامة، لَأَنَّهُ يُفْهَمُ عِنْدَ الْإِطْلَاقِ إِذَا كَانَ الْأَصْلَ، وَلَمَّا كَانَ التَّأْنِيثُ ثَانِياً لَمْ يَكُنْ بَدُّ مِنْ عِلَامَةٍ تَدُلُّ عَلَيْهِ، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْمَذْكَرَ أَصْلٌ أَمْرَانِ^(١):

أحدهما: مجيئهم باسم مذكر يعمُّ المذكر والمؤنث، وهو شيء.

الثاني: أَنَّ الْمَوْنُثَ يَفْتَقِرُ إِلَى عِلَامَةٍ، وَلَوْ كَانَ أَصْلًا لَمْ يَفْتَقِرْ إِلَى عِلَامَةٍ كَالنَّكَرَةِ، لَمَّا كَانَتْ أَصْلًا لَمْ تَفْتَقِرْ إِلَى عِلَامَةٍ، وَالْمَعْرِفَةُ لَمَّا كَانَتْ فِرْعًا افْتَقَرَتْ إِلَى الْعِلَامَةِ، وَلِذَلِكَ إِذَا انْضَمَّ إِلَى التَّأْنِيثِ الْعِلْمِيَّةُ لَمْ يَنْصَرِفْ، نَحْوُ زَيْنَبَ وَطَلْحَةَ، وَإِذَا انْضَمَّ إِلَى النَّكَرَةِ انْصَرَفَ، نَحْوُ جَفْنَةٍ وَقَصْعَةٍ، فإِذَا قَدْ صَارَ [١٦٨/أ] الْمَذْكَرُ عِبَارَةً عَمَّا خِلَا مِنْ عِلَامَاتِ التَّأْنِيثِ، وَالْمَوْنُثُ مَا كَانَتْ فِيهِ عِلَامَةٌ مِنَ الْعِلَامَاتِ الْمَذْكُورَةِ.

وعِلَامَاتُ التَّأْنِيثِ ثَلَاثٌ^(٢): التَّاءُ وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ، وَالْكَلَامُ أَسْمَاءٌ وَأَفْعَالٌ وَحُرُوفٌ، وَالَّذِي يَوْنُثُ مِنْهَا الْأَسْمَاءُ دُونَ الْأَفْعَالِ وَالْحُرُوفِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنَّ الْأَسْمَاءَ تَدُلُّ عَلَى مُسَمِّيَّاتٍ تَكُونُ مَذْكَرَةً وَمَوْنُثَةً، فَتَدْخُلُ عَلَيْهَا عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ أَمَارَةً عَلَى ذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ فِي الْأَفْعَالِ وَلَا الْحُرُوفِ.

أَمَّا الْأَفْعَالُ فَلَأَنَّهَا مَوْضُوعَةٌ لِلدَّلَالَةِ عَلَى نِسْبَةِ الْحَدَثِ إِلَى فَاعِلِهَا أَوْ مَفْعُولِهَا، مِنْ نَحْوِ ضَرَبَ زَيْدٌ، وَضُرِبَ عَمْرُو، فِدَلَالَتُهَا عَلَى الْحَدَثِ لَيْسَتْ مِنْ جِهَةِ اللفظ، وَإِنَّمَا هِيَ التِّزَامُ، فَلَمَّا لَمْ تَكُنْ فِي الْحَقِيقَةِ بِإِزَاءِ مُسَمِّيَّاتٍ لَمْ يَدْخُلْهَا التَّأْنِيثُ.

(١) ذكرهما صاحب البسيط، انظر الأشباه والنظائر: ٢/٢٩٣، وانظر أيضاً شرح الكتاب للسيرافي: ٣٦/٢.

(٢) في ط، ر: «ثلاثة»، وما أثبت هو الأوضح.

وأمر آخر أَنَّ مدلولها الحدث، وهي مشتقة منه، والحدث جنس، والجنس مذكر، ولذلك قال سيبويه: لو سَمَّيت امرأةً بنِعم وبئس لانصرفاً لأنَّ الأفعال [٨٩/٥] مذكَّرة^(١)، فأما لحاق العلامة بها من نحو: قامت هندٌ وقعدت سعاد فلتأنيث الفاعل لا لتأنيثها في نفسها، وهذا أحد ما يدلُّ على أَنَّ الفاعل كجزء من الفعل، وذلك أَنَّ الأصل إذا أُريد تأنيث كلمة أَنَّ يَلْحَقَ عِلْمُ التأنيث تلك الكلمة، فأما لحاق العلامة كلمة والمراد غيرها فلا، فدلَّ ذلك على أَنَّ الفعل والفاعل كجزء واحد.

وأما الحروف فلائها لا تدلُّ على معنى تحتها، وإنَّما تجيء لمعنى في الاسم والفعل^(٢)، فهي لذلك في تقدير الجزء من الاسم والفعل، وجزء الشيء لا يؤنَّث، وقد جاء منها ثلاثة أحرف وهي لا وثُمَّ ورُبَّ على التشبيه بالفعل، إذ كانت تكون عاملةً. وعلامات التأنيث ثلاث على ما ذكر: التاء والألف والياء، وقد أضاف غيره الكسرة^(٣) في نحو «فعلت يا امرأة» فصارت العلامات أربعاً.

فأما التاء فتكون علامةً للتأنيث تلحق الفعل، والمراد تأنيث الفاعل على ما ذكرنا في نحو: «قامت هند وقعدت جمل»، وهذه التاء إذا لحقت الأفعال كانت ثابتة لا تنقلب في الوقف، نحو «قامت هند وهند قامت»، وإذا لحقت الاسم نحو قائمة وقاعدة أبدل منها الهاء في الوقف، فتقول: هذه قائمه وقاعده، وفي هذه التاء مذهبان: أحدهما: وهو مذهب البصريين أَنَّ التاء الأصل، والهاء بدلٌ منها^(٤).

(١) انظر الكتاب: ٢٠٦-٢٠٨، ٣/٢٢٦.

(٢) انظر ما سيأتي: ٨/٨.

(٣) عدّ المبرد والفارسي الكسرة من علامات التأنيث، انظر المقتضب: ٣/٣٧٤، والتكملة: ١١٤.

(٤) هو ظاهر كلام سيبويه، وصريح مذهب كل من المبرد والفارسي وابن جني، ونسب الرضي هذا القول إلى سيبويه والفراء وابن كيسان وأكثر النحاة، انظر الكتاب: ٤/٢٣٨، والمقتضب: ١/٦٠، والعسكريات: ٢٢٥، وسر الصناعة: ١٥٩، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٨٨-٢٨٩.

والثاني: وهو مذهب الكوفيين أَنَّ الهاء هي الأصل^(١).
والحقُّ الأوَّلُ، والدليلُ على ذلك أَنَّ الوصلَ ممَّا تجري فيه الأشياءُ على أصولها،
والوقفُ من مواضع التغير، ألا ترى أَنَّ مَنْ قال في الوقف: هذا بكرٌ ومررت ببكرٍ فنقلَ
الضمة والكسرة إلى الكاف فإنه إذا وَصَلَ عاد إلى الأصل من إسكان الكاف، وكذلك
مَنْ قال في الوقف: هذا خالدٌ فضاءً فإنه إذا وصل لا يفعل ذلك، بل يَخَفُّ الدالَّ،
على أَنَّ من العرب مَنْ يُجْري الوقفَ مُجْرى الوصل فيقول: هذا طلَحَتْ^(٢)، وعليك
السلام والرحمت، وقال^(٣):

بَلْ جَوَزَ تِهَاءَ كَظْهَرِ الْحَجَفَتْ

وَأَنشَدَ قُطْرِبَ^(٤):

اللَّهُ نَجَّاكَ بِكَفِّي مَسْلَمَتْ

مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتْ

صَارَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْغَلَصَمَتْ

وَكَادَتْ الْحَرَّةُ أَنْ تُذْعَى أَمَتْ

(١) حكاها أبو بكر الأنباري عن بعض النحويين ، ونسبه ابن هشام إلى الكوفيين ، ولم ينسبه أبو حيان ، انظر إيضاح الوقف والابتداء: ٢٨١-٢٨٣ ، والارتشاف: ٦٣٦ ، والمغني: ٣٨٥ ، والأشباه والنظائر: ١/١٠٥-١٠٦ .

(٢) حكاها أبو الخطاب عن ناس من العرب ، انظر الكتاب: ٤/١٦٧ .

(٣) سلف البيت: ٤/١٠٧ .

(٤) الأبيات بلا نسبة في سر الصناعة: ١٦٠ ، والخصائص: ١/٣٠٤ ، والعيني: ٤/٥٥٩ ، وشرح شواهد الشافية: ٢١٨-٢٢١ ، والثاني والثالث في الخزانة: ٢/١٤٨ ، والأول والثاني في ضرائر الشعر: ٢٣٢ بلا نسبة .

«ومسلمة بفتح الميم واللام الظاهر أنه مسلمة بن عبد الملك بن مروان» وقوله: «من بعدما» الأصل من بعدما صارت نفوس القوم ، فكرر من بعدما ثلاث مرات ليتهوّل وأبدل ألف ما الثالثة هاء فتاء للقافية» عن شرح شواهد الشافية: ٢٢٢ .

وقد أَجْرَوْها في الوصل على حَدِّ جَرَّها في الوقف، من ذلك ما حكاه سيبويه من قولهم في العدد: «ثلاثة أَرْبَعَة»^(١)، وعلى هذا قالوا في الوصل: سَبَسَبًا^(٢) وَكَلْكَلًا^(٣)، وهو قليل من قبيل الضرورة، فلَمَّا كان الوصلُ ممَّا تجري فيه الأشياءُ على أصولها وكان الوقفُ ممَّا يتغيَّر فيه الأشياءُ عن أصولها في غالب الأمر، ورأينا عَلمَ التأنيث في الوصل تاءً [٩٠ / ٥] وفي الوقف هاءً نحو ضاربُهُ وقائمة علمنا أَنَّ الهاء في الوقف بدَلٌ من التاء في الوصل وَأَنَّ التاء هي الأصل.

وأما الألفُ فقد تكون للتأنيث، وذلك نحو الألف في حُبَلِي وَسَكْرِي وَعَضْبِي وَجُمَادَى وَحُبَارَى، فهذه كُلُّها وما يجري جَرَّها للتأنيث، يدلُّ على ذلك أَنَّك لا تنوِّنها في النكرة، قال الفرزدق^(٤):

(١) الكتاب: ٢٦٥ / ٣، وانظر المنصف: ١٠ / ١، والخصائص: ٣٠٥ / ١، وانظر توجيه ابن الحاجب في الإيضاح: ٣١٥ / ٢.

(٢) هذه كلمة من بيت من الرجز هو:

«تَرُكُ ما أَبْقَى الدِّبَا سَبَسَبًا»

وقائله رؤبة وهو في ملحقات ديوانه: ١٦٩، وردَّ أبو محمد الأعرابي نسبة البيت إلى رؤبة، ورأى أنه من شوارد الرجز لا يعرف قائلها، انظر فرحة الأديب: ٢٠٧، ونسبه ابن عصفور في الضرائر: ٥٠ إلى ربيعة بن صبح، وتكلم البغدادي على نسبة البيت في شرح شواهد الشافية: ٢٥٤.

(٣) وردت هذه الكلمة في بيت من الرجز هو:

«كَأَنَّ مَهْواها على الكَلْكَلِ»

وهو لمنظور بن مرثد الأسدي كما في سفر السعادة: ٧٢٤، واللسان (كلل)، وشرح شواهد الشافية: ٢٥٠، وبلا نسبة في مجالس ثعلب: ٥٣٦، والمنصف: ١٠ / ١-١١، ومن قول ابن يعيش: «أن الوصل ممَّا يجري ..» إلى قوله: «كلكلا» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥٩-١٦٠.

(٤) البيت في ديوانه: ٢٦ / ٢، وسر الصناعة: ٦٩٣، وعجز البيت في ديوانه (صادر: ٢٦ / ٢، والصاوي: ٥٥٥):

«إذا نحن شِئنا صاحبٌ متألَّفُ»

وفي سر الصناعة كما رواه ابن يعيش.

وَأَشْلَاءُ لَحْمٍ مِنْ حُبَارَى يَصِيدُهَا لَنَا قَانِصٌ مِنْ بَعْضِ مَا يَتَخَطَّفُ

والفرق بيت تأنيث التاء في قائمة وقاعدة والتأنيث بالألف فيما ذكرنا أَنَّ التاء تدخل في غالب الأمر كالمفصلة ممَّا دخلت عليه، لأنَّها تدخل على اسم تامَّ الفائدة لإحداث معنى آخر، وهو التأنيث، فكانت كاسم ضُمَّ إلى اسم آخر، نحو حَضِرَ مَوْتُ وَبَعْلَبَكَّ، ويدلُّ على ذلك أُمُورٌ:

منها: أَنْك تَفْتَحُ ما قبل التاء كما تفتح ما قبل الاسم الثاني من الاسمين، فتقول: قائمة وطلحة كما تقول: حَضِرَ مَوْتُ، تفتح ما قبل الآخر.

ومنها: أَنْك إِذَا صَغُرْتَ ما في آخره تاءُ التأنيث فإنَّك تُصَغِّرُ الصدرَ ثم تأتي بالتاء، نحو طلحة وطليحة وتمرَّة وتمرَّة كما تصغر الصدر من الاسمين المركَّبين ثم تأتي بالآخر، نحو حَضِرَ مَوْتُ.

ومَّا يدل على انفصالها وَأَنَّ الكلمة لم تُبْنَ عليها أَنْك تحذفها في التكسير، فتقول في تكسير جَفَنَةٍ: جِفَان وفي قَصْعَةٍ: قِصَاع، وليست الألف كذلك، بل تثبت في التكسير، فتقول في حُبَالَى: حَبَالَى وفي سَكْرَى: سَكَارَى، لأنَّ الكلمة بُنيت عليها بناءً سائر حروفها، كما تقول في جَعْفَرٍ: جَعَاْفِر، وفي زَبْرَجٍ: زَبَارَج.

فإن قيل: فما بالكُم تقولون في تكسير قَرَقَرَى^(١) وَجَحْجَبَى^(٢): قَرَاقر وَجَحَاجِب؛ بحذف الألف قيل: لم يحذفوا الألف هنا على حدِّ حذف التاء في جِفَان [١٦٨/ب] وقِصَاع، وإنَّما حذفوها لوقوعها خامسةً كما يحذفون الخامس الأصلي في سَفَرَجَل وَسَفَارَج وفرزدق وفرزاد.

(١) «قَرَقَرَى؛ بتكرير القاف والراء وآخره مقصور: أرض باليامة» معجم البلدان (قرقرى)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢١٩.

(٢) «جَحْجَبَى: حيٌّ من الأنصار» اللسان (جحجب)، وانظر الاشتقاق: ٤٤١، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٨٠.

فإن قيل: الهمزة أيضاً في حمراء وخضراء [٩١ / ٥] وصَحراء وعُذراء تُفيد التأنيث، فما بالكم لم تذكروها مع علامات التأنيث؟ قيل: الهمزة في الحقيقة ليست علماً للتأنيث، وإنما هي بَدَلٌ من الألف في مثل حُبْلَى وَسَكْرَى، وإنما وقعت بعد ألف قبلها زائدة للمدِّ، فالتقى ألفان زائدتان، الأولى المَزِيْدَةُ للمدِّ والثانية للتأنيث، فلم يكن بَدَلٌ من حذف إحداهما أو تحريكها، فلم يَجْزُ الحذفُ في واحدة منهما.

أما الأولى فلو حُذِفَتْ لذهب المدُّ، وقد بُنِيَت الكلمة ممدودةً، وأما الثانية فلو حُذِفَتْ لزال عِلْمُ التأنيث، وهو أَفَحَشٌ من الأول، فلَمَّا امتنع حذف إحداهما ولم يُمكن اجتماعهما لسكونهما تَعَيَّنَ تحريكُ إحداهما، فلم يمكن تحريك الأولى لأنها لو حُرِكت لفارقت المدَّ، والكلمة مبنية على المدِّ، فوجب تحريك الثانية، ولمَّا حُرِكت انقلبت همزةً فقيـل: صحراء وحمراء، فثبت بها ذكرنا أَنَّ الهمزة بَدَلٌ من ألف التأنيث^(١).

فإن قيل: ولمَ قلت: إن الهمزة بَدَلٌ من ألف التأنيث، وهَلَّا قلت: إنها أصلٌ في التأنيث كالتاء والألف؟ قيل: عنه جوابان:

أحدهما: أَنَّا لم نَرَهُم أَنَّثُوا بالهمزة في غير هذا الموضع، وإنما يُؤنَّثون بالتاء والألف في نحو حَمْزَةٍ وَحُبْلَى، فكان حَمْلُ الهمزة في صحراء وبابه على أنها بَدَلٌ من ألف التأنيث أولى، وقد تقدَّم نحوُّ من ذلك.

الثاني: أَنَّا قد رأيناهم لَمَّا جمعوا شيئاً ممَّا في آخره همزة التأنيث أبدلوها في الجمع ياءً ولم يُحقِّقوها، وذلك قولهم في جمع صَحراء وَخَبراء: صَحَارِيَّ وَخَبَارِيَّ، ولو كانت أصلاً غيرَ منقلبة ل جاءت ظاهرةً، نحو قولهم في قُرَاء: قَرَارِيءٌ، وفي كوكب دُرِّيء: دَرَارِيءٌ^(٢)، فظهرت الهمزة ههنا حيث كانت أصلاً لأنه من قرأت ودرأت.

فأما قول بعض النحويين: ألفا التأنيث فتقريبٌ ومَجُوزٌ، والحقُّ ما ذكرناه، وذلك أنها

(١) انظر ما سيأتي: ١٨ / ١٠.

(٢) من قوله: «فإن قيل: ولمَ..» إلى قوله: «دَرَارِيءٌ» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٨٤-٨٥، وانظر الممتع: ١٤٢، ٣٣٠.

لَمَّا اضْطَحَبَتْ وَبُنِيتِ الْكَلِمَةُ عَلَيْهِمَا أَطْلَقُوا عَلَى أَلْفِ الْمَدِّ أَلْفَ التَّنْثِيثِ فَقَالُوا: أَلْفُ التَّنْثِيثِ.

وَأَمَّا الْيَاءُ فَقَدْ تَكُونُ عَلَامَةً لِلتَّنْثِيثِ فِي نَحْوِ: اضْرِبِي وَتَضْرِبِينَ وَنَحْوَهُمَا، فَإِنَّ الْيَاءَ فِيهِمَا عِنْدَ سَبْيِهِ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَتُقَيَّدُ التَّنْثِيثَ كَمَا أَنَّ الْوَاءَ فِي اضْرَبُوا وَيَضْرِبُونَ ضَمِيرُ الْفَاعِلِ وَتُقَيَّدُ التَّذْكِيرُ^(١)، وَهِيَ عِنْدَ الْأَخْفَشِ وَكَثِيرٍ مِنَ النُّحَوِيِّينَ حَرْفٌ دَالٌّ عَلَى التَّنْثِيثِ بِمَنْزِلَةِ التَّاءِ فِي قَامَتْ، وَالْفَاعِلُ ضَمِيرٌ مُسْتَكْنٌ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ مَعَ الْمَذْكَرِ فِي اضْرَبَ^(٢).

فَأَمَّا الْيَاءُ فِي هَذِي فَلَيْسَتْ عَلَامَةً لِلتَّنْثِيثِ كَمَا ظَنَّ^(٣)، وَإِنَّمَا هِيَ عَيْنُ الْكَلِمَةِ، وَالتَّنْثِيثُ مُسْتَفَادٌ مِنْ نَفْسِ الصِّيغَةِ، وَعَلَى قِيَاسِ مَذْهَبِ الْكُوفِيِّينَ تَكُونُ الْيَاءُ لِلتَّنْثِيثِ لِأَنَّ الْأِسْمَ عِنْدَهُمُ الذَّالُّ وَحْدَهَا^(٤)، وَالْأَلْفُ مِنْ ذَا مَزِيدَةٍ، وَكَذَلِكَ الْيَاءُ مَزِيدَةٌ لِلتَّنْثِيثِ، فَالْمَوْثُ مَا وَجَدَ فِيهِ إِحْدَى هَذِهِ الْعَلَامَاتِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالتَّنْثِيثُ عَلَى ضَرِيئَيْنِ حَقِيقِيٍّ كَتَأْنِيثِ الْمَرْأَةِ أَوْ النَّاقَةِ^(٥)) وَنَحْوَهُمَا مِمَّا بِإِزَائِهِ ذَكَرٌ فِي الْحَيَوَانِ، وَغَيْرُ حَقِيقِيٍّ كَتَأْنِيثِ الظُّلْمَةِ وَالنَّعْلِ وَنَحْوَهُمَا مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالْوَضْعِ وَالْإِصْطِلَاحِ، وَالْحَقِيقِيُّ أَقْوَى، وَلِذَلِكَ امْتَنَعَ فِي حَالِ السَّعَةِ «جَاءَ هِنْدٌ» وَجَازَ «طَلَعَ الشَّمْسُ» وَإِنْ كَانَ الْمُخْتَارَ «طَلَعَتْ»، فَإِنْ وَقَعَ فَضْلٌ اسْتُجِيزَ، نَحْوُ قَوْلِهِمْ: «حَضَرَ الْقَاضِي امْرَأَةٌ»^(٦)، وَقَوْلُ جَرِيرٍ:

(١) انظر الكتاب: ٢٠ / ١، ٢٠٠ / ٤، ٢٠١، والارتشاف: ٩١٤.

(٢) وهو مذهب المازني أيضاً، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٠ / ٢، والنكت: ١٢٤، وشرح الكافية للرضي: ٩ / ٢، والارتشاف: ٩١٤، والمساعد: ٨٥ / ١، وانظر رد ابن مالك في شرح التسهيل له: ١ / ١٢٤.

(٣) أي الزمخشري، انظر المفصل: ١٩٨، ومن ذهب إلى أن الياء للتأنيث السيرافي: ٥٦٨، وابن سيده في المخصص: ٩٦ / ١٦، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٥٢٧.

(٤) انظر مذهبهم ومذهب البصريين فيما سلف: ٣ / ٢٢٧.

(٥) في المفصل: ١٩٨ «المرأة والناقة».

(٦) في المفصل: ١٩٨ «حضر القاضي اليوم امرأة».

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطَلُ أُمَّ سَوُوْءٍ

وليس بالواسع، وقد ردّه المبرّد، واستُحسن نحو قوله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ، مَوْعِظَةٌ﴾^(١) وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ^(٢).

قال الشّارح: اعلم أنّ المؤنث على ضربين كما ذكر، حقيقي وغير حقيقي^(٣)، فالمؤنث الحقيقي التأنيث والمذكر الحقيقي التذكير معلومان لأنّهما محسوسان، وذلك ما كان للمذكر منه فرجٌ خلاف فرج الأنثى، كالرجل والمرأة، وإن شئت أن تقول: ما كان بإزائه ذكرٌ في الحيوان، نحو امرأة ورجل وناقية وجمل وأتانٍ وغير ورّخل^(٤) وحمل، وذلك يكون خِلقة الله تعالى.

وغير الحقيقي أمرٌ راجعٌ إلى اللفظ بأن تقرن به علامة [٩٢/٥] التأنيث من غير أن يكون تحته معنى، نحو البشري والذكرى وصحراء وعذراء وغُرْفَة وظُلْمة، وذلك يكون بالاصطلاح ووضع الواضع، فالبشري والذكرى مؤنثان بأن دخل عليهما ألفُ التأنيث المقصورة، وصحراء وعذراء ونحوهما مؤنثان بالألف الممدودة، وغُرْفَة وظُلْمة مؤنثان بالتاء، ونعل وقدر ونحوهما من مثل شمس وفرس وهند وجمل علامة التأنيث فيها مقدّرة، يدلّ على ذلك ظهورها في التصغير، نحو نُعَيْلة وقُدَيْرَة.

واعلم أنّ التأنيث الحقيقي أقوى من التأنيث اللفظي، لأنّ المؤنث الحقيقي يكون تأنيثه من جهة اللفظ والمعنى من حيث كان مدلوله مؤنثاً، وغير الحقيقي شيء يختص باللفظ من غير أن يدلّ على معنى مؤنث تحته، فكان التأنيث الحقيقي^(٥) أقوى لِمَا ذكرناه، ويلزم فعله علامة التأنيث في نحو: قامت المرأة وذهبت الجارية، فتلحق التاء الفعل للإيذان بأنّ فاعله مؤنث كما تلحقه علامة التثنية والجمع في نحو: قاما أخواك

(١) انظر تعريفهما في شرح الكتاب للسيرافي: ١١٥/٦.

(٢) «الرَّخِل: الأنثى من أولاد الضأن، والذكر حمل» الصحاح (رخل).

(٣) في ط، ر: «المعنوي».

وقاموا إخوانك^(١)؛ للإيدان بعدد الفاعلين.

فإن قيل: الاختيار «قام أخواك وقام إخوانك» فما بالك تُوجب إلحاق العلامة في المؤنث نحو: «قامت هند»؟ فالجواب أن الفرق بينهما أن التأنيث معنى لازم لا يصح انتقاله عنه إلى غيره، وليس كذلك التثنية والجمع، فإنها غير لازمين، إذ الاثنان قد يُفارق أحدهما الآخر، فيصير واحداً ويزيدان فيصيران جمعاً، وكذلك الجمع قد ينقص فيصير تثنية.

وليس التأنيث كذلك، فللزوم معنى التأنيث لزمت علامته ولعدم لزوم معنى التثنية والجمع لم تلزم علامتهما، فإن فصل بينهما فاصل من مفعول أو ظرف أو جارٍّ ومجرور جاز سقوط علم التأنيث، نحو قولهم: حضر القاضي اليوم [١٦٩/أ] امرأة، لِمَا فصل بالظرف والمفعول حسن ترك العلامة لأن الفاصل سدّ مسدّد علم التأنيث مع الاعتماد على دلالة الفاعل على التأنيث، فأما قول جرير^(٢):

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخِي طَلٌّ أُمٌّ سَوَاءٌ عَلَى بَابِ اسْتِهَا صُلْبٌ وَشَامٌ [٩٣/٥]

الشاهد فيه إسقاط علم التأنيث من الفعل مع كون تأنيث الفاعل حقيقة لوجود الفصل بالمفعول، يهجو به ذلك، والصُّلْبُ جمعُ صَلِيبٍ وأصله صُلْبٌ مثل كَثِيبٍ وكُثْبٍ، وإنما الإسكان لَصَرْبٍ من التخفيف، والشَّامُ: جمعُ شامة، يُعْلَمُه أنه عارفٌ بذلك المكان منها، ومثله قول الآخر^(٣):

إِنَّ أَمْرًا غَرَّهَ مِنْ كَنٍّ وَاحِدَةً بَعْدِي وَبَعْدَكَ فِي الدُّنْيَا مَغْرُورٌ

لم يقل غرّته لمكان الفصل ولو قاله لكان أحسن، وفي الكتاب العزيز: ﴿فَجَاءَتْهُ

(١) هي لغة أكلوني البراغيث، وفي إعراب الألف والواو أقوال، انظرها في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٤٥، ٦/ ١١٩، وأما ابن الشجري: ١/ ٢٠٣، وما سلف: ٣/ ١٦٠.

(٢) البيت في ديوانه: ١/ ٢٨٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/ ٢٤٥، ٦/ ١١٩، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/ ١٤٨، والخصائص: ٢/ ٤١٤، وأما ابن الشجري: ٢/ ٢٦٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/ ٤١٤، وأما ابن الشجري: ٢/ ٤١٣، والإنصاف: ١٧٤.

إِحْدَثُهُمَا تَمْشِي عَلَى أَسْتَحْيَاءٍ ﴿١﴾، وقد ردَّ أبو العباس ^(٢) إسقاط العلامة مع المؤنث الحقيقي، ومنع منه وإن كان بينهما فصل، واحتجَّ بأنه قد يشترك الرجال والنساء في الأسماء، قال الشاعر ^(٣):

تجاوزتُ هنداً رغبةً عن قتاله إلى مالكٍ أعشوا إلى ضوءِ ناره
فهندٌ هنا اسمُ رجل، وقال الآخر ^(٤):

يا جعفرُ يا جعفرُ يا جعفرُ
إنَّك دُخْداحٌ فأنتِ أَقْصَرُ

وجعفر هنا اسمُ امرأة ^(٥)، والسماعُ بخلاف ما ذهب إليه، فهو تعليلٌ في مُقابلة النصِّ، فأما إذا سُمِّيَ بمذكرٍ كامرأة تسمى بزَيْدٍ أو قاسمٍ لزمَ إلحاقُ العلامة سَوَاءً في ذلك الفصلِ وَعَدَمُهُ، نحو: قالت زَيْدٌ وأقبلتِ اليومَ قاسمٌ، ولا يجوز حَذْفُ التاء منه لِثَلَا يَلْبَسُ بالمذكر لأنَّ الفاعلَ لا دِلالةَ فيه على التأنيث، إذ لا علامةَ فيه للتأنيث ولا هو غالبٌ في المؤنث نحو زَيْنَب وسعاد.

فإنَّ كان المؤنث غيرَ حقيقيٍّ بأنَّ يكونَ من غير حَيَوَان، نحو النُّعْل والقِدْر والدار والسوق ونحو ذلك، فإنَّك إذا أَسْنَدْتَ الفعلَ إلى شيءٍ من ذلك كنتَ غَخيراً في إلحاق العلامة وتَرْكها وإنَّ لا صَق، نحو انقطع النعلُ وانقطعتِ النعلُ، وانكسرتِ القِدْرُ وانكسر القِدْرُ، وعَمَرَتِ [٩٣/٥] الدَّارُ وعَمَرَ الدَّارُ، لأنَّ التأنيثَ لَمَّا لم يكن حقيقياً

(١) القصص: ٢٨/٢٥.

(٢) هو المبرد، وحمل بيت جرير «لقد ولد الأخیطل» على الضرورة، انظر المقتضب: ١٤٥-١٤٦، والمذكر والمؤنث له: ١١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٩/٦، وضرائر الشعر: ٢٧٧-٢٧٨.

(٣) ورد البيت بلا نسبة في العيني: ٥٥٨/٤، وشرح التصريح على التوضيح: ٣٣٩/٢.

(٤) هو أعرابي كما في الكامل للمبرد: ٩٤/١، «رجل دحداح: قصير غليظ البطن» الصحاح (دحج).

(٥) من قوله: «قد يشترك الرجال..» إلى قوله: «امرأة» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٣/٢.

صُعِفَ ولم يعين بالدلالة عليه مع أَنَّ المذكَّر هو الْأَصْلُ، فجاز الرجوعُ إليه، وإثباتُ العلامة فيه أَحْسَنُ من سقوطها مع الحقيقي، قال الله تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ﴾^(١) ﴿وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾^(٢) ﴿وَأَخَذَ الَّذِينَ ظَلَمُوا الصَّيْحَةَ﴾^(٣)، وإثباتُ التَّاءِ أَحْسَنُ، قال الله تعالى: ﴿قَدْ جَاءَ تَكْمِ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّكُمْ﴾^(٤).

قال صاحب الكتاب: (هذا إذا كان الفعل مسنداً إلى ظاهر الاسم، فإذا أُسْنِدَ إلى ضميره فإلحاق العلامة، وقوله:

وَلَا أَرْضَ أَبْقَى لَإِبْقَاهَا

مُتَأَوَّلٌ).

قال الشَّارِحُ: هذا حُكْمُ الفعل إذا أُسْنِدَ إلى ظاهر مؤنَّث، فإن أُسْنِدَ إلى مُضْمَرٍ مؤنَّث نحو: «الدارُ انهدمت» و: «مَوْعِظَةٌ جَاءَتْ» لم يكن بُدٌّ من إلحاق التَّاءِ، وذلك لأنَّ الرَّاجِعَ ينبغي أن يكون على حَسَبِ ما يرجع إليه لئلاَّ يُتَوَهَّم أَنَّ الفعل مُسْنَدٌ إلى شيءٍ من سببه، فيُتَنَظَّرُ ذلك الفاعلُ، فلذلك لزم إلحاق العلامة لقطع هذا التوهم كما اضطرُّوا إلى علامة الفاعل إذا أُسْنِدَ إلى ضمير تثنية أو جمع نحو: «الزيدان قاما، والزيدون قاموا» للإيذان بأنَّ الفعل للاسم المتقدم لا لغيره فيُتَنَظَّرُ، وسواءٌ في ذلك الحقيقي وغير الحقيقي، فأما قوله^(٥):

فَلَا مَزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضَ أَبْقَى لَإِبْقَاهَا

(١) البقرة: ٢/٢٧٥.

(٢) الحشر: ٩/٥٩.

(٣) هود: ١١/٦٧.

(٤) يونس: ١٠/٥٧.

(٥) هو عامر بن جُوَيْن الطائي كما سيذكر الشارح، والبيت بهذه النسبة في الكتاب: ٤٦/٢، وشرحه للسيرافي: ١٢٦/٦، والنكت: ٤٦٢، والخزانة: ١/٢١، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٢٤٤، والخصائص: ٢/٤١١، والنكت: ١٥٤، وأمالى ابن الشجري: ٢٤٢-٢٤٦.

فإن البيت لعامر بن جُوَيْن الطائي، والشاهد فيه حذف علامة التأنيث مع إسناد الفعل إلى ضمير المؤنث، وذلك قليلٌ قبيحٌ، ومجازه على تأويل أن الأرض مكانٌ، فكأنه قال: ولا مكان أبقل إبقالها، والمكان [٩٥/٥] مذكّرٌ، والمُزَنَةُ: القطعة من السحاب، والودق: المطر، والإبقال: إنبات البقل، يقال: أبقل المكان فهو باقلٌ، والقياس مُبقل^(١)، وكل نبات اخضرت به الأرض فهو بقلٌ، ونحو ذلك قول الأعشى^(٢):

فإمّا ترينني ولي لمةً فإن الحوادث أودى بها

ولم يقل أودت، لأن الحوادث بمعنى الحدّثان، والحدّثان مذكّرٌ، والذي سوغ ذلك أمران: كون تأنيثه غير حقيقي، والآخر: أن فيه ردّاً إلى الأصل، وهو التذكير، ولو قال: «إن زنب قام» لم يجوز لأن تأنيث هذا حقيقيٌّ، وأقبح من ذلك قول رُوَيْشِد^(٣):

يا أيّها الراكب المزجي مطيّته سائل بني أسد ما هذه الصّوت [٩٦/٥]

فإنه أنث الصوت وهو مذكّرٌ، لأنه مصدرٌ كالضرب والقَتْل، كأنه أراد الصيحة والاستغاثة، وهذا من أقبح الضرورة أعني تأنيث المذكر^(٤)، لأن المذكر هو الأصل، ونظيره^(٥):

(١) انظر إصلاح المنطق: ٢٧٤، وأدب الكاتب: ٦١١.

(٢) البيت في ديوانه: ١٧١، والكتاب: ٤٥-٤٦، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٢٧/٦، والإغفال: ١/١٣٥، والبغداديات: ٣١٢، والنكت: ٤٦٢، وأمالى ابن السجري: ١/١٥٩، والخزانة: ٤/٥٧٨، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٢/٢٤٥.

(٣) هو رويشد بن كثير الطائي، كما في سر الصناعة: ١١، وشرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١٦٦، والبيت بلا نسبة في الخصائص: ٢/٤١٦، والمخصص: ٢/١٣٠، والإنصاف: ٧٧٣، وضرائر الشعر: ٢٧٢.

(٤) كذا قال ابن جني في سر الصناعة: ١٢، وانظر ضرائر الشعر: ٢٧٢.

(٥) هو جرير، والبيت في ديوانه: ٢١٩، والكتاب: ١/٥٢، ١/٦٤، والخزانة: ٢/١٦٧-١٦٨، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤/١٩٨، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/٢٤٢، وسر الصناعة: ١٢، والرواية في المقتضب: «إذا مرّ...»، تعرقتنا ذهب بأموالنا.

إِذَا بَعْضُ السَّنِينَ تَعَرَّقَتْ نَا كَفَى الْإِيْتَامَ فَقَدْ أَبِي الْيَتِيمِ
لَأَنَّهُ أَتَى الْبَعْضَ وَهُوَ مَذْكُرٌ، وَهُوَ أَسْهَلُ مِمَّا قَبْلَهُ لِأَنَّ بَعْضَ السَّنِينَ سَنَةٌ^(١)، وَلَيْسَ
كَذَلِكَ الصَّوْتُ، فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب: (والتاء تُثَبِّتُ فِي الْفَلْظِ وَتَقْدَرُ وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَقْدَرُ فِي اسْمٍ
ثَلَاثِيٍّ كَعَيْنٍ وَأُذُنٍ أَوْ فِي رُبَاعِيٍّ كَعَنَاقٍ وَعَقْرَبٍ، فَبِالْثَلَاثِيِّ يَظْهَرُ أَمْرُهَا بِشَيْئَيْنِ
بِالْإِسْنَادِ وَبِالتَّصْغِيرِ وَفِي الرُّبَاعِيِّ بِالْإِسْنَادِ)^(٢).

قال الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّ الْمُؤَنَّثَ عَلَى ضَرْبَيْنِ مُؤَنَّثٌ بِعَلَامَةٍ وَمُؤَنَّثٌ بِغَيْرِ عِلَامَةٍ،
وَالْأَصْلُ فِي كُلِّ مُؤَنَّثٍ أَنْ تَلْحَقَهُ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، نَحْوُ قَائِمٍ
وَقَائِمَةٍ وَامْرَأَةٍ وَامْرَأَةٍ، وَذَلِكَ لِإِزَالَةِ الْإِشْتِرَاكِ بَيْنَ الْمُؤَنَّثِ وَالْمَذْكُورِ، وَأَمَّا مَا لَا عِلَامَةَ فِيهِ
لِلتَّأْنِيثِ فَنَحْوُ هِنْدٍ وَعَنَاقٍ وَقَدْرٍ وَشَمْسٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّ التَّاءَ فِيهِ مُقَدَّرَةٌ مُرَادَّةٌ، وَإِنَّمَا
حُذِفَتْ مِنَ الْفَلْظِ لِلِاسْتِغْنَاءِ عَنِ الْعِلَامَةِ بِاخْتِصَاصِ الْاسْمِ بِالْمُؤَنَّثِ.

وَالْمُؤَنَّثُ عَلَى ضَرْبَيْنِ: ثَلَاثِيٍّ وَرُبَاعِيٍّ، فَالْثَلَاثِيُّ يُعْلَمُ تَقْدِيرُ التَّاءِ فِيهِ بِشَيْئَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ
وَبِالْإِسْنَادِ، وَأَمَّا التَّصْغِيرُ فَنَحْوُ قَوْلِكَ فِي قَدْرٍ: قَدِيرَةٌ وَفِي شَمْسٍ: شَمْسِيَّةٌ وَفِي هِنْدٍ:
هِنْدِيَّةٌ، فَيُرَدُّ إِلَى الْأَصْلِ فِي التَّصْغِيرِ، فَتَلْحَقُهُ الْعِلَامَةُ لِتَبْنِي تَصْرِيفِهِ عَلَى أَصْلِهِ، كَمَا تَقُولُ
فِي بَابِ: بُؤَيْبٍ وَفِي نَابٍ: نُيَيْبٍ، وَأَمَّا الْإِسْنَادُ فَكَقَوْلِكَ: طَلَعَتِ الشَّمْسُ وَانْكَسَرَتْ
الْقَدْرُ، وَحَاصِلُ هَذَا السَّمْعِ.

فَأَمَّا إِذَا كَانَ الْاسْمُ [١٦٩/ب] رُبَاعِيًّا، نَحْوُ عَقْرَبٍ وَعَنَاقٍ وَسُعَادٍ وَزَيْنَبٍ فَإِنَّ التَّاءَ
لَا تَظْهَرُ فِي مُصَغَّرِهِ، نَحْوُ قَوْلِكَ: عَقْرِبٌ وَعُنَيْقٌ وَسُعَيْدٌ وَزَيْنَبٌ، وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ وَلَمْ
يُلْحَقُواهَا بِهَاءٍ كَمَا أَلْحَقُواهَا الثَّلَاثِيَّ فِي نَحْوِ قَدْرٍ وَقَدِيرَةٍ وَشَمْسٍ وَشَمْسِيَّةٍ^(٣)، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ

(١) كَذَا قَالَ ابْنُ جَنِيٍّ فِي سِرِّ الصَّنَاعَةِ: ١٢، وَيُشِيرُ إِلَى اكْتِسَابِ الْمُضَافِ التَّأْنِيثَ مِنَ الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

(٢) بَعْدَهَا فِي الْمَفْصَلِ: ١٩٩ «فَقَطْ».

(٣) سَقَطَ مِنْ ط، ر مِنْ قَوْلِهِ: «فِي نَحْوِ قَدْرٍ» إِلَى قَوْلِهِ: «وَشَمْسِيَّة».

شَبَّهُوا بَاءَ عَقْرَبٍ وَقَافَ عَنَاقٍ وَدَالَ سُعَادٍ وَإِنْ كُنَّ لَامَاتٍ أَصُولًا بِهَاءِ التَّأْنِيثِ فِي نَحْوِ^(١) طَلْحَةٍ وَحِمَزَةٍ إِذْ كَانَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ مَوْثِقَةً، وَكَانَتْ الْبَاءُ وَالْقَافُ وَالْدَالُ مُتَجَاوِزَةً لِلثَّلَاثَةِ الَّتِي هِيَ أَوَّلُ الْأَصُولِ كَتَجَاوَزِ الْهَاءِ فِي طَلْحَةٍ وَحِمَزَةِ الثَّلَاثَةِ، فَكَمَا أَنَّ هَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَدْخُلُ عَلَيْهَا هَاءٌ أُخْرَى كَذَلِكَ مَنَعُوا التَّاءَ^(٢) مِنْ عَقْرَبٍ وَنَحْوِهَا أَنْ يَقُولُوا: عَقْرِبَةً كَمَا امْتَنَعُوا أَنْ يَقُولُوا فِي حِمَزَةٍ: حُمَيْزَةً فَيُدْخِلُوا تَأْنِيثًا عَلَى تَأْنِيثٍ.

وَإِذَا لَمْ تَظْهَرْ التَّاءُ فِي مُصَغَّرِهِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ عُلِمَ تَأْنِيثُهُ بِالْإِسْنَادِ، نَحْوُ: لَسَعَتِ الْعَقْرَبُ وَرَضَعَتِ الْعَنَاقُ وَأَقْبَلْتُ سُعَادَ، وَقَدْ يُعْلَمُ التَّأْنِيثُ بِالصِّفَةِ مِنْ نَحْوِ هَذِهِ عَقْرَبٌ مُؤَذِيَةٌ وَعَنَاقٌ رَضِيعَةٌ وَسُعَادُ الْحَسَنَةُ، وَقَدْ يُعْلَمُ أَيْضًا بِتَأْنِيثِ الْخَبَرِ مِنْ نَحْوِ الْعَقْرَبُ مُؤَذِيَةٌ وَالْعَنَاقُ رَضِيعَةٌ وَسُعَادُ حَسَنَةٌ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَدَخُولُهَا عَلَى وَجْهِهِ لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الصِّفَةِ كضَارِبَةٍ وَمَضْرُوبَةٍ وَجَمِيلَةٍ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الشَّائِعُ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا فِي الْأَسْمِ كَامْرَأَةٍ وَشَيْخَةٍ وَإِنْسَانَةٍ وَغُلَامَةٍ وَرَجُلَةٍ وَحِمَارَةٍ وَأَسَدَةٍ وَبِرَذْوَنَةٍ، وَهُوَ قَلِيلٌ، وَلِلْفَرْقِ بَيْنَ اسْمِ الْجِنْسِ وَالْوَاحِدِ مِنْهُ كَتَمْرَةٍ وَشَعِيرَةٍ وَضَرْبَةٍ وَقَتْلَةٍ، وَلِلْمُبَالَغَةِ فِي الْوَصْفِ كَعَلَامَةٍ وَنَسَابَةٍ وَرَاوِيَةٍ وَفَرْوَقَةٍ وَمَلُولَةٍ، وَلِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ كَنَاقَةٍ وَنَعْجَةٍ، وَلِتَأْكِيدِ مَعْنَى الْجَمْعِ كَحِجَارَةٍ وَذِكَارَةٍ وَصُقُورَةٍ وَخُؤُولَةٍ وَصَيَاقِلَةٍ وَقَشَاعِمَةٍ، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى النَّسَبِ كَالْمَهَالِبَةِ وَالْأَشَاعِثَةِ، وَلِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيبِ [٩٧ / ٥] كَمَوَازِجَةٍ وَجَوَارِبَةٍ، وَلِلتَّعْوِيزِ كَفَرَازِنَةٍ وَجَحَاجِحَةٍ، وَيَجْمَعُ هَذِهِ الْأَوْجُهَ أَنَّهَا تَدْخُلُ لِلتَّأْنِيثِ وَشِبْهِهِ التَّأْنِيثِ).

قَالَ الشَّارِحُ: هَذَا الْفَصْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى أَقْسَامِ تَاءِ التَّأْنِيثِ وَذَكَرَ مَطَائِنَهَا، وَهِيَ تَأْتِي فِي الْكَلَامِ عَلَى عَشْرَةِ أَنْوَاعٍ:

الْأَوَّلُ: وَهُوَ أَعْمُهَا أَنْ تَكُونَ فَرْقًا بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ فِي الصِّفَاتِ، نَحْوُ ضَارِبٍ

(١) سَقَطَ مِنْ ط، ر: «نَحْوِ».

(٢) فِي ط، ر: «الْبَاءُ» تَصْحِيفٌ.

وضاربة ومضروب ومضروبة ومُفْطِر ومُفْطِرة، فجميع ما ذكرناه صفةً، وهو مأخوذ من الفعل، وما لم نذكره من الصفات فهذا حكمه.

الثاني: للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، نحو امرئ وامرأة ومرءٍ ومراة، قال الله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرُؤَا هَلَكْ﴾^(١) وقال: ﴿أَمْرَأْتُ الْعَزِيزِ تُرَوِّدُ فَتَهَا﴾^(٢)، وقالوا: شيخ وشيخة، قال الشاعر^(٣):

وتضحك مني شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا

وقالوا: غُلامٌ وغُلامَةٌ، قال أَوْسُ الهَجِيمِيُّ يصف فرساً^(٤):

بَسَلْهَبَةٍ صَرِيحِيٍّ أَبَوْهَا تُهَانُ بِهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ

وقالوا: رَجُلٌ وَرَجُلَةٌ، قال الشاعر^(٥): [٩٨/٥]

مَرْقُؤَا جَيْبَ فَتَاتِهِمْ لَمْ يُيَالُوا حُرْمَةَ الرَّجُلَةِ

وكانت عائشة رضي الله عنها رَجُلَةً الرَّأْيِي، حكاه أبو زيد^(٦)، وقالوا: حمار والآنَانُ

(١) النساء: ١٧٦/٤.

(٢) يوسف: ٣٠/١٢.

(٣) هو عبد يغوث الحارثي كما في الفضليات: ١٥٨، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٩/٢، وسر الصناعة: ٧٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٤١٤، والبيت بلا نسبة في الحلبيات: ٨٤.

(٤) هو أَوْسُ بن غلفاء الهجيمي كما في شرح شواهد الإيضاح: ٤١٥، والبيت بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٢٦/٣.

«السَّلهب من الخيل: الفرس الطويل» الصحاح (سلهب). وقوله: صريحٍ أبوها، أي خالص نسبها، وقوله: تهان لها الغلامه والغلام، أي تقدّم وتفضل عليها بالطعام والشراب.

(٥) البيت بلا نسبة في المذكر والمؤنث للمبرد: ٧٦، والأصول: ٤٠٧/٢، وشرح شواهد الإيضاح: ٤١٦، والتكملة: ١٢٠، وأمالي ابن الشجري: ٢٦/٣.

(٦) ذكر الجوهري هذا عن السيدة عائشة، ولم ينسبه إلى أبي زيد، انظر الصحاح (رجل)، والحديث في النهاية لابن الأثير: ٢٠٣/٢.

حِمَارَةٌ^(١)، واشتقاقه من الحِمْرَةِ لأنَّ الغالب على حُمْر الوحش الحِمْرَةِ، وقالوا: أَسَدٌ، واللَّبْوَةُ: أَسَدَةٌ، حكاه أبو زيد^(٢)، وقالوا: بِرْدُونٌ للدَّابَّةِ، قال الكسائي: الْأُنْثَى بِرْدُونَةٌ، وأنشد^(٣):

أَرَيْتَ إِذَا جَالَتْ بِكَ الْخَيْلُ جَوْلَةً وَأَنْتَ عَلَى بِرْدُونَةٍ غَيْرِ طَائِلِ

وذلك قليلٌ لأنَّ الْأُنْثَى لها اسمٌ تنفردُ به، ومن ذلك دخولُها في العدد من نحو ثلاثة وأربعة للفرق بين المذكر والمؤنث في الجنس، إلَّا أَنَّهُ على نقيض تلك الطريقة لِمَا ذكرناه في باب العدد.

الثَّالثُ: أَن تَأْتِيَ للفرق بين الجنس والواحد، نحو تَمْرَةٌ وتمر وشعيرة وشعير، وقد تقدَّم القولُ: إِنَّ بَابَهُ يَكُونُ في المخلوقات دون المصنوعات^(٤)، ومن ذلك ضَرْبَةٌ وضَرْبٌ وَقَتْلَةٌ وَقَتْلٌ لأنَّ الضربَ جنسٌ يُعْمُّ القليل والكثير، وضَرْبَةٌ للمرة الواحدة، ومن ذلك بَطَّةٌ وَبَطٌّ وحمامةٌ وَحَمَامٌ، وذكر أبو بكر بن السراج هذا القسم مفرداً لأنَّه يقع في الحيوان للفرق بين الواحد والجمع^(٥)، وهو داخل في هذا الباب من هذه الجهة، وينفصلُ منه لأنَّه في الحيوان لا يُرَادُ به الفرقُ بين المذكر والمؤنث في الجنس كَمَرءٍ وَمَرْأَةٍ. والرَّابِعُ: أَن تَدْخُلَ للمبالغة في الصفة، مثلُ عَلَّامَةٍ وَنَسَّابَةٍ للكثير العلم والعلم بالأنساب، وقالوا: رَاوِيَةٌ للكثير الرَّوَايةِ، يقال: رَجُلٌ رَاوِيَةٌ للشَّعْرِ للمبالغة، ومن ذلك «بَعِيرٌ رَاوِيَةٌ وَبَغْلٌ رَاوِيَةٌ» أَي يَكْثُرُ الاسْتِيقَاءُ عَلَيْهِ، ومنه فَرُوقَةٌ، يقال: رَجُلٌ فَرُوقَةٌ للكثير

(١) انظر الصحاح (أتن).

(٢) حكاه عنه الجوهري في الصحاح (أسد)، وحكاه ابنا قتيبة والسكيت ولم ينسباه إلى أبي زيد، انظر إصلاح المنطق: ١٤٦، وأدب الكاتب: ١٠٤.

(٣) ذكر الجوهري في الصحاح (بردن) قول الكسائي وإنشاده البيت، وانظر أدب الكاتب: ١٠٥.

(٤) انظر ما سلف: ١٢٩/٥.

(٥) انظر الأصول: ٤٠٨/٢-٤٠٩.

الْفَرَقِ، وهو الخوف، وفي المثل: «رُبَّ عَجَلَةٍ تَهْبُ رَيْثًا وَرُبَّ فَرُوقَةٍ يُدْعَى لَيْثًا»^(١)، وقالوا: مَلُوءَةٌ في معنى المَلُول، وهو الكثير المَلَل.

الخامس: أَنْ تَأْتِي لِتَأْكِيدِ التَّأْنِيثِ، وهو قليل، نحوُ ناقةٍ وَنَعْجَةٍ، وذلك أَنَّ الناقَةَ مؤنثة من جهة المعنى؛ لأنها في مُقَابَلَةِ جَمَلٍ، وكذلك نَعْجَةٍ في مُقَابَلَةِ كَبْشٍ، فهو بمنزلة عَنَاقٍ وَأَتَانٍ، فلم يكن محتاجاً إِلَى عِلْمِ التَّأْنِيثِ، وصار دخول الْعِلْمِ على سبيل التَّأْكِيدِ لِأَنَّهُ كَانَ حَاصِلًا قَبْلَ دُخُولِهِ.

السَّادِسُ: أَنْ تَكُونَ لِتَأْكِيدِ تَأْنِيثِ الْجَمْعِ، لِأَنَّ التَّكْسِيرَ يُحْدِثُ فِي الْإِسْمِ تَأْنِيثًا، وَلِذَلِكَ يَوْنُثُ فَعْلُهُ نَحْوُ: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾^(٢)، فَدَخَلَتْ لِتَأْكِيدِهِ، نَحْوُ حِجَارَةٍ وَذِكَاةٍ وَصُقُورَةٍ وَخُؤُولَةٍ وَعُمُومَةٍ وَصِيَاقِلَةٍ وَقَشَاعِمَةٍ.

السَّابِعُ: أَنْ تَدْخُلَ فِي مَعْنَى النَّسَبِ، مِثْلُ الْمَهَالِبَةِ وَالْأَشَاعِثَةِ وَالْمَسَامِعَةِ، الْأَصْلُ مُهَلَّبِيٌّ وَأَشْعَثِيٌّ وَمِسْمَعِيٌّ^(٣)، فَلَمَّا لَمْ يَأْتُوا بِإِيَاءِ النَّسَبِ أَتَوْا بِالتَّاءِ عَوَضًا مِنْهَا، فَأَدَّتِ النَّسَبَ كَمَا كَانَتْ تُفِيدُهُ الْيَاءُ فِي مُهَلَّبِيٍّ وَنَحْوِهِ.

الثَّامِنُ: أَنْ تَدْخُلَ الْأَعْجَمِيَّةُ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّعْرِيبِ، نَحْوُ جَوَارِبَةٍ وَمَوَازِجَةٍ، لِأَنَّ الْجَوْرَبَ أَعْجَمِيٌّ، وَالْمَوَازِجَةَ جَمْعُ مُوزَجٍ وَهُوَ كَالْجَوْرَبِ، وَهُوَ مُعَرَّبٌ، وَأَصْلُهُ بِالْفَارْسِيَةِ مُوزَهٌ^(٤).

التَّاسِعُ: إِحْلَاقُهَا لِلْعَوَضِ فِي الْجَمْعِ الَّذِي عَلَى زِنَةِ مَفَاعِيلٍ، نَحْوُ فَرَازِنَةٍ وَجَحَاجِحَةٍ فِي جَمْعِ فِرْزَانٍ^(٥) وَجَحَاجِحٍ^(٦)، وَقِيَاسُهُ فَرَازِينَ وَجَحَاجِحٍ، فَلَمَّا حَذَفُوا الْيَاءَ وَلَيْسَتْ مِمَّا يُحْذَفُ عَوَضُوا التَّاءَ مِنْهَا.

(١) تنمة المثل: «ورب غيث لم يكن غيثاً» انظر المستقصى: ٩٨ / ٢.

(٢) الحجرات: ١٤ / ٤٩.

(٣) انظر ما سلف: ١٢٤ / ٥، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٣، وأمالى ابن السجري: ٣٢ / ٣.

(٤) انظر ما سلف: ١٢٣ / ٥، وكذا قال الجواليقي في المغرب: ٣١١.

(٥) في اللسان (فرزن): «الفِرْزَان: من لعب الشطرنج أعجمي معرّب وجمعه فرزين»، وانظر

المغرب: ١٦٦، ٢٣٧.

(٦) «الجحجاج: السيد» الصحاح (جحج).

العاشر: إلحاقها في مثل طَلْحَة وَحَمْزَة، وهو في الحقيقة من باب تَمَرَة وَتَمْر، الطَّلْحُ: شَجَرٌ، وَحَمْزَة [١٧٠/أ] [٩٩/٥] بَقْلَة، ثم سُمِّي بها، قال أنس: كُنَّاني رسول الله صلى الله عليه وسلم بَقْلَة كُنْتُ أَجْتَنِّيها^(١)، وكان يُكنى أبا حمزة، فإذا أتى من هذا شيء نُظِرَ إلى أصله قبل النقل والتسمية ليُعلم من أي الأقسام هو.

قال: «ويجمع هذه الأنواع^(٢) أنها تدخل للتأنيث وشبه التأنيث» يُريد أن الأصل في إلحاق التاء للفرق بين المذكر والمؤنث الحقيقي، وإلحاقها في ما عدا ذلك على^(٣) جهة الشَّبه والتفريع على هذا الأصل، فمن ذلك إلحاقها للفرق بين الواحد والجمع، فلأن الجمع لما كان اسماً للجنس كان أصلاً من هذا الوجه، ثم احتيج إلى إفراد الواحد من الجنس فكان قرعاً على ذلك الأصل، فلحقته العلامة لهذه العلة، فجميع ما لحقته التاء فهو تفريع على أصل ثابت^(٤) كتفريع المؤنث على المذكر، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والكثير فيها أن تجيء منفصلة، وقل أن تُبنى عليها الكلمة، ومن ذلك عباية وعظاية وعلاوة وشقاوة).

قال الشارح: قد تقدّم القول: إن تاء التأنيث في حكم المنفصلة لأنها تدخل على اسم تام، فتحدث فيه التأنيث، نحو قائم وقائمة وامرئ وامرأة، فهي لذلك بمنزلة اسم ضم إلى اسم، هذا هو الكثير فيها والغالب عليها، وقد دللنا على ذلك فيما تقدّم. وقد تأتي لازمة كالألف، كأن الكلمة بُنيت على التأنيث، ولم يكن لها حظ في التذكير، فهي كحرف من حروف الاسم صيغ عليه، فأما عباية وعظاية^(٥) وصلاية^(٦) فإنه قد ورد

(١) الحديث في سنن الترمذي برقم: ٣٨٣٠، وفي مسند الإمام أحمد برقم: ١٢٣١١، ١٣٤٦٦، والنهاية لابن الأثير: ١/ ٤٣١.

(٢) سلفت: ٥/ ١٧١، «الأوجه»، وهي كذلك في الفصل: ٢٠٠.

(٣) سقط من ط: «على» خطأ.

(٤) في ط، ر: «تأنيث» خطأ.

(٥) «العظاية: ذوبية أكبر من الوزغة». الصحاح (عطى).

(٦) «الصلاية: الفهر». الصحاح (صلى).

فيها الأمران تصحيحُ الياء وقلبُها همزةً.

فأمّا التصحيحُ فيها فإنه لما بُنيت الكلمة على التأنيث وتَنَزَّلَت التاء فيها منزلةً ما هو من نفس الكلمة قَوِيَت الياءُ لُبُعُدها عن الطرف ووقوعها حَشَواً فَصَحَّت ولم تُهْمَزْ، ومثل ذلك قَمَحْدَوَةٌ^(١) وتَرْقُوةٌ^(٢) وعَرْقُوةٌ^(٣)، فلولا بناءُ الكلمة على التأنيث لَوَجَبَ قَلْبُ الواو فيها ياءً لوقوعها طرفاً في الحُكْم وانضمام ما قبلها.

وَأَمَّا مَنْ أَعْلَلَ الياءَ وَهَمَزَ فَإِنَّهُ بَنَى الواحد على الجمع، فلما كانوا يقولون في الجمع: عَظَاءٌ وَعَبَاءٌ وَصَلَاءٌ فيلزمهم إِعْلَالُ الياء لوقوعها طَرَفاً^(٤)، فإذا أَرَادُوا إِفْرَادَ الواحد من الجنس أَدخلُوا عليه تاءَ التأنيث كما فعلوا في تمر وتمرّة، وقَدَّرُوا منفصلةً، فثَبَّتَتِ الهمزة لذلك بعد دخول التاء كما كانت ثابتةً قبل دخولها.

وَأَمَّا نِهَايةٌ وَعَبَاوَةٌ وَسَقَاوَةٌ وَسِقَايَةٌ فاقْتَصَرُوا فيها على التصحيح لأنها كَلِمٌ بُنِيَتْ على التأنيث ولم يُقَدَّرُوا منفصلةً، ألا ترى أَنَّهُمْ لم يقولوا في الجمع: نِهَاءٌ وَلَا عَبَاءٌ وَلَا سَقَاءٌ فيلزم الإِعْلَالُ كما لزم في عَبَاءٌ وَعَظَاءٌ وصار نظيرَ قولهم^(٥): «عَقَلْتُهُ بِشَائِنٍ» في أَنَّ الكلمة مبنيةٌ على التثنية، ولذلك لم يهمزوا كما همزوا في كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ^(٦).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقولهم: بَجَّالَةٌ في جمع بَجَّالٍ بمعنى جماعةٌ بَجَّالَةٌ، وكذلك بَغَّالَةٌ وَحَمَّارَةٌ وَشَارِبَةٌ وَوَارِدَةٌ وَسَابِلَةٌ، ومن ذلك البَصْرِيَّةُ وَالْكُوفِيَّةُ وَالْمُرَوَانِيَّةُ

(١) «القمحدوة؛ بزيادة الميم: ما خلف الرأس». الصحاح (قحد).

(٢) «الترقوة: العظم الذي بين ثغرة النحر والعاتق». الصحاح (ترق).

(٣) «العرقوتان: الخشبستان اللتان تعرضان على الدلو كالصليب، وعرقوة الدلو بفتح العين». الصحاح (عرق).

(٤) هو تعليل الخليل، ونقله عنه ابن جني، وذكر التعليلين السالفين، انظر الكتاب: ٣٨٧/٤، وسر الصناعة: ٩٤، ٩٦، وما سيأتي: ٢٠٨/١٠ - ٢٠٩.

(٥) «الثناء؛ ممدود: عقال البعير» الصحاح (ثنى)، وانظر الكتاب: ٣٨٧/٤، وإصلاح المنطق: ٣١١، والنكت: ١٢١٢.

(٦) من أجل إعلال عباية انظر سر الصناعة: ٧٠-٧١، ٩٤-٩٥، ١٦٥، ٦.

وَالزُّبَيْرِيَّةُ، وَمِنْهُ الْحُلُوبَةُ وَالْقَتُوبَةُ وَالرَّكُوبَةُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿فَمِنْهَا رَكُوبُهُمْ﴾^(١) وَقِرَى: «رَكُوبَتُهُمْ» وَأَمَّا حُلُوبَةُ لِلوَاحِدِ وَحَلُوبٌ لِلْجَمْعِ فَكَتْمَرَةٌ وَتَمْرٌ.

قَالَ الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الصِّفَاتِ فِيهَا ضَرْبٌ مِنَ النَّسَبِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهَا يَأُ النَّسَبُ، فَقَالُوا لِصَاحِبِ الْجَمَالِ: جَمَّالٌ، وَلِصَاحِبِ الْبَغَالِ: بَغَّالٌ، وَلِصَاحِبِ الْحُمْرِ: حَمَّارٌ^(٢)، وَهُوَ الَّذِي يَعْمَلُ عَلَيْهَا وَيُبَاشِرُهَا وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالِكُهَا، وَذَلِكَ كَثِيرٌ فِيمَا كَانَ صِنْعَةً تَكْثُرُ مَعَالِجُهَا، نَحْوُ صَرَافٍ وَعَوَّاجٍ لِلَّذِي يُكْثِرُ الصَّرْفَ وَبَيْعَ الْعَاجِ، لِأَنَّ فَعَالًا لِلتَّكْثِيرِ.

وَصَاحِبُ الصَّنْعَةِ مَلَاذِمٌ لَصِنْعَتِهِ مُدَاوِمٌ عَلَيْهَا، فَجُعِلَ لَهُ الْبِنَاءُ الدَّالُّ عَلَى التَّكْثِيرِ كَالْبَزَّازِ وَالْعَطَّارِ، فَإِذَا أَرَادُوا الْجَمْعَ أَحَقُّوْهَا التَّاءَ، فَقَالُوا: جَمَّالَةٌ وَبَغَّالَةٌ وَحَمَّارَةٌ، فَأَنْشَأُوا لَفْظَهُ عَلَى إِرَادَةِ [١٠٠ / ٥] الْجَمَاعَةِ لِأَنَّ الْجَمَاعَةَ مُؤَنَّثَةٌ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: جَمَاعَةٌ جَمَّالَةٌ وَبَغَّالَةٌ وَحَمَّارَةٌ، وَمِثْلُهُ شَارِبَةٌ وَوَارِدَةٌ وَسَابِلَةٌ، فَالشَّارِبَةُ الْجَمَاعَةُ عَلَى ضَفَّةِ النَّهْرِ لَهُمْ مَأْوُهُ^(٣)، وَالْوَارِدَةُ وَالسَّابِلَةُ أَبْنَاءُ السَّبِيلِ، وَالتَّأْنِيثُ عَلَى إِرَادَةِ الْجَمَاعَةِ الشَّارِبَةِ وَالْوَارِدَةِ وَالسَّابِلَةِ. وَكَذَلِكَ الْمُنْسُوبُ قَدْ يُؤْنِثُ عَلَى إِرَادَةِ الْجَمَاعَةِ، كَالْبَصْرِيَّةِ وَالْكُوفِيَّةِ وَالْمُرَوَّانِيَّةِ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى مُرَوَّانَ بْنِ الْحَكَمِ وَالزُّبَيْرِيَّةِ فِي الْمُنْسُوبِ إِلَى الزُّبَيْرِ، وَمِثْلُهُ الْحُلُوبَةُ وَالْقَتُوبَةُ وَالرَّكُوبَةُ، فَإِنَّ الْبَابَ فِيهَا كَانَ عَلَى فَعُولٍ أَنْ لَا يُؤْتَى فِيهِ بِعَلَامَةِ تَأْنِيثٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَيَسْتَوِي فِيهِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، فَيُقَالُ: رَجُلٌ صَبُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ وَرَجُلٌ غَدُورٌ وَامْرَأَةٌ غَدُورٌ.

إِلَّا أَنَّهُمْ قَالُوا: رَجُلٌ مُلَوَّلَةٌ، وَهُوَ الْكَثِيرُ الْمَلَلِ، وَهُوَ السَّامَةُ، وَامْرَأَةٌ مُلَوَّلَةٌ، وَقَالُوا:

(١) يس: ٣٦ / ٧٢، قرأت السيدة عائشة «ركوبتهم»، انظر معاني القرآن للفراء: ٢ / ٣٨١، ومختصر في شواذ القراءات: ١٢٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤ / ٢٩٥، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٠٦ / ٣.

(٢) انظر ما سيأتي: ٥ / ٣١٠ - ٣١١.

(٣) كذا قال الجوهري في الصحاح (شرب).

رجُلٌ فَرُوقَةٌ وامرأةٌ فَرُوقَةٌ على معنى المبالغة كما قالوا: نَسَابَةٌ وَعَلَّامَةٌ، وقالوا: حَمُولَةٌ وَقَتُوبَةٌ وَرَكُوبَةٌ يريدون أَنَّهَا مِمَّا يُحْمَلُ عَلَيْهَا وَتُقْتَبُ وَتُرَكَّبُ، فهي مُتَّخَذَةٌ لذلك، وإن لم يقع بها الفعل، فهي كالذَّيِّبَةِ وَالصَّحِيَّةِ فِي أَنَّهَا مُعَدَّةٌ لذلك، وقال أبو الحسن: إِنَّهَا قالوا: حَمُولَةٌ حيثُ أَرَادُوا التَّكْثِيرَ كما قالوا نَسَابَةٌ وَرَاوِيَةٌ، ودخلها معنى الجمع على إرادة الجماعة^(١)، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وللبصريين في نحو حَائِضٍ وَطَائِثٍ وَطَالِقٍ مَذْهَبَانِ، فعند الخليل أَنَّهُ على معنى النَّسَبِ كَلَابِنٍ وَتَامِرٍ، كَأَنَّهُ قِيلَ: ذَاتُ حَيْضٍ وَذَاتُ طَمَثٍ، وعند سيبويه أَنَّهُ مُتَأَوَّلٌ بِإِنْسَانٍ أَوْ شَيْءٍ حَائِضٍ كَقَوْلِهِمْ: غَلَامٌ رَبْعَةٌ وَيَفْعَةٌ على تأويل نفس وسلعة، وإنما يكون ذلك في الصفة الثابتة، فأما الحادثة فلا بدَّ لها من علامة التأنيث تقول: حَائِضَةٌ وَطَالِقَةٌ الْآنَ وَغَدًا، ومذهب الكوفيين يُبْطِلُهُ جَرِيُّ الضَّامِرِ على الناقَةِ وَالْجَمَلِ وَالْعَاشِقِ عَلَى الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ).

قال الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّهُمْ قالوا: امْرَأَةٌ طَالِقٌ وَحَائِضٌ وَطَائِثٌ وَقَاعِدٌ لِلْأَيْسَةِ مِنَ الْحَيْضِ، وَعَاصِفٌ فِي وَصْفِ الرِّيحِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿جَاءَتْهَا رِيحٌ عَاصِفٌ﴾^(٢)، فلم يَأْتُوا فِيهِ بِالتَّاءِ وَإِنْ كَانَ وَصْفًا لِلْمَوْثِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمْ يَجْرِ عَلَى الْفِعْلِ، وَإِنَّمَا يَلْزَمُ الْفَرْقُ مَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْفِعْلَ لَا بَدَّ مِنْ تَأْنِيثِهِ إِذَا كَانَ فِيهِ ضَمِيرٌ مَوْثٌ حَقِيقًا كَانَ أَوْ غَيْرَ حَقِيقِيٍّ، نحو: «هَنَدٌ ذَهَبَتْ» و«مَوْعِظَةٌ جَاءَتْ»^(٣).

فَإِذَا جَرَى الْأَسْمَاءُ عَلَى الْفِعْلِ لَزِمَهُ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمَوْثِ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي الْفِعْلِ، وَإِذَا لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ كَانَ بِمَنْزِلَةِ الْمَنْسُوبِ، فَحَائِضٌ بِمَعْنَى حَائِضِيٍّ، أَيْ ذَاتُ حَيْضٍ عَلَى حَدِّ قَوْلِهِمْ: رَجُلٌ دَارِعٌ، أَيْ دِرْعِيٌّ بِمَعْنَى صَاحِبِ دِرْعٍ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا

(١) انظر قول أبي الحسن في التكملة: ١٢٩، والمخصص: ١٦/١٣٩، وهو ما ذهب إليه ابن الشجري في أماليه: ٢/٢٥٥.

(٢) يونس: ١٠/٢٢.

(٣) هذا قول السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/٣٨٣.

تقول: دَرِعْ فتجربه على فِعْلٍ؟ إِنَّمَا قَوْلُكَ: دَارِعَ، أَي ذُو دُرُوعٍ، وَطَالِقٌ، أَي ذَاتُ طَلَاقٍ، أَي أَنَّ الطَّلَاقَ [١٧٠ / ب] ثَابِتٌ فِيهَا.

ومثله قولهم: مُرْضِعٌ، أَي ذَاتُ رَضَاعٍ، ومنه قوله تعالى: ﴿السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ﴾^(١) أَي ذَاتُ انْفِطَارٍ، وليس ذلك على معنى حَاضَتْ وانْفَطَرَتْ إِذْ لَوْ أُريدَ ذلك لَأَتَوْا بالتاء وقالوا: حَائِضَةٌ غَدًا وطالقة غَدًا، لَأَنَّهُ شَيْءٌ لَمْ يَثْبُتْ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْبَارٌ عَلَى طَرِيقِ الْفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: تَحِيضُ غَدًا وَتَطْلُقُ غَدًا، ومنه قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَرَوْنَهَا تَذْهَلُ كُلُّ مُرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ﴾^(٢)، وقال تعالى: ﴿وَلَسَلَيَمَنَّ الرِّيحُ عَاصِفَةً﴾^(٣)، وقول الشاعر^(٤):

رَأَيْتُ جُنُونََ الْعَامِ وَالْعَامِ قَبْلَهُ
كَحَائِضَةٍ يُزْنَى بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ

وذلك كله يجري على الفعل على تقدير حَاضَتْ وَطَلَّقَتْ، هذا مذهب الخليل. وسيبويه يَتَأَوَّلُهُ على أَنَّهُ صِفَةٌ شَيْءٍ أَوْ إِنْسَانٍ^(٥)، وَالشَّيْءُ مَذَكَّرٌ، فَكَأَنَّهُمْ قَالُوا: شَيْءٌ حَائِضٌ، لِأَنَّ الشَّيْءَ عَامٌّ يَقَعُ عَلَى الْمَذَكَّرِ وَالْمُؤَنَّثِ.

واحتجَّ الخليل بأنه قد جاء فيما لا يختصُّ بالمؤنث، نحوُ جَمَلٌ بَازِلٌ وَنَاقَةٌ بَازِلٌ، وَوَجَدْنَاهُمْ قَدْ وَصَفُوا بِأَشْيَاءٍ لَا فِعْلَ لَهَا، نحوُ دَارِعٌ وَنَابِلٌ، وَلَا وَجَهَ لَهُ إِلَّا النَّسَبُ، فَحَمَلُوا عَلَيْهِ حَائِضًا وَطَالِقًا وَنَحْوَهُمَا، وَكَانَ الْمَعْنَى سَاعَدَ عَلَيْهِ.

وَأَمَّا سيبويه فَاحتجَّ بِأَنَّهُ لَمَّا وَرَدَ ذَلِكَ فِيمَا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْمَذَكَّرُ وَالْمُؤَنَّثُ كَانَ الْحَمْلُ عَلَى

(١) المزمّل: ١٨/٧٣.

(٢) الحج: ٢٢/٢.

(٣) الأنبياء: ٨١/٢١.

(٤) روى الجوهري عجز هذا البيت عن الفراء، انظر الصحاح (حيض)، والبيت في اللسان (حيض) دون نسبة. ورواية اللسان (حِيُون).

(٥) انظر الكتاب: ٣/٣٨٣-٣٨٤، والمقتضب: ٣/١٦٣-١٦٤، وشرح الكتاب للسيرافي:

١٢٨/٦، والخصائص: ١/١٥٣، والإنصاف: ٧٥٨-٧٨٢.

المعنى مَهْيَعًا مُعَبَّدًا، نحو قوله^(١):

قَامَتْ تُبَكِّيه عَلَى قَرْيِهِ مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

ولم يقل ذات غُرْبَةٍ، كأنه حملَه على إنسان ذي غُرْبَةٍ لأنَّ المرأة إنسان، فكذلك قالوا:
حَائِضٌ عَلَى مَعْنَى شَيْءٍ حَائِضٌ لِأَنَّ الْمَرْأَةَ شَيْءٌ وَإِنْسَانٌ.

واعلم أنَّ حَائِضًا وَطَاهِرًا وَنَحْوَهُمَا إِذَا سَقَطَ مِنْهَا التَّاءُ عَلَى التَّأْوِيلِ الْمَذْكُورِ فَإِنَّهُ
مَذْكُورٌ، وَلَيْسَ ذَلِكَ مِنْ قَبِيلِ الْمُؤَنَّثِ الْمُعْنَوِيِّ مِنْ نَحْوِ نَعْلٍ وَسُوقٍ وَدَارٍ اللَّاتِي التَّاءُ مُرَادَةٌ
فِيهَا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا لَوْ سَمَّيْنَا رَجُلًا بِحَائِضٍ أَوْ طَاهِرٍ لَصَرَفْنَا، وَلَوْ كَانَ
مُؤَنَّثًا لَمْ يَنْصَرَفْ، كَمَا لَوْ سَمَّيْنَا بِسَعَادٍ وَزَيْنَبٍ، وَذَلِكَ بِنَصِّ مَنْ سَبَّوْهُ^(٢)، وَيَدُلُّ عَلَى
تَذْكِيرِهِ أَيْضًا أَنَّ التَّاءَ قَدْ تَدَخَّلَهُ عَلَى الْحَدِّ الَّذِي وَصَفْنَاهُ، وَإِنَّمَا وَصَفُ الْمُؤَنَّثِ بِالْمَذْكُورِ عَلَى
التَّأْوِيلِ عَلَى حَدِّ وَصْفِ الْمَذْكُورِ بِالْمُؤَنَّثِ، كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ رُبْعَةٌ وَنُكْحَةٌ وَلُعْنَةٌ وَهَزْأَةٌ.

وذهب الكوفيون إلى أنَّ سقوط التَّاءِ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ لِأَنَّهَا مَعَانٍ مَخْصُوصٌ بِهَا
الْمُؤَنَّثُ، فَاسْتَغْنَى عَنْ عَلَامَةِ التَّائِيثِ، إِذِ الْعَلَامَةُ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا عِنْدَ الْإِشْتِرَاكِ فِي الْمَعْنَى
لِلْفَصْلِ، فَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكُنْ هُنَاكَ إِشْتِرَاكٌ فَلَا حَاجَةَ إِلَى عَلَامَةٍ، وَرَأَيْتُ ابْنَ السَّكِّيتِ قَدْ
عَلَّلَ بِذَلِكَ فِي «إِصْلَاحِهِ»^(٣)، وَهُوَ يَفْسُدُ مِنْ وَجْهِهِ:

أَحَدُهَا: أَنَّ ذَلِكَ لَمْ يَطَّرَدْ فِيهَا كَانَ مَخْتَصًّا بِالْمُؤَنَّثِ، بَلْ قَدْ جَاءَ أَيْضًا فِيهَا يَشْتَرِكُ فِيهِ
الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى، قَالُوا: جَمَلٌ بَازِلٌ وَنَاقَةٌ بَازِلٌ وَجَمَلٌ ضَامِرٌ وَنَاقَةٌ ضَامِرٌ، قَالَ الْأَعَشَى^(٤):

(١) القائل أعرابية كما في العقد الفريد: ٣٩٠ / ٥، والبيتان بلا نسبة في مجاز القرآن: ٧٦ / ٢،
والأصول: ٤٣٨ / ٣، وأما ابن الشجري: ٤٢٥ / ٢، والإنصاف: ٥٠٧، ٧٦٣، والأشباه
والنظائر: ١٦٧ / ٣.

(٢) انظر الكتاب: ٢٣٦-٢٣٧، والنكت: ٨٣٣.

(٣) انظر إصلاح المنطق: ٣٤٠-٣٤١، وانظر أيضاً حجج الكوفيين في الإنصاف: ٧٥٩ فما بعدها.

(٤) البيت في ديوانه: ١٣٩، والإنصاف: ٧٧٨، والمخصص: ٩٧ / ١٦، وهو بلا نسبة في أمالي ابن
الشجري: ٣٤٣ / ٢.

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبَلَتْ هَيْفَاءَ مِثْلَ الْمُهْرَةِ الضَّامِرِ [١٠٢/٥]
فإِسْقَاطُ الْعَلَامَةِ تَمَّا يَشْتَرِكُ فِيهِ الْقَبِيلَانِ دَلِيلٌ عَلَى فُسَادِ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ، وَإِنْ كَانَ أَكْثَرُ
الْحَذْفِ إِنَّهَا وَقَعَ فِيهَا يَخْتَصُّ بِالْمَوْثِ.

الثاني: أَنَّهُ يَنْتَقِضُ مَا ذَهَبُوا إِلَيْهِ بِقَوْلِهِمْ: مُرْضِعَةٌ بِإِثْبَاتِ التَّاءِ فِيهَا يَخْتَصُّ بِالْمَوْثِ.
الثالث: أَنَّ التَّاءَ تَلْحَقُ مَعَ فِعْلِ الْمَوْثِ، نَحْوِ حَاضَتِ الْمَرْأَةُ وَطَلَقَتِ الْجَارِيَةُ، وَلَوْ كَانَ
اِخْتِصَاصُهُ بِالْمَوْثِ يَكْفِي فَارِقًا لَمْ يَفْتَرِقِ الْحَالُ بَيْنَ الصِّفَةِ وَالْفِعْلِ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَيَسْتَوِي الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُ فِي فَعُولٍ وَمَفْعَالٍ وَمَفْعِيلٍ
وَفَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مَا جَرَى عَلَى الْأَسْمِ، تَقُولُ: هَذِهِ الْمَرْأَةُ قَتِيلُ بَنِي فُلَانٍ، وَمَرَرْتُ
بِقَتِيلَتِهِمْ، وَقَدْ يُشَبَّهُ بِهِ مَا هُوَ بِمَعْنَى فَاعِلٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ
مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾، وَقَالُوا: مِلْحَقَةٌ جَدِيدٌ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْأَمْثَلَةَ مِنَ الصِّفَاتِ يَسْتَوِي فِي سِقُوطِ التَّاءِ مِنْهَا الْمَذْكُورُ
وَالْمَوْثُ، فَيَقَالُ: رَجُلٌ صَبُورٌ وَشَكُورٌ وَامْرَأَةٌ صَبُورٌ وَشَكُورٌ، وَكَذَلِكَ قَالُوا: امْرَأَةٌ
مِعْطَارٌ لِلَّتِي تُكْثَرُ مِنْ اسْتِعْمَالِ الطَّيِّبِ، وَمِذْكَارٌ لِلَّتِي عَادَتْهَا أَنْ تَلِدَ الذُّكُورَ، وَمِثْنَاثٌ
لِلَّتِي عَادَتْهَا أَنْ تَلِدَ الْإِنَاثَ، وَقَالُوا: مِنْطِيقٌ لِلْبَلِيغِ وَمِعْطِيرٌ بِمَعْنَى الْعِطَّارِ، وَقَالُوا: امْرَأَةٌ
جَرِيحٌ وَقَتِيلٌ.

فَهَذِهِ الْأَسْمَاءُ إِذَا جَرَتْ عَلَى مَوْصُوفَاتِهَا^(١) لَمْ يَأْتُوا فِيهَا بِالْهَاءِ، وَإِذَا لَمْ يَذْكُرُوا
الْمَوْصُوفَ أَتَبَتِ الْهَاءُ خَوْفَ اللَّبْسِ، نَحْوُ رَأَيْتُ صَبُورَةً وَمِعْطَارَةً وَقَتِيلَةً بَنِي فُلَانٍ، فَهَذَا
مَعْنَى قَوْلِهِ: «مَا جَرَى عَلَى الْأَسْمِ» أَيُّ مَا تَقَدَّمَهَا مَوْصُوفٌ.

فَأَمَّا فَعُولٌ وَمَفْعَالٌ وَمَفْعِيلٌ فَأَمْثَلَةٌ مَعْدُولٌ بِهَا عَنْ اسْمِ الْفَاعِلِ لِلْمَبَالِغَةِ، وَلَمْ تَجْرِ عَلَى
الْفِعْلِ، فَجَرَتْ مَجْرَى الْمَنْسُوبِ، نَحْوِ دَارِعٍ وَنَابِلٍ، فَلَمْ يُدْخِلُوا فِيهَا الْهَاءَ لِذَلِكَ، وَقَدْ شَدَّ
نَحْوُ مِعْزَابَةٍ إِذَا كَانَ يَعْزُبُ بِإِبْلِهِ فِي الْمَرْعَى، فَيُبْعِدُهَا عَنِ النَّاسِ لِعِزَّتِهِ وَقُدْرَتِهِ^(٢)، وَمِثْلُهُ

(١) فِي ط، ر: «مَوْصُوفَهَا».

(٢) انْظُرِ الصَّحَاحَ وَاللِّسَانَ (عِزْب).

مِطْرَابَةٍ لِلكَثِيرِ الطَّرَبِ وَمِجْدَامَةٍ لِلسَّرِيعِ فِي قَطْعِ الْمَوَدَّةِ.

وَأَمَّا فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَنَحْوُ كَفَّ خَضِيبٌ وَعَيْنٌ كَحِيلٌ، فَإِنَّهُ أَيْضاً يَسْتَوِي فِي حَذْفِ التَّاءِ مِنْهُ الْمَذْكُورُ وَالْمَوْثُ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنْ جِهَتِهِ، إِذِ الْمَعْنَى كَفَّ مَخْضُوبَةٌ بِالْحِنَاءِ وَعَيْنٌ مَكْحُولَةٌ بِالْكُحْلِ، فَلَمَّا عَدَّلُوا عَنْ مَفْعُولٍ إِلَى فَعِيلٍ لَمْ يُثَبِّتُوا التَّاءَ لِيَفْرُقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا لَمْ يَكُنْ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِنْ نَحْوِ كَرِيمَةٍ وَجَمِيلَةٍ.

وَقَدْ شَبَّهُوا فَعِيلًا الَّتِي بِمَعْنَى فَاعِلٍ بِالَّتِي بِمَعْنَى مَفْعُولٍ فَأَسْقَطُوا مِنْهَا التَّاءَ، فَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ الْمُحْسِنِينَ﴾^(١)، وَهُوَ بِمَعْنَى مُقْتَرَبٍ شَبَّهَهُ بِقَتِيلٍ وَنَحْوِهِ، وَقِيلَ: إِنَّمَا أُسْقِطَتْ مِنْهُ التَّاءُ لِأَنَّ الرَّحْمَةَ وَالرُّحْمَ وَاحِدٌ، فَحَمَلُوا الْخَبَرَ عَلَى الْمَعْنَى، وَيُؤَيِّدُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿هَذَا رَحْمَةٌ مِّن رَّبِّي﴾^(٢) [١٧١/أ].

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَلْحَفَةٌ جَدِيدٌ^(٣)؛ فَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: هِيَ فَعِيلٌ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ، أَيْ مَجْدُودَةٌ، وَهِيَ الْمَقْطُوعَةُ عَنِ الْمُنَوَالِ عِنْدَ الْفَرَاغِ مِنْ نَسْجِهَا، وَقَالَ الْبَصَرِيُّونَ: هِيَ بِمَعْنَى فَاعِلَةٍ، أَيْ جَدَّتْ، يُقَالُ: جَدَّ الشَّيْءُ يُجَدُّ إِذَا صَارَ جَدِيدًا وَهُوَ ضِدُّ الْحَلْقِ^(٤)، فَسَقُوطُ الْهَاءِ عِنْدَهُمْ شَاذٌ مُّشَبَّهٌ بِالْمَفْعُولِ، وَمِنْ ذَلِكَ: «رِيحٌ خَرِيقٌ»^(٥) أَيْ شَدِيدَةُ الْهَبُوبِ، كَأَنَّهَا تَخْرِقُ الْأَرْضَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

كَأَنَّ هُبُوبَهَا خَفَقَانُ رِيحٍ خَرِيقٍ بَيْنَ أَغْلَامٍ طَوَالِ [١٠٣/٥]

وَمِنْهُ «شَاةٌ سَدِيسٌ»، أَيْ بَلَغَتْ السَّنَةَ السَّادِسَةَ.

(١) الأعراف: ٥٦/٧.

ذَكَرَ النُّحَوِيُّونَ فِي تَذَكِيرِ «قَرِيبٍ» فِي الْآيَةِ ثَلَاثَةَ عَشَرَ وَجْهًا، انْظُرْهَا فِي أُمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٥٨٨-٥٩٠، وَالْأَشْبَاهُ وَالنَّظَائِرُ: ٢٦٩-٢٧٨.

(٢) الكهف: ٩٨/١٨.

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٦٠/١، وَإِصْلَاحُ الْمُنْطَقِ: ٣٤٣، وَأَدَبُ الْكَاتِبِ: ٢٩٢، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِي: ٢٧/٣، وَالْبَغْدَادِيَّاتُ: ٥٨٥، وَكِتَابُ الشَّعْرِ: ٣٥٩.

(٤) كَذَا فِي الصَّحَاحِ (جَدَد).

(٥) انْظُرِ أَدَبُ الْكَاتِبِ: ٢٩٢.

(٦) سَلَفُ الْبَيْتِ: ٩١/٥.

(فَصُلِّ) قال صاحب الكتاب: (وتأنيث الجمع ليس بحقيقي، ولذلك أُنْشِعَ فيها أُسْنَدٌ إليه، إلحاق العلامة وتَرْكُهَا تقول: فَعَلَ الرَّجَالُ وَالْمُسْلِمَاتُ وَالْأَيَّامُ وَفَعَلْتُ) ^(١).

قال الشَّارِحُ: قد تقدَّم القول: إِنَّ الجمعَ يُكْسَبُ الاسمَ تأنيثاً لأنه يصيرُ في معنى الجماعة، وذلك التأنيثُ ليس بحقيقيٍّ لأنه تأنيثُ الاسم لا تأنيثُ المعنى، فهو بمنزلة الدارِ والنَّعْلِ ونحوهما، فلذلك إذا أُسْنَدَ إليه فَعَلٌ جاز في فعله التذكيرُ والتأنيثُ، فالتأنيثُ لما ذكرناه من إرادة الجماعة، والتذكيرُ على إرادة الجمع، ولا اعتبارَ بتأنيث واحدٍ أو تذكيره، ألا تَرَكَ تقول: قامتِ الرجالُ وقَامَ النساءُ؛ فتَوَثَّتُ فَعَلَ الرجال مع أَنَّ الواحد منه مذكَّرٌ، وهو رجلٌ، وتذكَّرَ فَعَلَ النساء مع أَنَّ الواحد امرأةً، قال الله تعالى: ﴿قَالَتِ الْأَعْرَابُ﴾ ^(٢) ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ ^(٣)، ولا فَرْقَ بين العقلاء وغيرهم، فالرجالُ والأَيَّامُ في ذلك سواءٌ لأنَّ التأنيثَ للاسم لا للمسمى.

والكوفيون يزعمون أَنَّ التذكيرَ للكثرة والتأنيثَ للقلَّة، ويؤيِّدُ عندك أَنَّ تأنيث الجمع ليس بحقيقيٍّ أَنَّكَ لو سَمَّيْتَ رجلاً كِلَاباً أو كِعَاباً ^(٤) أو فُلُوساً أو عُتُوقاً لصرفته ولو كان تأنيثه حقيقياً لكان حكمه حكمَ عَقْرَبٍ إذا سُمِّيَ به وسُعاد في الصرف.

والجمعُ على ضريئَ مَكْسَرٍ وصحيح، واعلم أَنَّ الجموعَ تختلف في ذلك، فما كان من الجمع مَكْسَراً فَأَنْتَ مَخِيَّرٌ في تذكير فعله وتأنيثه، نحو «قام الرجالُ، وقامت الرجالُ» من غير ترجيح لأن لفظ الواحد قد زال بالتكسير، وصارت المعاملة مع لفظ الجمع، فإن قَدَّرْتَهُ بالجمع ذَكَّرْتَهُ، وإن قَدَّرْتَهُ بالجماعة أَثْنَيْتَهُ، قال الشاعر ^(٥):

(١) في المفصل: ٢٠٠، «ومضى الأيام وفعلت».

(٢) الحجرات: ١٤/٤٩.

(٣) يوسف: ٣٠/١٢.

(٤) كذا في التكملة: ٨٩، وانظر التذييل والتكميل: ١٩٨/٦.

(٥) هذا صدر بيت عجزه:

مَنْ لَوْلُو مُتَّبَاعٍ مُتَّسِرٍ

وقائله النابعة الذبياني، وهو في ديوانه: ٣٦، والمحَب والمحبوب: ٢٤٥/١، متسرد: يتبع=

أَخَذَ الْعَذَارَى عِقْدَهَا فَنَظَّمَنَاهُ

وقال الراجز^(١):

إِذَا الرِّجَالُ وَلَدَتْ أَوْلَادُهَا

وَاضْطَرَبَتْ مِنْ كِبَرِ أَعْضَادُهَا

وَجَعَلَتْ أَوْصَائِهَا تَعْتَادُهَا

فَهِيَ زُرُوعٌ قَدْ دَنَا حَصَادُهَا [١٠٤ / ٥]

وما كان منه مجموعاً جمع السلامة فما كان منه لمؤنث نحو المسلمات والهندات كان الوجه تأنيث الفعل، وإن كان الجمع للمذكّرين بالواو والنون فالوجه تذكير الفعل فيه، نحو: قام الزيدون، وإنّما كان الوجه فيما كان مؤنثاً تأنيث الفعل لرُجحان التأنيث فيه على التذكير، وذلك أن التأنيث فيه من جهتين^(٢): من جهة أن الواحد مؤنث وهو باقٍ على صيغته، وهو مع ذلك مقدّر بالجماعة، والتذكير من جهة واحدة، وهو تقديره بالجمع، وجمع المذكر بالعكس، التذكير فيه من جهتين^(٣): من جهة أن الواحد باقٍ وهو مذكّر، والثاني: أنه مقدّر بالجمع وهو مذكّر، والتأنيث من جهة واحدة، وهو تقديره بالجماعة، فرُجّح على التأنيث، وقد ذكّر بعضهم الأول، وهو قليل، قرأ حمزة والكسائي وابن عامر: (قَبْلَ أَنْ يَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي)^(٤) بالياء، وقال الشاعر^(٥):

=بعضه بعضاً.

(١) أنشد ابن عبد ربه الأبيات الأربعة في العقد الفريد: ٤٢٦ / ٣، ونسبها إلى أعرابي، وجعل البيت الثالث مكان البيت الثاني.

(٢) في ط: «وجهين».

(٣) في ط: «وجهين».

(٤) الكهف: ١٠٩ / ١٨، قرأ حمزة والكسائي «ينفد» بالياء، وقرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وعاصم «تنفد» بالتاء، انظر كتاب السبعة: ٤٠٢، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٨٢-٨١ / ٢.

(٥) هو جابر بن ثعلب الطائي كما في شرح الحماسة للمرزوقي: ٣٠٤.

وَقَامَ إِلَيَّ الْعَاذِلَاتُ يَلْمُنَنِي يَقُلْنَ أَلَا تَنْفَكُ تَرَحَّلُ مَرَحَلًا

وقد آثت بعضهم الثاني، وهو من قبيل الضرورة، قال الشاعر^(١):
قالت بنو عامر خالوا بني أسد يا بُؤْسَ للحَرْبِ صَرَّاراً لأَقْوَامٍ
فاعرفه.

قال صاحب الكتاب: (وَأَمَّا ضَمِيرُهُ فتقول في الإسناد إليه: الرجالُ فعلتُ وفعلُوا،
والمسلّماتُ فعلتُ وفعلنَ، وكذلك الأَيامُ، قال:
وَإِذَا الْعَذَارَى بِالْذَّخَانِ تَقَنَّعَتْ^(٢) واستعجلتْ نَضَبَ الْقُدُورِ فَمَلَّتْ)

قال الشارح: قوله: «وَأَمَّا ضَمِيرُهُ» يريد ضمير الجمع، فإذا أُسْنِدَ فعلٌ إلى ضمير
الجمع فلا يخلو الجمعُ من أَنْ يكونَ مكسراً أو غيرَ مكسّر، فإن كان مكسراً وكان لمذكّرٍ
مَنْ^(٣) يعقل، نحو الرجال والغلمان؛ كان لك [١٠٥/٥] فيه وجهان:

أحدهما أَنْ تُلْحِقَهُ تاءُ التأنيث، نحو «الرجالُ قامتْ» فتؤنثه وتُفْرِدُهُ لِأَنَّهُ يَرْجِعُ إِلَى
تقدير الجماعة، وهي حقيقة واحدة مؤنثة.

ويجوز أَنْ يَرْجَعَ إِلَى اللفظ، وهو جَمْعُ مذكّرٍ عاقلٍ، فتظهر علامة ضميره بالواو، نحو
«الرجال قاموا» لِأَنَّ الْوَائِلِلْمَذْكُرِينَ مَنْ يَعْقِلُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

شَرِبْتُ بِهَا وَالْدِيكَ يَدْعُو صَبَاحَهُ إِذَا مَا بَنُو نَعَشٍ دَنَوْا فَتَصَوَّبُوا

فإنه كان ينبغي أَنْ يقول: دَنَتْ عَلَى تَقْدِيرِ علامة الجماعة، أَوْ دَنُونَ لِأَنَّهُ جَمْعٌ لَمَّا لَا

(١) انظر ما سلف: ١٢٣/٣، ٥٤/٤.

(٢) في ط: «تعنعت» تحريف.

(٣) في ط، ر: «المذكر من».

(٤) هو النابغة الجعدي، والبيت في ديوانه: ٢٥، والكتاب: ٤٧/٢، وشرحه للسيرافي: ٢٠/٢،
١٢٨-١٢٩، والخزانة: ٤٢١/٣.

بها، أي بالخمرة، يدعو صباحه، أي عند صباح الديك، وتصوبُ بنات نعش: دنوها من الأفق
للمغروب. انظر الخزانة: ٤٢١/٣.

يَعْقِلُ، إِلَّا أَنَّهُ أَجْرَاهَا مَجْرَى مَنْ يَعْقِلُ إِذْ كَانَ دَوْرُهَا يَجْرِي عَلَى تَقْدِيرٍ لَا يَخْتَلِفُ^(١)، وَصَارَ كَقَصْدِ الْعَاقِلِ لَشَيْءٍ يَعْلَمُهُ^(٢)، فَلِذَلِكَ جَمَعَهَا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ فَقَالَ: بَنُو نَعَشٍ، وَلَمْ يَقُلْ: بَنَاتُ نَعَشٍ، فَإِذَا عَادَ الضَّمِيرُ بِالْوَاوِ عَلَى حَدِّ جَمْعِهِ إِيَّاهُ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ يَأْتِيهَا النَّمْلُ ادْخُلُوا مَسْكِنَكُمْ﴾^(٣) لَمَّا أَخْبَرَ عَنْهُمْ بِالْخَطَابِ الَّذِي يَخْتَصُّ بِمَنْ يَعْقِلُ جَمْعَهَا بِالْوَاوِ الْمُخْتَصَّةِ بِمَنْ يَعْقِلُ.

وَإِنْ كَانَ الْمَكْسَرُ لغيرِ أُولَى الْعَقْلِ نَحْوُ الْأَيَّامِ وَالْحُمْرِ فَلِكِ فِيهِ وَجْهَانِ: أَحَدُهُمَا: أَنْ تُلْحَقَ الْفِعْلُ التَّاءُ فَتَقُولَ: «الْأَيَّامُ فَعَلْتُ» عَلَى تَقْدِيرِ جَمَاعَةِ الْأَيَّامِ. وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: فَعَلَنْ، لِأَنَّ الْأَيَّامَ مِمَّا لَا يَعْقِلُ، فَجَمَعُهُ وَضَمِيرُ جَمْعِهِ كَالْمَوْنُثِ وَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا، نَحْوُ: «ثِيَابُكَ مُزَّقْنَ» وَ«جِئَاكَ أَقْبَلَنْ» قَالَ الشَّاعِرُ^(٤) [١٧١/ب]:
وَإِنْ تَكُنِ الْأَيَّامُ فَرَّقْنَ بَيْنَنَا فَقَدْ بَانَ مُحَمَّدًا أَخِي يَوْمَ وَدَّعَا
وَالَّذِي يُوَدُّ عِنْدَكَ أَنَّ مَا لَا يَعْقِلُ يَجْرِي عِنْدَهُمْ مَجْرَى الْمَوْنُثِ أَنَّكَ إِذَا صَغُرْتَ نَحْوَ
جَمَالٍ وَدَرَاهِمٍ فَإِنَّكَ تَرُدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ ثُمَّ تَجْمَعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ كَالْمَوْنُثِ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ
جَمَالٍ وَدَرَاهِمٍ: جُمَيْلَاتٍ وَدُرَيْهَمَاتٍ.
وَالْمَوْنُثُ السَّالِمُ نَحْوُ الْهِنْدَاتِ، تَقُولُ: الْهِنْدَاتُ قَامَتْ، عَلَى مَعْنَى الْجَمَاعَةِ «وَقُمْنَ»
عَلَى اللَّفْظِ، وَكَذَلِكَ مَكْسَرُهُ، نَحْوُ الْهُنُودُ قَامَتْ، «وَقُمْنَ» إِنْ شِئْتَ، فَأَمَّا قَوْلُ
الشَّاعِرِ^(٥):

وَإِذَا الْعَوْدُ ذَارَى ... إِلَيْهِ

(١) انظر الخزانة: ٤٢١/٣.

(٢) من قوله: «كَانَ يَنْبَغِي..» إِلَى قَوْلِهِ: «يَعْلَمُهُ» قَالَهُ السَّيْرَانِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: ٢١-٢٠/٢.

(٣) النمل: ١٨/٢٧.

(٤) هُوَ مَتَمُّ بْنُ نُوَيْرَةَ كَمَا فِي الْمَفْضَلِيَّاتِ: ٢٦٧، وَالْبَيْتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِي: ١٩/٢، وَالرَّوَايَةُ فِي ط: «مُحَمَّدٌ».

(٥) سَلَفُ الْبَيْتِ: ١٨٥/٥، وَهُوَ فِي شَرْحِ دِيْوَانِ الْحَمَاسَةِ لِلْمَرْزُوقِيِّ: ٥٥٠، وَالدَّرَرُ: ٣٥/١ بِلا نِسْبَةٍ.

البيتُ لَسَلْمَى بنِ ربيعةَ الصَّبِيِّ، والشاهد [١٠٦/٥] فيه قوله: تَقَنَّعَتْ وَمَلَّتْ حيثُ كانَ عائداً إلى العَدَارَى، والعَدَارَى جمعُ عَذراء، وهي البِكْر، يصفُ إكرامَ أهلِهِ الضيُوفَ وأَنَّهُ لَفَرَطُ إكرامِهِمُ تُبَاشِرُ الصَّبِيَّاتِ الأَبْكَارُ ما يُبَاشِرُهُ الآباءُ، وأَمَّا الجَمْعُ المَذْكَرُ السَّالِمُ فمضمَرُهُ بالواو، نحوُ: الزيدون قاموا لا غير، فاعرفهُ.

قال صاحب الكتاب: (وعن أبي عثمان «العربُ تقول: الأَجْداعُ انكسَرَنَ» لأدنى العدد، و«الجدوعُ انكسَرَتَ»، ويقال: لخمسٍ خَلَوْنَ، ولخمسٍ عَشْرَةَ خَلَتْ، وما ذاك بضربة لازِبٍ).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ هذا الشيء قد استعملته العربُ استحساناً للفرق بين القليل والكثير، فيقولون: الأَجْداعُ انكسَرَنَ والجدوعُ انكسَرَتَ^(١) فيؤنثون الكثير بالتاء والقليل بالنون، ومنه قولهم في التاريخ: لخمسٍ خَلَوْنَ وأربعٍ بَقِيْنَ ولخمسٍ عَشْرَةَ خَلَتْ ولثلاثٍ عَشْرَةَ بَقِيَتْ.

وقد قيل في تعليل ذلك أقوالٌ أقربُها ما ذهب إليه الجرجانيُّ، وهو أَنَّ التأنِيثَ فيها لمعنى الجماعة، والكثرةُ أَذْهَبُ في معنى الجمعية من القِلَّةِ، والتاءُ حرفٌ مَخْتَصٌّ بالتأنِيثِ، فجُعِلَتْ علامةٌ فيما كان أَذْهَبَ في معنى الجمعية^(٢)، والنونُ فيما هو أَقلُّ حظاً في الجمعية؛ لأنَّ النونَ لا تَرِدُ للتأنِيثِ خصوصاً، وإنَّما تَرِدُ على ذواتٍ صِفَتُها التأنِيثُ.

والذي عندي في ذلك أَنَّ بناءَ القِلَّةِ قد جرى عليه كثيرٌ من أحكام الواحد، من ذلك جوازُ تصغيرها على ألفاظها من نحو أَجْنِمالٍ وأُنْيَابٍ، ومنها جوازُ وَصْفِ المفرد به من نحو بُرْمَةٍ أَكسارٌ وثوبٌ أَسمالٌ، ومنها عَوْدُ الضميرِ إليه مفرداً من قوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فِي الْأَنْعَامِ لَعَبَرَةٍ شَتَّىكُمْ مِمَّا فِي بُطُونِهِ﴾^(٣)، فَلَمَّا غَلَبَتْ على القِلَّةِ أَحْكامُ المفرد عَبَرُوا

(١) حكى هذا القول الفارسي عن أبي عثمان عن العرب، انظر التكملة: ٨٨-٨٩، وأجازه المبرد في المقتضب: ١٨٥/٢، وانظر في هذا الإيضاح في شرح المفصل: ٥٣٥/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ١٢٩/١، وشرح الكافية للرضي: ١٥٧/٢، والارتشاف: ٩١٦.

(٢) انظر تعليل ذلك في شرح الكافية للرضي: ١٥٧/٢-١٥٨.

(٣) النحل: ١٦/٦٦.

عنها في التأنيث بالنون المختصة بالجمع لئلا يُتوهم فيها الإفراد.

وقوله: «وما ذاك بضربة لازب» يريد بأمر ثابت يلزمك أن تأتي به، بل أنت خير إن أتيت به فحسن وإن لم تأت به فعربيٌ جيدٌ، وهو من قولهم: لزب الشيء يلزُب لزوباً إذا ثبت، ولازب أفصح من لازم^(١).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ونحو النخل والتمر مما بينه وبين واحده التاء يذكّر ويؤنث، قال الله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾ وقال: ﴿مُنْقَعِرٍ﴾ ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكّر من لفظه لالتباس الواحد بالجمع، وقال يونس: فإذا أرادوا ذلك قالوا: هذه شاة ذكّر وحمامة ذكّر).

قال الشارح: قد تقدّم أنّ هذا الضرب من الجمع ممّا يكون واحده على بناءه من لفظه وتلحقه تاء التأنيث لبيان الواحد من الجمع، فإنه يقع الاسم فيه للجنس كما يقع للواحد، فإذا وصفته جاز في الصفة التذكير على اللفظ؛ لأنه جنس مع الإفراد، والتأنيث على تأويل معنى الجماعة، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٢) و: ﴿مُنْقَعِرٍ﴾^(٣).

ويموز جمع الصفة مكسراً ومصححاً نحو قوله تعالى: ﴿السَّحَابُ الثَّقَالُ﴾^(٤)، وقال تعالى: ﴿وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ﴾^(٥)، ويقع على الحيوان كما يقع على غيره من نحو حمامة وحمّام وبطة وبطّ وشاة وشاء، ولا يفصل بين مذكّره ومؤنثه بالتاء، لأنك لو قلت للمؤنث: حمامة وللمذكّر: حمّام لالتبس بالجمع، فتجنّبوه لذلك واكتفوا بالصفة، فإذا أرادوا الذكّر قالوا: حمامة ذكّر وشاة ذكّر، وكذلك إذا أرادوا الأنثى قالوا: حمامة أنثى وشاة أنثى، حكى ذلك يونس، فاعرفه^(٦).

(١) هي الأفصح والأجود، انظر إصلاح المنطق: ٢٨٨، وأدب الكاتب: ٤٢٥، والصحاح (لزب).

(٢) الحاقة: ٧/٦٩.

(٣) القمر: ٢٠/٥٤، والآية: (تَنْزِعُ النَّاسَ كَأَنَّهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ).

(٤) الرعد: ١٢/١٣.

(٥) ق: ١٠/٥٠.

(٦) حكاه أبو عمرو عن يونس كما ذكر الفارسي في التكملة: ١٢٢-١٢٣، وانظر الكتاب: =

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والأبنية التي تلحقها ألف التأنيث المقصورة على ضربين مختصة بها ومشاركة، فمن المختصة فعلى، وهي تجيء على ضربين اسم^(١) وصفة، فالاسم على ضربين غير مصدر كالبهيمى [١٠٧/٥] والحُمى والرؤيا وحزوى، ومصدر كالبُشرى والرُّجعى، والصفة نحو حُبلى وخُشى ورُبى).

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على المؤنث بالتاء انتقل إلى الكلام على المؤنث بالألف، وألف التأنيث على ضربين مقصورة وممدودة، ومعنى قولنا: مقصورة أن تكون مفردة ليس معها ألف أخرى فتعدّ، إنما هي ألف واحدة ساكنة في الوصل والوقف، فلا يدخلها شيء من الإعراب لا رفع ولا نصب ولا جرّ، كأنها قصرت عن الإعراب كلّها، من القصر وهو الحبس^(٢)، والألف تزداد آخرًا على ثلاثة أضرب: أحدها: أن تكون للتأنيث.

والثاني: أن تكون ملحقة.

والثالث: أن تكون لغير تأنيث ولا إلحاق، بل لتكسير الكلمة وتوفير لفظها^(٣)، والفرق بين ألف التأنيث وغيرها أن ألف التأنيث لا تنوّن نكرة نحو حُبلى ودُنْيا، ويمتنع إدخال علم التأنيث عليها، فلا يقال: حُبْلاء ولا دُنْياة، لِئَلَّا يُجْمَعَ بين علامتي تأنيث.

والضربان الآخران يدخلهما التنوين، ولا يمتنعان من علم التأنيث من نحو أرطى ومغزى، فأرطى ملحَقٌ بجَعْفَرٍ وسَلْهَبٍ، ومغزى ملحَقٌ بِدِرْهَمٍ وهَجْرَعٍ، والذي يدلُّ على ذلك أنك تنوّنهُ فتقول: أرطى ومغزى، وتدخُلُهما تاء التأنيث للفرق بين الواحد والجمع من نحو أرطاة^(٤).

= ٣/ ٥٦١-٥٦٢، والنكت: ٩٨٧-٩٨٨، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٣٦.

(١) في ط، ر، والمفصل: ٢٠١: «اسمًا».

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولّاد: ٤٠-٤٣.

(٣) انظر هذه الأضرب في سر الصناعة: ٦٩١.

(٤) انظر ما سيأتي: ٩/ ٢٨٢-٢٨٣.

وَأَمَّا الثَّالِثُ فَهُوَ إِحْلَاقُهَا لغير تَأْنِيثٍ وَلَا إِحْلَاقٍ، نَحْوُ قَبَعَثَرَى وَكُمَثَرَى، فَهَذِهِ الْأَلْفُ لَيْسَتْ لِلتَّأْنِيثِ لِأَنَّهَا مَوْنَةٌ وَلَا لِلْإِحْلَاقِ لِأَنَّهُ لَيْسَ لَنَا أَصْلٌ سِدَاسِيٌّ فَيُلْحَقُ قَبَعَثَرَى بِهِ، فَكَانَ زَائِدًا لِلتَّكْثِيرِ الْكَلِمَةِ.

وَأَمَّا الْأَلْفُ الَّتِي لِلتَّأْنِيثِ فَهِيَ عَلَى ضَرَبَيْنِ: أَلْفٌ مَفْرَدَةٌ وَأَلْفٌ تُلْحَقُ قَبْلَهَا أَلْفٌ لِلْمَدِّ، فَتَنْقَلِبُ [١٧٢/أ] الْآخِرَةُ مِنْهُمَا هَمْزَةً لَوْقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ أَلْفٍ زَائِدَةٍ.

فَأَمَّا الْأَلْفُ الْمَفْرَدَةُ فَإِذَا لَحِقَتْ الْأَسْمَ لَمْ تَحُلْ مِنْ أَنْ تُلْحَقَ بِنَاءٍ مُخْتَصًّا بِالتَّأْنِيثِ أَوْ بِنَاءٍ مُشْتَرَكًا لِلتَّأْنِيثِ وَغَيْرِهِ، فَمِنْ الْمُخْتَصِّ مَا كَانَ عَلَى فُعْلَى؛ بَضَمُّ الْأَوَّلِ وَسُكُونُ الثَّانِي، نَحْوُ دُنْيَا وَحُبْلَى، فَهَذَا الْبِنَاءُ لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْنًا، وَالْمَرَادُ بِقَوْلِنَا: لَا يَكُونُ إِلَّا مَوْنًا أَنَّ أَلْفَهُ لَا تَكُونُ لِلْإِحْلَاقِ وَلَا لغيرِهِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ جُعْفَرَ؛ بَضَمُّ الْفَاءِ فَيَكُونُ هَذَا مَلْحَقًا بِهِ، وَزِيَادَتُهَا لِلتَّكْثِيرِ قَلِيلٌ^(١) لَا يُصَارُ إِلَيْهِ مَا وُجِدَ عَنْهُ مَدْرُوحَةٌ مَعَ أَنَّ غَالِبَ الْأَمْرِ فِي الزِّيَادَةِ لغيرِ الْإِحْلَاقِ أَنَّ تَكُونَ فِيهِمَا زَادَ عَلَى الْأُصُولِ عَلَى حَدِّهَا فِي قَبَعَثَرَى وَكُمَثَرَى، هَذَا رَأْيِي سَيُوبِيهِ وَأَصْحَابِهِ.

فَأَمَّا عَلَى قِيَاسِ مَذْهَبِ أَبِي الْحَسَنِ فَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ لِلْإِحْلَاقِ بِجُخْدَبٍ، وَقَدْ أَجَازَ السِّيرَافِيُّ الْإِحْلَاقَ بِجُخْدَبٍ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مِنَ الْأُصُولِ لِأَنَّ حُرُوفَهُ كُلَّهَا أُصُولٌ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي بَابِ الْجَمْعِ فِيهِمَا كَانَ مَلْحَقًا بِالْأَرْبَعَةِ^(٢)، وَقَدْ حَكَى سَيُوبِيهِ عَلَى سَبِيلِ الشَّدُوذِ بِهَمَاةٍ^(٣)، وَقِيَاسُ ذَلِكَ عِنْدَ سَيُوبِيهِ أَنْ تَكُونَ الْأَلْفُ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ لَتَعَذُّرُ أَنْ تَكُونَ لِلتَّأْنِيثِ إِذْ عَلِمُ التَّأْنِيثُ لَا يَدْخُلُ عَلَى مِثْلِهِ.

وَهَذَا الْبِنَاءُ يَمِيزُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبِ اسْمٍ لَيْسَ بِمَصْدَرٍ وَوَمَصْدَرٌ وَصِفَةٌ:
فَالْأَوَّلُ: نَحْوُ الْبُهْمَى، وَهُوَ نَبْتٌ^(٤)، وَالْحُمَى، وَالرُّؤْيَا لِمَا يَرَاهُ الْإِنْسَانُ فِي مَنَامِهِ مِنْ

(١) فِي ط، ر: «قَلِيلَةٌ».

(٢) انْظُرْ مَذْهَبَ سَيُوبِيهِ وَالْأَخْفَشَ وَالسِّيرَافِيَّ فِي الْكِتَابِ: ٣/ ٢١٠، ٣/ ٣٥٢، وَالْمُقْتَضِبُ: ١٣٧-١٣٨، وَالسِّيرَافِي: ٥٩٣-٥٩٤.

(٣) انْظُرْ الْكِتَابَ: ٤/ ٢٥٥، وَسِرَ الصَّنَاعَةِ: ٦٩٣، وَالنَّكَتُ: ٨٢٢.

(٤) انْظُرِ النَّبَاتَ لِلْأَصْمَعِيِّ: ٤، ٤٤.

الْأَحْلَامَ، وَحُزَوَى، مَوْضِعٌ بِالْذَّهْنَاءِ مِنْ بِلَادِ تِمِيمٍ^(١)، وَمِنْهُ طُغْيَا اسْمٌ لِلصَّغِيرِ مِنْ بَقَرِ الْوَحْشِ، حَكَاهُ الْأَصْمَعِيُّ بِضَمِّ الْأَوَّلِ، وَحَكَاهُ ثَعْلَبُ بَفَتْحِهِ^(٢).

والثاني: وهو المصدر، كَالرُّجْعَى بِمَعْنَى الرَّجُوعِ، وَالْبُشْرَى بِمَعْنَى الْبِشَارَةِ، وَمِنْ ذَلِكَ الزُّلْفَى بِمَعْنَى الْإِزْلَافِ، وَهِيَ الْقُرْبَةُ وَالْمَنْزِلَةُ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَمْوَالُكُمْ وَلَا أَوْلَادُكُمْ بِالَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِنْدَنَا زُلْفَى﴾^(٣) أَيِ إِزْلَافًا، وَمِنْ ذَلِكَ الشُّورَى بِمَعْنَى الْمَشُورَةِ وَالسُّوَاى بِمَعْنَى الْمَسَاءَةِ وَالْحُسْنَى بِمَعْنَى الْحُسْنِ وَالْغَمَى بِمَعْنَى الْغَمِّ.

والثالث: وهو الصفة نحو حُبْلَى لِلْحَامِلِ، وَخُتْنَى لِمَنْ أَشْكَلَ أَمْرُهُ بِأَنْ يَكُونَ لَهُ مَا لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ جَمِيعًا، مَا خُوذَ مِنَ التَّخْنُثِ، وَهُوَ الْإِنْعَاطُفُ وَالتَّكْسُّرُ، وَرُبَّى وَهِيَ الشَّاةُ الَّتِي وَضَعَتْ حَدِيثًا، وَجَمْعُهَا رُبَابٌ^(٤). [١٠٨/٥]

قال صاحب الكتاب: (وَمِنْهَا فَعَلَى وَهِيَ عَلَى ضَرْبَيْنِ: اسْمٌ كَأَجَلَى وَدَقَرَى وَبَرَدَى، وَصِفَةٌ كَجَمَزَى وَبَشَكَى وَمَرَطَى).

قال الشَّارِحُ: يَرِيدُ مِنَ الْمَخْتَصِّ بِالْمَوْثِ فَعَلَى؛ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، لِأَنَّ أَلْفَهُ لَا تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الرِّبَاعِيِّ مِثْلُ جَعْفَرَ؛ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، فَكَانَتْ لِلتَّأْنِيثِ لِمَا ذَكَرْنَاهُ، فَمِنْ ذَلِكَ: أَجَلَى وَدَقَرَى وَبَرَدَى، وَهِيَ أَسْمَاءُ مَوَاضِعٍ^(٥)، وَقَالُوا فِي الصِّفَةِ: جَمَزَى وَبَشَكَى وَمَرَطَى، فَالْجَمَزَى مِنَ السَّرْعَةِ، يُقَالُ: هُوَ يَعْدُو الْجَمَزَى، أَيِ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ الْعَدْوِ، وَقَالُوا: حَمَارُ جَمَزَى، أَيِ سَرِيعٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

(١) انظر معجم البلدان (حزوى).

(٢) انظر ما حكاه الأصمعي وثعلب منسوبا إليهما في المقصور والمدود للقالبي: ١٣٣، والتكملة: ٩٨، والصحاح (طغا)، وصحاح ابن بري قول الأصمعي، انظر اللسان (طغا).

(٣) سبأ: ٣٤/٣٧.

(٤) تفسير ابن يعيش جاء في الصحاح (خنث) و(ربب).

(٥) انظر معجم البلدان (أجل) و(دقرى) و(بردى).

(٦) هو أمية بن أبي عائذ الهذلي، والبيت له في شرح أشعار الهذليين: ٤٩٨/٢، والمنصف: ٥٩/٣، والخصائص: ١٥٣/٢، وبلا نسبة في المقصور والمدود لابن ولاد: ٨١ =.

كَأَنِّي وَرَخْلِي إِذَا رُغِثُهَا عَلَى جَمَزِي جَازِي بِالرَّمَالِ
وذلك كما يقال: رجل عَذْلٌ وماء غَوْرٌ، والبَشَكِي مثله، يقال: عدا البَشَكِي، وناقة
بَشَكِي، أي سريعة^(١)، وكذلك المَرَطِي: ضَرَبُ من العَدُو سريعٌ، قال الأصمعي: هو
فوق التقريب ودون الإهذاب^(٢).

قال صاحب الكتاب: (ومنها فَعَلَى كَشَعَبِي وَأَرْبَى).

قال الشارح: كذلك هذا البناء يختص بالتأنيث لامتناع أن يكون للإلحاق، إذ ليس في
الأصول ما هو على هذا المثال، فشَعَبِي مكان^(٣)، وأَرْبَى من أساء الداهية^(٤).

قال صاحب الكتاب: (ومن المشتركة فَعَلَى، فالتِي أَلْفُهَا للتأنيث أربعة أَضْرَبُ: اسمُ
عَيْنٍ كَسَلَمَى وَرَضَوَى وَعَوَى، واسمُ معنى كالدَّعْوَى والرَّغْوَى والنَّجْوَى واللَّوْمَى،
ووصفٌ مفردٌ، كالظَّمْأَى والعَطْشَى والسَّكْرَى، وجمعٌ كالجَرْحَى والأسْرَى).

قال الشارح: المراد بالمشترك أن يكون البناء ممَّا يشترك فيه المذكر والمؤنث، وذلك
بأن يكون الاسم الذي في آخره أَلْفٌ زائدة على وزن الأصول، نحو فَعَلَى، فإنه يكون
على مثال جَعْفَرٍ، فيجوز أن تكون أَلْفُه للإلحاق، ويجوز أن تكون للتأنيث، فيحتاج
حينئذٍ إلى نظير واستدلال.

فإن كان ممَّا يَسُوغ إدخال تاء التأنيث عليه لم تكن الأَلْفُ في آخره للتأنيث، وكذلك
إن سُمع فيها التنوين فليست للتأنيث، لأن أَلْفَ التأنيث لا يدخلها تنوينٌ لأنها تمنعُ
الصرف، ولا يدخل عليها عِلْمُ التأنيث إذ عِلْمُ التأنيث لا يدخل على مثله، وإن
امتنعت من ذَيْنِكَ فهي للتأنيث، وإذا كانت للتأنيث فلها أربعة مواضع:

= قوله: جمزى: شديد الجمز، أي ثور شديد الجمز، ظبية جازئة: استغنت بالرُّطْب عن الماء.

(١) انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ٦٤.

(٢) كذا حكى الجوهري عن الأصمعي في الصحاح (مرط)، وانظر المقصور والمدود لابن
ولاد: ٢٥١، وسفر السعادة: ٤٥١، والإهذاب: الإسراع.

(٣) انظر معجم البلدان (شعبي)، والصحاح (شعب).

(٤) انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ٥٤، والتكملة: ٩٩، والصحاح (أرب).

أَحَدُهَا: أَنْ يَكُونَ اسْمٌ عَيْنٌ، وَهُوَ مَا كَانَ شَخْصاً مَرْئِياً، نَحْوُ سَلَمَى، وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ، وَسَلَمَى: أَحَدُ جَبَلَيْ طَيْئٍ^(١)، وَكَأَنَّ الْعَلَمَ مَنْقُولٌ مِنْهُ، وَمِنْ ذَلِكَ رَضَوَى، وَهُوَ اسْمُ جَبَلٍ بِالْمَدِينَةِ^(٢)، وَعَوَى: مِنْ مَنَازِلِ الْقَمَرِ، وَهِيَ خَمْسَةُ أَنْجُمٍ، يُقَالُ لَهَا وَرَكُّ الْأَسَدِ^(٣).

الثاني: أَنْ يَكُونَ اسْمٌ مَعْنَى، وَهُوَ مَا كَانَ مُصَدِراً، كَالدَّعْوَى بِمَعْنَى الْإِدْعَاءِ، وَالرَّعْوَى أَيْضاً مُصَدِرٌ بِمَعْنَى الْإِزْعَاءِ، يُقَالُ: إِزْعَوَى عَنِ الْقَبِيحِ إِذَا رَجَعَ عَنْهُ، وَهُوَ حَسَنُ الرَّعْوِ وَالرَّغْوِ وَالرَّعْوَى، وَمِنْ ذَلِكَ النَّجْوَى بِمَعْنَى الْمُنَاجَاةِ، وَهِيَ الْمُسَارَّةُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَإِذْ هُمْ نَجْوَى﴾^(٤)، وَلِذَلِكَ وَحَدَّ وَهُمْ جَمَاعَةً لِكَوْنِهِ مُصَدِراً، جَعَلُوا نَفْسَ النَّجْوَى مَبَالِغَةً كَمَا يُقَالُ: رَجُلٌ عَذْلٌ وَقَوْمٌ رَضَى، وَكَذَلِكَ اللَّوْمَى بِمَعْنَى اللَّوْمِ، أَنْشَدَ أَبُو زَيْدٍ^(٥): [١٠٩/٥]

أَمَّا تَنْفَكَ تَرْكَبُنِي بَلَوْمَى بَهَجَتْ بِهَا كَمَا يَهَجُ الْفَصِيلُ
أَي تَعْلُونِي بِاللَّوْمِ، إِلَّا أَنَّهُ أَتَتْ فَقَالَ: بِهَا لِأَنَّ الْأَلْفَ لِلتَّأْنِيثِ.

الثالث: أَنْ يَكُونَ صِفَةً، وَهِيَ عَلَى ضَرِيئِنِ، تَكُونُ مُفْرَداً وَتَكُونُ جَمْعاً، فَالْمُفْرَدُ يَكُونُ مُؤَنَّثَ فَعْلَانٍ، وَهُوَ نَظِيرُ أَفْعَلٍ فَعْلَاءَ، نَحْوُ أَحْمَرَ وَحُمْرَاءَ فِي أَنَّ مُؤَنَّثَهُ عَلَى غَيْرِ بِنَاءٍ مَذْكَرِهِ، وَالْجَمْعُ أَنْ يَكُونَ جَمْعُ فَعِيلٍ بِمَعْنَى مَفْعُولٍ مِمَّا هُوَ آفَةٌ وَدَاءٌ نَحْوُ جَرِيحٍ وَجَرَحَى وَأَسِيرٍ وَأَسْرَى [١٧٢/ب] وَكَلِيمٍ وَكَلَمَى، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ فِي الْجَمْعِ.

قال صاحب الكتاب: (والتي أَلَفُهَا لِلإِلْحَاقِ نَحْوُ أَرْطَى وَعَلَقَى لِقَوْلِهِمْ: أَرْطَاةٌ وَعَلَقَاةٌ). قال الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنَّ هَذَا الْبِنَاءَ يَكُونُ مَذْكَراً وَيَكُونُ مُؤَنَّثاً، فَإِذَا امْتَنَعَتْ

(١) انظر الصحاح (سلم)، ومعجم البلدان (سلمى).

(٢) انظر معجم البلدان (رضوى).

(٣) قاله الجوهري في الصحاح (عوى)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٨٦.

(٤) الإسراء: ٤٧/١٧.

(٥) البيت لأبي الغول الطهوي كما في نوادر أبي زيد: ١٨٦، وشرح شواهد الإيضاح: ٣٥٧، وورد بلا نسبة في التكملة: ١٠١.

أَلْفُهُ مِنَ التَّنْوِينِ وَدُخُولِ التَّاءِ عَلَيْهَا دَلٌّ ذَلِكَ عَلَى أَنَّهَا لِلتَّنَائِيثِ، وَإِذَا سُمِعَ فِيهَا التَّنْوِينُ وَسَاغَ دُخُولُ التَّاءِ عَلَيْهَا نَحْوُ أَرْطَى وَعَلَقَى وَأَرْطَاةٌ ^(١) وَعَلَقَاةٌ فَإِنَّ تَنْوِينَهِ يَدُلُّ عَلَى انْتِصَرافِهِ، وَلَوْ كَانَ الْأَلْفُ فِيهِ لِلتَّنَائِيثِ لَكَانَ غَيْرَ مَصْرُوفٍ، كَحُبْلَى وَسَكْرَى، وَإِذَا لَمْ تَكُنْ لِلتَّنَائِيثِ كَانَتْ لِلإِلْحَاقِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ عَلَى أَبْنِيَةِ الْأُصُولِ، وَالإِلْحَاقُ مَعْنَى مَقْصُودٌ، وَيَفِيدُ فَائِدَةً مَا هُوَ مَزِيدٌ لِلتَّكْثِيرِ، وَلَمْ يُرَدْ بِهِ الإِلْحَاقُ، لِأَنَّ كُلَّ الإِلْحَاقِ تَكْثِيرٌ، وَلَيْسَ كُلُّ تَكْثِيرٍ إِلْحَاقًا، فَاعْرِفْهُ.

قال صاحب الكتاب: (ومنها فعلى، فالتى ألفها للتأنيث ضربان اسم عين مفرد كالشيزى والدقلى وذفرى فيمن لم يصرف، وجمع كالحجلى والظربى في جمع الحجل والظربان، ومصدر كالدكرى، والتي للإلحاق ضربان اسم كمعزى وذفرى فيمن صرف، وصفة كقولهم: رجل كيصى، وهو الذي يأكل وحده، وعزهى، عن ثعلب، وسيبويه لم يثبت صفة إلا مع التاء، نحو عزهاة).

قال الشارح: قوله: «ومنها» يريد ومن المشتركة فعلى؛ بكسر الفاء وسكون العين، فهذا البناء يكون أيضاً مؤنثاً ومذكراً، فالمؤنث ما كانت ألفه للتأنيث، واعتباره بامتناع الصرف وامتناع علامة التأنيث من الدخول عليه، وذلك على أربعة أضرب: اسم عين ومصدر وصفة وجمع.

فالأول وهو العين نحو الشيزى، وهو خشب أسود يتخذ منه القصاع، والدقلى، وهو نبت، وفيه لغتان الصرف وتركه، فمن صرفه جعل ألفه للإلحاق بذرهم، ومن لم يصرفه جعله مؤنثاً، وكذلك ذفرى وهو من القفا ما وراء الأذن، وهو أول ما يعرق من البعير، يقال: ذفرى أسيلة، وفيه أيضاً لغتان الصرف وتركه ^(٢).

وأما الثانى وهو المصدر فقالوا: ذكرته ذكرى، بمعنى الذكر، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ فِي

(١) انظر ما سياتى: ٢٨٢/٩ - ٢٨٣.

(٢) كلامه على دقلى وذفرى قاله الفارسي في التكملة: ١٠٣، وانظر المقصور والمدود لابن ولاد:

١٥٩، ١١٦، ١٢١، وسر الصناعة: ٦٥٩، وسفر السعادة: ٢٧٨.

ذَلِكَ لِذِكْرِي ﴿^(١)﴾ وقال: ﴿تَبَصَّرَ وَذِكْرِي لِكُلِّ عَبْدٍ مُّثِيبٍ﴾ ^(٢)، فامتناع تنوينه مع أنه نكرة دليل على أن ألفه للتأنيث.

الثالث وهو الصفة، زعم سيبويه أن فعلى لم يرد صفة إلا وفيه تاء التأنيث، نحو قولهم: رجل عزهاة، وهو الذي لا يطرب للهو تكبراً ^(٣)، وسعلاة وهي أخبث الغول، وحكى أحمد بن يحيى ثعلب: عزهى؛ بغير تاء ^(٤)، وقالوا: رجل كينصى للذي يأكل وحده ^(٥)، وسيبويه منع أن يكون فعلى صفة إذا كانت ألفه للتأنيث ^(٦)، فأما ما ذكرناه فإن ألفه للإلحاق بدليل دخول التاء عليه.

وأما الرابع وهو ما كان جمعاً من هذا البناء فلم يأت إلا في حرفين، قالوا: حجل في جمع حجل وظربى في [١١٠ / ٥] جمع ظربان، وقد تقدم الكلام عليهما في الجمع ^(٧)، وقالوا: الدفلى يقع للواحد والجمع وهو بالجنس أشبه منه بالجمع.

قال صاحب الكتاب: (والأبنية التي تلحقها ممدودة فعلاء، وهي على ضربين اسم وصفة، فالاسم على ثلاثة أضرب اسم عين مفرد كالصخراء والبيداء، وجمع كالقضاء والطرفاء والخلفاء والأشياء، ومصدر كالسراء والضراء والتعماء والبأساء).

قال الشارح: لما فرغ من الكلام على أبنية الألف المقصورة انتقل إلى الكلام على أبنية الممدودة، وقد تقدم بيان معنى المقصورة والممدودة، فمن أبنية الممدودة فعلاء؛ بفتح الفاء منها، وهي على ضربين اسم وصفة، فالاسم على ثلاثة أضرب مفرد واقع على عين، كالصخراء والبيداء، فالصحراء البرية، وقيل لها ذلك لاتساعها وعدم الحائل

(١) ق: ٣٧ / ٥٠.

(٢) ق: ٨ / ٥٠.

(٣) كذا قال الجوهري في الصحاح (عزه)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩١.

(٤) حكاه الفارسي عن ثعلب في التكملة: ١٠٤.

(٥) حكاه الفارسي عن ثعلب في التكملة: ١٠٤، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩١.

(٦) انظر الكتاب: ٢٥٥ / ٤، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٢٢٩، والتكملة: ١٠٤.

(٧) انظر ما سلف: ٣٨ / ٥، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٩٣، والتكملة: ١٠٤.

فيها، ومنه: «لَقِيَتْهُ صَخْرَةٌ بَحْرَةً»^(١)، أي من غير حائل، والبيداءُ المَفَازة، مأخوذٌ من باد يَبِيدُ إذا هَلَكَ؛ لأنها مُوحِشةٌ مُهْلِكَةٌ، وقيل لها: مَفَازةٌ على طريق التَفَاوُلِ بالسَّلامَةِ^(٢) كما قيل للمُعَوِّجِ: أَخْنَفُ، والْحَنْفُ: الاستقامةُ، وقيل: المَفَازةُ مأخوذٌ من قولهم: فَوَزَّ إذا هَلَكَ^(٣)، فيكون إذا كالبيداء، والأوَّلُ أمثلُ لاختِمالِ أَنْ يكون «فَوَزَّ» مأخوذاً من المَفَازة، كأنه ركبَ مَفَازَةً فهَلَكَ، وقالوا: الجَرْبَاءُ للسماء، كأنهم جعلوا الكواكب كالجَرْبِ لها^(٤)، فعلى هذا أصلُها الصَّفَةُ، وإنما غَلَبَتْ فصارَت اسماً بالغَلَبَةِ، وقالوا: الجَمَاءُ من قولهم: الجَمَاءُ الغَفِيرُ، أي جماعتُهم لم يتخلفَ منهم أحدٌ فهو اسمٌ، وليس بمصدر^(٥).

وأما الجمعُ فنحو القُضْبَاءِ والطَّرَفَاءِ والخَلَفَاءِ والأشْيَاءِ، وهذه الأسماءُ مفردةٌ واقعةٌ على الجمع، فلفظُها لفظُ الأفراد ومعناها الجمعُ، هذا مذهب سيويهِ^(٦)، وحكى أبو عثمان عن الأصمعي أنه قال: واحد الطَّرَفَاءِ: طَرِفةٌ، وواحد القُضْبَاءِ: قُصْبَةٌ، وواحد الخَلَفَاءِ: خَلِفةٌ^(٧)، فهذا وحده مكسورُ العين، وليس الخلافُ في تكسيرها وعدمِ تكسيرها، إنما موضعُ الخلاف أنَّ هذه الأسماءُ هل هي بمنزلة القوم والإبل لا واحدَ لها من لفظها أو هي بمنزلة الجامل والباقر في أنَّ لها واحداً من لفظها وهو جملٌ وبقرةٌ.

وأما أشياء فإنَّ أصلَها شَيْءٌ على زِنَةِ فَعْلَاءِ كقُضْبَاءِ وطَرَفَاءِ، إلَّا أنهم كرهوا تقاربَ الهمزَيْنِ، فحوَّلوا الأولى إلى موضع الفاء فقالوا: أشياء على زِنَةِ لَفْعَاءِ، والأصلُ فَعْلَاءِ،

(١) سلف المثل: ٤ / ١٨٦، وانظر أيضاً الصحاح واللسان (صحر).

(٢) هذا قول الأصمعي كما في الصحاح (فوز)، والزجاج كما في اللسان (فوز)، ولم أجد في معاني القرآن وإعرابه للزجاج.

(٣) هذا قول ابن الأعرابي كما في الصحاح (فوز)، وذكر في اللسان (فوز) بلا نسبة.

(٤) قاله الجوهري في الصحاح (جرب)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٧٨.

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٤.

(٦) انظر الكتاب: ٣ / ٥٩٦.

(٧) كذا حكى ابن السراج عن أبي عثمان المازني عن الأصمعي، انظر الأصول: ٢ / ٤٤٥،

والسيرافي: ٦٣٣، وما سلف: ٥ / ١٤٢.

والذي يدلُّ على أنه مفردٌ تكسيرُهم إيَّاه على أَشَاوَى، وفيه خلاف قد ذكرته في «شرح الملوكي»، وقد استقصيتُ الكلام فيه هناك^(١).

وأما المصدرُ فنحو السَّرَاءِ والضَّرَاءِ بمعنى الْمَسْرَةِ والمَضَرَّةِ والنَّعْمَاءِ بمعنى النُّعْمَةِ، قال الله تعالى: ﴿وَلَيْنَ أَذَقْتَهُ نَعْمَاءً بَعْدَ ضَرَّاءَ مَسَّتَهُ﴾^(٢)، والصوابُ أنها أسماءٌ للمصادر وليست أنفسها، فالسَّرَاءُ: الرَّخَاءُ، والضَّرَّاءُ: الشَّدَّةُ، والنَّعْمَاءُ: النُّعْمَةُ، فهي أسماءٌ لهذه المعاني، فإذا قلنا: إنها مصادر كانت عبارةً عن نفس الفعل الذي هو المعنى، وإذا كانت أسماءٌ لها كانت عبارة عن المحصَّل لهذه المعاني^(٣) [١٧٣/أ].

قال صاحب الكتاب: (والصفة على ضربين: ما هو تأنيثُ أَفْعَلٍ، وما ليس كذلك، فالأوَّلُ: نحو سَوْدَاءَ وَيَبْيَضَاءَ، والثاني: نحو امرأة حَسَنَاءَ وَدِيمَةُ هَظْلَاءَ وَحُلَّةٌ شَوَكَاءَ والعربُ العَرَبَاءُ).

قال الشَّارح: هذه الأسماءُ كلها صفاتٌ لأنَّها جاريةٌ على الموصوفين، نحو هذه امرأة حَسَنَاءَ، ورأيتُ امرأة حَسَنَاءَ، ومررتُ بامرأة حَسَنَاءَ، وكذلك البقية، والغالبُ على هذا البناء أن يكون مؤنَّثُ أَفْعَلٍ، وبأبه الألوانُ والعيوبُ الثابتةُ بأصلِ الخَلْقَةِ، نحو أبيض وَيَبْيَضَاءَ وأَسْوَدَ وَسَوْدَاءَ وَأَزْرَقَ وَزَرْقَاءَ، وقالوا في العيوب: [١١١/٥] أَعْمَى وَعَمِيَاءَ وَأَعْرَجَ وَعَرْجَاءَ وَأَعُورَ وَعَوْرَاءَ.

وقد جاء لغير أَفْعَلٍ، قالوا: امرأة حَسَنَاءَ، أي جميلة، ولم يقولوا: رجل أَحْسَنُ؛ حتى يقرنوه بـ مِنْ فيقولوا: رجلٌ أَحْسَنُ من غيره، وقالوا: دِيمَةُ هَظْلَاءَ، أي دائمة الهُطْلُ، ولا يكادون يقولون: مطرٌ أَهْطَلُ^(٤)، وقالوا: حُلَّةٌ شَوَكَاءَ؛ للجديدة، هكذا قال أبو عبيدة،

(١) انظر الخلاف في أشياء في الكتاب: ٣٨٠/٤، والمقتضب: ٣٠/١، والتكملة: ١٠٨، والمنصف: ٩٤-١٠٢ والنكت: ١٢١٠، والإنصاف: ٨١٢-٨٢٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٤١، وشرح الملوكي: ٣٧٦-٣٨٠.

(٢) هود: ١١/١٠.

(٣) صرح الفارسي بأن السَّرَاءَ والضَّرَاءَ والنَّعْمَاءَ مصادر، انظر التكملة: ١٠٨.

(٤) كذا في أدب الكاتب: ٦٢٣.

كَأَنَّهَا تَشُوكُ لِحْدَتِهَا لِأَنَّ الْجَدِيدَ يَوْصَفُ بِالْخَشُونَةِ^(١)، وقالوا: العربُ العَرَبَاءُ، أي الخالصة، كما يقال: العارِبة، وقالوا: امرأةٌ عَجْزَاءٌ للكبيرة العَجْزِ، وإذا أرادوا المذكر قالوا: رجلٌ آلَى، ولم يقولوا: أَعَجَزَ^(٢)، وقالوا: داهيةٌ دَهْيَاءٌ، كأنهم رفضوا أَفْعَلَ في هذه الصفات لِقِلَّةِ وَصْفِ المذكر بها.

فهذا البناء أعني فَعْلَاءَ المفتوح الأول على اختلاف ضروبه لا تكون الهمزة في آخره إِلَّا للتأنيث، فلا ينصرفُ لذلك، وهي بدلٌ من أَلَفِ التأنيث بخلاف المضموم أَوَّلُهُ والمكسور، نحو قُوبَاءٍ وَعِلْبَاءٍ، وذلك لأنه ليس في الكلام فَعْلَالٌ بفتح الفاء فيكون هذا ملحَقاً به إِلَّا فيما كان مضاعفاً، نحو الزَّلْزَالِ وَالْقُلُقَالِ، وحكى الفراء^(٣): «ناقَةٌ بها خَزَعَالٌ، أي ظَلَعٌ» وروى ثعلبٌ: فَهَقَارٌ؛ للحجر الصُّلْبِ، وزاد أبو مالك^(٤): قَسْطَالٌ^(٥) للغبار، فإن صحَّت الرواية حُجِلَ على أَنَّ المراد خَزَعَلٌ وَفَهَقَرٌ وَقَسْطَلٌ، والألفُ إِشْبَاعٌ عن الفتحة قبلها على حدٍّ^(٦):

..... تَنْقَادُ الصَّيَارِفِ

(١) انظر قول أبي عبيدة في التكملة: ١١٠، واللسان (شوك)، وانظر المقصور والممدود لابن ولّاد: ١٦٠.

(٢) كذا في إصلاح المنطق: ١٦٣، وانظر الصحاح واللسان (عجز).

(٣) انظر حكاية الفراء في إصلاح المنطق: ٢٢١، وأدب الكاتب: ٥٩١، والسيرافي: ٦٦٧، والصحاح (خزعل)، وظلّع البعير: غمز في مشيه. الصحاح (ظلع).

(٤) هو أبو مالك عمرو بن بكر الأعرابي، عدّه الزبيدي في الطبقة الأولى من اللغويين البصريين، انظر طبقات النحويين واللغويين: ١٥٧.

(٥) كذا جاءت الرواية عن الفراء وثلعب وأبي مالك في الصحاح واللسان (خزعل).

(٦) البيت بتمامه:

تنفي يداها الحصى في كل هاجرة تنفي الدراهم تنقاد الصيارفِ

وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه مفرداً: ٥٧٠ [الصاوي]، والكتاب: ٢٨/١، وشرحه للسيرافي: ١٢٨/٢، وضرائر الشعر: ٣٦، والخزانة: ٢/٢٥٥، وهو بلا نسبة في الخصائص: ٣١٥/٢، وأمالى ابن الشجري: ٢١٤-٢١٥.

قال صاحب الكتاب: (ونحو رُحَضَاءَ ونُفَسَاءَ وسَيَرَاءَ وسَابِيَاءَ وَكَبِيرِيَاءَ وعَاشُورَاءَ وبركاء^(١)) وبرؤكاء وعَقْرَبَاءَ ونُفَسَاءَ وَأَصْدِقَاءَ وكُرَمَاءَ وزِمَكَاءَ).

قال الشَّارح: وقد جاءت أَلِفُ التَّأْنِيثِ في أبنية مختلفة غير فَعْلَاءَ، فمن ذلك: الرُّحَضَاءُ، وهو عَرَقُ الحِمَى، مأخوذٌ من «رَحَضَ الثَّوبَ» إِذَا غَسَلَهُ كَأَنَّ عَرَقَ الحِمَى^(٢) يغسلُ المحمومَ، وهو بضمِّ الفاءِ وَفَتَحِ العَيْنِ، وهَمْزُهُ للتَّأْنِيثِ وليست للإلحاقِ لِأَنَّهُ ليس في الكلام مثلُ فُعْلَالٍ فيكونُ ملحقاً به، ومثله: العُرَوَاءُ وهي قِرَّةُ الحِمَى ومُسْهَا أَوَّلُ مَا تَأْخُذُ، مأخوذٌ من عَرَا يَعْرُو^(٣)، وقالوا: نُفَسَاءُ لِلْمَرْأَةِ حِينَ تَضَعُ حَمْلَهَا، ومن ذلك: سَيَرَاءُ^(٤)؛ بكسر الأولِ وفتح الثاني، وهو من البرودِ فيه خطوطٌ كالسُّيُورِ، وقيل: هو الذهبُ، قال النابغة^(٥):

صَفْرَاءُ كَالسَّيَرَاءِ أَكْمَلَ خَلْقُهَا كَالْغُصْنِ فِي غُلُوَائِهِ الْمُتَأَوِّدِ [١١٢/٥]

وقالوا: سَابِيَاءُ لِلْمَشِيمَةِ التي تَخْرُجُ مع الْوَلَدِ، وَإِذَا كَثُرَ نَسْلُ الْغَنَمِ فَهِيَ السَّابِيَاءُ^(٦)، وهو مأخوذٌ من «سَبَيْتُ الْخَمْرَ» إِذَا حَمَلْتَهَا مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ لخروجها من مكانٍ إِلَى مكانٍ، ويجوزُ أَنْ يَكُونَ مِنْ أَسَابِيِ الدَّمِ، وهو طَرَائِقُهُ لِأَنَّ الْمَشِيمَةَ لَا تَنْفَكُ مِنْ دَمٍ، والكَبِيرِيَاءُ: مصدرُ كَالْكَبِيرِ بمعنى الْعِظَمَةِ، وعَاشُورَاءُ الْيَوْمُ الْعَاشِرُ مِنَ الْمَحَرَّمِ

(١) كذا في المفصل، والأصول: ٤٨/٣، وكذا سيذكرها ابن يعيش، ولم أقف على من ذكر «بركاء» بلا أَلِفٍ أو واوٍ، انظر الكتاب: ٢٦٣/٤، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٦٩، والسيرافي: ٦٢٨، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٦٨، وتفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٣٣٥، والصحاح واللسان (برك).

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٢٢١، وأدب الكاتب: ٥٩٢، والمقصود والممدود لابن ولاد: ١٣١، واللسان (رحض).

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٦.

(٤) كذا في اللسان (سير)، والسيرافي: ٦٣٣.

(٥) هو النابغة الذبياني، والبيت في ديوانه: ٣٨.

(٦) هذا لفظ الجوهري في الصحاح (سبا)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٨، والسيرافي: ٦٢٠.

خاصةً، وهو فاعُولاء من العَشْرَة، وبرَاكاء^(١) معناه الثبات في الحرب، وهو من البرُوك، يقال: بَرَاكَ بَرَاكِ، وكذلك بَرُوكاء، والعَقْرَباء: الأنثى من العقارب، والخُنْفَساء من حشرات الأرض، معروفة، يقال: خُنْفَسٌ وخُنْفَسَاء وأَصْدَقَاء وكُرَمَاء من الجموع التي وقعت أَلْفُ التَّأْنِيثِ في آخرها كما وقعت المقصورة في آخر حَبَالَى وسُكَارَى، وهو كثير في فَعِيل، نحو شَقِيٍّ وَأَشْقِيَاءٍ وَتَقِيٍّ وَأَتْقِيَاءٍ، ومثل كريم وكُرَمَاءٍ وَخَنيفٍ وَخُنَفَاءٍ، وقالوا: شَاهِدٌ وشُهَدَاءٌ وصَالِحٌ وصُلَحَاءٌ وشَاعِرٌ وشُعَرَاءٌ، وأما زِمَكَاءٌ فهو ذَنْبُ الطائر، والقَصْرُ فيها الفاشي^(٢). [١١٣/٥]

قال صاحب الكتاب: (وَأَمَّا فِعْلَاءٌ وفُعْلَاءٌ كَعِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ وَسَيْسَاءٍ وَخَوَاءٍ وَمُرَاءٍ وَقُوْيَاءٍ فَأَلْفُهَا لِلإِلْحَاقِ).

قال الشَّارِحُ: أمَّا ما كان على فِعْلَاءٍ أو فُعْلَاءٍ بكسر الأول وضمه وسكون الثاني منه فإنه مصروفٌ مَتَوْنٌ لأنَّ همزته ليست للتأنيث بخلاف الهمزة في نحو: صَحْرَاءٌ وَبَيْدَاءٌ. فالمكسورُ الأولِ نحو: عِلْبَاءٍ وحِرْبَاءٍ وَسَيْسَاءٍ، والعِلْبَاءُ: عَصَبُ العُنُقِ، يقال منه: عِلِبَ البعيرُ وناقَةٌ مُعَلَّبَةٌ إِذَا دَاءَ^(٣) جانباً عُنُقِهَا، والحِرْبَاءُ: دُويَّةٌ أَكْبَرُ مِنَ العِظَاءَةِ تستقبل الشمسَ وتدور معها حيث دارت وتَتَلَوَّنُ ألواناً بَحْرَ الشمسِ، قيل: هو ذكر أُمِّ حُبَيْنَ^(٤)، والسَيْسَاءُ: الظَّهْرُ، قال أبو عمرو: السَيْسَاءُ من الفرس: الحَارِكُ ومن الحمار: الظَّهْرُ^(٥)، ومنه القِيْقَاءُ والزَّيْزَاءُ لِلأَرْضِ الغليظة، فهذا كُلُّهُ ملحقٌ بِسِرْدَاحٍ، ولذلك انصرف كما أَنَّ سِرْدَاحاً مَنْصَرَفٌ، والهمزة فيه بدلٌ من ياء، والأصل عِلْبَايَ وحِرْبَايَ وَسَيْسَايَ، فوَقَعَت الياء طرفاً بعد ألف زائدة، فَقُلِبَتْ أَلْفَانِمْ قُلِبَتْ الألفُ همزةً كما قلنا في كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ،

(١) في ط، ر: «وبركاء». انظر ما سلف: ١٩٩/٥.

(٢) انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ٩٢، والمقصود والممدود لابن ولاد: ١٣٧، والسيرافي: ٦٣٦، وسفر السعادة: ٢٨٧.

(٣) «دَاءٌ يَدَاءُ دَاءٌ عَلَى مِثَالِ شَاءَ يَشَاءُ: إِذَا صَارَ فِي جَوْفِهِ الدَّاءُ» اللسان (دوَأ).

(٤) قاله صاحب اللسان (حرب)، وانظر المخصص: ١٠٢/٨-١٠٣، وسفر السعادة: ٢٢٤-٢٢٥.

(٥) هذا لفظ الجوهري نقله عن أبي عمرو، انظر الصحاح (سيس)، وأدب الكاتب: ١٢٩.

وذلك^(١) بخلاف همزة فعلاء نحو: صَحْرَاءٌ وَحَمْرَاءٌ، فَإِنَّ الهمزة فيه بدلٌ من ألف التأنيث^(٢).
 فَإِنْ قِيلَ: ما الدليل على أَنَّ الأصل عِلْبَايَ وَحِزْبَايَ؛ بالياء دون أَنْ يكون عِلْبَاوُ أَوْ
 حِزْبَاوُ بالواو؟ فالجواب أَنَّ العرب لَمَّا أَثْنَتْ هذا الضربَ وأظهرت هذا الحرفَ المنقلبَ
 لم تُظْهِرْ إِلَّا ياءً، وذلك نحو دِرْحَايَةٍ؛ للضخم القصير، ودِعْكَايَةٍ^(٣)، فظهورُ الياء في المؤنث
 بالهاء دلالةٌ على أَنَّ الهمزة في حِزْبَاءٍ وَعِلْبَاءٍ منقلبة عن ياء لا عن واو^(٤).

وكذلك المضمومُ الأول، نحو الحَوَاءِ والمِزَاءِ والقُوبَاءِ، كُلُّهُ مصروفٌ لَّأنَّه ملحقٌ
 بِقُرْطَاسٍ وَقُرْطَاطٍ، فالحوَاءُ: نبت يشبه لونه لون الذئب، الواحدة حَوَاءَةٌ، والمِزَاءُ: من
 أسماء الخمر يقال: مِزَّةٌ [١٧٣/ب] ومِزَاءٌ للذيذ الطعم، وهو من أسمائها، وليس بصفة،
 والقُوبَاءُ: داءٌ معروفٌ يَتَقَشَّرُ، فإذا ثَقُلَ عليه يَبْرَأُ، وفيه لغتان قُوبَاءٌ؛ بفتح العين وقُوبَاءٌ؛
 بالإسكان، فمَنْ فَتَحَ العينَ كان من باب الرُّحْضَاءِ والعُرَوَاءِ، لا ينصرف لَّأنَّه ليس في
 الأبنية فُعَلَالٌ بضمِّ الفاء وفتح العين فيُلْحَقَ به، فكانت همزته للتأنيث، فلم ينصرف
 لذلك، وَمَنْ أَسَكَّنَ وقال: قُوبَاءٌ كان ملحقاً بِقُرْطَاسٍ، فهو منصرفٌ لذلك، ومثله
 الحُشَاءُ وهو العظمُ الناتئُ وراءَ الأذن، قال ابن السكَّيت: ليس في الكلام فُعَلَاءٌ بضم
 الفاء وسكون العين إِلَّا حِرْفَانُ الحُشَاءِ والقُوبَاءِ^(٥)، فاعرفه.

(١) سقط من ط، ر: «وذلك».

(٢) انظر ما سلف في المقصور والممدود لابن ولاد على حسب وروده فيه: ١٩٧، ٩٩، ١٤٩.

(٣) «الدَّعْكَايَةُ: الكثير اللحم طال أو قصر» اللسان (دعك).

(٤) من قوله: «فإن قيل» إلى قوله: «واو» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٩٩.

(٥) انظر الكتاب: ٤/٢٥٦-٢٥٧، وإصلاح المنطق: ٢٢١، وأدب الكاتب: ٥٩٢-٥٩٣،

والسيرافي: ٦٦٧، وانظر أيضاً المقصور والممدود لابن ولاد فيما سلف على حسب وروده فيه:

٩٩، ٢٥٧، ٢٢٥.

ومن أصناف الاسم المصغرُ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (الاسم المتمكن إذا صُغِرَ صُغْرُ صَدْرِهِ وَفُتِحَ ثَانِيهِ، وَالْحَقَّ يَاءٌ سَاكِنَةٌ ثَالِثَةٌ، وَلَمْ يَتَجَاوَزْ ثَلَاثَةَ أَثْمَلَةٍ فُعِيلَ وَفُعَيْعِيلَ وَفُعَيْعِيلَ كَفُلَيْسَ وَذُرَيْهَمَ وَذُنَيْنِيرَ).

قال الشَّارِحُ: اعلم أنَّ التَّصْغِيرَ وَالتَّحْقِيرَ وَاحِدٌ، وَهُوَ خِلَافُ التَّكْبِيرِ وَالتَّعْظِيمِ، وَتَصْغِيرُ الْاسْمِ دَلِيلٌ عَلَى صِغَرِ مَسْمَاهُ، فَهُوَ جَلِيَّةٌ وَصِفَةٌ لِلْاسْمِ لِأَنَّكَ تَرِيدُ بِقَوْلِكَ: رُجَيْلٌ رَجُلًا صَغِيرًا، وَإِنَّمَا اخْتَصَرْتَ بِحَذْفِ الصِّفَةِ وَجَعَلْتَ تَغْيِيرَ الْاسْمِ وَالزِّيَادَةَ عَلَيْهِ عِلْمًا عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى، كَمَا جُعِلَ تَكْسِيرُ الْاسْمِ عِلَامَةً تَنَوُّبٌ عَنْ تَحْلِيَّتِهِ بِالْكَثَرَةِ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّصْغِيرَ أَصْلُهُ الصِّفَةُ أَنَّ حَكَمَ الصِّفَةِ قَائِمٌ، أَلَا تَرَى أَنَّ مَنْ أَعْمَلَ اسْمَ الْفَاعِلِ فَقَالَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا لَمْ يَسْتَحْسِنْ إِعْمَالَهُ إِذَا صُغِرَ، فَلَا يَقُولُ: هَذَا صُورِبٌ زَيْدًا كَمَا لَمْ يَسْتَحْسِنْ إِعْمَالَهُ إِذَا وَصَفَهُ^(١)، وَلِذَلِكَ لَا يَصْغَرُ مِنَ الْأَعْلَامِ إِلَّا مَا يَجُوزُ وَصْفُهُ مِمَّا يُتَوَهَّمُ فِيهِ الشَّرِكَةُ، وَلِذَلِكَ قَالَ أَصْحَابُنَا: إِنَّهُ لَيْسَ الْبَابُ أَنْ يَصْغَرَ الْأَعْلَامُ^(٢).

وله ثلاثة معانٍ:

أَحَدُهَا: تَحْقِيرُ^(٣) مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ عَظِيمٌ، كَقَوْلِكَ: رُجَيْلٌ [١١٤/٥] وَجُحَيْلٌ.

الثَّانِي: تَقْلِيلُ مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ كَثِيرٌ، كَقَوْلِنَا: ذُرَيْهَاتٍ وَذُنَيْنِيرَاتٍ.

الثَّالِثُ: تَقْرِيبُ مَا يَجُوزُ أَنْ يُتَوَهَّمَ أَنَّهُ بَعِيدٌ كَقَوْلِهِمْ: بُعِيدَ الْعَصْرِ وَقُبَيْلَ الْفَجْرِ، وَالسَّقْفُ فَوْقَنَا، لَا يَخْلُو مَعْنَاهُ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ، وَأَضَافَ الْكُوفِيُّونَ قِسْمًا رَابِعًا

(١) كَذَا فِي التَّكْمِلَةِ: ١٩٦.

(٢) انْظُرْ فِي ذَلِكَ الْكِتَابِ: ٣/ ٤٨٠، وَالْأَصُولُ: ٣/ ٦٢، وَالْمَعْمُ: ٢/ ١٩١، وَالْأَشْبَاهُ وَالنِّظَائِرُ:

٣١١-٣١٢.

(٣) فِي ط، ر «تَصْغِيرٌ».

يسمونه تصغير التعظيم^(١)، كقول الشاعر^(٢):

وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينهمُ دُوَيْبِيَّةٌ تصفّرُ منها الأناملُ

فقال: دُوَيْبِيَّةٌ والمرادُ تعظيمُ الداهية، إذ لا داهيةَ أعظمُ من الموت، وقال الآخر^(٣):

فُوَيْقَ جُبَيْلٍ شاهِقِ الرأسِ لم تكن لَتَبْلُغْهُ حتى تكِلَّ وتُعمَلَا

فقال: جُبَيْلٌ ثم قال شاهقِ الرأسِ، وهو العالي فدَلَّ على أنه أراد تفخيم شأنه، وقالوا:

يا بُنَيَّ ويا أَخِيَّ يُريدون^(٤) [١١٥/٥] المبالغة.

وهذا ليس من أصول البصريين، وجميع ما ذكره راجعٌ إلى معنى التحقير^(٥)، فأما قولهم: دُوَيْبِيَّةٌ فالمرادُ أَنَّ أصغر الأشياء قد يُفسدُ الأصولُ العظامَ، فحتَفُ النفوس قد يكون بصغير الأمر الذي لا يُؤْبَهُ له^(٦)، وأمّا قوله: فُوَيْقَ جُبَيْلٍ فالمرادُ أَنَّهُ صغيرُ العَرْضِ دقيقُ الرأسِ شاقُّ المصْعَدِ لطوله وعُلُوّه، وأمّا بُنَيَّ وأَخِيَّ فالمرادُ تقريب المنزل ولُطفُها لأنّه قد يصلُ بلطافة ما بينهما إلى ما يصلُ إليه العَظِيمُ^(٧).

(١) انظر ما أضافه الكوفيون في الأضداد لأبي بكر الأنباري: ٢٩١، وشرح الجمل الكبير: ٢/٢٩٦، وشرح الشافية للرضي: ١/١٩١، والارتشاف: ٣٥١، والمساعد: ٣/٤٩٢، وشرح شواهد الشافية: ٨٦.

(٢) هو لبيد، والبيت في شرح ديوانه: ٣٩٠-٣٩١، والبغداديات: ٥٩٢، وشرح شواهد الشافية: ٨٥، والخزانة: ٢/٥٦١، وبلا نسبة في كتاب الشعر: ٣٩٠-٣٩١، وأمالى ابن الشجري: ١/٣٦، ٢/٢٥٧.

(٣) هو أوس بن حجر، والبيت في ديوانه: ٨٧، وأمالى ابن الشجري: ١/٣٦، وشرح شواهد الشافية: ٨٥-٨٦.

(٤) في ط: «ويديرون» تحريف، وفي ر: «ويريدون».

(٥) ممن قال بتصغير التعظيم من البصريين الفارسي وابن الشجري، ودفع الأعلام القول به، انظر كتاب الشعر: ٣٩١، والبغداديات: ٥٩٢، والنكت: ٩١٦-٩١٧ وأمالى ابن الشجري: ١/٣٦، ٢/٢٥٧.

(٦) من قوله: «وله ثلاثة معان ..» إلى قوله: «له» قاله البغدادي في شرح شواهد الشافية: ٨٥-

٨٦، والأعلام في النكت: ٩١٦-٩١٧ بقليل خلاف.

(٧) كذا في النكت: ٩١٧.

فإذا صَغُرَتِ الاسمُ المتمكَّنُ ضُمَّتْ أَوَّلُهُ وفتَحَتْ ثانيه وزدَتْ عليه ياءٌ ثالثةٌ ساكنةٌ، وتكسِرُ ما قبل آخره فيما زاد على الثلاثة، وإِنما قلنا: المتمكَّنُ تحرُّزاً ممَّا ليس بِمُتَمَكِّنٍ من الأسماء، نحو أَسْمَاءِ الإشارةِ مثلُ ذا وتا والموصولِ نحوُ الذي والتي، فَإِنَّكَ إِذَا صَغُرَتِ هذه الأسماءُ لا تُضَمُّ أَوَّلُهَا بل تُبْقِيهَا على حالها في المكبَّر، وسيوضَّحُ أمرها إِذَا انتهينا إِلَيْهَا.

فإن قيل: ولم كان إِذَا صَغُرُوا الاسمُ يُضَمُّ أَوَّلُهُ؟ قيل: لأنَّا إِذَا صَغَرْنَا الاسمَ فلا بدَّ من تغييره بعلامة تدلُّ على المصغَر، وكان الضمُّ أَوَّلَى لأنَّ الفتحَ للجمع في نحو مَسَاجِدَ وِصَوَارِبَ، فلم يَبْقَ إِلَّا الكسْرُ والضمُّ، فاخترأوا الضمَّ، لأنَّ الياءَ علامةٌ للتصغير، وما بعدها مكسورٌ فيما زاد على الثلاثة، فكَرِهُوا كَسْرَ الأَوَّلِ لِثَقُلِ اجْتِمَاعِ كَسْرَتَيْنِ مع الياءِ، وكانت عنه مندوحةٌ إِلَى الضمة^(١).

وقال بعضهم: إِنما ضَمُّوا الأَوَّلَ من المصغَرِ تشبيهاً بِفِعْلٍ ما لم يُسَمَّ فاعله، فكما ضَمُّوا أَوَّلَ «ضَرَبَ» كذلك ضَمُّوا الأَوَّلَ من المصغَرِ في نحو حُجَيْرٍ^(٢)، والجامعُ بينهما أَنَّ المكبَّرَ يكون على أبنية مختلفة، وهو الأَصْلُ، ولم يَفْتَقِرِ الكلامُ معه إِلَى علامة تدلُّ على التكبير لأنَّ العلاماتِ إِنما يُؤْتَى بها عند تغيير الكلام عن أَصله.

وأما التصغير فيَفْتَقِرُ إِلَى علامةٍ لأنَّه حادثٌ لِنِيبَتِهِ عن الصفة على ما قَدَّمْنَا، وكذلك فِعْلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله من حيث إِنَّ ما سُمِّيَ فاعله على الأَصْلِ ولا يَفْتَقِرُ إِلَى علامة تدلُّ عليه، وهو على أبنية مختلفة نحو ضَرَبَ وَعَلِمَ وَظَرَفَ فَإِذَا لم يُسَمَّ فاعله أَلَزَمُوهُ بِنَاءِ واحدًا، وضَمُّوا أَوَّلَهُ ليدلَّ التغيير على المعنى الحادث فيه، فقالوا: ضَرَبَ وَعَلِمَ وَظَرَفَ في هذا المكان، فالمكبَّرُ كالفعل المسمَّى فاعله، والمصغَرُ كالفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله،

(١) من قوله: «لأنَّا إِذَا صَغَرْنَا...» إِلَى قوله: «الضمة» قاله السيرافي والأعلم بخلاف سير، انظر حاشية الكتاب (بولاق): ١٠٦/٢، والنكت: ٩١٧.

(٢) ذكر الوراق هذا الوجه في العلل في النحو: ٣٠٩، وانظر تعليل ضم الأَوَّلِ في التصغير في أسرار العربية: ٣٦١.

والمعتمدُ أنَّ الغرضَ صيغةٌ تَخْلُصُ للتصغير من غير مشاركة، ولم يوجد سِوَى هذه الصيغة.

فإن قيل ^(١): فَلِمَ كان التصغيرُ بزيادة حرفٍ وهَلَّا كان بنقص حرفٍ، إذ الغرضُ تغييرُ صيغةِ المكبَّر عن حاله، وكما يَحْصُلُ التغييرُ بالزيادة كذلك يَحْصُلُ بالنقص مع أنَّ النقصَ يناسبُ معنى التصغير، إذ كان التصغيرُ نقصاً؟ قيل: عنه جوابان: أحدهما: أنَّ التصغيرَ لَمَّا كان [١٧٤/أ] صفةً وحليَّةً للمصغرِّ بالصَّغَر، والصفةُ إنَّما هي لفظٌ زائدٌ على الموصوفِ جُعِلَ التصغير الذي هو خَلْفٌ عنه بزيادةٍ ولم يُجْعَلْ بنقصٍ ليناسبَ حالَ الصفة.

والثاني: أنَّهم لَمَّا أرادوا الدلالة على معنى التصغير والإيذان بذلك جعلوا العلامةَ بزيادة لفظٍ لأنَّ قوةَ اللفظِ تُؤْذِنُ ^(٢) بقوة المعنى.

ووجه ثالث: أنَّ أكثرَ الأسماءِ الثلاثية، فلو كان التصغير بنقص لخرج الاسم عن منهاج الأسماء ونقص عن البناء المعتدل.

فإن قيل ^(٣): وَلِمَ كان المَزِيدُ ياءً دون غيرها من الحروف؟ فالجواب أنَّ الدليل كان يَقْتَضِي أنَّ يكونَ المَزِيدُ أحدَ حروفِ المدِّ واللَّينِ لِحَفَّتْها وكثرة زيادتها في الكلام، فنكَبُوا عن الألفِ لأنَّ التكسير قد استبدَّ بها في نحو مساجِدٍ ودَرَاهِمٍ ولأنَّه قد لا يَخْلُصُ البناءُ للتصغير لأنه يصير على فَعَالٍ كغُرَابٍ، فعدَلُوا إلى الياءِ لأنها أخفُّ من الواو.

وله ثلاثة أبنية فُعِيلَ وفُعْيِيلَ وفُعْيَعِيلَ، والمُرَادُ بها الوزنُ لا المثالُ نفسه لأنه قد يكون المثالُ أَفْعِيلَ نحو أُحْيِمِدَ ومُفْعِيلَ نحو مُكَيِّرِمَ وفُعْيَلِينَ نحو سُرَيْحِينَ.

فأمَّا «فُعِيلَ» فهو تصغيرٌ ما كان على ثلاثة أحرفٍ من أيِّ بناءٍ كان، كقولك في فِلسٍ:

(١) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ٣٠٩ - ٣١٠، وأسرار العربية: ٣٦١-٣٦٢.

(٢) في ط: «توزن» تحريف.

(٣) انظر هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٣٦٢.

فُلَيْس، وفي قلم: قُلَيْم، [١١٦/٥] وكذلك بقيَّةُ أبنية الثلاثيِّ.

وأما «فُعَيْعِل» فهو تصغير ما كان على أربعة أحرف من أيِّ بناءٍ كان، كقولك في جعفر: جُعَيْفِر وفي زَبْرَج: زُبَيْرَج، وكذلك سائر أبنية الرباعيِّ، وسواءٌ في ذلك الأصول وما فيه زيادةٌ، فكما تقول: جُعَيْفِر وسُبَيْطِر كذلك تقول في جَهْوَر: جُهِيرٌ، وفي صَيْرَف: صَيْرَفٌ، وفي غَلام: غُلَيْمٌ، وفي عجوز: عُجَيْرٌ. وأما «فُعَيْعِل» فهو على وجهين:

أحدهما أن يكونَ تصغيرَ ما كان من الأسماء على خمسة أحرف والرابع منها واوٌ أو ألفٌ أو ياءٌ، فالواو نحو صُنْدُوق وصُنَيْدِيق، والألف نحو شَمَلال وشَمَيْلِيل، والياء نحو قَنْدِيل وقُنَيْدِيل، لا يختلفُ بناءُ المصغَّر وإن اختلفت أبنيةُ المُكَبَّر.

والثاني: أن تصغرَ خماسياً وليس رابعه شيئاً من حروف المدِّ، فتحتاج إلى أن تحذفَ منها حرفاً ليرجعَ إلى الأربعة ثم تصغرَه تصغيرَ ما كان على أربعة أحرف، ثم تعوِّض من المحذوف ياءً رابعةً، نحو قولك في سفرجل: سُفَيْرَج، وإن شئتَ سُفَيْرِيج، فتعوِّض الياءَ من اللام المحذوفة، وكذلك نظائره من نحو فرزدق وفُرَيْرِد وفُرَيْرِيد إن شئتَ.

هذا نصُّ سيبويه في أصل الباب أن المصغَّر على ثلاثة أمثلة^(١)، وقيل للخليل: لِمَ بَنِيَتْ^(٢) التصغيرَ على هذه الأمثلة الثلاثة؟ فقال: وجدتُ معاملةَ الناس على فِلَس وِدِرْهَم وِدِينار^(٣)، فصار فِلَس مثلاً لكلِّ اسم على^(٤) ثلاثة أحرف، وِدِرْهَم مثلاً لكلِّ اسم على أربعة أحرف، وِدِينار مثلاً لكلِّ اسم على خمسة أحرف رابعها حرفٌ عِلَّة. قال صاحب الكتاب: (وما خالفهنَّ فِلَعِلَّةٌ وذلك ثلاثة أشياء، محقَّر^(٥) أفعال

(١) انظر الكتاب: ٣/٤١٥، والأصول: ٣/٣٦.

(٢) في ط، ر: «تثبت»، وما أثبت موافق لما في المقتضب: ٢/٢٣٦.

(٣) حكى المبرد هذه الحكاية عن المازني عن الأصمعي عن الخليل في المقتضب: ٢/٢٣٦، وانظر

الكتاب: ٣/٤١٥، والتكملة: ١٩٦.

(٤) سقط من ط: «على»، خطأ.

(٥) في ط: «تحقير».

كأَجْمِيَالٍ، وما في آخره أَلْفُ تَأْنِيثٍ كَحُبَيْلٍ وَمُحْمِرَاءٍ أَوْ أَلْفٌ وَنُونٌ مُضَارِعَتَانِ كَسُكْرَانٍ). قال الشَّارِحُ: قد جاءت هذه الأمثلة الثلاثة الأخرى في التصغير، وهي ^(١) مَخَالِفَةٌ لِلْأَمْثَلَةِ المذكورة، وهي أَفْعَالٌ تَحْقِيرُ أَفْعَالٍ، نحو قولك في تحقير أَجْمَالٍ: أَجْمِيَالٍ، وفي تحقير أَنْعَامٍ: أَتْنَعَامٍ وسائر ما يُجْمَعُ على أَفْعَالٍ.

وإنما لم يذكر سيبويه هذا البناء لأنه جَمْعٌ، والتصغيرُ ليس قَعِيداً في الجمع، وذلك من قِبَلِ أَنَّ المرادَ من الجمع الدلالة على الكثرة، والتصغيرُ تَقْلِيلٌ، فكان بينهما تنافٍ، فلذلك لم يذكره، إذ كان الدليل يَأْبَاهُ، والذي حَسَنَهُ ههنا أَنَّهُ من أبنية القَلَّةِ، قال السيرافي: «ولو أضاف مثلاً رابعاً لكان يَشْتَمِلُ على التصغير كَلَّهُ وهو أَفْعَالٌ نحو أَجْمِيَالٍ ^(٢)، وأما حُبَيْلٌ وَمُحْمِرَاءٌ وَسُكْرَانٌ فَصُدُّوْرُهَا من الأبنية المتقدمة، والزيادة في آخرها كناء التأنيث، فاعرفه.

(فَصُلِّ) قال صاحب الكتاب: (وَلَا يُصَغَّرُ إِلَّا الثَّلَاثِيُّ والرَّبَاعِيُّ، وَأَمَّا الْخَمَاسِيُّ فتصغيره مُسْتَكْرَةٌ كتكسيره، لسقوط خامسه، فَإِنْ صُغِّرَ قِيلَ في فرزدق: فُرَيْزِد، وفي جَحْمَرٍ ش: جُحَيْرٍ).

قال الشَّارِحُ: اعلم أَنَّ التصغيرَ إنما هو للثَلَاثِيُّ والرَّبَاعِيُّ من الأسماء، فأما الثَّلَاثِيُّ فهو أَفْعَدُ في التصغير من الرَّبَاعِيِّ لَأَنَّهُ أَعْدَلُ الأبنية وَأَخْفَهَا، ولذلك كَثُرَتْ أبنيته، وكان له في التَّكْسِيرِ بِنَاءٌ بِنَاءً قِلَّةً وَبِنَاءً كَثَرَةً، فكان أَقْبَلُ للتَّغْيِيرِ وَأَحْمَلُ للزيادة. وأما الرَّبَاعِيُّ فهو مَتَوَسِّطٌ بين الثَّلَاثِيِّ والخَمَاسِيِّ وَأَثْقَلُ من الثَّلَاثِيِّ، ولذلك قَلَّ التَّصَرُّفُ فيه، فلم يكن له في التَّكْسِيرِ إِلَّا بِنَاءٌ وَاحِدٌ وهو للكثير والقليل.

وأما الْخَمَاسِيُّ فثَقِيلٌ جَدًّا لكثرة حروفه، فلم يَزِدْ ثِقَلًا بزيادة ياء التصغير وتغييره ^(٣) بضمِّ أوله وكسْرِ ما بعده يائه، وذلك ممَّا يَزِيدُهُ ثِقَلًا، فإذا أُريدَ تصغيره حُذِفَ منه حرفٌ

(١) في ط، ر: «وهو» خطأ.

(٢) انظر قول السيرافي في حاشية الكتاب (بولاق): ١٠٦/٢.

(٣) في ط، ر: «وتغيير».

حتى يرجع إلى الأربعة، ثم يصغرُ بمثال الرباعيِّ، وهو فُعَيْلٌ، نحو سُفَيْرِج، كما كُسِرَ على مثال الرباعيِّ وهو فَعَالِلٌ نحو سَفَارِج كَجَعَاْفِرٍ، فلذلك كرهوا تصغيره وتكسيـره لِمَا يلزمه [١١٧/٥] من حذف خامسه.

وقيل: أصلُ الحذف في التكسير، ومُحِلُّ التـصغيرِ عليه في الحذف^(١)، وذلك أَنَّهُ نُقِلَ عليهم إذا جمعوا أَن يأتوا بالحروف كلها مع كثرتها وثقل الجمع وأَنَّهُ جمعٌ لا ينصرفُ، فحذفوا منه حرفاً تخفيفاً، ومُحِلُّ التـصغيرِ عليه لأنها من وادٍ واحد، وإنما حذفوا الخامس لأن الثقل به حصل، ولئلا يصير عَجُزٌ [١٧٤/ب] الكلمة أكثر من صدرها.

واعلم أَنك إذا حذفْتَ حرفاً ممَّا زاد على الأربعة في التـصغيرِ أو التكسير فإنَّك تقدِّرُ بناءً على بناءٍ من أبنيـة الرباعيِّ ثم تصغرُه تصغيرَ ذواتِ الأربعة من نحو جعفر وزبرج وسائر أمثلة الرباعيِّ، فإذا قلت في فرزدق: فُرَيْزِدَ فكَأَنَّكَ صَغَرْتَ فَرَزْدًا، نحو جَعْفَرٍ أَوْ فَرَزْدًا نحو زَبْرِج، وكذلك جَحْمَرٍ شُ تقول فيه: جُحَيْمِر.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومنهم مَنْ قال^(٢): فُرَيْزِقٌ وَجُحَيْرِشٌ؛ بحذف الميم لأنها من الزوائد والدال لشبهها بما هو منها وهو التاء، والأول الوجه، قال سيبويه: «لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع»، فإنما حُذِفَ الذي ارتدع عنده، وقال الأخفش: «سمعتُ مَنْ يقول: سُفَيْرِجْلٌ متحرِّكاً» والتـصغيرُ والتكسيـرُ من وادٍ واحد).

قال الشارح: اعلم أَنَّ من العرب مَنْ يقول في تصغير خَدَرْتَق^(٣) وفرزدق: خُدَيْرِق وفُرَيْزِق، فيحذفُ النون من خَدَرْتَق لأنها وإن لم تكن زائدة في خَدَرْتَق فهي من حروف الزيادة، وهي مجاورةٌ للطرف، وهم كثيراً ما يعطون الجارَ حكمَ مجاوره، ألا ترى أَنَّهُم قالوا: صِيْمٌ وَقِيْمٌ في صَوْمٍ وَقَوْمٍ، فقلبوا الواو ياءً على حدِّ قلبها في عِصِيٍّ وَدِلِيٍّ، ونظائرُ ذلك كثيرةٌ.

(١) انظر في هذا الارتشاف: ٣٦٦.

(٢) في المفصل: ٢٠٢ «يقول».

(٣) هو ذكر العناكب. اللسان (خدرنق).

فلما كانت النون من حروف الزيادة ولها حكمُ الظرفِ وكانت القافُ حرفاً قوياً بعيداً من حروف الزيادة حذفوها كما يحذفون ما هو زائدٌ في بنات الخمسة، نحو قولك في مُعْتَسَل: مُعْتَسِل، وفي مُقْتَدِر: مُقْتَدِر، وحذفوا الدالَّ من فرزدق لأنه مجاورٌ للطرفِ ومُشابهٌ للتاءِ التي هي من حروف الزيادة، فحذفوه كما يحذفون ما هو من حروف الزيادة.

فأما قولُ صاحب الكتاب^(١) في جَحْمَرِش: «جَحْمَرِش؛ بحذف الميم» فليس بصحيح^(٢)، وأظنه سهواً لأنَّ الميم وإن كانت من حروف الزيادة فهي بعيدةٌ من الطرف غير مجاورة له، فلم يحسنْ إلا حذفُ الشين، نحو جَحْمَرِش لفوات أحدِ وَصْفِي الْعِلَّةِ وَلأنَّ الميمَ في جَحْمَرِش ثالثةٌ، والثالثُ في التصغيرِ يُؤْتى به ضرورةً، والدالُّ في فرزدق رابعٌ، وكذلك النونُ في خَذَرَتْق.

وقد يكون في المصغَر ما ليس له رابعٌ كالثلاثي، فلما كان الحرفُ الرابعُ قد يوجَدُ وقد لا يوجَدُ شُبَّه بالحروف الزوائد إذ كان من جنسها، فمن قال: فُرَيْزِدَ فحذَفَ^(٣) القاف - وهو القياس - قال: خُدَيْرِن، ومَنْ قال: فُرَيْزِق؛ قال: خُدَيْرِق، وذلك شاذٌ قليلٌ، فلذلك قال صاحب الكتاب^(٤): «والوجهُ الأولُ، قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يَرْتَدِعُ»^(٥) إشارةً إلى أنَّ الثقلَ إنما حصلَ بالخامس، فهو الذي أوجبَ الحذفَ لأنَّ الحرفَيْن اللذين في الصدر مَضِيَا على القياس المطَّرد في تصغير الثلاثي والرباعي، والحرفُ الذي بعد الياء موجودٌ في الثلاثي والرباعي، والحرفُ الرابعُ موجودٌ في الرباعي والخماسي، وهو الذي لا نظيرَ له فيما تقدَّم من التصغير، فكان أولى بالحذف.

(١) أي الزمخشري.

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٤٤٨، والأصول: ٣/ ٣٩، والتكملة: ١٩٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٠٥/١.

(٣) في ط، ر: «بحذف».

(٤) أي الزمخشري.

(٥) الكتاب: ٣/ ٤٤٨-٤٤٩، وانظر المقتضب: ٢/ ٢٤٩، والمنصف: ١/ ٣٣.

وذكر سيبويه عن بعض النحويين: *سُفَيْرِجِلْ* و*سَفَارِجِلْ*^(١)، قال الأخفش: «سمعتُ مَنْ يقول: *سُفَيْرِجِلْ*؛ متحرّكاً»^(٢) يعني بتحريك الجيم^(٣)، وفي الجمع *سَفَارِجِلْ*، فهذا يأتي به على الأصل ولا يُبالي الثقل، وقال الخليل: لو كنت محقراً لهذه الأسماء ولا^(٤) أحذف منها شيئاً كما قال بعض النحويين لسكنتُ الحرف الذي قبل الآخر، فقلتُ: [١١٨/٥] *سُفَيْرِجِلْ*؛ بتسكين الجيم حتى يصيرَ بوزن دُنَيْنِيرَ لأنَّ قبلَ الآخر الياء ساكنةٌ حتى يصيرَ الجيمُ مثلَ الياء الساكنة^(٥).

وقوله: «والتصغيرُ والتكسيرُ من وادٍ واحدٍ» يريد أن العملَ فيهما واحدٌ، وذلك أنك تغيرُ الأولَ منهما، إلّا أن تغيرَ أوّلَ المكسّر بالفتح، وتغيرَ أوّلَ المصغر بالضمّ، فإذا قلتَ: *مَسَاجِدَ* فليست الفتحة في الميم هي الفتحة في ميم *مَسْجِدَ*، يدلك على ذلك أنك تقول: *بُرْثَنٌ* و*بَرَاثِنٌ* و*زَبَرَجٌ* و*زَبَارِجٌ*، فكما لا تشكُّ أن الأولَ من *بَرَاثِنٌ* و*زَبَارِجٌ* فتح لأجل الجمع كذلك في *مَسَاجِدَ*، وتزيدُ فيهما حرفاً من حروف المدّ ثالثاً، إلّا أن المزيدي في التكسير ألفٌ وفي التصغير ياءٌ، وتكسرُ ما بعد الياء في المصغر كما تكسرُ ما بعد الألف في المكسر، فلمّا كان بينهما من المناسبة ما ذكرنا قيل: إنهما من وادٍ واحدٍ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ اسمٍ على حرفين فإنَّ التحقيرَ يرُدُّه إلى أصله حتى يصيرَ إلى مثال *فُعَيْلٍ*، وهو على ثلاثة أضرب، ما حُذِفَ فاؤه أو عينُه أو لامُه، تقول في عِدَّةٍ و*شِيَّةٍ*، وكلُّ وحُدَّ اسمين: *وُعَيْدَةٌ* و*وُشِيَّةٌ* وأُكَيْلٌ وأُخَيْدٌ، وفي مُذٌ و*سَلٌ* اسمين

(١) حكاه سيبويه وابن السراج عن الخليل، انظر الكتاب: ٤١٨/٣، والأصول: ٣٩/٣.

(٢) انظر قول الأخفش في شرح الشافية للرضي: ٢٠٥/١، والارتشاف: ٣٦٧، ونسب ابن عصفور هذا القول إلى الكوفيين في شرح الجمل الكبير: ٣٠٣/٢.

(٣) هي فتحة كما ذكر الرضي في شرح الشافية: ٢٠٥/١، وهي كسرة كما في الإيضاح في شرح المفصل ٥٤٨/١.

(٤) في الكتاب: «لا».

(٥) تصرف ابن يعيش بكلام الخليل، انظر الكتاب: ٤١٨/٣، وانظر شرح الشافية للرضي:

وَسِه: مُنَيِّدٌ وَسُوَيْلٌ وَسُتَيْهَةٌ، وفي دَمٍ وَشَفَةٍ وَحِرٍ وَفُلٍ وَفَمٍ: دُمِيَّ وَشَفِيهَةٌ وَحُرَيْجٌ وَفُلَيْنٌ وَفُوْنِه).

قال الشارح: اعلم أنه لا يجوز أن يُصَغَّرَ اسمٌ على أقل من ثلاثة أحرف، لأنَّ أدنى أبنية التصغير فُعَيْلٌ، وذلك لا يكون إلا من بنات الثلاثة لأنَّ ياء التصغير تقع ثالثة ساكنةً، وأدنى ما يقع بعدها حرفٌ يكون حرفَ الإعراب نحو رَجَيْلٌ وَجُمَيْلٌ، ولو صَغُرَ ما هو على حرفين لوقعت ياء التصغير ثالثةً طرفاً، فكان يلزم تحريكها بحركات الإعراب، وهي لا تكون إلا ساكنةً لأنها رَسِيْلَةٌ^(١) أَلْفُ التَّكْسِيرِ في رَجَالٍ وَجِمَالٍ وَجَعَاغِرٍ وَمَسَاجِدٍ، وكان يؤدي ذلك إلى قلبِ ياء التصغير أَلْفاً لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها أو حَذْفِها إذا وقع بعدها التنوين، وكلُّ ذلك محظورٌ لما يلزم فيه من نقض الغرض باجْتِلَابِ ياء التصغير.

فإن كان الاسم المتمكّن على حرفين، وذلك إنَّما يكون بحذف حرف منه إذ أقل ما تكون عليه الأسماء المتمكّنة ثلاثة أحرف، وذلك على ثلاثة أضرب أحدها: ما ذهبَتْ فاؤه، الثاني: ما ذهبَتْ عينه، الثالث: ما ذهبَتْ لامه، فالبابُ فيما كان من ذلك أن [١٧٥/أ] يُرَدُّ الاسمُ في التصغير إلى أصله حتى يصيرَ إلى مثال فُعَيْلٍ، وكان رَدُّه إلى أصله أوَّلَى من اجْتِلَابِ حرفٍ غريبٍ.

فالأول نحو عِدَّةٌ وَزِنَةٌ وَشِيَّةٌ، ففَاءُ هذه الأسماءِ وأوَّ محذوفة، والأصلُ وَعِدَّةٌ وَوَزِنَةٌ وَوَشِيَّةٌ، يدلُّ على ذلك الوَعْدُ والوَزْنُ والوَشْيُ، فإذا صَغُرَتْها قلت: وَعَيْدَةٌ وَوَزِينَةٌ وَوُشِيَّةٌ، وإن شئتَ همزتَ فقلت: أَعَيْدَةٌ وَأَزِينَةٌ وَأُشِيَّةٌ؛ لأنَّ الواو إذا انضمت ضماً لازماً ساغَ همزُها نحو: وَقْتُ وَأُقْتُ^(٢)، وكذلك لو سَمَّيتَ رجلاً بِخُذٍ وكُلَّ لقلت: أَخِيْذٌ وَأُكَيْلٌ؛ لأنَّ الفاءَ همزةٌ محذوفةٌ، يدلُّ على ذلك الأَخْذُ والأَكْلُ.

والثاني: ما حُذِفَ عينُه نحو مُذٌ وَسِهٌ لَغَةٌ في الاست، وذلك أنَّ فيه ثلاثَ لغاتِ استُ

(١) «الرسيل: الموافق لك في النضال ونحوه» اللسان (رسل).

(٢) انظر ما سيأتي: ١٠/٢٩ - ٣٠.

وَسَهُ وَسَتْ، فَمَنْ قَالَ: إِسْتُ حَذَفَ اللَّامُ وَعَوَّضَ مِنْهُ هَمْزَةُ الْوَصْلِ كَمَا فَعَلَ فِي ابْنِ، وَمَنْ قَالَ: سَهُ حَذَفَ الْعَيْنَ، وَمَنْ قَالَ: سَتْ حَذَفَ اللَّامُ.

فَإِذَا سَمَّيْتَ رَجُلًا بِمُذْ ثُمَّ صَغَّرْتَهُ قُلْتَ: مُنَيِّدٌ لِأَنَّ أَصْلَهُ مُنَيِّدٌ، وَمُذْ خَفَّفٌ مِنْهُ^(١)، فَإِذَا صَغَّرْتَهُ رَدَدْتَهُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى أَصْلِهِ وَحَالِهِ الَّتِي كَانَتْ لَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَغَّرْتَ سَهًا لَقُلْتَ: سُتَيْهَةٌ لِأَنَّ أَصْلَهُ سَتَهْ؛ بِفَتْحِ التَّاءِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي التَّكْسِيرِ: أَسْتَاهُ^(٢).

وَلَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِسَلٍّ مِنْ أَسَالٍ عَلَى تَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ لَقُلْتَ: سُؤْيَلٌ، فَتَرَدُّ الْهَمْزَةُ لِأَنَّ عَيْنَهُ هَمْزَةٌ مَحْذُوفَةٌ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَجْعَلُهُ مَعْتَلَّ الْعَيْنِ بِالْوَاوِ وَيَقُولُ: سَالٌ يَسَالُ مِثْلَ خَافَ [١١٩/٥] يَخَافُ^(٣)، وَمِنْهُ قِرَاءَةٌ مَنْ قَرَأَ «سَالٌ سَائِلٌ»^(٤) بِغَيْرِ هَمْزَةٍ فِي الْفِعْلِ، وَيَدُلُّ أَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ قَوْلُهُمْ: سَاوَلْتُهُ وَسَلَّيْتُهُ فَهُوَ مُسُولٌ، مِثْلُ خِفَّيْتُهُ فَهُوَ مُخَوَّفٌ، وَقِيَاسُ ذَلِكَ أَنَّ تَقُولَ فِي تَصْغِيرِهِ: سُؤْيَلٌ فَتَرَدُّ الْوَاوُ، وَيَكُونُ رَدُّ السَّاقِطِ لِلتَّسْمِيَةِ لَا لِلتَّصْغِيرِ، لِأَنَّ مَنْ قَاعِدَةُ مَذْهَبِ سَيَبَوِيهِ أَنَّهُ إِذَا سَمَّى رَجُلًا بِنَحْوِ قُمْ وَخَفَّ وَبَعَّ رَدَّ إِلَيْهِ مَا ذَهَبَ مِنْهُ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ قَبْلَ التَّصْغِيرِ، فَيَقُولُ فِي الْمُسَمَّى بِقُمْ: هَذَا قَوْمٌ، وَفِي خَفَّ: هَذَا خَافٌ، وَفِي بَعَّ: هَذَا بَيَّعَ لِأَنَّ الْعَيْنَ إِنَّمَا كَانَتْ حُذِفَتْ لِسُكُونِ اللَّامِ لِلأَمْرِ، فَإِذَا سُمِّيَ بِهِ أُعْرِبَ وَتَحَرَّكَتِ اللَّامُ بِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ، فَعَادَ مَا كَانَ حُذِفَ لِاتِّقَاءِ السَّاكِنِينَ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ إِذَا سَمَّى بِسَلٍّ مَنْ سَأَلَ يَسْأَلُ مَهْمُوزًا لِأَنَّ الْهَمْزَةَ إِنَّمَا حُذِفَتْ تَخْفِيفًا فَلَمْ تُعْذَرْ فِي التَّسْمِيَةِ^(٥).

الثَّالِثُ: مَا حُذِفَ لَامُهُ، وَذَلِكَ نَحْوُ دَمٍ وَشَفَّةٍ وَحِرٍّ وَفُلٍّ، فَإِذَا صَغَّرْتَ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ رَدَدْتَ الْمَحْذُوفَ، فَتَقُولُ فِي دَمٍ: دُمَيٍّ، وَفِي يَدٍ: يَدَيَّةٌ لِأَنَّ أَصْلَهُمَا دَمَيٌّ وَيَدَيٌّ،

(١) سقط من ط: «منه».

(٢) كلامه على لغات (أست) قاله سيبويه في الكتاب: ٣/ ٤٥٠-٤٥١، وانظر المنصف: ١/ ٦١، والصاحح (سته).

(٣) انظر الكتاب ومذهب يونس فيه: ٣/ ٤٥٠، والحجة للفارسي: ٦/ ٣١٧.

(٤) المعارج: ٧٠/ ١، قرأ نافع وابن عامر «سأل» غير مهموز، وقرأ الباقون «سأل» مهموزاً، انظر كتاب السبعة: ٦٥٠، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٢/ ٣٣٤.

(٥) كذا قال السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٤٥٠.

وتقول في شَفَة: شُفِيهَةٌ لَأَنَّ أَصْلَهُ شَفَهَةٌ بالهاء، يدلُّ على ذلك قولهم في التكسير: شَفَاه، وفي الفعل: شَافَهْتُ.

فإن قيل: أنتم إنما ردّدتم المحذوفَ ضرورةَ تكميلِ بناءِ التصغير، وهو فُعِيل، وتاءُ التأنيثِ يتمُّ بها الاسمُ، ويصير على ثلاثة أحرف، فهلاً اجتزئ بالتاء مكملةً ولم يُردِّ المحذوفُ، فالجواب أن تاء التأنيث لا يُعتدُّ بها، لأنها تُعدُّ منفصلةً بمنزلة اسم ضمٍّ إلى اسم، فكما أنك تصغر الصدرَ من الاسمين فتقول: حُصِرَ موت، ولا تغيّر الثاني فكذلك يقع التصغيرُ على ما قبل تاء التأنيث.

وقالوا في تصغير حِر: حُرَيْج، لأن أصله حَرَج لأنه من باب سَلِس وقلِق، فخففوه بحذف لامه، والذي يدلُّ على ذلك قولهم في التكسير: أخرج، وتقول في تصغير فُل من قول أبي النجم^(١):

فِي لَجَّةٍ أَمْسِكَ فُلَانًا عَنْ فُلٍ

فُلَيْنِ لَأَنَّ الدَّاهِبَ مِنْهُ نُونٌ إِذَا أَصْلَهُ فُلَان، وإنما خُفِّف، فلَمَّا صَغَّرُوهُ أَعَادُوا اللَّامَ الَّتِي هِيَ النَّونُ وَلَمْ يُعِيدُوا الْأَلْفَ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، وَالْغَرَضُ بِحُصُلِّ بَرْدِ اللَّامِ وَحْدَهَا. وتقول في تصغير فَم: فَوَيْه لَأَنَّ أَصْلَهُ فَوِهٌ بِدَلِيلِ قَوْلِهِمْ فِي التَّكْسِيرِ: أَفَوَاه، وَإِنَّمَا حَذَفُوا الْهَاءَ لِشَبْهِهَا بِحُرُوفِ الْمَدِّ كَمَا تُحَذَفُ فِي شَفَة، وَأَبْدَلُوا مِنَ الْوَاوِ مِيَاءً، فَلَمَّا صَغَّرُوهُ أَعَادُوهُ إِلَى أَصْلِهِ.

وَأَمَّا سَنَة فَمَنْ قَالَ: سَنَوَاتٍ قَالَ فِي تَصْغِيرِهِ: سُنْيَة، وَأَمَّا مَنْ قَالَ: سَانَهُهُ قَالَ فِي تَصْغِيرِهِ: سُنْيَهَة، وَهَكَذَا تَفْعَلُ فِي كُلِّ مُتَقَصِّصٍ مِنْهُ مِنَ الثَّلَاثِي، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ الْمُسَمَّى بِأَنَّ الْمَخَفَّةَ مِنَ الثَّقِيلَةِ، أَتَيْنَ وَفِي الْمُسَمَّى بِيَخ: بُخَيْخ لَأَنَّ أَصْلَهُ التَّشْدِيدُ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ

(١) سلف البيت: ١ / ١١١.

واللجة بفتح اللام: الجلبة.

قولُ العجاج^(١):

فِي حَسَبٍ بَخٍ وَعِزٍّ أَقْعَسَا

وتقول في المسمّى برُبٍّ من قوله^(٢):

رُبَّ هَيْضَلٍ نُجِبٍ لَفَفَتْ بِهِضَلٍ

: رُبِّبَ لَأَن أَصْلَهُ رُبٌّ مُشَدَّدَةٌ.

فإن صُعُرَ ما هو على حرفين ممّا لا أصل له أو ما لا يعرف أصله نحو من وكم وإن

التي للجزء وإن التي تُلغى مع ما مِنْ قوله^(٣): [١٢٠ / ٥]

فَمَا إِن طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَايَانَا وَدَوْلَةُ آخِرِينَا

فجميع ذلك إذا سُمِّي به ثم صُعُرَ يُتَمَم بالياء فيقال: مُنِّيَّ وَكُمِّيَّ وَأُنِّيَّ، لأن أكثر المحذوفات من الياء والواو، نحو أَبٍ وَأَخٍ وَيَدٍ، والواو ترجع في التصغير إلى الياء لاجتماعها مع ياء التصغير، نحو أُبَيٍّ وَأُخَيٍّ وَبُنَيٍّ، فلما كانت تؤول إلى الياء جعلوا الزائد ياءً من أول أمره كما قال^(٤):

رَأَى الْأَمْرَ يُفْضِي إِلَى آخِرٍ فَصَوَّرَ آخِرَهُ أَوَّلًا

(١) سلف البيت: ١٢٤ / ٤.

(٢) صدر البيت:

«أَزْهَرِ إِنْ يَشِب الْقَذَالُ فَإِنَّهُ»

وقائله أبو كبير الهذلي كما في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٠، والنكت: ٧٨٧، والخزانة: ١٦٥ / ٤، وهو بلا نسبة في كتاب الشعر: ٧٣، وأمالي ابن الشجري: ١٧٩ / ٢، وزهير: مرخم زهيرة، والهيضل؛ بفتح الهاء والضاد: الجماعة، وقوله: لففت بهيضل، يريد جمعت بينهم في القتال.

(٣) هو فَرَوَة بن مُسَيِّك كما في الكتاب: ١٥٣ / ٣، والخزانة: ١٢١ / ٢، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ٥١ / ١، ٣٦٤ / ٢، والمنصف: ١٢٨ / ٣، والخصائص: ١٠٨ / ٣. والدولة؛ بفتح الدال: الغلبة في الحرب.

(٤) البيت بلا نسبة في سر الصناعة: ٦٨٧، والخصائص: ٢٠٩ / ١، ٣١ / ٢، ١٧٠.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بقي منه بعد الحذف ما يكونُ به على مثال المحقَّر لم يُردَّ إلى أصله، كقولهم في مَيْت وهَارٍ وناس: مُيِّتٌ وهُوَيْرٌ ونُوَيْسٌ، ولو رُدَّ لقليل: مُيِّتٌ وهُوَيْرٌ وأُنَيْسٌ).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ الاسم إذا حُذِفَ منه شيءٌ وبقي بعد الحذف ما يحصلُ به بناء التصغير وهو ثلاثة أحرف لم يُردَّ المحذوفُ لأنَّ الحذفَ لم يكن عن علَّة تزوُل في التصغير، إنما كان الحذفُ لضربٍ من التخفيف في المكبَّر [١٧٥ / ب] وهم^(١) أَخَوَجُ إليه في المصغَّر لزيادة حروفه.

فلذلك تقول في مَيْتٍ مخفَّفٍ من مَيْتٍ: مُيِّتٌ بياء واحدة بعدها ياءُ التصغير، ولم تَرُدَّ المحذوفَ لأنَّ الغرض من ردِّ المحذوف من نحو أَب وأخ تحصيلُ بناء التصغير وهو فُعَيْلٌ، وذلك حاصلٌ من مَيْتٍ، فلم يُخْتَجِ إلى ردِّ المحذوف، ولو رُدَّ لقليل: مُيِّتٌ بثلاث ياءات، طوكذلك تقول في هَارٍ من قوله تعالى: ﴿عَلَى شَفَا جُرْفٍ هَارٍ﴾^(٢): هُوَيْرٌ فلا تَرُدَّ المحذوفَ، إذ لا حاجة إلى ذلك لحصول بناء التصغير؛ لأنَّ الباقي بعد الحذف ثلاثة أحرف، وأصل هَارٍ هَائِرٌ، فحُذِفَتْ [١٢١ / ٥] العينُ تخفيفاً، وتقول في تصغير ناس: نُوَيْسٌ، ولو رُدَّت المحذوف لقلت: أُنَيْسٌ لأنَّ أصله أناسٌ، فحُذِفَ الفاءُ منه، وهي الهمزة، وصارت أَلْفُ فُعَالٍ كالعوض من المحذوف، ويدلُّ أنَّ أصله أناس قول الشاعر^(٣):

إِنَّ الْمُنَايَا يَطْلَعُ نَ عَلَى الْأُنَاسِ الْأَمِينَا

هذه قاعدة مذهب سيبويه^(٤)، فعلى ذلك لو سَمِيَ رجلاً بِيَضْعٍ وَيَدْعُ، ثم صَغُرَ لقال: يُضَيِّعُ وَيُدْنِعُ، ولا يردُّ المحذوف الذي هو الواو لأنَّ الباقي بعد الحذف يفي ببناء

(١) في ط، ر: «وهو».

(٢) التوبة: ١٠٩ / ٩.

(٣) سلف البيت: ٢١ / ٢.

(٤) انظر الكتاب: ٤٥٦ / ٣، والنكت: ٩٣٢.

التصغير، فلم يُخَجَّجْ إلى ردّه.

وزعم يونس أَنَّ ناساً يقولون: هُوَيْثِر^(١)، وذكر يونس أيضاً أَنَّ أبا عمرو بن العلاء كان يقول في تصغير مُرٍ وهو اسم الفاعل من أَرى يُرى: مُرِيء مثل مُرِيع^(٢)، وكان أبو العباس - وهو قول أبي عثمان المازني - يرى الردّ ويقول: يُوَيْضِع^(٣) وهُوَيْثِر.

قال سيبويه^(٤): مَنْ قال هُوَيْثِر فإنها صَغَر هائِراً لا هاراً كما قالوا: رُوَيْجِل، كأنهم صَغَرُوا راجِلاً في معنى رَجُل، وإن لم يُسْتَعْمَل، وكما قالوا: أُبَيْنُون، جاؤوا بالتصغير على ما لم يُسْتَعْمَل، كأنهم بنَوْا صيغة الجمع على أَفْعَل ثم صَغَرُوهُ وجمعوه بالواو والنون، ألا ترى أَنَّهُ لو كان تصغير الجمع مستعملاً لم يَخْلُ إِمَّا أَنْ يكون تصغيرُ أَبْناء أو تصغيرُ بَنين؟ فلا يكونُ تصغيرُ أَبْناء إِذ لو كان كذلك لَقِيلَ: أُبَيْناء كما يقال: أَجَيِّمال، ولو كان تصغيرُ بَنين لَقِيلَ: بُنَيُون، كأنك تصغَر الواحد ثم تجمعُه بالواو والنون، وفي بطلان ذلك دليلٌ على ما ذكر.

قال^(٥): ويلزمُ مَنْ قال: يُوَيْضِع وهُوَيْثِر فَرَدَّ أَنْ يقول في مَيِّت: مُيِّت، وفي ناس: أُنَيِّس، وفي خيرٍ منك: وشَرٌّ منك: أُخَيِّرُ منك وأَشَيِّرُ منك لأنَّ أَصلَهما أُخَيِّرُ منك وأَشَرُّ منك، وقد اتفقوا في ذلك على مُيِّت وتُوَيْس من غير ردّ، وكذلك قالوا: خُيِّر منك وشُرَيْرُ منك من غير ردّ، ولا فرق بينهما.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في اسم وابن: سُمَيَّ وبُنَيَّ، فتردُّ اللامَ الذاهبة وتستغني بتحريك الفاء عن الهمزة، وفي أُخت وبنت وهنَّت: أُخَيَّة وبُنَيَّة وهُنَيَّة، تردُّ اللام وتؤنُّ وتذهبُ بالتاء اللاحقة).

(١) قاله سيبويه في الكتاب: ٤٥٦/٣.

(٢) حكاه سيبويه عن يونس عن أبي عمرو، انظر الكتاب: ٤٥٧/٣، والخصائص: ٧١/٣.

(٣) انظر قول المبرد والمازني في الأصول: ٥٧/٣، والمسائل البصريات: ٣٧٥، والخصائص:

٣/٧١-٧٢، والنكت: ٩٣٣، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٢٤.

(٤) تصرف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٤٥٦/٣.

(٥) أي سيبويه، انظر الكتاب: ٤٥٧/٣.

قال الشَّارح: اعلم أنَّ كلَّ اسم كان في أوله همزة وصلٍ فإنَّ همزته تسقط في التصغير، سواء كان الاسم تاماً أو ناقصاً، فمثال التام قولك في انْطِلَاقٍ واقتِدَارٍ: نُطَيِّلِقُ وقُتَيِّدِرِ، ومثال الناقص قولك في ابن: بُنَيٍّ، وفي اسم: سُمَيٍّ، وفي است: سُسَيْيَهْ، حُذِفَتْ همزة الوصل للاستغناء عنها بتحريك ما بعدها، لأنها إنَّما دخلت توصلاً إلى النطق بالساكن، وما بعد الأول في التصغير يكون أبداً محرَّكاً، فلم يُحْتَجْ إلى الهمزة، ولَمَّا حُذِفَتْ الهمزة رُدَّ المحذوف لأن الباقي لا يفي ببناء التصغير إذ كانا حرفين.

وأما نحو بُنْتُ وأُخْتُ وهُنْتُ فإنَّ هذه الكلِّم وإن استُفِيدَ منها التَّأْنِيثُ فليست التاء فيها بعلامة تأنيث، وإنما قلنا ذلك لسكون ما قبلها، وتاءُ التَّأْنِيثِ لا يكون ما قبلها إلاّ مفتوحاً ما لم يكن ألفاً، وأيضاً فإنَّ تاء التَّأْنِيثِ إذا اتصلت بالاسم يُبدَلُ منها في الوقف هاءٌ، نحو شجرة وتمرّة، وهذه تاءٌ في الوصل والوقف.

هذا مذهب سيبويه فيها، وقد نصَّ على ذلك في باب ما لا ينصرف فقال: «لو سَمَّيْتُ بهما رجلاً لصرفتهما معرفة»^(١) يعني بتأً وأختاً، ولو كانت للتأنيث لَمَّا انْصَرَفَا^(٢) كما لم ينصرف نحو طلحة وحمزة، ثبت بما ذكرناه أنَّ التاء ليست للتأنيث، إنما هي مُبدَلةٌ من اللام التي هي واوٌ، ألا ترى أنَّ الأصل فيها أخوة وبَنَوَةٌ وهَنَوَةٌ ووزنُها فَعَلٌ؛ بفتح الفاء والعين، فنقلوها إلى فُعَلٍ وفَعَلٍ وفَعَلٍ وألحقوها بالتاء المُبدَلة من لامها بوزن فُعَلٍ وعَدَلٍ وفَلَسَ.

فإن قيل^(٣): إذا زعمتم أنَّ التاء ليست علامةً تأنيث، وأنَّ بتأً ليست من ابن بمنزلة

(١) نقل ابن يعيش كلام سيبويه بمعناه، انظر الكتاب: ٣/ ٢٢١، وذكر سيبويه أن تاء بنت للتأنيث في الكتاب: ٣/ ٣٦٢، ٤/ ٢٣٦-٢٣٧، وذكر أيضاً أنها ليست للتأنيث في الكتاب: ٣/ ٢٢١، وهو قول أكثر النحويين، وانظر توجيه قوله في الخصائص: ١/ ٢٠٠، ١/ ٢٩٦، وسر الصناعة: ١٤٩-١٥٠، وانظر أيضاً الشيرازيات: ٤٢٤-٤٢٥، والإغفال: ١/ ٢٢٣، ١/ ٢٢٦، ١/ ٢٢٩-٢٣٠، والمخصص: ١٣/ ١٩٥-١٩٦، ١٧/ ٨٧-٨٨، والنكت: ٨٢٥، وأمالى ابن الشجري: ٢/ ٢٨٦، وشرح الملوكي: ٢٩٩-٣٠٠.

(٢) في ط، ر: «انصرفتا».

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في سر الصناعة: ١٥٠.

صَعْبَةٌ مِنْ صَعَبٍ فَمَا عَلِمَ التَّأْنِيثُ فِيهَا؟ فَالْجَوَابُ أَنَّ الصِّيغَةَ [١٢٢/٥] فِيهَا عَلِمَ التَّأْنِيثَ، وَالْمُرَادُ بِالصِّيغَةِ تَقْلُهَا مِنْ فَعَلَ إِلَى فُعِلَ وَفِعْلٌ^(١) وَإِبْدَالُ التَّاءِ مِنَ الْوَاوِ، فَإِنَّ هَذَا عَمَلٌ اخْتَصَّ بِالْمَوْثُوثِ، إِلَّا أَنَّ التَّاءَ هَهُنَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ عَلَامَةً تَأْنِيثٍ فَهِيَ جَارِيَةٌ بِجَرَاهَا إِذَا كَانَ هَذَا الْإِلْحَاقُ مَخْتَصًّا بِالْمَوْثُوثِ.

فَلِذَلِكَ يُعْتَدُّ بِهَا فِي بِنَاءِ التَّصْغِيرِ، فَإِذَا صَغَّرْتَهَا أَعَدَّتْ اللَّامَ الْمَحذُوفَةَ مَعَهَا كَمَا تَعِيدُهَا مَعَ التَّاءِ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ مِنْ نَحْوِ ثُبَيْثَةٍ وَبُرَيْثَةٍ فِي تَصْغِيرِ ثُبَّةٍ وَبُرَّةٍ، وَأُلْحِقْتُ التَّاءَ الَّتِي هِيَ عَلَامَةُ التَّأْنِيثِ لِلإِذْنِ بِالتَّأْنِيثِ لِأَنَّ الصِّيغَةَ الدَّالَّةَ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي أُخْتٍ وَبِنْتٍ قَدْ زَالَتْ بِالتَّصْغِيرِ، وَكَانَتْ التَّاءُ أَوْلَى بِالْعَلَامَةِ هُنَا دُونَ غَيْرِهَا مِنْ عَلَامَاتِ التَّأْنِيثِ لِشَبَّهَ بِهَا مِنْ حَيْثُ كَانَتْ تَاءً فِي الْوَصْلِ.

وَمِنْ ذَلِكَ ثِنْتَانِ، التَّاءُ فِيهِ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ الَّتِي هِيَ يَاءٌ مِنْ «ثَنَيْتُ»، وَهِيَ مُلْحَقَةٌ لَهُ بِجُلُوسٍ وَعِذْلٍ وَالتَّاءُ فِي «اثْنَتَانِ» لِلتَّأْنِيثِ كَمَا كَانَتْ فِي بِنْتٍ لِلإِلْحَاقِ وَفِي ابْنَةٍ لِلتَّأْنِيثِ، وَمِنْ ذَلِكَ التَّاءُ فِي كَيْتٍ وَذَيْتٍ، التَّاءُ فِيهِمَا بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ الَّتِي [١٧٦/أ] هِيَ يَاءٌ فِي كَيْةٍ وَذِيَّةٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهَا فِي فَصْلِ الْكُنَايَاتِ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْلُ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْبَدَلُ غَيْرُ اللَّازِمِ يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ كَمَا يُرَدُّ فِي التَّكْسِيرِ، تَقُولُ فِي مِيزَانٍ: مُؤَيِّزِينَ وَفِي مُتَعَدٍّ وَمُتَّيِّسِرٍ: مُؤَيِّعِدٍ وَمُيَيَّسِرٍ، وَفِي قَيْلٍ وَبَابٍ وَنَابٍ: قُؤَيْلٍ وَبُؤَيْبٍ وَبُيَيْبٍ^(٢))، وَأَمَّا الْبَدَلُ اللَّازِمُ فَلَا يُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ، تَقُولُ فِي قَائِلٍ: قُؤَيْلٌ وَفِي تُخْمَةٍ: تُخَيْمَةٌ، وَكَذَلِكَ تَاءُ ثُرَاثٍ وَهَمْزَةُ أَدَدٍ، وَتَقُولُ فِي عَيْنِدٍ: عَيْنِيدُ لِقَوْلِكَ: أَعْيَادُ).

قَالَ الشَّارِحُ أَعْلَمَ أَنَّ الْبَدَلَ عَلَى ضَرِيئَيْنِ لَازِمٍ وَغَيْرِ لَازِمٍ، وَالْمُرَادُ بِاللَّازِمِ مَا كَانَ الْإِبْدَالُ فِيهِ لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ لَا لَعَلَّةٍ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ لَهُ، وَغَيْرُ اللَّازِمِ مَا كَانَ الْبَدَلُ فِيهِ لَعَلَّةٍ أَوْجَبَتْ ذَلِكَ فِيهِ، إِمَّا بِحَرَكَةٍ أَوْجَبَتْ قَلْبَ مَا بَعْدَهَا، وَإِمَّا بِحَرْفٍ عَلَى حَالَةٍ

(١) فِي ط، ر: «إِلَى فَعَلَ وَفَعِلَ وَفَعْلٌ»، مَقْحَمَةٌ، انْظُرْ سِرَ الصَّنَاعَةِ: ١٥٠.

(٢) فِي الْمَفْصَلِ: ٢٠٣ «نُوبٍ» حَكَاهُ سَيَبُوهُ عَنِ الْعَرَبِ. انْظُرْ الْكِتَابَ: ٣/٤٦٢، وَالْمَقْتَضِبُ:

تُوجِبُ قَلْبَ حَرْفٍ بَعْدَهُ^(١)، فَإِذَا حَقَّرْتَ أَوْ جَمَعْتَ تَزُولُ الْعِلَّةُ الْمَوْجِبَةُ إِمَّا بِزَوَالِ الْحَرَكَةِ، وَإِمَّا بِزَوَالِ الْحَالَةِ مِنْ ذَلِكَ الْحَرْفِ، فَيُرَدُّ إِلَى أَصْلِهِ.

فَمِنْ غَيْرِ اللَّازِمِ مِيزَانٌ وَمِيعَادٌ وَمِيقَاتٌ، وَالْأَصْلُ مِوزَانٌ وَمَوْعَادٌ وَمِوَقَاتٌ، فَقَلَبُوا الْوَاوِيَّاءَ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، فَإِذَا صَغَّرْتَ أَوْ جَمَعْتَ تَحَرَّكَتِ^(٢) الْوَاوُ فَعَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا لَزَوَالِ سَبَبِ الْقَلْبِ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ فِي التَّصْغِيرِ: مُوزِينَ، وَفِي التَّكْسِيرِ: مَوَازِينَ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ لَا يَرُدُّهَا إِلَى الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ وَأَنْشَدُوا^(٣):

حَمَى لَا يَحِلُّ الدَّهْرُ إِلَّا بِإِذْنِنَا وَلَا نَسْأَلُ الْأَقْوَامَ عَهْدَ الْمِيَاثِقِ

وَهُوَ جَمْعٌ مِثْقَالٌ وَأَصْلُهُ مِنْ وَفَّقْتُ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ فِي تَصْغِيرِ قَيْلٍ: قُوَيْلٌ لِأَنَّهُ مِنْ الْوَاوِ، كَأَنَّهُمْ بَنَوْا [١٢٣/٥] مِنَ الْقَوْلِ اسْمًا عَلَى فِعْلٍ مِثْلِ عَدَلٍ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «نَهَى عَنْ قَيْلٍ وَقَالَ»^(٤)، وَلِذَلِكَ لَوْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِقَيْلٍ فِعْلٌ مَا لَمْ يَسْمَ فَاعِلُهُ لَكَانَ هَذَا حُكْمُهُ فِي التَّصْغِيرِ، فَتَقُولُ: قُوَيْلٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَغَّرْتَ رِيحًا لَقُلْتَ: رُويْحَةٌ، لِأَنَّ أَصْلَهَا رِيحٌ، وَإِنَّمَا قَلَبُوا الْوَاوِيَّاءَ لِسُكُونِهَا وَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، فَإِذَا صَغَّرْتَ تَحَرَّكَتِ وَزَالَتِ الْكَسْرَةُ مِنْ قَبْلِهَا فَبَطَلَتِ الْعِلَّةُ، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي الْجَمْعِ أَزْوَاحٌ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٥):

(١) انظر الكتاب: ٣/٤٥٧-٤٥٩، والمقتضب: ٢/٢٨٠-٢٨١، والأصول: ٣/٣٧، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٥٠-٥٥٢.

(٢) في ط، ر: «بحركة» تحريف.

(٣) البيت لعياض بن أم دُرَّة الطائي كما في نوادر أبي زيد: ٦٤، واللسان (وثق)، وشرح شواهد الشافعية: ٩٦ عن أبي زيد، وورد بلا نسبة في الخصائص: ٣/١٥٧، والنكت: ٩٣٣، ورواية النوادر: «المواثق» بالواو.

(٤) سلف الحديث: ٤/١٦٤.

(٥) صدر البيت:

«ومنا الذي اختير الرجال سباحة»

وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ١/٤١٨، والكتاب: ١/٣٩، والأصول: ١/١٨٠، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/٣١٣، والنكت: ١٧٣، وأصالي ابن الشجري: ١/٢٨٦، والخزانة: ٣/٦٧٢، وبلا نسبة في المقتضب: ٤/٣٣٠، والرواية فيها جميعاً: =

إِذَا هَبَّ أَزْوَاحُ الشَّتَاءِ الزَّعَازُعُ

وَيُحْكِي عَنْ عُمَارَةٍ أَنَّهُ قَالَ: رِيحٌ وَأَرْيَاحٌ، وَيُحْكِي أَنَّ أَبَا حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِي أَنْكَرَ عَلَيْهِ ذَلِكَ فَقَالَ: أَمَا تَرَى فِي الْمَصْحَفِ: ﴿وَنَصْرِيْفِ الرِّيْحِ﴾^(١) كَأَنَّهُ قَاسَهُ فَعَلِطَ، وَكَذَلِكَ لَوْ صَغَّرْتَ نَحْوَ مُوَقِّنَ وَمُؤَسِّرَ لَقُلْتَ: مُيَيَّقِنَ وَمُيَيَّسِرَ فَتَعِيدُهُ إِلَى الْيَاءِ، لِأَنَّ أَصْلَهُ الْيَاءُ لِأَنَّهُ مِنَ الْيَقِينِ وَالْيُسْرِ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ وَאוْأَلَسْكَوْنَهَا وَانْضَمَّامٌ مَا قَبْلَهَا، وَبِالتَّصْغِيرِ زَالَ السَّكُونُ فَعَادَتْ إِلَى الْأَصْلِ.

وَمِنْ ذَلِكَ مُتَّعِدٌ وَمُتَّسِرٌ وَمُتَّزِنٌ، إِذَا صَغَّرْتَهَا قُلْتَ: مُوَيَّعِدٌ وَمُيَيَّسِرٌ وَمُوَيَّزِنٌ، فَعُدَّتْ إِلَى الْأَصْلِ لِأَنَّ مُتَّعِدًا مِنَ الْوَعْدِ وَمُتَّزِنٌ مِنَ الْوِزْنِ وَمُتَّسِرٌ مِنَ الْيُسْرِ، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ الْفَاءُ تَاءً فِيهَا لَوْ قُوعُ تَاءِ الْإِفْتِعَالِ بَعْدَهَا، فَإِذَا صَغَّرْتَهَا حُذِفَتْ لَكُنْ الْاسْمُ بِهَا خَمْسَةَ أَحْرَفٍ، وَإِذَا حُذِفَتْ التَّاءُ عَادَتْ الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِلَى أَصْلِهِمَا، لِأَنَّ الْقَلْبَ إِنَّمَا كَانَ لِأَجْلِ التَّاءِ، هَذَا مَذْهَبُ أَبِي إِسْحَقَ الزَّجَاجِ^(٢).

وَأَمَّا سَبِيوِيهِ فَلَا يَرَى رَدَّهَا إِلَى أَصْلِهَا وَيَقُولُ: مُتَّعِدٌ وَمُتَّزِنٌ وَمُتَّسِرٌ^(٣)، وَكَذَلِكَ لِأَنَّ قَاعِدَةَ مَذْهَبِهِ أَنَّهُ إِذَا وَجِبَ الْبَدَلُ فِي مَوْضِعِ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ لَعَلَّةٌ ثُمَّ زَالَتْ الْعِلَّةُ بِالتَّصْغِيرِ لَمْ

.....= وَجُودًا إِذَا هَبَّ الرِّيحُ الزَّعَازُعُ

ولهذا العجز صدر هو:

«تَلَوْمُ وَلَوْ كَانَ ابْنُهَا فَرِحَتْ بِهِ»

والبيت لحميد بن ثور، وهو في ديوانه: ١٠٥، [راجكوتي]، ص: ٣١٥ [د. بيطار]، ورواية الشارح رواها الأعلام في النكت: ٩٣٤، ونسب البيت إلى جرير، وليس في ديوانه [صاوي]، [طه].

(١) البقرة: ١٦٤/٢، والحاثة: ٥/٤٥، وانظر ما حكاه ابن يعيش عن عمارة وردَّ أبي حاتم عليه في المحتسب: ٤٩/١، والخصائص: ٢٩٥/٣، والنكت: ٩٣٤.

(٢) انظر مذهب الزجاج في النكت: ٩٣٦، وشرح الشافية للرضي: ٢١٦/١، والارتشاف: ٣٧٣.

(٣) انظر الكتاب: ٤٦٥/٣، والحاثة السالفة.

يغيّر البدل، كأنّ التصغير قام مقام العلة، فمتّعد بمنزلة مُغتَسِل، فإذا صَغُرَتْ حذفت تاء الافتعال وبقيت التاء الأولى على حالها، والأول أُقيس.

فأمّا بابٌ ونابٌ ونحوهما ممّا هو على ثلاثة أحرف وثانيه ألفٌ فإنّه إن كانت الألف فيه منقلبة عن واو رُدَّت الواو، نحو قولك في باب: بُويِب، وفي مال: مُويِل، وفي غار: غُوِيَر، وفي المثل: «عسى أن يكون الغُوِيَرُ أَبُوساً»^(١)، وما كان من الياء فإنك تردّها إلى الياء، نحو قولك في ناب: نُيِب^(٢)، وفي رجل اسمه غاب وصار: غُيِبَ وصيّر، وذلك لأنك تضمّ أول المصغّر أبداً إذا كان اسماً متمكّناً، والألف لا تثبت مع انضمام ما قبلها لأنها مدّة لا تكون حركة ما قبلها إلّا من جنسها.

فإن لم يُعرَف له أصلٌ في الواو والياء قُلبت إلى الواو، لأنّ ذوات الواو في هذا الباب أكثر من ذوات الياء، فلذلك تقول في سار: سُويِر تريد السائر، فتحذف الهمزة، وسواء في ذلك كان من سار يسيّر أو من قولك: «سائر الناس» لأنّ الهمزة التي هي عين أو بدل من عين محذوفة للتخفيف، فبقي سار على وزن قال، فقلبتّها واواً كما لو لم تحذف العين في نحو سُويِر ودُوِيِب، وكذلك تقول في رجل خاف: خُوِيِف، سواء في ذلك كان أصله خائفاً ثم خُفّف أو خوفاً مثل رجلٌ مالٌ وكبشٌ صافٍ، فاعرفه.

وأما البدل اللازم فنحو الهمزة في قائل وبائع، فإذا صَغُرَ شيءٌ من ذلك قلت: قُويِل وبُويِع بالهمز، لم يخالف في ذلك أحدٌ من أصحابنا إلّا أبو عمر الجرمي، فإنه كان يقول: قُويِل وبُويِع من غير همز، قال: لأنّ الهمز في قائل وبائع إنما كان لاعتلال العين بوقوعها بعد ألف زائدة، وكانت مجاورة للطرف، فهمزوها على حدّ الهمز في عطاء وكساء، وأنت إذا صَغُرَتْ زالت الألف فعادت الهمزة إلى أصلها من الواو والياء على حدّ عودها في مُتّعد ومُتّزن^(٣).

(١) سلف المثل: ٢١٩/٣.

(٢) ومن العرب من يقول: نويب، انظر ما سلف: ٢١٨/٥.

(٣) انظر قول الجرمي في النكت: ٩٣٦، وشرح الكافية الشافية: ١٩٠٩، وشرح الشافية للرضي: ٢١٥/١، والارتشاف: ٣٧٢.

وسيبيويه وأصحابه^(١) اعتمدوا على قوة الهمزة هنا بثبوتها في التفسير، نحو قوائم وبوائع، وكلُّ العرب تهمزُ الجمع، فلذلك كانت الهمزة في قائل وبائع لازمة وإن كانت حدثت عن علة.

ومن ذلك التاء في ثُخْمة وتُكْلة وتُراث البدل فيه لازمٌ يثبت في التصغير والتكسير لأنَّ أصله الواو، فتُخْمة أصله وَخْمة لأنه [١٧٦/ب] من الوخامة، وتُكْلة أصله وَكْلة لأنه من توَكَّلت، وتُراث أصله وَرَاث؛ [١٢٤/٥] لأنه من وَرِثْتُ لأنه لم يكن لعلّة، إنما كان لضرب من التخفيف، والتخفيفُ كما كان مطلوباً في المكبر كذلك هو مطلوب في المصغر، بل هو في المصغر أجدر لأنَّ التصغير يزيده ثقلاً بالزيادة فيه، فلذلك تقول: تُخْمة وتُكْلة وتُراث، وذلك بإجماع من أصحابنا.

وأما أدَد وهو أبو قبيلة من اليمن، وهو أدَد بن زيد بن كَهْلان بن سَبَأ^(٢) فقد جاء مصروفاً، كأنهم جعلوه من باب نُقِب^(٣)، ولم يجعلوه معدولاً، وهمزته بدلٌ من واو، وأصله وُدَد من الوُدِّ، وإنما قلبوا واوه همزة لانضمامها على حُدِّ وُقَّتْ وأُقَّتْ، والتصغير على البدل أديد لأنها مضمومة أيضاً في التصغير، فالعلّة الموجبة للقلب في المكبر موجودة في المصغر.

وأما عيدٌ وأعياد فإنه وإن كان البدل فيه لعلّة إذ أصله الواو لأنه من العود وإنما قلبت الواو ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها، فكان القياس أن تعود إلى الواو في التصغير لتحركها على حُدِّ عودِها في مؤنّين ومؤنّيد، وإنما لزم البدل لقولهم في التفسير: أعياد، كأنهم كرهوا أعواد لثلاثاً يَلْتَبَسُ بجمع عود^(٤)، فاعرفه.

(١) انظر الكتاب: ٤٦٣/٣، والأصول: ٥٩/٣.

(٢) كذا في الصحاح (أدد)، وشرح الشافية للرضي: ٢١٦-٢١٧.

(٣) في الصحاح (أدد): «جعلوه بمنزلة نُقِب، ولم يجعلوه بمنزلة عمر» ومثله في اللسان (أدد)، و«النُّقْب: القطع المتفرقة من الجرب، الواحدة نقبة» اللسان (نقب).

(٤) هو تحليل قاله ابن الحاجب، انظر الكتاب: ٤٥٨/٣، والأصول: ٥٨/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٥٢/١.

(فَضْل) قال صاحب الكتاب: (والواو إذا وقعت ثالثةً وسَطاً كواو أَسْوَدَ وَجَدُولَ فَأَجُودَ الوجهين أَسِيدَ وَجُدِيلَ، ومنهم مَنْ يُظْهِرُ فيقول: أَسِينُودَ وَجُدِينُولَ).

قال الشَّارِح: الواو إذا وقعت حَشَوّاً فلا تخلو من أن تكون ثانية أو ثالثة، فإذا كانت ثانية نحو جَوْرَة^(١) وَلَوْرَة فإنها لا تغيّر في التصغير لأنها تُحْرَكُ بالفتح في التحقير، وتقع الياء ساكنة بعدها فتقول: جُوَيْرَة وَلُوَيْرَة.

فإن كانت ثالثةً وسَطاً فلا تخلو من أن تكون ساكنةً أو متحركةً، فإن كانت ساكنةً نحو واو عَجُوزَ وَعَمُودَ فإنها تقلبُ ياءً في التصغير أبداً، وتدغمُ فيها ياءُ التصغير، لأنه لا بدَّ من وقوع ياء التصغير ثالثةً قبلها وهي ساكنة فتجتمع^(٢) الواو والياء والأول منهما ساكنٌ، فتقلبُ الواو ياءً كما قلبت في مَيّت وسَيّد وقَيّم، والأصلُ مَيّوت وسَيّود وقَيّوم، وإن كانت متحركةً عيناً كانت أو زائدةً للإلحاق، مثال العين نحو أَسْوَدَ وأَعُورَ، ومثال الملحقَة جَدُولَ وقَسُورَ فأنت إذا حقّرت ذلك فلك فيه وجهان:

أحدهما: القلبُ والإدغامُ، وهو الكثير الجيدُ، نحو قولك: أَسِيدَ وأَعِيْرَ وَجُدِيلَ وقُسَيْرَ، والأصلُ أَسِينُودَ وأَعِينُورَ وَجُدِينُولَ وقُسِينُورَ، فعمل فيه ما تقدّم ذكره من قلب الواو وإدغام ياء التصغير فيها على حدّ العمل في مَيّت وسَيّد.

الثاني: الإظهارُ فتقول: أَسِينُودَ^(٣) وأَعِينُورَ وَجُدِينُولَ وقُسِينُورَ، وعلةُ هذا الوجه أنهم حملوا التصغير هنا على التّكسير، فكما قالوا: أَسَاوِدَ وَجَدَاوِلَ بإظهار الواو كذلك قالوا: أَسِينُودَ وَجُدِينُولَ لأنّ التصغير والتّكسير من وادٍ واحدٍ.

وإنما كان الوجهُ الأوّل هو المختارُ لأنّ الحملَ على التّكسير ضعيفٌ لا يطرّدُ، ألا ترى أنهم قالوا: مَقَاوِلَ ومَقَاوِمَ في مقام ومَقَالٍ فأظهروا الواو في الجمع، ومع هذا فهم

(١) «الجوزة: السَّقِيّة» الصحاح (جوز).

(٢) في ط، ر: «فيجمع» تحريف.

(٣) ذكر سيبويه هذا عن بعض العرب وقال: «وهو أبعد الوجهين» الكتاب: ٤٦٩/٣.

يقولون في التصغير: مُقَيِّمٌ ومُقَيِّلٌ، فأدغموا ولم يعتدوا^(١) بظهورها في التكرير، وقيل: إنما قالوا: أُسَيِّدٌ وجُدَيِّولٌ حيث قَوِيَتْ بالحركة في الواحد^(٢)، ألا ترى أنهم قالوا: ثِيَابٌ فقلبوا الواو ياءً في التكرير حيث سكنت في الواحد ولم يقلبوها في طَوَالٍ حيث كانت متحركة في الواحد من نحو طَوِيلٌ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ واوٍ وقعت لأمًّا صَحَّتْ أَوْ أَعْلَتْ فإنها تنقلبُ ياءً كقولك: عُرْيَةٌ ورُضِيًّا وعُشِيًّا وعُصِيَّةٌ في عُرْوَةٍ ورَضَوَى وعَشَوَاءٌ وعَصَا).

قال الشارح: متى وقعت الواو لأمًّا قلبتها ياءً في التصغير لا غير، فتقول في تصغير عُرْوَةٍ وعُدْوَةٍ: عُرْيَةٌ [١٢٥/٥] وعُدِّيَّةٌ، وتقول: في تحقير رَضَوَى اسمَ جبل^(٣): رُضِيًّا، والأصلُ عُرْيَوَةٌ وعُدْيَوَةٌ ورُضِيَوَى، فقلبت الواو ياءً لوقوع ياء التصغير ساكنةً قبلها، وتقول في تحقير عَشَوَاءٍ: عُشِيًّا.

وإنما وجبَ في اللام القلبُ لا غيرٌ، وجاز في العين إقراؤُ الواو على الصفة التي ذكرناها، وذلك لضعف اللام بتطرفها وقُوَّةِ العين بتوسطها، ولذلك كُثِرَ الحذفُ في اللام من نحو أخ وأب، وقُلَّ في نحو مُذْ وَسِيٍّ، ويؤيِّد ذلك أنه متى اجتمع ياءان أو واوان أو ياءٌ وواوٌ ووُجِدَ في كلِّ واحدةٍ منهما ما يوجبُ القلبَ ولم يَجْزِ إعلاهُما معاً أَعْلَتْ^(٤) اللامُ دون العين، نحو حَوَى يَحْوِي وَحَيَّ يَحْيَا وَهَوَى وَنَوَى.

قال^(٥): «وكلُّ واوٍ وقعت لأمًّا صَحَّتْ أَوْ اعْتَلَّتْ فإنها تنقلبُ ياءً» يعني إذا وقعت لأمًّا صَحَّتْ أَوْ اعْتَلَّتْ فإنها تنقلب في حال التصغير ياءً^(٦)، وذلك قولك في تصغير

(١) في ط، ر: «يعتمدوا» تحريف.

(٢) انظر تعليل ذلك في المقتضب: ٢/٢٤٣، والمسائل المشورة: ٢٨٣، وسر الصناعة: ٥٨٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٥٢.

(٣) انظر معجم البلدان (رضوى)، وانظر المقصور والمدود لابن ولاد: ١٢٧.

(٤) في ط، ر: «اعتلت».

(٥) أي الزمخشري، انظر المفصل: ٢٠٤.

(٦) من قوله: «يعني ..» إلى قوله: «ياء» سقط من ط، ر.

عُرْوَةٌ وَرُضْوَى: عُرْيَةٌ وَرُضْيًا وَفِي تَصْغِيرِ عَصَا وَقَفَا: عَصِيَّةٌ وَقُفْيٌ، وَالْأَصْلُ عُصِيوةٌ وَقُفْيُو، فَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سَاكِنٌ قَلْبُوا كَمَا فَعَلُوا بِمَيْتٍ وَجِيدٍ، وَلَمْ يُجِزُوا التَّصْحِيحَ كَمَا جَوَّزُوهُ فِي أُسْنُودٍ وَأُعْيُورٍ لِأَنَّ الْعَيْنَ أَقْوَى مِنَ اللَّامِ، وَالْقَلْبُ فِي الْمَعْتَلَةِ أَقْوَى، فَاعْرِفْهُ^(١).

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَإِذَا اجْتَمَعَ مَعَ يَاءِ التَّصْغِيرِ يَاءٌ أَنْ حُذِفَتِ الْآخِرَةُ وَصَارَ الْمَصْغَرُّ عَلَى مِثَالِ فُعَيْلٍ، كَقَوْلِكَ فِي عَطَاءٍ وَإِدَاوَةٍ وَغَاوِيَةٍ وَمُعَاوِيَةٍ وَأَخْوَى: عُطِيٌّ وَأُذْيَةٌ وَغُوِيَّةٌ وَمُعِيَّةٌ وَأُحْيِيٌّ غَيْرَ مَنْصَرَفٍ، وَكَانَ عَيْسَى بْنُ عَمْرِو بْنِ يَصْرَفَهُ، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو يَقُولُ: أُحْيِيٌّ، وَمَنْ قَالَ: أُسْنُودٌ قَالَ: أُحْيُو).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّهُ مَتَى آلُ التَّصْغِيرِ بِالْأَسْمِ إِلَى أَنْ يَجْتَمَعَ فِي آخِرِهِ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الْيَاءَ الْآخِرَةَ لِثِقَلِ الْجَمْعِ بَيْنَ الْيَاءَاتِ، وَخُصُّوا الْآخِرَةَ بِالْحَذْفِ لِتَطَرُّفِهَا وَكَثْرَةِ تَطَرُّقِ التَّغْيِيرِ إِلَى اللَّامِ عَلَى مَا وَصَفْنَا، وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي تَصْغِيرِ عَطَاءٍ: عُطِيٌّ عَلَى زَنَةِ فُعَيْلٍ، وَذَلِكَ أَنَّكَ لَمَّا صَغَّرْتَهُ وَقَعْتَ [١٧٧/أ] يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَلَاثَةً قَبْلَ الْأَلْفِ، فَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَالْأَلْفُ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا وَأُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ الْمُنْقَلِبَةِ عَنِ الْأَلْفِ، وَلَمَّا انْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً عَادَتْ الْهَمْزَةُ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْوَاوُ لِأَنَّهُ مِنْ عَطَا يَعْطُو، وَذَلِكَ أَنَّهَا كَانَتْ انْقَلَبَتْ هَمْزَةً لَوْ قَوَّعَهَا طَرَفًا بَعْدَ الْأَلْفِ الزَّائِدَةِ، فَلَمَّا صَارَتْ يَاءً عَادَتْ إِلَى أَصْلِهَا وَهُوَ الْوَاوُ، ثُمَّ قَلْبَتْ يَاءً لِلْكَسْرِ قَبْلَهَا لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ لَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا إِلَّا مَكْسُورًا، فَاجْتَمَعَ حِينَئِذٍ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، يَاءُ التَّصْغِيرِ وَهِيَ الْأَوَّلَى وَالْيَاءُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْأَلْفِ الْمَدْغَمِ فِيهَا وَالْيَاءُ الْمُبْدَلَةُ مِنَ الْوَاوِ الَّتِي كَانَتْ هَمْزَةً فِي الْمَكْبَرِّ، فَحُذِفَتِ اللَّامُ لِتَمَامِ ذِكْرِنَاهُ، وَصَارَ تَصْغِيرُهُ كَتَصْغِيرِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي قَفَا: قُفْيٌ وَفِي رَحَى: رُحْيَةٌ، وَمِثْلُهُ إِدَاوَةٌ^(٢) لَمَّا صَغَّرْتَهَا زِدْتَ قَبْلَ الْأَلْفِ يَاءَ التَّصْغِيرِ فَانْقَلَبَتْ يَاءً ثُمَّ قَلْبَتْ الْوَاوُ يَاءً لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٤٧١/٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٥٢-٥٥٣.

(٢) «الإدَاوَةُ: الْمُطَهَرَةُ» اللسان (أدا).

قلبها في غازية ومَحْنِيَّة^(١).

وأما غاوية فهو فاعلة من الغي، فإذا صغر قلبت ألفه واواً لانضمام الفاء منه، ووقعت ياء التصغير ثالثة بعدها الواو التي هي عين الكلمة متحركة، فقلبت الواو ياءً وأدغمت فيها الياء الأولى، واجتمعت مع الياء الأخيرة التي هي لام، فاجتمع ثلاث ياءات فحذفت الأخيرة على ما تقدّم، وقيل: غويّة على منهاج فُعَيْلة، ووزنها في الحقيقة فُويعة واللام محذوفة.

وأما معاوية فإنك إذا صغرته حذفت ألفه لأنه على خمسة أحرف وفيه^(٢) زيادتان: الميم والألف، وكانت الميم مزيدة لمعنى، والألف لغير معنى، فحذفت الألف لف كما يُفعل في مُعْتَلِمٍ ومُنْطَلِقٍ إذا صغرتهما فإنك تحذف التاء والنون دون الميم.

وإذا حذفت الألف وقعت ياء التصغير ثالثة، فتجتمع مع الواو التي هي عين الكلمة، ومن قال أسيود ولم يقلب، قال مُعْيُويّة من غير قلب ولا حذف شيء لأنه لم تجتمع ثلاث ياءات، ومن قال: أُسيّد قال: مُعْيّة، لأنه لما قلبت الواو [١٢٦/٥] ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير وكانت الياء التي هي لام بعدها اجتمع ثلاث ياءات، فحذفت اللام وبقي مُعْيّة على زنة مُفَيْعة، قال الشاعر^(٣):

وفاء يا مُعْيّة من أبيه لِمَن أوفى بعهدٍ أو بعقدٍ

ومن ذلك أخوى، وهو أفعل من الحوّة وهي سُمرّة الشفة، يقال: رجلٌ أخوى وامرأةٌ حوّاء، وهو من باب الهوّة والقوّة، عينه ولاؤه واو، وإنّا وقعت الواو رابعةً فانقلبت ياءً على حدّ انقلابها في أغزيت وأدعيت، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١) «مَحْنِيَّة»: واحده المحاني: معاطف الأودية». اللسان (حنا).

(٢) في ط، ر: «وفيها».

(٣) هو الصّمة بن عبد الله القشيري، والبيت في ديوانه: ٦٦، وشرح شواهد الشافية: ٩٧، وبلا

نسبة في الاشتقاق: ١٨٨.

فإذا صغَّرته قلت: أُحَيَّ غير مصروف، هذا مذهبُ سيبويه^(١)، وذلك أنك زدْتَ ياءَ التصغيرِ ثالثةً فاجتمعت مع الواو التي هي عينٌ، فانقلبت ياءٌ على ما قدَّمناه وكان بعدها الياءُ المبدلةُ من لام الكلمة، فاجتمع ثلاث ياءات فحُذفت الأخيرة ولم يُعْتَدَّ بالنقص، لأنَّ ما حُذِفَ للتخفيف كان في حكم المنطوق به، وقاسه سيبويه على أَصَمَّ فإنه لا ينصرف^(٢)، وإن كان نَقَصَ عن بنية أَفْعَلْ، ألا ترى أنَّ الأصلَ أَصَمَم، فلَمَّا أُريدَ الإدغام نقلوا حركة العين إلى الفاء ففارق بناء أَفْعَلْ، ومع ذلك فهو لا ينصرف، «وكان عيسى بن عمر يصرفه» ويقول: أُحَيَّ يا فتى^(٣)، كأنه اعتبرَ نَقَصَه وخروجه عن زنة أَفْعَلْ.

وفرق أبو العباس المبردُ بين المسألتين فقال: أُحَيَّ، قد ذهب لأمه وتغيَّرت بنيته فصار إلى زنة أَفْعَ^(٤)، وَأَصَمَّ لم يذهب منه شيءٌ، وإنما نُقلت حركةُ ميمه إلى الصاد، فهي موجودةٌ في الكلمة غيرُ محذوفةٍ منها، وهذا القولُ ضعيفٌ بدليل أننا لو سمَّينا بِيَعْدُ وَيَضْعُ رجلاً فإنه يمتنع من الصرف وإن كان محذوفاً منه، كذلك ههنا.

«وكان أبو عمرو بن العلاء يقول: هو أُحَيَّ» كأنه يجعله منقوصاً، وردَّ سيبويه قوله بقولنا: عُطِّي، ولم نجعله منقوصاً، وإن كان في آخره ياءٌ [١٢٧/٥] قبلها مكسورٌ، بل حذَفنا الأخيرة لاجتماع الياءات^(٥)، فأما مَنْ قال: أُسَيِّدُ فإنه يقول هنا: أُخَيِّو لا غيرُ،

(١) انظر الكتاب: ٤٧١/٣، والعضديات: ٤٢، والمنصف: ٢٨٠/٢، والنكت: ٩٤٠، والارتشاف: ٣٥٥.

(٢) بذا صرَّح في الكتاب: ٤٧٢/٣، وانظر النكت: ٩٤٠.

(٣) انظر مذهب عيسى بن عمر في الكتاب: ٤٧٢/٣، والبصريات: ٣١٥، والنكت: ٩٤١، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٣/١، والارتشاف: ٣٥٥.

(٤) كلام ابن يعيش على مذهب المبرد في هذه المسألة مماثل لكلام السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٤٧٢/٣، وصريح كلام المبرد في الكامل: ٤١٢-٤١٣، والمقتضب: ٢٤٦/٢ أنه اختار في تصغير أحوى قلب الواو ياء، ومنعه من الصرف كما هو مذهب سيبويه، انظر النكت: ٩٤٠-٩٤١.

(٥) انظر مذهب أبي عمرو وردَّ سيبويه عليه في الكتاب: ٤٧٢/٣، والنكت: ٩٤١، وانظر أيضاً البصريات: ٣١٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٣٣/١.

يجعله منقوصاً ولا يحدفُ الياء لأنّه لم يجتمع في آخره ثلاث ياءات.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتاءُ التانيث لا تخلو من أن تكون ظاهرة أو مقدّرة، فالظاهرة ثابتة أبداً، والمقدّرة تثبت في كلّ ثلاثيٍّ إلّا ما شدّد من نحو: عُرَيْس وعُرَيْب).

قال الشّارح: علامةُ التانيث علامتان التاء والألف، فالتاء إذا كانت ظاهرة في الاسم تثبت في تحقيره قلّت حروفه أو كثرت؛ لأنّها بمنزلة اسمٍ ضُمّ إلى اسمٍ نحو: حَضَرَموت، ألا ترى أنّها تدخل على المذكر فلا تغيّرُ بناءه، ويكون ما قبلها مفتوحاً، وإذا كان ذلك كذلك فالباب فيها أن تصغرَ الاسم من أي باب كان، ثم تأتي بها كما تفعل بالمركب، وذلك قولك في ثمرة: ثُمَيْرَة، وفي حمدة: حُمَيْدَة، وفي قرقرة^(١): قُرُقِرَة، وفي سَفَرَجلة: سُفَيْرَجَة.

وأما التاء المقدّرة فهي تظهر في تحقير كل اسم مؤنثٍ ثلاثيٍّ، وذلك قولك: في قدم: قُدَيْمَة وفي يد: يُدَيْة وفي هند: هُنَيْدَة، وإنّا لحقت التاء في تحقير المؤنث إذا كان على ثلاثة أحرف لأمرين^(٢):

أحدهما: أن أصل التانيث أن يكون بعلامة.

والآخر: خِفة الثلاثيِّ، فلمّا اجتمع هذان الأمران وكان التصغير قد يردُّ الأشياء إلى أصولها [١٧٧/ب] فأظهروا العلامة المقدّرة لذلك.

وقد شدّت أسماءٌ فجاءت مصغرةً على حدٍّ مجيئها مكبرةً من غير علامة، وذلك ستّة أسماءٍ منها ثلاثة أسماء قد ذكرها سيبويه^(٣)، وهي النابُّ للمُسِنَّة من الإبل، والحربُ والفرسُ، فإذا حقّرتها قلت: نَيْبٌ وحَرْبٌ وفُرَيْسٌ، فأما النابُّ من الإبل فإنّها قالوا:

(١) «القرقرة: نوع من الضحك» الصحاح (قرر).

(٢) ذكرهما الوراق في العلل في النحو: ٣١٣، وانظر الكتاب: ٤٨٣/٣، والمقتضب: ٢/٢٤٠، وأسرار العربية: ٣٦٤-٣٦٥.

(٣) انظر الكتاب: ٤٨٢-٤٨٣، وحكى الكسائي أيضاً: قوس وشُول وذود، وحكى الفراء: عرس وضحي، انظر المذكر والمؤنث لابن الأنباري: ٢/٣٣٠، والنكت: ٩٤٦.

نُيِّبَ لَأَن النَّابَ مِنَ الْأَسْنَانِ مَذَكَّرٌ وَإِنَّمَا قِيلَ لِلْمُسْتَنَّةِ مِنَ الْإِبِلِ: نَابٌ لَطُولِ نَابِهَا^(١) فكَأَنَّهُمْ جَعَلُوهَا النَّابَ مِنَ الْأَسْنَانِ.

وَأَمَّا الْحَرْبُ فَمَصْدَرٌ وَصِفَ بِهِ كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَدْلٌ، وَكَأَنَّ الْأَصْلَ «مَقَاتِلَةُ حَرْبٍ»^(٢) أَيْ حَارِبَةٌ لِلْمَالِ وَالنَفْسِ^(٣)، ثُمَّ حُذِفَ الْمَوْصُوفُ وَقِيلَ: حَرْبٌ كَمَا قِيلَ: عَدْلٌ، وَأَمَّا الْفَرَسُ فَاسْمٌ مَذَكَّرٌ يَقَعُ عَلَى الْمَذَكَّرِ وَالْأُنْثَى كَالْإِنْسَانِ وَالْبَشَرِ فِي وَقْعِهِ عَلَى الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ، فَصُغِّرَ عَلَى أَصْلِهِ، فَلَوْ أُرِيدَ الْأُنْثَى لَمْ يَقُلْ إِلَّا قُرَيْسَةً.

فَأَمَّا الثَّلَاثَةُ الْأُخْرَى فَحَكَاهَا أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِيُّ^(٤) وَهِيَ دِرْعُ الْحَدِيدِ، كَأَنَّهُمْ لَحَظُوا فِيهَا مَعْنَى التَّذْكِيرِ، فَصَغَّرَتْ مِنْ غَيْرِ عِلَامَةِ تَأْنِيثٍ، فَالْدَّرْعُ: قَمِيصٌ، وَالْقَوْسُ عُوْدٌ، وَالْعُرْسُ تَعْرِيسٌ وَوَقْتُ، وَالْعَرَبُ مَوْثَنَةٌ كَأَنَّهُمْ ذَهَبُوا إِلَى الْبَادِيَةِ، فَلِذَلِكَ قَالُوا: الْعَرَبُ الْعَارِبَةُ وَصَغَّرُوهُ مِنْ غَيْرِ إِخْلَاقٍ تَاءً فَقَالُوا: عُرَيْبٌ، قَالَ أَبُو الْهِنْدِيِّ^(٥):

وَمَكْنُ الضُّبَابِ طَعَامُ الْعُرَيْبِ وَلَا تَشْتَهِيهِ نَفْسُ الْعَجَمِ

كَأَنَّهُمْ عَنُوا الْجِيلَ مِنَ النَّاسِ.

قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَلَا تَثْبُتُ فِي الرَّبَاعِيِّ إِلَّا مَا شَذَّ مِنْ نَحْوِ: قُدَيْدِيْمَةٌ وَوُرَيْيَّةٌ).

[١٢٨/٥]

قَالَ الشَّارِحُ: فَأَمَّا الْأِسْمُ الرَّبَاعِيُّ فَإِنَّ تَاءَ التَّأْنِيثِ لَا تَظْهَرُ فِي مَصْغَرِهِ إِذَا لَمْ تَكُنْ

(١) كَذَا قَالَ الْجَوْهَرِيُّ فِي الصَّحَاحِ (نَيْب).

(٢) هَذَا قَوْلُ السِّيرَافِيِّ كَمَا فِي اللِّسَانِ (حَرْب)، وَانْظُرِ الْمَذَكَّرَ وَالْمَوْثَنَ لِلْمَبْرَدِ: ٨٧.

(٣) مِنْ قَوْلِهِ: «وَهِيَ النَّابُ لِلْمُسْتَنَّةِ ..» إِلَى قَوْلِهِ: «وَالنَّفْسُ» قَالَهُ الْأَعْلَمُ فِي النِّكَتِ: ٩٤٦-٩٤٧.

(٤) مَا حَكَاهُ الْجَرْمِيُّ هُوَ الدَّرْعُ وَالْحَدِيدُ وَالْعُرْسُ وَالْقَوْسُ، انْظُرِ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ٢٤٢-٢٤٣، وَالْإِرْتِشَافُ: ٣٧٥-٣٧٦، وَانْظُرِ أَيْضاً الْمَذَكَّرَ وَالْمَوْثَنَ لِلْمَبْرَدِ: ٨٧، وَلِأَبِي

بَكْرٍ الْأَنْبَارِيِّ: ٣٣١/٢.

(٥) وَرَدَ الْبَيْتُ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ فِي الصَّحَاحِ وَاللِّسَانِ (عَرَبٍ)، وَاللِّسَانُ (مَكْنٍ)، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي

الْمَخْصَصِ: ٨٣/١٦، ٩/١٠-١٠.

وَالْمَكْنُ: بِيضُ الضَّبَّةِ. اللِّسَانُ (مَكْنٍ)، وَالضُّبَابُ: جَمْعُ الضَّبِّ. اللِّسَانُ (ضَبَب).

ظاهرة في مُكَبَّره، لأنها أَثْقَلُ، والحرف الرابع يَنْزُلُ عندهم منزلة عِلْمِ التَّأْنِيثِ لطول الاسم به، ألا ترى أنه صار عِدَّةٌ عُنِيقٌ بغير هاء كَعِدَّةٌ قَدِيمَةٌ وَرُجَيْلَةٌ بالهاء، وقد شَذَّ اسمان من الرباعيَّ قالوا: قَدِيدِيْمَةٌ وَوُرَيْيَّةٌ^(١) تصغيرُ قَدَامٍ وَوَرَاءَ، قال الشاعر^(٢):

يَوْمٌ قَدِيدِيْمَةٌ الْجَوَازُ مَسْمُومٌ

وقال الآخر^(٣):

قَدِيدِيْمَةٌ التَّجْرِبِ وَالْحِلْمِ إِنَّنِي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

وذلك لأنَّ سائر الظروف مذكَّرةٌ، والبابُ فيها على التذكير، فلو لم تظهر علامةُ التأنيث في التصغير لم يكن على تأنيث واحد منها دليلٌ.

فإن كان في الرباعيِّ المؤنَّث ما يُوجِبُ التصغيرَ بحذف حرف منه حتى يصيرَ على لفظ الثلاثي وجب ردُّ التاء كقولك في تصغير سَماء: سُمَيَّةٌ؛ لأنَّ الأصلَ سُمَيِّيٌّ؛ بثلاث ياءات، فحذفت واحدةٌ منها كما قالوا في تصغير عَطَاءٍ: عُطَيٌّ؛ بحذف ياءٍ، فلمَّا صار ثلاثيَّ الحروف زادوا التاء كما زادوها في قَدِيمَةٍ، ولذلك لو صغَّرت سعاد وزينب تصغيرَ الترخيم لقلت: سُعَيْدَةٌ وَزُنَيْبَةٌ، فاعرفه.

(١) هي لغة أهل العالية، انظر الكتاب: ٢٩١/٣، والتكملة: ٩٢.

(٢) صدر البيت:

وقد علوت قنود الرحل يسعفني

وقائله علقمة بن عبدة، وهو في ديوانه: ٧٣، والمفضليات: ٤٠٣، وشرح شواهد الإيضاح:

٣٤٩، وبلا نسبة في المقتضب: ٢/٢٧٣، ٤/٤١، والتكملة: ٩٢، والشيرازيات: ١٢٢،

والرواية في الديوان والمفضليات:

يوم تجيء به الجوزاء مسموم

يسعفني: يلفحني، الجوزاء: آخر بروج فصل الربيع، مسموم: شديد الحر، شرح شواهد

الإيضاح.

(٣) هو القطامي، والبيت في ديوانه: ٤٤، والمقتضب: ٢/٢٧٢-٢٧٣، وبلا نسبة في المقتضب:

٤/٤١، وأمالى ابن الشجري: ٢/٤١٦.

قال صاحب الكتاب: (وأما الألفُ فهي إذا كانت مقصورةً رابعةً ثبتت، نحو: حَبِيلِي، وسقطتُ خامسةً فصاعداً كقولك: جَحِيحِبْ وَفُرَيْقِرْ وَحُوَيْلٍ فِي جَحَجَبِي وَفُرَقَرِي وَحَوْلَايَا).

قال الشَّارح: إنما ثبتت ألف التانيث في حَبِيلِي وَبُشَيْرِي لأن الكلمة بها على أربعة أحرف، وأنت لا تحذف في التصغير من الأربعة شيئاً، لأنه لم تخرج بها عن بناء التصغير وهو فُعَيْعِلْ، وصار كجُحْخُذِبْ وَجُحْخَيْدِبْ.

إِلَّا أَنَّهُمْ فَتَحُوا الحرف الذي بعد ياء التصغير، وكان القياسُ كسره على حدِّ انكساره في جُعَيْعِرٍ لِأَنَّ أَلْفَ التَّانِيثِ تَفْتَحُ مَا قَبْلَهَا كَمَا أَنَّ التَّاءَ كَذَلِكَ، فَحَبِيلِي بِمَنْزِلَةِ حَبِيلَةٍ، فَلَوْ كَسَرُوا مَا قَبْلَ الْأَلْفِ انْقَلَبَتْ يَاءٌ، وَأَلْفُ التَّانِيثِ لَا تَكُونُ مُنْقَلِبَةً لِأَنَّ انْقِلَابَهَا يُذْهِبُ دِلَالَتَهَا عَلَى التَّانِيثِ، إِذِ التَّانِيثُ مُسْتَفَادٌ مِنْ لَفْظِ الْأَلْفِ.

فإن كانت الألف لغير التانيث انقلبت ياءً لأنك تكسر ما قبلها كما تكسر في الرباعي كقولك في مَرَمَى: مُرَيْمٍ، وفي أَرَطَى: أَرَيْطٍ، فالألفُ في مَرَمَى لَامُ الكلمة، وهي منقلبة عن ياء رَمَيْتُ، والألفُ في أَرَطَى زائدة للإلحاق، والذي يدلُّ على زيادتها قولهم: أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ، أي قد دُبِغَ بِالْأَرَطَى، وهو شجر معروف، ودليل كونها لغير [١٢٩/٥] التانيث قولهم: أَرَطَى بالتَّانِيثِ، وألفُ التَّانِيثِ لا يدخلها تنوينٌ، وقولهم في الواحد: أَرُطَاةٌ، ولو كانت للتانيث لم تدخلها تاءُ التَّانِيثِ لِأَنَّ التَّانِيثَ لا يدخل على تَانِيثٍ^(١)، ومثله مِعْزَى وَمُعْزِرٌ لتنوينه ودخول التاء في الواحدة، نحو مِعْزَاةٌ.

فَأَمَّا عَلَقَى وَذِفْرَى وَتَتْرَى فَمَنْ نَوَّهَا فَالْأَلْفُ عِنْدَهُ لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّانِيثِ لِأَنَّ أَلْفَ التَّانِيثِ لَا تُنَوِّنُ^(٢)، فلذلك تقول في تحقيره: عَلَيَّيْ وَذُفَيْرٌ وَتُفَيْرٌ، ومنهم مَنْ لَا يُنَوِّنُ وَيَجْعَلُهَا لِلتَّانِيثِ، فهي ثابتة في التصغير كَأَلْفِ حُبْلِي، فيقول: عَلَيَّيْ وَذُفَيْرِي

(١) انظر في هذا المقصور والمدود لابن ولاد: ٥٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٣٨، وما سيأتي: ٢٨٢-٢٨٣.

(٢) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/٥٣٩.

وَتُنْزَى^(١).

وقول الشيخ: «إذا كانت مقصورة رابعة» فإن فيه زيادة قيد لا حاجة به إليه، لأنها إذا كانت رابعة لا تكون إلا مقصورة؛ لأن ألف التأنيث في حمراء ونحوها قبلها ألف أخرى للمد، ولذلك كانت ممدودة فهي في الحقيقة خامسة.

وأما إذا وقعت الألف المقصورة خامسة فإنك تحذفها في التصغير أبداً سواء كانت للتأنيث أو لغير تأنيث، وذلك إذا كان قبلها أربعة أحرف أصول، مثال ما كانت ألفه للتأنيث قولك: قُرَيْقِرٌ وَجُحَيْجِبٌ في تصغير قَرَقَرَى وهو اسم موضع^(٢) وَجَحَجَبَى اسم رجل^(٣)، والذي يدل أن الألف فيهما للتأنيث امتناعهما من الصرف وعدم دخول التنوين عليهما.

ومثال ما كان لغير التأنيث قولهم: حُبَيْرٌ وَصُلَيْخٌ في تصغير حَبَرَكَى، وهو ضرب [أ/١٧٨] من القُرَاد، وقد استعير للقصر، وتصغير صَلَخْدَى وهو الجمل القوي، فهذا الضرب ألفه زائدة للإلحاق بِسَفَرَجَلٍ وَشَمَزْدَلٍ، يدل على ذلك قولهم للواحدة: حَبَرَكَاة وللناقة صَلَخْدَاة.

وأما حَوَلَايا وهو اسم رجل^(٤) فتقول في تصغيره: حَوَيْلٍ لأنك تحذف الألف الأخيرة إذ^(٥) كان ألف تأنيث مقصورة، فيبقى حَوَلَايَ على خمسة أحرف، والرابع منها ألف فلا تَسْقُط بل تُقْلَبُ ياءً لانكسار اللام بعد ياء التصغير، وتُدْغَمُ فيما بعدها فيصير حَوَيْلٍ.

(١) ذكر الرضي القولين دون نسبة في شرح الشافية: ١/١٩٥، وانظر الارتشاف: ٣٦١.

(٢) سلف: ١٦٢/٥.

(٣) المعروف أنه حي من الأنصار، انظر النكت: ١١٧٤، والسيرافي: ٥٥٧، وشرح الشافية للرضي: ١/٢٤٩، وهي أرض باليامة، انظر معجم البلدان (قرقرى).

(٤) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ١/٢٤٩، وهي أيضاً قرية كانت بنواحي النهروان، انظر معجم البلدان (حوالايا).

(٥) في ط، ر: «إذا» تحريف.

والذي وقع في نسخ الكتاب: حَوِيلٌ^(١)، كأنه حَذَفَ الألف وما قبلها، فبقي حَوَلاً ثم قُلِبَت الألف ياء لانكسار ما قبلها فقال: حَوِيلٌ منقوصاً، والصوابُ ما ذكرناه متقدماً، وإنما حذفوا الألف إذ وقعت خامسةً فصاعداً في هذا الباب لأن بناء التصغير قد انتهى دونها، والألف زائدة، فلم تكن لتكون بأقوى من الحرف الأصلي، نحو لَامٍ سَفَرَجَلٍ وما أشبهها من الأصول، فإذا وجب حذف الأصل القوي^(٢) فيما ذكرنا كان حذف الزائد أولى لضعفه^(٣).

فإن قيل: فهلاً حذفتم الألف الممدودة في مثل خُنَفَسَاء لانتهاء بناء التصغير دونها وإلا فما الفرق بينهما؟

قيل: الألف الممدودة مشبهةٌ بقاء التأنيث، فصارت لها مزيةٌ وصارت مع الأول كاسم ضمٍّ إلى اسم، ولذلك تسقطان في التكسير، فيقال: خُنَفَسَاء وخَنَافِس كأنك قلت: خُنَفَسَة وخَنَافِس، ومثلها ياء النسبة والألف والنون الزائدتان، كقولنا: زُعَيْرَان في زُعَيْرَان وَسَلْهَبَى وَسُلَيْهَبَى، والمقصورة ليست كذلك لأنها حرف ميّ للكون الذي يلزمها، فحذفت لأنها لا تشبه الاسم الذي يضمُّ إلى الاسم، بل هي متصلة بما قبلها فتنزّلت منزلة الجزء منه بدليل ثبوتها في التكسير، نحو قولك: حُبَلَى وَحَبَالَى وَسَكَرَى وَسَكَارَى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وكلُّ زائدة كانت مدّةً في موضع ياء فُعَيْعِيل وجبَ تقريرها وإبدالها ياءً إن لم تكنها، وذلك نحو مُصَيِّحٍ وَكُرَيْدِسٍ وَقُنَيْدِيلٍ في مضباح وَكُرْدُوسٍ وَقُنْدِيلٍ).

(١) في المفصل: ٢٠٤ «حويل»، وذكر أبو حيان ثلاثة أوجه في تصغير حولايا، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٥، والارتشاف: ٣٨٠.

(٢) في ط، ر: «الأقوى».

(٣) انظر في الأسماء المقصورة السالفة المقصور والممدود لابن ولاد على حسب ورودها هنا:

قال الشَّارح: إذا كان الاسم على خمسة أحرف وفيه زيادةٌ حرف من حروف المدِّ واللَّين وكانت الزائدة رابعةً فإنَّ تلك الزيادة تثبت في التصغير على حدِّ ثبوتها في التكسير، لا تحذف من الاسم شيئاً، بل إن كانت الزيادة ياءً أقررتها على حالها، وإن كانت ألفاً أو واواً قلبتها إلى الياء لانكسار ما قبلها وسكونها في نفسها. [٥ / ١٣٠]

وذلك قولك في قُنْدِيل: قُنَيْدِيل وفي مِصْبَاح: مُصَيِّنِيح، وفي كُرْدُوس: كُرَيْدِيس، والكُرْدُوس: القطعة من الخيل، وهذا معنى قوله: «وإبدالها ياءً إن لم تكنها»، أي إن لم تكن المدة ياءً فإنك تقلبها ياءً، وإنما ثبتت المدة الزائدة إذا وقعت رابعةً لأنه موضعٌ يكثر فيه زيادة الياء عوضاً، نحو قولك في سَفَرَجَل: سُفَيْرِيج، وفي فَرَزْدَق: فُرَيْزِيد، وإذا كنت تزيدها بعد أن لم تكن فإذا وجدتْها كانت أحقَّ بالثبات.

قال صاحب الكتاب: (وإن كانت في اسم ثلاثيَّ زائدتان وليست^(١) إحداهما إيَّاهَا أَبْقِيَتْ أَذْهَبَها في الفائدة وحذفتْ أَخْتَهَا، فنقول في مُنْطَلِق ومُغْتَلِم ومُضَارِب ومُقَدِّم ومُهَوِّم ومُحَمَّر: مُطَيَّلِق ومُغَيِّلِم ومُضَيَّرِب ومُقَيِّدِم ومُهَيِّم ومُحَيِّمِر، وإن تساوتا كنت خيراً، فنقول في قَلَنْسُوءَة وحَبَنْطَى: قُلَيْسِئَة أو قُلَيْسِئَة وحَبَيْنَط أو حَبَيْط).

قال الشَّارح: قوله: «إذا اجتمع في اسم ثلاثيَّ زائدتان وليست إحداهما إيَّاهَا» يريد ولم تكن إحدى الزائدتين المدة التي تقع رابعةً، فإنَّ تلك لا تحذف، فإن كانت إحدى الزائدتين ألزَمَ للاسم وأذهبَ في الفائدة أَبْقِيَتْها وحذفتْ الأخرى، وذلك قولك في مُنْطَلِق: مُطَيَّلِق، وفي مُغْتَلِم: مُغَيِّلِم، فالميم والنون في منطلق زائدتان لأنه من أطلقته، وكذلك الميم والتاء في مُغْتَلِم لأنه من الغلّمة، فلما صغرتهما أَبْقِيَتْ الميم فيهما وحذفتْ الزائدة الأخرى، وهي النون أو التاء، وإنما كان إقرار الميم أو لى لأمرين:

أحدهما: أنَّ الميم ألزَمَ في الزيادة، ألا ترى أنَّ النون والتاء لا تُزادان في الاسم إلا مع الميم، وقد تُزاد الميم وحدها في نحو: مُكْرَم ومُحْسِن، فكانت ألزَمَ من هذا الجهة.

الأمر الثاني: أَنَّ الميم زيدت لمعنى مُحْصَلٍ، والنون والتاء ليستا كذلك، فكان حذف الميم يُذهب دلالتها، ألا ترى أَنَّ الميم زيدت في الاسم للدلالة على اسم الفاعل، والنون في مُنْطَلَق والتاء في مُغْتَلَمِ إِنما جِيءَ بهما بحكم جَرَيَانِهما على الفعل، ألا ترى أَنَّ النون والتاء كانتا موجودتين في انْطَلَقَ واغْتَلَمَ، ولم تكن الميم موجودة في الفعل.

فلَمَّا اضْطُرَّرنَا إلى حذف إحدى الزائدين لِثَلَا يُخْرَجَ عن بنية التصغير كان حذف ما له قَدَمٌ راسخة في الزيادة وأقلهما فائدة أولى بالحذف، وكذلك ما كان نحوهما من ذوات الثلاثة وفيه زيادتان، وذلك نحو مُضَارِبٍ ومُقَدِّمٍ ومُهَوِّمٍ ومُحَمَّرٍ، حُذِفَتْ من مُضَارِبٍ الألف حتى رجع إلى الأربعة ثم صُغِرَ تصغير الأربعة، ومُقَدِّمُ المحذوف منه إحدى الدالَّين^(١).

وَأَمَّا مُهَوِّمٌ فإحدى الواوين زائدة، فحُذِفَتْ ثم زيد عليها ياء التصغير، فصارت مُهَيِّوِمٌ، فقلبت الواو ياء لاجتماعها مع ياء التصغير، وأدغمت فيها ياء التصغير، وأما مُحَمَّرٌ فالميم الأولى وإحدى الرائتين زائدة لأنه من الحُمرة، فحُذِفَتْ الراء الزائدة، فبقي حممر على أربعة أحرف مثل جُحْدُبٍ، فقليل فيه: مُحَيِّمٌ كما تقول: جُحَيْدِبٍ.

هذا إذا ترَجَّحَتْ إحدى الزائدتين على الأخرى، فأما إذا تساوتا في اللزوم والفائدة كنتَ مخيراً أيَّهما شئتَ حذفتَ، فتقولُ في تحقير فَلَنْسُوَةِ: قُلَيْسِيَّةٌ بحذف النون، وإن شئتَ: قُلَيْسِيَّةٌ بإثبات النون وحذف الواو، وذلك أَنَّ الواو والنون زائدتان فيه، أما الواو فلأنها لا تكون أصلاً في الثلاثة [١٧٨/ب] فصاعداً، وأما النون فزائدة أيضاً لأنها لا تكون ثالثة ساكنة إلا زائدة كنون شَرَنْبَتْ^(٢) وعَصَنْصَر^(٣)، ومجرها في الزيادة واحداً،

(١) انظر فيما سلف الكتاب: ٤٣٦-٤٣٧، والمقتضب: ٢/٢٤٥، والمسائل المنشورة: ٢٨٩،

(٢) «الشَّرَنْبَتْ: الغليظ الكفين والرجلين» الصحاح (شربث)، وانظر سر الصناعة: ٤٣٩،

(٣) العَصَنْصَر: اسم جبل، انظر معجم البلدان (عصنصر) واللسان (عصر).

فلذلك كنت مخيراً في حذف أيهما شئت.

وتقول في تحقير حَبَيْطَى وهو القصير: حَبَيْط، وإن شئت: حُبَيْنِط، وذلك أَنَّ النون والألف زائدتان للإلحاق بِسَفَرَجَل، فهما سَيَّان لا مزيّة لإحداهما على الأخرى، والذي يدلُّ على زيادتهما أَنَّ النون [١٣١ / ٥] قد اطردت زيادتها إذا وقعت ثالثة ساكنة، نحوُ سَرَبْتُ وَعَصَنْصَر وَسَجَنْجَل^(١)، وأما الألف فلائها لا تكون مع ثلاثة أحرف أصول فصاعداً إلا زائدة وسُمع فيها التنوين، فلا تكون للتأنيث، وكان الإلحاق معنى مقصوداً، فحملت عليه، فإذا صغرته فإن شئت حذفْتَ النون وأبقيْتَ الألف، إلا أنك تقلُّبُ الألف ياءً لانكسار الطاء قبلها، فقلت: هذا حُبَيْط، ومررتُ بحَبَيْط، ورأيتُ حُبَيْطاً، وإن شئتَ حذفْتَ الألف فقلت: حُبَيْنِط يا هذا، وحذفُ الألف أحبُّ إليَّ لتطرُّفها.

قال صاحب الكتاب: (وإن كنَّ ثلاثاً والفضل لإحداهنَّ حُذِفَتْ أختاها، فتقول في مُقْعَنْسِس: مُقْيَعِس، وأما الرباعي فتُحذفُ منه كلُّ زائدة ما خلا المدة الموصوفة، تقول: في عنكبوت: عُنَيْكَب وفي مُقَشِّعِر: قُشَيْعِر وفي اخرنجام: حُرَيْجِيم).

قال السَّارح: قوله: «وإن كنَّ ثلاثاً» أي إن كان في الاسم الثلاثي ثلاثُ زيادات وإلحداهنَّ فضلٌ ومزيّةٌ على أختيها أبقيت ذات المزيّة وحذفت أختيها، نحو مُقْعَنْسِس إذا صغرته قلت: مُقْيَعِس، حذفْتَ النون وإحدى السَّيْنَيْن وأبقيْتَ الميم، لأنها تدلُّ على الفاعل كما أبقيتها في مُعْغِلِم ومُطِيلِق تصغير مُغْتَلِم ومُنْطَلِق، هذا مذهبُ سيبويه^(٢)، وكان أبو العباس المبرد يقول: قُعْيِسِس^(٣) لأنَّ مُقْعَنْسِساً ملحقٌ بمُخْرَنْجِم، وأنت تقول

(١) السَّجَنْجَل: المرأة، وهي كلمة رومية معربة، انظر الصحاح (سجل)، وسر الصناعة: ٤٣٩، والمعرّب: ١٧٤، ١٧٩.

(٢) وأجاز أيضاً مُقْيَعِس، انظر الكتاب: ٤٢٩/٣، والنكت: ٩٢٢.

(٣) ويقول أيضاً: قُعْيِسِس، انظر المقْتَضِب: ٢٥٣-٢٥٤، وانظر القولين في البصريّات: ٢٩٧-٢٩٨، والنكت: ٩٢٢، وشرح الشافية للرضي: ٢٥٩/١.

في مُحَرَّجِم: حُرَّجِم، فكذلك في مُقْعَنَسِس، لأنَّ حَكَمَ الزائد فيه حَكَمُ الأصل، والمذهبُ الأولُ هو المختار، لأنَّ المحذوفَ في مُقْعَنَسِس مع النون السينُ وهي زائدٌ، والمحذوفُ في مُحَرَّجِم الميمُ الأولى وحدها لأنَّ الثانية أصلٌ فلم تحذف.

وأما الرباعيُّ فإذا كان فيه زائدٌ حذفته في التحقير، وتُبْقِي الأصول، فيقع التحقير عليها، فتقول في سُرَادِق: سُرَيْدِق بحذف الألف لأنها زائدة، وتقول في جَحَنَفَل^(١): جَحَنِفَل بحذف النون لأنها زائدة، وتقول في مُدَحْرِج: دَحْرِج بحذف الميم لأنه ليس هناك زائدة سواه، وكذلك تقول في عَنَكَبوت: عَنَكِب بحذف الواو والتاء، لأنها زائدان لقولك^(٢) في معناه: عَنَكَب^(٣)، وتقول في مُقَشَعِر: قُشَعِر، لأنَّ الميم وإحدى الرأين زائدة، أما الميمُ فلا لأنها ليست موجودةً في اقشَعَرَّ وإحدى الرأين لأنَّ الفعل لا يكونُ على أكثرَ من أربعة أحرف، وكذلك تقول في تحقير مُحَرَّجِم: حُرَّجِم لأنَّ الميم زائدة، وكذلك تقول في تصغير اِخْرَنْجَام: حُرَّجِيم^(٤)، فتصير حاله في حذف الزوائد كحال تصغير الترخيم، وتَحُلِدُ في الفرق إلى القرائن.

وقوله: «ما خلا المدة الموصوفة» يريد أنَّ المدة إذا وقعت زائدة رابعةً فإنها تثبت ولا تُحذفُ على ما تقدَّم، ألا تراك تقول في سِرْدَاح: سُرَيْدَح، وفي جُرْمُوق: جُرَيْمِيق، وفي قُنْدِيل: قُنَيْدِيل لأنه لا يخرج بهذه الزيادة عن بناء فُعَيْعِيل^(٥)، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويجوز التعويضُ وتركُه فيما يُحذف من هذه الزوائد، والتعويضُ أن يكون على مثال فُعَيْعِيل فيُصارَ بزيادة الياء إلى فُعَيْعِيل، وذلك قولك في مُعَيْلِم: مُعَيْلِيم وفي مُقَيْدِم: مُقَيْدِيم، وفي عُنَيْكِب: عُنَيْكِب، وكذلك البواقي، فإن كان

(١) «الْجَحَنَفَل: الغليظ» اللسان (جحفل).

(٢) في ط، ر: «كقولك»، تحريف.

(٣) العنكبوت والعنكب في معنى واحد، انظر المنصف: ٢٤/٣، وسفر السعادة: ٣٨٤/١.

(٤) انظر الكتاب: ٣٤٧/٣، والأصول: ٥٢/٣.

(٥) في ط: «فعيل» تحريف.

المثال في نفسه على فُعَيْعِيل لم يكن التعويضُ).

قال الشَّارح: أنت نَحَر في التعويض وتركه فيما حُذِف منه شيءٌ، سواءً كان المحذوفُ أصلاً أو زائداً، نحو قولك في سفرجل: سُفَيْرَج وإن شئتَ سُفَيْرِج^(١)، وفي مُعْتَلِم: مُعَيْلِم وإن شئتَ مُعَيْلِم، وفي مقدَّم: مُقَيِّدَم وإن شئتَ مُقَيِّدِيم، وفي عُنْكَب: عُنَيْكَب وإن شئتَ عُنَيْكَيْب، فالتعويضُ جبرٌ^(٢) لما لحقه من [١٣٢/٥] الإيهان بالحذف مع الوفاء ببناء المصغَّر وعدم الخروج عنه، وترك التعويض جائز؛ لأن الحذف إنما كان لضرب من التخفيف، وفي التعويض نقضٌ لهذا الغرض.

هذا إذا لم يكن المثال على فُعَيْعِيل، فأنت تعوِّض من المحذوف فيصير على مثاله، فأما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيل فلا سبيلَ إلى التعويض لأنه يُخرجه عن أبنية التصغير، وذلك قولك في تحقير عَيْطُمُوس وهي من النساء التامةُ الخلق وكذلك من الإبل^(٣): عُطَيْمَس، وفي عَيْسَجُور وهي من النوق الصلبة: عُسَيْجِير، وذلك لأن الواو والياء فيهما زائدان، والاسمُ بهما على ستة أحرف، فلو حذفت الواو لزمك حذفُ الياء أيضاً لأنه يبقى على خمسة أحرف وليس الرابعُ حرفَ مدٍّ، فحذف الأول وهو الياء إذ لا يلزم حذفُ الواو لأنه يصيرُ كجُرْمُوق وجُرَيْمِيق، وإذا صار بعد الحذف على مثال فُعَيْعِيل لم يكن إلى التعويض سبيلٌ لأنه يُخرِّجُ به عن أبنية التصغير، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وجمع القلة يحقرُّ على بنائه، كقولك في أَكْلَب وأَجْرِبَة وأَجْمَال وولَدة: أَكَيْلَب وأَجْرِبَة وأَجْمَال وولَدة).

قال الشَّارح: المرادُ بتحقيق الجمع تقليلُ عدده، والجمعُ جمعان جمعٌ صحيح وجمعٌ تكسير، فما كان من الجمع صحيحاً بالواو والنون نحو الزيدون والعُمَرَوْنَ أو بالألف والتاء نحو الهندات والمسلّمات فإنَّ تحقيق هذا وما كان نحوَه على لفظه، تقول: هؤلاء

(١) انظر ما سلف: ٢١٠/٥.

(٢) في د، ط، ر: «خير» تصحيف.

(٣) كذا قال الجوهري في الصحاح (عطمس).

الزُّيْنِدُونَ ورَأَيْتُ الزُّيْنِدِينَ، وهؤلاء المُسَيِّلِمَات، ورَأَيْتُ المُسَيِّلِمَاتِ، وذلك لأنَّا لو صَغَرْنَا جمعاً من جموع الكثرة لرددناه إلى الواحد، ثم نجمعه جمع السلامة، فلأنَّ يبقى ما كان مجموعاً جمع السلامة على لفظه [١٧٩/ أ] في التحقير أَوْلَى وأخرى.

وَأَمَّا ما كان جمعاً مكسراً فهو على ضربين، جمع قَلَّة وجمع كَثَرَة، وأبنية القَلَّة أربعة: أَفْعُلْ وَأَفْعِلَة وَأَفْعَالٌ وَفِعْلَة، فإذا صَغَرْتَ شيئاً من ذلك صَغَرْتَهُ على لفظه، فتقول في أَكْلِبْ وَأَكْعُبْ: أَكْلِبْ وَأَكْعِبْ، وفي أَجْرِبة وَأَقْفِزة: أَجْرِبة وَأَقْفِزة، وفي أَجْمالٍ وَأَعْدَالٍ: أَجْمالٍ وَأَعْدَالٍ، وفي وَلَدَة وَغِلْمَة: وَلَدَة وَغِلْمَة.

قال صاحب الكتاب: (وأما جمع الكثرة فله مذهبان:

أحدهما: أن يُرَدَّ إلى واحده، فيصغَّرَ عليه ثم يُجمَعُ على ما يستوجه من الواو والنون أو الألف والتاء.

أو إلى بناء جمع قَلَّة إن وُجِدَ له، وذلك قولك في فِتْيَانٍ: فُتَيُّونَ أو فُتَيَّةٌ، وفي أَذْلَاءٍ: ذُلَيُّونَ أو أَذْيِلَّةٌ، وفي غِلْمَانٍ: غُلَيِّمُونَ أو غُلَيِّمَة، وفي دُورٍ: دُويرَاتٍ أو أَدْيِيرَ، وتقول في شُعَرَاءٍ: شُويَعِرُونَ وفي شُشُوعٍ: شُسَيْعَاتٍ).

قال الشَّارِحُ: أما ما كان من أبنية جَمْع الكثرة، وهو ما عدا ما ذَكَرَ فلك في تحقيره مذهبان، أَنْتَ خَيَّرَ فِيهِمَا:

أحدهما: أَنْ تُرَدَّ إلى واحده ثم تصغَّرَه وتجمعه بالواو والنون إن كان مذكراً يعقل وبالألف والتاء إن كان مؤنثاً أو غير عاقل، وذلك قولك في تحقير رجالٍ: رُجَيْلُونَ، وفي تحقير^(١) شُعَرَاءٍ: شُويَعِرُونَ، تردُّهُمَا إلى رجلٍ وشاعرٍ، ثم تصغَّرَه على رُجَيْلٍ وشُويَعِرٍ، ثم تُلحِقُه الواو والنون لأنه مذكَّرُه مَن يعقل، ولو صَغَرْتَ نحوَ جِفَانٍ وقِصَاعٍ ودَرَاهِمٍ ودَنَانِيرٍ لقلت: جُفَيْنَاتٍ وقُصَيْعَاتٍ ودُرَيْهَمَاتٍ ودُنَيْنِيرَاتٍ لأنك ردَدْتَهَا إلى الواحد، وواحدُ جِفَانٍ وقِصَاعٍ جَفْنَة وقِصْعَة، مؤنثان، وجمعُ المؤنثِ بالألف والتاء، وواحدُ

(١) سقط من ط، ر: «تحقير».

الدرهم والدنانير دِرْهَمٌ ودِينَارٌ، فصَغَّرْتَهُمَا عَلَى دُرَيْهِمٍ وَدُئَيْنِيرٍ، ثُمَّ تَلَحُّقُهُمَا الْأَلْفُ وَالتَّاءُ لِأَنَّهُمَا لَا يَعْقِلَانِ، وَغَيْرُ الْعَاقِلِ فِي حَكْمِ الْمُؤْنِثِ.

والثاني: أَنْ تَنْظُرَ فَإِنْ كَانَ لَهُ فِي التَّكْسِيرِ بِنَاءٌ قَلَّةٌ رَدَدْتَهُ إِلَيْهِ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ فُتَيَّانٍ: فُتَيَّةٌ، وَرَدَدْتَهُ إِلَى فُتَيَّةٍ [١٣٣/٥] ثُمَّ صَغَّرْتَهُ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ قَلَّةٌ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: فُتَيُّونَ، فَتَرُدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَتَصْغُرُهُ ثُمَّ تَجْمَعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، وَتَقُولُ فِي أَذِلَّاءَ: أَذِلَّلَةٌ، وَرَدَدْتَهُ إِلَى أَذِلَّةٍ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ قَلَّةٌ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَلَنُخْرِجَنَّهُمْ مِنْهَا أَذِلَّةً وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾^(١)، وَإِنْ شِئْتَ دَلَّلْتَهُ، تَرُدُّهُ إِلَى الْوَاحِدِ وَهُوَ ذَلِيلٌ وَتَصْغُرُهُ ثُمَّ تَجْمَعُهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِأَنَّهُ مَذَكَّرٌ يَعْقِلُ، وَمِثْلُهُ لَوْ صَغَّرْتَ نَحْوَ كِلَابٍ وَفُلُوسٍ لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: كَلَيْبَاتٍ وَأُكَيْلِبَ وَفُلَيْسَاتٍ وَأُفَيْلِسَ، لِأَنَّهُ لَهُ بِنَاءٌ كَثْرَةٌ وَبِنَاءٌ قَلَّةٌ، فَإِنْ شِئْتَ أَتَيْتَ بِنَاءَ الْقَلَّةِ، وَإِنْ شِئْتَ رَدَدْتَهُ إِلَى الْوَاحِدِ، وَتَصْغُرُهُ عَلَيْهِ، ثُمَّ تَجْمَعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ لِأَنَّهُ لَا يَعْقِلُ، وَلَوْ صَغَّرْتَ نَحْوَ جَرَحَى وَحَمَقَى وَهَلَكَى لَقُلْتَ: جَرَّيْحُونَ وَأَحْيِمَقُونَ وَهُوَيْلَكُونَ إِنْ أَرَدْتَ الْمَذَكَّرَ وَجُرَّيْحَاتٍ وَحُمَيْقَاوَاتٍ وَهُوَيْلِكَاتٍ إِنْ أَرَدْتَ الْمُؤْنِثَ، لِأَنَّ هَذَا الْجَمْعَ يَصْلُحُ لِلْمَذَكَّرِ وَالْمُؤْنِثِ، وَإِنَّمَا لَمْ يَصْغُرْ جَمْعُ الْكَثْرَةِ عَلَى لَفْظِهِ لِأَنَّهُ بِنَاءٌ يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ، وَالتَّصْغِيرُ إِنَّمَا هُوَ تَقْلِيلُ الْعَدَدِ فَلَمْ يَجْزِ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا لِتَضَادِّ مَدْلُوهُمَا وَتَنَاقُضِ الْحَالِ فِيهِمَا إِذْ كُنْتَ مُقْلِلًا بِلَفْظِ التَّصْغِيرِ مُكَثِّرًا بِلَفْظِ الْجَمْعِ.

قال صاحب الكتاب: (وَحُكْمُ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ حَكْمُ الْآحَادِ، تَقُولُ: قُورَيْمٌ وَرُهَيْطٌ وَنُفَيْرٌ وَأُبَيْلَةٌ وَغُنَيْمَةٌ^(٢)).

قال الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ أَسْمَاءُ الْجَمْعِ، وَلَيْسَتْ بِجَمْعٍ كُسِّرَ عَلَيْهَا الْوَاحِدُ فَيَجْرِي حَكْمُهَا عَلَى حَكْمِ الْآحَادِ، فَلِذَلِكَ تَصْغُرُ عَلَى لَفْظِهَا، فَتَقُولُ فِي قُورَيْمٍ: فِي رَهْطٍ: رُهَيْطٌ كَمَا تَقُولُ فِي فُلَسَ: فُلَيْسٌ، وَتَقُولُ فِي نَفَرٍ: نُفَيْرٌ كَمَا تَقُولُ فِي جَمَلٍ: جُمَيْلٌ، وَتَقُولُ فِي إِبِلٍ: أُبَيْلَةٌ، وَفِي غَنَمٍ: غُنَيْمَةٌ، تَلَحُّقُهَا تَاءُ التَّأْنِيثِ لِأَنَّهُا مُؤْنِثَةٌ كَمَا

(١) النمل: ٣٧/٢٧.

(٢) في ط: «غنمة» خطأ.

تقول في قَدَم: قُدَيْمَة، ولو جمعتَ قوماً ورهطاً فقلت: أَقَوَامٌ وأَرَاهِطَ لقلتَ في التحقير: أَقْيَامٌ فتصغره على لفظه لأنه بناء قِلَّةٍ وتقديره أَقْيَومٌ، فتقلبُ الواو ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها، فيصير أَقْيَامٌ بياءٍ مشددةً، وتقول في أَرَاهِطَ: رُهِيطُونَ، تردُّه إلى واحده ثم تجمعُه بالواو والنون، وحكى ابن السَّراج فيه أَرُهِطاً^(١)، فعلى هذا يجوز تصغيره عليه فتقول: أَرُهِيطُ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن المصغرات^(٢)) ما جاء على غير واحده، كَأُنَيْسِيَّانَ وَرُؤَيْجِلَ وَآتَيْكَ مُغَيْرِبَانَ الشَّمْسِ وَعُشْيَانَا وَعُشْيَشِيَّةً، ومنه قولهم: أَغِيلِمَةٌ وَأُصْيِيَّةٌ فِي صَبِيَّةٍ وَغِلْمَةٍ).

قال الشَّارح: هذه ألفاظٌ قد شذَّتْ عن القياس وجاءت على غير بناء المكبر، فهي في التصغير كالملاحح والمذاكير في التكسير، فمن ذلك أُنَيْسِيَّانَ تصغيرُ إِنْسَانٍ، زادوا في المصغرياء لم تكن في مكبرة، كأنهم صَغَّرُوا إِنْسِيَانَا^(٣)، وإِنْسِيَانٌ غيرُ معروف، ومن ذلك قولهم: رُؤَيْجِلٌ في تصغير رجل، وقياسه رُجَيْلٌ، كأنهم صَغَّرُوا رَاجِلًا في معنى رجل، وإن لم يظهر به استعمالٌ كما قالوا رَجُلٌ في معنى رَاجِلٍ، قال الشاعر^(٤):
أَمَّا أَقَاتِلُ عَنْ دِينِي عَلَى فَرَسِي أَوْ هَكَذَا رَجُلًا إِلَّا بِأَصْحَابِ
فكأنهم صَغَّرُوا لفظاً ويريدون آخر، والمعنى فيهما واحد^(٥).

وقالوا: «آتَيْكَ مُغَيْرِبَانَا وَعُشْيَانَا وَعُشْيَشِيَّةً» فأرادوا بمُغَيْرِبَانَ تصغيرَ المَغْرِبِ، وليس ذلك بقياس، والقياسُ مُغَيْرِبٌ، وإنما جاؤوا به كأنهم أرادوا مَغْرِبَانَ، وأما عُشْيَانٌ

(١) حكاه ابن السراج عن المازني عن الأصمعي، انظر الأصول: ٥٣/٣، والارتشاف: ٣٨٥.

(٢) في ط: «المضمرات» تحريف.

(٣) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤٨٦/٣.

(٤) هو حُجَيِّ بن وائل كما في نوادر أبي زيد: ٥، وشرح شواهد الشافيه: ١٠٤ نقلاً عن نودار أبي زيد، والبيت بلا نسبة في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ١/٤٦٣-٤٦٤.

(٥) من قوله: «قولهم: رويجل ..» إلى قوله: «واحد» نقله البغدادي في شرح شواهد الشافيه: ١٠٣-١٠٤ عن ابن يعيش.

وَعُشَيْشِيَّةٌ فَهُوَ تَصْغِيرُ عَشِيَّةٍ عَلَى غَيْرِ قِيَاسٍ، فَعُشَيَّانَ كَأَنَّهُ تَصْغِيرُ عَشِيَّانِ مِثْلُ سَعْدَانِ، فَزِيدَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً وَبَعْدَهَا الْيَاءُ الَّتِي هِيَ لَا مُ فَادْغَمَتْ فِيهَا فَصَارَتْ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ، وَأَمَّا عُشَيْشِيَّةٌ فَكَأَنَّهُ تَصْغِيرُ عَشَاءَةٍ^(١)، فَلَمَّا صُغِّرَ وَقَعَ يَاءُ التَّصْغِيرِ بَيْنَ الشَّيْنَيْنِ ثُمَّ قُلِبَتْ الْأَلْفُ يَاءً لِانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ عُشَيْشِيَّةً.

وَقَالُوا: أُغْلِمَةٌ وَأُصْبِيَّةٌ فِي تَصْغِيرِ غِلْمَةٍ وَصَبِيَّةٍ، كَأَنَّهُمْ صَغَّرُوا أَغْلِمَةً وَأُصْبِيَّةً، وَذَلِكَ أَنَّ غَلَامًا فُعَالٌ مِثْلُ غُرَابٍ، وَصَبِيٌّ [١٣٤ / ٥] فَعِيلٌ مِثْلُ قَفِيزٍ، وَبَابُ فُعَالٍ وَفَعِيلٍ أَنْ يُجْمَعَ فِي الْقِلَّةِ عَلَى أَفْعَلَةٍ، مِثْلُ أَغْرِبَةٍ [١٧٩ / ب] وَأَقْفَرَةٍ، فَكَأَنَّهُمْ لَمَّا أَرَادُوا التَّصْغِيرَ صَغَّرُوهُ عَلَى أَصْلِ الْبَابِ إِذِ التَّصْغِيرُ مِمَّا يَرُدُّ الْأَشْيَاءَ إِلَى أَصُولِهَا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):
إِزْحَمِ أَصْبِيَّتِي الَّذِينَ كَأَنَّهُمْ حَجَلَى نَدْرَجُ فِي الشَّرْبَةِ وَقَعُ

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَقَدْ يَحْقِرُ الشَّيْءُ لَدَنُوهُ مِنَ الشَّيْءِ وَلَيْسَ مِثْلَهُ، كَقَوْلِكَ: «هُوَ أَصْغَرُ مِنْكَ» إِنَّمَا أَرَدْتَ أَنْ تُقَلِّلَ الَّذِي بَيْنَهُمَا، وَ«هُوَ دُونُ ذَلِكَ وَفَوْقُ هَذَا» وَمِنْهُ: «أَسِيدٌ» أَيْ لَمْ يَلْغُ السَّوَادُ، وَتَقُولُ الْعَرَبُ: أَخَذْتُ مِنْهُ مُثِيلَ هَاتِيئًا وَمُثِيلَ هَازِيئًا).

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنَّ التَّصْغِيرَ تَقْلِيلٌ وَتَحْقِيرٌ، وَقَوْلُهُ: «لَدَنُوهُ مِنَ الشَّيْءِ» أَيْ لَقُرْبِهِ مِمَّا أُضِيفَ إِلَيْهِ، وَإِنَّمَا أَخْبَرْتَ أَنَّهُمَا يَفْتَرِقَانِ بِشَيْءٍ يَسِيرٍ أَيْ مَنَحْطٌ عَنْهُ، وَجُمْلَةُ الْأَمْرِ أَنَّ الْمَصْغَرَّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرَبٍ:

تَصْغِيرٌ مُبْهَمٌ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ وَعُمَيْرٌ وَنَحْوُهُمَا مِنَ الْأَعْلَامِ، أَخْبَرْتَ بِحَقَارَةِ الْمُسَمَّى مِنْ غَيْرِ إِفَادَةٍ مَا أَوْجَبَ الْحَقَارَةَ لَهُ.

وَتَصْغِيرٌ مُوَضَّحٌ، وَذَلِكَ فِي الصِّفَاتِ كَقَوْلِكَ: عُوَيْلِمٌ وَزُوَيْهَدٌ، تَرِيدُ أَنَّ عِلْمَهُ وَزُهْدَهُ قَلِيلٌ، وَمِثْلُهُ عُطَيْطِيرٌ وَبُزَيْزِيرٌ فِي تَصْغِيرِ عَطَّارٍ وَبَزَّازٍ، تُرِيدُ ضَعْفَ صُنْعَتِهَا فِي الْعِطْرِ

(١) كَذَا قَالَ سَبِيوِيَّةُ: ٤٨٤ / ٣، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ: ٢٧٨ / ٢.

(٢) سَلَفُ الْبَيْتِ: ٣٨ - ٣٩، وَمَنْ أَجَلَ تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ السَّالِفَةِ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهَا انْظُرِ الْكِتَابَ: ٤٨٤ - ٤٨٦، وَالْأَصُولُ: ٦٢ - ٦٣، وَالنَّكَتُ: ٩٤٨..

والْبَزْ، وكذلك ما كان نحوهما من الصفات، مثل أُخَيْمِرٍ وَأُسَيُودٍ، تريد أنه قد قارب الحمرة والسواد، وليس بالكامل التام فيه.

الثالث: هو ما اشتمل عليه هذا الفصل، وهو تصغير الشيء لدنوه من الشيء وقربه مما أضيف إليه على ما ذكرنا، وذلك نحو قولك: هو أَصْغَرُ منك، وذلك أنك لو قلت: هو أَصْغَرُ منك احتمل أن يكون التفاوت بينهما يسيراً وأن يكون كثيراً، فأوضحت بالتصغير أنه قليل، وأنه يكاد يكون مثله في الصغر.

وكذلك الأمكنة نحو الجهات الست، كقولك: هو فوق زيد وتحت خالد ودون بكر، فيحتمل أن يكون بكثير وأن يكون بقليل، فإذا قلت: فَوَيْقَ زيد وَتَحْتَهُ ودُونَهُ فلا يجوز أن يكون إلا بقليل^(١)، وكذلك لو قال: «آتَيْكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ» فجاء في الليل لم يكن مُحْلِفاً، ولو قال: قُبَيْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ؛ لَزِمَ أن يكون بعد طلوع الفجر ونحوه مما قاربَ طُلُوعَ الشَّمْسِ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتصغيرُ الفعل ليس بقياس، وقولهم: ما أُمِيلَحَه؛ قال الخليل: إنما يغنون الذي^(٢) تصفه بالمِلْح، كأنك قلت: زيد مُلَيِّحٌ؛ شبهوه بالشيء الذي تَلْفِظُ به وأنتَ تعني شيئاً^(٣) آخر ٢٠٥. نحو قولك^(٤): [١٣٥/٥] «بنو فلان يَطْوُؤُهُم الطريقُ» و«صَيَدَ عليه يومان»^(٥)).

قال الشارح: إنما كان القياسُ يأبى تصغيرَ الفعل^(٦) لأنَّ الغرض من التصغير وصفُ الاسم بالصُّغَرِ، والمرادُ المُسَمَّى، والأشياءُ علاماتٌ على المسمَّيات، فصُغِرَتْ أَلْفَاظُهَا لتكون دليلاً على صِغَرِ المسمَّيات، والأفعالُ ليست كذلك، إنما هي إخباراتٌ وليست

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٤٧٧، والأصول: ٣/ ٦١-٦٢، والنكت: ٩٤٤-٩٤٥.

(٢) سقط «الذي» من المفصل: ٢٠٥.

(٣) في المفصل: ٢٠٥ «تعني به شيئاً».

(٤) في المفصل: ٢٠٥ «كقولك».

(٥) الكتاب: ٣/ ٤٧٨ بتصرف.

(٦) انظر تعليل ذلك في الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٥٩.

بِسِمَاتٍ كَالْأَسْمَاءِ، فلم يكن للتصغير فيها معنى كما لم يكن لوصفها معنى، والذي يؤيد عندك بُعد الفعل من التصغير أن اسم الفاعل إذا كان للحال أو الاستقبال نحو قولك: هذا ضاربٌ زيداً، فإذا صغرتَه بطلَ عمله، فلا تقول: هذا ضَوِيرٌ زيداً لبُعده بالتصغير عن الأفعال وغلبة الاسمِية عليه، وإذا كان كذلك فتصغيرُ فعل التعجب من قوله^(١):
يا ما أُمْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَّا لَنَا من هُوَ لَيَّا تَكُنَّ الضَالِ وَالسَّمرِ [١٣٦/٥]

شاذٌ خارجٌ عن القياس، وذلك أنهم أرادوا تصغير فاعل فعل التعجب^(٢)، وهو ضميرٌ يرجعُ إلى «ما»، فلم يجز تصغيرُ الضمير، لأنه مستترٌ لا صورةَ له مع أن المضمَراتِ كلها لا تُصغَرُ كما لا تُوصَفُ لشبهها بالحروف^(٣)، ولم يُمكنهم تصغيرُ ما يرجعُ إليه الضميرُ، وهو «ما» لكونه مبنياً على حرفين، ولم يُسمع العدولُ عنه إلى ما هو في معناه لئلا يَبْطُلَ معنى التعجب.

ولم يصغروا مفعولَ الفعل لأنَّ الفعلَ له في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أُمْلِحَ زيداً كأنك قلت: ملَحَ زيدٌ جداً، لأنك لو صغرتَه ربَّما تُوهِّمُ أنَّ صِغَرَه لم يكن من جهة الملاحاة، وإنما هو من جهة أخرى، فعند ذلك صغروا لفظَ الفعل والمرادُ الفاعلُ، فقولك: «ما أُمْلِحَ زيداً» كأنك قلت: زيدٌ مُلِحٌّ^(٤).

(١) قال البغدادي في نسبة البيت: «روي للمجنون ولذي الرمة وللحسين بن عبد الله، والله اعلم» الخزانة: ٤٧/١، وليس في ديوان ذي الرمة، وهو في ديوان مجنون ليلى: ١٦٨، وذيل ديوان العرجي: ١٨٣، وورد بلا نسبة في أمالي ابن الشجري: ٣٨٣/٢، والإنصاف: ١٢٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٥٩/١.

والضال: الصدر البري، اللسان (ضيل)، والسمرُ؛ بفتح السين وضم الميم: جمع سَمرة وهو شجر الطلح.

(٢) وهو ما ذهب إليه ابن الحاجب، وذهب الرضي إلى أن المصغَر هو المتعجبُ منه، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٥٥٩/١، وشرح الشافعية للرضي: ٢٨٠/١.

(٣) انظر تعليل ذلك في النكت: ٩٤٤.

(٤) انظر النكت: ٩٤٤، وشرح الشافعية للرضي: ٢٨٠/١.

وشَبَّهه الخليل وسيبويه بقولهم: «بنو فلان يَطْؤُهُم الطريق» و«صَيْدٌ عليه يومان»^(١)، والمرادُ يَطْؤُهُم أَهْلُ الطريق الذين يمرُّون عليه، فحذفَ أَهلاً وأقامَ الطريقَ مُقامَه، ومعنى يَطْؤُهُم الطريقُ، أي يُبْوِثُهُم على الطريق، فَمَنْ جازَ فيه رَأَهُم وثَقُلَ عليهم، وقوله: «صَيْدٌ عليه يومان» معناه صَيْدٌ عليه الصَيْدُ يومين، فحذفَ الصَيْدُ وأقيمَ اليومان مُقامَه^(٢)، وإنما يفعلون ذلك فيما لا يُلْبَسُ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومن الأسماء ما جَرى في الكلام مصغراً وترك مكبراً)^(٣)؛ لأنه عندهم مُستصغرٌ، وذلك نحو: جُمَيْلٌ وكُعَيْبٌ وكُمَيْتٌ، وقالوا: جِملان وكِعتان وكُمتٌ، فجاءوا بالجمع على المكبر، كأنَّها جمعُ جُمَلٍ وكُعتٍ وأكُمتٍ).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ هذه الأسماءُ أسماءٌ نطَقوا بها مصغرةً لأنها عندهم مُستصغرةٌ، فاكْتَفَوْا بلفظ المصغر عن المكبر، فمن ذلك قولهم: جُمَيْلٌ وهو طائرٌ صغيرٌ شبيهٌ بالعُصفور^(٤)، وكُعَيْتٌ وهو البُنبُلُ، وقيل: شبيهٌ بالبلبل وليس إياه^(٥)، وقد كَسَرُوها على لفظ المكبر، فقالوا: جِملان وكِعتان، كأنَّهم قَدَّرُوا المكبرَ على فَعَلٍ، نحو جُمَلٍ وكُعتٍ كَصَرَدٍ ونُعَرٍ، ثم قالوا: جِملان وكِعتان كَصَرَدانٍ ونُعَرانٍ، وذلك أنَّ المصغرَ لا يَكْسُرُ على بناء الكثرة كما أنَّ ما كُسِّرَ على بناء الكثرة لا يُصَغَّرُ لِمَا ذكرناه من أنَّ بناء التَكْسِيرِ يدلُّ على الكثرة، وتصغيره يدلُّ على القِلَّةِ، فبينهما تَنَافٍ، وإذا كُسِّرَ إنما يكون التَكْسِيرُ للمكبر وإن لم يُلْفَظْ به.

(١) انظر الكتاب: ٤٧٨/٣.

(٢) من قوله: «يطؤُهُم» إلى قوله: «مقامه» قاله السيرافي، انظر حاشية الكتاب: ٤٧٨/٣.

(٣) في ط، المفصل: «تكبيره».

(٤) كذا فسره الرضي في شرح الشافية: ٢٨٠/١، وفسره سيبويه بأنه البلبل، انظر الكتاب:

٤٧٧/٣، وفسره المبرد بأنه طائر يشبه البلبل، انظر النكت: ٩٤٣.

(٥) كذا في الكتاب: ٤٧٧/٣، واللسان (كعت)، وهو البلبل كما في الصحاح (كعت)، وانظر

النهاية لابن الأثير: ٥٤٥/٢.

وَأَمَّا كُمَيْتٌ فَهُوَ لَفْظٌ يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ^(١)، وَقَدْ وَرَدَ مُصَغَّرًا لَا يَكَادُ يُنْطَقُ بِمَكْبَرَةٍ، وَهُوَ تَصْغِيرُ التَّرْخِيمِ بِحَذْفِ الزَّوَائِدِ كَمَا قَالُوا فِي أَشْقَرٍ: شُقَيْرٌ، وَفِي أَسْوَدٍ: سُؤَيْدٌ، وَالْكُمْتَةُ: لَوْنٌ يَقْصُرُ عَنْ سَوَادٍ [١٨٠/أ] الْأَدْهَمِ وَيَزِيدُ عَلَى حُمْرَةِ الْأَشْقَرِ، وَهُوَ بَيْنَ الْحُمْرَةِ وَالسَّوَادِ، قَالَ سَبْيُوهِ: سَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ كُمَيْتٍ فَقَالَ: إِنَّمَا صُغِّرَ لِأَنَّهُ بَيْنَ السَّوَادِ وَالْحُمْرَةِ، كَأَنَّهُ لَمْ يَخْلُصْ لَهُ وَاحِدٌ مِنْهُمَا، فَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَصَغَّرَ لِيَدُلَّ عَلَى ذَلِكَ الْمَعْنَى فَهُوَ كَدُوْنَيْنِ زَيْدٍ^(٢)، وَقَدْ جَمَعُوهُ عَلَى كُمْتٍ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ كَمَا قَالُوا: شُقَرٌ وَسُودٌ فِي الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ، جَاؤُوا بِالتَّكْسِيرِ عَلَى الْمَكْبَرِ، كَأَنَّهُمْ جَمَعُوا أَكْمَتَ وَكَمْتَاءَ كَمَا قَالُوا: جَمْلَانِ وَكِعْتَانِ، فَجَاؤُوا بِهِ عَلَى الْمَكْبَرِ، وَقَالُوا لِمَا يَجِيءُ فِي آخِرِ الْخِيلِ: سُكَيْتٌ وَسُكَيْتٌ، فَأَمَّا سُكَيْتٌ فَهُوَ فُعَيْلٌ كَجُمَيْزٍ^(٣) وَعُلَيْقٍ^(٤) وَأَمَّا سُكَيْتٌ فَهُوَ تَصْغِيرٌ عَلَى التَّرْخِيمِ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْأَسْمَاءُ الْمَرْكَبَةُ يَحْقَرُ الصَّدْرُ مِنْهَا، فَيَقَالُ: بُعَيْلَبَكْ وَحُضَيْرُ مَوْتٍ وَحُمَيْسَةُ عَشْرٍ^(٥)).

قَالَ الشَّارِحُ: إِذَا صَغُرَتْ أَسْمَاءُ مَرْكَبًا مِنْ أَسْمَاءٍ جُعِلَا أَسْمَاءً وَاحِدًا فَالطَّرِيقُ فِيهِ أَنْ تُصَغَّرَ الصَّدْرُ، ثُمَّ تُثَبِّعَ الثَّانِي كَمَا تَفْعَلُ قَبْلَ التَّصْغِيرِ مِنَ التَّرْكِيبِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْمَاعِلَةَ مَعَ الْأَوَّلِ، وَالثَّانِي كَالْتِمَّةِ لَهُ، فَمَحَلُّ الثَّانِي [١٣٧/٥] مِنَ الْأَوَّلِ مَحَلُّ الْمُضَافِ إِلَيْهِ مِنَ الْمُضَافِ، فَكَمَا أَنَّكَ إِذَا حَقَرْتَ مُضَافًا مِنْ نَحْوِ عَبْدُ زَيْدٍ وَطَلْحَةُ عَمْرُوٍ إِنَّمَا تَحْقُرُ الْأَوَّلَ دُونَ الثَّانِي مِنْ نَحْوِ عُبَيْدُ زَيْدٍ وَطَلْحَةُ عَمْرُوٍ، كَذَلِكَ تَقُولُ: هَذَا بُعَيْلَبَكْ وَحُضَيْرُ مَوْتٍ وَمُعَيْدِيكَرْبَ، لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ وَالْمَرْكَبَيْنِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ طَوِيلٍ

(١) انظر الصحاح (كمت).

(٢) تصرّف ابن يعيش بكلام سبويه، انظر الكتاب: ٤٧٧/٣.

(٣) «الجُمَيْزُ والجُمَيْزِي: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ» اللسان (جمز).

(٤) «العَلَيْقُ: نَبَاتٌ» اللسان (علق).

(٥) بعدها في المفصل: ٢٠٦ «وثنِيًا عَشْرًا».

كَعَنْتَرِيس^(١)، فكما تقول: عُنْتَرِيس كذلك تقول: حُضَيْرَمَوْت، فَيَحِلُّ «موت» من حَضَرَ حَلَّ رِيس من عَنْتَرِيس من حيث كان تماماً له^(٢).

ومثله خمسة عشر لأنه مرَّكَبٌ مثله، فتقول: هذا حُمَيْسَة عشر فتصغَّرُ الأول وتُتْبِعُه الثاني سواءً في ذلك أَرَدْتَ العدد أَوْ سَمَّيْتَ به، وتقول في اثنا عشر واثنتا عشرة: ثُنَيَّا عشر وثُنَيَّا عشرة لأنَّ حَلَّ عشر من اثني عشر حَلَّ النون من اثْنَيْن، وقد مضى بيان ذلك.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتحقيرُ الترخيم أنْ تَحْذَفَ كُلُّ شَيْءٍ زَيْدٍ في بنات الثلاثة والأربعة حتى يصير الاسم على حروفه^(٣) الأصول ثم تصغَّرُه^(٤))، كقولك في حارث: حُرَيْث، وفي أسود: سُؤَيْد، وفي خفَيْد: خُفَيْد، وفي مُقْعَنْسِس: قُعَيْس، وفي قُرْطاس: قُرَيْطُس).

قال الشَّارح: معنى تصغير الترخيم أنْ تَحْذَفَ زوائد الاسم في التحقير بحيث لا يَبْقَى إِلَّا الْأَصُولُ ثلاثياً كان الاسم أو رباعياً، كأنهم آثَرُوا تخفيفَ الاسم بِحَذْفِ زوائده لِما يحدثُ في الاسم من الثقل بزيادة أداة التحقير، فتقول في تحقير محمد: مُحَمَّد، لأنَّ الميمَ الأولى زائدة، وإحدى الميمَيْنِ الثانيَتَيْنِ^(٥)، فتحذفُهما فتقول في تحقير أحمد: مُحَمَّد أيضاً؛ بحذف الهمزة لا غير لأنها الزائدة، وتقول في تحقير محمود: مُحَمَّد بحذف الميم والواو لأنها زائدتان، ولا تُبَالِي الإلباس ثَقَّةً بالقرائن.

فعلى هذا تقول في حارث: حُرَيْث، حذفت الألفَ لأنها زائدة، وبقيت الأحرف الأصول التي هي الحاءُ والراءُ والياءُ فَصُغِرَ عليها، وتقول في أسود: سُؤَيْد بحذف

(١) «العنتريس: الناقة الصلبة» اللسان (عترس).

(٢) سقط من ط: «له».

(٣) في المفصل: ٢٠٦ «حتى تصير الكلمة على حروفها».

(٤) في المفصل: ٢٠٦ «تصغرها».

(٥) التقدير «زائدة»، انظر تصغير الترخيم في الكتاب: ٤٧٦/٣، والمقتضب: ٢٩٣/٢، وشرح

الشافية للرضي: ٢٨٣/١.

الهمزة لأنها هي الزائدة، ولا فرق بين أن تكون الزيادة للإلحاق أو لغير الإلحاق، وقالوا في خَفَيْدَد: خُفَيْد، حذفوا الياء وإحدى الدالّين لأنهما زائدتان للإلحاق بسَفَرَجَل، والخَفَيْدَد: الخفيف من الظّلّمان، وقالوا في مُقْعَنْسِس: قُعَيْس، تحذف الميم والنون وإحدى السينين لأنها زوائد للإلحاق بمُخْرَنْجِم.

وبنات الأربعة في ذلك بمنزلة بنات الثلاثة، تحذف الزوائد حتى تصير على مثال فَعْيَعِل، فتقول في مُدْخَرَج: دُخَرَج، وفي مُحْرَنْجِم: حُرَيْجِم، وفي جُمهور: جُمَيْهَر، ولا فرق في بنات الأربعة بين تصغير الترخيم وغيره، إلا أن ياء العوض لا تدخل تصغير الترخيم وتدخل غيره، فتقول: دُخَرِج و حُرَيْجِم و جُمَيْهَر، ولا تقوله إذا كان مرخاً.

وقال الفراء في هذا التصغير: إنَّ العرب إنما تفعل ذلك في الأسماء الأعلام كما كان الترخيم في النداء كذلك^(١)، فعلى هذا لو صغرنا حارثاً أو أسودَ عَلَمَيْن لقلنا: حُرَيْث و سُؤَيْد في الترخيم، ولو صغرناهما قبل النقل والتسمية لم نُقل إلا حُوَيْرِث وأُسَيْد، ولم يفرق أصحابنا بين هذين^(٢)، وذكر في بعض الأمثال: «عَرَفَ حُمَيْقُ جَمَلَهُ»^(٣) يريد تصغير أحمق، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن الأسماء ما لا يصغر كالضمائر وأين ومتى وحيث وعند ومع وغير وحسب)^(٤) ومن وما وأمس وغد وأول من أمس والبارحة وأيام الأسبوع والاسم الذي بمنزلة الفعل، لا تقول: هو ضَوَيْرِبٌ زيداً).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ من الأسماء ما لا يجوز تصغيره كما لا يجوز وصفه، فمن ذلك المضمرات نحو: أنا [١٣٨/٥] وأنت وهو وسائر المضمرات^(٥)، فلا تقول في أنا: أُنيّ،

(١) وهو قول ثعلب أيضاً، ونسب إلى الكوفيين، انظر حاشية الكتاب: ٤٧٦/٣، وشرح الشافعية للرضي: ٢٨٣/١، والارتشاف: ٤٠٠، والمساعد: ٢٣٠-٥٢٩/٣، والأشموني: ١٧٠/٤.

(٢) انظر الكتاب: ٤٧٦/٣، والمقتضب: ٢٩٣/٢.

(٣) في المستقصى: ١٦٠/٢ «عرف حميقاً جملة» وانظر مجمع الأمثال: ١٢/٢.

(٤) في المفصل: ٢٠٦ «وحسبك».

(٥) سقط من ط، ر: «وسائر المضمرات».

وفي نحن: نُحَيِّنُ وذلك لأُمر:

أَحَدُهَا: أَنَّ المضمَرات تجري مجرى الحروف في عدم قيامها بأنفسها وافتقارها إلى غيرها، ولا تحقُّرُ الحروف.

الثاني: أَنَّ أَكْثَرَ الضمائر على حرف أو حرفين، وذلك ممَّا لا يحقُّرُ لنقصه عن أبنية التحقير.

الثالث: أَنَّ المضمَرات ليست أسماءً لشيء ثابت تخصُّه ولا تقع على غيره، والشيء إنما يكون حقيراً صغيراً بالإضافة إلى ما له ذلك الاسم وهو أكبر منه.

فإن قيل: فقد حقروا المبهات وهي مبنيات تجري مجرى الحروف، وفيها ما هو على حرفين.

قيل: المبهَم يشبه الظاهر من حيث إنه يوصفُ ويوصفُ به ويُبتدأ به الكلام، كقولك: هذا زيدٌ، وليس فيه شيء يتَّصل بالفعل، ولا يجوز فضله كالكاف في «ضربتُك» والتاء في «قمتُ»، فالمبهَم كالظاهر لقيامه بنفسه^(١) ولما ذكرناه.

ولا يحقُّرُ «أينَ ولا متى» لبعدهما من التمكن وتنزُّلهما منزلة الحروف من جهة تضمُّنهما معنى الاستفهام، [١٨٠/ب] ولا تصغرُ «حيث» لعدم تمكُّنها وافتقارها إلى موضح، ومثلها في الأزمنة إذ وإذا.

فإن قيل: فإنَّ الذي والتي يفتقران إلى موضح افتقار «حيث» ومع ذلك فإنَّهما يُصغران، نحو اللَّذِيَّ واللَّتِيَّ.

قيل: الذي والتي أقرب إلى التمكن، ألا ترى أنَّهما يكونان فاعلين ومفعولين ويُبتدأ بهما ويوصفان ويوصفُ بهما، فافترق الحال بينهما.

ومن ذلك «عند» فإنَّها لا تصغرُ لعدم تمكُّنها ولأنَّ الغرض من تصغير الظرف التقريبُ كتحَيِّتٍ وفُؤَيْقٍ، و«عند» في غاية القرب، فلما دلَّ لفظها على ما تدلُّ عليه

(١) من قوله: «أحدها» إلى قوله: «بنفسه» قاله الأعلام في النكت: ٩٤٤-٩٤٥، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢٨٩/١-٢٩٠.

الظروف مصغرة لم يُختَجِ إلى التصغير فيها.

وَأَمَّا «مع» فلا تصغرُ أيضاً لبعدها من التمكن بكونها^(١) على حرفين، وقد اعتقدَ فيها الحرفية مَنْ أَسْكَنَهَا في قوله^(٢):
فَرِيشِي مِنْكُمْ وَهَوَايَ مَعَكُمْ

ومن ذلك «غير وسوى» لا يصغرُان بخلاف «مثل»، فإنك تصغرُه، فتقول: هذا مُثِيلُ هذا، ولا تقول: غُيْرُه، وذلك من قَبْلِ أَنَّ المائلة قد تختلف بأنْ تَقِلَّ وتكثُر، ألا ترى أَنَّك تقول: هذا أَكْثَرُ مائِلَةً، وهذا أَقَلُّ مائِلَةً من هذا، وليست المغايَرةُ كذلك لأنَّ غيراً اسْمٌ لكلِّ مَنْ لم يكن المضافَ إليه، وليس في كونه غيرَه معنى يكون أنقصَ من معنى فيصغرُ الناقصُ كما كان في المائلة كذلك.

وَأَمَّا «سوى» فالعِلَّةُ فيه^(٣) واحدةٌ، ومن ذلك «حَسْبُ» لا يصغرُ لأنه في معنى الفعل، فإذا قلتَ: حَسْبُكَ درهمان [١٣٩/٥] فمعناه لِيَكْفِكَ درهمان، فكما لا يصغرُ الفعلُ كذلك لا يصغرُ ما هو في معناه.

وَأَمَّا «ما وَمَنْ» فلا يصغرُان لأنهما غيرُ متمكِّنين وعلى حرفين، وهما بمنزلة الحرف في الاستفهام والجزاء والخبر.

وَأَمَّا «أَمْسٍ وَغَدٍ» فلا يحقران لأنهما لَمَّا كانا يتعلَّقان باليوم الذي أنت فيه صارا بمنزلة المضمرات لاحتياجهما إلى حضور اليوم، كما أَنَّ الضميرَ يحتاج إلى ظاهرٍ

(١) في ط، ر: «وكونها».

(٢) عجز البيت:

وإن كانت زيارتكم لِمَا مَا

نسب في الكتاب: ٢٨٧/٣ إلى الراعي، وهو في شعره: ٢٤٣، ونسبه العيني في المقاصد: ٤٣٢/٣ إلى جرير، وهو في ديوانه: ٢٢٥، وورد بلا نسبة في النكت: ٨٦٢، وأما لي ابن الشجري: ٣٧٤-٣٧٥، ٢/٥٨٣-٥٨٤، والجنى الداني: ٣٠٦.

(٣) سقط من ط، ر: «فيه».

يتقدّمه^(١)، وكذلك «أَوَّلُ من أَمْسٍ» حَكْمُهُ حَكْمُ أَمْسٍ، ومثله البارحة.

وأما أيامُ الأسبوعِ نحوُ الثلاثاء والأربعاء لا^(٢) يحَقَّرُ شيءٌ منها، وكذلك أسماءُ الشهور، نحوُ المحَرَّمِ وصَفَرٍ لأنها أعلامٌ على هذه الأيام، فلم تتمكَّنْ تمكَّنَ زيد وعمر و ونحوهما من الأعلام، لأنَّ العَلَمَ إِنَّمَا وُضِعَ على شيءٍ لا شريكَ له، وهذه الأسماءُ وُضِعَتْ على الشهور والأسبوعِ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ الشهرُ الأوَّلُ من السَّنَةِ واليومُ الأوَّلُ والثاني من الأسبوعِ، وذلك لا يختلف فيصغَرُ بعضها عن بعض، وذهب الكوفيون وأبو عثمان المازني وأبو عمر الجرمي إلى جواز تصغير ذلك^(٣).

وأما ضاربٌ إذا كان للحال والاستقبال وهو في نيّة التنوين فإنه لا يحَقَّرُ أيضاً؛ لأنّا إذا نَوَّنَاهُ ونصَّبناه بعده فهو في مذهب الفعل، وليس التصغيرُ ممّا يلحقُ الأفعالِ إلّا في التعجُّبِ، فلذلك لا يجوز «هذا ضَوَيْرُبٌ زيداً غداً»، فأَمّا إذا كان لِمَا مَضَى نحوُ «هذا ضاربٌ زيدٌ أَمْسٍ» فليس في مذهب الفعل، ومَجْرَاهُ مَجْرَى «غلام زيد»، فكما تقول: هذا غُلَيْمٌ زيدٌ فكذلك يجوز «هذا ضَوَيْرُبٌ زيدٌ أَمْسٍ».

قال صاحب الكتاب: (والأسماءُ المبهمةُ خُولِفَ بتحقيقها تحقيرُ ما سواها بأن تُرِكَتْ أوائلُها غيرَ مضمومةٍ وأُلْحِقتْ بأواخرها ألفاتٌ، فقالوا في ذا: ذِيًا وفي نا: نَيًّا، وفي أوّلا وأولاء: أَلَيًّا وأَلَيَّاء وفي الذي والتي: اللَّذِيَّاءُ واللَّتِيَّاءُ، وفي الذين واللاتي: اللَّذِثُونَ واللَّتِثَاتُ).

قال الشَّارِحُ: اعْلَمْ أَنَّ القِيَّاسَ في الأسماءِ المبهمةِ أَنْ لا تصغَرَ من حيث كانت مبنيةً على حرفَيْن كَمَنْ وما، إلّا أنها لَمَّا كان لها شبهٌ بالظاهر من حيث كانت تُشْنَى وتُجمَعُ

(١) من قوله: «وأما أَمْسٍ» إلى قوله: «يتقدمه» قاله الأعلام في النكت: ٩٤٥ بخلاف يسير.

(٢) الصواب: «فلا».

(٣) انظر مذهب هؤلاء في النكت: ٩٤٦، والمخصص: ١٤/١١١، والارتشاف: ٣٥٢، والمساعد: ٣/٤٩٤، ومنع سيبويه تحقير أسماء الأيام والشهور، انظر الكتاب: ٣/٣٨٠، والنكت: ٩٤٥.

وَتُوصَفُ وَيُوصَفُ بِهَا، وَالتَّصْغِيرُ وَصْفٌ فِي الْمَعْنَى، فَدَخَلَهَا التَّصْغِيرُ كَمَا دَخَلَهَا الْوَصْفُ، وَلَمَّا كَانَتْ مَخَالِفَةً لِلْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ خَالَفُوا بَيْنَ تَصْغِيرِهَا وَتَصْغِيرِ الْمُتَمَكِّنَةِ بِأَنْ غَيَّرُوهَا عَلَى غَيْرِ مِنْهَااج تَغْيِيرِ تَصْغِيرِ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ، وَصَارَ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى حَقَارَةِ الْمَشَارِإِ إِلَيْهِ كَمَا كَانَ تَغْيِيرُ الْأَسْمَاءِ الْمُتَمَكِّنَةِ بَضْمً أَوْإِثْلَهَا وَبِنَائِهَا عَلَى فُعِيلٍ وَفُعِيلِلٍ دَلَالَةً عَلَى صِغَرِ الْمُسَمَّى.

فَإِذَا أَرَدْتَ تَصْغِيرَ الْمُبْهَمِ تَرَكْتَ أَوَّلَهُ عَلَى حَالِهِ وَزِدْتَ فِيهِ يَاءَ التَّصْغِيرِ عَلَى حَدِّ زِيَادَتِهَا فِي الْمُتَمَكِّنَةِ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ، فَلَا يَعْزَى الْمَصْغَرُّ مِنْهَا إِذْ لَوْ عَزِيَ مِنْهَا فَلَا يَكُونُ عَلَى تَصْغِيرِهِ دَلِيلٌ، وَأَلْحَقْتَ فِي آخِرِهِ أَلْفًا كَالْعَوْضِ مِنْ ضَمٍّ أَوَّلِهِ، تَدُلُّ عَلَى مَا كَانَتْ تَدُلُّ عَلَيْهِ الضَّمَّةُ، فَتَقُولُ فِي ذَا: ذَيًّا، وَفِي تَا: تَيًّا^(١).

فَإِنْ قِيلَ^(٢): فَمَا بِالْ يَاءِ التَّصْغِيرِ زِيدْتَ هُنَا ثَانِيَةً وَسَبِيلُهَا أَنْ تُزَادَ ثَالِثَةٌ؟ قِيلَ: إِنَّمَا أُلْحَقْتَ ثَالِثَةٌ، وَلَكِنَّكَ حَذَفْتَ يَاءَ لاجتماع الياءات، وَذَلِكَ أَنَّ الْأَصْلَ ذَا وَتَا عَلَى حَرْفَيْنِ كَمَا تَرَى، فَلَمَّا صَغَّرُوهُمَا احتاجوا إِلَى حَرْفٍ ثَالِثٍ فَأَتَوْا بِيَاءٍ أُخْرَى لِتَمَامِ بِنَاءِ التَّصْغِيرِ، ثُمَّ أَدَخَلُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً، فَانْقَلَبَتِ الْأَلْفُ يَاءً لِحَرْكِهَا بِوَقْعِ يَاءِ التَّصْغِيرِ بَعْدَهَا، وَزَادُوا الْأَلْفَ آخِرًا عَوْضًا مِنْ ضَمَّةِ الْفَاءِ، فَصَارَ ذَيًّا، فَاجْتَمَعَ ثَلَاثُ يَاءَاتٍ، وَذَلِكَ مُسْتَقْبَلٌ، فَحَذَفُوا إِحْدَى الْيَاءَاتِ، فَلَمْ يَكُنْ سَبِيلٌ إِلَى حَذْفِ يَاءِ التَّصْغِيرِ لِأَنَّهَا عَلَامَةٌ وَلَا إِلَى حَذْفِ الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ لِأَنَّهُ بَعْدَهَا أَلْفٌ، وَلَا يَكُونُ مَا قَبْلَ الْأَلْفِ إِلَّا مَفْتُوحًا، فَلَوْ حَذَفُوهَا حَرَّكُوا يَاءَ التَّصْغِيرِ، وَهِيَ لَا تَكُونُ مَتَحَرِّكَةً، فَحَذَفُوا الْيَاءَ الْأَوَّلَى فَبَقِيَ ذَيًّا وَتَيًّا، وَحَصَلَتْ يَاءُ التَّصْغِيرِ ثَانِيَةً.

وَأَمَّا تَيًّا فَهُوَ تَحْقِيرُ تَا، وَمَنْ قَالَ: ذِي وَذِهِ قَالَ فِي تَحْقِيرِهِ: تَيًّا، وَهُوَ عَلَى لُغَةٍ مَنْ [١٤٠ / ٥] قَالَ: هَذِهِ وَهَذِي وَتَا وَتِي أَيْضًا، يَرْجِعُ كُلُّهُ فِي التَّصْغِيرِ إِلَى لُغَةٍ مَنْ يَقُولُ: تَا لَثَلًا يَلْتَبِسُ الْمُؤَنَّثُ بِالْمَذَكَّرِ وَإِذَا قُلْتَ: هَذِيًّا وَهَاتِيًّا [١٨١ / أ] فَإِنَّمَا هُوَ ذَيًّا وَتَيًّا دَخَلَتْ

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٤٨٧/٣، والنكت: ٩٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٨٤/١.

(٢) انظر أسرار العربية: ٣٦٨، وشرح الشافية للرضي: ٢٨٤/١.

عليهما هاء التنبيه، وكذلك إذا قلت: ذِيَاكَ وَتِيَاكَ، فثُلُجِحُقه علامة الخطاب كما ثُلُحِقُ المكبَّر في قولك: ذاك وتاك.

فأما أُولَا مقصوراً وممدوداً وهو جمعُ ذا وتا فإنه يقع على المذكر والمؤنث، فإذا صَغُرَتْ «أُولَا» مقصوراً فلا إشكال فيه، لأنك ثُلُحِقُ بَاءَ التصغيرِ ثالثةً وتقلب ألفه ياءً لوقوعها موقعَ مكسور بعد ياء التصغير، ثم تزيدُ الألفَ أخيراً عوضاً من ضمة التصغير، فصار اللفظ «أُولِيَا».

فإن قلت: إذا كنتَ إنما ثُلُحِقُ الألفَ آخرَ عوضاً من ضمة أوائل الأسماء المصغرة ونحن إذا صَغَرْنَا «أُولَا» فنضمُّ أولها ونقول: أُولِيَا فتكون الضمة موجودة، وإذا كانت الضمة موجودة فما وجه التعويض عن شيءٍ موجود في اللفظ؟ فالجوابُ أَنَّ ضمة أول أُولِيَا ليست مجتَلَبَةً للتحقير بمنزلة ضمة أول كُليبٍ وجُميلٍ، وإنما هي الضمة التي كانت موجودة في حال التكبير في قولك: أُولَا، والذي يدلُّ على ذلك تَرْكُهُم ما هو مثله من أسماء الإشارة واستحقاقُ البناء بحاله غير مضموم، وذلك قولك: ذِيَا وَتِيَا، ألا ترى أَنَّ الذال والتاء مفتوحان كما كانتا قبل التحقير في ذا وتا؟ فكذلك ضمة همزة أُولِيَا هي الضمة في أُولَى، فلَمَّا كانت الضمة في أُولِيَا هي الضمة التي كانت موجودة في أُولَى وليست مجتَلَبَةً للتحقير بقيت بحالها وعَوَّضَ الألفُ في آخره عن ضمة التحقير.

وأما أُولَاٍ ممدودةً ففيه نظر، والقولُ فيه أَنَّ أُولَاٍ وزنه فُعَال كعُراب، وقياسُ تصغيره لو صُغِرَ على حدِّ تصغير الأسماء المتمكنة أن تقول: هذا أُولِيٌّ كما تقول: عُطِيٌّ، إِلَّا أَنَّهُمْ لَمَّا لم يَغَيِّرُوا أُولَه عن حاله أرادوا أَن يَزِيدُوا في آخره الألف كالعوض من ضمة التحقير في أوله، فلم تَسْغُ زيادتها بعد الهمزة لِثَلَا يتحوَّل الممدود عن لفظه وقد بنَّوه على المدِّ، فزادوا أَلَفَ العوض قبل الهمزة فصار أُولِيَا، على لفظ أَلِيَّاع، هذا رأي سيبويه، وهو مذهب المبرد.

وأما أبو إسحق فإنه كان يقدِّر الهمزة في أَلَا ألفاً في الأصل^(١)، فإذا صُغِر دخلت ياء

(١) انظر الكتاب: ٤٨٨/٣، وانظر أيضاً مذهب المبرد مبسوطاً في المخصص: ١٠٤/١٤-١٠٥، =

التصغير ثلاثة بعد اللام، فتقلب الألف الأولى ياءً لوقوع ياء التصغير قبلها على حدِّ قلبها في غلام وعناق، فتقول: غُلَيْمٌ وَعُنَيْقٌ، ثم أدخلوا الألفَ المزيده للتصغير آخرًا، فاجتمع ألفان في التقدير، فقلبت الثانية همزةً لاجتماع الألفين على حدِّ قلبها في حمراء وصحراء، وهذا أقربُ إلى القياس لاعتقاد زيادة ألف التصغير آخرًا على منهاج سائر المبهمات، إلاَّ أنَّه يضعفُ من جهة تقدير همزة بالألف، فاعرفه.

وأما الذي والتي فيُحَقَّران على منهاج تحقير أسماء الإشارة لأنَّ مجرأهما في الإنبام واحد بوقوعهما على كلِّ شيءٍ من حيوان وجماد كما كانت أسماء الإشارة كذلك، فتتركُّ أولهما على حاله من الفتح وتزیدُ ياء التصغير ثلاثةً وتدغمُها في الياء التي هي لام الكلمة وتزیدُ الألف المزيده للتصغير آخرًا، فتقول: اللَّذِيَّاءُ وَاللَّتِيَّاءُ، قال الشاعر أنشده أبو العباس^(١):

بَعْدَ اللَّتِيَّاءِ وَاللَّتِيَّاءِ وَالتِّي

إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ [١٤١/٥]

وقد حُكي اللَّذِيَّاءُ وَاللَّتِيَّاءُ بضمِّ الأول منهما^(٢)، والأوَّلُ أَقْسُ، لأنَّ هؤلاء يجمعون بين العوض والمعوض، فإذا ثَبَّتَتْ أو جمعت شيئاً من هذه الأسماء لم تُلَحِقْه ألفاً في آخره من أجل الزيادة التي لحقت، وذلك قولك في الثنية: «جاءني اللَّذِيَّان قاما» وفي الجرِّ والنصب: «مررت باللَّذِيَّينِ قاما ورأيتُ اللَّذِيَّينِ قاما»، وتقول في الجمع: «جاءني اللَّذِيَّينِ ورأيتُ اللَّذِيَّينِ ومررت باللَّذِيَّينِ»، ومَنْ قال اللَّذُونُ في الرفع قال: «جاءني اللَّذِيَّون» فيضمُّ الياء المشددة قبل الواو ويكسرها في الجرِّ والنصب كما يفعلُ في

=ومذهبه ومذهب الزجاج في شرح الشافية للرضي: ٢٨٧/١، والارتشاف: ٣٩٢.

(١) أنشد أبو العباس المبرد البيهقي في المقتضب: ٢٨٩/٢ غير منسوبين، والأول منها منسوب إلى العجاج في الكتاب: ٣٤٧/٢، ٤٨٨/٣، وهما في ديوانه: ٤٢٠/١، والنكت: ٦٤٧، وأما ابن الشجري: ٣٤/١.

(٢) ذكر ذلك عن الأخفش في الارتشاف: ٣٩٣، والمساعد: ٥٢٩/٤، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢٨٨/١.

الصحيح، وكان أبو الحسن يذهب إلى أن الألف الزيدة للتصغير مقدّرة، وإنما حذفت لالتقاء الساكنين، وبقي ما قبلها مفتوحاً ليدلّ على الألف المحذوفة على حدّ المصطَفَيْنِ والأَعْلَيْنِ، فيقول: «جاءني اللذَيَّونَ» بفتح الياء، و«رأيتُ اللذَيَّينَ ومررتُ باللذَيَّينَ» فيكونُ لفظ الجمع فيه كلفظ الثنية، غيرَ أنَّ نون الثنية مكسورة، ونونُ الجمع مفتوحة^(١)، وتقول في المؤنث: اللَّتَيَّا، وفي الثنية: اللَّتَيَّانِ؛ في الرفع، وفي النصب والجر: اللَّتَيَّينِ، وفي الجمع: اللَّتَيَّاتِ؛ على المذهبين جميعاً.

وأما اللَّاتِي فلا يحقُّرُ على لفظه لأنه جمعُ كثرة، فردُّوه إلى الواحد وصغِّروه ثم جمعوه بالألف والتاء لأنه مؤنث كما يُفعلُ بالجمع من غير المبهَم، نحو قولهم في جِفَانٍ وقِصَاعٍ: جُفَيْنَاتٍ وقُصَيْعَاتٍ، قال سيبويه: استغنَّوا بجمع الواحد المحقَّر السالم إذا قلت: اللَّتَيَّاتِ كما استغنَّوا عن تحقير القَصْرِ^(٢)، وهو العشيُّ والمساء بقولهم: أَتَانَا مُسَيَّانَا وَعُشَيَّانَا^(٣)، وكذلك اللَّاتِي تقول فيها: اللَّتَيَّاتِ، وكان الأخفش يُحقِّرُ اللَّاتِي على لفظه فيقول: اللَّوَيَّا^(٤)، كأنه يحذف التاء من آخره لِئَلَّا يصيرَ الاسمُ المصغَّرُ بزيادة الألف التي للتصغير على خمسة أحرف فيخرجَ عن بناء التصغير، ويحتجُّ بأنه ليس بجمع التي على لفظها [١٨١/ب] وإنما هو اسمٌ للجمع كقولك: نفر وقوم، وهو القياس^(٥)، وكان المازني^(٦) يقول: إذا آل الأمرُ إلى حذف حرف من أجل الألف الداخلة فتُحذفُ الألفُ التي هي بعد اللام، وهو أوَّلَى، قال: لأنه زائد إذ كان في تقدير فاعِلٍ.

(١) انظر مذهب الأخفش في المقتضب: ٢/ ٢٩٠، والنكت: ٩٥٠، وما قاله السيرافي في جاشية الكتاب: ٣/ ٤٨٨-٤٨٩، وشرح الشافعية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ٣٩٣.

(٢) تصرف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٩.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٤٨٩، والارتشاف: ٣٩٠.

(٤) مذهب الأخفش في المقتضب: ٢/ ٢٩٠، وشرح الشافعية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ٣٩٤.

(٥) كذا وجه المبرد قول الأخفش، انظر المقتضب: ٢/ ٢٩٠.

(٦) قول المازني في شرح الشافعية للرضي: ١/ ٢٨٨، والارتشاف: ٣٩٤.

ومن أصناف الاسم المنسوب

(فصل) قال صاحبُ الكتاب: (هو الاسم الملحقُ بآخره ياءٌ مشددةٌ مكسورةٌ ما قبلها علامةٌ للنسبةِ إليه كما ألحقت التاءُ علامةً للتأنيث، وذلك نحو قولك: هاشميٌّ وبصريٌّ).
قال الشارح: اعلم أنَّ النسبةَ التي يقصدها النحويون ويسميها سيبويه الإضافة^(١) هو ما يُنسبُ إلى قبيلةٍ أو بلدةٍ أو صنعةٍ أو غير ذلك، يقال: نسبتهُ إلى بني فلان إذا عزَّوته إليهم، فهي إضافةٌ من جهة المعنى، وإن كانت مخالفةً لها من جهة اللفظ، وذلك أنَّك في الإضافة تذكرُ الاسمين وتضيفُ أحدهما إلى الآخر، نحو «غلامُ زيدٍ» و«صاحبُ عمرو»، وفي النسب إنما تذكرُ المنسوب إليه وحده، ثم تزيدُ عليه زيادةً تدلُّ على النسبِ وتكتفي بتقدم الموصوف عن ذكر المنسوب، وذلك أن يُزاد في آخر المنسوب إليه ياءٌ مشددةٌ، ويُكسر ما قبل الياء فيما قلَّت حروفه أو كثرَت، وذلك نحو قولك في النسب إلى هاشم: هاشميٌّ، وإلى قيس: قيسيٌّ، وإلى بغداد: بغداديٌّ، وإلى واسط: واسطيٌّ، وإلى من يبيع الدقيق: دقيقيٌّ، وإلى من يبيع الثياب المُلحمة: مُلحميٌّ^(٢).
والغرض بالنسب أن تجعل المنسوب من آل المنسوب إليه أو من أهل تلك المدينة أو الصنعة، وفائدتها^(٣) فائدة الصفة.

فإن قيل^(٤): ولمَ كانت الياءُ هي المزيَّدة دون غيرها؟ فالجواب أن القياس كان يقتضي أن تكون أحد حروف المد [١٤٢/٥] واللَّين لِمَا تقدَّم من خفتها ولأنها مألوفٌ زيادتها، إلَّا أنَّهم لم يزدوا الألف لثلاث يصير الاسم مقصوراً فيمتنع من الإعراب، وكانت الياء أخفَّ من الواو فزِيدَت، فهذه الياءُ اللاحقةُ شبيهةٌ بالتاء اللاحقة بالمؤنث^(٥)، وذلك من قبل أن

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥.

(٢) «الملحمة: جنس من الثياب» الصحاح (لحم).

(٣) أعاد الضمير على النسبة.

(٤) هذا الاعتراض والجواب عليه في أسرار العربية: ٣٦٩.

(٥) انظر أوجه المشابهة بين ياء النسبة والتاء اللاحقة للتأنيث في المذكر والمؤنث للمبرد: ٨٢، =

الياء علامة لمعنى النسب كما أَنَّ التاء علامة لمعنى التأنيث، وكلُّ واحدة^(١) منهما يمتزجُ بما يدخلُ عليه حتى يصيرَ كجزءٍ منه، ويتقلُّ الإعرابُ إليه، فتقول: هذا رجلٌ بَصْرِيٌّ ورأيتُ رجلاً بَصْرِيًّا ومررتُ برجلٍ بَصْرِيٍّ كما تقول: هذه امرأةٌ قائمةٌ ورأيتُ امرأةً قائمةً ومررتُ بامرأةٍ قائمةٍ، فكلُّ واحدةٍ من الزائدتين أعني الياء في النسب والتاء في المؤنث حرفٌ إعرابٍ لِمَا دخل فيه.

وإنما صاروا بمنزلة الجزء ممَّا دخلا فيه من قِيلَ أَنَّ العلامة أحدثت في كُلِّ واحدٍ من المنسوب والمؤنث معنى لم يكن، فصار الاسمُ بالعلامة مركَّباً، والعلامة فيه من مقوماته فتَنَزَّلَتِ العلامةُ في كُلِّ واحدٍ منهما منزلةً أداة التعريف في الرجل والغلام، فكما أَنَّ الألف واللام جزءٌ ممَّا دخلتا فيه فكذلك ياءُ النسب وتاءُ التأنيث، والذي يدلُّ على أَنَّ الألف واللام جزءٌ ممَّا دخلتا فيه أَنَّ العاملَ يتخطَّاهما إلى ما بعدهما من الاسم المعرَّف فيعملُ فيه.

وإنما كانت ياءُ النسب مشدَّدةً لَأَمْرَيْنِ^(٢):

أحدهما: أَنَّ لا تَلْتَسِسَ بياءُ المتكلم.

الثاني: أَنَّها لو لحقت خفيفةً وما قبلها مكسوراً لثَقُلَ عليها الضمة والكسرة كما ثَقُلتا على القاضي والداعي، وكانت معرَّضةً للحذف إذا دخل عليها التنوينُ فحَصَّنوها بالتضعيف، ووقع الإعرابُ على الثانية فلم تَثْقُلْ عليها ضمةٌ ولا كسرةٌ لسكون الياء الأولى.

وإنما كان ما قبلها مكسوراً لَأَمْرَيْنِ:

أحدهما: أَنَّها مدَّةٌ ساكنةٌ، وإنما ضُوِّعَتْ خوفَ اللَّبْسِ، وحرفُ المدِّ لا تكون حركةً ما قبله إِلَّا من جنسه.

= والمقتضب: ١٧٣/٣، والعلل في النحو: ٣٥١، وأسرار العربية: ٣٧٠

(١) في ط، ر: «واحدة».

(٢) انظر تعليل ذلك في أسرار العربية: ٣٦٩.

الأمر الثاني: أنه لما وجب تحريك ما قبلها لسكونها لم يفتح لئلا يلتبس بالمشئى، فكانت الكسرة أخف من الضمة فعَدَلُوا إليها.

فإن قيل: فهل هذه الياء حرفٌ أو اسمٌ؟ فالجوابُ أنَّها حرفٌ كتاء التانيث لا موضع لها من الإعراب.

وذهب الكوفيون إلى أنَّها اسمٌ في موضع مجرور بإضافة الأول إليه^(١)، واحتجوا بها يُخَكِّي عن العرب «رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ» بجر تَيْمٍ الثاني جعلوه بدلاً من الياء في التَّيْمِيَّ، وإذا كان بدلاً منه كان اسماً لأنَّ حكمَ البديل حكمُ المبدل منه.

وهو فاسدٌ من قَبْلِ أَنَّ الياء حرفٌ معنى دالٌّ على معنى النَّسَبِ كما أنَّ تاء التانيث حرفٌ دالٌّ على معنى التانيث، وليست كنايةً عن مسمًى، فيكون لها موضعٌ من الإعراب مع أنَّ الاسم الذي له موضعٌ من الإعراب هو الذي يَتَعَدَّرُ ظهورُ الإعراب في لفظه، فيُحَكَّمُ على محلِّه.

وأما ما حكَّوه من قولهم: «رَأَيْتُ التَّيْمِيَّ تَيْمَ عَدِيٍّ»^(٢) فإنَّ صحَّت الرواية فهو محمولٌ على حذفِ المضاف، كأنه لما ذَكَرَ التَّيْمِيَّ دَلَّ ذِكْرُهُ إِيَّاهُ على صاحبِ فَأَضْمَرَهُ لِلدَّلَالَةِ عَلَيْهِ، فكأنه قال: صاحبُ تَيْمٍ عَدِيٍّ أَوْ ذَا تَيْمٍ عَدِيٍّ، ثم حَذَفَ المضاف وأَبْقَى المضافَ إِلَيْهِ على حاله من الإعراب، وجَعَلَهُ وَإِنْ لم يذكره بمنزلة الثابت الملفوظ به، ونظيره قوله^(٣):

أَكَلَّ امْرِئٍ تَحْسِبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَاراً [١٤٣/٥]

فإنه خَفَضَ نَاراً على تقدير «وَكَلَّ نَاراً» ومثله قولهم: «ما كُلُّ سوداءِ تمرَّةٍ ولا بيضاءِ

(١) مذهب الكوفيين في التكملة: ٥٠، والارتشاف: ١٨٤٠.

(٢) ذكر أبو حيان ثلاثة أوجه في توجيه هذا القول في الارتشاف: ١٨٤٠.

(٣) سلف البيت: ١٤٤/٣، ومن قوله: «فكأنه قال: صاحب تيم..» إلى البيت قاله الفارسي في

التكملة: ٥٠ بخلاف يسير.

شحمة»^(١)، وقد تقدّم نحو ذلك.

قال صاحب الكتاب: (وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي وغير حقيقي فكذلك النسب، الحقيقي ما كان مؤثراً في المعنى، وغير الحقيقي ما تعلّق باللفظ فحسب، نحو: كرسيّ وبُرديّ وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحدته فكذلك الباء، نحو: روميّ وزُومٍ ومُجوسيّ ومجوس).

قال الشّارح: قد أيّد صاحب الكتاب بما ذكره قوّة المشابهة بين النسب والتأنيث، وذلك أنّ التأنيث كما يكون [١٨٢/ أ] حقيقياً وغير حقيقيّ، فالحقيقيّ ما كان مسماً مؤثراً، فدخلت العلامة في اسمه للإيذان بذلك، وغير الحقيقيّ ما تعلّق التأنيث باللفظ دون مدلوله، نحو قرية وغُرفة.

فكذلك النسب قد يكون حقيقياً وغير حقيقيّ، فالحقيقيّ ما كان مؤثراً، أي دالّاً على نسبة إلى جهة من الجهات المذكورة، كالأب والبلدة والصناعة، نحو: هاشميّ وبَصريّ ومُلحميّ، وغير الحقيقيّ ما لا يدلّ على نسبة إلى شيء ممّا ذُكر، بل يكون اللفظ كلفظ المنسوب بأن يكون في آخره زيادة النسب، كقولنا: كرسيّ وبُرديّ وقُمريّ^(٢) وبُختيّ^(٣)، ألا ترى أنّ كرسيّاً من كرسيّ ليس بأب ولا بلدة ولا شيء ممّا يُنسب إليه؟ وإنّما هو شيءٌ تعلّق باللفظ، ويؤيّد ذلك عندك أنّ كرسيّاً وبُرديّاً اسمان كما ترى، ولو كانا منسوبين حقيقة لخرجا إلى حيز الصفة كما خرج هاشم وقيس إلى حيز الصفة في قولك: رجلٌ هاشميّ وقيسيّ.

قال^(٤): ويؤيّد عندك قوّة الشبه بينهما^(٥) أنّه كما يُفصلُ بقاء التأنيث بين الواحد وجنسه

(١) انظر ما سلف: ٤٦/٣.

(٢) «البُرديّ؛ بالضم من جيّد التمر» اللسان (برد).

(٣) القمري: منسوب إلى طير قُمر. اللسان (قمر).

(٤) «البختي: الجمل الطويل العنق» اللسان (بخت).

(٥) القائل هو ابن يعيش.

(٦) عاد ابن يعيش إلى الكلام على الشبه بين ياء النسب والتأنيث.

في نحو: تمرة وتمر وشعيرة وشعير، كذلك فُصِّلَ بينهما بياءٍ النسبة، فقالوا في الواحد: رُومِيٌّ وفي الجمع: رُوم، وقالوا: زنجِيٌّ وفي الجمع: زَنَج، ومَجُوسِيٌّ ومَجُوس، وإنها قال^(١): بين الواحد وجنسه، ولم يقل بين الواحد وجمعه لأنَّ نحوَ تمر وشعير في الحقيقة جنسٌ دالٌّ على الكثرة وليس بتكسير، وقد تقدَّم الكلام على ذلك، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والنَّسْبَةُ مِمَّا طَرَّقَ^(٢) على الاسمِ تَغْيِيرَاتٍ^(٣) شَتَّى لانتقاله بها عن معنى إلى معنى وحالٍ إلى حالٍ، والتغغيراتُ على ضريئَين: جاريةٌ على القياسِ المطرَّد في كلامهم، ومعدولةٌ عن ذلك).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ النَّسْبَ يُحْدِثُ في الاسمِ المنسوبِ تَغْيِيرَاتٍ شَتَّى^(٤): منها زيادةُ بياءٍ النَّسَبِ في آخره وكسرٌ ما قبلها وجعلُ الياءِينِ متَّهِيَّ الاسمِ وحرفُ الإعرابِ، فهذا أوَّلُ تَغْيِيرٍ طَرَّقَ إلى اللفظِ بسببِ النسبِ، وإنَّما طَرَّقَ التَّغْيِيرُ إلى اللفظِ لتَغْيِيرِ المعنى، ألا ترى أنك إذا نَسَبْتَ إلى عَلمٍ استحالةَ نكرةٍ بحيثِ تدخلُهُ أداةُ التعريفِ كالثنية والجمع، وصارَ صفةً بمنزلةِ المشتقِّ بعد الجمودِ، ويرفَعُ فاعلاً بعده إمَّا مُظْهَرًا وإمَّا مضمراً، تقول: مررت برجلٍ تيمِيَّ أبوه وآخرَ هاشميٍّ أخوه، فهذا قد جَمَعَ التَغْيِيرَاتِ الثلاثِ، التَّنْكِيرُ بكونه قد صارَ صفةً للنكرة، والصفةُ بجَرَيَانِهِ على ما قبله جَرِيَّ الصفة، ورفَعَهُ الظاهرَ بعده، فهو كالحَسَنِ الوجهِ في أحكامه.

وقوله: «لانتقاله من معنى^(٥) إلى معنى» إشارةٌ إلى ما ذكرناه من تنكيره وخروجه إلى الوصف، وقوله: «من حالٍ إلى حالٍ» إشارةٌ إلى تَغْيِيرِ اللفظِ، وجملةُ الأمرِ أنَّ تَغْيِيرَ النَّسَبِ على ضريئَين:

(١) يريد الزمخشري، وعبارته سلفت على النحو التالي: «وكما جاءت التاء فارقة بين الجنس وواحدة فكذلك...».

(٢) أي سهَّل. انظر الصحاح، وأساس البلاغة (طرق).

(٣) في ط، المفصل ٢٠٧: «لتغغيرات».

(٤) سقط من ط، ر: «شتى».

(٥) في المفصل: ٢٠٧ «لانتقاله بها عن معنى...».

أحدهما: قياسٌ مطرِدٌ؛ لكثرة عنهم، فيجري لذلك مجرى رفع الفاعل ونصب المفعول.

والآخر: ما لا يطرِدُ فيه القياس، بل يُسمعُ ما قالوه ولا يُتجاوزُ، وستَقِفُ على ذلك مفصلاً مشروحاً إن شاء الله.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فمن الجارية على قياس كلامهم حذفهم التاء ونوِي الثنية والجمع، [١٤٤/٥] كقولهم: بَصْرِيٌّ وَهِنْدِيٌّ وَزَيْدِيٌّ فِي الْبَصْرَةِ وَهِنْدَانٍ وَزَيْدُونَ أَسْمَيْنَ، وَمِنْ ذَلِكَ فَنَسْرِيٌّ وَنَصِيْبِيٌّ وَنَبْرِيٌّ فَيَمْنُ جَعَلَ الْإِعْرَابُ قَبْلَ النُّونِ، وَمَنْ جَعَلَهُ مُتَعَقِّبَ الْإِعْرَابِ قَالَ: فَنَسْرِينِيٌّ، وَقَدْ جَاءَ مِثْلُ ذَلِكَ فِي الثَّنِيَّةِ، قَالُوا: خَلِيلَانِيٌّ، وَجَاءَنِي خَلِيلَانِ اسْمَ رَجُلٍ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ:
أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّعْبَانِ)

قال الشارح: اعلم أنَّ حذفَ تاءِ التأنيثِ قد كثرَ عنهم واطَّردَ حتى صار قياساً يُسمعُ ما قالوه، ويُحْمَلُ عليه نظائره، فإذا نسبتَ إلى اسمٍ في آخره تاءُ التأنيثِ حذفَها، لا يجوز غيرُ ذلك، فنقولُ في النسبِ إلى البَصْرَةِ: بَصْرِيٌّ وَإِلَى مَكَّةَ: مَكِّيٌّ وَإِلَى الْكُوفَةِ: كُوفِيٌّ وَإِلَى فَاطِمَةَ: فَاطِمِيٌّ.

وإنما أسقطتِ التاءَ من النسبِ لأنَّا لو بقيناها في الاسمِ على ما كانت عليه قبل النسبِ لوجب أن نقول: بَصْرِيٌّ وَكُوفِيٌّ وَمَكِّيٌّ فِي الرَّجُلِ يُنسَبُ إِلَى الْبَصْرَةِ وَالْكَوفَةِ وَمَكَّةَ، وَلِزِمَنَا أَنْ نَقُولَ إِذَا نَسَبْنَا امْرَأَةً إِلَى مَا فِيهِ تَاءُ التأنيثِ: بَصْرِيَّةٌ وَكُوفِيَّةٌ وَمَكِّيَّةٌ وَفَاطِمِيَّةٌ، فَكَانَ يُجْمَعُ فِي الْأَسْمِ الْوَاحِدِ تَاءً لِلتأنيثِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَأَيْضاً فَإِنَّ يَاءَ النِّسْبِ لَمَّا كَانَا مُشَابِهَتَيْنِ^(١) لَتَاءِ التأنيثِ مِنَ الْجِهَاتِ الْمُتَقَدِّمَةِ لَمْ يُجْمَعُ بَيْنَهُمَا كَمَا لَمْ يُجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتِي نِسْبَةٍ^(٢).

وَأَمَّا نَوْنُ الثَّنِيَّةِ وَالْجَمْعِ فَلَا تُثْبِتَانِ أَيْضاً مَعَ يَاءِ النِّسْبَةِ، وَذَلِكَ إِذَا سَمَّيْنَا رَجُلًا

(١) في ط، ر: «كانت مشابهة»، والأصح «كانتا».

(٢) انظر تعليل ذلك في حاشية الكتاب: ٣/ ٣٣٥، وأسرار العربية: ٣٦٩-٣٧١.

بمثنى أو مجموع جمع السلامة قلنا: فيه مذهبان:

أحدهما: وهو الأجودُ أن تحكي الإعراب قبل التسمية^(١)، فتقول: هذا زيدان ورأيت زِيدَيْنِ قائماً، ومررت بزِيدَيْنِ جالساً، فتعربهُ بالحروف كما كان إعرابه قبل التسمية بها، فعلى هذا إذا نسبت إلى شيء من ذلك حذفت علامتي التثنية والجمع، فتقول: هذا زِيدِي ورأيت زِيدِيًّا ومررت بزِيدِيٍّ وهذا مسلمي ورأيت مسلميًّا ومررت بمسلميٍّ، وذلك أنك لو أبقيتهما وقلت: مسلموني ومسلماني لجمعت في الاسم الواحد بين إعرابين، أحدهما بالحروف والآخر بالحركات الكائنة على علامة النسب، وذلك لا يجوز مع أنه كان يجوز أن تُثنيّه وتجمعه بالواو والنون فتقول: مسلمانيان ومسلمونيون، فيجتمع أيضاً في الاسم الواحد إعرaban بالحروف، وكلاهما فاسدٌ.

والثاني: أن لا تحكي الإعراب بعد التسمية، وتُجري الإعراب في التثنية على النون وتجعل قبل النون ألفاً لازمةً وتجعله من قبيل عثمان ومروان، فتقول: هذا مسلماً ورأيت مسلماً ومررت بمسلمان، وتقول في الجمع: هذا مسلمين ورأيت مسلميناً ومررت بمسلمين، وقد تقدّم ذلك.

فعلى هذا تكون النسبة إليه بإثبات علامة التثنية والجمع من غير حذف شيءٍ منهما، فتقول: هذا زيداني ورأيت زيدانيًّا ومررت بزيدانيٍّ، وتصرفه [١٨٢/ب] عند اتصال ياء النسبة به كما تصرف نحو مساجد إذا اتصل به تاء التأنيث، نحو صياقلة وصيارفة، وقد جاء خليلان اسم رجل^(٢) ونسبوا إليه خليلانيٍّ، وقد جاء في أسماء الأمكنة ما هو على طريق التثنية كما جاء فيها ما هو على طريقة الجمع، قالوا: سُبْعان وهو اسم مكان^(٣) كأنه تثنية سُبْع، ولا يكون فعْلان لأنه لا نظير له، وأما قوله^(٤):

(١) كذا ذكر المبردي في المقتضب: ٣٦/٤، وانظر شرح الكافية للرضي: ١٤٠/٢.

(٢) سقط من ط، ر: «رجل».

(٣) سُبْعان: موضع معروف في ديار قيس. معجم البلدان (سبعان).

(٤) هو تميم بن مقبل، والبيت في ديوانه: ٣٣٥، والكتاب: ٢٥٩/٤، والنكت: ١١٥١، وهو مطلع قصيدتين لشاعرين أحدهما تميم بن مقبل، والآخر جاهلي من بني عقيل، انظر =

أَلَا يَدِيَارَ الْحَيِّ بِالسَّبْعَانِ أَمَلَّ عَلَيْهَا بِاللِّمَّوَانِ [١٤٥/٥]
فإنَّ الشعر لابن مُقْبَل، الشاهد فيه أَنَّهُ أعربه بالحركات وألزمه الألفَ، فعلى هذا النسبةُ إليه سَبْعَانِي لِأَنَّ الألفَ فيه ليست للدلالة على الإعراب، إِنَّمَا هي بمنزلة الألف في زَعْفَرَان، والمعنى أَنَّهُ يتأسَّفُ على ديار قومه بهذا المكان، ويُخْبِرُ أَنَّ المَلَوَيْنِ وهما الليل والنهارُ أَبْلَيَاها وَدَرَسَاها.

وَأَمَّا نَحْوُ قِنْسَرِينَ وَنَصِيِّينَ وَيَزْرِينَ وَنَحْوُهُنَّ مِنْ أَسْمَاءِ الْمَوَاضِعِ كِفِلَسْطِينَ وَسَيْلَحِينَ وَمَاكْسِينَ، فَأَمَّا قِنْسَرِينَ فمدينةٌ دائرة بالشام^(١)، وَأَمَّا نَصِيِّينَ فمدينة بالجزيرة^(٢)، وَأَمَّا يَزْرِينَ فموضعٌ بالشام^(٣) أيضاً، وَسَيْلَحُونَ^(٤) قريةٌ بفارس، وَمَاكْسُونَ موضعٌ بالخابور^(٥)، فهذه الأسماءُ كُلُّها من قَبِيلِ مَا سُمِّيَ بِجَمْعٍ، كَأَنَّهُمْ جَعَلُوا كُلَّ جِهَةٍ قِنْسَرًا وَنَصِييًّا وَيَزْرًا، ثُمَّ جَعَلُوهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ وَسَمَّوْا بِهِ.

وفيه المذهبان، منهم مَنْ يجعل الإعرابَ في النونِ ويلزمه الياءُ، فيقول: هذا قِنْسَرِينَ ورَأَيْتُ قِنْسَرِينَ ومررت بقِنْسَرِينَ، فعلى هذه اللغة لا تحذفُ شيئاً منه إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهِ، وتقول: هذا قِنْسَرِينِي ورَأَيْتُ قِنْسَرِينِيَا ومررتُ بقِنْسَرِينِي^(٦)، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في نَمِرٍ وَشَقِيرَةٍ وَالدُّلِّ ونحوها مِمَّا كُسِرَتْ عَيْنُهُ: نَمَرِيٌّ وَشَقَرِيٌّ وَدُولِيٌّ بِالْفَتْحِ، قِيَاسُ مُتَلَبِّبٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: يَثْرَبِي وَتَغْلَبِي

=الخزانة: ٢٧٥/٣، وجزم العيني في المقاصد: ٥٤٢/٤ بنسبته إلى تميم بن مقبل، وردَّ نسبته إلى خلف بن أحر، والمملوآن: الليل والنهار، وقوله: أَمَلَّ عَلَيْهَا: ألحَّ عليها حتى أثر فيها. اللسان (ملل).

(١) انظر معجم البلدان (قنسرين).

(٢) انظر معجم البلدان (نصيين).

(٣) انظر معجم البلدان (يزرين).

(٤) بفتح أوله وسكون ثانيه وفتح لامة ثم حاء مهملة وواو ساكنة .. قرب الحيرة ضاربة في البر قرب القادسية. معجم البلدان (سيلحون).

(٥) كذا في معجم البلدان (ماكسين).

(٦) انظر الكتاب: ٣/٣٧٢، والمقتضب: ٣/١٦٠، ٤/٣٨، وشرح الشافية للرضي: ٩/٢-١٣.

يفتح، والشائع الكسر).

قال الشارح: ومما يلزم التغيير فيه ويطرّد ذلك بأن يكون الاسم المنسوب إليه على ثلاثة أحرف ثانياً مكسور، فإذا نسبت إليه فتحت ثانياً، تقول في النسب إلى نمر^(١): نَمَرِيٌّ، وإلى شقرة^(٢): شَقَرِيٌّ، وإلى الدُّلّ^(٣): دُوْلِيٌّ، ولو سميت رجلاً بضرب ثم نسبت إليه لقلت ضُرْبِيٌّ، ولو نسبت إلى إبل لقلت: إِبْلِيٌّ بالفتح، وإنما فتحوا العين استثقلاً لتوالي الكسرتين والياءين في اسم ليس فيه حرف غير مكسور إلا واحداً^(٤). [١٤٦/٥]

وقوله: «مُتْلَبٌ» أي مستقيم، يقال: طريقٌ مُتْلَبٌ، أي ممتدٌ مستقيم.

فأما مثل تَغْلِبَ وَيَثْرِبَ مِمَّا هو على أربعة أحرف فالباب أن تأتي به على لفظه من غير تغيير، فتقول: تَغْلِبِيٌّ وَيَثْرِبِيٌّ وَمَغْرِبِيٌّ، لأنّ فيه حرفين غير مكسورين، التاء من تَغْلِبَ مفتوحة والغين ساكنة.

ومنهم من يفتح ويقول: تَغْلَبِيٌّ وَيَثْرَبِيٌّ وَمَغْرَبِيٌّ، ويشبهون المكسور منه بالمكسور في شقرة ونمر، ولم يخفّلوا بالساكن، كأنهم نسبوا إلى تَلَب من تَغْلِبَ وأهملوا الغين لسكونها، وكذلك ما كان مثله.

وليس ذلك بقياس عند سيبويه والخليل^(٥)، وهو عند أبي العباس المبرد قياسٌ مطرّد^(٦)، فأما نحو عُلِبَ^(٧) وهُدِبَ^(٨) فلا مقال في بقائه على لفظه من غير تغيير لتحرك

(١) هو نمر بن قاسط، انظر الاشتقاق: ٣٣٤.

(٢) هي قبيلة من بني ضبة، انظر الاشتقاق: ١٩٧.

(٣) هي قبيلة من بني كنانة، انظر الاشتقاق: ١٧٠، ١٧٤.

(٤) انظر النسب إلى ما سلف في الكتاب: ٣/٣٤٣، والمقتضب: ٣/١٣٧.

(٥) انظر الكتاب: ٣/٣٤٠-٣٤٢، والارتشاف: ٦١٧.

(٦) كذا نقل عن المبرد في شرح الشافية للرضي: ١٩/٢، والارتشاف: ٦١٨، والمساعد:

٣/٣٦٩، وللنحويين آراء متفاوتة بين الجواز والاختيار والشذوذ في هذه المسألة، انظر ما

سلف من المصادر.

(٧) «رجل عُلِبَ وعُلِبَ: ضخم عظيم» اللسان (علبط).

(٨) «الهْدَبْد: اللبن الخاثر» اللسان (هدبد).

الحرف الثاني منه، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَتُحَذَفُ^(١) الياء والواو من كُلِّ فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ، فيقال فيهما: فَعَلِي نحو قولك: حَنَفِيَّ وَشَتِّيَّ إِلَّا مَا كَانَ مُضَاعَفًا أَوْ مَعْتَلَّ العَيْنِ نحو شَدِيدَةٍ وطَوِيلَةٍ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فيهما: شَدِيدِيَّ وَطَوِيلِيَّ، وَمِنْ كُلِّ فُعَيْلَةٍ فيقال فيهما: فُعَلِيَّ نحو جُهَنِيَّ وَغُفَلِيَّ).

قال الشَّارِحُ: ومن التَّغْيِيرِ اللَّازِمِ حَذَفُ الياء والواو مِنْ فَعِيلَةٍ وفُعَيْلَةٍ وفَعُولَةٍ^(٢)، وذلك إِذَا نُسِبَتْ إِلَى مِثْلِ حَنِيفَةٍ وَرَبِيعَةٍ وَجُهَيْنَةٍ، فتقول: حَنَفِيَّ وَرَبْعِيَّ وَجُهْنِيَّ، وَتَعْمَلُ ثَلَاثَةَ أَشْيَاءَ، تُحَذَفُ تَاءُ التَّائِيثِ ثُمَّ يَاءُ فَعِيلَةٍ، وَتَنْقُلُهُ مِنْ فَعِلٍ مَكْسُورِ العَيْنِ إِلَى فَعَلٍ مَفْتُوحِ العَيْنِ.

أَمَّا حَذَفُ التَّائِيثِ فَعَلَى الْجَادَّةِ، وَأَمَّا حَذَفُ الياء فَلِأَنَّهَا فِي نَفْسِهَا مُسْتَقْلَلَةٌ مَعَ كَوْنِهَا زَائِدَةً، وَقَدْ حَصَلَ فِي الْكَلِمَةِ أَسْبَابٌ أَوْجَبَتْ ثِقَلَهَا، وَهُوَ أَنَّهٗ اجْتَمَعَ فِيهَا يَاءُ فَعِيلَةٍ أَوْ فُعَيْلَةٍ مَعَ كَسْرِ مَا قَبْلَ عِلْمِ النِّسْبَةِ وَيَاءِي النِّسْبَةِ، وَكُلُّ ذَلِكَ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ فَاسْتُثْقِلَ اجْتِمَاعُهَا، وَالنِّسْبُ بَابُ تَغْيِيرٍ، فَحَذَفُوا الياء تَخْفِيفًا، وَذَلِكَ لِأَنَّهُمْ قَدْ حَذَفُوهَا مِنْ فَعِيلٍ وَفُعِيلٍ نَحْوُ: ثَقَفِيَّ وَسُلَمِيَّ، وَلَيْسَ فِي الْاسْمِ إِلَّا تَغْيِيرٌ وَاحِدٌ وَهُوَ تَغْيِيرُ حَرَكَةِ آخِرِهِ بِالْكَسْرِ لِلْحَاقِ يَاءِي النِّسْبَةِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ بِالْقِيَاسِ عِنْدَ سَيَبُوهِ^(٣).

وَإِذَا كَانَ حَذْفُهَا فِيهَا لَا هَاءَ فِيهِ جَائِزًا كَانَ فِيهَا هَاءٌ لَازِمًا لِأَنَّ فِيهِ تَغْيِيرَيْنِ، تَغْيِيرُ حَرَكَةٍ وَحَذَفُ حَرْفٍ، وَالْكَلِمَةُ كُلَّمَا أَزْدَادَ التَّغْيِيرَ فِيهَا كَانَ الْحَذْفُ فِيهَا أَلْزَمَ، وَلَمَّا حُذِفَتِ الياءُ بَقِيََتِ الْحُرُوفُ الَّتِي كَانَتْ قَبْلَ الياءِ مَكْسُورَاتٍ وَهِنَّ ثَوَانٍ، فَبَقِيَ بَعْدَ

(١) فِي الْمَفْصَلِ: ٢٠٧ «وَقَدْ تُحَذَفُ».

(٢) انْظُرْ تَعْلِيلَ ذَلِكَ فِي أَسْرَارِ الْعَرَبِيَّةِ: ٢٧١-٢٧٢.

(٣) حَذَفُ الياءِ مِنْ ثَقَفِيَّ فِي النِّسْبِ جَارٍ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ عِنْدَ سَيَبُوهِ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٣/٣٣٥-

٣٣٦، وَالْعُضْدِيَّاتِ: ٥-٦، وَالْخَصَائِصُ: ١/١١٦، وَجَائِزٌ عِنْدَ الْمَبْرَدِ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ:

٣/١٣٣، وَكَالْخَارِجِ عَنِ الشَّدُوذِ لِكَثْرَتِهِ عِنْدَ السِّرَافِيِّ، انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ٢/٢٩.

حذف الياء والتاء حَنِفًا وَرَبْعًا مَثَل نَمِرٍ فَفُتِحَ فِي النِّسْبِ، وَقِيلَ: حَنْفِيٌّ وَرَبْعِيٌّ كَمَا تَقُولُ فِي نَمِرٍ: نَمْرِيٌّ.

إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِضَاعَفًا أَوْ مَعْتَلًّا الْعَيْنَ، فَإِنَّكَ لَا تَحْذِفُ الْيَاءَ مِنْهُمَا، نَحْوُ النِّسْبِ إِلَى شَدِيدَةٍ وَطَوِيلَةٍ وَجَلِيلَةٍ، فَتَقُولُ: شَدِيدِيٌّ وَطَوِيلِيٌّ وَجَلِيلِيٌّ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْيَاءَ لَوَجِبَ أَنْ يَقَالَ: شَدِيدِيٌّ فَيَجْتَمِعَ حُرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ نَحْوُ مَا يَسْتَقْبِلُونَهُ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَسَبْتَ إِلَى بَنِي طَوِيلَةٍ وَبَنِي حُوَيْزَةٍ وَهُمْ فِي التَّيَمِّ^(١) قُلْتَ: طَوِيلِيٌّ وَحُوَيْزِيٌّ، وَالتَّصْرِيفُ يَوْجِبُ أَنَّ الْوَاوَ إِذَا تَحَرَّكَتْ وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ أَلْفًا، كَقَوْلِهِمْ: دَارُ وَمَالُ، وَحَذَفُ التَّاءِ إِنَّمَا هُوَ لَضَرْبٍ مِنَ التَّخْفِيفِ، فَلَمَّا آلَ الْحَالُ إِلَى مَا هُوَ أَبْلَغُ مِنْهُ فِي الثَّقَلِ أَوْ إِلَى إِعْلَالِ الْحَرْفِ احْتُمِلَ ثِقَلُهُ وَأُقِرَّ عَلَى حَالِهِ.

وَقَدْ جَاءَ فِيهِ فِيهِ التَّاءُ أَسْمَاءٌ قَلِيلَةٌ [١٨٣/أ] بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ، وَلَا يَقَاسُ عَلَيْهَا، فَمَّا جَاءَ مِنْهُ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ فَمَا حَكَاهُ سَيَبُويه: «قَالُوا فِي سَلِيمَةٍ^(٢): سَلِيمِيٌّ، وَفِي عَمِيرَةٍ كَلْبٍ^(٣): عَمِيرِيٌّ، قَالَ يُونُسُ: وَهَذَا قَلِيلٌ، وَقَالُوا فِي خُرَيْبَةٍ^(٤): خُرَيْبِيٌّ^(٥)»، وَقَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى سَلِيْقَةٍ: سَلِيْقِيٌّ وَالسَّلِيْقَةُ: الطَّبِيعَةُ، وَقَالُوا: رِمَاحُ رُدَيْنَةٍ^(٦) وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى رُدَيْنَةٍ^(٧).

وَأَمَّا فَعُولَةٌ فَحُكْمُهَا فِي النِّسْبِ عِنْدَ سَيَبُويه حُكْمُ فَعِيلَةٍ، فَتَسْقُطُ الْوَاوُ كَمَا سَقَطَتْ الْيَاءُ، وَيَفْتَحُ عَيْنُ الْفِعْلِ الْمَضْمُومَةِ كَمَا فَتَحَ الْمَكْسُورَةُ، وَحُجَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ قَدْ وَجَدَ فِي

(١) بنو حويزة: قبيلة من تيم الرِّباب، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٩، والمخصص: ١٣/ ٢٤١.

(٢) هو أبو قبيلة من الأزْد، انظر الاشتقاق: ٣٥، وشرح الشافية للرضي: ٢٨/ ٢.

(٣) هي قبيلة من كلب، انظر شرح الشافية للرضي: ٢٨/ ٢.

(٤) هو موضع بالبصرة، وقيل: هو البصرة، انظر معجم البلدان (خريبة)، وخريبة: قبيلة كما قال الرضي في شرح الشافية: ٢٩/ ٢.

(٥) تصريف ابن يعيش بكلام سيبويه، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٩، والأصول: ٣/ ٧٢، والعصديات: ٤، والنكت: ٨٨٧.

(٦) ردينة امرأة تنسب إليها الرماح الردينية، انظر المخصص: ١٣/ ٢٤١، وقال الرضي: «ردينة: زوجة سمهر المنسوب إليه الرماح» شرح الشافية: ٢٩/ ٢.

فَعُولَةٌ مِنَ الثَّقَلِ مَا وَجَدَ فِي فَعِيلَةٍ، فَكَانَتْ مِثْلَهَا مَعَ أَنَّ الْعَرَبَ قَدْ قَالَتْ فِي النِّسْبِ إِلَى شَنْوَةَ: شَنْيٌّ، وَأَمَّا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ فَإِنَّهُ كَانَ يَخَالِفُهُ [١٤٧/٥] فِي هَذَا الْأَصْلِ، وَيَجْعَلُ شَنْيًّا مِنَ الشَّاذِّ، فَلَا يَجِزُّ الْقِيَاسَ عَلَيْهِ، وَفَرَّقَ بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ بِأَشْيَاءَ مِنْهَا: أَنَّهُ قَالَ: لَا خِلَافَ بَيْنَهُمْ أَنَّهُ يَنْسَبُ إِلَى عَدِيٍّ عَدُوِّيٍّ وَإِلَى عَدُوٍّ عَدُوِّيٍّ، فَفَصَلُوا بَيْنَ الْوَاوِ وَالْيَاءِ، فَأَقْرَبُوا الْوَاوَ عَلَى حَالِهَا وَغَيَّرُوا الْيَاءَ.

وَمِنْ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَقُولُونَ فِي النِّسْبَةِ إِلَى سَمُرَةَ: سَمُرِيٌّ وَإِلَى نَمِرٍ: نَمَرِيٌّ، فَغَيَّرُوا فِي نَمِرٍ مِنْ أَجْلِ الْكُسْرَةِ وَلَمْ يَغَيِّرُوا فِي سَمُرَةَ لِأَنَّ الْمُسْتَقْلَّ اجْتِمَاعُ الْيَاءِ وَالْكَسْرَاتِ، فَلَمَّا خَالَفَتِ الضَّمَّةُ الْكُسْرَةَ فِي نَمِرٍ وَسَمُرَةَ وَالْوَاوُ الْيَاءَ فِي عَدِيٍّ وَعَدُوٍّ وَجَبَ أَنْ تَخَالَفَ الْيَاءُ فِي فَعِيلَةِ الْوَاوِ فِي فَعُولَةٍ، وَقَوْلُ أَبِي الْعَبَّاسِ مَتَيْنٌ مِنْ جِهَةِ الْقِيَاسِ، وَقَوْلُ سَيَبَوِيهِ أَشَدُّ مِنْ جِهَةِ السَّمْعِ، وَهُوَ قَوْلُهُمْ: شَنْيٌّ، وَهَذَا نَصٌّ فِي مَحَلِّ النِّزَاعِ^(١).

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ مِنْ كُلِّ مِثَالٍ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءً أَوْ مَدْعَمَةً إِحْدَاهُمَا فِي الْآخَرَى، نَحْوُ قَوْلِكَ فِي أُسَيْدٍ وَحُمَيْرٍ وَسَيْدٍ وَمَيْتٍ: أُسَيْدِيٌّ وَحُمَيْرِيٌّ وَسَيْدِيٌّ وَمَيْتِيٌّ).

قَالَ الشَّارِحُ: الْبَابُ فِي كُلِّ اسْمٍ قَبْلَ آخِرِهِ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ أَنْ تَفُكَّ الْإِدْغَامَ وَتُحْذَفُ الْيَاءُ الْمُتَحَرِّكَةُ فَتَقُولَ فِي أُسَيْدٍ وَحُمَيْرٍ تَصْغِيرَ أَسْوَدَ وَحِمَارٍ: أُسَيْدِيٌّ وَحُمَيْرِيٌّ، وَمِثْلُهُ فِي النِّسْبِ إِلَى سَيْدٍ وَهَيْنٍ سَيْدِيٌّ وَهَيْنِيٌّ.

وَأَمَّا حَذْفُ الْيَاءِ لِثِقَلِ الْاسْمِ بِاجْتِمَاعِ يَاءَيْنِ وَكُسْرَتَيْنِ بَعْدَهُمَا يَاءٌ الْإِضَافَةِ، فَتُقْلَ عَلَيْهِمْ اجْتِمَاعُ هَذِهِ الْمُتَجَانِسَاتِ، فَحَذَفُوا الْيَاءَ تَخْفِيفًا، وَخَصُّوا الْمُتَحَرِّكَةَ بِالْحَذْفِ لِأَنَّهُ أَبْلَغُ فِي التَّخْفِيفِ لِأَنَّ الْاسْمَ يَنْقُصُ يَاءً فَيُخَفَّفُ، وَلَوْ حَذَفُوا الْيَاءَ السَّاكِنَةَ لَبَقِيَ الْيَاءُ الْمَكْسُورَةُ فَتَقُولُ الْكُسْرَتَانِ وَلَا تُنْهَى يَقُولُونَ قَبْلَ النِّسْبَةِ: مَيْتٍ وَمَيْتٍ وَهَيْنٍ وَهَيْنٍ،

(١) انظر مذهب سيبويه في الكتاب: ٣/٣٣٩، ٣/٣٤٥، والمبرد في شرح الشافية للرضي:

٢/٢٣-٢٤، والارتشاف: ٦١٤. وكلام الشارح هنا قاله الأعلام في النكت: ٨٨٦-٨٨٧

فيخففون بحذف الياء المتحركة استقلاً، فإذا نسبوا وجاءوا بياء النسبة لزموا التخفيف على ذلك المنهاج^(١)، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (قال سيويه: «ولا أظنهم قالوا: طائي إلا فراراً من طيئي، وكان القياس طيئي لكنهم»^(٢) جعلوا الألف مكان الياء»، وأما مهيّم تصغير مهُوم فلا يقال فيه إلا مهيّمي على التعويض، والقياس في مهيّم من هيّمه مهيّمي؛ بالحذف). قال الشارح: القياس في النسبة إلى طيئ بوزن طيّع طيئي كطيّعي^(٣)، لكنهم جعلوا مكان الياء ألفاً تخفيفاً لأنه أخف، وله نظائر وإن كان الجميع شاذاً غير مقيس عليه، فمن ذلك قولهم في النسب إلى زينة^(٤): زباني، وقالوا في يوجل: ياجل، كأنهم اجتزؤوا بأحد الشرطين في قلب الياء ألفاً، وهو انفتاح ما قبلها، وقول سيويه: «لا أظنهم قالوا: طائي إلا فراراً من طيئي»^(٥) يريد فراراً من اجتماع الأمثال والأشباه وهو الياء والكسرة وياء النسب.

وأما مهيّم فهو على ضربين، يكون تصغير مهُوم من قولهم: هوم يهُوم إذا نام^(٦)، وذلك لأنك لما صغرتَه حذفت إحدى الواوين لأنها زائدة يخرج بها الاسم عن بناء التصغير كما تحذف إحدى الدالّين من مُقدّم، فيصير مهُوم فتقلب الواو ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير قبلها كما قلبتها في أُسيّد، ثم لك وجهان إن شئت أن تُعوّض وإن شئت لا.

فإذا نسبت إليه لزم التعويض لتفصل الياء الساكنة بين الياءين الثقيلتين، ولم يحذفوا الياء الخفيفة لئلا يصير إلى مثال حميري فيلزم فيه حذف ياءين فتقول: مهيّمي خفيفة،

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٣٧١، والمقتضب: ٣/ ١٣٥، والخصائص: ٢/ ٢٣٢، وأسرار العربية: ٣٧٦-٣٧٧.

(٢) في المفصل: ٢٠٨ «ولكنهم»، ومثله في الكتاب: ٣/ ٣٧١.

(٣) سقط من ط، ر: «كطيّعي».

(٤) هي قبيلة من مازن، انظر الاشتقاق: ٢٠٣.

(٥) الكتاب: ٣/ ٣٧١، وفيه «ولا أراهم».

(٦) في الصحاح و اللسان (هوم): «وهوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس».

والذي فيه عندي أنك لِمَا صَغَرْتَ مُهُوَّمًا لم تحذف منه شيئاً^(١) لأن الواو الثانية وقعت رابعةً موضعَ العَوَضِ ولم تحذف وقلت: مُهَيِّمٌ كما تقول في كِدْيُون^(٢): كُدَيِّن، فإذا نسبتَ إليه قلت: كُدَيِّنِي فكذلك تقول: مُهَيِّمِي.

وَأَمَّا مُهَيِّمٌ من [١٤٨/٥] «هَيْمَه الحبُّ» فهو اسمُ فاعِلٍ على زنة مُفْعَلٍ، وليس بمصغَرٍ فتحتاج فيه إلى تعويض، فإذا نسبتَ إليه قلت: مُهَيِّمِي، فتعملُ فيه ما عملتَ بِحُمَيْرِي^(٣)، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في فَعِيلٍ وفَعِيلَةٍ وفُعِيلٍ وفُعِيلَةٍ من المعتلّ اللام: فَعِيلِي وفُعِيلِي كقولك: غَنَوِي وَضَرَوِي وقُصَوِي^(٤) وأُمَوِي، وقال بعضهم: أُمَيِّي وقالوا في تَحِيّة: تَحَوِي).

قال الشارح: اعلم أن ما كان من هذا النوع فإنه يستوي في النسب إليه ما كان فيه تاء التأنيث وما ليست فيه، فتقول في النسب إلى غَنِيٍّ: غَنَوِيٌّ وغَنِيٍّ: حَيٍّ من غَطَفَان^(٥)، وإلى ضَرِيَّةٍ: ضَرَوِيٌّ، وضَرِيَّةٍ: قَرِيَّةٌ لبني كِلاب على طريق البصرة بالقرب من مَكَّة^(٦)، وإلى عَدِيٍّ: عَدَوِيٌّ، وقالوا في النسب إلى قَصِيٍّ: قُصَوِيٌّ، وإلى أُمَيَّةٍ: أُمَوِيٌّ، لا فرق بين ما فيه التاء وغيره.

وذلك أن غَنِيًّا آخره ياءٌ مشددة، وهما ياءان في الحكم، والياء الأولى زائدة وهي ياء فَعِيلٍ، والثانية لَامُ الكلمة، فإذا نسبتَ إليه ألحقته ياء النسبة، وهي مشددة بياءين، فيتوالى في آخر الكلمة أربع ياءات فتثقل، فعمدوا إلى الياء الزائدة فحذفوها، فبقي بعد

(١) انظر كلام السيرافي في حاشية الكتاب: ٣٧١/٣.

(٢) «الكِدْيُون: التراب الدُّقاق على وجه الأرض» اللسان (كدن).

(٣) انظر تصغير مهوم ومهيم في الكتاب: ٣٧١-٣٧٢، والأصول: ٧٣/٣، والتكملة: ٥٨.

(٤) في المفصل: ٢٠٨ «وقسوي» تحريف.

(٥) انظر الاشتقاق: ٢٧٠.

(٦) «ضرية؛ بالفتح ثم الكسر وياء مشددة: قرية في طريق مكة من البصرة من نجد» معجم البلدان (ضرية).

الحذف غني مكسور النون بمنزلة نمر، ففتحوا النون كما فتحوا الميم في نَمَرِيٍّ، ولَمَّا انفتحت انقلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فصارت في التقدير غَنَى مثل رَحَى، ثم قلبت الألف واواً كما تُقَلَّبُ في النسب إلى رَحَى وفتى، فتقول: غَنَوِيَّ كما تقول: رَحَوِيَّ وفتوي، وكذلك [١٨٣/ب] إذا كان فيه تاء التأنيث لأنَّ التاء تُحذفُ في النسب، فيصيرُ بمنزلة ما لا تاء فيه.

وحكمُ فُعِيلٍ وفُعَيْلَةٍ من ذلك، نحو قُصَيٍّ وأُمَيَّة، كذلك تحذفُ ياء التصغير والعينُ مفتوحةً فتقلبُ اللام ألفاً سواءً كانت من ذوات الياء أو من ذوات الواو، فتقول في النسب إلى قُصَيٍّ: قُصَوِيٍّ، كان فُعَيْلاً فحذفت^(١) الياء للنسب كراهية اجتماع أربع ياءات على ما تقدّم، ثم قُلبت اللام ألفاً فصار قُصَى مقصوراً كهْدَى ورُشَا، فُقلبت ألفه واواً في النسب فقالوا: قُصَوِيَّ كما قالوا هُدَوِيَّ ورُشَوِيَّ.

وما كان فيه تاء التأنيث فكذلك، لأنَّ التاء تُحذفُ في النسب، فيقولون في أُمَيَّة: أُمَوِيٍّ، ومن العرب من يَحْتَمِلُ الثقل ويقول: أُمَيِّيَّ وقُصَيِّيَّ^(٢)، ووجه ذلك أَنَّهُ لَمَّا كان يدخل الياء المشددة الإعرابُ فيقال: هذا صَبِيٌّ وَعَدِيٌّ، ورأيت صَبِيّاً وَعَدِيّاً، ومررت بصَبِيٍّ وَعَدِيٍّ؛ شَبَّهوه بالصحيح فنسبوا إليه كما يُنسبُ إلى الصحيح.

وقالوا: في النسب إلى نُحْيَةٍ: نُحَوِيٍّ، وأصله نُحْيِيَّة على تَفْعِلَةٍ، لأنَّه مصدرٌ حَيَّيٌّ يُحْيِي على زنة فَعَلٍ يُفَعِّلُ، ومصدره يأتي على تَفْعِلَةٍ كالتَّحْلِيَّة والتَّزْوِيَّة، فنُقلت كسرة الياء إلى الحاء قبلها، فسَكَنَت الياء وأدغمت فيما بعدها فصار لفظها كلفظ فَعِيلَةٍ، لأنَّ ثالثها ياءٌ ساكنةٌ قبلها كسرةٌ، فنسبوا إليها كما يَنسبون إلى فَعِيلَةٍ بحذف الياء الثانية، فبقي نُحْيِيَّة مثل عَمِيَّة في اللفظ، فنقلوه إلى تَحَاة على ما وصفنا، ثم يُنسبُ إليها تَحَوِيٍّ كما يقال

(١) في ط، ر: «كان فعلاً بحذف»، وما أثبت أحسن.

(٢) قاله ناس من العرب كما ذكر يونس، انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٤، وشرح الشافية للرضي:

عَمَوِي، شَبَّهُوا الْيَاءَ الزَّائِدَةَ بِالْأَصْلِ وَالْيَاءَ الْأَصْلِيَّةَ بِالزَّائِدَةِ^(١)، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَفِي فَعُولٍ: فَعُولِي كَقَوْلِكَ فِي عَدُوٍّ: عَدُوِّي، وَفَرَقَ سَيِّبُوهُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ فَعُولَةٍ فَقَالَ فِي عَدُوَّةٍ: عَدُوِّي كَمَا قَالُوا فِي شَنْوَةٍ: شَنْيِي، وَلَمْ يَفَرِّقِ الْمَبْرَدُ وَقَالَ فِيهَا: فَعُولِي).

قال الشَّارِحُ: تقول في النسبة إلى عَدُوٍّ: عَدُوِّي، فلا تغيِّره لأنَّه لم يجتمع فيه الياءاتُ التي اجتمعت في عَدِيٍّ، وإنما يقع الحذفُ والتغييرُ لكثرة الياءات، ألا ترى أنَّه لما اجتمع في عَدِيٍّ أربع ياءات استثقلوا ذلك، فحذفوا إحدى الياءات، وقلبوا الثانية واوًا لتخفيف اللفظِ بالاختلاف لأنَّ المستثقلَ عندهم اجتماعُ [١٤٩/٥] المتجانسات.

ألا ترى أنَّك تقول في النسبِ إلى فَتَى وَرَحَى: فَتَوِيَّ وَرَحَوِيَّ، فقلبتَ الألفَ واوًا وإنَّ كان أصلُها الياءَ فراراً من اجتماع الياءات، فإذا قَدَرُوا على الواو فقد حَصَلَ غرضُهم على المخالفة فلم يغيِّروا اللفظ.

فإن دخلت تاءُ التأنيث في ذلك فنسبتَ إلى مثل عَدُوَّةٍ قلتَ: عَدُوِّي، فتغيِّره لأجل تاءِ التأنيث وكثرة التغير فيه، والتغييرُ مُؤَنَسٌ بالتغير، فتحذفُ الواو الزائدة وتُبدَلُ من الضمة فتحةً، فسَيَّبُوهُ يَجْرِي في ذلك على أصله في فَعُولَةٍ، وَيَقْيِسُهُ على قولهم في شَنْوَةٍ: شَنْيِي^(٢)، والمبردُ لا يرى ذلك ويقول في عَدُوَّةٍ: عَدُوِّي كالذكر^(٣)، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَالْأَلْفُ فِي الْآخِرِ لَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَعَ ثَالِثَةٌ أَوْ رَابِعَةٌ مَنقَلِبَةً أَوْ زَائِدَةً أَوْ خَامِسَةً فَصَاعِدًا، فَالْثَالِثَةُ وَالرَّابِعَةُ الْمَنقَلِبَةُ تُقْلَبَانِ وَاوًا كَقَوْلِكَ: عَصَوِيَّ وَرَحَوِيَّ وَمَلْهُوِيَّ وَمَرْمَوِيَّ وَأَعَشَوِيَّ).

(١) انظر النكت: ٨٨٨-٨٨٩، فإن كلام الشارح مقارب لما فيها، وانظر أيضاً الكتاب: ٣٤٦/٣، والأصول: ٧٣/٣.

(٢) انظر الكتاب: ٣٤٥/٣.

(٣) مذهب المبرد في العضديات: ٣، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٦٦/١، وشرح الشافية للرضي: ٢/٢٤، والارتشاف: ٦١٤.

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ الألفَ لا تكونُ أصلاً في الأسماءِ المتمكِّنة ولا في الأفعالِ أيضاً، إنما تكون بدلاً أو زائدة^(١)، فإذا وقعت آخرًا فلا تخلو من أن تكونَ ثالثةً أو رابعةً فصاعداً.

فما كان على ثلاثة أحرفٍ والثالث منها ألفٌ فلا تكونُ إلَّا منقلبةً كالألفِ في عَصَا وَرَحَى وَمَنَا وَحَصَى، فإنَّ الألفَ في هذه الأسماءِ كلُّها بدلٌ من لامِ الكلمة، فالألفُ في عَصَا وَمَنَا^(٢) بدلٌ من الواو لقولك: عَصَوَان وَمَنَوَان، وفي رَحَى وَحَصَى بدلٌ من ياء لقولك: رَحَيَان^(٣) وَحَصَيَان وَحَصَيَات.

فإذا نسبتَ إلى شيءٍ من ذلك كان كلُّه بالواو، سواءً كانت من الواو أو من الياء، تقول في عَصَا وَمَنَا: عَصَوِيَّ وَمَنَوِيَّ، وفي رَحَى وَفَتَيَّ: رَحَوِيَّ وَفَتَوِيَّ، وذلك لأنَّك أدخلتَ ياءَ النسبة ولا يكونُ ما قبلها إلَّا مكسوراً، والألف لا تكونُ إلَّا ساكنةً، فاحتاجوا إلى حرفٍ يُكسِّرُ، فقلبوها واوًا، وكرهوا الياءَ في ذوات الياء لأنهم لو قلبوها ياءً لقالوا: رَحَيِّي وَفَتَيِّي، فكانت تجتمع ثلاث ياءات وكسرةٌ في الياء الأولى، وذلك ممَّا يُستثقلُ لأنَّه قريبٌ من أُمِّيَّ، ولم يحذفوا الألفَ لأنَّ المنسوبَ إليه أقلُّ الأسماءِ حروفاً^(٤).

فإن قيل: فالثقلُ في أُمِّيَّ أبلغُ لأنَّك تجمعُ فيه بين أربع ياءات، وفَتَيِّي وَرَحَيِّي إنما يجتمع فيه ثلاث ياءات، وبعضُ العربِ يستعملُ أُمِّيَّ، ولا نعلمُ أحداً يقول: رَحَيِّي، فالجوابُ: أنَّ مثلَ أُمِّيَّ وعدِيَّ قد استعملَ قبل النسبة، وأمَّا مثلُ رَحِيَّ فغيرُ مستعملٍ إلَّا في النسبة لأنَّه يلزمه قلبُها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فكرهوا أن يتحمَّلوا الثقلُ في لفظ غيرِ مستعملٍ.

(١) في ط، ر: «وزائدة» خطأ.

(٢) «المنَّا: الكيل أو الميزان الذي يوزن به» اللسان (منا).

(٣) الرِّحَا يائية واوية، انظر أدب الكاتب: ٢٥٧، والمقصور والمدود لابن ولاد: ١٢٥.

(٤) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٢، والمقتضب: ٣/ ١٣٦، والأصول: ٣/ ٦٥، وأسرار العربية: ٣٧٤.

فإن قيل: فأنت إذا قلت: رَحَوِيَّ وَمَنَوِيَّ فَرَحَوَ وَمَنَوَ غيرُ مستعملٍ إلّا في النسب، قيل: الأمر وإن كان على ما ذكرت فإنَّ الثقل فيه أقلُّ لاختلاف الحرفين، إذ الثقل في الواو وياءِي النسبِ أقلُّ من الثقل في الياءات مع ياء النسب.

فإن كان المقصورُ على أربعة أحرفٍ والحرفُ الثاني ساكنٌ فلا تخلو الألف في آخره من أن تكون منقلبةً أو زائدةً للتأنيث، نحو حُبْلَى وَسَكْرَى وَعَطَشَى وحُزَوَى^(١)، فالأجودُ في هذا حذفُ الألف، فيقال: حُبْلَى وَسَكْرَى وَعَطَشَى^(٢)، وذلك أنهم شبَّهوا أَلْفَ التأنيث بتاء التأنيث في الحذف فحذفوها كحذفها.

ويجوز مدُّها فيقال: حُبْلَاوِيَّ وَسَكْرَاوِيَّ [١٨٤/أ] تشبيهاً بالمؤنث الممدود نحو حمراء وصفراء^(٣)، ويجوز قلبُ الألف واواً فيقال: حُبْلَوِيَّ^(٤) وَسَكْرَوِيَّ كما يقال: كِسْرَوِيَّ، شبَّهوها بالمنقلبة في نحو مَلْهَوِيَّ وَمَغْزَوِيَّ، فهذه ثلاثة أوجه، أحدها: حُبْلَى بحذف الألف، وهو أجودُّها، ثم حُبْلَاوِيَّ ثم حُبْلَوِيَّ.

فإن كانت الألف لغير التأنيث وهو على أربعة أحرفٍ والرابع أَلْفٌ مقصورةٌ وثانيها ساكنٌ ففي المنقلبة نحو مَلْهَى وَمَغْزَى [١٥٠/٥] ونَحْيَا وَأَعَشَى ثلاثة أوجه. أجودُّها أن تُقْلَبَ الألفُ واواً فيقال في النسب إلى مَلْهَى: مَلْهَوِيَّ^(٥)، وإلى مَغْزَى: مَغْزَوِيَّ، وإلى نَحْيَا: مَحْيَوِيَّ، وذلك لأنها بدلٌ من اللام، فكان حكمُها حكمَ عَصَا وفتى^(٦)، فكما تقول: عَصَوِيَّ وفتَوِيَّ كذلك تقول: مَلْهَوِيَّ وَأَعَشَوِيَّ.

(١) حُزَوَى: جبل من جبال الدَّهْناء. معجم البلدان (حزوى).

(٢) كذا قال المبرد في المقتضب: ١٤٧/٣، وهو أحسن القول فيه كما قال سيبويه: ٣٥٢/٣.

(٣) ذكر المبرد هذا الوجه وقال: «فهذا مذهب وليس على الحد» المقتضب: ١٤٧/٣.

(٤) وهو أردأ الأقوال كما ذكر المبرد في المقتضب: ١٤٨/٣، وانظر الكتاب: ٣٥٣/٣، والإيضاح

في شرح المفصل: ٥٦٧/١، وشرح الشافية للرضي: ٤٠/٢.

(٥) لم يذكر سيبويه غير هذا الوجه، انظر الكتاب: ٣٥٣/٣.

(٦) في ط، ر: «ورحى».

والثاني: أن تَمَدَّ ذلك، وهو ضعيفٌ فتقول: مَلْهَؤِيٍّ^(١) وَمَغْزَؤِيٍّ تشبيهاً بالزائدة الممدودة للتأنيث.

والثالثُ أن تحذفَ الألفَ فتقول: مَلْهِيٍّ وَمَغْزِيٍّ^(٢) تشبيهاً بألفِ التأنيثِ المقصورة نحو: حُبْلَى وَسَكْرَى، كما قالوا: مَدْرَى وَمَدَارَى فجمعوه جَمَعَ حُبْلَى وَحَبَالَى وإن لم يكن مثله، لأنَّ أَلْفَ مَدْرَى لَمْ، وألِفُ حُبْلَى زائدةٌ، فشَبَّهُوا الْأَصْلَ بالزائد، وكذلك ما كان ملحَقاً به من الزائدة، نحو أَرْطَى وَأَرْطَوِيٍّ وَمَغْزَى وَمَغْزَوِيٍّ، فيه الوجوه الثلاثة.

قال صاحب الكتاب: (وفي الزائدة ثلاثة أوجه: الحذف، وهو أحسنُها، كقولك: حُبْلَى وَدُنْيَى، والقلبُ نحو حُبْلَوِيٍّ وَدُنْيَوِيٍّ، وأن يُفصلَ بين الواو والياء بألف، كقولك: دُنْيَاوِيٍّ، وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف، كقولك: مُرَامِيٍّ وَحُبَارِيٍّ وَقَبْعَرِيٍّ وَجَهْزِيٍّ في حكم حُبَارِيٍّ).

قال الشارح: فإن كانت الألفُ زائدةً نظرتَ فإن كانت للتأنيث مثل حُبْلَى وَسَكْرَى فالأَجُودُ حذفُها كما تحذفُ تاءَ التأنيث، لأنها زائدةٌ مثلُها وفي معناها، فيقال: حُبْلَى وَسَكْرَى، ويجوز من بعد ذلك وجهان آخران: أحدهما قلبُها واواً تشبيهاً لها بالأصل، فيقال: حُبْلَوِيٍّ وَسَكْرَوِيٍّ، والآخر: حُبْلَاوِيٍّ وَسَكْرَاوِيٍّ، وتشبَّهها بالممدودة.

وإن كانت للإلحاق مثل أَرْطَى وَمَغْزَى كنتَ مخيراً، إن شئتَ قلبتَ وإن شئتَ حذفتَ، إلا أنَّ القلبَ هنا أحسنُ منه في حُبْلَوِيٍّ لأنها في حكم الأصل إذ كانت ملحقةً، فتقول: أَرْطَى وَأَرْطَوِيٍّ وَمَغْزَى وَمَغْزَوِيٍّ^(٣).

فأمَّا إذا كانت الألفُ خامسةً فصاعداً، أو كانت على أربعة أحرف، والحروف الثلاثة التي قبل الألف متحركاتٌ فلا يجوز إلا حذفُ الألف، سواء كانت للتأنيث أو لغير

(١) أجازَه السيرافي، انظر الارتشاف: ٦٠٧، والمساعد: ٣/٣٥٩.

(٢) انظر الكتاب: ٣/٣٥٣، والمقتضب: ٣/١٤٨.

(٣) أجاز أبو زيد: معزَؤِيٍّ وأرطاوِيٍّ، انظر التكملة: ٥٤، والارتشاف: ٦٠٧، والمساعد:

التأنيث، وذلك قولك إذا كانت للتأنيث شُكَاعِيٌّ وَسُمَانِيٌّ، والشُّكَاعِيٌّ: نبتٌ يُتَدَاوَى به^(١)، والسُّمَانِيٌّ^(٢): طائر.

وفي ما كان لغير التأنيث، وهو على ضَرِيْنٍ أَصْلِيَّةٍ وزائِدَةٍ، فالأَصْلِيَّةُ نحو مُرَامِيٍّ ومُسَامِيٍّ، تقول فيه: مُرَامِيٍّ ومُسَامِيٍّ، وإنما وجب الحذفُ لأنَّ الألفَ ساكنةً، والياءُ الأولى من ياءِي النسبة ساكنةٌ أيضاً، وقد طال الاسمُ وكثُرَتْ حروفُه فوجبَ باجتماع ذلك الحذفُ، وإذا كانوا قد حذفوا فيها قلَّتْ حروفُه نحو حُبْلَى ومَلْهَى ففيما كُثِرَتْ أُولَى^(٣).

وأما الزائدة لغير التأنيث نحو حَبْنَطَى ودَلَنْطَى وقَبْعَثَرَى، فإنك تقول فيه: حَبْنَطِيٍّ ودَلَنْطِيٍّ وقَبْعَثَرِيٍّ، والحَبْنَطَى: القصيرُ البَطِينُ، والدَلَنْطَى: الصُّلبُ الشديد^(٤)، والألفُ فيها للإلحاق بسَفَرَجَلٍ، والقَبْعَثَرَى: العظيمُ الخَلْقُ، والألفُ فيه لتكثير الكلمة وليست للتأنيث ولا للإلحاق لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العِدَّة فيكون ملحقاً به^(٥).

وتقول في جَمْزَى وبَشَكِيٍّ^(٦) وما كان مثلهما: جَمْزِيٍّ وبَشَكِيٍّ لأنَّ الألفَ في حكم الخامسة لأنَّ الحركة في الثاني بمنزلة الحرف، ألا ترى أنَّ مَنْ يصرفُ هُنْدًا ودَعْدًا لا يصرفُ سَفَرًا وقَدَمَ عِلْمِيْنٍ لأنَّ الحركة فيه صِيْرَتُهُ في حكم زينب وسعاد، فلذلك قال: «هو في حكم حُبَارَى» يعني تصير الألفُ في آخره في حكم الخامسة لتحرك حرفٍ ما هي فيه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والياءُ المكسورُ ما قبلها في الآخر لا تخلو من أن تكونَ ثالثةٌ أو رابعةٌ أو خامسةٌ فصاعداً، فالثالثةُ تَقْلَبُ واواً كقولك: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيٌّ،

(١) انظر النبات للأصمعي: ٢٠، والصحاح (شكع).

(٢) السُّمَانِيٌّ يكون واحداً وجمعاً، انظر اللسان (سمن).

(٣) انظر التكملة: ٥٤.

(٤) فسرهُ ابن جني بأنه «الشديد الدفع» المنصف: ١١ / ٣، وانظر سفر السعادة: ٢٧٣.

(٥) انظر السيرافي: ٥٥٧، ٦٧١، وسر الصناعة: ٦٩٤، وشرح الشافية للرضي: ٣٦ / ٢.

(٦) «ناقة بشكِيٌّ: خفيفة المشي» اللسان (بشك).

وفي الرابعة وجهان: الحذف وهو أحسنها، [١٥١/٥] والقلب كقولك: قاضيّ وحانيّ وقاضويّ وحانويّ، قال:

وكيف لنا بالشرب إن لم يكن لنا دراهم عند الحانويّ ولا نقد

وليس فيما وراء ذلك إلا الحذف، كقولك: مُشترِيّ ومُستسقيّ، وقالوا في مُحَيّ: مُحويّ ومحَيّ كقولهم: أُمويّ وأُمييّ).

قال الشارح: اعلم أنّ ما كان في آخره ياءً من الأسماء المنسوبة فإن كانت الياءُ ثالثةً قبلها كسرةٌ نحو عَمٍ وشَجٍ فإنك تبدل من الكسرة فتحةً كما فعلتَ في نَمِرٍ وشَقِرةٍ لثقل توالي الكسرات مع ياء الإضافة، ثم تقلب الياءُ ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصيرُ في حكم التقدير عَمًا وشَجًا، ثم تقلب الألفَ واوًا كقولك: عَمويّ وشَجويّ، كما فعلتَ في عَصَا ورَحَى، فقلت: عَصويّ ورَحويّ.

فأما إذا كانت رابعةً فإنَّ الباب فيه عند سيبويه حذفُ الياء لالتقاء الساكنين^(١)، تقول في قاضٍ ورامٍ ورجلٍ يُسمّى يَزَمِيّ: قاضيّ وراميّ ويَزَمِيّ، وكان الأصلُ أن تقول: قاضيّ وراميّ ويَزَمِيّ كما تقولُ في النسب إلى حاكم: حاكميّ، وإلى يضرب: يضربيّ؛ غير أنهم استثقلوا الكسرة على الياء المكسور ما قبلها فحذفوها، ثم حذفوا الياء لسكونها وسكون الياء الأولى من ياءِ النسب.

فإن قيل: فإنه يجوزُ الجمعُ بين ساكنين إذا كان الأولُ حرفَ مدٍّ ولين، والثاني مُدْغَمًا، مثلُ دابةٍ وشابّةٍ وجَبّ بَكَر^(٢)، قيل: الأمرُ كذلك غيرَ أن الياء لا يمكن إسكانها لأنَّ ياء النسبة لا يكون ما قبلها إلا مكسورًا، وكان في الجملة ثَمَّ ساكنان، فحذف لالتقاء الساكنين عند تعذُّر الإسكان.

وقالوا في النَّسب إلى عَرْقَوَة وتَرْقُوة: عَرَقِيّ وتَرْقِيّ، وذلك لأنهم لمَّا حذفوا التاء

(١) هو ظاهر كلام سيبويه، والأحسن عند الفارسي، والمختار عند ابن الحاجب، انظر الكتاب:

٣/ ٣٤٠-٣٤١، والتكملة: ٥٥، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٦٨.

(٢) انظر في ذلك الكتاب: ٤/ ٤٤٠، والأصول: ٣/ ٤١١، والحليات: ٤٤، والتكملة: ٢٧٥.

للسببة على القاعدة بقي عَزَقُو وَتَرَقُّو، فوقعت الواو طرفاً وقبلها ضمةٌ، وليس ذلك في الأسماء، فقلبوها ياءً كما قالوا: أَذَلِ وَأَجَرِ، والأصلُ أَذَلُو وَأَجَرُو، ثم نسبوا إليه بحذف الياء فقالوا: عَزَقِي وَتَرَقِّي.

ويجوز عَزَقَوِي بإثبات الواو لأن ياءَِي النسب [١٨٤/ب] يجريان مجرى تاء التانيث^(١)، وقد تقدّم ذكر المشابهة بينهما، فكما ثبتت مع تاء التانيث فكذلك مع ياءَِي النسبة لأنها تصيرُ حَشَواً في الكلمة.

وقد حُكي عنهم أنهم يقولون في النسب إلى قَرْوَةِ: قَرْوِي^(٢)، وهذا نصٌّ على جوازه، ومن قال في تَغْلِبٍ وَيَثْرِبٍ: تَغْلَبِي وَيَثْرِبِي، قال في القاضي وَيَرْمِي: قَاصَوِي وَيَرْمَوِي، فيفتحُ المكسورَ ويقلبُ الياءَ ألفاً، ثم يَنْسُبُ إليه ويقلبُ الألفَ واواً ولا يحدفُ منه شيئاً^(٣).

وحكى سيبويه: حَانَوِي؛ في النسب إلى الحانة وحاني^(٤)، وهو الموضعُ يُباع فيه الخمر، وأصلُ حانة حَانِيَّةٌ لأنه من الحَنُو كَأَنَّهَا تَحْنُو على مَنْ فيها^(٥) لاجتماعهم فيها على اللذادة، والحانوثُ مقلوبٌ منه، وأصله حَنَوُوتٌ فَقُدِّمَت اللامُ إلى موضع العين ثم قُلِبَت ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فهو على وَرَّانٍ رَحْمُوتٍ وَرَهْبُوتٍ، فوزنه الآن فَلَعُوتٍ مقلوبٌ من فَعْلُوتٍ، وأنشد^(٦):

(١) قال الزجاج: «من قال: مَرَمَوِيٌّ قال في عَرْقَوَةِ: عَرْقَوِيٌّ» الارتشاف: ٦١٠.

(٢) حكاه السبرافي والرضي عن بعض العرب، انظر حاشية الكتاب: ٣/ ٣٤٠، وشرح الشافية للرضي: ٤٦/٢.

(٣) كذا قال الخليل، انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٠-٣٤١، وانظر ما سلف: ٥/ ٢٦٤.

(٤) وقال: «والوجه الحاني» الكتاب: ٣/ ٣٤١، وانظر النكت: ٨٨٧، والارتشاف: ٦٠٥.

(٥) كذا قال ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٣، وانظر الصحاح (حين)، والنكت: ٨٨٧-٨٨٨.

(٦) سلف البيت تاماً، قال الأعلم في نسبه: «للفرزدي، وقيل: هو لأعرابي، وقيل: لذي الرمة» تحصيل عين الذهب: ٢/ ٧٣، وحكى العيني عن ثعلب أنه للفرزدي، وعن غيره أنه لأعرابي، انظر المقاصد: ٤/ ٥٣٨، والبيت في شرح ديوان ذي الرمة: ١٨٦٢، وليس في ديوان الفرزدي، ونسبه ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٤ إلى عمارة، وجاء بلا نسبة في الكتاب: =

وكيف لنا بالشُّربِ .. إلخ

البيتُ لعمارة، ويُروى: [١٥٢/٥]

وكيف لنا بالشُّربِ فيها وما لنا

وبعدَه^(٢):

أَنْعَتَانُ أَمْ نَدَّانُ أَمْ يَنْبِرِي لَنَا أَغْرُ كَنْصَلِ السِّيفِ أَبْرَزَهَ الْغَمْدُ

والمراد أنه يريد شربَ الخمر لو كان له عند الخمار ما يصرفه في ثمنها، وقوله: أَنْعَتَانُ، أي نشتري بنسيئة؛ من قولهم: اغتات الرجل السلعة، أي اشتراها بنسيئة من العينة^(٣)، وإِذَا نَدَّانُ إِذَا أَخَذَهُ بَدَيْنِ، و«يَنْبِرِي لَنَا أَغْرُ» أي نطلبُ كريماً ويتعرّضُ لمعرفه كَنْصَلِ السِّيفِ، أي ماضٍ في السخاء يشتري لنا الخمر، والحائِي أجودُ لأنَّ الحذفَ عنده^(٤) أجودُ اللَّغَتَيْنِ، وأنشد^(٥) في الحذف^(٦):

كَأْسٌ عَزِيزٌ مِنَ الْأَعْنَابِ عَتَقَهَا لِبَعْضِ أَرْبَابِهَا حَائِيَّةٌ حَوْمٌ [١٥٣/٥]

وقيل: الموضع الذي يُباع فيه الخمر حائِيَّةٌ مثلُ ناحية^(٧)، ونُسبَ إليه على حدِّ النسبِ إلى قاضٍ ويَرْمِي، والمشهورُ أَنَّ الموضعَ الذي يُباع فيه الخمرُ حائِيَّةٌ، قال الأَخطلُ^(٨):

= ٣/ ٣٤١، والنكت: ٨٨٧، واللسان (حنا).

(١) كذا رواه ابن جني في المحتسب: ١/ ١٣٤.

(٢) جاء هذا البيت بعد البيت السابق في شرح ديوان ذي الرمة: ١٨٦٣.

(٣) كذا في الصحاح (عين)، وعينة المال: خياره.

(٤) أي عند سيبويه، انظر: ٥/ ٢٧٧، ح (٤).

(٥) أي سيبويه.

(٦) البيت لعلقمة بن عبدة، وهو في ديوانه: ٦٨، والكتاب: ٣/ ٣٤١، والمفضليات: ٤٠٢،

والمحتسب: ١/ ١٣٤، والنكت: ٨٨٨، وبلا نسبة في العضديات: ٦، والحائِيَّة: الخمارون،

والكأس: الخمر في الإناء، وأراد بالعزیز ملكاً من ملوك الفرس أو الروم. النكت: ٨٨٨.

(٧) الحائِيَّة: الحانوت. اللسان (حنا)، ونقل الأشموني: ٤/ ١٨٠ عن السيرافي قوله: «المعروف في

الموضع الذي يباع فيه الخمر حائِيَّةٌ بلا ياء» ا.هـ.

(٨) لم أجد البيت في ديوان الأَخطل [تحقيق د. قباوة] ولا في ديوانه [إعداد إيليا سليم الحاوي]

وخمرة من جبال الروم جاء بها ذو حائة تاجر أعظم بها حانا
فجعل الموضع حانة والخمار حانا.

فأما محيي فالنسبة إليه محوي، الفاعل والمفعول فيه سواء، وذلك أن محيياً فاعل من
حيى محيى فهو محيى، والمفعول محيى، وفيه ثلاث ياءات، فيجب حذف الآخرة لأنها
خامسة كالف مرامى، فإذا نسبت إليه اجتمع فيه أربع ياءات، فيحذفون الياء الأولى من
محيى فيبقى محيى فتقلب الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، فيصير محي كهدى،
فيقولون: محوي^(١) كهدوي، وأما من قال: أمي فجمع بين أربع ياءات فإنه يقول:
محيي^(٢) أيضاً، واسم المفعول في ذلك كالفاعل، وهو محي تحذف الألف الخامسة على
القاعدة ثم تفعل ما ذكرناه في اسم الفاعل.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في غزو وظبي: غزوي وظبي، واختلف^(٣))
فيما لحقته التاء من ذلك، فعند الخليل وسيبويه: لا فصل، وقال يونس في ظبية ودُمية
وقُنية: ظبوي ودُموي وقُنوي، وكذلك بنات الواو كغزوه وغزوة ورشوة، وكان الخليل
يعذره في بنات الباء دون بنات الواو).

قال الشارح: إذا كان الاسم على زنة فعل ساكن العين معتل اللام بالياء أو الواو
وليس في آخره تاء التأنيث نحو: غزو ونحو وظبي ورمي فالنسبة إليه على لفظه من غير
تغيير، نحو غزوي ونحوي وظبي ورمي، لا خلاف في ذلك لأن ما قبلها ساكن، فهي
لذلك في حكم الصحيح، تنصرف بوجوه الإعراب قبل النسب، فلم تتغير كما لم يتغير

(١) هذا أجود الوجهين عند أبي عمر الجرمي كما صرح السيرافي والأعلم، انظر حاشية الكتاب:
٣/ ٣٧٣، والنكت: ٩٠١، وتحصيل عين الذهب: ٢/ ٢٨٧، وورد في شرح الشافية للرضي:
٢/ ٤٥ «أبو عمرو» تحريف.

(٢) هذا الوجه أجود عند المبرد كما في حاشية الكتاب (بولاق): ٢/ ٨٧، والنكت: ٩٠١،
وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٤٥، والارتشاف: ٦٠٥.

(٣) في المفصل: ٢٠٩ «واختلفوا».

الصحيح، وإذا جاز أن يقال في أمية: أميّي فيُجمع بين أربع ياءات كان ما نحن فيه أسهل لأنه لم يجتمع فيه إلا ثلاث ياءات.

فإن لحقت تاء التأنيث شيئاً من ذلك، نحو غزوة ورمية ودُمية وقُنية؛ فالخليل وسيبويه يجريان في ذلك على قاعدة ما لا تاء فيه، فيقولان في غزوة: غزوي وفي رمية: رميّي وفي دُمية: دُميّي وفي قُنية: قُنيّي، وهو قياسٌ عندهما^(١)، وحكى يونس عن أبي عمرو مثل ذلك^(٢)، وقالوا في بني جرّوة: جرّويّ، وهو جرّوة بن نضلة؛ مكسور الجيم^(٣).

وكان يونس يغيّر ما فيه تاء التأنيث فيفتح الحرف الساكن، وهو الثاني، فيقول في ظبية: ظَبويّ وفي رمية: رَمويّ وفي قُنية قُنويّ، وقالوا في غزوة: غُرويّ، لا فرق عنده بين ذوات الياء والواو.

وكان الزّجاج يميل إلى هذا القول ويحتج بأن تاء التأنيث قوّت^(٤) التغير فيها، وأمّا يونس فلم يردّ عنه احتجاج لذلك^(٥).

وكان الخليل يعذّره في ذوات الياء ويحتج له بأنّه شبه فعلة بفعلية؛ مكسور العين، قال: لأنّ اللفظ بفعلية وفعلية إذا سكّنت العين سواءً، والمراد بذلك أن ظبية كظبيّة ورمية كأنه رمية^(٦)، وقنية كأنه قنية^(٧)، ثم أسكنوا للتخفيف كما يقال في كتف: كتّف،

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٦-٣٤٧.

(٢) انظر حكاية يونس في الكتاب: ٣/ ٣٤٧.

(٣) جرّوة بن نضلة حي من العرب. انظر الكتاب: ٣/ ٣٤٨، والصحاح (جرا).

(٤) في ط، ر: «قوة» تحريف.

(٥) انظر قول يونس واحتجاج الزجاج في الكتاب: ٣/ ٣٤٧، والمقتضب: ٣/ ١٣٧، والتكملة:

٥٧، والنكت: ٨٨٩-٨٩٠، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٠، والمساعد: ٣/ ٣٧٦،

والارتشاف: ٦٢٦.

(٦) في ط، ر: «كقنية».

(٧) في ط، ر: «كرمية».

وفي إيل: إبل، فصار لفظ ما كان على فَعْلَة؛ بكسر العين في الأصل بوزن فَعْلَة، فَعْمِيَة على وزن لفظ عَمِيَة ورَمِيَة على لفظ رَمِيَة في الأصل بالإسكان^(١).

فإذا نسبنا إلى ذلك ردّذناه إلى الأصل لأنه بالحركة يُفيدنا خفةً، وذلك لأننا إذا نسبنا إلى عَمِيَة وقِيَة وثوانيتها مكسورة [١٥٤/٥] وجب فتحها وقلبُ الياء واواً بعد قلبها ألفاً على حدّ قولك في عَمٍ: عَمَوِيّ وفي شَجٍ شَجَوِيّ، فيصيرُ في اللفظ أخفّ من عَمِيّ وقِنِيّ، قال^(٢): وكذلك لو بنيت من ذوات الواو فَعْلَة لصارت بهذه المنزلة، تقولُ في فَعْلَة من الغزو، غَزِيَة، ومن الربو رَبِيَة، فيصير كذوات الياء فيصير المسكّن منها عن الكسر بمنزلة ما أصله [١٨٥/أ] الإسكان، فلما رأوا آخر فَعْلَة المكسور يشبه إذا يخفّف آخر فَعْلَة المسكّن العين في الأصل جعلوا إضافتها شيئاً واحداً، هذا احتجاجُ الخليل ليونس.

قال صاحب الكتاب: (وعلى مذهب يونس جاء قولهم: قَرَوِيّ وزَنَوِيّ في قَرِيَة وبني زَنِيَة، وتقول في طَيّ وليّة: طَوَوِيّ ولَوَوِيّ وفي حَيّة: حَيَوِيّ وفي دَوّ وكَوّة: دَوَوِيّ وكَوَوِيّ).

قال الشّارح: قد جاء عن العرب قَرَوِيّ في النسبة إلى قَرِيَة وزَنَوِيّ في النسبة إلى بني زَنِيَة، وهم حيّ من العرب^(٣)، وهو شاذٌّ عند سيبويه، والقياس قَرِيّ وزَنِيّ، وهو عند يونس قياس^(٤)، وتقول في طَيّ: طَوَوِيّ، وفي لَيّة^(٥): لَوَوِيّ، وفي حَيّة: حَيَوِيّ.

أما طَيّ فمصدر طَوَى يَطْوِي، وليّة مصدر لَوَى يَلْوِي، فالعين واوٌ واللام ياءٌ، والأصل فيه طَوَوِيّ ولَوَوِيّ، فلما اجتمعت الواو والياء والسابق منها ساكنٌ قلبوا الواو

(١) في ط، ر: «بإسكان».

(٢) أي الخليل، انظر الكتاب: ٣/٣٤٧، والنكت: ٨٨٩-٨٩٠.

(٣) انظر الارتشاف: ٦٢٦، واللسان (زنا).

(٤) انظر مذهب يونس وسيبويه في الكتاب: ٣/٣٤٧-٣٤٨، والإيضاح في شرح المفصل:

١/٥٧٠، والارتشاف: ٦٢٦.

(٥) في ط: «لغة» تحريف.

ياء، وهذه قاعدة في التصريف.

فلما نسبوا إليه استقلوا اجتماع أربع ياءات، وأرادوا التخلص منها فبنوا الكلمة على فعل، وقد كان فعلاً ساكن العين، فانفك الإدغام وعادت العين إلى أصلها وهو الواو، ثم انقلبت الياء التي هي لام ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها، ثم نسبوا إليها وقلبوها واواً على القاعدة فقالوا: طَوَوِيّ وَلَوَوِيّ.

وأما حيّة فالعين واللام ياء، ولما بنوه على فعل انقلبت اللام ألفاً لأن اللام أقبل للتغير، ثم قلبوا الألف واواً على قاعدة النسب وقالوا: حَيَوِيّ، ومن قال: أُمَيّ قال: طَبَيّ وَحَيّ ولم يُبالِ الثقل^(١).

وأما النسب إلى دَوّ^(٢) وكَوّة^(٣) فإنك لا تغيّره، بل تنسب إليه على لفظه، فتقول: دَوِّيّ وكَوِّيّ، لأن التغير إنما كان لأجل اجتماع أربع ياءات، ففرّوا إلى الواو، فأما إذا وقع الاختلاف بحصول الواو لم تكن حاجة إلى التغير، فأما قول ذي الرمة^(٤):

دَاوِيَّةٌ وَدُجَى لَيْلٍ كَأَنَّهُمَا يَمُّ تَرَاطَنَ فِي حَافَاتِهِ الرُّومُ

فقال^(٥) بعضهم: أراد دَوِيَّةً، وإنما أبدل من الواو الأولى ألفاً لانفتاح ما قبلها^(٦)، وإن كانت ساكنة في نفسها، كأنه استغنى بأحد الشرطين كما قال عليه السلام: «ارْجِعْنَ مَازوراتٍ غَيْرَ مَاجوراتٍ»^(٧)، والأصل مَوَزورات.

(١) انظر في ذلك الكتاب: ٣/ ٣٤٥، والمقتضب: ٣/ ١٣٨، والأصول: ٣/ ٦٥.

(٢) «الدَّوَّ: الفلاة» اللسان (دوا).

(٣) «الكوة: الخرق في الحائط» اللسان (كوي).

(٤) البيت في شرح ديوانه: ٤٠١، وسر الصناعة: ٦٧٠، وشرح شواهد الإيضاح: ٤٣٥، وهو بلا نسبة في التكملة: ١٢٤-١٢٥، والمخصص: ٨٣/ ١٤، والرواية في الديوان: «دَوِيَّة» وكذلك في سائر المصادر المذكورة.

(٥) في ط، ر: «قال» خطأ.

(٦) ممن قال بهذا القول الفراء، انظر الحلييات: ٣٣٥، والتهام في تفسير أشعار هذيل: ٢٣٣، وسر الصناعة: ٢٣، ٦٧٠.

(٧) الحديث في سنن ابن ماجه، كتاب الجنائز: ١/ ٥٠٢-٥٠٣، وسر الصناعة: ٦٦٩.

قال سيبويه في آية: إِنَّهُ فَعَلَةٌ كَشَرَبَةٌ، وَإِنَّمَا أُبْدِلَ مِنَ الْيَاءِ الْأُولَى أَلْفٌ^(١)، فيكونُ حيثُ دَاوِيَّةٌ مِنَ الشَّاذِّ، والمحققون يذهبون إلى أَنَّهُ بَنَى مِنَ الدَّوِّ اسماً عَلَى زِنَةِ فَاعِلَةٍ^(٢) فَصَارَ فِي التَّقْدِيرِ دَاوِوَةً، فَقُلِبَتِ الْوَائِ الثَّانِيَةُ يَاءً لَانْكَسَارَ مَا قَبْلَهَا، فَصَارَتْ دَاوِيَّةً ثُمَّ نُسِبَ إِلَيْهَا عَلَى حَدِّ نَسَبِهِمْ إِلَى حَانِيَةِ حَانِيٍّ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَتَقُولُ فِي مَرْمِيٍّ: مَرْمِيٌّ تَشْبِيهًا بِقَوْلِهِمْ فِي تَمِيمِيٍّ وَهَجَرِيٍّ وَشَافِعِيٍّ: تَمِيمِيٍّ وَهَجَرِيٍّ وَشَافِعِيٍّ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ: مَرْمُويٍّ، وَفِي بَخَاتِيٍّ اسْمَ رَجُلٍ بَخَاتِيٍّ). [١٥٥/٥]

قَالَ الشَّارِحُ: هَذَا الْفَصْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَسْأَلَةٍ وَاحِدَةٍ، وَهِيَ النِّسْبَةُ إِلَى مَرْمِيٍّ، وَالنِّسْبُ إِلَيْهِ مَرْمِيٍّ، فَيَكُونُ لَفْظُهُ بَعْدَ النِّسْبِ مِثْلَ لَفْظِهِ قَبْلَ النِّسْبِ، كَأَنَّهُمْ شَبَّهُوا لَفْظَهُ بِالْمَنْسُوبِ، وَأَنْتَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى مَنْسُوبٍ بَقِيَّتَهُ عَلَى لَفْظِهِ، نَحْوُ النِّسْبِ إِلَى تَمِيمِيٍّ وَهَجَرِيٍّ وَشَافِعِيٍّ، فَإِنَّكَ تَقُولُ فِيهِ أَيْضًا: تَمِيمِيٍّ وَهَجَرِيٍّ وَشَافِعِيٍّ، فَيَكُونُ اللَّفْظُ وَاحِدًا إِلَّا أَنَّ التَّقْدِيرَ مُخْتَلَفٌ.

وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ الْيَاءَ الْأُولَى الَّتِي لِلنِّسْبِ أَحْدَثْتَ يَاءً أُخْرَى غَيْرَهَا لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتِي النِّسْبِ كَمَا لَا يُجْمَعُ بَيْنَ عَلَامَتِي التَّأْنِيثِ مَعَ مَا فِي ذَلِكَ مِنْ ثِقَلِ اجْتِمَاعِ أَرْبَعِ يَاءَاتٍ، وَمَرْمِيٌّ مُشَبَّهٌ بِالْمَنْسُوبِ مِنْ حَيْثُ إِنْ آخَرَهُ يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ قَبْلَهَا مَكْسُورٌ. وَيَجُوزُ أَنْ تَقُولَ فِيهِ: مَرْمُويٍّ^(٣)، وَذَلِكَ أَنَّ أَصْلَهُ مَرْمُويٍّ عَلَى زِنَةِ مَفْعُولٍ مِنْ «رَمَيْتُ»، وَلَمَّا اجْتَمَعَتِ الْوَائِ وَالْيَاءُ وَقَدْ سَبَقَ الْأُولَى مِنْهُمَا بِالسَّكُونِ قَلَبُوا الْوَائِ يَاءً، وَأَدْغَمُوا الْيَاءَ الْأُولَى فِي الثَّانِيَةِ عَلَى الْقَاعِدَةِ، ثُمَّ كَسَرُوا مَا قَبْلَ الْيَاءِ لِتَصَحُّحِ الْيَاءِ، فَلَمَّا

(١) انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٠، وكلام سيبويه منقول بمعناه.

(٢) أجاز أبو علي الفارسي هذا الوجه، انظر البغداديات: ٣٩٥، والحلييات: ٣٣٧-٣٣٨، وسر الصناعة: ٦٧١.

(٣) ذكر سيبويه الوجهين في النسبة إلى مرميٍّ في الكتاب: ٣/ ٣٤٥-٣٤٦، وظاهر كلامه أن الوجه الأول وهو «مرميٍّ» هو المختار.

نسبوا إليه استثقلوا اجتماع أربع ياءات فحذفوا الياء الأولى المبدلة من واو مفعول لكونها زائدة فصار اللفظ مَرْمِيًّ مَثَلٌ يَرْمِي، فقياسه في النسب قياس يَرْمِي وتغلب، فتبدل من الكسرة فتحة ثم من الياء واواً بعد أن قلبوها ألفاً كما قالوا في حاني: حَانَوِيّ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما في آخره ألفٌ ممدودةٌ إن كان مُنصرفاً ككِساء وِرْداء وعِلْباء وحِرْباء قيل: كِسائيّ وعِلْبائيّ، والقلبُ جائزٌ كقولك: كساويّ، وإن لم ينصرف فالقلبُ كَحَمراويّ وخُنْفساويّ ومَعْيُوراويّ وزَكْرِيّاويّ).

قال الشارح: اعلم أن الممدود كل اسم في آخره همزة قبلها ألفٌ زائدة، وذلك على أربعة أضرب:

ضرب همزته أصليّة نحو قُرّاء ووُضّاء، وهو من قرأت ووضّوت، والوُضّاء: الجميل.

وضرب همزته منقلبة عن حرف أصليّ نحو كِسَاء وِرْداء، وأصله كساو ورداي، والواو والياء إذا وقعتا طرفاً وقبلهما ألفٌ زائدة قلبتا همزتين، والواو والياء في كِسَاء وِرْداء لأم الكلمة لأنه من الكِسوة والرّذية لقولهم^(١): فلان حسن الرّذية.

وضرب ثالث همزته منقلبة عن ياء زائدة، نحو عِلْباء وحِرْباء، ويدل على أن الهمزة فيه من الياء قولهم: دِرْحية ودِعْكاية^(٢)، لما اتصل بها تاء التانيث ظهرت الياء لأنها إنما كانت انقلبت همزة لكونها طرفاً، فلما اتصلت بها تاء التانيث وبُنيَتْ على التانيث خرجت عن أن تكون طرفاً.

والضرب الرابع ما كانت همزته منقلبة عن ألف التانيث، نحو حَمراء وصَفراء، ولذلك لا ينصرف، وتنصرف الضروب الثلاثة.

فإذا نسبت إلى ما كان منصرفاً من ذلك فالباب فيه إقرار الهمزة، نحو وُضّائيّ

(١) في ط، ر: «قولهم».

(٢) هو استدلال ابن جني في سر الصناعة: ٩٩.

وَقُرَّائِي وَكِسَائِي وَرِدَائِي وَعِلْبَائِي وَجِرْبَائِي بِإِثْبَاتِ الْهَمْزَةِ، وَالْأَصْلُ مِنْ ذَلِكَ قُرَّاءٌ وَوُضَاءٌ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا أَصْلٌ بِمَنْزِلَةِ الضَّادِ مِنْ حُضَائٍ^(١)، [١٨٥/ب] وَالْقَافُ مِنْ سُمَّاقٍ، فَكَمَا تَقُولُ: حُضَائِي وَسُمَّاقِي فَكَذَلِكَ تَقُولُ: وَضَائِي وَقُرَّائِي.

وَكِسَائِي وَرِدَائِي مَحْمُولَانِ^(٢) عَلَيْهِ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِمَا مُنْقَلِبَةٌ عَنْ أَصْلٍ، فَهِيَ لَامٌ كَمَا أَنَّهَا لَامٌ، وَعِلْبَائِي مَحْمُولٌ عَلَى كِسَائِي، لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ لَيْسَتْ أَصْلًا، إِنَّمَا هِيَ مُنْقَلِبَةٌ عَنْ حَرْفٍ لَيْسَ لِلتَّائِيثِ كَمَا أَنَّ كِسَاءً كَذَلِكَ، فَعُومِلَ فِي النِّسْبِ مَعَامَلَتَهُ، فِإِذَا الْأَصْلُ فِي قُرَّاءٍ وَوُضَاءٍ أَقْوَى مِنْهُ فِي كِسَاءٍ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ فِيهِ أَصْلٌ وَفِي كِسَاءٍ بَدَلٌ، وَهِيَ فِي كِسَائِي أَقْوَى مِنْهَا فِي عِلْبَائِي لِأَنَّهَا فِي كِسَاءٍ لَامٌ وَفِي عِلْبَاءٍ زَائِدَةٌ.

فَإِنْ نَسَبْتَ إِلَى مَا لَا يَنْصَرَفُ نَحْوُ حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ فَالْبَابُ أَنْ تَقْلِبَ الْهَمْزَةَ وَאוَاءَ فِيهِ فَتَقُولَ: حَمْرَاوِي^(٣) وَصَحْرَاوِي، وَإِنَّمَا قُلِبَتْ الْهَمْزَةُ فِيهِ وَاوَاءَ وَلَمْ تُقَرَّرْ بِحَالِهَا لِثَلَاثَةِ تَقَعِ عِلَامَةُ التَّائِيثِ حَشْوًا، وَلَمْ تَكُنْ [١٥٦/٥] لِتُحْدَفَ لِأَنَّهَا لَا زِمَةَ لِتُحَرِّكَ بِحَرَكَاتِ الْإِعْرَابِ، فَهِيَ حِمَّةٌ بِالْحَرَكَةِ، وَلَهَا لَمْ يَجِزْ حَذْفُهَا وَجَبَ تَغْيِيرُهَا فَقُلِبَتْ وَاوَاءَ.

ثُمَّ قَالُوا فِي الْإِضَافَةِ إِلَى عِلْبَاءَ وَجِرْبَاءَ: عِلْبَاوِي وَجِرْبَاوِي^(٤)، فَأَبْدَلُوا هَذِهِ الْهَمْزَةَ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ لِلتَّائِيثِ، لَكِنَّهَا شَابَهَتْ حَمْرَاءَ وَصَحْرَاءَ بِالزِّيَادَةِ، فَحَمَلُوهَا عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هَمْزَةُ حَمْرَاءَ قُلِبَتْ فِي حَمْرَاوِي لِكُونِهَا زَائِدَةً.

ثُمَّ تَجَاوَزُوا ذَلِكَ إِلَى أَنْ قَالُوا فِي كِسَاءَ: كِسَاوِي، وَفِي رِدَاءَ: رِدَاوِي^(٥)، فَأَبْدَلُوا الْهَمْزَةَ وَاوَاءَ حَمَلًا لَهَا عَلَى هَمْزَةِ عِلْبَاءَ مِنْ حَيْثُ كَانَتْ هَمْزَةُ كِسَاءَ وَرِدَاءَ مُبْدَلَةً مِنْ حَرْفٍ لَيْسَ

(١) هُوَ نَبْتٌ جَبَلِي، النَّبَاتُ لِلْأَصْمَعِيِّ: ١٦، ٢٤.

(٢) فِي ط، ر: «مَحْمُول».

(٣) ذَكَرَ أَبُو حَاتِمٍ السَّجِسْتَانِيُّ أَنَّ قَوْمًا مِنَ الْعَرَبِ يَقْرَءُونَ الْهَمْزَةَ فِي النِّسْبِ إِلَى حَمْرَاءَ، وَهُوَ قَلِيلٌ، انْظُرِ الْإِرْتِشَافَ: ٦٠٨-٦٠٩، وَالْمُسَاعَدَ: ٣٥٨/٣، وَالْهَمْعَ: ١٩٤/٢.

(٤) أَجَازَهُ الْمَبْرَدُ، انْظُرِ الْمُقْتَضِبَ: ١٤٩/٣، وَشَرَحَ الشَّافِيَةَ لِلرُّضِيِّ: ٥٥/٢.

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٣٤٩/٣، وَالْمُقْتَضِبَ: ١٤٩/٣.

للتأنيث، ثم قالوا في همزة قُرَاء: قُرَاوِي^(١)، فشَبَّهوا همزته بهمزة كساء من حيث كانت أصلاً غيرَ زائدة، فكلُّ واحد من هذه الأسماء محمولٌ في القلب على ما قبله وإن لم يَشْرِكْه في العلة، لكنْ لَشَبِّهِ لفظيَّ.

فإذا القلبُ في حَمْرَاوِيٍّ أقوى منه في عِلْبَاوِيٍّ، وهو في عِلْبَاوِيٍّ أقوى منه في كِسَاوِيٍّ، وهو في كِسَاوِيٍّ أقوى منه في قُرَاوِيٍّ، فلذلك قال^(٢): فالبابُ فيما كان منصرفاً إقراءُ الهمزة على حالها، نحو قُرَائِي وكَسَائِي وَعِلْبَائِي، والقلبُ جائز وإن لم ينصرف، فالقلبُ نحو حَمْرَاوِيٍّ وصَحْرَاوِيٍّ.

وإنما مثلُ هذه الأسماء نحو خُنْفَسَاوِيٍّ وَمَعْيُورَاوِيٍّ، والمَعْيُوراء: جماعةُ الحُمُر^(٣)، وزكريَّاوِيٍّ، لِيُرِيكَ الفصلَ بين المقصور والممدود وأنَّ الطويل من الأسماء الممدودة والقصير منها حكمها واحدٌ وأنَّ كثرةَ حروف خُنْفَسَاء وَمَعْيُورَاء وما أشَبَّهَها لا تُوجبُ إسقاطَ شيء منه كما كان ذلك في المقصور لسكون آخره إذ الحرفُ يَقْوَى بحركته ويمتنعُ حذفه في المكان الذي يسقط فيه الساكنُ، ألا ترى أنَّ من قال: نَقَفَيَّ وَقُرَشِيَّ وَهَذَلِيَّ فحذفَ الياءَ الساكنةَ لم يقلْ في النسبِ إلى عَشِيرٍ وهو الترابُ وحِثْلٍ وهو نبتٌ: عِثْرِي وحِثْلِي فيحذفَ الياءَ لتحركها، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في سِقَايَةٍ وَعِظَايَةٍ: سِقَائِي وَعِظَائِي، وفي شَقَاوَةٍ: شَقَاوِيٍّ، وفي راية: رَائِيٍّ ورَائِيٍّ وراوِيٍّ، وكذلك في آية وثاية ونحوهما).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ ما كان من نحو سِقَايَةٍ وَعِظَايَةٍ ونحوهما ممَّا في آخره تاءُ التأنيث ولاؤه واوٌ أو ياءٌ وقبلهما^(٤) ألفٌ زائدةٌ فإنه قبلَ النَّسبِ تصحُّ اللامُ ولا تقلبُ

(١) والأجود إبقاء الهمزة، انظر الكتاب: ٣/ ٣٥٢، والمقتضب: ٣/ ١٤٩، والأصول: ٣/ ٦٧، والخصائص: ١/ ٢١٤.

(٢) أي الزمخشري، وكلامه منقول بمعناه.

(٣) انظر السيرافي: ٦٧١.

(٤) في ط، ر: «وقبلها».

همزةً لَأَنَّ الاسم بُني على التأنيث، فلم تقع الياء والواو طرفاً فلم يلزم قلبهما همزةً. فإذا نسبت إلى شيء من ذلك أسقطت التاء، ثم قلبت اللام همزةً، فصارت النسبة كأنها إلى سقاء وعطاء بمنزلة كساء ورداء، فلذلك تقول في النسب: سِقَائِي وَعَطَائِي، أي كما تقول: كسائي وردائي، وَمَنْ قال: كِسَاوِيَّ وردَاوِيَّ قال ههنا: سِقَاوِيَّ وَعَطَاوِيَّ، وكذلك قِيلَ في النسب إلى شاء شاوِيَّ، قال الشاعر^(١):

لَا يَنْفَعُ الشَاوِيَّ فِيهَا شَأْنُهُ وَلَا حِمَارُهُ وَلَا عَلَاتُهُ [١٥٧/٥]

فإن كانت اللام واواً نحو شَقَاوَة وَعَبَاوَة فَإِنَّكَ لَا تَغَيِّرُهَا فِي النِّسْبِ وَتُقَرُّهَا عَلَى حَالِهَا، فتقول فيه: شَقَاوِيَّ وَعَبَاوِيَّ، لَأَنَّا كُنَّا نَقْرُءُ إِلَى الْوَاوِ فِيهَا كَانَ هَمْزَةً، وَإِذَا ظَفَرْنَا بِهَا قَدْ لَفْظَ بِهِ وَاَوَّاءَ لَمْ نَعْدِلْ عَنْهَا إِلَى لَفْظٍ آخَرَ، قال جرير^(٢):

إِذَا هَبَطْنَ سَمَاوِيَّاً مَوَارِدُهُ مِنْ نَحْوِ دَوْمَةٍ خَبَتْ قَلَّ تَغْرِيسِي

نسبه إلى سَمَاوَة.

وَأَمَّا نَحْوُ رَايَة وَآيَة وَثَايَة^(٣) وَطَايَة^(٤) فَلِكِ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ ثَلَاثَةُ أَوَاجِه:

أَقْبَسُهَا تَرَكَّ الْيَاءُ عَلَى حَالِهَا^(٥)، وَلَمْ تَغَيِّرْهَا لِأَنَّكَ لَوْ أَفْرَدْتَهُ بَعْدَ طَرَحِ الْهَاءِ لَأَبْتَتَ الْيَاءُ وَقُلْتَ: آي وَرَاي وَثَاي وَطَاي، وَلَا تَلْزِمُ الْهَمْزَةُ لَأَنَّ الْأَلْفَ قَبْلَ الْيَاءِ، وَالْوَاوُ أَصْلٌ غَيْرُ زَائِدَةٍ، وَالْوَاوُ وَالْيَاءُ إِنَّمَا تُهْمَزَانِ إِذَا كَانَ قَبْلَهُمَا أَلْفٌ زَائِدَةٌ نَحْوُ كِسَاءٍ وَرَدَاءٍ.

(١) هو مبشر بن هذيل الشجعي (بالجيم) كما في اللسان (علا) (شوه)، والصواب: الشمخي؛ بالخاء، انظر سفر السعادة: ٦٣٤، والبيتان بلا نسبة في المنصف: ٤٦/٢، ٧١/٣، والصحاح (شوه)، (علا)، والمخصص: ١١٩/١٥، والعلا: حجر يجعل عليه الأقط. اللسان (علا).

(٢) البيت في ديوانه: ١٢٦، والكتاب: ٣٤٩-٣٥٠، والنكت: ٨٩١.

دومة خبت: اسم موضع. انظر معجم البلدان (دومة خبت).

(٣) الثاوية والثاوة: مأوى الغنم والإبل، انظر إصلاح المنطق: ٣٢٧، وسفر السعادة: ١٩٣، واللسان (ثوا).

(٤) «الطاية: الصخرة العظيمة في رملة» اللسان (طيا).

(٥) وهو أولى وأقوى عند ابن السراج، انظر الأصول: ٦٦/٣.

والثاني^(١): الهمزُ لشَبَّهها بكسَاء ورداداً لوقوعها طرفاً بعد ألفٍ ساكنةٍ، والفرقُ بينها وبين الأصل الذي هو كسَاء ورداداً أنَّ تقع الياءُ والواو بعد ألفٍ زائدةٍ، وما نحن فيه وقَعتا بعد ألفٍ غير زائدةٍ.

الثالث^(٢): إبدالها واواً على حدِّ كساويٍّ ورداويٍّ^(٣). [٢/٦]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما كان على حرفين فعلى ثلاثة أَضْرَبُ: ما يُرَدُّ ساقطه، وما لا يُرَدُّ، وما يَسُوغ فيه الأمران، فالأولُ نحو: أَبَوِيَّ وَأَخَوِيَّ وَضَعَوِيَّ، ومنه سَتَهِيَّ في است، والثاني: نحو عِدِيَّ وَزِيَّ، وكذا البابُ إلّا ما اعتلَّ لأمه، نحو شَيْةٍ، فإنك تقول فيه: وَشَوِيَّ، وقال أبو الحسن: وَشَيْيَّ؛ على الأصل، وعن ناس من العرب: عِدَوِيَّ، ومنه سَهِيَّ في سِه، والثالث: نحو غَدِيَّ وَغَدَوِيَّ وَدَمِيَّ وَوَدَمَوِيَّ وَيَدِيَّ وَيَدَوِيَّ وَجَرِيَّ وَجَرَجِيَّ، وأبو الحسن يُسَكِّنُ ما أصله السكون، فيقول: غَدَوِيَّ وَيَدِيَّ، ومنه: ابْنِي وَبَنَوِيَّ واسْمِيَّ وَسَمَوِيَّ؛ بتحريك الميم، وقياسُ قول الأَخفش إسكانها).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ ما كان على حرفين من الأسماء التي يلحقها التصغيرُ والجمعُ والإعرابُ فإنَّه على ثلاثة أَضْرَبُ:

أحدها: ما كان أصله على ثلاثة أحرف، وأُسْقِطَ منها واحدٌ تخفيفاً أو لعلَّة توجبُ ذلك، وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام، وهو أَكْثَرُه، ويكون من موضع الفاء، ويكون من العين، وهو أَقْلُه، فإذا نسبْتَ [١٨٦/أ] إلى شيءٍ من ذلك فهو على ثلاثة أَضْرَبُ كما ذَكَرَ:

أحدها: أنَّ يُرَدَّ الساقطُ، والثاني: أنَّ لا يُرَدَّ، والثالث: يجوز فيه الأمران.

(١) وهو الاختيار عند سيبويه، انظر الكتاب: ٣/٣٥٠، والقياس عند السيرافي، انظر ملخص كلامه في حاشية الكتاب: ٣/٣٥٠.

(٢) وهو أجود الأقاويل عند المبرد، انظر المقتضب: ١/١٤٧.

(٣) هنا ينتهي الجزء الخامس في ط، وضممت هذه الفصول إلى الجزء الخامس لبدء السادس بمبحث جديد.

فأما الأول: فهو ما كان الساقط منه من موضع اللام، ويرجع في الثنية والجمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسبة إلى أب: أبويّ، وإلى أخ: أخويّ، وإلى ضعة: ضِعويّ، وإلى هنت: هَنويّ، لأنك إذا ثنيت الأب والأخ قلت: أبوان وأخوان، وإذا جمعت ضعة، وهو ضربٌ من الشجر^(١) قلت: [٣/٦] ضِعَوَات، قال جرير^(٢):

مُتَّخِذاً مِنْ ضِعَوَاتٍ تَوَلَّجَا

وتقول في هن: هَنَوَات، ومنه قول الشاعر^(٣):

أرى ابنَ نزارٍ قد جفاني وملّني على هَنَوَاتٍ شأُها مُتَتَابِعُ

ومنهم من يقول: هَنَان؛ في الثنية، وهَنَات؛ في الجمع^(٤)، فمن قال: هَنَوَات لزمه أن يقول في النسب: هَنويّ، ومن قال: هَنَان في الثنية وهَنَات في الجمع كان مخيراً فيه؛ إن شاء ردّ وإن شاء لم يردّ، وإنما لزم ردّ الذاهب هنا لأننا رأينا النسب قد يرُدُّ الذاهب الذي لا يعود في ثنية ولا جمع، كقولك في يد: يَدويّ، وفي دم: دَمويّ، وأنت تقول في الثنية: يَدَانٍ ودَمَانٍ، فلما قويت النسبة على ردّ ما لم تردّه الثنية صارت^(٥) أقوى من الثنية في باب الردّ، فلما ردّت الثنية الحرف الذاهب كانت النسبة أولى بذلك.

وأما الضرب الثاني وهو ما لا يرُدُّ الساقط فيه فهو ما كان الساقط منه فاء أو عيناً، وذلك نحو النسب إلى عِدّة وزنة ونحوهما كَصِلّة وثقّة، فإنك إذا نسبت إلى شيء من ذلك حذفت تاء التانيث ولا تُعيد المحذوف إلا للضرورة، وذلك قولك: عِدِيّ وزِنِيّ،

(١) انظر النبات للأصمعي: ٢٠.

(٢) هذا بيت من الرجز، وهو في ديوان جرير: ١٨٧، وورد بلا نسبة في الخصائص: ١٧٢/١، والمنصف: ٢٢٦/١، ٣٨/٣، والمخصص: ١٨٢/٧، وأمالي ابن الشجري: ٢٦٦/٢، وسفر السعادة: ٣٣٠، قال ابن الشجري: «التولج: السرب، شبه ما يجعله الوحشي عليه من الشجر ظلّة بالسرب» الأمالي: ٢٦٦/٢.

(٣) سلف البيت: ٦٨/٥.

(٤) انظر ما سلف: ٦٨/٥.

(٥) في ط، ر: «صار»، تحريف.

فالذاهبُ منه واوٌ هي فاءٌ، وأصله وعدةٌ ووزنةٌ.

وإنما لم يردوا الذاهب منه لأنه في أول الكلمة، فهو بعيدٌ من ياء النسب، فلو ظهر لم يكن يتغيرُ بدخول ياء النسب كما تتغيرُ لامُ الكلمة بالكسر من أجل الياء.

ويؤيدُ ذلك أن العرب لم تردّ المحذوف إذا كان فاءً في شيءٍ من كلامها لا في تنثية ولا جمع بالالف والتاء كما ردّوا فيما ذهبت لامه، فلم يقولوا في مثل عدة وزنة: وعدتان ووزنتان ولا وعدات ولا^(١) وزنات، كما قالوا في سنة: سنّوات، وفي تنثية أخ وأب: أخوان وأبوان، وفي جمع أخت: أخوات، لا نعلم في ذلك خلافاً.

وقولنا: «إلا لضرورة» تحرّزاً ممّا إذا كانت اللامُ ياءً نحو شيةٍ وديةٍ، فإنك تُعيدُ المحذوفَ وإن كانت فاءً ضرورةً أن يبقى الاسم على حرفين الثاني منها حرفٌ مدٌّ ولين، وذلك لا يكون في اسم متمكّن.

فتقول على مذهب سيبويه في شيةٍ: وشويّ، وفي ديةٍ: ودويّ^(٢)، وذلك أن أصله وشيةٌ ودويةٌ، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها وحذفت الواو لأنّ الفعل قد اعتلّ بحذفها في شِييٍ ويديّ، فبقي شيةٌ وديةٌ كما ترى، فلما نسبت إليهما حذفت منهما تاء التانيث على القاعدة، فبقي الشينُ والياءُ، ولا عهد لنا باسمٍ على حرفين الثاني منها حرفٌ مدٌّ ولين، فوجب زيادة حرفٍ ليصيرَ إلى ما عليه الأسماءُ المتمكّنة، فكان ردُّ المحذوفِ أوّلَى من زيادة حرفٍ غريب، فردّت الواو مكسورةً على أصلها وبقيت العين مكسورةً أيضاً، ثم أُبدل من الكسرة فتحةٌ ومن الياء ألفٌ ثم قلبت الألف واواً كما فعلت في عمٍ وشجٍ فقلت: عمويّ وشجويّ.

وإنما أبقوا الكسرة في العين لأنّ قاعدة مذهب سيبويه أن الاسم إذا دخله حذفٌ ولزم الحرفُ المجاورُ الحركةَ ثم ردّ المحذوفُ لعلّةٍ أو ضرورةٍ فإنّه يُبقي الحركةَ فيه ولا

(١) سقط من ط، ر: «لا».

(٢) انظر الكتاب: ٣/٣٦٩.

يُزِيلُهَا، فتقول في عَدٍ: عَدَوِيَّ، وفي [٤/٦] يد: يَدَوِيَّ فتفتَحُ العينَ منها^(١)، وإن كان أصلُها السكونَ، والذي يدلُّ أنَّ الأصلَ في عَدٍ عَدَوٌ؛ بسكون العين قولُ الشاعر وهو ليبد^(٢):

وما الناسُ إلَّا كالديارِ وأهلُها بها يومَ حَلَّوها وعَدَّوا بَلَّاقِعُ
لَمَّا اضطرُّوا إلى ردِّ اللام أتى به ساكنُ العين، ويدلُّ على أنَّ الأصلَ في يَدٍ يَدِيٌّ؛ بالسكون تكسيرُهم إياها على أَفْعَلْ نحوُ أَيِّدْ، وأَفْعَلْ بابُه فَعْلٌ نحوُ كَلْبٍ وأَكْلَبْ وفَلَسْ وأَفْلَسْ.

وأما أبو الحسن الأَخْفَشُ فإنه يردُّ الكلمةَ إلى أصلها عند ردِّ ما سقط منها، فكأنه ينسبُ إلى وَشِيَّةٍ فيقول: وَشِيَّيَّ كما تقول في ظَنِيَّةٍ: ظَنِيَّيَّ^(٣)، وحُجَّتُهُ أنَّ العينَ أصلُها السكونُ، وإنَّما تحرَّكت عند حَذْفِ الفاء منها، فإذا أُعيد ما سقط منها عادت إلى أصلها، وهو السكون.

والمذهبُ ما قاله سيبويه لأنَّ الشينَ متحرِّكةٌ، والضرورةُ لا تُوجِبُ أكثرَ من ردِّ الحرفِ الذاهبِ، فلم نحتجْ إلى تغييرِ البناء، ومثل ذلك لو نسبتَ إلى شاة بعد التسمية لقلت: شاهِيَّ لأنَّك تحذفُ تاءَ التانيث، فبقي الاسمُ على حرفين الثاني منها حرفٌ مَدٌّ ولين، وذلك لا نظيرَ له، فردُّوا الساقط منه وهو الهاءُ.

وقوله: «وعن ناسٍ من العرب: عِدَوِيَّ» يريدُ أنَّ قوماً من العرب يردُّون المحذوفَ وإن كان فاءً ويؤخِّرونه إلى موضع اللام، فكأنه ينقلب ألفاً فيصيرُ عِدَاً وزناً، فإذا نسبتَ إليه قلبت الألفَ واواً على القاعدة، فتقول: عِدَوِيَّ وَزَنَوِيَّ [١٨٦/ب]، وهو رأيي

(١) انظر الكتاب: ٣/٣٥٨.

(٢) البيت في شرح ديوانه: ١٩٦، والمقتضب: ٢/٢٣٩، وشرح شواهد الشافية: ٤٤٩، وورد بلا نسبة في الكتاب: ٣/٣٥٨، والمقتضب: ٣/٨٠، والمنصف: ١/٦٣-٦٤.

(٣) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٣/٣٦٩، والمقتضب: ٣/١٥٦، والأصول: ٨٠/٣، والتكملة: ٥٥، ٦٠، والمنصف: ١/٦٣-٦٤، والنكت: ٨٩٩.

الفراء، حكى ذلك صاحب الصحاح^(١).

ومما لا يُردُّ فيه الساقطُ ما حُذِفَ عَيْنُهُ نحو سِهٍ في معنى الاست، وذلك أَنَّ فيه ثلاث لغات: استٌ وستٌ وسَهٌ، وأصلها ستَهٌ، وذلك لأنك تقول في التصغير: سَتَيْهَةٌ^(٢)، وفي التفسير: [٥/٦] أَسْتَاهُ، فالذي قال: استٌ وستٌ حَذَفَ اللَّامَ وهو الهاء، والذي قال: سَهٌ حَذَفَ عَيْنَ الفعل وهو التاء، فإذا نسبْتَ إليه على قول مَنْ قال: استٌ أو ستٌ فهو بمنزلة ابن، فإن شئتَ قلت: استِي^(٣)، وإن شئتَ قلت: سَتَيْهِ لَأَنَّ الساقط لا يظهر في الثانية ولا في الجمع بالألف والتاء، ومَنْ قال: سَهٌ لم يقلْ إلَّا: سَهِيَّ كما لم يقلْ في عِدَّة وزنة إلَّا: عِدِيَّ وزِنِي؛ لُبْعِدِ المحذوف من ياء النسبة.

وأما الضربُ الثالث وهو ما يسوغ فيه الأمران فهو ما حُذِفَ منه لامه، ولا يظهر ذلك في ثانية ولا جمع بالألف والتاء، وذلك قولك في النسب إلى يَدٍ: يَدِيَّ، وإن شئتَ: يَدَوِيَّ، وفي دمٍ: دَمِيَّ ودَمَوِيَّ، وفي غَدٍ: غَدِيَّ، وإن شئتَ: غَدَوِيَّ، فَمَنْ نسبَ إلى الحرفين فعلى اللفظ لأنَّ الأصل قد رُفِضَ، فلم يظهر في ثانية ولا جمع، ومَنْ ردَّ المحذوف فلأنَّ النسبة قوية في الردِّ على ما تقدَّم.

فإن قيل: فقد ردُّوا المحذوف من دم ويد في قوله^(٤):

فلو أنَّا على حجرٍ ذُبَحْنَا جَرَى الدِّمَّانِ بالخبرِ اليَقِينِ

وقول الآخر^(٥):

يَدَيَانِ يَبْضَاوَانِ عِنْدَ مُحَلِّمٍ قَدْ تَمْنَعَاكَ أَنْ تُضَامَ وتُضْهِدَا

(١) حكاها الجوهري والرضي عن الفراء، انظر الصحاح (وعد)، وشرح الشافعية للرضي: ٦٣/٢.

(٢) هذا ما ذكره سيبويه: ٤٥٠-٤٥١، وانظر المنصف: ٦١/١، وشرح الشافعية للرضي: ٢١٩/١، وانظر أيضاً الصحاح واللسان (سته).

(٣) انظر ما سلف: ٢١١/٥.

(٤) سلف البيت: ١٥٠/٥.

(٥) سلف البيت: ١٤٩/٥.

فهلاً لزمَ لذلك ردُّ المحذوف في النسب إليهما.

قيل: لا اعتداد بذلك لأنَّ ذلك من ضرورات الشعر.

ومن ذلك النَّسَبُ إلى حِرٍّ: حِرِّي، وإن شئتَ حِرَجِي^(١)، لأنك تقول في التثنية: حِرَان، ولا تُظهر المحذوف.

ومن ذلك ما كان في أوله همزة الوصل، فتقول في النسب إلى ابن: ابْنِي، وإن شئتَ: بَنَوِي، لأنك تقول في التثنية: ابنان، وتقول في النسب إلى اسم: اسْمِي، وإن شئتَ: سِمَوِي؛ بكسر السين وفتح الميم، أمَّا كَسْرُ السين فلأنَّ الأصل سِمُو؛ لقولهم في تكسيره: أسماء نحو عَدْلٍ وأَعْدَال، وأمَّا فَتْحُ الميم فعلى قاعدة مذهب سيويه، وأمَّا قياسُ قول الأخفش فأنَّ يقال: سِمَوِي؛ بسكون الميم لأنه الأصل^(٢).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقولُ في بنت وأخت: بَنَوِي وأَخَوِي عند الخليل وسيويه، وعند يونس بَنَتِي وأُخْتِي، وتقول في كِلْتَا: كِلْتَيَّ وكِلْتَوِي على المذهبين). قال الشَّارح: اعلم أنَّ التاء في بِنْتٍ وأُخْتٍ بدلٌ من اللام فيهما، والأصل أَخَوَةٌ وبَنَوَةٌ، فنقلوا بَنَوَةٌ وأَخَوَةٌ ووزنُهما فَعَلٌ إلى فِعْلٍ وفُعْلٍ، فألحقوهما بالتاء المبدلة من لامها بوزن جِذْعٍ وفُعْلٍ فقالوا: بِنْتٌ وأُخْتٌ، وليست التاء فيهما على الحقيقة للتأنيث لسكون ما قبلها، هذا مذهب سيويه، وقد نصَّ عليه في باب ما لا ينصرف فقال: «لو سَمَّيْتَ بهما رجلاً لصرفتُهما معرفة»^(٣) وهذا نصٌّ منه، ولو كانت للتأنيث كما انصرفا^(٤).

إِلَّا أَنَّهُمَا وإن لم تكن للتأنيث فإنَّهما في مذهب علامة التأنيث، إذ كانت لم تقع إلَّا على مؤنث، فإذا نسبتَ إلى واحد منهما حذفتِ التاء لأنَّها مشبَّهة بتاء التأنيث وفي حكمها،

(١) انظر في ذلك التكملة: ٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٦٤/٢، والارتشاف: ٦٢١.

(٢) انظر التكملة: ٦٠، وشرح الشافية للرضي: ٦٧/٢.

(٣) تصرَّف ابن يعيش بكلام سيويه، انظر الكتاب: ٢٢١/٣، والنكت: ٨٢٥، وما سلف:

٢١٧/٥.

(٤) من قوله: «والأصل أخوة..» إلى قوله: «انصرفا» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٤٩.

فحذفوها كحذف التاء في رَبَعِيَّ وَجُهَنِيَّ، وَلَمَّا حَذَفُوهَا أَعَادُوا اللَّامَ المَحذُوفَةَ لِأَنَّ التَّاءَ كَانَتْ بَدَلًا مِنْهَا، فَلَمَّا زَالَ الْبَدَلُ عَادَ الْمَبْدَلُ مِنْهُ، فَلِذَلِكَ تَقُولُ فِي بِنْتِ: بَنَوِيَّ كَالْمَذْكُورِ وَفِي أُخْتِ: أَخَوِيَّ.

فَقَدْ صَارَ فِي التَّاءِ مَذْهَبَانِ الْحُرُوفِ الْأَصْلِيَّةِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ سَكُونِ مَا قَبْلَهَا، وَمَذْهَبُ تَاءِ التَّائِيثِ لِحَذْفِهَا فِي النِّسْبِ، وَيُونُسُ يَقُولُ: بِنْتِي وَأُخْتِي وَتُجْرِي التَّاءُ فِيهِمَا تُجْرِي الْأَصْلَ^(١)، فَكَانَ [٦/٦] يُلْزَمُهُ أَنْ يَقُولَ فِي النِّسْبِ إِلَى هُنْتُ وَمَنْتْ: هَتْتِي وَمَتْتِي، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ^(٢).

وَأَمَّا كِلْتَا فَالتَّاءُ فِيهَا بَدَلٌ مِنْ لَامِهَا، وَالْأَلْفُ فِيهَا لِلتَّائِيثِ عَلَى حَدِّ إِبْدَالِهَا فِي بِنْتِ وَأُخْتِ، وَأَصْلُهَا كِلَوِي كِذْكُرِي، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ اللَّامَ مَعْتَلَّةٌ قَوْلُهُمْ فِي مَذْكُورِهَا: كِلَا، وَكِلا فَعَلَ وَلَا مُمَّه مَعْتَلَّةٌ بِمَنْزِلَةِ لَامِ حِجَا وَرَضَى^(٣)، وَأَنْ تَكُونَ اللَّامُ وَأَوَّاءُ أَمْثَلُ مِنْ أَنْ تَكُونَ يَاءً لِأَنَّ إِبْدَالَ التَّاءِ مِنَ الْوَوِّ أَوْ أَوْعَافُ إِبْدَالِهَا مِنَ الْيَاءِ، وَالْعَمَلُ إِنَّهَا هِيَ عَلَى الْأَكْثَرِ.

فَعَلَى هَذَا يُنْسَبُ إِلَيْهِ كَمَا يُنْسَبُ إِلَى بِنْتِ وَأُخْتِ، فَتَقُولُ: كِلَوِيَّ، فَمِنْ حَيْثُ وَجَبَ رَدُّ بِنْتِ فِي النِّسْبِ إِلَى الْأَصْلِ وَجَبَ رَدُّ كِلْتَا إِلَى الْأَصْلِ، وَحُذِفَتِ التَّاءُ ثُمَّ حُذِفَتِ أَلْفُ التَّائِيثِ فَقِيلَ: كِلَوِيَّ، وَاللَّامُ مَتَحَرِّكَةٌ لِأَنَّهُ قَدْ صَحَّ تَحْرِيكُهَا فِي كِلَا، وَقِيَاسُ مَذْهَبِ يُونُسَ^(٤) أَنْ يَقُولَ: كِلَتَوِيَّ لِأَنَّ التَّاءَ بَدَلٌ مِنَ اللَّامِ، فَهِيَ كِتَاءُ بِنْتِ وَأُخْتِ.

(١) انظر مذهبي سيبويه ويونس في النسب إلى أخت وبنت الكتاب: ٣/ ٣٦٠-٣٦١، والأصول: ٣/ ٧٧، والتكملة: ٦٠-٦١، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٧، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٦٩، والارتشاف: ٦٢٧.

(٢) كذا حكى سيبويه عن الخليل في الكتاب: ٣/ ٣٦٣، وانظر شرح الشافية للرضي: ٢/ ٧٠، والارتشاف: ٦٢٧.

(٣) من قوله: «والذي يدل على ..» إلى قوله: «ورضى» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥١.

(٤) قوله: «وقياس مذهب يونس» عبارة غير دقيقة، إذ ليس ليونس مذهب في النسب إلى «كلتا» والتاء فيها، انظر كلام الرضي في شرح الشافية: ٢/ ٧٠، وانظر أيضاً الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٥٧٨.

وقوله: «تقول: كِلْتَيَّ وَكِلتَوِيَّ على المذهبين» يعني يونس وسيبويه، وليس بصحيح؛ لأن سيبويه يقول: كِلَوِيَّ، وكان أبو عمر الجرمي يذهب إلى أنها فِعْتَل، وأنَّ التاء عَلَمٌ تأنيثها^(١)، والنسبة إليها كِلَوِيَّ كما يقال في ملهى: ملهوي، ويشهدُ بفساد هذا القول أن التاء لا تكون علامة تأنيث الواحد إلا وقبلها فتحةٌ، نحو طلحة وقائمة، أو يكون قبلها أَلَفٌ نحو سِغْلَة وعِزْهَة، واللام في كِلْتَا ساكنةٌ كما ترى.

وجه ثانٍ: أن علامة التأنيث لا تكون أبداً حَشَوْاً، إنها تكون آخرأ لا محالة، و«كِلتَا» اسم مفرد يفيد معنى التثنية بإجماع من البصريين، فلا يجوز أن تكون التاء فيه للتأنيث وما قبلها ساكنٌ.

وجه ثالثٌ: أن فِعْتَلًا مثال لا يوجد في الكلام أصلاً، فيُحْمَل هذا فعلى هذا لو سَمِيتَ [١٨٧/أ] رجلاً بِكِلتَا لم تصرفه على قول سيبويه معرفةً ولا نكرةً^(٢)؛ لأنَّ أَلْفها للتأنيث بمنزلة أَلَف ذِكرى، وتصرفه نكرةً في قول الجرمي لأنَّ أقصى أحواله أن يكون كقائمة وقاعدة^(٣)، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ويُنْسَبُ إلى الصدر من المركبة فتقول: مَعْدِيَّ وَحَضْرِيَّ وَخَمْسِيَّ في خمسة عشر اسماً، وكذلك اثْنِيَّ أو ثَنَوِيَّ في اثني عشر اسماً، ولا يُنسَبُ إليه وهو عددٌ، ومنه تَأْبَطُ شَرًّا وَبَرًّا نَحْرُهُ، تقول: تَأْبِطِي وَبَرَّقِي).

قال الشَّارح: إذا كان الاسمان قد رُكِّبَا وجُعِلَا اسماً واحداً عَلِمَا على المسمَّى فالوجه والقياس حذفُ الثاني منهما، يجعله الخليل بمنزلة تاء التأنيث^(٤)، فحَضْرَموت بمنزلة طَلْحَة، وتقع النسبة إلى الأول، فتقول في النسب إلى مَعْدِيكَرَب: مَعْدِيَّ، وفي

(١) انظر مذهب الجرمي في كتاب الشعر: ١٣٠، وسر الصناعة: ١٥١، والخصائص: ٢٠٣/١، والنكت: ٨٩٧، والإيضاح في شرح المفصل: ٨٠/١-٨١.

(٢) انظر الكتاب: ٣/٣٦٤.

(٣) من قوله: «ويشهد بفساد هذا ..» إلى قوله: «وقاعدة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٥١-١٥٢، وأصل هذا الكلام لأبي علي الفارسي، انظر البصريات: ٧٩٣-٧٩٤.

(٤) انظر ذلك عن الخليل في الكتاب: ٣/٣٧٤.

حَضَرَمُوتَ: حَضَرِيّ، وفي خمسة عشر: حَسِيّ، وذلك لأن التركيب لم يجعلها اسماً واحداً على الحقيقة، ألا ترى أن من جملة المركّبات نحو شَغَرٌ بَغَرٌ، وليس في الأسماء ما يتوالى فيه ستة متحرّكات.

فعلم أن منزلة الثاني من الأول منزلة علامة التأنيث ضُمَّت إلى الصدر، فحُذِفَتْ في النسب، ووقعت النسبة إلى الصدر، ولو كانا شيئاً واحداً على التحقيق لوقعت النسبة إليهما كما تقع في عَيْضُمُوز^(١) وعَنْتَرِيس^(٢) ونحوهما ممّا جُعِلَ على الزيادة اسماً.

ومن ذلك «اثنا عشر» إذا نسبت إليه وهو علم قلت: ثَنَوِيّ في قول مَنْ قال في ابن: بَنَوِيّ لأنّ مجرّهما واحد، وتقول: اثْنِيّ في قول مَنْ قال: ابْنِيّ، وذلك أنهم شَبَّهُوا عَشَرَ من «اثنا عشر» بالنون في اثنين، كما شَبَّهُوا عَشَرَ من خمسة عشر بتاء التأنيث لأنها واقعة موقع النون في اثنان واثنين، ولذلك لا تُجَامِعُهُمَا، فكما تحذف النون إذا نسبت إليها كذلك تحذف الثاني منهما، وهو عشر، فتقول: اثْنِيّ وَثَنَوِيّ.

فأمّا إذا كان عدداً فلا يُضَافُ إليهما لأنك لو نسبت إليهما وجب أن تقول: اثْنِيّ أَوْ ثَنَوِيّ، فكان يَلْبَسُ بالنسب إلى الاثنَيْن، وكذلك سائر الأعداد المركّبة من نحو خمسة عشر لا يُنسَبُ إليها وهي عدد.

فإن [٧/٦] قيل: فالنسبة إلى العلم قد تُوقَعُ لَبْساً أيضاً، فلا يُعلم هل هو مسمّى باثْنَيْنِ أَوْ باثْنِي عَشَرَ.

قيل: اللبس في الأعلام لا يُعتدُّ به لِعَلْمِ المخاطبِ بالمنسوب إليه.

وقد أجاز أبو حاتم السَّجِسْتَانِيّ النسب في مثل هذا إليهما مفردَيْنِ فراراً من اللبس فيقول: ثوب إِحْدَوِيّ عَشْرِيّ^(٣) وأَحْدِيّ^(٤) عَشْرِيّ، وَمَنْ قال: إِحْدَى عَشْرَة؛ بكسر

(١) يقال: حيّة عيضموز للهرة، انظر الكتاب: ٤/٢٩٢، وسفر السعادة: ١/٣٨٨.

(٢) هي الناقة الصلبة الشديدة، الصحاح (عترس).

(٣) يجوز في المؤنث إحدِيّ عَشْرِيّ وإِحْدَوِيّ عَشْرِيّ، انظر شرح الشافية للرضي: ٢/٧٤.

(٤) في ط، ر: «إحدوي» تحريف، انظر ما أجازهُ أبو حاتم في المذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: =

الشين قال: إِحْدَوِي عَشْرِي؛ بفتح الشين في النسب كما تقول في النسب إلى النمر: نَمْرِي^(١).

ومن ذلك الجمل المحكيَّةُ المسمَّى بها من نحو تَابَطَ شَرًّا وَبَرَقَ نَحْرُهُ، فإنك إذا نسبتَ إلى شيءٍ من ذلك نسبتَ إلى الأول وحذفتَ الثاني، فتقول: تَابَطِي وَبَرَقِي وَذَرَوِي في ذَرَى حَبًّا، حذفتَ من «تَابَطَ شَرًّا» المفعول، ونزعتَ الفاعلَ من الفعل ليخرج من أن يكون جملة، وما عَلِمْنَا أَحَدًا نُسَبُ إلى شيءٍ من ذلك إِلَّا تَابَطَ شَرًّا^(٢)، والباقي قياسٌ، وإنها وَجَبَ النسبُ إلى الأول لأنَّ الحكاية في معنى المركَّب والمضاف من حيث كان أَكْثَرُ من اسم واحد، بل هو في الحكاية أَبْلَغُ لأنه قد يكون أَكْثَرُ من اسمين، فكما تقول: حَضَرِي في حَضَرَ مَوْتَ وَعَبْدِي في عَبْدَ القيس كذلك تقول: تَابَطِي في تَابَطَ شَرًّا وبابه. وقد قالوا: كُؤِنِي^(٣) في النسب إلى كُنْتُ إِذَا كَانَ يُكْثَرُ^(٤) من قول كُنْتُ، وذلك أَنَّهُمْ حذفوا التاء الفاعلة ثم نسبوا إلى كُنْ وأعادوا الواو التي هي عينُ الفعل لتحركِ النون بالكسر لاجتماعها مع ياء النسب، ومنهم مَنْ قال: كُنْتِي^(٥)، فنسبَ إلى «كُنْتُ» لَمَّا اختلط ضمير الفاعل بالفعل ولم يؤثر^(٦) فصله من الفعل صاراً كالكلمة الواحدة فجازت النسبة إليهما لذلك، وهذا أحد ما يدلُّ على شِدَّة امتزاج الفاعل واختلاطه به، قال الشاعر^(٧):

= ٢٦٣ - ٢٦٤، والمخصص: ١٣ / ٢٤٣، والارتشاف: ٦٠١، والظاهر أن مذهب أبي حاتم خاص بالأعداد المركبة.

(١) كذا قال الرضي في شرح الشافية: ٧٤ / ٢.

(٢) لم يذكر سيويوه إِلَّا النسب إلى تَابَطَ شَرًّا، انظر الكتاب: ٣ / ٣٧٧، والمقتضب: ٣ / ١٤٣، والأصول: ٣ / ٧٠، والتكملة: ٦٣، والإيضاح في شرح المفصل: ١ / ٥٧٩.

(٣) انظر الكتاب: ٣ / ٣٧٧، والنكت: ٩٠٢.

(٤) في ط، ر: «بكبير» تحريف.

(٥) ذكر هذا القول بلا نسبة في سر الصناعة: ٢٢٤، والنكت: ٩٠٢.

(٦) في ط، ر: «ولا يوجد».

(٧) هو الأعشى كما في الهمع: ٢ / ١٩٣، وليس البيت في ديوانه، وهو بلا نسبة في سر الصناعة: =

فَأَصْبَحْتُ كُتَيْبًا وَأَصْبَحْتُ عَاجِنًا وَشَرُّ خِصَالِ الْمَرْءِ كُنْتُ وَعَاجِنُ [٨/٦]

ومنه من قال: كُتَيْبٌ فزاد نون الوقاية مع ضمير الفاعل، كأنه حافظٌ على لفظ «كُنْتُ» فأدخل نون الوقاية ليسلمَ لفظ «كُنْتُ» من الكسر، قال الشاعر، أنشده ثعلب^(١):

وَمَا أَنْتَ كُتَيْبٌ وَمَا أَنَا عَاجِنٌ وَشَرُّ الرِّجَالِ الْكُتَيْبِيُّ وَعَاجِنُ
وقد عاب أبو العباس كُتَيْبًا وقال: هو خطأ^(٢)، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمضاف على ضريّن، مضافٌ إلى اسم معروف يتناول مسمًى على حياله كابن الزبير وابن كُرَاع، ومنه الكُنَى كأبي مُسلم وأبي بكر، ومضافٌ إلى ما لا ينفصل في المعنى عن الأول كامرئ القيس وعبد القيس، فالنسبُ إلى الضرب الأول زُبَيْرِيٌّ وكُرَاعِيٌّ ومُسْلِمِيٌّ وبَكْرِيٌّ، وإلى الثاني عَبْدِيٌّ وَمَرْتِيٌّ، قال ذو الرّمة:

وَيَذْهَبُ بَيْنَهُمَا الْمَرْتِيُّ لَفَوًّا

وقد يصاغُ منهما اسمٌ فينسبُ إليه كعَبْدَرِيٍّ وَعَبْقَسِيٍّ وَعَبْسَمِيٍّ).
قال الشّارح: اعلم أنَّ القياس في هذا الباب أنَّ تقع النسبةُ إلى الاسم الأول، لأنَّ الاسم الثاني بمنزلة تمام الاسم وواقع موقع التنوين، فكانت الإضافةُ إلى الأول لذلك، فقالوا في عبد القيس: عَبْدِيٌّ، وفي امرئ القيس: امْرِيٌّ وَمَرْتِيٌّ إن شئتَ، هذا مقتضى

= ٢٢٤، وشرح الملوكي: ٣٢٦، وشرح شواهد الشافية: ١١٨.

(١) أنشده الزجاج عن ثعلب كما في النكت: ٩٠٢، وسلف البيت: ٣٣ / ١، وزد شرح الجمل لابن عصفور: ٣١٩ / ٢، وشرح شواهد الشافية: ١١٨، يقال للرجل: كُتَيْبٌ: إذا شاخ، كأنه نسب إلى قوله: كنت في شبابي كذا. الصحاح (كون)، وعجن الرجل، إذا نهض معتمداً على الأرض. الصحاح (عجن).

(٢) كذا حكى ابن السراج عن أبي العباس في الأصول: ٧٠ / ٣، وفي اللسان (كنن): «قال أبو العباس: وأخبرني سلمة عن الفراء قال: الكُتَيْبِيُّ في الجسم والكَانِي في الخُلُق».

القياس، إِلَّا أَنْ يَعْرِضَ مَا يُوجِبُ الْعُدُولَ إِلَى الثَّانِي، وَذَلِكَ إِمَّا لِلْبَسِّ يَقَعُ أَوْ لَزِيَاةٍ بَيَانٍ يُتَوَقَّعُ، وَذَلِكَ إِذَا كَانَ مِثْلَ مِثْلِهِ إِلَى آخِرٍ مِنَ الْكُنَى وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا، كَقَوْلِكَ فِي النَّسَبِ إِلَى أَبِي بَكْرٍ: بَكْرِي، وَإِلَى أَبِي مُسْلَمٍ: مُسْلِمِي، وَقَالُوا فِي النَّسَبِ إِلَى رَجُلٍ يُعْرَفُ بِابْنِ كُرَاعٍ: كُرَاعِي، وَإِلَى ابْنِ دَعْلَجٍ^(١): دَعْلَجِي.

وَإِنَّمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي ابْنِ فُلَانٍ وَأَبِي فُلَانٍ لِأَنَّ الْكُنَى كُلَّهَا وَالْأَبْنَاءُ^(٢) مُتَشَابِهَةٌ فِي الْأَسْمَاءِ وَخِطَابَةٍ فِي الْمِثَالِ، وَبِاخْتِلَافِ الْأَسْمَاءِ الْمُضَافِ إِلَيْهَا يَتِمِّزُ بَعْضُ مَنْ بَعْضٌ، كَقَوْلِكَ: أَبُو زَيْدٍ وَأَبُو جَعْفَرٍ، فَلَوْ أَضْفَيْنَا إِلَى الْأَوَّلِ لَصَارَتِ النَّسَبَةُ إِلَيْهِ كُلُّهُ أَبُوِي، فَكَانَ لَا يَتِمِّزُ [١٨٧/ب] بَعْضُ مَنْ بَعْضٌ، وَكَذَلِكَ لَوْ نَسَبْنَا إِلَى الْإِبْنِ لَوَقَعَ اللَّبْسُ وَلَمْ يَتِمِّزْ، فَعَدَّلُوا إِلَى الثَّانِي لِذَلِكَ.

وَالَّذِي ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ مَذْهَبُ الْمُبَرِّدِ، فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ مَا كَانَ فِي^(٣) الْمِثَالِ يُعْرَفُ بِالثَّانِي وَكَانَ الثَّانِي مَعْرُوفًا فَالْقِيَاسُ إِضَافَتُهُ إِلَى الثَّانِي، نَحْوُ ابْنِ الزُّبَيْرِ وَابْنِ كُرَاعٍ، وَمَا كَانَ الثَّانِي مِنْهُ غَيْرَ مَعْرُوفٍ فَالْقِيَاسُ الْإِضَافَةُ إِلَى الْأَوَّلِ، مِثْلُ عَبْدِ الْقَيْسِ وَامْرِئِ الْقَيْسِ، لِأَنَّ الْقَيْسَ لَيْسَ بِشَيْءٍ مَعْرُوفٍ أُضِيفَ عَبْدٌ وَامْرُؤٌ إِلَيْهِ^(٤)، وَيَرِدُ عَلَيْهِ الْكُنَى لِأَنَّ الثَّانِي غَيْرَ مَعْرُوفٍ كَأَبِي مُسْلَمٍ وَأَبِي بَكْرٍ، أَلَا تَرَى أَنَّ مُسْلِمًا وَبَكْرًا لَيْسَا اسْمَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ أُضِيفَ الْأَوَّلُ إِلَيْهِمَا، فَإِنَّهُ قَدْ يُكْنَى الصَّغِيرُ الْمَوْلُودُ وَلَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ، فَبَانَ أَنَّ الْقِيَاسَ النَّسَبَةَ إِلَى الْأَوَّلِ، وَإِنَّمَا عُدِّلَ إِلَى الثَّانِي لِلْبَسِّ، فَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

وَيَذْهَبُ بَيْنَهُمَا .. إِلَخ

(١) الدَّعْلَجُ: الذُّبُّ، وَسَمَّيَ الْعَرَبُ بِهِ. اللِّسَانُ (دَعْلَج).

(٢) سَقَطَ مِنْ ط، ر: «وَالْأَبْنَاءُ».

(٣) لَعَلَّ الْأَصْح: «مَنْ».

(٤) انْظُرْ مَذْهَبَ الْمُبَرِّدِ فِي الْمُقْتَضَبِ: ٣/ ١٤١، وَرَدَّ السِّيرَافِي عَلَيْهِ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ:

٧٥/٢.

(٥) هُوَ ذُو الرِّمَّةِ، وَسَيَأْتِي الْبَيْتُ تَامًا، وَهُوَ فِي شَرْحِ دِيَوَانِهِ: ١٣٧٩.

البيتُ لذي الرُّمة يهجو امرأ القيس، وليس الشاعر^(١)، بل آخرُ اسمه ذلك، فرآه جريز بن الخطفيُّ وهو ينشئُ فقال: هل أعينك^(٢) بيت أو بيتين وأنشأ^(٣):
يَعُدُّ النَّاسِبُونَ إِلَى تَمِيمٍ يَمُوتُ الْمَجْدُ أَرْبَعَةَ كِبَارَا
يَعُدُّونَ الرَّبَابَ وَآلَ بَكْرِيرٍ وَعَمْرَأُ ثُمَّ حَنْظَلَةُ الْخِيَارَا
وَيَذْهَبُ بَيْنَهَا الْمَرْثِيُّ لَفُورًا كَمَا أَلْغَيْتَ بِالذِّبَةِ الْخَوَارَا [٩/٦]

وقد يصوغون من حروف الاسمين ما ينسبون إليه، قالوا: عَبْشَمِيَّ في عبد شمس، وَعَبْدَرِيَّ في عبد الدار، وَعَبْقَسِيَّ في عبد القيس، كأنهم أضافوا إلى عَبْشَم وَعَبْدَر وَعَبْقَس، وذلك ليس بقياس، وإنما يُسَمَّعُ ما قالوه ولا يُقَاسُ عليه لِقِلَّتِهِ^(٤).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَإِذَا نُسِبَ إِلَى الْجَمْعِ رُدَّ إِلَى الْوَاحِدِ كَقَوْلِكَ: مِسْمَعِي وَمُهَلَّبِي وَفَرْضِي وَصَحْفِي، وَأَمَّا الْأَنْصَارِيُّ وَالْأَنْبَارِيُّ وَالْأَغْرَابِيُّ فَلِجَزَائِهَا تَجْرَى الْقِبَائِلُ كَأَنْهَارِي وَضَبَائِي وَكِلَابِي، وَمِنْهُ الْمَعَاظِرِيُّ وَالْمَدَائِنِيُّ).

قال الشارح: إِذَا نُسِبَ الشَّيْءُ إِلَى جَمْعٍ فَهُوَ عَلَى ضَرِيئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ جَمْعًا صَحِيحًا مَكْسَرًا عَلَيْهِ الْوَاحِدُ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ الْجَمْعُ اسْمًا لَوَاحِدٍ أَوْ لَجَمْعٍ.

فَمَا كَانَ مِنَ الْأَوَّلِ وَنُسِبَتْ إِلَيْهِ مَنْ يُلْزَمُهُ وَيُهَارِسُهُ فَالْبَابُ أَنْ تَنْسَبَ إِلَى وَاحِدِهِ كَرَجُلٍ

(١) ذكر الأعلام وأبو حيان عن محمد بن حبيب أن النسبة إلى من اسمه امرؤ القيس مرثي إلا امرأ القيس الذي من كندة فإن النسبة إليه مَرَقَسِيَّ، انظر النكت: ٨٩٩، وشرح الشافعية للرضي: ٧٦/٢، والارتشاف: ٦٢٥.

(٢) في ط، ر: «أعنيك».

(٣) انظر هذه الحكاية في الأغاني [دار الكتب]: ٥٨/٨، وأمال القالي: ١٤٠/٢، والأبيات الثلاثة في شرح ديوان ذي الرمة: ١٣٧٧-١٣٧٩، وانظر ديوان جريز: ١٠٢٩.

(٤) عبارة سيويه وابن السراج: «ليس بالقياس» انظر الكتاب: ٣/٣٧٦، والأصول: ٦٩/٣، والارتشاف: ٦٠٢-٦٠٣.

يَلَزَمُ المساجد ويكثر الاشتغال^(١) بالفرائض والنظر في الصحف، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك قيل فيه: مَسْجِدِي وَفَرَضِي وَصَحْفِي^(٢)، تردُّها إلى مَسْجِدٍ وَفَرِيضَةٍ وَصَحِيفَةٍ، وقالوا: مِسْمَعِي وَمُهَلَّبِي في النسبة إلى المَسَامِعَةِ والمُهَالِبَةِ لأنه جَمْعٌ، والواحدُ مِسْمَعِي وَمُهَلَّبِي، فحذفت من الواحد ياء النسبة ثم أحدثت ياءً للنسبة غيرها على القاعدة، والمَسَامِعَةُ: قومٌ^(٣) نزلوا البصرة فُنُسِبَتْ إليهم المحلَّةُ، ومن المحدثين المعروفين بها أبو يَعْلَى محمد بنُ شَدَّاد بن عيسى المِسْمَعِي، كان أحد المتكلمين على مذهب العدل والتوحيد^(٤)، والواحد من المَسَامِعَةِ مِسْمَعِي؛ بكسر الميم الأولى، منسوب إلى مِسْمَعٍ، ومنه قوله^(٥):

كَرَزْتُ وَلَمْ أَتُكَلِّ عَنْ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

والمُهَالِبَةُ^(٦): جَمْعُ الْمُهَلَّبِي، والمُهَلَّبِي منسوبٌ إلى المُهَلَّب بن أبي صُفْرَةَ أبي المُهَالِبَةِ، نُسِبَ بنوه إليه، وقالوا في النسب إلى العَبَلَات وهم حيٌّ من قريش^(٧): عَبَلِي لَأَنَّ واحده عَبَلِي،

(١) في ط، ر: «الاستعمال» تحريف.

(٢) انظر في ذلك المقتضب: ٣/ ١٥٠، والعصديات: ٣.

(٣) انظر ما سلف: ٥/ ١٧٤.

(٤) وهو من رجال المعتزلة، توفي سنة ٢٨٧هـ، انظر لسان الميزان: ٥/ ١٩٩.

(٥) صدر البيت:

لقد علمتُ أولى المغيرة أنسي

وهو للمرَّار بن سعيد الفقعسي، وهو في شعره: ٤٦٤، والكتاب: ١/ ١٩٢-١٩٣، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٥، والنكت: ٢٩٧، ونسبه أبو محمد الغندجاني والبغدادي إلى مالك بن زغبة الباهلي، انظر فرحة الأديب: ٣٢، والخزانة: ٣/ ٤٤٠، وذكر العيني نسبته إلى المرار عن سيويه وإلى مالك بن زغبة عن الجرمي، انظر المقاصد: ٣/ ٤٠، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١٤/ ١.

ومسمع هو مسمع بن شيان، أحد بني فقعس بن ثعلبة، انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٥٥.

(٦) انظر ما سلف: ٥/ ١٧٤.

(٧) انظر جهمرة أنساب العرب: ٧٥-٧٦.

كَأَنَّهُمْ تُسَبُّوا إِلَى أُمِّهِمْ عَبْلَةً^(١).

وإنما اختاروا النسب إلى الواحد دون لفظ الجمع، كأنهم فَرَّقُوا بين ما كان اسماً لشيء واحد وبينه إذا لم يُرَدَّ به إِلَّا الجمع، وسأغ لهم ذلك لأن المنسوب مُلَابِسٌ لكل واحد من آحاد ذلك، ولفظ الواحد أَخْفُ فَنَسَبُوا إِلَيْهِ، لذلك قالوا: بَنَوِي وَأَبْنَاوِي، فَأَمَّا بَنَوِي فَمُنْسُوبٌ إِلَى أَبْنَاءِ فَارِسَ، وَهُمْ الَّذِينَ اسْتَصْحَبَهُمْ سَيْفُ بْنُ ذِي يَزَنَ إِلَى الْيَمَنِ^(٢)، وَأَمَّا الْأَبْنَاوِي فَمُنْسُوبٌ إِلَى قِبَائِلِ سَعْدِ بْنِ زَيْدٍ مَنَاةَ^(٣).

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي وَهُوَ مَا كَانَ اسماً لَوَاحِدٍ أَوْ لَجَمْعٍ فَإِنَّكَ تَنْسُبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ مِنْ غَيْرِ تَغْيِيرٍ، فَتَقُولُ فِي أَنْهَارٍ: أَنْهَارِي لِأَنَّهُ اسْمُ لَوَاحِدٍ^(٤)، وَقَالُوا فِي كِلَابٍ: كِلَابِي، وَقَالُوا فِي الضُّبَابِ: ضُبَابِي لِأَنَّهُ اسْمُ قَبِيلَةٍ^(٥)، وَقَالُوا: مَعَاْفِرِي، وَهُوَ اسْمُ رَجُلٍ، يُقَالُ لَهُ مَعَاْفِرُ بْنُ مُرٍّ أَخُو تَمِيمٍ^(٦)، وَقَالُوا: أَنْصَارِي لِأَنَّ الْأَنْصَارَ اسْمٌ وَقَعَ لَجَمَاعَتِهِمْ، وَمِنْ ذَلِكَ مَدَائِنِي وَأَنْبَارِي، وَالْمَدَائِنُ وَالْأَنْبَارُ عَلَمَانِ عَلَى بِلَدَيْنِ مَعْرُوفَيْنِ بِالْعِرَاقِ^(٧).

وَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى نَفَرٍ: نَفَرِي، وَإِلَى رَهْطٍ: رَهْطِي لِأَنَّهُ اسْمُ لِلْجَمْعِ لَا وَاحِدَ لَهُ مِنْ لَفْظِهِ، وَتَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى نِسْوَةٍ: نِسْوِي لِأَنَّهُ اسْمُ لِلْجَمْعِ، فَلَوْ جَمَعْتَ شَيْئاً مِنْ أَسْمَاءِ الْجَمْعِ نَحْوُ أَرَاهِطٍ وَأَنْفَارٍ وَنِسَاءٍ لَقُلْتَ فِي النِّسْبِ إِلَيْهِ: رَهْطِي وَنَفَرِي وَنِسْوِي لِأَنَّ [١٠/٦٦] قَوْلَكَ نَفَرٌ وَرَهْطٌ جَمْعٌ لَا وَاحِدَ لَهُ، وَقَوْلُكَ: أَرَاهِطٌ وَأَنْفَارٌ وَنِسَاءٌ هَا وَاحِدٌ مِنْ

(١) كَذَا قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ: ٨٠/٢، وَانْظُرِ الْأَصُولَ: ٧٠/٣، وَالنَّكَتَ: ٩٠٢، وَالْإِرْتِشَافَ: ٦٠٤.

(٢) كَذَا قَالَ الرُّضِّي فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ: ٧٩-٨٠/٢، وَانْظُرِ الْكِتَابَ: ٣٧٨/٣، وَالنَّكَتَ: ٩٠٤.

(٣) كَذَا فِي الْمَقْتَضَبِ: ٣٨٠/٣، وَالصَّحَاحُ (بَنَاءً)، وَانْظُرِ الْكِتَابَ: ٣٨٠/٣، وَالنَّكَتَ: ٩٠٤، وَجَهْرَةُ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٢١٥، ٢١٨، وَالْإِرْتِشَافَ: ٦٠٤.

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٣٧٩/٣، وَالِاشْتِقَاقَ لَابْنِ دُرَيْدٍ: ٢٠٣، ٢٧٥، ٢٧٧، ٥١٥.

(٥) انْظُرْ نِهَايَةَ الْأَرْبِ فِي مَعْرِفَةِ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٦٣.

(٦) كَذَا جَاءَ فِي الْكِتَابِ: ٣٨٠/٣، وَالْمَقْتَضَبِ: ١٥٠/٣، وَالْأَصُولَ: ٧١/٣.

(٧) انْظُرْ مَعْجَمَ الْبِلْدَانِ (الْمَدَائِنُ) وَ (الْأَنْبَارُ).

لفظها، وهو نَفَر ورَهْط ونِسْوة.

وتقول في النسب إلى مُحَاسِنٍ: مُحَاسِنِي؛ لأنه لا واحد له من لفظه^(١)؛ لأنه لا يقال: مُحَسَّن، وعلى هذا تقول في النسب إلى مَشَابِهٍ ومَذَاكِرٍ: مَشَابِهِي ومَذَاكِرِي لأنه لا يقال في واحدهما: مَشْبِه ولا مذكّار، وتقول في الأعراب: أعرابي؛ لأنه لا واحد له من لفظه، وليس بتكسير عَرَب^(٢)؛ إذ ليس معنى العرب معنى الأعراب فيكون تكسيراً له لأنَّ العرب مَنْ كان من هذا الجليل من سكان البلدان والبادية، والأعراب مَنْ كان منهم من سكان البادية، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومن المعدولة عن القياس قولهم: بَدَوِيّ وبِضْرِيّ وعُلُوِيّ وطائِيّ وسُهْلِيّ ودُهْرِيّ وأمُوِيّ وثَقْفِيّ وبَحْرَانِيّ وصَنْعَانِيّ وقُرَشِيّ وهُذَلِيّ، قال: هُذَلِيَّةٌ تَدْعُو إِذَا هِيَ فَاخَرَتْ أَبَا هُذَلِيًّا مِنْ غَطَارِفَةٍ تُجَدِّ

وَفُقَيْمِيّ ومُلْحِيّ وزَبَانِيّ وعُبْدِيّ وجُذَمِيّ في فُقَيْمٍ كِنَانَةٍ ومُلَيْحٍ خَزَاعَةٍ وزَبِينَةٍ وبَنِي عُبَيْدَةٍ وجُذَيْمَةٍ، وخُرَاسِيّ وخُرْسِيّ ونِتَاجُ خَرْفِيّ، وجَلُولِيّ وحَرُورِيّ في جَلُولَاءَ وحَرُوراءَ، وبَهْرَانِيّ ورَوْحَانِيّ في بَهْرَاءَ ورَوْحَاءَ، وخُرَيْبِيّ في خُرَيْبَةٍ، وسَلِيمِيّ وعَمِيرِيّ في سَلِيمَةٍ من الأزد وفي عَمِيرَةٍ كُلْب، وسَلِيقِيّ لرجل يكون من أهل السَّلِيقَةِ).

قال الشّارح: اعلم أنَّ العرب قد نسبَتْ إلى أشياءَ فغيَّروا لفظَ المنسوبِ إليه، فاستُعْمِلَ ذلك كما استعملته العرب ولا يقاسُ عليه غيره، فما جاء ممَّا لا نعلم مذهبَ العرب فيه فهو على القياس، وهذا الشذوذُ يُجيءُ [١٨٨ / أ] على ضروب^(٣).

منها العدولُ عن ثَقِيلٍ إلى ما هو أخفُّ منه، ومنها الفرقُ بين شَيْئَيْنِ على لفظ واحد،

(١) هو قول أبي زيد كما في الكتاب: ٣/٣٧٩، وشرح الشافعية للرضي: ٣/٧٩، والارتشاف: ٦٢٩، والمساعد: ٣/٣٨٠، وأشار الرضي في شرح الشافعية: ٢/٧٨ إلى أن بعضهم ينسبه إلى واحده الذي هو غير القياسي، نحو حُسْنِيّ.

(٢) انظر الكتاب: ٣/٣٧٩، والنكت: ٩٠٣، وشرح الشافعية للرضي: ٢/٧٨.

(٣) انظرها في النكت: ٨٨٢.

ومنها التشبيه بشيء في معناه.

فمن ذلك قولهم في النسبة إلى البادية: بَدَوِيّ، والقياسُ بَادِيّ أو بَادَوِيّ على حدّ قاضي وقاضية وغازٍ وغازية، كأنهم بنَوْا من لفظه اسماً على فعل حملوه على ضده وهو الحَضَر^(١)، فقالوا: بَدَوِيّ^(٢) كما قالوا: حَضَرِيّ، وقالوا: بَضْرِيّ؛ بكسر الباء، والقياسُ فتَحُّها^(٣)، وذلك لأنَّ البَصْرَةَ سَمَّيت بهذا الاسم لحجارة بيضٍ في المِرْبَدِ يَتَّخِذُ منها الجِصَّ^(٤) يقال لها بَصْرَةٌ وَبَصْرٌ، فنسبوا إلى معناه، وقالوا: في النسب إلى العالية: عُلُوِيّ، والعالية مواضع في بلاد العرب، وهي الحجاز وما والآها، كأنهم بنَوْه على فُعل ونسبوا إليه حملاً على ضده وهو السُّفْل^(٥)، وقالوا: طَائِيّ، وهو شاذُّ أيضاً، والقياسُ طَيْيِّ، فحذفوا إحدى الياءين على حدّ حذفها في أُسَيْدٍ وأُسَيْدِي، ثم أبدلوا من الياء ألفاً كما قالوا: آية، وهو عند سيبويه فَعْلَةٌ^(٦).

وقالوا: دَاوِيّ في النسبة إلى دَوٍّ، فقلبوا الياء والواو ألفاً لانفتاح ما قبلهما وإن كانتا ساكنتين^(٧)، وقالوا: سُهْلِيّ وَدُهْرِيّ، فالسُّهْلِيّ منسوب إلى السَّهْل الذي هو خلافُ الحَزْن، وإذا نسبوا إلى رجل اسمه سَهْلٌ قالوا: سَهْلِيّ؛ بالفتح كأنهم أرادوا الفرقَ بينهما، وأمّا الدَّهْرُ فإذا نسبوا إليه رجلاً قد أتى عليه الدهرُ وطالَ عمرُه قالوا: دُهْرِيّ، وإذا كان رجلٌ يقول بَقْدَمِ الدَّهْرِ ولا يُؤْمِنُ بالمعاد قالوا: دَهْرِيّ بالفتح، فصلوا بينهما بذلك^(٨).

(١) هو توجيه الأعلام ولفظه، انظر النكت: ٨٨٣.

(٢) هذا على أن النسبة إلى البادية كما ذكر سيبويه: ٣/ ٣٣٦، ووجه الشذوذ عند الرضي أنه منسوب إلى البدو، انظر شرح الشافية له: ٤٩/ ٢.

(٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦، والمقتضب: ٣/ ١٤٦، والنكت: ٨٨٣.

(٤) كذا جاء في اللسان (بصر) عن ابن شميل، وانظر النكت: ٨٨٣.

(٥) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦، والنكت: ٨٨٣، ومعجم البلدان (العالية).

(٦) انظر المذاهب في وزن آية فيما سيأتي: ١٠/ ١٩٤.

(٧) انظر ما سلف: ٥/ ٢٨٢.

(٨) قاله الأعلام في النكت: ٨٨٣، والرضي في شرح الشافية: ٢/ ٨٢، وأبو حيان في الارتشاف:

وقالوا في النسب إلى أُمَيَّة: أُمَوِيٌّ؛ بالضمِّ، وهو القياسُ، ومن العرب من يقول: أُمَوِيٌّ؛ بفتح الهمزة^(١)، كأنه ردّه إلى المكبر لأنَّ أُمَيَّة تصغير أَمَّة، وأصلُ أَمَّة أَمَوَة، فحذفت اللام تخفيفاً، وستقف عليه في التصريف إن شاء الله تعالى، وقالوا: ثَقَفِيّ في النسبة إلى ثَقِيف وهو أبو قبيلة من هَوَازِن^(٢)، [١١ / ٦] وهو شاذٌّ عند سيبويه^(٣)، والقياسُ ثَقِيفِيّ، وهو لغة قوم من العرب بتهامة وما يقربُ منها، وقد كثر ذلك عنهم حتى كاد يكونُ قياساً^(٤)، وقالوا: هُذَلِيّ في النسب إلى هُذَيْل، وهو حيٌّ من مُضَر بن مُدْرِكَة بن إلياس^(٥)، وقوله^(٦):

هُذَيْلِيَّةٌ تَدْعُو .. إلخ

الشاهد فيه قوله: هُذَيْلِيَّة في النسبة إلى هُذَيْل، أنشده شاهداً على صحة الاستعمال، والقياسُ عند سيبويه هُذَيْلِيّ^(٧)، ومنه قوله: هُذَيْلِيَّة، وقالوا: قَرَشِيّ، والقياسُ قُرَيْشِيّ، نحو قوله^(٨):

-
- (١) سمع سيبويه من العرب من يقول: أُمَوِيٌّ؛ بالفتح، انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٧، والأصول: ٣/ ٨٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٠.
- (٢) انظر نهاية الأرب في معرفة أنساب العرب: ١٩٨.
- (٣) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥.
- (٤) حذف الياء من ثَقِيفي جائز عند المبرد وخارج عن الشذوذ عند السيرافي، انظر المقتضب: ٣/ ١٣٣، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٢٩، والارتشاف: ٦١٥-٦١٦.
- (٥) انظر نهاية الأرب: ٤٣٥.
- (٦) سلف البيت تاماً في أول الفصل، وهو بلا نسبة في العضديات: ١٦١، والإنصاف: ٣٥١.
- والغطريف: السَّيِّد.

- (٧) انظر الكتاب: ٣/ ٣٣٥، والنكت: ٨٨٢.

- (٨) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٣٣٧، والعضديات: ١٦١، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٢/ ٣٢٥، والإنصاف: ٣٥٠، وهو مع بيتين بلا نسبة في اللسان (قرش) إلا أن الجوهري وابن منظور أشدَّ واحداً منهما في الصحاح و اللسان (عين) ونسبا ه إلى يزيد بن المَدَان.

بُكُلٌ فُرَيْشِيٌّ عَلَيْهِ مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِيِ النَّدَى وَالتَّكْرُمِ
 وقالوا: فُقَمِيٌّ فِي فُقَيْمٍ، وَفُقَيْمٌ: حَيٌّ مِنْ كِنَانَةٍ، وَهُمْ نَسَاءُ الشُّهُورِ، وَفِي مُلَيْحٍ خُرَاعَةٌ:
 مُلَحِيٌّ، وَقَوْلُنَا: فُقَيْمٌ كِنَانَةٌ لِأَنَّ فِي بَنِي تَيْمٍ فُقَيْمَ بْنَ جَرِيرِ بْنِ دَارِمٍ^(١)، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ
 فُقَيْمِيٌّ، وَقَوْلُنَا: مُلَيْحٌ خُرَاعَةٌ لِأَنَّ فِيهِمْ مُلَيْحَ بْنَ الْهُونِ، وَالنَّسَبُ إِلَيْهِ مُلَيْحِيٌّ^(٢)، وَقَالُوا فِي
 سُلَيْمٍ: سُلَمِيٌّ، وَفِي خُثَيْمٍ: خُثَمِيٌّ^(٣)، وَالدَّاعِي إِلَى هَذَا الشَّدُوذِ طَلَبُ الْخِلْفَةِ لِاجْتِمَاعِ الْيَاءِ
 مَعَ الْكَسْرِ وَيَاءِ النَّسَبِ.

وَمِنْ الشَّاذِّ قَوْلُهُمْ: بَحْرَانِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى الْبَحْرَيْنِ وَصَنَعَانِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ، فَأَمَّا
 بَحْرَانِيٌّ فَشَاذٌّ، وَالْقِيَاسُ بَحْرِيٌّ، تُحْدَفُ عَلَامَةُ التَّنْيَةِ فِي النَّسَبِ كَمَا تُحْدَفُ تَاءُ التَّائِيثِ،
 لَكِنَّهُمْ كَرِهُوا اللَّبْسَ فَفَرَّقُوا بَيْنَ النَّسَبِ إِلَى الْبَحْرِ لِأَنَّ النَّسَبَ إِلَيْهِ بَحْرِيٌّ وَبَيْنَ مَا يَنْسَبُ
 إِلَى الْبَحْرَيْنِ، وَالْبَحْرَيْنِ مَوْضِعٌ بَعِيْنُهُ، وَالَّذِي يَقُولُ بَحْرَانِيٌّ نَسَبَهُ إِلَى فَعْلَانٍ، كَأَنَّهُمْ سَمَّوْا
 بِهِ عَلَى مِثَالِ سَعْدَانٍ وَسَكْرَانٍ، فَنَسَبُوا إِلَيْهِ لِلْفَرْقِ^(٤).

وَأَمَّا صَنْعَانِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى صَنْعَاءَ فَمِثْلُهُ بَهْرَانِيٌّ فِي النَّسَبِ إِلَى بَهْرَاءَ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ مِنْ
 قُضَاعَةٍ^(٥)، فَهُوَ شَاذٌّ، وَالْقِيَاسُ صَنْعَاوِيٌّ وَبَهْرَاوِيٌّ، وَمِنْ الْعَرَبِ مَنْ يَقُولُهُ، وَوَجْهُهُ^(٦)
 أَنَّهُمْ أَبْدَلُوا مِنَ الْهَمْزَةِ النُّونَ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ يَجْرِيَانِ مَجْرَى أَلْفِي التَّائِيثِ، وَقَالُوا أَيْضاً
 فِي النَّسَبِ إِلَى رَوْحَاءَ وَهُوَ بَلَدٌ^(٧): رَوْحَانِيٌّ، وَالْقِيَاسُ رَوْحَاوِيٌّ، وَهُوَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً،

(١) كَذَا قَالَ الْأَعْلَمُ فِي النِّكَتِ: ٨٨٢، وَانْظُرْ جَهْرَةَ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٢٢٢، ٢٢٨.

(٢) مَا قَالَهُ ابْنُ يَعِيشَ فِي النَّسَبِ إِلَى فُقَيْمٍ وَمَلِيحٍ قَالَهُ ابْنُ سَيْدِهِ فِي الْمَخْصَصِ: ٢٣٩ / ١٣،

وَالْأَعْلَمُ فِي النِّكَتِ: ٨٨٢، وَالرُّضِيُّ فِي شَرْحِ الشَّافِيَةِ: ٢ / ٢٩، وَانْظُرِ الْكِتَابَ: ٣ / ٣٣٥.

(٣) خُثَيْمٌ: بَطْنٌ مِنْ هَذِيلٍ، انْظُرْ شَرْحَ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ٢ / ٣٠.

(٤) كَذَا قَالَ الْأَعْلَمُ فِي النِّكَتِ: ٨٨٤.

(٥) قَالَهُ سَيَّبُوهُ فِي الْكِتَابِ: ٣ / ٣٣٦، وَانْظُرِ الْاِشْتِقَاقَ لِابْنِ دَرِيدٍ: ٥٤٩، وَشَرْحَ الشَّافِيَةِ

لِلرُّضِيِّ: ٢ / ٥٨.

(٦) حَكَى سَيَّبُوهُ: بَهْرَاوِيٌّ؛ عَنْ بَعْضِهِمْ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٣ / ٣٣٧، وَانْظُرْ مَا سَيَّأَتْ: ١٠ / ٧٢ - ٧٣.

(٧) انْظُرْ مَعْجَمَ الْبُلْدَانِ (رَوْحَاءَ).

وقالوا في النسبة إلى رَبِئْتِه وهي قبيلة من باهلة^(١): رَبَائِي، والقياسُ رَبَنِي^(٢) وَتَحْتَمِلُ هذه الألف أمرين:

أحدهما: أَنَّهُ لَمَّا كَانَ الْقِيَاسُ حَذَفَ الْيَاءَ مَعَ تَاءِ التَّائِيثِ تَوَهَّمُوا سُقُوطَهَا وَفَتَحُوا الْبَاءَ، ثُمَّ قَلَبُوا الْيَاءَ أَلْفًا لِلْفَتْحَةِ قَبْلَهَا عَلَى حَدِّ طَائِفِي فَصَارَ رَبَائِيًّا.

والأمر الثاني: أَنَّهُمْ قَالُوا: رَبَنِي عَلَى الْقِيَاسِ ثُمَّ أَشْبَعُوا فَتَحَةَ الْبَاءِ فَنَشَأَتِ الْأَلْفُ بَعْدَهَا عَلَى حَدِّ «بَيْنَا» مِنْ قَوْلِهِمْ: بَيْنَا زَيْدٌ قَائِمٌ أَقْبَلَ عَمْرُو، وَمِنْهُ بَيَّتُ الْكِتَابِ^(٣):

بَيْنَا نَحْنُ نَرْقُبُهُ أَتَانَا مُعَلَّقٌ وَفَضَّةٌ وَزِنَادٌ رَاعٍ [١٢/٦]

وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: آمِينَ فِي لُغَةٍ مَنْ مَدَّ، إِنَّمَا هُوَ آمِينَ؛ زِيدَتِ الْأَلْفُ إِشْبَاعًا لِلْفَتْحَةِ، وَهُوَ كَثِيرٌ^(٤)، وَمِنْ ذَلِكَ عُبْدِي وَجُدْمِي فِي بَنِي عَيْدَةَ وَجَذِيمَةَ، وَبَنُو عَيْدَةَ حَيٌّ مِنْ عَدِي^(٥) وَجَذِيمَةَ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ، وَالْقِيَاسُ عُنْدِي عُبْدِي وَجُدْمِي؛ بَفَتْحِ الْعَيْنِ وَالْجِيمِ كَمَا تَقُولُ فِي حَنِيفَةَ: حَنَفِيٍّ، لَكِنَّهُمْ ضَمُّوا، كَأَنَّهُمْ رَامُوا الْفَرْقَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ مِمَّنْ اسْمُهُ عَيْدَةُ وَجَذِيمَةُ^(٦)، وَالَّذِي يَقُولُ عُبْدِي وَجُدْمِي؛ بِالضَّمِّ قَلِيلٌ، كَأَنَّهُمْ صَغُرُوا، وَالكَثِيرُ الْفَتْحُ.

وَقَالُوا فِي النِّسْبِ إِلَى خُرَاسَانَ: خُرَاسَانِي، وَهُوَ الْقِيَاسُ وَقَالُوا: خُرَاسِي وَخُرْسِي، وَهُوَ خَارِجٌ عَنِ الْقِيَاسِ، فَمَنْ قَالَ: خُرَاسِي شَبَّهَ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي آخِرِهِ بِزِيَادَةِ الثَّنِيَّةِ أَوْ بَتَاءِ التَّائِيثِ فَحَذَفُوهَا، وَمَنْ قَالَ: خُرْسِي فَإِنَّهُ حَذَفَ الزَّوَائِدَ أَجْمَعَ وَبَنَاهُ عَلَى فَعْلٍ^(٧)، لِأَنَّهُ

(١) كَذَا قَالَ الرُّضِي فِي شَرْحِ الشَّافِيَّةِ: ٨٤/٢، وَانْظُرِ الْاِشْتِقَاقَ: ٢٠٣، وَمَا سَلَفَ: ٥/٢٥٤.

(٢) فِي ط، ر: «زَيْنِي» تَحْرِيفٌ، وَانْظُرِ الْمُقْتَضِبَ: ٣/١٤٥، وَالنَّكَتَ: ٨٨٢، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ: ٨٤/٢.

(٣) سَلَفَ الْبَيْتِ: ٤/١٥٨.

(٤) آمِينَ مَطْوَلَةٌ الْأَلْفُ مَخْفَفَةُ الْمِيمِ لُغَةُ بَنِي عَامِرٍ، انْظُرِ إِصْلَاحَ الْمَنْطِقِ: ١٧٩، وَالْمَخْصَصُ: ٩٧/١٤.

(٥) كَذَا فِي الْكِتَابِ: ٣/٣٣٦، وَانْظُرِ جَهْرَةَ أَنْسَابِ الْعَرَبِ: ٤٧٩.

(٦) النِّسْبَةُ إِلَى جَذِيمَةَ عَبْدِ الْقَيْسِ؛ بِفَتْحِ الْجِيمِ، وَإِلَى جَذِيمَةَ أَسَدٍ؛ بِضَمِّ الْجِيمِ، انْظُرِ الصَّحَاحَ (جَذِمَ)، وَالْمَخْصَصُ: ١٣/٢٤٠، وَالنَّكَتَ: ٨٨٣-٨٨٤، وَشَرْحُ الشَّافِيَّةِ لِلرُّضِيِّ: ٢/٢٨.

(٧) كَذَا وَجِهَ الْأَعْلَمُ فِي النَّكَتِ: ٨٨٤-٨٨٥.

أَحَدُ الْأَبْنِيَةِ وَلَمْ يَغَيِّرِ الضَّمَّةَ مِنْ أَوَّلِهِ، وَالْقَائِدُ الَّذِي يُنْسَبُ إِلَيْهِ الْخُرْسِيُّ مِنْ هَذَا مَنْسُوبٌ إِلَى خُرَاسَانَ^(١).

وَقَالُوا: نِتَاجُ خَرْفٍ إِذَا نَتِجَ زَمَنَ الْخَرِيفِ، وَالشَّدُوذُ فِيهِ كَالشَّدُوذِ فِي ثَقْفِي وَهَذَلِي، وَقَدْ قَالُوا أَيْضاً: خَرْفِي؛ بِسُكُونِ الرَّاءِ، وَهُوَ أَكْثَرُ فِي الْكَلَامِ مِنْ خَرِيفِي [١٨٨/ب] وَخَرْفِي، وَخَرِيفِي هُوَ الْقِيَاسُ، وَمَنْ قَالَ: خَرْفِي؛ بِالسُّكُونِ فَإِنَّهُ نَسَبَ إِلَى الْمَصْدَرِ، وَهُوَ الْخَرْفُ مِنْ قَوْلِكَ: خَرَفْتُ الرُّطْبَ إِذَا اجْتَنَيْتَهُ فِي هَذَا الزَّمَانِ.

وَالْمَصَادِرُ تَسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى الْفَاعِلِينَ كَقَوْلِهِمْ: رَجُلٌ عَذْلٌ وَمَاءٌ عَوْرٌ^(٢)، وَالْمَرَادُ عَادِلٌ وَغَائِرٌ، كَأَنَّهُ جَعَلَ نَفْسَ الزَّمَانِ خَارِفاً لِأَنَّهُ يَكُونُ فِيهِ، وَكَذَلِكَ كُلُّ مَا يَنْسَبُ إِلَى الْخَرِيفِ، كَقَوْلِنَا: مَطَرُ خَرْفِي وَفَاكْهَةٌ خَرْفِيَّةٌ.

وَقَالُوا: جَلُوبِي وَخَرُورِي فِي النِّسْبِ إِلَى جَلُولَاءَ، قَرْيَةٌ بِنَاحِيَةِ فَارَسِ^(٣)، وَخَرُورَاءَ وَهُوَ الْمَوْضِعُ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْقِتَالُ بَيْنَ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالشُّرَاقَةِ، فَنُسِبَ الشُّرَاءُ إِلَى هَذَا الْمَوْضِعِ الَّذِي كَانَ فِيهِ الْقِتَالُ، فَقِيلَ لَهُمْ: خَرُورِيَّةٌ، وَالوَاحِدُ خَرُورِيٌّ، وَالْقِيَاسُ خَرُورَاوِيٌّ وَجَلُولَاوِيٌّ لِأَنَّهُ مَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ مَمْدُودَةٌ لَا تَحْذَفُ فِي النِّسْبِ كَقَوْلِنَا: حَمْرَاوِيٌّ وَسَمْرَاوِيٌّ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، غَيْرَ أَنَّهُمْ أَسْقَطُوا أَلْفِي التَّائِيثَ لَطَوِيلِ الْاسْمِ، فَشَبَّهُوهُمَا بِتَاءِ التَّائِيثِ.

وَقَالُوا: خُرَيْبِيٌّ فِي النِّسْبِ إِلَى خُرَيْبَةٍ، وَهِيَ قَبِيلَةٌ، وَالْقِيَاسُ خُرَيْبِيٌّ، وَقَالُوا: سَلِيمِيٌّ وَعَمِيرِيٌّ فِي سَلِيمَةٍ مِنَ الْأَزْدِ وَعَمِيرَةٍ كُلِّبٍ^(٤)، وَسَلِيقِيٌّ لِلَّذِي يَتَكَلَّمُ بِطَبْعِهِ مُعَرِباً، وَقَدْ جَاءَ أَيْضاً رِمَاحٌ رُدَيْيَّةٌ، وَهِيَ مَنْسُوبَةٌ إِلَى رُدَيْنَةَ، وَهِيَ زَوْجَةُ سَمْهَرٍ، كَأَنَّا يُقَوِّمَانِ

(١) انظر كتاب العين: ٤/ ١٩٥، والمخصص: ١٣/ ٢٣٧، ومعجم البلدان (خراسان)، وشرح الشافية للرضي: ٨٢/ ٢.

(٢) كذا قال الأعلام في النكت: ٨٨٥، وانظر الكتاب: ٣/ ٣٣٦.

(٣) على طريق خراسان، انظر معجم البلدان (جلولاء).

(٤) انظر ما سلف: ٥/ ٢٦٦.

الرماح^(١).

وهذا الشذوذ خلافُ تَقْفِيٍّ وَهُنْلِيٍّ، لَأَنَّ هُنَاكَ حَذَفَتَ الْيَاءَ، والدليلُ يَقْتَضِي إِثْبَاتَهَا، وههنا أَثْبَتَ الْيَاءَ، والدليلُ يَقْتَضِي حَذْفَهَا، ووجهُ أَنَّهُ حَمَلَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا عَلَى الْآخَرِ تَشْبِيهَاً.

وقد جاء عنهم من الشاذ أكثر مما ذَكَرَ^(٢)، قالوا في النسب إلى الأفق: أَفْقِيٍّ؛ بالفتح لأنَّ فُعْلاً وَفَعْلاً يَجْتَمِعَانِ كَثِيرًا كَعُجْمٍ وَعَجَمٍ وَعُزْبٍ وَعَرَبٍ^(٣)، وقد قالوا: أَفْقِيٍّ؛ بالضم في الهمزة وسكون الفاء، وهو قياسٌ لأنَّ فُعْلاً يَجُوزُ أَنْ يَسْكُنَ ثَانِيَهُ قِيَاساً مَطَرِداً.

وقال بعضهم: إِبِلٌ حَمْضِيَّةٌ؛ بفتح الميم، وذلك إِذَا أَكَلَتِ الْحَمْضَ، وَحَمْضِيَّةٌ أَجُودٌ^(٤)، قال المبرد: يقال: حَمْضٌ وَحَمْضٌ، فَإِنْ صَحَّ مَا قَالَ فَيَكُونُ حَمْضِيَّةً^(٥) قياساً^(٦).

وقالوا في بني الحُبْلَى، وهم حَيٌّ مِنَ الْأَنْصَارِ^(٧): حُبْلِيٌّ كَأَنَّهُمْ فَتَحُوا الْبَاءَ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ غَيْرِهِمْ، وَإِنَّمَا سُمُّوا بَنِي الْحُبْلَى لِكِبَرِ بَطْنِهِ^(٨)، وقالوا في النسب إلى الشَّتَاءِ: شَتَوِيٌّ كَأَنَّهُمْ نَسَبُوا إِلَى شَتْوَةٍ، وقيل^(٩): إِنْ شَتَاءَ جَمْعُ شَتْوَةٍ كَقَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ وَصَحْفَةٍ وَصِحَافٍ، وَأَنْتَ إِذَا نَسَبْتَ إِلَى جَمْعٍ رَدَدْتَهُ إِلَى وَاحِدِهِ، فعلى هذا يكون قياساً، وقالوا في الطويل الجُمَّة وهو الشَّعْر: جُمَانِيٌّ وَفِي الطَّوِيلِ اللَّحْيَةُ: لَحْيَانِيٌّ، وَلَوْ كَانَتْ لَحْيَةً اسْمَ بَلَدٍ أَوْ رَجُلٍ لَمْ

(١) انظر ما سلف: ٢٦٦/٥.

(٢) أي الزخخسري، لأنه لم يذكر في المفصل هذه الكلمات التي سيذكرها الشارح.

(٣) كذا علل الأعمل في النكت: ٨٨٤، والرضي في شرح الشافية: ٨٣/٢.

(٤) من قوله: «وقال بعضهم ..» إلى قوله: «أجود» كلام سيبويه بتصريف يسير، انظر الكتاب: ٣٣٦/٣.

(٥) في ط: «حمضي» تحريف.

(٦) انظر قول المبرد في النكت: ٨٨٥، وشرح الشافية للرضي: ٨٣/٢.

(٧) انظر جمهرة أنساب العرب: ٣٥٤-٣٥٥.

(٨) كذا في الاشتقاق لابن دريد: ٤٥٨-٤٥٩، والنكت: ٨٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٨٢/٢.

(٩) القائل هو المبرد والزيدي ومبرمان، انظر الأصول: ٨١/٣، والنكت: ٨٨٤، وشرح الشافية للرضي: ٨٢/٢، والارتشاف: ٦٣٢-٦٣٣.

يُقَلَّ فيه إِلَّا لِحَيٍّ عند سيبويه، وعند يونس لِحَوِيٍّ^(١)، وقالوا في الغليظ الرِّقَبَة: رَقَبَانِي، زادوا الألف والنون للمبالغة دلالة على هذا المعنى، وهو خارج عن قياس النسبة، ولذلك لا يستعمل إِلَّا فيما استعملته العرب، ولو نسبت إلى نفس الرقبة لم تقل فيه [١٣/٦] إِلَّا رَقَبِي.

واعلم أَنَّ هذه الأسماء التي ذكرنا شدوذها إذا نسبت إليها في غير هذا الموضع الذي شدت فيه أجرنتها على القياس ولم يستعمل فيه الشذوذ كرجل سمَّيته بزينة فإنك تقول فيه: زَبْنِي، ولم يُجْز فيه زَبَانِي، لأنهم تكلموا بالشذوذ في اسم القبيلة التي يقال لها زَبِينَة، وكذلك إذا كان اسمه دهرًا لم يُجْز في النسب إليه إِلَّا دَهْرِيٌّ؛ بفتح الدال لأنَّ دَهْرِيًّا؛ بضم الدال^(٢) إِنَّمَا تكلموا به في الرجل الذي يطول عمره وتمضي عليه الدهور، وكذلك سائرها^(٣).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يُبْنَى على فَعَالٍ وفَاعِلٍ ما فيه معنى النسب من غير إلحاق الباءين كقولهم: بَنَاتٌ وَعَوَاجٌ وَثَوَابٌ وَجَمَالٌ وَلابِنٌ وَتَامِرٌ وَدَارِعٌ وَنَابِلٌ، والفرق بينهما أَنَّ فَعَالًا لذي صَنَعَةٍ يُزَاوِهَا وَيُدِيمُهَا، وعليه أسماء المحترفين، وفَاعِلٌ لِمَنْ يُبْلِسُ الشَّيْءَ في الجملة، وقال الخليل: إِنَّمَا قالوا: عَيْشَة راضية، أي ذات رِضَى ورجُلٌ طَاعِمٌ كاسٍ على قياس^(٤) ذَا).

قال الشَّارح: اعلم أنهم قد نسبوا على غير المنهاج المذكور، وذلك لأنَّ لم يأتوا بياء النسبة، لكنَّهم يبنون بناءً يدلُّ على نحو ما دلَّ عليه ياء النسبة، وهو قولهم لصاحب

(١) انظر مذهب سيبويه في الكتاب: ٣/ ٣٨٠، وذكر الرضي المذهبين في شرح الشافعية: ٨٤/ ٢.

(٢) في ط، ر: «الدهر» تحريف.

(٣) أي سائر الأسماء الشاذة في النسب، وانظر في هذا الضرب من الشاذ الكتاب: ٣/ ٣٣٥-

٣٣٨، والأصول: ٣/ ٨١-٨٥، والمخصص: ١٣/ ٢٣٦-٢٤٢، وشرح الشافعية للرضي:

٢/ ٢٨-٢٩، ٢/ ٥٤-٥٥، ٢/ ٧٨-٨٤، والارتشاف: ٦٢٩-٦٣٢.

(٤) سقط من ط، ر: «قياس».

البُتُوت^(١) وهي الأكسيةُ واحْدُهَا بَتٌّ: بَتَّات، ولصاحب الثياب: ثَوَّاب، ولصاحب البَزِّ^(٢): بَزَّاز، ولصاحب العاج^(٣): عَوَّاج، ولصاحب الجِمال التي يُنْقَل عليها: جَمَّال، ولصاحب الحُمير التي يُنْقَل عليها: حَمَّار وللصَّيرَفِي: صَرَّاف، وهو أَكْثَرُ من أَنْ يُخَصَّى كالعطار والنَّقَّاش.

وهذا النحو إنما يُعْمَلونه فيما كان صنعةً ومُعَالَجَةً لتكثير الفعل، إذ صاحبُ الصنعة مُدَاوِمٌ لصنعتِه، فُجِعِلَ له البناء الدالُّ على التكثير، وهو فَعَّال بتضعيف العين لأنَّ التضعيف للتكثير.

وما كان من هذا ذا شيءٍ وليس بصنعة يُعَالَجُهَا أَتَوَاهُ^(٤) على فاعِلٍ، وذلك لأنَّ فاعِلًا هو الأَصْل، وإنما يُعَدَّل عنه إلى فَعَّال للمبالغة، فإذا لم تُرَدِّ المبالغةُ جِيءَ به على الأَصْل لأنَّه ليس فيه تكثير، وقالوا لِذِي الدُّرْع: دارِع، وَلِذِي النَّبْلِ: نابِل، وَلِذِي النَّشَّابِ^(٥): ناشِب، وَلِذِي اللَّبَنِ والتَّمَر: لابِن وتامِر، قال الخطيئة^(٦):

وَعَرَزَتَنِّي وَزَعَمْتَ أَنَّ — نَكَ لَاِبِنٌ بِالصِّفِ تَامِرٌ [١٤/٦]

أَي ذُو كَبَنٍ وَذُو تَمَرٍ، وقالوا لِذِي السِّلَاح: سالِح، ولصاحب الفرس: فارِس، وفاعِلٌ ههنا ليس بجارٍ على الفعل، إنما هو اسمٌ صِيغَ لِذِي الشَّيْءِ، أَلَا تَرى أَنَّكَ لَا تَقول: درِع يدرِع وَلَا لبِن يلبِن، وقالوا لصاحب النَّعْلِ: ناعِل، ولصاحب الحِذاء: حاذٍ، ولصاحب اللَّحْم: لاحِم، ولصاحب الشَّحْم: شاحِم، وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ الْأَشْيَاءِ صَنَعَةً

(١) «البَتَّ: كساء غليظ مهلهل» اللسان (بتت).

(٢) «البَزَّ: الثياب» اللسان (بزز).

(٣) «العاج: أنياب الفيلة» اللسان (عوج).

(٤) في د، ط، ر: «بها» والأصح ما أثبتته.

(٥) هي السهام، انظر اللسان (نشب).

(٦) البيت في ديوانه: ٥٦، والكتاب: ٣/ ٣٨١، والخصائص: ٣/ ٢٨٢، وبلا نسبة في المقتضب:

وَمَعَاشًا يُدَاوِمُهَا صَاحِبُهَا نُسِبَ عَلَى فَعَّالٍ، فيقال: لَمَنْ يَبِيعُ اللَّبَنَ وَالتَّمْرَ [١٨٩/أ]:
لَبَّانٌ وَتَمَّارٌ، وَلِمَنْ يَرْمِي بِالنَّبْلِ: نَبَّالٌ، قال امرؤ القيس^(١):

وليس بذِي رُمَحٍ فَيَطْعُنَنِي بِهِ وليس بذِي سَيْفٍ وليس بَنَبَّالٍ [١٥/٦]

وَرَبَّمَا جَمَعُوا اللَّفْظَيْنِ فِي شَيْءٍ وَاحِدٍ، قالوا: رَجُلٌ سَائِفٌ وَسَيَّافٌ، وقالوا: رَجُلٌ
تَارِسٌ وَتَرَّاسٌ، أَيِ مَعَهُ تُرْسٌ، وقالوا: هُوَ مَلَازِمٌ فَأَجْرُوهُ مُجَرَّى الصَّنْعَةِ وَالْعِلَاجِ،
وقالوا: هُمُ نَاصِبٌ أَيِ ذُو نَصَبٍ، وليس على الفعل، فهو كالدَّارِعِ وَالنَّاشِبِ، وقالوا:
رَجُلٌ كَاسٍ، أَيِ ذُو كِسْوةٍ، وَطَاعِمٌ، أَيِ ذُو طَعْمٍ، أَيِ أَكَلٍ، وَهُوَ مِمَّا يُدْمُ بِهِ، أَيِ لَيْسَ لَهُ
فَضْلٌ غَيْرَ أَنَّهُ يَأْكُلُ وَيَشْرَبُ، قال الحطيئة^(٢):

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرَحَّلْ لُبُغَيْتِهَا واقعد فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: حَائِضٌ وَطَالِقٌ وَطَامِثٌ، أَيِ ذَاتُ حَيْضٍ وَطَلَّاقٌ وَطَمِثٌ فِي أَصَحِّ
الْأَقْوَالِ^(٣)، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ﴾^(٤) فَقَدْ قَالَ الْخَلِيلُ: إِنَّهُ مِنْ قَبِيلِ
النَّسَبِ^(٥)، إِلَّا أَنَّهُ يُشْكِلُ عَلَيْهِ دُخُولُ التَّاءِ لَأَنَّهُمْ، قالوا: إِنَّمَا سَقَطَتِ التَّاءُ مِنْ حَائِضٍ
وَطَالِقٍ لِأَنَّهُ لَيْسَ بِجَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَقَدْ ذَكَرُوا أَنَّ ﴿عِشَّةٍ رَاضِيَةٍ﴾ لَمْ تُجْرَ عَلَى الْفِعْلِ
لَأَنَّ الْعِشَّةَ مَرْضِيَّةٌ، وَفِعْلُهَا رَضِيَتْ، فَحَمَلُوهَا عَلَى أَنَّهَا ذَاتُ رِضَى مِنْ أَهْلِهَا بِهَا، ثُمَّ
أُثْبِتَتْ فِيهَا، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ الْهَاءُ لِلْمُبَالَغَةِ عَلَى حَدِّهَا فِي عِلَامةٍ وَنَسَابةٍ^(٦)، وَهَذَا

(١) البيت في ديوانه: ٣٣، والكتاب: ٣/٣٨٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٣/١٦٢.

وفي ط، ر: «ليس» وبذا وقع فيه خرم.

(٢) البيت في ديوانه: ٥٠، والنكت: ٧٨٨، وشرح شواهد الشافية: ١٢٠.

(٣) انظر ما سلف: ٥/١٧٨.

(٤) الفارعة: ٧/١٠١، الحاقة: ٢١/٦٩.

(٥) نقل كلام الخليل بمعناه، انظر الكتاب: ٣/٣٨٢.

(٦) أوجب ابن جني أن تكون الهاء للمبالغة، انظر الخصائص: ١/١٥٣، وإعراب القرآن

للنحاس: ٥/٢٨١.

الْقَبِيلُ وَإِنْ كَانَ كَثِيراً وَاسِعاً فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ^(١)، بَلْ يُتَّبَعُ فِيهِ مَا قَالُوهُ وَلَا يُتَجَاوَزُ، فَلَا يُقَالُ لِبَائِعِ الْبُرِّ: بَرَّارٌ، وَلَا لِمُصَاحِبِ الْفَاكِهِةِ: فَكَّاهٌ، وَلَا لِمُصَاحِبِ الشَّعِيرِ: شَعَّارٌ، وَلَا لِبَائِعِ الدَّقِيقِ: دَقَّاقٌ، وَإِنَّمَا يُقَالُ: دَقِيقِيٌّ، وَقَدْ قِيلَ: دَقَّاقٌ، وَمِثْلُ ذَلِكَ الْكَسَائِيُّ نُسِبَ عَلَى قِيَاسِ النِّسَبِ، وَالْفَرَّاءُ عَلَى قِيَاسِ الْبَزَّازِ وَالْعَطَّارِ.

(١) هو كذلك عند سيبويه مع أنه قال: «وذا أكثر من أن يحصى» الكتاب: ٣/ ٣٨١، وكلام المبرد في المقتضب: ٣/ ١٦١-١٦٢ يفيد أنه قياس عنده، وكذلك نقل عنه أبو حيان في الارتشاف: ٦٣٤، وهو ما لم يستبعده ابن الحاجب في الإيضاح: ١/ ٥٨٢.

محتويات الجزء الخامس

الموضوع	الصفحة
من أصناف الاسم المجموع.....	١٥١-٥
من أصناف الاسم المعرفة والنكرة.....	١٥٧-١٥٢
من أصناف الاسم المذكر والمؤنث.....	٢٠١-١٥٨
من أصناف المصغّر.....	٢٥٥-٢٠٢
من أصناف المنسوب.....	٣١٣-٢٥٦



شَيْخُ الْمُفَصِّلِ
لَا بَرْقِيشَ

شكر المفضل

لإبن يعيش

موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش الخوي

المتوفى سنة ٦٤٦ هجرية

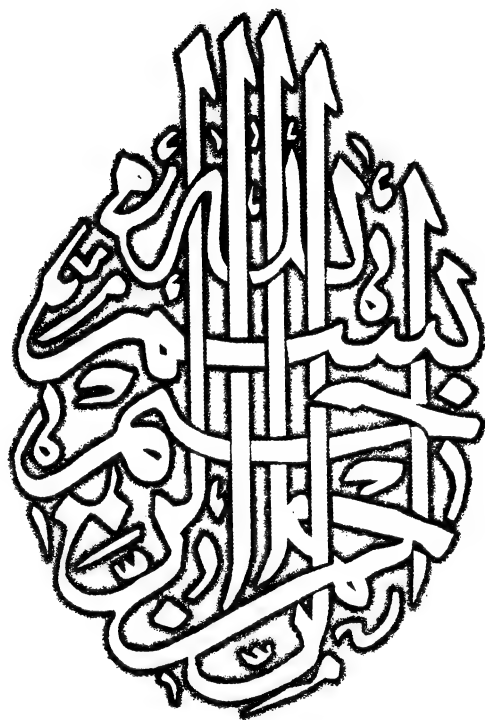
تحقيق الأستاذ الدكتور

إبراهيم محمد عبد الله

أستاذ الفقه والصرف في جامعة دمشق

الجزء السادس

دار السعيد



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

ومن أصناف الاسم أسماء العدد

(فصل)^(١) قال صاحب الكتاب: (هذه الأسماء أصولها اثنتا عشرة كلمة، وهي الواحد إلى العشرة [١٦/٦] والمائة والألف، وما عداها من أسامي العدد فمتشعب منها، وعامتها تُشْفَعُ بأسماء المعدودات لتدلَّ على الأجناس ومقاديرها، كقولك: ثلاثة أثواب وعشرة دراهم وأحد عشر ديناراً وعشرون رجلاً ومائة درهم وألف ثوب ما خلا الواحد والاثنيْن، فإنك لا تقول فيهما: واحد رجال ولا اثنا دراهم، بل تلفظُ باسم الجنس مفرداً وبه مثني، كقولك: رجلٌ ورجلان فتحصلُ لك الدَّالَتان معاً بلفظة واحدة، وقد عمِلَ على القياس المرفوضِ مَنْ قال:

ظَرَفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثِنْتَا حَنْظَلٍ

قال الشَّارح: اعلم أنَّ العدد مصدرٌ عَدَدْتُ الشَّيْءَ أَعَدَّهُ عَدًّا إِذَا أَحْصَيْتُهُ، والعددُ الاسمُ، وأسماءُ اثنا عشر اسماً كما ذكر، الواحدُ فما فوقه إلى التسعة والعشرة والمائة والألف، لأنَّ كُلَّ مَرْتَبَةٍ فِيهَا تِسْعَةُ عُقُودٍ، فالأحدُ تسعة عُقُودٍ، والعشرات تسعة عُقُودٍ والِمِائَاتُ تسعة عُقُودٍ، والألُوفُ مُتَشَعِّبَةٌ مِنْهَا، أَي مَأْخُودَةٌ مِنَ الْمَرَاتِبِ الثَّلَاثِ، فَهِيَ أَحَادُ أُلُوفٍ وَعَشْرَاتُ أُلُوفٍ وَمِائَاتُ أُلُوفٍ، وَأُلُوفُ أُلُوفٍ إِلَى مَا لَا نِهَايَةَ لَهُ.

فَأَمَّا قَوْلُهُ: «الواحد» فاسمٌ واقعٌ في الكلام على ضريَّين:

أحدهما: أَن يكون اسماً علماً على هذا المقدار كما أَنَّ سائرَ أسماء العدد كذلك، ولا يَجْرِي وَضْفاً على ما قبله جَرِي الصِّفَةِ الْمُشْتَقَّةِ، وَإِنَّمَا حُكْمُهُ إِذَا قُلْتَ: مررت برجال ثلاثة

أو أربعة ونحوهما من أسماء العدد حُكْمُ أسماء الأجناس من نحو: مررتُ بقاعٍ عَرَفَجٍ^(١) كله، أي: حَشِن، وكذلك مررتُ برجال ثلاثة، أي معدودة، وبشوب خمسين ذراعاً، أي طويل.

وأما الثاني: وهو ما كان وصفاً فهو أن يكون مأخوذاً من الوحدة، ويجري وصفاً صريحاً، نحو مررتُ برجل واحد، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَاحِدٌ﴾^(٢)، وإذا جرى على مؤنث أنث، نحو مررتُ بامرأة واحدة، قال الله تعالى: ﴿إِلَّا كَفَنَسٍ وَاحِدَةٍ﴾^(٣)، وقد استعملوا أحداً بمعنى واحد الذي هو اسمٌ، قالوا: أَحَدٌ وعشرون وأَحَدَ عَشَرَ بمعنى واحد وعشرين وواحدٍ وعشرة، وأَلْفٌ أَحَدٍ هنا بدلٌ من واو لأنه من الوحدة، والأَصْلُ وَحَدٌ، يقال واحدٌ وأَحَدٌ وَوَحَدٌ بمعنى واحد، ومنه قول النابغة^(٤):

كَأَنَّ رَحْلِي وَقَدْ زَالَ النَّهَارُ بِنَا بذي الجليلِ على مُسْتَأْنِسٍ وَحَدٍ [١٧/٦]

وقد آثروا أحداً على غير بنائه، قالوا: إِحْدَى، ولا يستعملونه إلا مضموماً إلى غيره، قال أبو عمرو: لا تقول جاءني إحدى ولا رأيتُ إحدى^(٥)، وليست أَحَدٌ هذه التي في النفي من نحو «ما جاءني أَحَدٌ» لأنَّ معنى تلك العموم والكثرة بمعنى عَرِيبٍ^(٦) وديار، ولذلك لا تستعمل في الواجب، وهزمتها أَصْلٌ ولا تثني ولا تُجْمَعُ لأنَّ معناها يدلُّ على الكثرة، فاستغني به عن التثنية والجمع بخلاف أَحَدٍ التي في العدد، فإنَّها تُجْمَعُ على آحَاد.

وأما حادي من قولهم: حادي عَشَرٍ وحادي عشرين فكأنه مقلوبٌ من واحد، آخروا

(١) «العرفج: ضرب من النبات» النبات للأصمعي: ١٩، ٣١، واللسان (عرفج).

(٢) النساء: ١٧١/٤.

(٣) لقمان: ٢٨/٣١.

(٤) البيت في ديوانه: ٦، والخصائص: ٢/٢٦٢، وأما ابن الشجري: ٢/٦١٤. زال النهار: انتصف، مستأنس: خائف من الناس.

(٥) جاء هذا القول عن أبي عمرو في التكملة: ٦٧، وانظر شرح الكافية للرضي: ١٤٦/٢.

(٦) وما بالدار عَرِيب، أي أحد. انظر إصلاح المنطق: ٣٩١، واللسان (عرب).

الفاء إلى موضع اللّام وجعلوا الزيادة [١٨/٦] بعد العين لأنّ الألف لا يمكنُ الابتداءَ بها، فصار وزنُ حادي عالف^(١)، والقلبُ كثيرٌ في كلامهم من نحو شاكي السلاح، وأصله شائك لأنه من الشوكة، شبه الحديد بالشوك لخشونته^(٢).

وأما اثنان فمحذوف اللّام كابنين^(٣)، ولأمة ياءٌ لأنّه من ثنيتُ الشيء إذا عطفته، وصارت الهمزة في أوله كالعوض من المحذوف، والمؤنثُ اثنان، ألحقوا التاء للتأنيث كما قالوا: ابتان، وإن شئت قلت: ثنيتن كبتيتن، فإذا عدّدت نوعاً من الأنواع فلا بدّ أن تضمّ إلى اسم العدد ما يدلُّ على نوع المعداد ليقيّد المقدار والنوع.

لكنهم قالوا في الواحد: رجلٌ وفرسٌ ونحوهما، فاجتمع فيه معرفة النوع والعدد، وكذلك إذا ثنيت قلت: رجّان وفرّسان، فقد اجتمع فيه العدد والنوع لأن التثنية لا تكون إلا مع سلامة اللفظ بالواحد، فاستغنوا بدلالته على المراد عن أن يشفعوه بغيره [١٨٩/ب] من أسماء الأجناس، فأما إذا قلت: ثلاثة أفراس لم يجتمع في ثلاثة العدد والنوع، فافتقر الحال إلى أن يضمّ إليه ما يدلُّ على نوع المعداد ويكون تفسيراً له، وذلك على ضربين:

منه ما يُفسَّرُ بالنكرة المنصوبة، نحو أحد عشر درهماً وعشرون ديناراً، وقد تقدّم شرحه في باب التمييز.

ومنّه ما يُفسَّرُ بالإضافة، وهو ما كان فيه تنوينٌ لأنّ التنوين لما كان ضعيفاً لسكونه جازاً أن يعاقبه المضاف إليه، وذلك من الثلاثة إلى العشرة، نحو ثلاثة أثوابٍ، وأربعة غلمانٍ، وخمسة أرغفةٍ، ومن ذلك مائة درهم وألف دينار.

وكان قياس الواحد والاثنين أن يُضاف كلُّ واحد منهما إلى ما بعده من الأنواع

(١) انظر في ذلك شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٦/٤، والعضديات: ٢٨٨، والخصائص: ٧٨/٢.

(٢) انظر ما سيأتي: ١٥٢/١٠ - ١٥٣.

(٣) انظر ما سيأتي: ١٠/٨٠.

المعدودة، فيقال: واحد رجلٍ واثنان رجلٍ^(١)، لكن لما أمكن أن يُذكر النوع باسمه فيجتمع فيه الأمران، وكانت الثنية كالواحد إذ كانت ل ضرب واحد أمكن فيها ذلك أيضاً، فقليل فيها: رجلان وغلّامان، ولم يسغ ذلك في الجمع لأنه غير محصور ولا موقوف على عدة معينة، فلو أراد مريد في الثنية ما يريده في الجمع لجاز ذلك في الشعر، لأنه كان الأصل لأنّ الثنية جمع من حيث هو ضمّ شيء إلى شيء مثله، قال الشاعر^(٢):
 كأنّ خُصِيّه من التّدلّـلِ ظَرْفٌ عَجُوزٍ فيه ثُتـا حَنظَلٍ
 فجاء به على أصل القياس ضرورة، وكان قياس ما عليه الاستعمال حنظلتان، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد سلك سبيل قياس التذكير والتأنيث في الواحد والاثنين فقليل: واحدة واثنان^(٣)، وحولف عنه في الثلاثة إلى العشرة، فألحقت التاء بالمدكر، وطُرِحَت عن المؤنث فقليل: ثمانية رجال وثمانية نسوة وعشرة رجال وعشر نسوة).

قال الشارح: اعلم أنّ عدد المؤنث من ثلاثة إلى عشرة بغير هاء، كقولك: ثلاث نسوة وأربع جوارٍ وعشر ليالٍ، وعدد المدكر بالهاء، نحو خمسة أبيات وسبعة دراهم وعشرة دنانير، وهذا عكس القاعدة لأنّ القاعدة إثبات العلامة مع المؤنث وحذفها مع المدكر كقولك: قائم وقائمة وقاعد وقاعدة^(٤)، وإنّما كان الأمر في العدد على ما ذكر للفرق بين المدكر والمؤنث.

وإنّما اختصّ المدكر بالتاء لأنّ أصل العدد قبل تعليقه على معدوده أن يكون مؤنثاً بالتاء من نحو ثلاثة وأربعة ونحوهما من أسماء العدد، فإذا أردت تعليقه على معدود هو

(١) انظر تعليل ذلك في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٣، والعلل في النحو: ٣١٩.

(٢) سلف البيتان: ٤/ ٢٣٦.

(٣) بعدها في المفصل: ٢١٣: «أو ثنتان».

(٤) سقط من ط، ر من قوله: «كقولك: قائم..» إلى قوله: «وقاعدة».

أَصْلٌ وَفَرَعٌ جُعِلَ الْأَصْلُ لِلأَصْلِ فَأُثْبِتَتِ الْعَلَامَةُ، وَالْفَرَعُ لِلْفَرَعِ فَأُسْقِطَتِ الْعَلَامَةُ، فَمَنْ أَجَلَ^(١) هَذَا قُلْتُ: ثَلَاثَةُ رِجَالٍ وَأَرْبَعُ نِسْوَةٍ، [١٩/٦] قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَنِيَةَ أَيَّامٍ﴾^(٢)، وَقَالَ: ﴿فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً﴾^(٣)، وَقَالَ: ﴿فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ تِلْكَ عَشْرَةٌ كَامِلَةٌ﴾^(٤)، وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿عَلَى أَنْ تَأْجُرَنِي ثَمَنِي حِجَجٍ فَإِنْ أَتَمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِنْدِكَ﴾^(٥).

وَالِاعْتِبَارُ فِي التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ بِالوَاحِدِ، فَإِذَا أُضِيفَ إِلَى مَا وَاحِدُهُ مَذْكُرٌ أُلْحِقَ فِيهِ الْهَاءُ نَحْوُ «ثَمَانِيَةِ أَيَّامٍ» لِأَنَّ الْوَاحِدَ يَوْمٌ، وَهُوَ مَذْكُرٌ، وَإِنْ أُضِيفَ إِلَى مَا وَاحِدُهُ مَوْثٌ أُسْقِطَ مِنْهُ الْهَاءُ نَحْوُ: «ثَمَانِي حِجَجٍ» لِأَنَّ الْوَاحِدَ حِجَّةٌ، وَهُوَ مَوْثٌ.

وَقِيلَ: لَمَّا أُرِيدَ الْفَرْقُ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمَوْثِ وَكَانَ الْمَذْكُورُ أَحْفَافًا مِنَ الْمَوْثِ أُسْقِطُوا الْهَاءُ مِنَ الْمَوْثِ لِيَعْتَدِلَا، وَإِنَّمَا كَانَ أَصْلُ الْعَدَدِ التَّأْنِيثِ لِلْمَبَالِغَةِ بِالْإِشْعَارِ بِقُوَّةِ التَّضْعِيفِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَا شَيْءَ فِيهِ مِنْ قُوَّةِ التَّضْعِيفِ مَا فِي الْعَدَدِ فِيمَا يَظْهَرُ لِلْعَقْلِ، فَأُشْعِرَ بِالْعَلَامَةِ أَنَّ لَهُ هَذِهِ الْمَنْزِلَةَ، وَجَرَتْ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ فِي الْعَدَدِ تَجَرُّا فِي مِثْلِ عِلَامَةِ وَنَسَابَةِ لِلْإِشْعَارِ بِقُوَّةِ الْمَبَالِغَةِ فِي الصِّفَةِ وَتَضَاعُفِهَا فِي الْمَعْنَى.

وَقِيلَ: إِنَّمَا كَانَ أَصْلُ الْعَدَدِ التَّأْنِيثِ مِنْ قَبْلِ أَنْ كُلَّ اسْمٍ لَا يَخْلُو مَسْمَاءً مِنْ أَنْ يَكُونَ عَاقِلًا أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ، وَمُسَمًّى قَوْلِنَا: ثَلَاثَةٌ وَأَرْبَعَةٌ وَغَيْرُهُمَا^(٦) مِنَ الْأَعْدَادِ إِنَّمَا هُوَ شَيْءٌ فِي الذَّهْنِ مَجْهُولٌ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَعْقِلُ، وَالْإِخْبَارُ عَنْ جَمَاعَةٍ مَا لَا يَعْقِلُ كَالْإِخْبَارِ عَنْ

(١) انظر تعليل تأنيث عدد المذكر وتذكير عدد المؤنث من الثلاثة إلى التسعة في شرح الكتاب للسيرافي: ١٥١-١٥٢، والتكملة: ٦٧، والعلل في النحو: ٣٢١، وأسرار العربية: ٢١٨.

(٢) الحاقة: ٧/٦٩.

(٣) فصلت: ١٠/٤١.

(٤) البقرة: ١٩٦/٢.

(٥) القصص: ٢٨/٢٧.

(٦) في ط، ر: «ونحوهما».

المؤنث المفرد، فلذلك أنث^(١).

وأما واحدٌ واثان فقد اعتُمِدَ فيهما قاعدةُ القياس، فأُلْحِقَتَا علامةُ التأنيثِ إذا وَقَعَتَا على مؤنث، وأُسْقِطَتَا مع المذكر، فتقول: واحدٌ في المذكر وواحدة في المؤنث واثان في المذكر واثتان في المؤنث، وإن شئتَ ثُتَّان، فَمَنْ قال: اثنتان كانت التاء فيه للتأنيث بمنزلة ابتتان، وَمَنْ قال: ثُتَّان كانت التاء فيه للإلحاق، كأنه تشبیهٌ ثُتَّ، ملحقٌ بجذع، فهو كِبتَتَيْن، وإنما كان كذلك لأنه ليس أصلُهما التأنيث كما كان في ثلاثة وأربعة، وذلك لأنه لم يوجدَ فيهما من قوة التضعيف ما وُجِدَ في سائر الأعداد، فيُحْتَاجُ إلى علامة تدلُّ على قوة التضعيف والمبالغة فيه، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والمميّز على ضربين مجرورٌ ومنصوبٌ، فالمجرورُ على ضربين مفردٌ ومجموعٌ، فالمفردُ مميّزُ المائة والألف، والمجموعُ مميّزُ الثلاثة إلى العشرة، والمنصوبُ مميّزُ أحدَ عشر إلى تسعة وتسعين، ولا يكونُ إلا مفرداً).

قال الشارح: تفسيرُ العدد على ضربين، منه ما يفسرُ بالإضافة، ومنه ما يفسرُ بنكرة منصوبة، فالذي يستحقُّ التفسيرَ بالإضافة هو ما فيه تنوينٌ لأنَّ التنوينَ ضعيفٌ لسكونه، فجاز أن يُعاقِبَهُ المضافُ إليه، والمضافُ إليه على ضربين، مفردٌ ومجموعٌ، فما كان لأدنى العدد أضيفَ إلى ما بُني لجمع أدنى العدد، وأدنى العدد من الثلاثة إلى العشرة، [١٩٠/أ] وأدنى الجموع أفعالٌ وأفْعَلٌ وأفْعِلَةٌ وفِعْلَةٌ والجمعُ السالمُ المذكرُ والمؤنثُ، فتقول: عندي ثلاثة أجمالٍ وأربعة أفرخٍ وخمسة أرغفة وتسعة غِلْمَةٍ وعشرة أحمدين وستُ مسلماتٍ.

فإن قيل: فكيف جازت الإضافة هنا والأوّل هو الثاني، ألا ترى أنك إذا قلت: ثلاثة أكْلَبُ فالثلاثة هي الأكْلَبُ، فيكونُ من قِليلٍ إضافة الشيء إلى نفسه؟

(١) انظر القولين اللذين ذكهما ابن يعيش في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ١٥٢، والعلل في النحو: ٣٢٢، وأسرار العربية: ٢١٨-٢١٩، وشرح الجمل لابن عصفور: ٢/ ٢٦، والأشباه والنظائر: ٢/ ٢٥٦-٢٥٧.

فالجوابُ إنّها جازت الإضافة هنا لأنّ الثاني ليس الأول من كلّ وجهٍ لأنّ الأول عددٌ والثاني معدودٌ، والعددُ غيرُ المعدود كما أنّ الأجزاء غيرُ المجزأ، فجازت الإضافة في مثل «ثلاثة أثواب» كما جازت في مثل «كلّ القوم».

وأما الضربُ الثاني^(١) وهو ما يُضاف إلى مفرد فالمائة، تقول: عندي مائة درهم، والقياسُ أن تُضاف إلى جَمْعِ الكثرة لأنها عددٌ كثير، غيرَ أنّها شابَت العشرة التي حكمُها أن تُضاف إلى جماعة والعشرين التي حكمُها أن تميّزَ بواحد منكور^(٢)، فأخذت من كلّ واحد منهما حكماً [٢٠ / ٦] بالشَّبه فأضيفت بشبه العشرة، وجُعِلَ ما تضافُ إليه واحداً بشبه العشرين لأنّ ما تضافُ إليه نوعٌ يُبينها كما يُبين النوعُ المميّزُ العشرين.

ووجهُ الشَّبه^(٣) بينهما، أما شَبَّهها بالعشرة فلائها عقدُ العشرة كما أنّ العشرة عقدُ الواحد لأنّ المائة عشرُ مرّات عشرة كما أنّ العشرة عشرُ مرّات واحد، وأما شَبَّهها بالعشرين فلائها تلي التسعين، فكان حكمُها حكمَ التسعين كما كان حكمُ عشرة حكمَ تسعة لأنها تليها، ألا ترى أنك تقول: عشرة دراهم كما تقول: تسعة دراهم^(٤)، فتضيفُ العشرة كما تضيفُ التسعة؟ كذلك ينبغي في المائة أن يكون حكمُها حكمَ التسعين لأنها تليها.

إلاّ أنّه لما أخذَ شَبَّهًا من شيئين أُعطيَ حكمًا يَتَجَاذِبَانِهِ فأضيفَ بحكم شبه العشرة، وفُسِّرَ بالواحد بحكم شبه التسعين، فاجتمع فيه ما افترقَ في العشرة والتسعين، وهو أحسنُ ما يكونُ من التفرّيع على الأصول لِيشعِرَ الفرعُ بمعنى الأصل في البناءين جميعاً. فإنّ نَتَيْتَ المائة أضفت كإضافة المائة، فتقول: مائتا درهمٍ ومائتا ثوبٍ، فتحدِفُ النون

(١) الضرب الأول هو ما أُضيف إلى ما بني لجمع أدنى العدد.

(٢) انظر تعليل إضافة المائة إلى الواحد في أسرار العربية: ٢٢٢.

(٣) قاله الوراق في العلل في النحو: ٣٢٣.

(٤) من قوله: «غير أنّها شابَت..» إلى قوله: «دراهم» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٦٥ / ٤ -

للإضافة إلى مميّزها لأنّ النون فيه عَوْضٌ من الحركة والتنوين اللّذين كانا في الواحد، فحُذِفَت للإضافة كحذفها في ضاربي زيد؛ بخلاف النون في نحو عشرين وثلاثين، لأنّه ليس لها تمكّن هذه لأنها ليست عَوْضاً من الحركة والتنوين على الحقيقة لأنّها أسماءٌ جارية على منهاج الجموع، وليست بجموع على الحقيقة، وقد تقدّم نحو ذلك.

وكذلك الألفُ يضاف إلى الواحد فيقال: ألفُ درهم، كما يقال: مائة درهم، والعِلَّةُ في ذلك كالعِلَّة في المائة^(١)، وذلك لأنّ الألف على غير قياس ما قبله لأنك لا تقول: عشر مائة كما قلت: تسع مائة، بل تأتي بلفظ آخر مُرتَجِلٍ يدلُّ على العِدِّ كما فعلت في المائة لما وضعت بعد التسعين لفظاً غير مأخوذ ممّا قبله وهو المائة، والألف مذكّر يدلُّ على ذلك قوله تعالى: ﴿ثَلَاثَةَ آلِ لُوطٍ مِنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ﴾^(٢)، فإثباتُ التاء في العدد يدلُّ على تذكيرها كما قلت: ثلاثة غلمان.

وأما ما يفسّر بنكرة منصوبة فبعد المركّبات، وذلك من أحد عشر إلى تسعة عشر، وبعد العشرين إلى التسعين، نحو قولك: عندي أحد عشر درهماً واثنًا عشر ديناراً وعشرون عبداً وثلاثون جارية ونحو ذلك.

فأما نصبُ الاسم بعد أحد عشر وخمسة عشر إلى تسعة عشر فلأنه عدّد فيه نيّة التنوين إلّا أنّه مبنيٌّ، فكان بناؤه مانعاً من ظهور التنوين كمنع ما لا ينصرف، نحو قولك: هؤلاء حوارج بيت الله وضوّاربُ زيداً، فلمّا كان في نيّة مُنَوِّنٍ امتنعت لذلك إضافته ووجب نصبُ مميّزه.

فإن قيل^(٣): فهلّا حُذِفَ التنوينُ منه وأضيفَ إلى ما بعده نحو قولك: هذا حضّر موت زيد وبعلبك الأمير، فالجواب أنّ إضافة حضّر موت ونظائره ليست لازمةً، إنّما تقع عند تنكيره وإرادة تعريفه بالإضافة، وأما أحد عشر وخمسة عشر ونحوهما من الأعداد

(١) انظر تعليل إضافة الألف إلى الواحد في أسرار العربية: ٢٢٣.

(٢) آل عمران: ١٢٤/٣.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في العلل في النحو: ٣٢٨-٣٢٩.

المركبة فإنها مبهمّة لازِم لها التفسير، فكانت تكون الإضافة لازمة وكان يؤدّي إلى جعل ثلاثة أشياء اسماً واحداً، وذلك نمّا لا نظير له.

فإن أضفته إلى مالِكِه وقلت: هذا أحد عشرَ وخمسة عشرَ جاز؛ لأنّ الإضافة إلى المالك ليست لازمة كلزوم المميّز، فكان كقولك: هذا حضر موت زيد، فإذا أضفته أبقيته على بنائه؛ لأنّ العلة الموجبة باقية^(١).

ومنهم مَنْ يُعْرِبه فيقول: هذا خمسة عشرَ ومررت بخمسة عشرَ ورأيت خمسة عشرَ^(٢)، ويحتج بأنّ الإضافة تردُّ الأشياء إلى أصولها، ومن يقول: هذه خمسة عشرَ فيضيف لا يقول هذه اثنا عشرَ فيضيف لأن عشر فيه قد قام مقام النون، والإضافة تحذف النون، فلم يجوز أن تُجمَعَ ما قام مقامها، ولا يجوز حذف عشر فيقال: اثنان لأنه يلبس بإضافة الاثنين فلا يُعلَم أمرُ كبا أضفت أم مفرداً [١٩٠/ب]. [٢١/٦]

فإن قيل: فلم كان المفسر واحداً منكوراً وهلاً كان جمعاً فيقال: عندي خمسة عشر غلماناً كما تقول: هو أقره الناس عبداً، وإن شئت: عبيداً.

قيل: الفرق بينهما أنك إذا قلت: زيد أقره الناس عبداً^(٣)، فإنما تعني عبداً واحداً، وإذا قلت: عبيداً فإنما تعني جماعة، فلولا جمع المفسر لما عُرف مرادك، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ نُنَبِّئُكُمْ بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا﴾^(٤) جمع المميّز للإيدان بأنّ خسراتهم إنّما كان من جهات شتى لا من جهة واحدة، وأما إذا قلت: عندي خمسة عشر عبداً، فالعِدّة معلومة من العدد ولم يَبْقَ إلّا بيان الجنس، فأغنى فيه الواحد عن الجمع، وإنما كان نكرة لأنه أخفّ وبه يحصل

(١) هذا ما عليه أكثر العرب، وهو القياس، انظر الكتاب: ٢٩٨-٢٩٩، والمقتضب: ١٧٩/٢، والعلل في النحو: ٣٢٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٢/٢.

(٢) وهي لغة رديئة، حكاها سيويو والمبرد عن قوم من العرب، انظر إحالات الحاشية السابقة، وقاس عليها الأخفش، انظر المقتضب: ٣٠/٤، ومعاني القرآن للفراء: ٣٣-٣٤، والارتشاف: ٧٦٠.

(٣) انظر الكتاب: ٢٠٤/١، وشرحه للسيرافي: ١٣٣-١٣٥.

(٤) الكهف: ١٠٣/١٨.

الغرض^(١)، فلم يُعَدَّلْ عنه إلى ما هو أثقل منه.

وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فإنه يفسَّرُ بالواحد المنكور، نحو قولك: عندي عشرون درهماً وثلاثون عِمَامَةً لما ذكرناه في المركبات نحو أحد عشر، وههنا أولى لوقوعه بعد النون، ولعدم تمكُّنه لم يَجُزْ حذف نونه وإضافته إلى الجنس المميِّز، فلم يقولوا: عشرو درهم^(٢) كما قالوا: ضاربون زيداً وضاربو زيد، وفي الصفة المشبَّهة نحو حسنون وجوهاً وحسنو وجوه لأن العشرين وأخواتها لم تَقَوَّ قُوَّةَ اسم الفاعل ولا الصفة فَأَلْزِمَتْ طريقةً واحدة، وتحذف إذا أُضيفَ إلى المالك، نحو قولك: عشرو زيد^(٣)، فلذلك لم يكن التفسيرُ إِلَّا واحداً لأن الواحد دالٌّ على نوعه، فإن قلت: عندي عشرون رجلاً^(٤) كنت قد أخبرت أن عندك عشرين كل واحد منهم جماعة رجال كما قالوا: جِمالان وإبلان، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومما شذَّ عن ذلك قولهم: ثلاثمائة إلى تسعمائة اجتزؤوا بلفظ الواحد عن الجمع كقوله:

كُلُّوا فِي بَعْضٍ بَطْنَكُمْ تَعَفُّوا فَإِنَّ زَمَانَكُمْ زَمَنْ خَمِيصُ

وقد رجع إلى القياس مَنْ قال:

ثَلَاثُ مِئِينَ لِلْمُلُوكِ وَفِيهَا رِدَائِي وَجَلْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَائِمِ

وقد قالوا: ثلاثة أثواباً، وأنشد صاحب الكتاب:

(١) انظر تعليل تنكير ميم الأعداد المركبة ونصبه في المقتضب: ١٦٤-١٦٥، وأسرار العربية: ٢٢٢، وشرح الكافية للرضي: ١٥٤/٢.

(٢) حكى الكسائي أن من العرب من يقوله، انظر الأصول: ٣٢١/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٥/٢، والمقرب: ٣٠٥/١، وشرح الكافية للرضي: ١٥٤/٢، والارتشاف: ٧٤١.

(٣) نقل أبو حيان عن صاحب «المفتاح» أن ألفاظ العقود لا تضاف إلى التمييز ولا إلى غيره، انظر الارتشاف: ٧٤٢.

(٤) أجاز بعضهم هذا، وأجاز الفراء تمييز الأعداد المركبة والعقود بالجمع، انظر الارتشاف: ٧٤١، والمساعد: ٦٨/٢.

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ
 وَقَوْلُهُ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾ عَلَى الْبَدَلِ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَنْتَقَى
 عَشْرَةَ أَسْبَاطًا﴾، قَالَ أَبُو إِسْحَاقَ: وَلَوْ انْتَصَبَ «سِنِينَ» عَلَى التَّمْيِيزِ لَوَجَبَ أَنْ يَكُونُوا
 قَدْ لَبِثُوا تِسْعَ مِائَةِ سَنَةٍ.

قَالَ الشَّارِحُ: الْقِيَاسُ فِي ثَلَاثِمِائَةٍ وَأَرْبَعِمِائَةٍ إِلَى تِسْعِمِائَةٍ أَنْ تُجْمَعَ الْمِائَةُ، فَيُقَالُ: ثَلَاثُ
 مِئِينَ أَوْ ثَلَاثُ مِئَاتٍ؛ لِأَنَّ الْعِدَدَ مِنَ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ يُضَافُ إِلَى الْجَمْعِ، نَحْوُ ثَلَاثَةِ
 أَقْفِزَةٍ وَأَرْبَعَةٍ دِرَاهِمٍ.

وَقَوْلُهُ: «وَمِمَّا شَذَّ عَنْ ذَلِكَ قَوْلُهُمْ: ثَلَاثِمِائَةٍ» يَرِيدُ أَنَّهُ شَذَّ عَنِ الْقِيَاسِ، وَأَمَّا مِنْ جِهَةِ
 الْإِسْتِعْمَالِ فَكَثِيرٌ مَطْرُودٌ، قَالَ سِيبَوِيهٌ: «شَبَّهُوهُ بِعَشْرِينَ وَأَحَدَ عَشَرَ»^(١)، يَرِيدُ أَنَّهُمْ يُبَيِّنُونَهُ
 بِوَاحِدٍ كَمَا يُبَيِّنُوا عَشْرِينَ وَأَحَدَ عَشَرَ بِوَاحِدٍ لَمَّا بَيْنَهُمَا مِنَ الْمِشَابَهَةِ وَالْمُنَاسَبَةِ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا
 قُلْتَ: ثَلَاثِينَ وَأَرْبَعِينَ إِلَى التَّسْعِينَ صَرْتَ إِلَى عِقْدٍ لَيْسَ لَفْظُهُ مِنْ لَفْظِ مَا قَبْلَهُ، فَكَذَلِكَ
 ثَلَاثِمِائَةٍ وَسَبْعِمِائَةٍ إِذَا جَاوَزْتَ تِسْعِمِائَةَ صَرْتَ إِلَى عِقْدٍ يُخَالِفُ لَفْظُهُ لَفْظَ مَا قَبْلَهُ، وَهُوَ
 قَوْلُكَ: أَلْفٌ، فَلَا تَقُولُ: عَشْرُ مِائَةٍ فَأَشَبَّهْتَ ثَلَاثِمِائَةَ الْعَشْرِينَ فَيُنْتِ بِالْوَاحِدِ، وَأَشَبَّهْتَ
 الثَّلَاثَ فِي الْآحَادِ [٢٢/٦] فَجُعِلَ بَيَانُهَا بِالْإِضَافَةِ، وَيَدُلُّ عَلَى صِحَّةِ هَذَا أَنَّهُمْ يَقُولُونَ:
 ثَلَاثَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ، فَيُضَيِّفُونَ الثَّلَاثَ إِلَى الْجَمْعِ؛ لِأَنَّهُمْ يَقُولُونَ: عَشْرَةُ آلَافٍ، فَلَمَّا كَانَ
 عَشْرَةٌ عَلَى مِثَالِهَا ثَلَاثَةٌ أَجْرَوهُ مُجْرَى ثَلَاثَةِ أَثْوَابٍ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ: عَشْرَةُ أَثْوَابٍ، قَالَ
 سِيبَوِيهٌ: «وَلَيْسَ بِمُسْتَكْرَرٍّ فِي كَلَامِهِمْ أَنَّ يَكُونَ اللَّفْظُ وَاحِدًا وَالْمَعْنَى جَمْعًا»^(٢) وَهَذَا إِنَّمَا
 يَكُونُ عِنْدَ عَدَمِ اللَّبْسِ، وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ؛ أَنْشَدَهُ سِيبَوِيهٌ^(٣):

كُلُّوْا فِي بَعْضِ بَطْنِكُمْ .. إلخ

وَالشَّاهِدُ فِيهِ وَضْعُ الْبَطْنِ مَوْضِعَ الْبُطُونِ لِأَنَّهُ اسْمُ جِنْسٍ يَنْوِبُ وَاحِدُهُ عَنْ جَمْعِهِ،

(١) الْكِتَابُ: ٢٠٩/١، وَانْظُرْ شَرْحَهُ لِلْسِيرَافِيِّ: ١٧٥/٤.

(٢) الْكِتَابُ: ٢٠٩/١، وَفِيهِ: «وَالْمَعْنَى جَمِيعٌ»، وَانْظُرْ شَرْحَهُ لِلْسِيرَافِيِّ ١٧٥/٤.

(٣) سَلَفُ الْبَيْتِ: ١٨/٥.

فَأَفْرَدَ اجْتِزَاءً بِلَفْظِ الْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ لِأَنَّهُ لَمَّا أَضَافَ الْبَطْنَ إِلَى ضَمِيرِ الْجَمَاعَةِ عُلِمَ أَنَّهُ أَرَادَ الْجَمْعَ، إِذْ لَا يَكُونُ لِلْجَمَاعَةِ بَطْنٌ وَاحِدٌ، يَصِفُ شِدَّةَ الزَّمَانِ وَكَلْبَهُ، يَقُولُ: كُلُّوْا فِي بَعْضِ بُطُونِكُمْ، أَيْ لَا تَمَلُّوْهَا حَتَّى تَعْتَادُوا ذَلِكَ، وَتَعِفُّوا عَنْ كَثْرَةِ الْأَكْلِ، وَتَقْنَعُوا بِالسَّيْرِ، فَإِنَّ الزَّمَانَ ذُو مَخْمَصَةٍ وَجَذْبٍ، وَقَوْلُهُ: «زَمَانَكُمْ زَمَنٌ حَمِيصٌ» كَقَوْلِهِمْ: نَهَارُهُ صَائِئٌ وَلَيْلُهُ قَائِئٌ، فَكَمَا اجْتَزَوْا بِالْوَاحِدِ عَنِ الْجَمْعِ كَذَلِكَ إِذَا قَلَّتْ: عَشْرُونَ دَرَهْمًا وَنَحْوَهُ مِنَ الْأَعْدَادِ الْمَفْسَّرَةِ بِالْوَاحِدِ قَدْ عُلِمَ مِنَ الْعَدَدِ الْجَمَاعَةُ، فَجَازَ أَنْ يُسْتَشْنَى بِلَفْظِ الْوَاحِدِ فِي التَّفْسِيرِ عَنِ الْجَمْعِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ^(١):

لَا تَنْكِرُوا الْقَتْلَ وَقَدْ سُيِّنَا فِي حَلْقِكُمْ عَظُمٌ وَقَدْ شَجِينَا [٢٣/٦]

أَفْرَدَ الْحَلْقَ، وَالْمَرَادُ حُلُوفُكُمْ لِأَمْنِ اللَّبْسِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَإِنْ طِبْنَ لَكُمْ عَنْ شَيْءٍ مِّنْهُ نَفْسًا﴾^(٢) وَقَوْلُهُ: ﴿ثُمَّ نَخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾^(٣) فَإِنَّمَا أَفْرَدَ لِأَنَّهُمَا أُخْرِجَا مُخْرَجَ التَّمْيِيزِ، وَقَدْ جَاءَ فِي الشَّعْرِ عَلَى الْقِيَاسِ، فَقَالُوا: ثَلَاثٌ مِّئِينَ وَثَلَاثٌ مِّائَاتٌ؛ لِأَنَّ الشَّعْرَاءَ يُفْسَحُ لَهُمْ فِي مُرَاجَعَةِ الْأَصُولِ الْمَرْفُوضَةِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤):

ثَلَاثٌ مِّئِينَ لِلْمَلُوكِ .. إلخ

(١) هو المسيب بن زيد بن مناة الغنوي كما في شرح الكتاب للسيرافي: ١٧٦/٤، وتحصيل عين الذهب: ١٠٧/١، واللسان (شجاء)، والخزانة: ٣٧٩/٣، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٢٠٩/١، والمقتضب: ١٧٢/٢، والمخصص: ٣١/١، والنكت: ٣٠٩.

(٢) النساء: ٤/٤.

(٣) الحج: ٢٢/٥.

(٤) سلف البيت بتمامه قبل قليل، وقائله الفرزدق، وهو في ديوانه: ٣١٠/١، وأمالي ابن الشجري: ٢١٠/٢، والمقاصد: ٤٨٠/٤، والخزانة: ٣٠٣/٣، وبلا نسبة في المقتضب: ١٧٠/٢، ورواية الديوان:

فَدَى لِسَيُوفٍ مِنْ تَمِيمٍ وَفَى بِهَا رِدَائِي وَجَلَّتْ عَنْ وَجْهِهِ الْأَهَامِ

وروايته في سائر المصادر كرواية ابن يعيش، والأهاتم: بنو الأهتم بن سنان، انظر الخزانة: ٣٠٣/٣.

وقال الآخر^(١):

ثلاثُ مِئينَ قد مرزَنَ كَوامِلاً وهما أَناهذا أَشْتهى مَرَّ أَرْبَعِ

وهذا وإن كان القياسُ إلا أَنَّهُ شاذٌّ في الاستعمال^(٢).

وقد يجوز قَطْعُهُ عن الإِضافة وتَونِيْنُهُ ويجوزُ حِيْثُذِ في التفسير وجهان: أَحدهما الإِنباعُ على البَدَل نحو ثلاثة أَثوابٍ، والنصبُ على التمييز نحو ثلاثة أَثواباً وهو من قَبِيل ضرورة الشعر^(٣)، [١٩١/أ] فأما قوله^(٤):

إِذا عاشَ الفتى مائتينَ عاماً .. إلخ

فالشَّاهدُ فيه إثباتُ [٢٤/٦] النون في مائتين ضرورةً ونصبُ ما بعدها على التمييز، وهو «عامٌّ»، شَبَّهَ بعشرين وثلاثين، وكان الوجهُ حَذْفُها وخَفْضُ ما بعدها، والبيتُ للربيع بن ضُبُع الفزاري، والمعنى أَنَّهُ يصف هَرَمَهُ وذهابَ لَدَّاتِهِ، وكان يَتَفَّ على المائتين، ويروى «تسعين عاماً»^(٥) فعلى هذا لا يكون فيه شاهد، ومثله قوله^(٦):

(١) هو ابن حُمَمة الدوسي واسمه كعب أو عمرو كما في المعمرين والوصايا: ٢٨-٢٩، والبيت بلا نسبة في المقتضب: ١٧٠/٢.

(٢) انظر المساعد: ٦٩/٢، والارتشاف: ٧٤٥.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٢/٤.

(٤) سلف البيت بتمامه، وقائله الربيع بن ضُبُع الفزاري كما في الكتاب: ١/٢٠٨، والمعمرين والوصايا: ١٠، وأُمالي القالي: ٣/٢١٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢/٣٩٥، والخزانة: ٣/٣٠٦-٣٠٧، ونسب في الكتاب: ٢/١٦٢ إلى يزيد بن ضُبَّة، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٢/١٦٩، ومجالس ثعلب: ٢٧٥، والنكت: ٣٠٨.

(٥) ذكر البغدادي عن ابن المستوفي أن رواية البيت: «ستين عاماً» انظر الخزانة: ٣/٣٠٨، والرواية في المصادر المذكورة: «مائتين عاماً».

(٦) هو الأَعور بن براء الكلبي كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ١/٢٦٣، ومعجم البلدان (خنزرة)، والرجز بلا نسبة في الكتاب: ١/٢٠٨، وشرحه للسيرافي: ٤/١٦٦، والعلل في النحو: ٣٣٨، والنكت: ٣٠٨، واللسان (خنزر)، وخنزرة: هضبة طويلة في ديار الضباب. معجم البلدان (خنزرة).

أَنْعَتْ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَهُ فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَهُ
لَمَّا أَثَبَّتَ النُّونَ نَصَبَ كَمَرَةً عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَ مِائَةٍ سِنِينَ﴾^(١) فَإِنَّ «سِنِينَ» نُصِبَ عَلَى الْبَدَلِ مِنْ ثَلَاثَةِ مِائَةٍ وَلَيْسَ بِتَّمْيِيزٍ، وَكَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿أَتْنَتَى عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا﴾^(٢) نُصِبَ «أَسْبَاطًا» عَلَى الْبَدَلِ، هَذَا رَأَى أَبِي إِسْحَاقَ الزَّجَّاجُ، قَالَ^(٣): وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ تَّمْيِيزًا لِأَنَّهُ لَوْ كَانَ تَّمْيِيزًا لَوَجِبَ أَنْ يَكُونَ أَقْلُ مَا لَبِثُوا تِسْعَ مِائَةِ سَنَةٍ؛ لِأَنَّ الْمَفْسَّرَ يَكُونُ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنَ الْعِدَدِ، وَكُلُّ وَاحِدٍ سِنُونَ وَهُوَ جَمْعٌ، وَالْجَمْعُ أَقْلُ مَا يَكُونُ ثَلَاثَةً، فَيَكُونُونَ قَدْ لَبِثُوا تِسْعَ مِائَةِ سَنَةٍ، وَأَجَازَ الْفَرَّاءُ أَنَّ يَكُونُ «سِنِينَ» تَّمْيِيزًا^(٤) عَلَى حَدِّ قَوْلِهِ^(٥):

فِيهَا اثْنَتَانِ وَأَرْبَعُونَ حَلُوبَةً سُودًا كَخَفِيَّةِ الْغُرَابِ الْأَسْحَمِ [٢٥/٦]

وَذَلِكَ أَنَّهُ جَاءَ فِي التَّمْيِيزِ سُودًا، وَهُوَ جَمْعٌ لِأَنَّ الصِّفَةَ وَالْمَوْصُوفَ شَيْءٌ وَاحِدٌ، وَالْمَذْهَبُ الْأَوَّلُ لِأَنَّ الثَّوَانِي يَجُوزُ فِيهَا مَا لَا يَجُوزُ فِي الْأَوَائِلِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ، وَلَوْ قُلْتَ: يَا الطَّوِيلَ؛ لَمْ يَجُزْ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَحَقُّ تَمْيِيزِ الْعَشْرَةِ فَمَا دُونَهَا أَنْ يَكُونَ جَمْعٌ قَلَّةٌ لِيُطَابِقَ عِدَدَ الْقَلَّةِ، تَقُولُ: ثَلَاثَةُ أَفْلُسٍ وَخَمْسَةُ أَثْوَابٍ وَثَمَانِيَةُ أَجْرِبَةٍ وَعَشْرَةُ غِلْمَةٍ، إِلَّا عِنْدَ إِعْوَازِ جَمْعِ الْقَلَّةِ، كَقَوْلِهِمْ: ثَلَاثَةُ ثُسُوعٍ؛ لَفَقْدِ السَّاعِ فِي أَشْسُعٍ وَأَشْسَاعٍ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ

(١) الكهف: ٢٥/١٨.

(٢) الأعراف: ١٦٠/٧.

(٣) نقل ابن يعيش كلام الزجاج بتصرف، وأجاز أبو إسحاق في «سِنِينَ» عطفَ البيان، والنعت للمائة، انظر معاني القرآن وإعرابه: ٢٧٨/٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٤٥٣/٢، وحكى السيرافي والوراق والرضي مذهب الزجاج كما ذكره ابن يعيش، انظر شرح الكتاب للسيرافي:

٤/١٦٧-١٦٨، والعلل في النحو: ٣٤١-٣٤٢، وشرح الكافية للرضي: ١٥٥/٢.

(٤) انظر معاني القرآن للفرّاء: ١٣٨/٢، ومصادر الحاشية السالفة.

(٥) سلف البيت: ١٠١/٣.

الْأَخْفَشُ أَنَّهُ أَثْبَتَ أَشْشُعَاً، وَقَدْ يُسْتَعَارُ جَمْعُ الْكَثْرَةِ لِمَوْضِعٍ ^(١) جَمْعُ الْقَلَّةِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾.

قال الشَّارِحُ: قد تقدَّم أَنَّ العشرةَ فيما دونها جَمْعُ قَلَّةٍ، فوجب أن تضافَ إلى بناءٍ من أبنية القَلَّةِ، وذلك من قِبَلِ أَنَّ العددَ عددان قليلٌ وكثيرٌ، فالقليلُ العشرةُ فيما دونها إلى الثلاثة، والجمعُ جمعان أيضاً جَمْعٌ قليلٌ وجمعٌ كثيرٌ، فلَمَّا أُريدَ إضافةُ أَدْنَى العددِ إلى نوعِ المعدادِ تبييناً له أُضيفَ إلى الجمعِ القليلِ لِيُشَاكَلَهُ وَيُطَابَقَ معناه في العددِ، لأنَّ التفسيرَ يكونُ على حسبِ المفسَّرِ، فإن لم يكن له بناءٌ قَلَّةً أُضيفَ إلى بناءِ الكثيرِ ضرورةً، فتقول: عندي ثلاثةُ كُتُبٍ ^(٢) وخمسةُ سُسُوعٍ ورأيتُ عشرةَ مساجدَ، لأنَّه لم ^(٣) يُسَمَّعْ أَكْتَبَةَ وَلَا أَشْسَاعَ.

فَأَمَّا مَا حَكَاهُ ^(٤) عَنْ أَبِي الْحَسَنِ مِنْ أَشْشُعِ فَهُوَ شَاذٌ قِيَاساً وَاسْتِعْمَالاً ^(٥)، فَأَمَّا الِاسْتِعْمَالُ فَمَا أَقْلَهُ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ فَإِنَّ الْبَابَ فِي فِعْلٍ؛ بِكسرِ الْفَاءِ أَنْ يُجْمَعَ عَلَى أَفْعَالٍ نَحْوُ عِذْلٍ وَأَعْدَالٍ، فَمَجِيئُهُ عَلَى أَفْعُلٍ عَلَى خِلافِ الْقِيَاسِ، فَلَمَّا لم يكن له بناءٌ قَلَّةً أَضافوه إلى الكثيرِ، وكان هذا من المواضع التي قد اتَّسعَ فيها فاستغنى ببناءِ الكثيرِ.

وَإِذَا جازَ أَنْ يُسْتَغْنَى بلفظِ الجمعِ القليلِ عن الكثيرِ، نَحْوُ قولهم: رَسَنَ وَأَرْسَانِ، وَلَمْ يَقُولُوا: رُسُونِ، وَقَلَمَ وَأَقْلَامِ، وَلَمْ يَقُولُوا: قُلُومٍ؛ فَأَحْرَى وَأَوَّلَى أَنْ يُسْتَغْنَى بِجمعِ الكثيرِ عن القليلِ لَأَنَّهُ دَاخِلٌ فِي معناه، فعلى هذا لا تقول: عندي ثلاثةُ كلابٍ، لَأَنَّ له بناءً قَلَّةً

(١) في المفصل: ٢١٥ «في موضع».

(٢) من قوله: «من قبل». إلى قوله: «كتب» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٥١/٤ بخلاف يسير.

(٣) في ط، ر: «لا».

(٤) أي الزخخشري.

(٥) استغنى العرب بِشُسُوعٍ عن بناءِ جمعِ القلة، كما قال الفارسي في التكملة: ١٥٢، وانظر المقتضب: ١٦٠/٢، والمحكم: ٢١٤/١، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣٩٦/٢.

وهو أَكْلَبُ إِلَّا فِي ضرورة الشعر، قال الخليل: «شَبَّهوه بثلاثة قُرُود»^(١) يريد بذلك أنهم شَبَّهُوا ما يُسْتَعْمَلُ فِيهِ القليلُ بما لا يُسْتَعْمَلُ فِيهِ القليلُ.

واعلم أنك إذا قلت: ثلاثة كلاب؛ كان على غير وجه «ثلاثة أَكْلَبُ»، وذلك أنك إذا أَضَفْتَهُ إِلَى بِنَاءٍ مِنْ أبنية القَلَّةِ كان على إِضافته من المميِّز على حَدِّ «مائة دينار»، وإذا أَضَفْتَهُ إِلَى الكثير كان على حَدِّ إِضافة البعض إِلَى الجنس على ما تقدَّم من نحو: ثوبٌ خَزٌّ وبابٌ ساجٍ، فالمرادُ بثلاثة كلابٍ ثلاثة من الكلاب، كما أَنَّ المراد ثوبٌ من خَزٍّ وبابٌ من ساجٍ، فأما قوله تعالى: ﴿وَالْمُطَلَقَاتُ يَرَزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ ثَلَاثَةَ قُرُوءٍ﴾^(٢) فمِمَّا اسْتُعِيرَ فِيهِ جَمْعُ الكثرة لجمع القَلَّةِ، وذلك لاشتراكهما في الجمعِيَّةِ، ولعلَّ القُرُوءَ كانت أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً فِي جَمْعِ القُرَى من الأَقْرَاءِ فَأُوثِرَ عَلَيْهِ، كَأَنَّهُمْ نَزَلُوا ما قَلَّ اسْتِعْمَالُهُ مِنْزِلَةَ المَهْمَلِ، فيكونُ مثْلُ سُسُوعٍ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَأَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ مَبْنِيٌّ إِلَّا اثْنِي عَشَرَ، وَحَكْمُ آخِرِ شَطْرِيهِ حَكْمُ نُونِ التَّشْنِيَةِ، وَلِذَلِكَ لَا يُضَافُ إِضَافَةُ أَخَوَاتِهِ، فَلَا يَقَالُ: هَذِهِ اثْنَا عَشَرَ كَمَا قِيلَ: هَذِهِ أَحَدُ عَشَرَ).

قال الشَّارِحُ: قد تقدَّم الكلامُ فِي بِنَاءِ ما رُكِّبَ مِنَ الأَعْدَادِ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ فِي المَبْنِيَّاتِ، وَذَلِكَ لِتَضَمُّنِهِ مَعْنَى واوِ العطفِ، إِذِ الأَصْلُ أَحَدٌ وَعَشْرَةٌ، فَحُذِفَتْ الواوُ وَجُعِلَ الاسْمَانِ اسْماً واحداً اختصاراً ما خلا اثْنِي^(٣) عَشَرَ، فَإِنَّ الاسْمَ الأوَّلَ مَعْرَبٌ لِأَنَّ الاسْمَ الثَّانِي حُلٌّ مِنْهُ مَحَلُّ النونِ فَجَرى التَّغْيِيرُ عَلَى الألفِ مَعَ الاسْمِ الَّذِي بُنِيَ مَعَهُ كَمَا جَرى التَّغْيِيرُ عَلَيْهَا مَعَ النونِ، وَيَكُونُ ذَلِكَ الاسْمُ عَلَى حالِهِ كَمَا كَانَتِ النونُ عَلَى حالِهَا^(٤). [٢٦/٦]

(١) الكتاب: ٣/ ٦٢٤، وفي ط: «قروء»، وانظر المقتضب: ٢/ ١٥٨.

(٢) البقرة: ٢/ ٢٢٨.

(٣) في ط، ر: «اثنا».

(٤) من قوله: «حل منه محل..» إلى قوله: «حالها». قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٥٧، =

وليست النونُ محذوفةً على جهة الإضافة، ويدلُّ على أنه غيرُ مضاف أنَّ الحكمَ المنسوبَ إلى المضاف غيرُ منسوب إلى المضاف إليه، ألا ترى أنك إذا قلت: قبضتُ درهمَ زيد؛ كان القبضُ واقعاً بالدرهم دون زيد، وإذا قلت: قبضتُ اثني عشر درهماً؛ فالقبضُ واقع بالاثني عشر والعشرة معاً.

والذي يدلُّ أنَّ العشرة واقعةٌ موقعَ النون أنك لا تُضيفه إلى المالك على حدِّ إضافة خمسة عشر وأخواته، فلا تقول: اثني عشر كذا تقول: خمسة عشر كذا، لأنَّ عشر قد قام مقامَ النون، والإضافة تُحذفُ النون، فلا يجوز أن يثبتَ معها ما قام [١٩١/ب] مقامَ النون، ولو أسقطنا عشرَ للإضافة لم يُعلم أنَّضيفت إلى اثنين أم إلى اثني عشر، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في تأنيث هذه المركبات: إحدى عشرة واثنتا عشرة أو اثنتا عشرة وثلاث عشرة وثمان عشرة، تُثبتُ علامة التانيث في أحد الشطرين لتنزلهما منزلة شيء واحد وتعرَّبُ الثنَّين كما أعربت الاثنين، وشينُ العشرة يسكنُّها أهلُ الحجاز ويكسِّرُها بنو تميم، وأكثر العرب على فتح الياء في ثمان عشرة، ومنهم من يسكنُّها).

قال السَّارح: تأنيث المركبات من العدد يجري على منهاج المفرد، فتُثبتُ الهاءُ في الثلاثة والأربعة إذا كان مركباً مع العشرة في المذكر، فتقول: ثلاثة عشر رجلاً وأربعة عشر غلاماً، تُثبتُ الهاءُ في النيف كما تُثبتُها إذا لم يكن نيفاً وتنزَعُها من العشرة كراهية أن يجمعوا بين تأنيثين من جنس واحد في كلمة واحدة، فإذا أردتَ المؤنثَ نزعتَها من الاسم الأول، وأثبتَها في آخر الاسم الثاني، فكان نزَعُها من الاسم الأول دليلاً على الفصل بين المذكر والمؤنث، وتُثبتُ التاء في الاسم الثاني بحكم الأصل، ولم يوجد ما يوجبُ حذفَها فتُثبتُ لذلك.

فإن قيل: فلمَ قلتم: إنَّ نَزَعَ التاء من الاسم الأول علِمُ التانيث، وهلاً كان ثبوتهما في

الاسم الثاني هو الفارق بين المذكر والمؤنث على القاعدة في كل مؤنث.

قيل: القاعدة في العدد من الثلاثة إلى العشرة قبل أن يصير نيّفاً ما ذكرناه، ولم يوجد ما يوجب العدول عنه، ويؤيد ذلك أنك تؤنث الاسم الأول، فإذا كان نيّفاً مع المؤنث فيما ليس أصله التأنيث، نحو إحدى عشرة جارية وأنتا عشرة عِمامة وثنتا عشرة جُبّة فتأنيثُ الاسم الأول إذا علّق على مؤنث دليل على ما قلناه لأنه لم يكن فيه تاء فتُحذف إذا وقعت على مؤنث كما كان في ثلاثة وأربعة.

فإن قال قائل^(١): فما بالكم قلتم: إحدى عشرة وإحدى مؤنثة وعشرة فيها تاء التأنيث وكذلك اثنتا عشرة. فالجواب في ذلك أن تأنيث إحدى بالألف، وليس بالتأنيث الذي على جهة المذكر، نحو قائم وقائمة، وإذا كان كذلك لم يمتنع دخول التاء عليها لأن ألف التأنيث بمنزلة ما هو نفس الحرف، ألا ترى أنهم قالوا: حُبلى وحبالى فلم يُسقطوا الألف في التكسير كما أسقطوا التاء في نحو قَصْعة وقَصاع وجَفْنة وجِفان، وقالوا: حُبَلَيَات؛ فلم يُسقطوا ألف التأنيث لاجتماعها مع التاء كما حذفوها في مسلمات لاجتماعها مع التاء، فلذلك يُسقطونها مع ثلاثة من العشرة ولا يُسقطونها من عشرة مع إحدى.

وأما اثنتان وثنتان فليس تأنيث الاثنين، ولكنه تأنيث بُني الاسم عليه، فلا ينفرد له واحد من لفظه، فالتاء فيه ثابتة وإن كان أصلها أن تكون فيما واحد بالهاء، ألا ترى أنهم قالوا: مَذْرَوَان^(٢) لا ينفرد له واحد^(٣)، ولو كان ممّا ينفرد له واحد لم يكن

(١) ساق المبرد والسيرافي والوراق هذا الاعتراض والجواب عليه، ونقل السيوطي ثلاث إجابات عنه، انظر المقتضب: ١٦٣/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٥٧/٤-١٥٨، والعلل في النحو: ٣٢٥-٣٢٦، والنكت: ٩٨٥، والأشباه والنظائر: ١/٦٧٦ وكلام ابن يعيش مماثل لكلام المبرد والسيرافي.

(٢) المذروان: الجانبان من كل شيء. اللسان (ذرا).

(٣) كذا جاء في الكتاب: ٣/٣٩٢، وأدب الكاتب: ٢٧٦، والمقتضب: ١٦٣/٢، وكتاب الشعر: ٢٧، والمنصف: ١٣٢/٢، وحكى صاحب اللسان (ذرا) عن أبي عمرو أن واحد مذروران مَذْرَى.

إِلَّا مَذْرِيَّانِ^(١)، وكذلك «عَقَلْتُهُ بِشَائِيْن»، ولو كان فيما ينفرد الواحد منه لم يكن إِلَّا بِشَائِيْن^(٢)؛ بالهمزة.

ووجهُ ثانٍ أَنَّ اثْنَتَيْنِ في معنى ثُنْتَيْنِ وليست التاءُ في ثُنْتَيْنِ لمحَضِّ التأنِيثِ، إنما هي للإلحاقِ كَتَاءِ بَنْتِ، [٢٧/٦] فَحُمِلَتْ في الثباتِ على أختها.

فأما عشرةٌ من اثْنَتَيْ عشرةٍ ففي شينها لغتان: كسُرُ الشين وإِسْكَائُهَا، فبنو تميم يَفْتَحُونَ العين ويكسرون الشينَ، ويجعلونها بمنزلةِ كَلِمَةٍ وَثْفَنَةٍ^(٣)، وأهلُ الحجاز يسكّنون الشين ويجعلونها بمنزلةِ ضَرْبَةٍ^(٤)، وهذا عكس ما عليه لغةُ أهل الحجاز وبنو تميم، لأنَّ أَهْلَ الحجاز في غير العدد يَكْسِرُونَ الثاني، وبنو تميم يُسَكِّنُونَ^(٥)، فيقول الحجازيون: نَبَقَةٌ^(٦) وَثْفَنَةٌ، ويقول التميميون: نَبَقَةٌ وَثْفَنَةٌ؛ بالسكون^(٧).

فلَمَّا رُكِبَ الاسمان في العدد استحال الوضعُ، فقال بنو تميم: إِحْدَى عَشْرَةَ وَثْنَتَا عَشْرَةَ إلى تسع عشرة، وقال أهل الحجاز: عَشْرَةٌ؛ بسكونها، وذلك أَنَّ العدد قد نقصت^(٨) في كثير منه العاداتُ، فمن ذلك قولهم في الواحد: واحد وأَحَدٌ، فلَمَّا صاروا منه إلى العدد قالوا: إِحْدَى عَشْرَةَ، فبنوه علِ فَعَلَى، ومنه قولهم: عَشْرَ وَعَشْرَةَ، فلَمَّا

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (ذرا)، وانظر النكت: ٩٠٧.

(٢) من قوله: «وأما اثنتان وثنتان ..» إلى قوله: «بشائين» قاله المبرد بنصّه في المقتضب: ١٦٣/٢ - ١٦٤، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٨/٤، وكتاب الشعر: ٢٧، وسر الصناعة: ٧٠٩، والمنصف: ١٣٢/٢.

(٣) «الْثَّفَنَةُ مِنَ البعير والناقة: الرُّكْبَةُ» اللسان (ثفن).

(٤) انظر هاتين اللغتين في الكتاب: ٥٥٧/٣، والأصول: ٤٢٤-٤٢٥، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٠٠/٢، والارتشاف: ٧٥٨.

(٥) من قوله: «فبنو تميم يفتحون ..» إلى قوله: «يسكنون» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٥٩/٤ بخلاف يسير، وانظر العلل في النحو: ٣٢٧.

(٦) «النَّبَقُ: ثمر السُّدُر، الواحدة بالهاء» اللسان (نبق).

(٧) ذكر ابن جني قولِي الحجازيين والتميميّين في نبقة وثفنة في المحتسب: ٨٥/١.

(٨) في المحتسب: ٨٥/١ «نُقِضَتْ» وهو الأصح.

صاغوا منه اسماً للعدد بمنزلة ثلاثين وأربعين قالوا: عِشْرُونَ؛ بكسر أوله، ومنه اقتصارُهم من ثلثمائة إلى تسعمائة على أن أضافوه إلى الواحد ولم يقولوا: ثلاثمئات ولا أربعمئين إلا شاذاً^(١).

فإن قيل^(٢): فَمِنْ أَيْنَ جاءت الكسرة في الشين حين قلت: ثلاث عَشِرة؟ فالجواب أن عَشْرَ من قولك: عَشْرُ نِسوة مؤنثة الصيغة، فلم يصح دخول الهاء عليها فاختاروا لفظة أخرى يصح دخول الهاء عليها فقالوا: عَشِرة؛ بكسر الشين، فخفف أهل الحجاز ذلك على ما قلناه، وقرأ الأعمش: (فَانْفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا)^(٣) ففتح الشين على الأصل، والقياس ما^(٤) عليه الجماعة وهو المسموع.

فأما «ثماني عشرة» ففيها لغتان فتُح الياء، وهو الأكثر وتسكينها^(٥)، فَمَنْ فتحها فإنه أجراها مجرى أخواتها من نحو ثلاثة عشر وأربعة عشر؛ لأنَّ العلة واحدة، وَمَنْ أسكن فإنه شبَّها بالياء في مَعْدِي كَرِب وقالِي قَلَّا^(٦).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما لحق بآخره الواو والنون نحو العشرين والثلاثين يستوي فيه المذكر والمؤنث، وذلك على سبيل التغليب، كقوله:

دَعَتْنِي أَخَاهَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَنَا مِنْ الْأَمْرِ مَا لَا يَفْعَلُ الْأَخْوَانِ)

قال الشَّارح: اعلم أن عشرين وبابه من نحو ثلاثين وأربعين إلى التسعين ممَّا هو بلفظ الجمع يستوي فيه المذكر والمؤنث، كأنَّهم غلبوا جانب المذكر لما علَّقَ عليهما، وهذه قاعدةٌ أنَّه إذا اجتمع المذكر والمؤنث غلبَ المذكر لأنَّه الأصل، فأما البيت الذي أشدوه،

(١) من قوله: «وأهل الحجاز..» إلى قوله: «شاذاً» قاله ابن جني في المحتسب: ٨٥-٨٦.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٥٩ بخلاف سير.

(٣) البقرة: ٢/ ٦٠، وانظر شواذ ابن خالويه: ١٣، والمحتسب: ٨٥/ ١.

(٤) سقط من ط، ر: «ما».

(٥) وهناك لغتان أخريان بحذف الياء وفتح النون وكسرها، انظر العلل في النحو: ٣٢٤، وشرح

التسهيل لابن مالك: ٢/ ٤٠٣، والارتشاف: ٧٦١، والمساعد: ٨٢/ ٢.

(٦) هي مدينة في أرمينية، انظر معجم البلدان (قالي ليقلا).

وهو:

دَعْنِي أَخَاهَا .. إلخ

وقبله:

دَعْنِي أَخَاهَا أُمُّ عَمْرُو وَلَمْ أَكُنْ أَخَاهَا وَلَمْ أَزْصُغْ لَهَا بَلْبَانِ

أَشْدُهُمَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْمُبَرَّدُ فِي الْكَامِلِ، وَلَمْ يَذْكُرْ قَائِلَهُمَا^(١)، وَالشَّاهِدُ فِيهِ أَنَّهُ غَلَبَ الْمَذْكُورَ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ عَبَّرَ عَنْ نَفْسِهِ وَعَنْهَا بِالْأَخَوَيْنِ وَلَمْ يَقُلْ: الْأُخْتَانِ، يَرِيدُ أَنَّ هَذِهِ الْمَرْأَةَ سَمَّيْتُهُ أَخَا بَعْدَ مَا كَانَ بَيْنَهُمَا مَا لَا يَكُونُ بَيْنَ الْأَخَوَيْنِ، يَرِيدُ مَا يَكُونُ بَيْنَ الْمُحَبِّينِ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا كَسَرُوا الْعَيْنَ مِنْ عِشْرِينَ لِأَنَّهَا كَانَتْ وَاقِعَةً عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ كَسَرُوا أَوَّلَهَا لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ، وَجَمَعُوا بِالْوَاوِ وَالنُّونِ لِلدَّلَالَةِ عَلَى [٢٨/٦] الْمَذْكُورِ، فَتَكُونُ آخِذَةً مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا بِتَأْثِيرِ^(٢)، وَهُوَ ضَعِيفٌ لِأَنَّهُ يَلْزِمُ عَلَيْهِ أَنْ يَكْسِرُوا أَوَّلَ الثَّلَاثِينَ وَالْأَرْبَعِينَ إِلَى التَّسْعِينَ لِلدَّلَالَةِ عَلَى التَّأْنِيثِ.

وَيُمْكِنُ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُمْ اكْتَفَوْا بِالدَّلَالَةِ عَلَى الْعِشْرِينَ، وَكَانَ فِي ذَلِكَ دَلَالَةٌ عَلَى غَيْرِهِ مِنَ الثَّلَاثِينَ وَالتَّسْعِينَ، فَجَرَى عَلَى مَا جَرَى عَلَيْهِ الْعِشْرُونَ، فَإِذَا وَقَعَ الْعِشْرُونَ عَلَى الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ وَظَهَرَ فِيهِ الْفَرْقُ كَانَ الثَّلَاثُونَ مِثْلَهُ وَاكْتَفَى بِعَلَامَةِ التَّأْنِيثِ فِي الْعِشْرِينَ عَنْ عَلَامَتِهِ فِي الثَّلَاثِينَ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّ ثَلَاثًا مِنْ ثَلَاثِينَ هِيَ ثَلَاثُ التِّي لِلْمُؤَنَّثِ، وَيَكُونُ الْوَاوُ وَالنُّونُ لَوُقُوعِهِ عَلَى الْمَذْكُورِ، فَيَكُونُ قَدْ جَمَعَ لَفْظَ التَّذْكِيرِ وَالتَّأْنِيثِ وَأَخَذَ مِنْ وَاحِدِ^(٣) بِنَصِيبٍ.

وَقَالَ قَوْمٌ: إِنَّمَا كَسَرُوا الْأَوَّلَ مِنْ عِشْرِينَ لِأَنَّهُمْ قَالُوا فِي ثَلَاثِ عَشْرَاتٍ: ثَلَاثُونَ، وَفِي أَرْبَعِ عَشْرَاتٍ: أَرْبَعُونَ، فَكَأْتَهُمْ جَعَلُوا ثَلَاثِينَ عَشَرَ مَرَارٍ ثَلَاثَةً، وَأَرْبَعِينَ عَشَرَ مَرَارٍ أَرْبَعَةً إِلَى التَّسْعِينَ، فَاشْتَقُّوا مِنَ الْآحَادِ مَا يَكُونُ لِعَشْرِ مَرَارٍ ذَلِكَ الْعَدَدُ، فَكَانَ قِيَاسُ الْعِشْرِينَ

(١) الْبَيْتَانِ فِي الْكَامِلِ لِلْمُبَرَّدِ: ١٢٥/١، وَالْمُسْتَقْصَى: ٩٣/٢ بِلَا نِسْبَةٍ.

(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «لِأَنَّهَا لَمَّا كَانَتْ وَاقِعَةً ..» إِلَى قَوْلِهِ: «بِتَأْثِيرٍ» قَالَهُ الْأَعْلَمُ فِي النُّكَتِ: ٣٠٧.

(٣) لَعَلَّ الصَّوَابَ: «مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ».

أَن يُقال: اثنون واثنين؛ لعشر مرار اثنين فكأنَّ نَزَعَ اثن من اثنين ونجمعه بالواو والنون، واثن لا يُستعمل إِلَّا مثنًى، فاشتقوه من لفظ العشرة وكسروا عينه إشعاراً بإرادة لفظ اثنين، فاعرفه^(١).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والعددُ موضوع على الوقف، تقول: واحد اثنان ثلاثة؛ لأنَّ المعاني الموجبة للإعراب مفقودة، وكذلك أسماء حروف التهجي وما شاكل ذلك إِذا عُدَّتْ تعديداً، فإذا قلت: هذا واحد ورأيت ثلاثة؛ فالإعرابُ كما تقول: هذه كاف وكتبتُ جيلاً).

قال الشارح: اعلم أنَّ أسماء العدد إِذا عُدَّتْها فإنها تكون مبنية على الوقف، لأنَّها لم تقع موقع الأسماء فتكون فاعلة ومفعولة ومبتدأة؛ لأنَّ الإعراب في أصله إنما هو للفرق بين اسمين لكل واحد منهما معنى يخالف معنى الآخر، فلما لم تكن هذه الأسماء على الحد الذي يستوجب الإعراب سُكِّنت، وصارت بمنزلة صوت تصوته نحو صَه ومَه، فتقول: واحد اثنان ثلاثة أربعة؛ بالإسكان من غير إعراب.

ويؤيد ذلك عندك ما حكاه سيبويه من قول بعضهم: ثلاثهَرَبَعَه^(٢)؛ فيترك الهاء من ثلاثة بحالها غير مردودة إلى التاء، وإن كانت قد تحرَّكت بفتحة همزة أربعة دلالة على أنَّ وضعها أن تكون ساكنة في العدد، حتى إنه لما ألقى عليها حركة الهمزة التي بعدها أقرَّها في اللفظ بحالها على ما كانت عليه قبل إلقاء الحركة عليها، ولو كانت كالأسماء المعربة لوجب أن تردَّها متى تحرَّكت تاءً، فتقول: ثلاثهَرَبَعَه كما تقول: رأيت طلحة يا فتى. فإن أوقعتها موقع الأسماء أعربتها، وذلك نحو قولك: تَفْضُلُ ثلاثة أربعة بواحد،

(١) انظر تحليل كسر عين العشرين في المقتضب: ٢/ ١٦٥-١٦٦، والعلل في النحو: ٣٣٢، وأسرار العربية: ٢٢١، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٥١، ومن قوله: «وقال قوم: إنما كسروا..» إلى قوله: «فاعرفه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٦٠-١٦١ بخلاف يسير. وسقط من د من قوله: «وتقول في تأنيث هذه المركبات ..» إلى قوله: «فاعرفه».

(٢) انظر الكتاب: ٣/ ٢٦٥، وسر الصناعة: ١٦٠.

أَعْرَبَتْهَا لِأَنَّ ثَلَاثَةً ههنا مفعولة وأربعة فاعلة، وتقول: ثمانية ضِعْفُ أَرْبَعَةٍ؛ أَعْرَبَتْهَا لِأَنَّهَا مبتدأة، ولم تُصَرَفْ لِلتَّأْنِيثِ والتعريف^(١).

وكذلك حروف المعجم إذا كانت حروف هجاء غير معطوفة ولا واقعة موقع الأسماء، فإنها سواكنُ الأواخرِ في الدَّرَجِ والوقف، وذلك قولك: أَلِفٌ ب ت ث ج ح خ د ذر، وفي الزاي لغتان، منهم مَنْ يقول: زاي؛ ياء بعد ألف كما تقول واو؛ بواو بعد ألف، ومنهم مَنْ يقول: زَي؛ بوزن كَي وأَي، وقد حُكي فيها زاء ممدودة ومقصورة^(٢).

وكذلك سائرُها، تبنى أواخرها على الوقف لأنها أسماء الحروف المفوظ بها في صيغ الكلِّم، فهي بمنزلة أسماء الأعداد، نحو ثلاثة وأربعة وخمسة، فلا تجد لها رافعا ولا ناصبا ولا جارا، لأنك لم تحدث عنها، ولا جعلت لها حالة تستحق الإعراب بها كما قلنا في العدد، فكانت كالحروف، نحو هل وبلى وغيرهما من الحروف، فلم يُجْزَ لذلك تصريفها ولا اشتقاقها ولا تنثيتها ولا جمعها، [٢٩/٦] كما أنَّ الحروف كذلك.

ويدلُّ على أنَّها بمنزلة هل وبلى ونحوهما من الحروف^(٣) أنك تجد فيها ما هو على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين، وذلك نحو باتا ظا ظاهايا، ولا تجد في الأسماء المعربة ما هو على حرفين الثاني منهما حرف مدّ ولين، إنما ذلك في الحروف، نحو «ما» و«لا» و«يا» و«أو» و«أي» و«كي»، فلا تزال هذه الحروف مبنية غير معربة لأنها أصوات بمنزلة صه ومه وإيه حتى تُوقَّعها موقع الأسماء، فترفعها حينئذٍ وتجربها وتنصبها كما تفعل ذلك بالأسماء، وذلك قولك: أول الجيم جيمٌ وآخر الصاد دالٌ، وكتبتُ جيماً

(١) من قوله: «فتقول: واحد اثنان ثلاثة ..» إلى قوله: «والتعريف» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٢-٧٨٣.

(٢) من قوله: «وفي الزاي لغتان ..» إلى قوله «ومقصورة» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨٥. وحكى سيبويه لغتين في الزاي، الأولى: مثل كي، والثانية: زاي، انظر الكتاب: ٢٦٦/٣، والمخصص: ٥٤/١٦، والارتشاف: ٩٠٥، وانظر اللغات في الزاي في المقصور الممدود للقال: ٢٩١.

(٣) سقط من ط، ر: «ونحوهما من الحروف».

حسنةً وخططتُ^(١) قافاً صحيحةً، وكذلك العطفُ لأنه نظير التثنية، فتقول: ما هجاءُ بكر؟ فيقول المجيب: باءٌ وكافٌ وراءُ، فيعربُها لأنه قد عطفَ، فإن لم يعطف بناها وقال: با كاف را، قال الشاعر^(٢):

كافاً وميمينٍ وسيناً طاسماً

وقال الآخر^(٣):

كما يُنبتُ كافٌ تلوحٌ وميمُها

وقال يزيد بن الحكم يهجو النحويين^(٤):

إذا اجتمعوا على ألفٍ وياءٍ وواوٍ هاجَ بينهمُ جدالٌ^(٥) [٣٠ / ٦]

وإذا جعلت هذه الحروف أسماءً وأخبرت عنها وعطفت بعضها على بعض أعربتْها على ما ذكرنا ومددت ما كان منها مقصوراً، وشدّدت الياء من زي في قول مَنْ لا يُثبت الألف.

(١) في د، ط، ر: «وحفظت»، وما أثبت عن سر الصناعة: ٧٨٢.

(٢) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣ / ٢٦٠، والمقتضب: ٤ / ٤٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢ / ٣٠، وسر الصناعة: ٧٨٢، والمخصص: ١٧ / ٤٩، والنكت: ٨٤٦، وطسم الطريق: درس، شبه الراجز آثار الديار بحروف الكتاب.

(٣) صدر البيت:

«أهاجَتُك آياتٌ أبان قديمها»

وهو منسوب إلى الراعي في الكتاب: ٣ / ٢٦٠، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ٢ / ٣٠، والمخصص: ١٧ / ٤٩، واللسان (كوف) وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في المقتضب: ١ / ٢٣٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ١٩٨.

(٤) كذا نسب البيت في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١ / ٦١، والخزانة: ١ / ٥٣-٥٤، ونسبه المبرد في المقتضب: ١ / ٢٣٦ إلى رجل من الأعراب، وورد بلا نسبة في المقتضب: ٤ / ٤٣، وشرح الكتاب للسيرافي: ١ / ١٩٦، وسر الصناعة: ٧٨٢.

(٥) من قوله: «وكذلك حروف المعجم ..» إلى قول الشاعر: «جدال» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٧٨١-٧٨٢.

وذلك من قِبَل أنها إِذَا صِيرَتْ أَسْمَاءً وَنُقِلَتْ إِلَى مذهب الاسميَّة فلا بدَّ من أَنْ تُجْرَى
مُجْرَاهَا وَتُعْطَى حَكْمُهَا، فيجوز تصريفُها وتثنيُّها وجمعُها وتمثيلُها بالفاء والعين واللام
والقضاء على أَلِفَاتِهَا بِأَنهَا غَيْرُ أَصْلٍ، إِذْ قد صارت إلى حكم ما ذلك واجبٌ فيه^(١)،
ولكون أنه ليس في الأسماء المفردة التي يدخلها الإعراب اسمٌ على حرفين الثاني من
حروف المدِّ واللَّين زِدَتْ على أَلَفٍ ب ت ث أَلْفًا أُخْرَى لتصير ثلاثيَّة ثم تَقْلِبُ الأَلِفَ
همزةً لسكونها وسكون الألف الأولى كما تَقْلِبُ في كساء ورداء، وزِدَتْ على ياء زي ياء
أُخْرَى وأدغمَتْها فيها كما تفعل ذلك في الحروف إِذَا نقلَتْها إلى الاسميَّة، نحو قول أبي
زُبَيْد^(٢):

لَيْتَ شِعْرِي وَأَيْنَ مِنِّي لَيْتٌ إِنَّ لَيْتًا وَإِنْ لَوْ أَعْنَاءُ [٣١/٦]
أَلَا تَرَى أَنَّهُ ضَعَّفَ الواو في لَوْ لَمَّا جعلها اسمًا حيث أَخْبَرَ عنها، ومثله قول
الآخر^(٣):

أَلَا أُمُّ عَلَى لَوْ وَلَوْ كُنْتُ عَالِمًا بِأَذْنَابٍ لَوْ لَمْ تُقْتَنِي أَوَائِلُهُ
فكذلك حروف المعجم لَأَنَّها في معناها، وإنما لم يكن في الأسماء المعربة ما هو على
حرفين الثاني منها حرفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ لِأَنَّ التنوين إِذَا وُجِدَ حَذَفَ لالتقاء الساكنين، فيبقى
الاسم الظاهر على حرف واحد، فلذلك يلزمُ أَنْ تزيد على حرف المدِّ مثله ليصير ثلاثيًا،
فاعرفه.

(١) من قوله: «وإذا جعلت هذه الحروف ..» إلى قوله: «فيه» قاله ابن جني في سر الصناعة:
٧٨٤-٧٨٥ بخلاف يسير.

(٢) البيت في ديوانه: ٢٤، والكتاب: ٣/ ٢٦١، والخزانة: ٣/ ٢٨٥، والنكت: ٨٤٦، وبلا نسبة
في المقتضب: ١/ ٢٣٥، ٤/ ٣٢، ٤/ ٤٣، وجمهرة اللغة: ١٦٨، ٤١٠، ٨٤٩، وشرح الكتاب
للسيرافي: ١/ ١٩٧، والحليبات: ٣٢٧، وسر الصناعة: ٧٨٦، والمخصص: ١٤/ ٩٦، وأمالي
ابن الشجري: ٢/ ٥٣٨.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٣/ ٢٦٢، والمقتضب: ١/ ٢٣٥، والنكت: ٨٤٦-٨٤٧،
والخزانة: ٣/ ٢٨٢.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والهمزة في أَحَدٍ وإِحدى منقلبة عن واو، ولا يُستعمل أَحَدٌ وإِحدى في الأعداد إلا في المثيِّفة).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ أَحَدًا كلمة قد استعملت على ضربين:

أحدهما: أن يُراد بها العموم والكثرة، ولا تقع إلا في النفي وغير الإيجاب، نحو ما جاءني من أَحَدٍ، ولا أَحَدَ فيها، ولا يقال: فيها أَحَدٌ، والذي يدلُّ على وقوعه على الجمع قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾^(١)، فحاجِزِينَ نعتُ أَحَدٍ، وجمعُ الصفة مؤذِنٌ بإرادة الجمع في الموصوف، وعلى هذا الهمزة في أوله أَصْلٌ وليست بدلاً من واو ولا غيره، وذلك لأن اللفظ على الهمزة، ولم تقم دلالةٌ بها يُخالف الظاهر واللفظ.

وأما الضربُ الآخر من ضربَي أَحَدٍ فأن يُراد به معنى واحدٍ في العدد، نحو قولك: أَحَدٌ وعشرون، والمرادُ واحدٌ وعشرون، والهمزة فيه بدل من الفاء التي هي واو، والأصل وَحَدٌ، يقال: وَحَدٌ وَأَحَدٌ وأَحَدٌ بمعنى واحد، حكى ذلك ابن الأعرابي^(٢).

وكذلك الهمزة في إِحدى بدل من الواو؛ لأنها تأنيثُ الأَحد، والهمزة في أَحَدٍ بدلٌ من الواو، فكذلك هي في مؤنثة لأنه من لفظه ومعناه، والهمزة تبدلُ من الواو المفتوحة والمكسورة والمضمومة، وإبدالها من المفتوحة قليل يؤخذ سماعاً، ومن المضمومة كثيراً قياساً مطَّرداً، وفي المكسور خلاف، وسنوضح ذلك في موضعه من هذا الكتاب.

فإن [٣٢/٦] قيل: ولم كان المؤنث بالألف ولم يكن بالتاء كأخواته من ثلاثة وأربعة وشبههما؟ فالجوابُ أنَّ أَحَدًا اسم استُعْمِلَ على ضربين: وَصْفٍ، واسمٍ للعدد غير وَصْفٍ، فأما الصفةُ فجاريةٌ على الفعل على نحو قائم وقاعد وتتبع الموصوف، وتذكَّر وتؤنَّث، نحوُ مررت برجل واحدٍ، ﴿وَاللَّهُمَّ إِنَّكَ وَاحِدٌ﴾^(٣)، وتقول في المؤنث: مررت

(١) الحاقة: ٤٧/٦٩.

(٢) انظر أدب الكاتب: ٥٣٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١٥٦/٤، وتهذيب اللغة: ١٩٥/٥، والمحكم: ٣٧٧/٣، والمخصص: ٩٧/١٧، وشرح الملوكي: ٢٧٥.

(٣) البقرة: ١٦٣/٢.

بامرأة واحدة، وقال الله تعالى: ﴿فَإِذَا نَفَخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ﴾^(١) فهذا وصف جارٍ على الفعل، ويعمل عمله من نحو مررت برجل واحدٍ درهمه، ويُثنى ويُجمع كما تفعل بسائر^(٢) الصفات، قال الشاعر^(٣) [١٩٢/أ]:

فقد رجعوا كحيٍّ واحدٍينا

فأما الضرب الثاني الذي هو اسمٌ فقولهم في العدد: واحد اثنان، فواحد ههنا غيرُ الصفة، وإنما قلتُ ذلك لأُمر:

منها: أنه لو كان صفةً لوجب أن يكون له موصوفٌ ولا موصوف،

ومنها: أنَّهم^(٤) قد كسَّروه على أخذان من نحو قول الهذلي^(٥):

.....أُخْدَانُ الرِّجَالِ

وهذا الضربُ من التفسير في فاعِلٍ إذا كان اسماً دون الصفة، نحو قولك: حاجِر

(١) الحاقة: ١٣/٦٩.

(٢) في ط: «سائر».

(٣) صدر البيت:

«فَضَمَّ قَوَاصِي الْأَحْيَاءِ مِنْهُمْ»

وقائله الكميث، وهو في ديوانه: ٤١٩/١.

(٤) في ط، ر: «أن».

(٥) البيت بتمامه:

يَحْمِي الصَّرِيْمَةَ أُخْدَانُ الرِّجَالِ لَهُ صَيْدٌ وَمُسْتَمْعٌ بِاللَّيْلِ هَجَّاسٌ

وقائله ما لك بن خويلد الخناعي كما في الكتاب: ٦٧-٦٨/٢، وورد البيت في شعر أبي ذؤيب

الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ٢٢٧/١، وشعر مالك بن خالد الخناعي في شرح أشعار

الهذليين: ٤٤٣/١، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ١٥٤/٦، والنكت: ٤٧٤، وقافية البيت

في الكتاب وشرحه والنكت «هماس» بالميم، وهماس من الهمس.

الصريمة: موضع، أخذان الرجال: ما انفرد من الرجال، هجَّاس، من هجَّس ليلته أي

سهرها.

وحُجْرَان^(١)، وَغَالٍ وَغُلَّان^(٢)، فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: رَاعِ وَرُعْيَانَ وَصَاحِبَ وَصُحْبَانَ فَإِنَّمَا كُسِّرَا^(٣) عَلَى ذَلِكَ لِاسْتِعْمَالِهَا اسْتِعْمَالَ الْأَسْمَاءِ وَلَمْ يُذَكَّرْ مَعَهُمَا مَوْصُوفٌ^(٤).

فَإِنْ قِيلَ: وَقَدْ قِيلَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ وَاحِدٍ وَبِقَوْمٍ ثَلَاثَةٍ فَتَصِفُ بِالْعَدَدِ وَتُجْرِي إِعْرَابَهُ عَلَى الْأِسْمِ الَّذِي قَبْلَهُ، فَالْجَوَابُ أَنَّ حَقِيقَةَ هَذَا أَنَّهُ اسْمٌ وَعَطْفُ بَيَانٍ لَا صِفَةٌ كَمَا تَقُولُ: مَرَرْتُ بِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ زَيْدٍ، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ وَاحِدًا اسْمٌ وَإِنْ جَرَى إِعْرَابُهُ عَلَى مَا قَبْلَهُ قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِنِسْوَةِ أَرْبَعٍ؛ بِالتَّنْوِينِ وَالصَّرْفِ، وَلَوْ كَانَ صِفَةً لَمْ يَنْصَرَفْ كَمَا لَا يَنْصَرَفُ أَوْحَدٌ، وَوَاحِدٌ مِثْلُهُ فِي بَابِ الْعَدَدِ.

وَهَذَا الضَّرْبُ لَا يَنْشِئُ وَلَا يُجْمَعُ مِنْ لَفْظِهِ، فَإِذَا أَرَدْتَ التَّنْيَةَ قُلْتَ: ائْتَانِ، وَإِذَا أَرَدْتَ الْجَمْعَ قُلْتَ: ثَلَاثَةٌ أَرْبَعَةٌ، فَتَصَوِّغُ لِلتَّنْيَةِ وَالْجَمْعِ لَفْظًا مِنْ غَيْرِ لَفْظِ الْوَاحِدِ، وَكَمَا لَمْ تُنْشِئْ مِنْ لَفْظِهِ كَذَلِكَ لَا تُؤَنِّثُ مِنْ لَفْظِهِ، لِأَنَّهُ لَوْ أُنْثِثُ مِنْ لَفْظِهِ لَزِمَ أَنْ يُقَالَ: وَاحِدَةٌ؛ فَيُخْرَجُ إِلَى مِثَالِهَا الصِّفَاتُ الْجَارِيَةُ عَلَى أَفْعَالِهَا، وَوَاحِدٌ لَيْسَ بِصِفَةٍ^(٥)، فَكُفِّرَ فِيهِ مَا يَكُونُ فِي الصِّفَاتِ.

فَلَمَّا امْتَنَعَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ مِنَ التَّأْنِيثِ وَاجْتَنَبَ إِلَى عِلَامَةِ فَاصِلَةٍ بَيْنَ الْمَذْكَرِ وَالْمُؤَنَّثِ إِذْ كَانَ اسْمًا قَدْ يَقَعُ عَلَى الْمُؤَنَّثِ كَمَا يَقَعُ عَلَى الْمَذْكَرِ عُذِلَ إِلَى لَفْظِ آخِرٍ بِمَعْنَاهُ، وَلَمَّا كَانَ أَحَدٌ بِمَعْنَى وَاحِدٍ فِي الْعَدَدِ وَكَانَ اسْمًا غَيْرَ صِفَةٍ، كَمَا أَنَّ وَاحِدًا كَذَلِكَ وَأُرِيدَ إِثْبَاتُ الْعِلَامَةِ لَمْ تَكُنْ بِالتَّاءِ كَرَاهِيَةً أَنْ يَكُونَ عَلَى حَدِّ الصِّفَةِ، نَحْوُ حَسَنٍ وَحَسَنَةٍ، كَمَا كُفِّرَ ذَلِكَ فِي فَاعِلٍ لِأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ وَاحِدَةٌ، فَعُدِلَ عَنِ الْعِلَامَةِ الَّتِي هِيَ التَّاءُ إِلَى غَيْرِهَا، فَلَمْ يَجْزُ مَعَ الْعَدُولِ عَنْ هَذِهِ الْعِلَامَةِ إِلَّا تَغْيِيرُ الْبِنَاءِ لِأَنَّ الْعِلَامَةَ الَّتِي غَيْرُ التَّاءِ تَغْيِيرُ

(١) «الحاجر: ما يمسك الماء من شفة الوادي». اللسان (حجر).

(٢) «الغُلَّان؛ بالضم: منابت الطلح». اللسان (غلل).

(٣) في ط، ر: «كسر».

(٤) انظر الكتاب: ٦٣٢ / ٣.

(٥) انظر العلل في النحو: ٣٢٧.

البناء وتصاغ معه على غير لفظ المذكر، فلما أُثِّبَ بالألف قُلِبَ عن فَعَلَ إلى فَعَلَى فقالوا: إحدى؛ في المؤنث، و: أحد؛ في المذكر فاستُغني بتأنيث أحد عن تأنيث واحد لأنه في معناه.

فإن قيل: ولم يُستعمل أحدٌ ولا إحدى إلّا نيّفاً معه شيء؟ فالجواب أمّا إحدى فلا يُستعمل إلّا إذ ضُمَّ إلى غيره، وجُعِلَ معه اسماً واحداً أو استُعْمِلَ فيما جاوز ذلك، فأما في باب الآحاد وأوائل الأعداد فلا؛ لأنه ليس إلى تأنيث الواحد وتذكيره كثير حاجة لأنه لا يُضاف إلى المحدود كما تضاف سائر الأعداد؛ لأن لفظ المحدود يُغني عن ذلك، فدلّالته على العِدَّة والنوع جميعاً.

وأما أحد فهو وإن كان بمعنى واحد فله نحو ليس لواحدٍ من الإبهام وعدم التعيين، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني أحدهما أو أحدهم؛ إنما المراد واحدٌ من هذه العِدَّة غير متعين، وإذا كانت موضوعة على أن تكون مضافة ومعها غيرها ألزموها في العدد إذا وقعت موقع واحد أن تكون نيّفاً، نحو أحدَ عَشَرَ وأحد وعشرون ليكون ما بعدها بمنزلة المضاف إليه ولا تخرج عن منهاج استعمالها وموضوعها، فاعرفه. [٣٣/٦]

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في تعريف الأعداد: ثلاثة الأثواب وعشرة الغلْمة وأربعُ الأذُور وعَشْرُ الجوارِي والأحدَ عشرَ درهماً والتسعةَ عشرَ ديناراً والإحدى عشرةً والأحد والعشرون ومائةُ الدرهم ومائتا الدينارِ وثلاثائةُ الدرهم وألفُ الرجل، وروى الكسائي: الخمسة الأثواب، وعن أبي زيد أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاء).

قال الشارح: لا يخلو العدد من أن يكون مضافاً أو مركّباً أو مفرداً، فإذا أُريد تعريفه فإن كان مضافاً نحو ثلاثة أثواب وعشرة غلْمة فالطريق فيه أن تعرّف المضاف إليه بأن تُدخل فيه الألف واللام، ثم تضيف إليه العدد، فيتعرّف بالإضافة على قياس غلامُ الرجل وبابُ الدار، فتقول: ثلاثة الأثواب وأربعة الغلْمة وعشرُ الجوارِي؛ لأن المضاف يكتسي من المضاف إليه التعريف والتخصيص كما يكتسي منه الجزاء والاستفهام، نحو

قولك: غلامٌ مَنْ تَضَرَّبَ أَضْرَبٌ، وغلَامٌ مَنْ أَنْتَ؟ قال الشاعر^(١):
 أَمْنَزِلْتَنِي مَيِّ سَلَامٌ عَلَيَّكُمَا هَلِ الْأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
 وهل يَرْجِعُ التَّسْلِيمَ أَوْ يَكْشِفُ الْعَمَى ثَلَاثُ الْأَثَانِي وَالرُّسُومُ الْبَلَاغِعُ
 وقال الفرزدق^(٢):

مَا زَالَ مَذْعَقَدْتُ يَدَاهُ إِزَارُهُ يَسْمُو فَاذْرَكَ خَمْسَةَ الْأَشْبَارِ
 لَمَّا أَرَادَ التَّعْرِيفَ عَرَّفَ الثَّانِي بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ثُمَّ أَضَافَ إِلَيْهِ فَتَعَرَّفَ الْمُضَافُ، قَالَ أَبُو
 الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدُ: «هَذَا الَّذِي لَا يَجُوزُ غَيْرُهُ»^(٣)، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ عَلَيْهِ وَعَلَى الْخِلَافِ فِيهِ
 بِحُجْجِهِ وَعِلَلِهِ فِي فَصْلِ الْإِضَافَةِ بِمَا أَغْنَى عَنْ إِعَادَتِهِ.

وَأَمَّا الْمَرْكَبُ فَهُوَ مِنْ أَحَدَ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ فِيهِ ثَلَاثَةُ مَذَاهِبَ:
 أَحَدُهَا: مَذْهَبُ أَكْثَرِ الْبَصْرِيِّينَ أَنَّ تُدْخَلَ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى الْاسْمِ الْأَوَّلِ مِنْهُمَا،
 فَتَقُولَ: عِنْدِي الْأَحَدَ عَشَرَ دَرَهْمًا وَالثَّلَاثَةَ عَشَرَ غَلَامًا؛ لِأَنَّهُمَا قَدْ جُعِلَا بِالْتَّرْكِيبِ كَالشَّيْءِ
 الْوَاحِدِ، فَكَانَ تَعْرِيفُهُمَا بِإِدْخَالِ اللَّامِ فِي أَوَّلِهِمَا.

الثَّانِي: وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ وَالْأَخْفَشِ مِنَ الْبَصْرِيِّينَ تَعْرِيفُ الْاسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ نَحْوُ
 عِنْدِي الْأَحَدَ عَشَرَ دَرَهْمًا؛ لِأَنَّهُمَا فِي الْحَقِيقَةِ اسْمَانِ، وَالْعَطْفُ مُرَادٌّ فِيهِمَا، وَلِذَلِكَ وَجِبَ
 [١٩٢/ب] بِنَاؤُهُمَا، وَلَوْ صَرَّحْتَ بِالْعَطْفِ لَمْ يَكُنْ بَدُّ مَنْ تَعْرِيفُهُمَا، فَكَذَلِكَ إِذَا كَانَ
 مَضْمَنًا مَعْنَى الْعَطْفِ^(٤).

(١) سلف البيت الأول: ٥ / ٣١، والثاني: ٢ / ٢٧٨، وانظر الموضع الثاني.

(٢) سلف البيت: ٢ / ٢٧٧.

(٣) المقتضب: ٢ / ١٧٦.

(٤) انظر مذهب البصريين والكوفيين والأخفش في إصلاح المنطق: ٣٠٢، والأصول:
 ١ / ٣٢١، والإنصاف: ٣١٢-٣١٣، والأشبه والنظائر: ٣ / ١١٦-١٢١، ورد المبرد على
 دعوى الكوفيين في المقتضب: ٢ / ١٧٥-١٧٦.

الثالث: مذهب قوم من الكتاب أنهم يُدخلون الألف واللام على الأسماء الثلاثة^(١)، وهو فاسد لما ذكرناه من أن التمييز لا يكون إلا نكرة؛ لأنك إذا قلت: الخمسة عشر درهماً فالعدد معلوم، كأنك قلت: أخذت الخمسة عشر درهماً التي عرفت، والدرهم غير معلوم مقصود إليه، وإنما هو بمنزلة قولك: كل رجل يأتيني فله درهم، فالمراد كل من يأتيني من الرجال واحداً واحداً فله درهم، ولو قلت: كل الرجل استحال المعنى. وأمّا العدد المفرد نحو عشرين وثلاثين فما فوقهما إلى تسعين فتعريفه بإدخال الألف [٣٤ / ٦] واللام على العدد، نحو العشرين والثلاثين كما تقول: الضاربون زيداً، ولا يجوز العشرون الدرهم إلا على المذهب الضعيف، ووجه ضعفه ما ذكرناه في الخمسة عشر درهماً.

ووجه آخر: أن ما بعد النون منفصل مما قبله؛ لأن درهماً بعد عشرين منفصل من العشرين، فلا يتعرف العدد بتعريفه، وليس كذلك ثلاثة وأربعة ونحوهما مما يُضاف، فإن الثاني متصل بالأول من تمامه، فيُعرف المضاف بتعريف المضاف إليه، فلذلك إذا أُريد تعريف العدد المفرد عُرف نفسه بخلاف المضاف.

فأمّا المائة والألف فحكمهما حكم العقد الأول، نحو مائة درهم ومائة الدرهم وألف درهم وألف الدرهم، لأن التنوين ليس لازماً للمائة والألف كما لم يكن لازماً للثلاثة والأربعة ونحوهما من العقد الأول، وهذا حكم كل إضافة طالت أو قصرت، فإنك تُعرف الاسم الأخير ويسري تعريفه إلى الاسم الأول، فتقول: ما فعلت مائة ألف الدرهم، وعلى ذلك فقس.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول: الأول والثاني والثالث والأولى والثانية والثالثة إلى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر؛ بفتح الياء وسكونها، والحادية

(١) هو قول الكسائي، وحكاه الأخفش وسوّغه الفراء، انظر معاني القرآن للفراء: ٣٣ / ٢، وإصلاح المنطق: ٣٠٢، والأصول: ٣٢١ / ٢، والتكملة: ٦٨، وانظر حكاية أبي زيد التي ذكرها الزخشري في هذا الفصل في الارتشاف: ٧٦٣.

عشرة والثانية عشرة، والحادي قلب الواحد، والثالث عشر إلى التاسع عشر تبني الاسمين على الفتح كما بنيتهما في أحد عشر).

قال الشارح: اعلم أن هذا الفصل يشتمل على اسم الفاعل المشتق من أسماء العدد، والأول ليس من ذلك، وإنما ذكره لأنه يكون صفة كما يكون ثانٍ وثالثٌ ونحوهما صفات، فالأول من ^(١) مضاعف الفاء والعين ولم يشتق منه فعلٌ، وإنما جاء من ذلك أسماءٌ يسيرة، قالوا: كوكب ودَدَنٌ ^(٢)، والذي يدلُّ أنه أفعلٌ ^(٣) أنه قد جاء مؤنثه على الفعلِ، نحو الأُولَى، كالأَكْبَرِ والكُبْرَى والأَطْوَلِ والطُّوْلَى، فالهمزة في أوَّل أوَّل زائدة بإزائها في أفضل، وهي في الأُولَى فاءٌ بدلٌ من واو، وكان ذلك لاجتماع الواوَيْنِ على حدٍّ واقية وأواقي، وهو على ضربين:

يكون صفة واسماً، فإذا كان صفة لم ينصرف، نحو قولك: هذا رجل أوَّل، أي أوَّل من غيره، فتُحذفُ الجارَّ والمجرور تخفيفاً، وهما في تقدير الثبات، ولذلك لم تلزمه الألف واللام لأن الشيء إذا كان مراداً كان في حكم المنطوق، ولو لفظت بالجار والمجرور لم تأت بالألف واللام، قال الله تعالى: ﴿فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾ ^(٤) ولم يقل: والأخفى؛ لأنَّ المراد وأخفى من السرِّ، قال الشاعر ^(٥):

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلَا

فلم يصرف لأنه صفة، ومعناه أوَّل من عامِك، وحذف الجار والمجرور من نحو هذا

(١) في ط، ر: «فالأول فهو من» زيادة مقحمة.

(٢) دَدَن: اللهو واللعب، انظر سر الصناعة: ٦٨٦، واللسان (ددن).

(٣) هذا مذهب البصريين، ومذهب الكوفيين أنه على وزن فَوْعَل، وانظر الكتاب: ٢٨٨/٣، والمقتضب: ٣/٣٤٠، والمنصف: ٢/٢٠١-٢٠٣، وسر الصناعة: ٨٠٠-٨٠٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/٣٤٠، والارتشاف: ٢٣٣٣-٢٣٣٤.

(٤) طه: ٧/٢٠.

(٥) البيتان في الكتاب: ٢٨٩/٣، وما ينصرف ولا ينصرف: ١٢٣، والنكت: ٨٦٢، واللسان (وأل) بلا نسبة.

في الصفة ضعيفٌ، وهو في الخبر أكثر لأنَّ الغرض من الصفة الإيضاح والبيان، وذلك ينافي الحذف.

وَإِذَا كَانَتْ اسْمًا^(١) كَانَتْ مُنْصَرِفَةً فَتَقُولُ: مَا تَرَكْتُ لَهُ أَوَّلًا وَلَا آخِرًا، أَيْ لَا قَدِيمًا وَلَا حَدِيثًا.

وَأَمَّا الثَّانِي والثَّالِثُ ونحوُهما إِلَى العَاشِرِ [٣٥ / ٦] فَإِنَّ الْعَرَبَ تَشْتَقُّهَا مِنَ الْعَدَدِ عَلَى حَسَبِ اشْتِقَاقِ اسْمِ الْفَاعِلِ مِنَ الْفِعْلِ فِي نَحْوِ ضَارِبٍ وَآكِلٍ وَشَارِبٍ، فَيَصِيرُ حُكْمُهَا حُكْمَ اسْمِ الْفَاعِلِ، فَتَجْرِي صِفَةٌ عَلَى مَا قَبْلَهَا، فَإِنْ كَانَ مَذْكَرًا ذَكَرَتْهَا وَإِنْ كَانَ مَوْثَنًا أَنْتَهَتْهَا، فَتَقُولُ لِلرَّجُلِ إِذَا كَانَ مَعَهُ رَجُلَانِ: هَذَا ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، وَلِلْمَرْأَةِ: هَذِهِ ثَالِثَةُ ثَلَاثٍ؛ أَسْقَطْتَ التَّاءَ مِنْ ثَالِثٍ لِأَنَّهُ اسْمُ فَاعِلٍ جَرَى عَلَى مَذْكَرٍ كضاربٍ، وَأَبْتَهَتْهَا فِي ثَلَاثَةٍ لِأَنَّهُ عَدَدٌ مُضَافٌ إِلَى مَذْكَرٍ فِي التَّقْدِيرِ، إِذِ الْمَعْنَى ثَالِثُ ثَلَاثَةِ رِجَالٍ، وَأَبْتَهَتْهَا فِي ثَلَاثَةٍ إِذْ جَرَتْ عَلَى مَوْثَنٍ كَمَا تَقُولُ: ضَارِبَةٌ، وَأَسْقَطْتَهَا مِنْ ثَلَاثٍ لِأَنَّهُ عَدَدٌ فِي تَقْدِيرِ الْمُضَافِ إِلَى مَوْثَنٍ، وَتَقُولُ: هَذَا رَابِعٌ أَرْبَعَةٍ إِذَا كَانَ هُوَ وَثَلَاثُ نِسْوَةٍ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ مَعَهُنَّ، فَقُلْتَ: أَرْبَعَةٌ؛ بِالتَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ إِذَا اجْتَمَعَ مَذْكَرٌ وَمَوْثَنٌ حُمِلَ الْكَلَامُ عَلَى التَّذْكِيرِ لِأَنَّهُ الْأَصْلُ، فَإِذَا تَجَاوَزَتْ الْعَشْرَةَ فَلَمْ يَكُنْ فِيهِ ثَلَاثَةٌ أَوْجَهَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَأْتِيَ بِأَرْبَعَةِ أَسْمَاءٍ، فَتَقُولُ: هَذَا حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، وَثَانِي عَشَرَ اثْنِي عَشَرَ، وَثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ^(٢)، فَالْأَسْمَانِ الْأَوَّلَانِ مِنْ هَذَا نَظِيرُ الْأَسْمِ الْأَوَّلِ مِنْ ثَالِثِ ثَلَاثَةٍ، وَالْأَسْمَانِ الْآخِرَانِ نَظِيرُ الْأَسْمِ الثَّانِي مِنْهُ،^(٣) وَإِذَا كَانَ نَظِيرُهُ وَجَبَ أَنْ يُعْتَقَدَ أَنَّ الْأَسْمَيْنِ الثَّانِيَيْنِ فِي مَوْضِعِ جَرٍّ بِإِضَافَةِ الْأَسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ، وَبِذَلِكَ خُرِجَ مِنْ أَنْ تَكُونَ قَدْ جَعَلْتَ أَرْبَعَةَ أَسْمَاءَ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا بَنَيْتَ الْأَسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ وَجَعَلْتَهُمَا

(١) هذا الضرب الثاني.

(٢) لم يجزه الكوفيون، انظر الإنصاف: ٣٢٢.

(٣) وهذا الوجه هو القياس على قولهم: ثالث ثلاثة، انظر الكتاب: ٥٦٠ / ٣، والمقتضب:

١٨٢ / ٢، والأصول: ٤٢٦ - ٤٢٧، والتكملة: ٧١.

كاسم واحد وبنيت الاسمين الثانيين وجعلتهما كاسم واحد، ثم أضفت الأول إلى الثاني، ولم يمنع البناء الإضافة، ألا ترى أنك تقول: كم رجل جاءك؛ فتضيف «كم» إلى رجل، وقال سبحانه: ﴿مِن لَّدُنَّ حَكِيمٍ خَبِيرٍ﴾^(١) فأضاف «لَدُنَّ» وهو مبني.

والثاني: أن تأتي بثلاثة أسماء فتقول: هذا حادي أحد عشر وثاني اثني عشر [١٩٣/أ] وثالث ثلاثة عشر، كأنهم استقلوا^(٢) أن يأتوا بأربعة أسماء فحذفوا الاسم الثاني من الأول تخفيفاً، وعلى هذا الوجه يكون الاسم الأول معرباً يجري بوجوه الإعراب؛ لأن التركيب قد زال عنه بحذف الاسم الثاني، فبقي الاسمان الثانيان على بنائهما، لأنه لم يُحذف منهما شيء، وهما في موضع جرٍّ بإضافة الاسم الأول إليهما، ولا يجوز في الأول إلا الإعراب لأنها ثلاثة أسماء، فلا يجوز أن تجعل في موضع اسم واحد.

والوجه الثالث: أن تقول: هذا حادي عشر وثاني عشر؛ بتسكين الياء وفتحها^(٣)، فمن سكن الياء من حادي وثاني جعله معرباً في موضع رفع، وعلى هذا تقول: هذا ثالث عشر ورابع عشر؛ لأن تقديره حادي أحد عشر، فحذف أحد تخفيفاً وهو مُراد، فصار بكقولك: هذا قاضي بغداد، ومن فتح بناهما على الفتح حين حذف أحد فجعل حادي قائماً مقامه، وتقول في المؤنث منه على الوجه الأول: هذه حادية عشرة إحدى عشرة، وعلى الوجه الثاني: هذه حادية إحدى عشرة؛ بالضم لا غير، وعلى الوجه الثالث: هذه حادية عشرة؛ بالضم والفتح على ما تقدم.

وأما حادي فهو مقلوب من واحد؛ أخرت الفاء إلى موضع اللام، ثم قلبت الواو ياءً لتطريفها وانكسار ما قبلها فصار وزنها عالفاً، وأصلها فاعِل؛ من الوحدة، وقد تقدم نحو من ذلك^(٤)، فاعرفه.

(١) هود: ١١/١.

(٢) هو ما علل به المبرد، وليس هذا الوجه في الكثرة كالثالث ثلاثة، انظر المقتضب: ١٨٢/٢، والأصول: ٤٢٧/٢.

(٣) ذكره ابن الحاجب بصيغة التمريض، انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٥٩٦/١.

(٤) انظر ما سلف: ٧/٦.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَإِذَا أَضِفْتَ اسْمَ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقَّ مِنَ الْعَدَدِ لَمْ يُخْلُ مِنْ أَنْ تُضَيِّفَهُ إِلَى مَا هُوَ مِنْهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثَانِيًا أَتَيْنَ﴾ و: ﴿ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾ أَوْ إِلَى مَا دُونَهُ كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَاقِعُهُمْ﴾ وقوله: ﴿خَمْسَةٌ﴾ و: ﴿سَادِسُهُمْ﴾^(١) فهو في الأول بمعنى واحد من الجماعة المضاف هو إليها، وفي الثاني بمعنى جاعلها على العدد الذي هو منه، وهو من قولهم: رَبَعْتُهُمْ وَخَمَسْتُهُمْ، فَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ لَمْ يَكُنْ إِلَّا الْوَجْهَ الْأَوَّلُ، نقول: هو حادي أَحَدَ عَشَرَ وَثَانِي اثْنَيْ عَشَرَ [٣٦ / ٦] عَشَرَ إِلَى تَاسِعَ تِسْعَةَ عَشَرَ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ وَثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ).

قال الشَّارِحُ: قَدْ اسْتَعْمَلَ اسْمُ الْفَاعِلِ الْمَشْتَقَّ مِنَ الْعَدَدِ عَلَى مَعْنَيْنِ^(٢):

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ بِهِ وَاحِدًا مِنْ جَمَاعَةٍ.

وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ فَاعِلًا كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ.

فَالأَوَّلُ: نَحْوُ ثَانِيِ اثْنَيْنِ، وَثَالِثُ ثَلَاثَةٍ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ﴾^(٣)، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيًا أَثْنَيْنِ﴾^(٤)، فَمَا كَانَ مِنْ هَذَا الضَّرْبِ إِضَافَتُهُ مُحْضَةً، لِأَنَّ مَعْنَاهُ أَحَدُ ثَلَاثَةٍ وَبَعْضُ ثَلَاثَةٍ، فَكَمَا أَنَّ إِضَافَةَ هَذَا صَحِيحَةٌ فَكَذَلِكَ مَا هُوَ فِي مَعْنَاهُ، وَلَا يَجُوزُ فِيهِ أَنْ يَنْوَنَ وَيُنْصَبَ فِي قَوْلِ أَكْثَرِ النُّحَوِيِّينَ^(٥)؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ مَأْخُوذًا مِنْ فِعْلٍ عَامِلٍ.

(١) في المَفْصَلِ: ٢١٦ «وقوله: سادسهم وثمانهم» وهاتان الكلمتان من قوله تعالى: (ويقولون

خمس سادسهم كلهم رجاء بالغيب ويقولون سبعة وثمانهم كلهم ..) الكهف: ١٨ / ٢٢.

(٢) ذكرهما المبرد في المقتضب: ١٨١ / ٢ - ١٨٢.

(٣) المائة: ٥ / ٧٣.

(٤) التوبة: ٩ / ٤٠.

(٥) أجاز الأخفش تنوينه ونصبه، وأجاز ثعلب عمله إذا كان بمعنى الحال والاستقبال، انظر

المخصص: ١٧ / ١٠٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٢ / ٤١٢، والارتشاف: ٧٦٧،

والمساعد: ٢ / ٩٥، وانظر أيضاً الكتاب: ٣ / ٥٥٩ - ٥٦٠، والمقتضب: ٢ / ١٨١.

وَأَمَّا الثَّانِي وَهُوَ مَا يَكُونُ فَاعِلًا كَسَائِرِ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ نَحْوُ ثَالِثٍ اثْنَيْنِ وَرَابِعٍ ثَلَاثَةٍ وَخَامِسٍ أَرْبَعَةٍ فَهَذَا غَيْرُ الْوَجْهِ الْأَوَّلِ، إِنَّمَا مَعْنَاهُ هُوَ الَّذِي جَعَلَ الْاِثْنَيْنِ ثَلَاثَةً بِنَفْسِهِ فَمَعْنَاهُ الْفِعْلُ، كَأَنَّهُ قَالَ: الَّذِي ثَلَّثَهُمْ وَرَبَعَهُمْ وَخَمَسَهُمْ، وَعَلَى هَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ﴾^(١)، وَمِثْلُهُ: ﴿سَيَقُولُونَ ثَلَاثَةٌ رَابِعُهُمْ كَلْبُهُمْ وَيَقُولُونَ خَمْسَةٌ سَادِسُهُمْ كَلْبُهُمْ رَجْمًا بِالْغَيْبِ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ﴾^(٢).

وَعَلَى هَذَا الْوَجْهِ يَجُوزُ أَنْ يَنْوَنَ وَيَنْصَبَ مَا بَعْدَهُ، فَتَقُولُ: هَذَا ثَالِثُ اثْنَيْنِ وَرَابِعُ ثَلَاثَةٍ؛ لِأَنَّهُ مَأْخُذٌ مِنْ ثَلَّثَهُمْ وَرَبَعَهُمْ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ هَذَا ضَارِبٌ زَيْدًا وَالْأَوَّلُ أَكْثَرُ، قَالَ سَيَبَوِيه: «قَلَّمَا تَرِيدَ الْعَرَبُ هَذَا»^(٣)، يَعْنِي خَامِسُ أَرْبَعَةٍ، فَإِذَا أَضْفَعْتَهُ فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ ضَارِبٍ زَيْدٍ، فَتَكُونُ الْإِضَافَةُ غَيْرَ مُحْضَةٍ، هَذَا إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ أَوِ الْاِسْتِقْبَالُ، فَإِنْ أُريدَ بِهِ الْمَاضِي لَمْ يَجُزْ فِيهِ إِلَّا حَذْفُ التَّنْوِينِ وَالْإِضَافَةُ كَمَا كَانَ كَذَلِكَ فِي قَوْلِكَ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ أَمْسٍ.

فَإِذَا تَجَاوَزَتِ الْعَشْرَةُ عَلَى قِيَاسٍ مَنْ قَالَ: هَذَا رَابِعُ ثَلَاثَةٍ وَخَامِسُ أَرْبَعَةٍ فَفِيهِ خِلَافٌ، مِنْهُمْ مَنْ أَجَازَهُ فَقَالَ: هَذَا خَامِسُ أَرْبَعَةٍ عَشْرَةٍ؛ إِذَا كَانُوا رِجَالًا، وَهَذِهِ خَامِسَةُ أَرْبَعٍ عَشْرَةٍ؛ إِذَا كُنَّ نِسَاءً فَصِرْنَ بِهَا خَمْسَ عَشْرَةٍ، وَيُقَيِّسُونَ ذَلِكَ أَجْمَعٌ، وَهُوَ مَذْهَبُ سَيَبَوِيهِ وَالْمُتَقَدِّمِينَ مِنَ النُّحَوِيِّينَ^(٤)، وَكَانَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ لَا يَرَى ذَلِكَ وَيُأْبَاهُ، وَهُوَ رَأْيُ أَبِي عَثْمَانَ الْمَازَنِيِّ وَأَبِي الْعَبَّاسِ الْمُبَرِّدِ^(٥)، وَقَدْ اخْتَارَهُ صَاحِبُ هَذَا الْكِتَابِ وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَذَلِكَ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: رَابِعُ ثَلَاثَةٍ؛ فَإِنَّمَا تُجَرِّبُهُ تُجْرَى ضَارِبٌ وَنَحْوُهُ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ،

(١) المجادلة: ٥٨ / ٧.

(٢) الكهف: ٢٢ / ١٨.

(٣) الكتاب: ٥٥٩ / ٣.

(٤) انظر الكتاب: ٥٦٠ - ٥٦١، والمقتضب: ١٨٣ / ٢، والتكملة: ٧٠ - ٧١، والنكت: ٩٨٤.

(٥) انظر رأي هؤلاء النحويين في المقتضب: ١٨٣ / ٢، وانظر أيضاً الارتشاف: ٧٧١.

ويكون المعنى: كانوا ثلاثة فَرَبَعَهُمْ، ثم قلت منه: رابع، ولا يجوز أن تبني من اسمين مختلفي اللفظ نحو خمسة وعشرة اسم فاعل؛ لأنَّ الأصل خامس عشر أربعة عشر^(١)، فاعرفه^(٢) [١٩٣/ب].

(١) من قوله: «على قياس مَنْ قال ..» إلى قوله: «أربعة عشر» قاله المبرد في المقتضب: ١٨٢/٢ - ١٨٣ بخلاف يسير.

(٢) جاء في دبعدها: «والحمد لله ربَّ العالمين وصلواته على سيدنا محمد وآله أجمعين، تَمَّ الجزء الأول، ويتلوه الثاني، ومن أصناف الاسم المقصور والمدود». ق: ١٩٣. أ.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ^(١)

ومن أصناف الاسم المقصور والممدود

(فصل) قال صاحب الكتاب: (المقصور ما في آخره ألف نحو العصا والرحى، والممدود ما في آخره همزة قبلها ألف كالرداء والكساء، وكلاهما منه ما طريق معرفته القياس، ومنه ما لا يعرف إلا بالسماع، فالقياسي طريق معرفته أن يُنظر إلى نظيره من الصحيح فإن انفتح ما قبل آخره فهو مقصور، وإن وقعت قبل آخره ألف فهو ممدود).

قال الشارح: المقصور والممدود ضربان من ضروب الأسماء المتمكنة، إذ الأفعال والحروف لا يقال فيهما مقصور ولا ممدود^(٢)، وكذلك الأسماء غير المتمكنة، نحو ما وذا، فإنه لا يقال فيهما: مقصور لعدم التمكّن وشبه الحروف، فأما قولهم في هؤلاء وهؤلاء: ممدود ومقصور فتسمّخ في العبارة، كأنه لما تقابل اللفظان فيهما قالوا: مقصور وممدود مع ما في أسماء الإشارة من شبه الظاهر من جهة وصفها والوصف بها وتصغيرها. [٣٧/٦]

والمراد بالمقصور ما وقع في آخره ألف^(٣)، وقال بعضهم: ما وقعت في آخره ألف لفظاً^(٤)، واحتجّ بقوله: لفظاً عن^(٥) مثل رَشَأَ وخطأ، فإنّ في آخر كلّ واحد منهما ألفاً، لكن في الخطأ، وأما في اللفظ فهي همزة، وقال بعضهم: ألف ساكنة^(٦)، ومن المعلوم أنّ الألف لا تكون إلا ساكنة لكن احتجّ عن الهمزة المتحركة نحو ما ذكرناه من قولنا: رَشَأَ

(١) البسمة ليست في د.

(٢) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٨، وشرح الشافية للرضي: ٣٢٦/٢، والمساعد: ٣٣١/٣.

(٣) هو قول المبرد في المختضب: ٢٥٨/١ والفارسي في التكملة: ٧٥، وانظر ما سلف: ١٢٩.

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٧.

(٥) الأصح: «من» انظر اللسان (حرز).

(٦) عرف ابن ولاد المقصور تعريفاً جامعاً في المقصور والممدود: ٢٨٧-٢٩٠.

وخطأ، وقال بعضهم: أَلَفٌ مفردة^(١)، كأنه احتَرَزَ من الممدود من نحو حمراء وصفراء، فإنَّ في آخر هذا القَبِيلِ أَلْفَيْنِ إحداهما للتأنيث زائدةٌ بمنزلتها في سَكْرَى، والأخرى قبلها للمدِّ، وهذا كُلُّه لا حاجةَ إليه لأن قولنا: أَلَفٌ كافٍ في تعريف المقصور؛ لأن مثل خطأ وحمراء ليس آخرهما أَلَفًا، إنما هي همزة، وليس الاعتبار بالخط؛ إنما الاعتبار باللفظ. وهذه الأَلَفُ التي تقع آخرًا على ضريئَين: تكون منقلبة، وزائدة، ولا تكون أصلاً أَلَبَةً في اسم متمكِّن.

فأما المنقلبةُ فلا يخلو انقلابُها من أن يكون من واو أو ياء، وقد جاءت منقلبة عن همزة، وذلك قولهم: أَيْدِي سَبَأٍ وَأَيْدِي سَبَأٍ، فأما المنقلبةُ عن الواو والياء فنحو رَجَا وَقَفَى وَفَتَى وَرَحَى، فَرَجَا وَقَفَا من الواو لقولهم في التثنية: رَجَوَانِ وَقَفَوَانِ، وَالرَّجَا: واحدٌ أَرْجَاءُ البئر، وَفَتَى وَرَحَى من الياء لقولهم: فَتَيَانِ وَرَحَيَانِ^(٢)، وإِنَّمَا قُلِبَا أَلْفَيْنِ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وأما الزائدة فتأتي على ثلاثة أضرب:

أحدها: أَنْ تَأْتِيَ مُلْحَقَةً.

والآخر: أَنْ تَأْتِيَ لِلتَّأْنِيثِ.

والثالث: أَنْ تكون زائدة لغير إلحاق لا تأنيث، بل لتكثير الكلمة وتوفير لفظها من غير إرادة إلحاق.

فمثال المُلْحَقَةِ أَزْطَى وَمَغْزَى، والمرادُ بالإلحاق أَنْ تزيد على الكلمة حرفاً زائداً ليس من أصل البناء لتبلغَ بناءً من أبنية الأصول أَزِيدَ منها، وذلك كزيادتهم الياءَ في حَيْدَرٍ، وكزيادتهم الواوَ في حَوْقَلٍ، والنونَ في رَعَشَنَ^(٣)، ولا تكون الأَلَفُ للإلحاق إلا في آخر

(١) قال بهذا ابنُ يعيش والحاجب، وردَّه الرضي، انظر شرح المفصل لابن يعيش: ١/ ١٢٢، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٢٤.

(٢) ثَنَّاها الكوفيون بالواو، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢٥.

(٣) الرعشَن: المرتعش. اللسان (رعش).

الأسماء، فأزطى ملحق بالآلف في آخره بوزن جَعْفَر، وَمَعَزَى ملحق بوزن دِرْهَم، والذي يدلُّ أَنَّ الألف هنا للإلحاق لا للتأنيث تنوينها ولحاق الهاء بها في قولهم: أَرْطَاة^(١) وَمَعَزَاة.

وأما زيادتها للتأنيث فكلُّ ما لم ينوَّن نحو حُبْلَى وَجُمَادَى، فهذه وما يجري مجراها للتأنيث، ولذلك لم تنوَّن ولم تدخل عليها تاء التأنيث.

وأما زيادتها لغير إلحاق ولا تأنيث فنحوها في قَبْعَثَى^(٢) وَكُمَثْرَى، فليست هذه الألف للتأنيث؛ لأنها منوَّنة، ولا للإلحاق لأنه ليس لنا أصلٌ سداسيٌّ فيكون ملحقاً به، فإذا وقعت ألفٌ من هذه الألفات في آخر الاسم المتمكَّن سُمِّيَ مقصوراً، ولم يدخله لفظُ رَفْعٍ ولا نَصْبٍ ولا جَرٍّ، بل يكون في الأحوال الثلاث بلفظ واحد، ولا يدخله تنوين إذا كانت الألف للتأنيث، نحو حُبْلَى وَسَكْرَى، ويدخله إذا كانت لغير تأنيث، نحو أَرْطَى وَكُمَثْرَى.

وإنما سُمِّيَ هذا الضربُ مقصوراً لأحد أمرين، وهو إما أن يكون من القَصْرِ، وهو الحبس من قوله عزَّ وجلَّ: ﴿حُورٌ مَّقْصُورَاتٌ فِي الْخِيَامِ﴾^(٣)، ومنه قولُ الشاعر^(٤):
فَقُصِرْنَ الشَّتَاءَ بَعْدَ عَلَيْهِ

(١) انظر الإيضاح في شرح المفصل: ٥٣٨/١، وما سيأتي: ٢٨٢/٩ - ٢٨٣.

(٢) «القَبْعَثَى: الجمل العظيم» اللسان (قبعثر).

(٣) الرحمن: ٧٢/٥٥.

(٤) هذا صدر بيت وعجزه:

وهُوَ لِلذَّوْدِ أَنْ يُقَسِّمْنَ جَارُ

نسب في الكتاب: ٢١٩/١، والنكت: ٣١٦ إلى ابن الرقاع، وانظر ديوانه: ٢٧٦، ونسب في شرح الكتاب للسيرافي: ١٩٥/٤، والخصائص: ٢٦٥/٢، واللسان (قصر) إلى أبي دواد، وهو في ديوانه: ٣١٨.

«يصف نوقاً قُصِرَتْ ألبائها على فرس، وذلك الفرس جار للنوق من أن يغار عليهن فيقسمن» النكت: ٣١٦، والرواية في ط: «قد قصرنا السناء...».

ومنه قول الآخر^(١):

وَأَنْتِ الَّتِي حَبَبْتَ كُلَّ قَصِيرَةٍ إِلَى وَإِنْ لَمْ تَذَرِ ذَاكَ الْقَصِيرَ
عَنِتُّ قَصِيرَاتِ الْحِجَالِ وَلَمْ أَرِدْ قِصَارَ الْخَطَى شَرَّ النِّسَاءِ الْبَحَائِرِ [٣٨/٦]

أو يكونَ من قَصَرْتُهُ، أي نَقَصْتُهُ؛ من «قَصَرَ الصلاة» من قوله تعالى: ﴿أَنْ نَقْصُرُوا مِنْ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ﴾^(٢)، أي تَنَقَّصُوا من عدد ركعاتها أو هيَّأتها، وإن كانا يؤولان إلى أصل واحد، ألا ترى أن قَصَرَ الصلاة إنما هو حَبْسُها عن التَّمام في الأفعال، وذلك أن الاسم المقصور كأنه حُبِسَ عَمَّا اسْتَحَقَّه من الإعراب^(٣) أو نَقَصَ عن الممدود الذي هو أَزِيدَ لفظاً.

وأما الممدود فكلُّ اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف، وقد احتاط بعضهم فقال: كلُّ اسم وقعت في آخره همزة قبلها ألف زائدة^(٤)، وذلك قيد زائد في الحقيقة^(٥)، فإنَّ الألف التي تكون قبل الهمزة في الممدود على ضربين: أحدهما: أن تكون منقلبة عن واو أو ياء وهي^(٦) عَيْن.

والآخر: أن تكون زائدة غير منقلبة، فالأول - وهو قليل - قولهم: ماء وشاء وآء وراء؛ لضربين من النبت، الواحدة آء وراءة، وقال بعضهم في رؤية: راءة، فهذا أجري الألف الأصلية مجرى الزائدة فقلَّب الياء بعدها همزة كما قلَّب في رداء لاجتماعهما في أنَّهما ليسا من الأصل [١٩٤/أ].

(١) هو كثير، والبيتان في ديوانه: ٣٦٩، وإصلاح المنطق: ١٨٤، والأشباه والنظائر: ١٧١/٣.

(٢) النساء: ١٠١/٤.

(٣) ما قاله ابن يعيش هنا ذكره فيما سلف: ١/١٢٩، وهو ظاهر كلام سيبويه، ومذهب ابن برهان، انظر الكتاب: ٣/٥٣٦، وشرح اللمع لابن برهان: ١/١٦.

(٤) انظر تعريف الممدود في الكتاب: ٣/٥٣٩، والمقتضب: ٣/٨٤، والمقصود والممدود لابن ولَّاد: ٣٠٠.

(٥) دفع الرضي هذا الاحتراز أيضاً، انظر شرح الشافية له: ٢/٣٥٥.

(٦) في ط، ر: «وهو».

وأما كونها زائدة وهو الأكثر فهو على ثلاثة أضرب:

منه ما همزته أصلية، نحو قِثَاءٌ وحِثَاءٌ وقُرَاءٌ، الهمزة في هذه ونحوها أصلٌ، والألف قبلها زائدة لقولهم: أَقْنَأَتِ الْأَرْضُ، وَأَرْضٌ مَقْنَأَةٌ وَمَقْنُؤَةٌ إِذَا كَثُرَ الْقِثَاءُ فِيهَا، وقولهم: حَنَأَتِ يَدِي، وقرأت القرآن.

ومنه ما همزته منقلبة، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون منقلبة عن حرف أصلي، فالهمزة في كِسَاءٍ بدلٌ من الواو لأنه من الكِسوة، وهي في رداء من الباء لقولهم: هو حسن الرِّدَّةِ.

والثاني: أن تكون منقلبة عن زائدة، وهو على ضربين: منصرف، وغير منصرف، فالمنصرف ما كانت همزته للإلحاق نحو حِرْبَاءٍ وزِرْيَاءٍ^(١)، وهذا ونحوه ملحق بسرداح وشملال، وأصل الهمزة فيه الياء، ألا ترى أنهم لما أثثوا نحو هذا بالهاء ظهرت الياء التي هي الأصل، وغير المنصرف نحو حمراء وصفراء وبابه، الهمزة فيه بدلٌ من ألف التانيث^(٢) في نحو حُبْلَى وَعَطْشَى.

والمراد ههنا معرفة الممدود والمقصور والفرق بينهما دون أحكامهما في الإعراب، وذلك على ضربين: ضرب منه يُدْرِكُ قياساً، وضرب منه يُدْرِكُ سماعاً، فأما الذي يُدْرِكُ قياساً فهو ما له نظيرٌ من الصحيح يُعْتَبَرُ به، فإن كان قبل آخره ألفٌ زائدة كان في المعتل ممدوداً، وإن كان قبل آخره فتحة كان في المعتل مقصوراً، مثال ذلك أنك تقول: أعطى إعطاءً وزيدٌ مُعْطَى، فتمدُّ المصدر^(٣) لأن نظيره من الصحيح أحسنَ إحساناً، وتقصُرُ المفعول لأن نظيره من الصحيح مُحَسَّنٌ إليه، فهذا وأشباهه هو الأصل المعتمد عليه، وما لم يكن له نظير فهو من باب المسموع.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (فأسماء المفاعيل ممَّا اعتلَّ آخره من الثلاثيَّ الزيد فيه

(١) هي الأكمة الصغيرة. اللسان (زيز).

(٢) انظر ما سيأتي: ١٨/١٠.

(٣) في ط، ر: «المقصور» تحريف.

والرابعي نحو مُعْطَى ومُشْتَرَى ومُسْلَقَى مقصوراتٌ لكون نظائرهنَّ مفتوحاتٍ ما قبل الأواخر كمُخْرَج ومُشْتَرَك ومُدْخَرَج، ومن ذلك نحو مَغْزَى ومَلْهَى لقولك: مَخْرَج ومَدْخَل، ونحو العَشَا والصَّدى والطَّوى؛ لأنَّ نظائرها الحَوَل والْفَرْق والعَطَش).

قال الشَّارح: إنما قَدَّم الكلام على المقصور من حيث كان أصلاً، والممدود فرعاً، ولذلك يجوز قصرُ الممدود في الشعر، ولا يجوز مدُّ المقصور عندنا^(١)؛ لأنَّ في قصر الممدود حذف زائد وردَّاً إلى أصله، وليس في مدِّ المقصور ردُّ إلى أصل.

فمَّا يُعرَف به المقصورُ من جهة القياس ما كان من أسماء المفعول الذي زاد فعله على ثلاثة أحرف، وكان اللام منه ياءً أو واواً، وذلك نحو مُعْطَى ومُرْسَى، فهذا نظيرُ مُكْرَم ومُخْرَج، فكما أنَّ الراء من مُكْرَم تلي الميم التي هي آخر الكلمة ولائم الفعل كذا السين من مُرْسَى تلي آخر الكلمة وهي في موضع حركة وقبلها [٣٩/٦] فتحة فتقلب ألفاً، ومثل ذلك قولهم: جَعِيَّتُهُ^(٢) وسَلَقِيَّتُهُ^(٣) فهو مُجْعَبَى ومُسْلَقَى، فكما أنَّ جَعِيَّتُهُ بمنزلة دَخَرَجْتُهُ فكذلك مُسْلَقَى بمنزلة مُدْخَرَج.

ومن ذلك أسماء الزمان والمكان والمصادر، نحو المغْنَى والمَغْزَى والمَلْهَى والمُرْمَى والمُرْسَى، فهذا بمنزلة المَذْهَب والمَدْخَل والمَضْرَب، ولفظ المكان والمصدر ممَّا كان ماضيه على أربعة أحرف كلفظ المفعول به، وذلك نحو أَرَسَى الله الجبلَ فهو مُرْسَى، كقولك: دَخَرَجْتُ الحجرَ، فهو مُدْخَرَج، وقوله تعالى: ﴿أَرْكَبُوا فِيهَا بِسْمِ اللَّهِ جَحْرَهَا وَمُرْسَاهَا﴾^(٤)، وهما مصدران بمنزلة إجرائها وإرسائها.

ومن ذلك ما كان مصدراً لفِعْلٍ يَفْعَلُ، والحرف الثالث منه ياءً أو واو واسمُ الفاعل

(١) أجاز الكوفيون مدَّ المقصور في ضرورة الشعر، ومنعه البصريون، انظر الإنصاف: ٧٤٥-٧٥٤، والمساعد: ٣/٣٣٢، والارتشاف: ٥١٧.

(٢) أي صرعته. اللسان (جعب).

(٣) أي مددته على ظهره. اللسان (سلق)، وانظر سر الصناعة: ٦٧٤، ٧٦٨.

(٤) هود: ٤١/١١.

منه على فَعِلَ أَوْ أَفْعَلَ أَوْ فَعْلَان، وذلك نحو العَشَا والصَّدى والطَّوى، فالعَشَا مصدر عَشَيْتَ يَعْشَى عَشَاءً فهو أَعْشَى، وهو الذي لَا يُبْصِرُ في الليل وَيُبْصِرُ في النهار، والصَّدى مصدر صَدَيْ يَصْدَى صَدًى فهو صَدٍ وصادٍ إذا عَطِشَ، والطَّوى مصدر طَوَى يَطْوَى طَوًى فهو طَيَّانٌ إذا جاع، قال^(١):

باتَ الحُوَيْرُثُ والكِلَابُ تَشْمُهُ وغدا بأَسْمَرَ كاهلَالٍ مِنَ الطَّوى

ومثله الغَوَى والكَرَى، والغَوَى^(٢) مصدر غَوَى الفَصِيلُ^(٣) يَغْوَى غَوًى، وكَرَى^(٤) وهَوَى، فهذه المصادر كالكَسَلِ في مصدر كَسِلَ كَسَلًا فهو كَسِلٌ، والفرَقَ في مصدر فَرَقَ فَرَقًا فهو فَرَقٌ وعَطِشَ عَطْشًا وَحَوَلَ حَوْلًا.

والمراد بقوله: «لكون نظائرهنَّ مفتوحاتٍ ما قبل الأواخر» يريد أن يكون الفعل على عِدَّةِ أفعالٍ هذه المصادر ووزانها، فكما أنَّ الفَرَقَ ونحوه^(٥) على ثلاثة أحرف كلها أصول فكذلك الكَرَى والطَّوى ونحوهما ممَّا ذَكَرَ على هذه العِدَّةِ والزَّنة، إلَّا أنه يقع الحرف الثالث الذي هو ياء أو واو في موضع حركة وقبلها فتحة فتقلب ألفًا.

قال صاحب الكتاب: (والغَرَاءُ في مصدر غَرِيَ فهو غَرٍ شاذٌّ، هكذا أثبتته سيبويه، وعن الفَرَاءِ مثله، والأصمعيُّ يَقْضُرُهُ، ومن ذلك جمعُ فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ، نحو عُرَى وَجِرَى في عُرْوَةٍ وَجِرِيَّةٍ).

قال الشَّارح: قالوا: غَرِيَ بالشيءِ يَغْرِى به إذا أُولِعَ به فهو غَرٍ غَرَى وَغَرَاءٌ^(٦)، مقصورٌ وممدودٌ، فأما الغَرَاءُ ممدوداً^(٧) فهو شاذٌّ بمنزلة الظَّماء من قولهم: سنة ظَمِيَاءَ بَيْتَةٍ

(١) البيت في الحيوان: ١ / ٣٨١ بلا نسبة.

(٢) سقط من ط، ر: «والكرى والغوى».

(٣) أي ضَلَّ. اللسان (غوى).

(٤) أي نام. اللسان (كرى).

(٥) في ط، ر: «ونحوها»، تحريف.

(٦) كذا في المقصور والممدود لابن ولاد: ١٩٨.

(٧) في ط، ر: «فممدود».

الظَّهَاءُ جاء على فَعَالٍ بمنزلة الذَّهَابِ والبَدَاءِ، والقياسُ فيهما القصرُ على حَدِّ نظائرهما، هكذا نقله سيبويه ممدوداً^(١)، وعليه الفراء^(٢)، وخالف في ذلك الأصمعيُّ، ورواه مقصوراً^(٣)، والقياسُ مع الأصمعيُّ مع^(٤) الرواية، فأما قول كثير^(٥):

إِذَا قِيلَ مَهْلًا فَاضَتْ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ غِرَاءٌ وَمَدَّتْهَا مَدَامِعُ تُهْلُ [٤٠ / ٦]

بكسر الغين كأنه جعله مصدرَ غَارَى^(٦) يُغَارِي غِرَاءً وهو فاعِلٌ، [١٩٤ / ب] ومصدرُ فاعِلٍ يأتي على فَعَالٍ مثل رامى يُرَامِي رِمَاءً، ومثله من الصحيح قاتل قِتَالاً. ومما يُعرَف به المقصور أن يكون جمعاً وواحدُه على فُعْلة مضمومِ الأول أو فِعْلة مكسورِ الأول، فإنه إذا كان على هذا البناء، وأريدَ جمعه على التكسير فما كان منه على فُعْلة فإنَّ جمعه على فَعَلٍ، وما كان على فِعْلة بالكسر فجمعه على فَعَلٍ، نحو عُزْوَةٌ وَعُرَى وَجِزِيَةٌ وَجِزَى، لأنَّ نظيرهما من الصحيح ظُلْمَةٌ وَظُلْمٌ وَكِسْرَةٌ وَكِسَرٌ، ولذلك كان نظيرهما من المعتل مقصوراً؛ لأنه لما كان آخره حرفَ عِلَّةٍ وقبله فتحةً انقلبَ أَلِفًا، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والإعطاء والرَّمَاءُ والاشتراء والاختِنَاء وما شاكلهنَّ من المصادر ممدوداتٌ لوقوع الألف قبل الأواخر في نظائرهنَّ الصَّحاح،

(١) قال: «فأما الغراء فشاذ»، الكتاب: ٥٣٨ / ٣.

(٢) انظر مذهب الفراء في المنقوص والممدود له: ٦٣، والمخصص: ١٥ / ١٠٣، والارتشاف: ٥١٤.

(٣) وهي رواية أبي زيد أيضاً، انظر نوادر أبي زيد: ٥١٧، والمقصود لابن ولاد: ١٩٨، والمخصص: ١٥ / ١٠٣، وشرح الشافعية للرضي: ٢ / ٣٢٧، والمساعد: ٣ / ٣٣٠، والارتشاف: ٥١٤، وانظر المذاهب المتقدمة في حاشية الكتاب: ٣ / ٥٣٨، والنكت: ٩٧١.

(٤) في د: «في»، وما أثبت أحسن.

(٥) البيت في ديوانه: ٢٥٥، واللسان (غرا)، والمقاصد: ٤ / ٥٠٩، وشرح التصريح على التوضيح: ٢ / ٢٩٢، وبلا نسبة في الأشموني: ٤ / ١٠٦، ورواية الديوان:

إِذَا قُلْتُ أَسْلُو غَارَتْ الْعَيْنُ بِالْبُكَاءِ

(٦) حكى أبو عبيدة: «غَارَيْتَ بين الشيتين إذا واليت»، الصحاح واللسان (غرا).

كقولك: الإكرام والطلاب والأفتاح والآخر نجام).

قال الشارح: ومما يُعلم أنه ممدودٌ من جهة القياس ما وقعت ياءؤه أو واؤه طرفاً بعد ألف زائدة، وذلك نحو الإعطاء والرَّماء، فالإعطاء مصدر أعطيتُ، والرَّماء مصدر راميتُ، وأعطيتُ بمنزلة أكرمتُ، وراميتُ بمنزلة طالبتُ، فكما تقول في مصدر الصحيح: الإكرام والطلاب، فتقع الميم من الإكرام والباء من الطلاب طرفاً بعد ألف زائدة كذلك تقع الياء التي هي لام الكلمة في أعطيتُ وراميتُ بعد ألف زائدة، فتقلبُ همزةً، وكذلك الاشتراء والارتقاء؛ لأنهما بمنزلة احتقار وافتتاح، ومن ذلك الاحتِناء^(١) والاسلِناء؛ لأنها بمنزلة الآخر نجام.

قال صاحب الكتاب: (وكذلك العَوَاء والثُّغَاء والرُّغَاء وما كان صوتاً كقولك: النَّبَاح والصُّرَاخ والصُّيَّاح، وقال الخليل: مَدُّوا البُكَاءَ على ذا، والذين قَصَرُوهُ جعلوه كالحُزْن، والعِلَاجُ، كالصوت نحو النَّزَاء ونظيره القُماص، ومن ذلك ما جُمع على أَفْعَلَةٍ نحو قَبَاءٍ وأَقْبِيَةٍ وكِسَاءٍ وأَكْسِيَةٍ لقولك: قَدَّالٌ وَأَقْدَلَةٌ وَحِمَارٌ وَأَحْمِرَةٌ، وقوله: في لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَةِ

في الشذوذ كأنجدة في جمع نجد).

قال الشارح: ومما يُعلم به أنه ممدودٌ أن تجد المصدر مضموم الأول، ويكون للصوت، نحو العَوَاء، وهو مصدر عَوَى الكلب عَوَاءً، والثُّغَاء، وهو صوت الشاء والمعز، يقال: ثَغَتْ تَثْغُو ثُغَاءً إذا صاحت، والدُّعَاء مصدر دَعَا يدعو دُعَاءً، ومنه الرُّغَاء، وهو صوت ذات الحُفَّ^(٢)، يقال: رَغَا البعيرُ يَرْغُو رُغَاءً إذا ضَجَّ، والزُّقَاء وهو الصُّيَّاح، وقياسه من الصحيح الصُّرَاخ والنَّبَاح والبُغَام^(٣) والصُّبَاح^(٤) وهو كثير، والبُكَاء يُمدُّ ويقصَّرُ، فمن

(١) «احتِناء الرجل: انتفخ» اللسان (حبط).

(٢) انظر الإبل للأصمعي: ١٣٥.

(٣) «بغام الظبية: صوتها» اللسان (بغم).

(٤) «الصُّبَاح؛ بالضم: صوت الثعالب» اللسان (ضبح).

مدّه ذهب به مذهب الأصوات، ومن قصره^(١) جعله كالحِزْن، ولم يذهب به مذهب الصوت^(٢)، وقياسُ القصر ضعيفٌ؛ لأنه لم يأت من المصادر على فَعَلٍ إِلَّا اهْدَى والسرى^(٣)، ويكون العلاجُ كذلك نحو النُّزَاء؛ لأنَّ نظيره القُصَّاص، والنُّزَاء كالوُثُوب، والقُصَّاص من قَمَص البعير وهو كالجَمَز^(٤).

ومَّا يُعلم به أنَّ واحدَه ممدودٌ ما كان في الجمع على مثال أَفْعِلَة، نحو قَبَاءٍ وَأَقْبِيَة^(٥) ورِشَاءٍ وأَرْشِيَة، فواحدُ الأَقْبِيَة قَبَاء^(٦) كما أنَّ واحدَ الأَفْعِلَة قَدَال، فدلَّ أَفْعِلَة على مدِّ الواحد لأنَّ أَفْعِلَة إِنَّمَا هو جمعُ فَعَالٍ أو فِعَالٍ أو فُعَالٍ، كقولك قَدَالٌ وَأَفْعِلَة وَجِمَارٌ وأَحْمِرَة وَغُرَابٌ وَأَغْرِبَة.

فأما نَدَى وأَنْدِيَة فشاذٌّ فيما ذكر سيبويه^(٧)، كأنه جمعٌ^(٨) ما لم يُستعمل واحدَه كما أنَّ حَرَائِرَ وَكَنَائِنَ في جمع حُرَّة وَكَنَة كذلك، ومثله مَلَامِحٌ وَمَشَابِهٌ وَمَذَاكِيرٌ^(٩).

وقيل: إِنَّهُمْ نَزَلُوا الفتحَة منزلة الألف فصار نَدَاءٌ كَقَدَالٍ [٤١ / ٦] فجمعه جمعَه كما نَزَلُوا الألف في كِسَاءٍ ورداء منزلة الفتحَة فَأَعْلَوْا الواو والياء أَلْفَيْنِ كما يفعلون في باب وناب^(١٠).

(١) في ط، ر: «قصر».

(٢) كذا قال المبرد في مد البكاء وقصره في المقتضب: ٨٦ / ٣، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٣.

(٣) وزاد ابن قتيبة «التقى»، وابن سيده: «البكا» انظر أدب الكاتب: ٦٢٤، والسيرافي: ١٤٣-١٤٤، والمخصص: ١٠٨ / ١٥، وانظر أيضاً الكتاب: ٥٤٠ / ٣، ٤٦ / ٤، والمقتضب: ٨٦ / ٣، والأصول: ٤١٧ / ٢، وشرح الشافية للرضي: ١٥٧ / ١.

(٤) «الجَمَز: عدو دون الحُضُر الشديد وفوق العَنَق» اللسان (جمر).

(٥) «القَبَاء من الثياب: الذي يلبس» اللسان (قبا).

(٦) سقط من ط، ر: «فواحد الأَقْبِيَة قَبَاء».

(٧) انظر الكتاب: ٥٤١ / ٣، والنكت: ٩٧١.

(٨) في ط: «كأنهم جمعوا».

(٩) ذكر المبرد هذا التوجيه عن بعضهم في المقتضب: ٨٢ / ٣.

(١٠) ممن قال بهذا القول ابن جني في الخصائص: ٥٢ / ٣-٥٣.

وقال بعضهم: جَمَعَ نَدَى عَلَى نِدَاءٍ كَمَا قَالُوا: جَمَلَ وَجَمَالَ وَجَبَلَ وَجَبَالَ ثُمَّ جَمَعَ فَعَالًا عَلَى أَفْعَلَةٍ، فَيَكُونُ أَنْدِيَّةً جَمَعَ جَمَعَ^(١).

وقول صاحب الكتاب: «هو في الشذوذ كأنجدة في جمع نجد»، والنجد ما ارتفع من الأرض، ومنه قوله^(٢):

يَغْدُو أَمَامَهُمْ فِي كُلِّ مَرْبَاةٍ طَلَّاعُ أَنْجِدَةٍ فِي كَشْحِهِ هَضْمٌ

فقال بعضهم: هو من الجموع الشاذة التي جاءت على غير لفظ الواحد^(٣)، وقال بعضهم: جُمِعَ نَجْدٌ عَلَى نُجُودٍ ثُمَّ جُمِعَ الْجَمْعُ عَلَى أَنْجِدَةٍ نَحْوَ عَمُودٍ وَأَعْمِدَةٍ^(٤). فأما البيت الذي أنشده وهو^(٥):

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى .. إلخ

وقبله^(٦):

(١) هو قول الأخفش، انظر سر الصناعة: ٦٢١، والخصائص: ٢٣٧/٣، وذكر المبرد قولاً آخر لبعضهم، وهو أن يكون أندية جمع ندي، انظر المقتضب: ٨٢/٣، وسر الصناعة: ٦٢١، والنكت: ٩٧١.

(٢) هو زياد بن منقذ كما في التنبيه لابن جني: ٤٣٥ - ٤٤٤، واللسان (نجد)، ونسبه المرزوقي إلى زياد بن حمل وقال: «وقيل: لزياد بن منقذ» شرحه للحماسة: ١٣٨٩، ١٤٠٤، والبيت بلا نسبة في الصحاح (نجد)، وانظر ما سيأتي: ٤٨/٧، ١٣٩.

(٣) ممن قال بهذا الرضي في شرح الشافية: ٩٢/٢، وانظر الارتشاف: ٤١٧.

(٤) ممن قال بهذا الجوهري في الصحاح (نجد)، وانظر النكت: ٩٧١، وشرح الشافية للرضي: ٩٢/٢.

(٥) البيت بتمامه:

فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أَنْدِيَّةٍ مَا يَبْصُرُ الْكَلْبُ مِنْ ظُلُمَائِهَا الطُّبَا

وهو لمرة بن محكان كما سيذكر الشارح، وكما جاء في المقتضب: ٨١/٣، وسر الصناعة: ٦٢٠، والخصائص: ٥٢/٣، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٥٦٣، وشرح شواهد الشافية: ٢٧٧، وورد بلا نسبة في النكت: ٩٧١.

(٦) انظر هذا البيت في شرح شواهد الشافية: ٢٧٨.

يَا رَبَّةَ الْبَيْتِ قُومِي غَيْرَ صَاغِرَةٍ ضُمِّي إِلَيْكَ رِحَالِ الْقَوْمِ وَالْقُرْبَا
 الشعر لمرة بن مُحْكَن التميمي من شعراء الحماسة، والشاهد فيه جمعُ نَدَى على أنديّة،
 يصف إكرامه الضيفَ وأمره مَنْ عنده بالقيام بأمر الضيف وإخراز رحالهم ومتاعهم،
 والقِرَاب: وعاء يكون فيه السيف بغلافه وحمائله، ويصف بُرْدَ تلك الليلة، وَخَصَّ
 جُمَادَى لِأَن الشتاء عندهم جُمَادَى لجمود الماء فيه، وفي درعيَّات أَبِي العلاء^(١):
 كُمُغْتَسِلٍ أَعْلَى جُمَادَى بَارِدٍ

ومن الممدود ما كان جمعاً لَفَعْلَةٍ وَفَعْلَةٍ وَفُعْلَةٍ، قالوا: صَعَوَةٌ وَصِعَاءٌ؛ [٤٢/٦] بالمدِّ،
 والصَّعْوَةُ: طائر صغير، ويُجمع على صَعُو وَصِعَاء، وقالوا: رَكْوَةٌ وَرِكَاءٌ، وهي التي
 للماء، وفي المثل: «صارت القوسُ رَكْوَةً»^(٢)، وروى أَبُو إِسْحَاقَ الزِّيَادِي أَنَّ أَبَا الْحَسَنِ
 كَانَ يَقُولُ فِي كَوَّةٍ وَهِيَ ثُقْبٌ فِي الْبَيْتِ: كَوَى بِالْقَصْرِ^(٣)، قَالَ وَهُوَ شَاذٌ كَبْدَرَةٌ وَبِدَرٌ،
 وَقَالُوا: كَوَاءٌ [١٩٥/١] أَيْضاً بِالْمَدِّ^(٤) بِمَنْزِلَةِ قَصْعَةٍ وَقِصَاعٍ، فَكَمَا أَنَّ الْعَيْنَ الَّتِي هِيَ لَامٌ
 فِي قَصْعَةٍ وَاقِعَةٌ بَعْدَ أَلْفٍ كَذَلِكَ الْوَاوُ وَالْيَاءُ إِذَا وَقَعَا بَعْدَ مَدَّةِ الْأَلْفِ انْقَلَبَتَا هَمْزَةً
 فَصَارَتِ الْكَلِمَةُ مَمْدُودَةً، وَمِثْلُ ذَلِكَ هَاءٌ وَلِهَاءٌ، وَاللَّهَاءُ: الْهَسَةُ الْمُطْبِقَةُ فِي أَقْصَى الْفَمِ،
 يُقَالُ: لِهَاءٌ وَلِهَاءٌ كَأَضَاءٍ وَإِضَاءٍ وَلِهَاءٌ كَرَقِبَةٍ وَرِقَابٍ، وَقِيلَ: اللَّهُا بِالْمَدِّ جَمْعُ لِهَاءٍ كَأِضَاءٍ
 وَأَضَاءَةٍ^(٥)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٦):

(١) عجز البيت:

«وَمَا سَجَلُ مَاءٍ حِينَ يَفْرَغُ سَائِحٌ»

والبيت في ديوان سقط الزند: ٣٣٤.

(٢) ذكره الجوهري وابن منظور في الصحاح واللسان (ركا) وقالوا: يضرب في الإِدْبَارِ وانقلاب الأَمْرِ.

(٣) انظر قول أبي الحسن مروياً عن الرياشي في التكملة: ٧٦، وانظر المنقوص والممدود للفراء: ٢٦، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٣٠٦، والصحاح (كوا).

(٤) حكاها المبرد في المقتضب: ٨٥/٣، وانظر المنقوص والممدود للفراء: ٢٦.

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٤٩، ٢٣٣، وللقال: ٢٩، والتكملة: ١٥٩.

(٦) هو أبو المقدم كما في سمط اللآلئ: ٨٧٤، والبيتان بلا نسبة في أمالي القالي: ٢/٢٤٦، =

يَا لَكَ مِنْ تَمَرٍ وَمِنْ شَيْشَاءٍ يَنْشَبُ فِي الْمَسْعَلِ وَاللَّهَاءِ

وقيل: القياسُ هُيْ؛ مقصوراً، والمدُّ ضرورةً، ذكره الجوهري^(١)، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَأَمَّا السَّامِعِيُّ فَنَحْوُ الرَّجَا وَالرَّحَى وَالْخَفَاءِ وَالْإِبَاءِ

وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا لَيْسَ فِيهِ إِلَى الْقِيَاسِ سَبِيلٌ). [٤٣/٦]

قال الشَّارِحُ: قد تقدَّم الكلامُ على ما يُعْلَمُ قَصْرُهُ ومدُّهُ من جهة القياس، وأما ما يُعْلَمُ من جهة السَّماعِ ولا يُعْلَمُ بالمقاييس فنَحْوُ الرَّجَا وَالرَّحَى وَالطَّوَى وَالنَّوَى، وكذلك الْخَفَاءُ ممدودٌ، من قولهم: خَفِيَ الْأَمْرُ عَلَيْهِ خَفَاءً، ومنه «بَرِحَ الْخَفَاءُ» أَي وَضَحَ^(٢)، وَالْإِبَاءُ^(٣) ممدود أيضاً، فهذه مسموعٌ فيها الْقَصْرُ والمدُّ، وليس للرأي فيها مَسَاعٌ لأنها ليست بأن تكون كَحَجَرٍ وَجَلَّ أَوَّلَى من أَنْ تكون كَجِمَارٍ وَقَدَالٍ، فاعرفه.

=والعضديات: ١٩٣، والصحاح (لها)، والإنصاف: ٧٤٦، واللسان (شيش)، والمزهر:

١/١٤٢، الشيشاء: التمر الذي لا يشتد نواه، ونشب الشيء في الشيء: علق فيه، المسعل:

موضع السعال من الحلق. اللسان (شيش، نشب، سعل).

(١) انظر الصحاح (لها).

(٢) كذا قال ابن ولاد في المقصور والممدود: ١٠٨، وانظر المقصور والممدود للقالبي: ٣٢٨.

(٣) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٨.

(٤) انظر الكتاب: ٥ / ٤ فيما بعدها، وأدب الكاتب: ٦٢٣-٦٢٤، والسراfi: ٦٤ فيما بعدها.

وَرَحْمَةً وَنَشْدَةً وَكُدْرَةً وَدَعْوَى وَذِكْرَى وَبُشْرَى وَلَيَّانَ وَجِزْمَانَ وَغُفْرَانَ وَنَزْوَانَ وَطَلَبَ وَخَيْقَ وَصَغَرَ وَهَدَى وَغَلَبَةَ وَسَرِقَةَ وَذَهَابَ وَصِرَافَ وَسُؤَالَ وَزَهَادَةً وَدِرَابَةَ وَدُخُولَ وَقَبُولَ وَوَجِيفَ وَصُهُوبَةَ وَمَدْخَلَ وَمَرْجَعَ وَمَسْعَاةَ وَمَحْمَدَةَ).

قال الشارح: من ذلك المصدر، وإنما سُمِّيَ مصدرًا لأن الأفعال صدرت عنه، أي أخذت منه كمصدر الإبل للمكان الذي تَرُدُّه ثم تصدر عنه، وذلك أحد ما يحتجُّ به أهل البصرة في كون المصدر أصلًا للفعل، وقد تقدَّم الكلام عليه والخلاف فيه^(١).

وإنما نذكر أبنية المصادر المقيس منها وغير المقيس، وإنما قدَّم الكلام عليه لأنه الأصل، وما عداه من الأمثلة مأخوذة منه، ولذلك لم نَجْرِ المصادر على سَنَن واحد كمجيء أسماء الفاعلين وأسماء المفعولين ونحوهما من المشتقات، بل اختلفت اختلاف سائر أسماء الأجناس، ولما جرت مجرى الأسماء كان حكمها حكم اللغة التي تُحَفَظ حفظاً ولا يُقَاس عليها.

فمن ذلك أبنية مصادر الأفعال الثلاثية المجردة من الزيادة، وهي كثيرة مختلفة، وللأفعال^(٢) ثلاثة أبنية فَعَلَ يَقْعِلُ كَصَرَبٍ يَضْرِبُ، وَفَعَلَ يَقْعِلُ كَقَتْلٍ يَقْتُلُ، وَفَعَلَ يَقْعِلُ كَعَلِمٍ يَعْلَمُ، وَفَعَلَ يَقْعِلُ كَشَرَفٍ يَشْرُفُ، وَلَمْ يَأْتِ فَعَلَ يَقْعِلُ؛ بِالْفَتْحِ إِلَّا فِيمَا كَانَ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ، نَحْوُ ذَهَبَ يَذْهَبُ وَجَبَهُ يَجِبُهُ^(٣)، وقد استوفينا الكلام على أبنية الأفعال في كتابنا «شرح تصريف الملوكي»^(٤).

والغالبُ [٤٤ / ٦] على ما كان من هذه الأفعال متعدياً أن يكون مصدره فَعَلًا، والاسمُ منه فاعِلًا، فَمَا فَعَلَ يَقْعِلُ فَنَحْوُ ضَرَبَ يَضْرِبُ ضَرْبًا فَهُوَ ضَارِبٌ، وَحَبَسَ يَحْبِسُ حَبْسًا فَهُوَ حَابِسٌ، وَفَعَلَ يَقْعِلُ نَحْوُ لَحَسَهُ يَلْحَسُهُ لَحْسًا فَهُوَ لَاحِسٌ، وَلَقِمَهُ يَلْقَمُهُ

(١) انظر هذه المسألة فيما سلف: ٢٥٦ / ١ - ٢٥٨.

(٢) في ط، ر: «والأفعال» تحريف.

(٣) «جَبَّهُه يَجِبُهُه: صَكَ جَبْهَتَهُ» اللسان (جبه).

(٤) انظر ص ٣٧ فما بعدها منه.

لَقَمًا فهو لاقِم، الأصل في جميعها هذا، لكنّها اختلفت أبنيتها كما تختلف أبنية سائر الأسماء، ونحن نذكر ما جاء من ذلك في كلّ ضرب منها.

الضربُ الأوّل من الأفعال ما كان على فَعَلَ يَفْعِل، ويحيى على أربعة عشر بناءً: فَعَلَ، نحو ضَرَب يَضْرِب ضَرْبًا، وهو الأصل، وعليه القياسُ، وفَعَلَ، قالوا: عَدَلَ الشيءَ يَعْدِلُهُ عَدْلًا إذا ماثله، وفَعَلَ؛ بَفَتْح الفاء والعين، قالوا: سَرَقَ يَسْرِق سَرَقًا؛ بالتحريك، كأنهم حملوه على العَمَل وقالوا فيه: سَرَقَة، جاؤوا به على فَعَلَة كالفِطْنَة^(١)، وقالوا: غَلَبَ يَغْلِبُ غَلَبًا، جعلوه كالسَّرَق وغَلَبَة وغُلْبَة^(٢) أيضًا، قال^(٣):

أَخَذُوا الْمَخَاصِصَ مِنَ الْفَصِيلِ غُلْبَةً ظُلْمًا وَيُكْتَبُ لِلْأَمِيرِ أَفِيلًا

وجاء على فَعَلَ أيضًا؛ بكسر العين، قالوا: كَذَبَ يَكْذِبُ كَذِبًا، وقالوا فيه: الكِذَاب، قال الشاعر^(٤):

فَصَفَّدَقْتُهُ وَكَذَّبْتُه وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

ومثله «ضَرَبَ الْفَحْلُ النَّاقَةَ ضَرْبًا» كما قالوا: نَكَحَهَا نِكَاحًا، والقياسُ ضَرْبًا، ولا يقولونه كما لا يقولون: نَكَحًا^(٥)، فأما الكِذَاب؛ بالتشديد فهو مصدر كَذَبَ يُكْذِبُ، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾^(٦)، وقد جاء على فَعَلَة، قالوا: حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَةً، وقالوا: حَمَيْتُ الْمَكَانَ حِمَايَةً، وقالوا: دَرَيْتُهُ دَرِيَّةً مثل حَمَيْتُهُ حِمِيَةً وِدَرَايَةً مثل حِمَايَةٍ.

ومنها ما جاء على فِعْلَان قالوا: [١٩٥/ب] حَرَمَهُ حِرْمَانًا، ووجد الشيءَ يَجِدُهُ

(١) كذا في الكتاب: ٩/٤، وانظر السيرافي: ٦٤.

(٢) حكاه أبو زيد، انظر التكملة: ٢١٢.

(٣) هو الراعي، والبيت في ديوانه: ١٤٢، وأمالى ابن السجري: ٢/٢٧٢، وشرح أبيات المغني:

٣٢٥/٥، وبلا نسبة في التكملة: ٢١٢.

(٤) هو الأعشى كما في مجاز القرآن: ٢/٢٨٣، والكامل للمبرد: ٢/٢١٠، والحجة للقراء

السبعة: ١/٣٢٩، والمخصص: ١٤/١٢٨، وليس في ديوانه، وورد بلا نسبة في السيرافي: ٦٧.

(٥) كذا قال سيويه في الكتاب: ٩/٤.

(٦) النبأ: ٢٨/٧٨.

وَجَدَانَا، وَعَرَفْتُهُ عِرْفَانًا، وَقَدْ جَاءَ أَيْضًا عَلَى فُعْلَانٍ؛ [٤٥ / ٦] مضموم الفاء، قالوا: غَفَرَ اللَّهُ ذَنْبَهُ غُفْرَانًا، وَقَدْ جَاءَ عَلَى فَعْلَانٍ؛ بفتح الفاء، قالوا: لَوَيْتُهُ بِدَيْنِهِ لَيَّانًا^(١)، قَالَ الشَّاعِرُ^(٢):

تُطِيلِينَ لَيَّانِي وَأَنْتِ مَلِيئَةٌ وَأُخْسِنُ يَا ذَاتَ الْوِشَاحِ النَّقَاضِيَا

قال أبو العباس: فَعْلَانٌ؛ بفتح الفاء لا يكون مصدرًا، إِنَّمَا يَجِيءُ عَلَى فِعْلَانٍ وَفُعْلَانٍ، وَهَذَا كَثِيرٌ فِي الْمَصَادِرِ، نَحْوُ الْعِرْفَانِ وَالْوَجْدَانِ، فَكَانَ أَصْلُهُ لَيَّانًا أَوْ لَيَّانًا؛ فَاسْتَقْبَلُوا الْكِسْرَةَ وَالضَّمَّةَ مَعَ الْيَاءِ الْمَشْدَدَةِ فَعَدَلُوا إِلَى الْفَتْحَةِ^(٣)، وَقَدْ حَكَى أَبُو زَيْدٍ عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: لَوَيْتُهُ لَيَّانًا؛ بِالْكَسْرِ^(٤)، وَهُوَ شَاهِدٌ لِمَا قُلْنَا.

وقالوا: هَدَيْتُهُ لِلذَّيْنِ هُدًى، وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: وَلَجْتُهُ وَوُلُوجًا فَأَصْلُهُ وَلَجْتُ فِيهِ^(٥)، فَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ، فَلِذَلِكَ جَاءَ مَصْدَرُهُ عَلَى فُعُولٍ.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الثَّانِي وَهُوَ فَعَلَ يَفْعُلُ؛ بضمّ العين فهو قَرِيبٌ مِنَ الْأَوَّلِ فِي الْاِخْتِلَافِ، مِنْ ذَلِكَ: مَا جَاءَ عَلَى فَعْلٍ، وَهُوَ الْأَصْلُ عَلَى مَا تَقَدَّمَ. قالوا: قَتَلَهُ يَقْتُلُهُ قَتْلًا، وَخَلَقَ يَخْلُقُ خَلْقًا، وَعَلَى فَعَلَ، قالوا: جَلَبَ يَجْلُبُ جَلْبًا، وَطَلَبَ يَطْلُبُ طَلَبًا، وَعَلَى فَعَلَ؛ بِكسر العين، قالوا: خَنَقَهُ يَخْنُقُهُ خَنْقًا، وَعَلَى فُعْلٍ؛ بضمّ الفاء وسكون العين، قالوا: كَفَرَ يَكْفُرُ

(١) كذا في الكتاب: ٩ / ٤، وانظر النكت: ١٠٣٧.

(٢) سلف البيت: ٥٤ / ٤.

(٣) انظر قول أبي العباس المبرد في الارتشاف: ٤٨٣، واستحسنه ابن سيده في المخصص: ١٤ / ١٣٣، وهو في النكت: ١٠٣٧ غير منسوب، وانظر إصلاح المنطق: ٢٤٢، وأدب الكاتب: ٣٤١، ٦٢٤.

(٤) حكى ذلك عن أبي زيد الأعلم في النكت: ١٠٣٧، والرضي في شرح الشافية: ١ / ١٥٩، وابن بري كما في اللسان (لوى)، وذكره الفارسي في التكملة: ٢١٢ غير منسوب، ومن قوله: «فَعْلَانٌ بفتح الفاء..» إلى قوله: «بالكسر» قاله السيرافي: ٦٩-٧٠، واستحسنه، وأسند رأي المبرد إلى بعض أصحابه.

(٥) كذا قال سيوبه في الكتاب: ١٠ / ٤، والسيرافي: ٧٢، والفارسي في التكملة: ٢١٣، وانظر الصحاح (ولج).

كُفِّرَ وَشَكَرَ يَشْكُرُ شُكْرًا، وعلى فِعْلٍ نحوُ الْقِيلِ والذَّكَرِ مُصَدَّرِي ذَكَرَ ذِكْرًا وَقَالَ قِيلًا، وجاء على فِعْلَةٍ، قالوا: نَشَدْتُ الضَّالَّةَ نِشْدَةً، أي طلبتها، وعلى فِعَالٍ، قالوا: كَتَبَ يَكْتُبُ كِتَابًا وَحَجَبَ يَحْجُبُ حِجَابًا، وقالوا: كَتَبْنَا؛ على القياس^(١)، وعلى فُعْلَانٍ، قالوا: شَكَرَ شُكْرَانًا وَكَفَرَ كُفْرَانًا، قال الله تعالى: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعِيدِهِ﴾^(٢).

الضرب الثالث، وهو فَعِلٌ يَفْعَلُ، قد جاء أيضاً على أبنية.

منها: فَعَلٌ، وهو الأَصْلُ، قالوا: حَمَدَهُ يَحْمَدُهُ حَمْدًا وَشَمَّهُ يَشْمُهُ شَمًّا.

ومنها فَعِلٌ، نحو عَلِمَ عِلْمًا وَحَفِظَ حِفْظًا.

ومنها: فُعْلٌ؛ بضم الفاء، نحو شَرِبَهُ شُرْبًا وَشَغَلَهُ شُغْلًا.

ومنها: فَعَلٌ، قالوا: عَمِلَ عَمَلًا، قال سيويه: أَجْرُوهُ مُجْرَى الْفَرْعِ؛ لِأَنَّ بِنَاءَ فَعْلَيْهِمَا واحد فُشِبَ به^(٣)، وذلك أَنَّ البابَ في فَعِلٍ الذي لا يَتَعَدَّى إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ يَأْتِي عَلَى فَعِلٍ [أَن يَكُونَ مُصَدَّرُهُ عَلَى فَعِلٍ^(٤)] كَفَرِقَ يَفْرِقُ فَرَقًا فَهُوَ فَرِقٌ وَفَرَعَ يَفْزَعُ فَرَعًا فَهُوَ فَرَعٌ، شَبَّهُوا مَا يَتَعَدَّى بِمَا لَا يَتَعَدَّى؛ لِأَنَّ بِنَاءَهُمَا فِي الْمَاضِي وَالْمُضَارِعِ واحد.

ومنها: فَعْلَةٌ كَرَحْمَةٍ وَرَحْمَةٍ، وَلَقِيْتُهُ لَقِيَةً، وَلَا يُرَادُ بِهِ الْمَرَّةُ الْوَاحِدَةُ، وَقَالُوا فِيهِ: رَحْمَةٌ جَعَلُوهُ كَالْعَلْبَةِ^(٥).

ومنها: فِعْلَةٌ، قالوا: خَلَتْهُ إِخَالُهُ خَيْلَةً وَخِفَتْهُ خَيْفَةً.

ومنها: فِعَالٌ؛ بكسر الفاء، قالوا: سَفَدَ الذَّكَرُ الْأُنْثَى سِفَادًا: نَزَا عَلَيْهَا.

ومنها: فَعَالٌ، قالوا: سَمِعْتُهُ سَمَاعًا، جَاءَ فِيهِ فَعَالٌ كَمَا جَاءَ فِيهِ فُعُولٌ^(٦)، وَبَابُهُمَا غَيْرُ

(١) ذكر سيويه أن بعض العرب يقول: كَتَبْنَا؛ على القياس، انظر الكتاب: ٧ / ٤، وأدب الكاتب:

٦٢٥، والسيرافي: ٦٨، ٧١.

(٢) الأنبياء: ٩٤ / ٢١.

(٣) تصرف ابن يعيش بكلام سيويه، انظر الكتاب: ٦ / ٤ والسيرافي: ٦٥.

(٤) سقط من د، ط، ر، وأثبتته عن السيرافي: ٦٥.

(٥) انظر هذا القول في الكتاب: ٩ / ٤، والسيرافي: ٦٩، والتكملة: ٢١٣.

(٦) كذا قال سيويه في الكتاب: ٨ / ٤.

المتعدّي.

ومنها: فَعَلَان، قالوا: غَشِيَتْهُ غَشْيَانًا.

ومنها: فُعُول، قالوا: لَزِمَهُ لُزُومًا وَنَهَكَهُ نُهُوكًا.

فَأَمَّا فَعَلَ يَفْعَلُ مِمَّا فِيهِ حَرْفٌ مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ فَعَلَى ثَلَاثَةِ أَبْنِيَةٍ:

منها: فَعَالَةٌ، نحو نَصَحَ نَصَاحَةً، وَفَعَالَةٌ، قالوا: نَكَأْتُ الْقَرْحَةَ نِكَايَةً^(١).

ومنها: فَعَالٌ، قالوا: ذَهَبَ ذَهَابًا، وَفُعَالٌ، قالوا: سَأَلَ سُؤَالًا.

وقد جاءت مصادر فيما يتعدّى فعله مؤنثة بالألف، نحو رَجَعْتُه رُجْعِي وَذَكَرْتُهُ

ذِكْرِي، وقالوا: الدَّعَوَى، فالرُّجْعَى بمعنى الرُّجُوع، والذِّكْرَى بمعنى الذِّكْر، والدَّعَوَى

بمعنى الدُّعَاء، أَتَوْا هَذِهِ الْمَصَادِرَ بِالْأَلْفِ كَمَا أَتَوْا كَثِيرًا مِنْهَا بِالْهَاءِ، نَحْوُ الْعِدَّةِ وَالزَّيْنَةِ

وَالْجِلْسَةِ وَالْقِعْدَةِ، وَقَدْ يُطْلَقُونَ الدَّعَوَى؛ بِمَعْنَى مَا يُدْعَى بِهِ، وَالْأَصْلُ الْمَصْدَرُ، وَإِنَّمَا

جاء ما ذكرناه على حَدِّ قَوْلِهِمْ: ضَرَبُ الْأَمِيرِ؛ بِمَعْنَى مَضْرُوبِهِ، وَنَسِجُ الْيَمَنِ؛ بِمَعْنَى

مَنْسُوجِهِ^(٢)، وَمِثْلُ الدَّعَوَى الْحَذْيَا^(٣) وَالْبَقْيَا^(٤)، أَصْلُهُمَا الْمَصْدَرُ وَأَوْقَعَا عَلَى الْمَفْعُولِ.

الضَرْبُ الثَّانِي مِنَ الثَّلَاثِي غَيْرِ الْمُتَعَدِّي، وَتَنْقَسِمُ أَبْنِيَةُ فِعْلِهِ إِلَى أَنْقِسَامِ أَبْنِيَةِ الْمُتَعَدِّي،

وَيُخَصُّهُ فَعْلٌ يَفْعُلُ، وَهَذَا الْبِنَاءُ لَا يَكُونُ فِي الْمُتَعَدِّي أَلْبَتَّةَ، وَمِنْ ذَلِكَ فَعَلَ يَفْعِلُ،

وَلِمَصْدَرِهِ أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةٍ: فُعُولٌ، قالوا: جَلَسَ يَجْلِسُ جُلُوسًا، وَهُوَ الْكَثِيرُ، وَعَلَيْهِ الْقِيَاسُ،

وَقَدْ شَبَّهُوهُ بِالْمُتَعَدِّي، فَجَاءَتْ بَعْضُ مَصَادِرِهِ عَلَى مَصَادِرِ الْمُتَعَدِّي، قالوا: حَلَفَ يَحْلِفُ

حَلِيفًا، جَاؤُوا بِهِ عَلَى فِعْلٍ، حَمَلُوهُ عَلَى السَّرِقِ^(٥) فِي الْمُتَعَدِّي، وقالوا: عَجَزَ يَعْجِزُ عَجْزًا،

حَمَلُوهُ عَلَى الضَّرْبِ فِي الْمُتَعَدِّي، وقالوا: سَرَى يَسْرِى سَرًى، كَمَا قالوا: هُدًى، وَلَيْسَ فِي

(١) «نَكَأْتُ الْقَرْحَةَ: قَرَفْتُهَا» إِصْلَاحُ الْمَنْطِقِ: ١٥٢، وَاللِّسَانُ (نَكَأَ).

(٢) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢/ ١٢٠، وَالْمُقْتَضِبُ: ٤/ ٣٠٤.

(٣) أَحْذَاهُ: أَعْطَاهُ. اللِّسَانُ (حَذَا).

(٤) أَيْ الْإِبْقَاءَ. اللِّسَانُ (بَقَا).

(٥) كَذَا قَالَ سَبْيُوهِ فِي الْكِتَابِ: ٤/ ١٠.

المصادر ما هو على فَعَلَ إِلَّا اهْتَدَى وَالشَّرَى^(١).

وقد كَثُرَ في الأصوات فَعِيل، قالوا: الصَّهِيل والنَّهْيَق والضَّجِيج، وقد يتعاوَرُ فَعِيل وفُعال، قالوا: شَحَجَ البُغْلُ شَحِيجاً وشَحَاجاً ونَهَقَ الحِمَارُ^(٢) نَهِيقاً ونُهَاقاً، وهو كثير، اتَّفَقا في المصدر كما اتَّفَقا في الصفة من نحو عَجِبَ وعُجِبَ وخَفِيَ وخُفِيَ.

وأما فَعَلَ يَفْعُل؛ بالضم فهو في غير المتعدي أكثر من فَعَلَ يَفْعِل؛ بالكسر، وله أبنية منها: فُعُول وهو الكثير والذي عليه القياس^(٣) نحو قَعَدَ يَقْعُدُ قُعُوداً وخرَجَ يخرُجُ [١٩٦/أ] خُرُوجاً.

ومنها: فَعَال، وهو في الكثرة بعد فُعُول، نحو نَبَتَ نَبَاتاً وثَبَتَ ثَبَاتاً وثُبُوتاً؛ على القياس، وقد جاء فيه أيضاً الفُعَال؛ بالضم كما جاء الفُعُول والفُعَال، قالوا: عَطَسَ عُطَاساً ونَعَسَ نُعَاساً، وكَثُرَ الفُعَالُ فيما كان صوتاً نحو الصُّرَاخ والنَّبَاح، وقالوا: سَكَتَ يَسْكُتُ سَكْتاً^(٤)، جاؤوا به على فَعَلَ؛ جعلوه كالقَتْلِ في المتعدي، وقالوا فيه أيضاً: سَكُوتاً؛ على القياس.

وقالوا: المَكْتُ^(٥)؛ جاؤوا به على فَعَلَ؛ جعلوه كالقُبْحِ في المتعدي، وقالوا: فَسَقَ يَفْسُقُ فِسْقاً؛ جعلوه كالذِّكْرِ في المتعدي، وقالوا: عَمَرَ المنزلَ عِمَارَةً؛ جعلوه كالشُّكَايَةِ والقِصَارَةِ في المتعدي.

وأما الحِجُّ فذكره سيبويه في المصادر؛ جعله كالذِّكْرِ في المتعدي^(٦)، وعن أبي زيد أنَّ

(١) انظر ما سلف: ٥١/٦.

(٢) في ط: «البعير» انظر أدب الكاتب: ٤٨١، ٥٤٧، واللسان (نق).

(٣) هو مذهب سيبويه والأخفش والجمهور، انظر الكتاب: ٩/٤، والمساعد: ٦٢٣/٢، والارتشاف: ٤٩١، وجاء منه على فُعُول بفتح الفاء بضعة مصادر، انظر الكتاب: ٣٨/٤، والمقتضب: ١٢٨/٢، والسيرافي: ١٣٠.

(٤) حكاه سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ٩/٤، والتكملة: ٢١٣.

(٥) حكاه سيبويه والفارسي، انظر الكتاب: ١٠/٤، والتكملة: ٢١٣.

(٦) انظر الكتاب: ١٠/٤.

الحَجَّ بالفتح المصدر، والحِجُّ بالكسر اسم الحاج^(١)، وأنشد^(٢):
وَكأنَّ عاقِبَةَ النُّشُورِ عليهمُ حِجٌّ بأَسْفَلِ ذِي المَجَازِ نُزُورُ

ورواه الجوهري حِجٌّ؛ بالضم، جعله جمعَ حاجٍ كعائذ وعُوذ^(٣).
وأما فَعِلَ يَفْعَلُ في اللازم فالبابُ فيه فَعَلَ، قالوا: غَضِبَ غَضَباً وَبَطَرَ بَطْراً وَأَشَرَ
أَشْراً، هذا هو الكثيرُ والمقيسُ، وقد يخالف كما خالف ما قبله، قالوا: ضَحِكَ ضَحْكَاً
وَلَعِبَ لَعِباً كما قالوا: الحَلَفُ^(٤)، وقالوا: شَبِعَ شَبْعاً والشُّبُع بالإسكان: اسمٌ ما يُشْبِعُ^(٥)،
ونظيرُ الشُّبُع قولهم: رَوَيْتُ من الماء رِيّاً وَرِيّاً وَرَوَيْ، ورَضِيت عنه رِضًى، وقالوا: حَرِدَ
يَحْرَدُ حَرْداً؛ جاؤوا به على فَعَلَ^(٦)، وقولهم في الاسم منه: حَارِدٌ يدلُّ أنه مُسَكَّنٌ خَرَجَ عن
باب غَضِبَ غَضَباً فهو غضبان بقولهم: حَارِدَ.

وأما ما كان ممّا لا يتعدّى مختصّاً ببناء لا يَشْرُكُه فيه المتعدّي فهو فَعَلَ، وذلك لما يكون
خَصْلَةٌ في الشيء غيرَ عَمَلٍ ولا عِلاجٍ، ولمصدره أبنيةٌ ثلاثةٌ يكثر فيها، وهي فَعَالٌ وفَعَالَةٌ
وفُعْلٌ.

فالأول: جُمِلَ جَمَالاً وَهَوَّ بهَاءً، والثاني: قُبِحَ قَبَاحَةً وَهَوَّ بهَاءً وَشُنِعَ شَنَاعَةً وَوَسُمَ
وَسَامَةً، والثالث: حُسِنَ حُسْنًا وَتُبِّلَ تَبْلًا، وفَعَالَةٌ أَكْثَرُ، وقد يجيء مصدره على فَعَلَ؛
قالوا: ظَرَفَ ظَرْفًا؛ جعلوه كالسَّكْتِ، وعلى فَعَلَ؛ قالوا: شَرَفَ شَرْفًا؛ شَبَّهوه بالغَضَبِ
والبَطَرِ لاشتراكهما في عدم التعدّي، وقد جاء على فَعَلَ؛ قالوا: عَظُمَ عِظْماً وَصَغُرَ صِغْراً
وَكَبُرَ كِبَرًا، جعلوه كالشُّبُعِ، وقالوا: قُبِحَ قُبُوحَةً^(٧)، وسَهِّلَ سُهولةً، بنَوْه على فُعُولَةٍ كما

(١) انظر هذه الرواية عن أبي زيد في التكملة: ٢١٣، وانظر أيضاً: السيرافي: ٧٣.

(٢) البيت لجرير، وهو في ديوانه: ١/ ١٠٤، وبلا نسبة في التكملة: ٢١٣.

(٣) انظر الصحاح: (حجج).

(٤) في ط: «الحَلَف» وهو الاستقاء، انظر إصلاح المنطق: ١٢-١٣.

(٥) كذا قال الفارسي في التكملة: ٢١٤، وانظر إصلاح المنطق: ٣٠٦.

(٦) سقط من ط، ر: «جاؤوا به على فعل».

(٧) حكاه سيبويه عن بعضهم، انظر الكتاب: ٢٨/٤.

بَنَوْهُ عَلَى فَعَالَةٍ كَالْقَبَاحَةِ، وَرَبَّمَا جَاءَ عَلَى فَعْلَةٍ، قَالُوا: كَثُرَ كَثْرَةً وَكَثَارَةً؛ عَلَى الْقِيَاسِ، وَقَالُوا: كَدَّرَ الْمَاءُ كُدُورَةً وَكَدِّرَ كَدْرًا وَكَدِّرَ الطَّائِرُ كُدْرَةً صَارَ لَوْنُهُ كُدْرَةً، وَهِيَ غُبْرَةٌ.

وَقَدْ جَاءَتْ مَصَادِرُ عَلَى مِثَالٍ وَاحِدٍ فِي اللَّازِمِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ أَبْنِيَةُ أَفْعَالِهَا لِتَقَارُبِ مَعَانِيهَا، وَذَلِكَ نَحْوُ الْغَلْيَانِ وَالتَّرْوَانِ، فَالْغَلْيَانُ مَصْدَرٌ عَلَى يَغْلِي، مِثْلُ جَلَسَ يَجْلِسُ فِي الصَّحِيحِ، وَالتَّرْوَانُ مَصْدَرٌ نَرَا يَنْزُو، مِثْلُ قَعَدَ يَقْعُدُ، فَأَبْنِيَةُ الْأَفْعَالِ مُخْتَلِفَةٌ، وَمَصَادِرُهَا مُتَّفَقَةٌ [٤٧/٦] عَلَى فَعْلَانٍ، وَذَلِكَ لِتَقَارُبِ مَعَانِيهَا، وَإِنَّمَا يَكُونُ ذَلِكَ لَمَّا فِيهِ اضْطِرَابٌ وَحَرَكَةٌ فِي ارْتِفَاعٍ، نَحْوُ النَّقْزَانِ وَالتَّنْفَازِ^(١) وَمِثْلُهُ الْعَسَلَانِ^(٢) وَالرَّتْكَانِ^(٣)، وَهُمَا صَرَبَانِ مِنَ الْعَدُوِّ، وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ الْفَعْلَانُ فِي هَذَا الضَّرْبِ مِمَّا فِيهِ حَرَكَةٌ وَاضْطِرَابٌ، وَلَا يَجِيءُ فِعْلُهُ يَتَعَدَّى^(٤) الْفَاعِلَ إِلَّا أَنْ يَشْدَّ شَيْءٌ نَحْوُ شَنِتُّهُ شَنَانًا^(٥)، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ مُتَعَدِّيًا إِلَّا فِي هَذَا الْفِعْلِ لَا غَيْرُ^(٦).

فَجَمِيعُ مَصَادِرِ الثَّلَاثِيِّ اثْنَانِ وَسَبْعُونَ مَصْدَرًا، وَجَمِيعُ أَبْنِيَّتِهَا اثْنَانِ وَثَلَاثُونَ بِنَاءً عَلَى مَا ذَكَرَ، وَالْأَصْلُ مِنْهَا فِيهَا كَانَ مُتَعَدِّيًا: فَعَلَّ؛ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَسُكُونِ الْعَيْنِ، نَحْوُ ضَرَبَ وَقَتَلَ، وَعَلَيْهِ مَدَارُ الْبَابِ، وَمَا عَدَاهُ لَيْسَ بِأَصْلٍ لِاخْتِلَافِهِ، وَطَرِيقُهُ أَنْ يُحْفَظَ حِفْظًا، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِكَثْرَةِ فَعَلٍّ فِي الثَّلَاثِيِّ وَأَطْرَادِهِ فِيهَا كَانَ مُتَعَدِّيًا مِنْهُ.

وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا أَرَدْتَ الْمَرَّةَ الْوَاحِدَةَ فَإِنَّمَا تَرْجِعُ إِلَى فَعْلَةٍ عَلَى أَيِّ بِنَاءٍ كَانَ الثَّلَاثِيُّ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: ذَهَبْتُ ذَهَابًا ثُمَّ تَقُولُ: ذَهَبْتُ ذَهْبَةً وَاحِدَةً^(٧)، وَالْأَصْلُ فِي

(١) النَّقْزَانُ وَالتَّنْفَازُ: الْوُثْبَانُ، الْلِسَانُ (نَقَزَ، نَفَزَ).

(٢) عَسَلَ الثَّعْلَبُ: أَسْرَعَ فِي عَدُوِّهِ وَاضْطَرَبَ. الْلِسَانُ (عَسَلَ).

(٣) رَتَكَانُ الْبَعِيرِ: مِقَابَرَةُ خَطْوِهِ فِي رَمَلَانِهِ، الْلِسَانُ (رَتَكَ).

(٤) فِي ط، ر: «مُتَعَدِّي».

(٥) مِنْ قَوْلِهِ: «وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ ..» إِلَى قَوْلِهِ: «شَنَانًا» قَالَهُ سَيَبَوِيهِ فِي الْكِتَابِ: ١٥/٤، وَانْظُرْ

السِّيْرَافِي: ٨٠-٨١.

(٦) كَذَا فِي السِّيْرَافِي: ٨١.

(٧) مِنْ قَوْلِهِ: أَنْكَ إِذَا أَرَدْتَ ..» إِلَى قَوْلِهِ: «وَاحِدَةً» قَالَهُ الْمُبَرِّدُ فِي الْمُقْتَضَبِ: ١٢٧/٢.

غير المتعديّ فُعُول وفَعَال، نحوُ قَعَدَ قُعُوداً وخرج خُرُوجاً وَثَبَت ثَبَاتاً وَنَبَت نَبَاتاً، وما عداهما فليس بأصل، بل يُحْفَظُ، وذلك لكثرتِه، وكأنهم جعلوا الزيادة في المصدر كالعَوَض من التعديّ، فأما دخلتُه دُخُولاً وَوَلَجْتُه وَلُوجاً فهما في الحقيقة غير متعديّين، والمراد دخلتُ فيه وولجتُ فيه^(١)، فحُذِف حرفُ الجرِّ لكثرة الاستعمال، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتجري في أكثر الثلاثي المزيد فيه والرباعي على سَنَن واحد، وذلك قولك في أَفْعَل: إِفْعَال، وفي افْتَعَلَ: افْتِعَال، وفي انْفَعَلَ: انْفِعَال، وفي اسْتَفْعَلَ: اسْتِفْعَال، وفي افْعَلْ وافْعَال: إِفْعَال وافْعِيلَال، وفي افْعَوَلْ: افْعَوَال، وفي افْعَوَلْ: افْعِيْعَال، وفي افْعَنَلْ: افْعِنَلَال، وفي تَفَاعَلَ: تَفَاعُل، وفي افْعَلَلْ: افْعِلَلَال، وقالوا في فَعَلَ: تَفْعِيل وتَفْعِلَة، وعن ناس من العرب فِعَال، قالوا: كَلَّمْتُهُ كِلَاماً، وفي التنزيل: ﴿وَكَذَبُوا بِتَايِنِنَا كَذَابًا﴾ وفي فاعَلَ: مُفَاعَلَة وفِعَال، وَمَنْ قال: كِلَام قال: قِيَتَال، وقال سيبويه في فِعَال: كأنهم حذفوا الياء التي جاء بها أولُك في قِيَتَال ونحوها، وقد قالوا: مَارَيْتُهُ مِرَاءً وقَاتَلْتُهُ قِتَالاً، وفي تَفَعَّل تَفَعَّل وتِفْعَعَلَ فَيَمَنْ قال كِلَام، قالوا: تَحَمَّلْتُهُ تَحْمَلّاً، وقال:

ثَلَاثَةُ أَحْبَابٍ فُحِبُّ عِلَاقَةٍ وَحُبُّ تِمْلَاقٍ وَحُبُّ هُوَ الْقَتْلُ

وفي فَعَلَلْ: فَعَلَلَة وفِعْلَال، قال رؤبة:

..... أَيُّهَا سِرْهَافِ

وقالوا في المضاعف: قِلْقَالٌ وَزِلْزَالٌ؛ بالكسر والفتح، وفي تَفَعَّلَلْ: تَفَعَّلَلْ).

قال الشَّارِح: اعلمْ أَنَّ ما جاوز من الأفعال الماضية ثلاثة أحرف، سواء كانت بزيادة أو بغير زيادة فإنَّ مصادرها تجري على سَنَن لا يختلف وقياس واحد مطَّرد في غالب الأمر وأكثرِه، وذلك لأنَّ الفعل بها لا يختلف، والثلاثية مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة، فلاختلاف الثلاثية اختلفت مصادرها، ولعدم اختلاف ما زاد منها على

الثلاثة جرت على منهاج واحد لم يختلف، وجملة الأمر أنَّ ما زاد على الثلاثة من الأفعال على ضربين:

أحدهما: بحروف كلُّها أصول، ولا يكون إلَّا على أربعة أحرف لا غير.

والثاني: بزيادة عليه، وذلك على ثلاثة أضرب: مُوازنٌ للرباعي على سبيل الإلحاق به، وموازنٌ له من غير إلحاق، [١٩٦/ب] وغيرُ موازنٍ له.

فأما الملحقُ بالرباعي فحكمه حكمُ الرباعي في الماضي والمضارع والمصدر، نحو شَمَلٌ يَشْمَلُ شَمْلَةً وَحَوْقَلٌ يُحَوِّقِلُ حَوْقَلَةً وَيَنْطَرُ يُنْطَرُ بِنَطَرَةٍ كما تقول: دَخَرَجٌ يَدْخَرِجُ دَخَرَجَةً.

وأما الموازنُ من غير إلحاق فثلاثة أبنية: أَفْعَلٌ وَفَعَّلٌ وَفَاعَلٌ، فهذه الأبنية وإن كانت على وزن دَخَرَجٍ في حركاته وسكناته فذلك شيءٌ كان بحكم الاتفاق من [٤٨/٦] غير أنَّ يكون مقصوداً إليه، فلذلك لم يأت مصدره على نحو الدَخَرَجَةِ، بل قالوا في أَفْعَلٍ: إِفْعَالٌ نحوُ أَعْطَى يُعْطِي إعْطاءً وأَكْرَمَ يُكْرَمُ إِكْرَاماً، وذلك أنَّ الرباعيَّ له مصدران:

أحدهما: الْفَعْلَلَةُ، نحوُ الدَخَرَجَةِ والسَّرْهَفَةِ، والآخر: الْفِعْلَالُ نحوُ السَّرْهَافِ والزَّلْزَالِ، والأوَّلُ أَغْلَبُ وَالزَّمُّ، وربما لم يأت منه فِعْلَالٌ، ألا ترى أنهم قالوا: دَخَرَجَتِهِ دَخَرَجَةٌ، ولم يُسمع فيه دَخَرَجٌ، فجاء مصدر الملحق على الأغلب، نحوُ الْيَنْطَرَةِ والْجَهْوَرَةِ، ومصدرُ ما وَازَنَ من غير إلحاق على فِعْلَالٍ نحوُ الْإِكْرَامِ؛ ليكون قد أخذ بحكم الشَّبه والموازنة من الرباعي بنصيب.

وأما فَعَّلَ فَإِنَّ مصدره يأتي على التَفْعِيلِ، نحوُ كَسَّرَتْه تَكْسِيراً وَعَذَّبَتْه تَعْذِيباً، قال الله تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾^(١)، كأنهم جعلوا التاء في أوله بدلاً من العينِ الزائدة في فَعَّلَ، وجعلوا الياء قبل الآخر بمنزلة الألف التي في الإِفعال، غَيَّرُوا أوله كما غَيَّرُوا آخره^(٢)، كما فعلوا في الإِفعال، وقال قوم: كَلَّمْتَهُ كِلَاماً وَجَمَلْتَهُ

(١) النساء: ١٦٤/٤.

(٢) من قوله: «جعلوا التاء ..» إلى قوله: «آخره» قاله سيبويه: ٧٩/٤ بخلاف يسير.

جَمَالاً^(١)، قال الله تعالى: ﴿وَكَذَبُوا بِتَايِنِنَا كَذَابًا﴾^(٢)، كأنهم نَحَوْا نَحْوَ أَفْعَلٍ إِفْعَالًا فكَسَرُوا الْأَوَّلَ وزادوا قبل الآخر أَلْفًا^(٣).

وأما فاعَل فإنَّ المصدر منه الذي لا يَنْكسر أبداً مُفَاعَلَة، نَحَوُ قَاتَلْتَهُ مُقَاتَلَة وَجَالَسْتَهُ مُجَالَسَة، جاء لفظُهُ كالمفعول لأنَّ المصدر مَفْعُول^(٤)، قال سيبويه: «جعلوا الميم عوضاً من الألف التي بعد أول حرف منه والهاء عَوْضاً من الألف التي قبل آخر حرف منه»^(٥)، يعني أَنَّ فِي فَعَالٍ قَدْ حُذِفَتِ الْأَلْفُ التي كانت بعد الفاء، وفي مُفَاعَلَة حُذِفَتِ الْأَلْفُ التي قبل الآخر فَعُوضَ منها، وفي الجملة المُقَاتَلَة والمُخَالَفَة هنا كالمَضْرَب والمَقْتَل في مصدر ضَرَبَ وقَتَلَ جاء على غير قياس أفعالهما^(٦).

ومنهم مَنْ يقول: قَاتَلْتَهُ قِتَالًا وضَارَبْتَهُ ضِيرَابًا^(٧)، كأنهم يَسْتَوْفُونَ حُرُوفَ فاعَلٍ ويزيدون الألفَ قبل آخره ويكسرون أولَ المصدر على حَدِّ إِكْرَامٍ وإِخْرَاجٍ، وإذا كَسَرُوا الأول انقلبت الألفُ ياءً، ومنهم مَنْ يَحْذِفُ هذه الياءَ تخفيفاً فيقول: قَاتَلْتَهُ قِتَالًا وَمَارَيْتُهُ مِرَاءً^(٨)، والمصدرُ اللازمُ في فاعَلْتِ المُفَاعَلَة، وقد يَدْعُونَ الفِعَالِ والفِيعَالِ ولا يَدْعُونَ المُفَاعَلَة، قالوا: جالسته مجالسة^(٩)، ولم يُسْمَعْ جِلَاسًا ولا جِيلَاسًا ولا قِعَادًا ولا

(١) نقل سيبويه هذا عن ناس من العرب، انظر الكتاب: ٧٩ / ٤، وأدب الكاتب: ٦٢٨ وفيه: «جملة جَمَالًا»، والأصول: ٣ / ١٣٠.

(٢) النبأ: ٢٨ / ٧٨.

(٣) كذا قال سيبويه في توجيه كَلَامٍ، انظر لكتاب: ٧٩ / ٤.

(٤) من قوله: «وأما فاعَل ..» إلى قوله: «مفعول» قاله سيبويه بخلاف يسير في الكتاب: ٨٠ / ٤.

(٥) الكتاب: ٨٠ / ٤، وانظر اعتراض السيرافي على سيبويه في حاشية الكتاب: ٨٠ / ٤، والسيرافي: ٢١٠، والأعلم في النكت: ١٠٦٠.

(٦) هذا قول سيبويه في الكتاب: ٨٠ / ٤.

(٧) ذكره سيبويه في الكتاب: ٨٠ / ٤، وهذه لغة اليمن، وعن الفراء أنها لبعض بني الحارث بن كعب، انظر ديوان الأدب: ٣٩٣ / ٢، ودقائق التصريف: ١٥٧.

(٨) قال بحذف الياء المبرد وابن السراج والرضي، وهو توجيه سيبويه، انظر الكتاب: ٨١ / ٤، والمقتضب: ١٠٠ / ٢، والأصول: ١١٦ / ٣، ١٣١ / ٣، وشرح الشافية للرضي: ١٦٦ / ١.

(٩) من قوله: «كأنهم يستوفون ..» إلى قوله: «مجالسة» قاله السيرافي بخلاف يسير، انظر حاشية=

قيعاداً^(١).

وأما غير الموازن فأبنيته عشرة: منها اثنان^(٢) ليس في أولهما همزة، وهما تَفَعَّلَ وَتَفَاعَلَ، وثمانية قد لزمَت أَوَّلُهَا همزة الوصل، ثلاثة خماسية، وهي انْفَعَلَ وَافْتَعَلَ وَافْعَلَ، وخمسة سداسية، وهي اسْتَفَعَلَ وَافْعَالَ وَافْعَوْعَلَ وَافْعَوَّلَ وَافْعَنْعَلَل.

فأما تَفَعَّلَ فبابه التفعُّل، نحو تَكَلَّمْتُ تَكَلِّماً وَتَقَوَّلْتُ تَقَوُّلاً، جاؤوا في المصدر بجميع حروف الفعل، وضمُّوا العين لأنه ليس في الأسماء ما هو على تَفَعَّلَ؛ بفتح العين وفيها تَفَعَّلَ؛ بضمِّ العين نحو تَنَوَّطَ لطائر^(٣)، ولم يزدوا ياء ولا ألفاً قل آخره لأنهم جعلوا التاء في أوله وتشديد العين عوضاً ممَّا يَزَادُ في المصدر.

وأما الذين قالوا: كِذَّاباً فَإِنَّهُمْ يَقُولُونَ: تَحَمَّلْتُ تَحِمَّالاً، أَرَادُوا أَنْ يُدْخِلُوا الألف قبل آخره كما أَدْخَلُوهَا فِي أَفْعَلْتُ، وَكَسَرُوا الحرف الأول كما كَسَرُوا أَوَّلَ إِفْعَالٍ^(٤).

وإنما يزدون في المصدر ما ليس في الفعل فرقاً بينهما، وخصُّوا المصدر بذلك لأنه اسم، والأسماء أَخَفُّ مِنَ الأَفْعَالِ وَأَحْمَلُ لِلزِّيَادَةِ، فأما البيت الذي أنشده وهو^(٥):

ثلاثة أَحْبَاب ... إلخ

فإن البيت أنشده ثعلب في أماليه عن ابن الأعرابي، والشاهد فيه قوله: تَمَلَّاقَ، جاء به على تَمَلَّقَ مطاوع مَلَّقَ، ويُروى «فحبُّ علاقة» بالتنوين وبغير تنوين والإضافة في الموضعين، جعله مقبوض^(٦) الأجزاء الخماسية، يريد أنه قد جمع أنواع المحبة، حبُّ

=الكتاب: ٨٠/٤.

(١) كذا في السيرافي: ٢١١.

(٢) في ط، ر: «اثنان» تحريف.

(٣) التَّنَوُّط: طائر. الأصول: ١٣٠/٣، والسيرافي: ٦٥١.

(٤) من قوله: «وأما الذين ..» إلى قوله: «إفْعَال» قاله سيبويه: ٨٠-٧٩/٤.

(٥) سلف البيت بتمامه قبل قليل، وهو بلا نسبة في مجالس ثعلب: ٢٣، وإعراب ثلاثين سورة:

٨١، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١٢٥٠، وشرح الملوكي: ١٩٤، والصحاح واللسان (ملق)،

وحاشية الشيخ يس على التصريح: ٣٢٩/١.

(٦) في ط: «منقوصاً من»، وفي ر «منقوصاً من»، وكلاهما مرجوح.

علاقة، وهو أَصْفَى المودة، وَحُبُّ تِمْلَاق وهو [٤٩/٦] التودُّد، قال سيبويه: «كَأَنَّهُ يَحْمِلُهُ عَلَى أَمْرِ تَخِيلَهُ عَنْهُ»^(١) يُقَالُ: مَلِقَ لَهُ مَلَقًا وَتِمْلَاقًا، وَحُبُّهُ هُوَ الْقَتْلُ يَرِيدُ الْغُلُوَّ فِي ذَلِكَ.

وَأَمَّا تَفَاعَلَ فَمَصْدَرُهُ التَّفَاعُلُ، كَمَا كَانَ مَصْدَرُ تَفَعَّلَ التَّفَعُّلُ؛ لِأَنَّ الزَّيْنَةَ وَعِدَّةَ الْحُرُوفِ وَاحِدَةٌ، وَتَفَاعَلْتُ مِنْ فَاعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ تَفَعَّلْتُ مِنْ فَعَّلْتُ، وَضُمُّوا الْعَيْنَ لِأَنَّهُمْ لَوْ كَسَرُوا لَأَشْبَهَ الْجَمْعَ نَحْوُ تَنْضُبٍ وَتَنَاضِبٍ، وَلَمْ يَفْتَحُوهُ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ تَفَاعَلَ.

وَأَمَّا مَا فِي أَوَلِهِ هَمْزَةُ الْوَصْلِ فَمَصْدَرُهُ أَنْ تَأْتِي بِهِ عَلَى مِنْهَاجِ إِكْرَامٍ وَإِخْرَاجِ فَتَزِيدُ أَلْفًا قَبْلَ^(٢) آخِرِهِ وَتُسْتَوِي حُرُوفَ الْفِعْلِ، وَتَثْبُتُ الْهَمْزَةُ [١٩٧/أ] مُوَصُولَةٌ فِي أَوَلِهِ كَمَا تَثْبُتُ كَذَلِكَ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الْمَوْجِبَةَ لاجْتِلَابِهَا فِي الْفِعْلِ مَوْجُودَةٌ فِي الْمَصْدَرِ، وَهُوَ سَكُونُ أَوَلِهِ، فَتَقُولُ فِي الْخَمَاسِيِّ: أَنْطَلَقَ أَنْطِلَاقًا وَاحْتَسَبَ احْتِسَابًا وَاحْمَرَّ احْمِرَارًا، وَتَقُولُ فِي السِّدَّاسِيِّ: اسْتَخْرَجَ اسْتِخْرَاجًا وَأَشْهَبَ اشْهِيَابًا وَاغْدَوْدَنَ اغْدِيدَانًا وَاجْلَوْدَ اجْلَوْدًا^(٣) وَاقْعَنْسَسَ اقْعَنْسَاسًا، وَأَمَّا افْعَلَّ نَحْوُ احْمَرَّ احْمِرَارًا فَهُوَ مَقْصُورٌ مِنْ أَحْمَارَ.

وَأَمَّا فَعَّلَلْ فَهُوَ بِنَاءٌ تَخْتَصُّ بِهِ بَنَاتُ الْأَرْبَعَةِ الْأُصُولِ، نَحْوُ دَخَرَجٍ يُدْخِرُجُ وَسَرْهَفٍ يُسَرْهَفُ، وَلَهُ مَصْدَرَانِ الْفَعْلَلَةُ وَالْفِعْلَالُ، وَذَلِكَ نَحْوُ دَخَرَجْتُهُ دَخَرَجَةً وَسَرْهَفْتُهُ سَرْهَفَةً، جَعَلُوا التَّاءَ عَوْضًا مِنَ الْأَلْفِ الَّتِي تَزَادُ قَبْلَ الْآخِرِ فِي مِثْلِ الْإِعْطَاءِ وَالْإِكْرَامِ وَقَالُوا: السَّرْهَافُ.

وَالْغَالِبُ الْأَوَّلُ؛ لِأَنَّهُ لَا زَمَّ لِمَجْمِعِهَا، وَرَبِّمَا لَمْ يَأْتِ فِعْلَالٌ، تَقُولُ: دَخَرَجْتُهُ دَخَرَجَةً، وَلَمْ يُسْمَعْ دِخْرَاجٌ^(٤)، وَقَالُوا: زَلَزَلْتُهُ زَلَزَلَةً وَقَلْقَلْتُهُ قَلْقَلَةً، وَقَالُوا: الزَّلْزَالُ وَالْقَلْقَالُ كَالسَّرْهَافِ، وَرَبِّمَا فَتَحُوا الْأَوَّلَ فِي الْمِضَاعَفِ فَقَالُوا: الزَّلْزَالُ وَالْقَلْقَالُ، وَلَا يَقُولُونَهُ فِي

(١) العبارة في الكتاب: ٧٢/٤ «وَأَمَّا تَعَقَّلَهُ فَهُوَ نَحْوُ تَقَعَّدَهُ لِأَنَّهُ يَرِيدُ أَنْ يَخْتَلَهُ عَنْ أَمْرِ يَعُوقُهُ عَنْهُ، وَيَتِمَلَّقُهُ نَحْوَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يَدِيرُهُ عَنْ شَيْءٍ» وَكَذَلِكَ هِيَ فِي مَطْبُوعَةِ بُولَاق: ٢/٤٠، وَالْأُصُولُ: ٣/١٢٢-١٢٣.

(٢) سَقَطَ مِنْ ط: «قَبْلَ».

(٣) «الْأَجْلَوَادُ: الْمِضَاءُ وَالسَّرْعَةُ فِي السَّيْرِ» اللَّسَانُ (جِلْد).

(٤) مِنْ قَوْلِهِ: «وَلَهُ مَصْدَرَانِ..» إِلَى قَوْلِهِ: «دِخْرَاجٌ» قَالَهُ السَّيْرَافِيُّ: ٢٢٤ بِخِلَافِ سَيَرِ.

غيره، فلا يقولون: السَّرْهَاف؛ بفتح السين^(١)، كأنَّهم لثقل التضعيف لم يكسروا الأول، وإنما حذفوا التاء وأتوا بالألف قبل الآخر عوضاً عنها وفتحوا الأول كما فتحوا أوَّل التفعيل من نحو كَلَّمته تكليماً، ومَنْ كَسَرَ جعله كالِكِلَام والكِذَّاب، فأما قوله^(٢):

سَرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ

فإنَّ صاحب الكتاب^(٣) أنشده لرؤية، وهو للعجاج، وقبله^(٤): [٥٠ / ٦] والنَّسْرُ قَدْ يَرْكُضُ وَهُوَ هَافٍ بُدِّلَ بَعْدَ رِيْشِهِ الْغَدَافِ قَنَازِ عَافٍ مِنْ زَغَبٍ خَوَافٍ سَرْهَفْتُهُ مَا شِئْتُ مِنْ سِرْهَافٍ

القَنَازِع: جمعُ قَنَزَةٍ وهي^(٥) الشَّعر حول الرأس، والزُّغَب: الشعرات الصُّفْر على ريش الفرخ، والخَوَافِي: ما دون الرِّيشات من مُقَدَّم الجناح، وسَرْهَف الصَّبِيَّ: أحسنَ غذاءه، يقال: سَرْهَفَهُ وسَرْعَفَهُ^(٦)، والشاهد فيه قوله: سِرْهَاف جاء بالمصدر على فِعْلَال. وما لحقته الزيادة من بنات الأربعة وجاء على مثال استَفَعَلتْ فإنَّ مصدره يَجِيءُ على استِفْعَال، نحو اِخْرَنْجَمْتُ اِخْرَنْجَاماً واطْمَأْنَنْتُ اِطْمِئْنَاناً وَاقْشَعْرَزْتُ اقْشَعْرَاراً، فأما الطُّمَأْنِينَةُ والقُشْعَرِيرَةُ فاسمان وليسا مصدرين جاريين على اِطْمَأْنَنٍّ وَاقْشَعْرَرٍّ، وإنما هما بمنزلة النبات من أَثْبَتَ^(٧).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد يَرِدُ المصدر على وزن اسمي الفاعل والمفعول، كقولك: قَمْتُ قائماً، وقوله:

(١) كذا في التكملة: ٢٢٠، وانظر الكتاب: ٨٥ / ٤.

(٢) هو العجاج، والبيت في ديوانه: ١٦٩ / ١، والمقتضب: ٩٥ / ٢، والخصائص: ٣٠٢ / ٢ وورد بلا نسبة في الخصائص: ٢٢٢ / ١، والمنصف: ٤١ / ١، ٤ / ٣.

(٣) أي الزنخشري.

(٤) الأبيات الثلاثة وردت قبل البيت الشاهد في ديوان العجاج: ١٦٧-١٦٨.

(٥) في ط، ر: «وهو».

(٦) انظر الإبدال لأبي الطيب: ٣٢٣ / ٢، والأفعال لابن القطاع: ٢٦٢.

(٧) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٨٥-٨٦، وانظر التكملة: ٢٢-، والارتشاف: ٤٩٦.

وَلَا خَارِجاً مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ

وقوله:

كَفَى بِالنَّأْيِ مِنْ أَسْمَاءٍ كَافِي

ومنه الفاضلة والعافية والكاذبة^(١) والدالة والميسور والمعسور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود، والمفتون في قوله تعالى: ﴿بَايِعْكُمْ أَلْمَفْتُونُ﴾ ومنه المكروهة والمصدوقة والمأويّة، ولم يُثَبِّت سيويه الوارد على وزن مفعول، والمُصْبِح والمُسَمَّى والمَجْرَب والمقاتل والمتحامل والمدخرَج، قال:

الْحَمْدُ لِلَّهِ تَمَسَّنَا وَمُضَبَّحُنَا بِالْخَيْرِ صَبَّحَنَا رَبِّي وَمَسَّنَا

وقال:

وَعِلْمٌ بَيَانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمَجْرَبِ

وقال:

فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةً فَرُكُوبٌ

وقال:

إِنَّ الْمَوْقَى مِثْلَ مَا وَقِيَتْ

وقال:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا

وما فيه مُتَحَامِلٌ^(٢)، وقال:

كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنَجِ فِي مُصَلَّصِهِ

قال الشَّارِح: اعلم أن المصدر قد يجيء بلفظ اسم الفاعل والمفعول، كما قد يجيء

(١) في المفصل: ٢٢٠ «والكافية».

(٢) قال السيرافي: «ويقولون للمكان: هذا متحاملنا، ويقولون: ما فيه متحامل، أي ما فيه

تحامل»، السيرافي: ٢٥١.

المصدر ويُراد به الفاعل والمفعول من نحو قولهم: ماء غَوْرٌ، أي غائر، ورجل عَدْلٌ، أي عادِلٌ، وقالوا: ذَرَهُمُ صَرَبُ الأَمِيرِ، أي مَضْرُوبُهُ، وهذا خَلَقُ الله، والإِشارةُ إلى المخلوق، وقالوا: أَتَيْتُهُ رَكْضًا، أي رَاكِضًا، وقتلته صَبْرًا، أي مصبورًا، كذلك قالوا: قُمْ قائماً^(١)، فانتصب انتصاب المصدر المؤكّد لا انتصاب الحال، والمرادُ قُمْ قِيامًا، فأما قوله^(٢):

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنِّي لَبَيْنَ رِتَاجٍ قَائِمٍ وَمَقَامٍ
عَلَى حَلْفَةٍ لَا أَشْتُمُ الدَّهْرَ مُسْلِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ [١٥/٦]

فإنهما للفرزدق، والشاهدُ فيه قوله: وَلَا خَارِجًا، وَضَعَهُ مَوْضِعَ «خُرُوجًا»، والتقدير لَا أَشْتُمُ شَتْمًا وَلَا يَخْرُجُ خُرُوجًا، ومَوْضِعُ خَارِجًا مَوْضِعُ خُرُوجًا؛ لَأَنَّهُ عَلَى ذَلِكَ أَقَسَمَ؛ لَأَنَّ عَاهَدْتُ بِمَعْنَى أَقَسَمْتُ، هذا مذهب سيبويه^(٣).

وكان عيسى بن عُمر يذهب إلى أَنَّ خَارِجًا حَالٌ، وَإِذَا كَانَ حَالًا فَلَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ قَبْلَهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، لَأَنَّهُ مَعْطُوفٌ عَلَيْهِ، وَالْعَامِلُ فِيهِمَا عَاهَدْتُ، وَالتقدير: عَاهَدْتُ رَبِّي لَا شَاتِمًا وَلَا خَارِجًا مِنْ فِي زُورٍ كَلَامٍ، أَي فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَلَمْ يَذْكُرْ مَا عَاهَدَ عَلَيْهِ، يَقُولُ هَذَا حِينَ تَابَ عَنِ الْهَجَاءِ وَقَذَفَ الْمَحْصَنَاتِ وَعَاهَدَ اللَّهَ عَلَى ذَلِكَ بَيْنَ رِتَاجِ الْكَعْبَةِ وَمَقَامِ إِبْرَاهِيمَ الْخَلِيلِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ^(٤)، وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ^(٥):

(١) وردت هذه العبارة في قول رجل يدعو لابنه الصغير كما في الخصائص: ١٠٣/٣ على النحو التالي:

قُمْ قَائِمًا قُمْ قَائِمًا لَا قِيَّتَ عَبْدًا نَائِمًا

وانظر ما سلف: ١٤٤/٢.

(٢) سلف البيتان: ١٤٤/٢.

(٣) وهو مذهب عامة النحويين، سلف الكلام على مذهبي سيبويه وعيسى بن عمر: ١٤٤/٢ - ١٤٥.

(٤) سقط من ط، ر من قوله: «يقول هذا ..» إلى قوله: «وسلم».

(٥) هو بشر بن أبي خازم كما سيذكر الشارح، والبيتان في ديوانه: ١٤٢، والأول منهما في=

كفى بالنأي من أسماء كافي وليس لحبها إذ طال شافي
فيالك حاجة ومطال شوق وقطع قرينة بعد اتلاف

الشعر لبشر، والشاهد فيه نصب كافٍ على المصدر، وإن كان لفظه لفظ اسم الفاعل،
والمراد كافياً، وإنما أسكن الياء ضرورة جعله في الأحوال الثلاث بلفظ واحد كالمقصور،
وقد جاء ذلك كثيراً، ومنه قوله^(١):

ولو أن واشٍ باليامة دارُهُ وداري بأعلى حُضرموت اهتدى ليًا [٥٢/٦]

وفاعل «كفى» ما بعد الباء، ومثله: ﴿وَكَفَى بِاللَّهِ نَصِيرًا﴾^(٢).

ومما جاء من المصادر على فاعل قوهم: الفاضلة بمعنى الفضل والإفضال، والعافية
بمعنى المُعافاة، يقال: عافاه الله وأعفاه مُعافاةً وعافية^(٣)، والعافية من قوهم: عَقَبَ فلانٌ
مكان أبيه، أي خَلَفَهُ، وعاقبة كل شيء: آخره، وفي الحديث: «السَّيِّدُ والعاقِب»^(٤)
فالعاقِب مَنْ يَخْلُفُ السَّيِّدَ، وقول النبي صلى الله عليه وسلم: «أنا العاقِب»^(٥)، أي آخرُ
الأنبياء، والدَّالَّة: الدَّلُّ؛ من قوهم: فلانة حسنة [١٩٧/ب] الدَّلال والدَّل والدَّالَّة،
وهو كالغُنْج، والكاذبة من قوله تعالى: ﴿لَيْسَ لَوْعِنَهَا كَاذِبَةٌ﴾^(٦) بمعنى الكَذِب،
ونحوه قوله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُم مِّنْ بَاقٍ﴾^(٧) أي من بقاء، والحق أنها أسماء

=الخزانة: ٢/٢٦١، وأمالي ابن الشجري: ١/٣٨، ١/٢٨٢، وشرح شواهد الشافية: ٧٠،
وهو بلا نسبة في المقتضب: ٤/٢٢، والكمال للمبرد: ٣/٢٢، والمنصف: ٢/١١٥،
والخصائص: ٢/٢٦٨، وأمالي ابن الشجري: ١: ٤٣٢.

(١) هو مجنون ليلي، والبيت في ديوانه: ٢٩٤، والخزانة: ٤/٣٩٥، وشواهد الشافية: ٧١.

(٢) النساء: ٤/٤٥.

(٣) انظر أدب الكاتب: ٤٦٤، واللسان (عفا).

(٤) الحديث في النهاية لابن الأثير: ٣/٢٦٨، وروايته: «جاء السيد والعاقِب».

(٥) انظر غريب الحديث للهروي: ١/٢٤٢-٢٤٣، والنهاية لابن الأثير: ٣/٢٦٨.

(٦) الواقعة: ٥٦/٢.

(٧) الحاقة: ٦٩/٨.

وُضعت موضِعَ المصادر.

وأما ما جاء بلفظ المفعول فقولهم: المَيْسُور والمَعْسُور والمرفوع والموضوع والمعقول والمجلود، فأكثر النحويين يذهبون إلى أنَّها مصادر جاءت على مفعول؛ لأن المصدر مفعول^(١)، فالميسور بمعنى اليُسْر والمعسور بمعنى العُسْر، يقال: يُسْر وَيَسِر وَيَسِرْ وَعُسِرْ وَعُسِرْ^(٢) ومَيْسُور ومَعْسُور، وهما نقيضان في المعنى، يقال: دَعِه إلى مَيْسُورِهِ وإلى مَعْسُورِهِ، أي إلى زمن يُسْرِهِ وَعُسْرِهِ كما يقال: مَقْدَمُ الْحَاجِّ وَخُفُوقُ النَجْمِ، والمرفوع والموضوع بمعنى الرَّفْعِ وَالْوَضْعِ، وهما ضربان من السَّيْرِ؛ يقال: رَفَعَ الْبَعِيرُ فِي السَّيْرِ إِذَا بَالَغَ، قال طرفة^(٣):

مَوْضُوعُهَا زَوَلٌ وَمَرْفُوعُهَا كَمَرٌ صَوْبٍ لِحَبِّ وَسْطِ رِيحٍ

ويقال أيضاً: وضعت الشيء من يدي موضوعاً ووضعاً، ومثله المعقول بمعنى العقل، يقال: ما لَهُ مَعْقُولٌ، أي عَقْلٌ، والمجلود بمعنى الجَلَادَةِ، يقال: رجل جَلَدَ بَيْنَ الْجَلَادَةِ والمجلود، وبه قالوا في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾^(٤) أي بَأَيْكُمْ الْفِتْنَةُ، وكان سيبويه لا يرى أن يكون مفعولٌ مصدرًا ويحمل هذه الأشياء على ظاهرها ويجعل الميسور والمعسور زماناً يُوسِرُ ويُعَسِرُ فيه كما تقول: هذا وقتٌ مضروبٌ لأنَّ الضرب يقع فيه، ومثله قوله^(٥):

(١) يشير كلام سيبويه إلى أن مثل المعسور والميسور مفعولات تدل على الزمان غير مصادر، وأثبت الأخفش والفراء جواز مجيء المفعول مصدرًا، انظر الكتاب: ٩٥-٩٦/٤، ومعاني القرآن للفراء: ١٢١/٣، ١٨٠/٣، والسيرافي: ٢٥٣، والمحاسب: ١٨٧/١، والنكت: ١٠٦٧، والمخصص: ٢٠٠/١٤، والمساعد: ٦٣٠-٦٣١/٢، والارتشاف: ٤٨٨.

(٢) انظر إصلاح المنطق: ٤١، ١٢٩-١٣٠، وأدب الكاتب: ١٨٨، ٥٣٧، والصحاح (عسر) (يسر).

(٣) البيت في ديوانه: ١٤٦، والزَّوْلُ: النهوض.

(٤) القلم: ٦/٦٨.

(٥) هذا صدر وعجزه: =

حَكَلْتُ بِهِ فِي لَيْلَةٍ مَزُودَةٌ

في رواية مَنْ خَفَضَ جَعَلَ اللَّيْلَةَ مَزُودَةً مِنْ حَيْثُ كَانَ الزُّودُ فِيهَا، فَإِذَا قَالَ: دَعَهُ إِلَى مَيْسُورِهِ وَمَعْسُورِهِ فَكَأَنَّهُ قَالَ: إِلَى زَمَانٍ يُوسِرُ فِيهِ وَيُعْسِرُ فِيهِ، وَجَعَلَ الْمَرْفُوعَ وَالْمَوْضُوعَ مَا تَرْفَعُهُ وَمَا تَضَعُهُ، وَجَعَلَ ^(١) الْمَعْقُولَ مِنْ عَقَلْتُ الشَّيْءَ، أَيِ حَبَسْتُهُ وَشَدَدْتُهُ، كَأَنَّهُ عَقَلَ لَهُ لَبَّهُ وَشَدَّ.

وقيل في قوله: [٥٣/٦] ﴿يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾: إِنَّ الْبَاءَ زَائِدَةٌ عَلَى حَدِّ زِيَادَتِهَا فِي: ﴿تَبَّتْ يُالَ ذَهْنٍ﴾ ^(٢) فِي أَصَحِّ الْقَوْلَيْنِ ^(٣)، وَالْمُرَادُ فَسْتَبَصِرُ وَيُبْصِرُونَ أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ، وَاسْتَغْنَى بِهَذِهِ الْمَفْعُولَاتِ عَنِ الْفِعْلِ الَّذِي يَكُونُ مُصَدِّراً لِأَنَّهُ فِيهَا دَلِيلًا عَلَى الْفِعْلِ.

وقيل: الْمُرَادُ بِالْمَفْتُونِ الْجَنِيِّ؛ لِأَنَّ الْجَنِّيَّ مَفْتُونٌ، وَذَلِكَ أَنَّ الْكُفَّارَ قَالُوا: إِنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَجْنُونٌ وَإِنَّ بِهِ جِنِّيًّا، فَقَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿فَسَتَبَصِّرُ وَيُبْصِرُونَ﴾ ^(٤) يَا أَيُّكُمُ الْمَفْتُونُ يعني الْجَنِّيَّ ^(٥)، وَمِنْ ذَلِكَ: الْمَكْرُوهَةُ وَالْمُصَدِّقَةُ وَالْمَأْوِيَّةُ عَلَى التَّفْسِيرِ الْمُتَقَدِّمِ. فَأَمَّا الْمُضْبِحُ وَالْمُمْسَى وَنَحْوُهُمَا فَمُصَادِرُ غَيْرِ ذِي شَكٍّ، وَذَلِكَ أَنَّ الْمَصْدَرَ إِذَا كَانَ لِفِعْلٍ زَائِدٍ عَلَى الثَّلَاثَةِ كَانَ عَلَى مِثَالِ الْمَفْعُولِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مَفْعُولٌ، تَقُولُ: أَذْخَلْتُهُ مُذْخَلًا وَأَخْرَجْتُهُ مُخْرَجًا كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿أَنْزَلْنِي مُنْزَلًا مُبَارَكًا﴾ ^(٦) وَقَالَ: ﴿يَسْمِ اللَّهَ جَحْرَهَا

.....= «كَرَّهَا وَعَقْدُ نَطَاقِهَا لَمْ يُجْلَلِ»

وقائله أبو كبير الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٢، والمغني: ٧٦٤.

(١) أي سيويوه، انظر الكتاب: ٩٧/٤.

(٢) المؤمنون: ٢٣/٢٠.

(٣) ذكر السيرافي هذا القول في الآيتين الكريميتين، دون نسبة، انظر السيرافي النحوي: ٢٥٤،

والبصريات: ٥٤٤، وانظر المخصص: ٢٠٠/٤، انظر إعراب القرآن للنحاس: ٧/٥، وسر

الصناعة: ١٣٤، والبحر المحيط: ٣٠٩/٨.

(٤) من قوله: «وقيل: المراد ..» إلى قوله: «الجنني» قاله السيرافي بخلاف يسير، انظر السيرافي:

٢٥٥.

(٥) المؤمنون: ٢٣/٢٩.

وَمُرْسَهَا ﴿١﴾ والمفعول به مُدْخَلٌ ومُخْرَجٌ.

وكذلك لو بنيت من الفعل اسماً للمكان والزمان كان كل واحد منهما على مثال المفعول؛ لأن الزمان والمكان مفعول فيهما، والفعل يعمل فيها كلها عملاً واحداً، فلما اشتركت في وصول الفعل إليها ونصبها اشتركت في اللفظ، فقالوا في المكان والزمان: مُنْسَى ومُصْبِح، وكذلك إذا أرادوا المصدر، ومنه المُجَرَّب والمُقَاتَل والمتَحَامِل والمُدْخَرَج، فالْمُفْعَل في هذا كالمفعول في الثلاثي، إِلَّا أَنَّهُمْ يَضْمُونِ الْأَوَّلَ فيما زاد على الثلاثة كما ضَمُّوا أَوَّلَ الفعل منه، فَمُدْخَلٌ كَيُدْخَلُ ومُتَزَلٌ كَيُتَزَلُ، فأما قوله (٢):
الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنْساناً وَمُصْبِحُنا .. إلخ

فالبيت لأمية بن أبي الصلت، والشاهد فيه استعمال المُنْسَى والمُصْبِح بمعنى الإساء والإصباح، والمراد وقت الإساء ووقت الإصباح كما يقال: أَتَيْتُهُ مَقْدَمَ الْحَاجِّ وَخُفُوقَ النَجْمِ، أَي وَقْتَهُمَا (٣)، فالمُنْسَى ههنا والمُصْبِح نَصَبٌ على الظرف، وأما قول الآخر (٤):
وَعِلْمُ بَيَّانِ الْمَرْءِ عِنْدَ الْمُجَرَّبِ

فالبيت لرجل من بني مازن، وقد أَوْقَعَتْ بنو مازن بقوم من بني عِجْلٍ فقتلوهم، فغدت بنو عِجْلٍ على جارٍ من بني مازن فقتلوه، وصدر البيت:
وَقَدْ دُقِّمُونَا مَرَّةً بَعْدَ مَرَّةٍ

والشاهد فيه وضع المُجَرَّب موضع التجربة يريد أن بالتجربة يُعْرِفَ [٥٤ / ٦] ما يُحْسِنُهُ المرءُ، وقوله (٥):

(١) هود: ٤١ / ١١.

(٢) هو أمية بن أبي الصلت كما سيذكر الشارح، وسلف البيت بتمامه في أول الفصل، وهو في ديوانه: ٥١٦، والكتاب: ٩٥ / ٤، والسيرافي: ٢٥١، والنكت: ١٠٦٦.

(٣) في ط، ر: «وقته».

(٤) سيذكر الشارح صدر البيت، وهو بلا نسبة في شرح الحماسة للمرزوقي: ٦٩٣، والأشموني: ٣١٠ / ٢.

(٥) هو علقمة كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٤٢، والكتاب: ١٩ / ٣، والفضليات: ٣٩٤، =

فَإِنَّ الْمُنْدَى رَحْلَةٌ فَرَكُوبٌ

الشعرُ لعلقمة بن عبدة، وصدْرُه:
تُرَادَى عَلَى دِمْنِ الْحِيَاضِ فَإِنْ تَعْفَ

وقبله^(١):

فَأَوْرَدَتْهَا مَاءً كَأَنَّ حِمَامَهُ مِنْ الْأَجْنِ حِنَاءً مَعَاً وَصَيَّبَ

والشاهد فيه وضعُ المُنْدَى موضعَ التندية، يقال: نَدَّتْ الإِبِلُ إِذَا رَعَتْ بَيْنَ النَّهْلِ^(٢) وَالْعَلَلِ^(٣) تَنْدُو نَدْوًا وَأَنْدَيْتُهَا أَنَا وَنَدَيْتُهَا تَنْدِيَةً^(٤)، والمكانُ المُنْدَى، وكذلك المصدرُ، يَصِفُ إِبِلًا تَرَعَى عَلَى دِمْنِ الْمِيَاهِ، فَإِنْ عَافَتِ الرَّغْيَ اسْتُعْمِلَتْ فِي الرَّحِيلِ وَالرُّكُوبِ، فَهُوَ كَقَوْلِهِ^(٥):

فَعَلَيْقُهَا الْإِسْرَاجُ وَالْإِلْجَامُ [أ/١٩٨]

=والنكت: ٧٠٣، وبلا نسبة في المقتضب: ٣٩/٢، والخصائص: ٣٦٨/١، وقوله: تُرَادَى مَقْلُوبٌ تُرَاوِدُ، الدمن: البعر، والماء يسمى دمنًا إِذَا سَقَطَ فِيهِ التراب.
(١) جاء هذا البيت قبل البيت السالف بستة أبيات في ديوان علقمة: ٤٢، والمفضليات: ٣٩٣-٣٩٤.

والجِهام؛ بكسر الجيم: ما اجتمع من الماء، الأجن: تغيَّر طعم الماء ولونه، والصيب: شجر ينحضب به.

(٢) النَّهْلُ: أول الشرب. اللسان (نهل).

(٣) الْعَلَلُ: الشربة الثانية. اللسان (علل).

(٤) كَذَا فِي اللِّسَانِ (ندي).

(٥) صدر البيت:

بَسَوَاهُمْ لِحَقِّ الْأَيَاطِلِ شَرْبٍ

وقائله أبو تمام، وهو في ديوانه بشرح التبريزي: ١٥٥/٣، والسواهم: المتغيرات الوجوه، ولحق جمع لحوق، والأَيَاطِلُ جمع أَيْطَل وهو الكشح، ورواية الديوان: «تعليقها»، والتعليق أقامه هنا مقام الاسم وهو من قولهم: «عَلَّقَ عَلَى الْفَرَسِ قَضِيمَهُ». انظر ديوان أبي تمام: ١٥٥/٣.

وإنما عطفَ الرُّكُوبَ بالفاء دون الواو ليؤذن بأنَّ ذلك متَّصلٌ لا ينقطع، كما يقال: مُطَرْنَا ما بين زُبَالَةٍ^(١) فالثعلبيَّة^(٢) إذا أردتَ أَنَّ المطر انتظم الأماكن التي بين هاتين القريتين يقرُّوها^(٣) شيئاً فشيئاً بلا فُرْجة، ولو قُلْتَ: مُطَرْنَا ما بين زُبَالَةٍ والثعلبيَّة فإنَّها أفدتَ بهذا القول أَنَّ المطر وقع بينهما، ولم تُرد أنه اتَّصل في هذه الأماكن من أولها إلى آخرها^(٤)، وأما قول الراجز^(٥):

إِنَّ الْمُوقَى مِثْلَ مَا وَقِيَتْ

فهو لرؤية بن العجاج وقبله^(٦): [٥٥/٦]

يَا رَبِّ إِنْ أَخْطَأْتُ أَوْ نَسَيْتُ فَأَنْتَ لَا تَنْسَى وَلَا تَمُوتُ

الشاهد فيه استعمالُ المُوقَى بمعنى التَّوْقِيَةِ، أي أَنَّ التَّوْقِيَةَ مثلُ تَوْقِيَتِي، وكان قد وقع في أيدي الحرورية، وأما قول الآخر:

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مُقَاتِلًا

فإنَّ هذا المضراع قد استعمله شاعران أحدهما: مالكُ بن أبي كعب وتمامه^(٧):

وَأَنْجُو إِذَا حُمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ

(١) بضم الزاي: منزل معروف بطريق مكة من الكوفة. معجم البلدان (زبالة).

(٢) بفتح الثاء تشديد الياء: من منازل طريق مكة من الكوفة. معجم البلدان (الثعلبية).

(٣) أي يتبعها، انظر إصلاح المنطق: ١٨٦.

(٤) من قوله: «مطرنا ما بين زبالة..» إلى قوله: «آخرها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ٢٥١-٢٥٢.

(٥) هو رؤية كما سيذكر الشارح، والبيت في ديوانه: ٢٥، والكتاب: ٩٦-٩٧، وورد أيضاً في ديوان العجاج: ١٨٢/٢، وهو بلا نسبة في السيرافي: ٢٥٢.

(٦) البيتان في ديوان رؤية: ٢٥.

(٧) البيت لمالك بن أبي كعب بن مالك كما في الكتاب: ٩٥-٩٦، والسيرافي: ٢٥١-٢٥٢، والنكت: ١٠٦٦، ونسب في المخصص: ١٤/٢٠٠ إلى أبي كعب بن مالك، وهو بلا نسبة في المقتضب: ١/٧٥، والخصائص: ١/٣٦٧، والأشباه والنظائر: ١/٢٥٩، وحُمَّ الجبان: أصيب بالحمى. انظر اللسان (حم).

والشاهد فيه استعمالُ مُقاتِلٍ بمعنى القتال، أي حتى لا تبقى لي قُدرةٌ على القتال، وأنجُو عند الغلبة بالفِرار إذا هلك الجبانُ وأُحيط به لعجزه عن الدفع والنجاة. والآخر: زيد الخيل وتمامه^(١):

وأنجُو إذا لم يَنْجُ إِلَّا المَكَيَّسُ

أي الكَيَّسُ العاقلُ؛ لأنه يعرف وجهَ التخلُّص، وأما قوله^(٢):
كَأَنَّ صَوْتَ الصَّنجِ فِي مُصَلَّصَةٍ

فالشاهد فيه استعمالُ المصلَّصِ بمعنى الصَّلصلة، شبه صهيل الفرس بصوت الصَّنج، والصَّنج الذي تعرفه العربُ، وهو^(٣) الذي يُتَّخَذُ من صُفْرِ يُضْرَبُ أحدهما بالآخر، وأما ذو الأوتار فهو للعجم^(٤)، والصَّلصلة: الصوتُ، يقال: تَصَلَّصل الحنْئُ على صدر المرأة، أي صَوَّت، ويموز أن يكون شبه علك اللجام لجريه بصوت الصَّنج، وصلصلة اللجام: صوته.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والتَّفعُّال كالتَّهْدَار والتَّلْعَاب والتَّرْدَاد والتَّجْوال والتَّقْتال والتَّسيار بمعنى الهدر واللَّعب والرَّدَّ والجَوْلان والقَتْل والسَّير ممَّا بُني لتكثير الفعل والمبالغة فيه).

قال الشَّارح: هذا الفصل قد اشتمل على ما جاء مصدرُ فَعَلْتُ فيه على غير ما يجب له بأن زيد فيه [٥٦/٦] زوائد للإيذان بكثرة المصدر وتكريره كما جاءت فَعَلْتُ بتضعيف العين لتكثير الفعل وتكريره، وذلك قولك في الهدر: التَّهْدَار، يقال: هَدَرَ الشَّرابُ يَهْدِر

(١) البيت بهذه الرواية في ديوان زيد الخيل: ١٣٢، والنوادر لأبي زيد: ٧٩، والسيرافي: ٢٥٢، والنكت: ١٠٦٦، والمخصص: ١٤/٢٠٠، وبلا نسبة في الخصائص: ١/٣٦٧.

(٢) ورد هذا الرجز بلا نسبة في الخصائص: ١/٣٦٨، والمنصف: ٣/٢٧، واللسان (صلل).

(٣) في ط، ر: «فهو».

(٤) كذا قال الجوهري في تفسير الصنج. انظر الصحاح (صنج)، وأيضاً إصلاح المنطق: ١٨٥، والمغرب: ٧٢، ٢١٤.

هَذَرًا وَتَهْدَارًا إِذَا عَلَى^(١)، فَالتَّهْدَارُ: الهذر الكثير، وقالوا في اللَّعِبِ: التَّلْعَابُ، وفي الصَّفَقِ التَّصْفَاقُ، وفي الرَّدِّ: التَّرْدَادُ، وفي الجَوْلَانِ: التَّجْوَالُ، وفي القَتْلِ: التَّقْتَالُ، وفي السَّيْرِ: التَّسْيَارُ.

فليس في هذه المصادر ما هو جارٍ على فَعَّلَ، لكن لما أُرِدَتِ التَّكْثِيرُ عُدِلَتْ عن مصادرِها وزِدَتْ فيها ما يدلُّ على التَّكْثِيرِ^(٢)؛ لَأَنَّ قُوَّةَ اللَّفْظِ تُؤْذِنُ بِقُوَّةِ الْمَعْنَى، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: خَشَّنَ الشَّيْءُ، وَإِذَا أَرَادُوا الْكَثْرَةَ وَالْمُبَالَغَةَ قَالُوا: اخْشَوْشَنَ، وَقَالُوا: عَشَّبَتِ الْأَرْضُ، وَإِذَا أَرَادُوا الْكَثْرَةَ قَالُوا: اعْشَوْشَبَتِ، فَهِيَ مَصَادِرُ جَرَتْ عَلَى غَيْرِ أَفْعَالِهَا.

وقال الكوفيون: التَّفْعَالُ هُنَا بِمَنْزِلَةِ التَّفْعِيلِ^(٣)، وَلَا بِأَسْ بِهِ لِأَنَّ التَّفْعِيلَ مَصْدَرٌ فَعَّلَ، وَهُوَ بِنَاءُ كَثْرَةٍ، فَلَمْ يَأْتُوا بِلَفْظِهِ لَثَلًا يَتَوَهَّمُ أَنَّهُ مِنْهُ، فَعَبَّرُوا بِالْيَاءِ بِالْأَلْفِ وَبَقُوا التَّاءَ مَفْتُوحَةً.

فَأَمَّا التَّيْبَانُ فَلَمْ تُزِدِ التَّاءُ فِيهِ لِلتَّكْثِيرِ، وَلَوْ كَانَتْ كَذَلِكَ لَفُتِحَتْ، لَكِنَّهَا زِيدَتْ لَغَيْرِ عِلَّةٍ^(٤)، وَالْبَيَانُ وَالتَّيْبَانُ وَاحِدٌ، وَكَذَلِكَ التَّلْقَاءُ وَالتَّلْقَاءُ وَاحِدٌ، وَلَيْسَ فِي الْمَصَادِرِ تَفْعَالٌ؛ بِكَسْرِ التَّاءِ إِلَّا هَذَانِ الْمَصْدَرَانِ، وَمَا عَدَاهُمَا تَفْعَالٌ بِالْفَتْحِ.

وَقَدْ جَاءَتْ أَسْمَاءُ يَسِيرَةٍ غَيْرُ مَصَادِرٍ عَلَى تَفْعَالٍ تَبْلُغُ نَحْوَ سِتَّةَ عَشَرَ اسْمًا، قَالُوا: تَهَوَّاءَ وَتَبَرَّكَ وَتَعَشَّارَ وَتَرَبَّاعَ لِمَوَاضِعَ، وَتَمَسَّاحَ لِلدَّابَّةِ الْمَعْرُوفَةِ، وَتَمَسَّاحَ لِلرَّجُلِ الْكَذَّابِ،

(١) كذا قال الجوهري في الصحاح (هذر).

(٢) من قوله: «في اللعب التلعاب ..» إلى قوله: «التكثير» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٨٤ / ٤.

(٣) مذهب سيبويه والبصريين أن تَفْعَالٍ مَصْدَرٌ يَدُلُّ عَلَى الْكَثْرَةِ، وَمَذْهَبُ الْفَرَاءِ وَالْكَوْفِيِّينَ أَنَّ تَفْعَالٍ بِفَتْحِ التَّاءِ بِمَنْزِلَةِ التَّفْعِيلِ، انظر الكتاب: ٨٤ / ٤، والسيرافي: ٢٢١، والمخصص: ١٤ / ١٨٩ - ١٩٠، والنكت: ١٠٦٣، وشرح الشافية للرضي: ١ / ١٦٧، والارتشاف: ٥٠٠، والمساعد: ٢ / ٦٢٨.

(٤) من قوله: «فأما التبيان ..» إلى قوله: «علة» قاله ابن السراج في الأصول: ٣ / ١٣٦.

وتَجْفَافٌ لَمَّا يَلْبَسُ الْفَرْسُ عِنْدَ الْحَرْبِ، وَالْجَمْعُ نَجَافِيفٌ، وَتُمَثَّلُ لِلصُّورَةِ، وَتَمْرَادُ بَيْتٍ صَغِيرٍ لِلْحِمَامِ، وَالْجَمْعُ تَمَارِيدٌ، وَتَلْفَاقٌ: ثَوْبَانِ يُلْفَقَانِ، وَتَلْقَامُ سَرِيعَ اللَّقْمِ، وَتَضْرَابُ لَوْقَتِ الضَّرَابِ، وَتَلْعَابُ: كَثِيرُ اللَّعْبِ، وَتَقْصَارُ وَتَبَالُ لِلْقَصِيرِ^(١).

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْفِعْلِيُّ كَذَلِكَ، نَقُولُ: كَانَ بَيْنَهُمْ رَمِيًّا وَهِيَ التَّرَامِي الْكَثِيرُ وَالْحِجْزِيُّ وَالْحِثِّيُّ كَثْرَةُ الْحَجَزِ وَالْحِثِّ وَالذَّلِيلِيُّ كَثْرَةُ الْعِلْمِ بِالذَّلَالَةِ وَالرُّسُوحُ فِيهَا وَالْقِتْنِيُّ كَثْرَةُ النَّمِيمَةِ).

قَالَ الشَّارِحُ: أَعْلَمُ أَنَّ هَذِهِ الْمَصَادِرُ جَاءَتْ عَلَى فِعْلِيٍّ مُضَعَّفَةٍ الْعَيْنِ لِلْمُبَالَغَةِ وَالتَّكْثِيرِ، يُقَالُ: كَانَ بَيْنَهُمْ رَمِيًّا، أَيْ تَرَامٍ، وَلَا يَرِيدُ مَطْلَقَ الرَّمِيِّ بَلْ الْكَثْرَةِ، وَكَذَلِكَ الْحِجْزِيُّ وَالْحِثِّيُّ، وَالْمَرَادُ كَثْرَةُ الْحَجَزِ وَالْحِثِّ كَمَا أَنَّ الرَّمِيًّا كَذَلِكَ، وَلَا يَكُونُ مِنْ وَاحِدٍ لِأَنَّ الْمَرَادَ التَّرَامِيَّ وَالتَّحَاكُزُ وَالتَّحَاثُّ.

وَقَدْ يَجِيءُ هَذَا الْوِزْنُ لِوَاحِدٍ، قَالُوا: الذَّلِيلِيُّ، وَالْمَرَادُ بِهَا كَثْرَةُ الْعِلْمِ بِالذَّلَالَةِ، وَقَالُوا: الْقِتْنِيُّ بِمَعْنَى النَّمِيمَةِ وَالْهَجِيرِيُّ كَثْرَةُ الْكَلَامِ بِالشَّيْءِ^(٢)، وَعَنْ عَمْرِو بْنِ رَضِيٍّ اللَّهُ عَنْهُ: «لَوْلَا الْخَلِيفِيُّ لَأَذْنْتُ»^(٣) أَيْ لَوْلَا الْخِلَافَةُ وَالِاسْتِغَالُ بِأَمْرِهَا عَنْ تَعَهُدِ أَوْقَاتِ الْأَذَانِ لَأَذْنْتُ، يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى فَضْلِ الْأَذَانِ.

وَهَذِهِ الْأَلْفَاظُ مِنَ الْمَصَادِرُ جَاءَتْ مُؤَنَّثَةً بِالْأَلْفِ وَلَمْ تَأْتِ إِلَّا مَقْصُورَةً، نَحْوُ الدَّعْوَى وَالرُّجْعَى، وَخَصَّه بِالشَّيْءِ خُصُوصاً وَخُصُوصِيَّةً وَخِصْصِيَّةً، وَحَكَى الْكَسَائِيُّ

(١) انظر تفسير هذه الأسماء في المخصص: ١٤ / ١٩٠، والنكت: ١٠٦٣ - ١٠٦٤، ومعجم البلدان، كلٌّ في موضعه، وشرح الشافية للرضي: ١ / ١٦٧ - ١٦٨، ومن قوله: «سته عشر...» إلى قوله: «للقصير» قاله السيرافي: ٢٢٣ بخلاف سير.

(٢) رسمت في ط: «السي» خطأ، وفي ر «السيء»، والتصحيح من د، والكتاب: ٤ / ٤١، والسيرافي: ١٢٨، وفي اللسان (هجر): «وقال سيويوه: الهجيري: كثرة الكلام والقول السيء».

(٣) انظر قول عمر في السيرافي: ١٢٨، والمخصص: ١٤ / ١٥٥، والنكت: ١٠٤٦، والنهاية لابن الأثير: ٦٩ / ٢.

خَصِيصَاء؛ بالمد، والأمرُ بينهم فَيُضَوِّصِي، والفَيَضُوصِي: الأمرُ المشترك، وأجاز المدُّ في جميع الباب قياساً، وخالفه جميع البصريين في ذلك والفراء^(١) من أصحابه.

(فَصُل) قال صاحب الكتاب: (وبناء المرة من المجرّد على فعلة، تقول: قمتُ قومةً وشربتُ شربةً، وقد جاء على المصدر المستعمل في قولهم: أتيتُهُ إتيانةً، ولقيتُهُ لقاءً، وهو فيما عداه على المصدر المستعمل كالإعطاء والانطلاقة والابتسامة والترويجة والتقلبة والتغافلة، وأما ما في آخره تاءٌ فلا يُتجاوز به المستعملُ بعينه، تقول: قاتلتُهُ مُقاتلةً واحدةً، وكذلك الاستعانة والدّخرجة).

قال الشّارح: قد تقدّم أن أصلَ مصدر الفعل الثلاثي المجرّد من الزيادة أن يأتي على فَعَل، فإذا أرادوا [٥٧/٦] المرة الواحدة ألحقوه التاء، وجاؤوا به على فَعَلَة، قالوا: ضربتُهُ ضربةً [١٩٨/ب] وقتلته قتلَةً، وأتيتُهُ آتيةً، ولقيتُهُ لقيّةً، وكذلك لو كان في المصدر زيادةً، نحوُ جَلَسَ جُلوساً، وقعدَ قُعوداً؛ فإنك تُسقط الزيادة إذا أردتَ المرة الواحدة، وتأتي به على فَعَلَة، نحوُ جَلَسَ جَلْسَةً وقعدَ قَعْدَةً لأن الأصل جَلَسَ وقعدَ، وقولهم: الجلّوس والذهاب ونحوهما ليست الزيادة فيه من الأصل لأنها لم تكن في الفعل، ولم تَلزَم الزيادة فيه لزومها ما كانت موجودة في فعله نحوُ الإفعال في باب أَفْعَل؛ والاستفعال في باب اسْتَفْعَل، فالضرب والقتل ونحوهما جمعُ فَعَلَة نحوُ تمرّة وتمرّ ونخلّة ونخل؛ لأن المصدر يدلُّ على الجنس كما أنَّ النخل والتمر يدلّان على الجنس، فضربة نظير تمرّة وضرب نظير تمرّ.

وقد يزيدون التاء على المصدر المزيد فيه فيزيدون^(٢) به المرة الواحدة، قالوا: أتيتُهُ إتيانةً ولقيتُهُ لقاءً^(٣)؛ جاؤوا به على المصدر المستعمل، كأنهم نزلوا الزيادة غير اللازمة منزلةً

(١) من قوله: «وحكى الكسائي .. إلى قوله: «الفراء» قاله السيرافي: ١٢٨-١٢٩، بخلاف يسير، وانظر حكاية الكسائي في المخصص: ١٤/١٥٥، وشرح الشافية للرضي: ١/١٦٨، والارتشاف: ٥٠٠، وانظر أيضاً المقصور والمدود لابن ولّاد: ٢٠٧.

(٢) في د، ط، ر: «فيزيدون» تصحيف. انظر السيرافي: ١٤٠.

(٣) بعدها في الكتاب: ٤٥/٤ «واحدة».

اللازمة، فكما يقولون أعطيته إعطاء واستغفرته استغفارة^(١) كذلك قالوا: أتيتُه إتياناً^(٢) ولقيتُه لقاءً.

«وهو فيما عداه على المصدر المستعمل» يعني^(٣) ما عدا الفعل الثلاثي المجرد من الزيادة، والمراد أن ما كان من الفعل زائداً على الثلاثة فإن المرة الواحدة تكون بزيادة الهاء على مصدره المستعمل، نحو قولك: استغاث استغاثاً وأعطاء إعطاءً وكسره تكسيرةً، يُراد بذلك كله المرة الواحدة، وسواءً ما كان زائداً على الثلاثة بحروف كلها أصولٌ نحو الدَّخْرَجَةِ والسَّرْهَقَةِ، أو بزيادةٍ على بنات الثلاثة، نحو أعطيته إعطاءً وانطلق انطلاقةً.

فإن كان فيه هاءٌ لم يُتَكَلَبْ للمرة هاءٌ، واكتُفِيَ بالهاء التي فيه عن هاء تَجَلُّبُها، وذلك قولك: قاتلته مقاتلةً، ولا تقول في المرة: قَتَلْتَهُ؛ لأن أصل المصدر في فاعَلِ المفاعلة لا الفِعَالُ؛ لأنه على وزن الدَّخْرَجَةِ، ومثله أَقْلَتُهُ إِقَالَةً واستعنتُ به استعانةً، ولو قيل في قولك إذا قلت: استعنتُ به استعانةً وأرادَ المصدرَ ثم قال: استعانةً وأرادَ المرةَ الواحدة: إن هذه التاء غيرُ تلك التاء الأولى كما أنك إذا قلت: يا مَنْصُ في لغة مَنْ قال: يا حارُ فإنَّ الضمَّةَ فيه غيرُ ضمَّةِ الصاد التي كانت فيه لكان قولاً قوياً.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وتقول في الضرب من الفعل: هو حَسَنُ الطَّعْمَةِ والرَّجْبَةِ والجِلْسَةِ والقِلْعَةِ، وقتلته قَتْلَةً سُوءَ، وبَسَّتِ المِيتَةَ، والعِذْرَةَ ضَرْبٌ من الاعتذار).

قال الشَّارح: إنما قال: «في الضرب من الفعل» لأن المصدر يدلُّ على جنس الفعل، فإذا قلت: ضَرْبٌ أَوْ قَتَلَ؛ دَلَّ ذلك^(٤) على الضرب والقتل الذي يتناول جميع أنواع

(١) من قوله: «قالوا: أتيتُه إتياناً..» إلى قوله: «استغفارة» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٤/٤٥، والسيرافي: ١٤٠.

(٢) انظر الكتاب: ٤/٤٥، والسيرافي: ١٤٠، وشرح الشافعية للرضي: ١/١٨٠.

(٣) أي الزمخشري.

(٤) سقط من ط، ر: «ذلك».

الضرب والقتل، وأنت هنا لم تُرِدْ به الجنس ولا العدد؛ إنها أردت نوعاً من الجنس، فإذا قلت: الطَّعْمَةُ والرَّكْبَةُ والجلُوسَةُ ونحوها فإنما تريد الحالة التي عليها الفاعل، والمراد أنه إذا ركبَ كان ركوبه حسناً، أي ذلك عادته في الركوب والجلوس، وكذلك «هو حسنُ الطَّعْمَةِ» المراد أن ذلك لما كان موجوداً فيه لا يفارقه صار حالة له، والقَعْدَةُ حالةٌ وقتِ قُعودِهِ، ومثله القِتْلَةُ للحالة التي قُتِلَ عليها، و«بِئْسَتِ المِيتَةُ، والعِذْرَةُ^(١)» أي أنه مات مِيتَةً سُوءَ، أي حالةٌ وقتِ الموت كانت سيئةً، والعِذْرَةُ حاله وقت الاعتذار، وهذا البناء يكون على ضربين:

أحدهما: للحالة على ما ذكرنا.

والآخر: أن يكون مصدراً لا يُرادُ به الحالة، وذلك نحو دَرِيتْ دِرِيَّةً، ولفلان شِدَّةً وبأسٌ، وشعرتُ بالأمرِ شِعْرَةً، وقولهم: ليت شِعْري، المراد ليت شِعْري أي علمي ومَعْرِفتي، وإنما حذفوا التاء تخفيفاً لكثرة الاستعمال^(٢).

(فصل) قال صاحب الكتاب: «وقالوا فيما اعتلت عينه من أفعل واعتلت لأمه من فَعَلَّ: إجازة [٥٨ / ٦] وإِطاقة وتَغْزِيَة وتَسْلِيَة مُعَوِّضِينَ التاء من العين واللام الساقطتين، ويجوز تركُ التعويض في أفعل دون فَعَلَّ، قال الله تعالى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ﴾ وتقول: أَرَيْتُهُ إِرَاءً، ولا تقول: تَسْلِيًّا ولا تَغْزِيًّا، وقد جاء التفعيل فيه في الشعر، قال:

فَهَي تَنْزِي دَلَوَهَا تَنْزِيًّا

كَمَا تَنْزِي شَهْلَةً صَيًّا

قال الشَّارح: أما ما كان من الأفعال على أفعل معتل العين، نحو أجاز يُجِيزُ وأطاق يُطِيق ونظائريهما من نحو أقام وأقال فإن المصدر منها على إجازة وإِطاقة وإِقامة وإِقالة، والأصل إَجَوَاز وإِطَوَاق؛ لأنه من أجاز يُجِيزُ وأطاق يُطِيق، فهو كقولك: أكرم يُكْرِم

(١) سقط من ط: «والعذرة» خطأ.

(٢) بهذا علل سيبويه حذف التاء من «ليت شعري»، انظر الكتاب: ٤ / ٤٤، والسيرافي: ١٣٨، والنكت: ١٠٤٧، وكلام الشارح مماثل لما جاء في المخصص: ١٥٨ / ١٤.

إِكْرَامًا، إِلَّا أَنَّهُ لَمَّا اعْتَلَّتْ الْعَيْنُ مِنْ أَجَازٍ يُجِيزُ وَأَطَاقَ يُطِيقُ بِقَلْبِهَا أَلْفًا أَعْلَوُ الْمَصْدَرِ حَمَلًا عَلَى الْفِعْلِ بَنَقَلَ حَرَكَتَهَا إِلَى مَا قَبْلَهَا، ثُمَّ قُلِبَتِ الْعَيْنُ أَلْفًا لَتَحْرُكُهَا فِي الْأَصْلِ وَانْفِتَاحِ مَا قَبْلَهَا الْآنَ، وَكَانَتِ الْأَلْفُ بَعْدَهَا سَاكِنَةً، فَحُذِفَتِ الْأَلْفُ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَعَوَّضَ مِنَ الْمَحذُوفِ التَّاءُ.

فالخليلُ وسيبويه يذهبانِ إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ أَلْفَ إِفْعَالٍ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ، فَهِيَ أَوْلَى بِالْحَذْفِ، وَأَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ وَالْفَرَاءُ يذهبانِ إِلَى أَنَّ الْمَحذُوفَ الْأَلْفُ الْمَبْدَلَةُ مِنَ الْعَيْنِ^(١)، وَهُوَ الْقِيَاسُ، وَلِذَلِكَ اخْتَارَهُ صَاحِبُ الْكِتَابِ فَقَالَ: «مُعَوِّضِينَ مِنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ»، يَرِيدُ الْعَيْنَ مِنْ إِطَاقَةِ وَاللَّامِ مِنْ تَعْزِيَةِ، وَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ فِي مَوْضِعِهِ، وَمِنْ ذَلِكَ اسْتَعْنَتْهُ اسْتِيعَانَةً وَاسْتِخَارَ اسْتِخَارَةً، وَالْأَصْلُ اسْتِغْوَانًا وَاسْتِخْيَارًا.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَرَيْتُهُ إِرَاءَةً؛ فَإِنَّهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعْتَلَّ الْعَيْنَ لِأَنَّ الْأَصْلَ أَرَأَيْتُهُ، عَيْنُهُ هَمْزَةٌ؛ لِأَنَّهُ أَفْعَلٌ؛ مِنْ رَأَيْتُ، فَالْهَمْزَةُ حَرْفٌ صَحِيحٌ، لَكِنَّهُ دَخَلَ نَقْصٌ بِتَخْفِيفِ الْهَمْزَةِ وَلِزُومِ ذَلِكَ حَتَّى صَارَ الْأَصْلُ مَرْفُوضًا، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ أَلْقَوْا حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ عَلَى الرَّاءِ، وَأُسْقِطَتْ الْهَمْزَةُ فَأَتَوْا بِالْهَاءِ عَوْضًا مِنْ ذَلِكَ النِّقْصِ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْهَاءَ عَوَّضٌ مِنْ [١٩٩/أ] الْمَحذُوفِ أَنَّكَ تَقُولُ: اخْتَرْتُ اخْتِيَارًا وَانْقَادَ انْقِيَادًا، فَلَا تُلْحَقُ الْهَاءَ لِأَنَّهُ لَمْ يَسْقُطْ مِنَ الْمَصْدَرِ شَيْءٌ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَلْتَقِ فِيهِ سَاكِنَانِ، وَأَجَازُ سَيَبُوهُ أَنْ لَا يَأْتُوا بِالْعَوَّضِ وَاحْتِجَّ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَإِقَامِ الصَّلَاةِ وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ﴾^(٢)، وَالْفَرَاءُ يُجِيزُ حَذْفَهَا فِيمَا كَانَ مِضَافًا نَحْوُ الْآيَةِ^(٣)، فَكَأَنَّ الْإِضَافَةَ عَوَّضٌ مِنَ التَّاءِ، وَسَيَبُوهُ لَمْ يَفْصِلْ بَيْنَ مَا كَانَ

(١) انظر ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والأخفش والفراء في الكتاب: ٤/ ٣٥٤، ٤/ ٨٣، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٤، والمقتضب: ١/ ١٠٤-١٠٥، والسيرافي: ٢١٦، والمنصف: ١/ ٢٩١-٢٩٢، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٥، ٣/ ١٥١، وما سيأتي: ١٠/ ١٣٣-١٣٤، ١٠/ ١٤٠.

(٢) النور: ٢٤/ ٣٧، وانظر الكتاب: ٤/ ٨٣، والسيرافي: ٢١٦، والنكت: ١٠٦١.

(٣) وأجازه أيضاً ابن قتيبة وابن الشجري والرضي، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/ ٢٥٤، وأدب الكاتب: ٦٢٨، والسيرافي: ٢١٥، والنكت: ١٠٦١، وأمالى ابن الشجري، ٢/ ١٨٧، ٣/ ٣٦، =

مضافاً وغير مضاف، فهو يُجيز أقامَ إقاماً، والفراء لا يُجيزه^(١).

وأما فَعَلَ فله في الصحيح مصدران: التفعيل والتفعيلة، نحو كَرَّمْتُهُ تَكْرِياً وَتَكْرِماً، وعَظَّمْتُهُ تَعْظِماً وَتَعْظِماً، والتفعيل هو الأصل لأنه هو اللازم.

فأما إذا كان معتلّ اللام بالياء أو الواو ألزموه تَفْعِلَةً، ولم يأتوا بالمصدر الآخر لئلا يجتمع في آخره ياءان قبلهما كسرة، فيُحْتَمَل ثَقُلَ وعنه مندوحة إلى المصدر الآخر، وذلك قولك: عَزَيْتُهُ تَعْزِياً، وَغَذَيْتُهُ تَغْذِياً، قال أبو بكر بن السراج: «الأصلُ تَعْزِياً وَتَغْذِياً فحذفت ياءً من الياء المشددة ودخلت التاء عوضاً من المحذوف»^(٢).

وكلام الشيخ يصرّح فيه بأن المحذوف اللّام، وأن يكون المحذوف الياء الزائدة أوجه عندني لأنّ اللام باقية في الصحيح من نحو تَكْرِماً، فكذاك يكون في المعتلّ^(٣).

ولا يجوز إسقاط التاء من هذا فيقال في تَعْزِية تَعْزٍ كما جاز في إقامة فقالوا: إقام، والفرق بينهما أنّ نحو أقامَ وأقال واستحاذ قد استعمل على الأصل، فقالوا: أطولت إطوالاً واستخوذت استخوذاً، فلمّا كان قد ورد تاماً على الأصل جاز أن لا يعوّض منه، فأما نحو تَعْزِية وَتَغْذِية فلم يرد الأصل ألبتة فلزم العوض لذلك، وقد جاء التفعيل فيه في الشعر قال^(٤):

= وشرح الشافعية للرضي: ١٦٥/١.

(١) من قوله: «وأجاز سيبويه» إلى قوله: «لا يجيزه» قاله السيرافي: ٢١٦ بخلاف يسير.

(٢) تصرف ابن يعيش بكلام ابن السراج، انظر الأصول: ٣/١٣٢، ووقع بعض التحريف في طبعة الأصول، وكلام الشارح مما ثل لما في السيرافي: ٢١٨-٢١٩.

(٣) وذهب ابن السجري والرضي إلى أن المحذوف ياء التفعيل، ورأى ابن الحاجب أن تحمل تعزية على تفعلة، ولا حذف حينئذ، انظر هذه المسألة في الإيضاح في شرح المفصل: ١/٦٠٧.

(٤) البيت بلا نسبة في السيرافي: ٢١٩، والخصائص: ٢/٣٠٢، والمنصف: ٢/١٩٥، والعيني: ٣/٥٧١، وشواهد الشافعية: ٦٧، قال البغدادي: «والمعنى أن هذه المرأة تحرك دلوها في الاستقاء وترفعها وتخفضها عند الاستقاء لتمتلى تحريكاً مثل تحريك عجز صبيها في ترقيصها إياه» شواهد الشافعية: ٦٧.

فَهِيَ تُنْزِي دَلْوَهَا تُنْزِيًا .. إلخ [٥٩/٦]

والشاهد فيه قوله: تُنْزِيًا، والقياسُ تُنْزِيَةٌ، لكنه راجع الأصل ضرورة؛ لأن الشاعر له مراجعةُ الأصول المرفوضة، يقال: امرأةٌ شُهْلَةٌ إذا كانت نَصَفًا^(١)، وصار كالاسم لها بالغلبة^(٢)، ولا يقال ذلك للرجل، يصفُ امرأةً تُسْتَقِي ماءً، والمرادُ أنَّها ترفعُ دَلْوَهَا كما ترفعُ المرأةُ الصبيَّ عند ترقيصه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وَيُعْمَلُ الْمَصْدَرُ إِعْمَالِ الْفِعْلِ مَفْرَدًا كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمْرًا وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرٍاءَ زَيْدٍ، وَمُضَافًا إِلَى الْفَاعِلِ أَوْ إِلَى الْمَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الْأَمِيرِ اللَّصِّ وَدَقُّ الْقَصَّارِ الثَّوْبَ وَضَرْبُ اللَّصِّ الْأَمِيرُ وَدَقُّ الثَّوْبِ الْقَصَّارُ، وَيَجُوزُ تَرْكُ ذِكْرِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ فِي الْإِفْرَادِ وَالْإِضَافَةِ كَقَوْلِكَ: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدًا، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ عَزَّ اسْمُهُ: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٣) يَنِيْمًا ﴿﴾، وَمِنْ ضَرْبِ عَمْرٍاءَ وَمِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ، أَيْ مِنْ أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ أَوْ ضَرْبَ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ عَلَيْهِمْ سَيِّغُلِيُوتُ﴾^(٤) وَمَعْرَفًا^(٥) بِاللَّامِ كَقَوْلِهِ:

ضَعِيفُ النِّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ يَخَالُ الْفِرَارُ يُرَاخِي الْأَجَلَ

وقوله:

كَرَرْتُ فَلَمْ أَكُنْ عَنِ الضَّرْبِ مِسْمَعًا

قال الشَّارِحُ: والمصدرُ يعملُ عملَ الفعلِ المأخوذِ منه، إِنْ كَانَ الْفِعْلُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ كَانَ الْمَصْدَرُ غَيْرَ مُتَعَدٍّ، فكما تقول: «قام زيد» ولا تُجَاوِزُ الْفَاعِلُ كَذَلِكَ تقول: «أَعْجَبَنِي قِيَامُ زَيْدٍ»، وَإِنْ كَانَ يَتَعَدَّى إِلَى وَاحِدٍ عُدِّي^(٦) مَصْدَرُهُ إِلَى وَاحِدٍ، فتقول: أَعْجَبَنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا، وتقول: أَعْجَبَنِي إِعْطَاءُ زَيْدٍ عَمْرًا دَرَهْمًا، فتعديهِ إِلَى مَفْعُولَيْنِ كَمَا يَفْعَلُ ذَلِكَ

(١) قال الجوهري: «النَّصَفُ بالتحريك: المرأة بين الحدة والمسنة» الصحاح (نصف).

(٢) انظر اللسان (غلب).

(٣) عطفه على قوله: «مفردًا».

(٤) في ط، ر: «يتعدى»، وما أثبت الوجه.

الفعل، نحوُ أعطيتُ زيداً درهماً، وإن كان يتعدى فعله بحرف جرٍّ كان المصدر كذلك، فتقول: أعجبني مروكٌ بزيد، كما تقول: مررت بزيد^(١).

وإنما يعمل من المصادر ما كان مقدراً بأن والفعل، نحو قولك: أعجبني ضربُ زيدٍ عمراً، وتقديره أن ضربَ زيدٍ عمراً، فأما إذا كان مؤكداً لفعله أو عاملاً فيه الفعل الذي أخذ منه على وجه من الوجوه لم يعمل لأنه لا يقدر بأن والفعل، وذلك نحو قولك: ضربتُ زيداً ضرباً والصَّربُ الشديد، لأنه لا يحسن أن تقول فيه: ضربتُ زيداً أن ضربتُ زيداً.

فأما قولهم في الأمر: ضرباً زيداً فكثيرٌ من النحويين يقولون: العاملُ في زيد «ضرباً»^(٢)، والذي عليه المحققون أن العاملَ فيه الفعل الذي نصبَ المصدر^(٣)، وتقديره اضربْ ضرباً زيداً.

ولا ينبغي عندي أن يكون هذا المصدرُ عاملاً في زيد لنيابته عن الفعل لا بحكم أنه مصدر، وصار^(٤) كقولك: زيد في الدار قائماً، فالعاملُ في الحال الظرفُ الموجودُ لا الفعل العامل فيه، وذلك لنيابته عن الفعل، كذلك ههنا، ويكون فيه ضميرٌ فاعلٌ نُقِلَ إليه من الفعل، وهو ضمير المخاطب كما نُقِلَ الضميرُ من الفعل إلى الظرف في «زيد في الدار قائماً»، ولو أظهرتَ الفعلَ وقلت: اضربْ ضرباً زيداً؛ لم يكن العاملُ في «زيداً» إلاَّ الفعلُ دون المصدر كما أنك لو أظهرتَ العاملَ في الظرف وقلت: زيدٌ استقرَّ في الدار

(١) سقط من ط، ر: «كما تقول: مررت بزيد».

(٢) هذا مذهب سيويه والفراء والأخفش والزجاج وابن مالك، انظر الكتاب: ١/ ١١٥-١١٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٨، والمساعد: ٢/ ٢٤٣-٢٤٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/ ١٩٧، والارتشاف: ٢٢٥٥.

(٣) هذا مذهب المبرد والسيوافي، انظر المقتضب: ٤/ ١٥٧، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣/ ٢٢١، ٤/ ٩٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٢٨، والارتشاف: ٢٢٥٥.

(٤) في ط، ر: «وجاء».

قائماً؛ لم يكن العاملُ في الحالِ إِلَّا الفعلُ دون الظرفِ وكان خالياً من الضمير^(١).

ولو قلت: أَنْكَرْتُ ضَرْبَكَ زِيداً؛ لكان في معنى أَنْ والفعل؛ لأنه يَحْسُنُ أَنْ تقول: أَنْكَرْتُ [٦٠ / ٦] أَنْ تضربَ، إذ العاملُ فيه من غير لفظه، ولك أَنْ تقدِّره بأنَّ والفعل المسندُ إلى الفاعل، نحو قولك: أَعْجَبَنِي ضَرْبُكَ زِيداً، والتقديرُ أَنْ ضُربْتَ زِيداً، ولك أَنْ تقدِّره بالفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، نحو ساءني ضَرْبُكَ، والتقديرُ أَنْ ضُربْتَ، ويُفَرَّقُ^(٢) بينهما بالقرائن.

وإنما عَمِلَ المصدرُ إن كان على هذه الصِّفَةِ لَأَنَّهُ في معنى الفعل على ما ذكرنا، ولفظه متضمَّن حروفَ الفعل، فجرى مجرى اسمِ الفاعل فعمل عمله، ألا ترى أَنَّ «أَنْ» وما بعدها من الفعل لما كانت في تأويل المصدر أُعْطِيت حكمَه فوَقَّعتُ فاعلةً ومفعولةً ومضافاً إليها، نحو قولك: أَعْجَبَنِي أَنْ قمتَ، فَأَنْ وما بعدها من الفعل في موضع مرفوعٍ بَأَنَّهُ الفاعلُ، وتقول: أَكْرَهُ أَنْ تقومَ، والمعنى أَكْرَهُ قِيَامَكَ، كذلك المصدرُ إذا كان مقدراً بأنَّ والفعلِ كان له حكمُ الفعل من العمل، وإنما اشْتَرَطَ أَنْ يكون لفظُ المصدر العامل متضمناً حروفَ الفعل ليدلَّ على الفعل، فلذلك تقول: مروري بزيد حسنٌ، ومروري بعمرٍ قبيحٌ، ولو قلت: وهو بعمرٍ قبيحٍ^(٣)؛ لم يُجْزَ لزوال حروف الفعل من لفظه.

وهذا المصدر يعمل على ثلاثة أَضْرَبَ: إذا كان مفرداً [١٩٩ / ب] متوناً، وإذا كان مضافاً، وإذا كان معرفاً بالالف واللام.

فأما الأولُ وهو ما كان متوناً فهو أَقْسَى الضروب الثلاثة في العمل، وذلك من قِبَلِ

(١) من قوله: «ولا يبعد عندي...» إلى قوله: «الضمير» توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ٢٢٢ / ٣.

(٢) في ط، ر: «والفرق».

(٣) أجاز الكوفيون أعمالَ المصدر مضمراً، وأجاز الفارسي إعماله في المجرور، انظر المساعد: ٢٢٦ / ٢، والارتشاف: ٢٢٥٧.

أَنَّ المصدرَ إنما عَمِلَ لَشَبْهِهِ بالفعل، والتنوينُ يدلُّ على التنكير، فهو في المعنى موافقٌ لمعنى الفعل، وإن كان في اللفظ من زيادات الأسماء.

وَأَمَّا المضافُ فإِعْمَالُهُ في الحُسْن^(١) بعد الأول لأن الإضافة وإن كانت من خصائص الأسماء، وبابها التعريفُ والتخصيصُ، وذلك ممَّا لا يكون في الأفعال إلاَّ أَنَّ الإضافة قد تقع منفصلةً، فلا تفيِدُ التعريفَ على حدِّ وقوعها في اسم الفاعل، فلمَّا كان التعريف قد يتخلَّفُ عن الإضافة لم تكن الإضافة منافيةً لمعنى الفعل من كلِّ وجه، إذ قد تُوجَدُ غيرُ مُعرَّفة.

وَأما ما عَمِلَ من المصادر وفيه الألف واللام فهو أضعفُها^(٢)؛ لأنَّ الألف واللام لا تكونُ في أسماء الأجناس التي هي الأصولُ إلاَّ مُعرَّفةً، فلذلك ضَعُفَ إِعْمَالُها، وإنما قلنا: في أسماء الأجناس تَحَرُّزاً من الأعلام، فإنَّ الألف واللام قد تدخلها لا لمعنى التعريف، نحو الحَسَنَ والعبَّاسَ، ونحو قوله^(٣):

بَاعَدَ أُمَّ العَمْرِ مِنْ أَسِيرِها

فمثال ما عمل من المصادر منوئاً قولك: «أعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ عَمِراً» وإن شئتَ قلت: «أعجبني ضَرْبُ عَمْرٍاءَ زَيْدٍ»، فتَقَدَّمَ المفعولُ على الفاعل، وذلك قليل في الاستعمال^(٤).

(١) في ط، ر: «الجر» تحريف.

(٢) ذهب الكوفيون وبعض البصريين إلى منع إعمال المصدر ذي الألف واللام، واستحسن ابن السراج مذهبهم، انظر الأصول: ١/ ١٣٧، والارتشاف: ٢٢٦١، وأعماله الخليل وسيبويه والمبرد مطلقاً، انظر الكتاب: ١/ ١٩٢، والمقتضب: ١/ ١٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ٤/ ٩٥، وما نسبته الرضي والبغدادى إلى المبرد من أنه منع إعماله يرده كلامه في المقتضب: ١/ ١٤، وانظر شرح الكافية للرضي: ٢/ ١٩٧، والخزانة: ٣/ ٤٣٩، وأعماله أبو علي الفارسي على قبح، انظر الإيضاح العضدي: ١٦٠، والنكت: ٢٩٧، والارتشاف: ٢٢٦١.

(٣) هو أبو النجم، وسلف البيت والذي يليه: ٢/ ٣٠٠.

(٤) انظر في هذا المقتضب: ١/ ١٤، والارتشاف: ٢٢٥٩.

وإنما جاز أن تأتي بعد المصدر بالفاعل والمفعول ولم يُجْزَ أَنْ تأتي بعد اسم [٦١/٦] الفاعل إِلَّا بالمفعول، وذلك من قَبْلِ أَنْ المصدر غيرُ الفاعل والمفعول، فلم تَسْتَغْنِ بِذِكْرِهِ عن ذكرهما، وليس كذلك اسمُ الفاعل، فإنه هو الفاعل فلم تَحْتَجْ إلى ذكره بعده، فلذلك لم تُجْزَ إضافته إلى الفاعل لِأَنَّ الشَّيْءَ لا يضاف إلى نفسه، وجملَةُ الأمر أَنَّ الفرق بين اسم الفاعل والمصدر من وجوه ستة^(١):

أولها: أَنَّ الألف واللام في اسم الفاعل تُفيد التعريف مع كونها بمعنى الذي، والألف واللام في المصدر تُفيد التعريف لا غير.

الثاني: أَنَّ اسم الفاعل يَتَحَمَّلُ الضمير كما يَتَحَمَّلُ الفعلُ لِأَنَّهُ جارٍ عليه، والمصدر لا يَتَحَمَّلُ ضميراً^(٢) لِأَنَّهُ بمنزلة أسماء الأجناس، والفاعل يكون معه منوياً مقدراً غير مستتر فيه.

الثالث: أَنَّ المصدر يُضاف إلى الفاعل والمفعول، واسمُ الفاعل لا يُضاف إِلَّا إلى المفعول لا غير، وقد ذُكر.

الرابع: أَنَّ المصدر يعمل في الأزمنة الثلاثة، واسم الفاعل يعمل عملَ الفعل في الحال والاستقبال.

الخامس: أَنَّ المصدر لا يتقدّم عليه ما يعمل فيه، سواء كانت فيه الألف واللام أو لم تكن، واسمُ الفاعل يتقدّم عليه ما ينصبه إذا لم تكن فيه الألف واللام.

السادس: أَنَّ اسم الفاعل لا يعمل حتى يعتمد على كلام قبله، والمصدر يعمل معتمداً وغير معتمدٍ، فمما جاء مُعَمَّلاً من المصادر منوناً قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمْتُ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ﴾^(٣) يَمِينًا ذَا مَقَرَبَةٍ^(٤)، فَيَتَبَيَّنُ منصوبٌ بالمصدر الذي هو إطعام، والتقديرُ أو

(١) انظر هذه الأوجه في شرح الكتاب للسيرافي: ٣/٢٢١، وأملّي ابن الشجري: ٣/٢٠٠.

(٢) صحّح ابن مالك تحمل المصدر للضمير في مثل: «ضرباً زيداً» في قول من قال: إن المصدر هو العامل، انظر المساعد: ٢/٢٤٤، والارتشاف: ٢٢٥٥، وانظر عدم الإضمار في المصدر في شرح الكافية للرضي: ٢/١٩٥.

(٣) البلد: ٩٠/١٤-١٥، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٤/٩٢.

إِطْعَامٌ هُوَ، فَيَكُونُ الْفَاعِلُ مَقْدَرًا مَحذُوفًا، فَإِنْ صَرَّحْتَ بِالْفِعْلِ كَانَ الْفَاعِلُ مُسْتَرًى، نَحْوُ قَوْلِكَ: أَوْ أَنْ أُطْعِمَ يَتِيمًا، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١):

فَلَوْلَا رَجَاءُ النَّصْرِ مِنْكَ وَرَهْبَةٌ عِقَابِكَ قَدْ صَارُوا لَنَا كَالْمَوَارِدِ

فَأَعْمَلَ «رَهْبَةً» فِي عِقَابِكَ، وَمِنْ ذَلِكَ قَوْلُ الْآخِرِ^(٢):

بَضْرِبٍ بِالسُّيُوفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنْ^(٣) الْمَقِيلِ [٦٢ / ٦]

فَنَصَبَ الرُّؤُوسَ بِضَرْبٍ.

وَأَمَّا إِعْمَالُهُ وَهُوَ مُضَافٌ فَإِنَّهُ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَإِلَى الْمَفْعُولِ لِتَعْلُقِهِ بِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا، فَتَعْلُقُهُ بِالْفَاعِلِ وَقَوْعُهُ مِنْهُ، وَتَعْلُقُهُ بِالْمَفْعُولِ وَقَوْعُهُ بِهِ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ أَحْسَنُ لِأَنَّهُ لَهُ، وَإِضَافَتُهُ إِلَى الْمَفْعُولِ حَسَنَةٌ لِأَنَّهُ بِهِ اتَّصَلَ وَفِيهِ حَلٌّ، وَذَلِكَ نَحْوُ قَوْلِكَ: سَرَّنِي ضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا إِذَا أَضْفَتُهُ إِلَى الْفَاعِلِ، وَضَرْبُ زَيْدٍ عَمْرًا إِذَا أَضْفَتَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ، تَخْفِضُ مَا تَضْيِفُهُ إِلَيْهِ إِنْ كَانَ فَاعِلًا وَإِنْ كَانَ مَفْعُولًا، فَإِنْ أَضْفَتَهُ إِلَى الْفَاعِلِ جَرَزَتْ الْفَاعِلَ وَنَصَبَتْ الْمَفْعُولَ، وَإِذَا أَضْفَتَهُ إِلَى الْمَفْعُولِ جَرَزَتْهُ أَيْضًا وَرَفَعَتْ الْفَاعِلَ، وَمِمَّا جَاءَ مِنْ ذَلِكَ مُعْمَلًا، وَهُوَ مُضَافٌ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ لَا دَفَعُ اللَّهُ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾^(٤)، أَضَافَهُ إِلَى الْفَاعِلِ وَنَصَبَ النَّاسَ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَمِنْهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٥):

(١) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١ / ١٨٩، وشرحه للسيرافي: ٤ / ٩٢، والنكت: ٢٩٥.

(٢) هو المزار بن منقذ كما في العيني: ٣ / ٤٩٩، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ١ / ١٩٠، وشرحه للسيرافي: ٤ / ٩٢، والنكت: ٢٥٠، ٢٩٦.

والهام جمع هامة وهي الرأس، والمقيل: موضع الرأس مستعار من موضع القائلة. اللسان (قيل).

(٣) في ط، ر: «على» تحريف، وما أثبت عن د ومصادر الحاشية السالفة.

(٤) البقرة: ٢ / ٢٥١.

(٥) هو لبيد، والبيت في شرح ديوانه: ٢٨٨، والكتاب: ١ / ١٩٠، وشرحه للسيرافي: ٤ / ٩٢، والنكت: ٢٩٦.

ندام: جمع نديم وندمان.

عَهْدِي بِهَا الْحَيَّ الْجَمِيعَ وَفِيهِمْ قَبْلَ التَّفَرُّقِ مَئِيسِرٌ وَنَدَامُ
أُضَافَ الْعَهْدُ إِلَى الْيَاءِ وَهُوَ فِي مَوْضِعِ الْفَاعِلِ، وَنَصَبَ الْحَيَّ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ، وَعَهْدِي
مَبْتَدَأٌ، وَقَوْلُهُ: وَفِيهِمْ إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَ الْخَبَرِ، كَقَوْلِكَ:
قِيَامُكَ ضَاحِكًا^(١)، وَضَرْبِي زَيْدًا قَائِمًا.

وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ وَلَا يُؤْتَى لَهُ بِمَفْعُولٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ عَجَبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ، أَيْ
مَنْ أَنْ ضَرْبَ زَيْدٍ أَوْ ضَرْبَ زَيْدٍ، إِنْ شئتَ قَدَّرْتَهُ بِمَا سُمِّيَ فَاعِلُهُ وَإِنْ شئتَ قَدَّرْتَهُ بِمَا لَمْ
يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾^(٢) أَيْ مِنْ بَعْدِ أَنْ
غَلَبُوا، وَمِنْ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَفْعُولِ قَوْلُهُ^(٣):

أَمِنْ رَسَمِ دَارٍ مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ لِعَيْنِكَ مِنْ مَاءِ الشُّؤُونِ وَكَيْفُ [٦٣/٦]

وَالْتَقْدِيرُ أَمِنْ أَنْ رَسَمَ دَارًا مَرْبَعٌ وَمَصِيفٌ^(٤)، [٢٠٠/أ] وَقَدْ يُضَافُ إِلَى الْمَفْعُولِ
مِنْ^(٥) غَيْرِ ذِكْرِ الْفَاعِلِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَا يَسْتَمُ الْإِنْسَانُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ﴾^(٦)،
وَالْأَصْلُ مِنْ دُعَاءِ الْخَيْرِ هُوَ، وَالتَّقْدِيرُ مِنْ أَنْ يَدْعُوَ الْخَيْرَ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿لَقَدْ
ظَلَمَكَ بِسُؤَالِ نَعِيمِكَ إِلَيْنَا نَعِيجُهُ﴾^(٧)، أَيْ بِسُؤَالِ نَعِيجَتِكَ هُوَ، وَحَذَفَ الْفَاعِلَ لِلْعِلْمِ بِهِ
وَدِلَالَةِ الْحَالِ عَلَيْهِ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ لَا يَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا بِخِلَافِ الصِّفَةِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٨):

فَلَا تُكْثِرُ الْوُمِي فَإِنَّ أَخَاكَمَا بِذِكْرَاهُ لَيْلَى الْعَامِرِيَّةَ مُوَلَّعٌ

(١) كَذَا فِي شَرْحِ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِي: ٩٣/٤.

(٢) الرُّومُ: ٣٠/٣.

(٣) هُوَ الْحَطِيطَةُ، وَالْبَيْتُ فِي دِيْوَانِهِ: ١٦٦، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١١١/٢، وَالْخَزَانَةُ: ٤٣٦/٣.

(٤) الْمَرْبَعُ: مَطَرُ الرَّبِيعِ، وَالْمَصِيفُ: مَطَرُ الصَّيْفِ، وَكَيْفُ: غَزِيرٌ، انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ:
١١٢/٢.

(٥) فِي ط: «عَنْ» تَحْرِيفٌ.

(٦) فَصَلَتْ: ٤٩/٤١.

(٧) ص: ٢٤/٣٨.

(٨) الْبَيْتُ فِي الْإِنْصَافِ: ٢٣٣ بِلا نِسْبَةٍ.

ففي البيت مصدران: أحدهما: اللوم، والآخر: الذكري، فاللوم مضاف إلى المفعول، والمراد لا تُكثِرْ لومَكَ إِيَّايَ، والذكري مضاف إلى الفاعل، وهو الهاء، وليلى المفعول في محل منصوب.

وأما الضرب الثالث وهو إعمال المصدر وفيه الألف واللام فنحو قولك: عَجِبْتُ مِنَ الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا، أي من أن ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، [٦٤ / ٦] ولا أعلمه جاء في التنزيل^(١)، فأما قوله^(٢):

ضعيفُ النكايَةِ أعداءه... إلخ

أنشده سيبويه غُفلاً ولم يذكر شاعره، والشاهد فيه نصبُ الأعداء بالنكايَةِ لمنع الألف واللام الإضافة كمنع التنوين، وبعضهم ينصبه بمصدر منكور منون محذوف تقديره ضعيفُ النكايَةِ نكايَةِ أعداءه^(٣)، وذلك لضعف إعمال المصدر وفيه الألف واللام، يهجو رجلاً يقول: هو ضعيفٌ عن أن يَنكأَ أعداءه وجَبَانٌ، فلا يَثْبُتُ لقرنه، فيلجأ إلى الفرار ويخاله مؤخراً لأجله، وأما قول الآخر^(٤):

لقد عَلِمْتُ أُولَى المَغِيرَةِ أَنَّنِي كَرَرْتُ فلم أَتَكُنْ عن الضَّرْبِ مِسْمَعًا

فهو في الكتاب منسوبٌ إلى المزار الأسدي، ورواه بعضهم في شعر مالك بن زغبة الباهلي، وبعده^(٥):

وإني لأُعِدِّي الخيلَ تُعْثِرُ بالقَنَا حِفَاضاً على المولى الحديدِ لِيُثْمِنَعَا

(١) كذا في شرح الكافية للرضي: ١٩٦/٢.

(٢) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١/ ١٩٢، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٤، والمنصف: ٣/ ٧١، والنكت: ٢٩٧، والخزانة: ٣/ ٤٣٩.

(٣) هو توجيه السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٤، وهو قريب مما قاله الأعلام في تحصيل عين الذهب: ١/ ٩٩، والنكت: ٢٩٧.

(٤) سلف البيت: ٥/ ٣٠١.

(٥) ساق أبو محمد الغندجاني أبياتاً بعد البيت السالف ولم يأت فيها هذا البيت، انظر فرحة الأديب: ٣٢، وجاء في المقاصد: ٣/ ٤٠ بعده.

ورواية البيت في كتاب سيبويه: «لَحِقْتُ»^(١) مكان «كَرَرْتُ»، والاحتجاج على رواية مَنْ رَوَى «كَرَرْتُ» فيكون «مِسْمَعٌ» منصوباً بالضرب، وأما مَنْ رَوَى «لَحِقْتُ» فجائز^(٢) أَنْ يَكُونَ مِسْمَعٌ منصوباً به لا بالمصدر، فلا يكون فيه حُجَّةٌ.

فإن قيل: ولا يكون أيضاً في رواية مَنْ رَوَى «كَرَرْتُ» حُجَّةٌ لاختيال أَنْ يكون المراد كَرَرْتُ على مِسْمَعٍ فلم أَكُنْ عن ضربه بحذف الجار.

قيل: لا يَحْسُنُ ذلك لأن حذف حرف الجر وإعمال الفعل اللازم قبله باب ضرورة وطريقه السماع، فلا يُحْمَلُ عليه ما وُجِدَ عنه مندوحة.

يقول: قد علم أول مَنْ لَقِيتُ مِنَ الْمُغِيرِينَ أَنِّي صَرَفْتُهُمْ عَنْ وُجُوهِهِمْ هَازِماً لَهُمْ، وَلَحِقْتُ عَمِيدَهُمْ فلم أَكُنْ عن ضربه بسيفي، والنُّكُولُ: الرَّجُوعُ عَنِ الْقَرْنِ جُبْنًا^(٣)، وكانت بنو ضُبَيْعَةَ قد أَغَارَتْ عَلَى بَاهِلَةَ فَلَحِقْتُهُمْ بَاهِلَةً فَهَزَمْتُهُمْ، والمُغِيرَةُ اسْمُ فَاعِلٍ مِنْ أَغَارَ، وَأَوَّلَاهَا؛ بَضْمُ الْهَمْزَةِ وَهِيَ مَقْدُمَتُهَا، وَهِيَ تَأْنِيثُ أَوَّلٍ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنَّ إِعْمَالَ الْمَصْدَرِ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ ضَعِيفٌ^(٤)، وَلِذَلِكَ ذَهَبَ بَعْضُهُمْ إِلَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَرَدْتُ الضَّرْبَ زِيدًا؛ فَإِنَّمَا تَنْصِبُهُ بِإِضْمَارِ فِعْلٍ لَا بِالضَّرْبِ^(٥)، وَبَعْضُهُمْ يَقْدِّرُهُ بِمَصْدَرٍ لَيْسَ فِيهِ أَلْفٌ وَلَا لَامٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: ضَعِيفُ النِّكَايَةِ نِكَايَةُ أَعْدَائِهِ، وَالصَّوَابُ أَنَّهُ مَنْصُوبٌ بِالْمَصْدَرِ الْمَذْكُورِ عَلَى ضَعْفِهِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، فَيَعْمَلُ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ كَمَا يَعْمَلُ فِيهِ التَّنْوِينُ، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَبَيْتُ الْكِتَابِ:

(١) كذا الرواية في الكتاب: ١/ ١٩٣، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٩٥، والنكت: ٢٩٧، وفرحة الأديب: ٣٢، وفي المقاصد: ٣/ ٤٠ «لَقِيتُ».

(٢) في ط: «يجوز».

(٣) من قوله: «يقول قد علم ..» إلى قوله: «جبناً» قاله الأعلم في تحصيل عين الذهب: ١/ ٩٩.

(٤) انظر ما سلف: ٦/ ٩٣.

(٥) هذا تقدير الكوفيين كما في الارتشاف: ٢٢٦١، ونسبه ابن مالك إلى بعض النحويين في شرح التسهيل: ٣/ ١١٦.

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

إِنَّمَا نَصِبَ فِيهِ الْمَعْطُوفُ مَحْمُولًا عَلَى مَحَلِّ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ كَمَا حَمَلَ لِبَيْدِ الصِّفَةِ عَلَى مَحَلِّ الْمَوْصُوفِ فِي قَوْلِهِ:

طَلَبَ الْمَعْقُبُ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

أَيَّ كَمَا يَطْلُبُ الْمَعْقُبُ الْمَظْلُومُ حَقَّهُ).

قَالَ الشَّارِحُ: إِذَا عَطَفْتَ عَلَى مَا خَفَضَ بِالمَصْدَرِ جَازَ لَكَ فِي الْمَعْطُوفِ وَجْهَانِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى اللفظ فتخفِضه، وهو الوجه.

وَالْآخَرُ: أَنْ تَحْمِلَهُ عَلَى الْمَعْنَى، فَإِنْ كَانَ الْمَخْفُوضُ مَفْعُولًا فِي الْمَعْنَى نَصِبَتْ

الْمَعْطُوفَ، وَإِنْ كَانَ فَاعِلًا رَفَعْتَهُ، فَتَقُولُ: عَجِبْتُ مَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ وَعَمْرُو، وَإِنْ شِئْتَ «وَعَمْرًا»، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو وَعَمْرًا.

وَإِنَّمَا كَانَ الْوَجْهَ الْجَرَّ لِتَشَاكُلِ اللَّفْظَيْنِ وَاتِّفَاقِ الْمَعْنَيْنِ، وَإِذَا حَمَلْتَهُ عَلَى الْمَعْنَى كَانَ

مَرْدُودًا عَلَى الْأَوَّلِ فِي مَعْنَاهُ، وَلَيْسَ مُشَاكِلاً لَهُ فِي لَفْظِهِ، وَإِذَا حَصَلَ اللَّفْظُ وَالْمَعْنَى كَانَ

أَجُودَ^(١) مِنْ حَصُولِ الْمَعْنَى وَحْدَهُ، وَإِذَا نَصِبْتَ قَدَّرْتَ الْمَصْدَرَ بِالْفِعْلِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:

عَجِبْتُ مَنْ أَنْ ضَرَبَ أَوْ مَنْ أَنْ يَضْرِبَ؛ لِيَتَحَقَّقَ لَفْظُ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٢):

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَّانَا

مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «عَجِبْتُ مَنْ ضَرَبَ..» إِلَى قَوْلِهِ: «أَجُودَ» قَالَهُ السِّرَافِيُّ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: ٩٣/٤.

(٢) هُوَ رُؤْيَا، وَالرَّجَزُ فِي مَلْحَقَاتِ دِيَوَانِهِ: ١٨٧، وَالْكِتَابُ: ١/١٩١، وَصَحَّحَ الْعَيْنِيُّ نَسْبَتَهُ إِلَى

زِيَادِ الْعَنْبَرِيِّ، انْظُرِ الْمَقَاصِدَ: ٣/٥٣٠، وَالْأَبْيَاتُ بِلا نِسْبَةٍ فِي شَرْحِ الْكِتَابِ لِلْسِرَافِيِّ: ٩٤/٤،

وَالْبَيْتَانِ الْأَوَّلَانِ بِلا نِسْبَةٍ أَيْضًا فِي أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ١/٣٤٧، وَشَرْحَ أَبْيَاتِ الْمَغْنِيِّ:

٤٧/٧.

وَقَوْلِهِ: يَحْسَنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانِ، أَيُّ هُوَ بِصِيرِ بَيْعِ الْأَمْتَعَةِ وَالرَّقِيقِ، انْظُرِ شَرْحَ أَبْيَاتِ

الْمَغْنِيِّ: ٤٩/٧.

يُحْسِنُ يَبِيعَ الْأَصْلَ وَالْقِيَانَا

الشعر لزياد العنبري، والشاهد فيه نصبُ اللَّيَانِ بالعطف على المعنى، وذلك كأنه قال: وتَخَافُ اللَّيَانُ، ويجوز أن يكون معطوفاً على خَافَ، والتقدير خَافَ الْإِفْلَاسَ وخَافَ اللَّيَانُ، ثم حَذَفَ المضافَ وأَقَامَ المضافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ^(١)، وكذلك الْقِيَانُ هو منصوب على معنى الْأَصْلَ لَأَنَ المرادُ يُحْسِنُ أَنْ يَبِيعَ الْأَصْلَ وَالْقِيَانُ، وَالْقَيْنَةُ: الْأَمَةُ مُغْنِيَةٌ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مُغْنِيَةٍ، يريد أنه دَائِنٌ بِهَا - يعني الإبل - حَسَّانٌ؛ لِأَنَّهُ مَلِيٌّ لَا يُهَاطَلُ خَافَةً أَنْ يُدَايِنَ [٦٦/٦٦] غَيْرَهُ مَنَّ لَيْسَ بِمَلِيٍّ^(٢) فَيُهَاطَلُ لِإِفْلَاسِهِ، وَاللَّيَانُ مصدر بمعنى اللَّيِّ، ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «لَيْ غَنِيٌّ ظُلْمٌ»^(٣)، والنعتُ في ذلك كالعطف في جواز الحُمْلِ على اللفظ والمعنى، تقول فيه: عَجِبْتُ مَنْ ضَرَبَ زَيْدَ الظَّرِيفِ؛ بِالْخَفْضِ عَلَى اللَّفْظِ، وَالظَّرِيفُ؛ بِالرَّفْعِ عَلَى الْمَعْنَى، ومنه قول لبيد^(٤):

حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَّاحِ وَهَاجَهُ طَلَبَ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ

يَصِفُ غَيْرًا يَقُولُ: حَتَّى تَهَجَّرَ فِي الرَّوَّاحِ، [٢٠٠/ب] أَي سَارَ فِي الْهَاجِرَةِ، وَهَاجَهُ يَعْنِي أَثَارَهُ، أَي الْعَيْزَ، وَطَلَبَ مَنْصُوبٌ عَلَى الْمَصْدَرِ بِمَا دَلَّ عَلَيْهِ الْمَعْنَى، أَي طَلَبَ الْمَاءَ طَلَبًا مِثْلَ طَلَبِ الْمُعَقَّبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ، ثُمَّ حَذَفَ الْمَضافَ وَأَقَامَ [٦٧/٦٦] الْمَضافَ إِلَيْهِ مُقَامَهُ، وَالْمُعَقَّبُ: الْمَمْطُولُ بِدَيْنِهِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِأَنَّهُ يَتَّبَعُ عَقَبَ الْمَدِينِ^(٥)، وَالْمَظْلُومُ نَعْتُ لَهُ عَلَى الْمَعْنَى، وَلَوْ خَفَضَ لَكَانَ أَجُودَ لَوْ سَاعَدَتِ الْقَافِيَةَ.

(١) ذكر السيرافي في شرح الكتاب: ٩٤/٤، والأعلم في النكت: ٢٩٧ هذين التوجيهين، وذكرنا توجيهاً ثالثاً، وهو أن يكون الليان مفعولاً من أجله.

(٢) «المليء بالهمز: الثقة الغني» اللسان (ملا).

(٣) الحديث في صحيح البخاري برقم: ٢٢٨٧، ٢٤٠٠.

(٤) سلف البيت: ٥٨ / ٢.

(٥) كذا في اللسان (عقب).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وَيَعْمَلُ ماضياً كان أو مستقبلاً، تقول: أعجبني ضَرْبُ زَيْدٍ أَمْسٍ، وأريدُ إِكْرَامَ عمرو أخاه غداً).

قال الشَّارح: يشير بذلك إلى الفرق بين اسم الفاعل والمصدر في العمل، وذلك لأن اسم الفاعل لا يعمل إلا إذا كان للحال أو الاستقبال، نحو قولك: هذا ضاربُ زَيْدٍ غداً ومُكْرِمٌ عَمْرًا الساعةَ، ولا يعمل إذا كان^(١) بمعنى الماضي، بل يكون مضافاً إلى ما بعده، نحو هذا ضاربُ زَيْدٍ أَمْسٍ، وسيأتي الكلام عليه مستوفى.

وأما المصدر فإنه يعمل على كلِّ حال، سواءً كان ماضياً أو حاضراً أو مستقبلاً، والعلة في ذلك أن اسم الفاعل إنما عملَ لِحَرَيَانِهِ على الفعل المضارع في حركاته وسكناته وعدَدِ حروفه على ما سيوضح، فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنه لا مُشَابَهَةَ بينه وبين الفعل الماضي، ألا ترى أن «ضَرْبَ» ثلاثة أحرف كلها متحرّكة، وضاربُ أربعة أحرف الثاني منها ساكنٌ، فلذلك لم يعمل إذا كان بمعنى الماضي.

وأما المصدر فإنه لم يكن عمله لما ذكرناه في اسم الفاعل، وإنما كان عمله لما فيه من حروف الفعل وتقديره بأن وما بعده من الفعل، وهذا المعنى موجود في كلِّ الأزمنة، فالملتضي لعمل المصدر موجود سواءً كان بمعنى الماضي أو الحال أو الاستقبال، وليس اسمُ الفاعل كذلك، فاعرف الفرق بينهما إن شاء الله تعالى^(٢).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يتقدّم عليه معمولُهُ، فلا يقال: زَيْدًا ضَرْبُكَ خَيْرٌ له كما لا يقال: زَيْدًا أَنْ تَضْرِبَ خَيْرٌ له).

قال الشَّارح: قد تقدّم القول: إنّ المصدر موصولٌ ومعمولُهُ من صلته من حيث كان المصدر مقدراً بأن والفعل، وأن موصولةً كالذي، فلذلك لا يتقدّم عليه ما كان من صلته، لأنّه من تمامه بمنزلة الياء والذال من زيد بخلاف اسم الفاعل، فإنه يجوز تقديم معموله عليه لأنّه ليس موصولاً، ولم يكن مقدراً بأن، إلا أن يكون فيه الألف واللام، نحو

(١) سقط من ط، ر: «إذا كان».

(٢) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢٢٠ - ٢٢١.

الضارب، فإنه لا يجوز تقديم شيء من معموله عليه لأن الألف واللام موصولة كالذي.
فعلى هذا لا تقول: زيدا ضربك خير له، فيكون الضرب مبتدأ، وهو مضاف إلى
الفاعل، وزيد مفعول، وخير الخبر، فإذا قدمت زيدا على المصدر، وهو من صلته إذ كان
معمولاً له بطلت المسألة.

وتقول: أعجب زيدا ركوب الدابة عمرو، والمراد أعجب زيدا أن ركب الدابة
عمرو، فزيد منصوب بأعجب، فهو خارج من الصلة، وأن وما بعدها في موضع مرفوع
بأنه فاعل أعجب، والدابة وعمرو وركب من صلة أن، فلا يجوز تقديم شيء منه على أن
ولا على المصدر أيضاً؛ لأنه مقدّر بأن.

وكذلك لا يفصل بين المصدر وما عمل فيه بأجنبي، والمراد بقولنا: أجنبي أن لا
يكون للمصدر فيه عمل، فلو قلت: أعجب ركوب الدابة زيدا عمرو؛ لم يجز لأن زيدا
أجنبي من المصدر الذي هو الركوب، إذ لم يكن فيه تعلق^(١)، وقد فصلت به بين المصدر
وما عمل فيه، وهو عمرو.

وتقول: أعجبتني ضرب زيد عمراً اليوم عند جعفر إن جعلت الطرفين متعلقين
بالمصدر لم يجز أن تقدّمهما عليه، وإن جعلت اليوم متعلقاً بأعجبتني - ومعنى تعلقه أن
يكون الإعجاب وقع فيه^(٢)، وجعلت ظرف المكان متعلقاً بالمصدر لم يجز ذلك لأنك قد
فصلت بين الصلة والموصول بأجنبي منهما، فإن جعلت الطرفين متعلقين بالمصدر جاز
تقديم أيهما شئت على صاحبه لأنها جميعاً من الصلة، ولا يجوز تقديمهما [٦٨/٦] على
المصدر لأنها من صلته، فلو علقتهما جميعاً بأعجب جاز تقديمهما على المصدر وعلى
الفعل أيضاً لأنها ليسا من المصدر في شيء، فاعرف ذلك وقس عليه ما كان مثله تُصب
إن شاء الله تعالى.

(١) في د: «عمل» وما أثبت عن ط، ر.

(٢) سقط من ط: «ومعنى تعلقه أن يكون الإعجاب وقع فيه».

اسمُ الفاعل

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (هو ما يُجْري على يَفْعَل من فِعْله كضارب ومُكْرِم ومُنْطَلِق ومُسْتَخْرِج ومُدْخِرَج، ويعمل عملَ الفعل في التقديم والتأخير والإظهار والإضمار، كقولك: زيد ضاربٌ غلامه عمراً، وهو عَمْرٌا مُكْرِمٌ وهو ضاربٌ زيدٌ وعمراً وضاربٌ عمراً).

قال الشَّارح: اعلم أَنَّ اسمَ الفاعل الذي يعمل عملَ الفعل هو الجاري مجرى الفعل في اللفظ والمعنى، أما اللفظُ فلأنه جارٍ عليه في حركاته وسكناته، ويطرَّد فيه، وذلك نحو ضاربٍ ومُكْرِمٍ ومُنْطَلِقٍ ومُسْتَخْرِجٍ ومُدْخِرَجٍ، كلُّه جارٍ على فِعْله الذي هو يَضْرِبُ ويُكْرِمُ وَيَنْطَلِقُ وَيَسْتَخْرِجُ وَيُدْخِرَجُ^(١).

فإذا أُريدَ به ما أنت فيه وهو الحالُ أو الاستقبال صار مثله من جهة اللفظ والمعنى، فجرى مجراه، وحُلَّ عليه في العمل كما حُلَّ الفعل المضارع على الاسم في الإعراب لما بينهما من المشاكلة.

فاسمُ الفاعل إذا أُريدَ به الحالُ أو الاستقبال يعمل عملَ الفعل إذا كان منوناً أو فيه الألفُ واللام، لأن التنوين مانعٌ من الإضافة، والألفُ واللام تُعاقِبُ الإضافة، فتقولُ مع التنوين: زيدٌ ضاربٌ غلامه عمراً غداً، فزيد مبتدأ وضارب الخبرُ وغلامه مرتفعٌ به ارتفاعَ الفاعل، وعَمْرٌا منصوبٌ على أنه مفعول، لأنه جارٍ مجرى يَضْرِبُ غلامه عمراً، وتقول: «هذا الضاربُ زيداً» ففي الضارب [أ/٢٠١] ضميرٌ يرجعُ إلى مدلول الألف واللام لأنها تدلُّ على الذي، ولذلك كانت موصولة.

وقد يُخَذَفُ التنوينُ من اسمِ الفاعل تخفيفاً^(٢)، وإذا زال التنوينُ عاقبته الإضافة، والمعنى معنى ثباتِ التنوين، ولذلك لا يكون إلا نكرة، قال الله تعالى: ﴿هَدْيًا بَلِغَ

(١) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠٣-٢٠٤.

(٢) «الأصل في اسمِ الفاعل التنوين، والإضافة دخلت تخفيفاً»، شرح الكتاب للسيرافي: ٦٣/٤.

الْكَعْبَةِ ﴿^(١)﴾ فلو لم يُرَدِّدْ به التنوينُ لم يكن صفةً لهذِي وهو نكرةٌ، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿هَذَا عَارِضٌ مُّطَرِّئًا﴾ ﴿^(٢)﴾ وصفَ عَارِضًا وهو نكرة بقوله: مُطَرِّئًا، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ كُلُّ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتَى الرَّحْمَنِ عَبْدًا﴾ ﴿^(٣)﴾ و: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ ﴿^(٤)﴾.

وإنما قلنا: إن التنوين مرادٌ لأنه لو لم يكن مراداً لكان معرفةً، ولو كان معرفة لكننت قد أخبرت عن النكرة بالمعرفة، وذلك قلبُ القاعدة، فالتقدير «إِلَّا آتَى الرَّحْمَنَ عَبْدًا» ﴿^(٥)﴾، و: «كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ» ﴿^(٦)﴾، والتنوين هو الأصل، والإضافة دخلت تخفيفاً، ولو لم يكن التنوين هو الأصل لما جاز دخول التنوين لأنه ثقیلٌ.

ومما يدلُّ على إرادة التنوين وانفصاله ممَّا أُضِيفَ إليه أنك قد تَجَمَّع بين الإضافة والألف واللام فتقول: هذا الضاربُ الرجلِ والضاربُ زید، ولا تقولُ: الغلامُ الرجلِ ولا الغلامُ زید، وإذ كان التنوين مراداً حكماً - وهو الأصل - كانت الإضافة منفصلةً، وكان المخفوض منصوباً في الحكم لأنه مفعول، وذلك أن اسم الفاعل لا يُضَافُ إِلَّا إلى المفعول، ولا يُضَافُ إلى الفاعل كالمصدر، فلا تقولُ: هذا ضاربُ زید والضاربُ هو زید لأن الاسم لا يضاف إلى نفسه ﴿^(٧)﴾.

وقوله: «يَعْمَلُ عَمَلُ الْفَعْلِ فِي التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ» إشارةٌ إلى قوة عمل اسم الفاعل لقوة مشابهته للفعل من الجهات التي ذكرناها، فمثالُ أعماله مقدماً

(١) المائدة: ٩٥/٥.

(٢) الأحقاف: ٢٤/٤٦.

(٣) مريم: ٩٣/١٩.

(٤) آل عمران: ١٨٥/٣، والعنكبوت: ٥٧/٢٩.

(٥) هي قراءة شاذة، انظر شواذ ابن خالويه: ٨٦، والقرطبي: ٥٢٤/١٣، والبحر المحيط: ٢٢٠/٦.

(٦) هي قراءة شاذة، وانظر شواذ ابن خالويه: ٢٣، والقرطبي: ٤٤٧/٥، والمحزر الوجيز: ٥٥٠/١.

(٧) انظر الإنصاف: ٤٣٦.

«هذا ضاربٌ زيداً»، فهذا مبتدأ، وضاربٌ الخبر، وزيد منصوب بضارب، وقد تقدّم الكلام عليه، [٦٩/٦] ومثاله مؤخراً «هو عمرأ مكرم»، فأما إعماله مضمراً فقد فسره بقوله: «هو ضاربٌ زيدٍ وعمرأ» بمعنى أنك إذا عطفته على المخفوض كان بتقدير ناصب، فبعضهم يقدّره فعلاً، أي ويضرب عمرأ؛ لأن اسم الفاعل في معنى الفعل^(١)، وبعضهم يقدّره اسم فاعل منوئاً يكون الظاهر دليلاً عليه، والحق أن انتصاب المعطوف على معنى الأول لأنه مفعول^(٢)، والتنوين مراد، فهو كقول الشاعر في المصدر^(٣):

خَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللِّيَانَا

وإذا كان في اللفظ ما ينصبه لم تحتج إلى تقدير محذوف، ولذلك مثله سيبويه بقوله^(٤):

جِئْنِي بِمِثْلِ بَنِي بَذْرِ لِقَوْمِهِمْ أَوْ مِثْلَ أُسْرَةِ مَنْظُورِ بْنِ سَيَّارٍ

قال^(٥): لأنّ جِئْنِي في معنى هاتِ، فحُمِلَ النصبُ على معناه، والنصبُ في الأول أقوى؛ لأن اسم الفاعل أصله التنوين والنصب، وجِئْنِي أصله الجرُّ لأنه لا يتعدّى إلّا بالباء، وقد تقدّم الكلام عليه، وينبغي أن يكون إعماله مضمراً في نحو قولك: أزيداً أنت ضاربُه، لما اشتغل اسمُ الفاعل عن مفعوله الذي هو زيد بضميره لم يعمل فيه، وكان العامل مقدراً دلّ عليه الظاهر، كأنك قلت: أضاربُ زيداً أنت ضاربُه، ومثله أعمراً

(١) ذهب إلى هذا المبرد وابن السراج، انظر المقتضب: ٤/١٥٤، والأصول: ١/١٢٨، وأجاز

سيبويه تقدير اسم فاعل قبل المعطوف بالنصب، انظر الكتاب: ١/١١٠، وأجاز تقدير فعل.

انظر الكتاب: ١/١٧١-١٧٢، وشرحه للسيرافي: ٣/٢١٩، ٤/٦٤، والنكت: ٢٤٣.

(٢) انظر الأقوال في هذه المسألة في البسيط في شرح الجمل: ١٠٢٩-١٠٣١.

(٣) سلف البيت: ٦/٩٥.

(٤) هو جرير، والبيت في ديوانه: ١٠٢٨، والكتاب: ١/٩٤، ١/١٦٩-١٧٠، والمقتضب:

٤/١٥٣، وهو بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ١/١٣٣، والنكت: ٢٢٧، وبنو بدر من

فزارة وبنو سيار من سادات فزارة، انظر جمهرة الأنساب: ٢٥٨.

(٥) أي سيبويه، ونقل كلامه بتصرف، انظر الكتاب: ١/١٧٠.

أَنْتَ مَكْرِمٌ أَخَاهُ، وَالتَّقْدِيرُ أَمْكِرُكُمْ عَمْرًا أَنْتَ مَكْرِمٌ أَخَاهُ.

فَإِنْ قِيلَ: الْهَاءُ فِي أَزِيدًا^(١) أَنْتَ ضَارِبُهُ فِي مَوْضِعِ خَفَضٍ^(٢)، فَكَيْفَ تَنْصَبُ مَا ضَمِيرُهُ مَجْرُورٌ؟

قِيلَ: لَمَّا كَانَ هَذَا الضَّمِيرُ الْمَجْرُورُ فِي حُكْمِ الْمَنْصُوبِ مِنْ حَيْثُ كَانَ التَّنْوِينُ مُرَادًا وَضَارِبٌ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ صَارَ كَقَوْلِكَ: أَزِيدًا مَرَرْتُ بِهِ، الضَّمِيرُ مَجْرُورٌ وَهُوَ فِي الْحُكْمِ مَنْصُوبٌ.

(فَصْلُ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (قَالَ سَيَبَوِيه: «وَأَجْرُوا اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُبَالِغُوا فِي الْأَمْرِ مُجْرَاهُ إِذَا كَانَ عَلَى بِنَاءِ فَاعِلٍ»، يَرِيدُ نَحْوَ شَرَّابٍ وَضُرُوبٍ وَمُنْحَارٍ، وَأَنْشُدَ لِلْقَلَّاحِ:

أَخَا الْحَرْبِ لِبَاسًا إِلَيْهَا جَلَاهَا [٧٠ / ٦]

وَلَأَبِي طَالِبٍ:

ضُرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سُوقَ سِمَانِهَا

وَحَكَى عَنِ الْعَرَبِ: «إِنَّهُ لِمُنْحَارٌ بَوَائِكُهَا» وَ: «أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ»، وَأَنْشُدَ:

كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضُرُوبٌ

وَجَوَّزَ «هَذَا ضُرُوبٌ رُؤُوسَ الرِّجَالِ وَسُوقَ الْإِبِلِ».

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ ذَكَّرْنَا أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ إِذَا أُريدَ بِهِ الْحَالُ أَوْ الْاِسْتِقْبَالُ إِنَّمَا أُعْمِلَ عَمَلُ الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ لِحَرَيَانِهِ عَلَيْهِ فِي حَرَكَاتِهِ وَسَكَنَاتِهِ وَعَدَدِ حُرُوفِهِ، وَقَدْ أَجْرُوا ضَرْبًا مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ تَمَّا فِيهِ مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ مُجْرَى الْفِعْلِ الَّذِي فِي مَعْنَى الْمُبَالِغَةِ فِي الْعَمَلِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ جَارِيًا عَلَيْهِ فِي اللَّفْظِ، فَقَالُوا: زَيْدٌ ضَرَّابٌ عَيْدُهُ وَقَتْلُ أَعْدَاءِهِ، كَمَا قَالُوا: زَيْدٌ

(١) فِي ط: «زَيْدٌ»، وَهَذَا الْاِعْتِرَاضُ وَالْجَوَابُ عَلَيْهِ قَالَهُمَا السِّيْرَانِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ: ٣ / ٢٠٥.

(٢) أَكْثَرُ الْمُحَقِّقِينَ أَنَّ الضَّمِيرَ فِي ضَارِبِهِ فِي مَوْضِعِ خَفَضٍ، وَمَذْهَبُ الْأَخْفَشِ وَهَشَامُ أَنَّهُ فِي مَوْضِعِ نَصَبٍ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ١ / ١٨٧، وَمَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْأَخْفَشِ: ٦٥٥، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ: ٣ / ٨٣، وَالْاِرْتِشَافُ: ٢٢٧٥.

يَضْرِبُ عبيده وَيَقْتُلُ أعداءه؛ إِذَا كَثُرَ ذلك منه، وَكَانَ ضَرَّابٌ وَقَتَّالٌ بِمَنْزِلَةِ ضَارِبٍ وَقَاتِلٍ كَمَا كَانَ يَضْرِبُ وَيُقْتَلُ بالتشديد بِمَنْزِلَةِ يَضْرِبُ وَيَقْتُلُ من غير تشديد، لِأَنَّهُ يَرِيدُ بِهِ مَا أَرَادَ بِفَاعِلٍ مِنْ إِيقَاعِ الْفِعْلِ؛ إِلَّا أَنَّ فِيهِ إِخْبَاراً بِزِيَادَةِ مَبَالِغَةِ.

وَتِلْكَ الْأَسْمَاءُ فَعُولٌ وَفَعَّالٌ وَمِفْعَالٌ وَفَعِلٌ وَفَعِيلٌ، فَجَمِيعُ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ تَعْمَلُ عَمَلَ فَاعِلٍ، وَحَكْمُهَا فِي الْعَمَلِ حَكْمُ فَاعِلٍ مِنَ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ وَالْإِظْهَارِ وَالْإِضْمَارِ، فَتَقُولُ: هَذَا ضَرْوبٌ زَيْدٌ كَمَا تَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ، وَضَرَّابٌ عَمْرٌأً وَمِنْحَارٌ إِبِلَهُ وَحَذِرٌ عَدُوَّهُ وَرَحِيمٌ أَبَاهُ، وَالتَّقْدِيمُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ وَالْإِضْمَارُ جَائِزٌ كَمَا كَانَ فِي فَاعِلٍ، وَتَقُولُ: هُوَ ضَرْوبٌ زَيْدٌ وَعَمْرٌأً، وَإِنْ شِئْتَ وَعَمْرُو؛ كَمَا فَعَلْتَ فِي ضَارِبٍ، وَتَقُولُ: أَزِيداً أَنْتَ ضَرْوبُهُ كَمَا تَقُولُ أَزِيداً أَنْتَ ضَارِبُهُ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(١):

أَخَا الْحَرْبِ لَبَّاساً إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بِوَلَّاجِ الْخَوَالِفِ أَعْقَلَا

فَإِنَّ الْبَيْتَ لِلْقَلَّاحِ بْنِ حَزْنِ التَّمِيمِيِّ^(٢)، وَالشَّاهِدُ^(٣) فِيهِ نَصْبُ الْجِلَالِ بِلَبَّاسٍ، وَلَبَّاسٌ تَكَثِيرٌ لِبَاسٍ، يَصِفُ رَجُلًا بِالشَّجَاعَةِ، وَالْمَرَادُ بِالْجِلَالِ الدَّرُوعُ وَمَا يُلْبَسُ لِلْحَرْبِ، جَعَلَهَا جِلَالًا، وَالْوَلَّاجُ: الْكَثِيرُ الْوُلُوجِ، وَأَرَادَ بِالْخَوَالِفِ الْبُيُوتَ، وَهُوَ جَمْعُ خَالِفَةٍ، وَأَصْلُهَا الشُّقَّةُ تَكُونُ فِي أَسْفَلِ الْبَيْتِ^(٤)، وَالْأَعْقَلُ: الَّذِي تَضْطَرِبُ رِجْلَاهُ مِنَ الْفَرْعِ، [٢٠١/ب] قَالَ سَبْيُوِيهِ: «وَسَمِعْنَا مَنْ يَقُولُ: أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَرَّابٌ»^(٥)، فَنَصَبَ الْعَسَلَ بِشَرَّابٍ كَمَا تَقُولُ: أَمَّا الْعَسَلُ فَأَنَا شَارِبٌ^(٦)، فَهُوَ شَاهِدٌ عَلَى الْإِعْمَالِ وَجَوَازِ التَّقْدِيمِ،

(١) هُوَ الْقَلَّاحُ بْنُ حَزْنٍ كَمَا سَيَأْتِي، وَهُوَ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ فِي الْكِتَابِ: ١/ ١١١، وَشَرْحُهُ لِلْسِّيْرَانِي:

٣/ ٢١٢، وَالنِّكْتُ: ٢٤٥، وَالْمَقَاصِدُ/ ٣/ ٥٣٥، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي الْمَقْتَضَبِ: ٢/ ١١٣.

(٢) فِي د: «التَّمِيمِي» خَطَأً، انْظُرِ الْاِشْتِقَاقَ لِابْنِ دَرِيدٍ: ٢٥٠، وَالْمَوْتَلَفُ وَالْمَخْتَلَفُ: ١٤٢، ٢٥٣.

(٣) كَلَامُهُ عَلَى الشَّاهِدِ مِمَّا نِثْلَ لِكَلَامِ الْأَعْلَمِ فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ: ١/ ٥٧.

(٤) كَذَا فِي النِّكْتُ: ٢٤٥، وَانْظُرِ الصَّحَّاحَ (خَلْفَ).

(٥) الْكِتَابُ: ١/ ١١١.

(٦) كَذَا فِي شَرْحِ الْكِتَابِ لِلْسِّيْرَانِي: ٣/ ٢١٣.

وأما قوله^(١):

ضَرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوَقَ سِمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادًا فَإِنَّكَ عَاقِرٌ [٧١ / ٦]

البيت لأبي طالب بن عبد المطلب، والشاهد فيه إعمالُ فَعُولٍ كإعمالِ فاعِلٍ، فُنِصِبَ «سَوَقَ سِمَانِهَا» بَضَرُوبٍ كما تنصبُه بضاربٍ، يرثي أبا أُمَيَّةَ بنَ المغيرة بن عبد الله ويصفه بالكرم، والمرادُ أنه^(٢) يعقُرُ الإبلَ السَّمانَ للأضياف عند عدم الزاد وشدة السَّنة، ومثله قول الآخر^(٣):

بَكَيْتُ أَخَا اللَّأْوَاءِ يُحْمَدُ يَوْمُهُ كَرِيمٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبٌ

البيت لأبي طالب، والشاهد فيه إعمالُ فَعُولٍ كفاعِلٍ، وفيه دلالةٌ على جواز تقديم معموله عليه؛ لأنَّ المراد ضَرُوبٌ رُؤُوسَ الدَّارِعِينَ ثم قَدَّمَ، وحكى سيبويه عن العرب: «إِنَّهُ لِمِنْحَارٍ بَوَائِكُهَا»^(٤)، نَصَبَ البَوَائِكِ بِمِنْحَارٍ، وهذا نصٌّ على إعمالِ مِفْعَالٍ، والبَوَائِكُ: جمع بَائِكَةٍ وهي السَّمينَةُ الْفَتِيَّةُ، قال الكسائي: بَاكَتِ الناقةُ تَبُوكَ إِذَا سَمِنَتْ^(٥)، وقد أنشد سيبويه في إعمالِ فَعَلٍ^(٦):

(١) هو أبو طالب بن عبد المطلب كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٤٦، والكتاب: ١ / ١١١، وشرحه للسيرافي: ٣ / ٢١٣، وأمالى ابن السجري: ٢ / ٣٤٦، والخزانه: ٣ / ٤٤٦، وهوبلا نسبة في المقتضب: ٢ / ١١٤، والأصول: ١ / ١٢٤.

(٢) في ط، ر: «أَن».

(٣) هو أبو طالب كما سيذكر الشارح، انظر ديوانه: ٢١، وهو بلا نسبة في الكتاب: ١ / ١١١، وشرحه للسيرافي: ٣ / ٢١٣، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١ / ٤١٢، والنكت: ٢٤٦، وشرح الجمل الكبير: ١ / ٥٧٣، والألواء: الشدة.

(٤) الكتاب: ١ / ١١٢، وانظر النكت: ٢٤٨.

(٥) حكى الجوهري وابن منظور قول الكسائي في الصحاحو اللسان (بوك)، وانظر أدب الكاتب: ١٥٧.

(٦) البيت بلا نسبة في الكتاب: ١ / ١١٣، والمقتضب: ٢ / ١١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٣ / ٢١٥، والنكت: ٢٤٧، وأمالى ابن السجري: ٢ / ٣٤٦.

حَذِرْ أُمُوراً لَا تَضِيرُ وَآمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ
نَصَبَ الْأُمُورَ بِحَذِرٍ؛ لَأَنَّهُ تَكْثِيرٌ حَازِرٌ، يَعْمَلُ عَمَلَ الْفِعْلِ لَأَنَّهُ فِي مَعْنَاهُ، وَإِنَّمَا غَيْرُ
عَنْ بَنَائِهِ لِلتَّكْثِيرِ، وَمِنْهُ قَوْلُ ابْنِ أَحْمَرَ^(١):

أَوْ مِسْحَلٌ شَنِجٌ عِصَادَةٌ سَمَحَجٌ بَسْرَاتِهِ نَدَبٌ لَهَا وَكُلُومٌ
الشَّاهِدُ فِيعَ نَضَبُ عِصَادَةٍ بِشَنِجٍ، وَهُوَ تَكْثِيرُ شَانِجٍ، وَشَانِجٌ فِي مَعْنَى مُلَازِمٌ، وَفَعْلُهُ
شَنِجْتُهُ كَلَزِمْتُهُ^(٢)، وَأَنْشَدَ^(٣) فِي إِعْمَالِ فَعِيلٍ لِسَاعِدَةٍ بِنِ جُؤَيَّةَ^(٤):
حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طَرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلُ لَمْ يَنْمِ
وَالشَّاهِدُ فِيهِ نَضَبُ الْمَوْهِنِ بِكَلِيلٍ؛ لَأَنَّهُ بِمَعْنَى مُكِلٍّ أَوْ كَالٍ^(٥)، وَإِنَّمَا غَيْرُهُ لِلتَّكْثِيرِ
وَالْمَبَالِغَةِ.

وَخَالَفَ سَبِيوِيهِ أَكْثَرُ النُّحَوِيِّينَ فِي بِنَاءَيْنِ مِنْ هَذِهِ الْمَثَلِ الْخَمْسَةِ وَهُمَا فَعِلٌ وَفَعِيلٌ^(٦)،
قَالُوا: لِأَن فَعِلًا وَفَعِيلًا بِنَاءَانِ مَوْضُوعَانِ لِلذَّاتِ وَالْهَيْئَةِ الَّتِي يَكُونُ الْإِنْسَانُ عَلَيْهَا لَا

(١) كَذَا نَسَبَ الْبَيْتَ فِي الْكِتَابِ: ١/ ١١٢، وَالنَّكَتُ: ٢٤٦، وَلَيْسَ فِي دِيْوَانِ ابْنِ أَحْمَرَ، وَنَسَبَ فِي
الْمَقَاصِدِ: ٣/ ٥١٣، وَالْخَزَانَةُ: ١/ ٣٣٤، ٣/ ٤٥٦ إِلَى لَبِيدٍ، وَهُوَ فِي شَرْحِ دِيْوَانِهِ: ١٢٥.
(٢) مِنْ قَوْلِهِ: «الشَّاهِدُ..» إِلَى قَوْلِهِ: «كَلَزِمْتُهُ» فِي تَحْصِيلِ عَيْنِ الذَّهَبِ: ١/ ٥٧، وَقَالَ الْبَغْدَادِيُّ:
«الشَّنِجُ هُوَ فِي الْأَصْلِ التَّقْبِضُ، وَأَرَادَ بِهِ هُنَا اللَّزِمَ» الْخَزَانَةُ: ١/ ٣٣٤.
(٣) أَيِ سَبِيوِيهِ.

(٤) الْبَيْتُ بِهَذِهِ النِّسْبَةِ فِي الْكِتَابِ: ١/ ١١٣-١١٤، وَشَرْحَ أَشْعَارِ الْهَذْلِيِّينَ: ١١٢٩، وَشَرْحَ
الْكِتَابِ لِلْسِّيْرَافِيِّ: ٣/ ٢١٥-٢١٦، وَالنَّكَتُ: ٢٤٨، وَالْخَزَانَةُ: ٣/ ٤٥٠، وَبِلَا نِسْبَةٍ فِي
الْمُقْتَضَبِ: ٢/ ١١٥.

(٥) خَالَفَ الْمُبَرِّدُ وَابْنَ هِشَامٍ سَبِيوِيهِ فَأَعْرَبَا «مَوْهِنًا» ظَرْفًا، انْظُرِ الْمُقْتَضَبُ: ٢/ ١١٥، وَالْمَغْنِي:
٤٨٦، وَانْظُرْ هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ وَتَخْرِيجَ مَذْهَبِ سَبِيوِيهِ فِيهَا فِي شَرْحِ الْكِتَابِ لِلْسِّيْرَافِيِّ: ٣/ ٢١٦.

(٦) أَكْثَرُ الْبَصْرِيِّينَ خَالَفَ سَبِيوِيهِ فِي إِعْمَالِ فَعِيلٍ وَفَعِلٍ، كَالْمَازَنِيِّ وَالْمُبَرِّدِ، وَأَجَازَ الْجَرْمِيُّ إِعْمَالَ
فَعِلٍ عَلَى بَعْدٍ، وَذَهَبَ الْكُوفِيُّونَ إِلَى أَنَّ الْمَنْصُوبَ بَعْدَ صَيَغِ الْمَبَالِغَةِ نَصَبُ يَأْضَمُّارِ فَعِلٍ، انْظُرِ
الْكِتَابِ: ١/ ١١٢-١١٤، وَالْمُقْتَضَبُ: ٢/ ١١٤-١١٦، وَالْأَصُولُ: ١/ ١٢٤-١٢٥، وَشَرْحُ
الْكِتَابِ لِلْسِّيْرَافِيِّ: ٣/ ٢١٤، ٣/ ٢١٦، وَالنَّكَتُ: ٢٤٦-٢٤٨، وَشَرْحُ الْجَمَلِ الْكَبِيرِ:
١/ ٥٧٣، وَالْإِرْتِشَافُ: ٢٢٨٢، وَالْمُسَاعَدُ: ٣/ ١٩٣.

لأنَّ مجرّياً مجرّى الفعل، فهما كقولك: رجل كريم وظريف ورجل عَجِل وَلَقِنَ إذا كان ذلك كالطبيعة، وحملوا ما احتجَّ به من الأبيات على غير ما ذكره.

فَأَمَّا الْبَيْتُ الْأَوَّلُ^(١) فقالوا: لم يصحَّ عن العرب، ورؤي عن المازني أَنَّ اللَّاحِقِيَّ^(٢) قال: سألني سيبويه عن شاهد في تعدّي فَعِلَ فَعَمَلْتُ له هذا البيت، ويُروى أيضاً أَنَّ البيت لابن المقفع^(٣).

وأما البيت الثاني:

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ عَصَادَةٌ سَمَحَجٍ

فهو للبيد، فقالوا: انتصابُ عَصَادَةٍ سَمَحَجٍ على الظرف لا على المفعول^(٤)، ومعنى عَصَادَةٌ سَمَحَجٍ: قوائمها، وشَنِجٌ [٧٣/٦] لازم، ومسحلٌ: هو العَيْر، وسَمَحَجٌ: الأتان، كأنه قال: أو عَيْرٌ لازمٌ يُمْنَةُ أَتَانٍ أو يُسْرَةُ أَتَانٍ، فيكون المرادُ بِالْعَصَادَةِ الناحية^(٥).

وأما البيت الثالث وهو:

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ

فقالوا: هو البرق الضعيف، ومنه قولهم: رجلٌ كَلِيلٌ إذا كان مُعْيِيًا؛ من كَلَّ يَكِلُّ، فهو فعلٌ غيرٌ متعدٍّ، ألا ترى أنه لا يقال: كَلَّ زيدٌ عَمْرًا، والمَوْهِنُ: الساعة من الليل، فهو

(١) وهو: «حذر أموراً لا تضر..».

(٢) في شرح الكتاب للسيرافي: ٢١٥/٣، «عن أبي عثمان المازني عن اللاحقي عن الأخفش»، واللاحقي هو أبان بن عبد الحميد اللاحقي، من شعراء هارون الرشيد. ترجمته في الأغاني: ٩٣٠٩/٢٧.

(٣) انظر رواية المازني والرد عليها في شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٤٠٩/١-٤١٠، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨١/٣، وشرح الجمل الكبير: ٥٧٥/١، واستوفى البغدادى في الخزانة: ٤٥٦-٤٥٧ القول على هذه الرواية.

(٤) انظر رد ابن عصفور على هذا التوجيه في شرح الجمل الكبير: ٥٧٥/١.

(٥) من قوله: «وخالف سيبويه..» إلى قوله: «الناحية» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢١٤/٣-٢١٥ بخلاف يسير.

لا يتتصبُّ في غير الظرف، وإذا كان انتصابه على الظرف لم يكن فيه حُجَّةٌ^(١).

والصحيح ما ذهب إليه سيبويه، وهو القياس، لأن صفات المبالغة إذا كانت معدولة جاز أن تتعدى، فمن ذلك فَعُول ومِفْعَال وفَعَّال، فهكذا سبيلُ فَعِيل إذا كان معدولاً، كقولك: رحيم من راحم وعليم من عالم، فيجوزُ «زيدٌ رحيمٌ عمراً» كما تقول: راحمٌ عمراً؛ لأنه معدول عنه، هذا مع السماع.

فأما قولهم عن البيت الأول وهو:
حَذِرْ أُمُوراً .. إلخ

فإن سيبويه رواه عن بعض العرب، وهو ثقة لا سبيل إلى ردِّ ما رواه^(٢).

وأما البيت الثاني وهو:

أَوْ مَسْحَلٌ شَنِجٌ

فإن ما ذهب إليه سيبويه هو الظاهر وما ذكروه تأويلٌ، وذلك أن شَنِجاً في المعنى لازمٌ، والمراد بالعضادة القوائم وليست ظرفاً^(٣)، فالمراد أنه لازمٌ عضادة سَمَحَجٍ، وقد جاء عنهم هذا المعنى مصرحاً به في قول الآخر^(٤):

قَالَتْ سُلَيْمَى لَسْتُ بِالْحَادِي الْمُدْلِ مَالِكَ لَا تَلْزَمُ أَعْضَادَ الْإِبْلِ

فأعضاد هنا بمعنى عضادة سَمَحَجٍ وقد نصبها بتلزم، وشَنِج في معنى ذلك^(٥)، على

(١) ردَّ ابن عصفور هذا التوجيه في شرح الجمل الكبير: ٥٧٦ / ١، وانظر شرح التسهيل لابن مالك: ٨٠ / ٣، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢١٦ / ٣ فإن كلام الشارح مقارب لما فيه.

(٢) بهذا اعتذر ابن عصفور عن سيبويه، انظر شرح الجمل الكبير: ٥٧٥ / ١.

(٣) كذا قال ابن عصفور في المراد بعضادة، انظر شرح الجمل الكبير: ٥٧٥ / ١.

(٤) هو ابن أخي الشماخ، والبيتان في ديوان الشماخ: ٣٨٩، والخزانة: ١٧٤ / ٢، وهما بلا نسبة في النكت: ٢٤٧.

(٥) من قوله: «في المعنى لازم ..» إلى قوله: «ذلك» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢١٤ / ٣، والأعلم في النكت: ٢٤٧ بخلاف يسير.

أَنَّهُ قَدْ جَاءَ لَزِيدَ الْحَيْلِ^(١):

أَتَانِي أَتْهَمَ مَزِقُونَ عِرْضِي جِحَاشُ الْكِرْمَلَيْنِ هَا فَدِيدُ

قال: مَزِقُونَ عِرْضِي كما ترى فأجراه مُجْرَى مُمَزِّقَيْنِ، وهذا لا يَحْتَمِلُ غَيْرَ هَذَا التَّأْوِيلِ، وعليه معنى الشعر لأنه وَصَفَ الْمِسْحَلَ - وهو عَيْرُ الْوَحْشِ - بالنشاط والهَيَاجِ، وشَبَّهَ ناقته به في هذه^(٢) الحال، ولو كان المعنى على التفسير الآخر لَقَصَّرَ في وَصْفِ ناقته.

وأما البيت الثالث وهو:

حَتَّى شَاَهَا كَلِيلُ

فإنَّ كَلِيلًا بمعنى مُكَلَّلٍ، وإنَّما غُيِّرَ عنه للتكثير، وفَعِيلٌ بمعنى مُفْعِلٍ كثيرٌ، قالوا:

عَذَابُ أَلِيمٍ بمعنى مُؤْلَمٍ ودَاعٌ سَمِيعٌ بمعنى مُسْمِعٍ^(٣)، قال عمرو بن لُحَيْدٍ كَرِبَ^(٤):
أَمِنْ رِيحَانَةِ الدَّاعِي السَّمِيعِ

أي المُسْمِعِ.

والمراد^(٥) أَنَّهُ يَصِفُ وَحْشِيًّا^(٦) وَأَنَّهَا نَظَرَتْ إِلَى بَرْقٍ [٧٤/٦] مُسْتَمْطِرٍ دَالٌّ عَلَى^(٧) الْغَيْثِ [٢٠٢/أ] يُكَلِّلُ الْمَوْهِنَ بِدَوِيَّهِ وَتَوَالِي لِمَعَاتِهِ كَمَا يَقَالُ: أَتَعَبْتُ لَيْلَتَكَ، أَيِ سَرَتْ فِيهَا سِرًّا مُتَعَبًا، وَالْمَوْهِنُ: وَقْتُ مِنَ اللَّيْلِ، فَشَاَهَا ذَلِكَ الْبَرْقُ، أَيِ: شَاقَّهَا وَأَزْعَجَهَا

(١) البيت في ديوانه: ١٧٦، وشرح التسهيل لابن مالك: ٨١/٣، وشرح الجمل الكبير: ٥٧٦/١.

(٢) في ط: «هذا».

(٣) هو ما ذكره السيرافي في شرح الكتاب: ٢١٦/٣ في تخريج قول سيبويه.

(٤) عجز البيت:

«يُورِقْنِي وَأَصْحَابِي هَجُوعٌ»

وهو في ديوان عمرو: ١٤٨، وأمالى ابن الشجري: ٩٧/١، والخزانة: ٤٦٠/٣.

(٥) عاد إلى قول الشاعر: حتى شَاَهَا كَلِيلُ ..

(٦) الأوضح أن يقول: بقرًا وحشيًا، انظر شرح أشعار الهذليين: ١١٢٩.

(٧) في ط، ر: «إلى».

فباتت طَرِبَةً إِلَيْهِ مُتَقَلِّبَةً نَحْوَهُ، وهذا واضح.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما نُثِّنِي من ذلك وَجُيع مصححاً أَوْ مكسراً يَعْمَلُ عملَ المفرد، كقولك: هما ضاربان زيداً، و: هم ضاربون عمراً، و: هم قُطَّان مَكَّة، و: هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ، و: عَوَاقِبُ جُبُكَ النِّطَاق)

وقال العجاج:

أَوَالفَا مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحَمَى

وقال طرفة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفْرٌ ذَنَّبَهُمْ غَيْرُ فُحْرٍ

وقال الكُميت:

شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانَ الْجَزُورِ نَحَا مِصَصِ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٍ وَلَا قَزَمٍ

قال الشَّارِح: قد تقدَّم أَنَّ اسمَ الفاعل محمولٌ على الفعل في العمل، لكن اسمَ الفاعل يُثْنَى وَيُجْمَع على حسب ما يكون له من الفعل، فتكونُ ثنْيَةُ اسمِ الفاعل وجمعُهُ جَارِيَةً^(١) تَجْرَى الفعل.

وَأَوَّلَى الجُمُوعَ بِذَلِكَ الجَمْعُ السَّالِمُ لِأَنَّهُ يَسْلَمُ فِيهِ لَفْظٌ وَاحِدٌ، فتكون طريقته طريقة الواحد، والواحدُ جَارٍ تَجْرَى الفعل على ما ذكرناه، وزيادةُ الثَّنِيَّةِ والجمعُ تَجْرِي تَجْرَى الزَّيَادَتَيْنِ اللَّاحِقَتَيْنِ لِلْفِعْلِ، فتقول: هذان ضاربان زيداً كما تقول: يضربان زيداً، وهم ضاربون زيداً كما تقول: يضربون زيداً.

ويجوز تقديمُ منصوبيهما عليهما كما كان كذلك في الواحد، تقول: هذان زيداً ضاربان، وهؤلاء زيداً ضاربون، ثم أَجْرُوا الجَمْعَ المكسَّرَ تَجْرَى الجمع السَّالِمُ إِذْ كَانَا جَمِيعاً جَمْعَيْنِ،

(١) كذا في د، ط، ر، شرح الكتاب للسرياني: ٣/ ٢٠٨، لعله عامل المثنى معاملة المفرد.

وإن كان التكسير في الصفات قليلاً، فقالوا: الزيدون ضَرَابَ عمرًا^(١)، والزيدون عَمْرًا ضَرَابَ، والهنداتُ ضَوَارِبُ عَمْرًا وَعَمْرًا ضَوَارِبُ، وقد كثر ذلك في، فَوَاعِلَ لاطْراده في جمع فاعلة اطراد جمع السلامة فيه، قال أبو كبير الهذلي^(٢):

مِمَّنْ حَمَلْنَ بِهِ وَهْنٌ عَوَاقِدُ حُبِّكَ النَّطَاقِ فَشَبَّ غَيْرَ مُهَبَّلٍ [٧٥/٦]

صَرَفَ عَوَاقِدَ ضرورةً وَنَصَبَ بِهِ حُبِّكَ^(٣)، وَعَوَاقِدُ: جمع عاقدة، يريد أن أمه حملت به مكرهه، والعربُ تزعمُ أن المرأة إذا وُطِئَتْ مُكْرَهَةً جاء الولد نجيباً، فأما ما أنشده^(٤) من قوله^(٥):

أَوَ الْفَاءُ مَكَّةَ مِنْ وَزْقِ الْحِمَى

فالشعر للعجاج، وأَوَ الْفَاءُ: جمع أَلْفَةٍ، وصَرَفَهُ ضرورةً وَصَفَ حَمَامٍ مَكَّةَ بِأَنَّهَا قَدْ أَلْفَتْ مَكَّةَ لِأَمْنِهَا فِيهَا، وَيُرْوَى قَوَاطِنًا، وهو جمعُ قَاطِنَةٍ وهي المقيمةُ الساكنةُ، والوَزْقُ: جمعُ وَزْقَاءٍ وهي التي لَوْنُهَا إِلَى الْعُبْرَةِ نَحْوَ الْخُضْرَةِ، ويريد بِالْحِمَى الْحَمَامَ، وَإِنَّمَا حَذَفَ، وَيَحْتَمِلُ ذَلِكَ أَمْرَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ حَذَفَ الْمِيمِ عَلَى حَدِّ التَّرْخِيمِ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ ضَرُورَةً، ثُمَّ أَبْدَلَ مِنَ الْأَلْفِ يَاءً كَمَا أَبْدَلَ مِنَ الْيَاءِ أَلْفٌ فِي نَحْوِ مَدَارَى وَصَحَارَى^(٦).

(١) من قوله: «اسم الفاعل يثنى ..» إلى قوله: «عمرًا» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢٠٨/٣ بخلاف يسير.

(٢) البيت له في شرح أشعار الهذليين: ١٠٧٢، والكتاب: ١٠٩/١، وشرحه للسيرافي: ١٠١/٢، والنكت: ٢٤٤، والإنصاف: ٤٨٩، والعيني: ٥٥٨/٣، والخزانة: ٤٦٦/٣. والمهبل: الثقيل، ويمكن أن تشيع حركة الدال في عواقد، ولا ضرورة.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠٩/٣.

(٤) أي الزمخشري.

(٥) هو العجاج كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٤٥٣/١، والكتاب: ٢٦/١، ١١٠/١، وشرحه للسيرافي: ٢١٠/٣، والنكت: ٢٤٤.

(٦) في ط، ر: «مدار وصحار» تحريف.

الأمر الثاني: أن يكون حَذَفَ الألف تخفيفاً لزيادتها، فاجتمع الميمان، فأبدل من الثانية ياءً لكراهية التضعيف على حدِّ الإبدال في تَظَنَّتْ، والأصلُ تَظَنَّتْ^(١)، وفي قوله^(٢):

أَيُّهَا إِلَى جَنَّةٍ أَيُّهَا إِلَى النَّارِ

ومن ذلك قولهم: هُنَّ حَوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ، جُمِعَ حَاجَّةٌ، وفيه نِيَّةُ التنوين، وإنما سَقَطَ لأنه لا ينصرفُ، فكان ما فيه من أسبابِ مَنْعِ الصرفِ بمنزلةِ التنوين، فلذلك نُصِبَ ما بعدها، كأنك قلت: حَوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ، ويجوز حَوَاجُّ بَيْتِ اللَّهِ؛ بالخفض، ويُنَوَى سَقُوطُ التنوين للإضافة لا لمَنْعِ الصرفِ^(٣).

وقالوا: «قُطَانُ مَكَّةَ»^(٤) حملوا فُعَّالاً على فَوَاعِلَ لأنهما جميعاً جُمِعُ فاعِلٍ، وإن كان الأولُ أكثرَ، وقد أعملوا جميع^(٥) ما أريد به المبالغةُ والتكثير كما أعملوا واحده، وكما أَجْرُوا فَوَاعِلَ مُجْرَى فاعِلٍ، فقالوا: هم عُفُرٌ ذَنَبَ الْجَنَّةَ، وَمَهَاوِينُ الْأَعْدَاءِ، أي يغفرون ذَنَبَ الْجَنَّةِ وَيُهَيِّنُونَ أَعْدَاءَهُمْ، فأما قوله^(٦):

ثُمَّ زَادُوا أَتَّهُمْ .. إِلَيْهِ

وَيُرَوَّى فُجْرٌ؛ بِالْجِيمِ^(٧)، البيت لطرفة، والشاهد [٧٦/٦] فيه أَتَّهُمْ أَجْرُوا جَمَعَ فَعُولٌ وَمَا

(١) انظر سر الصناعة: ٧٥٧-٧٥٨.

(٢) صدر البيت:

«يَا لَيْتَا أُمَّنَا شَالَتْ نَعَامَتَهَا»

وقائله سعد بن قُرْطُ كما في المحتسب: ٢٨٤/١، والعيني: ١٥٣/٤، والخزانة: ٤٣٢/٤، وشرح أبيات المغني: ٣-٤، ونسبه الجوهري في الصحاح (أما) إلى الأحوص وهو في ديوانه [قسم ما نسب إليه]: ٢٢٦.

(٣) كذا في شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠٩/٣.

(٤) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢١٠/٣.

(٥) في ط، ر: «جمع».

(٦) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وقائله طرفة بن العبد، وهو في ديوانه: ٦٤، والكتاب: ١١٢-١١٣، وشرحه للسيرافي: ٢١٧/٣، والعيني: ٥٤٨/٣، والخزانة: ٤٦٤/٣.

(٧) هي رواية الكتاب، ورواية الديوان، وشرح الكتاب للسيرافي، والعيني: «فخر».

كان للمبالغة في باب المتعدي مجرى جمع فاعِل في التعدي، فغُفِرَ جمعُ غُفُورٍ، وقد عدَّوه إلى ذنبهم كما عدَّوا غُفُوراً^(١) نفسه، مدَحَ قومَه بأنَّ لهم فضلاً في الناس وزيادة عليهم وأنهم يغفرون ذنب المذنب إليهم ولا يفخرون بذلك سِترًا لمعروفهم، ومن روى «غيرُ فُجْر» بالجيم فالمراد أنهم يَغْفُون عن الفواحش، والرواية الأولى أصحُّ، وأما قوله^(٢):
شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ .. إلخ

البيت للكميت، والشاهد فيه نَصْبُ أَبْدَانِ الْجَزُورِ بقوله: مَهَاوِينَ، وهو جمعُ مَهْوَانٍ، ومَهْوَانٌ تكثيرُ مُهِنٍ كما كان مِنْحَارٌ تكثيرُ نَاجِرٍ، فعمل الجمعُ عملَ واحدٍ^(٣) كما كان اسمُ الفاعل كذلك، وَصَفَ قَوْمًا بِالْعِزِّ وَالْأَنْفَةِ، وَكُنِيَ عَنْ ذَلِكَ بِالشَّمَمِ، وهو ارتفاعُ الأنفِ، كما يقال للعزيز: شَامَخَ الأنفَ، والأبْدَانُ جمعُ بَدَنَةٍ^(٤)، وهي الناقة المتَّخِذَةُ للنَّحْرِ، يريد أنهم يُهِنُونَ الإِبِلَ فينحرونها للأضياف، وقوله: مَحَامِصِ الْعَشِيَّاتِ؛ المراد أنهم يجوعون في العشايا لأنهم يؤخِّرون عشاءهم رغبةً في حضور ضيف، والخُور: الضُّعْفَاءُ، والقَزَمُ: الأَرْذَالُ مِنَ النَّاسِ، وَلَا يَشْنَى وَلَا يَجْمَعُ وَلَا يُوْنُثُ لَأَن أَصْلَهُ الْمَصْدَرُ^(٥).

(فَصَّل) قال صاحب الكتاب: (ويُشترطُ في إعمال اسم الفاعل أن يكون في معنى الحال أو الاستقبال، فلا يقال: زيد ضاربٌ عمرًا أمس، ولا: وخشي قاتلٌ حمزة يوم أحد، بل

(١) من قوله: «ويروى ...» إلى قوله: «غفوراً» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٢١٧/٣.

(٢) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وقائله الكميته كما سلف، وكما سيأتي، وهو في ديوانه:

٢/ ١٠٤، والكتاب: ١/ ١١٤، وشرحه للسيرافي: ٢١٧/٣ - ٢١٨، والنكت: ٢٤٩،

والمقاصد: ٣/ ٥٦٩، والخزانة: ١/ ١١٤.

(٣) من قوله: «والشاهد ..» إلى قوله: «واحدة» قاله الإعلم في تحصيل عين الذهب: ٥٩/١.

(٤) انتقد البغداديُّ ابنَ يعيش في قوله: «الأبدان جمع بدنة» وقال: «والصواب أنه جمع بدن وهو من الجسد ما سوى الرأس واليدين والرجلين» الخزانة: ٣/ ٤٤٩، وهو كما قال. انظر اللسان (بدن).

(٥) كذا في أدب الكاتب: ٦١٩، واللسان (قزم).

يُسْتَعْمَلُ ذَلِكَ عَلَى الْإِضَافَةِ، إِلَّا إِذَا أُريدَت حكايةُ الحالِ الماضيةِ كقوله^(١) تعالى: ﴿وَكَلَّبَهُمْ فِي الْأَرْضِ فَذَرَاهُمُ يَكُونُونَ عَلَى الْقَعْرِ لَبِيذًا ذُرِيَّتُهُ نَبَاذًا وَإِسْهَابًا وَأُولَئِكَ الَّذِينَ يَصِرُونَ فِي الْآيَاتِ خِزْيًا مُبِينًا﴾. أو أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ الْأَلْفَ وَاللَّامَ كقولك: الضَّارِبُ زَيْدًا أَمْسٍ).

قال الشَّارح: اعلم أنَّ اسمَ الفاعلِ يَجِيءُ على ثلاثة أَضْرَبٍ للماضي وللحال وللإستقبال^(٢) كما أنَّ الفعلَ كذلك، إِلَّا أنَّ الفعلَ تختلفُ صيغتهُ للزمان، وتَتَّفَقُ في اسمِ الفاعلِ؛ لأنَّ الفعلَ بآبِهِ التَّصَرُّفُ، والأَسْمَاءُ بِأَبْهَاجِ الْجُمُودِ وَعَدَمُ الْاِخْتِلَافِ.

وإنما يعمل من اسمِ الفاعلِ ما كان بمعنى الحال أو الإستقبال، نحو هذا ضاربٌ زيدٌ غدًا ومكرِمٌ خالدًا الساعةَ، لأنَّه على لفظِ المضارع، [٢٠٢/ب] إذ كان جاريًا عليه في حركاته وسكناته وعددِ حروفه، وهو في معناه، فلَمَّا اجتمع فيه ما ذُكِرَ عَمِلَ عملَه.

فأما إذا كان بمعنى الماضي فإنَّكَ لا تُعْمِلُهُ، إذ لا مضارعةَ بينه وبين الماضي، ألا ترى أنَّ ضارباً ليس على عددِ ضَرَبَ ولا مثله في حركاته وسكناته، فلذلك لا تقول: زيدٌ ضاربٌ عمراً أَمْسٍ، ولا وَحْشِيٌّ^(٣) قَاتِلٌ حمزةَ يومَ أُحُدٍ^(٤)، وهذا وَحْشِيٌّ نُوبِيٌّ من سُودان مكة يُكْنَى أبا دُسمَةَ^(٥)، وهو مولى طُعَيْمَةَ بنِ عديٍّ، وقيل: مولى جُبَيْرِ بنِ مُطْعِمٍ، فلا تَنْصِبُ بِقَاتِلٍ هنا لأنَّه في معنى قَتَلَ، ولا بِضَارِبٍ لأنَّه في معنى ضَرَبَ، وقد بَيَّنْتُ أَنَّهُ لَا مُضَارَعَةَ بَيْنَ الْمَاضِي واسمِ الْفَاعِلِ إِذَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ.

فلَمَّا لم يكن بينهما [٧٧/٦] مُضَارَعَةٌ ما بينه وبين الفعلِ إِذَا أُريدَ به الحالُ أو الإستقبال لم يُعْمَلْهُ عملَه، بل يكون مضافاً إلى ما بعده بِحُكْمِ الاسمية، فتقول: هذا ضاربٌ زيدٌ أَمْسٍ، و: وَحْشِيٌّ قَاتِلٌ حمزةَ يومَ أُحُدٍ؛ بِالْإِضَافَةِ، ولا يجوز تنوينه والنصبُ

(١) في ط: «كقولك» خطأ.

(٢) في ط: «والإستقبال».

(٣) هو وحشي بن حرب الحبشي قاتل عمِّ الرسول صلى الله عليه وسلم، عاش إلى خلافة عثمان بن عفان، انظر الإصابة في تمييز الصحابة: ٦/ ٤٧٠.

(٤) من قوله: «فأما إذا كان بمعنى ..» إلى قوله: «أحد» قاله السيرافي في شرح الكتاب:

٢٠٤/٣ بخلاف يسير.

(٥) «الدُّسَمَةُ: السَّوَادُ، وَمِنْهُ قِيلَ لِلْحَبَشِيِّ أَبُو دُسَمَةَ». اللسان (دسم).

به، فهو كقولك: هذا غلامٌ زيدٌ، ولا يجوز غلامٌ زيداً؛ بالتنوين وإعماله فيما بعده، ولا أن تجمع فيه بين الألف واللام والإضافة، فتقول: هذا الضاربُ الرجلِ أمسٍ كما تقول ذا أردت الحال أو الاستقبال، كما لا تقول: الغلامُ الرجلِ، وتقول: هؤلاء حَوَاجُ بيتِ الله أمسٍ؛ بالخفض لا غيرُ، وتقول: مررتُ برجل ضارباه الزيدان كما تقول: أخواه الزيدان. وذهب الكسائي من الكوفيين إلى جواز إعمال اسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي، وأن يقال: هذا ضاربٌ زيداً أمسٍ^(١)، واحتج بأمور منها:

قوله تعالى: ﴿وَكَلَبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾^(٢)، فأعمل باسِطاً في الذراعين وهو ماضٍ، ومن ذلك ما حكاه عن العرب: هذا مارٌّ بزيد أمسٍ، فأعملوه في الجار والمجرور، ومن ذلك قولهم: هذا مُعْطِي زيد درهماً أمسٍ^(٣)، ومن ذلك قوله سبحانه: ﴿فَالِقُ الْإِصْبَاحِ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾^(٤)، ومن ذلك: «هذا الضاربُ زيداً أمسٍ» تُعْمَلُهُ إذا كان فيه الألف واللام لا محالة.

والجواب: أمّا الآية الأولى وهي قوله تعالى: ﴿وَكَلَبُهُمْ بِسِطِّ ذِرَاعَيْهِ بِالْوَصِيدِ﴾ فحكايةُ حالٍ ماضية^(٥) كقوله: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾ ثم قال: ﴿هَذَا مِنْ شِيعِنِهِ وَهَذَا مِنْ عَلُوِهِ﴾^(٦) والإشارة بهذا إنما تقع إلى حاضر، ولم يكن ذلك حاضراً وقت الخبر عنه.

وأمّا قولهم: «هذا مارٌّ بزيد أمسٍ» فإنما أعمله في الجار والمجرور ولم يُعْمَلْهُ في مفعول

(١) وهو مذهب هشام وابن مضاء، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٥/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٠/٢، والارتشاف: ٢٢٧٢.

(٢) الكهف: ١٨/١٨.

(٣) انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠٤/٣، والعلل في النحو: ١٦٩.

(٤) الأنعام: ٩٦/٦.

(٥) انظر معنى حكاية الحال في شرح الكافية للرضي: ٢٠١/٢.

(٦) القصص: ١٥/٢٨.

صريح، والجارُّ والمجرور يجري مجرى الظرف، والظروف يعمل فيها روائح الأفعال. وأما ما فيه الألف واللام من نحو «هذا الضاربُ زيداً أمسٍ» فإنما عمل لأن الألف واللام فيه بمعنى الذي، واسمُ الفاعل المتصلُّ بها بمعنى الفعل، فلمَّا كان في مذهب الفعل عملَ عملَه، فهو اسمٌ لفظاً وفعلٌ معنىً، وإنَّما حوِّلَ لفظُ الفعل فيه إلى الاسم لأنَّ الألف واللام لا يجوز دخولُهما على لفظ الفعل^(١)، فكان الذي أوجبَ نقلَ لفظه حكمٌ أوجبَ إصلاحَ اللفظ، ومعنى الفعل باقٍ على حاله.

وكان الأخفش يزعمُ أن المنصوب في قولك: هذا الضاربُ زيداً؛ إذا كان ماضياً إنما ينتصب كما ينتصب: هذا الحسنُ الوجه؛ على التشبيه بالمفعول، وليس على المفعول الصريح^(٢)، والمذهبُ الأولُ، وعليه سيبويه^(٣)، ولذلك استثناه صاحبُ الكتاب فقال: «إلا إذا أردتَ حكايةَ الحال أو أدخلتَ عليه الألف واللام» لأنَّه إذا أُريدَ حكايةُ الحال كان في حكم الحال، ولذلك يأتي بلفظ الحال، وإذا كان فيه الألف واللام كان في معنى الفعل إذ كان في معنى الصلة.

وأما ما يتعدَّى إلى مفعولين من نحو «هذا معطي زيد درهماً» فإن كثيراً من النحويين يزعمون أن الثاني ينتصب بإضمار فعل تقديره: هذا معطي زيد أعطاه درهماً^(٤)، وليس بالحسن، ألا ترى أنَّ ممَّا يتعدَّى إلى مفعولين ما لا يجوز أن يُذكر أحدهما دون الآخر،

(١) انظر تعليقات أخرى في شرح الكتاب للسيرافي: ٧٩/٣، وما سلف: ٢٥٩/٣.

(٢) انظر مذهب الأخفش في معاني القرآن له [قراءة]: ٩١/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٨٠/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٧/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٠١/٢، ولفظ الشارح مقارب للفظ السيرافي.

(٣) انظر الكتاب: ١٨١-١٨٢.

(٤) هو مذهب الجرمي والفارسي وكثير، انظر المساعد: ١٩٨/٢، والارتشاف: ٢٢٧٢، ومذهب السيرافي إلى أن درهماً منصوب باسم الفاعل، انظر شرح الكتاب للسيرافي: ٢٠٤/٣، وشرح التسهيل لابن مالك: ٧٨/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٠/٢، والمساعد: ١٩٨/٢. وانظر أيضاً المقتضب: ١٥٤/٤، والأصول: ١٢٨/١، ١٣/٢.

وَأَنْتَ تَقُولُ: هَذَا ظَانٌ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً أَمْسٍ، فَلَوْ كَانَ الثَّانِي يَنْتَصِبُ بِإِضْمَارٍ فَعَلٌ لَكُنْتُ فِي الْأَوَّلِ مُقْتَصِراً عَلَى مَفْعُولٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَا أُضِيفَ إِلَيْهِ اسْمُ الْفَاعِلِ، وَذَلِكَ لَا يَجُوزُ. وَالْجَيِّدُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوباً بِهَذَا الْاسْمِ، وَذَلِكَ لِأَنَّ الْفِعْلَ الْمَاضِيَ فِيهِ بَعْضُ الْمَضَارَعَةِ عَلَى مَا سَيَذْكَرُ فِي مَوْضِعِهِ، وَلِذَلِكَ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ، فَكَمَا مُيِّزُ الْفِعْلِ الْمَاضِيَ بِتِلْكَ الْمَضَارَعَةِ بِأَنْ بُنِيَ عَلَى حَرَكَةٍ كَذَلِكَ أَعْمِلُ الْاسْمَ الَّذِي فِي مَعْنَاهُ عَمَلاً دُونَ عَمَلِ الْاسْمِ الْجَارِي عَلَى الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ^(١).

فَكَمَا أَعْطَوْا الْفِعْلَ الْمَاضِيَ حَظّاً بِالشَّبَهِ، وَهُوَ بِنَاؤُهُ عَلَى حَرَكَةٍ كَذَلِكَ أَعْطَوْا الْاسْمَ الَّذِي فِي مَعْنَاهُ حَظّاً مِنَ الْعَمَلِ، وَذَلِكَ بِأَنْ أَعْمَلُوهُ فِي الْمَفْعُولِ الثَّانِي لَمَّا لَمْ تُتِمَّ الْإِضَافَةُ إِلَيْهِ لِأَنَّهُ [٧٨/٦] لَا يُضَافُ إِلَى اسْمَيْنِ، فَأُضِيفَ إِلَى الْاسْمِ الَّذِي يَلِيهِ، وَصَارَتْ إِضَافَتُهُ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ لَهُ، فَعَمِلَ فِي الثَّانِي بِحُكْمِ أَنَّهُ فِي مَعْنَى الْفِعْلِ وَأَنَّهُ كَالْمَنْوَنِ.

وَأَمَّا [٢٠٣/أ] قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَالْيَقِ الْأَصْبَاحَ وَجَعَلَ اللَّيْلَ سَكَنًا﴾^(٢) فَإِنْ أَكْثَرَ النَّحْوِيُّنَ يَجْعَلُونَ ذَلِكَ مَاضِياً لِأَنَّ الْفَلَقَ وَالْجَعَلَ قَدْ كَانَا، فَعَلِيَ هَذَا يَكُونُ نَضْبُ «سَكَنًا» وَمَا بَعْدَهُ بِإِضْمَارٍ فِعْلٍ عَلَى الْقَوْلِ الْأَوَّلِ، وَبِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ عَلَى الثَّانِي لِحُجْزٍ^(٣) الْإِضَافَةُ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ أَبُو سَعِيدٍ السَّيْرَافِيُّ^(٤) يُجِيزُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ لِلْحَالِ وَالِاسْتِقْبَالِ لِأَنَّ ذَلِكَ كُلَّ يَوْمٍ يَحْدُثُ، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ سَكَنًا مَنْصُوباً بِالْفِعْلِ الْمَذْكُورِ، وَالْاسْمُ الْأَوَّلُ فِي مَعْنَى مَنْصُوبٍ، وَيَكُونُ الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ مَعْطُوفاً عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قُلْنَا فِي «هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٌ وَعَمراً غداً» وَهَذَا الْقَوْلُ يُضَعِّفُهُ قَوْلُهُ: ﴿وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ حُسْبَانًا﴾ لِأَنَّهُ مَاضٍ قَدْ كَانَ لَا مُحَالَةً لَا يَتَجَدَّدُ كُلَّ يَوْمٍ، فَاعْرِفْهُ.

(١) هو ما علل به السيرافي في شرح الكتاب: ٢٠٤/٣.

(٢) الأنعام: ٩٦/٦.

(٣) في ط، ر: «تحجز» تحريف.

(٤) انظر قول السيرافي في شرح الكتاب له: ٦٨/٤، ١٣٠/٥، وشرح الكافية للرضي: ٢٠٠/٢.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ويُشترطُ اعتمادهُ على مبتدأ أو موصوف أو ذي حال أو حرف استفهام أو حرف نفْي، كقولك: زيدٌ منطلقٌ غلامه، وهذا رجل بارعٌ أدبه، وجاءني زيد راكباً حماراً، وأقائمٌ أخواك، وما ذاهبٌ غلاماك، فإن قلت: بارعٌ أدبه من غير أن تَعْمِدَه بشيءٍ وزعمت أنك رفعت به الظاهر كُذِّبَتْ بامتناع قائمٍ أخواك).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القولُ بأنَّ أصلَ العملِ إنما هو للأفعال كما أنَّ أصلَ الإعرابِ إنما هو للأسماء، واسمُ الفاعلِ محمولٌ على الفعلِ المضارعِ في العملِ للمشابهةِ التي ذكرناها كما أنَّ المضارعَ محمولٌ عليه في الإعرابِ.

وإذ عُلِمَ ذلك فليُعلم أنَّ الفروع أبداً تنحطُّ عن درجات الأصول، فلمَّا كانت أسماءُ الفاعلينِ فروعاً على الأفعال كانت أضعفَ منها في العمل، والذي يؤيِّدُ عندك ذلك أنك تقول: زيد ضاربٌ عمرأ، وزيد ضاربٌ لعمرؤ، فتكونُ مخيراً بين أن تُعَدِّيَه بنفسه وبين أن تُعَدِّيَه بحرف الجرِّ لضعفه، ولا يجوزُ مثلُ ذلك في الفعل؛ فلا تقول: ضربتُ لزيد، قال الله تعالى: ﴿قَالَ فَعَلَّهَا إِذَا﴾^(١) فعَدَّى الفعل بنفسه، وقال تعالى: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾^(٢) فعَدَّى الاسم باللام، وقال الشاعر^(٣):

ونحنُ التَّاركونُ لِمَا سَخِطْنَا ونحنُ الآخذونَ لِمَا رَضِينَا [٧٩/٦]

ولذلك من الضعف لا يعملُ حتى يعتمدَ على كلامٍ قبله من مبتدأ أو موصوف أو ذي حال^(٤) أو استفهام أو نفْي، وذلك من قِبَلِ أنَّ هذه الأماكنَ للأفعال، والأسماءُ فيها في تقدير الأفعال.

ألا ترى أنَّ الخبرَ في الحقيقةِ إنما يكونُ بالفعلِ لأنَّه هو الذي يجهلهُ المخاطَبُ، أو ممَّا يجوزُ أن يجهلَ مثلهُ لأنَّ الأفعالَ حادثَةٌ منقضيةٌ، وكذلك الصفةُ والحالُ لأنك إنما تُحكيه

(١) الشعراء: ٢٦/٢٠.

(٢) هود: ١١/١٠٧.

(٣) هو عمرو بن كلثوم، والبيت في ديوانه: ٩٧.

(٤) في ط: «الحال».

بِفَعْلٍ أَوْ مَا يَرْجِعُ إِلَى فَعْلٍ، وَأَمَّا الِاسْتِفْهَامُ فَهُوَ مِنْ مَوَاضِعِ ^(١) الْأَفْعَالِ لِأَنَّكَ إِنَّمَا تَسْأَلُ عَمَّا تُشْكُّ فِيهِ، وَأَنْتَ إِذَا قُلْتَ: أَزِيدُ قَائِمٌ؛ فَإِنَّمَا تُشْكُّ فِي قِيَامِ زَيْدٍ لَا فِي ذَاتِهِ؛ لِأَنَّ ذَاتَهُ مَعْلُومَةٌ مَعْرُوفَةٌ لَا يُشْكُّ فِيهَا ^(٢)، وَكَذَلِكَ النَّفْيُ إِنَّمَا يَكُونُ لِلْأَفْعَالِ، فَاسْمُ الْفَاعِلِ لَضَعْفِهِ فِي الْعَمَلِ لَا يَعْمَلُ أَوْ يَعْتَمِدُ، وَالْفِعْلُ لِقَوَّتِهِ لَا يَفْتَقِرُ إِلَى ذَلِكَ.

وَقَدْ أَجَازَ أَبُو الْحَسَنِ أَنَّ يَعْمَلُ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ ^(٣)، فَتَقُولُ عَلَى مَذْهَبِهِ: قَائِمٌ زَيْدٌ، فَيَكُونُ قَائِمٌ مُبْتَدَأً، وَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِفَعْلِهِ، وَقَدْ سَدَّ مَسَدَّ الْخَبَرِ لِحَصُولِ الْفَائِدَةِ بِهِ وَتِمَامِ الْكَلَامِ، وَذَلِكَ لِقَوَّةِ شَبْهِ اسْمِ الْفَاعِلِ بِالْفِعْلِ ^(٤)، وَلَا ضَمِيرَ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ عِنْدَهُ لِأَنَّهُ قَدْ رَفَعَ ظَاهِرًا، فَلَا يَكُونُ لَهُ فَاعِلَانِ.

وَسَيَبُويْهِ يُجِيزُ الْمَسْأَلَةَ عَلَى أَنَّ يَكُونُ زَيْدٌ مُبْتَدَأً وَقَائِمٌ خَبَرًا مُقَدِّمًا ^(٥)، وَعَلَى هَذَا يَكُونُ فِيهِ ضَمِيرٌ مِنْ زَيْدٍ كَمَا لَوْ كَانَ مَوْخَرًّا، وَإِلَى هَذَا أَشَارَ صَاحِبُ الْكِتَابِ بِقَوْلِهِ: «إِن قُلْتَ: بَارِعٌ أَدْبُهُ وَزَعَمْتَ أَنَّكَ رَفَعْتَ بِهِ الظَّاهِرَ كُذِّبَتْ بِامْتِنَاعِ قَائِمٍ أَخَوَاكَ»، يَعْنِي أَنَّ قَوْلَهُمْ: قَائِمٌ زَيْدٌ؛ جَائِزٌ عِنْدَ سَيَبُويْهِ عَلَى تَقْدِيمِ الْخَبَرِ لَا عَلَى رَفْعِهِ الظَّاهِرَ، وَمَنْ ظَنَّ ذَلِكَ بَطْلَ عَلَيْهِ [٨٠/٦] بِامْتِنَاعِ سَيَبُويْهِ مِنْ جَوَازِ «قَائِمٍ أَخَوَاكَ»؛ لِأَنَّهُ لَا يَرْفَعُ الْأَخَوَيْنِ بِقَائِمٍ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْمَلُهُ مِنْ غَيْرِ اعْتِمَادٍ، وَلَا يَكُونُ خَبَرًا مُقَدِّمًا لِأَنَّهُ مَفْرُودٌ، وَالْمَفْرُودُ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ ^(٦) الْمُثْنَى.

وَاعْلَمْ أَنَّ اسْمَ الْفَاعِلِ يَنْقُصُ عَنِ الْفِعْلِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:

(١) فِي ط، ر: «فِي مَوَاضِعِ».

(٢) سَقَطَ مِنْ ط، ر: «لَا يَشْكُ فِيهَا».

(٣) وَهُوَ مَذْهَبُ الْكُوفِيِّينَ أَيْضًا، انْظُرْ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ: ٣/٢٢٠، وَشَرْحُ التَّسْهِيلِ لِابْنِ مَالِكٍ: ١/٢٧٣-٢٧٤، وَالْمُسَاعَدُ: ٢/١٩٤، وَشَرْحُ الْكَافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ١/٨٧.

(٤) بَعْدَهَا فِي ط، ر: «وَأُنْشِدْ»، وَلَا بَيْتَ بَعْدَهَا.

(٥) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢/١٢٧، وَالْمَقْتَضِبَ: ٤/١٢٧، وَشَرْحُ الْكِتَابِ لِلْسَّيْرَانِيِّ: ٧/٦٨، وَمَا سَلَفَ: ١/٢٢٣.

(٦) فِي ط، ر: «عَلَى» تَحْرِيفٌ.

أحدها: ما تقدّم من قولنا: إِنَّ اسم الفاعل لا يعملُ أو يعتَمِدَ على كلام قبله، والفعلُ يعملُ معتمداً وغير معتمدٍ؛ لقوّته.

الثاني: أَنَّ اسم الفاعل إذا جرى على غير مَنْ هو له بَرَزَ ضميره، نحو قولك: زيدٌ هند ضاربها هو، فزيد مبتدأ وهند مبتدأ ثانٍ وضاربها خبرٌ هند، والفعلُ لزيد، فقد جرى على غير مَنْ هو له، فلذلك بَرَزَ ضميره وخلا اسم الفاعل من الضمير، ويظهر أثر ذلك في التثنية والجمع فتقول: الزيدان الهندان ضاربها هما، والزيدون والهندات ضاربهنّ هم، ولا تقول: ضارباهما ولا ضاربوهنّ؛ لخلوّه من الضمير لأنّه جارٍ مجرى الفعل، والفعلُ إذا تقدّم وُحِدَ، ولو كان فعلاً لم يبرز الضمير وكنت تقول: زيد هند يضربها، فيكون في يضربها ضميرٌ مستكنٌ مرفوع و«ها» المفعول؛ لأن الأفعال أصلٌ في اتصال الضمير بها.

الثالث: أَنَّ اسم الفاعل لا يعملُ إلّا إذا كان للحال أو الاستقبال ولا يعملُ إذا كان ماضياً، والفعلُ لقوّته يعملُ في الأحوال الثلاث.

اسْمُ الْمَفْعُولِ

(فَضْل) قال صاحب الكتاب: (هو الجاري على يُفَعَّل من فِعْلِهِ، نحوُ مضروب؛ لأنَّ أصله مُفَعَّل ومُكْرَمَ ومُنْتَطَلَق به ومُسْتَخْرَج ومُدْخَرَج، ويعمل عملَ الفعل، تقول: زيد مضروبٌ غلامه ومُكْرَمَ جاره ومُسْتَخْرَجٌ متاعه ومُدْخَرَج بيده الحجرُ، وأمره على نحوٍ من أمر اسم الفاعل في إعمال مثناه ومجموعه واشترائط الزمانين والاعتقاد).

قال الشَّارح: اسمُ المفعول في العمل كاسم الفاعل لأنَّه مأخوذ من الفعل، وهو جارٍ عليه [٢٠٣/ب] في حركاته وسكناته وعدده حروفه كما كان اسمُ الفاعل كذلك، فمفعول مثل يُفَعَّل، كما أنَّ فاعلاً مثل يُفَعَّل^(١)، فالميم في مفعول بدلٌ من حرف المضارعة في يُفَعَّل، وخالفوا بين الزيادتين للفرق بين الاسم والفعل، والواو في مفعول كالمدة التي تنشأ للإشباع، لا اعتداداً بها، فهي كالياء في الدراهم ونحوه، أتوا بها للفرق بين مفعول الثلاثي ومفعول الرباعي.

وهو يعمل عملَ فعله الجاري عليه، فتقول: هذا رجل مضروبٌ أخوه، فأخوه مرفوعٌ بأنَّه اسم ما لم يُسمَّ فاعله، كما أنَّه في يُضْرَبُ أخوه كذلك، وتقول: محمد مستخرجٌ متاعه كما تقول: يُسْتَخْرَجُ متاعه، وكذلك بناتُ الأربعة، فتقول: زيد مُدْخَرَجٌ بيده الحجرُ، كما تقول: يُدْخَرَج بيده الحجرُ، فمُدْخَرَج جارٍ على يُدْخَرَج لفظاً، ومضروب جارٍ على يُضْرَب حكماً وتقديراً، وتقول: هذا مُعْطَى أخوه درهماً، تقيم المفعول الأول مقامَ الفاعل، وتنصبُ الثاني على حدِّ انتصابه قبل بنائه للمفعول، ولا يجوز أن يُبنى مفعولٌ إلَّا ممَّا يجوز أن يُبنى منه يُفَعَّل؛ لأنَّه جارٍ عليه؛ فلا تقول: مَقُوم ولا مَقْعُود، لأنَّهما لازمان كما لا تقول: يُقَام ولا يُقْعَد؛ إلَّا أن يتصل به جارٌ ومجرور أو ظرف أو مصدر مخصَّص، فإنَّه يجوز حينئذٍ أن تبنيه لما لم يُسمَّ فاعله.

وشرطُ إعماله كشرطُ إعمال اسم الفاعل في أنَّه لا يعمل حتى يعتمدَ على ما قبله

(١) كذا في الكتاب: ١/١٠٩، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/٢٠٨.

كاسم الفاعل لضغفه عن درجة الأفعال، ولا يعمل أيضاً إلا إذا أُريدَ به الحال أو الاستقبال، نحو قولك: هذا مضروبٌ غلامه الساعة، ومرت برجلٍ مُكرِّمٍ أخوه غداً كما تقول: هذا ضاربٌ غلامه الساعة، ومررت برجلٍ مُكرِّمٍ أخاه غداً، وتقول [٨١ / ٦] في التثنية: هذان مضروبان، ومررت برجلينٍ مضروبين، ففي مضروبٍ ضميرٌ مستكنٌ، وهو ضميرُ الفاعل، والألفُ والياءُ علامةُ التثنية على حدِّهما في قولك: رجلان ورجلين؛ لأنه اسمٌ كما أنه اسمٌ، وتقول: هذان مضروبٌ غلامهما، فترفعُ به الظاهر، ولا تُلحقه علامةُ التثنية، لأنه لا ضميرَ فيه.

فإن قيل: إذا كنتَ إنما ثنيتَه وجمعتَه إذا كان فيه ضميرٌ فهلاً قلتَ: إن هذه الحروف هي الضمير كما كانت كذلك في الفعل إذا قلت: هذان يضربان.

قيل: الفرقُ بينهما أنَّ يضرب فعلٌ، والفعلُ نفسه لا يثنى ولا يُجمع، وإنما ذلك للضمير الذي يكون فيه، وأما اسمُ الفاعل واسمُ المفعول فهما اسمان تدخلهما التثنية والجمع، والذي يدلُّ أنَّ العلامةَ اللاحقة حرفٌ دالٌّ على التثنية والجمع وليس اسمين انقلابهما وتغيُّرهما للإعراب، نحو جاءني الضاربان ورأيتُ الضارين ومررت بالضارين كما تقول: جاءني الرجلان ورأيتُ الرجلين، ومررتُ بالرجلين، وإنما لم تُلحقهما علامةُ التثنية والجمع إذا رُفعا ظاهراً لأنهما حيثُذا يكونان في مذهب الأفعال، والفعلُ إذا لم يكن فيه ضميرٌ لم تُلحقه علامة، فلذلك تقول: هذان رجلان ضاربٌ أخوهما ومضروبٌ غلامهما، فاعرف ذلك.

الصفة المشبهة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هي التي ليست من الصفات الجارية، وإنما هي مشبهة بها في أنها تُذكر وتؤنث وتثنى وتجمع، نحو كريم وحسن وصعب، وهي لذلك تعمل عمل فعلها، فيقال: زيد كريم حسبه وحسن وجهه وصعب جانبه).

قال الشارح: الصفة المشبهة باسم الفاعل ضرب من الصفات تجري على الموصوفين في إعرابها جري أسماء الفاعلين، وليست مثلها في جريانها على أفعالها في الحركات والسكنات وعدد الحروف، وإنما لها شبهة بها، وذلك من قبل أنها تذكر وتؤنث وتدخلها الألف واللام، وتثنى وتجمع بالواو والنون.

فإذا اجتمع في النعت هذه الأشياء التي ذكرناها أو أكثرها شبهوه بأسماء^(١) الفاعلين، فأعملوه فيما بعده، وذلك نحو حسن وشديد وصعب وكريم، فحسن من حسن يحسن، وشديد من شد يشد، وصعب من صعب يضعب، وليست مثلها في حركاتها وسكناتها كما كانت أسماء الفاعلين، وإنما لها شبهة بأسماء الفاعلين من الجهات المذكورة، فلذلك تقول: مررتُ برجل حسن وجهه، وزيد كريم حسبه وشديد ساعده وصعب جانبه، فترفع ما بعد هذه الصفات من الأسماء بفعلها، كما كنت صانعاً في اسم الفاعل حيث قلت: هذا قائم أبوه وقاعد أخوه، لأنك تقول: حسن وحسنه وشديد وشديدة وصعب وصعبة وكريم وكريمة، فتذكر وتؤنث.

وتقول: الحسن والشديد، وتدخل فيهما الألف واللام، وتقول: حسنان وحسنون فتثني بالألف والنون، وتجمعه بالواو والنون كما تقول: ضارب وضاربة وضاربان وضاربون والضارب والضاربة، فحسن مشبه بضارب وضارب مشبه بيضرب، وحسنان مثل ضاربان، وضاربان مثل يضربان، وحسنون مثل ضاربون، وضاربون مثل يضربون، إلا أن ضارباً وقائلاً من أفعال متعدية حقيقة، فنصبت كما تنصب أفعالها،

(١) في ط: «بالأسماء».

وحسن وبطل وكريم من أفعال غير متعدية على الحقيقة، فكان حكمها في عدم التعدّي حكمَ أفعالها لأنها فروعٌ في العمل عليها، فأقصى درجاتها أن تساويها، وأما أن تفوقها فلا، وإنما تعدّيها على التشبيه لا على الحقيقة.

ألا ترى أنك إذا قلت: زيد ضاربٌ عمراً فالمعنى أن الضرب وقع بعمره، وإذا قلت: زيدٌ حسنُ الوجهِ فلستَ [٢٠٤/أ] تخبرُ أن زيدا فعلٌ بالوجه شيئاً، بل الوجهُ فاعلٌ في المعنى [٨٢/٦] لأنه هو الذي حسنَ.

ولذلك قال سيبويه: «ولا تعني أنك أوقعتَ فعلاً»^(١)، وإنما أخبرت عن زيد بالحسن الذي للوجه كما قد تصفه بذلك إذا قلت: مررتُ برجل حسنِ الوجه، وكان الأصلُ مررتُ برجل حسنٍ وجهه، وصفته بحسن وجهه، وقد يوصف الشيءُ بفعلٍ غيره إذا كانت بينهما وُصلة في اللفظ بضمير يرجع إلى الموصوف، نحو مررتُ برجل قائم أبوه^(٢)، حليته بقيام أبيه للعلقة التي ذكرناها كذلك ههنا.

واعلم أن الصفات على ثلاث مراتب:

صفةٌ بالجاري كاسم الفاعل واسم المفعول، وهي أقواها في العمل لقربها من الفعل، وصفةٌ مشبهةٌ باسم الفاعل، فهي دونها في المنزلة لأن المشبهة بالشيء أضعفُ منه في ذلك الباب الذي وقع فيه الشبه، ثم المشبهةُ بالمشبهة، وهي المرتبة الثالثة وستأتي بعدُ.

فلما كانت الصفات المشبهة في المرتبة الثانية وهي فروع على أسماء الفاعلين إذ كانت محمولةً عليها انحطت عنها، ونقصَ تصرّفها عن تصرّف أسماء الفاعلين كما انحطت أسماءُ الفاعلين عن مرتبة الأفعال، فلا يجوزُ تقديمُ معمولها عليها كما جاز ذلك في اسم الفاعل، فلا تقول: هذا الوجه حسنٌ كما تقول: هذا زيداً ضاربٌ، ولا تُضمِرُها^(٣)، فلا تقول: هذا حسنُ الوجه والعين، فتصبُ العين على تقدير: وحسنُ العين، كما تقول:

(١) الكتاب: ١/ ١١٥، وانظر شرحه للسيرافي: ٣/ ٢١٩.

(٢) من قوله: «وقد يوصف...» إلى قوله: «أبوه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ٩٧.

(٣) في ط، ر: «تضمّره» تحريف.

هذا ضاربٌ زيدٌ وعمرأ؛ على تقدير: وضاربٌ عمرأ.

ولا يحسنُ أن تفصلَ بين حسنٍ وما يعملُ فيه، فلا تقول: هو حسنٌ في الدار الوجهة وكريمٌ فيها الأب كما تقول: هذا ضاربٌ في الدار زيداً، فاسمُ الفاعل يتصرف ويجري تجرى الفعل لقوة شبهه وجريانه عليه، وهذه الصفات مشبهة باسم الفاعل، والمشبّه بالشيء يكون دون ذلك الشيء في الحكم.

فلذلك تعمل في شيئين لا غير، أحدهما ضميرُ الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فتقول: مررتُ برجل حسنٍ، فيكون في حسنٍ ضميرٌ يعود إلى الموصوف، وهو في موضعٍ مرفوعٍ بحسن، وتقول: مررتُ برجل حسنٍ وجهه فترفع الوجه بحسن، وهو من سبب رجل، ولولا الهاءُ العائدة على رجل من وجهه لم تجز المسألة، ولو قلت: مررتُ برجل حسنٍ عمرو؛ لم يجز لأن الحُسن لعَمرو، فلا يجوز أن يُجعل وصفاً لرجلٍ إلّا بعلقة، وهي الهاء التي وصفنا، وتقول: مررتُ برجل كريم أبوه وبرجل حسنة جاريته، وإنما تؤثت حسنة وهي صفة لذكرٍ لأنه فعلٌ الجارية، وإنما وُصف به الرجل للعلقة اللفظية التي بينهما^(١)، فإن أردت التثنية أو الجمع لم تُثن الصفة ولا تُجمع^(٢) لأنها بمنزلة فعلٍ متقدّم، فتقول: مررتُ برجل كريم أبواه وبرجال كريم آبأؤهم، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي تدلُّ على معنى ثابت، فإن قصد الحدوث قيل: هو حاسن الآن أو غداً وكارمٍ وطائِل، ومنه قوله تعالى: ﴿وَصَآئِقُ يَهُدَى صَدْرُكَ﴾، وتضافُ إلى فاعلها كقولك: كريمُ الحسبِ وحسنُ الوجه، وأسماءُ الفاعل والمفعول يجريان مجراها في ذلك، فيقال: ضامرُ البطنِ وجائِلَةُ الوشاحِ ومعمورُ الدارِ ومؤدَّبُ الخدام).

قال الشارح: اعلم أن هذه الصفات وإن كانت مشبهة باسم الفاعل فيبينها تباينٌ

(١) في ط: «بينها» تحريف، وانظر شرح الكتاب للسيرافي: ٩٧/٤.

(٢) قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٩٩/٤.

وطريقهما مختلف، وذلك أَنَّ حَسَنًا مأخوذٌ من فعلٍ ماضٍ وأمرٍ مستقرٍّ، ومع ذلك فإذا أَصَفْتَهُ إلى معموله فلا يتعرَّفُ، وإن كان ما أُضِيفَ إليه معرفة^(١)، وتصفُّ به النكرة فتقول: مررتُ برجلٍ حسنٍ الوجه، وليس كذلك اسمُ الفاعل إذا كان في مذهب حسن من الماضي؛ بل يكون معرفة إذا أُضِيفَ إلى معرفة.

فإن قيل: فإذا زعمتم أَنَّ هذه الصفات ونحوها في معنى الماضي فما بالكم تعملونها واسمُ الفاعل الذي شُبِّهَتْ به إذا كان ماضياً لا يجوزُ أَنْ يعمل، وهل هذا إلا إعطاء الفرع فوق مرتبة الأصل^(٢).

قيل: هذه الصفات وإن كانت من أفعال ماضية [٨٣/٦] إلا أَنَّ المعنى الذي دلَّت عليه أمرٌ مستقرٌّ ثابتٌ متصلٌ بحال الإخبار^(٣)، ألا ترى أَنَّ الحُسْنَ والكرم معنيان ثابتان، ومعنى الحال أَنَّ يكون موجوداً في زمن الإخبار، فلمَّا كان في معنى الحال أُعمل فيما بعده ولم يخرج بذلك عن منهاج أسماء الفاعلين.

فإن قصد الحدوث في الحال أو في ثاني الحال جيءَ باسم الفاعل الجاري على المضارع الدالُّ على الحال أو الاستقبال، وذلك قولك: هذا حاسنٌ غداً، أي سيَحْسُن، وكارمٌ الساعة، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَعَلَّكَ تَارِكٌ بَعْضُ مَا يُوْحَىٰ إِلَيْكَ وَضَائِقٌ بِهِ صَدْرُكَ﴾^(٤)، أي بلغ ما أنزل إليك بصدرٍ فسيح من غير التفات إلى استكبارهم واستهزائهم، وعدل عن ضيقٍ إلى ضائقٍ ليدلَّ على أَنه ضيقٌ عارض في الحال غير ثابت، وعلى هذا قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ كَانُوا قَوْمًا عَمِينَ﴾^(٥) عدل عن عمين إلى عامين لهذا

(١) انظر ما سلف: ٢٧٩/٢.

(٢) هذا الاعتراض والجواب عليه في المقتصد: ٥٣٣-٥٣٤.

(٣) ذهب ابن السراج والفارسي إلى أَنَّ الصفة المشبهة تفيد الانصاف في الحال، وذهب الأخفش والسيرافي إلى أنها تكون في معنى الماضي، وذهب ابن طاهر إلى أنها تكون للأزمنة الثلاثة. انظر الأصول: ١٣٣/١، وشرح الكتاب للسيرافي: ٩٨/٤، والارتشاف: ٢٣٤٨.

(٤) هود: ١١/١٢، وانظر القرطبي: ٨٠-٨١.

(٥) الأعراف: ٦٤/٧، وانظر قراءة «عامين» بالألف في شواذ ابن خالويه: ٤٤، والبحر=

المعنى.

وعلى هذا تقول: زيدٌ سيِّدٌ جَوَادٌ، تريد أنَّ السيادة والجلود ثابتان به، فإذا أردت الحدوث في الحال أو في ثاني الحال قلت: سائدٌ وجائدٌ.

وقد يعاملون اسمَ الفاعل معاملة الصفة المشبهة إذا كان لازماً فاعله غير متعدي^(١)، وذلك أنَّ اسمَ الفاعل يجوز أن يرفعَ السببَ، فتقول: هذا رجلٌ قائمٌ أبوه وقاعدٌ غلامه، فتصفه بفعل غيره للعلقة التي بينهما، فإذا كان غير متعدي عاملاً في السبب شابه بابَ الحَسَن [٢٠٤/ب] الوجه فجاز أن تنقلَ الفعلَ إلى الموصوف، ثم تضيفه إلى مَنْ كان فاعلاً على سبيل البيان، فتقول: هذا رجلٌ قائمٌ الأب، فيكون في قائمٍ ضميرٌ مرتفعٌ به يعود إلى الرجل كما كان كذلك في الحَسَن الوجه، يدلُّ على ذلك قولك: هذه امرأة قائمة الأب، فتأنيث قائمة دليلٌ على ما قلناه، وقد قالوا: هذه امرأة ضامرُ البطن، والمراد ضامرُ بطنها، إلا أنهم نقلوا الفعل إلى الموصوف على ما ذكرناه.

فإن قيل: فكان ينبغي أن يقال: ضامرة البطن فيؤنث لأن فيه ضميراً مؤنثاً يعود إلى المرأة.

قيل: جاء ذلك على سبيل النَّسَب، كقولهم: تامر ولابن، ومنه قولهم: امرأة حائض وطاهر، قال الشاعر^(٢):

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَيِّ قَدْ سُرِبْتُ هَيْفَاءَ مِثْلِ الْمُهْرَةِ الضَامِرِ

وقالوا: امرأة جائلةُ الوشاح، والمرادُ جائِلٌ وشاحها، أي يضطرب لفوره، والوشاح كالقِلادة من آدم فيه جوهر، وقالوا: طاهر الذَّيْلُ إذا وصفوه بالعِفَّة، وقالوا في المفعول: فلان معمورُ الدار، والمرادُ معمورة داره ومؤدَّبُ الحَدَّامِ، أي مؤدَّب خدامه، أجروه مجرى حسن الوجه.

= المحيط: ٣٢٣/٤، ومعجم القراءات: ٨٧/٣.

(١) في ط، ر: «لازماً له غير متعد» تحريف.

(٢) سلف البيت: ١٨١/٥.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وفي مسألة «حسن وجهه» سبعة أوجه: حسن وجهه، وحسن الوجه، وحسن وجهاً، قال أبو زيد^(١):
هَيْفَاءٌ مَقْبِلَةٌ عَجْزَاءٌ مُذْبِرَةٌ عَطَوِيَّةٌ جُدِلَتْ شَنْبَاءٌ أَنْيَاباً

وَحَسَنُ الْوَجْهِ، قال النابغة:
وَنَأْخِذُ بَعْدَهُ بِذَنَابِ عَيْشٍ أَجَبَّ الظَّهَرَ لَيْسَ لَهُ سَنَاْمٌ

وحسن وجه، قال حميد:

لَا حِقُّ بَطْنٍ بِقَرَأٍ سَمِينٍ

وَحَسَنُ وَجْهِهِ، قال الشماخ:
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْنِهَا جَارَتَا صَفَاً كُتِمْنَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهَا
وحسن وجهه، قال:

كُومُ الذَّرَى وَادِقَةُ سُرَاتِهَا [٨٤ / ٦]

قال الشارح: اعلم أن هذه المسألة يجوز فيها عدة أوجه^(٢):

فأولها: هذا رجل حسن وجهه وكثير ماله، فهذا هو الأصل^(٣)، لأن الحُسن إنما هو للوجه، والكثرة إنما هي للمال، ولذلك ارتفعاً بفعلهما، وليس فيه نقل ولا تغيير، والهاء في وجهه وماله هو العائد إلى الموصوف الذي هو رجل.

الثاني: مررتُ برجل حسن الوجه؛ بالإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه، وهو المختار بعد الأول، وإنما كان المختار من قبل أنك لما نقلت الفعل عن الوجه وأسندته إلى ضمير الموصوف الذي كان متصلاً بالوجه للمبالغة - ووجه المبالغة أنك

(١) في المفصل: ٢٣٠ «أبو زيد» خطأ.

(٢) ذكرها السيرافي في شرح الكتاب: ٩٩ / ٤.

(٣) هو الاختيار بعد الوجه الأول كما في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠١ / ٤، وانظر في هذا الوجه المقتضب: ١٥٩ / ٤.

جعلته حسنَ العامة بعد أن كان الحُسن مقصوراً على الوجه - كان المختارُ الإضافة وإدخال الألف واللام في المضاف إليه.

أمّا اختيار الإضافة فلأنّ هذه الصفات المشبهة بأسماء الفاعلين غير معتدّ بفعلها؛ لأنّ أفعالها غير مؤثرة كضارب وقاتل، وإنما حدث لها هذا المعنى والشبه بأسماء الفاعلين بعد أن صارت أسماء وكانت غير مستغنية عن الاسم الذي بعدها، فأضيفت إلى ما بعدها كسائر الأسماء إذا اتصلت بالأسماء^(١)، نحو غلامٌ زيد ودارٌ عمرو، فلذلك اختير فيها الإضافة.

وأمّا اختيار الألف واللام في الوجه فلأنه إنما كان معرفة بإضافته إلى الهاء التي هي ضمير الأول، فلمّا نزعوا ذلك الضمير وجعلوه فاعلاً مستكيناً عوضوا عنه الألف واللام لئلاً يخرج عن منهاج الأصل في التعريف.

وأمّا الثالث وهو: هذا رجل حسنٌ وجهاً فيَحتملُ نصبٌ وجهٌ أمرين:

أحدهما: أنه منصوب بحسن على حدّ المفعول كما يَعْمَل ضارب في زيد إذا قلت: هذا ضاربٌ زيداً على التشبيه به كما رُفِع الوجه في قولك: حسنٌ وجهه على التشبيه به.

والثاني: أن يكون منصوباً على التمييز كما تقول: هذا أحسنُ منك وجهاً، وما في السماء موضعٌ راحٍ سحاباً^(٢)؛ لأنك بيّنت بالوجه موضع الحُسن كما بيّن السحاب نوع المقدار، وهو نكرة كما أنه نكرة، فأما قوله^(٣):

هَيْفَاءٌ مَقْبِلَةٌ .. إلخ

(١) في ط، ر: «بأسماء».

(٢) من قوله: «وأما اختيار الألف.. إلى قوله: «سحاباً» قاله السيرافي في شرح الكتاب:

١٠٠/٤-١٠١ بخلاف سير.

(٣) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وهو في ديوان أبي زيد الطائي: ٣٦، والكتاب: ١/١٩٨، والعيني: ٣/٥٩٣، وبلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٤/١٠٥، والنكت: ٣٠٠، وجارية مخطوطة المتن: ممدودتهما، والشَّنْب: رقة وعذوبة في الأسنان. اللسان (حطط، شنب).

البيت لأبي زُبَيْد الطائي، والشاهد^(١) فيه نصبُ أنياباً بشَبَاءٍ لِمَا فيه من نِيَّةِ التنوين، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْصَرَفُ، فامتناعُ التنوين منه لعدم الصرف لا للإضافة، فهو كقولك: هؤلاء حَوَاجُ بَيْتِ اللَّهِ، وصفَ امرأة، قال: إِذَا أَقْبَلْتُ رَأَيْتَ لَهَا خَصْرًا أَهْيَفَ، والهَيْفُ: ضُمُرُ الْبَطْنِ وَالْخَصْرُ، وَإِذَا أَدْبَرْتُ رَأَيْتَ لَهَا عَجِيزَةً مُشْرِفَةً، والمحطوطة: الْمَلْسَاءُ الظَّهْرُ، يريد أنها غير مُتَغَضَّضَةٍ^(٢) الْجِلْدُ مِنْ كِبَرٍ، وَجُدِلَتْ: أُحْكِمَ خَلْقُهَا، مِنَ الْجَدِيلِ، وَهُوَ زِمَامٌ مِنْ أَدَمَ.

الرابع: قَوْلُهُمْ: هَذَا حَسَنٌ وَجْهِ^(٣)، وَمِنْهُ قَوْلُهُمْ: هُوَ حَدِيثٌ عَهْدٌ بِالنِّعْمَةِ، وَهُوَ مِثْلُ حَسَنُ الْوَجْهِ إِلَّا أَنَّهُمْ حَذَفُوا الْأَلْفَ وَاللَّامَ تَخْفِيفًا، وَلَأنَّهُ مَوْضِعٌ أَمِنَ فِيهِ اللَّبْسُ لِعِلْمِ السَّامِعِ أَنَّهُ لَا يُعْنَى مِنَ الْوَجْهِ إِلَّا وَجْهُهُ، وَلَأنَّ الْوَجْهَ لَا يُعْرَفُ حَسَنًا لِأنَّهُ فِي نِيَّةِ الْإِنْفِصَالِ، وَيَدُلُّ عَلَى تَنْكِيرِهِ مَعَ إِضَافَتِهِ إِلَى الْمَعْرِفَةِ جَوَازُ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ عَلَيْهِ فِي [٨٥ / ٦] قَوْلُهُمْ: مَرَرْتُ بِالرَّجُلِ الْحَسَنِ الْوَجْهِ، فَأَمَّا قَوْلُهُ^(٤):

لَا حِقُّ بَطْنٍ بِقَرَأٍ سَمِينٍ

البيت حُمَيْدُ الْأَرْقَطُ، وَالشَّاهِدُ فِيهِ إِضَافَةٌ لِحِقِّ إِلَى الْبَطْنِ مَعَ حَذْفِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَهُوَ بِمَنْزِلَةِ حَسَنٍ وَجْهِ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ قَوْلَهُ: لَا حِقُّ بَطْنٍ وَإِنْ كَانَ أَصْلُهُ اسْمٌ فاعِلٌ كضاربٍ وخارجٍ فَإِنَّمَا ذَكَرَهُ فِي هَذَا الْبَابِ لِأنَّهُ أَجْرِي مُجْرَى الصِّفَةِ الْمَشَبَّهَةِ، فَقَدَّرَ بِلَا حِقِّ بَطْنُهُ كَمَا قَدَّرَ حَسَنٌ وَجْهِ بِحَسَنٍ وَجْهُهُ، فَالْبَطْنُ فاعِلٌ فِي الْمَعْنَى كَمَا أَنَّ الْوَجْهَ فاعِلٌ فِي الْمَعْنَى، وَاسْمُ الْفَاعِلِ لَا يُضَافُ إِلَى الْفَاعِلِ، لَا تَقُولُ: هَذَا ضَارِبٌ زَيْدٍ، وَزَيْدٌ فاعِلٌ لِأَنَّ الشَّيْءَ لَا يُضَافُ إِلَى نَفْسِهِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ لِأنَّهَا تُنْقَلُ النِّقْلَ الَّذِي لَا يَكُونُ فِي اسْمِ الْفَاعِلِ.

(١) انظر تحصيل عين الذهب: ١ / ١٠٢.

(٢) «الغضن: الكسر في الجلد» اللسان (غضن).

(٣) قال السيرافي معقباً على هذا الوجه: «أحد وجهي الاختيار، وهو الإضافة وحذف الألف واللام»، شرح الكتاب: ٤ / ١٠١.

(٤) هو حميد الأرقط كما سيأتي، وهو بهذه النسبة في الكتاب: ١ / ١٩٧، وشرحه للسيرافي: ٤ / ١٠٤، والنكت: ٢٩٩، وبلا نسبة في المقتضب: ٤ / ١٥٩.

وَصَفَ فِرْسًا بَضْمَرِ الْبَطْنِ، وَاللَّاحِقُ: الضامِر، وحقَّقْتُه أَنْ يَلْحَقَ بَطْنُهُ ظَهْرَهُ ضُمْرًا، ثُمَّ نَفَى أَنْ يَكُونَ ضُمْرُهُ مِنْ هَذَا، فَقَالَ: بِقَرَأَ سَمِينٌ، وَالْقَرَأَ: الظَّهْرُ^(١).

الخامس: قولهم: هُوَ حَسَنُ الْوَجْهِ^(٢)، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِ مَنْ يَقُولُ: هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا، فَانْتِصَابُ [٢٠٥/أ] الْوَجْهِ هُنَا عَلَى التَّشْبِيهِ بِالْمَفْعُولِ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ لَمَّا أَضْمَرَ الْفَاعِلُ فِي الصِّفَةِ جَعَلَ الثَّانِي كَالْمَفْعُولِ، فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ قَوْلِكَ: هَذَا الضَّارِبُ الرَّجُلَ وَالْقَائِلُ الْحَقَّ، حَمَلُوا هُنَا الصِّفَةَ عَلَى اسْمِ الْفَاعِلِ، فَنَصَبُوا بِهَا، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُتَعَدِّيةٍ كَمَا حَمَلُوا اسْمَ الْفَاعِلِ عَلَى الصِّفَةِ الْمُشَبَّهَةِ حَيْثُ قَالُوا: مَرَرْتُ بِالضَّارِبِ الرَّجُلِ^(٣)، وَإِنَّمَا قُلْنَا ذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْرِفَةٌ لَا يَحْسُنُ نَصْبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وَقَدْ أَجَازَ أَبُو عَلِيٍّ وَمَنْ وَافَقَهُ أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا عَلَى التَّمْيِيزِ، وَإِنْ كَانَ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ^(٤)، وَذَلِكَ أَنَّهُ قَالَ: لَا فَرْقَ بَيْنَ دُخُولِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ وَعَدَمِهَا لَوْ قَالَ: هُوَ حَسَنٌ وَجْهًا، وَإِذَا كَانَ^(٥) قَدْ جَاءَ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ^(٦) وَ: فَاهُ إِلَى فِيَّ^(٧)، وَ: أَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ^(٨)، وَلَمْ يَمْتَنِعْ مِنْ كَوْنِ مِثْلِ هَذَا مَنْصُوبًا عَلَى الْحَالِ لِأَنَّ فَائِدَتَهُ فَائِدَةُ النُّكْرَةِ فَلَمْ يَمْتَنِعْ أَنْ يَكُونَ

(١) انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ٢١٥.

(٢) قال السيرافي معقباً على هذا الوجه: «وَأَمَّا الَّذِي قَالَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ الْوَجْهِ فَإِنَّهُ تَرَكَ الْإِخْتِيَارَ حِينَ تَرَكَ الْإِضَافَةَ، وَأَتَى بِالتَّشْبِيهِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ الَّذِي يُوجِبُ النَّصْبَ»، شرح الكتاب: ١٠٠/٤.

(٣) انظر الخصائص: ٣٠٣-٣٠٤.

(٤) أَجَازَ الْكُوفِيُّونَ مَجِيءَ التَّمْيِيزِ مَعْرِفَةً. انظر شرح الكافية للرضي: ٢/٢١٠، والارتشاف: ٢٣٥٢، وانظر أيضاً المقتصد: ٥٤٧، ٦٩٣.

(٥) سَقَطَ مِنْ ط، ر: «كَانَ».

(٦) مِنْ قَوْلِهِمْ: «مَرَرْتُ بِهِمُ الْجَمَاءُ الْغَفِيرُ». انظر الكتاب: ١/٣٧٥.

(٧) مِنْ قَوْلِهِمْ: «كَلِمَتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَّ..». انظر الكتاب: ١/٣٩١.

(٨) مِنْ بَيْتِ لَبِيدٍ:

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاقُ وَلَمْ يَذْذِهَا وَلَمْ يَشْفُقْ عَلَى نَغْصِ الدِّخَالِ

سلف البيت: ٤/١٩٧.

هذا منه، وهو وجه حسنٌ لولا شناعة في اللفظ، فأما قوله^(١):
ونأخذُ بعده .. إلخ

فإن الشاهد^(٢) فيه نصبُ الظَّهر مع الألف واللام بأَجَبَ لأنه [٨٦/٦] في نيّة التنوين، ولو كان في غير نيّة التنوين لانجَرَّ ما بعده بالإضافة، وصفَ النعمانَ بن المنذر وأنه إنْ هَلَكَ صارَ الناس بعده في أسوأ حال وأضيقَ عَيْش، وتمسَّكوا بمثل ذَنْبٍ بغير أَجَبَ، وهو الذي لا سنام له من الهزال، والدُّنَاب والدُّنَابِي هو الذَّنْبُ^(٣).

السَّادس، وهو قولك: مررتُ برجل حسنٍ وجهه؛ بإضافة حسنٍ إلى وجهه كما تقول: حسنُ الوجه، أجازَه سيبويه، قال: «شَبَّهوه بحسن الوجه»^(٤)، يعني جعلوا الإضافة مُعاقِبَةً للألف واللام، قال: «وهو رديء»^(٥)، يعني أنه قد جاء عن العرب مع رداءته، وذلك أن الأصل كان «زَيْدٌ حسنٌ وجهه»، فالهاء تعود إلى زيد، فنُقلت الهاءُ إلى الصفة، وصارت الصفة مسندةً إلى عامته^(٦) بعد أن كانت مسندةً إلى خاصته^(٧)، واستكنَّ الضميرُ في الصفة، وصار مرفوعُ الموضع بفعله بعد أن كان مجرورَ الموضع بالإضافة، فلا

(١) سلف البيت تاماً، وهو للنابعة الذبياني، انظر ديوانه: ٢٣٢، والكتاب: ١٩٦/١، ومعاني القرآن للفراء: ٤٠٩/٢، وشرح الكتاب للسيراقي: ١٠٣/٤، والخزانة: ٣/٣٦١، ٩٥/٤، وبلا نسبة في المقتضب: ١٧٩/٢.

(٢) انظر تحصيل عبن الذهب: ١٠٠/١.

(٣) نظر المقصور والممدود لابن ولاد: ١٢١.

(٤) الكتاب: ١٩٩/١، وفيه: «حسنة الوجه».

(٥) الكتاب: ١٩٩/١، وفيه «وذلك رديء»، وأجاز الكوفيون هذا الوجه في النظم والنثر، وصحح ابن مالك مذهبهم، وسوغه البصريون في ضرورة الشعر على قبح، انظر المقتضب: ١٥٩-١٦٢/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٥-٩٦/٣، وشرح الكافية للرضي:

٢٠٧/٢.

(٦) في ط، ر: «عامة».

(٧) في ط، ر: «خاصة».

بالإضافة، فلا يحسن إعادتها^(١) مع إسناد الصفة إليها لأن أحدهما كافٍ فلذلك كان رديئاً.

ووجه جوازه جعل الضمير مكان الألف واللام لأنها يتعاقبان، وبقي الضمير الأول على حاله فعاد إلى الأول ضميران، أحدهما مرفوع، والآخر مجرور بمنزلة قولك: زيد ضاربٌ غلامه^(٢)، ففي ضارب ضمير يعود إلى زيد مرفوعٌ، وفي الغلام ضمير يعود إليه مجرورٌ، وأنشد^(٣):

أَمِنْ دِمَتَيْنِ عَرَجَ الرُّكْبُ فِيهِمَا بِحَقْلِ الرُّخَامَى قَدْ عَفَا طَلَلَاهُمَا
أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا [٨٧/٦]

البيتان للشماخ، والشاهد في البيت الثاني في قوله: جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا، فجَوْنَتَا مثنى بمنزلة حَسَتَا^(٤)، وقد أُضِيفَ إِلَى مُضْطَلَاهُمَا، فَمُضْطَلَاهُمَا بمنزلة وجوههما إذا قلت: جاءني رجلان حَسَنًا وجوههما، فالضمير الذي في مُضْطَلَاهُمَا يعود إلى قوله: «جارتا صفا» أعاده بعد إسناد الصفة إليه، فلذلك كان رديئاً.

يصف الأثافي، والصفاء: الجبل لأن الأثَفِيَّتَيْنِ تُبْنَى فِي أَصْلِ الْجَبَلِ فِي مَوْضِعَيْنِ وَالْجَبَلُ الثَّالِثُ، وقوله: «كُمَيْتَا الْأَعَالِي» يعني أن أعالي الأثَفِيَّتَيْنِ لَمْ تَسْوَدَّ لِبُعْدِهَا عَنْ مَبَاشَرَةِ النَّارِ، فَهِيَ عَلَى لَوْنِ الْجَبَلِ^(٥)، وقوله: «جَوْنَتَا مُضْطَلَاهُمَا» يعني مُسْوَدَّتَا الْمُصْطَلَى، وهو موضع الوقود منهما.

(١) أي الهاء، وكذا وجه السيرافي كلام سيبويه في شرح الكتاب: ١٠٦/٤.

(٢) قال الأعلام قريباً مما قاله ابن يعيش، انظر النكت: ٣٠١، والمقتصد: ٥٤٨-٥٤٩.

(٣) أي سيبويه، والبيتان للشماخ كما سيأتي، وهما في ديوانه: ٣٠٧-٣٠٨، والكتاب: ١/١٩٩، وشرحه للسيرافي: ١٠٦/٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٩٩/٣، والعيني: ٥٨٧/٣، والخزانة: ١٩٨/٢.

والرُّخَامَى: الصدر البري، والمصطلى: اسم مكان الاحتراق.

(٤) في ط، ر: «حسنًا»، وما أثبت موافق لشرح السيرافي: ١٠٦/٤.

(٥) في ط: «الخليل» وما أثبت من د والنكت: ٣٠٢، والخزانة: ٢/٢٠٠.

وقد أنكر بعض النحويين^(١) هذا الاستدلال، وزعم أن الضمير من مُضَيَّطَلاهما غير عائد إلى الجارَين إنما يعود إلى الأعلى^(٢)، كأنه قال: كُئِمِتا الأعلى جَوْنَتَا مُضَيَّطَلى الأعلى، فهو بمنزلة زيد حسنٌ وجهُ الأخ جميلٌ وجهُ الأخ، وذلك جيد بلا خلاف، ويجوز أن تُكْنِي عن الأخ فتقول: زيدٌ حسنٌ وجهُ الأخ جميلٌ وجهه، والهاءُ تعود إلى الأخ لا إلى زيد، فإن أعدته إلى زيد لم يجز، وإن أعدته إلى الأخ جاز، كذلك قوله: «كُئِمِتا الأعلى جَوْنَتَا مصطلهما» إن أعدته إلى الأعلى جاز، وإن أعدته إلى الجارَين لم يجز.

فإن قلت^(٣): كيف يجوز أن يعود الضمير إلى الأعلى وهو جمع والمضمر مثنى والضميرُ إنما يكون على حسب ما يرجعُ إليه قيل: الأعلى هنا في معنى^(٤) الأعلىين، وذلك أن الجمع في هذا النحو معناه التثنية، كقوله تعالى: ﴿صَغَتْ قُلُوبُكُما﴾^(٥)، والحقيقة قلبان لأنه لا يكون لكل واحدٍ إلا قلبٌ واحد، فجاز أن يعود إليه الضمير مثنى على الأصل، ونحوه قولُ الشاعر^(٦):
مَتى ما تَلَقَّنِي فَرْدَيْنِ تَرْجُفُ رَوَافِ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

(١) من قوله: «فجونا مثنى ..» إلى قوله: «النحويين» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠٦/٤ - ١٠٧، والأعلم في النكت: ٣٠١-٣٠٢، ونقله البغدادى في الخزانة: ١٩٩/٢ - ٢٠٠، عن السيرافي.

(٢) منهم المبرد كما في شرح التسهيل لابن مالك: ٩٩/٣، وشرح الجمل الكبير: ٥٨٦/١، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٠٨، وضعف ابن جني هذا القول في الخصائص: ٤٢٠/٢، وانظر المقتصد: ٥٥٠.

(٣) هذا الاعتراض والجواب عليه في شرح الكتاب للسيرافي: ١٠٧/٦ - ١٠٨، والنكت: ٣٠٢، والخزانة: ٢/٢٠٠ على لسان السيرافي.

(٤) في ط: «موضع».

(٥) التحريم: ٤/٦٦.

(٦) سلف البيت: ٤/١٨٦.

فردّ الضمير في تُسْتَطَارِ إلى الرافعتين على الأصل^(١)، والأول^(٢) مذهب سيبويه، واستدلّاه صواباً لأنه الظاهر، وما ذكروه^(٣) تأويل على خلاف الظاهر، والأخذ بالظاهر هو الوجه.

السابع: قولهم: مررتُ برجل حسنٍ وجهه؛ بنصب الوجه مع إضافته إلى ضمير الموصوف، وانتصابه على التشبيه بالمفعول به، ومن نصب الوجه [٦/ ٨٨] في قولهم: مررت برجل حسنٍ الوجه على التمييز نصب هذا على التمييز، فلم يعتدّ بتعريفه لأنه قد علم أنهم لا يعنون من الوجوه إلا وجه المذكور، وأنشد^(٤) قوله^(٥):

أَنَعْتُهَا إِنِّي مِنْ نَعَاتِهَا
كُومَ الذَّرَى وادقة سُرَاتِهَا

هكذا أنشده أبو عمر الزاهد بكسر التاء^(٦) من سُرَاتِهَا، جعله منصوباً بوادقة، فهو مثل زيد حسن وجهه.

ويجوز إدخال الألف واللام على الصفة، ويجوز فيها بعد أكثر الوجوه المتقدمة، فتقول: مررتُ بالرجل الحسن وجهه، ترفع الوجه هنا كما كنت ترفعه قبل، ومررتُ

(١) لم يستحسن أبو علي الفارسي هذا الوجه، وأعاد الضمير في تستطار على الأليتين أو على معنى الروافد. انظر شرح شواهد الشافية: ٥٠٥.

(٢) لعل الصواب: «والأولى»، انظر النكت: ٣٠٢.

(٣) أي عود الضمير في مصطلهما إلى جارتا، انظر الكتاب: ١/ ١٩٩، والخزانة: ٢/ ١٩٩.

وفي ط: «ذكرناه» تحريف، وكلامه على الوجه السادس والبيتين السالفين قاله السيرافي في شرح الكتاب: ٤/ ١٠٦ - ١٠٨ بخلاف يسير.

(٤) أي الزخشري.

(٥) في ط، ر: «قولهم» تحريف، والبيتان لعمر بن لجأ التيمي، وهما في ديوانه غير متاليين: ١٥٣ -

١٥٤، والأول في الأصمعيات: ٣٤، وهما بلا نسبة في ضرائر الشعر: ٢٨٦، والعيني:

٣/ ٥٨٣، والخزانة: ٣/ ٤٧٨، وكوم جمع كوما، وناق كوما: عظيمة السنام، والذرى جمع

ذروة؛ بكسر الدال وهي أعلى السنام، وادقة: دانية.

(٦) أنشد ابن مالك في شرح التسهيل: ٣/ ٩٦ البيتين السالفين عن الكسائي.

بالرجل الحسن الوجه، قال سيبويه: «وليس في العربية مضافٌ تدخلُ عليه الألفُ واللام غيرُ المضافِ إلى المعرفة في هذا الباب، وذلك قولك: هذا الحسن الوجه»^(١)، والعلّة في جواز ذلك أنّ الإضافة لا تكسوها تعريفاً ولا تخصيصاً إذ كانت في تقدير الانفصال، وإن لم تكسوها الإضافة تعريفاً لم تمنعها من دخول الألف واللام عليها إذا احتيجَ إلى التعريف^(٢).

وتقول: مررت بالرجل الحسن وجهاً، فتنصبُ وجهاً على التمييز أو التشبيه بالمفعول به كما كان يُنصبُ قبل دخول الألف واللام مع التنوين، ولا يجوز أن تقول: مررت بالرجل الحسن وجهٍ كما جاز حسن وجهٍ، كرهوا أن تضاف المعرفة في اللفظ إلى نكرة إذ كان في ذلك تناقضٌ في الظاهر مع أنه مخالفٌ لسائر أبواب العربية^(٣).

وتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه؛ بنصب الوجه، قال سيبويه: «وهي عربيّة جيّدة»^(٤)، تنصبه مع الألف واللام كما كنت تنصبه مع التنوين إذا قلت: حسن الوجه لأن الألف واللام بدلٌ من التنوين، قال الشاعر^(٥): [٨٩/٦]

فَمَا قَوْمِي بَتَغْلَبَةَ بَنٍ سَعْدٍ وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ الرَّقَابَا

يروى الشُّعْرَى^(٦) بألف، وهو مؤنث الأشعر كالكُبْرَى، ويروى الشُّعْر^(٧) بغير ألف،

(١) الكتاب: ١٩٩/١-٢٠٠، وسقط من ط، ر: «وذلك ... الوجه».

(٢) من قوله: «أن الإضافة لا تكسوها...» إلى قوله: «التعريف» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٠٨/٤.

(٣) بهذا علل السيرافي في شرح الكتاب: ١٠٩/٤-١١٠.

(٤) الكتاب: ٢٠١/١.

(٥) هو الحارث بن ظالم المرّي كما في الكتاب: ٢٠١/١، والمفضليات: ٣١٤، والمقتضب:

١٦١/٤، وشرح الكتاب للسيرافي: ١١٣/٤، والنكت: ٣٠٣، وأمالي ابن الشجري:

٣٩٨/٢، والبيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ٤٠٨/٢، وشرح التسهيل لابن مالك:

٩٨/٣.

(٦) هي رواية الكتاب والمفضليات والمقتضب وشرح السيرافي والنكت.

(٧) هي رواية أمالي ابن الشجري وشرح التسهيل لابن مالك.

وهو جمع أشعر كأحمر وحمر، فمن أثث أراد القبيلة، ومن جمع أراد كل واحد منهم هذه صفته، وكانت العرب تمدح الجلي^(١) وخفة الشعر، كأنه يهجوهم بكثرة شعر القفا والوجه، وينشد الشعري رقاباً^(٢) من غير ألف ولا م، والرقاب^(٣)؛ بالألف واللام، فمن قال الرقاب بالألف واللام كان كالحسن الوجه، ومن قال: رقاباً؛ كان كالحسن وجهاً.

وتقول: مررت بالرجل الحسن الوجه برفع الوجه، وفيه نظر لخلوه من العائد، وهذه الصفات إنما عملها في ضمير الموصوف أو فيما كان من سببه، وجوازُه عند الكوفيين على تنزيل الألف واللام منزلة الضمير، فيكون قولهم: الحسن الوجه بمنزلة الحسن وجهه، ويتأولون قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ طَغَى﴾^(٤) وَأَثَرُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ﴿٣٨﴾ فَإِنَّ الْجَحِيمَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٣٩﴾ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ﴿٤٠﴾ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى ﴿٤١﴾ على أن المراد مأواه^(٥)، والذي عليه الأكثر أنه على حذف العائد للعلم بموضعه، والمراد مررت بالرجل الحسن الوجه منه^(٦)، وكذلك الآية، أي المأوى له، والعائد قد يُحذف تخفيفاً للعلم به، وموضع حذفه الصلة للطول، نحو: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾^(٧)، وقد يُحذف من الصفة من نحو ما حكاه سيويه من قولهم: «الناس رجلان رجل أكرمت ورجل أهنت»^(٨) والمراد أكرمته وأهنته، وأنشد^(٩):

(١) الجلي: انحسار مقدم الرأس. اللسان (جلا).

(٢) هي رواية الكتاب والمفضليات والمقتضب وشرح الكتاب للسيرافي والنكت.

(٣) ذكر سيويه والفراء والمبرد رواية: «الشعر رقاباً».

(٤) النازعات: ٧٩/٣٧-٤١.

(٥) هو مذهب الفراء والكوفيين، انظر معاني القرآن للفراء: ٢/٤٠٨، وشرح التسهيل لابن مالك: ٣/١٠١-١٠٣، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢١٠، والارتشاف: ٢٣٥٢.

(٦) هذا مذهب البصريين، انظر مصادر الحاشية السالفة.

(٧) الفرقان: ٢٥/٤١.

(٨) الكتاب: ١/٨٧ وفيه: «الناس رجلان رجل أكرمته ورجل أهنته»، وكذا في نسخة بولاق: ٤٥/١.

(٩) أي سيويه، وقائل البيت هو الحارث بن كلدة الثقفي كما في الكتاب: ١/٨٨، وشرحه =

فَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

أراد أصابوه فحذف الهاء وهو يريد بها، وقد يُحذف^(١) من الخبر أيضاً، وهو قليل، قال الشاعر^(٢):

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي
عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعِ

أراد أصنعه، والكثيرُ حَذَفُه من الصلة للطول، ثم حَذَفُه من الصفة في الحُسْن بعد الأول لشبهه^(٣) الصفة بالصلة من حيث كانت الصفة والموصوف كالشيء الواحد، وهو في الخبر قليل، فأما قوله تعالى: ﴿جَنَّتٍ عَدْنٍ مَّفْتَحَةٌ لَهُمُ الْأَبْوَابُ﴾^(٤) فقال بعضهم: إِنَّ الألف واللام أغنت عن المضمر العائد إذ كانت مُعَايِبَةً للإضافة، والمرادُ أبوابها^(٥)، وهو ضعيفٌ، إذ لو جاز مثل هذا لجاز جاءني الذي قام الغلامُ؛ على إرادة غلامه، وذلك لا يجوز بلا خلاف، وقال قوم - وهو رأي أكثر البصريين -: إِنَّ العائد محذوف، والمرادُ مَفْتَحَةٌ لهم الأبوابُ منها، واختيارُ أبي علي أَنْ تكون الصفةُ مُسْنَدَةً إلى ضمير الموصوف، فيكونَ على هذا في مَفْتَحَةٍ ضميرُ الجنَّاتِ لأنه يقال: فُتِحَتِ الجنَّاتُ إذا فُتِحَتْ أبوابُها، وفي التنزيل: ﴿وَفُتِحَتِ السَّمَاءُ فَكَانَتْ أَبْوَابًا﴾^(٦)، وتكون الأبواب مرتفعة على البذل من

= للسيرافي: ١١٧/٣، وأمالى ابن السجري: ١/٥-٦، ٧١/٢، ونسبه العيني في المقاصد: ٦٠/٤ إلى جرير الخطفي، ولم أجده في دوانه.

(١) أي الضمير العائد.

(٢) سلف البيت: ٧٣/٢.

(٣) في ط: «تشبه» تحريف.

(٤) ص: ٥٠/٣٨.

(٥) انظر: ١٣٦/٦.

(٦) النبأ: ١٩/٧٨.

الضمير في مفتحة بدل البعض من الكل^(١) بمنزلة قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ

الْبَيْتِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾^(٢)، وقد أنشدوا بيت امرئ القيس^(٣): [٩١/٦]

كِبْكِرِ الْمُقَانَاةِ الْبَيَاضِ بِصُفْرَةٍ غَذَاهَا نَمِيرُ الْمَاءِ غَيْرَ مُحَلَّلِ

على ثلاثة أوجه الجرّ والنصب والرفع، فالجرُّ كقولك: الحسنُ الوجهُ، والنصبُ كقولك: الحسنُ الوجهُ؛ على التشبيه بالمفعول به والرفعُ كقولك: الحسنُ الوجهُ على ما ذكرناه من إرادة العائد، فاعرفه.

(١) انظر مذهب أبي علي في الإيضاح: ١٥٤، وشرح الكافية للرضي: ٢/٢٠٩-٢١٠، والارتشاف: ٢٣٥٢.

(٢) آل عمران: ٩٧/٣.

(٣) البيت في ديوانه: ١٦، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢/١٩٣، البكر: البيضة الأولى من بيض النعام، المقاناة: البياض بصفرة، نمير الماء: الماء العذب.

أَفْعَلُ التَّفْضِيلِ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (قياسه أَنْ يُصَاغَ مِنْ ثَلَاثِيٍّ غَيْرِ مَزِيدٍ فِيهِ مِمَّا لَيْسَ بِلَوْنٍ وَلَا عَيْنٍ، لَا يُقَالُ فِي أَجَابٍ وَانْطَلَقَ وَلَا فِي سَمِرٍ وَعَوْرٍ: هُوَ أَجْوَبُ مِنْهُ وَأَطْلَقُ وَلَا أَسْمَرُ مِنْهُ وَأَعْوَرُ، وَلَكِنْ يُتَوَصَّلُ إِلَى التَّفْضِيلِ فِي نَحْوِ هَذِهِ الْأَفْعَالِ بِأَنْ يُصَاغَ أَفْعَلُ مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ ثُمَّ تُمَيِّزُ بِمَصَادِرِهَا كَقَوْلِكَ: هُوَ أَجْوَدُ مِنْهُ جَوَابًا، وَأَسْرَعُ انْطِلَاقًا، وَأَشَدُّ سُمْرَةً، وَأَقْبَحُ عَوْرًا).

قال الشارح: اعلم أن هذا البناء لا يكون إلا من فعل ثلاثي دون ما زاد عليه، وكذلك بناء أَفْعَلِ التعجب، نحو ما أَفْعَلَهُ وَأَفْعِلْ بِهِ، فكل ما لا يجوز فيه ما أَفْعَلَهُ لا يجوز فيه هذا أَفْعَلُ من هذا.

وإنما جرى «هذا أَفْعَلُ من هذا» مجرى التعجب لاتفاقهما في اللفظ وتقاربهما في المعنى، أما اللفظ فبناؤهما على أَفْعَلِ، فكما لا يكون أَفْعَلُ في التعجب مما زاد على الثلاثة فكذلك لا يكون هذا في باب «أَفْعَلُ من هذا» لاستحالة أن يكون هذا البناء مما زاد على الثلاثة، لأن ذلك إنما يكون بهمزة زائدة أولًا وثلاثة أحرف [٢٠٦/أ] أصول بعدها، فلو رُمِتَ بناء مثل ذلك مما زاد على الثلاثة لَزِمَكَ أَنْ تُحذفَ مِنْهُ شَيْئًا، فَيَكُونَ حِينَئِذٍ هَذَا لَا بِنَاءَ.

وأما المعنى فلأنه تفضيلٌ كما أنه تفضيلٌ، ألا ترى أنك إذا قلت: ما أعلم زيدًا، كنت مخبرًا بأنه فاق أشكاله، وإذا قلت: زيدٌ أعلم من عمرو؛ فقد قضيت له بالسبق والسمو عليه.

فأما الألوان والعيوب فإن الخليل اعتل للمنع منه بأن الألوان والعيوب تجري مجرى الخلق^(١)، نحو اليد والرَّجُل، فكما لا تقول: ما أيده ولا ما أَرْجَلَهُ؛ لبُعده عن الفعل فكذلك لا تقول: ما أسودَه ولا ما أعَوَرَه؛ لأنها معانٍ لازمةٌ تجري مجرى الخلق، وكما لا

(١) انظر الكتاب: ٩٨/٤، والمقتضب: ١٨٢/٤، وأسرار العربية: ١٢١.

يجوز ما أسوده ولا ما أعوره لا يجوز «هذا أسود من هذا» ولا هذا أعور من هذا^(١).
 وبعضهم احتج بأن أصلها يرجع إلى ما زاد على الثلاثة^(٢)، نحو أسوداً وأسوداً وأعوراً
 وأعوراً، وأما حوّل وعور وصيد البعير فمقوصات من أحوال وأعوراً، فهي في الحكم
 زائدة على الثلاثة، يدل على ذلك صحة الواو والياء فيها، ولولا ملاحظة الأصل لقلت:
 عار وحال وصاد، ألا ترى أن [٩٢ / ٦] في هذه الأفعال ما في خاف وهاب ونحوهما من
 موجب القلب والإعلال.

فعلى هذا لا تقول من أجاب وانطلق: هذا أجوب من هذا ولا أطلق منه، لأن فعليهما
 زائدان على الثلاثة، ألا ترى أن الهمزة في أول أجاب زائدة، والهمزة والنون من انطلق
 زائدان، فإذا أردت التفضيل من ذلك أو التعجب جئت بفعل ثلاثي يفيد شدة ذلك
 الأمر وثباته، وتنصب مصادر تلك الأفعال المقصودة بالتفضيل أو التعجب بوقوع تلك
 الأفعال عليها، وذلك نحو هذا أسرع انطلاقاً من غيره وأجود جواباً، وهذا معنى قوله:
 «يتوصل إلى التفضيل بأن يصاغ أفعل مما يصاغ منه» أي من الأفعال الثلاثية «ثم تميز
 بمصادرهما»، أي تبين المعنى المراد تفضيله، فتقول من الإكرام: هو أشد إكراماً، ومن
 الكرم: هو أكرم، وكذلك تقول: هو أشد سُمرة منه، ولا تقول: هو أسمر من فلان إلا
 إذا أردت معنى السامرة، وهو أقبح عوراً، ولا تقول: هو أعور من هذا، وكذلك
 الألوان، لا تقول: هو أحمر من هذا وأنت تريد الحمرة، فإن أردت معنى البلادة جاز،
 ولا تقول: هو أبيض منه^(٣)؛ من البياض، فإن وصفت طائراً بكثرة البيض جاز، وعلى
 ذلك فقس.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (ومما شذ من ذلك هو أعطاهم للدينار والدرهم

(١) سقط من ط، ر: «من هذا».

(٢) ذكر المبرد هذا الاحتجاج دون عزو، انظر المقتضب: ٤ / ١٨١، وشرح التسهيل لابن مالك:

٣ / ٤٥، وشرح الكافية للرضي: ٢ / ٢١٣.

(٣) سقط من ط، ر: «منه» خطأ، وانظر ما سيأتي: ٦ / ١٤٥.

وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من زيد، أي أشد إكراماً، وهذا المكان أفقر من غيره، أي أشد إفقاراً، وهذا الكلام أخصر، وفي أمثالهم: أفلس من ابن المذلق وأحق من هبقة).

قال الشارح: اعلم أن سيبويه يُجيز بناءً أفعل من كل فعل ثلاثي قياساً، نحو ما أكرم زيداً، من كرم، وما أضرب محمداً؛ من ضرب، وما أعلم جعفرأ؛ من علم، وبعضهم يُجيزه أيضاً ممّا كان من أفعل، وهو مذهب سيبويه^(١)، وذلك قولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم وأولاهم للمعروف، وأنت أكرم لي من زيد، أي أشد إكراماً، وهذا^(٢) المكان أفقر من غيره، إنما هو من أفقر، ومن ذلك المثل السائر: «هو أفلس من ابن المذلق»^(٣)، وهو رجل من بني عد شمس فقيرٌ مُدَقِّعٌ ما كان يحصل على يبت ليلة^(٤)، وأباؤه وأجداده كذلك، قال الشاعر^(٥):

فإنك إذ تَرَجو تَميماً ونَصْرَها كراجي الندى والعُرفِ عند المذلقِ

ومنه المثل الآخر: «أحق من هبقة»^(٦)، وهبقة^(٧) لقبُ ذي الودعات، واسمه يزيد بن ثروان بن قيس بن ثعلبة، وكان يُضرب به المثل في الخُمق^(٨)، قال الشاعر^(٩):

(١) انظر الكتاب: ٩٩/٤، والنكت: ١٠٦٩، وشرح التسهيل لابن مالك: ٤٦/٣، وشرح الكافية للرضي: ٢١٣/٢، والارتشاف: ٢٠٧٨، وما سيأتي: ٢٥٩/٧.

(٢) سقط من ط، ر: «هذا».

(٣) ورد المثل في مجمع الأمثال: ٨٣/٢ «المذلق» بالذال غير المعجمة، وفي جمهرة الأمثال: ١٠٧/٢، والمستقصى: ٢٧٥/١ بالذال المعجمة.

(٤) أي على قوت ليلة. انظر اللسان (بيت).

(٥) البيت بلا نسبة في جمهرة الأمثال: ١٠٧/٢، ومجمع الأمثال: ٨٣/٢، والمستقصى: ٢٧٥/١، والخزانة: ٢٣٢/٢.

(٦) المثل في مجمع الأمثال: ٢١٧/١، والمستقصى: ٨٥/١.

(٧) رجل هبتق: إذا وصف بالحمق. انظر اللسان (هبتق).

(٨) كذا في الاشتقاق لابن دريد: ٣٥٧، واللسان (هبتق)، والودعات مفردها ودعة وهي الخرزة.

(٩) هو يحيى بن المبارك اليزيدي كما في مجالس العلماء: ٢٢٢، وأمالى الزجاجي: ٦١، والأشباه=

عِشْ بِجِدٍّ وَكُنْ هَبْنَقَةً الْقَيْنِ — سِيٍّ أَوْ مِثْلَ شَيْبَةٍ بِنِ الْوَلِيدِ

وكان أبو الحسن الأخفش يُجيز بناء أفعال من كذا من كل فعل ثلاثي لحقته زوائد قلت أو كثرت، كاستفعل وافتعل وانفعل، لأن أصلها ثلاثة أحرف، قال: وإنما قالوا: ما أعطاه للمال وأولاه للخير؛ لأنه ثلاثي الأصل، وهذا المعنى موجود في انطلق ونحوه مما فيه زيادة، وتابعه أبو العباس المبرد^(١)، وهو فاسدٌ، وذلك من قبل أن ما في أوله همزة يجوز استعماله بغير همزة، ثم تدخل الهمزة للنقل وغيره، نحو قول امرئ القيس^(٢):

وَتَعْطُو بِرَخْصٍ غَيْرِ شَنْنٍ كَأَنَّهُ — أَسَارِيْعُ ظَبْيٍ أَوْ مَسَاوِيْكُ إِسْحَلٍ [٩٣/٦]

وإذا كان أصله أن يستعمل بغير همزة وإنما الهمزة داخله عليه فجاز أن يعتقد عدم دخولها، وتقدر الهمزة محذوفة غير موجودة، وليس كذلك استخراج وانطلق، فإن الكلمة منهما صيغت على هذا البناء، فافترق أمرهما، فلم يُجْزَ أن يقاس على أعطى وأولى وبابه، فعلى هذا يكون قولهم: هو أعطاهم للدينار والدرهم، وأولاهم للخير شاذاً من جهة الاستعمال لا القياس، فأما قول الشاعر^(٣):

جَارِيَةٌ فِي دَرْعِهَا الْقُضْفَاضِ

أَبْيَضُ مِنْ أُخْتِ بَنِي إِبَاضٍ

وقول الآخر^(٤):

= والنظائر: ٤٢/٣، والبيت بلا نسبة في البيان والتبيين: ٢٤٣/٢، ومجمع الأمثال: ٢١٨/١،

والمستقصى: ٨٦/١، ومن قوله: «وهبنقة لقب..» إلى البيت قاله الجوهري في الصحاح (هـ).

(١) انظر إجازة الأخفش والمبرد في شرح الكافية للرضي: ٢١٣/٢، وما سيأتي: ٢٥٩/٧.

(٢) البيت في ديوانه: ١٧، والمنصف: ٥٨/٣، الرخص: الناعم، الشنن: الغليظ، وظبي: اسم رملة، وأساريعه: دواب بيض تكون في الظبي، والإسحل: شجر تتخذ منه المساويك.

(٣) هو رؤبة، والبيتان في ملحقات ديوانه: ١٧٦، والخزاعة: ٤٨١/٣، وهما بلا نسبة في الأصول:

١٠٤/١، والإنصاف: ١٤٩-١٥٠.

(٤) البيت بلا نسبة في معاني القرآن للفراء: ١٢٨/٢، والإنصاف: ١٤٨-١٤٩، وشرح الجمل

الكبير: ٥٩١/١، وفي ديوان طرفة البيت التالي: =

إِذَا الرِّجَالُ شَتَوْا وَاشْتَدَّ أَكْلُهُمْ فَأَنْتَ أَيُّضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ
فَمَنْ اعتَلَّ بِأَنَّ المانع من التعجُّب من الألوان^(١) أَنَّهَا معانٍ لازمةٌ كالحلقى الثابت، نحوُ
اليَدِ والرَّجْلِ، فهذان البيتان شاذان قياساً واستعمالاً عنده، وَمَنْ علَّلَ بِأَنَّ المانع من
التعجُّب كونُ أفعالها زائدةً على الثلاثة فهما [٩٤/٦] شاذان عند سيويوه وأصحابه من
جهة القياس والاستعمال، أما القياسُ فَإِنَّ أفعالها ليست ثلاثيةً على [٢٠٦/ب] فَعَلَ،
ولا على أَفْعَلَ، إنما هو أفعالٌ وأفْعَلَ، وَأَمَّا الاستعمالُ فأمرُه ظاهر، وأما عند أبي الحسن
الأخفش والمبردُ فَإِنَّهُمَا ونحوهما شاذان من جهة الاستعمال صحيحان من جهة القياس،
لأنَّ أفعالها ثلاثية بزيادة، فجاز تقديرُ حَذْفِ الزوائد.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد جاء أَفْعَلُ منه ولا فَعَلَ له، قالوا: أَخْنَكُ الشَّائِنِ
وَأَخْنَكُ البعيرين، وفي أمثالهم: «أَبْلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ»).

قال الشَّارِح: قد تقدَّم القول: إِنَّ أَفْعَلَ مِنْ كَذَا لَا يُصَاغُ إِلَّا مِمَّا يُصَاغُ مِنْهُ فِعْلاً
التعجُّب، وقد قالوا: «أَخْنَكُ الشَّائِنِ، وَأَخْنَكُ البعيرين»^(٢)، مشتقٌّ من الحَنَك، وهو ما
تحت الذَّقْن^(٣)، والقياسُ يَأْبَى ذلك، والذي سَوَّغَهُ أَنَّ المراد بقولهم: أَخْنَكُ الشَّائِنِ
أَكْثَرُهُمَا أَكْلاً، فكأنهم قالوا: آكَلُ الشَّائِنِ؛ لَأَنَّ الْآكِلَ يَحْرُكُ حَنَكَهُ، فلَمَّا كَانَ المرادُ به
حركته عند الأكلِ لِأَعْظَمِهِمَا استعمالُ ما هو في معناه.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: «أَبْلُ مِنْ حُنَيْفِ الحَنَاتِمِ»^(٤)، فحَنِيفٌ هَذَا رَجُلٌ مِنْ بَنِي تَيْمِ اللَّاتِ بْنِ
ثعلبة، والمرادُ به الحَذْقُ فِي رَغْيِ الْإِبِلِ وَالْعِلْمُ بِذَلِكَ، وَمِنْ كَلَامِهِ الدَّالُّ عَلَى أَبَالَتِهِ قَوْلُهُ:

=إِنْ قُلْتُ نَصْرٌ فَنَصْرٌ كَانَ شَرٌّ فَتَى قَدْ ذَمًّا وَأَيُّضُهُمْ سِرْبَالٌ طَبَّاحٌ

(١) انظر ما سيأتي: ٧/ ٢٦١.

(٢) انظر الكتاب: ٤/ ١٠٠.

(٣) انظر اللسان (حنك).

(٤) المثل في مجمع الأمثال: ١/ ٨٦، والمستقصى: ١/ ١، وحنيف الحناتم أحد أدلاء العرب، وهو
من بكر بن وائل، انظر جوهرة اللغة: ٥٥٦.

مَنْ قَاظَ^(١) الشَّرَفَ وَتَرَبَّعَ الْحَزْنَ وَتَشَتَّى الصَّمَانَ فَقَدْ أَصَابَ المَرعى، والشَّرَفُ في بلاد بني عامر^(٢)، والحَزْنُ من زُبالة مُصْعِدًا في بلاد نجد^(٣)، والصَّمَانَ في بلاد بني تميم^(٤)، قال الجوهري: الصَّمَانَ: موضع إلى جنب رمل عاليج^(٥).

وبناء أَفْعَل من هذا أَسهلُ أمرًا مما قبله، لأنه مأخوذ من قولهم: أَبِلَ الرجلُ؛ بالكسر يَأْبِلُ أَبالةً مثل شَكِسَ شَكاسةً فهو آبِلٌ، أي حاذقٌ بمصلحة الإبل، فهو مأخوذ من فعل ثلاثي، كأنهم اشتقوا من لفظ الإبل فعلاً وتصرفوا فيه كسائر الأفعال، وأصلُ هذا المثل. (فَصُل) قال صاحب الكتاب: (والقياسُ أَنْ يُفْضَلَ على الفاعل دون المفعول، وقد شَذَّ نحو قولهم: أَشْغَلُ من ذات النُّحَيْنِ، وأزهى من ديك، وهو أَعْدَرُ منه وألوم، وأشهرُ وأَعَرَفُ وأنكرُ وأزجى وأخوف وأهيبُ وأحمدُ، وأنا أَسْرُ بهذا منك، قال سيويوه: وهم ببيانه أَعْنَى^(٦)).

قال الشَّارح: قد تقدَّم القول: إنه لا يُبنى أَفْعَل من كذا إِلَّا مَّا يُقال فيه: ما أَفْعَلَه وَأَفْعِلَ به، فكما^(٧) لا يُتَعَجَّبُ من فعل ما بُني للمفعول من الأفعال نحو ضُرِبَ وشُتِمَ فلا يُقال: ما أَضْرِبُه ولا أَضْرِبُ به، وقد وقع به الضربُ فكذلك لا يُقال: هو أَضْرَبُ من فلان ويكونُ مضروباً؛ لأنهم لو فعلوا ذلك لوقع لُبْس بين التعجُّب من الفاعل وبين التعجُّب من المفعول، ولأنَّ التعجُّب إنما يكون مَّا كَثُرَ^(٨) حتى صار كالغريزة له،

(١) «قاظوا بموضع كذا: أقاموا زمن قِيظهم» اللسان (قاظ).

(٢) انظر معجم ما استعجم: ٧٩٢/٣، ومعجم البلدان (الشرف).

(٣) انظر معجم ما استعجم: ١٣/١، ومعجم البلدان (حزن).

(٤) من قوله: «ومن كلامه الدال ..» إلى قوله: «تميم» قاله الميداني في مجمع الأمثال: ٨٦/١، وانظر معجم ما استعجم: ١٣/١.

(٥) الصحاح (صمم)، وانظر معجم البلدان (الصمان).

(٦) الكتاب: ٣٤/١.

(٧) في ط، ر: «فلما» تحريف.

(٨) في ط، ر: «يكثر».

والضرب ونحوه إذا وقع بالمثل فليس من فعل المفعول، إنما هو للفاعل، فلا يصيرُ فعلٌ غيره غريزةً له، لأن الغريزة ما كان خِلْقَةً في المثل كالسود والبياض، فإذا تكرر الفعل من الفاعل جعل كالغريزة، والموجود من المضروب إنما هو الاحتمال والتمرُّن لا نفسُ الضرب، فإن تعجَّبت من الاحتمال والتمرُّن جاز لأنهما من فعله، وإن تعجَّبت من الضرب لم يجز لأنه ليس له، ولذلك لا يُبنى منه أفعل من كذا.

وقد جاء من ذلك ألفاظٌ يسيرةٌ تحفظُ حفظاً ولا يُقاس عليها، ولذلك قال: «القياسُ أن يفضَّلَ على الفاعل دون المفعول»، وقد شدَّت ألفاظٌ يسيرةٌ متأولةً، من ذلك قولهم في المثل: «أشغل من ذات النُّحَيْن»^(١)، وهي قصة خَوَات بن جُبَيْر الأنصاري مع امرأة من العرب أتت سوقَ عكاظ ومعهما نِخيا سمن، فاعترضها خَوَات، وفتحَ فَمَ أحد النُّحَيْن وذاقه ودفعه إليها [٩٥ / ٦] فأمسكته بيدها الواحدة، ثم فتحَ فَمَ الآخر، ودفعه إليها، فأمسكته بيدها الأخرى، فاشتغلت يداها بتمسُّك فَمَي النُّحَيْن، ثم واقعتها، فضرب المثل بها في الاشتغال، والذي سهَّل ذلك أنها وإن كانت مشغولةً فهي ذاتُ شغل.

ويجوز أن يكون المرادُ أشغل من ذات النُّحَيْن ليدَّيها، فلا يكون حيثُ شاذاً، وكذلك سائرُ ما ذكر من قوله: «أزهى من ديك وهو أعذرُّ منه وألومُّ وأشهرُّ»، ألا ترى أنه ذو زهو وذو عُذر وذو لوم وذو اشتِّهَار، وكذلك البقية، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وتَعَوَّرُهُ حالتان متضادَّتان: لزومُ التَّنْكِير عند مصاحبةٍ مِنْ، ولزومُ التعريف عند مفارقتها، فلا يقال: زيد الأفضل من عمرو ولا زيد أفضل، وكذلك مؤنَّته وتثنيتهما وجمعهما، لا يقال: فضلى ولا أفضلان ولا فضليان ولا أفاضل ولا فضليات ولا فضل، بل الواجبُ تعريفُ ذلك باللام أو بالإضافة، كقولك: الأفضل والفضلى وأفضل الرجال وفضلى النساء).

قال الشَّارِح: هذا الضربُ من الصفات موضوعٌ للتفضيل، وأصله أن يكون

(١) انظر قصة هذا المثل في مجمع الأمثال: ٣٧٦ / ١.

موصولاً بـ «مِنْ»، وَمِنْ فِيهِ لابتداء الغاية، فإذا قلت: زيد أفضل من عمرو فالمراد أن فضله ابتداءً راقياً من فضل عمرو وكلٌّ مَنْ كان مقدارُ فضله كفضل عمرو، فكأنك قلت: علّا فضله على هذا المقدار، فعلم المخاطب أنه علّا عن هذا الابتداء ولم يعلم موضع الانتهاء، فصار كقولك: سار زيد من بغداد، فعلم الموضع الذي ابتداء سيره منه وتجاوزه، ولم يعلم أين انتهى، فلما كان معنى الباب الدلالة على ابتداء التفضيل لم يكن بدّ من «مِنْ» ظاهرة أو مضمرة لإفادة المعنى المذكور، ولا يجوز تعريفه والحالة هذه لا بالألف واللام ولا بالإضافة؛ لأنه بمنزلة الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرةً لأنه موضوع للخبر، والمراد من الخبر الفائدة، فلو عُرف لم يبق مفيداً، وإنما قلنا: إنه في معنى الفعل لأمرين:

أحدهما: أنك إذا قلت: زيد أفضل منك فإنما المراد أن فضله يزيد على فضلك، فهو عبارة عن الفعل.

والأمر الثاني: أنه متضمن المصدر وزيادة فكان كالفعل الدالّ على الحدث والزمان، فلما كان الفعل لا يضاف ولا تدخله لام التعريف لم تدخل على ما هو في معناه^(١)، فلذلك لا تقول: زيد الأفضل من عمرو ولا الأحسن من خالد لما ذكرناه ولأن «مِنْ» تُكسِب ما تتصل به من أفعل هذه تخصيصاً ما.

ألا ترى أن فيه إخباراً بابتداء التفضيل وزيادة [٢٠٧/أ] الفضل من المفضول، وهذا اختصاص الموصوف بهذه الصفة، ومن ههنا وقع بعد الفضل من قوله تعالى: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ﴾^(٢)، فلما كانت «مِنْ» للتخصيص، واللام إذا دخلت عليه استوعبت من التعريف أكثر ممّا تفيد من التخصيص كرهوا الجمع بينهما، فيكون نقضاً لغرضهم وترأّجوا عمّا حكموا به من قوة التعريف إلى ما هو دونه.

(١) من قوله: «هذا الضرب من الصفات ..» إلى قوله: «معناه» قاله السيرافي في شرح الكتاب:

٤/ ١١٨-١١٩، وقال بعضه الأعلام في النكت: ٣٠٤-٣٠٥، وانظر ما سلف: ٣/ ٩-١٠.

(٢) الكهف: ٣٩/ ١٨.

فلَمَّا لم يُجْزِ الجمعُ بين اللامِ ومِنْ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ عَاقِبُوا بَيْنَهُمَا، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا سَقَطَ
الْآخَرَ، وَلَمْ يُجْزِ أَنْ يَسْقُطَا مَعًا لَثَلَا يَذْهَبَ ذَلِكَ الْقَدْرُ مِنَ التَّخْصِيصِ الْمَقَادِرِ مِنْ «مِنْ»
والتعريفِ الْمَقَادِرِ مِنَ الْأَلْفِ واللامِ، لَا يَقَالُ: زَيْدٌ الْأَفْضَلُ مِنْ عَمْرٍو وَلَا الْأَحْسَنُ مِنْ
خَالِدٍ، وَلَا يَقَالُ: زَيْدٌ أَفْضَلُ، وَكَذَلِكَ مُؤَنَّثُهُ وَتَنْثِيَّتُهُمَا وَجَمْعُهُمَا، لَا يَقَالُ: فُضِّلَ وَلَا
أَفْضَلَانِ وَلَا فُضِّلَيَانِ وَلَا أَفْضَلُ وَلَا فَضْلِيَّاتٍ وَلَا فَضْلٌ، لَا بَدَّ مِنْ «مِنْ»، أَوِ التَّعْرِيفِ
بِالْأَلْفِ واللامِ، أَوِ الْإِضَافَةِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَمَا دَامَ مَصْحُوبًا بِمِنْ اسْتَوَى فِيهِ الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى
وَالْإِثْنَانُ وَالْجَمْعُ، فَإِذَا عُرِفَ بِاللَّامِ أَنْتَ وَنَتْنِي وَجَمْعُ، وَإِذَا أَضِيفَ سَاغَ فِيهِ الْأَمْرَانِ، قَالَ
اللَّهُ تَعَالَى: ﴿أَكْثَرُ مُجْرِمِيهَا﴾، وَقَالَ: [٩٦/٦] ﴿وَلَنَجْذِثَهُمْ أَخْرَصَ النَّاسِ عَلَى
حَيَوتِهِ﴾، وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:
وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ الثَّقَلَيْنِ جِيدًا وَسَالِفَةٌ وَأَخْسَنُهُ قَدَالًا

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَقَدَّمَ الْقَوْلُ: إِنْ أَفْعَلَ مِنْكَ مَوْضُوعٌ لِلتَّفْضِيلِ، وَهُوَ بِمَنْزِلَةِ الْفِعْلِ إِذَا
كَانَ عِبَارَةً عَنْهُ وَدَالًّا عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزِّيَادَةِ كِدَلَالَةِ الْفِعْلِ عَلَى الْمَصْدَرِ وَالزَّمَانِ، فَمُنْعُ
التَّعْرِيفِ كَمَا لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَعْرَفًا، وَمُنْعُ التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ كَمَا لَا يَكُونُ الْفِعْلُ مَثْنًى وَلَا
مَجْمُوعًا^(١)، وَكَذَلِكَ لَا يَجُوزُ تَأْنِيثُهُ، إِنَّمَا تَقُولُ: هَذَا أَفْضَلُ مِنْكَ مِنْ غَيْرِ تَأْنِيثٍ، وَكَذَلِكَ
لَأَنَّ التَّقْدِيرَ هَذَا يَزِيدُ فَضْلَهَا عَلَى فَضْلِكَ، فَكَانَ أَفْعَلُ يَنْتَظِمُ مَعْنَى الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ، وَكُلُّ
وَاحِدٍ مِنَ الْفِعْلِ وَالْمَصْدَرِ مَذْكَرٌ لَا طَرِيقَ إِلَى تَأْنِيثِهِ.

فَإِنْ قِيلَ: فَأَنْتَ تَقُولُ: قَامَتِ الْمَرْأَةُ وَانْطَلَقَتِ الْجَارِيَةُ، فَتُلْحَقُ الْفِعْلَ عِلْمَ التَّأْنِيثِ، فَمَا
بِالَّذِي لَا تَفْعَلُ ذَلِكَ فِيهَا كَانَ فِي مَعْنَاهُ فَالْجَوَابُ أَنَّ الْفِعْلَ نَفْسَهُ لَا يُوْنِّثُ، فَإِذَا قُلْتَ:
قَامَتِ هَذَا فَالْعَلَامَةُ إِنَّمَا لِحِقَّتُهُ لِتَأْنِيثِ الْفَاعِلِ بِدَلِيلِ أَنَّهَا لَا تَلْحَقُهُ إِلَّا إِذَا كَانَ الْفَاعِلُ
مُؤَنَّثًا لِلإِذْنِ أَنَّ الْفِعْلَ مُسْنَدٌ إِلَى مُؤَنَّثٍ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ لِتَأْنِيثِ الْفِعْلِ نَفْسِهِ لَجَازَ تَأْنِيثُهُ

(١) مِنْ قَوْلِهِ: «وَدَالًّا عَلَى الْمَصْدَرِ ..» إِلَى قَوْلِهِ: «مَجْمُوعًا» قَالَهُ السِّيْرَانِي فِي شَرْحِ الْكِتَابِ:
١١٩/٤.

مع الفاعل المذكر، نحو قامت زيد، وذلك لا يقوله أحد، وهذا أحد ما يدل على اتحاد الفاعل والفعل وأنتهما كالشيء الواحد^(١).

فأما إذا أدخلت الألف واللام نحو زيد الأفضل خرج عن أن يكون بمعنى الفعل وصار بمعنى الفاعل، واستغنى عن «من» والإضافة، وعلم أنه قد بان بالفضل، فحينئذ يؤنث إذا أريد المؤنث، ويشئ ويجمع، فتقول: زيد الأفضل، والزيدان الأفضلان، والزيدون الأفضلون والأفاضل، وهند الفضلى، والهندان الفضليان، والهندات الفضليات والفضل، إن شئت تشئ وتجمع وتؤنث كما تفعل بالفاعل لأنه في معناه.

فأما إذا أضيف ساغ فيه الأمران: الأفراد في كل حال، تقول: زيد أفضلكم، والزيدان أفضلكم، والزيدون أفضلكم، وتقول في المؤنث: هند أفضلكم، والهندان أفضلكم، والهندات أفضلكم، والتثنية والجمع إذا وقع على مثني أو مجموع، نحو قوله تعالى: ﴿كَبِيرَ مُجْرِمِيهَا﴾^(٢)، والمعني بقولنا: زيد أفضل منكم وزيد أفضلكم واحد؛ إلا أنك إذا أتيت بمن فزيد منفصل ممن فضّلته عليه، وإذا أضفته كان واحداً منهم.

وإنما جاز الأمران فيما أضيف لأن الإضافة تعاقب الألف واللام وتجري مجراها، فكما أنك توحد^(٣) وتشئ وتجمع مع الألف واللام كذلك تفعل مع الإضافة التي هي بمنزلة ما فيه الألف واللام.

وأما علّة الأفراد فلأنك إذا أضفته كان بعض ما تضيفه إليه، تقول: حمارك خير الحمير؛ لأن الحمار بعض الحمير، ولو قلت: حمارك أفضل الناس لم يجوز، لأنه ليس منهم لأن الغرض تفضيل الشيء على جنسه، وإذا كان كذلك فهو مضارع للبعض الذي يقع للمذكر والمؤنث والتثنية والجمع بلفظ واحد، فلم يشئ ولم يجمع ولم يؤنث كما أن البعض

(١) انظر هذه المسألة فيما سلف: ٣٢ / ١.

(٢) الأنعام: ١٢٣ / ٦.

(٣) في ط، ر: «تؤنث» تحريف.

كذلك، فأما قوله^(١):

وَمِيَّةٌ أَحْسَنُ .. إلخ

فالشاهد فيه تذكيرُ أفعل وإن كان جارياً على مؤنث، ألا ترى أنه قال: أحسنُ الثَّقَلَيْنِ، وهو خبرٌ عن مِيَّة، فأما الإفرادُ الراجعُ في قوله: أحسنه قَذاً، وإن كان ما تقدّمُ تشيةً في معنى جمع فذلك من قِيلَ أنه موضعٌ يكثر فيه استعمالُ الواحد، كقولهم: هو أحسنُ فتى في الناس، وإن كان الأصلُ الجمعُ، والواحدُ واقعٌ موقعه، فترك الأصلُ، فوجب الوضعُ على الإفراد لأنه [٩٧/٦] مَّا يُؤْلَفُ، وعلى ذلك يقولون: هو أحسنُ الرجال وأجملُهُ.

واعلم أنه متى أُضيفَ أفعلٌ على معنى «مِنْ» فهو نكرة عند بعضهم، وعليه الكوفيون، وإذا أُضيفَ على معنى اللام فهو معرفة^(٢)، وفي قول البصريين المتقدمين أنه معرفة على كلِّ حال إلا إذا أُضيفَ إلى نكرة^(٣)، والمتأخرون يجعلونه نكرة لأن المضافَ إليه مرفوع في المعنى^(٤)، والأوّلُ القياسُ.

مِيَّةُ اسم امرأة يشبَّبُ بها، والثَّقْلانِ الجِنَّ والإنْسُ، والجَيْدُ العُنُقُ، والجَيْدُ بالتحريك: طولُ العُنُقِ [٢٠٧/ب] وحُسْنُهُ، والسالفةُ مُقدِّمُ العُنُقِ من لَدُنْ مُعَلَّقِ القُرْطِ إلى التَّرْقُوة، والقَدَالُ: مؤخَّرُ الرأسِ، وهو مَعْقِدُ العِذَارِ من الفرسِ، يصف المرأة بحُسنِ التفضيلِ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ومَّا حُذِفَتْ مِنْهُ «مِنْ» وهي مقدِّرةٌ قوله عز وجل:

(١) سلف البيت بتمامه في أول الفصل، وقائله ذو الرمة وهو في شرح ديوانه: ١٥٢١، والخصائص: ٤١٩/٢، والخزانة: ١٠٨/٤.

(٢) انظر مذهب الكوفيين في الأصول: ٨/٢، والإيضاح العضدي: ٢٦٩-٢٧٠، وشرح الكافية للرضي: ٢٨٨/١، والارتشاف: ١٨٠٥.

(٣) انظر مذهب البصريين في مصادر الحاشية السالفة.

(٤) انظر أسرار العربية: ٢٨١.

﴿وَأِنْ تَجَهَّرَ بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾، أَي وَأَخْفَى مِنَ السِّرِّ، وقول الشاعر:
 يَا لَيْتَهَا كَانَتْ لِأَهْلِي إِبِلًا أَوْ هُزِلَتْ فِي جَذْبِ عَامٍ أَوَّلًا
 أَي أَوَّلَ مِنْ هَذَا الْعَامِ، وَأَوَّلَ مِنْ أَفْعَلَ الَّذِي لَا فَعْلَ لَهُ كَأَبَلٍ، وَمِمَّا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ أَفْعَلُ
 الْأَوَّلَى وَالْأَوَّلِ، وَمِمَّا حُذِفَتْ مِنْهُ «مِنْ» قَوْلُكَ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وقول الفرزدق:
 إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ بَنَى لَنَا بَيْنَا دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وَأَطْوَلُ

قال الشارح: اعلم أنهم قد يحذفون «مِنْ» من أَفْعَلَ إِذَا أُريدَ بِهِ التفضيل ومعنى الفعل
 وهم يريدونها، فتكون كالمنطوق بها، نحو زيد أكرم وأفضل، فلم تأتِ بألف ولا م كما لم
 تأتِ بها مع «مِنْ» لَأَنَّ الْمَوْجُودَ حَكْمًا كَالْمَوْجُودِ لَفْظًا، وَمِنْهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأِنْ تَجَهَّرَ
 بِالْقَوْلِ فَإِنَّهُ يَعْلَمُ السِّرَّ وَأَخْفَى﴾^(١)، أَي أَخْفَى مِنْهُ، أَي مِنَ السِّرِّ، وَهُوَ حَدِيثُ النَّفْسِ،
 وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى إِرَادَةِ «مِنْ» أَنَّ أَخْفَى لَا يَنْصَرَفُ كَمَا لَا يَنْصَرَفُ آخَرُ مِنْ قَوْلِكَ: مررتُ
 بِرَجُلٍ آخَرَ إِذَا أَرَدْتَ «مِنْ» مَعَهُ وَإِنْ لَمْ تَذْكُرْهُ، وَهَذَا الْحَذْفُ يَكْثُرُ فِي الْخَبَرِ وَيَقِلُّ فِي
 الصِّفَةِ، وَذَلِكَ مِنْ قَبْلِ أَنْ الْغَرَضُ مِنَ الْخَبَرِ إِنَّمَا هُوَ الْفَائِدَةُ، وَقَدْ يُكْتَفَى فِي حَصُولِهَا
 بِقَرِينَةٍ، فَأَمَّا الصِّفَةُ فَإِنَّهَا فِي الْكَلَامِ عَلَى ضَرِيئَيْنِ، إِمَّا التَّخْلِيصُ وَالتَّخْصِيصُ، وَإِمَّا الْمَدْحُ
 وَالتَّنْأَةُ، وَكِلَاهُمَا مِنْ مَقَامَاتِ الْإِسْهَابِ وَالْإِطْنَابِ لَا مِنْ مَظَانِّ الْإِيجَازِ وَالْإِخْتِصَارِ،
 وَإِذَا كَانَ كَذَلِكَ لَمْ يَلْتَقِ الْحَذْفُ بِهَا.

وَمِنْ ذَلِكَ أَوَّلَ مِنْ قَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُيْذَ عَامٍ أَوَّلَ، أَي أَوَّلَ مِنْ هَذَا الْعَامِ، فَأَوَّلَ
 وَصَفٌ عَلَى زَنَةِ أَفْعَلَ، فَأَوْهُ وَعَيْنُهُ وَآوٌ، وَلَمْ يَسْتَعْمِلُوا مِنْهُ فِعْلًا، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى مَا
 قُلْنَاهُ قَوْلُهُمْ فِي الْمُؤَنَّثِ: أُولَى، وَالْأَصْلُ وُؤُلَى بِوَاوَيْنِ، فَقُلِبَتِ الْأَوَّلَى الَّتِي هِيَ فَاءُ هَمْزَةٍ
 لِاجْتِمَاعِ الْوَاوَيْنِ عَلَى حَذِّ وَاقِيَةٍ^(٢) وَأَوَاقٍ، وَجَمْعُ الْمُؤَنَّثِ أَوَّلَ عَلَى حَذِّ الْأَصْغَرِ
 وَالصُّغْرَى وَالصُّغَرَ وَالْأَكْبَرِ وَالْكُبْرَى وَالْكُبْرَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا إِلَهُ الْكَوْبَرِ﴾^(٣)

(١) طه: ٢٠/٧.

(٢) في ط، ر: «واقية» تحريف، انظر سر الصناعة: ٨٠٠، والصحاح (وقى).

(٣) المدثر: ٣٥/٧٤.

فَأَوَّلَ أَفْعَلَ^(١) وَأَوَّلَى فُعَلَى وَأَوَّلَ فُعَلَ، وهو وإن كان صفةً فإنهم قد اتَّسَعُوا فيه واستعملوه استعمالَ الأسماء فقالوا: مررتُ بأَوَّلَ منه، ولم يقولوا: رجلٌ أَوَّلٌ، ولم يُخْرِجْه هذا الاتساعُ عن كونه وصفاً، ألا ترى أَنَّ الأَبْطَحَ والأَجْرَعَ وإن كانا قد استُعْمِلَا استعمالَ الأسماء حتى يسري إليهما تكسيرُها فقالوا: الأَبَاطِحُ والأَجَارِعُ لم يُخْرِجْهُمَا ذلك عن الوصفية، فلذلك لا ينصرفان كما لم ينصرف نحوُ أبيضٍ وأصفرٍ.

فأمَّا رفضُهم استعمالَ الفعلِ منه فلأنَّ الفعلَ يتصرف بالماضي والمستقبل والأمر والنهي، فلو استعملوا منه فعلاً لكان يتكرَّرُ فيه حرفُ العلة، وإذا كانوا قد تركوا تصريف ما لا يتكرَّرُ فيه هذه الحروفُ كاستعمال ماضي يَدَعُ ومضارع عسى، وقالوا: رجلٌ أبُلُّ الناس، ولم يلفظوا منه بفعل، فإذا جاء هذا النحوُ من الصحيح غير متصرِّفٍ فأنَّ لا يُصرِّفُوا نحوَ أَوَّلَ كان أَوَّلَى، وإذا ثبتَ أَنَّهُ أَفْعَلَ صفةً فالوجهُ أَن يكون متَّصلاً بمن كما أَن سائر ما كان مثله كذلك، فإذا حذفَتْ مِنْ وَأَنْتَ تريده لم تُصْرِفِ الاسمَ لأنَّه يكون في حكم الموجود، وإن حذفَتْ وَأَنْتَ لا تريده صرفته، وكان كسائر الأسماء، نحوُ أَفْكَلٍ^(٢) لأنَّه إنما يكون صفةً إذا كان معه مِنْ، وعلى هذا لو سَمَّيْتَ رجلاً بأَفْضَل كان كأحمد^(٣)، فلو نكَّرْتَه لا نصرف بلا خلاف، ولا يكون كأحمر إذا سَمَّيْ به لأنَّه إنما يكون صفةً إذا كان معه مِنْ، وقد استُعْمِلَ أَوَّلُ الذي هو صفةٌ ظرفاً، قال سيبويه: «سألته - يعني الخليل - عن قولهم: مُذْ عامٌ أَوَّلٌ فقال: جعلوه ظرفاً في هذا المكان، فكأنَّه مُذْ عامٌ قبل عامِك»^(٤).

(١) هذا مذهب البصريين، انظر الكتاب: ٣/ ١٩٥، ٣/ ٢٨٨، ٤/ ٣٧٤، ٤/ ٣٩٩، والمقتضب: ٣/ ٣٤٠، والحلييات: ٩، وسر الصناعة: ٦٠٠، والمنصف: ٢/ ٢٠٢، والمتع: ٥٦٤، وذهب الفراء إلى أن أَوَّلَ يجوز أن يكون من وأَلت ومن أَلت، انظر مذهبه ومذهب سائر الكوفيين في المنصف: ٢/ ٢٠٢، والإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٦٣٠، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٤٠، وشرح الكافية له: ٢/ ٢١٨، والارتشاف: ٢٣٣٣.

(٢) الأَفْكَل: الرَّعدة. اللسان (فكل).

(٣) في ط: «كأحمر».

(٤) الكتاب: ٣/ ٢٨٩، وفيه: «فكأنَّه قال ..».

وقد استعملت أشياء من الصفات ظروفًا، نحو استعمالهم أسفل ظرفاً من قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ اسْفَلَ مِنْكُمْ﴾^(١) وكاستعمالهم قريباً في قولهم: إن قريباً منك زيداً وملياً^(٢) من النهار، فيحصل من ذلك أن أول على ثلاثة أضرب، تكون صفة على تقدير «من»، وتكون ظرفاً، وتكون اسماً، وذلك إذا حذفت منها «من» وأنت لا تريدها، فعلى هذا يجوز أن تكون أول من قوله^(٣):

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ .. الخ

مخفوضاً على الصفة لعام إلا أنه لا ينصرف، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرف، وهذا المستعمل ظرفاً هو المبني على الغاية من قولهم: ابدأ به أول، ومن قوله^(٤):

لَعَمْرُكَ مَا أَدْرِي وَإِنِّي لَأَوْجَلُ عَلَى أَيُّنَا تَعْدُو الْمَنِيَّةُ أَوَّلُ

إذا قدرت فيه حذف الإضافة، ألا ترى أن معظم هذا القليل الذي هو غاية إنما هو ظروف وأن ما ليس بظرف مما قد حذف منه المضاف إليه لم يُبْنَ، وذلك قولهم: جاءني كل قائماً، وقال تعالى: ﴿وَكُلُّ أُنثَى ذَخِيرٍ﴾^(٥)، وذهب أبو الحسن الأخفش في قولهم: «ليس غير» على أنه على حذف المضاف إليه، وكذلك قال في قول العجاج^(٦):

خَالَطَ مَنْ سَلَمَى حَيَاشِيمَ وَفَا

وزعم أن منهم من ينون فيقول: ليس غير^(٧)، وإذا كانت هذه المنيّة ظرفاً وجب أن

(١) الأنفال: ٨ / ٤٢.

(٢) «مرّ ملي من الليل: وهو ما بين أوله إلى ثلثه» اللسان (ملا).

(٣) سلف البيت: ٦ / ٣٦.

(٤) سلف البيت: ٤ / ١٣٧.

(٥) النمل: ٢٧ / ٨٧.

(٦) البيت في ديوانه: ٢ / ٢٢٥، والمقتضب: ١ / ٢٤٠، والخزانة: ٢ / ٦٢، وهوبلا نسبة في كتاب الشعر: ١١٠.

(٧) انظر مذهب الأخفش في «ليس غير»، في البيت كتاب الشعر: ١١٠، والنكت: ٦٤٦، =

تكون أوَّلُ المَبْنِيَّةُ ظرفاً أيضاً، ولا تكونُ ظرفاً حتى تكونَ صفةً، ولا تكونُ صفةً حتى تكون «مِنْ» معها مرادةٌ أو مُضَافَةٌ إلى ما يُعَاقِبُ الإِضَافَةَ، وأما الاسم فهو ما حُذِفَ منه «مِنْ» وليست مرادةً، نحو قولهم: ما تركتُ له أوَّلاً ولا آخِراً، أي قديماً ولا حديثاً، فأَمَّا قوله^(١) [٢٠٨/٢]:

يَا لَيْتَهَا كَانَتْ .. إلخ

فالشَّاهدُ فيه حَذْفُ «مِنْ» من الصفة وهو يريدُها، ولذلك لم يصْرِفْ أوَّلَ، وهو مخفوضٌ على الصفة لعام، ويجوز أن يكون منصوباً على الظرف، أي في جَذْبِ عام قبل هذا العام، يتحسَّرُ على ذهابِ إبله في أَخْصَبِ سنة ويتمنَّى لو أَنَّهَا غَنِمَهَا أَهْلُهُ أو هَلَكْتَ في عام الجَذْبِ.

وقالوا: الله أكبرُ، والمرادُ أكبرُ مِنْ كل شيء^(٢)، يدلُّ على ذلك أنه لو لم تكن «مِنْ» مرادةً لوجب صرفُ الاسم كما وجب صرفُ أفكَلٍ ونحوه ممَّا هو على أفعل، ولا معنى للوصف فيه، وإذا لم ينصْرِفْ دَلَّ على أن «مِنْ» مرادةٌ، وأنها وإن كانت محذوفةً من اللفظ فهي في حكم المثبت، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾^(٣)، ويجوز أن يكون أَهْوَتْ ههنا بمعنى هَيَّئَ لَأَنَّهُ سَبَّحَانَهُ ليس عليه شيءٌ أَهْوَتْ مِنْ شيءٍ^(٤)، فأما قول الفرزدق^(٥):

إِنَّ الَّذِي سَمَكَ السَّمَاءَ .. إلخ

فالشَّاهدُ فيه حَذْفُ «مِنْ» أيضاً، أي أعزُّ مِنْ غيره وأطولُ مِنْ غيره، وأطولُ ههنا من

= وشرح الكافية للرضي: ٢٤٨/١، والمغني: ١٧٠.

(١) سلف البيت: ١٥٢/٦.

(٢) تأوله المبرد على أنه بمعنى كبير، انظر المقتضب: ٢٤٥/٣، والكمال: ٣٠٧/٢.

(٣) الروم: ٢٧/٣٠.

(٤) زاد المبرد وأبو حيان على هذا الوجه وجهاً آخر وهو أن يكون أهون اسم تفضيل، انظر

المقتضب: ٢٤٥/٣، والكمال للمبرد: ٣٠٩/٢، والبحر المحيط: ١٦٩/٧.

(٥) البيت في ديوانه: ١٥٥/٢، والعيني: ٤٣/٤، والخزانة: ٤٨٦/٣.

الطَّوْلُ الذي هو الفَضْل، لا من الطَّوْل الذي هو ضِدُّ القِصَر، ودَلَّ على إرادة «مِنْ» امتناعه من الصرف، يصف قومه وبيته وأنَّ دعائم بيته أعزُّ دعامة وأكرمها، فاعرفه.

(فَضْل) قال صاحب الكتاب: (ولا خَر شَأْنٌ ليس لأخواته، وهو أنه التَّرْم فيه حذف «مِنْ» في حال التنكير، تقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ آخرٌ، ومررت به وبآخر، ولم يَسْتَوِ فيه ما استوى في أخواته حيث قالوا: مررتُ بآخرينِ وآخرينِ وأخرى وأخريينِ وأخر وأخريات).

قال الشَّارح: آخر أفعل صفةٌ، و«مِنْ» محذوفةٌ منه مرادةٌ في التقدير، ولذلك لا ينصرف، وقضية الدليل أن [١٠٠ / ٦] يستوي فيه المذكر والمؤنث والتثنية والجمع كما لو كانت «مِنْ» ملفوظاً بها، إلا أنهم لما كثر حذف «مِنْ» معها، وكثر استعمالها مفردةً من الموصوف - نحو مررتُ برجل كذا وبآخر كذا - أجروها مجرى الأسماء فثنوها وجمعوها وأنثوها، فقالوا: مررت بآخرينِ وبآخرينِ، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْرُونَ اعْتَرَفُوا بِذُنُوبِهِمْ﴾^(١) وفي المؤنث أخرى، وفي التثنية أخريان، وفي الجمع أخر، قال الله تعالى: ﴿وَأَخْر مُتَشَبِهَاتٌ﴾^(٢)، وقالوا: أخريات أيضاً، قال^(٣):

..... في أخريات اللَّيْلِ مُتَنَصِّبُ

فصار لها حكام حكم الصفة في منع الصرف، وحكم الأسماء في التأنيث والتثنية والجمع، وهذا معنى قوله: «ولا خَر شَأْنٌ ليس لأخواته»، أي أن أخواته إذا حذفت منها «مِنْ» وهي مرادةٌ استوى فيها المذكر والمؤنث والمثنى والمجموع، وإذا حذفت منها «مِنْ»

(١) التوبة: ١٠٢ / ٩.

(٢) آل عمران: ٧ / ٣.

(٣) البيت بتمامه:

حتى إذا ما جَلَا عن وجهه فَلَقَّ هاديه في أخريات اللَّيْلِ مُتَنَصِّبُ

وقائله ذو الرمة، وهو في شرح ديوانه: ٩٢ / ١، والصاح (فلق)، وصحَّح ابن بري أن تكون رواية البيت: حتى ... شفق، انظر اللسان (فلق)، ولم تذكر هذه الرواية في شرح الديوان، والفلق: الصبح جلا عن وجه الثور.

ولم يريدوها أَجْرَوهَا مجرى الأسماء في الثنية والجمع، وآخر قد أخذ خطأً من الطرفين، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وقد استعملت دُنْيَا بغير ألف ولام، قال العجاج:
في سَعْيِ دُنْيَا طالما قد مُدَّتْ

لأنها غَلَبَتْ فاختلطت بالأسماء، ونحوها جُلِّيَ في قوله:
وإن دَعَوْتَ إلى جُلِّيٍّ ومَكْرُمَةٍ

وأما حُسْنِي فيمن قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾، وسُوْءِي فيمن أنشد:
ولا يُجْزَوْنَ مِنْ حُسْنٍ بِسُوْأِي

فليستا بتأنيهي أحسن وأسوأ، بل هما مصدران كالترجعي والبشري، وقد خطئ ابن
هاني في قوله:

كَأَنَّ صُغْرِيَّ وَكُبْرِيَّ مِنْ فَوَاقِعِهَا

وقول^(١) الأعشى:

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى

ليست «مِنْ» فيه بالتي نحن بصدددها، هي نحو «مِنْ» في قولك: أنت منهم الفارس
الشجاع، أي مِنْ بينهم).

قال الشارح: القياسُ في دُنْيَا أن يكون بالألف واللام، لأنه صفةٌ في الأصل على زنة
فُعْلَى، ومذكَّره الأدنى مثل الأكبر والكُبْرَى، وهو من دَنَوْتُ، فقلبت الواو في الأدنى أَلْفَاً
لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها، وذلك بعد قلبها ياءً لوقوعها رابعةً، وقد تقدَّم أن الألف
واللام تلزم هذه الصفة، إلا أنهم استعملوا دُنْيَا استعمالَ الأسماء، فلا يكادون يذكرون
معه الموصوفَ، ولذلك قلبوا اللام منه ياءً لضرب من التعادل والعوض، كأنهم أرادوا
بذلك الفرقَ بين الاسم والصفة، فلما غَلَبَ عليها حكمُ الأسماء أَجْرَوهَا مجرى الأسماء،

(١) في المفصل: ٢٣٦ «فصل: وقول:»، خطأ.

وكانت الألف واللام لا تلزمُ الاسمَ، فاستعملوها بغير ألف ولام كسائر الأسماء^(١)،
فأما قولُ العجاج^(٢):

يَوْمَ تَرَى النَّفُوسُ مَا أَعَدَّتْ

فِي سَعْيِ دُنْيَا طَالَمَا قَدُمْدَتِ [١٠١/٦]

فالشاهدُ استعمالُها نكرةً من غير ألف ولام إجراءً لها مجرى الأسماء لكثرة استعمالها
من غير تقدُّمِ موصوفٍ، يصف أمرَ الآخرة ويُرغَّب في السَّعي لها، والسَّعي يُستعمل في
الخير، والسَّعي في الشرِّ^(٣)، فأما جُلِّي من قوله^(٤):

وَإِنْ دَعَوْتَ إِلَى جُلِّيٍّ وَمَكْرُمَةٍ يَوْمَ سَرَاةِ كَرَامِ النَّاسِ فَادْعِينَا

البيتُ من شعر الحماسة لبعض بني قيس بن ثعلبة، وقيل: إنه لبشامة بن حزن
النهشلي، والشاهد فيه قوله: جُلِّيٍّ؛ من غير ألف ولام ولا إضافة، فالجيد أن يكون
مصدرًا كالرُّجعى بمعنى الرجوع والبُشرى بمعنى البشارة، [١٠٢/٦] وليس بتأنيث
الآجل على حدِّ الأكبر والكُبرى، لأنه إذا كان مصدرًا جاز تعريفه وتنكيره^(٥)، فنقول:
بُشْرته بُشْرى والبُشرى، وَرَجَعْتُهُ رُجْعَى والرُّجعى، فلذلك حملناه على المصدر ولم
نحمله على الصفة.

(١) من قوله: «القياس في دنيا» إلى «الأسماء» نقله البغدادي في الخزانة: ٥٠٨/٣ عن ابن يعيش.

(٢) البيتان في ديوانه: ٤١٠/١، والخزانة: ٥٠٨/٣.

(٣) انظر الصحاح واللسان (سعى).

(٤) هو المرقش الأكبر، والبيت في ديوانه: ٨٠، والمفضليات: ٤٣١، وذكر البغدادي في الخزانة:
٥١٠/٣ أن هذا البيت في شعرين أحدهما للمرقش الأكبر، والثاني لبشامة بن حزن النهشلي،
وقال المرزوقي في نسبة القصيدة التي منها البيت: «قال بعض بني قيس بن ثعلبة ويقال: إنها
لبشامة بن جزء النهشلي» شرح ديوان الحماسة: ١٠١، ونسب في الشعر والشعراء: ٦٢٠ إلى
نهل بن حري.

(٥) نقل البغدادي كلام ابن يعيش من قوله: «فالجيد ..» إلى قوله: «وتنكيره» في الخزانة:
٥١٠/٣.

يقول: **إِنْ أَشَدَّتْ بِذِكْرِ خِيَارِ النَّاسِ لَجَلِيلَةٌ نَابَتْ أَوْ مَكْرُمَةٌ عَرَضَتْ فَأَشِيدِي بِذِكْرِنَا**، وظاهر هذا الكلام استعطاف لها، وسرارة القوم: سادتهم، والجمع السَّروَات، ورجل سَرِيٍّ بَيْنَ السَّرْوِ، والكِرَام هنا الذين يَحْمُونَ ويدفعون الضَّيْم، ومثله ما حكى^(١) أَنَّ بعضهم قرأ: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾^(٢) فَإِنْ حُمِلَ عَلَى الصِّفَةِ كَانَ شَاذًا، والجيدُ أَنْ يُحْمَلَ عَلَى الْمَصْدَرِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنْ أَنَّ الْمَصْدَرَ يَكُونُ مَعْرِفَةً وَنَكْرَةً، وكذلك «سُوْأَى» مِنْ قَوْلِ أَبِي الْغُولِ الطُّهَوِيِّ^(٣):

وَلَا يَجْزُونَ مِنْ حَسَنِ سُوْأَى وَلَا يَجْزُونَ مِنْ غَلْظِ بَلِينِ [٢٠٨/ب]

الشَّاهِدُ فِيهِ قَوْلُهُ: سُوْأَى، وَيُرْوَى عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجِهٍ بِسُوءٍ^(٤) وَبِسَيِّئٍ وَبِسُوْأَى، فَمَنْ رَوَاهُ بِسُوءٍ فَهُوَ مَصْدَرٌ سَاءَ يَسُوْؤُهُ سُوءٌ أَوْ سُوءَاءٌ، وَهُوَ نَقِيضُ سَرَّهَ يَسُرُّهُ سُورَاءٌ، وَمَنْ قَالَ: بِسَيِّئٍ جَعَلَهُ صِفَةً، وَأَصْلُهُ سَيِّئٌ؛ بِالتَّشْدِيدِ عَلَى حَدِّ جَيِّدٍ وَسَيِّدٍ، وَإِنَّمَا خَفَّفَهُ بِحَذْفِ إِحْدَى الْيَاءَيْنِ كَمَا يَقُولُونَ هَيْنَ وَلَيْنَ، وَمَنْ قَالَ: سُوْأَى فِيهِ نَظَرٌ، إِنْ جَعَلْتَهُ صِفَةً كَانَ شَاذًا، وَصِحَّةُ حَمَلِهِ^(٥) أَنْ تَجْعَلَهُ مَصْدَرًا عَلَى مَا تَقَدَّمَ، وَالْمَعْنَى أَنَّهُمْ يَجْزُونَ كَلًّا بِفَعْلِهِ، إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ وَإِنْ شَرًّا فَشَرٌّ، وَهُوَ خِلَافُ قَوْلِ الْعَنْبَرِيِّ^(٦):

يَجْزُونَ مَنْ ظَلَمَ أَهْلَ الظُّلْمِ مَغْفِرَةً وَمَنْ إِسَاءَ أَهْلَ السَّوْءِ إِحْسَانًا

(١) أي الزخشي.

(٢) البقرة: ٨٣/٢، حكى الأخفش قراءة بعضهم «حُسْنَى» انظر معاني القرآن له: ٣٩/١، وإعراب القرآن للنحاس: ٢٤١/١، ومختصر ابن خالويه: ٧، والمحتمل: ٣٦٣/٢.

(٣) البيت بهذه النسبة في شرح الحماسة للمرزوقي: ٤٠، والخزانة: ٥١٥/٣، والرواية في المرزوقي «بسيء» وقال: «وقوله: بسيء أراد بسيء، فخفف، كما قالوا في هَيْنَ: هَيْنَ، وروى بعضهم: بسيء».

(٤) لم يذكر البغدادي في الخزانة: ٥١٥/٣، هذه الرواية وذكر الرواية التالية: «والثانية بسي بكسر السين وتشديد الياء بلا همزة، والسي: المثل».

(٥) في ط: «محله».

(٦) هو قُريظ بن أَيْفٍ العنبري كما في الخزانة: ٥١٦/٣، ونسب المرزوقي البيت في شرح الحماسة: ٢٢-٢٣ إلى بعض شعراء بلعبر.

فَأَمَّا قَوْلُ ابْنِ هَانئٍ^(١):

كَأَنَّ صُغْرَى وَكُبْرَى مِنْ فَقَاقِعِهَا حَضْبَاءُ دُرٍّ عَلَى أَرْضٍ مِنَ الذَّهَبِ

فقد عابه بعضهم لكونه استعملها نكرة، وهذا الضرب من الصفات لا يُستعمل إلا مُعَرَّفًا، والاعتذار عنه أنه استعمله استعمال الأسماء لكثرة ما يجيء منه بغير تقدم موصوف، نحو صغيرة وكبيرة، فصار كالصاحب والأجرع والأبطح، فاستعمله لذلك نكرة، ويجوز أن يكون لم يُرد فيه التفضيل، بل معنى الفاعل، كأنه قال: كأن صغيرة وكبيرة من فَوَاقِعِهَا على حَدِّ قَوْلِهِ تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَتْ عَلَيْهِ﴾^(٢) في أحد القولين^(٣)، يقال: فاقعة وفقاعة وجمعُ الفقاعة الفقاقيع، وهي التفاحات التي تكون على وجه الماء، يصف حمرًا وما عليه من الحَبِّ، شبه الحَبَّ بالدرّ، وهو اللؤلؤ والخمر تحته بأرض من ذهب، ولقد أحسن، وأما قولُ الأعشى^(٤):

وَلَسْتُ بِالْأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصَى وَإِنَّمَا الْعِزَّةُ لِلْكَائِرِ [١٠٤/٦]

فقد تعلق بظاهره الجاحظ وزعم أن في ذلك نقضاً لما أصّله النحويون من امتناع الجمع بين الألف واللام و«مِنْ» في هذا الضرب من الصفات^(٥).

والوجه في ذلك أن يكون «منهم» في موضع الحال من تاء «لست» كقولك: لست منهم بالكثير مالا، وما أنت منهم بالحسن وجهاً، أي لست مِنْ بينهم وفي جملتهم بهذه الصفة^(٦)، وليست «مِنْ» التي تصحبُ أفعل هذه لتخصيص لأن لام المعرفة تُغني عنها،

(١) البيت في ديوانه: ٧٧/١.

(٢) الروم: ٢٧/٣٠، ومن قوله: «والاعتذار عنه ..» إلى قوله تعالى: «عليه» نقله البغدادي في الخزانة: ٥١٦/٣ عن ابن يعيش.

(٣) انظر ما سلف: ١٤٣/٦.

(٤) سلف البيت: ١٣/٣.

(٥) انظر الرد على الجاحظ في الخصائص: ١٨٥/١، ٢٣٤/٣، والمغني: ٦٣٣.

(٦) من قوله: «أن يكون منهم ..» إلى قوله: «الصفة» قاله ابن جني في الخصائص: ٢٣٤/٣، وانظر ما سلف: ١٣/٣.

ألا ترى أنَّ «مِنْ» إنما تُخَصَّص ما يُخَصَّص باللام، فتقول: زيد أفضل من عمرو، فإذا قلت: الأفضل دخل فيه عمرو وغيره، فمن تقتضي تفضيله على المجرور بها لا غير، واللام تقتضي تفضيله عليه وعلى غيره، فعلى هذا يكون العامل في «منهم» نفس «ليس» لا «الأكثر»، والحروف الجارة تعمل فيها المعاني وما ليس بفعل، وإذا كان يعمل فيها ما هو أبعد شَبَهاً من «ليس» كان عمل «ليس» فيها أولى.

ونظيرُ هذا تعلُّق الظرف بكان في قوله تعالى: ﴿أَكَانَ لِلنَّاسِ عَجَبًا أَنْ أَوْحَيْنَا﴾^(١) فقلوبه: للناس متعلِّق بكان، وذلك أنه لا يخلو إما أن يكون متعلِّقاً بعَجَباً أو بأَوْحَيْنَا أو بكان، فلا يجوز أن يتعلَّق بعَجَباً لأنَّه مصدر، ومعمولُه من صلته، فلا يتقدَّم عليه، ولا يكون صفةً لعَجَباً على أنه يتعلَّق بمحذوف لتقدُّمه عليه، والصفة لا تتقدَّم على الموصوف، ولا يجوز أن يتعلَّق بأَوْحَيْنَا لأنَّه في صلته، ولا يجوز تقديمه عليه، وإذا بطل تعلُّقه بها ذكرنا تعيَّن أن يكون متعلِّقاً بكان^(٢) نفسها تعلُّق الظرف بالفعل، وكذلك الظرف في البيت، ويجوز أن يكون متعلِّقاً بالأكثر على حدِّ ما يتعلَّق به الظرف لا على حدِّ «هو أفضل من زيد»، كأنه قال: ولست بالأكثر فيهم لأنَّ أفعل بمعنى الفعل أظهر منه في «ليس»، يدلُّ على ذلك نصبُ الظرف في قوله^(٣):

فإنَّارَأَيْنَا العِرْضَ أَخْوَجَ سَاعَةً إِلَى الصَّوْنِ مِنْ رِيْطِ يَمَانٍ مُسَهَّمٍ

ألا ترى أنَّ الظرف هنا لا يتعلَّق إلاَّ بأخْوَجَ، وتعلُّقُ الظرف بـ«ليس» ليس بالسَّهل لجرِّه مجرَّى الحروف^(٤) بدلالة قوله تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾^(٥)، ولو

(١) يونس: ٢/١٠.

(٢) انظر تعلق الجار والمجرور بالفعل الناقص في البحر المحيط: ٥/١٢٢، والمغني: ٤٨٨.

(٣) سلف البيت: ٢/١٤٩.

(٤) من قوله: «ويجوز أن يكون متعلِّقاً..» إلى قوله: «الحروف» نقله البغدادي في الخزانة: ٣/٤٩١.

عن ابن يعيش، وانظر الإيضاح في شرح المفصل: ٢/٨١ من أجل حرفية ليس وفعليتها.

(٥) النجم: ٣٩/٥٣.

كان كالفعل لدخل بينه وبين «أَنْ» حَاجِزٌ كالذي في قوله: [١٠٥ / ٦] ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومٌ﴾^(١)، ونظائره كثيرة، والحصا من قوله:
ولست بالأكثر منهم حصي

العدد الكثير، قال يعقوب: وأصله مثل الحِصَا، وموضعه نصبٌ على التمييز.
(فصل) قال صاحب الكتاب: (ولا يعمل عمل الفعل، لم يُجيزوا «مررتُ برجل
أفضل منه أبوه» ولا: «خيرٌ منه أبوه»، بل رفعوا أفضل وخيراً بالابتداء، وقوله:
وأضربَ منّا بالسيف القوانِسا

العامل فيه مضمّرٌ، وهو يضربُ المدلولُ عليه بأضربَ).

قال الشارح: قد تقدّم القول: إِنَّ مقتضى هذه الصفات أن لا تعملَ من حيث كانت
أسماءً، والأسماءُ لا تعملُ في أسماءٍ مثلها، فأما الصفةُ المشبهةُ فإنها لما جرتُ على
الموصوف ثم نُقل الضميرُ إلى الأول، فجعل عاملاً في اللفظِ ثني وجمع وأنت على مقدار
ما فيه من الضمير من نحو مررتُ برجل حسن الوجه، وبرجلين حسني الوجهين،
وبرجال حسني الوجوه، وبامرأة حسنة الوجه، أشبهت اسمَ الفاعل، فعملتُ عمله كما
أن اسمَ [١٠٦ / ٦] الفاعل الجاري على فعله في تثنيته وجمعه وتأنيثه وتذكيره صار محلّه
محلّ الفعل فعملَ عمله، ألا تراك تقول: مررت برجلٍ ضاربٍ زيداً وبرجلين ضاربين
زيداً وبرجال ضاربين زيداً وبامرأة ضاربة زيداً، كما تقول: مررت برجل ضرب زيداً،
وبرجلين ضربا زيداً وبرجال ضربوا زيداً وبامرأة ضربت زيداً^(٢).

فأما أفعلُ هذه وبأبها فإنه لا يثنى ولا يُجمع ولا يؤنث، فبعدَ من شبه اسمَ الفاعل
وصار كالأسماء الجوامد التي لم تُؤخذ من الأفعال، كقولك: مررت برجل قطنٍ جُبتهُ
وبرجل كَتَانٌ ثوبه، ألا ترى أن القطن لا يثنى ولا يُجمع وكذلك الكتان، [٢٠٩ / أ]

(١) المزمّل: ٧٣ / ٢٠.

(٢) سقط من ط، ر من قوله: «ألا تراك ..» إلى قوله: «زيداً».

وجُعلاً مبتدأ وخبراً في موضع النعت، كقولك: مررت برجل أخوك أبوه، وإنما لم يُثنَّ أفعُل ولم يُجمع ولم يُؤنَّث لما تقدَّم من أنه قد تضمَّن معنى الفعل والمصدر، وكلُّ واحد منهما لا تصحُّ تثنيته ولا جمعه ولا تأنيثه، كذلك ما كان في معناهما أو متضمناً معناهما.

وقد أجاز قومٌ من العرب: «مررت برجل أفضل منه أبوه وخير منه عمه»^(١)، وذلك أنه مأخوذ من الفعل وإن بُعدَ شبهه بأسماء الفاعلين، قال سيبويه: «وهو قليل رديء»^(٢) لما ذكرناه^(٣)، فأما قوله^(٤):

أَكْرَ وَأَحْمَى لِلْحَقِيقَةِ مِنْهُمْ وَأَضْرَبَ مِنَّا بِالسَّيْفِ الْقَوَانِسَا

فالبيت للعباس بن مرداس، والشاهد فيه نصبُ القَوَانِسِ بأضْرَبَ، وحقيقته نصبه بإضمار فعلٍ دلَّ عليه [١٠٧/٦] أَضْرَبَ، وتقديره ضربنا بالسيف أو نضرب القَوَانِسَ، ولا يجوز أن تتناوله أفعُل هذه التي للتفضيل والمبالغة لما ذكرناه، ومثله قوله تعالى: ﴿اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ﴾^(٥)، فحيث ههنا في موضع نصب بأنه مفعول به لا ظرف، لأنه لا تخلو «حيث» هذه من أن تكون مجرورة أو منصوبة، فلا يجوز أن تكون مجرورة لأنه يلزم أن يكون أفعُل مضافاً إليه، وأفعُل إنما يُضاف إلى ما هو بعض له، وذلك هنا لا يجوز، وإذا لم يكن مجروراً كان منصوباً بفعل مضمرٍ دلَّ عليه أعلم، كأنه قال: يعلم مكان رسالته، ولا يكون انتصابه على الظرف لأنَّ علمه سبحانه لا يتفاوت بتفاوت الأمكنة، يصف^(٦) قومه بالحفاظ والشهامة، والحقيقة ما يلزم الإنسان

(١) انظر الكتاب: ٣٤ / ٢، والنكت: ٤٥٤، وشرح التسهيل لابن مالك: ٦٥ / ٣، والارتشاف: ٢٣٣٥.

(٢) الكتاب: ٣٤ / ٢، وفيه: «وهي لغة رديئة».

(٣) من قوله: «ثم نقل الضمير ..» إلى قوله: «ذكرناه» قاله السيرافي في شرح الكتاب: ١٢١ / ٤ - ١٢٣ بخلاف لايسير.

(٤) هو العباس بن مرداس كما سيأتي، والبيت في ديوانه: ٦٩، والأصمعيات: ٢٠٥، وشرح الحماسة للمرزوقي: ٤٤١، والخزانة: ٥١٧ / ٣.

(٥) الأنعام: ٦ / ١٢٤.

(٦) أي الشاعر.

أَنْ يَحْمِيَهُ، ويقال: الحقيقةُ الرأيةُ^(١)، ومنه قولُ عامر بن الطفيل^(٢):
 أنا الفارسُ الحامي حقيقةَ جَعْفَرٍ
 والقَوَانِس: جمع قَوْنَس، وهو أعلى بَيضة الحديد، قال الشاعر^(٣):
 بِمَطَّرِدٍ لَدُنِّ صِحاحٍ كُعُوبُهُ وَذِي رَوْنَقٍ عَضْبٍ يَقْدُ الْقَوَانِيسَا
 والقَوْنَس أيضاً: العظم الناتئ بين أُذُنَي الفرس، قال طرفة^(٤):
 ضَرَبَكَ بالسَّيْفِ قَوْنَسَ الفرسِ

(١) قاله الجوهري في الصحاح (حقق).

(٢) صدر البيت:

«لقد علّمتُ علياً هوازن أنني»

وهو في ديوان عامر: ٨٦، والمفضليات: ٣٦١، والصحاح (حقق)، وانظر أدب الكاتب: ٦٦، واللسان (حقق).

(٣) هو حُسَيْل بن سُحَيْح الضَّبِّي كما في اللسان (قنس).

(٤) صدر البيت:

«اضربَ عنك الهمومَ طارِقَها»

وهو في صلة ديوان طرفة: ١٦٥، وجاء في نوادر أبي زيد: ١٣، والعيني: ٣٣٧/٤ أن البيت مصنوع لطرفة، وورد بلا نسبة في شرح الكتاب للسيرافي: ٧٩/٥، والبغداديات: ٤٣٧، والخصائص: ١٢٦/١، وسر الصناعة: ٨٢، والمحتسب: ٣٦٧/٢، والنكت: ٣٦٥، والإنصاف: ٥٦٨، وشرح أبيات المغني: ٣٤٩/٧.

أَسْمَاءُ^(١) الزَّمَانِ وَالْمَكَانِ

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ما بُنيَ منهما من الثلاثي المجرد على ضربين مفتوح العين ومكسورها، فالأول بناؤه من كل فعل كانت عين مضارعه مفتوحة كالمشرب والملبس والمذهب، أو مضمومة كالمصدر والمقتل والمقام إلا أحد عشر اسماً، وهي المنسك والمجزر والمنبت والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق والمسقط والمنسكن والمرفق والمسجد).

قال الشارح: الغرض من الإتيان بهذه الأبنية ضربٌ من الإيجاز والاختصار، وذلك أنك تُفيد منها مكان الفعل وزمانه، ولولاها لزمك أن تأتي بالفعل ولفظ المكان والزمان، فاشتقوا المكان والزمان من الثلاثي.

ولا يكاد يكون من الرباعي، وذلك يجيء على مثال الفعل المضارع على يفعل إلا أنك تُوقع الميم موقع حرف المضارعة للفصل بين الاسم والفعل، فإذا كان المضارع منه على يفعل مفتوح العين فالمفعل منه كذلك، نحوُ الملبس والمشرب والمذهب.

وكان يلزم على هذا أن يقال فيما المستقبل منه يفعل بالضم: مفعل، فيقال في المكان من قتل يقتل: مقتل، ومن قعد يقعد مقعد، غير أنهم عدلوا عن هذا، لأنه ليس في الكلام مفعل إلا بالهاء، كقولك: مكرومة ومقبرة ونحوهما، فعدلوا إلى أحد اللفظين الآخرين، وهو مفعل بالفتح؛ لأن الفتح أخف.

وقد جاء^(٢) عن العرب أحد عشر اسماً على مفعل في المكان مما فعله على يفعل؛ بالضم، وذلك منسك لمكان النسك، وهو العبادة، وهو من نسك ينسك إذا عبد، والمجزر لمكان جزر الإبل، وهو نحرها، يقال: جزرتُ الجزورَ أجزرها؛ بالضم إذا نحرتها وجلدتها^(٣)، والمنبت: لموضع النبات، يقال: نبت البقل ينبت إذا طلع، والمطلع:

(١) في المفصل: ٣٢٧ «اسماً».

(٢) في د، ط، ر، السيرافي: ٢٣٤ «جاءت»، ولا وجه لها.

(٣) «جلد الجزور: نزع عنها جلدها كما تسليخ الشاة» اللسان (جلد).

مكان الطلوع، وقد يكون مصدراً بمعنى الطلوع، وعليه قراءة مَنْ قرأ «حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ»^(١)، ومن ذلك المشرق والمغرب لمكان الشروق والغروب، وقالوا: المَفْرَقُ لوسط الرأس، لأنه موضع فَرْق الشعر، وكذلك مَفْرَقُ الطريق للموضع الذي يتشعب منه طريق آخر، والمَسْقُط: موضع السقوط، يقال: هذا مَسْقُطُ رأسي أي حيث وُلدت، وأنا في مَسْقُطِ رأسي، أي حيث سقط، والمَسْكِن: موضع السُّكْنَى، يقال: سكنتُ داري أسكنُها، والمَسْكِن: الموضع، والمصدر المَسْكَن؛ بالفتح، والمَرْفِق: موضع الرَّفْق، والرَّفْقُ: ضدُّ العُنف، يقال: رَفَقْتُ به أَرْفُقُ، والمكان المَرْفِقُ، وقالوا: المَسْجِد، وهو اسم للبيت، وليس المرادُ موضع السجود، أي [١٠٨/٦] موضعُ جَبْهَتِكَ، إذ لو أُريدَ ذلك لقليل: المسجِد^(٢)؛ بالفتح، كسروا هذه الألفاظ، والبَابُ فيها الفتح، أدخلوا الكسرَ فيها لأنه أحدُ البناءَيْن كما أدخلوا الفتحَ فيها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والثاني بناؤه من كلِّ فعلٍ كانت عينُ مضارِعِه مكسورةً، كالمَخْبِسِ والمَجْلِسِ والمَيْبِتِ والمَصِيفِ ومَضْرِبِ الناقةِ ومُنْتَجِهَا إِلَّا ما كان منه معتلَّ الفاءِ أو اللامِ، فإنَّ المعتلَّ الفاءِ مكسورٌ أبداً، كالمَوْعِدِ والمَوْرِدِ والمَوْضِعِ والمَوْجِلِ والمَوْجَلِ، والمعتلَّ اللامِ مفتوحٌ أبداً، كالمَأْتَى والمرمى والمَأْوَى والمَثْوَى، وذكر الفراء أنه قد جاء مأوِي الإِبِلَ بالكسر).

قال الشَّارح: أما ما كان عينُ المضارعِ منه يَفْعِلُ؛ بالكسر فالمكانُ والزمانُ منه مَفْعِلٌ؛

(١) القدر: ٥/٩٧، قرأ الكسائي «مطلع» بكسر اللام، وروى عبيد عن أبي عمرو «مطلع» بكسر اللام، انظر كتاب السبعة: ٦٩٣، وإعراب القرآن للنحاس: ٥/٢٦٩، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ٣٨٥/٢.

(٢) من قوله: «المسجد، وهو...» إلى قوله: «المسجد» قاله سيبويه: ٩٠/٤، وابن السراج في الأصول: ١٤٣/٣، ومن قوله: «الملبس والمشرب والمذهب...» إلى قوله: «المسجد» قاله السيرافي: ٢٣٤، ٢٣٧، بخلاف يسير، وذلك في شرح الكلمات السالفة، وزاد «مَنْخِر» ، انظر ص: ٢٣٨ منه، وانظر أيضاً الأسماء الأحد عشر في معاني القرآن للفراء: ١٤٨-١٤٩، وإصلاح المنطق: ١٢١، وأدب الكاتب: ٥٥٣.

بالكسر، كالمَحْبِس والمَجْلِس والمَيْت والمَصِيف ومَضْرِب الناقة ومَنْتَجُهَا، فالمَحْبِس موضعُ الحبس، يقال: حَبَسْتُهُ أَحْبِسُهُ، أي منعته الانبعاث، والمَجْلِس: موضع الجلوس؛ لأنه من جلس يَجْلِس؛ فلَمَّا كان عين المضارع منه مكسوراً كان المفعول منه مكسوراً^(١)، وقالوا: المَيْت للمكان يُبَاتُ فيه، لأن بات يبيت كجلس يجلس.

وأما المَصِيف فالمرادُ به الزمانُ، وهو من صافَ يَصِيف، وكذلك مَضْرِب الناقة لزمن ضرابها، يقال: أتى مَضْرِبُ الشَّوْلِ^(٢)، وانقضى مَضْرِبُهَا، أي أتى زمانه [٢٠٩/ب] وانقضى زمانه، وكذلك المَنْتَجُ لزمان التَّاج، يقال: أَّتت الناقة على مَنْتَجِهَا^(٣)، أي الوقت الذي تُنْتَجُ فيه.

وأما المعتلُّ من هذا الضَّرْب فإنه لا يخلو من أن يكون معتلَّ الفاء أو العين أو اللام، فما كان منه معتلَّ الفاء فإنه يجري على منهاج واحد لا يختلف باختلاف حركة عين المضارع منه كما كان كذلك في الصحيح، فيجيءُ مكسورَ العين على كلِّ حال سواءً كان مفتوحَ العين أو مكسورَها في المضارع، ولذلك استثناهُ لأنه مخالفٌ لما تقدَّمه، وذلك نحو المَوْعِد والمَوْرِد، وهما من وَعَدَ يَعِدُ وَيَرِدُ؛ بالكسر، وقالوا: المَوْجِل والمَوْجَل، فكسروا أيضاً، وهو من وَجَلَ يَوْجَلُ وَوَجَلَ يَوْحَلُ؛ بالفتح^(٤).

والعلةُ في ذلك أن ما كان على فَعَلَ وأَوَّلُهُ وأَوْ فإنه يلزم مستقبلُهُ يَفْعَلُ، ويلزمه الإِعْلَالُ بحذف واوه في المستقبل، نحو يُعِدُ وَيَرِدُ، فكسروا المَفْعَلَ^(٥) منه على القاعدة، ثم حَمَلُوا ما كان منه على فَعِلَ يَفْعَلُ على ذلك فقالوا: مَوْجِلٌ وَمَوْجَلٌ، وذلك لأن يَوْجَلُ

(١) سقط من ط، ر من قوله: «فلما كان ..» إلى قوله: «مكسوراً»، وانظر فيما سلف الكتاب:

٤/ ٨٧، ٤/ ٩٢، ومعاني القرآن للفراء: ٢/ ١٥٠، والأصول: ٣/ ١٤١، ٣/ ١٤٦.

(٢) «الشَّوْل من النوق: التي خَفَّ لبنها وارتفع ضَرعها» اللسان (شول).

(٣) كذا في الكتاب: ٤/ ٨٨.

(٤) قاله ناس من العرب، انظر الكتاب: ٤/ ٩٣، والأصول: ٣/ ١٤٦.

(٥) في ط: «المفعول» تحريف.

وَيَوْحَل فِي هَذَا الْبَابِ قَدْ يَعْتَلُّ فَتُقَلَّبُ الْوَائِيَّةُ مَرَّةً نَحْوُ يَجَلَّ وَيَنْحَلُّ وَأَلْفًا أُخْرَى نَحْوُ يَاجَلَّ وَيَا حَلَّ^(١)، فَلَمَّا كَانَ كَذَلِكَ شَبَّهَهَا بِالْأَوَّلِ لِأَنَّهَا فِي حَالِ اعْتِلَالٍ، وَلِأَنَّ الْوَائِيَّةَ فِيهَا فِي مَوْضِعِ الْوَائِيَّةِ مِنَ الْأَوَّلِ، وَهِيَ كَثِيرٌ مَا يَشَبَّهُونَ الشَّيْءَ بِالشَّيْءِ فَيَحْمِلُونَهُ عَلَيْهِ إِذَا كَانَ بَيْنَهُمَا مُوَافَقَةٌ فِي شَيْءٍ وَإِنْ اخْتَلَفَا مِنْ جِهَاتٍ أُخْرَى، وَقَدْ حَكَى يُونُسَ وَغَيْرُهُ فِيمَا حَكَاهُ سَبِيوِيهِ أَنَّ نَاسًا مِنَ الْعَرَبِ يَقُولُونَ: مَوْجَلٌ وَمَوْحَلٌ؛ بِالْفَتْحِ^(٢) حَيْثُ كَانَ الْمُضَارِعُ مَفْتُوحًا فِي يَوْجَلٍ، فَجَرَّوْا فِيهِ عَلَى الْأَصْلِ، وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْبَسُ، وَالْأَوَّلُ أَفْصَحُ.

وَأَمَّا مَا كَانَ مَعْتَلُّ الْعَيْنِ فَإِنَّهُ يَجْرِي عَلَى قِيَاسِ الصَّحِيحِ، فَمَا كَانَ مِنْهُ مَضْمُومَ الْعَيْنِ فَإِنَّ الْمَفْعَلَ مِنْهُ مَفْتُوحٌ، نَحْوُ الْمَقَامِ وَالْمَقَالِ، لِأَنَّهُ مَنْ قَالَ يَقُولُ وَقَامَ يَقُومُ، فَهُوَ كَالْمَقْتَلِ وَالْمَخْرَجِ مَنْ قَتَلَ يَقْتُلُ وَخَرَجَ يَخْرُجُ، وَمَا كَانَ مَكْسُورَ الْعَيْنِ فَالْمَفْعَلُ مِنْهُ مَكْسُورٌ نَحْوُ الْمَقِيلِ وَالْمَيِّتِ لِأَنَّهُ مِنْ بَاتٍ يَبِيتُ وَقَالَ يَقِيلُ كَضَرَبٍ يَضْرِبُ وَجَلَسَ يَجْلِسُ.

وَأَمَّا الْمَعْتَلُّ اللَّامِ فَإِنَّهُ يَأْتِي مَفْعَلٌ مِنْهُ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ كَالْمَعْتَلِّ الْفَاءِ إِلَّا أَنَّ الْمَعْتَلَّ الْفَاءِ مَفْعَلٌ مِنْهُ مَكْسُورٌ، وَالْمَعْتَلُّ اللَّامِ مَفْعَلٌ مِنْهُ مَفْتُوحٌ، وَكَذَلِكَ نَحْوُ الْمَأْتَى وَالْمَزْمَى وَالْمَأْوَى وَالْمَتَوَى، وَكَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَعْتَلٌّ، فَكَانَ الْأَلْفُ وَالْفَتْحُ أَخَفَّ عَلَيْهِمْ مِنَ الْكَسْرِ مَعَ الْيَاءِ، فَفَرَّوْا إِلَى مَفْعَلٍ؛ بِالْفَتْحِ إِذْ كَانَ مَمَّا يُبْنَى عَلَيْهِ الْمَكَانُ وَالزَّمَانُ، فَإِذَا كَانَ ذَلِكَ فِيمَا لَا مُمَّةَ يَاءٍ كَانَ فِي ذَوَاتِ الْوَائِيَّةِ أَوَّلَى، نَحْوُ الْمَغْزَى وَالْمَدْعَى لِأَنَّهُ عَلَى فَعَلٍ يَفْعَلُ؛ [١٠٩/٦] بِالضَّمِّ مِثْلَ دَعَا يَدْعُو وَغَزَا يَغْزُو، وَفِيهِ مَا فِي ذَوَاتِ الْيَاءِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ ذَلِكَ إِلَّا مَأْوَى الْإِبِلِ، فَإِنَّهُ قَدْ جَاءَ مَكْسُورًا فِيمَا حَكَاهُ الْفَرَّاءُ^(٣)، وَذَكَرَ غَيْرُهُ مَأْوَى الْإِبِلِ؛ بِالْفَتْحِ عَلَى الْقِيَاسِ، فَاعْرِفْهُ.

(١) هذه لغة أهل الحجاز، انظر الكتاب: ١١١/٤، والمقتضب: ٩٠/١، وسر الصناعة: ٦٦٧،

٧٣٧، والنكت: ١٠٧٨، وانظر لغات أخرى في الإيضاح في شرح المفصل: ٤٣٢/٢.

(٢) انظر هذه الحكاية في الكتاب: ٩٣/٤، وانظر أيضاً النكت: ١٠٦٥.

(٣) ذكر الفرّاء هذا عن بعض العرب، انظر إصلاح المنطق: ١٢١، وأدب الكاتب: ٥٥٤،

٥٩٤ والسيرافي: ٢٤١، والصحاح للسان (أوى).

(فَصُل) قال صاحب الكتاب: (وقد يدخلُ على بعضها تاءُ التأنِيثِ كالمَرْلَةِ والمَظَنَّةِ والمَقْبَرَةِ^(١)) والمَشْرِقَةِ ومَوْقَعَةِ الطائر، وأما ما جاء على مَفْعَلَةٍ؛ بالضم كالمَقْبَرَةِ والمَشْرِقَةِ والمَشْرَبَةِ^(٢) فأسماءٌ غيرُ مذهبٍ بها مذهبُ الفعل).

قال الشَّارح: وقد أثَّروا بعض هذه الأسماء، كأنهم أرادوا البقعة، فقالوا: المَرْلَةُ لموضع الزَّلَلِ وكَسَرُوهُ لِأَنَّ المضارعَ إِنْ كان مكسوراً كُسرَ وَإِنْ كان مفتوحاً أو مضموماً فُتِحَ^(٣)، وقالوا: المَظَنَّةُ لموضع الظنِّ ومَأْلَفِهِ^(٤)، وهو مفتوح لأنه من ظَنَّ يَظُنُّ؛ بالضم، والمَقْبَرَةُ لموضع القَبْرِ، والمَشْرِقَةُ لموضع شروق الشمس، وهو موضع القُعود فيها، وقالوا: مَوْقَعَةُ الطائر، وهو الموضع الذي يقع عليه، وهو مفتوحُ القاف من وَقَعَ يَقَعُ، مفتوحٌ لمكان حرف الحلق، فأما ما جاء مضموماً نحو المَقْبَرَةِ والمَشْرِقَةِ والمَشْرَبَةِ لِلْغُرْفَةِ فهي أسماء، فالمَقْبَرَةُ اسمٌ لموضع القبور، وليس لمكان الفعل، والمَشْرِقَةُ: اسمٌ للموضع الذي يقع فيه التشريق، وكذلك المَشْرَبَةُ اسمٌ لِلْغُرْفَةِ، ولو أُريدَ مكان^(٥) الفعل ل قيل: المَقْبَرَةُ والمَشْرِقَةُ والمَشْرَبَةُ؛ بالفتح.

(فَصُل) قال صاحب الكتاب: (وما بُني من الثلاثيِّ الزَّيْدِ فيه والرباعيِّ فعَلَى لفظ اسم المفعول كالمُدْخَلِ والمُخْرَجِ والمُغَارِ في قوله:

مُغَارَ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَشَعَمَا

وقولهم: فلان كريم المَرْكَبِ والمُقَاتِلِ والمُضْطَرَبِ والمُتَقَلَّبِ والمُتَحَامِلِ والمُدْخَرِجِ والمُخْرَنْجِمِ، قال العجاج^(٦):

(١) بعدها في المفصل: ٢٣٨ «والمعبرة».

(٢) في المفصل: ٢٣٨ «والمشربة»، والمشربة: الشعر الممدود في الصدر، انظر الكتاب: ٩١ / ٤.

(٣) سقط من ط، ر من قوله: «لأن المضارع ..» إلى قوله: «فتح» وجاء مكانه «منه مكسور».

(٤) انظر الصحاح (ظنن).

(٥) في ط: «المكان».

(٦) البيت في ديوانه: ١ / ٤٨٤.

مُخَرَّجُ الْجَامِلِ وَالنُّوْيُ

قال الشَّارح: اعلم أن أسماء المكان والزمان ممَّا زاد على الثلاثة بزيادة أو غيرها فإنها يكونان على زنة مفعولهما، وذلك كالمُدْخَلِ والمُخْرَجِ والمُغَارِ، ويشمل هذا اللفظ المكان والزمان والمصدر والمفعول.

وإنما اشتركت هذه الأشياء في لفظ واحد لاشتراكها في وصول الفعل إليها ونُصْبِهِ إِيَّاهَا، فلَمَّا اشتركت في ذلك اشتركت في اللفظ، وأيضاً فإن اسم المكان جارٍ على المضارع في حركاته وسكناته، ولذلك ضُمُّوا الميم منه كما أنَّ أول المضارع مضمومٌ.

وكانت الزيادة ميماً لثلاثاً يَلْتَبَسُ بالفعل، وفتح ما قبل آخره لأنه جارٍ على زنة المفعول به نحو المُدْخَلِ، والمفعول على زنة ما لم يُسَمَّ فاعله، نحو يُخْرَجُ، وكان فعلٌ ما لم يُسَمَّ فاعله أَوَّلَى به لأنه مبنيٌّ للمفعول به، [٢١٠/أ] فهذا اللفظ يشمل اسمَ الزمان والمكان والمصدر، وهو على منهاج واحد لا يختلف.

فإن قلت: فلمَ اختلف المكان في الثلاثي نحو المَضْرِبِ والمَقْتَلِ والمَقْبَرَةِ ولم يختلف فيما زاد عليه؟ فالجواب أن ما يُسْتَقُّ للمكان فهو مبنيٌّ على لفظ المضارع، والمضارع من الثلاثي مختلفٌ، يأتي على يَفْعَلُ؛ بالفتح وعلى يَفْعُلُ؛ بالكسر، وعلى يَفْعُلُ؛ بالضم، فلَمَّا اختلف المضارع اختلف الفعل الذي^(١) على زنته، ولَمَّا كان مضارعٌ ما زاد على الثلاثة على منهاج واحد لا يختلف وهو الكسر لم يختلف اسمُ المكان فيه.

فأمَّا الأبيات^(٢) التي أُنشدها فقد تقدَّم الكلام عليها في المصادر^(٣)، فأمَّا «المُغَار»^(٤)

(١) في ط، ر: «التي» خطأ.

(٢) ذكر الزمخشري بيتين فحسب، انظر المفصل: ٢٣٨.

(٣) لم يتقدم الكلام على البيتين في بحث المصادر.

(٤) في بيت الشاعر:

وما هي إلا في إزار وعِلْقَةٍ مُغَارِ ابْنِ هَمَّامٍ عَلَى حَيٍّ خَشَعَا

وقائله حميد بن ثور كما في الاستدراكات على ديوانه: ١٧٣ [راجكوتي]، ٤٠٥ [ديبطار]

والكتاب: ١/ ٢٣٤-٢٣٥، وشرحه للسيرافي: ٤/ ٢٢٤، وشرح أبيات سيبويه لابن=

فهو موضع الإغارة، ويُستعملُ في المكان والزمان والمفعول به^(١)، والمُرْكَبُ: الأصل والمنبت، يقال: فلان كريمُ المُرْكَبِ، أي كريمُ الأصل والمنصب^(٢)، والمتقلَّبُ: بالتاء واللام المشددة بمعنى التقلُّب، ويكون موضع الفعل وزمائه، والمقاتل: الموضع من قاتل، وكذلك المضطرب موضع الاضطراب، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وإذا كثر الشيءُ بالمكان قيل فيه: مَفْعَلَةٌ؛ بالفتح، يقال: أرضٌ مَسْبَعَةٌ ومَأْسَدَةٌ ومَذَابَةٌ ونَحْيَةٌ ومَفْعَاةٌ ومَقْشَاةٌ^(٣) ومَبْطَخَةٌ، قال سيبويه: ولم يجيؤوا بنظير هذا فيما جاوز ثلاثة أحرف من نحو [١١٠/٦] الضَّفْدَعُ والثعلبُ كراهةً أن يثقلَ عليهم لأنهم قد يستغنون بأن يقولوا: كثيرة الثعالب).

قال الشارح: اعلم أن هذا الضرب من الأسماء مما لزمَت فيه الهاءُ لأنه ليس أسماءٌ للمكان الذي يقع فيه الفعل، وإنما هي صفةُ الأرض التي يكثر فيها ذلك الشيء، والأرض مؤنثة، فكانت صفتها كذلك، ولم يأتِ ذلك عنهم في كلِّ شيء، إلا أن تقيس وتعلم أن العرب لم تستعمله، ولم يجيؤوا بمثل هذا في الرباعي من نحو الضَّفْدَع^(٤) والثعلب كراهيةً أن يثقلَ عليهم، وكان لهم عنه مندوحةٌ أن يقولوا: كثيرة الثعالب. وإنما اختصوا بذلك بناتِ الثلاثة لخصتها، ولو قالوا من بنات الأربعة نحو مَأْسَدَةٍ

=السيرافي: ٣٤٧/١، والنكت: ٣٢٥، وصحَّح الغندجاني نسبة البيت إلى الطَّمَاح بن عامر، انظر فرحة الأديب: ٨٥، وهو بلا نسبة في المقتضب: ١٢١/٢، والخصائص: ٢٠٨/٢. والعِلقة: ثوب صغير يتخذ للصبي.

(١) مذهب سيبويه أن «مغار» في البيت اسم زمان، انظر الكتاب: ٢٣٥/١، وغلطه الزجاج والمبرد والأعلم، غير أن كلام المبرد على «مغار» محتمل للطرفية والمصدرية، انظر المقتضب: ١٢١/٢، وشرح الكتاب للسيرافي: ٢٢٤/٤، والنكت: ٣٢٥، وتحصيل عين الذهب: ١٢٠/١، و«مغار» عند ابن جني مصدر ميمي ناب عن الظرف، انظر الخصائص: ٢٠٨/٢.

(٢) كذا في اللسان (ركب).

(٣) في ط: «ومثاة» تحريف.

(٤) في ط، ر: «الضفضع» تحريف.

لقليل: مُثَعَّلَةٌ لَأَنَّ ما جاوز الثلاثة يكون نظير^(١) المفعَل بزنة المفعول^(٢)، ويستوي فيه المصدر والمكان والزمان الذي في أوله الميم زائدة، ويكون بلفظ المفعول، وليس كذوات الثلاثة، فتقول في الثلاثة: المضرب في المصدر مفتوحاً والمضرب؛ بالكسر في المكان والزمان وفي المفعول مضروب، فلفظ المفعول غير لفظ المكان والزمان.

وتقول فيما جاوز الثلاثة: المُقَاتِل والمُسَرَّح والمَوْقَى في معنى القتال والتسريح والتوقيّة، وكذلك المكان والزمان ولفظ المفعول كذلك، فقالوا على ذلك: أرض مُعَقَّرَةٌ ومُثَعَّلَةٌ^(٣)، يأتي على لفظ المفعول لمجاوزته^(٤) الثلاثة، ومن قال: ثُعَالَةٌ قال: أَرْضٌ مُثَعَّلَةٌ؛ لأنه ثلاثي كمأسدة، وقالوا: أَرْضٌ مُحْيَاةٌ؛ إذا كثر فيها الحيات، وأَرْضٌ مَفْعَاةٌ؛ إذا كثر فيها الأفاعي، ومذهب سيبويه أَنَّ عَيْنَ حَيَّةٍ ياء، فهو من لفظ حَيْثُ^(٥)، وقال غيره^(٦): العَيْنُ واو، والأصل حَوَيَّةٌ فقلبت ياءً على حدِّ قلبها في طَوَيْتُهُ طَيًّا وَلَوَيْتُهُ لَيًّا، فيكون من لفظ حَوَيْت، وحكى صاحب «العين»: أَرْضٌ مُحَوَاةٌ^(٧)، ويشهد لهذا القول قولهم: حَوَاءٌ؛ لصاحب الحيات^(٨)، وسيبويه يجعل حَوَاءً من معنى الحية لا من لفظها، فاعرفه^(٩).

(١) في ط: «نظيره».

(٢) من قوله: «ولو قالوا من بنات الأربعة ..» إلى قوله: «المفعول» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٩٤ / ٤.

(٣) ذكر سيبويه معقبة ومثعبة في الكتاب: ٩٤ / ٤، وعقّب الرضي على ذلك فقال: «فلا تظن أن معنى قول سيبويه: فقالوا: أرض مثعبة ومعقبة، أن ذلك مما سُمع، بل معنى كلامه أنهم لو استعملوا من الرباعي لقالوا: كذا» شرح الشافية: ١ / ١٨٩.

(٤) في ط، ر: «لمجاوزه».

(٥) وهو مذهب الخليل أيضاً، انظر الكتاب: ٣٩٦-٣٩٧، والسيرافي: ٢٤٧.

(٦) منهم المازني، انظر البغداديات: ٢٣٤، والمنصف: ٢ / ٢٨٤-٢٨٥، وسر الصناعة: ٥٩٠.

(٧) انظر كتاب العين: ٣ / ٣١٧، والسيرافي: ٢٤٧.

(٨) هذا مذهب المازني وأبي علي الفارسي، انظر سر الصناعة: ٧٣٠، والمخصص: ١٤ / ١٩٨.

(٩) انظر النكت: ١٠٦٦.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (ولا يعملُ شيءٌ منها، والمَجْرُ في قول النابغة:

كَأَنَّ مَجْرَ الرَامِسَاتِ ذُبُوهَا عليه قَضِيمٌ نَمَقَتْهُ الصَّوَانِعُ [١١١/٦]

مصدرٌ بمعنى الجرِّ، وقبله مضافٌ محذوفٌ تقديره كَانَ أَثَرُ جَرِّ الرَامِسَاتِ).

قال الشَّارِح: قوله: «ولا يعملُ منها شيءٌ» أي لا يعملُ اسمُ المكان والزمان عملَ المصدر لأنَّه ليس في معنى الفعل، فأما قولُ النابغة^(١):
كَأَنَّ مَجْرَ .. إلخ

فلا يجوز حملُه على ظاهره لأنَّه لا يخلو إما أن يكون مصدرًا بمعنى الجرِّ أو اسمَ مكان، فإن جعلته اسمَ مكان فسَدَ إعمالُه ونصبُه ذُبُوهَا؛ لأنَّك لا تقول: جلستُ في مَجْرٍ زَيْدٍ ذَيْلَه وأنت تريد المكانَ، وإنما تقول: في مَجْرٍ ذَيْلٍ زَيْدٍ، كما تقول: في مكانٍ زَيْدٍ، وإن جعلته مصدرًا فسَدَ من جهة المعنى لأنَّه شَبَّهَ بِقَضِيمٍ، والقَضِيم: جِلْدٌ أبيضٌ يُكْتَبُ فيه^(٢)، وقيل: نَطْعٌ منقوشٌ، وطريقٌ صحَّته على تقدير مضاف محذوف، كأنه قال: كَانَ أَثَرُ مَجْرِ الرَامِسَاتِ أو موضع^(٣) مَجْرِ الرَامِسَاتِ على معنى موضع جرِّ الرَامِسَاتِ، والرَامِسَاتُ: الرياح؛ فيكون منصوبًا بالمصدر، يصفُ رسمًا عفا بعد أهلِه ولعبتُ به الرياحُ فصار ما أَبَقَتْ منه بمنزلة نَطْعٍ حَالٍ عن جِدَّتِه وبقي أَثَرُ صنْعَتِه وهو القَضِيم، فلذلك كان محمولاً على حَذْفِ المضاف دون ظاهره، فاعرفه.

(١) هو الذبياني، والبيت في ديوانه: ٤٣، والحلبيات: ٦، وشرح شواهد الإيضاح: ١٧٤، وشرح شواهد الشافية: ١٠٦.

(٢) انتقد البغدادي هذا التفسير، وذهب إلى أن القَضِيم «الحصير المنسوج تكون خيوطه سيوراً بلغة أهل الحجاز»، شرح شواهد الشافية: ١٠٧، وما دفعه البغدادي تفسير الأصمعي وأبي عبيد والجوهري، انظر الغريب المصنف: ١٨٤، والصحاح (قضم)، والمخصص: ١٠١/٤.

(٣) ذكر ابن بري هذا التقدير في شرح شواهد الإيضاح: ١٧٥، وانتقد ابن الحاجب تقدير كلمة «أثر»، وقدر كلمة «موضع»، انظر الإيضاح له: ٦٣٩/١.

اسم الآلة

(فصل) قال صاحب الكتاب: (هو اسم ما يُعالَجُ به وينقل، ويجيء على مفعَل ومفعلة ومفعال كالمَقْصُ والمِخْلَب والمِخْسَحَة والمِضْفَاة والمِقْرَاض والمِفْتَاح).

قال الشَّارح: كلُّ اسم كان في أوله ميمٌ زائدةٌ من الآلات التي يُعالَجُ بها ويُنْقَلُ؛ وكان من فعل ثلاثيٍّ فإن ميمَه تكون مكسورة، كأنهم أرادوا الفرقَ بينه وبين ما يكون مصدرًا أو مكانًا، فالمَقْصُ بالكسر ما يُقَصُّ به، والمَقْصُ بالفتح المصدرُ والمكانُ، وأبنيته ثلاثة: مَفْعَل ومفعلة ومفعال^(١)، وذلك نحو المِخْلَب لما يُخْلَبُ به^(٢)، والمِنْجَل الذي تُقَطِّعُ به الرُّطْبَة^(٣) والقَتُّ^(٤)، وقالوا: مِخْسَحَة، وهي المِخْسَحَة، يقال: كسَحْتُ البيت، أي كنسَته، والمِسلَّة لواحدة المسالِّ، وهي الإبر العظام، وقالوا: مِطْرَقَة ومِطْرَاق، وهو القضيب يضربُ به الصوفُ وآلة الحداد والصائغ، ومِضْفَاء ومِضْفَاة، وهي آلة يُصَفَّى بها الشراب وغيره، أَنثُوا مِفْعَلًا كما أَنثُوا المكانَ لأنه آلة.

وقد يجيء [٢١٠/ب] مِفْعَال، قالوا: مِقْرَاض ومِفْتَاح ومِضْبَاح، وقيل: إن مِفْعَلًا مقصورٌ عن مِفْعَال^(٥)، وإن كان مِفْعَل أكثر استعمالاً، ويؤيد ذلك أن كلَّ ما جاز فيه مِفْعَل جاز فيه مِفْعَال، نحو مِقْرَاض ومِفْتَاح ومِضْبَاح، وليس كلُّ ما جاز فيه مِفْعَال جاز فيه مِفْعَل، قالوا: ولذلك صَحَّت العين في مِخْيَط ومِجُول، ولم تقلب كما قلبت في مَقَال ومَقَام، قالوا: لأنها مقصورةٌ عما تَلَزُم صَحَّتُه، وهو مِخْيَاط ومِجُول لوقوع الألف بعدها، ونظيرُ ذلك

(١) ذكر سيبويه مفعَل ومفعلة، وقال: «وقد يجيء على مفعال»، الكتاب: ٤/ ٩٥، وذكر السيرافي هذين المثالين، وقال: «وربما على مفعال»، السيرافي: ٢٤٨، وأثبت الرضي وزن فِعَال في أوزان اسم الآلة، انظر شرح الشافية له: ١/ ١٨٨/ والمساعد: ٢/ ٦٣٨.

(٢) في د، ط، ر: «فيه»، والصواب أثبت.

(٣) «الرُّطْبَة: روضة الفُصْفَصَة ما دامت خضراء» اللسان (رطب).

(٤) القَتُّ: الفُصْفَصَة، وخَصَّ به بعضهم اليابسة منها» اللسان (قت).

(٥) ذكر هذا القول في أدب الكاتب: ٥٥٨، والمخصص: ١٤/ ١٩٨-١٩٩، والارتشاف:

٥٠٧-٥٠٨، والمساعد: ٢/ ٦٣٨.

العَوَاوِير، ولم يقلبوا الواو همزةً كما قلبوها في أوائل، وذلك أَنَّ العَوَاوِير مقصورٌ عن العَوَاوِير^(١)، فكما لا يلزم القلبُ في العواوير لبُعد الواو عن الطرف كذلك ههنا، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما جاء مضمومٌ الميم والعين من نحو المُسْعَط والمُنْخَل والمُدَقُّ والمُدْهَن والمُكْحَلَة والمُحْرَضَة فقد قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل، ولكنها جعلت أسماءً لهذه الأوعية).

قال الشَّارح: هذه الأحرفُ شذَّت عن مقتضى القياس وما عليه الاستعمالُ بأنَّ جاءت مضمومةً، وهي ممَّا^(٢) يُعالَج به ويُنْقَل، كأنهم جعلوها أسماءً لما يُوعَى فيه، ولم يُراعوا فيها معنى الفعل والاشتقاق كما قالوا: المُغْفور؛ لَصَرْب من الصَّمغ يقع على الشجر حُلُو^(٣)، والمُغْرور؛ لَصَرْب من الكَمَاء^(٤)، فهذه على زنة مُفْعُول، وهي أسماءُ أشياء [١١٢/٦] لم يرد فيها معنى الفعل، كذلك هذه الأحرفُ، وهي المُسْعَط، وهو ما يُجْعَل فيه السُّعوطُ من دواء أو من دُهْن فيُسْعَطُ به العليلُ أو الصبيُّ في أنفه، أي يُجْعَل فيه، والمُنْخَل: ما يُنْخَل به الدقيق ونحوه وجمعه مَنَاحِل، والمُدَقُّ، وهو اسم ما يُدَقُّ به الشيءُ كِفْهَر^(٥) العَطَّار وَيَدِ الهَاوِن، والمُدْهَن؛ بضم الميم والهَاءِ لما يُجْعَل فيه الدُّهْنُ من زجاج وغيره، والمُكْحَلَة؛ لوعاء الكُحْل زجاجاً كان أو غيره، هذه الخمسةُ حكاهما سيبويه^(٦)، فأما المُحْرَضَة^(٧)، فوعاءُ الحُرْض، وهو الأُشنان، والكسْرُ هو المشهور، ولا أعرفُ الضمَّ فيها.

(١) انظر ما سلف: ١٢٦/٥.

(٢) في ط، ر: «ما».

(٣) كذا في السيرافي: ٢٤٩.

(٤) كذا في السيرافي: ٢٤٩.

(٥) «الفهر: الحجر قَدَر ما يدق به الجوز ونحوه» اللسان (فهر).

(٦) في الكتاب: ٢٧٣/٤، ٣٢٨/٢ [بـولاق] أربعة، وفي السيرافي: ٢٤٨: خمسة، وزاد

الزخمشري «محرض»، وانظر إصلاح المنطق: ٢١٨.

(٧) ضبطها الجوهري بكسر الميم وفتح الراء، انظر الصحاح واللسان (حرض)، ونقل الرضي في

شرح الشافعية: ١٨٧/١ كلام ابن يعيش على المحرصة.

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الثَّلَاثِي

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (للمَجْرَد منه عشرةُ أبنية أمثلتها صَقْر وعِلْم وبُزْد وبَجَل وإِبِل وطُنْب وكَيْف ورَجُل وضِلَع وضَرْد، وللمزيد فيه أبنية كثيرة، ولعلَّ الأمثلة التي أنا ذاكرُها تُحيط بها أو بأكثرها).

قال الشَّارح: الأسماءُ المتمكِّنةُ على ثلاثة أَضْرَب: ثلاثيٌّ ورباعيٌّ وخماسيٌّ، لا تكونُ أصلاً على أكثر من الخمسة لِثَقَله، ولثَلَا يُتَوَهَّم أَنه مُرَكَّب من ثلاثين^(١)، وكذلك ما زاد، وذهب الفراء والكسائيُّ إلى أَنَّ الأَصْلَ الثلاثيَّ، وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةُ حرف وأنَّ الخماسيَّ فيه زيادةُ حرفين، والمذهبُ الأوَّل، وهو رأيُ سيبويه^(٢)، ولذلك نَزَّنه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذُكِر لقُوبِل الزائد بمثله^(٣) أَلْبَتَّة.

وللثلاثيَّ عشرةُ أبنية كما ذَكَر، تكونُ أسماءَ وصفاتٍ، وقولُه: «للمَجْرَد» أي للمَجْرَد من الزيادة، فمن ذلك: «فَعَل» بفتح الأوَّل وسكون الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ صَقْر وكَلْب، والصفةُ صَعْب وضَخْم، و: «فِعْل» بكسر الأوَّل وسكون الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ منه عِدْل وعِلْم، والصفةُ نَقْض ونَضْو^(٤)، و: «فُعْل» بضمَّ الأوَّل وسكون الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ بُزْد وقُفْل، والصفةُ عُبر ومُرّ، يقال: ناقةٌ عُبرٌ أسْفار^(٥)، أي يُسافر عليها، و: «فَعَل» بفتح الأوَّل والثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ جَبَل وبَجَل، والصفةُ بَطَل وحَسَن، و: «فَعِل» بفتح الأوَّل وكسر الثاني، يكون اسماً

(١) في ط: «ثلاثين»، تحريف

(٢) انظر مذهب سيبويه والكسائي والفراء في الكتاب: ٢٤٧/٤ فما بعدها، والمقتضب: ٤٢/١، ٢٢٧/١، والمنصف: ١٨/١، وشرح الشافية للرضي: ٤٧/١.

(٣) من قوله: «وذهب الفراء والكسائي ..» إلى قوله: «بمثله» قاله في شرح الملوكي: ٢٩-٣٠ بتصرف يسير.

(٤) النقص والنضو: المهزول من السير ناقة أو جملًا. انظر اللسان (نضو) (نقص).

(٥) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٢٣٤/٤.

وصفةً، فالاسم كَبِدٌ وَكَئِفٌ، والصفة حَذِرٌ وَوَجَعٌ، و: «فَعَلٌ» بفتح الأول وضمّ الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم عَضُدٌ وَرَجُلٌ، والصفة حَدُثٌ وَحَذُرٌ، يقال: رجل حَدُثٌ، أي حَسَنُ الحديث، وَحَذُرٌ، أي متيقِّظٌ، و: «فَعَلٌ» بكسر الأول وفتح الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم ضِلَعٌ وَعِنَبٌ، والصفة قالوا: قومٌ عِدَى^(١)، ولا نعلمه جاء صفة في غير هذا وحده من المعتلّ، وهو اسم جنس وُصِفَ به الجمعُ كالسَّفَرُ والرَّكْبُ، وليس بتكسير لعدم نظيره في الجموع^(٢)، و: «فِعِلٌ» بكسر الفاء والعين، يكون اسماً وصفةً، قالوا: إِيْلٌ، قال سيبويه: «وهو قليل ليس في الأسماء غيره»^(٣)، وقال أبو الحسن: يقال للخاصرة إِطْلٌ وَأَيْطَلٌ^(٤)، قال^(٥):

لَهَا أَيْطَلًا ظَبْيِي وَسَاقًا نَعَامَةً

وقالوا في الصفة: امزأةٌ بِلَزٌ وهي العظيمة^(٦)، وقيل: «القصيرة»، و: «فُعَلٌ» [١١٣/٦] بضم الفاء والعين، يكون اسماً وصفةً، فالاسم طُنْبٌ وَعُنُقٌ، والصفة نَاقَةٌ

(١) أي قوم غرباء، انظر إصلاح المنطق: ٩٩.

(٢) من قوله: «قالوا: قوم عدى» إلى قوله: «الجموع» قاله سيبويه بخلاف يسير، انظر الكتاب: ٢٤٤/٤، والنكت: ١١٤٢.

(٣) عبارة سيبويه في الكتاب: ٢٤٤/٤ «وهو قليل لا نعلم في الأسماء والصفات غيره»، وانظر: ٥٧٤/٣ منه، وأدب الكاتب: ٥٨٦، والنكت: ١١٤٢.

(٤) قول أبي الحسن في السيرافي: ٦٠٤، والنكت: ١١٤٢، ونسب قول الأخفش إلى المبرد في كتاب الأسماء والأفعال للزبيدي: ٨٩-٩٠، وانظر المقتضب: ١/٥٤-٥٥، والأصول: ٣/١٨١، والمنصف: ١/١٨، والمحاسب: ٢/٨٧، والصحاح (بلز)، وشرح الشافية للرضي: ٤٦/١.

(٥) عجز البيت:

«وإرخاء سرحان وتقريب تنفّل»

وقائله امرؤ القيس، وهو في ديوانه: ٢١، والإرخاء: سير ليس بالشديد، والتقريب: أن يرفع يديه معاً ويضعهما معاً، والتنفّل: ولد الثعلب.

(٦) هو قول الأخفش والمبرد وابن السراج، انظر مصادر الحاشيتين السالفتين.

سُرْح^(١) وطلُق^(٢)، و: «فُعَل» بضَمَّ الأول وفتح الثاني، يكون اسماً وصفةً، فالاسم خَزَر^(٣) ورَبَعَ^(٤)، والصفة حُطَمَ وسُكَّعَ^(٥)، قال^(٦):

قَد لَفَّهَا اللَّيْلُ بِسَوَاقِ حُطَمٍ

فهذه الأمثلة يجمعها كلها كونها ثلاثيةً، وإن كانت مختلفة الأبنية؛ لأن وزن كلِّ مثال منها غير الآخر، وليس في الأسماء فُعِلَ إِلَّا دُئِلَ معرفةً فيما حكاها الأَخْفَش^(٧)، ولم يذكره سيبويه^(٨)، والمعارف غير معول عليها في الأبنية لأنه يجوز أن يسمَّى الشخصُ بالفعل والحرف والجملة، وليس في الكلام فُعِلَ؛ بكسر الفاء وضم العين لأنهم كرهوا الخروج من الكسر الذي هو ثَقِيلٌ إلى الضم الذي هو أَثْقَلُ منه^(٩).

والثلاثيُّ أَعْدَلُ الأبنية^(١٠) لأنه حرف يُتَدَأُّ به لا يكون إِلَّا متحرِّكاً، وحرفٌ يُوقَفُ عليه لا يكون إِلَّا ساكناً، وحرفٌ يكون حَشَوْاً فاصلاً بينهما، وليس المرادُ بالاعتدال قلة الحروف، ألا ترى أن في الكلام نَحَوَ مَنْ وَكَمْ، ولسنا نقول إنها أَعْدَلُ الأبنية^(١١)، فأما

(١) السرح: السهل. اللسان (سرح).

(٢) بغير طلق: أي بغير قيد. اللسان (طلق).

(٣) الخزر: ولد الأرنب. اللسان (خزر).

(٤) الربع: الفصيل الذي يُنتَجُ في الربع. اللسان (ربع).

(٥) في ط، ر: «وكسع» انظر الكتاب: ٢٤٣/٤، والمنصف: ١٩/١، والسيرافي: ٦٠٢، ومن

قوله: «وفعل بكسر الفاء والعين ..» إلى قوله: «سكع» قاله ابن يعيش في شرح الملوكي: ٢٢-

٢٣، وسكع: متحيرٌ، والكسع: حي من قيس عيلان. انظر الصحاح واللسان (كسع).

(٦) سلف البيت: ١٤٤/١.

(٧) انظر حكاية الأَخْفَش في أدب الكاتب: ٥٨٥-٥٨٦، والاقتضاب: ٢٧٢، وشرح الملوكي:

٢٣، والمزهر: ٤٩/٢.

(٨) انظر الكتاب: ٢٤٤/٤.

(٩) انظر في هذا المقتضب: ٥٥/١، والمنصف: ٢٠/١.

(١٠) انظر في هذا المقتضب: ٥٥/١، والمنصف: ٢٠/١.

(١١) كذا في المنصف: ٣١/١، وانظر الأصول: ١٨٠/٣، والخصائص: ٥٦/١.

(١٢) من قوله: «وليس في الأسماء فعل ..» إلى قوله: «الأبنية» قاله في شرح الملوكي: ٢٤=

المزیدُ فيه فهي كثيرةٌ جداً تُقَارَبُ^(١).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادة إما أن تكون من جنس حروف الكلمة كالدال الثانية في قُعْدُد ومَهْدَد، أو من غير جنسها كهزمة أَفْكَل وأَحر، أو للإلحاق كواو جَوْهَر وجَدُول أو لغير الإلحاق كألَف كاهِل وغلَام).

قال الشَّارح: معنى الزيادة أن يُضَاف إلى الحروف الأصول ما ليس منها ممَّا قد يَسْقُط في بعض تصارييف الكلمة ولا يقَابِل بقاء ولا عَيْن ولا لام، وذلك يكون [٢١١/أ] إما بتكرير حرفٍ من نفس الكلمة، نحو الباء من جَلَبٍ والدال من قُعْدُد، أو بزيادة حرفٍ من غير جنسها من حروف «اليوم تنساه»، نحو واو جَوْهَر وياء صَيْرَف وهزمة أَفْكَل وأَحر، والغرض من ذلك إما إفادة معنى لم يكن، وإما إلحاق بناء ببناء غيره، وإما المدُّ وتكثير البناء لا غير، كألَف غلام وواو عجوز وياء صحيفة وسعيد ونحوها.

فأمَّا الأول فنحو ألَف ضارب وميم مضروب، ألا ترى أن الألف في ضارب يفيد أنه فاعِل، والميم في مضروب يفيد معنى المفعوليَّة، [١١٤/٦] ونحو حروف المضارعة يختلف اللفظُ بها لاختلاف المعنى، وأشباه ذلك كثيرةٌ.

وأما الثاني وهو المزيْدُ للإلحاق فنحو الدال في قُعْدُد ومَهْدَد، فقُعْدُد ملحقٌ ببرثن، ولذلك لم يُدْعَم المثلان فيه كما أُدْعِمَا في حُبَّ وودَّ، والقُعْدُد: القريب الآباء من الجدِّ الأعلى، ومَهْدَد ملحقٌ بجَعْفَر، وهو اسم امرأة، وكذلك جَوْهَر وصَيْرَف ألحقا بالواو والياء بجَعْفَر ودَخَرَج^(٢).

وأما الزيادة للمدِّ وتكثير البناء فنحو واو عجوز وألف غلام وياء سعيد، لم يُرَد بهذه الزيادة إلا امتدادُ الصوت وتكثيرُ اللفظ لأنهم كثيراً ما يحتاجون إلى المدِّ عوضاً من شيء

=بتصرف يسير.

(١) «ترتقي في قول سيبويه إلى ثلاث مائة وثمانية أبنية، وزيد عليها بعد سيبويه نيفٌ على الثمانين»، شرح الشافية للرضي: ١/ ٥٠، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٤٥ فما بعدها، والسيرافي: ٦٠٦ فما بعدها.

(٢) انظر فيما سلف: المنصف: ١/ ١١-١٢، وشرح الملوكي: ١١٣، ١١٦-١١٨.

قد حُذِفَ أَوْ لِلَّيْنِ الصَّوْتُ بِهِ، أَلَا تَرَى أَنَّ الضَّرْبَ الثَّالِثَ مِنَ الطَّوِيلِ نَحْوُ قَوْلِهِ^(١):
[١١٥/٦]

أَقِيمُوا بَنِي النُّعْمَانِ عَنَّا صَدُورَكُمْ
وَالْأَثْقِيمُوا صَاغِرِينَ الرُّؤُوسَا
ونحو قول الآخر^(٢):

لَعَمْرُكَ إِنِّي فِي الْحَيَاةِ لَزَاهِدٌ
وَفِي الْعَيْشِ مَا لَمْ أَلَقْ أُمَّ حَكِيمٍ
إنما لَزِمَ الرَّدْفُ^(٣) ليكون عوضاً من السبب المحذوف من مفاعيلن، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادة المجانسة لا تخلو من أن تكون تكريراً للعين
كخَفَيْدٍ وَقَبٍّ أَوْ لِلَّامِ كخَفَيْدٍ وَخَدَبٍ أَوْ لِلْفَاءِ وَالْعَيْنِ كَمَرْمَرٍ وَمَرْمَرٍ أَوْ لِلْعَيْنِ
وَاللَّامِ كَصَمَخَمٍ وَبَرْهَرَةٍ^(٤))، وما عداها من الزوائد فمن^(٥) حروف سألتُمونيها).

قال الشَّارِحُ: المراد بالزيادة المجانسة أن يكون الحرفُ المزيْدُ من جنس حروف أصول
الكلمة، كأنهم كرَّروا ما هو من نفس الكلمة، وذلك يكون بتكرير العين، قالوا: خَفَيْدٌ،
وهو الظِّلِمُ السريع، وهو من قولهم: خَفَدَ الظِّلِمُ إذا أسرع، ألحقوه بزيادة الياء وتكرير
العين بِسَفَرَجَلٍ، وقالوا: قَبٍّ؛ النونُ الثانيةُ زائدةٌ مكرَّرةٌ من غير فصل، ووزنه فِعْلٌ،
ملحقٌ بِدَرْهَمٍ، وقد كرَّروا اللامَ، قالوا: خَفَيْدٌ للظِّلِمِ أيضاً، زادوا الياء وكرَّروا اللامَ
لِلْإِلْحَاقِ بِسَفَرَجَلٍ أيضاً، إِلَّا أَنَّ الْمَكْرَرَّ ههنا اللَّامُ من خَفَيْدٍ، والعينُ من خَفَيْدٍ^(٦)،

(١) هو يزيد بن الحَذَّاقِ الشَّيْبِيِّ كما في المفضليات: ٢٩٨، والبيت بلا نسبة في كتاب الشعر: ٥٩-
٦٠، والمنصف: ١٤/١، والوافي في العروض والقوافي: ٣٩، وأمالى ابن السجري: ١/٤٣٢.
(٢) هو قطري بن الفجاءة، والبيت في شعر الخوارج: ٤٤، والكامل للمبرد: ٣/٢٩٧،
والمنصف: ١٤/١.

(٣) أي الواو في الرؤوس والياء في حكيمة من البيتين السالفين، انظر المنصف: ١٤/١.

(٤) في المنصف: ٢٤٠ «وبرهرة» تحريف.

(٥) سقط من المنصف: ٢٤٠ «فمن» خطأ، وأثبتته من كلام ابن يعيش الآتي.

(٦) انظر لهذا السيرافي: ٦٤٤-٦٤٥، والنكت: ١١٥٦.

وقالوا: خَدَبْتُ، أَي ضَخَمْتُ^(١)، ومثله هَجَفْتُ^(٢)، كَرَّرُوا اللَّامَ مِنْ غَيْرِ فَضْلٍ لِلْإِخْلَاقِ بِقِمَطَرٍ^(٣)، وَأَمَّا الْفَاءُ فَلَمْ تَأْتِ مَكْرَرَةً فِي شَيْءٍ مِنْ كَلَامِ الْعَرَبِ إِلَّا فِي حَرْفٍ وَاحِدٍ، وَهُوَ مَرْمِيسٌ لِلدَّاهِيَةِ الشَّدِيدَةِ^(٤) فِي قَوْلِ الرَّاجِزِ^(٥):

.....حَذَبَاءُ مَرْمِيسٍ

وَزَيْتُهُ فَعْفَعِيلٌ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَرَّاسَةِ^(٦)، وَهِيَ الشُّدَّةُ، فَكُرِّرَتِ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ^(٧)، فَأَمَّا مَرْمِيسٌ^(٨) فَلَمْ يَحْكِهِ سَبِيوِيهِ، وَهُوَ الْأَرْضُ الْمُلَسَّاءُ الَّتِي لَا نَبَاتَ بِهَا، مِنْ قَوْلِهِمْ: مَكَانٌ مَرَّتٌ بَيْنَ الْمُرُوتَةِ^(٩)، وَقَدْ كَرَّرُوا الْعَيْنَ وَاللَّامَ، قَالُوا: صَمَخَمَخَ لِلْعَظِيمِ الضَّخَمِ، كَرَّرُوا الْعَيْنَ وَاللَّامَ لِلْإِخْلَاقِ بِسَفَرَجَلٍ، وَمثله قَالُوا: بَرَهْرَهَةٌ لِلصَّافِيَةِ اللَّوْنِ، كُرِّرَتِ فِيهِ الْعَيْنُ وَاللَّامُ.

«وَمَا عَدَاهَا مِنَ الزَّوَائِدِ فَمِنْ حُرُوفٍ سَأَلْتُمُونِيهَا»، أَي مَا عَدَا مَا ذُكِرَ مِنَ التَّكْرِيرِ فَلَا تَكُونُ الزِّيَادَةُ إِلَّا بِحُرُوفٍ سَأَلْتُمُونِيهَا، وَالْأَوَّلُ قِيَاسٌ وَالثَّانِي مَسْمُوعٌ غَيْرُ قِيَاسٍ، فَتَقُولُ فِي حَرْجٍ^(١٠) إِذَا شِئْتَ: حَرْجَجٌ وَحَرْجٌ قِيَاسًا عَلَى جَلَبَبٍ وَقَنْبٍ، وَلَا تَقُولُ: حَرْوَجٌ وَلَا

(١) انظر لهذا السيرافي: ٥٩٣، ٥٩٥.

(٢) هو الطويل الضخم. اللسان (هجف).

(٣) هو الجمل القوي السريع. اللسان (قمطر).

(٤) في المنصف: ١٢/١ «للداهية والشدة»، وفي اللسان (مرس): «داهية مرميس: أي شديدة».

(٥) البيت بتمامه:

داهية حذباء مرميس

وهو في المنصف: ١٣/١ بلا نسبة.

(٦) كذا في الكتاب: ٣٢٧/٤، وانظر السيرافي: ٦٤٦، وسفر السعادة: ٤٤٩.

(٧) من قوله: «وأما الفاء فلم..» إلى قوله: «والعين» قاله ابن جني في المنصف: ١٢/١-١٣ بخلاف يسير.

(٨) ظاهر كلام ابن جني أنه لغة في مرميس، ونصَّ عليه ابن عصفور، انظر المنصف: ١٣/١، وسر الصناعة: ١٥٥، والمتع: ١٣٩.

(٩) كذا في الصحاح (مرت).

(١٠) الحرج: القطعة من اللحم. اللسان (حرج).

حَيَّرَجَ قِيَاساً عَلَى جَوْهَرٍ وَصَيَّرَفَ، فَاعْرِفْهُ إِنَّ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالزِّيَادَةُ تَكُونُ وَاحِدَةً وَثْنَتَيْنِ وَثَلَاثًا وَأَرْبَعًا، وَمَوَاقِعُهَا أَرْبَعَةٌ، مَا قَبْلَ الْفَاءِ وَمَا بَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَمَا بَعْدَ اللَّامِ، وَلَا تَخْلُو مِنْ أَنْ تَقَعَ مُفْتَرِقَةً أَوْ مَجْتَمِعَةً).

قَالَ الشَّارِحُ: الزِّيَادَةُ فِي الْكَلِمَةِ قَدْ تَكُونُ وَاحِدَةً، نَحْوُ الْهَمْزَةِ فِي أَحْمَرٍ، وَثْنَتَيْنِ فِي نَحْوِ مُنْطَلِقٍ، وَثَلَاثًا فِي نَحْوِ مُسْتَخْرِجٍ، وَأَرْبَعَةً فِي نَحْوِ أَشْهِيَابٍ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ مَا تَنْتَهِي إِلَيْهِ الزِّيَادَةُ، وَتَبْلُغُ بِنَاتِ الثَّلَاثَةِ بِالزِّيَادَةِ سَبْعَةً، فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ فِيهَا أَرْبَعَةَ أَحْرَفٍ، نَحْوُ عِرْفَانَ^(١) وَأَشْهِيَابٍ، وَيَبْلُغُ ذَلِكَ بِنَاتِ الْأَرْبَعَةِ، نَحْوُ عَبَوَثَرَانٍ، وَهُوَ نَبْتُ طَيْبِ الرِّيحِ^(٢)، وَآخِرُ نَجَامٍ، فَتَكُونُ الزِّيَادَةُ فِيهِ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ، وَأَكْثَرُ مَا تَبْلُغُ بِنَاتِ الْخَمْسَةِ بِالزِّيَادَةِ سِتَّةَ أَحْرَفٍ نَحْوُ عَضْرَفُوطٍ^(٣) وَقَبْعَثَرَى^(٤)، وَلَمْ يَتَصَرَّفُوا فِيهَا بِأَكْثَرِ^(٥) مِنْ زِيَادَةِ وَاحِدَةٍ، وَإِنَّمَا كَثُرَ التَّصَرُّفُ فِي الثَّلَاثَةِ بِالزِّيَادَةِ لِكَثْرَتِهِ، وَقَلَّ فِي الْخَمَاسِيِّ لِقَلَّتِهِ.

وَإِذَا لَمْ تَكْثُرِ الْكَلِمَةُ لَمْ يَكْثُرِ التَّصَرُّفُ فِيهَا، أَلَا تَرَى أَنَّ كُلَّ مِثَالٍ مِنْ أَمْثَلَةِ الثَّلَاثَةِ لَهُ أُبْنِيَّةٌ كَثِيرَةٌ فِي التَّكْسِيرِ^(٦) لِلْقِلَّةِ وَالْكَثْرَةِ، وَلَيْسَ لِلرَّبَاعِيِّ إِلَّا مِثَالٌ وَاحِدٌ، الْقَلِيلُ وَالْكَثِيرُ فِيهِ سَوَاءٌ، وَهُوَ فَعَالِلٌ، نَحْوُ حَنَاجِرٍ وَبَرَائِنٍ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْخَمَاسِيِّ مِثَالٌ فِي التَّكْسِيرِ لِانْحِطَاظِهِ عَنْ دَرَجَةِ الرَّبَاعِيِّ فِي [١١٦/٦] التَّصَرُّفِ وَكَانَ مَحْمُولاً عَلَى الرَّبَاعِيِّ، نَحْوُ فَرَازِدٍ وَسَفَارِجٍ، فَلِذَلِكَ كَثُرَتِ الزِّيَادَةُ فِي الثَّلَاثَةِ وَتَوَسَّطَتْ فِي الرَّبَاعِيِّ وَقَلَّتْ فِي الْخَمَاسِيِّ، وَأَمَّا مَظَانُّ الزِّيَادَةِ فَمَا قَبْلَ الْفَاءِ وَبَعْدَ الْفَاءِ وَبَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ وَبَعْدَ اللَّامِ، فَسَيَأْتِي الْكَلَامُ عَلَى ذَلِكَ مَفْصَلاً إِنَّ شَاءَ اللَّهُ.

(١) هُوَ الدَّلِيلُ الْحَاقِقُ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٦٢/٤، وَالسِّيْرَانِي: ٦٣٨-٦٣٩، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٦٦.

(٢) كَذَا جَاءَ فِي الصَّحَاحِ (عَبَثَر)، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٦٠.

(٣) هُوَ ذِكْرُ الْعِظَاءِ، انْظُرِ الصَّحَاحَ (عَضْرَفَ)، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٧١.

(٤) هُوَ الْجَمْلُ الْعَظِيمُ، انْظُرِ السِّيْرَانِي: ٥٥٧، ٦٧١.

(٥) فِي ط، ر: «أَكْثَرُ».

(٦) فِي ط: «التَّكْثِيرُ» تَحْرِيفٌ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فالزيادة الواحدة قبل الفاء في نحو أَجْدَلْ وإِئْمِدْ وأُصْبِعْ وإِضْبِعْ وأُبْلَمْ وأَكْلُبْ وتَنْضُبْ وتُذْرَأْ وتُثْقَلْ وتَحْلَى وَيَزَمَعْ ومَقْتَلْ ومَنْبَرْ ومَجْلِسْ ومُنْخَلْ ومُضْحَفْ وَمَنْخِرْ وَهَبْلَعْ؛ عند الأخفش).

قال الشَّارح: لما قَدَّمَ الكلام على مواقع الزيادة مُجْمَلًا لِرَمِه ببيان ذلك مفصَّلًا مشروحًا، فمن الزيادة أولاً الهَمْزَةُ، نحو أَجْدَلْ، وهو الصَّقْرُ، الهَمْزَةُ فيه زائدة لوقوعها في أول بنات الثلاثة ولأنه من الجَدَلْ، وهو الفَتْلُ، كأنه يَفْتَلُ الصَّرِيَّةَ [٢١١/ب] ليصيدها، وهذا البناء يكون اسماً وصفةً، فالاسم ما ذكرناه من أَجْدَلْ وأفكَلْ، وهو الرَّعْدَةُ، والصفة أبيض وأحمر وإئْمِدْ؛ بكسر الهَمْزَةِ والميم، وهو حَجَرٌ يُتَكَلَّلُ به، الهَمْزَةُ زائدة في أوله لوقوعها في أول بنات الثلاثة.

فإن قيل: فالميم أيضاً من حروف الزيادة، قيل: الميم إذا وقعت حشواً لا يُحْكَمُ بزيادتها إلا إذا قامت الدلالة على ذلك، فلذلك قُضي بزيادة الهَمْزَةِ دون الميم، ومثله إَجْرِدْ، وهو نبتٌ، ولا نعلمه جاء صفة^(١).

وأما إِضْبِعْ فالهَمْزَةُ في أولها زائدة لوقوعها في أول بنات الثلاثة، وتذكر وتؤنث وفيها خمس لغات: إِضْبِعْ؛ بكسر الهَمْزَةِ وفتح الباء، وهي أشهرها، ومثله إِبْنٌ، وهو موضعٌ بَعْدَن^(٢)، وإِشْفَى الذي للإِسْكَاف^(٣)، وهو المخَرَز^(٤)، ولم يأتِ صفة، وقالوا: أُصْبِعْ بضم الهَمْزَةِ وفتح الباء، وقالوا: إِصْبِعْ بكسر الهَمْزَةِ والباء، كأنهم أتبعوا الباء الهَمْزَةَ في الكسر، وقالوا: أُصْبِعْ بضم الهَمْزَةِ والباء، أتبعوا الباء أيضاً ضمَّ الهَمْزَةِ، وقالوا: أُصْبِعْ بفتح الهَمْزَةِ وكسر الباء^(٥)، ومن ذلك أُبْلَمْ وأَكْلُبْ، الهَمْزَةُ فيهما زائدة لِمَا ذكرناه، والأبْلَمْ:

(١) كذا قال سيبويه: ٤/ ٢٤٥، والأصل تشديد الدال، انظر السيرافي: ٦٠٧، والمنصف: ٣/ ٩٠، واللسان (جرد).

(٢) انظر السيرافي: ٦٠٧، ومعجم البلدان (إبين).

(٣) الإِسْكَاف عند العرب التَّجَار، عن السيرافي: ٦٠٨.

(٤) كذا قال السيرافي: ٦٠٧.

(٥) ذكر السخاوي ثمان لغات في إِصْبِعْ، وذكر الفيروزآبادي عشرًا، وزاد سيبويه عليها، انظر =

خُوصُ المَقْل، وفيه لغات.

قالوا: أَبْلَمْ؛ بضم الهمزة واللام ولا نعلمه جاء صفة^(١)، وقالوا: أَبْلَمْ؛ بفتحهما وإِيلَمْ؛ بكسرهما، والواحدة بالتاء^(٢)، وأما أَكْلَبُ فجمعُ كَلْب، وليس في الأسماء المفردة ما هو على أَفْعُل، إنما ذلك في الجمع نحو أَعْبُدْ وَأَفْلَسْ، ومن ذلك تَنْضُب^(٣)، وهو شجر كالنَّعْ، والنَّعْ: شجر يُتَّخَذُ منه القِسِي، والتَّنْضُبُ يُتَّخَذُ منه السَّهَام، والتاء فيه زائدة لأنه ليس في الكلام فَعْلُل مثل جَعْفَر؛ بضمّ الفاء، وتُذْرَأُ التاء فيه زائدة لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَر؛ بضمّ الجيم، وهي عند الأخفش^(٤) أيضاً زائدة من جهة الاشتقاق لأنه من الدَّرْء، وهو الدَّفْع، والتَّذْرَأُ من معنى الدَّفْع، يقال: رجل ذو تُذْرَأ، [١١٧/٦] أي صاحبُ قوّة على دفع الأعداء، وقد جاء في الأسماء، قالوا: تُرْتَبُ وتُثَقَل لغة في الثعلب^(٥)، وبعضهم يجعله وصفاً فيقول: أَمْرٌ تُرْتَبُ^(٦)، أي راتب، قال^(٧):

وكان لنا فضلٌ على الناس تُرْتَبُ

= الكتاب: ٤/ ٢٤٥، والصحاح (صبع)، وسفر السعادة: ٧٠، والقاموس: (صبع).

(١) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٤٥.

(٢) انظر هذه اللغات في المقتضب: ٣/ ٩٠، والمنصف: ٣/ ٩٠، والصحاح (بلم).

(٣) انظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٢٦، ٦٤٨، وسفر السعادة: ١٨٨.

(٤) أثبت الأخفش بناء فعلل؛ بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، ولم يعده سيبويه في

الأبنية الرباعية، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٩، والسيرافي: ٥٩٣-٥٩٤، والمنصف: ١/ ١٣٧-

١٣٨، وشرح الشافية للرضي: ١/ ٤٨.

(٥) سقط من ط، ر: «وتثقل لغة في الثعلب».

(٦) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٤/ ٢٧٠، وانظر السيرافي: ٥٦١، ٦٤٩، وسفر السعادة: ١٧٨.

(٧) صدر البيت:

«ملكنا ولم نُملك وقُذنا ولم نُقد»

وقائله زيادة بن زيد العذري كما في الأغاني [دار الكتب-مؤسسة جمال للطباعة]: ٢١/ ٢٦١،

والبيت بلا نسبة في الصحاح (رتب)، وسفر السعادة: ١٧٨.

وقالوا: ناقة تَحْلِبَة، أي تُحَلَبُ قبل أن يضرِبها الفحلُ وتَحْلِبَة وتَحْلَبَة^(١) أيضاً، ومن ذلك تَنْفُل، وهو من أسماء الثعلب بفتح التاء الأولى وسكون الثانية وضمّ الفاء، وفيه أربع لغات، قالوا: تَنْفُل على ما تقدّم وتَنْفُل كأنه ملحقٌ بِبُرْنٍ وتَنْفُل كَتُدْرَأ، كأنه ملحقٌ بِجُنْدَب وتَنْفُل مثل جَعْفَر، والتاء فيه زائدة؛ لأنه ليس في الكلام فَعْلُل مثل جَعْفَر^(٢)، فهو مثل تَنْضُب، وإذا ثبت أنها زائدة في هذه اللغة كانت في لغة مَنْ قال: تَنْفُل؛ بالضمّ أيضاً زائدة، وإن كانت على زنة بُرْنٍ لأنه قد ثبت زيادتها على لغة مَنْ فتح التاء، ولا تكون أصلاً في لغة زائدة في لغة أخرى؛ لأن اللَّفْظَ واحدٌ والمعنى واحدٌ^(٣).

وأما تَحْلِي فإنه تَفْعِل بكسر التاء والعين، وهو مهموز من حَلِيّ الأديم إذا فَسَدَ، ولا يكون إلا اسماً^(٤)، وهو قليل، والتَحْلِي: فسادٌ يلحقُ الجلدَ من السَّكِين عند السِّلخ^(٥)، وقيل: إنه بشارة الأديم، يقال: حَلَأْتُ الأديم إذا بَشَرْتُهُ^(٦)، فالتاء فيه زائدة للاشتقاق.

واليرْمَع: حجارة بيض^(٧) تلمع، والياء في أوله زائدة لأنها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة، ولم يأت هذا البناء إلا في الأسماء دون الصفات، ومثل يَرْمَع يَلْمَق، وهو القَبَاء فارسيٌّ معرَّب^(٨)، ولم يأت في الأسماء ولا الصفات يُفْعِل؛ بضم الياء وكسر العين.

وقد وقعت الميم زائدة أولاً في بنات الثلاثة نحو مَقْتَل ومَنْبَر ومَجْلِس، فالمَقْتَل يقع على المصدر والزمان والمكان، وقد تقدّم الكلام عليه، وقالوا: مَنْبَرٌ لِلآلَةِ التي يَنْبِرُ عليها

(١) انظر هذه اللغات في السيرافي: ٦٤٩، وسفر السعادة: ١٨٢.

(٢) هذا قول سيبويه في الكتاب: ١٩٦/٣، وانظر ما سيأتي: ٣٠٧/٩.

(٣) انظر اللغات في تنفل في الكتاب: ١٩٦/٣، ٢٧٠-٢٧١، والأصول: ٢٠٦/٣، والمنصف: ١٠٤/١-١٠٥.

(٤) انظر الكتاب: ٢٧١/٤، والمنصف: ٥٣/٣، والسيرافي: ٦٤٩.

(٥) انظر السيرافي: ٦٤٩، والصحاح (حلاً)، وسفر السعادة: ١٧٨.

(٦) انظر النكت: ١١٥٨، ١١٨٨.

(٧) زاد الجوهري في الصحاح (رمع) «رقاق»، وانظر رأي ابن جني في اشتقاق (يرمع) وردّ السخاوي عليه في المنصف: ١٠٢/١، وسفر السعادة: ٥٠٤-٥٠٥.

(٨) انظر الكتاب: ٢٦٥/٤، والسيرافي: ٦٤٢، والمعرّب: ٣٥٥.

الخطيب، أي يرفع صوته؛ من نَبْرٍ يَنْبَرُ، أي رفع صوته، والمَجْلِس مكان الجلوس، وإذا أريد المصدرُ قالوا: المَجْلَس؛ بالفتح، وقد ذُكِر، ومنه مُنْخُل اسمُ لآلة النَّخْل، فهو كالمُذْهَن والمُسْعَط، وقد تقدّم شرح ذلك، ومنه المُصْحَف من لفظ الصحيفة، تقول: أَصْحَفْتُهُ فهو مُصْحَف، أي جعلته صحيفة، وربّما [١١٨/٦] كَسَرُوا أوله وقالوا: مُصْحَف^(١)؛ يشبّهونه بالآلة، وقالوا: مَنْخَر؛ لموضع النخير، فهو كالمَسْجِد والمنبِت، وهو في الصفة قليل، وقالوا: هَبْلَع^(٢) وهَجَرَ^(٣)، الهاءُ فيهما زائدة عند الأَخْفَش لأن هَبْلَعاً مشتقٌّ من البَلْع، والهَجَرَ من الجَرَ، وهو المكان السهل المُتْقَاد، فهو من معنى الطُّول، وسيبويه يجعل الهاء أصلاً لقلّة زيادة الهاء أولاً، فهو كدِرْهَم^(٤)، فهذه الألفاظ في أولها زائدٌ واحدٌ لِمَا ذكرناه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وما بين الفاء والعين في نحو كاهِل وخاتَم وشَأْمَل وضَيغَم وقَنْبَر وجُنْدَب وعَوَسَج).

قال الشّارح: هذه الأسماء ممّا وقعت الزيادةُ فيه ثانياً بعد الفاء، من ذلك الألفُ، وهو موضع زيادتها لأنّه لا يمكن زيادتها أولاً لأنّها ساكنة، والساكنُ لا يمكن الابتداءُ به، قالوا: كاهِل، وهو الحارِك، فالألفُ فيه زائدة لأنّها لا تكون مع بنات الثلاثة إلّا زائدة، ومثله حاتِم، وهو القاضي؛ من حَتَم الأمر إذا أَحْكَمَه وقَضاه، وهو الغراب أيضاً، قالوا: لأنّه يَحْتَم بالفراق^(٥)، وقالوا في الصفات: ضارب وقاتِل، الألفُ فيهما زائدة لأنّه من الضَّرْب والقَتْل، وقد زيدت الهمزةُ ثانيةً، قالوا: شَأْمَل للرَّيح، فالهمزة زائدة، ووزنه

(١) كسر الميم لغة تميم، وضمّها لغة قيس، وحكي عن الكسائي فتحها، انظر الصحاح واللسان (صحف).

(٢) هو الأَكُول. اللسان (هبلع).

(٣) هو الطويل المشوق. اللسان (هجرع).

(٤) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٢٨٩/٤، وليس في كلام العرب: ١٠٧، وسر الصناعة: ٥٦٩، وسفر السعادة: ٤٨٤، وشرح الملوكي: ٢٠٤، والارتشاف: ٢١٩.

(٥) انظر أدب الكاتب: ١٩١، والصحاح واللسان (حتم).

فَأَعْلَ لِقَوْلِهِمْ: شَمَلَتْ الرِّيحُ إِذَا هَبَّتْ شَمَالًا، وَلَا نَعْلَمُهُ جَاءَ صِفَةً، وَفِيهِ لُغَاتٌ، قَالُوا: شَمَلٌ؛ بِسُكُونِ الْمِيمِ وَشَمَلٌ؛ بِفَتْحِهَا، وَشَمَالٌ وَشَأْمَلٌ [٢١٢/أ] عَلَى مَا ذَكَرْنَا^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ الْيَاءُ زِيدَتْ ثَانِيَةً فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالْأَسْمُ زَيْنَبٌ وَغَيْلَمٌ، وَالْغَيْلَمُ: السُّلْحُفَةُ^(٢)، وَالصِّفَةُ ضَيْغَمٌ لِلْأَسَدِ، قِيلَ لَهُ ذَلِكَ لِعَضِّهِ وَالضُّغْمُ: الْعَضُّ^(٣)، وَقَالُوا: صَيَّرَ لِلصَّرَافِ، قَالَ سَبِيوِيَّةُ: «وَلَا نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ فَيَعْلُ؛ بِالضَّمِّ وَلَا فَيَعْلُ؛ بِالْكَسْرِ فِي غَيْرِ الْمُعْتَلِّ»^(٤).

وَقَدْ زَادُوا النُّونَ ثَانِيَةً أَيْضًا، قَالُوا: قُنْبَرٌ، وَهُوَ طَائِرٌ مَعْرُوفٌ، وَيُقَالُ لَهُ أَيْضًا: الْقُنْبَرَاءُ وَالْقُبْرَةُ، وَالْجَمْعُ قُبَرٌ؛ النُّونُ فِي الْقُنْبَرِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأَسْمَاءِ جُعْفَرٌ؛ بِفَتْحِ الْفَاءِ^(٥)، وَلِقَوْلِهِمْ فِيهِ: قُبْرَةٌ؛ بِغَيْرِ نُونٍ، وَقَالُوا: جُنْدَبٌ لَذَكَرِ الْجَرَادِ، وَقَالُوا: عَنَسَلٌ، وَهِيَ النَّاقَةُ السَّرِيعَةُ، وَالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهُ مِنْ عَسَلَ الذُّبُّ إِذَا أَسْرَعَ^(٦)، وَقَدْ زَادُوا الْوَاوَ ثَانِيَةً أَيْضًا، قَالُوا: كَوَكَبٌ وَعَوَسَجٌ لَضَرْبٍ مِنَ الشُّوكِ، فَالْوَاوُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ مَعَ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا كَذَلِكَ.

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَمَا بَيْنَ الْعَيْنِ وَاللَّامِ فِي نَحْوِ شَمَالٍ وَغَزَالٍ وَحِمَارٍ وَغُلَامٍ وَبَعِيرٍ وَعَثِيرٍ وَعُثْبٍ وَعُرْنَدٌ وَقَعُودٌ وَجَذُولٌ وَخِرُوعٌ وَسُدُوسٌ وَسَلَمٌ وَقِنَبٌ). قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ وَقَعَتْ الزِّيَادَةُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ ثَالِثَةً بَعْدَ الْعَيْنِ، قَالُوا: شَمَالٌ لِلرِّيحِ فِي إِحْدَى لُغَاتِهَا، وَقَدْ ذُكِرَتْ^(٧)، وَمِنْ ذَلِكَ الْأَلْفُ، قَالُوا: غَزَالٌ وَحِمَارٌ وَغُلَامٌ، فَالْأَلْفُ

(١) انظر هذه اللغات في أدب الكاتب: ٥٧٥، والصحاح واللسان (شمل).

(٢) انظر السيرافي: ٦٢٥.

(٣) كذا في السيرافي: ٦٤٣.

(٤) الكتاب: ٢٦٦/٤، وانظر النكت: ١١٥٧.

(٥) بهذا علل المازني، انظر المنصف: ١٣٥-١٣٦، وانظر اللغات السالفة في الصحاح (قبر).

(٦) انظر السيرافي: ٦٢٨، وسفر السعادة: ٣٨١.

(٧) انظر ما سلف قبل قليل.

زائدة لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك، فغَزَالُ فَعَالٍ، وَغَلَامُ فَعَالٍ مِنَ الْغُلْمَةِ، وَهِيَ شَهْوَةُ النِّكَاحِ، وَإِنَّمَا قِيلَ لِلصَّغِيرِ: غُلَامٌ عَلَى سَبِيلِ التَّفَاوُلِ بِالسَّلَامَةِ وَبَلُوغِ سَنِّ الْإِحْتِلَامِ^(١)، وَحِمَارُ فَعَالٍ مِنَ الْحُمْرَةِ لِأَنَّ الْغَالِبَ عَلَى حُمُرِ الْوَحْشِ الَّتِي هِيَ أَصْلُهَا الْحُمْرَةُ.

وَقَدْ زَادُوا الْيَاءَ ثَالِثَةً فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالْأَسْمُ بَعِيرٌ وَقَضِيبٌ، فَالْبَعِيرُ الْيَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ لَوُقُوعِهَا مَعَ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَهُوَ يَقَعُ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَحُكِيَ^(٢) عَنْ بَعْضِ الْعَرَبِ: صَرَعْتَنِي بَعِيرِي، أَيْ نَاقَتِي، وَيُقَالُ: شَرَبْتُ مِنْ لَبَنٍ بَعِيرِي، فَهُوَ كَالْإِنْسَانِ فِي وَقُوعِهِ عَلَى الذَّكَرِ وَالْأُنْثَى، وَالنَّاقَةُ كَالْجَارِيَةِ وَالْجَمْلُ كَالرَّجُلِ^(٣)، قَالَ الْفَرَاءُ: الْجَمْلُ زَوْجُ النَّاقَةِ^(٤)، وَالْقَضِيبُ وَاحِدُ الْقُضْبَانِ، وَالصِّفَةُ قَالُوا: طَوِيلٌ وَظَرِيفٌ.

وَقَدْ جَاءَ عَلَى فِعْلٍ أَسْمًا وَصِفَةً، فَالْأَسْمُ عَثِيرٌ، وَهُوَ الْغُبَا^(٥)، وَجَمِيرٌ قَبِيلَةٌ^(٦)، وَالصِّفَةُ، قَالُوا: رَجُلٌ طَرِيمٌ إِذَا كَانَ طَوِيلًا، وَالطَّرِيمُ: السَّحَابُ الْكَثِيفُ^(٧)، وَأَمَّا عَلِيبٌ [١١٩/٦] وَهُوَ أَسْمٌ وَإِدْفَنَاءٌ نَادِرٌ؛ لَمْ يَأْتِ أَسْمٌ مَضْمُومٌ الْفَاءِ سَاكِنٌ الْعَيْنِ مَفْتُوحٌ الْيَاءِ غَيْرُهُ^(٨)، وَقَالُوا: عُرْنَدٌ، النَّوْنُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِمُخَالَفَتِهِ الْأُصُولَ إِذْ لَيْسَ فِي الْأُصُولِ مِثْلُ جُعْفَرٍ؛ بَضْمٌ الْجِيمِ وَالْعَيْنِ وَسُكُونُ الْفَاءِ، وَحُكِيَ سَبْيُوهُ وَتَرَّ عُرْنَدٌ^(٩)، أَيْ غَلِظَ، وَقَالُوا أَيْضًا:

(١) انظر الصحاح (غلم).

(٢) انظر هذه الحكاية في أدب الكاتب: ٢٩١، والصحاح (بعر).

(٣) من قوله: «وهو يقع على الذكر ..» إلى قوله: «كالرجل» قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٣٢٦ بخلاف يسير، وحاكي الخبر الأصمعي، انظر الإبل له: ١٠٦، والمذكر والمؤنث لأبي بكر الأنباري: ١/١٢٠.

(٤) انظر قول الفراء في الصحاح واللسان (جل).

(٥) انظر الصحاح (عثر)، والسيرافي: ٥٩٤، ٦٢٥.

(٦) انظر السيرافي: ٦٤٤.

(٧) كذا في الصحاح واللسان (طرم)، وانظر النكت: ١١٥٦.

(٨) كذا في أدب الكاتب: ٥٩٧، والصحاح (علب)، وانظر النكت: ١١٥٦.

(٩) انظر الكتاب: ٤/٢٧٠، والسيرافي: ٦٤٨، والخصائص: ٩٦/٣، والمتع: ٨٥.

عَرَنَدَد، أَي صُلْب، كَأَنَّهُ أَلْحَقَ بِسَفَرَجَل^(١).

وقد جاءت الواو زائدةً ثالثةً في فَعُول وفِعُول وفُعُول، وأما فَعُول فيكون اسماً وصفةً، فالاسمُ فَعُود وخُرُوف، والصفةُ صَدُوق وصَبُور، فالقُعود من الإبل: البَكْر حين يُرَكَب، كَأَنَّهُ أَمَكَّنَ من افْتِعَاد ظهره^(٢)، والخرُوف: الحَمَل، وربَّما سُمي المَهْرُ خَرُوفاً^(٣).

وأما فَعُول فيكون اسماً وصفةً، فالاسم جَدُول وجَزُول، والصفةُ جَهْورٌ وحَشُور، يقال: رجل جَهْورٌ وجَهْورِيٌّ الصوت، أَي رَفِيعُهُ^(٤)، والحَشُور: المتفَخِّجُ الجَنِينُ^(٥)، يقال: فرس حَشُور، والجَدُول: النهر الصغير، والجَزُول: الحجارة.

وأما فِعُول؛ بكسر الفاء وفتح الواو فهو قليل، قالوا: خِرَوعٌ وعِتود^(٦)، فالخِرَوع: نبتٌ معروف، وكلُّ نبتٍ ضعيف يُثْنَى فهو خِرَوع^(٧)، والعِتود^(٨): اسم وادٍ لم يأتِ منه إلا هذان الحرفان من الأسماء، ولا نعلمه جاء صفةً.

وأما فُعُول فقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ أُتِيّ، وسُدُوس، فالأُتِيّ: مَسِيلُ الماء،

(١) كذا في اللسان (عرد).

(٢) قاله الجوهري في الصحاح (قعد).

(٣) حكى ذلك الأصمعي، انظر الصحاح واللسان (خرف).

(٤) كذا في اللسان (جهر).

(٥) قاله السيرافي: ٦٢٤.

(٦) في ط، ر: «وعتور»، انظر ما سيأتي بعد قليل.

(٧) كذا في الصحاح واللسان (خرع)، وانظر النبات للأصمعي: ٣٥.

(٨) في الكتاب: ٢٧٤/٤، و«علود»، ودفع السيرافي والأعلم هذا الوجه وصحَّحاً أن يكون «عتود» بالثاء، وقال السيرافي: «ولا أعرف معنى علود في الأسماء» السيرافي: ٦٥٣، وانظر النكت: ١١٥٩، وأورده السخاوي «عتود»، وقال: «ولم يأت على هذا المثال غيره وغير خروع» سفر السعادة: ٣٦٣، ومثله قال الجوهري وابن منظور في الصحاح واللسان (خرع)، وانظر معجم البلدان (عتود).

وفي ط: «عتور»، قال ابن منظور: «جاء فِعُول من الأسماء خروع وعتور، وهو الوادي الخشن التربة» اللسان (عتر).

وبعضهم يفتحُ الهمزة، وأنكرَ الضمَّ الأصمعيُّ^(١)، فَمَنْ ضَمَّ فهو عنده فُعُول لا محالة، والأصلُ أَتُوِي، فقلبت الواو ياءً لاجتماعها مع الياء على حدِّ طويته طياً، لأنه ليس في الأسماء فُعِيل بضمِّ الفاء، ومَنْ فتح الهمزة جاز أن يكون فُعُولاً، وقلبت الواو فيه ياءً على ما قلنا، وجاز أن يكون فَعِيلًا.

وأما سُدُوسٌ؛ بالضمِّ ف ضربٌ من الطيَالِسة الملوّنة، وسُدُوسٌ؛ بالفتح: قبيلة، هذا قولٌ أكثر أهل اللغة، وذهب الأصمعيُّ إلى أَنَّ سَدُوساً؛ بالفتح: الطَيْلَسَان وسُدُوسٌ؛ بالضمِّ: القبيلة^(٢)، فالواو في ذلك كله زائدة لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك. وأما سُلَّم فهو فُعَل، وقد جاء هذا البناء اسماً وصفةً، فالاسم سُلَّم، وهو واحد السَّلالم، وحُر جمع حُرّة، وهو طائر، والصفة قالوا: زُمَح وزُمَل، فالزُمَح؛ بالزاي المعجمة والخاء غير المعجمة، وهو اللثيم، وقيل: القصير الدميم^(٣)، والزُمَل: الجَبَان، قال^(٤):

حَلَقْتُ غَيْرَ زُمَلٍ وَلَا وَكَلٍ

وأما قَنَب فهو فَعَل، ويكون اسماً وصفةً، فالاسم قَنَب، وهو نبت معروف، وإمْر: ولد الضَّان، والصفة إمَّعة وهِيَخ، فالإمَّعة الذي لا رأي له ويتبع كلَّ قول، والهِيَخ^(٥):

(١) وذهب الجرمي إلى أن الفتح والضم لغتان، انظر قولي الأصمعي والجرمي في السيرافي: ٦٥٤، وسفر السعادة: ٢٩-٣٠، وذكره الجوهري في الصحاح (أبي) مفتوحاً ليس غير، وانظر اللسان (أبي).

(٢) كلام ابن يعيش على سدوس قاله السيرافي: ٦٥٤ بتصرف يسير، ووافق ابن السكيت الأصمعي، انظر إصلاح المنطق: ٣٣٣، وغلطهما غير واحد، انظر أدب الكاتب: ٤٢٨، والصحاح (سدس)، وسفر السعادة: ٢٩٧-٢٩٨.

(٣) كذا في الصحاح (زمع)، وانظر النكت: ١١٦٢، واللسان (زمع).

(٤) هو الأعرج المعني، انظر شرح الحماسة للمرزوقي: ٢٩٠، والتذكرة الحمدونية: ٤٠٤ / ٢. «والوكل: الذي يكل أمره إلى غيره» اللسان (وكل).

(٥) كذا جاءت في الكتاب: ٣٠٨ / ٤ بالخاء، وأشار السيرافي إلى هذه الرواية وقال: ولم يفسره أحد، وقال: فحل هيح؛ بالجيم هائج، انظر كلامه في المخصص: ٣ / ٧، واللسان (هيح)، =

الهائخ، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وما بعد اللام في نحو علقى ومغزى^(١) وبهمى
وسلمى وذكري وحبل ودقري^(٢) وشعبي ورغش وفريسن وبلغن وقرد وشرب
وعند ورميد ومعد وخدب وجبن وفلز).

قال الشارح: قد جاءت الزيادة منفردة آخرًا كثيرًا، من ذلك الألف، وقد جاءت
رابعة لا زيادة في الكلمة غيرها، وذلك على ضربين:

أحدهما: أن تكون ملحقة، والآخر: أن تكون للتأنيث، وذلك نحو علقى ومغزى،
الألف فيهما زائدة للإحاق، فعلقى ملحق بجعفر، ومغزى ملحق بدرهم، والعلقى
نبت، والواحدة علقاة، ومثله أرطى، وهو نبت أيضًا^(٣)، وبهمى وسلمى وذكري،
الألف فيها زائدة للتأنيث، والبهمى: نبت^(٤)، وسلمى أحد جبلي طي^(٥)، وذكري
بمعنى الذكر مصدر، وألفه للتأنيث، وأما ذفري؛ بالذال المعجمة فهو من القفا حيث
يعرق من خلف الأذن^(٦)، وألفه زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف، وبعضهم ينونه
ويُلحِقُه بدرهم^(٧)، والأول الكثير، ومن ذلك شعبي؛ بضم الشين وفتح العين، وهو
موضع^(٨)، وألفه للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

= ونقل السخاوي عن الجرمي وغيره تفسير (هيخ) بالخاء أنه من صفات الفحل، وأنه ضبعة
الفحل، انظر سفر السعادة: ٤٩٠.

(١) في المفصل: ٢٤١ «ومغزى» تصحيف.

(٢) في المفصل: ٢٤١ «وذفري»، وسيشرحها ابن يعيش على أنها ذفري، ودقري: روضة باليامة،
انظر معجم البلدان (دقري).

(٣) انظر في هذا السيرافي: ٦٣٠، وسفر السعادة: ٣٧٧، وما سيأتي: ٢٨٢ / ٩.

(٤) انظر السيرافي: ٦٣١.

(٥) كذا في معجم البلدان (سلمى).

(٦) كذا في الصحاح (ذفر).

(٧) انظر هذين القولين في السيرافي: ٦٢٢، وسفر السعادة: ٢٧٨، وما سيأتي: ٢٨٢ / ٩.

(٨) هو جبل لطى، انظر إصلاح المنطق: ٢٢١، وسفر السعادة: ٣١٦، ومعجم البلدان =

وقد زادوا النون [٢١٢/ب] آخراً مفردة، قالوا: رَعَشَنَ للذي يَرَعَشُ، يقال: رجل رَعَشَنَ وجَل رَعَشَنَ لاهتزازه في السير^(١)، فنونه زائدة للإلحاق بجعفر لأنه من الرَّعَشِ، ومثله صَيَّفَنَ^(٢)، وهو من لفظ الضيف ومعناه، وقالوا: فَرَسَنَ، والفَرَسَنَ للبعير [١٢٠/٦] كالحافر للدابة^(٣)، ونونه زائدة للإلحاق بزبرج لأنه من فَرَسَتْ^(٤)، وقالوا: بَلَعَنَ، أي بليغ من البلاغة^(٥)؛ بكسر الفاء وفتح العين، ومثله قولهم: عَرَضَنَ للفرس تعرّض^(٦) في عدوها نشاطاً، وناقاة عَرْضَنَ، وقالوا: قَرَدَدَ للأرض الغليظة، ويقال لها: الْقُرْدُودُ أيضاً^(٧)، كُرِّرَتْ فيها الدالُّ للإلحاق بجعفر، ولذلك لم يُدْغَمِ المثلان فيها، ومثله مَهْدَدَ اسمَ امرأة، وقالوا: سُزْدَدَ وشُرْبُ؛ بضمّ الفاء واللام، فسُرْدَدَ: اسم موضع^(٨)، وشُرْبُ: شجر^(٩)، وقيل: موضع^(١٠)، والدال والباء زائدتان للإلحاق ببُرْثَنَ، وقالوا في الصفة: قُعْدَدَ، وهو أقرب القبيلة إلى جدّه^(١١)، ومنهم مَنْ يفتحه^(١٢)، وذلك ممّا يقوّي

= (شعبي).

(١) قاله الجوهري في الصحاح (رعش).

(٢) «هو الذي يتبع الضيف كالطفيل» السيرافي: ٦٢٤، وانظر سفر السعادة: ٣٣٨.

(٣) كذا في الصحاح (فرسن)، وانظر سفر السعادة: ٤٠٨.

(٤) قاله السيرافي: ٦٢٤.

(٥) قاله السيرافي: ٦٤٧.

(٦) في ط، ر: «تعرض» انظر اللسان (عرض).

(٧) قاله الجوهري في الصحاح (قرد).

(٨) انظر سفر السعادة: ٢٩٨، ومعجم البلدان (سردد).

(٩) كذا فسرّه الجرمي، انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه من الأبنية: ١٩٩، وتهذيب اللغة:

٣٥٦/١١.

(١٠) انظر سفر السعادة: ٣١٥، ومعجم البلدان (شرب).

(١١) قاله السيرافي: ٦٢٣، وانظر الصحاح (قعد).

(١٢) مثل به سيبويه مفتوحاً، انظر الكتاب: ٧٧/٤، وأثبت الرضي وزن فعلل؛ بضمّ الفاء وفتح

اللام الأولى وإسكان العين على قلته. انظر شرح الشافية له: ٤٨/١، وانظر أيضاً النكت:

١١٤٧.

بناءً جُخْدَبَ، إذ لولا إرادة الإلحاق به لما فُكَّ الإدغام.

وقد جاء من ذلك فِعْلِلْ؛ بكسر الفاء واللام، قالوا: رماد رَمِدِد، أي هالك^(١)، ألحقوه بتكرير اللام بزبرج، وهو قليل لم يأت إلا صفةً، وأما مَعَدَّ اسمٌ قبيلة^(٢) فإن ميمه أَضْلُ والِدال الثانية زائدة لقولهم: تَمَعَّدَد إذا صار على خُلُقٍ مَعَدَّ، ولم يُرَدْ بالزيادة الإلحاق، ولذلك أَدَغِها، ومثله شَرَبَةٌ، وهو مكان^(٣)، وقالوا: خِدَبٌ مثل هَجَفَ، وهو الضخم الجافي^(٤)، وقالوا: جَبَنَةٌ وجَبَنَةٌ لهذا المأكول، يقال: جُبْنٌ وجُبْنٌ، وقد يضعفونه^(٥)، قال^(٦):

جُبْنَةٌ مِنْ أَطْيَبِ الْجُبْنِ

ومثله دُجْنٌ، والواحدة دُجْنَةٌ^(٧) وهو العَيم، وقالوا في الصفة: قُمْدٌ^(٨) وُصْمُلٌ^(٩)، أي شديدان، وقالوا: فَلَزَّ لَمَّا يَنْفِيهِ الْكَيْرُ مِنْ خَبَثٍ مَا يُذَابُ مِنْ جَوَاهِرِ الْأَرْضِ^(١٠)، فالزاي الثانية زائدة، فهذه الأسماء كلها وقعت الزيادة فيها آخرًا بعد اللام، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والزيادتان المفترقتان بينهما الفاء في نحو: أَدَابِرُ وَأَجَادِلُ وَالنَّجَجُ وَالنَّدَدُ، وزُنْهًا أَفْنَعْلُ، وَمُقَاتِلُ وَمُقَاتِلُ وَمَسَاجِدُ وَتَنَاضِبُ وَيَرَامِعُ). قال الشَّارح: قد وقع في الأسماء ما فيه زيادتان فَرَقَ بينهما الفاء، وذلك في أسماء

(١) بهذا فسرهُ ابن السراج في الأصول: ٢/٣١٢، وانظر الكتاب: ٤/٢٧٧.

(٢) انظر الاشتقاق لابن دريد: ٣٠-٣١.

(٣) انظر سفر السعادة: ٣١٢، ومعجم البلدان (شربة).

(٤) انظر الصحاح (هَجَفَ).

(٥) انظر هذه اللغات في إصلاح المنطق: ١١٨، والصحاح (جبن).

(٦) البيت في المطلع على أبواب الفقه: ٣٨٩ بلا نسبة.

(٧) قاله السيرافي، انظر المخصص: ٩/٩٣، وظاهر كلام سيبويه أن «دجن» واحد، انظر الكتاب: ٤/٢٧٧، والصحاح واللسان (دجن).

(٨) انظر النكت: ١١٦٣، وسفر السعادة: ٤٢٦.

(٩) انظر النكت: ١١٦٣، وسفر السعادة: ٣٢٢.

(١٠) قاله الجوهري في الصحاح (فلز)، وانظر الكتاب: ٤/٢٧٧، والأصول: ٣/٢١٢،

والنكت: ١١٦٣، والمتع: ١/٨٦.

صاحبة العدة، منها ما هو جمعٌ ومنها ما هو مفردٌ، فأما الجمعُ فنحوُ أَجَادِلْ وَمَسَاجِدْ وَتَنَاضِبْ وَيَرَامِعْ، فَأَجَادِلْ جمعُ أَجْدَلْ، وهو الصَّقر، فالهمزةُ في أوله زائدةٌ لأنها كانت في أول واحدٍ مزيده، والألفُ مزيده للجمع، والجيمُ التي هي فاءٌ قد فصلت بين الزيادتين، وكذلك مَسَاجِدْ في جمع مَسْجِدْ، فالميمُ زائدةٌ لأنه من السُّجود، والألفُ للجمع، والسينُ فاءٌ فاصلةٌ بينهما، وتَنَاضِبْ جمعُ تَنَضَّبْ، وهو ضَرْبٌ من الشجر، فالتاءُ فيه زائدةٌ لما تقدَّم من مخالفةِ بنائه للأصول، والألفُ مزيده للجمع، والنونُ التي هي فاءٌ قد فصلت بين الزيادتين أيضاً، وَيَرَامِعْ جمعُ يَرَمَعْ، وهو الحجارةُ الرَّقاق^(١)، فالياءُ زائدةٌ فيه لما تقدَّم من أنها لا تكون أصلاً مع الثلاثة، والألفُ زائدةٌ للجمع، والراءُ فاصلةٌ بينهما.

وأما المفردُ فقد جاء على أَفَاعِلْ؛ بضمِّ الهمزة، قالوا: أَجَارِدْ وهو موضع^(٢)، والصفةُ أَدَابِرْ وَأَبَاتِرْ، وذكر سيبويه أَدَابِرْ في الأسماء، والصوابُ أنه صفةٌ، يقال: رجلٌ أَدَابِرْ للذي يقطعُ رَحِمَهُ ولا يُلوي على أحدٍ، كأنه يُعْرِضُ عنهم ويُوَلِّيهُم دُبْرَهُ.

ومثله أَبَاتِرْ^(٣) للذي يقطع رَحِمَهُ، فالألفُ فيه زائدةٌ لأنها لا تكون في بنات الثلاثة فصاعداً إلا زائدةً، وإذا ثبت زيادة الألف كانت الهمزة في أوله زائدةٌ لأنها لا تكون أصلاً في أول بنات الثلاثة مع أن أَدَابِرْ وَأَبَاتِرْ من الدُّبَرِ والبُتْرِ، وقد فصلت الفاء بين الزيادتين. وجاء أيضاً على أَفَنَعْلْ، قالوا في الاسم: أَلَنَجَجْ، وهو العودُ يُتَبَخَّرُ به^(٤)، ويقال فيه:

(١) انظر السيرافي: ٦٢٧، ٦٦١، وسفر السعادة: ٤٠٥.

(٢) انظر السيرافي: ٦١١، وسفر السعادة: ٣٣، ومعجم البلدان (أجارد).

(٣) ليس كما ذكر، فسيبويه ذكر أَدَابِرْ في الأسماء، وقال: «وهو في الصفة قليل»، الكتاب: ٢٤٦/٤، وقال السيرافي: «وأما أَدَابِرْ فما رأيت أحداً فسرّه في شيء من الأسماء، وما ذكره سيبويه إلا بثبت، وقد ذكره الجرّمي فقال: الأَدَابِرْ هو الذي يقطع رَحِمَهُ ويدبر عنها، وقال أبو عبيدة: رجلٌ أَدَابِرْ: لا يقبل قول أحدٍ»، السيرافي: ٦١٠-٦١١، وانظر المخصص: ٧٢/٣، والنكت: ١١٤٤.

(٤) كذا في الصحاح (لجج).

يَلَنجَجْ وَأَلَنجُوج^(١)، وكذلك أَلَنَدَدَ اللَّامُ فاصلة بين الزيادتين التي هي الهمزة والنون، والأَلَنَدَدَ بمعنى الأَلَدَ، يقال: خَصَمْتُ أَلَنَدَدَ، أي خَصِمْتُ^(٢)، قال^(٣): [١٢١/٦]

خَصَمْتُ أَبْرَّ عَلَى الْخُصُومِ أَلَنَدَدُ

فالنونُ فيها زائدةٌ لأنها قد وقعت ثالثةً ساكنةً في بنات الخمسة، ولا تكون إذا كانت كذلك إلا زائدةً، نحو شَرَنْبَث^(٤) وعَصَنْصَر^(٥)، وإذا ثبت زيادة النون لم تكن الهمزة إلا زائدة لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا زائدةً، وقد فصل بين الزيادتين بالفاء التي هي اللام، وأما مُقَاتِلٌ فهو اسمٌ فاعلٌ من قَاتَلَ، ومُقَاتَلٌ مفعولٌ منه، والميمُ والألفُ فيه زائدتان والقافُ التي هي فاءٌ قد فصلت بينهما، ولا نعلمه جاء اسماً^(٦).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما العينُ في نحو عاقول، وساباط وطومار وخَيْتَامٌ وِدْيَاسٌ وتَوْرَابٌ وقَيْصُومٌ).

قال الشَّارح: يريد أنه قد وقع في الأسماء ما فيه زيادتان والعينُ فاصلةٌ بينهما، فإحدى الزيادتين بعد الفاء والأخرى بعد العين، وذلك سبعةً أبنية: منها فاعول، يكون اسماً وصفةً، فالاسم نحو عاقول وناموس، فالعاقول: ما اعوجَّ من نهر أو وادٍ^(٧)،

(١) انظر اللغات في النجج في السيرافي: ٦١٢، والنكت: ١١٤٦، وسفر السعادة: ٩٠، ٥١٢، ولم يذكر سيبويه أنجوج، وذكر النجج، انظر الكتاب: ٢٤٧/٤.

(٢) انظر السيرافي: ٦١٣، وسفر السعادة: ٨٩، ٥١١.

(٣) صدر البيت:

«يُضحي على جذم الجذول كأنه»

وقائله الطرماح، وهو في ديوانه: ١٣٩، والسيرافي: ٦١٣، والنكت: ٩٢٨، وسفر السعادة: ٨٩، والجذول: أصول الشجر، والرواية في الديوان: «يلندد» بالياء.

(٤) الشرنبث: القبيح الشديد. النكت: ١١٨٨، واللسان (شريث).

(٥) في ط، ر: «غضنفر»، وهو الجافي، انظر اللسان (غضفر)، وعصنصر: جبل، انظر السيرافي: ٦٤٧، والنكت: ١١٥٧، ١١٨٨.

(٦) انظر السيرافي: ٦١٩.

(٧) انظر الصحاح (عقل)، والسيرافي: ٦١٨.

والتَّامُوس: قُتِرَةُ الصائد التي يَقْعُدُ فيها، والتَّامُوس: صاحب سِرِّ الإنسان، وموسى كان يأتيه التَّامُوس وهو جبرائيل عليه السلام^(١)، وقالوا في الصفة: حاطُوم وجارُوف، والحاطُوم: المُمْرئ، يقال: ماء حاطُوم، أي مُمْرئ^(٢)، والجارُوف: الموت العام^(٣)، كأنه يَجْتَرِفُ الأنفُسَ والمالَ، وسيلٌ جارُوف ما يمرُّ عليه^(٤)، والألف والواو فيهما زائدتان لأنهما لا تكونان في بنات الثلاثة إِلَّا كذلك، وقد وقعت الأولى التي هي الألف بعد الفاء التي هي العين والزيادة الثانية بعد العين التي هي القاف فَفَصَلَتْ العينُ بينهما.

ومن ذلك فاعال، قالوا: سَابَاط [٢١٣/أ] وهو كُلُّ سَقِيفَةٍ بين حائِطَيْنِ تحتها طريق^(٥)، وخاتَمَ لغةً في الخاتم^(٦)، ولا نعلمه جاء وصفاً^(٧)، فالألف فيهما زائدة، والباء والتاء اللتان هما عينان قد فَصَلْتا بينهما، ومن ذلك فُوعال، قالوا: طُومار وسُولاف، فطُومار: واحدُ الطَّوَامِيرِ وهي السَّجَلَات^(٨)، وسُولاف: أَرْضُ^(٩)، ولم يأتِ وصفاً^(١٠).

ومن ذلك فَيْعال، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خَيْتامٌ وذيئاسٌ وشَيْطانٌ، والصفةُ بَيْطارٌ وعَيْداقٌ، فالخَيْتام: واحد الخَوَاتِيمِ، يقال: خاتَمَ وخاتِمٌ؛ بالفتح والكسر^(١١)، وخاتَمَ

(١) انظر هذه المعاني في السيرافي: ٦١٨، والصحاح (نمس)، والنكت: ١١٤٦، وسفر السعادة: ٤٧٢.

(٢) قاله السيرافي: ٦١٨، وانظر النكت: ١١٤٦.

(٣) قال الأعلام: «الجاروف: الذي يحرف كلَّ شيء فيمضي به» النكت: ١١٤٦، وفي الصحاح (جرف) «الجارف: الموت العام».

(٤) كذا في اللسان (جرف).

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (سبط).

(٦) انظر السيرافي: ٦١٩، والصحاح (ختم).

(٧) كذا قال سيبويه: ٢٥٨/٤.

(٨) في اللسان (طمر): «الطومار: الصحيفة»، وانظر السيرافي: ٦١٧، والنكت: ١١٦٠، والمعرب: ٢٢٥، وسفر السعادة: ٣٤٩.

(٩) أو قرية، انظر سفر السعادة: ٣٤٩، ومعجم البلدان (سولاف).

(١٠) قاله سيبويه في الكتاب: ٢٥٨/٤.

(١١) انظر ما سلف قبل قليل.

وَحَيْتَام، كُلُّهُ بِمَعْنَى وَاحِدٍ، وَقَدْ فَصَلْتُ التَّاءَ بَيْنَ الزِّيَادَتَيْنِ، وَهِيَ الْيَاءُ وَالْأَلْفُ فَيَمَنْ قَالَ: حَيْتَام، وَبَيْنَ الْأَلْفَيْنِ فِي خَاتَام، وَقَالُوا: دِيَّاسٌ وَدِيَّاسٌ؛ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ^(١)، وَالْدِّيَّاسُ: سَجَنٌ كَانَ لِلْحَجَّاجِ، وَقَدْ يُقَالُ لِلْقَبْرِ: دِيَّاسٌ، كَأَنَّهُ مِنْ دَمَسْتُهُ، أَيْ دَفَنْتُهُ^(٢)، فَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ زَائِدَتَانِ لَذَلِكَ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْمِيمُ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ فَاصِلَةٌ بَيْنَهُمَا، وَقَدْ قَالُوا فِي جَمْعِهِ: دِيَّامِيسٌ وَدَمَامِيسٌ، فَمَنْ قَالَ: دِيَّامِيسٌ؛ بِالْيَاءِ كَانَتْ الْيَاءُ عِنْدَهُ غَيْرَ مُنْقَلِبَةٍ عَنْ غَيْرِهَا، وَالْأَقْيَسُ أَنَّ يَكُونُ جَمْعُ دِيَّاسٍ؛ بِالْفَتْحِ، وَمَنْ قَالَ: دَمَامِيسٌ كَانَتْ الْيَاءُ فِي دِيَّاسٍ مُنْقَلِبَةً مِنَ الْمِيمِ الْأُولَى، [١٢٢/٦] إِذِ الْأَصْلُ دِمَّاسٌ كَمَا قَالُوا: قِيْرَاطٌ فِي قِيْرَاطٍ لِقَوْلِهِمْ: قَرَارِيطُ^(٣).

وَالشَّيْطَانُ مَعْرُوفٌ، وَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ زَائِدَتَانِ، وَقَدْ فَصَلْتُ بَيْنَهُمَا الْعَيْنَ الَّتِي هِيَ الطَّاءُ، وَذَلِكَ عَلَى رَأْيِي مَنْ يَأْخُذُهُ مِنْ شَطْنٍ، أَيْ بَعْدَ^(٤)، وَالْبَيْطَارُ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ مَا أُخِذَ مِنْ بَطَرْتُ، أَيْ شَقَقْتُ، فَالْيَاءُ وَالْأَلْفُ زَائِدَتَانِ، وَقَدْ وَقَعَتِ الْعَيْنَ الَّتِي هِيَ الطَّاءُ فَاصِلَةً بَيْنَهُمَا، وَالْغَيْدَاقُ: الرَّجُلُ الْكَرِيمُ، وَهُوَ أَيْضاً مَنْ وَلَدَ الضَّبَّ^(٥)، وَقَالُوا: تَوْرَابٌ بِمَعْنَى التُّرَابِ، فَفَصَلُوا بِالرَّاءِ الَّتِي هِيَ عَيْنٌ بَيْنَ الزَّائِدَتَيْنِ، وَفِي التُّرَابِ لُغَاتٌ، قَالُوا: تُرَابٌ وَتَوْرَابٌ وَتَوْرَبٌ وَتَيْرَبٌ وَتُرْبٌ وَتُرْبَةٌ وَتُرْبَاءُ^(٦).

(١) فِي الْكِتَابِ: ٢٦٠ / ٤ بِفَتْحِ الدَّالِ وَكَسْرِهَا، وَانْظُرِ السِّيْرَافِي: ٦٢٦، ٦٣٥، وَالصَّحَاحُ (دَمَسُ)، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٢٧٦.

(٢) كَذَا عَنْ أَبِي زَيْدٍ فِي تَهْذِيبِ اللُّغَةِ: ٣٧٩ / ١٢، وَانْظُرِ السِّيْرَافِي: ٦٢٦، ٦٣٥، وَالنَّكْتُ: ١١٤٨، ١١٥٢، وَاللِّسَانُ (دَمَسُ).

(٣) انْظُرِ مَصَادِرَ الْحَاشِيَةِ السَّالِفَةِ، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٢٧٧.

(٤) هُوَ مَذْهَبُ سَيِّبِيهِ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٦٠ / ٤، وَذَهَبَ بَعْضُ أَهْلِ اللُّغَةِ إِلَى أَنَّ شَيْطَانًا فَعْلَانًا، انْظُرِ السِّيْرَافِي: ٦٦٨، وَالصَّحَاحُ (شَطْنُ)، وَالنَّكْتُ: ١١٦٠-١١٦١.

(٥) هُوَ قَوْلُ أَبِي زَيْدٍ فِي نَوَادِرِهِ: ٩٢، وَانْظُرِ السِّيْرَافِي: ٦٣٥، وَالنَّكْتُ: ١١٥٢، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٤٠١.

(٦) انْظُرِ السِّيْرَافِي: ٦٣٥، وَالصَّحَاحُ (تَرْبُ)، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ١٨٦.

ومن ذلك فَيُعُول، وقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ قَيْصُومٌ وَحَيْرُومٌ، والصفة قَيْوَمٌ وَدَيْمُومٌ، فالقَيْصُومُ: نَبْتُ^(١)، والحَيْرُومُ: الصدرُ لأنه موضع الحِزَامِ^(٢)، والقَيْوَمُ فَيُعُولُ مِنْ قَامَ بِالْأَمْرِ يَقُومُ إِذَا تَكَفَّلَ بِهِ، وهو من صفات الله عَزَّ وَجَلَّ؛ لأنه المتكفِّلُ بِأَرْزَاقِ العباد، والدَّيْمُومُ: الْمَفَازَةُ التي لا ماءَ فيها، قال^(٣):

قَدْ عَرَضْتُ دَوِيَّةً دَيْمُومًا

فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما اللَّامُ في نحو قُصَيْرِي وَقَرْنِي والجُلْنَدِي وَبَلَنْصِي وَحُبَارِي وَخَفِيدَد وَجَرْنَبَة).

قال الشَّارح: يريد أنه قد وقع الزائدان في الكلمة وفصل بينهما اللَّامُ، فكان أحدُ الزائدين قبل اللَّامِ والآخر بعده، فَمِنْ ذَلِكَ الْقُصَيْرِي لِلضَّلَعِ الْآخِرَةِ الْوَاحِنَةِ^(٤)، وهو تصغيرُ الْقُصْرَى مؤنثُ الْأَقْصَرِ، وقد فصل بين الزائدتين باللام التي هي الراء، وهو بناءُ تصغيرٍ يكون في الْأَسْمَاءِ وَالصِّفَاتِ، فَلِأَسْمَاءِ الْقُصَيْرِي وَالْعُلَيْقَى، وَالصِّفَةُ حُبَيْلَى وَسُكَيْرَى، وَالْقَرْنَى: دُوبِيَّةٌ طَوِيلَةُ الرَّجْلَيْنِ شَبِيهَةٌ بِالْحُتْفُسَاءِ أَعْظَمُ مِنْهَا^(٥)، وَالنُّونُ فِيهِ وَالْأَلْفُ زَائِدَتَانِ، فَالْنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا وَقَعَتْ ثَالِثَةً سَاكِنَةً فِيهَا هُوَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ، وَالْأَلْفُ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ أَصْلًا مَعَ الثَّلَاثَةِ فِصَاعِدًا، وَالْأَسْمُ مَلْحَقٌ فِيهِمَا بِسَفَرِ جَلٍّ. وهذا البناءُ كَثِيرٌ فِي الصِّفَةِ، نَحْوُ سَبْتَى وَسَبْنَدَى، وَهُوَ الْجَرِيُّ الْمُقَدِّمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ^(٦)،

(١) كذا فسرهُ السِّيرافي: ٦٤٣.

(٢) كذا فسرهُ السِّيرافي: ٦٤٣.

(٣) البيت بلا نسبة في الكتاب: ٢٦٦/٤، والسِّيرافي: ٦٤٤، والمُخَصَّص: ١٢٦/١٠، ودُوبِيَّة: الفلاة.

(٤) كذا في الصَّحاح (قصر).

(٥) قاله السَّخَاوِيُّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ: ٤١٩، وَانْظُرِ السِّيرافي: ٦٣٥، وَالنَّكَت: ١١٥٢.

(٦) كذا في الصَّحاح (سبت)، وَالتَّاءُ بَدَلُ مِنَ الدَّالِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَبْيُوهُ سَبْتَى عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ، وَإِنَّمَا =

وَعَفَرَنِي: الشَّدِيدُ الْقَوِيُّ^(١)، الْأَلْفُ فِي ذَلِكَ كُلُّهُ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ، يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ لِحَاقُ الْهَاءِ لَهَا إِذَا أُريدَ الْمُؤَنَّثُ، نَحْوُ: قَرْنَبَةٌ وَسَبْتَانَةٌ وَعَفْرَانَةٌ، وَقَدْ اكْتَفَى اللَّامُ فِي ذَلِكَ الزَّائِدَانِ النُّونُ وَالْأَلْفُ، وَأَمَّا الْجُلْنَدِيُّ؛ بَضَمُ الْجِيمِ وَفَتْحُ اللَّامِ^(٢) فَاسْمُ مَلِكِ عُثْمَانَ، النُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْأُصُولِ مَا هُوَ عَلَى زِنَةِ سَفَرَجَلٍ بَضَمُ السِّينِ، وَالْأَلْفُ فِي آخِرِهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ مَعَ الثَّلَاثَةِ إِلَّا كَذَلِكَ، وَقَدْ فَرَّقَتْ بَيْنَ الزَّائِدَيْنِ الدَّالُّ الَّتِي هِيَ لَامٌ.

وَالْبَلَنْصِيُّ: طَيْرٌ وَاحِدُهُ بَلْصُوصٌ^(٣)؛ جَاءَ الْجَمْعُ عَلَى غَيْرِ [١٢٣/٦] قِيَاسٍ، فَالْنُّونُ زَائِدَةٌ لِسُقُوطِهَا فِي بَلْصُوصٍ، وَالْأَلْفُ فِي آخِرِهِ زَائِدَةٌ أَيْضاً لِأَنَّهُ لَا تَكُونُ مَعَ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ فِصَاعِدًا أَصْلًا، وَقَدْ فَرَّقَتْ اللَّامُ الَّتِي هِيَ الصَّادُ بَيْنَهُمَا.

وَحُبَّارَى طَائِرٌ^(٤)، وَالْأَلْفَانِ فِيهِ زَائِدَتَانِ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا الرَّاءُ الَّتِي هِيَ لَامُ الْكَلِمَةِ، وَهَذَا الْبِنَاءُ فِي الْأَسْمِ كَثِيرٌ، نَحْوُ سُمَائِي، وَهُوَ طَائِرٌ^(٥)، وَشُكَاعِي وَهُوَ نَبْتٌ، وَالْأَلْفُ فِي آخِرِهِ لِلتَّأْنِيثِ؛ وَلِذَلِكَ لَا يَنْصَرَفُ فِي النُّكْرَةِ، وَحَكَى أَبُو الْحَسَنِ شُكَاعَاةً، وَحَكَى الْبَغْدَادِيُّونَ: سُمَانَاةً^(٦)، فَعَلِيَ هَذَا تَكُونُ الْأَلْفُ لَغَيْرِ تَأْنِيثٍ بَلْ لِكَثِيرِ الْكَلِمَةِ، وَلَا يَكُونُ

= ذكرها في كلامه على الحروف الزائدة، والسبندى لغة هذيل، ولغة غيرهم بالتاء، انظر الكتاب:

٤/ ٢٦٠، ٤/ ٣١٦، والقلب والإبدال لابن السكيت: ٥٤، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١٤٤،

وللقاللي: ١٦٦، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣، والسيرافي: ٦٣٦، وسفر السعادة: ٢٩٥.

(١) وهو من صفات الأسد، انظر السيرافي: ٦٣٦، والصحاح (عفر).

(٢) وتضم، انظر النكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٢٠٣، والممتع: ١٠١، واقتصر الجوهري في

الصحاح (جلد) على الضم، ونص عليه.

(٣) هو قول ابن الأعرابي والجرمي وابن قتيبة وابن دريد، انظر أدب الكاتب: ١٠٥، وجهرة اللغة:

١٢١٥، وتهذيب اللغة: ٢/ ٢٧٢، وسفر السعادة: ١٦٩-١٧٠، ودفع ابن سيده هذا القول،

وذهب إلى أن البلصوص اسم جمع، ونقل ذلك عن الفارسي، انظر الحلييات: ١٦٥، ١٦٨،

والمختصص: ٨/ ١٦٥، ٨/ ٨، وانظر أيضاً السيرافي: ٦٥٧، ٦٦٤، والصحاح (بلص).

(٤) انظر الصحاح (حبر)، والسيرافي: ٦٢٨، ٦٦٥، ٦٦٨.

(٥) انظر السيرافي: ٦٢٨.

(٦) انظر ما حكاه ابن يعيش عن أبي الحسن والبغداديين في معاني القرآن للأخفش: ٢٦٨، وسر

الصناعة: ٦٩٤.

هذا البناء وضفاً إلا أن يكون جمعاً، نحو كُسَالَى وسُكَارَى، وأما خَفَيْدَد فاسمُ الظَّليم ووزنه فَعَيْلَل، وهو السريع^(١)، ولا نعلمه جاء اسماً، الياء فيه زائدة، وكذلك الدالُّ الآخِرَةُ مكررةٌ للإلحاق، والجَرَبَةُ: العانة^(٢) من حُرِّ الوحش والكثير أيضاً، ويقال فيه: جَرَبَةٌ^(٣)، وقد فصلت اللام بين الزيادتين، وهما النون والتاء، فاعرفه.

(فَضْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما الفاء والعينُ في نحو إغصار وإخْرِيط وأُسْلُوب وإدْرُون ومفتاح ومضروب ومنديل ومغْرُود وتُمثال وتَرْدَاد ويَرْبُوع ويَعْصِيد وتَنْبِيْت وتَذُنُوب وتُنُوْط وتُبْشِّر وتُهْبِط).

قال الشَّارح: يريد أنه قد يُزاد في الكلمة زائدان، أحدهما أولاً قبلَ الفاء والآخِرُ قبلَ اللام، فيفَرَّقُ بين الزائدين الفاء والعينُ، وذلك [٢١٣/ب] نحو من أربعة عشر بناءً. الأولُ: إفعال، وذلك يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ إغصار وإمخاض، والصفةُ إسكاف، فالإغصار: ريحٌ شديدةُ الهبوب تثيرُ غباراً إلى السماء كأنه عمودُ نار، وقيل: إن لم يكن فيها نارٌ فليست إغصاراً^(٤)، والألفُ زائدةٌ لأنها مع ثلاثة أحرف أصول، وإذا ثبت زيادةُ الألف كانت الهمزة زائدةً؛ لأنها لا تكون في أول بنات الثلاثة إلا كذلك، وقد فصل بين الزيادتين بالفاء والعين، والإمخاض: مصدرُ أمخَضْتُهُ الحديثُ إمخاضاً إذا صدَّقْتُهُ^(٥)، والألفُ والهمزة زائدتان فيه لأنه من المَخْض، وهو الخالص، والإسكاف: النَّجَار، وكلُّ صانع عند العرب إسكاف^(٦).

(١) قاله السيرافي: ٦٤٤، وانظر الكتاب: ٢٦٧/٤، والأصول: ٢١٦/٣، والنكت: ١١٥٦.

(٢) أي القطيع.

(٣) انظر الكتاب: ٢٧٠/٤، ٢٧٧/٤، والأصول: ٢٠٦/٣، والسيرافي: ٦٤٨، وسفر السعادة: ٢٠٣.

(٤) كذا قال الجوهري في الصحاح (عصر)، والأعلم في النكت: ١١٤٣، وانظر سفر السعادة: ٨٠، واللسان (عصر).

(٥) انظر اللسان (محض).

(٦) قاله السيرافي: ٦٠٨، وانظر النكت: ١١٤٣، قال الجوهري: «قول من قال: كل صانع عند العرب إسكاف غير معروف» الصحاح (سكف).

الثاني: إِفْعِيل، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ إِخْرِيط، وهو ضربٌ من الحَمْض^(١)، وإِكْلِيل، وهو تاج الملك ومترلٌ من منازل القمر^(٢)، والصفةُ إِضْلَيْت وإِجْفِيل، يقال: سيفٌ إِضْلَيْت، أي: صَقِيل^(٣)، وإِجْفِيل: جبان، وظَلِيمٌ إِجْفِيل: يهربُ من كل شيء^(٤).

الثالث: أَفْعُول، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ أُسْلُوب وأُخْدُود، والصفةُ أُمْلُود وأُسْكُوب، فالأُسْلُوب واحد الأساليب، وهي الفُنُون^(٥)، والأُخْدُود: الشَّقُّ في الأرض والجمعُ أَخَادِيد^(٦)، والأُمْلُود: الناعم يقال: غصن أُمْلُود، أي ناعم^(٧)، والأُسْكُوب: المُنْسَكِب، يقال: ماء أُسْكُوب، أي مُنْسَكِبٌ، قال الشاعر^(٨):

الطَّاعِنُ الطَّعْنَةَ النَّجْلَاءَ يَتَّبِعُهَا مُتَعَنِّجٌ مِنْ دَمِ الْأَجْوَابِ أُسْكُوبُ [١٢٤/٦]

الرابع: إِفْعُول؛ بكسر الهمزة وفتح العين، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ إِذْرُون، وهو الدَّرَن والدَّنَس، يقال: فلان يرجعُ إلى إِذْرُونه، أي إلى أصله النَّجَس^(٩)، وأما الصفةُ فالإِسْحَوْف والإِزْمُول، والإِسْحَوْف: الواسع مَخْرَجُ الإِخْلِيل، وهو مَخْرَجُ البَوْل، ومَخْرَجُ

(١) في ط: «الخمض» تصحيف، وانظر النبات للأصمعي: ١٩، والنكت: ١١٤٣، وسفر السعادة: ٤١، واللسان (حمض).

(٢) كذا في النكت: ١١٤٣، وانظر الصحاح (كلل)، وسفر السعادة: ٨٥.

(٣) انظر سفر السعادة: ٧٣، واللسان (صلت).

(٤) قاله الأعلام في النكت: ١١٤٣، وصاحب اللسان (جفل).

(٥) انظر الكتاب: ٢٤٥/٤، والسيرافي: ٦٠٩، والصحاح (سلب)، والنكت: ١١٤٣، وسفر السعادة: ٦٢.

(٦) انظر الكتاب: ٢٤٥/٤، والسيرافي: ٦٠٩، والنكت: ١١٤٣.

(٧) انظر الكتاب: ٢٤٦/٤، والسيرافي: ٦٠٩، والنكت: ١١٤٣.

(٨) هو جندب أخت عمرو ذي الكلب كما في شرح أشعار الهذليين: ٥٨٠، واللسان (سكب)، والبيت بلا نسبة في السيرافي: ٦٠٩، والصحاح (سكب)، والرواية فيه وفي شرح أشعار الهذليين: «أثعوب»، وأشار إليها صاحب اللسان. الثعجرة: انصباب الدمع. اللسان (ثعجر)، ومن أجل أسكوب انظر الكتاب: ٢٤٦/٤، والنكت: ١١٤٣.

(٩) قاله السيرافي: ٦١١، وانظر الكتاب: ٢٤٦/٤، وسفر السعادة: ٤١.

اللَّبْن من الضَّرْع^(١)، والإِزْمُول: الذي يَزْمُل، أي يتبع غيرَه لضعفه^(٢).

الخامس: مِفْعَال، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ مِنْقَار ومِفْتَاح، والصفةُ مِضْحَاك ومِضْلَاح، والمِنْقَار للطائر والنَّجَّار، والمِفْتَاح واحد المفاتيح، والمِضْحَاك: الكثير الضَّحْك، والمِضْلَاح: الكثير الصَّلَاح، فالألف زائدةٌ فيها لأنها لا تكون أصلاً مع ذوات الثلاثة، وإذا ثبت زيادةُ الألف كانت الميمُ زائدةً؛ لأنها لا تكون أصلاً في أول بنات الثلاثة، وقد فُرقَ بينهما بالفاء والعين.

السادس: مَفْعُول، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ مَعْقُول بمعنى العقل^(٣)، ومَحْصُول بمعنى الحاصل وهو البقية^(٤)، والصفةُ مَعْرُور ومَضْرُوب، والمَعْرُور من الإِبِل الذي أصابه العُرْ، وهو قُرُوحٌ كالقُوباء تخرج في مشافر الإِبِل^(٥) وقوائِمها يسيلُ منها ماءٌ أصفر فتُكْوِي الصَّحاحُ لئلاً تُغديها المِراضُ^(٦)، ومَضْرُوب مفعول من الضرب.

السابع: مَفْعِيل، قد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ مَنْدِيل، والصفةُ مَسْكِين، فالْمَنْدِيل معروفٌ، يقال منه: تَنَدَّل الرجلُ إذا حَمَلَ المندِيلَ، فالميم زائدة والياء زائدة، وفُصِّلَ بينهما بالنون والذال، وهما الفاء والعين.

الثامن: تَفْعَالٌ؛ بكسر التاء، وقد جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ تَمَثَالٌ للصورة، ويُجْمَع على تَمَائِل، وقالوا: تَجَفَّافٌ وتَبْيَانٌ، والتَّجَفَّاف واحدٌ تَجَافَيْفُ الفرس، وهو ما يُلبَس عند الحرب والزينة^(٧)، وتَبْيَان بمعنى البَيان، فمنهم مَنْ يجعلُه مصدرًا من قَبِيلِ الشاذ^(٨)؛ لأنَّ

(١) انظر السيرافي: ٦١١، ٦١٢، والنكت: ١١٤٤، واللسان (سحف).

(٢) قاله السيرافي: ٦١٢، وانظر النكت: ١١٤٤.

(٣) «ما له معقول، أي عقل» اللسان (عقل).

(٤) «وحاصل الشيء ومحصوله: بقيته» الصحاح (حصل).

(٥) في ط، ر: «بالإبل في مشافرها».

(٦) قاله صاحبها الصحاح واللسان (عرر).

(٧) انظر النكت: ١١٤٨، واللسان (جفف).

(٨) انظر ما سلف: ٧٩/٦.

المصادر إنما تجيء على تفعّال؛ بالفتح نحو التَّلْعاب والتَّهْدَار، ولم يجيء بالكسر إلا حرفان وهما تَيَّان وتَلْقَاء، وسيبويه يجعلهما من الأسماء التي وُضعت موضع المصادر كالغارة وُضعت موضع الإغارة^(١)، وقد حكى السيرافي منها ألفاظاً متعدّدة^(٢)، وقالوا في الصفة من ذلك: تَضْرَاب وضَارِب، وهي التي تَضْرِبُ حالبها، فالتاء فيهن زائدة للاشتقاق لأنه من المِثْل والجَفاف والضَّرْب، والألف زائدة لما ذكرناه من وقوعها مع ثلاثة أحرف أصولٍ وقد فُصل بينهما بالفاء والعين.

التاسع: تَفْعَال؛ بفتح الأول نحو التَّرْدَاد والتَّهْدَار بمعنى الرَّدِّ والهِذْر، وقد تقدّم الكلام عليه في المصادر^(٣).

العاشر: يَفْعُول، جاء اسماً وصفةً، فالاسم يَرْبُوع وَيَعْقُوب وَيَسْرُوع، والصفة يَحْمُوم وَيَرْقُوع، واليَرْبُوع دُوبية [١٢٥/٦] شبيهة بالفأرة تَسْتَطِيبُهَا الْعَرَبُ^(٤)، واليَعْقُوب ذَكَر الْقَبْج^(٥)، واليَسْرُوع: دُوبية حمراء تكون في البَقْل ثم تَنْسَلِخ^(٦) فتكون كالفراشة^(٧)، واليَحْمُوم: لون كالْكُمْتة، يقال: فرس يَحْمُوم إذا كان كُمْتُهُ إِلَى السَّوَادِ، مأخوذ من الْحُمَّة وهي السَّوَاد^(٨)، واليَرْقُوع من صفات الْجُوع، يقال: جُوعٌ يَرْقُوعٌ، أي شديد^(٩).

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٨٤، وشرح الشافية للرضي: ١/ ١٦٧.

(٢) حكى السيرافي أن أهل اللغة ذكروا أن ما جاء على تفعّال؛ بكسر التاء ستة عشر حرفاً وسردها، انظر السيرافي: ٢٢٣.

(٣) انظر ما سلف: ٦/ ٧٩.

(٤) انظر السيرافي: ٦٢٦، والصحاح (ربع).

(٥) قاله السيرافي: ٦٢٦، والقبج فارسي معرّب، انظر الكتاب: ٤/ ٢٦٥-٢٦٦، والمعرّب: ٢٦٠.

(٦) في د، ط، ر: «تسلخ»، وما أثبت عن النكت: ١١٥٥، وانظر السيرافي: ٦٤٣.

(٧) قاله ابن السكيت في إصلاح المنطق: ١٦١، والأعلم في النكت: ١١٥٥، وفي الأول «فراشة»، وفي الثاني «فراشاً»، وانظر السيرافي: ٦٤٣، ٦٧١، وسفر السعادة: ٥٠٦، واللسان (سرع).

(٨) انظر السيرافي: ٦٢٦، والصحاح (حم)، والنكت: ١١٤٨.

(٩) قاله السيرافي: ٦٤٣، وانظر النكت: ١١٥٥، وسفر السعادة: ٥٠٦.

والحادي عشر: يَفْعِيل، قالوا: يَعْضِيد وَيَقْطِين، فَالْيَعْضِيد: بَقْلَةٌ وَأَحْسَبُهَا الطَّرْخُون^(١)، وَالْيَقْطِين: كُلُّ مَا لَيْسَ لَهُ سَاقٌ مِنَ النَّبَاتِ^(٢) كَالْبَطِيخِ وَنَحْوِهِ، وَفِيهِمَا زَائِدَانِ وَهُمَا الْيَاءَانِ، وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ.

الثاني عشر: تَفْعِيل؛ بِالتَّاءِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ فَوْق، قَالُوا: فِي الْأَسْمِ تَمْيِيزٌ وَتَنْبِيْثٌ^(٣)، وَلَمْ يَأْتِ صِفَةً وَقَدْ يُكْسَرُ أَوَّلُهُ^(٤)، وَالتَّاءُ وَالْيَاءُ فِيهِمَا زَائِدَتَانِ وَقَدْ فَصَّلَ بَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ.

الثالث عشر: تَفْعُول؛ بِالتَّاءِ الْمَعْجَمَةِ مِنْ فَوْق، قَالُوا: تَعْضُوضٌ، وَهُوَ ضَرْبٌ مِنَ التَّمْرِ أَسْوَدُ شَدِيدُ الْحَلَاوَةِ يَكْثُرُ بِهِجَرٌ^(٥)، وَقَالُوا: تَذْنُوبٌ [٢١٤/أ] لِلْبُسْرِ يَبْدُو بِهِ الْإِزْطَابُ مِنْ قَبْلِ ذَنْبِهِ، يَقَالُ مِنْهُ: ذَنْبُ الْبُسْرِ تَذْنِيبًا^(٦)، فَالتَّاءُ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ، وَكَذَلِكَ الْوَاوُ، وَقَدْ فَصَّلَتْ الْفَاءُ وَالْعَيْنُ بَيْنَهُمَا.

الرابع عشر: قالوا: تُبْشِّرُ وَتُنَوِّطُ وَتُهَبِّطُ عَلَى بِنَاءٍ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَلَمْ يَأْتِ صِفَةً، فَتُبْشِّرُ طَائِرٌ^(٧)، كَأَنَّهُ سُمِّيَ بِالْفِعْلِ، وَتُنَوِّطُ^(٨) أَيْضًا: طَائِرٌ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: سُمِّيَ بِذَلِكَ لِأَنَّهُ يُدَلِّي خِيوطًا مِنْ شَجَرَةٍ ثُمَّ يُفَرِّخُ فِيهَا^(٩)، وَأَمَّا تِهَبِّطُ فَقِيلَ: إِنَّهُ أَرْضٌ^(١٠)، وَقَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ: هُوَ طَائِرٌ^(١١)، فَالتَّاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ وَالشَّيْنُ الثَّانِيَةُ مِنْ تُبْشِّرُ أَيْضًا زَائِدَةٌ وَقَدْ فَصَّلَتْ

(١) «الطَّرْخُون: بقل طيب يطبخ باللحم» اللسان (طرخن)، وانظر النبات للأصمعي: ١٥.

(٢) كذا في السيرافي: ٦٤٣، والنكت: ١١٥٥.

(٣) «هو ما نبت على الأرض» السيرافي: ٦٤٩.

(٤) والوجه الفتح، انظر السيرافي: ٦٥٠، والنكت: ١١٥٨.

(٥) كذا في الصحاح (عضض)، وانظر السيرافي: ٦٥٠، والنكت: ١١٥٨، وسفر السعادة: ١٨٢.

(٦) كذا في الصحاح (ذنب)، وانظر السيرافي: ٦٥٠، والنكت: ١١٥٨، وسفر السعادة: ١٨١.

(٧) كذا قال السيرافي: ٦٥١، وذكر أن بعضهم يفتح الباء، وذكره الأعلام بفتح الباء، وضبطه السخاوي بضم التاء وفتح الباء، انظر النكت: ١١٥٨، وسفر السعادة: ١٧٣.

(٨) انظر ضبط تنوط في السيرافي: ٦٥١، وسفر السعادة: ١٨٣، والقاموس (ناط).

(٩) انظر قول الأصمعي في الصحاح (نوط)، وسفر السعادة: ١٨٣.

(١٠) هو قول الجرمي والسيرافي، انظر السيرافي: ٦٥١، وسفر السعادة: ١٨٣، ولم يذكر ياقوت (تهبط) في معجم البلدان.

(١١) انظر قول أبي عبيدة في السيرافي: ٦٥١، وهو قول الأعلام في النكت: ١١٥٨.

الباء والشين الأولى بينهما وكذلك أختاها، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبينهما العين واللام في نحو خَيْرَلى وخَيْرَرى وحِنْطَأو).

قال الشَّارح: قد فُصل بالعين واللام بين الزيادتين، فَمِنْ ذلك فَيَعْلَى، قالوا: خَيْرَلى، وهو ضَرْبٌ من المشي فيه تَفَكُّكٌ كَمَشْيِ النِّسْوان، يقال: خَيْرَلى وخَيْرَرى^(١)، ومثله الحَوَزَرى، قال^(٢):

وَالنَّاشِئَاتِ الْمَاشِيَاتِ الْحَوَزَرى

ولا نعلمه جاء صفةً، فالخَيْرَلى فيه زائدان الياء والألف، وقد فَصَّلَ بينهما العين واللام، ومثله الحَوَزَرى، الواو زائدة والألف لأنهما لا تكونان أصلاً مع ثلاثة أحرف أصولٍ، وأمَّا حِنْطَأو فهو القصيرُ وقيل: العظيمُ البطن^(٣)، والكِنْشَأو: العظيمُ اللِّحية^(٤)، ولا نعلمه جاء اسماً، فالنونُ فيهما زائدة لقولهم في تصغيره: حُطَيَّة، وكَثَّأتْ لحيته^(٥) إذا كثُرت، قال^(٦):

(١) انظر اللغات في خيزلى في إصلاح المنطق: ١٤٣، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١٠٤، والمخصص: ٢٦/١٤، والنكت: ١١٥٢، والصحاح (خزر)، والممتع: ١١٢.

(٢) نسب البيت في اللسان والتاج (خزر) إلى عروة بن الورد، وليس في ديوانه، ونسب في الصحاح (خزر) إلى أبي الصهباء بن المختار العقيلي، وورد في ديوان طرفة بن العبد: ١٥٧، وهو بلا نسبة في إصلاح المنطق: ١٤٤، والمخصص: ٢٦/١٤.

(٣) قاله السيرافي: ٦٤٧، ورواه بالطاء المعجمة، ومثله في الكتاب: ٢٦٩/٤، وورد في النكت: ١١٥٧، وسفر السعادة: ٢٣٦، واللسان (حنطأ) بالطاء غير المعجمة، ووردت اللغتان، انظر المحكم: ٣/٣١١-٣١٢، واللسان (حظأ).

(٤) ذكر السيرافي: ٦٤٧ أن بعضهم يقوله بالتاء، وبعضهم بالشاء، وانظر المنصف: ٢٦/٣، والنكت: ١١٨٦، وسفر السعادة: ٤٤٠.

(٥) حكى السخاوي هذا عن أبي عبيدة، انظر سفر السعادة: ٤٤٠.

(٦) البيت بلا نسبة في المنصف: ١/١٦٥، ٢٦/٣، وشرح الملوكي: ١٨٤، وسفر السعادة: ٤٤٠، والممتع: ١/٢٧٠، واللسان (كثأ)، والجوالق: وعاء، انظر المعرب: ١١٠، واللسان (جلق).

وَأَنْتَ أَمْرٌ قَدْ كَثُرَتْ لَكَ لَحِيَّةٌ كَأَنَّكَ مِنْهَا قَاعِدٌ فِي جُوَالِقٍ
(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَبَيْنَهُمَا الْفَاءُ وَالْعَيْنُ وَاللَّامُ فِي نَحْوِ أَجْفَلَى وَأُتْرَجٌ^(١))
وَالِزْرَبُ).

قَالَ الشَّارِحُ: يَرِيدُ أَنْ الزِّيَادَتَيْنِ قَدْ تَقَعَانِ فِي الْكَلِمَةِ عَلَى تَبَاعُدَ بَيْنَهُمَا، إِحْدَاهُمَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ قَبْلَ الْفَاءِ، وَالْأُخْرَى آخِرًا بَعْدَ اللَّامِ، فَيُفْصَلُ بَيْنَهُمَا بِالْفَاءِ وَالْعَيْنِ وَاللَّامِ، وَذَلِكَ أَفْعَلَى، قَالُوا: أَجْفَلَى، وَلَمْ يَأْتِ مِنْهُ غَيْرُهُ^(٢)، وَهُوَ اسْمٌ، وَهُوَ الدَّعْوَةُ الْعَامَّةُ، يَقَالُ: دُعِيَ فُلَانٌ فِي النَّقَرَى لَا فِي الْجَفَلَى وَالْأَجْفَلَى، أَيْ فِي الْخَاصَّةِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: لَا أَعْرِفُ الْأَجْفَلَى، وَحَكَاهُ غَيْرُهُ^(٣)، فَالْأَلْفُ الْآخِرَةُ فِي الْأَجْفَلَى زَائِدَةٌ غَيْرَ ذِي شَكٍّ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ [١٢٦/٦] أَصْلًا فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا، وَإِذَا ثَبَتَتْ زِيَادَةُ الْأَلْفِ آخِرًا كَانَتِ الْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهَا زَائِدَةً أَيْضًا لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا زَائِدَةً.

وَمِنْ ذَلِكَ أَفْعَلٌ يَكُونُ اسْمًا، وَلَمْ يَأْتِ صِفَةً، وَذَلِكَ نَحْوُ أُتْرَجٍ وَأُسْكُفَّةٍ، فَأُتْرَجُ الْجَيْمُ الثَّانِيَةُ زَائِدَةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: تُرْنِجُ^(٤)، وَإِذَا كَانَتِ الْجَيْمُ زَائِدَةً كَانَتِ الْهَمْزَةُ أَيْضًا زَائِدَةً فِي أَوَّلِهَا لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ فِي أَوَّلِ بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ إِلَّا كَذَلِكَ، وَالْأُسْكُفَّةُ مَعْرُوفَةٌ وَهِيَ عَتَبَةُ الْبَابِ^(٥)، وَالْهَمْزَةُ فِي أَوَّلِهَا زَائِدَةٌ وَالْفَاءُ الثَّانِيَةُ، فَأَمَّا تَاءُ التَّائِيثِ فَلَا اعْتِدَادَ بِهَا فِي الْبِنَاءِ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ، وَالِزْرَبُ: الْقَصِيرُ^(٦)، وَالْبَاءُ الْآخِرَةُ زَائِدَةٌ فِيهِ كَأَنَّهَا

(١) فِي الْمَفْصَلِ: ٢٤١ «أُتْرَبَ»، وَلَمْ أَرِ مِنْ ذِكْرِ هَذِهِ الْكَلِمَةِ فِي مِثْلِ هَذَا التَّمْثِيلِ، وَالَّذِي ذُكِرَ «أُتْرَجَ»، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٤٧/٤، وَالْأَصُولُ: ١٨٨/٣.

(٢) قَالَ سَبْيُوهِ: «وَلَا نَعْلَمُ إِلَّا أَجْفَلَى»، الْكِتَابَ: ٢٤٧/٤، وَانْظُرِ الْأَصُولُ: ١٨٨/٣، وَالنَّكَتُ: ١١٤٤.

(٣) انْظُرِ قَوْلَ الْأَصْمَعِيِّ فِي إِصْلَاحِ الْمَنْطِقِ: ٣٨١، وَالصَّحَاحُ (جَفَلَ)، وَانْظُرِ أَيْضًا الْمَقْصُورَ وَالْمُدَوَّدَ لَابْنِ وَلَادٍ: ٥٣، وَالسِّيْرَافِي: ٦١٤، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٥.

(٤) هُوَ جَمْعُ تَرْنِجَةٍ، انْظُرِ أَدَبَ الْكَاتِبِ: ٣٧٥، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٢٩، وَاللِّسَانُ (تَرْجَ).

(٥) كَذَا فِي الصَّحَاحِ (سَكَفَ)، وَالنَّكَتُ: ١١٤٤، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٦٠.

(٦) انْظُرِ السِّيْرَافِي: ٦١٤، وَالنَّكَتُ: ١١٤٤، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٤٥، وَاللِّسَانُ (رَزَبَ).

أَلْحَقْتَهُ بِجَرِّ دَخَلَ^(١)، وكذلك الإِزْرَبَةُ مِنَ الْحَدِيدِ الْبَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ؛ لِقَوْلِهِمْ فِيهِ: مِرْزَبَةٌ؛ بِالتَّخْفِيفِ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْمُجْتَمِعَتَانِ قَبْلَ الْفَاءِ فِي نَحْوِ مُنْطَلِقٍ وَمُسْطَبِعٍ وَمُهِرَّاقٍ وَإِنْقَحَلٍ وَإِنْقَحَرٍ).

قَالَ الشَّارِحُ: قَدْ تَكُونُ الزِّيَادَتَانِ مُجْتَمِعَتَيْنِ أَوَّلًا قَبْلَ الْفَاءِ وَحَشَوًا وَآخِرًا، فَأَمَّا اجْتِمَاعُهُمَا قَبْلَ الْفَاءِ فَيَكُونُ ذَلِكَ فِيهَا كَانَ جَارِيًا عَلَى الْفِعْلِ مِنْ نَحْوِ مُنْطَلِقٍ وَمُنْكَسِرٍ، الْمِيمُ وَالنُّونُ فِي أَوَّلِهِمَا زَائِدَتَانِ، وَقَالُوا: مُسْطَبِعٌ مِنْ اسْطَاعَ يَسْطَبِعُ، فَالْمِيمُ وَالسِّينُ زَائِدَتَانِ، فَهُوَ جَارٍ عَلَى الْفِعْلِ، وَقَالُوا: مُهِرَّاقٍ، الْمِيمُ وَالْهَاءُ، زَائِدَتَانِ لِأَنَّهُ مِنْ أَهْرَاقٍ يُهْرِيقُ، وَمَنْ قَالَ: هَرَّاقٌ يُهْرِيقُ كَانَتْ الْهَاءُ عِنْدَهُ بَدَلًا مِنْ هَمْزَةِ أَرَّاقٍ^(٢).

وَقَدْ جَاءَتِ الزِّيَادَتَانِ فِي أَوَّلِ غَيْرِ الْجَارِيِّ عَلَى الْفِعْلِ، وَهُوَ قَلِيلٌ جَدًّا فِي لَفْظَتَيْنِ أَوْ ثَلَاثٍ لَا غَيْرَ، قَالُوا: رَجُلٌ إِنْقَحَلُ^(٣)، أَيْ مُسِنَّ يَابِسُ الْجِلْدِ عَلَى الْعِظَمِ مِنْ قَوْلِهِمْ: قَحَلَ الشَّيْءُ يُقَحَلُ إِذَا يَبَسَ، فَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ فِي أَوَّلِهِمَا زَائِدَتَانِ لَمَّا ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْإِشْتِقَاقِ وَلِقَوْلِهِمْ فِي مَعْنَاهُ: قَحَلَ؛ بِفَتْحِ الْقَافِ وَسُكُونِ الْحَاءِ، وَقَالُوا: رَجُلٌ إِنْزَهُو^(٤) لِلْمُزْدَهِي، فَالْهَمْزَةُ وَالنُّونُ فِي أَوَّلِهِمَا زَائِدَتَانِ لِأَنَّهُ مِنَ الزَّهْوِ، وَهُوَ الْفَخْرُ، وَقَالُوا: إِنْقَحَرُ^(٥) وَهُوَ فِي مَعْنَى انْزَهُو، فَاعْرِفْهُ.

(فَصْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَبَيْنَ الْفَاءِ وَالْعَيْنِ فِي نَحْوِ حَوَاجِرٍ وَغَيَالِمٍ وَجَنَادِبٍ

(١) هُوَ الْعَظِيمُ الشَّدِيدُ، انْظُرْ سَفَرُ السَّعَادَةِ: ٢٠٢.

(٢) انْظُرْ مَا سَيَأْتِي: ٩/١٠.

(٣) لَمْ يَذْكُرْ سَيَبَوِيهِ فِي الْوَصْفِ إِلَّا إِنْقَحَلَ، انْظُرِ الْكِتَابَ: ٤/٢٤٧، وَالسِّيْرَافِي: ٦١٤، وَابْنُ بَدْرٍ: ٥٠٣، وَالْخَصَائِصُ: ١/٢٢٩، ١/٢٥٢، وَالنَّكْتُ: ١١٤٤، وَالصَّحَاحُ وَاللِّسَانُ (قَحَلَ).

(٤) حَكَاهُ ابْنُ جَنِي فِي الْخَصَائِصِ: ١/٢٢٩.

(٥) سَلَفَتْ فِي نَصِّ الْمَفْصَلِ «انْقَحَرُ» بِالْقَافِ، وَفِي اللِّسَانِ (قَحَرُ) «القَحَرُ: الْمُسْنُ وَفِيهِ بَقِيَّةُ وَجَدٍ، فَهُوَ قَحَرٌ وَإِنْقَحَرُ، فَهُوَ ثَانٍ لَا نَقَحَلَ الَّذِي نَفَى سَيَبَوِيهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ نَظِيرٌ»

ودَوَاسِرَ وَصِيَّهِمْ).

قال الشَّارِح: قد تقدَّم قولنا: إِنَّ الزِّيَادَتَيْنِ قد تقعُ^(١) حَشَوًا، وذلك بعد الفاء فيما كان جمعاً، نحو فَوَاعِلٍ في الاسم والصفة، فالاسمُ حَاجِرٌ وَحَوَاجِرٌ وحَوَائِطٌ وَحَوَائِطٌ، والصفة دَوَاسِرٌ وَدَوَاسِرٌ، وهو الجمل الضخم وضارِبَةٌ وَضَوَارِبٌ، ومن ذلك فَنَاعِلٌ يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ جُنْدَبٌ وَجَنَادِبٌ وَخُنْفَسٌ وَخَنَافِسٌ، والصفة عَنَابِسٌ وَعَنَابِسٌ، وهو من صفات الأسد، كأنه وُصِفَ بالعُبُوس^(٢)، وَعَنَسَلٌ وَعَنَاسِلٌ للناقة السريعة، وهو من العَسَلَانِ لَضَرْبٍ مِنَ الْعَدُو^(٣).

ومن ذلك فَيَاعِلٌ فيها، فالاسمُ غَيَلَمٌ وَغَيَالَمٌ، وهو السُّلْحُفَةُ وَعَيْطَلٌ وَعَيَاطِلٌ، وَعَيْطَلٌ: اسم ناقة معروفة، والصفة صَيْرَفٌ وَصَيَارِفٌ وَعَيْطَلٌ وَعَيَاطِلٌ، وهي الطويلة العُنُقُ من النساء والنُّوقِ والخيل^(٤).

فَأَمَّا فَوَاعِلٌ فَإِنَّ الْوَائِ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا بَدَلٌ مِنْ أَلْفٍ فَاعِلٌ، وهي زائدة والألفُ بعدها مَزِيدَةٌ لِلْجَمْعِ.

وَأَمَّا فَنَاعِلٌ [٢١٤/ب] نحو جَنَادِبٌ وَعَنَابِسٌ، فالنُّونُ فِيهِ زَائِدَةٌ، كَأَنَّهَا أَلْحَقَتْهُ بِجُنْدَبٍ، وَالْأَلْفُ مَزِيدَةٌ لِلْجَمْعِ، وَأَمَّا فَيَاعِلٌ فَالْيَاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ لِأَنَّهَا زَائِدَةٌ فِي الْوَاحِدِ، نَحْوُ غَيَلَمٌ وَعَيْطَلٌ وَصَيْرَفٌ لِأَنَّ الْيَاءَ لَا تَكُونُ أَصْلًا فِي بَنَاتِ الثَّلَاثَةِ، فَهِيَ زَائِدَةٌ لِلْإِلْحَاقِ بِجَعْفَرٍ، وَالْأَلْفُ مَزِيدَةٌ لِلْجَمْعِ، وَأَمَّا صِيَّهِمْ فَصَفَةٌ، وَلَمْ يَأْتِ اسْمًا، وَهُوَ الرَّافِعُ رَأْسُهُ، وَالْيَاءُ انْزِلَتْ زَائِدَتَانِ بَعْدَ الْفَاءِ وَقَبْلَ الْعَيْنِ^(٥). [١٢٧/٦]

(١) كَذَا فِي د، ط، ر، لَعَلَّهُ عَامِلُ الْمُثْنَى مُعَامَلَةُ الْوَاحِدِ

(٢) قَالَ سَيَبَوِيه: «وَالْعَنْبَسُ لِأَنَّهُمْ يَرِيدُونَ الْعَبُوسَ»، الْكِتَاب: ٤/ ٣٢٠، وَكَذَا فِي النُّكْتِ: ١١٤٩، وَانْظُرْ سَفَرُ السَّعَادَةِ: ٢٣٤، ٣٨١.

(٣) قَالَهُ السَّخَاوِيُّ فِي سَفَرِ السَّعَادَةِ: ٣٨١، وَانْظُرْ الصَّحَاحَ (عَسَلٌ) وَالنُّكْتِ: ١١٤٩.

(٤) انْظُرْ الصَّحَاحَ (عَطَلٌ).

(٥) فِي الْكِتَابِ: ٤/ ٢٦٧ «صِيَّهِمْ». بِتَخْفِيفِ الْيَاءِ، وَانْظُرِ السِّيْرَانِي: ٦٤٤، وَالنُّكْتِ: ١١٥٦، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٢٨.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبين العين واللام في نحو كَلَاءٍ وَخُطَافٍ وَحِنَاءٍ وَجَلُوَاخٍ وَجَرَبَالٍ وَعِضْوَادٍ وَهَبَيْخٍ وَكِذْيُونٍ وَبِطْيَخٍ وَقُبَيْطٍ وَقِيَّامٍ وَصُومٍ وَعَقَنْقَلٍ وَعَعْوَنَلٍ وَعِجْوَلٍ وَسُبُوحٍ وَمُرِّيْقٍ وَخُطَائِطٍ وَدَلَامِصٍ).

قال الشَّارح: قد فُصِّل بالزيادة بين العين واللام، وذلك في عِدَّة أبنية: منها: فَعَّالٌ، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ كَلَاءٌ، والصفةُ شَرَّابٌ وَلَبَّاسٌ، فالكَلَاءُ؛ مشدَّدٌ ممدود: موضع بالبصرة^(١)، كأنهم^(٢) يَكَلَّأُون سَفُنَهُمْ هناك، أي يحفظونها^(٣)، قال سيبويه^(٤): هو فَعَّالٌ من كَلَأَ، والمعنى أن الموضع يدفع الريحَ عن السُّفْنِ ويحفظها^(٥)، ومنهم مَنْ يجعلُها فَعْلَاءً^(٦) فلا يصرفُها مِنْ «كَلَّ» إِذَا أَعْيَا لَأَنهَا تَرْفَأُ فِيهَا السَّفْنُ، كأنها تَكَلُّ فيها من الجُرِّي، ونحوه المِينَاءُ بالمدِّ والقصر، وهو مِفْعَالٌ أَوْ مِفْعَلٌ مِنَ الْوَنَى وهو الفُتُور^(٧)، وصاحبُ هذا الكتاب اختار الأول^(٨)، فالألفُ زائدةٌ، والعينُ الثانيةُ، وهي اللَّامُ، لأنَّ التضعيفَ يكون بتكرير الحرف الأول.

ومن ذلك فُعَّالٌ بضمِّ الفاء وتضعيفِ العين، ويكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خُطَافٌ وكُلَّابٌ، والصفةُ حُسَّانٌ وعَوَّارٌ، فالخُطَافُ: طائرٌ صغير^(٩)، والكُلَّابُ والكُّلُوبُ:

(١) انظر معجم البلدان (كلاء).

(٢) في الصحاح (كلاء): «لأنهم».

(٣) في الصحاح (كلاء): «يجسونها»، «كَلَأَ الله: حفظه وحرسه»، الصحاح (كلاء).

(٤) نقل معنى كلامه، انظر الكتاب: ٢٥٧ / ٤.

(٥) من قوله: «فالكلاء..» إلى قوله: «ويحفظها» قاله الجوهري في الصحاح (كلاء)، وانظر الأصول: ١٩٦ / ٣، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٢٣٠، والسيرافي: ٦٣٣.

(٦) ذكر الجوهري في الصحاح (كلل) هذا عن بعضهم، وانظر المذكر والمؤنث لأبي بكر الأتباري: ٤٨٩ / ١، والمقصورة الممدود لابن ولاد: ٢٣٠، والنكت: ١١٥١.

(٧) الميناء يمد ويقصر، فإذا قصر فمعناه جوهر الزجاج، انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٤٣.

(٨) أي أن كَلَاءَ فَعَّالٌ.

(٩) انظر النكت: ١١٥١، وسفر السعادة: ٢٤٩.

المِنْشَالُ^(١)، فالطاءُ الأخيرة من الحُطَّافِ والألفُ زائدتان لأنَّه من الحُطْفِ، وكذلك اللَّامُ الثانيةُ والألفُ في كُلاب زائدتان، وقد فصل بهما بين العين واللام.

ومن ذلك فَعَّالٌ؛ بكسر الفاء وتضعيف العين، قالوا: حِنَاءٌ وَقِنَاءٌ، ولا نعلمه صفةً، فالْحِنَاءُ النونُ الثانيةُ والألفُ زائدتان لأنَّه من التَّحْنِئَةِ، وهو خِصَابُ اليد^(٢)، وكذلك الثَّاءُ الثانية من قِنَاءٍ لقولهم: أَرْضٌ مَقْنَأَةٌ.

ومن ذلك فِعْوال جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ قِرْوَاشٌ وعِصْوادٌ، والصفةُ جِلْوَاخٌ وقِرْوَاخٌ، فالقِرْوَاشُ، والعِصْوادُ؛ بالصاد غير المعجمة: الأمر العظيم، هكذا جاء في «ديوان الأدب» بالكسر^(٣)، وذكر السيرافيُّ أنَّه جاء بالضمِّ والكسر^(٤)، وكيف ما كان فالواوُ والألفُ زائدتان، والجِلْوَاخُ: الوادي الواسع^(٥)، والقِرْوَاخُ الناقةُ الطويلةُ القوائم، وقيل لبعض العرب: ما القِرْوَاخُ؟ قال: التي كأنها تمشي على أزماح^(٦)، وهو أيضاً: الفَضاء البارز للشمس الذي لا سائر له^(٧).

ومن ذلك فِعْيَالٌ في الاسم نحو جِرْيَالٌ وكِرْيَاسٌ، فالجِرْيَالُ: الذَّهَبُ^(٨)، وهو أيضاً صَبْغٌ أحمر، ولا نعلمه صفةً^(٩)، والكِرْيَاسُ: واحد الكَرَارِيسِ، وهو الكَنيفُ في

(١) انظر الصحاح (كلب)، والنكت: ١١٥١، وسفر السعادة: ٤٣٧.

(٢) انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ٩٨، والصحاح (حنأ).

(٣) انظر ديوان الأدب: ٧٣/٢.

(٤) في السيرافي: ٦٣٥ ذكر وجه الكسر في الكلمتين السالفتين، وذكر سيبويه: ٤/٢٦٠، وابن عصفور الضم والكسر في عصواد، انظر الممتع: ١١٥-١١٦، وانظر أيضاً النكت: ١١٤٩، وسفر السعادة: ٣٧٠.

(٥) انظر هذا المعنى ومعاني أخرى في السيرافي: ٦٢٨، وسفر السعادة: ٢٠٧.

(٦) القائل لبعض العرب الأصمعي كما في الصحاح (قرح)، وسفر السعادة: ٤٢١، واللسان (قرح).

(٧) كذا في الصحاح واللسان (قرح).

(٨) كذا تفسيره في الصحاح (جرل)، وفي المعرب: ١٠٢ «وقيل: هو ماء الذهب»، وانظر السيرافي: ٦٣٥، وسفر السعادة: ٢٠٢.

(٩) قاله سيبويه: ٤/٢٦٠.

أعلى السطح^(١).

ومن ذلك فَعِيلٌ، قالوا: هَبَيْخ؛ بفتح الهاء والباء والياء المشددة، وهو صفة، يقال: غَلامٌ هَبَيْخٌ، أي سَمِينٌ^(٢)، مأخوذ من الهبخ وهو الورم^(٣).

ومن ذلك فِعْيُولٌ يكون اسماً وصفةً، فالاسم كَذَيُونٌ وهو عَكَر الزيت^(٤)، والصفة عَذْيُوطٌ وهو الذي يُجَدِّث عند الجماع^(٥).

ومن ذلك فَعِيلٌ؛ بكسر الفاء وتشديد العين، يكون اسماً وصفةً، فالاسم بِطَيْخٌ لهذا المعروف، وخرَّيت بمعنى الدليل، والصفة سَكَّيرٌ وشَرَّيبٌ وخَمِيرٌ، فالياء والطاء الثانية زائدتان لقولهم: مَبْطَخَةٌ لموضع البَطِيخِ، وكذلك الياء والراء الثانية من خرَّيت زائدتان لأنه مأخوذ من خَرَتِ الأرَضُ إذا عَرَفَهَا^(٦)، وكذلك هي في السَكَّيرِ والشَرَّيبِ والخَمِيرِ لأنه من السُّكَّرِ والشُّرْبِ والحَمَرِ.

ومن ذلك فُعِيلٌ؛ بضم الفاء وتشديد العين وفتحها، جاء اسماً وصفةً، فالاسم عُثْلِقٌ وقُبَيْطٌ، والصفة رُثْمِيلٌ وسُكَيْتٌ، فالعُثْلِقُ: شجر له شوك^(٧) وثمر يُشَبِّه الفِرْصَادَ^(٨)، والقُبَيْطُ: ضرب من الحَلْوَى^(٩)، والرُثْمِيلُ: الضعيف^(١٠)، والسُكَيْتُ: الذي يجيء من الخيل في الحَلَبَةِ من العشر المعدادات آخرأً، وقد يُخَفَّفُ فيقال: سُكَيْتٌ مثل كُمَيْتٍ، وهو

(١) كذا تفسيره في الصحاح (كرس)، وانظر السيرافي: ٦٢٨، والنكت: ١١٤٩، وسفر السعادة: ٤٣٤.

(٢) انظر السيرافي: ٦٤٤، والصحاح (هبخ)، وسفر السعادة: ٤٨٠.

(٣) هذا المعنى من معاني الهَجِّ بالجمع المعجمة، انظر الصحاح (هيج).

(٤) انظر السيرافي: ٦٤٥، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٤٣٢.

(٥) كذا في الصحاح (عذط)، وسفر السعادة: ٣٦٥، وانظر السيرافي: ٦٤٥.

(٦) كذا في الصحاح (خرت).

(٧) انظر السيرافي: ٦٤٦، والصحاح (علق)، وسفر السعادة: ٣٧٧.

(٨) هو التوت، انظر اللسان (فرصد).

(٩) هو الناطف، انظر السيرافي: ٦٤٦، وسفر السعادة: ٤١٣.

(١٠) انظر النكت: ١١٥٦، والصحاح واللسان (زمل).

الفِسْكِيل^(١).

وما جاء بعد ذلك فلا يُعْتَدُّ به، والقيّام بمعنى القيوم وقُرئ (الحَيُّ الْقَيَّامُ)^(٢)، وذكره في هذا الفصل كالغلط لأن هذا الفصل يتضمّن اجتماع الزائدين وأن يفصلاً بين العين واللام، والقيّام [١٢٨ / ٦] فَيَعَالُ أَصْلُهُ قَيَّوَامٌ، فلما اجتمعت الواو والياء وسَبَقَ الأوّلُ منهما بالسكون قَلَبُوا الواو ياءً وأدغموا الياء في الياء، والصوابُ الْقَوَامُ بواو مشددة على زنة فَعَالٍ، إِلَّا أَنَّهُ كَانَ يَصِيرُ كَالْكَلَاءِ، وقد ذُكِرَ هذا البناء.

ومن ذلك فُعَالٌ، وقد جاء مفرداً اسماً، قالوا: حُمَاضٌ وَسُمَاقٌ، وفي الصفات نحو صَوَامٌ وَقَوَامٌ، وقد فصل الزائدان بين العين واللام.

من ذلك فَعَنَعَلٌ، قالوا: عَقَنَقَلٌ وَسَجَنَجَلٌ، والعَقَنَقَلُ: رمل مُتْرَاكِبٌ كالجبل^(٣)، والنون فيه زائدة لوقوعها ثالثة في الخماسي، والقاف بعدها زائدة مكررة للإلحاق بسَفَرَجَلٍ، وكذلك سَجَنَجَلٌ، وهي المِرَاة.

ومن ذلك فَعَوَعَلٌ، قالوا: رَجَلٌ عَثَوَثَلٌ وَعِثَوَثَلٌ، الواو والثاء الثانية زائدتان، والعَثَوَثَلُ: الْفَدْمُ الْعَبِيّ الْمُسْتَرْخِي^(٤).

ومن ذلك فِعْعُولٌ، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ عِجْجُولٌ وَعَجَّاجِيلٌ، ومثله سِنَّوَرٌ وَقَلُوبٌ لِلذُّبِ^(٥)، والصفة خِنَّوَصٌ لولد الخنزير^(٦)، وسِرَّوْطٌ^(٧)، فالجيم الثانية والواو

(١) عن الصحاح (سكت) بتصرف يسير، وانظر سفر السعادة: ٣٠٢، والفسكل: الذي يجيء في الحلبة آخر الخيل، أدب الكاتب: ١٣٦.

(٢) آل عمران: ٢ / ٣، قرأ «القيّام» عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان وغيرهما من ذكر ابن جني في المحتسب: ١ / ١٥١، وانظر شواذ ابن خالويه: ١٩.

(٣) انظر السيرافي: ٦٤٧، والصحاح (عقل)، والنكت: ١١٥٧، وسفر السعادة: ٣٧٣.

(٤) انظر السيرافي: ٦٥٥، والمنصف: ٣ / ٣٠، والنكت: ١١٦٠، وسفر السعادة: ٣٦٣.

(٥) القلوب: الذئب؛ بلغة أهل اليمن، انظر كتاب العين: ١٧١ / ٥، والسيرافي: ٦٥٦، والمخصص: ٦٧ / ٨، والنكت: ١١٦٠، والسنور: الهرّ، والعجّول: ولد البقرة، السيرافي: ٦٥٦.

(٦) كذا في السيرافي: ٦٥٦.

(٧) هو الأكلول، كما في السيرافي: ٦٥٦.

هما الزائدتان لقولهم في معناه: عَجَل.

ومن ذلك فُعُول، قالوا: سُبُوح وقُدُّوس، وهما اسمان من أسماء الله تعالى، والفتح جائز فيهما^(١)، وليس في الأسماء ما هو على فُعُول؛ بالضمِّ إِلَّا سُبُوح وقُدُّوس، فإنَّ الضمَّ فيها أكثر، وما عدهما فمفتوح.

ومن ذلك فُعِيل، قالوا: مَرِيْق؛ [٢١٥/أ] بضمِّ الميم وكسرِ الراء وتشديدِها، وهو الإِخْرِيطُ^(٢)، أي العُصْفُر، وقالوا في الصفة: (كَوَكَبٌ دُرِّيٌّ)^(٣) ودُرِّيٌّ، والضمُّ أضعفُ اللغات، وهو فُعِيل مثل مَرِيْق، إِلَّا أَنَّ مَرِيْقاً اسْمٌ ودُرِّيٌّ صفةٌ، وهو مأخوذٌ من الدَّرء وهو الدفع، كأنَّ ضوءه متتابع يدفعُ بعضه بعضاً^(٤).

ومن ذلك فُعَائِل، قالوا: حُطَائِط، وهو صفةٌ بمعنى الصغير، كأنه من الشيء المحطوط^(٥)، ومثله جُرَائِضٌ؛ للثقل، كأنه من الجَرَض، وهو الغَصُّ يَغْصُ به كُلُّ مَنْ يراه^(٦)، فالألف والهمزة زائدتان، وقد فصلتا بين العين واللام.

ومن ذلك فُعَامِل، قالوا: دِرْعٌ دَلَامِصٌ، فهو صفةٌ بمعنى البرَّاق^(٧)، فالميم زائدةٌ

(١) ذكر سيبويه الفتح والضم، انظر الكتاب: ٢٧٥/٤، والمحاسب: ٣١٧/٢-٣١٨، وسفر السعادة: ٢٩٤، ٤١٤، ونقل الجوهري عن ثعلب أن الضم أكثر، وفتح القاف من قدوس قراءة شاذة، انظر شواذ ابن خالويه: ١٥٤، والمحاسب: ٣١٧/٢، والصحاح (سبح).

(٢) كذا يسميه أهل اليمامة، انظر السيرافي: ٦٤٥، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٤٤٩.

(٣) النور: ٣٥/٢٤، وانظر القراءات في «دري» في كتاب السبعة: ٤٥٥-٤٥٦، والكشف عن وجوه القراءات السبع: ١٣٧/٢.

(٤) من قوله: «والضم أضعف..» إلى قوله: «بعضاً» قاله السيرافي: ٦٤٥-٦٤٦ بخلاف يسير، وانظر الكتاب: ٢٦٨/٤، والنكت: ١١٤٧.

(٥) انظر السيرافي: ٦١٨، والمنصف: ١/١٠٦، والسيرافي: ١٦/٨، والصحاح (حطط)، والنكت: ١١٨٨، ١١٤٥.

(٦) هذا التفسير قريب مما ذكره السيرافي: ٦١٨، والأعلم في النكت: ١١٤٥، وانظر سفر السعادة: ٢٠٠-٢٠١.

(٧) انظر السيرافي: ٦٥٢، والنكت: ١١٥٩، وسفر السعادة: ٢٧٢.

لقولهم في معناه: دِلَاص، فسقوط الميم دليلٌ على أنها زائدة هناك، والألف زائدةٌ غيرَ ذي شكٍّ لكونها مع ثلاثة أحرف أصول، وقد فصلت الزيادتان بين العين واللام، وقد أجاز المازني أن تكون الميم أصلاً^(١) ويكون دِلَاص من معنى دُلَامِص كَسَبَطٍ وَسَبَطَرٍ^(٢)، وذلك لقلّة زيادة الميم غيرَ أوّلٍ، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللام في نحو ضَهْيَاء^(٣) وطَرْفَاء وقُوبَاء وعِلْبَاء^(٤) ورُحَضَاء وسِرَاء وجَنْفَاء وسَعْدَان وكَرَوَان وعُثْمَان وسِرْحَان وظَرْبَان والسَّبْعَان والسُّلْطَان وعِرْضَنِي ودِفْقَى وهَزِيْرَة وَسَنْبَة وقرْنوة وعُنْصُوة وجَبْرُوت وفُسْطاط وجِلْبَاب وحِلْيَتِ وصَمَخَمَح ودُرْخَرَح).

قال الشّارح: قد وقعت الزيادتان مجتمعَتين بعد اللّام، وذلك في أبنية منها: فعَلَاء وذلك اسمٌ وصفةٌ، فالاسمُ ضَهْيَاء، وطَرْفَاء والصفةُ حَمْرَاء وصَفْرَاء، والضَّهْيَاء: الأرض التي لا نباتَ فيها، وقد تكون صفةً بمعنى المرأة التي لا يَنْبُتُ لها ثَدْي، وقيل: التي لا تَحْيُضُ، وفيها لغتان: القَصْرُ والمدُّ، قالوا: ضَهْيَا؛ مقصور، وضَهْيَاء ممدود^(٥)، فَمَنْ مَدَّ كانت الهمزة عنده زائدةً للتأنيث لا محالة، ولذلك لا تنصرف، ووزنُها عنده فعَلَاء، وعلى ذلك يكون قد وقع في آخرها زائدان بعد اللام، وهما الهمزة للتأنيث والألف للمدِّ قبلها.

(١) انظر مذهب المازني في المنصف: ١/ ١٥١-١٥٢، وذكر الفارسي وابن جني وابن عصفور وأبو حيان ما أجازاه المازني مذهباً له، انظر الشيرازيات: ٥٢٧، والخصائص: ٥١/ ٢، والممتع: ٢٤٥، والارتشاف: ١٩٨، إلا أن ابن جني ذكر في سر الصناعة: ٤٢٩ أن المازني أجاز هذا القول إجازة.

(٢) هو الطويل الممتد، المنصف: ٤/ ٣.

(٣) في المفصل: ٢٤٢ «صِهَاء».

(٤) في المفصل: ٢٤٢ «وحرباء».

(٥) انظر المقصور والممدود لابن ولّاد: ١٧١، والصحاح (ضها)، والنكت: ١١٤٥، ومن قوله: «الأرض التي لا ..» إلى قوله: «ممدود» قاله السيرافي: ٦١٧ بخلاف يسير.

وَمَنْ قَصَرَ وقال: ضَهْيَاءُ فَالْهَمْزَةُ عِنْدَهُ أَيْضاً زَائِدَةٌ، وَالْيَاءُ أَصْلٌ، وَالْكَلِمَةُ مَصْرُوفَةٌ وَوزْنُهَا فَعْلَاءَةٌ؛ لِأَنَّهَا قَدْ انْحَدَفَتْ فِي لُغَةٍ مِّنْ مَّدٍّ فَكَانَتْ زَائِدَةً لِذَلِكَ.

وَأَجَازُ أَبُو إِسْحَقَ أَنَّ تَكُونَ هَذِهِ الْهَمْزَةُ أَصْلًا، وَالْيَاءُ زَائِدَةٌ وَأَنَّ: «وقال: ضَهْيَاءُ فَالْهَمْزَةُ ..» وَزَنَ الْكَلِمَةَ فَعِيلَةً، كَأَنَّهُ اشْتَقَّهَا مِنْ قَوْلِهِمْ: ضَاهَأْتُ، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَقَالُ: ضَاهَأْتُ؛ بِالْهَمْزَةِ وَضَاهَيْتُ؛ غَيْرَ مَهْمُوزٍ، أَيْ مَا ثَلُتُ، قَالَ: وَالضَّهْيَاءُ: الَّتِي لَا تَحْيِضُ، وَقِيلَ: الَّتِي لَا تُنْذِي لَهَا، وَفِي كَلَامِ الْحَالِينَ ضَاهَتِ الرَّجَالُ^(١)، وَهُوَ مَذْهَبُ حَسَنٍ^(٢) مِنَ الْإِشْتِقَاقِ، إِلَّا أَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ [١٢٩/٦] فَعِيلٌ؛ بَفَتْحِ الْفَاءِ^(٣)؛ إِنَّمَا هُوَ فَعِيلٌ؛ بِكَسْرِهَا^(٤)، وَالطَّرْفَاءُ: ضَرْبٌ مِنَ الشَّجَرِ، الْوَاحِدَةُ طَرْفَةٌ، وَلَيْسَ بِتَكْسِيرٍ، إِنَّمَا هُوَ اسْمُ جِنْسٍ كَقَضْبَاءَ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ: هُوَ جَمْعٌ وَالْأَلْفُ وَالْهَمْزَةُ بَعْدَهُ زَائِدَتَانِ، وَلِذَلِكَ لَا يَنْصَرَفُ^(٥).

وَمِنْهَا: فُعْلَاءٌ، قَالُوا: الْقُوبَاءُ وَالْحُشَّاءُ، فَالْقُوبَاءُ: دَاءٌ مَعْرُوفٌ يُدَاوَى بِالرَّيْقِ، وَفِيهِ لُغَتَانِ قُوبَاءٌ بِالْفَتْحِ وَقُوبَاءٌ بِإِسْكَانِ الْوَاوِ^(٦)، فَمَنْ فَتَحَ فَهَمْزَتُهُ لِلتَّأْنِيثِ، وَلِذَلِكَ لَا

(١) «بأنها لا تحيض» تكملة من سر الصناعة: ١٠٨.

(٢) انظر مذهب الزجاج في معاني القرآن وإعرابه: ٤٤٣/٢، وسر الصناعة: ١٠٨، والسيرافي: ٦١٧-٦١٨، والمخصص: ٤٩/١، ٣٥/١٦، وسفر السعادة: ٣٣٦، واللسان (ضها).

(٣) أشار ابن خالويه إلى أنه ليس في كلام العرب على فَعِيلٍ إلا حرفان، هما ضَهَيْدُو ضَهَيْدٍ، وهما مصنوعان عند ابن جني، وأجاز الزجاج في ضَهْيَاءَ—على ما سلف—والفارسي في رَهْيَا أَنْ يَكُونَا عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ، انظر الكتاب: ٣١٣/٤، والسيرافي: ٦٤٢، وليس في كلام العرب: ٥٩، والمنصف: ١٤٠-١٤١، والخصائص: ٢١٦/٣، والمخصص: ٣٥٤/٣، ٣٥٩/٣، والنكت: ١١٨٣.

(٤) من قوله: «وقال: ضَهْيَاءُ فَالْهَمْزَةُ ..» إلى قوله: «بكسرها» قاله ابن جني في سر الصناعة: ١٠٨ بخلاف يسير.

(٥) انظر قول الأصمعي في الأصول: ٤٤٥/٢، والسيرافي: ٦٣٣، والطرفاء عند سيبويه للواحد وللجمع، انظر الكتاب: ٥٩٦/٣، والمقصود والممدود لابن ولاد: ١٧٦، وما سلف: ١٣٢-١٣١/٥.

(٦) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٢٤، والسيرافي: ٦٦٧، والصحاح (قوب)، والنكت: ١١٦٠، وسفر السعادة: ٤٢٩.

ينصرف فهو كالرُحَضَاءِ^(١) والعُشْرَاءِ^(٢)، وَمَنْ أَسْكَنَ الْوَاوَ صَرَفَهُ، وكانت الهمزة عنده زائدة للإلحاق بقرطاس، والخُشَاءُ: العظم الناتئ وراء الأذن^(٣)، قال ابن السكيت: وليس في الكلام فعلاء بضمّ الفاء وسكون العين إلا هذان الحرفان^(٤).

ومن ذلك فعلاء نحو علباء وحزباء، ولا نعلمه جاء وصفاً، فالعلباء: عَصَبُ الْعُنُقِ، وهما علباوان بينهما منبت العُزْفِ^(٥) وهو ملحق بسرداح، والسرداح: الناقة الكثيرة اللحم، وحزباء: دُوبية معروفة.

ومن ذلك فعلاء؛ بضمّ الفاء وفتح العين، ويكون اسماً وصفةً، فالاسم رُحَضَاءٌ وقُوبَاءٌ، والصفة عُشْرَاءٌ ونُفَسَاءٌ والرُحَضَاءُ: العرق في أثر الحمى^(٦)، وهذا البناء في الجمع كثير، نحو خُلَفَاءٌ وظُرَفَاءٌ وشُرَفَاءٌ.

ومن ذلك فعلاء؛ بكسر الفاء وفتح العين، قالوا في الاسم: السَّيرَاءُ والخَيْلَاءُ، ولم يأتِ صفةً، والسَّيرَاءُ: بُرْدٌ فيه خطوط^(٧).

ومن ذلك فعلاء؛ بفتح الفاء والعين، قالوا: جَنَفَاءٌ وقَرَمَاءٌ، فالجَنَفَاءُ: ماءٌ لمعاوية بن عامر^(٨)، قال الشاعر^(٩):

(١) الرحضاء: الحمى تأخذ بعرق، انظر إصلاح المنطق: ٢٢١.

(٢) العشراء: الناقة مضى لحملها عشرة أشهر. المقصور والمدود لابن ولاد: ١٩٥.

(٣) كذا فسر السيرافي: ٦٣٣.

(٤) هو قول الفراء حكاه عنه ابن السكيت في إصلاح المنطق: ٢٢١، وصاحب اللسان (قوب)، وانظر أدب الكاتب: ٥٩٢-٥٩٣، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١٩٥.

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (علب)، وانظر أدب الكاتب: ١٦، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١٩٧، والنكت ١١٥١.

(٦) قاله الجوهري في الصحاح (رحض).

(٧) وزاد الجوهري «صُفر» الصحاح (سير)، وانظر السيرافي: ٦٣٣.

(٨) انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ٨٣، ومعجم ما استعجم: ٣٩٨/١، ومعجم البلدان (جنفاء).

(٩) هو زبّان بن سيّار الفزاري كما في شرح أبيات سيويه لابن السيرافي: ٤١٢/٢، وفرحة=

رَحَلْتُ إِلَيْكَ مِنْ جَنْفَاءَ حَتَّى أَنْخُتُ فِنَاءَ بَيْتِكَ بِالْمَطَالِي

وَقَرَمَاءَ؛ بالقاف وتحريك العين موضع^(١)، والجوهري ذكره بالفاء، وهو مصحّف،
إنما هو بالقاف^(٢)، [١٣٠ / ٦] وقالوا في الصفة: الثَّأْدَاءُ بمعنى الأُمة، يقال: ثَأْدَاءٌ، ودَأْءٌ
مقلوبٌ منه، قال ابن السكيت: «ليس في الكلام فَعَلَاءٌ؛ بالتحريك إِلَّا حرفٌ واحدٌ،
وهو الدَّأْءُ»^(٣)، يعني في الصفات، فهذه الأسماء الألفان في آخرها زائدان.

ومأ زيد في آخره^(٤) زائدان فَعَلَانٌ؛ بفتح الفاء وسكون العين في الاسم والصفة،
فالاسمُ السَّعْدَانُ والضَّمْرَانُ، والصفةُ الرِّيَّانُ والعَطْشَانُ، فالسَّعْدَانُ: نبت له شوكٌ،
وهو من أَفْضَلِ مَرَاعِي الإِبِلِ، وفي المثل: «مَرْعَى وَلَا كَالسَّعْدَانِ»^(٥)، وَضَمْرَانٌ؛ بالضاد
المعجمة: نبت أيضاً^(٦).

ومن ذلك فَعَلَانٌ؛ بفتح الفاء والعين فيهما، فالاسمُ كَرَوَانٌ ووَرْشَانٌ، والصفةُ
صَمَيَّانٌ وَقَطْوَانٌ، فَالكَرَوَانُ وَالْوَرْشَانُ: طائران^(٧)، والصَّمَيَّانُ: الشُّجاع الجريء، يقال:

=الأديب: ١٥٧، ومعجم البلدان (جنفاء)، واللسان (طلى)، ونسبه صاحب معجم ما
استعجم: ٣٩٨/١ إلى ابن مقبل، وانظر ديوانه: ٣٩٢، والبيت بلا نسبة في الكتاب: ٢٥٨/٤،
وأدب الكاتب: ٥٩١، والمقصور والمدود لابن ولاد: ٨٣، والنكت ١١٥١: والاقتضاب:
٤٧١.

والمطالي جمع واحد مِطْلَاءٍ وهي أرض سهلة لينة. اللسان (طلى).

(١) انظر معجم ما استعجم: ١٠٦٦/٣.

(٢) انظر الصحاح (فرم)، ونبه على هذا التصحيف صاحباً للسان والتاج (فرم)، وانظر المقصور
والممدود لابن ولاد: ٢٣٠، وسفر السعادة: ٤١٨.

(٣) إصلاح المنطق: ٢٢١، وانظر أدب الكاتب: ٤٩٤، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٧٥.

(٤) في ط، ر: «آخرها» تحريف.

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (سعد)، وانظر جهرة الأمثال: ٢/٢٤٢، ومجمع الأمثال:
٢/٢٧٥، والمستقصى: ٢/٣٤٤.

(٦) انظر السيراقي: ٦٣٤، والنكت: ١١٥١.

(٧) انظر اللسان (كرا، ورش).

رجل صَمَيَّان، أي شجاعٌ جَرِيءٌ، والقَطَوَان: البَطِيءُ في مشيه مع نشاط، يقال: قَطَا يَقْطُو فهو قَطَوَان^(١).

ومن ذلك فُعْلَان؛ بضمّ الفاء وسكون العين في الاسم والصفة، فالاسمُ نحو عُثْمَان وذُبْيَان، وهو كثير في الجمع نحو جُرْبَان وقُضْبَان تكسيرَ جَرِيْب^(٢) وقَضِيب، والصفةُ نحو عُزْيَان ومُخْصَان، يقال: رجلٌ مُخْصَان وامرأةٌ مُخْصَانَة.

ومن ذلك فَعْلَان؛ بفتح الفاء وكسر العين نحو ظَرَبَان، [٢١٥/ب] وهي دُوبيةٌ مُتَبَتَّة الرِّيح^(٣)، والقَطِرَان، ولم يأتِ صفة^(٤).

ومن ذلك فُعْلَان؛ بفتح الفاء وضمّ العين، وذلك قليل، قالوا: السَّبْعَان: اسم مكان^(٥)، والشَّبْهَان، وهو شجر من العِصَاه^(٦)، فهو اسمٌ، وقيل: الثَّمَام^(٧) من الرِّياحِين، فعلى هذا يكون صفةً، والفتح فيه أكثر^(٨).

ومن ذلك فُعْلَان بتضعيف اللّام، قالوا: سُلْطَان^(٩)، ولم يأتِ غيره، فهذا قد اجتمع

(١) انظر السيرافي: ٦٣٤، والصحاح (صمي)، (قطا)، والنكت: ١١٥١، ١١٨٦، وسفر السعادة: ٣٢٤.

(٢) الجريب: مكيال انظر جمهرة اللغة: ١/٢٠٩، وأدب الكاتب: ٣٩٦، والمغرب: ١١١.

(٣) انظر الصحاح (ظرب)، والسيرافي: ٦٣٤، والنكت: ١١٥١.

(٤) انظر الأصول: ٣/١٩٧، والسيرافي: ٦٣٣.

(٥) انظر السيرافي: ٦٣٤، ومعجم البلدان (السبعان).

(٦) كذا في ديوان الأدب: ٢١، والصحاح (شبه)، وانظر النبات للأصمعي: ٢٠، والسيرافي: ٦٣٤.

(٧) كذا في النبات للأصمعي: ٢٠، وانظر المخصص: ١١/١٤٢.

(٨) قال السيرافي: ٦٣٤: «والمعروف الشبهان؛ بالفتح».

(٩) لم يذكره سيبويه عندما تكلم على بناء «فُعْلَان»، وظاهر كلامه أنه على وزن فُعْلَان مخفف اللام، قال: «جاء على فُعْلَان، وهو قليل، قالوا: السُّلْطَان، وهو اسم»، الكتاب: ٤/٢٦٠، ولم يذكر سلطان عند ما تكلم على ووزن فُعْلَان بتشديد اللام، وكذلك فعل السيرافي، انظر الكتاب: ٤/٢٦٢، والسيرافي: ٦٣٩، وكتاب الأسماء والأفعال والحروف: ١٤٠، ١٧٨، وانظر أيضاً ديوان الأدب: ٢٥٩، سفر السعادة: ٣٠٢، والمتع: ١٣٦.

في آخره ثلاث زوائد الطاء الثانية المضاعفة والألف والنون.

ومن ذلك فَعَلْنِي، قالوا: ناقة عَرَضْنِي للتي من عاداتها أن تمشي مُعَارِضَةً للنشاط، يقال: عَرَضْنِي وَعَرَضَنَةً، وهو اسم^(١)، والنون والألف فيه زائدة لأنه من الإعراض، فالنون للإحاق بسبِطَر، والألف للبناء، ولذلك تقول في التصغير: عُرِيضَن، فُتِيتِ النون وتحذف الألف لأنها ليست للإحاق.

ومن ذلك فِعَلِّي؛ بكسر الفاء والعين فيهما، فالاسم زِمَكِّي وزِجِّي لَدَنَبِ الطائر^(٢)، والصفة كِمَرَى وهو العظيم الكَمرة^(٣).

ومن ذلك فِعَلِّي؛ بكسر الفاء وفتح العين، قالوا: دَفَقِّي، وهو ضَرَب من المشي بسرعة يقال: مَشَى الدَّفَقِّي^(٤)، وهو اسم، ولا نعلمه صفةً.

ومن ذلك فِعْلِيَّة؛ بكسر الفاء وسكون العين، قالوا: [١٣١ / ٦] هِزِيَّة وحِذْرِيَّة في الاسم، وقالوا في الصفة: عِثْرِيَّة وزِنِيَّة، والهِيْرِيَّة: شيء يقع في الشعر كالنخالة^(٥)، يقال: في رأسه هِزْرِيَّة، والحِذْرِيَّة: مكان غليظ^(٦)، والعِفْرِيَّة: الداهية، يقال: شيطان عِفْرِيَّة^(٧)،

(١) انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ١٩١، والمخصص: ١٥ / ١٠٧، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٣٦٥، والقاموس: (عرض).

(٢) هما لغتان، انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ١٣٧، والسيرافي: ٦٣٦، وسفر السعادة: ٢٨٧، وفيها «أصل ذنب الطائر».

(٣) كذا فسره السخاوي عن الجرمي وابن السراج، انظر المقصور والمدود لابن ولاد: ٢٢٩، والسيرافي: ٦٣٦، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٤٣٨.

(٤) مثل به سيبويه مكسور الدال مفتوح الفاء اسماً، ومثل به مكسور الدال والفاء صفة، انظر الكتاب: ٣٢٣ / ٢ (بولاق)، والمقصود والمدود لابن ولاد: ١١٦، والصحاح (دق)، والنكت: ١١٥٢، وسفر السعادة: ٢٧١.

(٥) كذا في الصحاح (هبر)، والهبرية: الحزاز في الرأس، انظر الكنز اللغوي: ١٧٥، والسيرافي: ٦٢٩، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٧٤.

(٦) كذا في السيرافي: ٥٥٧، ٦٤٥، وسفر السعادة: ٢٢٤، وانظر معجم البلدان (الحذرية).

(٧) كذا في السيرافي: ٦٢٢، وانظر معاني أخرى في سفر السعادة: ٣٧١.

وَالزَّبْنِيَّةُ: واحد الزَّبَانِيَّة وهو الشديد^(١)، وفي آخرها زائدان، وهما الياء والتاء، فالياء زائدة لأنها مع ثلاثة أحرف أصول، والتاء زائدة للتأنيث، وإنما اعتدَّ بتاء التأنيث وإن كانت تاء التأنيث ليست من البناء في شيء؛ لأن التاء لازمةٌ لِفِعْلِيَّةٍ كما لَزِمَتْ فَعَالِيَّةٌ ككَرَاهِيَّةٍ وَرَفَاهِيَّةٍ.

ومن ذلك فَعْلَتَةٌ، قالوا: مضتْ سَبْتَةٌ من الدهر، أي قطعةٌ منه^(٢)، فهو اسمٌ، ولم يأتِ صفةً، وفي آخره زائدان، وهما التاءان الأولى من بناء الكلمة، والثانية للتأنيث، والذي يدلُّ على زيادة الأولى قولهم في معناه: سَنَبٌ وَسَنَبَةٌ^(٣) مثلُ تمرٍ وتمرّة، فسقوطُ التاء من سَنَبٍ وَسَنَبَةٍ قاطعٌ على زيادتها في سَنَبَةٍ.

ومن ذلك فَعْلَوَةٌ، قالوا: تَرْقُوَةٌ وَقَرْئُوَةٌ، فَالتَّرْقُوَةُ: العظمُ الناتئ بين ثُغْرَةِ النَّحْرِ وبين العاتقِ^(٤)، والقَرْئُوَةُ: نبت له ورقٌ أغبرٌ شبيهٌ بالْحِنْدُقُوقِ^(٥) يُدْبَعُ به^(٦)، يقال منه: سِقَاءُ قَرْئُوِيٍّ إِذَا دُبِعَ بالقَرْئُوَةِ، فالواو زائدة؛ لأنها لا تكون أصلاً مع بنات الثلاثة، وتاءُ التأنيث زائدةٌ لا محالة.

ومن ذلك فَعْلَوَةٌ، قالوا: عُصْوَةٌ وَعُغْفُوَةٌ^(٧)، ولم يأتِ صفةً، فَالعُصْوَةُ: الخِصْلَةُ من الشعر، والجمعُ عَنَاصٍ، يقال: في رياض بني فلان عَنَاصٍ من النبت، أي قليلٌ متفرّق^(٨)،

(١) كذا في السيرافي: ٦٤٥، وانظر الصحاح (زبن)، والنكت: ١١٥٦، ١١٨٧.

(٢) انظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٥١، وسر الصناعة: ١٥٨، ١٦٨-١٦٩.

(٣) قريب من هذا ما استدل به السيرافي: ٥٦٠، ٦٥١، وانظر الكتاب: ٢٧٢/٤، والأصول: ٢٤٢/٣، واللسان (سنب).

(٤) كذا في الصحاح (ترق)، وانظر سفر السعادة: ١٨٦.

(٥) انظر النكت: ١١٦٠، ١١٨٧، وسفر السعادة: ٢٣٥.

(٦) انظر الكتاب: ٢٣٧/٤، ٢٧٥/٤، والنبات للأصمعي: ١٩، والصحاح (قرن)، والسيرافي: ٦٥٥، ٥٦١.

(٧) هي القطعة من الحلي، انظر السيرافي: ٦٥٥، وسفر السعادة: ٣٨٧.

(٨) حكاها صاحب اللسان (عنص)، وانظر النكت: ١١٦٠.

والهاء لازمة لهذه الواو لا تفارقها كما كانت لازمةً للياء في جذرية^(١).

ومن ذلك فَعَلَوْتُ يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ جَبَرُوتٌ وَرَهْبُوتٌ وَرَحْمُوتٌ، والصفةُ الحَلْبُوتُ والتَرَبُّوتُ، فالرَّحْمُوتُ والرَّهْبُوتُ مصدران بمعنى الرَّحمة والرَّهبة، والجَبَرُوتُ: التَّجَبُّرُ، والحَلْبُوتُ^(٢): الأَسودُ، يقال: أَسودُ حَلْبُوتٌ، أي حَالِكٌ، والتَرَبُّوتُ: الدَّلُولُ، يقال: جَلَّ تَرَبُّوتٌ وناقَة تَرَبُّوتٌ^(٣)؛ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى فِيهِ سَوَاءٌ، والواو والتاء في ذلك كله زائدةٌ، أما الرَّحْمُوتُ والرَّهْبُوتُ فللاشتقاق، وأما قَوْلُهُم: أَسودُ حَلْبُوتٌ؛ فالتاء زائدةٌ لقولهم في معناه: حُلْبُوبٌ^(٤)، أي حَالِكٌ، وهذا ثَبَّتْ في زيادة التاء، والواو أيضاً زائدةٌ لأنها لا تكون أصلاً في بنات الثلاثة فصاعداً.

ومن ذلك فُعْلَالٌ، قالوا: قُرْطاطٌ وفُسْطاطٌ، قال سيبويه: وهو قليلٌ في الكلام ولا نعلمه جاء صفةً^(٥)، فالقُرْطاطُ: البرْدَعَةُ التي تكون تحت الرَّحْلِ، ويقال: قُرْطَانٌ؛ بالنون^(٦) أيضاً، والفُسْطاطُ: البيتُ من الشَّعَرِ، يقال: فُسْطاطٌ وفُسْطاطٌ^(٧)، والطاءُ زائدةٌ مكررةٌ، وكذلك الألفُ قبلها، وهو ملحَقٌ بقرطاسٍ وحِمْلَاقٍ^(٨).

(١) هي الأرض الغليظة كما ذكر السيرافي: ٥٥٧، ٦٤٥، وانظر النكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ٢٢٤.

(٢) لم يذكر سيبويه حلبوت فيما مثَّل به على فَعَلَوْتُ. انظر الكتاب: ٢٧٢/٤، ومثَّل به أبو مسحل الأعرابي في نوادره: ١٣٥، وذكره السيرافي: ٦٥٧ بلفظ الحلبوب، وفسره بالأسود، وكذلك هو في النكت: ١١٦٠، واللسان (حلب)، وكذلك الفارابي، وقال: «يقال: أسود حلبوب؛ للشديد السواد» ديوان الأدب: ٦٧، وكذلك ذكره الجوهري في الصحاح (حلب).

(٣) انظر الكتاب: ٢٧٢/٤، ٣١٦/٤، والمخصص: ٣٣/١٠، والنكت: ١١٥٨، ١١٨٨.

(٤) انظر الكتاب: ٢٧٥/٤، والأصول: ٢١٠/٣، والسيرافي: ٦٥٧، والنكت: ١١٦٠.

(٥) الكتاب: ٢٩٥/٤ بتصرف.

(٦) انظر أدب الكاتب: ٢٠٧، والإبدال لأبي الطيب: ٢٩٢/٢، والسيرافي: ٦٣٢، والصحاح (قرط)، والنكت: ١١٥٠، وسفر السعادة: ٤١٧.

(٧) وفُسْطاطٌ، انظر السيرافي: ٦٢٢، والصحاح (فسط)، والنكت: ١١٥١.

(٨) «الحملاق: ما غطت الجفون من بياض المقلة» اللسان (حملق)، وانظر النكت: ١١٧٣.

ومن ذلك فَعْلَال في الاسم والصفة، فالاسم جَلَبَاب، وهو المِلْحَفَة، والصفة شِمْلَال للناقة السريعة، يقال: ناقةٌ شِمْلَال وشَمْلِيل، أي سريعة^(١).

ومن ذلك فَعْلِيل في الاسم والصفة، فالاسم حِلْتِيْت، والصفة صِنْدِيد وشَمْلِيل، فالْحِلْتِيْت: ضربٌ من الصَّمْغ^(٢).

ومن ذلك فَعْلَعَل في الاسم والصفة، فالاسم الحَبَرَبَر والتَّبَرَبَر، وهما بمعنى واحد، حكى سيبويه: ما أصاب منه حَبَرَبَرٌ ولا تَبَرَبَرٌ ولا حَوَزَوَرٌ، أي شيئاً^(٣)، ويقال: ما في الذي تُحدثنا به حَبَرَبَرٌ، أي شيء^(٤)، والصفة صَمَحَمَح ودَمَكَمَك، فالصَمَحَمَح: الشديد وقيل: القصير الغليظ^(٥)، والدَمَكَمَك: الشديد، كَرَّرَ فيهما العين واللام، وأنكر الفراء أن يكون على فَعْلَعَل وقال: هو فَعْلَل مثل سَفَرَجَل، قال: ولو جاز أن يقال: إنه فَعْلَعَل بتكرير لفظ العين واللام لجاز أن يكون وزنُ صَرَصَر فَعْفَع بتكرير لفظ الفاء والعين^(٦)، والصواب الأول، وهو رأي سيبويه^(٧)، وذلك أن الحرف لا يُحْكَم بزيادته إلا بعد إحراز ثلاثة أحرف أصول، وصَرَصَر وأشباهه لم يوجد فيه ذلك.

(١) انظر الكتاب: ٤/ ٣٢٦، والسيرافي: ٦٢٣، والنكت: ١١٤٧.

(٢) هو صمغ الأنجذان؛ كما في الصحاح (حلت)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٦٨، والأصول: ٣/ ٢٠٤، وسفر السعادة: ٢٩.

(٣) كذا حكى السخاوي وابن منظور عن سيبويه، وهذا تصرفٌ في كلامه، انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، وسفر السعادة: ٢٢١، واللسان (حبر)، وساق ابن السراج هذا القول غير منسوب، انظر الأصول: ٣/ ٢١٣، وهو قول لأبي عمرو والأصمعي، انظر تهذيب اللغة: ٥/ ٣٦، ٥/ ٣٣٧، والنكت: ١١٦٣.

(٤) كذا حكى السخاوي في سفر السعادة: ٢٢١، ومن قوله: «حكى سيبويه ..» إلى قوله: «شيء» قاله الجوهري في الصحاح (حبر).

(٥) حكى الجوهري هذا التفسير عن الجرمي في الصحاح (صحح)، وانظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، والنكت: ١١٦٣.

(٦) من قوله: «وأنكر الفراء ..» إلى قوله: «والعين» قاله الأعلام بخلاف يسير، انظر النكت: ١١٦٤، وشرح الشافية للرضي: ٢/ ٣٦٧.

(٧) انظر الكتاب: ٤/ ٢٧٨، والإبدال لأبي الطيب: ١/ ٣٠٨، والمنصف: ٣/ ٣١.

ومن ذلك فَعْلَعَل في الاسم قالوا: ذَرَّحَرَح وجُلَّعَلَع، ولا نعلمه صفةً، فالذَّرَّحَرَح واحدُ الذَّرَّارِيح^(١)، والجلَّلَعَلَع: الجُّعَل^(٢)، فهذه الأسماء كلها في آخرها زائدان، فاعرفه.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والثلاثُ المفترقةُ في نحو إهْجِيرَى^(٣) وتَحَارِيقُ وتَمَائِيلُ وِيزَامِيع). [١٣٢/٦]

قال الشَّارح: قد زِيدَ في الاسم ثلاثُ زوائد، فيكونُ الاسمُ بها على ستة أحرف، وتلك [٢١٦/أ] الزوائدُ تكونُ مفترقةً ومجمعةً، فالمفترقةُ تكونُ في الجمع والمفرد، فالمفردُ إِفْعَيْلُ قالوا: إِهْجِيرَى وإِهْجِيرَاه: دأبُه وعادته، والإِجْرِيَاءُ كذلك العادة^(٤)، وهو من الجَرِي^(٥)، فاهمزةُ زائدة، والياءُ الأولى المدغمة، والألفُ الأخيرة.

وأما الجمعُ فمن ذلك مَفَاعِيل، يكونُ اسماً وصفةً، فالاسمُ مَفَاتِيحُ وتَحَارِيقُ، والمَخَارِيقُ جمعُ مَخْرَاقٍ، وهو المُنْدِيلُ يُلَفُّ لِيُضْرَبَ به^(٦)، وفي الحديث: «الْبَرْقُ تَحَارِيقُ الملائكة»^(٧)، وقالوا في الصفة: تَحَاضِيرٌ ومُنَاسِبٌ، والمحاضِر: جمعُ مُحْضِرٍ، وهو الشَّديدُ العَدُو من الخيل^(٨)، والمنَاسِبُ جمعُ منسوب، فالميمُ في أولها زائدة لأنها في الواحد كذلك، والألفُ مزيدةٌ للجمع، والياءُ الأخيرةُ زائدةٌ لأنها بدلٌ من ألف زائدة.

ومن ذلك تَفَاعِيل، وهو بناءٌ جمع أيضاً، قالوا في الاسم: تَجَافِيفٌ وتَمَائِيلُ في جمع

(١) دويبة لها سم، انظر الكتاب: ٢٧٨/٤، ٣٢٧/٤، والسيرافي: ٦٢٢.

(٢) كذا في المنصف: ٣١/٣، وانظر الكتاب: ٢٧٨/٤، والمخصص: ١١٦/٨، والنكت: ١١٦٣.

(٣) في المفصل: ٢٤٢ «هَجِيرَى».

(٤) انظر هذه اللغات في المقصور والممدود لابن ولاد: ٥٤، ٢٨٠، والسيرافي: ٦١٣، والنكت: ١١٤٤، وسفر السعادة: ٩٣.

(٥) كذا في اللسان (جرا).

(٦) كذا قال الجوهري في الصحاح (خرق).

(٧) انظر الفائق للزمخشري: ٢٦٣/١، والنهاية لابن الأثير: ٢٦/٢.

(٨) كذا في اللسان (حضر)، وانظر السيرافي: ٦٤٦، والنكت: ١١٥٦.

تَجْفَافٌ^(١) وتمثال بمعنى الصورة، ويكون على يَفَاعِيلٍ في الاسم والصفة، فالاسم يَرَابِيعُ: جمع يَرْبُوع، وهي دُوبِيَّة، وَيَعَاقِيبُ: جمع يَعْقُوبُ، وهو ذَكَرُ الْقَبْجِ^(٢)، والصفة يُحَامِمُ وَيَحَاضِرُ، فَالْيَحَامِمُ: جمع يَحْمُومٌ، وهو الدُّخَانُ^(٣)، يصفون به إذا أرادوا الحُلُكَةَ، واليَحَاضِرُ: جمع يَحْضُورٌ، وهو الْأَخْضَرُ^(٤)، وصفوا به كما وصفوا بِالْيَحْمُومِ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (والمجتمعة قبل الفاء في مُسْتَفْعِل).

قال الشَّارِحُ: لا يكون هذا المثلُّ إِلَّا صِفَةً فيما كان جارياً على الفعل، نحو مُسْتَخْرَجٍ ومُسْتَعْلَمٍ، فالميمُ والسينُ والتاءُ زوائد لأنها تسقطُ في خَرَجَ وَعَلِمَ.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبين العين واللام في سَلَالِيمٍ وقَرَاوِيج).

قال الشَّارِحُ: قد فصلوا هذه الزياداتِ الثلاثِ بين العين واللام، وذلك في فَعَالِيلٍ نحو سَلَالِيمٍ، وذلك أَنَّ واحده سُلَمٌ، فاللَّامُ الثانيةُ زائدةٌ، وإذا كُسِّرَ للجمع زيدتُ أَلِفٌ الجمع بعد اللَّامِ الأولى وبعدها اللَّامُ الزائدةُ وبعد اللَّامِ الياءُ للإشباع، كأنهم كَسَرُوا سَلَامًا، فكانت ثلاث زوائد بين العين واللام، ومن ذلك فَعَاوِيلٍ نحو قِرَواحٍ^(٥) وقَرَاوِيجٍ، معك في الواحد الواوُ والألفُ زائدتان، وزيدتُ أَلِفُ الجمع قبل الواوِ فاجتمع ثلاث زوائد قبل اللام.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللَّامِ في صِلَيَّانٍ وعُنُقُوانٍ وعِرْفَانٍ وتَيْقَانٍ^(٦) وكِبْرِيَاءٍ وسَيْمِيَاءٍ ومَرَحِيَّاءٍ).

قال الشَّارِحُ: قد جاءت هذه الزياداتُ الثلاثُ آخرًا بعد اللام، من ذلك فِعْلِيَّانٍ؛

(١) هو آلة من آلات المتحاربين، النكت: ١١٤٨، وانظر السيرافي: ٥٦٠، ٦٣٣، ٦٦٧.

(٢) انظر المخصص: ١٥٦/٨، والسيرافي: ٦٢٦.

(٣) كذا عن ابن سيدة في اللسان (حم)، وفسره السيرافي: ٦٢٦ والأعلم في النكت: ١١٤٨، والسخاوي في سفر السعادة: ٥٠٤ بالأسود، وانظر تفسير غريب القرآن: ٤٤٩.

(٤) قاله السيرافي: ٦٢٦، وانظر النكت: ١١٤٨.

(٥) هو الفضاء الذي لا سائر فيه، السيرافي: ٦٢٧، وانظر سفر السعادة: ٤٢٠.

(٦) في المفصل: ٢٤٢ «وتَيْقَان»، قاله الجرمي، انظر سفر السعادة: ١٧٦-١٧٧.

بكسر الفاء، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ صِلْيَان وبِلْيَان، والصفةُ العِنْظِيَان والحِرْبَان^(١)، فالصِّلْيَان: نبت^(٢)، والبِلْيَان قالوا: بلد، ويقال: ذهب بِذِي بِلْيَان، أي حيث لا يدري^(٣)، والعِنْظِيَان: الجافي، وقيل: الشابُّ الطريُّ^(٤)، والحِرْبَان: الجبان، ومن ذلك فُعْلُوَان قالوا: عُنْظُوَان وعُنْفُوَان، ولم يأتِ، صفةً فالعُنْظُوَان: شجر^(٥)، والعُنْفُوَان: أول الشَّباب^(٦).

ومن ذلك فِعْلَان؛ بكسر الفاء والعين وتشديد اللام في الاسم، قالوا: فِرْكَان وعِرْقَان، ولم يأتِ صفة^(٧)، فالفِرْكَان: البُغْض، من فَرَكَت المرأة زوجها، وهو اسم^(٨)، وعِرْقَان مصدرٌ بمعنى المعرفة، وهو اسم رجل أيضاً^(٩)، ومن ذلك فِعْلَان، قالوا: تَيْفَان، وهو اسمٌ، ومعناه أول الشيء، يقال: جاءنا على تَيْفَان ذلك، أي أوله^(١٠)، فالألف والنون والحرف الأخير من المضاعف زوائد، ومن ذلك فِعْلِيَاء، يكون اسماً وصفةً،

(١) كذا في السيرافي: ٦٣٨ بالباء الموحدة، والصواب: خريان؛ بالياء المثناة بعد الراء المشددة، فقد ذكرها سيبويه مع الكلمات التي تجيء على فِعْلِيَان، انظر الكتاب: ٢٦٢/٤، وكذلك ابن يعيش ذكرها فيما على فِعْلِيَان، وانظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ١١١، والمتع: ١٣٢، واللسان (خرر).

(٢) انظر السيرافي: ٦٣٧، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٣٢٥.

(٣) كذا قال السيرافي: ٦٣٧-٦٣٨ في بليان، وأصل هذا القول لابن الأعرابي والجرمي، انظر سفر السعادة: ١٧١، واللسان (بلى)، وفي معجم البلدان (بليان) بضم الميم وتشديد اللام وفتحها، وانظر الكتاب: ٢٦٢/٤.

(٤) انظر هذين المعنيين في السيرافي: ٦٣٨.

(٥) كذا في السيرافي: ٦٣٨، وسفر السعادة: ٣٨٣، وانظر الكتاب: ٢٦٢/٤، والأصول: ٢٠١/٣، والنبات للأصمعي: ١٨.

(٦) كذا في السيرافي: ٦٣٨، وسفر السعادة: ٣٨٣، وانظر المنصف: ٦٩/٣.

(٧) سقط من ط، ر: «ولم يأتِ صفة»، انظر الكتاب: ٢٦٢/٤، والنكت: ١١٥٣.

(٨) انظر السيرافي: ٦٣٨، وظاهر كلام السخاوي في سفر السعادة: ٤٠٩ أن «فركان» صفة، ويقول سيبويه: «ولا نعلمه جاء وصفاً» الكتاب: ٢٦٢/٤.

(٩) كذا قال السيرافي: ٦٣٩، وانظر النكت: ١١٥٣.

(١٠) كذا في السيرافي: ٦٤١-٦٤٢، وانظر النكت: ١١٥٤، وسفر السعادة: ١٧٦-١٧٧.

فالاسم كَبْرِيَاءَ وَسَيْمِيَاءَ، والصفة جَرِيَاءَ، فالكَبْرِيَاءُ: مصدر بمعنى [١٣٣/٣] الكَبْرُ^(١)، وفي آخره ثلاث زوائد، وهي الياء والهمزة والألف قبلها، والسَّيْمِيَاءُ: العلامة^(٢)، والجَرِيَاءُ: النُّكْيَاءُ من الرياح، وهي بين الشمال والدُّبُور^(٣).

ومن ذلك فعلياً قالوا: مَرَحِيًّا، وهو زَجْرٌ يقال عند الرَّمي^(٤)، وبرَدِيًّا وهو نهر بالشَّام، هكذا في كتاب سيويه^(٥)، والمعروف بَرَدَى^(٦)، قال الشاعر^(٧):

يَسْقُون مَنْ وَرَدَ الْبَرِيصَ عَلَيْهِمْ بَرَدَى يُصَفَّقُ بِالرَّحِيقِ السَّلْسَلِ [١٣٤/٣]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وقد اجتمعت ثنتان وانفردت واحدة في نحو أفعوان وإضحيان وأزوتان وأربعاء وأربعاء^(٨) وقاصعاء وفساطيط وسراجين وثلاثاء وسلامان وقراسية وقلنسوة وخنفساء وتيحان وعمدان وملكعان).

قال الشَّارح: هذا الفصل موافق للفصل الذي قبله من جهة ومخالف من جهة أخرى، فالموافقة أنَّ في كل واحد من هذه الأسماء ثلاث زوائد كالفصل المتقدم، وأما جهة المخالفة فأنَّ الزوائد في هذه الأسماء متفرقة، منها اثنتان مجتمعتان، وواحدة منفردة، وذلك في أسماء مختلفة البناء أيضاً.

فمنها ما هو على زنة أفعلان؛ بضم همزة والعين، ويكون اسماً وصفةً، فالاسم

(١) قاله السيرافي: ٦٣٩.

(٢) قاله السيرافي: ٦٤٠، وانظر النكت: ١١٥٣.

(٣) كذا في الصحاح واللسان (جرب)، وانظر السيرافي: ٦٤٠، والنكت: ١١٥٣، وانظر الأسماء الثلاثة السالفة في الكتاب: ٢٦٣/٤.

(٤) قاله السيرافي: ٦٤٢، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٥١.

(٥) الذي في الكتاب: ٢٦٥/٤ «وبردِيًّا وهو اسم»، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٥.

(٦) قاله السيرافي: ٦٤٢، وانظر النكت: ١١٥٤، وفي معجم البلدان (برديا): «برديا: نهر دمشق، ويقال له: بردي أيضاً».

(٧) سلف البيت: ٤٥/٣.

(٨) سقط من المفصل: ٢٤٢ «وأربعاء».

أَفْعُوانٌ وَأَفْعُوانٌ، والصفةُ أُسْحَلَانٌ وَالْعَبَانُ، فالأَفْعُوانُ: ذَكَرُ الْأَفَاعِي، والهمزةُ في أوله زائدةٌ وَالْأَلْفُ والنونُ في آخره زائدتان، يدلُّ على ذلك قولهم: فَعَوَةَ السَّمُّ^(١)، وهذا قاطعٌ على أَنَّ الْفَاءَ والعينَ أصلانِ دون الباقي.

وَالْأَفْعُوانُ: نَبْتُ طَيْبِ الرِّيحِ حِوَالِيهِ وَرَقٌ أَبْيَضٌ وَسَطُهُ أَصْفَرٌ، وهو الْبَابُونَجُ^(٢)، الهمزةُ في أوله زائدةٌ، وَالْأَلْفُ والنونُ في آخره زائدتان لقولهم: دَوَاءٌ مَقْحُوٌّ إِذَا كَانَ فِيهِ الْأَفْعُوانُ^(٣)، وَالْأُسْحَلَانُ: التَّامُّ^(٤)، وَالْأَلْعَبَانُ: اللَّعَابُ^(٥).

وَمِنْ ذَلِكَ إِفْعِلَانٌ؛ بِكَسْرِ الهمزة والعين^(٦)، وهو قليل، يكون في الاسم والصفة، فالاسمُ إِسْحِمَانٌ، والصفةُ لَيْلَةٌ إِضْحِيَانَةٌ، فالإِسْحِمَانُ جُبَيْلٌ بعينه^(٧)، والإِضْحِيَانَةُ: الْمُضِيئَةُ^(٨).

وَمِنْ ذَلِكَ أَفْعَلَانٌ بفتح الهمزة وسكون الفاء وفتح العين، ولم يَأْتِ إِلَّا صَفَةً، قالوا: عَجِينٌ أَنْبَجَانٌ إِذَا سَقِيَ كَثِيرًا وَأَجِيدٌ عَجْنُهُ^(٩)، وَأَرْوَنَانٌ، يقال: يَوْمٌ أَرْوَنَانٌ، أي شديدٌ^(١٠)،

(١) قاله الرضي في شرح الشافية: ٣٤١/٢، وفي اللسان (فوع) «فَوَعَةُ السَّمِّ: حدته»، والاستدلال على زيادة الهمزة بقولهم: مَفْعَاةٌ، انظر المخصص: ١٠٨/٨، وشرح الملوكي: ١٤٠.

(٢) قاله ابن قتيبة في أدب الكاتب: ٩٩، والجوهري في الصحاح (قحا)، وانظر النبات للأصمعي: ١٥، والنكت: ١١٤٤.

(٣) حكاه صاحب اللسان (قحا).

(٤) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر النكت: ١١٤٤.

(٥) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر الكتاب: ٢٤٧/٤، والنكت: ١١٤٤.

(٦) في ط، ر: «بِكَسْرِ الْعَيْنِ وَكَسْرِ الهمزة».

(٧) قاله السيرافي: ٦١٥، والأعلم في النكت: ١١٤٤، وانظر الصحاح (سحم)، ومعجم البلدان (إسحمان).

(٨) قاله السيرافي: ٦١٥، والسخاوي في سفر السعادة: ٩٢، وانظر النكت: ١١٤٤، وأيضاً الكتاب: ٢٤٨/٤.

(٩) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر النكت: ١١٤٤، وسفر السعادة: ٩٢.

(١٠) قاله السيرافي: ٦١٥، وانظر سفر السعادة: ٤٤، وعَدَّ ابن الأثيري أَرْوَنَانَ مِنَ الْأَضْدَادِ، انظر الأضداد: ١٦٥، وانظر الكتاب: ٢٤٨/٤.

ومن ذلك أَفْعَاء، قال سيبويه: «ولا نعلمه جاء إِلَّا في الأَرْبَعاء»^(١)، وقد تُفْتَحُ الباءُ^(٢) كأنه [٢١٦/ب] جمع رَيْع، وهو من أبنية التكسير، نحو شَقِيٍّ وَأَشْقِيَاءٍ وَصَفِيٍّ وَأَصْفِيَاءٍ وَنَبِيٍّ وَأَنْبِيَاءٍ.

ومن ذلك فاعِلَاء نحو القاصِعَاء والنَّافِقَاء، وهما من جِحْرَةِ الِيزْبُوع^(٣)، ولا نعلمه جاء صفةً^(٤).

ومن ذلك فَعَالِيل، وهو من أبنية التكسير، جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ ظَنَائِبِ وَفَسَاطِيط، والصفةُ شَمَالِيل وَبَهَالِيل، فظَنَائِبِ: جمعُ ظُنْبُوب وهو عَظْمُ السَّاقِ^(٥)، والألفُ زائدةٌ للجمع، والياءُ المبدلةُ من واوِ ظُنْبُوب زائدةٌ أيضاً لأنها بدلٌ من زائد، وإنما صارت ياءً لانكسار ما قبلها، والباءُ مكررةٌ للإلحاق بِجُرْمُوق^(٦)، والفَسَاطِيط [١٣٥/٣] جمعُ فُسْطَاط، وهو ضربٌ من الأبنية، والطاءُ زائدةٌ مكررةٌ للإلحاق بِقِرْطَاس، وكذلك اللَّامُ في شِمْلَال للإلحاق بِحِمْلَاق، واللَّامُ في بُهْلُول مكررةٌ أيضاً للإلحاق بِجُرْمُوق، والشَّمَالِيل جمعُ شِمْلَال، وهي الناقة السريعة، والبَهَالِيل جمعُ بُهْلُول وهو من الرجال الضَّحَّاك^(٧).

ومن ذلك فَعَالِينَ قالوا في الاسم: سَرَّاحِينَ وَفَرَّازِينَ، ولا نعلمه جاء صفةً^(٨)،

(١) الكتاب: ٢٤٨/٤.

(٢) ذكر سيبويه الفتح والكسر في الباء، انظر الكتاب: ٢٤٨/٤، وحكى الأصمعي الفتح، ونسبه الجوهري إلى بعض بني أسد، انظر إصلاح المنطق: ١٧٤، والسيرافي: ٦١٧، والصحاح (ربيع)، والنكت: ١١٤٦.

(٣) انظر السيرافي: ٦٢٠، والنكت: ١١٤٦، وسفر السعادة: ٤٧٢.

(٤) قاله سيبويه: ٢٥٠/٤.

(٥) قاله السيرافي: ٦٢٢، وانظر النكت: ١١٤٧.

(٦) هو خُف صغير، انظر المعرب: ٩٤، ١٠٠، واللسان (جرمق).

(٧) كذا في اللسان (بهل)، وانظر معاني أخرى في السيرافي: ٦٢٣، ٦٥٦، والنكت: ١١٦٠.

(٨) قاله سيبويه: ٢٥٢/٤.

فالسَّراحين جمع سِرْحان، وهو الذئب، وقد يُستعمل في الأسد^(١)، والفَرَازين جمع فِرْزَان^(٢)، ومن ذلك فعلاء قالوا في الاسم: ثَلَاثاء وبراكاء، وفي الصفة عَيَاء وطَبَاقاء، فالثَلَاثاء من الأيام معروف، الثاء واللام فيه أصل، وما عداه زائد، وبراكاء: اسم الثبات في الحرب^(٣) وهو من البرؤك، ويقال: رجل عَيَاء، أي ذو عِيٍّ في الأمر والمنطق، ومثله طَبَاقاء وهو من الإبل الذي لا يُحْسِنُ الضَّرَب، وقد يُوصَف به الرجل الأحمق^(٤).

ومن ذلك فعالان، قالوا: سَلَامَانٌ وَحَمَاطَانٌ، ولم يأتِ صفة^(٥)، فالسَّلامان: شجر^(٦)، وَحَمَاطَانٌ: موضع في قول الجرمي وأنشد^(٧):

يَا دَارَ سَلَمَى فِي حَمَاطَانِ اسْلَمِي

وقال ثعلب: هو نبت^(٨).

ومن ذلك فعالية؛ بضم الفاء في الاسم والصفة، فالاسم هُبَارِيَّةٌ وَصُرَاحِيَّةٌ، والصفة

(١) كذا قال السيرافي: ٦٢٣-٦٢٤، وهذيل تسمى الأسد سرحاناً، الصحاح (سرح).

(٢) نقل السخاوي عن بعضهم أن فرزان ضرب من الدواب ولم أقف عليه، ونقل الجواليقي عن ثعلب أن فرزين ليس من كلام العرب، انظر المعرب: ١٦٦، ٢٣٧، وسفر السعادة: ٤٠٨.

(٣) قاله السيرافي: ٦٢٨، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٦٩، والنكت: ١١٤٩، وسفر السعادة: ١٦٨.

(٤) انظر الكتاب: ٢٥٤/٤، والمقصود والممدود لابن ولاد: ١٧٦، ١٩٤، والسيرافي: ٦٢٨، والصحاح (طبق)، (عبي)، والمخصص: ٧٢/١٦، وسفر السعادة: ٣٤٢.

(٥) قاله سيبويه: ٢٥٤/٤.

(٦) فسرهُ ثعلب بأنه نبت، وعن الجرمي أنه قبيلة من اليمن، وفسرهُ السيرافي بأنه في أربع قبائل من العرب، وسلامان: موضع، انظر السيرافي: ٦٢٩، ومعجم البلدان (سلامان)، وسفر السعادة: ٣٠٢.

(٧) البيت في الجمهرة: ١٧٢/٢، والسيرافي: ٦٢٩، ومعجم البلدان (حماطان)، وسفر السعادة: ٢٣١، واللسان (حط) بلا نسبة.

(٨) من قوله: «وحماطان موضع...» إلى قوله: «نبت» قاله السيرافي: ٦٢٩، وانظر النكت: ١١٤٩.

نحو العُقَارِيَّة والقُرَاسِيَّة، فاهْبَارِيَّة كالحَزَاز في الرأس^(١)، والصَّرَاحِيَّة كالتصريح والتلخيص للشيء^(٢)، والعُقَارِيَّة: الشَّديد^(٣)، والقُرَاسِيَّة: الفحلُّ العظيم^(٤)، فالألف زائدة في هذه الأسماء لأنها لا تكون مع الثلاثة الأصول إلا زائدة، والياء كذلك، وتاء التأنيث، وهي لازمة في هذا البناء.

ومن ذلك فَعَنْلَوْه، قالوا: قَلَنْسَوْه، فالنون زائدة لأنه ليس في الأسماء مثل سَفَرَجُلَه؛ بضم الجيم، والواو أيضاً زائدة لأنها لا تكون مع الثلاثة إلا كذلك، والتاء لازمة لهذه الواو.

ومن ذلك فُنْعَلَاء بضم الفاء وفتح العين، نحو خُنْفَسَاء، ولم يأتِ صفة، فالخُنْفَسَاء: دُوبية، وهي الخُنْفَس أيضاً، وقد حكى فيها الغوري^(٥) الضم^(٦) فقال: خُنْفَسَاء وخُنْفَس؛ بضم الفاء والعين، ووزنه فُنْعُل، فالنون زائدة لأنه ليس في الكلام فُعْلُل ولا فُعْلَل مثل جُخْدَب^(٧)، وإذا كانت زائدة في لغة مَنْ فَتَحَ فهي زائدة في لغة مَنْ ضَمَّ لأنها لا تكون زائدة في لغة أصلاً في أخرى.

ومن ذلك فَيُعْلَان جاء اسماً وصفة، فالاسم قَيْقَبَان وَسَيْسَبَان، والصفة هَيَّان

(١) في السيرافي: ٦٢٩ «الحزاز في الرأس» ومثله في سفر السعادة: ٤٨٠، وانظر المخصص: ٧٤/١، والنكت: ١١٥٠.

(٢) قاله السيرافي: ٦٣٠، وانظر النكت: ١١٥٠، وسفر السعادة: ٣٢٠.

(٣) قاله السيرافي: ٦٣٠، وانظر النكت: ١١٥٠.

(٤) قاله السيرافي: ٦٣٠، وانظر النكت: ١١٥٠، وسفر السعادة: ٤١٧، وانظر الأسماء السالفة في الكتاب: ٢٥٥/٤.

(٥) هو محمد بن جعفر بن محمد الغوري، أبو سعيد، أحد أئمة اللغة، صنف كتاب «ديوان الأدب» أخذ كتاب أبي إبراهيم الفارابي، وزاد فيه، لم تذكر وفاته، انظر معجم الأدباء: ٢٤٧٥، ومعجم البلدان (الغور)، وإنباه الرواة: ٣٨٩/٢.

(٦) انظر الكتاب: ٢٦١/٤، والصحاح (خفس)، والمحكم: ٥٤/٥.

(٧) انظر ما سيأتي: ٢٣٣/٦.

وَيَتَّحَن، فَالْقَيْقَبَانُ^(١): شَجَرٌ يُتَّخَذُ مِنْهُ السُّرُوجُ، وَالسَّيْسَبَانُ شَجَرٌ أَيْضاً^(٢)، وَالهَيَّيَّانُ: الْجَبَّانُ وَهُوَ مِنَ الْهَيْيَةِ، يُقَالُ: هَيَّيَّانٌ؛ بِالْفَتْحِ وَالْكَسْرِ^(٣)، وَكَذَلِكَ تَيَّحَانٌ، يُقَالُ: رَجُلٌ مَتَّيْحٌ وَتَيَّحَانٌ إِذَا تَعَرَّضَ لِمَا لَا يَعْينُهُ، وَفَرَسٌ مَتَّيْحٌ وَتَيَّحَانٌ إِذَا اغْتَرَضَ فِي مَشْيِهِ نَشَاطاً^(٤)، وَفَيْعِلَانٌ؛ بِالْكَسْرِ مِنْ أَبْنِيَةِ الْمُعْتَلِّ، وَلَا يَكُونُ مِنْهُ فِي الصَّحِيحِ، قَالَ سِيبَوِيهٌ: «وَلَا نَعْلَمُ فِي الْكَلَامِ فَيْعِلَانٌ بِالْكَسْرِ غَيْرَ الْمُعْتَلِّ»^(٥).

وَمِنْ ذَلِكَ فُعْلَانٌ فِيهِمَا، فَالْأَسْمُ حُومَانٌ^(٦)، وَالصَّفَةُ عُمْدَانٌ^(٧) وَجُلْبَانٌ^(٨).
وَمِنْ ذَلِكَ مَفْعَلَانٌ نَحْوَ مَلَكْعَانَ وَمَلَأْمَانَ، وَهُمَا اسْمَانِ مَعْرِفَتَانِ لَا يُسْتَعْمَلَانِ إِلَّا فِي النَّدَاءِ، فَمَلَأْمَانٌ مِنَ اللَّؤْمِ، الْمَيْمُ فِي أَوَّلِهِ زَائِدَةٌ، وَالْأَلْفُ وَالنُّونُ فِي آخِرِهِ زَائِدَانِ، وَمَلَكْعَانَ كَقَوْلِكَ: يَا لُكْعُ، وَهُوَ بِمَعْنَى الْهَجْجَةِ^(٩).

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْأَرْبَعَةُ فِي نَحْوِ أَشْهِيَابٍ وَاخْمِيرَارٍ).

قَالَ الشَّارِحُ: هَذِهِ غَايَةُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ بَنَاتُ الثَّلَاثَةِ فِي الزِّيَادَةِ، فَيَصِيرُ الْأَسْمُ الثَّلَاثِيُّ

(١) انظر الكتاب: ٢٦٢/٤، والأصول: ٢٠١/٣، والصحاح (ققب)، وسفر السعادة: ٤٣١.

(٢) قاله السيرافي: ٦٣٧، وانظر الكتاب: ٢٦٢/٤، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٣٠٩.

(٣) ذكره الجوهري بكسر الياء، وذكره سيبويه بالفتح، وهو عنده صفة، وأنكره ابن السراج، انظر الكتاب: ٢٦٢/٤، والأصول: ٢٠١/٣، والصحاح (هيي)، والسيرافي: ٦٣٧، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ٤٩١.

(٤) انظر الصحاح (تاح)، والنكت: ١١٥٣، وسفر السعادة: ١٨٦-١٨٧.

(٥) في الكتاب (هارون): ٢٦٢/٤، [بولاق] ٣٢٤/٢ ضبط بفتح عين فيعلان، والصواب ما ذكر ابن يعيش، انظر الكتاب: ٣٦٦/٤.

(٦) انظر الكتاب: ٣٢٤/٤، والأصول: ٢٠٢/٣، والسيرافي: ٦٣٨، والنكت: ١١٥٣، وقال ابن السراج: «وَكُنْتُ أَرَاهُ نَبْتاً» وفسره السيرافي كذلك، وانظر اللسان (حوم).

(٧) كَذَا فِي الْكِتَابِ: ٢٦٢/٤ [هارون]، وَ[٣٢٤/٢ بُولَاق]، وَالنَّكَتُ: ١١٥٣، وَجَاءَ بِالْغَيْنِ الْمَعْجَمَةُ فِي السِّرَافِيِّ: ٦٣٩، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٣٩٩-٤٠٠، وَانْظُرْ تَفْسِيرَ غَرِيبٍ مَا فِي كِتَابِ سِيبَوِيهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ: ١١٣، وَمَعْنَاهُ الطَّوِيلُ.

(٨) أَيُّ صَاحِبِ جَلْبَةٍ، السِّرَافِيُّ: ٦٣٨.

(٩) كَذَا قَالَ السِّرَافِيُّ: ٦٣٩ فِي مَلَأْمَانَ وَمَلَكْعَانَ.

على سبعة أحرف، وذلك نحو أشهب وأحمر مصدر أشهب وأحمر، والشَّهْبَةُ في الألوان: بياض يغلب على السواد، [١٣٦/٦] يقال: أشهب، وأشهب مقصور منه، وكذلك أحمر وأحمر، والأحمر: مصدر أحمر، والأحمر مصدر أحمر، فالزائد في أشهب الهمزة الأولى، جيء بها توصلاً إلى النطق بالسكون، والياء التي بعد الهاء زائدة أيضاً، وهي بدل من ألف أشهب، قُلبت ياء لانكسار ما قبلها، والألف بعد الباء الأولى، والباء الثانية أيضاً زائدة لأنها مكررة، ألا ترى أنها ليست موجودة في الشَّهْبَةُ، وكذلك أحمر لأن الراء الثانية ليست موجودة في الحُمْرة، فاعرفه.

ومن أصناف الاسم الرباعي

(فصل) قال صاحب الكتاب: (للمجرد منه خمسة أبنية أمثلتها: جَعْفَرٌ وذُرَّهْمٌ وبُرْئُنٌ وزَنْجِرٌ وفِطْحُلٌ، وتحيطُ بأبنية المزيد فيه الأمثلة التي أذكرها، والزيادة فيه ترتقي إلى الثلاث).

قال الشارح: قوله: «للمجرد منه» احترازاً من المزيد فيه من الرباعي، وأبنيته خمسة، من ذلك فَعْلَلٌ، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ جَعْفَرٌ وَعَنْتَرٌ، والصفةُ سَلْهَبٌ وَخَلْجَمٌ، فجَعْفَرٌ: نهر وقد سُمِّيَ به، والعَنْتَرُ: الذُّبَابُ الأزرقُ، ونونه أصلٌ لأنَّ الأصلَ عدمُ الزيادة^(١)، والسَّلْهَبُ من الخيل: الطويل^(٢)، والخلْجَمُ: الطويل^(٣).

ومن ذلك فَعْلَلٌ؛ بكسر الفاء وفتح اللام، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ ذِرْهَمٌ وَقِلْعَمٌ، والصفةُ هَجْرَعٌ وَهَبْلَعٌ عند سيبويه، فالدرهمُ معروفٌ، وهو فارسيٌّ معرَّبٌ^(٤)، والقِلْعَمُ: الشيخُ الكبير^(٥)، والهَجْرَعُ: الطويل^(٦)، والهَبْلَعُ: الأكول، وسيبويه يرى أنَّ الهاءَ فيهما أصلٌ، وذلك لقلة زيادة الهاء، وأبو الحسن كان يذهبُ إلى أنَّ الهاءَ في هَجْرَعٍ وَهَبْلَعٍ زائدةٌ لأنه كان يأخذه من الجَرْعِ، وهو المكان السهل المنقاد، فهو من معنى الطُّول، وَهَبْلَعٌ من البَلْعِ^(٧).

(١) انظر سر الصناعة: ١٦٧، والنكت: ١١٨٨.

(٢) انظر السيرافي: ٦٦٢، وسر الصناعة: ٥٧٠، وسفر السعادة: ٣٠٣.

(٣) انظر النكت: ١١٦٠، والمحكم: ١٩٧/٥.

(٤) انظر المعرب: ٨، ١٤٨.

(٥) كذا في اللسان (قلم)، وفسره السيرافي بأنه اسم رجل، انظر المحكم: ٢/٢٩٤، وهو اسم رجل من بني مازن كما في الاشتقاق: ٥٦٠.

(٦) هو تفسير الأصمعي كما في الأصول: ٣/١٨٣، والمنصف: ٧/٣، وله معان أخرى انظرها في تهذيب اللغة: ٣/٢٦٤، والنكت: ١١٦٩، وسفر السعادة: ٤٨٤.

(٧) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٤/٢٨٩، وسر الصناعة: ٥٦٩-٥٧٠، وسفر السعادة: ٤٨١، ٤٨٤، وشرح الملوكي: ٢٠٤.

ومن ذلك فُعُلٌ بضمّ الفاء واللامِ فيهما، [٢١٧/أ] فالاسمُ بُرْثُنٌ وحُبْرُجٌ، والصفةُ جُرْشُعٌ وكُنْدُرٌ، فالْبُرْثُنُ واحدُ الْبَرَاثِينِ، وهو من السَّبَاعِ والطير بمنزلة الأصابع من الإنسان، والمِخْلَبُ كالظَّفَر منه^(١)، والحُبْرُج هو الحَرَبُ، وهو ذَكَرُ الحُبَارَى^(٢)؛ عن أبي سعيد^(٣)، والجُرْشُع من الإِبِل^(٤)؛ العظيم، والكُنْدُر: القصير^(٥).

ومن ذلك فِعْلِلٌ، فالاسمُ زُرْجٌ وزُرْبٌ، والصفةُ عِنْفَصٌ وخِرْمِلٌ، فالزُّرْج: الزَّيْنَةُ^(٦)، ويقال: هو الذَّهَبُ^(٧)، والزُّرْبُ: ما يعلو الفَرْخَ والثوبَ الجديد كالحِزْزِ^(٨)، والعِنْفَصُ: المرأة البديئةُ القليلةُ الحياء^(٩)، والخِرْمِلُ: بالخاء المعجمة: المرأة الحمقاء^(١٠).

ومن ذلك فِعْلٌ في الاسم والصفة، فالاسمُ فِطْحُلٌ وقِمَطُرٌ، والصفةُ هِزْبُرٌ وسِبَطُرٌ، والفِطْحُلُ زمنٌ من قَبْلِ خَلْقِ النَّاسِ^(١١)، والقِمَطُرُ: وعاءٌ يُجْعَلُ فِيهِ الْكُتُبُ^(١٢)، والهَزْبُرُ: الجريءُ، وهو من صفات الأسد^(١٣)، والسَّبَطُرُ: الممتدُّ يقال: سَبَطُ وسِبَطُرُ^(١٤).

(١) كذا في الصحاح (برثن) وفيه أيضاً «المخلب ظفر البرثن»، وانظر النكت: ١١٦٨.

(٢) كذا في اللسان (حرب).

(٣) ذكر ابن سيده هذا عن أبي حاتم، انظر المخصص: ١/١٥٨، وانظر أيضاً السيرافي: ٥٩٩.

(٤) هكذا خصص الجوهري في الصحاح (جرشع)، وانظر النكت: ١١٦٨.

(٥) في النكت: ١١٦٨ «القصير الغليظ»، ومثله عن الأصمعي في تهذيب اللغة: ١٠/٤٣٠،

وانظر المحكم: ٦/٤٦٥، واللسان (كندر).

(٦) انظر معاني أخرى في الصحاح (زبرج)، والنكت: ١١٦٨، والمحكم: ٧/٤٠٥.

(٧) كذا في المجمل: ٤٥٢.

(٨) انظر قريباً من هذا في الصحاح واللسان (زئبر).

(٩) قاله السخاوي في سفر السعادة: ٣٨٣، وانظر النكت: ١١٦٨، واللسان (عنقص).

(١٠) قاله السخاوي في سفر السعادة: ٢٤٩، وانظر النكت: ١١٦٨، وانظر الأسماء السالفة التي

على الوزنين السالفين في الكتاب: ٤/٢٨٨-٢٨٩.

(١١) كذا في كتاب العين: ٤/٣٣٤، وانظر تهذيب اللغة: ٥/٣٢٧، والصحاح (فطحل)،

والنكت: ١١٦٩.

(١٢) انظر اللسان (قمطر).

(١٣) انظر اللسان (هزبر).

(١٤) انظر المنصف: ٣/٤، والمخصص: ١٤/١٤٨، والنكت: ١١٦٩، وسفر السعادة: ٢٩٦=

وأضاف أبو الحسن بناءً سادساً، وهو فَعَّلَ، وحكى جُحَدَبْ؛ بفتح الدال، وسيبويه لم يثبت هذا الوزنَ ويرويه جُحَدَبَاً؛ بالضمِّ كَبْرُثْن، وحمل رواية الأَخْفَش على أنهم أرادوا جُحَادِبْ ثم حذفوا، وذلك لأنهم يقولون: جُحَدَبَاً وَجُحَادِبَاً كما قالوا: عَلِيطٌ^(١) وَعَلَاِيطٌ وَهَدِيدٌ^(٢) وَهَدَاِيد، قال سيبويه^(٣): والدليل على ذلك أنه ليس شيءٌ من هذا المثالِ إلَّا ومثالُ فُعَالِلِ جائزٌ فيه، فكما قالوا في عَلِيطٌ وَهَدِيدٌ: إنه مخفَّفٌ من عَلَاِيطٌ وَهَدَاِيد، فكذلك جُحَدَبٌ مخفَّفٌ من جُحَادِب، إلَّا أنَّ جُحَدَبَاً مخفَّفٌ من جهتين: بحذف الألف وسكونِ الخاء، وجميعٌ ما تقدَّم مخفَّفٌ بحذف الألف لا غير^(٤).

وأرى القولَ ما قاله أبو الحسن لأنَّ الفراء قد حكى بُرُقِعَ وَبُرُقَعٌ وَطُخَلَبَ وَطُخَلَبٌ وَقُعْدُدٌ^(٥) وَقُعْدَدٌ وَدُخْلَلٌ وَدُخْلَلٌ^(٦)، وهذا وإن كان المشهور فيه الضمُّ إلَّا أنَّ الفتح قد جاء عن الثقة، ولا سبيلَ إلى ردِّه، ويؤيد ذلك أنهم قد قالوا سُؤْدُدٌ [١٣٧/٦] وَعُوطُطٌ^(٧)، فسُؤْدُدٌ من لفظ سيِّد، وعُوطُطٌ من لفظ عَائِط، فإظهارُ التضعيفِ فيهما دليلٌ على إرادة الإلحاق كما قالوا: مَهْدَدٌ وَقَرَدَدٌ حين أرادوا الإلحاق بجَعْفَر، وعلى هذا يكون

= وانظر السالفة على وزن فَعَّلَ في الكتاب: ٢٨٩/٤.

(١) هو الضخم العظيم كما في سفر السعادة: ٣٧٦، واللسان (علبط)، وانظر النكت: ١١٦٩.

(٢) هو اللبن الخائر جداً، اللسان (هديد).

(٣) نقل كلامه بمعناه، انظر الكتاب: ٣٢٠-٣٢١/٤.

(٤) انظر مذهبي سيبويه والأخفش في الكتاب: ٣٢٠-٣٢١، والأصول: ٢٠٥/٣،

٢٤٠-٢٤١، والمنصف: ١٣٧-١٣٨، والإيضاح في شرح المفصل: ٥٣٨/١، وكلام

ابن يعيش على هذه المسألة مماثل لما قاله السيرافي: ٥٩٣-٥٩٤.

(٥) هو أقرب القوم إلى الجدل الأكبر، الصحاح (قعد)، وانظر إصلاح المنطق: ١٠٢، وأدب

الكاتب: ٥٦٠.

(٦) دخله: خاصته، إصلاح المنطق: ١٠٢، وانظر حكاية الفراء في إصلاح المنطق: ١٠٢، وانظر

أيضاً أدب الكاتب: ٥٦٠.

(٧) هي الناقعة التي لم تحمل سنين. اللسان (عوط).

الألف في بهمة^(١) ودنية فيما حكاها ابن الأعرابي للإلحاق بجُخْدَب^(٢).

وقوله: «وُحِيطُ بِأَبْنِيَةِ الْمَزِيدِ فِيهِ الْأَمْثَلَةُ الَّتِي أَذْكَرُهَا» يريد أنه قد يُزاد على الرباعي كما قد زيد في الثلاثي، وسنذكر أبْنِيَةَ الْمَزِيدِ فِيهِ مَفْصَلاً بَعْدُ، وقوله: «وَالزِّيَادَةُ فِيهِ تَرْتَقِي إِلَى الثَّلَاثِ» يريد أن تصرّفهم بالزيادة في الرباعي ليس كتصرّفهم في الثلاثي، وإنما قلّ تصرّفهم في الرباعي لقلّته، وإذا لم تكثر الكلمة لم يكثر التصرّف فيها.

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (فالزيادة الواحدة قبل الفاء لا تكون إلّا في نحو

مُدْخَرَج).

قال الشّارح: الزيادة في بنات الأربعة تكون على ضربين للإلحاق ولغير الإلحاق؛ فإذا كان على خمسة أحرف منها حرفٌ زائدٌ، وكان نَظْمٌ مُتَحَرِّكاته وَسَوَاكِته على نَظْمِ الخَمْسَةِ كان ملحَقاً، نحو عَمَيْثَل^(٣)، الياء فيه زائدة، وَجَحْنَفَل^(٤)؛ النون أيضاً فيه زائدة، وهما ملحقان بالياء والنون بمثال سَفَرَجَل، ألا ترى أنهما مثله في عدده وحركاته وسكناته.

وما كان لغير إلحاق فهو ما كان فيه زائدٌ، وخالف فيه أبْنِيَةُ الْأُصُول، وقد تكون الزيادة واحدة، وتكون اثنتين وتكون ثلاثاً، وأكثر ما ينتهي إليه الاسم الرباعي بالزيادة سبعة أحرف، فيكونُ المَزِيدُ فِيهِ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، نحو اِخْرَنْجَام، ولا يَلْحَقُ ذَوَاتِ الْأَرْبَعَةِ شَيْءٌ مِنَ الزَوَائِدِ أَوَّلًا، وذلك لقلّة التصرّف في الرباعي، وأنّ الزيادة أولاً لا تتمكّنُ تَمَكُّنَهَا حِشْوًا وَآخِرًا، ألا ترى أن الواو الواحدة لا تُزاد أولاً أَلْبَتَّةَ، وتُزاد حِشْوًا مِضَاعَفَةً

(١) الألف فيها عند سيبويه للتأنيث، انظر الكتاب: ٣ / ٢١١.

(٢) أنكر الجرمي والمبرد أن تكون الألف في بهمة للتأنيث. انظر المقتضب: ٣ / ٣٨٥، والمذكر والمؤنث للمبرد: ١١٢، وسفر السعادة: ١٧٢، وانظر حكاية ابن الأعرابي في شرح الشافية للرضي: ١ / ومن قوله: «وأضاف الحسن...» إلى قوله: «ابن الأعرابي» قاله في شرح الملوكي:

٢٦-٢٨.

(٣) هو الطويل الشاب. انظر الصحاح (عمثل)، والنكت: ١١٧٢، وسفر السعادة: ٣٨١.

(٤) هو الغليظ الشفتين. اللسان (جحفل)، وانظر النكت: ١١٧٥، وسفر السعادة: ٢٠٣.

وغير مضاعفة، فالمضاعفة نحو كَرَّسَ^(١) وعَطَّوْدَ^(٢) واجْلَوْدَ^(٣) واخِرَوَطَ^(٤)، وغير المضاعفة نحو واو عَجُوز وواو جُرْمُوق.

فلذلك إذا رأيت همزة أو ميماً وبعدها أربعة أحرف أصول حكمت على الهمزة والميم بأنهما أصلان، إلا أن يكون الاسم جارياً على الفعل، نحو دَخَرَجَ وَسَرَهَفَ ومُدْخَرَجَ ومُسَرَهَفَ، فتلحق الميم اسم الفاعل كما تلحق أفعلت من أكرمت فأنا مُكْرِمٌ، ولو كان ثلاثياً، وفي أوله همزة أو ميماً لم تكونا إلا زائدتين نحو أكرم وأفكَل، فلذلك قلنا: إن الهمزة في أول إبراهيم وإسماعيل أصل لأنها في أول بنات الأربعة، وذلك لأن الباء والراء والهاء والميم أصول، والألف والياء زائدتان لأنها لا تكونان مع الثلاثة فصاعداً إلا كذلك، ومثله إسماعيل، السين والميم والعين واللام أصول، فالهمزة إذا أصل كذلك، فاعرفه.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وهي بعد الفاء في نحو قَنَفَخَر و كُنْتَأَل و كُنْهَيْل).

قال الشَّارح: قد وقعت الزيادة في الرباعي على ضروب نحن نذكرها، فمن ذلك وقوعها ثانية على فُتْعَل، ويكون اسماً وصفة، فالاسم خُتْعَبَة وهي الناقة^(٥)، والصفة قَنَفَخَر و كُنْتَأَل، فالقَنَفَخَر^(٦): الفائق في نوعه^(٧)، والنون فيه زائدة للاشتقاق، ألا ترى أنهم قالوا في معناه: قُفَاخِر وقُفَاخِرِي، فسقوط النون في قُفَاخِر وقُفَاخِرِي دليل على

(١) هو العظيم الرأس، وهو من صفات الأسد. السيرافي: ٦٥٠، وانظر النكت: ١١٦٠.

(٢) هو السفر البعيد. السيرافي: ٦٥٠، وانظر المنصف: ٣/٣٢، والنكت: ١١٦٠.

(٣) الاجلَوْد: المضاء في السرعة في السير. اللسان (جلد).

(٤) الاخِرَوَط في السير: المضاء والسرعة. اللسان (خرط).

(٥) هي الناقة الغزيرة اللبن. النكت: ١١٧٥، والصحاح واللسان (خثعب)، وعلى هذا تكون صفة، ومثل بها سيبويه اسماً. الكتاب: ٤/٢٩٧. وعن كراع أنها من أسماء الدُّبُر. انظر المحكم: ٢/٢٨٣.

(٦) ذكر سيبويه الضم والكسر في القاف. انظر الكتاب: ٤/٢٩٧، ٤/٣٢٤، والنكت: ١١٧٥.

(٧) هو قول الجرمي والسيرافي. انظر تهذيب اللغة: ٧/٦٣١، والمحكم: ٥/١٩٤، واللسان (قفخر).

زيادتها في قِنْفَخْر^(١)، ولو خُلِّينا والقياس لكانت أصلاً لأنها بإزاء الراء من جَرَدَحْل^(٢) وقرطَعْب^(٣)؛ لكن وَرَدَ من السماع ما أَرْغَبَ عن القياس، على أنه حَكَى السيرافي قِنْفَخْر؛ بضم القاف^(٤)، فعلى هذا تكون النون زائدة، [٢١٧/ب] للمثال لأنه ليس في الكلام جَرَدَحْل^(٥)؛ بضم الجيم^(٦)، ومن ذلك كُنْتُأَل وهو القصير^(٧)، والنون زائدة لأنه ليس في الكلام فُعَلَل، ومن ذلك فَنَعَلَل قالوا: كَنَهَبَل وهو شجر^(٨)، فالنون زائدة^(٩) لأنه ليس في الأصول سَفَرَجُل؛ بضم الجيم، وهو قليل. [١٣٨/٦]

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وبعد العين في نحو عُدَاوِرٍ وَسَمَيْدَعٍ وَقَدَوَكْسٍ وَحُبَارِجٍ وَحَرَنْبَلٍ وَقَرَنْفُلٍ وَعِلْكَدٍ وَهَمْتَقِعٍ وَشَمَخْرٍ).

قال الشارح: وقد جاءت الزيادة بعد العين في تسعة أبنية، من ذلك: فُعَالِل، وقد جاء اسماً وصفة، فالاسم جُخَادِبٌ وبُرَائِل، والصفة فُرَافِصٌ وَعُدَاوِر، فالجُخَادِبُ والجُخَادِبُ: ضربٌ من الجنادِب، وهو الأخضر الطويل الرَّجْلَيْنِ^(١٠)، وألفه زائدة، وبُرَائِل الدِّيك: هو ريش رَقَبته، يقال: بَرَّأَل الدِّيكُ إِذَا نَفَسَ بَرَائِلَهُ لِيُقَاتِلَ^(١١)، والألفُ

(١) بهذا استدل سيبويه على زيادة النون. انظر الكتاب: ٣٢٤/٤، وسفر السعادة: ٤٢٨-٤٢٩.

(٢) هو العظيم الشديد. انظر النكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٢٠٢.

(٣) «ما عليه قرطعبة، أي قطعة خرقة» اللسان (قرطعب)، وانظر النكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٤١٧.

(٤) حكى ابن منظور ضم القاف وكسرها عن السيرافي. انظر اللسان (قفخر)، وانظر أيضاً النكت: ١١٧٥.

(٥) هو الجمل الغليظ. المنصف: ٥/٣، وانظر سفر السعادة: ٢٠٢.

(٦) كذا قال سيبويه في الكتاب: ٣٢٥/٤.

(٧) انظر الصحاح (كتل)، وسفر السعادة: ٤٣٩.

(٨) نصّ الجوهري والسخاوي وابن منظور على فتح الباء وضمها في كنهبل. انظر سفر السعادة:

٤٤١، ووالصاحح واللسان (كهبل)، وانظر أيضاً النكت: ١١٧٥.

(٩) انظر السيرافي: ٥٩٨، وانظر أيضاً الأسماء السالفة في الكتاب: ٢٩٧/٤.

(١٠) كذا في النكت: ١١٧٣، وانظر سفر السعادة: ٨٠، وما سلف: ٢٣٣/٦.

(١١) قاله في الصحاح (برأل) بخلاف يسير، وانظر النكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ١٦٧.

فيه زائدة، والفُرَافِصُ: الأسد^(١)، والعُدَاْفِرُ: الجملُ الشديد^(٢).

ومن ذلك فَعَيْلٌ، ولا يكون إلا صفةً، وذلك نحو سَمَيْدَع وهو السَّيِّد^(٣)، وعَمَيْثَل وهو الذَّيَال بِذَنْبِه^(٤)، ويقال: ناقة عَمَيْثَلَة، أي جَسِيمَة^(٥).

ومن ذلك فَعَوَّلٌ، يكون اسماً وصفة^(٦)، فالاسم حَبَوَكَر وفَدَوَكَس، والصفة سَرَوَمَط وعَشَوَزَن، فالحَبَوَكَر: الداهية^(٧)، والفَدَوَكَس: الأسد^(٨)، والسَرَوَمَط: الطويل من الإبل وغيرها^(٩)، والعَشَوَزَن: الصُّلب الشديد، والمَوْنَت عَشَوَزَنَة^(١٠).

ومن ذلك فُعَالِلٌ، وهو بناء تكسير يكون اسماً وصفة^(١١)، فالاسم حُبَارِج تكسير حُبْرُج^(١٢)، والصفة قُرَاشِب وهو تكسير قِرَشَب بكسر القاف، وهو المِسِنَّ^(١٣).

وقد وقعت الزيادةُ فيها بعد العين فمن ذلك فَعَنَّالٌ؛ بفتح الفاء والعين واللام، ولا

(١) الفرافص من أسماء الأسد. انظر الاشتقاق: ٢٧٣، واللسان (فرقص)، ومثّل به سيبويه وصفاً. انظر الكتاب: ٢٩٤ / ٤، والنكت: ١١٧٣.

(٢) انظر الأصول: ٢١٧ / ٣، والنكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٣٦٥، واللسان (عذفر)، وانظر الأسماء السالفة التي على وزن فُعَالِل في الكتاب: ٢٩٤ / ٤.

(٣) انظر الكتاب: ٢٩٢ / ٤، النكت: ١١٧٢، واللسان (سمدع).

(٤) هو قول الأصمعي. انظر سفر السعادة: ٣٨١، والنكت: ١١٧٢، والصحاح واللسان (عمثل).

(٥) هو قول أبي زيد كما في الصحاح (عمثل)، وسفر السعادة: ٣٨١.

(٦) كذا في الكتاب: ٢٩٠ / ٤.

(٧) انظر الصحاح (حبكر)، والنكت ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٢١.

(٨) هو قول أبي زيد. انظر سفر السعادة: ٤٠٧، وانظر أيضاً النكت: ١١٧١.

(٩) كذا في اللسان (سرمط)، وانظر السيرا في: ٥٩٥، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٩٩.

(١٠) انظر الأصول: ٢١٤-٢١٥، وسفر السعادة: ٣٦٩، واللسان (عشزن).

(١١) انظر الكتاب: ٢٩٤ / ٤.

(١٢) انظر ما سلف: ٢٣٢ / ٦.

(١٣) هو تفسير السيرا في كما في اللسان (قرشب)، وانظر النكت: ١١٧٣، وسفر السعادة:

يكون إِلَّا صَفَةً، قالوا: جَحَنْفَلٌ للغليظ الشَّفة^(١)، وَحَزَنْبَلٌ للقصير الموثوق الخَلْق^(٢)، والنونُ زائدةٌ فيه بعد العين، أَلْحَفْتَهُ بِسَمَرَدَل^(٣)؛ لأنها لا تكونُ ثالثةً ساكنةً في الخمسة إِلَّا زائدةً، وذلك لكثرة ما ظهر من ذلك بالاشتقاق من نحو حَبْنَطَى^(٤) ودَلَنْطَى^(٥) ثم حُجَل غيرُ المشتقِّ على المشتقِّ.

ومن ذلك فَعَنْلٌ؛ بضمِّ اللَّام في الاسم، وهو قليل، قالوا: عَرَنْتُ وقرَنْفُل، فالعَرَنْتُ: نبت يُدبغ به^(٦)، والقرَنْفُل: نبت وهو من طيب العرب^(٧)، والنونُ فيه زائدةٌ لِمَا ذَكَرْنَاهُ ولأنه ليس في الأصول ما هو على مثال سَفَرْجُل؛ بضمِّ الجيم.

ومن ذلك فَعَلٌّ؛ بكسر الفاء وفتح العين مضاعفةً، ولا نعلمه جاء إِلَّا صَفَةً^(٨)، قالوا: عَلَكُدٌ وهَلَقْسٌ، فالعَلَكُد: الغليظ^(٩)، وقال المبرد: العجوز المسِنَّةُ^(١٠)، والهَلَقْس: الشديد من الجمال والناس^(١١)، واللَّامُ الثانية التي هي عينٌ مضاعفةٌ زائدة.

ومن ذلك فَعَلِلٌ؛ بضمِّ الفاء وفتح العين مضاعفةً وكسرِ اللَّام الأولى، قالوا في الاسم: هُمَمَقٌ، وفي الصفة زُمَلِقٌ، الهُمَمَق: نبت، قال الجرمي: هو ثمر التَّنْضُب^(١٢)، فعلى

(١) انظر السيرافي: ٥٩٥، وسفر السعادة: ٢٠٣.

(٢) انظر الأصول: ٣/ ٢٢٠، وتهذيب اللغة: ٥/ ٣٣٥، والنكت: ١١٧٥.

(٣) هو الطويل. انظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٤٣.

(٤) هو الممتلئ من غضب أو بطنة. السيرافي: ٦٣٦.

(٥) هو الشديد الدفع. المنصف: ٣/ ١١، وانظر سفر السعادة: ٢٧٣.

(٦) انظر الصحاح (عرتن)، وعَرَنْتُ؛ مخفف منه. انظر الكتاب: ٤/ ٢٨٩، والمخصص: ٤/ ١٠٦،

والسيرافي: ٥٩٤، والنكت: ١١٧٥، وسفر السعادة: ٣٦٥.

(٧) انظر المنصف: ١/ ١٣٥، وسفر السعادة: ١١٩-١٢٠، واللسان (قرنفل).

(٨) كذا في الكتاب: ٤/ ٢٩٨.

(٩) هو الغليظ الشديد كما في الأصول: ٣/ ٢٢١، وانظر تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٣٣.

(١٠) «العجوز الصخابة» اللسان (علكد)، وانظر النكت: ١١٧٦، والمحكم: ٢/ ٢٩٧.

(١١) كذا في اللسان (هلقس)، وانظر تهذيب اللغة: ٦/ ٤٩٨، والمخصص: ٧/ ٦٥، والنكت:

١١٧٦.

(١٢) وهو قول ابن السراج وابن دريد والليثاني. انظر الأصول: ٣/ ٢٢١، والمحكم: =

هذا هو اسم، قال الفراء: قال لي شبيل: هو الأحمق، فعلى هذا يكون صفة^(١)، والأوّل مضمونٌ كلام سيبويه^(٢)، والزَّمَلِق: الذي يُنزل قبل أن يُجامع^(٣)، وقيل: الذي ينسلُّ^(٤) ويخرجُ من بين القوم، يقال: زُمَلِقَ وزُمَلِقَ^(٥) مثل هُدَبِدَ^(٦).
ومن ذلك فُعَلٌ؛ بضم الفاء وتشديد العين وإسكان اللّام الأولى، قالوا: شُمَخِرَ^(٧) وضُمَخِرَ، فالشُّمَخِر: العظيم من الإبل والنّاس^(٨)، والضُّمَخِر: المتعظّم^(٩)، قال رؤية^(١٠):

= ٢٧٨ / ٢، وتهذيب اللغة: ٢٧٣ / ٣.

(١) في اللسان (همقع): «وحكى الفراء عن أبي شبيب: الهمَّقَع والهمَّقَعَة الأحمقُ والحمقاء»، وقال ابن سيده: «وحكى الفراء عن أبي شبيب الأعرابي: الهمقع ..»، المحكم: ٢٧٨ / ٢، وقال الأزهري: «سلمة عن الفراء: رجل هُمَّقَع: أحمق، وامرأة هُمَّقَعَة: حمقاء، زعم ذلك أبو شنبَل». تهذيب اللغة: ٢٧٣ / ٣، وذكر شنبَل بن عَزْرَة في طبقات النحويين واللغويين: ٢٥، وانظر ترجمته في تهذيب التهذيب: ٤ / ٣١٠، وكنيته أبو عمرو البصري.

(٢) مثَل سيبويه بهمقع اسماً، انظر الكتاب: ٤ / ٢٩٨.

(٣) كذا في الأصول: ٣ / ٢٢١، والنكت: ١١٧٦، واللسان (زملق).

(٤) في ط، ر: «ينسك» تحريف.

(٥) لم أقف على هذا المعنى فيما رأيت من المظان.

(٦) انظر: ٦ / ٢٣٣.

(٧) في ديوان رؤية: ٦٤، والإبدال لأبي الطيب: ٢ / ٢٢٣، والقاموس والتاج (شمخز) بالزاي، وفي المفصل: ٢٤٣، وكتاب العين: ٤ / ٣٢٣، والكتاب: ٢ / ٣٣٩ (بولاق)، و٤ / ٢٩٨ (هارون)، والنكت: ١١٧٦، والأصول: ٣ / ٢٢١، وسفر السعادة: ٣١٩، واللسان (شمخز) بالراء.

(٨) كذا في القاموس (شمخز).

(٩) «الضمخز؛ بضم الضاد وكسرها: الضخم من الإبل والرجال» القاموس (ضمخز)، وفي اللسان (ضمخز) بالراء غير المعجمة: «الضمخز: العظيم من الناس المتكبر، وفي الإبل»، وانظر الكتاب: ٤ / ٢٩٨، والنكت: ١١٧٦، وسفر السعادة: ٣٣٩.

(١٠) البيتان الثالث والرابع في ديوان رؤية: ٦٤، وهما مطلع الأرجوزة، وقافيتها الزاي المعجمة، وهما له في اللسان (شمخز)، والبيتان الأول والثاني في ديوانه أيضاً: ٦٥، وبينهما وبين البيت =

أَنَا ابْنُ كُلِّ مُضْعَبٍ شُمَّخَزِ
 سَامٍ عَلَى رَغَمِ الْعِدَى ضُمَّخَزِ
 يَا أَيُّهَا الْجَاهِلُ ذُو التَّنَزِّي
 لَا تُؤْءِدَنَّ حَيَّةً بِالنَّكْرِ

والزيادة في ذلك كله وقعت ثالثة بعد العين.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللام الأولى في نحو قنديل وزنبور وغرنيق وفردوس وقربوس وكنهور وصلصال وسرداح وشفلح وصفرق).

قال الشارح: قد جاءت الزيادة رابعة بعد اللام الأولى في أسماء صالحة العدة تقارب عشرة أبنية، من ذلك فعليل، وذلك في الاسم والصفة^(١)، فالاسم قنديل وبرطيل، والصفة سنظير وهنهم، فالقنديل معروف، والبرطيل: حَجَرٌ [١٣٩/٦] طويل قدُرُ الذراع^(٢)، والشنظير: السبيُّ الخلق^(٣)، والهنهم: الذي يردُّ ويهمهم، ويقال: حمار هنهم، أي في صوته ترديد؛ من الهمهمة^(٤).

ومن ذلك فُعْلُول في الاسم والصفة^(٥)، فالاسم عُصْفُور وزُنْبُور، والصفة سُرْحُوب وقُرْضُوب، فالعصفور والزنبور معروفان، والسُرْحُوب: الطويل، والقُرْضُوب: السيف القاطع، والقُرْضُوب: الفقير، وهو من أسماء السيف، وربما قيل للص: قُرْضُوب^(٦).

=الثالث والرابع أحد عشر بيتاً.

ونكرته الحية: لسعته بأنفها، والتنزي: التسرع والتوثب. اللسان (نكر، نزا).

(١) كذا في الكتاب: ٢٩٣/٤.

(٢) كذا في اللسان (برطل) عن السيرافي، وانظر النكت: ١١٧٢.

(٣) كذا في الصحاح (شنظر)، وانظر تهذيب اللغة: ٤٤٩/١١، والمحكم: ٩٨/٨، والنكت: ١١٧٢.

(٤) انظر تهذيب اللغة: ٣٨٢/٥، والصحاح (همم)، والمحكم: ٨١/٤، وانظر أيضاً الأسماء

السالفة مستعملة اسماً وصفة في الكتاب: ٢٩٣/٤.

(٥) كذا في الكتاب: ٢٩١/٤.

(٦) انظر هذه المعاني في تهذيب اللغة: ٣٨٤-٣٨٥/٩، والمحكم: ٣٧٦/٦، والصحاح=

ومن ذلك فُعْلِيلٌ؛ بضمّ الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، قالوا في الصفة: غُرَيْتُقْ، وهو الرفيع السيّد^(١)، والغُرَيْتُقْ من طيور الماء طويلُ العنق، قال الهذليُّ يصف غَوَاصاً^(٢):

أَزَلَّ كَغُرَيْتُقِ الضُّحُولِ عَمُوجُ

الضُّحُولُ: جمع ضَحْل وهو الماء القليل، والعَمُوجُ الاغوجاج، يقال: سَهَمَ عَمُوجٌ يَلْتَوِي، قال الجوهريُّ: وإذا وُصف به الرجالُ قالوا: غُرَيْتُقْ؛ بكسر الفاء وغُرَيْتُقْ؛ بالضمّ^(٣)، والجمعُ غَرَائِقُ؛ بالفتح وغَرَائِقُ.

ومن ذلك فِعْلُولٌ، جاء في الاسم والصفة، فالاسم فِرْدَوْسٌ وَجِرْدَوْنٌ، والصفةُ عِلْطَوْسٌ، فالفِرْدَوْسُ هو البستان^(٤)، ويقال: هو حديقةٌ في الجنة^(٥)، والجرْدَوْنُ: دُويبة كالقِطَاة^(٦)، والعِلْطَوْسُ: الناقة الفارهة^(٧).

= (قرضب)، والنكت: ١١٧١، وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفة في الكتاب: ٢٩١/٤.

(١) ذكر السخاوي هذا المعنى في سفر السعادة: ٣٩٥ دون نسبة، وانظر النكت: ١١٧٢.

(٢) كذا قال الجوهري في الصحاح (غرق)، وأنشد هذا العجز، وصدْرُهُ:
«أجاز إليها لُجَّةً بعد لُجَّةٍ»

والبيت لأبي ذؤيب الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين: ١٣٤، أجاز إليها: نفذ وقطع، واللجة: الماء الكثير، والأزَلُ: الذي أليته مستوية مع ظهره، أي الغائص، عن شرح أشعار الهذليين: ١٣٤.

(٣) الصحاح (غرق)، وانظر المغرب: ٢٤٠، وسفر السعادة: ٤٠٧.

(٤) انظر النكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٤٠٧.

(٥) قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٥، والجوهري في الصحاح (فردس).

(٦) انظر الصحاح (حرذن)، والمحكم: ٥٥/٤.

(٧) قاله ابن السراج في الأصول: ٣/ ٢١٥، وانظر الصحاح (علطس)، والنكت: ١١٧١، والصحاح (علطس)، وسفر السعادة: ٣٧٨، وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفة في الكتاب: ٢٩١-٢٩٢/٤.

ومن ذلك فَعْلُولٌ في الاسم والصفة، فالاسم قَرَبُوسٌ وَزَرْجُونٌ، والصفة قَرَقُوسٌ^(١) وحَلَكُوكٌ^(٢)، فالقَرَبُوسُ للسرّج معروف^(٣)، والزَرْجُونُ: الحُمْرُ، سُمِّيتَ بذلك للونها، وأصلها بالفارسيّة زَرْكُون، الزَّر: الذهب والكُون: اللون^(٤)، وقال أبو عمر الجرمي: هو صَبْغٌ أَحْمَرٌ^(٥).

ومن ذلك فَعْلُولٌ؛ بفتح الفاء والعين وسكون اللام وفتح الواو، قال: كَنَهَوْرٌ وبَلَهَوْرٌ [٢١٨/أ]، والكَنَهَوْرُ: السحاب العظيم^(٦)، والبَلَهَوْرُ: من ملوك الهند^(٧)، يقال: لكلِّ ملك عظيم منهم بَلَهَوْرٌ^(٨)، ولا نعلمه اسماً^(٩).

ومن ذلك فَعْلَالٌ، ولا يكون في الكلام إلّا في المضاعف من ذوات الأربعة، يكون اسماً وصفةً، فالاسم: الزَّلْزَالُ والحَنْحَاثُ، والصفة الصَّلْصَالُ والقَسْقَاسُ، فالزَّلْزَالُ مصدرٌ كالزَّلْزَلَةِ، والحَنْحَاثُ بمعنى الحَنْحَثَةِ، يقال: حَنْثَتْهُ وَحَنْحَثَتْهُ^(١٠)، والصَّلْصَالُ: الطَّيْنُ الحَرُّ خُلِطَ بالرمل فصار يَتَصَلَّصَلُ إذا جَفَّ، فَإِنَّ طَبِخَ فَهُوَ الفَخَّارُ^(١١).

(١) قاع قرقوس: أملس مستو. انظر الكتاب: ٢٩١/٤، والأصول: ٢١٥/٣، والنكت: ١١٧١.
(٢) أي شديد السواد. انظر الأصول: ٢١٠/٣، والنكت: ١١٦٠.
(٣) القربوس: جنو السرج. اللسان (قربس)، وانظر إصلاح المنطق: ١٧٣.
(٤) هذا قول الأصمعي والسيرافي كما في أدب الكاتب: ١٠٠، والأصول: ٢١٥/٣، واللسان (زرجن)، وانظر تهذيب اللغة: ٦٠٦-٦٠٧/١٠، والمحكم: ٤٠٤/٧، والمغرب: ١٦٥.
(٥) انظر قول الجرمي في الأصول: ٢١٥/٣، والصحاح (زرجن)، وانظر الأسماء في الكتاب: ٢٩١/٤.

(٦) قاله ابن السراج في الأصول: ٢١٥/٣، وانظر النكت: ١١٧١، واللسان (كنهر).
(٧) انظر الأصول: ٢١٥/٣، والنكت: ١١٧١.
(٨) هو قول السرافي. انظر المخصص: ١٣٦/٣، والمحكم: ٣٥٢/٤.
(٩) مثل به سيبويه وُصِفَاً. انظر الكتاب: ٢٩١/٤، والنكت: ١١٧١، ومثّل به ابن السراج اسماً. انظر الأصول: ٢١٥/٣.
(١٠) انظر المحكم: ٣٦١/٢، والمخصص: ٩٧/٧، والنكت: ١١٧٣.
(١١) قاله الجوهري في الصحاح (صلل)، وانظر النكت: ١١٧٣.

وَالْقَسْطَاس: الدليل الهادي^(١)، وقد جاء حرف واحد على فَعْلَال غير مضاعف، قالوا: ناقةٌ بها خَزْعَال^(٢)، وهو سُوءٌ مَشِي من داء^(٣).

ومن ذلك فَعْلَال؛ بكسر الفاء، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ نحو سِرْبَال وحِلاق، والصفة سِرْدَاح وهَلْبَاج، والسِرْبَال: القميص، والحِلاق: ما تغطيه الأَجْفَانُ من العين^(٤)، والسِرْدَاح: الأرض الواسعة^(٥)، والهَلْبَاج: الكثيرُ العيوب^(٦).

ومن ذلك فَعْلَل؛ بفتح الفاء والعين وتضعيف اللام الأولى، يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ شَفْلَح وهَمَرَجَة، والصفة العَدَبَس والعَمَلَس، فالشَفْلَح هنا ثمر الكَبَر^(٧)، وقد يكون صفة بمعنى الغليظ الشَّفة^(٨)، والهَمَرَجَة: الاختلاط، يقال: هَمَرَجْتُ عليه الخبر، أي خلطته^(٩)، والعَدَبَس: الضَّخْم^(١٠)، والعَمَلَس: الخفيف، وقيل للذئب: عَمَلَس^(١١).

ومن ذلك فُعْلَل؛ بضم الفاء والعين وسكون اللام، وهو قليل قالوا: الصُّفْرُق والزُّمْرُد، وهما اسمان، فالصُّفْرُق: نبت^(١٢)، والزُّمْرُد^(١٣) من الجواهر معروف،

(١) كذا في الصحاح واللسان (قسس)، وانظر النكت: ١١٧٣.

(٢) هو قول الفراء كما في الصحاح واللسان (خزعل).

(٣) انظر السيرافي: ٦٦٧، والنكت: ١١٧٣.

(٤) انظر الصحاح (حملق)، والنكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٢٣١.

(٥) قاله ابن السراج في الأصول: ٢١٨/٣.

(٦) انظر النكت: ١١٧٣، واللسان (هلبج) وانظر أيضاً الأسماء السالفة مستعملة اسماً وصفة في الكتاب: ٢٩٤/٤.

(٧) قاله الأعلام في النكت: ١١٧٦، وانظر النبات للأصمعي: ٢٤.

(٨) قاله أبو زيد في نوادره: ١٨، وعنه في الصحاح (شفلح)، وانظر النكت: ١١٧٦، وسفر السعادة: ٣١٧.

(٩) قاله الجوهري وابن منظور، انظر الصحاح واللسان (همرج)، والنكت: ١١٧٦.

(١٠) كذا فسرهُ السخاوي في سفر السعادة: ٣٦٤، وانظر النكت: ١١٧٦.

(١١) العملس من أسماء الذئب وصفاته، وذكره سيويوه وصفاً. انظر الكتاب: ٢٩٨/٤، وتهذيب اللغة: ٣/٣٣٩، ٣٤٢، والصحاح (عملس)، والمخصص: ٦٧/٨.

(١٢) هو تفسير ثعلب كما في الأصول: ٢٢١/٣، والنكت: ١١٧٦.

(١٣) انظر أدب الكاتب: ٣٨٥، وتصحيح التصحيف والتحريف للبغدادي: ٢٩٦، واللسان=

والصَّعْرُ^(١).

(فصل) قال صاحب الكتاب: (وبعد اللَّامِ الأخيرة في نحو حَبْرَكَيَّ وَجَحْجَبَيَّ وهَزَبَدَيَّ وَهَنْدَبَيَّ وَسَبْطَرَيَّ وَسَبْهَلَّ وَقِرْشَبَّ وَطُرْطُبَّ).

قال الشَّارح: قد وقعت الزيادة الواحدة آخرًا أيضًا بعد اللام، فمن ذلك فَعَلَّى؛ بفتح الفاء والعين وسكون اللَّامِ الأولى، قالوا: حَبْرَكَيَّ وَجَلَعَبَيَّ، ولا نعلمه إلا صَفَةً، فالحَبْرَكَيَّ: الطويل الظهر القصير الرَّجْلَيْنِ^(٢) فهو صَفَةٌ، وقد يكون القُرَاد، الواحدة حَبْرَكَاة^(٣)، وألفه للإلحاق بِسَفْرَجَل، يدلُّ على ذلك دخولُ تاء التأنيث عليه، ولو كانت للتأنيث لم يدخل عليها علامة التأنيث^(٤)، والجلَّعَبَيَّ هو الغليظ الشديد، يقال: رجلٌ جَلَّعَبَيَّ العين، أي شديدُ البَصَرِ^(٥).

ومن ذلك فَعَلَّلَى؛ بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى، وذلك في الأسماء دون الصفات، قالوا: جَحْجَبَيَّ وَقِرْقَرَيَّ، [١٤٠ / ٦] فجَحْجَبَيَّ حيٌّ من الأنصار^(٦)، وَقِرْقَرَيَّ: موضعٌ^(٧) والألف في آخره زائدة للتأنيث، ولذلك لا ينصرف.

= (زمرذ).

(١) لم يمثل به سيبويه على فُعَلَّل من بنات الأربعة، وإنما مثل بـ صفرق وصععر من بنات الثلاثة، انظر الكتاب: ٢٩٨ / ٤، وذكر ابن السراج «صععر»، وقال: «ولا أعرفه»، الأصول: ٢٢١ / ٣.

(٢) قاله الأعلام في النكت: ١١٧٤، وانظر تهذيب اللغة: ٣٠٦ / ٥، والمحكم: ٣٦ / ٤.

(٣) كذا في الصحاح (حبرك)، وانظر الأصول: ٢١٨ / ٣.

(٤) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٩، والصحاح (حبرك).

(٥) هو قول الفراء كما في اللسان (جلعب)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٨٠، والنكت: ١١٧٤، وتهذيب اللغة: ٣ / ٣٢٤، وانظر الكلمتين السالفتين في الكتاب: ٢٩٥ / ٤.

(٦) هو بطن من الأوس. انظر الاشتقاق: ٤٤١، وجمهرة أنساب العرب: ٣٣٥، والسيرافي: ٥٥٧.

(٧) انظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢١٩، ومعجم البلدان (قرقرى)، وانظر الكلمتين السالفتين في الكتاب: ٢٩٦ / ٤.

ومن ذلك فَعَلَّى؛ بالكسر، قالوا: هَرَبَذَى^(١) وهي مِشْيَةٌ^(٢)، ومن ذلك هِنْدَبَى وهو اسم هذه البقلة^(٣).

ومن ذلك فَعَلَّى، وهو قليل، قالوا: سَبَطَرَى وهي مشيَّةٌ فيها تَبَخُّثٌ^(٤)، والضَّبَعُطَى، وهو شيءٌ يُفَزَّعُ به الصَّبيان^(٥)، ولم يأت صفةٌ.

ومن ذلك فَعَلَّلَ، قالوا: سَبَهَّلَ وَقَفَعَدَدَ، ولم يأت صفةٌ^(٦)، فَالسَّهَّلَ: الفارغ^(٧)، وفي الحديث قال عمر رضي الله عنه: «إني لأكره أن أرى أحدكم سَبَهَّلًا لا في عمل دنيا ولا في عمل آخرة»^(٨)، وَالْقَفَعَدَدَ: القصير^(٩).

ومن ذلك فَعَلَّلُ في الاسم والصفة، فالاسم عَرَبْدٌ، والصفة قَرَشَبٌ، فَالعَرَبْدُ: حَيَّةٌ

(١) ضبطت في طبعتي الكتاب: ٣٣٩/٢ (بولاق)، و٢٩٦/٤ (هارون)، والأصول: ٢١٩/٣ بفتح الباء، وذكر سيبويه هندبى؛ مكسورة الدال، وهربذى؛ مفتوحة الباء، والظاهر أنها لغتان، وجاء كسر الباء في هربذى في تهذيب اللغة: ٥٣١/٦، والصحاح (هربذ)، والمحكم: ٣٥١/٤، واللسان (هربذ)، وانظر المقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨١.

(٢) قال الأعلام: «وهي مشية للهرابذة وهم أساورة الروم» النكت: ١١٧٤، وانظر الأصول: ٢١٩/٣.

(٣) انظر الأصول: ٢١٩/٣، والمقصور والممدود لابن ولاد: ٢٨٠.

(٤) كذا في المقصور والممدود لابن ولاد: ١٤٦، والنكت: ١١٧٤، وانظر القاموس (سبطر).

(٥) قاله الجوهري في الصحاح (ضبط)، والأعلام في النكت: ١١٧٤، وابن منظور في اللسان (ضبط)، وانظر الكتاب: ٢٩٦/٤.

(٦) عبارة سيبويه: ٢٩٩/٤ «ولم يأت إلا صفة»، ومثل به ابن السراج في الأصول: ٢٢٢/٣ على أنه صفة، ومثل به أيضاً ابن جني في المنصف: ٩/٣ على أنه صفة واسم.

(٧) انظر الصحاح (سهل)، والمحكم: ٣٤٥/٤.

(٨) انظر قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه في الصحاح (سهل)، والنهاية لابن الأثير: ٣٤٠/٢.

(٩) قاله الأعلام في النكت: ١١٧٦، وجاء في المنصف: ٩/٣ أنه موضع، ومثل به سيبويه على أنه وصف. انظر الكتاب: ٢٩٩/٤، والمحكم: ٢٨٩/٢.

تَنْفُخُ وَلَا تَنْصُرُ^(١)، ومنه اشتقاقُ الْمُعْرِيدِ^(٢)، والقِرْشَبُ: المُسِنُّ^(٣)، والباءُ الأخيرة زائدة مكررة للإحاق بِقِرْطَعِب.

ومن ذلك فُعْلَلٌ، قالوا: طُرُطِبَ وقُسُقِبَ، ولا نعلمه اسماً، فالطُرُطِبُ: الشَّدي الطويل، وامرأة طُرُطَبَةٌ، أي ذاتُ ثَدْيٍ كبير^(٤)، والقُسُقِبُ: الضخم^(٥)، والباءُ في آخره زائدة لتكررها، وليس المراد بذلك الإلحاق؛ لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه الزنة فيكون ملحقاً به.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والزيادتان المفترقتان في نحو حَبَوَكَرَى وَخَيْتَعُور وَمَنْجُنُون وَكُنَائِيل وَجِحْنَار).

قال الشَّارح: وقد وقع في الأسماء الرباعية زيادتان مفترقتان كما كان ذلك في الثلاثية، فمن ذلك فَعَوَلَى، ولا يكون إلا اسماً، ولا يكون صفة^(٦)، فالاسمُ حَبَوَكَرَى، كأنهم أَثَنُوا حَبَوَكَراً بمعنى الداهية^(٧)، فالواو زائدة للإحاق بِسِفَرَجَل، والألفُ للتأنيث، وقد فصلَ بين الزيادتين اللَّامان، ومن ذلك فَيَعْلُول في الاسم^(٨) والصفة، فالاسمُ خَيْتَعُور وَخَيْسَفُوج، والصفةُ عَيْسَجُور وَعَيْطُمُوس، فالخَيْتَعُور أيضاً: الداهية، وقيل: كُلُّ ما يَغُرُّ وَيَحْدَغُ كالسَّراب ونحوه، والدنيا خَيْتَعُور لأنها لا تدوم^(٩)،

(١) قاله الجوهري في الصحاح (عريد)، والأعلم في النكت: ١١٧٦، وانظر تهذيب اللغة: ٣٥٠/٣.

(٢) انظر أدب الكاتب: ٨٢، والصحاح: (عريد)، والمخصص: ١٠٦/٨-١٠٧.

(٣) كذا في الجمهرة: ٣/٤٧٠، والصحاح (قرشب)، وانظر النكت: ١١٧٣، وسفر السعادة: ٤١٧، وانظر الكتاب: ٢٩٩/٤.

(٤) كذا في الصحاح (طرب)، وانظر النكت: ١١٧٦.

(٥) انظر النكت: ١١٦٧، والمحكم: ٦/٣٧٩، والكلمتين السالفتين في الكتاب: ٢٩٩/٤.

(٦) انظر الكتاب: ٢٩١/٤.

(٧) انظر الكتاب: ٢٩١/٤، والصحاح (حبكر)، والنكت: ١١٧١.

(٨) أقحم بعدها في ط: «زائدة».

(٩) انظر هذه المعاني في تهذيب اللغة: ٣/٢٧٤، والصحاح (ختعر)، والمحكم: ٢/٢٨٢، =

والْحَيْسُفُوجُ قِيلَ: شَجَرٌ^(١)، قال ابن فارس: الْحَيْسُفُوجَةُ سُكَّانُ السَّفِينَةِ^(٢)، وَالْعَيْسُجُورُ مِنَ الثُّوْقِ: الصُّلْبَةُ^(٣)، وَالْعَيْطُمُوسُ مِنَ النِّسَاءِ: التَّامَّةُ الْحَلْقُ، وكذلك مِنَ الْإِبِلِ^(٤)، وَجَمْعُهُ عَطَامِيسٌ.

وَمِنْ ذَلِكَ فَتَعْلُولٌ، وَهُوَ قَلِيلٌ، قَالُوا فِي الْأَسْمِ: مَنْجُنُونَ، وَفِي الصِّفَةِ: حَنْدَقُوقٌ، فَالْمَنْجُنُونَ: الدُّوَلَابُ الَّذِي يُسْتَقَى عَلَيْهِ^(٥)، وَالْحَنْدَقُوقُ^(٦): الطَّوِيلُ الْمَضْطَرِبُ، وَقِيلَ: هُوَ شَبِيهِه بِالْمَنْجُونِ^(٧) لِإِفْرَاطِ طَوْلِهِ وَاضْطِرَابِهِ، وَأَمَّا هَذَا النَّبْتُ الَّذِي تَسْمِيهِ الْعَامَّةُ حَنْدَقُوقًا فَهُوَ الذَّرْقُ عِنْدَ الْعَرَبِ^(٨)، وَأَمَّا الْمَنْجُنُونَ فَلَا أَرَى هَذَا الْفَصْلَ مَوْضِعَ ذِكْرِهِ، وَذَلِكَ [١٤١/٦] لِأَنَّهُ ضَمَّنَهُ أَنْ يَذْكَرَ فِيهِ ذَوَاتِ الزِّيَادَتَيْنِ الْمَفْتَرِقَتَيْنِ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، وَمَنْجُنُونَ فِيهِ قَوْلَانِ:

أَحَدُهُمَا أَنَّهُ مِنْ ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ، وَالنُّونُ الْأُولَى فِيهِ زَائِدَةٌ، وَالْوَوُ وَإِحْدَى النُّونَيْنِ

= والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٢٥٣-٢٥٤.

(١) انظر هذا المعنى في النكت: ١١٧١، والمحكم: ١٩٥/٥، وسفر السعادة: ٢٥٤.

(٢) انظر المجلد: ٣١٥.

(٣) هو تفسير الأصمعي، انظر الإبل له: ١٠١، وتهذيب اللغة: ٣/٣١٢، والصحاح (عسجر)، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٣٨٧.

(٤) كذا في الصحاح (عطمس)، والنكت: ١١٧١، وانظر الكتاب: ٤/٢٩٢، والإبل للأصمعي: ١٠٣، وسفر السعادة: ٣٨٧، وانظر الأسماء السالفة اسماً وصفة في الكتاب: ٤/٢٩٢.

(٥) انظر المنصف: ٣/٢٤، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٤٦٧، والصحاح واللسان (منجن).

(٦) ذكره ابن منظور في مادة (خندق) وفسره بأنه الرجل الطويل، وورد بالحاء المهملة في الأصول: ٣/٢١٦، والمنصف: ٣/١٢، والنكت: ١١٧١، والمغرب: ١٢٠، وسفر السعادة: ٢٣٦، والقاموس واللسان (خندق).

(٧) في ط، ر، الأصول: ٣/٢١٦ «المنجنون» تحريف، وما أثبت موافق للسان (خندق).

(٨) كذا في المنصف: ٣/١٢، وانظر النبات للأصمعي: ١٤، والنكت: ١١٧١، والمحكم: ٣٣/٤، وسفر السعادة: ٢٣٥.

الْأَخِيرَتَيْنِ زَائِدَتَانِ، وَيُجْمَعُ عَلَى هَذَا عَلَى مَجَانِينَ، وَيَكُونُ مِنَ الثَّلَاثَةِ، وَفِيهِ ثَلَاثُ زَوَائِدَ وَمَوْضِعُهُ مَا تَقَدَّمَ.

وَالثَّانِي: أَنَّهُ رِبَاعِيٌّ، وَالنُّونُ الْأُولَى أَصْلٌ، وَالْوَاوُ زَائِدَةٌ وَإِحْدَى النُّونَيْنِ، وَيُجْمَعُ حِينَئِذٍ عَلَى مَنَاجِينَ، [٢١٨/ب] وَهُوَ الْمَسْمُوعُ مِنَ الْعَرَبِ، فَعَلِيَ هَذَا وَإِنْ كَانَ رِبَاعِيًّا وَفِيهِ زِيَادَتَانِ فَلَيْسَتْا مَفْتَرَتَيْنِ عَلَى مَا شَرَطَ فِي هَذَا الْفَصْلِ^(١).

وَمِنْ ذَلِكَ فُعَالِيلُ؛ بَضْمُ الْفَاءِ، وَهُوَ قَلِيلٌ لَمْ يَأْتِ إِلَّا فِي اسْمٍ وَاحِدٍ، قَالُوا: كُنَّائِيلُ، وَهُوَ اسْمُ أَرْضٍ مَعْرُوفَةٌ^(٢)، وَالْأَلْفُ وَالْيَاءُ زَائِدَتَانِ، وَهُمَا مَفْتَرَتَانِ عَلَى مَا تَرَى.

وَمِنْ ذَلِكَ فِعْنَلَالُ؛ بِكسر الْفَاءِ وَالْعَيْنِ، وَهُوَ قَلِيلٌ لَمْ يَأْتِ إِلَّا صَفَةً، قَالُوا: جِحْنَبَارُ، وَجِعْنَبَارُ، وَالْجِحْنَبَارُ: الضَّخْمُ الْعَظِيمُ الْحَقْلَقُ، وَالْجِعْنَبَارُ كَذَلِكَ^(٣).

(فَصْلٌ) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (وَالْمَجْتَمِعَتَانِ فِي نَحْوِ قَنْدَوِيلَ وَقَمَّخْدَوَةَ وَسُلْخَفِيَّةَ وَعَنْكَبُوتَ وَعَرْطَلِيلَ وَطَرِمَاحَ وَعَقْرَبَاءَ وَهَنْدَبَاءَ وَشَعْشَعَانَ وَعُقْرُبَانَ وَحَنْدِمَانَ).

قَالَ الشَّارِحُ: هَذَا الْفَصْلُ يَشْتَمِلُ عَلَى مَا فِيهِ زِيَادَتَانِ مَجْتَمِعَتَانِ مِنَ الرِّبَاعِيِّ، فَمِنْ ذَلِكَ فَعْلَوِيلُ، جَاءَ فِي أَسْمَاءٍ قَلِيلَةٍ، قَالُوا: قَنْدَوِيلَ وَهَنْدَوِيلَ، فَالْوَاوُ وَالْيَاءُ فِيهِمَا زَائِدَتَانِ لِأَنَّهُمَا لَا تَكُونَانِ فِي ذَوَاتِ الثَّلَاثَةِ فَصَاعِدًا إِلَّا كَذَلِكَ، وَلَمْ يَأْتِ صَفَةً، فَالْقَنْدَوِيلُ: الْعَظِيمُ الرَّأْسُ، مَاخُودٌ مِنَ الْقَنْدَلِ، وَهُوَ الْعَظِيمُ الرَّأْسُ^(٤)، وَالْهَنْدَوِيلُ: الضَّخْمُ^(٥).

(١) ذَكَرَ سَبِيحُوه وَجْهَيْنِ فِي وَزْنٍ مَنْجُونٍ أَحَدُهُمَا: فَعْلُولُ، وَالثَّانِي: فَعْلَلُولُ. انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٩٢/٤، ٣٠٩/٤، وَاخْتَارَ ابْنُ السَّرَاجِ وَالْفَارَسِيُّ وَابْنُ جَنِي وَالْأَعْلَمُ وَابْنُ يَعِيشَ الْوَجْهَ الثَّانِي، وَنَسَبَهُ ابْنُ قَتَيْبَةَ إِلَى سَبِيحُوه، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَوْلَ الْآخَرَ، انْظُرِ أَدَبُ الْكَاتِبِ: ٦٠٩، وَالْأَصُولُ: ٢١٦/٣، ٢٣٧/٣، وَالتَّكْمِلَةُ: ٢٣٨، وَالْمَنْصَفُ: ١٤٦/١، وَشَرْحُ الْمَلُوكِيِّ: ١٥٦، وَشَرْحُ الشَّافِيَةِ لِلرُّضِيِّ: ٣٥٤/٢.

(٢) هِيَ مَوْضِعٌ فِي الْيَمَنِ كَمَا فِي مَعْجَمٍ مَا اسْتَعْجَمَ: ١١٣٥، وَانْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٩٤/٤، وَالْأَصُولُ: ٢١٧/٣، وَالنَّكَتُ: ١١٧٢.

(٣) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٩٥/٤، وَالْأَصُولُ: ٢١٨/٣، وَالنَّكَتُ: ١١٧٤، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ١٩٧.

(٤) انْظُرِ الْكِتَابَ: ٢٩٠-٢٩١، وَالصَّحَاحُ (قَنْدَلُ)، وَالنَّكَتُ: ١١٧١، وَسَفَرُ السَّعَادَةِ: ٤٢٨.

(٥) قَالَهُ السِّرَافِيُّ، انْظُرِ الْمَحْكَمَ: ٣٤٩/٤، وَالنَّكَتُ: ١١٧١.

ومن ذلك فَعَلُوهُ، قالوا: قَمَحْدُوهُ، ونظيره من الثلاثي قَلَنْسُوهُ، فَاَلَمَحْدُوهُ من الرأس مؤخره^(١)، والميم أصل لأنها لا تكون حشواً زائدة إلا بثبت من الاشتقاق، والواو زائدة لأنها لا تكون مع الثلاثة فصاعداً إلا كذلك، والتاء لازمة هنا، ولذلك اعتد بها في البناء، فقد تَوَالَى فيها زائدان الواو والتاء.

ومن ذلك فَعَلِّيَّة، قالوا في الاسم: سُلْحَفِيَّة وسُحْفِيَّة^(٢)، ونظيره من الثلاثي بُلْهَنِيَّة، فَاَلْسُلْحَفِيَّة^(٣): دابة تكون في الماء جلدُها عظام، وقد تَوَالَى فيها زائدان الياء وتاء التأنيث، فهي لازمة لهذه الياء كما لزمت واو قَمَحْدُوهُ، والبُلْهَنِيَّة: عَيْش لا كَدَر فيه^(٤).

ومن ذلك فَعَلَّلُوا قالوا: عَنَكَبُوت وتَحْرَبُوت، ولم يأت صفة، فَاَلْعَنَكَبُوتُ معروفة، وهي دُوبية تنسج لها بيتاً من خيوط واهية، والتَّحْرَبُوت: الناقة الفارِهة^(٥)، والواو والتاء في آخرهما زائدان زِيدَا في آخر الرباعي كما زِيدَا في آخر الثلاثي من نحو مَلَكُوت وَرَهْبُوت.

ومن ذلك فَعَلَّلِيل مضاعفاً صفةً، قالوا: عَرَطَلِيل وقَمَطَرِير، ولا نعلمه جاء اسماً^(٦)، العَرَطَلِيل: الطويل، وقيل: الغليظ^(٧)، والقَمَطَرِير: الشديد^(٨)، واللام في آخره مكررة زائدة، والياء قبلها.

ومن ذلك فَعَلَّلَ في الاسم والصفة، فالاسم جِنْيَار والصفة الطَّرِمَّاح، ونظيره من

(١) انظر الكتاب: ٢٩٢/٤، والمنصف: ٦٩/٣، والصحاح (قمحد)، وسفر السعادة: ٤٢٦.

(٢) رجل سحفية: محلق الرأس. انظر النكت: ١١٧٢، واللسان (سحف)، (سلحف).

(٣) هي السلحفاة. انظر الكتاب: ٢٩٣/٢، ٤٤٤/٣، ٢٩٣/٤، والنكت: ١١٧٥.

(٤) انظر الكتاب: ٢٩٣/٤، والأصول: ٢١٧/٣، والنكت: ١١٥٦، وسفر السعادة: ١٧٠.

(٥) كذا فسره ثعلب والسيرافي وغيرهما، وعليه يكون وصفاً، وسيبويه مثل به اسماً. انظر

الكتاب: ٢٩٢/٤، والأصول: ٢١٦/٣، والمخصص: ٦٢/٧، والنكت: ١١٧١.

(٦) كذا قال سيبويه: ٢٩٤/٤.

(٧) انظر القولين في المحكم: ٣٢٠/٢، والنكت: ١١٧٢.

(٨) قاله الأعلام في النكت: ١١٧٢.

الثلاثي الجَلْبَاب، فالجَنْبَار: فرخُ الحُبَارَى^(١)، والطَّرْمَاح: الطويل^(٢)، والجَلْبَاب: القميص^(٣)، فالألف^(٤) وما قبلها من اللّام المضاعفة زوائد.

ومن ذلك فَعْلَاء؛ بفتح الأول وسكون الثاني، قالوا: بَرَسَاء وعَقْرَاء، ولا نعلمه جاء صفةً، فالْبَرَسَاء: الناس، وفيه لغتان^(٥) بَرَسَاء مثلُ عَقْرَاء وبَرَسَاء، قال ابن السكّيت: يقال: «ما أدري أيُّ الْبَرَسَاء هو» و«أيُّ الْبَرَسَاء هو»^(٦) أي: أيُّ الناس^(٧)، والعَقْرَاء: الأنثى من العقارب، وفي آخرها زائدان، وهما الألفان ألفُ التأنيث المبدلةُ همزةً وألفُ المدِّ قبلها، ولذلك لا تنصرف كصَحْرَاء وطَرَفَاء.

ومن ذلك فِعْلَاء؛ بكسر الفاء وإسكان العين، قالوا في الاسم: هِنْدَبَاء، ولم يأتِ صفةً، والهِندَبَاء؛ بفتح الدال ممدود: اسم لهذه البقلة، وفي آخره ألف التأنيث كما ترى، ولذلك لا ينصرف، وقد يُقَصَّر فيقال: هِنْدَبَا قال أبو زيد: الهِنْدَبَا؛ بكسر الدال يُمدُّ ويُقَصَّر^(٨).

ومن ذلك فَعْلَلَان وهو قليل، قالوا: شَعْشَعَان، وهو صفةٌ، وفي الاسم رَعْفَرَان، يقال: رجل شَعْشَعَان وشَعْشَاع، أي حسنٌ طويلٌ، فالألف والنون في آخره زائدان لقولهم في معناه: شَعْشَاع^(٩).

(١) كذا في النكت: ١١٧٤.

(٢) قاله ابن السراج في الأصول: ٢١٨/٣، وانظر المحكم: ٥٠/٤.

(٣) الجَلْبَاب؛ مشدد: لغة في الجلباب. انظر السيرافي: ٦٣٢، والنكت: ١١٧٤.

(٤) بعدها في ط، ر: «فيها»، وانظر الاسمين السالفين في الكتاب: ٢٩٥/٤.

(٥) ذكرهما سيبويه. انظر الكتاب: ٢٩٥/٤، ٢٩٧/٤، والنكت: ١١٧٤، وسفر السعادة: ١٦٨.

(٦) انظر جهرة الأمثال: ٢٨٣/٢.

(٧) من قوله «فالْبَرَسَاء...» إلى قوله «الناس» قاله الجوهري في الصحاح (برنس)، وانظر إصلاح

المنطق: ٣٩١، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٦٩، وسفر السعادة: ١٨٦.

(٨) انظر قول أبي زيد في إصلاح المنطق: ١٨٣، وانظر أيضاً الكتاب: ٢٩٦/٤، المقصور

والممدود لابن ولاد: ٢٨٠.

(٩) انظر تهذيب اللغة: ٧٢/١، والنكت: ١١٧٤، والصحاح (شعع)، والمحكم: ٢٦/١.

ومن ذلك فُعْلَلَان جاء اسماً وصفةً، فالاسمُ عُقْرِيَان وعُرْقُصَان، والصفةُ قُرْدُمان ورُقْرُقَان، فالعُقْرِيَان: ذَكَر العقارب، وقيل^(١): هو دَخَال الأذن، والعُرْقُصَان: الحَنْدَقُوق^(٢)، والقُرْدُمان: القَبَاءُ المحشُو كالكَبَر للحرب^(٣)، والرُقْرُقَان: البرَّاق الذي يَتَرَقَّق^(٤)، ففي آخر كل واحد من هذه الأسماء زيادتان، وهما الألف والنون.

ومن ذلك فِعْلِلَان، يكون اسماً وصفةً، وهو قليل في الكلام، فالاسمُ حِنْدِمَان، والصفةُ حِذْرِجان، فالْحِنْدِمَان^(٥) اسم قبيلة، والحِذْرِجان: القصير^(٦)؛ والألف والنون فيها زائدتان أيضاً.

(فصل) قال صاحب الكتاب: (والثلاث في نحو عبوثران وعُرَيْقُصَان وجُحَادِبَاء وبرَناساء وعُقْرُبَان).

قال الشَّارح: هذا الفصلُ يشتملُ على ما اجتمع فيه ثلاثُ زوائد من الرباعيِّ، وهو غايةُ ما ينتهي إليه زيادته، فيكونُ على سبعة أحرف، كأن ذلك لنقص تصرُّفه عن تصرُّف الثلاثي، فريدٌ في الثلاثي أربعُ زوائد، نحو أشهيب ولم يزد في الرباعيِّ إلا ثلاثُ زوائد،

(١) هو قول الجرمي. انظر سفر السعادة: ٣٧٣.

(٢) انظر ما سلف: ٢٤٧/٦.

(٣) فسّر أبو عبيدة «القُرْدُماني» كذلك، وفسره الأعلام بلفظ القردمان بأنه ضرب من الدروع. انظر النكت: ١١٧٤، واللسان (قردم)، والقردماني: فارسي معرب. انظر أدب الكاتب: ٤٩٧، والصحاح (قردم)، والمعرب: ٢٥٢، والكبر أيضاً فارسي معرب، وفسّره صاحب اللسان (كبر) بأنه نبات له شوك. انظر المعرب: ٢٩٣.

(٤) انظر تهذيب اللغة: ٨/٢٨٦، والنكت: ١١٧.

(٥) كذا وردت في المحكم: ٤/٥٣، وسفر السعادة: ٢٣٦، واللسان (حندم)، وقال صاحب التاج (حندم)، (حندم): «وقد وجد في كتاب سيويه بالبدال المهملة مضبوطاً»، وفي الكتاب (بولاق): ٢/٣٣٨، و(هارون): ٤/٢٩٦، والأصول: ٣/٢١٩، والصحاح (حندم)، والنكت: ١١٧٤ «حندمان» بالذال المعجمة.

(٦) قال الأعلام: «الحدرجان: صفة رجل من العرب»، النكت: ١١٧٤، واسمه عمرو بن مخضب من طيء. انظر جمهرة أنساب العرب: ٤٠٢، وانظر الصحاح (حدرج).

فمن ذلك فَعَوَّلَان، يكون اسماً، قالوا: عَبَوْتَرَان وهو نَبْتُ^(١)، ولا نعلمه جاء صفة، وقد اجتمع فيه ثلاث زوائد الواو بعد العين والألف والنون آخرًا.

ومن ذلك فُعَيْلَلَان، قالوا: عُرَيْقُصَان، وعُبَيْثَرَان، ولا نعلمه جاء صفة، فالعُرَيْقُصَان لغة في العُرُقُصَان^(٢)، وهو الحَنْدَقُوق^(٣)، والعُبَيْثَرَان لغة في العَبَوْتَرَان، وهو نَبْتُ وفيه ثلاث زوائد الياء بعد العين والألف والنون آخرًا، ويقال: عُبَيْثَرَان أيضاً^(٤).

ومن ذلك فُعَالِلَاء، وهو قليل، قالوا جُخَادِبَاء، وهو ضربٌ من الجَنَادِب، ويقال: إنه دابةٌ شبيهة الحِرْبَاء^(٥)، يقال: جُخَادِبَاءٌ وَجُخَادِبٌ وَجُخْدُبٌ^(٦).

ومن ذلك فَعَلَلَاء، قالوا: بَرْناساء وهو لغة في البرَنَسَاء بمعنى الناس^(٧).

ومن ذلك فُعْلَلَان؛ بضمّ الفاء وإسكان العين وضمّ اللام الأولى وتضعيف اللام الثانية، قالوا: عُقْرَبَان لغة في العُقْرَبَان بالتخفيف^(٨)، وفي العُقْرَبَان ثلاث زوائد الباء الثانية المضاعفة والألف والنون.

(١) انظر النبات للأصمعي: ٢٥، والصحاح (عشر)، والنكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٣٦٠، وتفتح الثاء وتضم، واستشهد به سيبويه: ٤ / ٢٩١، ٤ / ٢٩٣ بضم الثاء، وانظر القاموس والتاج (عشر).

(٢) ضبط بضم العين في القاموس والتاج (عرقص)، وضبط في الكتاب: ٤ / ٢٩٣ بفتح العين في عريقصان، وبضمها في عرقصان في الكتاب: ٤ / ٢٩٦، وانظر الأصول: ٣ / ١٨٤، ٣ / ٢١٦، والنكت: ١١٧٤، وسفر السعادة: ٣٦٧.

(٣) انظر سر الصناعة: ٤٣٩، والخصائص: ٣ / ٩٦، وسفر السعادة: ٣٦٧.

(٤) كذا في النبات للأصمعي: ٢٥، والصحاح (عشر)، وانظر النكت: ١١٧١، وسفر السعادة: ٣٦٠، وتفتح الثاء وتضم، واستشهد به سيبويه: ٤ / ٢٩١، ٤ / ٢٩٣ بضم الثاء، وانظر أيضاً الصحاح والقاموس (عشر).

(٥) كذا في اللسان (جخدب)، وانظر سفر السعادة: ١٩٨.

(٦) انظر هذه اللغات في الصحاح واللسان (جخدب)، وانظر أيضاً الكتاب: ٤ / ٢٩٤، وسفر السعادة: ١٩٨.

(٧) انظر ما سلف: ٦ / ٢٥٠.

(٨) انظر الكتاب: ٤ / ٢٩٦، والصحاح واللسان (عقرب).

وَمِنْ أَصْنَافِ الْأَسْمِ الْخُمَاسِيُّ

(فَضْل) قَالَ صَاحِبُ الْكِتَابِ: (لِلْمَجْرَدِ مِنْهُ [٢١٩/أ] أَرْبَعَةُ أَبْنِيَةِ أَمْثَلْتُهَا سَفَرَجَلٌ وَجَحْمَرِشٌ وَقُدْعَمِلٌ وَجِرْدَخَلٌ).

قَالَ الشَّارِحُ: هَذَا الْفَصْلُ جَامِعٌ لِأَصُولِ الْخُمَاسِيِّ كَمَا كَانَ مَا قَبْلَهُ جَامِعاً لِأَصُولِ الرَّبَاعِيِّ، وَوزُنُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْنِيَةِ غَيْرُ وَزْنِ الْآخَرِ، لَكِنَّهَا يَجْمَعُهَا كَوْنُهَا كُلُّهَا خُمَاسِيَّةً، فَمِنْ ذَلِكَ فَعَلَّلَ يَكُونُ اسماً وَصِفَةً، فَالاسْمُ سَفَرَجَلٌ وَفَرَزْدَقٌ، وَالصِّفَةُ شَمَرْدَلٌ وَهَمَرَجَلٌ، فَالشَّمَرْدَلُ بِالْدَالِ الْمَهْمَلَةِ: السَّرِيعُ مِنَ الْإِبِلِ وَغَيْرِهِ^(١)، وَالنَّاقَةُ هَمَرَجَلَةٌ^(٢).

وَمِنْ ذَلِكَ فَعَلَّلَ فِي الْأَسْمِ وَالصِّفَةِ، فَالاسْمُ قُدْعَمِلٌ، وَالصِّفَةُ خُبْعِشٌ، فَالْقُدْعَمِلُ: الشَّيْءُ التَّافِهَ، يُقَالُ: مَا عِنْدَهُ قُدْعَمِلَةٌ، أَيْ شَيْءٌ، وَلَا يُسْتَعْمَلُ إِلَّا مَنْفِياً، وَيَكُونُ صِفَةً بِمَعْنَى الْمَرْأَةِ الْقَصِيرَةِ الْخُسِيسَةِ^(٣)، وَيُقَالُ لِلنَّاقَةِ الشَّدِيدَةِ قُدْعَمِلَةٌ^(٤).

وَمِنْ ذَلِكَ فَعَلَّلَ قَالُوا: جَحْمَرِشٌ وَصَهْصَلِقٌ، وَلَمْ يَأْتِ صِفَةً، فَالْجَحْمَرِشُ: الْعَجُوزُ الْمُسَنَّةُ وَالصَّهْصَلِقُ: الصَّوْتُ، وَالصَّهْصَلِقُ: الْعَجُوزُ الصَّخَّابَةُ^(٥).

وَمِنْ ذَلِكَ فَعَلَّلَ يَكُونُ اسماً وَصِفَةً، فَالاسْمُ قِرْطَعِبٌ وَحِنْبَرٌ، وَالصِّفَةُ جِرْدَخَلٌ [١٤٣/٦] وَحِنْزُقَرٌ، فَالْقِرْطَعِبُ: السَّحَابُ، يُقَالُ: مَا فِي السَّمَاءِ قِرْطَعِبٌ وَلَا قِرْطَعِبَةٌ،

(١) انظر الكتاب: ٣٢٥/٤، والمحكم: ٣٥٤/٤، ٥٣٦/٦، ١٠٠/٨، والنكت: ١١٧٧.

(٢) كذا في تهذيب اللغة: ٥٣٦/٦، والصحاح (همر جل)، وانظر المنصف: ٥/٣، وسفر السعادة: ٤٩٠، والنكت: ١١٧٧.

(٣) حكى الجوهري والميداني هذا الوجه عن أبي زيد. انظر الصحاح (قذعمل)، ومجمع الأمثال: ٢٧٠/٢.

(٤) مثل سيبويه بالقذعمل صفة وبالقذعملة اسماً. وجاء استعمالها اسماً وصفة. انظر الكتاب: ٣٠٢-٣٠٣، والأصول: ١٧٥/٣، والمنصف: ٥/٣.

(٥) انظر هذا في النكت: ١١٧٧، والمحكم: ٣٥٤/٤، وسفر السعادة: ٣٢٦، وقال سيبويه: «ولا نعلمه جاء اسماً»، الكتاب: ٣٠٢/٤.

أي سحابة^(١)، وقال ثعلب: قِرْطَعِب: دابة^(٢)، والجَنْبَر: الشَّدة^(٣)، والجِرْدَخل: الضخم الشديد^(٤)، والجَنْزَقَر: القصير الدَّمِيم^(٥).

وقد ذكر محمد بن السَّرِّي بناء خامساً وهو هُنْدَلِيعُ لَبْقَلَة^(٦)، وأحسبه رباعياً، والنون فيه زائدة، ولو جاز أن يُجَعَلَ هُنْدَلِيعُ بناءً خامساً لجاز أن يُجَعَلَ كَنْهَبُلُ بناءً سادساً، وهذا يُؤدِّي إلى خَرْقٍ مَتَّسَعٍ^(٧).

فهذه أصولُ الأسماء المجرَّدة من الزيادة، وقد ذهب الفراء والكسائي إلى أن الأصل في الأسماء كلها الثلاثي وأنَّ الرباعيَّ فيه زيادةٌ حرف، والخماسيُّ فيه زيادةٌ حرفين، والمذهبُ الأوَّلُ^(٨)، ولذلك نَزَّهه بالفاء والعين واللام، ولو كان الأمر على ما ذكرنا لقوبَل الزائدُ بمثله، وإنما لم يكن للسداسيِّ أصلٌ لأنه ضِعْفُ الأصلِ الأوَّل، فيصير كالمرْكَب من ثَلَاثِيَّينِ مثل حضر موت، فافهمه^(٩).

(فَصْل) قال صاحب الكتاب: (وللمزيد فيه خمسة، ولا تتجاوزُ الزيادةُ فيه واحدة، وأمثلتها خَنْدَرِيسٌ وخَزْغِيلٌ وَعَضْرَفُوطٌ^(١٠)، ومنه يَسْتَعُورُ وقِرْطَبُوسُ وقَبْعَثَرِي).

(١) حكاها الأعلام والسخاوي. انظر النكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٤١٧.

(٢) من قوله: «يقال: ما..» إلى قوله: «دابة» قاله الرضي في شرح الشافية: ٥١/١.

(٣) ذكر هذا عن السيرافي صاحب المحكم: ٩٥/٤، وانظر النكت: ١١٧٧، ومثّل سيبويه بجنْبَرِ اسماً. انظر الكتاب: ٣٠٢/٤، والسيرافي: ٥٩٩.

(٤) انظر المنصف: ٥/٣، والنكت: ١١٧٧، وسفر السعادة: ٢٠٢.

(٥) انظر المنصف: ٥/٣، والمخصص: ٧٢/٢.

(٦) انظر الأصول: ١٨٦/٣، والمنصف: ٣١/١، والخصائص: ٢٠٣/٣، والنكت: ١١٧٧.

(٧) من قوله: «وقد ذكر محمد بن..» إلى قوله: «متسع» قاله الرضي في شرح الشافية: ٤٩/١ بتصرف، وانظر الخصائص: ٢٠٣/٣.

(٨) أي أن الرباعي والخماسي من الأسماء صنفان غير الثلاثي، وهو مذهب الجمهور، وانظر مذهب الفراء والكسائي في شرح الشافية للرضي: ٤٧/١.

(٩) من قوله: «وقد ذهب الفراء والكسائي..» إلى قوله: «فافهمه» قاله في شرح الملوكي: ٢٩-٣٠.

(١٠) في ط: «عضر فوت».

قال الشَّارح: لم يتصرَّفوا في الاسم الخماسيِّ بأكثرَ من زيادة واحدة، كأن ذلك لقلَّتْها في نفسها، فلمَّا قَلَّتْ قَلَّ التصرُّف فيها، فكأنهم تَنَكَّبُوا كثرةَ الزوائد لكثرة حروفها، فمن ذلك فَعْلَلِيل في الاسم والصفة، فالاسمُ سَلْسِيل وخَنْدَرِيس، والصفة دَزْدَبِيس وعَطَطِيس، فالسَّلْسِيل: اللَّيْن الذي لا خشونة فيه^(١)، والخنْدَرِيس^(٢) من أسماء الحمر، والدَزْدَبِيس: الداهية، وهي العجوز المُسِنَّة^(٣) وخرزة تجبُّ المرأة إلى زوجها^(٤)، والعَطَطِيس: المرأة الشابة^(٥).

ومن ذلك فُعْلِيل يكون اسماً وصفةً، فالاسمُ خُرْعِيل، والصفة قُدْعَمِيل، فالخُرْعِيل: الباطل من كلام ومُزاح^(٦)، والقُدْعَمِيل في معنى قُدْعَمِيل وقد فسَّرناه^(٧).
ومن ذلك فَعْلَلُول نحو عَضْرَفُوط وقَرْطَبُوس وَيَسْتَعُور، فأما عَضْرَفُوط فالواو فيه زائدة، وهو دابة^(٨)، قيل: هو ذَكَر العَطاء^(٩)، وكذلك الواو في قَرْطَبُوس، والقَرْطَبُوس:

-
- (١) قاله السجستاني في تفسير غريب ما في كتاب سيبويه: ٢٤٦، وانظر المحكم: ٤٣٧/٨، ومثل سيبويه وابن السراج بسلسيل اسماً، انظر الكتاب: ٣٠٣/٤، والأصول: ٢٢٢/٣.
- (٢) نون خندريس أصلية عند سيبويه وابن السراج وغيرهما، وبعضهم يذهب إلى زيادتها. انظر الكتاب: ٣٠٣/٤، والأصول: ٢٢٢/٣، والنكت: ١١٧٨، والمعرّب: ١٢٤-١٢٥، والمتع: ١٦٣، وشرح الشافية للرضي: ٣٥٥/٢.
- (٣) انظر هذين المعنيين في الأصول: ٢٢٢/٣، وتهذيب اللغة: ١٣/١٥٢، والصحاح (دردبس)، والمحكم: ٤٣٦/٨، والنكت: ١١٧٨.
- (٤) كذا في اللسان (دردبس).
- (٥) انظر تهذيب اللغة: ٣/٣٦٩، والمحكم: ٢/٣٣٠.
- (٦) انظر الأصول: ٢٢٢/٣، والنكت: ١١٧٨.
- (٧) انظر ما سلف: ٦/٢٥٣.
- (٨) كذا في المخصص: ٨/٩١.
- (٩) قاله أبو زيد، انظر الحيوان للجاحظ: ١/١٤٥، ٦/٢٠، والمعاني الكبير: ٦٧٩، والمنصف:
- ١٢/٣، والنكت: ١١٧٨.

الداهية^(١)، وَيَسْتَعُور: بلد بالحجاز^(٢)، والياء في أوله أصل لأن الزيادة لا تقع في أول بنات الأربعة إلا ما كان جارياً على فعله، نحو مَدَحَرَج، فَيَسْتَعُور بمنزلة عَضَرُ فُوط. ومن ذلك فَعَلَّى، وهو قليل، قالوا: قَبَعَثَرَى وَضَبَغَطَرَى، وهما صفتان، فالقَبَعَثَرَى: الجمل الضخم^(٣)، والضَّبَغَطَرَى: الشديد^(٤)، والألف في آخرهما زائدة لتكثر الكلمة على حدّها في كمّثرى، وليست للتأنيث لأنه قد سُمِعَ فيهما التنوين، ولو كانت للتأنيث لم يَجُزْ صرفُهما ولا للإلحاق لأنه ليس في الأصول ما هو على هذه العِدَّة فتلَحَقَ به، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى^(٥). [١٤٤ / ٦]

هذا آخر الأسماء، والحمد لله على الإنعام بالإتمام، وصلواته على رسوله مُحَمَّد خير آخر الأنام وعلى غيره وصحابته الكرام.

(١) كذا نقل صاحب المحكم: ٦ / ٣٩٥ عن السيرافي، وفُسِّر سيبويه قرطبوس بفتح القاف بأنها اسم وبكسرهما بأنها صفة، انظر الكتاب: ٤ / ٣٠٣، وانظر الأصول: ٣ / ٢٢٢، والنكت: ١١٧٨.

(٢) انظر الكتاب: ٤ / ٣٠٣، ومعجم البلدان (يستعور)، ومعاني أخرى في المنصف: ٣ / ٢٣ - ٢٤، والنكت: ١١٧٨، وسفر السعادة: ٥٠٧ - ٥٠٨.

(٣) هو قول ثعلب والسيرافي، انظر الكتاب: ٤ / ٣٠٣، والمقصود والممدود لابن ولاد: ٢١٩، والمنصف: ٣ / ١٢، والنكت: ١١٧٨، والمخصص: ٧ / ٦١، والمحكم: ٢ / ٣٢٩.

(٤) هو قول ثعلب كما في التكملة (ضبط)، وانظر النكت: ١١٧٨.

(٥) انظر المقصور والممدود لآنولاد: ١٧٠، ٢١٩.

محتويات الجزء السادس

الموضوع	الصفحة
أسماء العدد.....	٤١-٥
المقصور والممدود.....	٥٤-٤٢
الأسماء المتصلة بالأفعال.....	٩٨-٥٥
اسم الفاعل.....	١١٩-٩٩
اسم المفعول.....	١٢١-١٢٠
الصفة المشبهة.....	١٣٨-١٢٢
أفعل التفضيل.....	١٦٢-١٣٩
أسماء الزمان والمكان.....	١٧١-١٦٣
اسم الآلة.....	١٧٣-١٧٢
الاسم الثلاثي.....	٢٣٠-١٧٤
الاسم الرباعي.....	٢٥٢-٢٣١
الاسم الخماسي.....	٢٥٦-٢٥٣